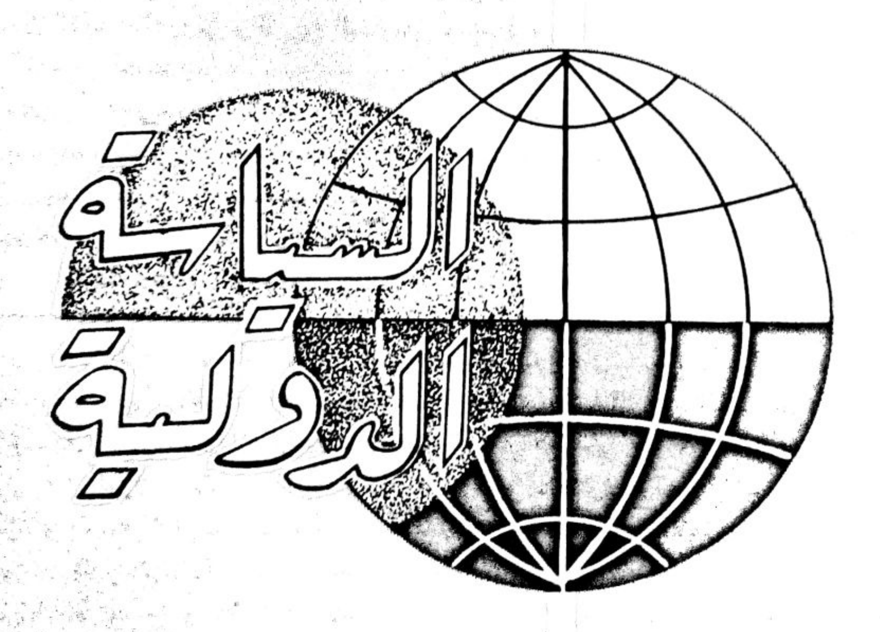




العدد (١٠٥)
يوليو ١٩٩١



رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير :

إبراهيم نافع



مجلة دورية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

صدر العدد الأول منها فى اول يوليو ١٩٦٥

□ الافتتاحية :

□ الدراسات :

□ ملف العدد : الخليج بعد الحرب :

□ التقارير والتعليقات :

سعر بيع النسخة :
داخل مصر : ١٥٠ قرشا
العراق ٢٠٠٠ فلس ، الاردن ١٥٠٠ فلس ، السعودية ١٥ ريالا ، المغرب ٤٠ درهما ، الدوحة ١٢ ريالا ، مسقط ١٢٥٠ بيسة ،
الجمهورية اليمنية ٣٥ ريالا ، لندن ٤ جك ، لبنان ١٢٥٠ ليرة ، الكويت ١٥٠٠ فلس ، الخرطوم ٢٠ جنيها سودانيا ، البحرين
١٣٠٠ فلس ، دبى / ابوظبى ١٢ درهما ، غزة / الضفة / القدس ١,٥ دولار ، سوريا ٣٠ ليرة

رئيس التحرير :

د . بطرس بطرس غالى

مدير التحرير :

السيد يسين

نائب مدير التحرير :

احمد يوسف القرعى

سكرتيرا التحرير :

نبية الأصفهانى
سوسن حسين

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر ٦ جنيهات ، اتحاد البريد العربى الافريقى بالبريد الجوى ٣٥ دولارا ، باقى دول العالم بالبريد الجوى ٤٠ دولارا

الإدارة والتحرير والإعلانات :
شارع الجلاء ـ القاهرة
ت : ٧٥٥٥٠٠ ـ ٧٤٥٦٩٦

٦ ـ تؤيد الخطوات التى اتخذتها المملكة العربية السعودية ودول الخليج التى تستند الى حق الدفاع الشرعى الذى تنص عليه المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

٧ ـ توافق على الاستجابة الى طلب المملكة العربية السعودية والدول الخليجية بايفاد قوات عربية الى الخليج لدعم قواتها العسكرية اوالمساهمة فى حماية الوحدة الاقليمية لبلادهما .

وقد تبنت القمة العربية هذا القرار بموافقة أغلبية اصوات الدول الأعضاء الحاضرين ضد صوتين (العراق وليبيا) وبامتناع ثلاث دول عن التصويت (الاردن والجزائر واليمن) ، كما وافقت السودان وفلسطين على القرار مع ابداء بعض التحفظات بينما تغيب تونس عن حضور القمة .

وليس من شك ان نتيجة التصويت على هذا القرار تسلط الضوء على الفرقة والانقسام بين مواقف الدول العربية ازاء أزمة الخليج . اذ أيدت الغالبية العربية موقف الأمم المتحدة الذى تبنته لصالح الكويت ، وهى الدول التالية :

مصر وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية والمغرب والصومال وجيبوتى ودول الخليج .

ومن جانب آخر ادان عدد من الدول العربية الغزو العراقى للكويت ولكنها وقفت الى جانب العراق وهى : فلسطين والاردن واليمن السودان .

وأخيرا نجد ان عددا آخر من الدول العربية قد تبنى موقفا يميل بشكل أو بآخر الى موقف الحياد وهى : ليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا .

وبداهة أنه قد طرأ شىء التغيير الطفيف على مواقف بعض الدول العربية إبان الفترة الطويلة التى امتدت بين تفجر الأزمة فى مطلع شهر أغسطس ١٩٩٠ وبين شهر ابريل ١٩٩١ وهو التاريخ الرسمى لانتهاء حرب الخليج . الا أنه بشكل عام ظلت مواقف المجموعات العربية الثلاث على حالها طوال هذه الفترة .

وفى شهر مارس ١٩٩١ ، عقد مجلس الجامعة العربية دورته الخامسة والتسعين فى القاهرة ، وعلى الرغم من حضور كافة الدول العربية لهذه الدورة الا أن أزمة الخليج لم تتناولها أعمال الأجتماع . كما تباينت التفسيرات بالنسبة لحضور ممثلى العراق والأردن واليمن وفلسطين (حلفاء العراق) لهذه الدورة . ففى الوقت الذى فسر فيه البعض هذه المشاركة على أنها بداية لمصالحة عربية انبرى البعض الآخر مؤكدا أن مشاركة الدول الأربع فى الدورة لا يعدو أن يكون حفاظا على الشكل الأجرائى القانونى لأعمال الاجتماع فى الوقت الذى يخفى فيه انقسامات عميقة بين الدول العربية .

واذا كان طابع التباين والانقسام قد طغى على الموقف الاقليمى العربى فانه على النقيض من ذلك تبنت الجماعة الدولية موقفا اتسم بالاجماع شبه المطلق حيال الأزمة . ففى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ تبنى مجلس الأمن القرار ٦٦٠ الذى ادان الغزو العراقى للكويت وطالب بالانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات العراقية وحث العراق والكويت على البدء فى التفاوض فيما بينهما كما انه أيد الجهود المبذولة من قبل الجامعة العربية الرامية الى تسوية الأزمة . وقد تبنى مجلس الأمن هذا القرار بأغلبية ١٤ صوتا مع امتناع اليمن عن التصويت . ولم يلبث ان تبنى مجلس الأمن فى السادس من أغسطس ١٩٩٠ قرارا يقضى بمقاطعة العراق اقتصاديا وعسكريا وذلك بأغلبية ١٣ صوتا وبامتناع كوبا واليمن عن التصويت .

وفور اعلان العراق لضم الكويت اصدر مجلس الأمن فى التاسع من اغسطس القرار رقم ٦٦٢ الذى ينص على :

« ان ضم العراق للكويت أيا كان شكله أو الدافع اليه بأى سند قانونى ومن ثم فهو يعد عملا باطلا بطلانا مطلقا » .

كما اعلن المجلس أنه « قد عقد العزم على العمل على إعادة الحكومة الشرعية الى الكويت بالاضافة الى استعادتها لسيادتها واستقلالها ووحدتها الاقليمية » .

وحين قرر العراق احتجاز اعداد من المواطنين الاجانب لاستخدامها كدروع بشرية للمنشآت العراقية العسكرية اصدر مجلس الأمن فى الثامن عشر من اغسطس بالاجماع القرار رقم ٦٦٤ الذى يطالب العراق بالسماح وبتسهيل المغادرة الفورية للمواطنين الاجانب لكل من الكويت والعراق .

وفى ٢٥ أغسطس ١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن قرارا بغالبية ١٣ صوتا وبامتناع دولتين عن التصويت

(كوبا واليمن) القرار ٦٦٥ الذى يخول الدول الاعضاء استخدام القوة البحرية لوقف السفن التجارية التى تتجه او تغادر العراق من أجل تفتيش حمولاتها فى ضوء القرار الصادر عن مجلس الأمن الخاص باحكام تطبيق المقاطعة الاقتصادية على العراق .

وفى ١٤ سبتمبر ١٩٩٠ اصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٦٦ بأغلبية ١٣ صوت ضد صوتين (كوبا واليمن) الذى يخول الأمم المتحدة والصليب الأحمر وغيرهما من المنظمات الدولية مسئولية نقل وتوزيع الامدادات الغذائية الخاصة بالعراق ذلك لضمان وصولها الى مستحقيها .

وحين قامت قوات الاحتلال العراقية بشن حملات هجومية متكررة على عدد من السفارات فى الكويت اصدر مجلس الأمن فى ١٦ سبتمبر القرار رقم ٦٦٧ الذى يدين بشدة « أعمال العنف التى تمارسها العراق فى ميادين مقار وممثلى البعثات الدبلوماسية فى الكويت بما فيها احتجاز عدد من الرعايا الأجانب كانوا متواجدين فى هذه المقار ويطالب بالافراج الفورى عنهم » .

وحين طالبت بعض الدول الأعضاء منظمة الأمم المتحدة استنادا للمادة ٥٠ من ميثاق المنظمة بتعويضها عن الخسائر المادية التى لحقت بها من جراء مشاركتها فى فرض الحصار الاقتصادى على العراق ، اصدر مجلس الأمن فى ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠ القرار رقم ٦٦٩ الذى يكلف لجنة العقوبات الاقتصادية بدراسة طلبات المساعدة الخاصة بالدول المتضررة . وفى اليوم التالى اى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٧٠ باغلبية ١٤ صوتا ضد صوت واحد (كوبا) ويطالب هذا القرار جميع الدول بعدم السماح لأية طائرة بالاقلاع من اقليمها اذا كانت الطائرة تحمل شحنة الى العراق أو الكويت أو منهما (عدا الأغذية لاعتبارات انسانية) كما يطالب القرار ايضا جميع الدول باحتجاز أية سفينة تدخل موانئها بغرض كسر الحصار الاقتصادى المفروض على العراق .

وفى ٢٩ اكتوبر ١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن قرارا بأغلبية ١٣ صوتا ضد صوتين (كوبا واليمن) القرار ٦٧٤ الذى يدين الأعمال التى تقوم السلطات وقوات الاحتلال العراقية فى الكويت ويحمل العراق تبعة المسئولية الدولية ازاء أى خسائر أو اضرار أو اصابات تنشأ فيما يتعلق بالكويت أو الدول الأخرى أو رعاياها أو شركاتها نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت . وعقب مرور شهر على صدور هذا القرار تبنى مجلس الأمن فى ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ بالاجماع القرار ٦٧٧ الذى يدين محاولات العراق الرامية الى تغيير التكوين الديمجرافى لسكان الكويت ويعهد الى لأمم المتحدة بالاحتفاظ بنسخة من السجلات المدنية التى تحتفظ بها الحكومة الشرعية للكويت .

وبعد مداولات عسيرة استمرت عدة اسابيع قام خلالها وزير الخارجية بيكر بزيارات مكثفة لدول عديدة ، اصدر مجلس الأمن فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ بأغلبية ١٢ صوتا ضد قوتين (كوبا واليمن) وبامتناع الصين عن التصويت قراره الشهير رقم ٦٧٨ الذى يجبر قوى التحالف باستخدام جميع الوسائل اللازم ـ بما فيها التدخل العسكرى ـ لاجبار العراق على الامتثال الى كافة قرارات مجلس الأمن الخاصة بأزمة الخليج ، ومن جانب آخر ينص القرار على منح العراق مهلة حتى ١٥ يناير ١٩٩١ لتنفيذ هذه القرارات ، وفى حالة تمسك العراق بموقفه حتى هذا التاريخ يخول القرار الدول المتحالفة مع الكويت حق استخدام كافة الوسائل الكفيلة باجبار العراق على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ والقرارات التالية له ذات الصلة بأزمة الخليج ، وذلك من أجل اقرار السلم والأمن فى المنطقة .

فى ١٧ يناير ١٩٩١ اندلعت العمليات العسكرية الرامية الى تحرير الكويت واستمرت حتى مطلع شهر مارس الذى سجل انهيار القوات العراقية الكامل فى مواجهة قوات التحالف .

وفى ٢ مارس ١٩٩١ ، تبنى مجلس الأمن القرار رقم ٦٨٦ بأغلبية ١١ صوت ضد صوت واحد (كوبا) مع امتناع ثلاث دول عن التصويت (الهند والصين واليمن) الذى يطالب العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الاثنى عشرة السابق الاشارة اليها وبالزام العراق بدفع تعويضات عن الخسائر الناجمة عن أزمة الخليج وتكليف عدد من القيادات العسكرية العراقية بالتفاوض مع بعض قيادات قوى التحالف بشأن الاجراءات الخاصة بوقف العمليات العسكرية . وقد امتثلت العراق بدون قيد أو شرط للقرار رقم ٦٨٦ . وفى الثانى من شهر مارس بعد مداولات طويلة استغرقت عدة اسابيع اصدر مجلس الأمن القرار ٦٨٧ بأغلبية ١٢ صوتا ضد صوت واحد وبامتناع دولتين عن التصويت ، وكان هذا القرار بمثابة اعلان رسمى

بانتهاءحرب الخليج . فمن الناحية الفعلية يضع هذا القرار الرابع عشر العراق تحت نظام من الرقابة الدولية شبيه بالنظام الذى فرض على المانيا واليابان عام ١٩٤٥ ، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ومثلما حدث بالنسبة لذات الدولتين ، لم يستطع العراق عام ١٩٩١ أن يرفض أوحتى يناقش الشروط التى امليت عليه ، الا أن الفارق الجوهرى بين الموقفين يكمن فى استمرار العراق حتى يومنا هذا فى الاحتفاظ بنفس النظام الذى اشعل بيده لهيب الحرب فى المنطقة بينما استبعدت القيادات الالمانية واليابانية من الحكم غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ترى ما هى الدوافع الكامنة التى ادت الى استمرار مثل هذا النظام فى الحكم ؟ . لعله من الصعوبة بمكان ان نتوصل اليوم الى الحقائق الدفينة التى أملت هذا الوضع ، ولنترك الى مؤرخى المستقبل سبر أغوار هذا الموقف ، ومن الحرى بنا العودة الى تحليل القرار ٦٨٦ الذى يضع العراق تحت الوصاية الدولية سياسيا واقتصاديا :

أولا : يحدد القرار الحدود الفاصلة بين العراق والكويت ويخول الأمم المتحدة مسئولية توفير الضمانات للحفاظ على سلامتها .

ثانيا : تنشىء الأمم المتحدة منطقة منزوعة السلاح تمتد عشرة كليو مترات داخل العراق وخمسة كيلو مترات داخل الكويت وتنتشر بها قوات من المراقبين الدوليين .

ثالثا : تقبل العراق دون قيد أو شرط أن يتم تحت اشراف دولى نزع وتدمير كافة اسلحتها الكيميائية والبيولوجية وصورايخها الباليستكية التى يزيد مداها عن ١٥٠ كم .

رابعا : تتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا مهمة الاشراف على تدمير كافة الطاقات النووية التى تملكها العراق .

خامسا : تنشىء الأمم لمتحدة صندوقا للتعويضات عن الخسائر والأضرار الناجمة عن حرب الخليج . وتتولى لجنة دولية الاشراف على هذا الصندوق الذى يتم تمويله باستقطاع جزء من عائدات الصادرات العراقية .

سادسا : تحرم الأمم المتحدة بيع أى اسلحة أو أى عتاد عسكرى للعراق .

سابعا : تلتزم العراق بعدم ارتكاب أو المساعدة على ارتكاب أى عمل من أعمال الأرهاب الدولى فضلا عن عدم السماح لأى منظمة ارهابية بالعمل على أراضيها .

وأخيرا فور اخطار العراق رسميا السكرتير العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن بموافقته على احكام القرار يبدأ العمل بوقف اطلاق النار على أن يظل مجلس الأمن معنيا بالمسألة ومن حقه اتخاذ كافة التدابير التى من شأنها تنفيذ هذا القرار وضمان اقرار السلم والأمن فى المنطقة .

جملة القول ان العراق قد جرد من غطائه الاستراتيجى كما سبق أن حدث لكل من ألمانيا واليابان غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية . وفى هذا الصدد يثور تساؤل ملح حول قدرة العراق على توظيف مليارات الدولارات التى كان ينفقها على التسليح بالأمس على عمليات البناء والتنمية الاقتصادية فى المستقبل اسوة بالمانيا واليابان ؟ . هل شخصية صدام حسين أهل لهذا التغيير الجذرى ؟ أم انه من الأجدى بصدام أن يتخلى عن تمسكه بالحكم حتى يسمح لبلاده بأن تعود ادراجها وتلتحم مرة اخرى بالاسرة العربية ؟ .

اليس من مصلحة العراق أن يتولى الحكم فى البلاد نظام جديد اكثر انفتاحا على العالم الخارجى واقل تأثرا بالتداعيات السلبية لحرب الخليج ؟ .

وتترى غيرها من التساؤلات الواحد تلو الآخر تبحث جاهدة عن اجابة نعجز عن التوصل اليها اليوم مما يفرض علينا ان نوليها مزيدا من الأهتمام وأعمال الذهن .

وفى ٤ أبريل ١٩٩١ أصدر مجلس الأمن بالاجماع القرار ٦٨٩ الذى ينص على أرسال قوة قوامها ١٤٤٠ جنديا لحفظ السلام فى منطقة الحدود الفاصلة بين العراق والكويت وذلك احلالا لقوات التحالف المرابطة فى المنطقة وذلك تنفيذا لوقف اطلاق النار . وكان مجلس الأمن يزمع الأعلان رسميا عن انتهاء حرب الخليج الا أن بعض الدول الأعضاء على مندوب العراق أن يتقدم الى المجلس مسبقا بموافقته على شروط وقف اطلاق النار وهو الأمر الذى امتثلت اليه العراق دون أى تعنت أو مماطلة . وفى اليوم التالى أعلن

مجلس الأمن رسميا انهاء حرب الخليج .
وربما يمثل وضع حرب الخليج لأوزارها بداية لحقبة جديدة فى تاريخ العلاقات الدولية . اذ اننا نشهد
اليوم اعادة تحديد لمواقع ومصالح العديد من دول العالم الثالث فى ضوء المعطيات الجديدة والحقائق التى
كشفت عنها الحرب . ولكن ماذا عن الدول العربية وهى الطرف الرئيسى فى الأزمة ؟ . وماذا عن العلاقات
الجديدة بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب وما هو مضمون هذه العلاقات التى ستستمر الى
شهور أو الى سنوات قادمة ؟ . ما هى المسئولية الجديدة المنوطة بالأمم المتحدة ؟ . الى غيرها من التساؤلات
التى سنسعى الى الاجابة عليها فى معرض هذا المقال .

(١) لا مراء أن تطور أزمة الخليج والنهاية التى وصلت اليها انها قد رسخت فى الأذهان بشكل واضح
وصريح حقيقة أفول الحرب الباردة . ولعل أحد أهم الأخطار التى ارتكبها النظام العراقى هى عدم ادراكه
لهذه الحقيقة . فلم تشهد أزمة الخليج اى مواجهة بين القوتين الأعظم فحسب ، بل انه ـ على النقيض من
ذلك ـ سجلت الأزمة تعاونا وثيقا فيما بينهما . فمنذ اصدار مجلس الأمن للقرار ٦٦٠ فى الثانى من
أغسطس الى اصداره للقرار ٦٨٩ فى ٤ أبريل ١٩٩١ جاءت جميع قرارات مجلس الأمن الصادرة فى هذه
الفترة ثمرة تعاون دبلوماسى مكثف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

(٢) ولكن اذا كانت أزمة الخليج قد وطدت العلاقات بين الشرق والغرب فالأمر يختلف الى حد كبير
بالنسبة للعلاقات بين الشمال والجنوب. ففى الوقت الذى استقطبت فيه الأزمة اهتمام الرأى العام العالمى
وسلطته على وقع الأحداث فى الجنوب الا أنها من جانب آخر عمقت أزمة الثقة بين شمال وجنوب البحر
المتوسط ، فحين رفع صدام حسين شعارات رنانة مثل الحرب المقدسة أو الحرب الصليبية الجديدة بين
الأسلام والغرب أو الصدام بين الأثرياء والفقراء وحين استجابت قطاعات فى الشارع العربى الى هذه
الشعارات لتحول غازيا معتديا الى بطل محرر أو لتجعل من الهزيمة الساحقة نصرا وظفرا القى ذلك كله
بظلال كثيفة من الشك والريبة على مستقبل الحوار بين الشمال والجنوب . الا أنه من جانب آخر ينظر
بعض المراقبين نظرة معاكسة للرأى السابق . ففى أعتقادهم أن أزمة الخليج قد أعطت العالم الثالث دفعة
قوية الى الأمام . فهى من جانب قد وضعت العرب على مشارف نقطة انطلاق جديدة ، كما أنها من جانب
آخر حثت الدول العربية على بدء حوار متكافىء بين العرب والغرب .
كان من الأحرى أن تحمل نهاية حرب الخليج فى جعبتها نتائج مماثلة للنتائج التى اسفرت عن نهاية
الحرب العالمية الثانية فى أوربا . التى مثلت بعثا جديدا للقارة الأوروبية تبلورت فى الصلح الفرنسى ـ الألمانى
وإعادة تعمير أوروبا اعتمادا على مشروع مارشال . وهنا يجدر بنا أن نتساءل إذا كان العالم العربى
يستطيع ان يحول انقاض حرب الخليج الى بنيان قوى للترابط العربى ؟ . هل تستسيغ دول الشمال فكرة
التعاون مع الدول الخليجية الثرية فى مشروع عملاق للتعمير وتنمية المنطقة على غرار مشروع مارشال ؟ .
هل هناك بارقة أمل تلوح فى الأفق بالنسبة لتسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى أسوة بالصلح الفرنسى
الألمانى ؟ .

(٣) لا جدال أن أزمة الخليج قد بعثت الحياة من جديد فى جسد الأمم المتحدة الذى كان قد أصابه
الكثير من الضعف والوهن على مر العقود الأربعة للحرب الباردة . اذ أنها (اضطلعت طوال الأزمة وما
بعدها بدور جديد يتسم بالكثير من الايجابية فى الحركة والفاعلية فى الأداء والتنفيذ .
فدول التحالف الثمانى والعشرين لم تشترك فى العملية العسكرية لتحرير الكويت وفقا لقرارات الأمم
المتحدة فحسب بل ان الفترة التى أعقبت الحرب مباشرة إستأثرت الأمم المتحدة خلالها باتخاذ كافة
القرارات والتدابير التى من شانها تجريد العراق من غطائه الاستراتيجى فضلا عن الزامة بدفع
التعويضات عن كافة الخسائر الناجمة عن الحرب . سينبرى البعض قائلا أن كافة الاجراءات التى
أتخذتها الأمم المتحدة قد تمت بمباركة وبقيادة الولايات المتحدة . واذا أفترضنا جدلا صحة هذا الرأى فان
هذا لا ينفى أن كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بأزمة الخليج قد تم اعدادها والموافقة عليها فيما بين
الدول الخمس الدائمة أعضاء مجلس الأمن ، هذا بالاضافة الى أن أكثر من ١٢ دولة ما بين عربية وأفريقية
ومسلمة وأسيوية ولاتينية قد اشتركت عسكريا فى حرب تحرير الكويت .

(٤) لا مراء أن الدروس المستخلصة من حرب الخليج قد سلطت الأضواء مجددا على الاهمية المحورية لقضية نزع السلاح . ولقد سبق أن تعرضنا فى معرض هذا المقال الى تحليل قرار مجلس الأمن لوقف اطلاق النار (القرار رقم ٦٨٧) الذى جرد العراق بالكامل من الغطاء الاستراتيجى الذى كان يتمتع به . فهل نأمل أن يكون بمثابة خطوة أولى نحو نزع سلاح المنطقة بأسرها ؟ . وفى هذا السياق تستعيد ذاكرة التاريخ سابقة عصبة الأمم التى اثبتت ان تجريد دولة واحدة من ترسانتها العسكرية يعد عملا قاصرا لا يسفر عنه الا اذكاء الرغبة المستعرة فى الانتقام ، وهو الأمر الذى يفضى ، لا محاولة ، الى تفجر الأوضاع من جديد ولو بعد حين . بيد أن هناك حقيقة هامة تبرز فى هذا الصدد وهى أن دولا ثلاث من الدول الدائمة إعضاء مجلس الأمن تستأثر وحدها بتصدير ٨٠٪ من الاسلحة المطروحة فى السوق الدولية . فكيف يتسنى اذن مواجهة هذه المعضلة المتناقضة الابعاد دون اضطلاع الجماعة الدولية بعمل جماعى وبجهد دؤوب لانقاذ البشرية من تكرار مأساة حرب خليج جديدة تنشب فى بقعة اخرى من بقاع العالم .

(٥) لقد جاءت ازمة الخليج لتؤكد للرأى العام العالمى اهمية بل وضرورة التوصل الى تسوسية عادلة للقضية الفلسطينية . ولعل احدى النتائج الأيجابية لأزمة الخليج تكمن فى اسلوب معالجة التنظيم الدولى الجديد للأزمة منذ بدايتها .. ألا فهل يمكن ان يمثل تمسك الجماعة الدولية هذه المرة بأسس ومبادىء الشرعية الدولية سابقة يستند اليها فى تسوية القضية الفلسطينية ؟ .

فاذا كانت الجماعة الدولية قد ربطت انسحاب القوات العراقية بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، اذا كانت قد رفضت هذا الربط السياسى بين هذين الاحتلالين العسكريين فيجب أن يؤخذ ذلك اليوم بعين الاعتبار . اذ يستند كل من القرار رقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ أو القرار ٦٦٠ الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٩٠ الى المبدأ القانونى ذاته الا وهو عدم الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة . كما ان القرارين يطالبان - بالتناظر - بانسحاب القوات الاسرائيلية والعراقية من الأراضى المحتلة . واذا كان هناك بعض الفوارق القانونية الطفيفة بين القرارين الا أنه من الحرى بالجماعة الدولية وبمجلس الأمن مطالبة اسرائيل بما سبق أن طالبت به العراق ذلك اذا ارادت الأمم المتحدة ان تنفض عن نفسها تهمة التمييز المتعمدة فيما بين الموقفين . وربما تستند مصداقية الأمم المتحدة بل والنظام الدولى الجديد برمته على الأسلوب الذى سينتهج فى تناوله للقضية الفلسطينية .

صفوة القول انه لا يعقل ان يطبق القانون ذاته باسلوبين مختلفين : اسلوب خاص بالدول الضعيفة واسلوب مختلف بالنسبة للدول القوية وحلفائها . واذا كانت الأمم المتحدة قد آلت على نفسها الدفاع عن القانون الدولى ابان أزمة الخليج فيجب عليها أن تسلك نفس النهج بغية تسوية القضية الفلسطينية كما انه من الحرى بنا الا يسقط من أهتمامنا فى معترك الأحداث الراهنة القضايا الملحة المرتبطة باعادة بناء العراق من جديد والتى يأتى على رأسها القضية الانسانية التى يمثلها شعب العراق نفسه أو الضحية الرئيسية لأزمة الخليج .

فقد تساقط مئات الآلاف من ابناء العراق بين قتيل وجريح كما دمرت الغارات الجوية البنية الاساسية للعراق وانهاء صرحة الصناعى تحت قصف المدافع . ما الذى يمكن أن نقدمه لشعب العراق اليوم لمواجهة ما خلفته الحرب وراءها من دمار وخراب ؟ . ما الذى يمكن أن نبذله لمساعدة العراق فى عملية البناء والتشييد وقد عاد اليوم الى عصر ما قبل التصنيع ؟ .

لا ريب أن هذه المسئولية تقع على عاتقنا جميعا الدول ، العربية من جانب والجماعة الدولية من جانب آخر . هذا اذا كانت تحدونا رغبة حقيقية فى اقرار الأمن والسلام أو بقول آخر اذا كنا عقدنا العزم على الانتقال من مرحلة حفظ السلام أو بقول آخر اذا كنا عقدنا العزم على الانتقال من مرحلة حفظ السلام الى مرحلة بناء السلام . فالاحرى بالجماعة الدولية تبنى استراتيجية جديدة تهدف بجدية الى اقرار السلام ، هذا اذا أرادت الحفاظ على المناخ الدولى الجديد الذى بعثته حرب الخليج وحمايته من التلاشى او الانحسار . ولم لا تعود مبادىء الشرعية والقانون التى تتمسك بها قوى التحالف اليوم بالنفع والفائدة على الدول الفقيرة أيضا حتى يتحقق لها بدورها مستقبل افضل ؟ .

ربما ثارت عقبتان رئيسيتان من شأنهما عرقلة هذا النهج الجديد الذى نناشد الجماعة الدولية أن تأخذ به . العقبة الأولى تتعلق بشكل عام باسلوب تطبيق القانون الدولى على الأسرة الدولية . ففى الوقت الذى يدين فيه القانون الدولى الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة فاننا نجده يقف مكتوف اليدين امام العديد من القضايا الدولية المرتبطة بالمبدأ ذاته مثل مشكلة التبت عام ١٩٥٠ أو جوا « عام ١٩٦١ أو الأراضى العربية عام ١٩٦٧ أو قبرص عام ١٩٧٤ وذلك على سبيل المثال لا الحصر أما المشكلة الثانية فيفرضها الخلط بين مفهومين اثنين : الأخلاق الدولية والواقع الدولى . فكيف يتسنى اذن مواجهة هاتين الصعوبتين ؟ . كيف يمكن حفز دول العالم الى السعى من اجل حياة أمنة فى نطاق من التفاهم والترابط والاعتماد المتبادل ؟ .

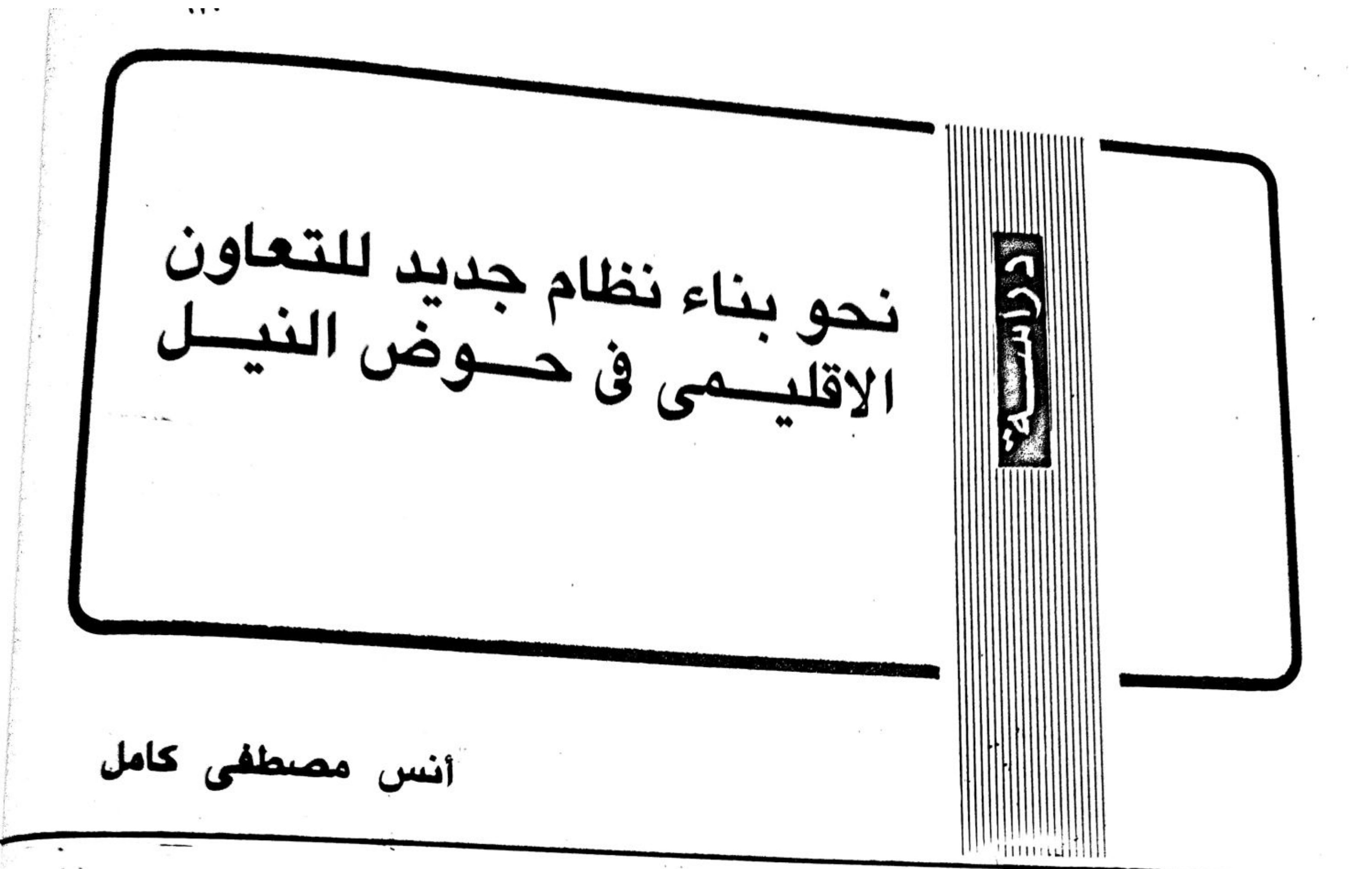
ان نشأة القانون تضرب بجذورها فى أغوار ماضى سحيق مرت عليه اكثر من آلاف السنين وقد ظهرت اولى التجمعات البشرةى فى شكل قبائل ثم مدن ثم دول ثم تجمعات دولية . أما اليوم فالشعوب تسعى الى اتخاذ خطوة جديدةنحو تعميق أواصر علاقات التعاون فيما بينها . فهل سيفضى بنا النظام العالمى الجديد الى مجتمع المدينة الفاضلة الذى تخيله الفليسوف الأسلامى الفارابى أو الى مجتمع الحضارة العالمية التى نادى بها الفيلسوف الأوروبى المعاصر تياردى شردان

ويبدو أن أمامنا الكثير من البذل والعطاء حتى تتجه الشعوب نحو أرقى ما جاءت به فلسفة البحر المتوسط للأنسانية ، الا وهو اعلاء قيمه ايثار الغير على اثره النفسى فى كل زمان ومكن .

●●●

تعتبر هذه الافتتاحية بمثابة ديباجة للقسم الذى يخصصه هذا العدد الى مرحلة « ما بعد أزمة الخليج » حيث أن استشراف ملامح مستقبل الأوضاع فى المنطقة يتطلب ـ الى جانب الوقوف على التسلسل الزمنى الذى شهدته الأحداث ـ فهما واعيا للأسلوب الجديد الذى تعامل به التنظيم الدولى مع تطورات الأزمة فى كافة مراحلها وذلك منذ اصدار مجلس الأمن للقرار ٦٦٠ الذى يطالب فيه القوات العراقية بالانسحاب الفورى وغير المشروط من الكويت ، حتى وقف اطلاق النار فى المنطقة .

د . بطرس بطرس غالى



نحو بناء نظام جديد للتعاون الاقليـــمى فى حـــوض النيـــل

أنس مصطفى كامل

يعد إعلان القاهرة للمياه .. الصادر عن الندوة الدولية لسياسات وتكنولوجيا المياه فى أفريقيا ، والتى إنعقدت بالقاهرة فى الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ يونيو ١٩٩٠ ،(١) بمثابة أحدث المحاولات لايجاد إستراتيجية للعمل الجماعى بين الدول الأفريقية ، وخطوة فى سبيل إيجاد مفهوم جديد للمصلحة المشتركة ، يتغلب على « معضلة السجين » Prisoner's dilemma(٢) التى سيطرت على الوعى القومى لدى الدول الأفريقية ، وجعلتها أسيرة التمحور حول المصالح الذاتية ، وخاصة فيما يظهر بين الدول المشتركة فى حوض النيل على وجه التحديد . مما جعل العلاقات فيما بينها أشبه بمباراة فى المصالح الضيقة ، وعلى أساس غير تعاونى بسبب سيطرة مفهوم السياسة الهيدروليكية على تحركها الأقليمى .

مقدمة : حول إعلان القاهرة للمياه وإشكالية الفراغ المؤسسى :

والواقع أن إعلان القاهرة هو تتويج لجهد التنظيم الدولى الحديث والقائم عقب الحرب العالمية الثانية فى النظر الى قضية التعاون الأقليمى حول إستقلال الموارد الطبيعية المشتركة من منظور العمل الجماعى لحل « مشكلة القدرة » ، وفى إطار خلق إستراتيجيات مؤسسية لمباريات ذات حصيلة تقدمية . تعظم العوائد الناجمة عن العمل الجماعى . فى إطار توسيع النطاق الأقليمى لخلق وفورات على نطاق أوسع ومضاعف

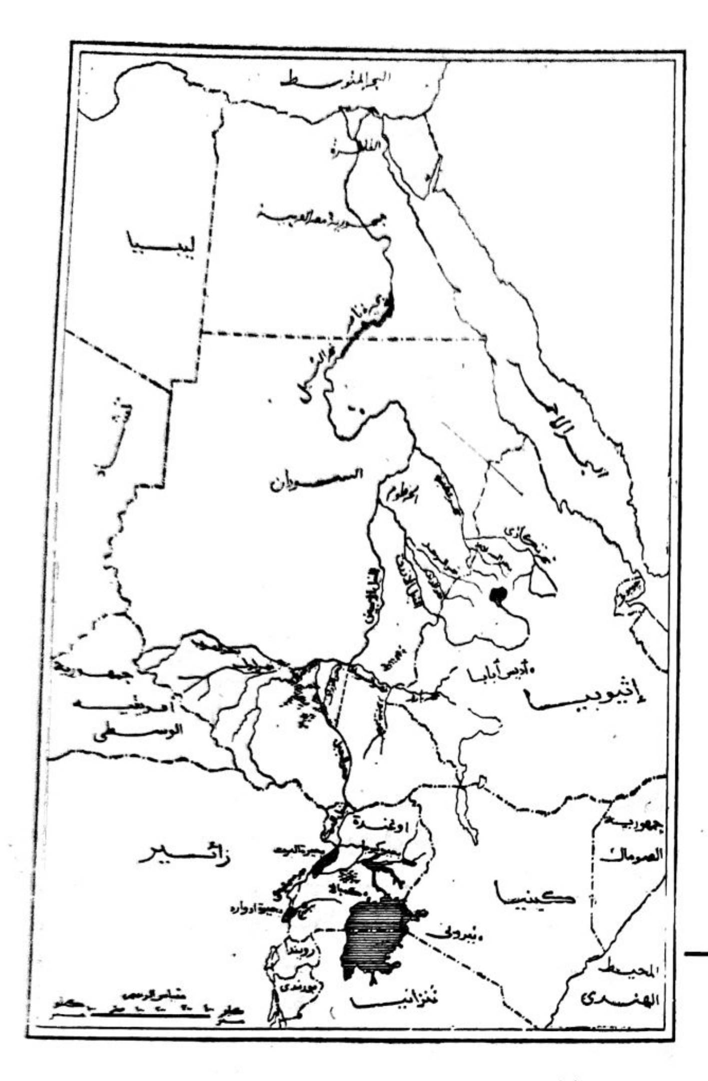
---

* هذه الدراسة هى القسم الاول من خمس دراسات حول التكامل الاقليمي لحوض النيل .. اجرى حاليا اعدادهم .. اما الدراسة الثانية فهى دراسة مقارنة للهياكل التنظيمية الاقليمية الفرعية فى حوض النيل ، والثالثة حول العلاقات بين دول حوض النيل فى ضوء اتفاقية ليومى ٤ . اما الرابعة فهى مشروع انشاء منطقة تجارة تفضيلية فى حوض النيل ، والخامسة حول بناء نموذج رياضى لتوزيع ناتج العمل الجماعى .

(١) لمزيد من التفصيل حول اعلان القاهرة للمياه يرجى الرجوع الى :

The Institute for Diplomatic Studies- Ministry of Foreign affairs of Egypt and Global Water Policy and Technology Summits.- The African Water Summit on Policy and Technology Cairo-June 24-27- 1990. 50P.

(2) CONYBEA RE, J.A.– Public Goods, Prisoners'Dilemmas and the International Political Economy. (1m)- International Studies Quarterly (1984) 28,5- 22 PP. 5-11.



وإستخدام أعلى يكون له إنعكاسات على النواتج الفرعية(٣) للموارد الأولية المشتركة محل التعاون . وخاصة فى مجال الموارد المائية .

وفى هذا الاطار ، فقد أجريت دراسات حول المصادر المائية والتعاون الأقليمى بمعرفة المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة منذ عام ١٩٥١ ، وأقرت جمعية القانون الدولى فى إجتماعها بهلسنكى عام ١٩٦٦ ، المبادىء الحديثة القانونية والعامة التى تساعد على إقامة انظمة أقليمية للتنمية الشاملة . فى أحواض الأنهار ، ويعتبر مؤتمر الأمم المتحدة حول المياه الذى إنعقد فى الأرجنتين بمدينة Mar del plata فى الفترة من ١٤ ـ ٢٥ مارس عام ١٩٧٧ هو تتويج لهذه الجهود ، وقد أفرد فى تقريره الختامى ملحقا خاصا حول التوصيات التى يجب إتباعها فى إطار إشكالية التعاون الأقليمى فى أحواض الأنهار الأفريقية ، وأوضح أن المشكلة المحورية هى « الفراغ المؤسسى »(٤) التى تعوق خلق التنظيم الأقليمى لأحواض الأنهار فى الدول الأفريقية .

ورغم أن عقد الثمانينيات قد شهد العديد من المؤتمرات الفنية حول تنظيم أحواض الأنهار فى أفريقيا .. بناء على التوصيات التى أعلنتها « خطة لاجوس » عام ١٩٨٠ ،

(والتى سيرد تفصيل لها فيما بعد فى موقع آخر من هذه الدراسة) ، ومن هذه المؤتمرات ، ندوة « التحديات التى تواجه الهيدرولوجيا الأفريقية وموارد المياه » ، والتى نظمت فى هرارى فى يوليو ١٩٨٤ ، بشأن تنظيم القياسات والموازين المائية وإستهلاكات التربة فى

(3) OLSON , M. The Logic of Collective Action, Schocken Books, New york. 1965-P. 133-
(4) U-N, Water Conference-Mar del Plata Action plan Argentina- 14-25 March 1977 (83-45122), Annex Africa: Institutionaf Preblems, PP. 56-57.

نهر « الزمبيزى » والأنهار المحيطة فى منطقة الجنوب الأفريقى ،(٥) وندوة المياه التى عقدت « بداكار » عام ١٩٨١ . بشأن القياسات الفنية لنهر السنغال ،. وندوة حوض النيل التى عقدت فى « بانجوك » فى يناير ١٩٨٦ ، بتنظيم من الأمم المتحدة وبالاشتراك مع هيئة نهر المايكونج ، لتبادل الخبرات التنظيمية فيما يتعلق بالتعاون الأقليمى بين الدول الحوضية فى العالم الثالث .

.. اقول رغم كل هذه المحاولات لخلق الحس التنظيمى والمؤسسى للتعاون بين الدول الواقعة فى أحواض اقاليم الأنهار فى أفريقيا ، فإن هذه المحاولات إقتصرت على تقديم حلول لمشكلة « الفراغ المؤسسى » من منظور وظيفى تقليدى ، يدعو بالأساس إلى تنسيق الجهود الفنية بين الأجهزة المعنية بالقياسات الأرصادية ، دون تبنى مفاهيم مؤسسية للتنمية الشاملة متعددة الوظائف ، ودون تجاوز « معضلة السجين » التى تسيطر على العمل الحكومى والمؤسسات البيروقراطية . نتيجة للمفاهيم الضيقة للمصلحة القومية .

وهدف هذه الدراسة . هو محاولة تجاوز أحادية الوظيفة الفنية التى تسيطر على مفاهيم الأنظمة الأقليمية المقترحة . والتى يتم تبنيها حاليا فى معظم الأنظمة الأقليمية للأحواض النهرية فى أفريقيا . وبدلا من التنمية الراسية للوظيفة الفنية لنظام حوض النهر .. كما هو مقترح .. من قبل الندوات السابق الاشارة إليها .. فإن هذه الدراسة تهدف الى خلق نظام أقليمى متعدد الوظائف للتنمية الشاملة أفقيا . فى حوض نهر النيل ، وهى تستند الى التطورات المحدثة التى أدخلها عالم العلاقات الدولية أرنست هاس(٦) فى تعديله الأخير للنظرية الوظيفية فى بداية السبعينيات ، بتركيزه على إطار لعمل أجهزة التعاون الأقليمى بما يتجاوز النظرة الضيقة للمصلحة القومية ، والتى تستند الى المفهوم القانونى لمبدأ السيادة المطلقة فى القانون الدولى ، والى نظرية معضلة السجين فى العلاقات الدولية .

.. إن هذه الدراسة محاولة لاحلال مفهوم التنمية المطلقة ، القائم على مبدأ تحديد السيادة Delimitation of Soveteignty من أجل تعظيم المنفعة العامة « Publie good »(٧) باعتبار أن النطاق محل الدراسة ليس فقط مياه النيل ، بل تعظيم انتاجية الحوض أيضا .. أى أن المقترب الأساسى فى هذه الدراسة هو تجاوز السياسة الهيدروليكية المحفزة لمفهوم المصلحة الذاتية والأمن القومى التقليدى . الى خلق كيان تنظيمى جديد متعدد الوظائف يحقق الرخاء العام . Comon Welfare وهو ما يعد تطويرا لما جاء بإعلان القاهرة للمياه السابق الاشارة إليه والذى يركز على أحادية الوظيفة فى النظام الاقليمى الا وهى نقل التكنولوجيا . دون النظر الى الأبعاد الأخرى للتعاون الأقليمى فى إطار الأحواض النهرية ، وبالتالى فإذا كانت هذه الدراسة تتفق مع إعلان القاهرة . فيما ورد فيه من أن عقد التسعينات هو عقد المياه ، من منظور النقص المتوقع فى الموارد المائية القومية . فإن هذه الدراسة أيضا تختلف مع إعلان القاهرة حول قضية الندرة Scarcity ، فكما سيتضح لنا أنه لاتوجد أزمة ندرة فى الموارد المائية فى حوض النيل ، إذا تبعنا المنهج الذى اخذت به الدراسة .. الا وهو تجاوز المصالح الذاتية القومية .. وبالتالى فإن القضية هى قضية التوزيع العادل للمياه فى إطار استراتيجية تنموية جماعية وبنية مؤسسية تنطلق من أجل تحقيق هذا الغرض .. وبالتالى فإن الدراسة تعالج الندرة المؤسسية ، وليست المياه هى الهدف النهائى لأى تنظيم يسعى الى التكامل الأقليمى الناجح فى حوض النيل .. وإنما المياه هى إحدى عناصر هذا النظام الأقليمى .. ولعل إستعراض اخفاق المحاولات التاريخية السابقة لبناء نظام اقليمى لحوض النيل مستهدفا المياه بالأساس ، كما سيلى شرحه فى هذه الدراسة ، هو الذى دفعنى لتبنى المقترح الشامل الذى سبق وأن إقترحته لبناء نظام أقليمى جديد فى حوض النيل .

القسم الأول : قراءة تاريخية فى التنظيم الأقليمى لحوض النيل ..

إن السعى نحو بناء أى نظام أقليمى جديد لحوض النيل ينبغى أن يبدأ من دراسة التجارب التاريخية سواء السابقة أو القائمة حاليا للتنظيم الكلى أو الجزئى لحوض النيل ومعالجة أسباب الفشل أو الخلل فى الأداء الوظيفى لهذه التنظيمات .

١ ـ العصر الكولنيكالى والنظام التعاهدى الوقائى :

ـ قام التنظيم الأقليمى لحوض النيل فى العصر الكولونيالى على أساس « النظام الاتفاقى .. أو التعاهدى » بين الميتروبول البريطانى والأطراف المعنية فى النظام من أجل المشروع الانتاجى الاستعمارى فى هذا الأقليم من القارة الأفريقية ، وبالتالى إعتمد على نظام تعاقدى أساسه الاذعان للقوة والمصلحة البريطانية ،

(5) WALLING, D.E. (et.al)- Challenges in African Hydrology and Water Resources - IAHS press, Oxford, U.. 1984. 587 P.
(6) HASS, E.– The Study of Regionaf Integration- (1m) International Organization, Val 24 (4), 1970.
(7) HEATHCOTE, N.– Neofunctional of Theories of Regional integration - (in) CROOM (et. al)- Functionalism-University of London Press. 1974. P. 38.

ونتيجة لضعف أو إحتجاب إرادة الأطراف التعاقدية الأخرى ، فلم يقدر لهذا النظام الاقليمى الاستمرار لما بعد المرحلة الكولونيالية التقليدية ، وأخفقت محاولات إحيائه فى المرحلة الكولونيالية المحدثة إعتبارا من بداية الستينات .

ولتوضيح ذلك نشير الى أن مصلحة الخارجية البريطانية (وزارة الخارجية) . عقب إحتلالها لمصر ارسلت عام ١٨٨٤ عدد من مهندسى الرى للالتحاق بمصلحة الرى المصرية عام ١٨٨٤ ، وإن استراتيجية التحرك البريطانى للتنظيم الاقليمى لحوض النيل إعتمدت على الدراسات التى كان وقد سبق أن اعدها مهندسو الرى المصريون[٨] . والتى كانت قاصرة على تنظيم الحقوق التاريخية لمصر فى مياه النيل وإقامة مشروعات للحفاظ على الميزان المائى لواردات النهر .ولما كان لبريطانيا من قوة عسكرية .. وما حققته من إستكشافات جغرافية لمنابع النيل .. مما يتجاوز التنظيم السابق المصرى .. والذى بلغ أقصى قدراته باقامة المديريات الاستوائية للخديوية المصرية فى زمن الخديوى اسماعيل .. فإن بريطانيا إستطاعت أن تفرض نظاما جديدا أساسه عقود الاذعان أو المعاهدات غير المتكافئة .

فقامت بريطانيا بتقسيم حوض النهر بينها وبين ايطاليا لتحديد مناطق النفوذ فى أفريقيا الشرقية بمقتضى بروتوكول روما عام ١٨٩١ . وبالاعلانات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا وأثيوبيا فى الفترة من ١٩٠١ الى ١٩٠٢ .. وبمقتضى هذه الاتفاقات تم تحديد حدود السودان المصرى الانجليزى وأثيوبيا واريتيريا ، وتعهدت كل من ايطاليا وأثيوبيا بعدم اقامة اية أشغال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها منع تدفق المياه أو نقصان حصيلتها الا بعد موافقة مسبقة من بريطانيا .. ثم عقدت بريطانيا إتفاقا مع كل من فرنسا وإيطاليا عرف باسم اتفاق لندن فى ديسمبر عام ١٩٠٦ لتقنين هذه الأوضاع . وقد جاء فى البند [٤] فقرة ـ أ أن هذا الاتفاق يهدف الى تقنين مصالح بريطانيا العظمى ومصر فى حوض النيل وقد تضمن تأكيدا على مبدأ عدم نقصان المياه الواردة لمصر من هضبة الحبشة .

ومن جانب آخر عقدت بريطانيا مع الملك ليوبولد الثانى ، عاهل دولة الكونجو المستقلة إتفاق بروكسل فى مايو عام ١٨٩٤ لتنظيم الجزء الغربى من منابع النيل فى بحيرة فيكتوريا . وقد ورد فى البند ثالثا من الاتفاق تعهد من حكومة الكونجو بالا تقيم أو تسمح بإقامة أية أشغال على نهر سميلكى أو نهر اسانجو ، أو بجوارهما يكون من شأنه خفض حجم المياه المتدفقة الى بحيرة البرت بدون إتفاق سابق مع حكومة السودان المصرى ـ الانجليزى .

وقد تم دعم هذا المحتوى فى إتفاق لندن فى ٩ مايو ١٩٠٦ بين بريطانيا ودولة الكونجو الحرة .

أما القسم الأخير من إتفاقيات تنظيم حوض النيل فى إطار السيادة البريطانية فقد تم توقيعها فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٣٤ ، وهى الاتفاقية الانجلو ـ بلجيكية ، وتمت فى لندن لتنظيم عدم نقصان المياه الواردة من روافد نهر اكاجيرا فى رواندا وبوروندى ، حيث توجد ابعد نقاط منابع النيل فى منطقة Rotuvu ، وتلتزم فيها بلجيكا بعدم إنقاص المياه الواردة الى نهر أكاجيرا الذى يمر بالأراضى التنزانية (تحت الحماية البريطانية) ، وهو ما يمثل أحد روافد بحيرة فيكتوريا ، إحدى منابع النيل .[٩]

والملاحظ أن هذا النظام التعاهدى أو الاتفاقى كان مبنيا على أساس القانون الوقائى . Preventive law لحفظ الميزان المائى فى حوض النيل ، وصحيح أن بريطانيا قد ضمَّنت هذه الاتفاقات بعض البنود الأخرى حول مد خطوط حديدية وطرق برية من بعض مناطق حوض النيل . لخدمة التجارة البريطانية . الا أن الأساس كان منصبا على تنظيم الميزان المائى .. ولم يتعرض هذا التنظيم للاهتزاز الا فى عام ١٩٢٥ حين بدأت بريطانيا فى التفكير فى التوسع فى مزرعة الأقطان الموجودة فى مصر بإقامة مزرعة أخرى فى أقليم الجزيرة بالسودان ، وما ترتب على ذلك من دراسة إقامة سد جبل الأولياء فى السودان ، وخزان آخر على بحيرة تانا عند منابع النيل الأزرق .. لتوفير مياه الرى لمشروع الجزيرة ، وقد تم تسوية عناصر عدم الاستقرار فى النظام الأقليمى فى دول الاحباس السفلى (مصر والسودان) بتوقيع بريطانيا ومصر اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩ . وتم تبادل مذكرات تعهدت فيها بريطانيا بالنيابة عن دول المنبع أن تحافظ على حقوق مصر التاريخية فى المياه.[١٠]

والواقع أن معارضة مصر لمشروع الجزيرة ، لم تكن ترجع الى رغبة مصرية خالصة ولكن تعود أيضا الى مصالح الادارة البريطانية فى مصر .. ضد التنظيم المتربولى ، فقد عارض مهندسو الرى الانجليز بوزارة

---

(8) GODANA, B.A. – Africa's Shared Water Resources- Graduate Institute of International Studies , Geneva-Franeces Printer - London 1985 P- 120.

Ibid., P- 188.

(١٠) جمهورية مصر العربية ـ وزارة الخارجية ـ مصر النيل ـ القاهرة ١٩٨٣ ص ٧٥ ـ ٨٢ بالنسبة للنص العربى للمذكرات المتبادلة حول اتفاقية ١٩٢٩ . اما النصوص الفرنسية والانجليزية فيرجى الرجوع بشأنهم (وخاصة مذكرة ٧ مايو ٢٩) . الى : Societé des Nations- Recueil des Traites- 1929. No 2103. P. 44

الرى المصرية مثل السير/ ويليام ويلكوكس مشروع خزان سنار وسد جبل الأولياء منذ عام ١٩٢٠ ، وهو ما دفع مصر للمطالبة بزيادة حصتها بناء على تقرير اللجنة المصرية فى عام ١٩٢٠ ، الى ٥٨ مليار متر مكعب سنويا عند أسوان . ، وهكذا كانت اتفاقية ١٩٢٩ ، تنفيذا للآلية التعاهدية للوصول لتسوية للنظام المائى وفق المشروع المتروبولى لتنظيم الحوض .

٢ ـ النظام الانتقالى (شبه الكولونيالى) ومبدأ المقاولة :

يمكن أن نطلق على هذا النظام الأقليمى شبه الاستعمارى هذا الوصف ، لأن المملكة المصرية عقب إعلان ١٩٤٧ ، بدأت تمارس دورها فى النظام الأقليمى لحوض النيل كشريك أو « مقاول باطن » مع الميتروبول البريطانى .

والواقع أن أساس هذا النظام الأقليمى لحوض النيل لايعتمد على القانون الوقائى الذى ساد إتفاقيات النظام الكولونيالى .. ولكن يعتمد على القانون البنائى بغرض إقامة مشروعات لبناء سدود وخزانات ليس فقط لحفظ الميزان المائى ولكن لتوليد الطاقة الكهربائية أيضا . .. ورغم أن هذا الاتجاه الانشائى ، كان من إبداعات مصلحة الرى المصرية بعد نجاح تجربة بناء القناطر الخيرية فى بداية القرن ١٩ .. فإنه لم يقدر لهذه المشروعات أن تبوب تبويبا دقيقا الا فى خطة المهندس جارستين ، المعدة عام ١٩٠٤ ، والتى تقضى ببناء خزان فى أسوان ، وخزان فى منطقة سنار ، وسد جبل الأولياء ، وسد بحيرة تانا .

وفى مقابل تحديد حصة مصر من مياه النيل بحقوقها التاريخية وفق معاهدة ١٩٢٩ ، فإن هذه الاتفاقية نفسها أعطت مصر حق اقامة مشروعات أعمال مياه فى السودان ومناطق منابع النيل فى شرق أفريقيا ، وبعد الاتفاق عام ١٩٣٢ بشأن الارتفاع الثانى لخزان أسوان ، وافقت مصر على زيادة طاقة خزان جبل الأولياء بزيادة إرتفاعه ، وحاولت مصر بحكم علاقاتها القوية مع ايطاليا ، وتوتر العلاقات بين بريطانيا وإيطاليا عام ١٩٣٥ ، أن تبحث هى بدلا من بريطانيا عن إمتياز بناء خزان على بحيرة تانا ، ولكن المفاوضات مع أثيوبيا لم تكلل بالنجاح .. وبالتالى صرف النظر مرحليا عن تنمية موارد النيل الأزرق ، والاتجاه الى تنمية موارد النيل الأبيض .. فى إطار تحول النظام الأقليمى فى الحوض نحو أوغندا . وبحيرات فيكتوريا والبرت ـ وبالتالى تحول النظام من الهضبة الأثيوبية الى هضبة البحيرات الاستوائية .

وكانت وزارة الاشغال المصرية قد أرسلت وفدا فنيا الى اوغندا عام ١٩٢٣ ، حيث سمحت له سلطات الاحتلال البريطانى بمسح المنطقة والتعرف على تصريف النيل وروافده من منطقة البحيرات الاستوائية ، وأنهت اللجنة أعمالها عام ١٩٣٤ وأوصت بالبدء بمشروع لتخزين المياه فى بحيرة البرت ، وبالفعل بدأت اتصالات عام ١٩٤٥ مع الادارة البريطانية فى أوغندا ومع الكونجو البلجيكى يهدف تحقيق هذا المشروع ، ولكن حدثت خلافات حول مناسيب التخزين ، وبالتالى صرف النظر عن مشروع بحيرة ألبرت ، ثم تحول فيما بعد الى بحيرة فيكتوريا .

فحينما رأت الادارة البريطانية حاجتها لتوليد الكهرباء من « مساقط أوين » Owen falls فى منطقة Jimga عند مخارج بحيرة فيكتوريا .. وأن مصر ستستفيد من ذلك بزيادة المياه الواردة عند أسوان .. بدأت مفاوضات مع الحكومة المصرية فى مارس ١٩٤٨ .. حول مقاولة إنشاء سد مساقط أوين ، وتم تبادل مذكرات بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية فى الفترة ما بين ١٩ يناير ١٩٤٩ وحتى ٥ يناير ١٩٥٣ ، ووقع الاتفاق بين مصر وأوغندا (تحت الحماية البريطانية) فى ١٩٥٤/١/٥ .، وقد تناولت المذكرات المتبادلة الاتفاق على إعداد التصميمات والمواصفات الخاصة بهذه الأشغال بالتشاور بين وزارة الأشغال المصرية والسلطات الأوغندية ممثلة فى مجلس كهرباء أوغندا . ، وقد تضمن الاتفاق النهائى موافقة مصر على إقامة السد وإرسال خبراء فى الرى للاقامة بمدينة جنجا ـ لمراقبة تنفيذ أعمال الموازنات والقياسات ، وتعهدت مصر بدفع مبلغ ٩٨٠ الف جنيه استرلينى كتعويض لحكومة أوغندا . لخفض الطاقة الكهربائية المولدة ، نتيجة حجز المياه لفترات أطول خلف السد ، كما دفعت مصر مبلغ ٢٢٦,٥ ألف جنيه استرلينى تكاليف رفع بناء السد الى المنسوب الذى إقترحته الحكومة المصرية . ، كما رتب هذا الاتفاق على الجانب المصرى مسئولية تعويض المتضررين من سكان الأقليم ودفع تكاليف الانشاءات الاضافية لاسكانهم فى حالة إرتفاع منسوب المياه فى المناطق المحيطة ببحيرة فيكتوريا . (١١) .. وهو ما رتب علائق قانونية حول تعويض الطرف الثالث (كينيا ، وتنزانيا) ، وهى مشكلة اثيرت فى النظام الأقليمى لحوض النيل فى مرحلته الثالثة (مرحلة تصفية الاستعمار) .

---

(١١) مصر والنيل ، م . س ذ ص ص ٨٣ ـ ٩١ .

GODANA,, Op. Cit. PP. 177-183.
HURST, H.E.- The Nile, a General Account of the River, and the Utilization of its Waters, London, Constable- 1952.

٣ـ النظام الأقليمى فى مرحلة تصفية الاستعمار « ومعضلة السجين » :

ـ تميز النظام الأقليمى للتعاون فى حوض النيل فى مرحلة تصفية الاستعمار والاستقلال الوطنى ، بعدم الاستقرار ، وقد فجرت قضية قواعد الاستخلاف الدولى القانونية .. العديد من المشاكل الناجمة عن رغبة كل طرف فى حماية مصالحه القومية والشك فى إمكانيات التعاون المشترك .. إن هذه الفترة الممتدة منذ بداية الستينيات وحتى بداية السبعينيات شهدت نموذجا حيا وتطبيقيا « لمعضلة السجين » ، حيث أصبحت كل الأطراف أسيرة مصالحها الذاتية ، ورغم محاولات مصر والسودان لتقديم نموذج للتعاون الأقليمى باتفاقية مياه النيل التى وقعت بالقاهرة فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩ .. إلا أن هذه الاتفاقية الثنائية أثارت العديد من الشكوك ، وقسمت دول النيل الى مصلحتين ، منفصلتين ، مصلحة دول الأحباش العليا (المنابع) ، ودول الاحباش السفلى (المصبات) .. ونتيجة للميراث الاستعمارى والادراك الخاطىء لمفاهيم المصلحة الذاتية لدى دول المنابع (الهضاب) ، لم يتحقق لدول الوادى الأمل فى إقامة نظام للتعاون الأقليمى .. وقد لعب الميراث الاستعمارى دوره كما سيتضح أثناء مناقشة معضلة السجين التى حكمت النظام الأقليمى فى الستينات .

كان للرفض الأثيوبى للتعاون مع مصر فى تنمية موارد النيل الأزرق وإتجاه مصر الى التعاون مع أوغندا (تحت الحماية) لتنمية النيل الأبيض ، أن قررت مصر بناء سد عالى عند أسوان ، للانتفاع بالمياه الناجمة عن زيادة منسوب التخزين فى بحيرة فيكتوريا وفى خزان الروصيرص فى السودان على النيل الأزرق .. وبالتالى فإن إتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٥٩ تعتبر إستكمالا لاتفاقية ١٩٢٩ ، فقد أقرت الحقوق المكتسبة لمصر فى مياه النيل ومقدارها ٤٨ مليار متر مكعب سنويا عند أسوان ، وحصلت مصر على حقوق جديدة قدرها ٧,٥ مليار م٣ والسودان ١٤,٥ مليار م٣ كتوزيع صافى لعوائد السد العالى .

وكانت أثيوبيا أول المعترضين على مشروع السد العالى وإتفاق مياه النيل .

فتقدمت أثيوبيا بمذكرتى إحتجاج عامى ٥٦ و١٩٥٧ للحكومة المصرية أدعت فيها أن لها حقوقا مكتسبة فى

إستغلال مياه النيل التى تساهم فى ايرادها بـ ٨٤٪ من جملة المياه الواردة الى السودان ومصر . ورغم أن كلا من مصر والسودان فى اتفاقية ١٩٥٩ قد إلتزمتا بالروح الترتيبية Dispositive لمعاهدة ١٩٢٩ .. حيث ضمنا وجهة نظر أثيوبيا فى إعادة [٥] فقرة ٢٠ والتى أقرت بأن كلا من الجمهوريتين ستوافقان على الدراسة المشتركة لدعاوى الأطراف الأخرى فى حوض النيل المجاورة لكل من مصر والسودان .. وتتبنيان وجهة نظر موحدة بشأن هذه الدعاوى .. وفى حالة نقصان حصة المياه الواردة اليهما نتيجة هذه الدعاوى فإن الدولتين ستتحملان بالتساوى تقسيم هذه الخسارة .[١٢]

ومن جانب آخر حملت بريطانيا لواء الدفاع عن منطقة شرق أفريقيا (أوغندا ـ كينيا ـ تنجانيقا) ، فأرسلت وزارة الخارجية البريطانية فى أغسطس ١٩٥٩ مذكرة رسمية الى مصر وأرسلت صورة منها الى حكومة السودان وأخرى الى إدارة الكونجو البلجيكى (الكونجو ـ رواندا ـ بوروندى) ، أعربت فيها عن إحترامها لارادة مصر والسودان التعاقدية ، ولكن طالبت بعقد مؤتمر دولى لتحديد حقوق الدول النيلية كلها بشكل واضح ، وإنشاء هيئة دولية لادارة حوض النيل .. وقد إعترضت مصر والسودان على هذا المشروع لأنه يدخل أطرافا ليست من دول الحوض فى هذه الهيئة التى ستعد شكلا من أشكال الاستعمار الجديد .. وذلك رغم أن بريطانيا حاولت بكل الطرق دعوة مصر والسودان الى تشجيع مشروع هذه الهضبة .. لدرجة أن بريطانيا أعلنت فى شهر أكتوبر ١٩٥٩ (قبل أسابيع من توقيع معاهدة ١٩٥٩) بأن إحتياجات دول شرق أفريقيا (كينيا ـ أوغندا ـ تنجانيقا) لاتتعدى واحد وثلاث أرباع مليار م٣ سنويا ، وهو أمر لن ينتقص من واردات مصر والسودان المائية .

وبحصول الدول الأفريقية فى منابع النيل على إستقلالها فى أوائل الستينات إنهار النظام الأقليمى التعاقدى ، بإدعاء الدول فى منابع النيل شكها فى قواعد الاستخلاف الدولى بالنسبة للمعاهدات . التى كانت تحكم النظام الأقليمى فى حوض النيل ، وبالتالى إنتهى الأمر القانونى للنظام ـ وبدأت سياسات الأمر الواقع .

ففور حصول تنجانيقا على إستقلالها عام ١٩٦١ تقدمت بمذكرة الى سكرتارية الأمم المتحدة تعرب عن إستعدادها لتطبيق كافة المعاهدات التى عقدتها بريطانيا بالنيابة عنها لمدة عامين من تاريخ الاستقلال (أى حتى ١٨ ديسمبر ١٩٦٣) وإذا لم يعاد التفاوض حول هذه المعاهدات ستنقضى .. مالم تقرر قواعد القانون الدولى خلاف ذلك .

وقد ردت الحكومة المصرية بمذكرة بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٦٣ على المذكرة التنزانية بتاريخ ١٩٦٢/١/٤ أكدت فيها أن معاهدة ١٩٢٩ مازالت ملزمة الى أن يتم التشاور بين الخبراء الفنيين فى اللجنة الفنية لهيئة مياه النيل (التى أنشئت وفق اتفاقية ١٩٥٩) .. مع الخبراء

---

(12) United Nations-Treaty Series- 1963 item N2 65/9- P. 72.

الفنيين فى حكومات كينيا وأوغندا وتنجانيقا لتعديل اتفاقية ١٩٢٩ .. وقد سلمت نسخة من هذه المذكرة الى كل من أوغندا وكينيا اللتين تبنتا نفس المذهب التنزانى .. ولم ترد أى من هذه الدول على المذكرة المصرية فأعتبر ذلك قبولا ضمنيا . بمبدأ إعادة التفاوض . لتعديل معاهدة ١٩٢٩ وبالتالى أصبحت معاهدة ١٩٢٩ قائمة لحين إنتهاء التفاوض على حلها وذلك على أساس الاتفاق الضمنى . Informal agreement ولكن ظلت الممارسة الواقعية تنطلق من تجميد التعاون على أساس معاهدة ١٩٢٩ .

أما فيما يتعلق بمعاهدات أعالى النيل الانجلو بلجيكية لعام ١٨٩٤ فقد التزمت الكونجو (زائير فيما بعد) فى دستورها الصادر عام ١٩٦٧ فى مادته السادسة بأن كافة المعاهدات والاتفاقات الدولية التى عقدت قبل ٣٠ يونيو ١٩٦٠ (تاريخ الاستقلال) ستظل صالحة ما لم تعدل بقانون محلى ، وبالتالى لم يحدث أى تعديل فى إتفاقية نهر السمليكى ولكن أصبحت السيادة لزائير فى تحديد مصريها ، أما رواندا وبوروندى فقد أخذت كل منهما بمبدأ فترة سماح لمدة أربع سنوات . بالنسبة لاتفاقية عام ١٩٣٤ المنظمة لنهر « أكاجيرا » . ولم يتم التفاوض فى ذلك الحين على تجديد هذه الاتفاقية فاعتبرت منقضية .

وكمحاولة من جانب مصر لوقف إنهيار النظام الأقليمى فى حوض النيل تبنت مفهوما وظيفيا تقليديا ، أساسه التعاون الحكومى الفنى فى إطار توسيع النطاق الأقليمى لعمل اللجنة الفنية الدائمة المشتركة المصرية ـ السودانية ، والتى أنشئت بموجب إتفاقية ١٩٥٩ ، وقد عقدت هذه اللجنة عدة إجتماعات منذ أكتوبر ١٩٦١ مع ممثلى تنزانيا وأوغندا وكينيا .

ورغم أن إجتماعات هذه اللجنة كانت إجتماعات فنية غير رسمية ، فإنه على ما يبدو أن كلا من مصر والسودان حاولتا من خلال هذه اللجنة .. ملاحقة دول أعالى النيل فى دعاواها من أجل إعادة التفاوض حول اتفاقية عام ١٩٢٩ وأعتبرت هذه الاجتماعات الفنية تعبيرا عن الارادة القانونية فى إعادة تشكيل اتفاقية ١٩٢٩ على غرار إتفاقية ١٩٥٩ التى أحدثت مفاهيم تنموية أكثر تقدما من الطابع الحمائى الذى تبنته اتفاقية ١٩٢٩ .

وقد أثمرت هذه المباحثات الفنية عن قرار عام ١٩٦٧ بإنشاء لجنة فنية موسعة تضم دول النيل الأخرى ، وإقامة مشروع لمسح الأرصاد الجوية المائية لمستجمعات أمطار بحيرات فيكتوريا وكيوجا والبرت بالاشتراك مع الصندوق الخاص لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وفى إجتماع عنتيبى ـ أوغندا للجنة الفنية لمشروع الأرصاد الجوية فى أغسطس ١٩٧٨ وافق على إنشاء لجنة فنية تجمع كل دول حوض النيل من حيث المبدأ[١٣] . وتعليق الأمر على قرار سياسى من الدول المشاركة .

وبهذا أمكن ـ لكل من مصر والسودان ، إحتواء التفكك الذى ظهر فى الستينات فى حوض النيل ، نتيجة لعدم تبلور الوعى بقضية المصلحة المشتركة بين الدول الحديثة الاستقلال ، والتذرع بادعاءات السيادة المطلقة ، وفتح مشروع اللجنة الفنية لحوض النيل الباب لاعادة التفاوض حول اتفاقات ١٩٠٢ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٤ ، فى ضوء التطور الوظيفى الذى أنشأته إتفاقية ١٩٥٩ ، وفى ضوء معالجة فنية للمصلحة المشتركة نفتح الباب أمام نظام أقليمى على أساس وظيفى جديد ، ولكن أثار الستينات تركت نتائجها على النظام الأقليمى فى السبعينات .

٤ ـ عقد السبعينات وتفتت النظام الاقليمى لانظمة فرعية :

يعد عقد السبعينات ، هو عقد تفتت النظام الاقليمى فى حوض النيل الى انظمة فرعية ، ولكن وفق قواعد الجدلية التاريخية ، فإن هذه الانظمة الفرعية ساهمت فى اقرار ابعاد جديدة لمفهوم التكامل الوظيفى الاقليمى . وفى اتجاه الاخذ بمبدأ التنمية الشاملة للنظام الاقليمى الفرعى .. وهو ما يعد مقدمة ضرورية للوصول الى مفهوم جديد لنظام التكامل الاقليمى فى حوض النيل . اذا امكن حل مشكلة « الفراغ المؤسسى » السابق الاشارة اليها فى مقدمة الدراسة . وقد شهد عقد السبعينات بدايات انشاء ثلاث منظمات اقليمية فرعية . وستناقش فى هذه العجالة الدور الذى لعبته هذه المنظمات فيما يتعلق بقضايا التنمية الهيدروليكية فى حوض النيل ، وستتناول هذه التنظيمات الاقليمية وفق تسلسل قيامها التاريخى خلال السبعينات .

أ ـ اتفاقية التكامل الاقتصادى والسياسى بين مصر والسودان :

وتعد أسبق الاتفاقيات التى قامت للتنظيم الفرعى فى حوض النيل فى السبعينات وقد انبثقت فكرة انشاء هيئة لدول حوض النيل من توصيات اللجنة الوزارية العليا للتكامل الاقتصادى والسياسى بين مصر والسودان فى اجتماعها الرابع الذى عقد بالخرطوم فى مايو ١٩٧٧ ، وقد وافقت اللجنة الفنية لمشروع الدراسات الهيدروميترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية فى ديسمبر ١٩٧٧ على تبنى هذا المشروع ، وتم اقراره من حيث المبدأ فى اجتماع عنتيبى ـ اوغندا كما سبق ذكره . وكان المشروع يهدف الى الدعوة لعقد مؤتمر قمة للدول النيلية فى بداية الثمانينات لاقرار قيام هذه الهيئة ولكن

(١٣) مصر والنيل ، م . س ذ ص ٣٢ .

صرفت النظر عن ذلك فيما بعد .

وكان من اهم نتائج اتفاقية التكامل بالنسبة لحوض النيل اقرار مشروع قناة جونجلى ، والذى كانت الحكومة المصرية قد شرعت فى دراسة اقامته منذ عام ١٩٢٦ ، وهو مشروع لاقامة قناة بطول حوالى ٣٠٠كم (ضعف طول قناة السويس) لتصريف مياه منطقة السدود جنوب السودان الى بحر الجبل وبحر الغزال والزراف والسوباط .. ، وكانت الحكومة المصرية قد سبق وتقدمت بهذا المشروع الى حكومة السودان الانجليزية عام ١٩٢٨ تحت اسم مشروع النيل الاستوائى Project Equato-(rial Nile) ، وقد طالبت السودان بتغيير المشروع ليربط بين مدينة جونجلى ونهر السوباط ، وتخفيض طاقة التفريغ الى ٣٥ مليون متر مكعب فى السنوات العادية ، و٥٥ مليون متر مكعب فى السنوات عالية التصريف .. وقد استكملت دراسات المشروع عام ١٩٤٦ .. الا إنه ظل معطلا عن التنفيذ حتى بدأ المشروع عام ١٩٧٤ باشراف الشركة الفرنسية(C . C . L .) ، وسيؤدى حين اتمامه الى حفظ مياه قدرها ٤٢ مليار م^3 ، وتوقفت الاعمال فى المشروع حاليا بسبب الحرب الدائرة فى جنوب السودان ، ويسبب الدعاوى حول الآثار الجانبية للمشروع

اضفت اتفاقية التكامل .. وميثاق التكامل الموقع فى ١٢/ ١٠/ ١٩٨٢ ابعادا جديدة على التعاون الاقليمى الفرعى فى مجالات غير مجالات المياه ، مثل تنشيط وتوسيع اتفاقيات التبادل التجارى (١٩٧٦) والملاحة البحرية (مايو ١٩٧٧) وتوسيع الاتفاق الجمركى (١٩٧٨)

ب ـ منظمة المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى

أنشئت هذه المجموعة فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٧٦ ، وتشمل ثلاث دول هى رواند ويوروندى وزائير ، ومقرها فى مدينة جيسينىGisenyi برواندا[١٤] ، وهى منظمة تشمل افريقيا البلجيكيةL'Afrique التى ترتبط بحوض النيل سواء من روافد نهر السمليكى فى زائير ، أو روافد نهر الحاجيرا فى رواندا وبوروندى . حيث ان كلا من نهر السمليكى الذى يصب فى بحيرة البرت ونهر الحاجيرا الذى يصب فى بحيرة فيكتوريا يشكلان منابع النيل فى الهضبة الاستوائية .

وهدف المنظمة فى البداية كان هدفا أمنيا خاصا بمراقبة الحدود ومتابعة اللاجئين ، غير ان المنظمة أخذت بعدا وظيفيا بانشاء منظمة متخصصة للطاقة والكهرباء فى ديسمبر ١٩٧٩ ، (Egl) ـ منظمة الطاقة للبحيرات العظمى ، ، ومقرها فى بوروندى ، وتفرع عنها شركة الكهرباء الهيدروليكية Sine Lac ، التى انشئت عام ١٩٨٤ .

وتنصب السياسة الهيدروليكتريكية لهذه المنظمة على تنمية الكهرباء المنتجة من خزان الروزيزى على نهر الروزيزى فى حوض نهر زائير ، وقد قام البلجيك عام ١٩٥٨ ببناء محطة كهرباء روزيزى(Ruzizi - 1) ، ثم تم توقيع اتفاق فى بروكسل عام ١٩٧٠ ، لانشاء مشروع روزيزى ـ ٢ ، ونظرا لتعاون زائير مع مصر فى مشروع مد خط الضغط العالى من سد إنجا الى السد العالى لتحقيق التعاون فى مجال تصدير الطاقة فى اطار حوض النيل ، فإن مشروع الروزيزى ـ ٢ ـ[١٥] وتطويراته فى اطار مشروع الروزيزى ـ ٣ ـ يمكن ان يشكل رافدا آخر لكهرباء فى حوض النيل من خلال ربط مشروعات خطوط الضغط العالى لمشروع الروزيزى عبر محطة كهرباء Rwegeira فى شمال غرب بوروندى لتمتد لتقوية محطات الضغط العالى المزمع اقامتها عقب استكمال مشروع خزان رسومو على نهرا كاجيرا مما يدفع للتفكير فى ربط شبكة انجا ـ اسوان بشبكة اخرى للضغط العالى من رسوموRUSOMO الى اسوان .

وللمنظمة المذكورة اجهزة تعاون اقتصادى اخرى منها الغرفة التجارية والصناعية لدول المنظمة التى انشئت فى ديسمبر ١٩٨٩ ، ومقرها جيسينى غرب رواندا وبنك المنظمة BDEGL الذى انشىء عام ١٩٧٧ فى جوما بزائير على الحدود مع رواند اد .. ونظرا لارتباط حركة التجارة والتمويل والاستثمار فى هذه المنظمة بمشروع الممر الشمالى North - Corrich فإن هذه المنظمة مرتبطة عضويا بمنطقة الهضبة الاستوائية لحوض النيل ـ ومن ثم فهى ليست مجرد تجمع اقتصادى اقليمى للمنطقة الغربية للهضبة الاستوائية من حوض النيل ولكنها امتداد تنظيمى لحوض النيل ومتكامل معه .

جـ ـ منظمة تهيئة وتنمية حوض نهر أكاجيرا :

وتبلغ المساحة المستهدفة للتطوير فى ظل هذه المنظمة حوالى ٦٠ ألف كم^2 من اراضى المنابع الاستوائية لحوض النيل ، فى اربع دول هى بوروندى وراوندا واوغندا وتنزانيا ، وكانت تنزانيا قد تقدمت مع رواندا . بطلب فى منتصف الستينات الى برنامج الامم المتحدة للتنمية . U N . D . P لارسال لجنة فنية لمتابعة ودراسة اقامة تنظيم مشترك لحوض نهر الحاجيرا احد روافد بحيرة فيكتوريا ..

---

(14) C.EPCL-10 ans après- 1976- 1986. - Kigali Rwanda. 1986- PP 5-11.
(15) NDAWAYO, A.– Ruzizi- II: Un acte de Foi (daus)- Grands Lacs (Trinestriel d'Information

ثم قامت كل من رواندا وبوروندى وتنزانيا فى يوليو ١٩٧٠ بتقديم طلب آخر الى مجلس محافظى برنامج الامم المتحدة للتنمية الذى قرر تكوين لجنة فنية ، واوصت اللجنة بانشاء خزان رسومو على نهر الكاجيرا عند الحدود الرواندية البوروندية التنزانية ، ووقعت اتفاقية بين الدول الثلاث فى رسومو فى ٢٤ اغسطس ١٩٧٧(١٦) ، وقد نصت المادة ١٩ من الاتفاقية على انها مفتوحة لكل دول النهر مما حدا بأوغندا للانضمام للاتفاقية فى ١٩ مايو ١٩٨١(١٧) .

تم تعديل اتفاق هذه المنظمة فى القمة السادسة التى عقدت فى بوجيورا (عاصمة بوروندى) فى ابريل ١٩٩٠(١٨) ليشمل تطوير شامل لتنمية حوض النهر سواء فى مجالات الصيد او الزراعة او المناجم او الصناعة او السياحة . ولتنص المادة [٣] من الاتفاق الجديد على امكانية التشاور مع الدول والمنظمات الاقليمية المجاورة لاعداد الدراسات الفنية للمشروعات وقد تم اول إتصال بين هذه المنظمة وهيئة مياه النيل اثناء قيام وفد برياسة السكرتير التنفيذى للمنظمة ومقرها كيجالى (عاصمة رواندا) ، بزيارة الى مصر فى نوفمبر ١٩٨٤ واعرب عن رغبة المنظمة فى الاستعانة بالخبرات الفنية للهيئة فى مجال التدريب ، والدراسات الفنية لمشروع خزان رسومو ، ووعد بانه فى حالة الاتجاه الى استخدام مياه نهر الكاجيرا للرى فانه سيتم اخطار الهيئة بذلك ، وهنالك امكانية لان تستفيد هذه المنظمة بالخبرة المصرية فى اقامة خزان اوين . كما ان هنالك امكانية لدراسة مد خط ضغط عالى لكهرباء من خزان رسومو عقب انشائه الى محطة خزان اوين ومنها الى السد العالى لخلق شبكة ضغط عالى تشمل فى التقائها عند اسوان بشبكة الضغط العالى الواردة من سد انجا فى زائير على تغطية شاملة لكهرباء فى حوض النيل كمقدمة اساسية لمشروعات التنمية فى مختلف المجالات التى تحتاج الطاقة الكهربائية . بل وتصدير هذه الطاقة الى اوربا عبر الشرق الاوسط .

٥ - « خطة لاجوس » .. ومحاولة اعادة النظام الاقليمى فى الثمانينات

وفى ضوء ظاهرة الفرعية الاقليمية Sub - Regionalism التى سادت فى السبعينات القارة الأفريقية ، وخاصة منطقة حوض النيل ، مما ادى كما لاحظنا الى انحسار التنظيم الاقليمى فى حوض النيل الى مجرد تنظيمات فرعية .. فإن رؤساء دول وحكومات الدول الأفريقية فى مؤتمرهم الأستثنائى الثامن فى لاجوس (عاصمة نيجيريا) فى الفترة من ٢٨ الى ٢٩ ابريل ١٩٨٠ اعربوا عن قلقهم فيما يتعلق بتطبيق اعلان كينشاسا فى ديسمبر ١٩٧٦ بشأن دفع التنظيمات الاقليمية الى اتجاه التوحد فى سبيل انشاء جماعة اقتصادية افريقية ، ولذا اقروا خطة عمل عرفت باسم خطة لاجوس

وقد اكدت خطة لاجوس على أهمية انشاء الجماعة الأقتصادية الأفريقية بحلول عام ٢٠٠٠ وفى ضوء ذلك فإن هنالك التزاما بتقوية المجموعات الاقتصادية الاقليمية القائمة وانشاء مجموعات اقتصادية على اساس اقليمى شامل ، وفى مجال التعاون الاقليمى بين دول احواض الانهار اشارت فقرة ٨٥ من البند S من الفصل الثالث الى وجوب انشاء هيئة لاحواض الانهار والبحيرات المشتركة فيما بين الدول لتعزيز التعاون الدولى الحكومى فى سبيل تنمية الموارد المائية المشتركة ... واردفت بانه [يتعين] على الدول الاعضاء التى تحتاج الى هذه الترتيبات المؤسسية ، اجراء مفاوضات فيما بينها ، ومحاولة استكمال هذه المفاوضات بحيث تبدأ هذه الهيئات المشتركة الجديدة عملها اعتبارا من عام ١٩٨٣ ، كما إقترحت الفقرة ٨١ من نفس البند انه تمشيا مع خطة « ماردیل بلاتا » التى حددها مؤتمر الامم المتحدة للمياه فى الارجنتين فى مارس ١٩٧٧ فى مجال التعزيز المؤسسى فإنه يجب انشاء لجان وطنية للمياه خلال عام ١٩٨٠ ، بالنسبة للدول التى لم تنس بعد مثل هذه اللجان ، وعلى المستوى دون الأقليمى ـ Regional Sows بوجوب تعزيز الهيئات القائمة بالموارد المالية الأضافية ، وفق ما اوصى به المؤتمر الوزارى للجنة الاقتصادية لافريقيا(ECA) ـ التابعة للامم المتحدة فى الاجتماع الخامس الذى عقد بالرباط (بالمغرب) عام ١٩٧٩ . ولم تغفل خطة لاجوس اهمية التركيز على مفهوم التنمية الشاملة للمجموعات الاقليمية .

وتمشيا مع ما جاء بخطة لاجوس ، تقدمت مصر بمشروع لعقد مؤتمر أقليمى يضم دول حوض النيل ، وبالفعل عقد المؤتمر الخماسى الأول لدول حوض النيل فى الخرطوم (عاصمة السودان) فى الفترة من ٢ الى ٤

---

de la CEPSL)- 4 eme trimestre 1989 N° 35 P-2.

(16) O.B.- COM 25/CR, Annex IV P.1.

(17) O.B.- Rapport de Mission sur des Travaux de la 10 e Session de la Commission de l'OB Arusha- Tanzania. 17/7/81. 88.

(18) O.B.. -Communiqué Final 23/4/90.
le Renouveau du Burundi 24/4/90 P.6.

نوفمبر عام ١٩٨٣ ، وضم هذا المؤتمر وفود كل من مصر والسودان وزائير وافريقيا الوسطى وأوغندا . وذلك بهدف خلق منتدى سياسى .. وليس تنظيما اقليميا اقتصاديا ، ورغم تغيير اسم المؤتمر الخماسى الى مجموع الاندوجو فى المؤتمر الثانى الذى عقد بكينشاسا (عاصمة زائير) فى الفترة من ٣ الى ٤ سبتمبر عام ١٩٨٤ ، وكانت كلمة الاندوجو تعنى باللغة السواحيلية « الاخاء » ، فان مجموعة الاخاء لم يتعدى هدفها مستوى التشاور وتنسيق المواقف بين الدول المشتركة فيما يتعلق بالقضايا الافريقية والدولية ، ورغم زيادة العضوية الى دولة سادسة حضرت بصفة مراقب وهى رواندا ... فقد ظل الحال على ما هو عليه فى المؤتمر الثالث بالقاهرة عام ١٩٨٥ والمؤتمر الرابع بكينشاسا عام ١٩٨٧ . وبالتالى لم يحقق هذا التجمع الأقليمى اهداف خطة لاجوس ، رغم انه جاء متمشيا مع الجدول الزمنى الذى حددته الخطة ، وظلت هذه الطبيعة السياسية للمجموعة عقبة امام توسيع عضويتها وترحيب دول اقليمية اخرى على المشاركة فيها .

ولذا واعتبارا من المؤتمر الخامس للمجموعة الذى عقد بالقاهرة فى الفترة من ٣١ اكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، تم مشاركة دول أخرى مثل بوروندى وتنزانيا بصفه مراقب ، وتم تكليف مصر بالاتصال ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية لوضع خطة عمل لدراسة مشروعات اقليمية للتنمية فى اطار خطة رئيسية Master plan ، اشبه بما قامت به مؤسسات بريتن وودز من وضع خطة لتنمية اوربا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية ، وقد وضعت اللجنة التى شكلها برنامج الامم المتحدة برياسة السفير « بول مارك هنرى » خطة للتحرك بعد زيارته لعدة دول اعضاء فى المجموعة ، وكان اساس هذه الخطة معالجة مشكلة الانفجار السكانى المحتمل فى دول منطقة حوض النيل ، ورغم هذا المنظور التقليدى لمعالجة قضايا التنمية فى افريقيا والذى لايتلاءم عادة مع وفرة الموارد الطبيعية .. والحاجة الى تعزيزها بالكافأت البشرية .. فان تقرير السفير مارك هنرى قد رصد عدة مشروعات بالفعل يمكن توسيع مداها الأقليمى ليشمل دول حوض النيل مثل مشروع كهرباء سدانجا ومد خطوط الضغط العالى الى اسوان من زائير ـ والمح الى امكانية تصدير هذه الطاقة المتجددة ، كما أشار الى امكانية قيام معارض واسواق تجارية بين دول المنطقة .. وامكانيات ربط خطوط السكك الحديدية والطرق البرية بين دول المنطقة ، وهى كلها مشروعات كانت قائمة بالفعل .. وطالب التقرير بتوسيع نطاقها الأقليمى اما الجديد الذى قدمه فهو ادراج مشروع لربط المنطقة بشبكة للاتصالات السلكية واللاسلكية[٢٠] والطيران المدنى .

أما المؤتمر السادس لمجموعة الاندوجو الذى انعقد بأديس أبابا فى الفترة من ٢٤ الى ٢٦ فبراير ١٩٩٠ ، فقد شهد توسعا فى المشاركة بعد تحويل عضوية رواندا وبوروندى من دول مراقبة الى دول كاملة العضوية ، كما شاركت تنزانيا كمراقب وحضر المؤتمر سكرتير مساعد منظمة الوحدة الأفريقية ، ورئيس قسم الموارد الطبيعية فى المنظمة وكذلك رئيس نفس القسم فى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) التابعة للأمم المتحدة ، وممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية لدى منظمة الوحدة الأفريقية وممثلون عن بعض الاتحادات المهنية والفنية الأفريقية ، وممثلى بنك التنمية الأفريقى بابيدجان (BAD) وقد تمت فى هذا المؤتمر مناقشة الخطة الرئيسية التى كان قد تم اعدادها[٢١] ، وابدى المشاركون اهتماما بالاتجاه الوظيفى الذى طرأ على المجموعة ، وبالفعل عقد مؤتمر لوزراء الطاقة والكهرباء ، للمجموعة بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٠ ، فى اطار تكثيف التعاون الفنى .. كما بدأت المجموع تأخذ شكل المنظمة الأقليمية بالاتفاق على انشاء لجنة متابعة من سفراء الدول الاعضاء فى المجموعة بدلا من السكرتارية المؤقته

ورغم اتجاه مجموعة الاندوجو الى أن تصبح منظمة اقليمية تشمل دول حوض النيل . فان المجموعة تعانى من مشكلة الفراغ المؤسسى التى سبق واشرنا اليها ، والتى اكدت خطة لاجوس على ضرورة تجاوزها كأساس لترسيخ التنظيم الاقليمى . وهى الاشكالية الأساسية فى هذه الدراسة والتى سيتم معالجتها فى الصفحات القادمة .

القسم الثانى : حل اشكالية الفراغ المؤسسى ومشروع النظام الأقليمى الجديد :

وبعد استعراض المراحل التاريخية للنظام الأقليمى لحوض النيل ، وتقييم كل مرحلة ، تأتى الى معالجة اشكالية البحث .. الا وهى كيفية اقامة نظام اقليمى جديد لحوض النيل ، والقيود او العناصر التى يشكلها سلوك الدول اعضاء هذا الأقليم فى تنظيم مصفوفة العلاقات والمتحصلات التى تتشكل وتتعاظم فى علاقة عكسية مع الاستعداد التنازلى عن المصالح الذاتية الفردية وتقلص معضلة السجين السابق الاشارة اليها . والتى يلعب المقترب الوظيفى الجديد دورا هاما فى مواجهه هذه المعضلة وعلاجها . كما سبق وان اشرنا فى القضية المنهجية لهذه الدراسة .

(19) O.U.A- AHG/Res-115 (XIX)
(20) U.N.D.P- (Egypt)- RAF 86/014, 4 May 1989.
Executive Summary- UNDUGU Mission, a Master Plan OF UNDUGU region.
(21) Groupe UNDUGU– Communique Finaf de la Vle Rénuion Ministerielle - 26 Fev 1990 Addiès Abeba-Ethiopie.

١ – المقترب الوظيفى الحديث .. ومنهاجية التعاون الاقليمى فى حوض النيل :

بادىء ذى بدء ، فان النظام الأقليمى وفق المقترب الوظيفى الحديث ، هو مجموع من المبادىء الظاهرة والباطنة والمعايير والقواعد والاجراءات والقرارات والتى حولها ترتبط الاطراف فى منطقة معينة حول اهداف تنموية مشتركة ، ويضع هذا المقترب شرطا اساسيا فى تكوين النظم الاقليمية الوظيفية .. الا وهو تحجيم السوق السياسى لحساب نمو السوق الاقتصادى[٢٢] وهو كما سبق وان لاحظنا ان منحنى السلسلة الزمنية لتطور النظام الأقليمى لحوض النيل وصل الى أقل معدل له فى النمو .. أو الى نهاية الصغرى فى الستينيات ، حيث سادت مفاهيم السوق السياسى لمرحلة الاستقلال ولم يكن الوعى التنموى بالتكامل الأقليمى قد نضج بعد لخلق السوق الاقتصادى ، ويعود التقطع الذى ظهر فى الدالة الوصفية لهذا المنحنى فى السبعينات الى ظاهرة نمو الاسواق الجنينية . ، مثل ميثاق التكامل المصرى – السودان ، والمجموعة الاقتصادية لحوض البحيرات العظمى ، ومنظمة تهيئة وتطوير حوض نهر اكاجيرا ، كما سبق وان شرحنا . ، الا أن الثمانينات حلت لتعيد هيكل المنحنى الى الصعود الى نهايته العظمى .. المفروض الوصول اليها عام ٢٠٠٠ وفق خطة لاجوس ، وقد لعبت تفاضليات التحول من مجموعة « الاندجو » من كونها منتدى لتنظيم السوق السياسى الاقليمى فى حوض النيل فى منتصف الثمانينات .. الى البحث

عن نظام يحقق سوقا اقتصاديا تنمويا فى الأقليم .. وهو ما يخلق الأمل فى علاقات تكاملية تستوعب مفاهيم مبدأ الحجم الاقليمى الشامل وتحقق اتجاها تقدميا فى سلوك الداله الوصفية .. بدلا من الاتجاه الانحدارى .. الذى كان قائما فى الستينات والاتجاه المتقطع الذى كان فى السبعينات .

والنموذج الكلاسيكى لاشكالية المصالح الفردية فى النظام الأقليمى .. أو العمل الجماعى بشكل عام هو معضلة السجين .. او السجناء كما سبق وان اشرت ، ومؤداها ان يتبع كل طرف استراتيجية فى التعامل الأقليمى تؤدى الى تحقيق ذاتية متوسطة .. تحقق الحد الأدنى لمصالحة .. ولكن تخفيض المستوى العام للمتحصلات .. ولا تساعد فى تعظيمها وهو ما وضع فى السلوك الأقليمى لدول حوض النيل فى الستينيات .. مما خلق ما يعرف عجز – باريتو Pareto- deficient [٢٣] بينما السعى فى التسعينات الى الوصول الى ما يطلق عليه تعريف امثلية باريتو Pareto-optimal تفترض تنازل كل من دول الاحباس العليا من جانب ودول المصبات السفلى من جانب آخر عن استراتيجية كل منهما غير التعاونية القائمة على المفاهيم الاقتصادية الوطنية أو حتى ما دون الاقليمية ، وفى تصورى ان هناك ثلاث دول يمكن أن تلعب دورا تقدميا فى تجاوز هذه المفاهيم الضيقة سواء الوطنية او مادون الاقليمية .. وتظل مشكلة توزيع الادوار فيما بينها هى القضية الأساسية فى تحقيق التوازن الأقليمى الذى هو شرط اساسى لبناء النظام .

وهذه الدول الثلاث هى مصر وزائير وأوغندا وهى الدول المحورية ، فى تصورى .

والدراسة ، واكتفى هنا بالاشارة الى ان هذه الدول الثلاث بحكم سياستها دون الاقليمية – قد استطاعت ان تؤكد قدرة وظيفية متميزة فى تحقيق معامل التعبئة الذى يحول الاحتياطى الاقليمى الى قوة تنظيمية فاعلة وفق المعايير التى وضعها عالم « الاجتماع الدولى » ، ريموند آرون[٢٤] .. فقد استطاعت مصر وفق التحليل السابق من المنظور التاريخى ان تحافظ على الحد الادنى للاداء الوظيفى فى منطقة حوض النيل من خلال لجنة مياه النيل ، واستطاعت زائير ان تحول منظمة حوض البحيرات العظمى من منظمة امنية سياسية الى منظمة اقتصادية وظيفية تنموية .. واستطاعت اوغندا . ان تعيد لتشكيل حسابات المنطقة الاقليمية منذ وصول الرئيس يورى موسفينى الى السلطة عام ١٩٨٦ .. بل واجيت موات منظمة تهيئة وادارة حوض نهر أكاجيرا منذ اجتماع القمة السادسة غير العادية فى بوجمبورا عام ١٩٩٠ .

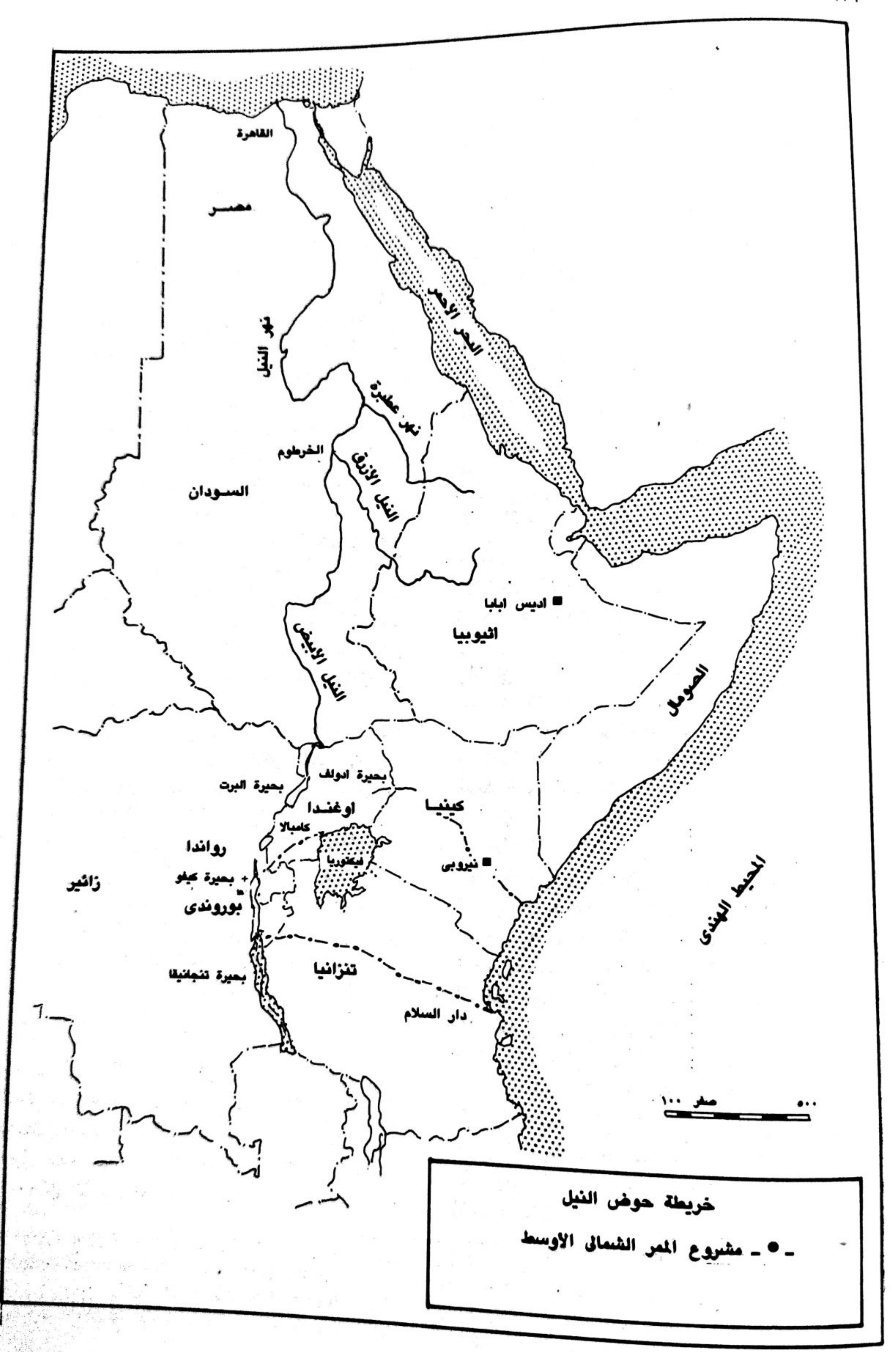
ولخلق هذا النظام الأقليمى ، فان مجموعة الفقهية المتنازعة بين دول المنبع ودول المصب . ستلعب دورا هاما فى تحديد القانون الاساسى لهذا النظام الاقليمى .. وبالتالى ستحدد طبيعة المباراة .. وهل هى مباراة ذات حصيلة صفرية ، بمعنى ان ما سيكسبه طرف من مياه النيل سيخسره الطرف الآخر .. ام انها مباراة ذات حصيلة تقدمية .. وستساهم هذه المفاهيم الفقهية القانونية فى تحديد حدود النظام الوظيفى والهياكل المؤسسية التى سأتناولها فى فقرات تالية .. ولعل هذا الشرح الفقهى سيساهم الى حد ما فى توضيح سبب وقوع الاختبار على الدول الثلاث السابق الاشاره اليها واستبعاد آخرين اكثر أهمية من ناحية الوزن المائى فى الحوض من معادلة النظام الاقليمى لمقترحه ... وقد تم

---

(22) RASMER,S.– (ed). Internationaf Regimes- Cornell University Press. New york. 1983. P.2.

(23) STEIN,A. Coordination and Collaboration: Regimes in an Anarchic World. (in). International Organizations, Spring 1982. P. 304.

(24) SHAHNAZAROV, G.– The Coming World Order - Progress Publishers- Moscow 1981. P. 39.


القاهرة
مصر
نهر النيل
البحر الأحمر
نهر عطبرة
الخرطوم
النيل الأزرق
السودان
اديس ابابا
اثيوبيا
النيل الأبيض
الصومال
بحيرة ادولف
بحيرة البرت
اوغندا
كينيا
كامبالا
رواندا
فيكتوريا
نيروبى
زائير
بحيرة كيفو
بوروندى
المحيط الهندى
تنزانيا
بحيرة تنجانيقا
دار السلام
٥٠٠ صفر ١٠٠
خريطة حوض النيل
ـ●ـ مشروع الممر الشمالى الأوسط

حتى جبل سيناء وهو ما يعتبر حدود حوض النيل ، وبالتالى نازعت مصر فى حقها فى استخدام مياه النهر داخل هذه الأراضى .. وأدعت بأن ترعة السلام المزمع انشاؤها لاينبغى أن تتجاوز جبال سيناء الى ميناء العريش . وذهبت الى أن العلة فى ذلك أن مياه النهر يجب أن تسير سيرا طبيعيا دون ضخ ميكانيكى داخل الحوض وبالتالى يتحدد حدود الحوض بالسير الطبيعى للمياه .. ويغفل الاعلان الأثيوبى أن مياه النيل تاريخيا كانت ممتدة الى العريش .. كما إن تأثير التكنولوجيا أعاد النظر فى كثير من قواعد القانون الدولى التقليدية .

وبينما يأخذ الفقه الأثيوبى بمبادىء القانون الدولى الأقليمى الأميريكى الشمالى .. وهو ما سيلعب دوره فى حالة قيام الشركات الأمريكية أو الاسرائيلية بمشروعات انشائية فى الأراضى الأثيوبية فى المستقبل . .. فإن الفقه الأفريقى . فى دول المنابع الأخرى مثل أوغندا وزائير .. وبشكل عام داخل المدرسة الأفريقية .. قد بدأ يتفاعل مع الترتيبات القائمة حاليا فى أمريكا اللاتينية .. فيما يتعلق بالقانون الدولى للتنمية والتنظيم الأقليمى .. وبالتالى فإن الدول الأفريقية الأخرى أميل الى التفاهم مع بناء نظام أقليمى فى إطار قانونى قائم على نظرية السيادة والتكامل الأقليمى المحدود . على أساس أن كل دولة يجب أن توازن مصالحها مع ميزان الدول الأقليمية المجاورة . (وفق ماجاء فى إعلان مونتيفيديو عام ١٩٧٣) ... وإقرار مبدأ الحقوق المتساوية مثلما تم إقراره فى قضية نهر Rio hauca عام ١٩٥٧ بين بوليفيا وشيلى .. على أساس القانون الوضعى لقواعد الانصاف والحسنى .. ولكنها أميل الى تحديد هذه القواعد التوزيعية على أساس مساحة حوض النهر فى كل دولة فى إطار من الأنصبة الموزعة .(٢٥)

أما الاتجاه المصرى فيعتمد تقليديا على نظرية الحقوق التاريخية باعتماد القواعد التى أوضحتها محكمة العدل الدولية فى حكمها الصادر عام ١٩٥١ فى قضية المصائد النرويجية .. والقائم على الممارسة الظاهرة للحقوق المصرية بشكل مستمر ومؤكد .. وقد إستمر الموقف السلبى طول فترة زمنية من قبل دول أعالى النيل كقرينة على حقوق مصر .. كما إن الحقوق المصرية مدرجة فى اتفاقات تاريخية .. وأثيوبيا بالذات ليس لها حق الادعاء بعدم انطباق قواعد الاستخلاف الدولى على معاهدة ١٩٠٢ .. حيث أن مقدم هذه المعاهدة أكدت على القواعد التى تنظمها ستظل سارية الى الخلف .. أما الاحتجاج المصرى فى مواجهة الدول الأفريقية الأخرى بالنسبة لقواعد الاستخلاف فينبنى على أساس أن الاتفاقيات

الاختيار على اساس معيار الاستعداد للتخلص من فقهية الانكفاء الذاتى .

ولذا فقد تم استبعاد اثيوبيا مرحليا - رغم وجود اتجاهات اقليمية جديدة ظهرت اوائل التسيعنات فى السلوك الدولى الاقليمى لأثيوبيا .. وذلك .. لأن نظرة اثيوبيا لهذا النظام المقترح تقوم على اساس مبدأ ونظرية السيادة المطلقة لأثيوبيا على مياهها النيلية .. وقد حاولت ان تمارس نظاما للتعبئة الاقليمية الوقائية لجمع دول منابع النيل فى منظمة اقليمية مشتركة فى مواجهة دول المصب .. انطلاقا . من تعميم هذا المبدأ فى نهاية السبعينات .. وهو ما كان يشكل نظاما لمباراة غير تعاونية .. يقوم على تكتل كل من أوغندا فى عهد الرئيس السابق عيدى أمين ، وكينيا من أجل السيطرة على منابع النيل فى بحيرة فيكتوريا وبحيرة تانا ..

وتستقى نظرية السيادة المطلقة .. ممارساتها من الفقه الاميريكى والمبادىء التى وضعها المحامى العام الأمريكى فى اعلان ١٨٩٥ فيما يتعلق بقضية النهر العظيم Rio grand بين المكسيك والولايات المتحدة .. ورغم توقيع معاهدة بين البلدين حول هذا النهر وتقسيم حصصه سنة ١٩٠٦ وكذلك بين الولايات المتحدة وكندا حول المياه الحدودية عام ١٩٠٩ .. فان حرص الولايات المتحدة على تضمين مبدأ هارمون فى هذه الاتفاقات الاقليمية .. يعد احد الأسباب الكامنة وراء عدم تقدم محاولات التكامل الاقليمى وخلق نظام جماعى فى اميريكا الشمالية حتى اليوم

ولقد ذهبت الممارسات التاريخية لاثيوبيا الى أبعد مما ذهب اليه مبدأ هارمون .. ففى المذكرة التى وزعتها الخارجية الاثيوبية على السفارات المعتمدة بالقاهرة فى ٢٣ سبتمبر عام ١٩٥٧ .. لعرقلة المفاوضات حول اتفاقية ١٩٥٩ .. ذهبت الى أن تحديد السيادة المطلقة لأثيوبيا على مياهها لا ينصب على احتياجاتها الحاضرة .. ولكن احتياجات الأجيال المستقبلة لاثيوبيا .. وبالتالى وضعت حائل دون اى احتمال لتوقيع اتفاق اقليمى لخلق نظام للحصص .. حيث ان احتياجات الأجيال القادمة .. فضلا عن القائمة حاليا لم يتم تحديدها حاليا ومن الصعب تخيلها مستقبلا .

بل وذهب الفقه الأثيوبى الى ما هو أبعد من ذلك بإدعاء الحق فى التدخل لتحديد مجارى الأنهار فى دول المصب بإعلان الحكومة الأثيوبية عام ١٩٨٠ بأن حدود النهر الدولى تقع عند المناطق المرتفعة التى لها صفة الامتداد .. وأن الأرض المصرية تمتد من النيل منبسطة

---

(25) GOLDIE,L. Reconciling Values of Distributive Equity and Management Efficiency in the Internalional Commons.- (In) the Settlement of Disputes on the New Natural Resources Academy of International Law., Workshop. The Haague 8-10. November 1982- P. 335.

وفى تحقيق مبدا الانصبة الموزعة يمكن اعتماد النموذج الحسابى الذى وضعه الفقيه Azcarrage الذى صاغه فى المعادلة التالية والمنشورة =

المبرمة فى العصر الكولونيالى هى إتفاقيات ترتيبية أقليمية .. لا تقر قواعد القانون الدولى .. او حتى النظريات الفقهية الأفريقية بإحداث تغيير فيها أسوة بما أستقر عليه الفقه الأفريقى فى قضايا الحدود الأقليمية .

ولقد تطورت المفاهيم المصرية من إستخدام القانون الوقائى الذى إعترفت فيه بريطانيا بحقوق مصر التاريخية .. الى تجاوز مذهب الملاءمة السابقة .. حتى وصلت الى الأخذ بنظرية التكامل الأقليمى المطلق .. وهى أساس الموقف الذى تبناه الوفد المصرى فى إجتماعات داكار عام ١٩٨١ . ومقتضاه أنه ليس من حق أى دولة أن تقوم بإرادتها المنفردة بتغيير الظروف الطبيعية لأقليمها لتؤثر على الظروف الطبيعية لأقليم دولة أخرى .

وفى تصورى أن النظام الأقليمى الجديد لحوض النيل ينبغى أن يقوم على أساس فقهى متجاوز لكل الأسس السابقة . التى لايمكن إلا أن تخلق نظاما اقليميا قائما على قاعدة المباراة السلبية فى العلاقات الدولية الأقليمية .. وأن إقامة مباراة ذات حصيلة تقدمية ينبغى أن ينطلق من تطوير نظام الأنصبة الموزعة . الذى بدأ الفقه الأفريقى يعتمده كأساس للتنظيم الأقليمى منذ بدايات التفكير فى نظام اقتصادى دولى جديد . ويهدف هذا التطوير كنقطة إنطلاق الى تبنى النموذج الحسابى الذى وضعه القاضى الأسبانى Azcarrage .. والذى يمثل أساس إجتهادى فى المدرسة اللاتينية .. مع تغيير الدليل (G) فى المعادلة المشروحة بهامش رقم (٢٥) من هذه الدراسة لكى يعبر إجمالى مساحة حوض النهر فى كل دولة من دول حوض النيل .. مع ضرب حصيلة هذا النموذج الحسابى فى مصفوفة معاملات التنمية لكل دولة حوضية وحاجتها من المياه حاليا والتى تأخذ فى حسابها معدلات النمو فى الناتج القومى الاجمالى والنسب المئوية لاسهام القطاعات الانتاجية (الزراعة ـ الطاقة مثلا) المعتمدة على الموارد النهرية ونسبة إستخدامها كمدخلات فى العمليات الانتاجية لهذه القطاعات .. ويمكن إعتماد البيانات الظاهرة فى الجدول رقم (١) مع ما يقترح إضافته من معاملات لبناء هذا النموذج .

وإذا أمكن تحقيق هذا التوزيع للأنصبة وفق النموذج المقترح فإنه يمكن أن يتحقق نظام أقليمى لمصفوفة متحصلات تحقق نظاما أقليميا لحوض النيل قائما على مباراة ذات حصيلة تقدمية .. من خلال تقسيم القيم المضافة على أساس النسب المئوية لهذه الحصص بعد حجز تكاليف راس المال الكاتب للمشروعات المشتركة القائمة والمستقبلية .. وفق خطة التنمية المقترحة للأقليم . ولما كان نطاق هذه الدراسة لايدخل فيه تفاصيل إعداد هذا النموذج الرياضى .. الذى سأحاول معالجته فى دراسة أخرى ـ بإذن الله ـ فإنه يكتفى حاليا .. بمراجعة الجدول رقم (١) .. ليتبين لنا أن التحليل الكمى للتوزيع العادل للأنصبة يعطى جمهورية مصر العربية حصيلة تفوق الحقوق التاريخية .. وتفتح الباب الى إقامة نظام جديد لحوض النيل يقوم على أساس التنمية الشاملة المتعددة الأبعاد . والمتنوعة فى النواتج الفرعية .. ويعظم الحقوق الجماعية ، الموزعة « Colleetivie » يأخذ فى إعتباره إسهام الدول الحوضية النيلية فى تعظيم كفاءة الموارد مثلما يذهب الفقيه Dworkin فى تفسيره للمادة ٥٥ من ميثاق الأمم فيما يتعلق بالتعاون الدولى من أجل تحقيق النمو الاقتصادى والاعتماد المتبادل السياسى . وعلى أساس المادة الثامنة من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الاعضاء فى الأمم المتحدة .[٢٦]

٢ ـ الهيكل التنظيمى للتكامل الأقليمى فى إطار التنمية الشاملة :

وهكذا فإن النظام الأقليمى الجديد والمقترح لحوض النيل ينبغى أن يقوم على مبدأ التوزيع العادل للأنصبة للعناصر المساهمة فى هذا العقد الجماعى الأقليمى .. وفى ضوء حساب معدلات التنمية الذاتية وعوائد التنمية الأقليمية الشاملة ..يهدف تحويل هذا النظام الأقليمى من عقد إجتماعى اقليمى .. الى شركة مساهمة للتنمية الأقليمية وفق المفهوم الوظيفى الجديد المقترح فى هذه الدراسة .

أنه محاولة للتغلب على المفاهين الداروينية المحدثة التى سادت عقلية الادارة الحاكمة فى الدول الحوضية فى السبعينات .. تحت وهم نقص الموارد .. وتجاوز التنظيمات الأقليمية الفرعية التى إعتمدت مفاهيم للتكامل الأقليمى تأخذ بمبدأ أثر التساقط Trickle - Down من الدولة العظمى الأقليمية الى توابعها .

إن إعتماد رؤية تحررية واقعية[٢٧] من عقدة السجين هو الأساس لتحقيق المساواة الجديدة التى تحول حوض النيل من ساحة للنزاعات البيرقراطية القومية أو فوق القومية .. الى شركات مساهمة تكاملية . وظيفية . تنطلق من مراكز اقليمية نوعية . مستفيدين فى ذلك من مناخ التحرر الاقتصادى والانتاجى فى الدول الأفريقية حاليا .

= فى ـحلة الاسبانية للقانون الدولى (عدد رقم ٤٧ سنة ١٩٤٩)

$(H \times m^2)$ C/s × 100.

حيث تمثل (H) عدد السكان ، بينما تمثل (c) طول الشاطىء البحرى بالكيلومترات ـ مقسوما على (S)وهى تمثل مساحة الاقليم الاجمالى

وقد استخدم هذا النموذج الحسابى لتحديد الجرف القارى فى النزاع الاسبانى الفرنسى الانجليزى . .. وهى تدخل فى اطار القانون الوقائى Preventive Law السابق الاشارة اليه .

(26) BROWHLIE, Ian– Legal Status of Natural Resources in International Law. . Ibid. P.P. 293-4

(جدول) البيانات الأساسية لاحتياجات دول حوض النيل من المياه ومعدلات التنمية

البيان الإحصائي / اسم الدولة	السكان بالمليون إحصاء عام ١٩٨٨	عدد السكان المتوقع عام ٢٠٠٠ بالمليون	مساحة الأراضي الزراعية - القابلة للزراعة حاليا بالألف هكتار	إجمالي مساحة الدولة بالألف كم٢	نسبة مساحة حوض النيل الى مساحة الدولة	التوسعات في الأراضي الزراعية حتى عام ٢٠٠٠ بالنسبة لسنة الأساس ١٩٧٥ = ١٠٠	نسبة الأراضي المروية بمياه النيل الى جملة الأراضي الزراعية	احتياج الدولة لمياه النيل بمليارات المترات المكعبة عام ١٩٨٠
بوروندى	٥,٥	٧	٩٩٣	٢٨	٪٢٣	١١٨	—	٠,٠١
اثيوبيا	٤٧,٤	٧٠,١	١٣٧٢٨	١٢٢٢	٪٣١	١٢٨	—	١,٧
تنزانيا	٢٤,٧	٣٧	٦٨١٠	٩٤٠	٪١٢	١٦٢	—	٠,٣٤
زائير	٣٣,٤	٤٧	١٣١٤٦	٢٣٤٥	٪٩	١٥٠	—	,٣
أوغندا	١٦,٢	٢٤	٥٢٥١	٢٣٦	٪٨١	١٣٤	—	٠,١٤
رواندا	٦,٧	١٠	٩٠٥	٢٦	٪٦٠	١١٠	—	٠,١١
كينيا	٢٢,٤	٣٤	٤١١٥	٥٨	٪٣٢	١٤٠	٪١	١,٣١
السودان	٢٣,٨	٣٣	١٤٢٩٠	٢٥٠٦	٪٢٥	١٤٣	٪١١,٧	٢١,٥
أفريقيا الوسطى	٢,٩	٤	٥٩١٠	٦٢٣	٪١١	١٢٣	—	٠,٣
مصر	٥٠,٢	٦٦	٢٨٦٠	١٠٠١	٦,٥	١٠١	٪١٠٠	٥٥,٥

(تابع جدول) البيانات الاساسية لاحتياجات دول حـوض النيـل من الميـاه ومعـدلات التنميـة

البيان الاحصائى / اسم الدولة	إحتياج الدول لمياه النيل بمليارات المترات المكعبة عام ٢٠١٠	إسهام الزراعة في الناتج المحلى الإجمالى SOP عام ١٩٨٨	نسبة الغذاء المستورد إلى إجمالى الواردات عام ١٩٨٨	معدل الزيادة السنوية لإسهام الزراعة في الناتج المحلى الإجمالى ١٩٨٨/٨٠	معدل الزيادة السنوية في إنتاج الطاقة الهيدروليكية ١٩٨٨/٨٠	معدل الزيادة السنوية في إستهلاك الطاقة ١٩٨٨/٨٠	معدل الزيادة السنوية في الناتج الإجمالى ١٩٨٨/٦٥	نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالدولار عام ١٩٨٨
بوروندى	٦	٥٦٪	١١٪	٣,١٪	١١,٦٪	٨,٢٪	٣٪	٢٤٠
اثيوبيا	٢,٣	٤٢٪	٥٪	١,١٪	٤,٦٪	٢,٢٪	-١٪	١٢٠
تنزانيا	١,٢	٦٦٪	٦٪	٤٪	٣,٤٪	٢,٤٪	-٠,٥٪	١٦٠
زائير	٠,٥	٣١٪	٢٣٪	٣,٢	٤,٣٪	١,٥٪	-٢,١٪	١٧٠
اوغندا	١,١	٧٢٪	٦٪	٠,٣٪	٤,١٪	٤٪	-٣,١٪	٢٨٠
رواندا	٠,٣	٧٥٪	١١٪	٠,٣٪	٥,٥٪	٤,٤٪	١,٥٪	٣٢٠
كينيا	١,٧٥	٣١٪	١١٪	٣,٣٪	٨,٣٪	٢٪	١,٩٪	٣٧٠
السودان	٢٧	٣٣٪	٧٪	٢,٧٪	١,٦٪	٠,٩٪	٠,٠٪	٤٨٠
افريقيا الوسطى	—	٤٤٪	١٣٪	٢,٦٪	٠,٧٪	٣,٧٪	-٠,٥٪	٣٨٠
مصر	٨٤	٢١٪	١٩٪	٢,٦٪	٦,٣٪	٦,٧٪	٣,٦٪	٦٦٠

المصدر : مجمع بمعرفة الباحث من : World Bank - World Development Report Oxford U . P New York 1990 P . 178

بيانات مشروع الهيدرومات لمسح البحيرات في الهضبة الاستوائية

FAO - Macanization Agricole et la demand des Materiels Jusqua l'am . 200 ONUDI , 10 , Wg - p - 365

وهذا المشروع فى بنيته التنظيمية يضع فى الاعتبار المبادىء الجديدة التى أرستها خطة لاجوس وقبلها .. إعتبارا مما جاء فى ديباجية ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية (مايو ١٩٦٣) من الدعوة لتوجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لتقدم الشعوب الأفريقية فى إطار العمل الأقليمى المشترك وما نادت به الاتفاقية الافريقية للمحافظة على الطبيعة والمواد الطبيعية التى وقعت بالجزائر عام ١٩٦٥ مادة ٥ بند ٢] من إعتماد اللجان المشتركة كآلية للتنسيق الأقليمى والدعوة لتكوين اجهزة على أساس اقليمى لتحقيق التنمية وفق ما جاء فى إعلان أبيدجان عام ١٩٧٣[٢٨] .. وفى إطار العمل مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة فى مجال استخدام الموارد المائية الطبيعية كأداة لتحقيق التكامل الأقليمى الانتاجى .[٢٩]

والتنظيم المؤسسى المقترح فى هذه الدراسة للتغلب على مشكلة الفراغ المؤسسى السابق الاشارة إليها . يهدف الى تحقيق التكامل التنموى الشامل ويتجاوز إشكالية الندرة التى خلقت معضلة السجناء فى إطار المصلحة القومية . أو الأقليمية الفرعية .. والتى سادت العمل الأقليمى .

ويعتمد هذا التنظيم المؤسسى على مبدأ الرباعية فى الادارة .. بمعنى أن المراكز الأقليمية المقترح اقامتها كتنظيم أساسى (قاعدة) تدار بواسطة ممثلى الأجهزة الحكومية المعنية ، المنظمات الدولية والأفريقية والأقليمية الفرعية المتخصصة والمعنية بنشاط المراكز كل فى دائرة إختصاصه ، وممثلى الشركات والفعاليات المالية والمصرفية فى الدول الحوضية ، ثم رابعا . وهو ليس أقل العناصر أهمية ، ممثلى النقابات النوعية والاتحادات المهنية .. وهذا الشكل من الادارة ـ يسمح بتطبيق مبادىء الوظيفة الجديدة المقترحة كمدخل للتكامل الأقليمى .

ويعتمد البناء القاعدى لهذا التنظيم على مبدأ اللا مركزية والتوزيع الأقليمى العادل . من أجل خلق تعبئة شاملة على مستوى الأقليم محل التكامل .. والحقيقة أن النظام المقترح للمراكز الأقليمية هو تطوير لبعض المؤسسات القائمة حاليا سواء فى إدارتها أو وظيفتها التكاملية أو خلق مراكز جديدة . تعنى بالتكامل الأقليمى للمنطقة . وأهم المراكز المقترحة فى إطار هذه الدراسة .. (ولايعنى ذلك أنه لايمكن تطوير هذه المقترحات فى إطار خلق مراكز جديدة لوظائف جديدة) هى :

أ ـ المركز الأفريقى الأقليمى للطرق والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية :ـ

يهتم هذا المركز بالتنسيق بين مشروعات حوض النيل وبحث مصادر التمويل ودراسة إسهام الشركات الأقليمية فى هذه المشروعات .. وكان إتحاد الطرق الأفريقى وإتحاد السكك الحديدية قد تقدموا بمشروعات لمحالجة وصلات السكك الحديدية من جنوب السودان الى شمال أوغندا ثم إلى كينيا وزائير وجمهورية وسط أفريقيا .. وفى ضوء مشروع خط الضغط العالى من سد انجا ـ فى زائير ـ الى سد أسوان العالى وكذلك إحتمالات قيام شبكات للضغط العالى من مشروع خزان رسومو الى خزان أوين فى أوغندا فإنه يمكن بحث كهربة خطوط السكك الحديدية فى حوض النيل .

ومن جانب آخر فإن هنالك إقتراحات أوغندية بإعادة تنشيط الملاحة النهرية فى نهر النيل وبحيرة أسوان وبحيرة فيكتوريا وبحيرة كيفو وبحيرة تنجانيقا .. وتتحمس بوروندى لتطوير المشروع الأخير .

وفى ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية ، هنالك دراسات جدوى مقدمة حول البرنامج الافريقى الأقليمى للمحطات الفضائية .. ويمكن التنسيق فى ذلك مع إتحاد عموم أفريقيا للاتصالات خاصة أن منطقة حوض النيل فى حاجة ماسة لهذا المشروع .. لشبه إنعدام الاتصالات فيما بين هذه الدول وصعوتها الشديدة وإعتمادها على شبكة الاتصالات فى أوربا الغربية .

أما فى مجال الطرق البرية ، فإه إتحاد الطرق الأفريقية يطالب عبر خطوط الطرق البرية من القاهرة الى بورسودان ، ويوجد حاليا مشروعان لتنمية الطرق فى الدول النيلية الحبيسة منها مشروع الممر الشمالى الذى يمر عبر ممباسا فى كينيا الى أوغندا ورواندا وبوروندى وتنزانيا وزائير وقد وقعت إتفاقية فى فبراير عام ١٩٨٥ .. وممكن أن يساهم المركز فى تبنى المراحل الباقية من هذا المشروع .. وكذلك مشروع الطرق المعروف باسم الممر الأوسط والذى يبدأ من دار السلام فى تنزانيا مارا ببوروندى ورواندا وزائير وأوغندا .[٣٠] وربط مشروع الممرات بشبكة طرق جديدة فى جنوب السودان . ومنه الى مصر .

---

(27) O'LEARY, J.P.– Envisioning Interdependence Perspective on Future World Order (in) ORBIS, Fall, 1987- PP. 503-536

(28) OUA, CM/ ST/12 (XX1).

(٢٩) راجع فى هذا الشأن : تقرير اللجنة العلمية والتعليمية والثقافية لمنظمة الوحدة الافريقية فى دورتها العادية الثالثة فى موريشيوس ديسمبر ١٩٧٣

OUA. CM/RES/ 382 (XXIII).

وتقرير مجلس وزراء المنظمة فى دورته العادية السابعة والعشرين فى موريشيوس ، يوليو ١٩٧٦

OUA. CM/RES, 524 (XXVII).

كما يمكن للمركز أن يدرس أمكانيات التنسيق لانشاء شركة للنقل البحرى من البحر المتوسط والى ميناء مصوع وممباسا ودار السلام حيث تعتمد حركة النقل البرى والحديدى على مشروعات الممرات المقترح .. كما يمكن دراسة إقامة شركة طيران للنقل الجوى بين دول المنطقة وأوربا الغربية وأسيا ، ويقترح فى هذا الشأن الالتزام بتوصيات إعلان YAHOASSOUKRO الذى أصدرته منظمة الوحدة الأفريقية ، فيما يتعلق بالملاحة الجوية بين الدول الأفريقية والذى يطالب بسرعة إقامة خطوط ملاحة اقليمية لدول القارة .

ب ـ المركز الأفريقى الأقليمى لقياسات موازين حوض النيل وتنمية مياهه :ـ

يعد مشروع هذا المركز تطويرا مؤسسيا ، لمشروع هيئة دول حوض النيل التى إقترح انشاؤها فى إجتماع اللجنة الفنية لمشروع مسح الأرصاد الجوية والمائية لستجمعات امطار بحيرات فيكتوريا وكيوجا والبرت فى عنتيبى ـ أوغندا .. فى أغسطس ١٩٧٨ .. ولم يحدث تقدم يذكر فيه من ذلك الحين .. ويمكن أن يتحول هذا المركز الى مركز للدراسات الفنية والتدريب .. ليس فقط فيما يتعلق بقياسات المياه ولكن بقياسات الترسيب والتربة ، ويشمل كل القياسات الجوية والفيزيقية بالمنطقة .

ويمكن أن تساهم المنظمة العالمية للقياسات WHO واليونسكو فى تمويل الدورات التدريبية والدراسات الفنية التى يقوم بها هذا المركز .. كما يشارك برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى تمويل مشروعات محطات القياسات .. ويمكن للدراسات الفنية لهذا المركز بالاضافة الى الدراسات التى يقوم بها مشروع الأرصاد الجوى والمسح لبحيرات الهضبة الاستوائية . وفى إطار مد نشاط المركز ليشمل الهضبة الأثيوبية أيضا . وأن يتم تحديد أولى لتوزيع حصص المياه وفى إطار النموذج الرياضى الذى إقترحه مشروع الارصاد لبحيرات الهضبة الاستوائية عام ١٩٧٩[٣١] الاضافات المقترحة فى النموذج الموسع الذى طرحته هذه الدراسة . كما سيقوم هذا المركز بإعداد الدراسات الفنية لمشروعات تنمية موارد النهر المائية والمياه الجوفية وذلك بإتباع أساليب الاستشعار عن بعد .

جـ ـ المركز الافريقى الاقليمى للمعارض والتسويق التجارى فى حوض النيل :ـ

كان من أهم عوامل الركود التجارى بين دول حوض النيل .. أن جزءا كبيرا من هذه الدول يعد اقاليم حبيسة فضلا عن إهتراء طرق المواصلات الاقليمية ، ولكن بعد الانتهاء من مشروعات الممر الأوسط والممر الشمالى .. وتنفيذ توصيات إتحاد عموم افريقيا للطرق والسكك الحديدية .. السابق الاشارة اليها فى البند (أ) من هذا القسم . فإن من المتوقع أن تكون البنية الأساسية لحركة تجارية نشطة بين دول الاقاليم قد بدأت تظهر ولو على مستوى التجارة العابرة وينمو الاتجاه نحو الملاحة النهرية .. وإنشاء خطوط ملاحة بحرية وجوية منتظمة بين دول المنطقة .. سيتدعم هذا الاتجاه ..

.. وفى ظل اقدام معظم الدول النيلية على إتباع سياسات تجارية تحررية ووجود لغة مشتركة (هى اللغة الانجليزية) يبين معظم دول الأقليم . فضلا عن تشابه التشريعات الجمركية والتجارية بين هذه الدول لانضمام معظمها فيما عدا مصر .. لمنظمة منطقة التبادل التفضيلى لدول شرق وجنوب أفريقيا (P . T . A) التى أنشئت فى ديسمبر ١٩٨١ . (ومقرها لوساكا بدولة زامبيا) .

وفى ضوء إختلاف طبيعة الأقليم من منتجاته الشمالية (مصر والسودان) ومنتجات دول أعالى النيل فى المجال الزراعى والحرفى والحيوانى ، فضلا عن التطور الصناعى النسبى فى مصر ـ فإن أرضية التبادل بين دول الشمال والجنوب فى حوض النيل قائمة .

ومهمة هذا المركز المقترح لدراسة بحوث التسويق والتشريعات التجارية ، تبادل الوثائق حول الاجراءات التجارية ومطبوعات المنتجات ومراقبة الجودة الانتاجية .. وتنظيم اللقاءات بين الغرف التجارية وإعداد اتفاقات التعاون فيما بينها .. وإقامة المعارض والأسواق الدائمة .. فضلا عن تشجيع اقامة غرفة تجارية مشتركة لدول المنطقة .

كما يقوم المركز بالاتصال بالمنظات الدولية والأقليمية المعنية مثل منظمة الأونكتاد لتطوير النظام العام للأفضليات G . S . P ونقل وجهة نظر دول المنطقة لهذه المنظمة .. كما يتابع المركز الامتيازات التجارية التى تحصل عليها دول حوض النيل فى إطار اتفاقية ليومى بين

---

(30). U.IN,, DEC, Transcom / CEM.- 1/2/REV.I- Trans port and Communication Decade in Africa 1978-1988- Co - financing Meeting for Projects in East African Transport Corridors- Bujumbura-23-25- Sep. 1987- P.3.

(31) BROWN. J.A–(etal)- A Summary of the Upper Nile Basin Model , Snowy Mountains Engineering Corporation, Australia. April 1979.

وراجع ايضا : UNESCO– PROGRAMME HYDROLOGIQUE INTERNATIONAL (PHI) VIe Session du Conseil Intergovernmental - Rapport Final, Paris 18-23. June. 1986. app. 8-90.

دول مجموعة A . C . P والمجموعة الاقتصادية الأوروبية .. ويكون حلقة إتصال لترويج منتجات المنطقة فى الأسواق العالمية .. ومن جانب آخر فإن المركز يمكن أن يلعب دورا هاما للتنسيق ورسم السياسات لدول المجموعة كتنظيم اقليمى فرعى فى إطار اتفاقية منظمة منطقة التبادل التفضيلى السابق الاشارة إليها .

ويمكن لشركات مثل شركة النصر للتصدير والاستيراد فتح مراكز تسويق تجارى لها فى هذه المنطقة مستغلة قواعدها فى ممباسا ودار السلام كما يمكن تشجيع شركات أفريقية مناظرة على تكوين إتحاد للأسواق الحرة بين دول المنطقة .. تمهيدا لخلق منطقة تجارة حرة وتفضيلية بين دول المنطقة قد تقوم على أساس مبدأ الصفقات المتكافئة .

د - المصرف الأفريقى للتجارة والاستثمار والتنمية فى حوض النيل :

وهو يعتبر مؤسسة مكملة لنشاط المركز السابق الاشارة إليه ، وفى ضوء الحاجة لتمويل المشروعات المشتركة وتحقيق ضمانات للاستثمار الخاص ، فإن المصرف المقترح يمكن أن يقوم .. بدور هام فى تعبئة الموارد المالية للمصارف المحلية لدول المنطقة وفتح الاعتمادات للنشاط الاقتصادى المشترك .. ويمكن أن يكون له ارتباط وثيق بالمصرف العربى فى الخرطوم (التابع لجامعة الدول العربية) والمصرف الأفريقى للتنمية (BAD) فى أبيدجان (عاصمة ساحل العاج) . ومصرف منطقة التبادل التفضيلى سواء فى هرارى أو فى بوجمبورا (عاصمة بوروندى)[٣٢]

كما قد يقوم هذا المصرف فى المستقبل بإصدار شيكات مصرفية للتداول بين دول المنطقة وإقامة إتحاد نقدى أقليمى .

هـ - المركز الأفريقى الأقليمى لدراسات الجدوى الاستثمارية :-

ويعتبر نشاط هذا المركز مكملا لنشاط مركز المعارض والتسويق التجارى والمصرف الأقليمى المقترح .. وفى ضوء أتجاه عديد من الدول الأفريقية حاليا الى تشجيع سياسات التعاون الأقليمى فى الاستثمار على أساس المشاركة الربحية Jon - Ventares .. فإن دور هذا المركز .. تقديم الاستشارات الفنية للدول والمستثمرين .. والترويج للمشروعات الأقليمية لدى المصارف المحلية والأقليمية .. والتفاوض مع الدول الأفريقية وغير الأفريقية المعنية[٣٣] (مثل دول المجموعة الاقتصادية الأوربية ودول الكوميكون فى إتجاهها الجديد للانفتاح على الاستثمار الخارجى فى أفريقيا) .

ويمكن لهذا المركزإعداد دراسات جدوى حول مشروعات نقل التكنولوجيا بين الدول الحوضية .. مثل مشروعات تصنيع الجلود وتعبئة الفاكهة والخضروات واللحوم وصناعة الدواء والكيماويات والمنظفات ، والأنسجة وقطع الغيار والأدوات الكهربائية والكابلات ولوازم البناء وغيرها من المشروعات التى تتوافر عناصرها وموادها الأولية وخبراتها الفنية بين دول المنطقة .. كما يقوم المركز بالترويج للجدوى الاستثمارية للمشروعات الضخمة مثل إستصلاح الأراضى وإقامة الغابات فى الدول الأوربية والآسيوية المعنية بالاستثمار فى هذه المشروعات .

وسيلعب هذا المركز دورا هاما فى سياسات تشجيع الاستثمار فى دول المنطقة .. خاصة فى ضوء إتجاه الدول المانحة الى تقليص معوناتها للدول الأفريقية فيما يعرف باسم ظاهرة تعب المانحين وبالتالى .. فإن جذب الاستثمارات الخارجية لدول المنطقة فى المستقبل القريب سيعتمد بالأساس على إمكانيات توفير دراسات جدوى للمشروعات على أسس ربحية[٣٤] ويمكن أن يعتمد هذا المركز على تمويل الدول الأعضاء فضلا عن المصارف والغرف التجارية المعنية والمنظمات الدولية المهتمة بقضايا التنمية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية U . N . D . P والمصرف الأوربى للتنمية F . A . D .

و - الصندوق الأفريقى للتدريب ونقل الخبرات الفنية والتكنولوجية :-

وهو يعد تطويرا للصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الأفريقية .. لكى يعمل على أساس تمويلى مشترك بين الدول أعضاء حوض النيل وبالاشتراك مع المصرف الأفريقى للتنمية واليونسكو .. والمنظمات المعنية بالتدريب والرقم الانتاجى فى المنطقة .. ويقوم بتنظيم وإدارة دورات فنية متخصصة قصيرة الأجل للفنيين فى دول المنطقة بالاشتراك والترتيب مع المؤسسات الدولية والأقليمية المتقدمة فى مجال التخصص موضع التدريب . كما يقوم بتزويد دول المنطقة بالخبراء الفنيين للاسهام فى نقل الخبرة الفنية للعاملين فى مشروعات التنمية التى تحددها الخطة الأقليمية للتنمية .. وذلك على أساس إستشارات فنية قصيرة الأجل . وبالتنسيق مع المركز الأقليمى لدراسات الجدوى الاستثمارية ويمكن تركيز نشاط الصندوق فى تكنولوجيا الرى والتنمية الزراعية .. بالاشتراك مع المركز الزراعى الدولى بالقاهرة .

---

(32) Eastern and Southern African Trade and Development Bank- Annual Report 1987.- Bujumbura Dec 1987-32P.

(33) UNDP- (A.R.E.)- RAF/86/014-a Master Plan of the UNDAGU Region, 4May 1989. P.2.

(34) Ibid- (IV) P.8-

ز - المركز الأفريقى الأقليمى للتنظيم والادارة

وترجع أهمية اقامة هذا المركز . الى مواجهة مشكلة عدم التوحيد القياسى الادارى بين الدول الاعضاء فى الأقليم .. ويمكن أن يلعب الجهاز المركزى للتنظيم والادارة مع ادارات الوظائف العامة فى الدول المعنية .. دورا هاما فى توحيد وتنسيق الأسس الادارية .. كما يمكن أن ينشىء هذا المركز معهدا اقليميا للتنظيم والادارة .. يتولى تنظيم دورات تدريبية نوعية وللتوعية بالأهداف التكاملية للأقليم . سواء فى مجال العلاقات المالية أو الاستثمارية أو الدبلوماسية .. أو غيرها . كما يمكن التركيز على التنظيم والادارة فى مجال الرى .

ح - الاتحاد الاعلامى والثقافى لدول حوض النيل :

فى ضوء ثورة الاتصالات اللاسلكية والفضائية المشار إليها فى البند أ من هذا القسم فإن قيام اتحاد اعلامى يتولى التنسيق فى الاتصالات الاعلامية والثقافية بين الكتاب والاعلاميين بين دول المنطقة أمر هام لتقريب وجهات النظر على المستوى الشعبى بين دول المنطقة .. ويمكن عقد إتفاقات للتعاون بين وكالات الأنباء وأجهزة الاذاعة والتليفزيون .

كما يمكن اقامة مركز للثقافات واللغات النيلية والدراسات الانثربولوجية لدول النيل .. خاصة أن هناك اعتقادا على المستوى الشعبى فى المنطقة بأن القبائل النيلية التى تتمحور حول حوض النيل اعتبارا من النوبيين والمصريين القدماء (الأقباط) ونزولا الى الدنكا فى السودان وقبائل الأشولى شمال أوغندا والماندى شرق كينيا وقبائل التوتسى فى رواندا وبوروندى وأوغندا وشرق زائير فى منطقة كيفو القديمة تعود الى اصل واحد هو الحضارة المصرية النيلية الحامية القديمة .

وتجمعها عائلة لغوية واحدة هى المجموعة اللغوية المعروفة باسم Chari-Nile وكل الخلافات بينها هى مجرد لهجات محلية مخلوطة بلغة الـ BANTU[٣٥] ..

ومن جانب آخر فان المجموعات اللغوية للقبائل القاطنة على حواف حوض النيل مثل الأمهرية والتيجيرية والصومالية والسواحيلية .. انما تعود الى اختلاط البانتو باللغة العربية .. وبالتالى فان هنالك تجانس تاريخى ولغوى بين دول المنطقة ويحتاج الأمر الى دراسته واكتشاف عناصر التماثل

ط - المركز الأفريقى الاقليمى للطاقة الجديدة والمتجددة :

ويعد هذا المركز تطويرا للمركز الأقليمى الأفريقى للطاقة الشمسية والمتجددة الذى انشىء فى بوجمبور (عاصمة بوروندى) عام ١٩٨٨ .. ويمكن أن يضاف الى نشاطه فى البحث عن تطوير الطاقة الشمسية والطاقة الناجمة عن البيوجاز وغيرها من مصادر الطاقة الجديدة .. عنصر آخر وهو الطاقة المتجددة مثل الكهرباء .. وفى ضوء استراتيجية دول افريقيا النيلية لاستخدام الطاقة الكهربائية فى المناطق الحضرية وللتصدير فان الطاقة الشمسية يمكن ان تلعب دورا فى دول المنطقة فى تقليل الاعتماد على الطاقة الكهربائية وتخصيص جزء اكبر منها للتصدير . كما ان طاقة البيوجاز يمكن ان تساهم فى التنمية فى المناطق الريفية فى هذا الاقليم . ويمكن تنمية الأبحاث فى هذا المجال بتطوير الأبحاث القائمة حاليا حول طاقة البيوجاز الموجودة فى بحيرة كيفو على الحدود الزائيرية الرواندية .

ويتوقيع جمهورية مصر العربية وزائير على بروتوكول التعاون فى مجال الكهرباء والطاقة فى يونيو ١٩٨٧ والذى يبحث مشروع ربط محطة توليد الكهرباء فى سدانجا والتى تعتبر أكبر محطة توليد كهرباء فى العالم .. بخطوط الضغط العالى فى اسوان تمهيدا لتصدير الطاقة الكهربائية الى أوربا ... وفى ضوء الاقتراح المقدم فى هذه الدراسة لربط الشبكة السابق الاشارة اليها لشبكة اخرى تقام بين خزان رسومو وخزان أوين . ويلعب المركز دورا هاما فى تنسيق سياسات الطاقة بين دول المنطقة وعمل دراسات التنمية والتوزيع الخاصة بها .

ى - المركز الافريقى الأقليمى لحماية البيئة وتنمية الثروات الطبيعية فى حوض النيل :

عقد فى نيروبى فى ٤ /١٢/ ١٩٩٠ الأجتماع المشترك بين جهاز الأمم المتحدة للبيئة (.U.N.E.P)، وممثلى دول حوض النيل ، حول التعاون الاقليمى فى مجال حماية البيئة .. وتقرر ان يتكفل جهاز الأمم المتحدة بجميع المعلومات الخاصة بالمشروعات التى تقوم بها كافة الهيئات وتؤثر على البيئة الطبيعية فى حوض النيل فى موعد اقصاه نهاية يناير ١٩٩١ .. ويجرى حاليا تقييم نتائج الدراسة الميدانية التى قام بها الـ (.U.N.E.P) فى مارس ١٩٨٩ فى كل من مصر والسودان وليبيا وتشاد تمهيدا لانشاء مشروع شبكات متكاملة لادارة المعلومات لمواجهة مشاكل التصحر وتآكل التربة

ويمكن للمركز المقترح أن ينسق بين نشاط جهاز الأمم المتحدة للبيئة ، الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف وتنمية شرق افريقيا ICAD (ثم إنشاؤها فى يناير عام ١٩٨٦)[٣٦]، وتضم كلا من أثيوبيا وجيبوتى والصومال وكينيا واوغندا والسودان .. وبين مشروع منظمة الأغذية والزراعة العالمية .FAO لتنمية الثروة السمكية فى بحيرة فيكتوريا[٣٧] .. وبيانات المنظمة العالمية للأرصاد ، ودراسات المركز الأفريقى الاقليمى لقياسات موازين حوض النيل - والمقترح فى البند (ب) من هذا القسم -

(35) The Languages of Africa, an Annoted Map (in) The Courrier- bi-monthly of A.CP.- European Community-) No 119. January - Feb- 1990 PP. 48-50

فيما يتعلق بدراسات الترسيب والتربة والتغيرات الايكولوجية لعمل خطة شاملة لحوض النيل للحفاظ على البيئة الطبيعية وتنميتها .. ودراسة الأبعاد الأجتماعية والأقتصادية للتغيرات البيئية فى حوض النيل .

ك ـ المركز الأفريقى الأقليمى للغذاء والتنمية الزراعية والحيوانية :

يعد اقامة هذا المركز .. تذكيرا بقرار منظمة الوحدة الأفريقية فى الدورة العادية الحادية عشر لمجلس وزراء المنظمة بالجزائر فى سبتمبر عام ١٩٦٨ بشأن ضرورة تكوين مخزون استراتيجى اقليمى من الحبوب الغذائية[٣٨] ونظرا لتعرض بعض الأقاليم المحيطة بوادى النيل للجفاف والتصحر .. فان اقامة هذا المركز الذى يهتم بدراسات الأمن الغذائى ـ وتنسيق سياسات التنمية الزراعية ويقوم باقتراح مشروعات الزراعة وتربية الحيوان والتصنيع الزراعى .. من المراكز الهامة فى خلق سياسات التنويع فى التركيب المحصولى وخطط الزراعة والتنمية الحيوانية وتحسين السلالات .

ل ـ المركز الأفريقى الأقليمى لرعاية اللاجئين ومنكوبى الكوارث الطبيعية :

تعد منطقة حوض النيل من أكثر المناطق الأفريقية تصديرا للاجئين . ويدخل قسم منها فى نطاق الجفاف ويتعرض قسم آخر لاثار السيول والامطار .. مما يؤدى الى تعاظم عدد اللاجئين فضلا عن عدم استقرار الأوضاع السياسية . الذى يلعب دورا هاما فى تزايد اعداد اللاجئين بين الدول اعضاء المنطقة .. وتعد هجرات اللاجئين هى اساس الخلافات الأقليمية على المستوى السياسى وتحول دون تنسيق التعاون بين الواقعة فى هذا الحوض نتيجة للشك الدائم حول استخدام بعض الدول للاجئين لاثارة القلاقل الطائفية والقبائلية لدى الدول المجاوره وبالتالى فان قضية اللاجئين تهدد هيكل التكامل الأقليمى فى اطار سياسة حسن الجوار المقترحة ..

وبالتالى فان هذا المركز المقترح الذى يقوم بتوفير الوسائل المادية للاغاثة العاجلة بالتعاون مع المكتب الأقليمى للمفوضية السامية للأجئين فى نيروبى والمكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية يمكن ان يقدم حلولا عاجلة لمشكلة اللاجئين وضحايا الكوارث الطبيعية ، كما يهدف المركز الى تنسيق سياسات الدول نحو اعادة توطين اللاجئين .

كما يقوم المركز بالتنسيق مع جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر ومنظمة الصليب الأحمر الدولية بتوفير الموارد اللازمة للقيام بنشاطه

م ـ المركز الافريقى الاقليمى للتحكيم وتسوية المنازعات :

فى اطار الآليه التى اقرها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فى مادته التاسع عشر (١٩) بانشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم .. فانه يمكن خلق مركز اقليمى دائم لتسوية المنازعات الناجمة عن النشاطات الوظيفية السابق الاشارة اليها فى البنود المتقدمة .. ويلتزم هذا المركز بالآليات التى حددها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على ان تبتدع لجان نوعية تتلاءم مع انواع النزاعات المختلفة .

ويكون للمركز دور فى تحضير ملفات القضايا التى لم ينجح فى حسمها للعرض على منظمة الوحدة الأفريقية ومحكمة العدل الدولية ومحاكم التحكيم التجارية وغيرها .. ولابد من دعوة الدول الأفريقية الأعضاء فى حوض النيل الى قبول مبدأ السلطة القضائية الالزامية سواء للمركز او التنظيمات الدولية الأعلى .

وهنالك دول أعضاء فى اقليم حوض النيل قد قبلت هذه المبادىء مثل السودان فى اتفاقية ١٩٥٩ ، وأوغندا فى المذكرات المتبادلة حول مشروع خزان اوين مع مصر اعتبارا من عام ١٩٤٩ ، ويمكن أن يكون ذلك حافزا لتشجيع باقى الدول على قبول هذه الآلية .

ظ ـ الفرع الأقليمى لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية :

وعلى مستوى تنسيق العمل السياسى الشعبى والحزبى بين الدول الأعضاء فى اقليم حوض النيل ، فقد يرى اهمية انشاء فرع اقليمى لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية فى افريقيا (ومقرها تونس) .... كما ان معظم الاحزاب السياسية فى المنطقة أعضاء فى هذه الرابطة .. وتجمعها اتفاقات للتعاون الحزبى

وبعد استعراض التنظيمات الوظيفية المقترحة على المستوى القاعدى .. فانه لتحقيق التدرج الهرمى لهذا التنظيم المقترح .. تجدر الاشارة الى ان لكل مركز أقليمى من المراكز السابقة ، سيكون هنالك اجتماع للمجلس الوزارى له سنويا يتولى دراسة التقارير المقدمه من الادارة التنفيذية لهذه المراكز ، ويتولى اعداد تقرير مطور يعرض على جهاز مركزى يقترح ان يكون بمثابة « الامانة

(36) CANETTY,M.– Conflits et Diplomatic en Afrique de l'Est (dans) Afrique Contemporaine - Documentation Francaise- 3e Trimestre 1986. P. 63.

(37) REYNOLDS, E.(et.al- Socio Economic Effects of the Evolution of Nile Perch, Fisheries in Lake Victoria- a Review - CIFA Technical Paper- 17- F.A.O- Rome 1988-

(38) OUA, CM/RES 1172 (XI), CM/RES/112 (IV).

الدائمة لتنسيق التكامل الأقليمى فى حوض النيل » .. ويتولى الأمين العام تقديم تقرير شامل لمجلس وزراء خارجية ووزراء التعاون الاقتصادى لدول المنطقة فى اجتماع يعقد كل عامين بالاشتراك مع ممثلى المنظمات الدولية المعنية فى افريقيا وممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ... فضلا عن ممثلى الاتحادات النوعية التى يمكن ان تكون قد نشأت نتيجة هذا التعاون مثل اتحاد الغرف التجارية ، واتحاد المنتجين الزراعيين واتحاد المنظمات العمالية .. وغيرها .. الخ

وعقب مراجعة تقرير الأمين العام واضافة نتائج مناقشات واقتراحات المجلس الموسع لوزراء خارجية وتعاون وممثلى المنظمات الدولية والهيئات الأقليمية يعد تقريرا نهائيا يعرض على قمة رؤساء دول حوض النيل .. التى ينصح يعقدها كل ٤ سنوات قبيل تحديد ممثل منطقة شرق افريقيا او شمالها كرئيس لدورة منظمة الوحدة الأفريقية حتى يمكن التشاور حول السياسة الأقليمية التى ستقترح عليه لمراعاتها وقت رئاسة للمنظمة . ووفق قاعدة دورة التوزيع لرئاسة منظمة الوحدة الأفريقية بين أركان القارة فانه يتوقع كل ٤ سنوات ان يتم اختيار رئيس لمنظمة الوحدة الأفريقية من بين دول منطقة حوض النيل أو الدول المتاخمه لها وفق حساب الاحتمالات .

خاتمة : اعادة النظر فى اعلان القاهرة للمياه فيما يتعلق بانطباقه على النظام الجديد لحوض النيل

وبعد فانه كما وقد يكون قد اتضح من هذه الدراسة ان هنالك مجالات متعددة للتعاون الوظيفى .. وامكانيات متاحة على الفراغ المؤسسى .. فانه يجب مراجعة قراءة اعلان القاهرة للمياه .. فى ضوء ما سبق عرضه .. لأن القول بان عقد التسعينات يجب ان يكون عقد المياه .. لاينبغى ان يكون قاصرا على المعالجة التكنولوجية لمشكلات المياه كما جاء فى اعلان القاهرة .. لأن هنالك معالجات أخرى لأزمة لتوسيع نطاق التكامل الأقليمى ، بدأت بالفعل مجموعة الاندوجو فى النظر فيها .

والواقع انه فيما يتعلق بحوض النيل ، فانه حسب الدراسات المقدمة من المراكز الفنية لادارات الرى فى الدول الحوضية .. فان موارد نهر النيل المائية يمكن ان تزيد فى الاجل المنظور ـ وحتى نهاية عام ٢٠٠٠ ـ وفق الأجل المحدد فى خطة لاجوس ـ بنسبة ٢٤٪ فى حالة تنفيذ المشروعات الاقليمية المقترحة .. كما انه يتضح من الجدول رقم (١) انه فيما عدا مصر والسودان فان احتياج الدول الأفريقية فى حوض النهر ومتابعة للرى النهرى يكاد يكون محدودا .. كما ان مشروعات توليد الكهرباء باقامة الخزانات لن تؤثر على واردات النهر .. بل قد تدفع الى زيادتها .

وبالتالى فانه من غير المتوقع فى حالة اتباع المنهج التكاملى الوظيفى المقترح فى هذه الدراسة ان تنشأ حروب او نزاعات اقليمية فى المنطقة نتيجة الندرة المائية .. كما حدث فى الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثالثة عام ١٩٦٧ وما حدث من نزاع بين بوليفيا وشيلى حول موارد نهر لوقا[٣٩] وهذا ما أردت ان اوضحه فى خطورة ما ذهب اليه اعلان القاهرة من تركيزه على ندرة الموارد المائية .. لان الحل المقترح فى اعلان القاهرة لن يتعدى اقامة لجنة فنية لحوض النيل أسوة بلجان انهار أخرى مثل الراين والدانوب والسنغال وغيرها .. وهو مالا يحقق الهدف التكاملى للمضاعف الوظيفى للموارد الطبيعية .. والقول بان التكامل الأقليمى بحاجة الى قرار سياسى انما يعرقل هذا اتجاهات التنمية الشاملة تحت تأثير المصالح الذاتية .. ولذا فان التكامل الوظيفى وفق المفهوم الجديد هو الذى سيخلق فى النهاية الارادة السياسية المشتركة وفق الهيكل التنظيمى المقترح فى هذه الدراسة . □

---

(39) WESTINS, A. – (ed.) Global Resources and International Conflict , Oxford University Press New York , 1986. Chapter 5. and PP. 8-9.



منظمة المؤتمر الاسلامي وتسوية المنازعات

د . محمد السيد سليم

قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة

تعتبر وظيفة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء احدى الوظائف الرئيسية التى تضطلع بها المنظمات الدولية ، سواء العالمية منها أو الاقليمية ، بالاضافة الى الوظائف الاخرى كتحقيق الأمن الجماعى للدول الأعضاء ، وتعزيز التعاون الاقتصادى بينها ، وتنسيق علاقاتها المشتركة بالدول الأخرى ، ويذهب بعض الدارسين الى أن كفاءة التنظيم الدولى تقاس بالأساس بالنظر الى مدى قدرته على خلق مجموعة من القواعد المتفق عليها بين الدول أعضاء التنظيم لتسوية ما قد ينشأ بينهم من نزاعات بشكل سلمى ، مع التطبيق الفعال لتلك القواعد فيما قد يثور من منازعات بين تلك الدول[1]. ولذلك ، فانه لا يكاد يخلو ميثاق من مواثيق التنظيمات الدولية من نص يشير الى موضوع تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية .

اذا كانت وظيفة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء هى احدى أهم وظائف التنظيم الدولى عموما ، فانها ربما تعتبر أهم وظائف التنظيم الدولى الاقليمى خصوصا . ذلك أن أغلبية دارسى التنظيم الدولى يميلون الى افتراض أن التنظيم الاقليمى أكثر كفاءة من التنظيم العالمى فى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء . وينهض منطق هؤلاء على أن التنظيمات الاقليمية « تجزىء » المنازعات بمعنى أنها تحتفظ للمنازعات الاقليمية بطابعها المحلى ، وتقلل من تدخل القوى الكبرى فى تلك المنازعات ، كما أن أعضاء التنظيم الاقليمى أقدر من غيرهم على فهم حقائق النزاع ، كما أنهم يشتركون فى مجموعة من القيم والقواعد السياسية والثقافية التى تمكنهم من تسوية المنازعات التى تنشأ بينهم بكفاءة تفوق كفاءة التنظيم العالمى ، وأخيرا ، يرى دارسو العلاقات الدولية أن التنظيمات الاقليمية تزيد من الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين أعضاء التنظيم ، ومن ثم تخلق لديهم حافزا لتسوية منازعاتهم بطريقة سلمية[2] .

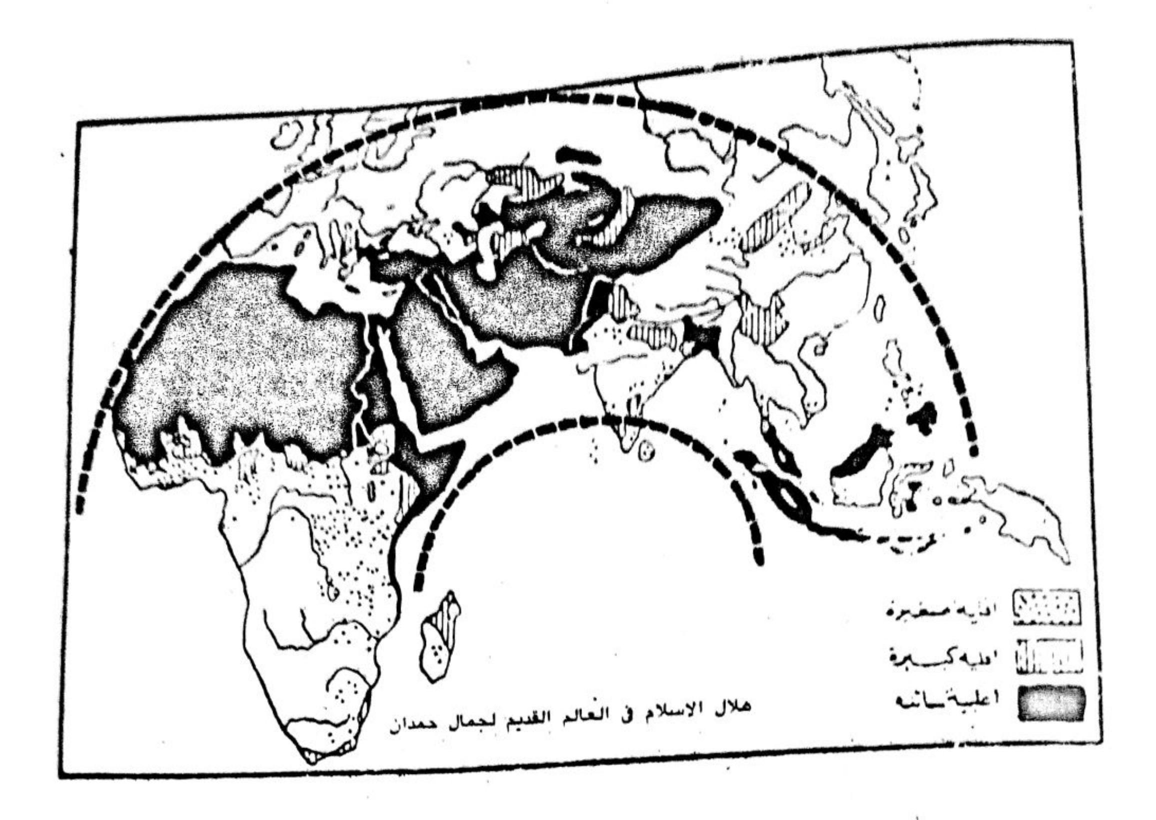
وقد أيدت بعض الدراسات الاحصائية فرضية دور

---

* نال هذا البحث جائزة مؤسسة « دلة » لأفضل البحوث فى العلوم السياسية بجامعة الملك سعود الرياض ، ١٩٨٩م (١٤٠٩هـ)

1- Joseph Nye, Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organization, (Boston: Little Brown, 1971), PP. 17-18, 108-126.

2- John Burton, Peace Theory, (Bew York: Knopf, 1962), P. 18. Raymond Hopkins and R.Mansbach, Structure and Process in International Politics, (New York: Harper, 1973), P. 209.



هلال الاسلام فى العالم القديم لجمال حمدان

التنظيم الاقليمى فى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء . فقد وجد جوزيف ناى أن كفاءة منظمة الدول الأمريكية ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الأفريقية تضارع كفاءة الأمم المتحدة ، ان لم تفقها فى بعض الحالات[٣] . كما توصلت دراسة أخرى الى أن « مقارنة سجل جامعة الدول العربية فى تسوية المنازعات العربية يوضح أنها كانت – على وجه الاجمال – أكثر كفاءة من الأمم المتحدة فى التعامل مع تلك المنازعات »[٤] .

من ناحية أخرى ، يرى فريق من الدارسين أن التنظيم العالمى ربما كان الاطار الانسب لتسوية المنازعات الاقليمية ، وذلك بالنظر الى أن لتلك المنازعات انعكاسات عالمية ، كما أن تداخل اختصاصات التنظيمات الاقليمية ، كجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى ، يجعل من التنظيم العالمى الأداة الانسب لتسوية المنازعات بحكم أن اختصاصه يشمل العالم بأسره[٥] . ويضيف هؤلاء أن محدودية عضوية وموارد واختصاصات التنظيمات الاقليمية تجعل منها أداة غير فعالة لتسوية المنازعات ، وبالذات فيما يتعلق بالحروب الأهلية داخل الدول الأعضاء[٦] .

ويعالج هذا البحث عملية تسوية المنازعات فى واحد من أكثر التنظيمات الدولية ضخامة وهو منظمة المؤتمر الاسلامى . وقد انشئت هذه المنظمة بقرار من المؤتمر الثالث لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد فى جدة فى فبراير – مارس سنة ١٩٧٢ ، حينما صادق المؤتمر على ميثاق المنظمة بعد أن تم انشاء الأمانة العامة بقرار من

3- Hoseph Nye, Op.Cit, pp. 169- 170.

(٤) محمد السيد سليم ، « دور الجامعة العربية فى ادارة المنازعات بين الاعضاء » فى جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، ص ١٧٩ .

5- Inis Claude, From Swords into Ploughshares: The Problems and Progress of International Organization, (New York: Random House, 1971,4th ed.), p.104.

6- Linda Miller, «Regional Organization and the Regulation of Internal Conflict ,inJoe Nye ed., intnationat Regionion, (Boston: Little Brown, 1968) pp.7-90Œ1

المؤتمر الأول لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد فى جدة فى مارس سنة ١٩٧٠ . وحينما اكتمل النصاب القانونى لتصديقات الدول على الميثاق فى فبراير سنة ١٩٧٣ أصبح للميثاق قوة قانونية ملزمة ، وللمنظمة شخصيتها الدولية المتميزة . وتضم المنظمة ٤٥ دولة اسلامية ، وهى بذلك تكاد تعادل حجم عضوية منظمة الوحدة الافريقية ، كما أنها تبلغ ضعف حجم عضوية جامعة الدول العربية . من ناحية أخرى ، فان منظمة المؤتمر الاسلامى تكاد أن تكون التنظيم الدولى الاقليمى الحكومى الوحيد الذى ينهض على أسس دينية ، وهى الانتماء الى الاسلام مما يعطيها صفة متميزة عن باقى التنظيمات الاقليمية(٧) .

من ناحية أخرى ، فان منظمة المؤتمر الاسلامى تندرج فى عداد التنظيمات الاقليمية . ذلك أن عضوية المنظمة ليست مفتوحة الا للدول التى تعرف ذواتها بأنها « دول اسلامية » ، طبقا لنص الميثاق ، كما أن هناك قدرا كبيرا من الترابط والتشابه الاجتماعى والثقافى والسياسى بين تلك الدول . هذا بالاضافة الى أنه رغم اتساع المساحة الجغرافية لحجم العضوية ، الا أن العدد الأكبر للدول الأعضاء يتركز فى منطقة جغرافية محددة ، وهى شمال وغرب افريقيا والمشرق العربى . كما أن كل دولة من الدول الأعضاء تجاور جغرافيا دولة عضو أخرى على الاقل ، باستثناء ثلاث دول فقط هى جزر القمر ، وبنجلاديش ، وماالديف .

وترجع أهمية الطابع الاقليمى لمنظمة المؤتمر الاسلامى الى أن ميثاق الأمم المتحدة قد أضفى طابع الشرعية على التنظيمات الاقليمية باعتبارها أطرا اقليمية تتولى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ، على نحو ما جاء فى المادة ٥٢ من الميثاق ، فطبقا للفقرتين ٢ ، ٣ من المادة ٥٢عهدت الأمم المتحدة الى التنظيمات الاقليمية بمهمة التسوية السلمية للمنازعات الدولية الاقليمية ، سواء قبل عرضها على مجلس الأمن أو بالاحالة عليها من جانب مجلس الأمن . ومن ثم ، فان لمنظمة المؤتمر الاسلامى ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، وظيفة محددة فى ميدان التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء .

فى هذا الاطار ، يرمى البحث الى ايضاح واقع الدور الذى تضطلع به منظمة المؤتمر الاسلامى فى ميدان تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء سواء على مستوى النصوص الواردة فى الميثاق وقرارات مؤتمرات القمة الاسلامية ، أو على مستوى الممارسة العملية مع التركيز على المشكلات التى تواجهها المنظمة فى هذا الصدد ، وذلك فى ضوء خبرة التنظيمات الاقليمية الاخرى .

وفى الوقت ذاته ، يحاول البحث ان يناقش قضية العلاقة بين التنظيمات الاقليمية ذات العضوية المتداخلة ، وهى فى نظرنا ، المشكلة المركزية التى تواجهها منظمة المؤتمر الاسلامى فى ميدان تسوية المنازعات ، ذلك أن كل الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية تنتمى كذلك الى عضوية منظمة المؤتمر الاسلامى . كما أن ٢٤ دولة من الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى هى فى الوقت ذاته أعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية . فاذا نشأ نزاع بين دولتين تنتميان الى عضوية هذه التنظيمات الثلاث ، هل من الضرورى أن تحاول كل التنظيمات المذكورة ان تتدخل لتسوية النزاع ؟ أم أنه من الأفضل اعطاء الأولوية لتنظيم معين من خلال التنسيق بين هذه التنظيمات بحيث يركز كل تنظيم على طائفة معينة من المنازعات ؟ وفى هذه الحالة ، ما هو المعيار الذى يتم بموجبه التنسيق بين التنظيمات الثلاثة ؟ جرى العرف فى منظمة المؤتمر الاسلامى على ترك عملية تسوية المنازعات العربية لجامعة الدول العربية ، والمنازعات الافريقية لمنظمة الوحدة الافريقية ، والتدخل فقط فى المنازعات التى لا تدخل فى اطار الاختصاص الاقليمى المباشر للجامعة أو منظمة الوحدة الافريقية . ولكن الملاحظ ان هذا العرف أدى الى اضعاف مصداقية منظمة المؤتمر الاسلامى

---

(٧) من الجدير بالذكر أن بعض الدارسين قد اعترض على تصنيف منظمة المؤتمر الاسلامى كأحد التنظيمات الاقليمية لدول العالم الثالث على أساس أنها تضم تركيا وهى دولة اوربية مرتبطة بحلف الاطلنطى ، كما أن العضوية فيها مقصورة على الدول الاسلامية وهو ما يضفى عليها طابعا ، يجعلنا نتردد فى اعتبارها منظمة من منظمات العالم الثالث خصوصا وأن ظروف نشأة المنظمة توحى بأن وراءها محاولة لاغراق جامعة الدول العربية فى عباءة أوسع وربطها بطريق غير مباشر بحلف الاطلنطى » .

راجع حسن نافعه ، « العالم الثالث فى التنظيم الدولى » ، السياسة الدولية ، أبريل ١٩٨٥ ، ص ١٦٩ .

والواقع أن وجهة النظر تلك تعكس « موقفا ايديولوجيا » من منظمة المؤتمر الاسلامى أكثر منها تعبيرا عن تحليل واقعى لتكوين المنظمة وظروف نشأتها . فلا يمكن القول أن تركيا ، التى يقع الجزء الأعظم من مساحتها فى آسيا ، والتى أسهمت فى تأسيس منظمة المؤتمر الاسلامى ، دولة أوربية . كما أن ظروف نشأة المنظمة قد ارتبطت بمحاولة الرد على الاعتداء الصهيونى على المسجد الأقصى بالقدس فى اغسطس سنة ١٩٦٩ ، بل ان جامعة الدول العربية ذاتها هى التى قررت احالة هذا الموضوع الى مؤتمر قمة اسلامى باعتبار ان هذا الأمر يهم كل المساهمين وليس العرب وحدهم . ومنذ انشاء المنظمة سنة ١٩٧٢ اتبعت سياسات داعمة لسياسة جامعة الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية تجاه القضية الفلسطينية ، بل أن منظمة المؤتمر الاسلامى سبقت جامعة الدول العربية فى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٧٣ كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى ، كلها أمور لا نعتقد أن حلف الأطلنطى يوافق عليها ، كما يجب أن لاننسى أن مصر الناصرية من الدول المؤسسة لمنظمة المؤتمر الاسلامى . راجع : محمد السيد سليم ، « منظمة المؤتمر الاسلامى والقضية الفلسطينية » ، شئون عربية ، ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ١٩٨ ـ ٢١١ .

كاداة للتأثير فى العلاقات بين الدول الأعضاء ، وربما يؤدى الى تعطيل الأجهزة التى انشأتها المنظمة للتعامل مع المنازعات بين الدول الأعضاء . وتحاول الدراسة أن تناقش هذه المعضلة فى ضوء خبرة منظمة المؤتمر الاسلامى .

من ناحية اخرى ، فقد سبق أن أشرنا الى أن منظمة المؤتمر الاسلامى تتميز عن التنظيمات الاقليمية الاخرى فى انها تنهض على أساس اسلامى . وبهذه الصفة ، فان اهداف ومبادىء المنظمة ينبغى ان تكون متميزة عن اهداف ومبادىء التنظيمات الاقليمية الاخرى ، اذ يجب ان تستمد اهداف ومبادىء المنظمة ، كلما كان ذلك ممكنا ، من الشريعة الاسلامية . ويتضح ذلك بالتحديد فى ميدان تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء . فقد قدم الاسلام تصورا لكيفية تسوية المنازعات بين المسلمين ، بما فيها « الدول الاسلامية بطبيعة الحال ، يختلف عن التصور السائد فى أدبيات القانون الدولى العام ويقوم التصور الاسلامى على « ضرورة » استخدام « القتال » لاجبار « الفئة الباغية » على قبول مبدأ التسوية السلمية لنزاع مسلح بين دولتين اسلاميتين . بينما ينهض التصور القانونى الدولى على مفهوم استعمال الأدوات السلمية وحدها ، ولا يلجأ الى استعمال القوة العسكرية الا فى اطار مفهوم الأمن الجماعى ، أى ردع العدوان الخارجى . فأين تقف منظمة المؤتمر الاسلامى من هذين التصورين ؟ وهل يمكن أن يؤدى تبنى المنظمة للتصور الاسلامى لتسوية المنازعات الى تقوية فعاليتها فى ميدان تسوية المنازعات ؟

المبحث الأول
تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فى وثائق منظمة المؤتمر الاسلامى

يوضح تأمل الوثائق الرسمية لمنظمة المؤتمر الاسلامى أن تلك الوثائق قد نصت على موضوع تسوية المنازعات فى مجالين الأول هو ميثاق المنظمة والثانى هو القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة الاسلامية . وسنحاول أن نوضح أبعاد موضوع تسوية المنازعات فى هذين المجالين فى المطلبين التاليين على التوالى . غير أننا قبل أن نشرع فى ذلك ينبغى أن ننبه الى أن هناك فارقا جوهريا بين الميثاق وقرارات مؤتمرات القمة . فالميثاق وثيقة قانونية ملزمة لجميع الدول الأعضاء فى المنظمة ، وهو بمثابة القانون الأسمى للمنظمة ، بمعنى أن قرارات جميع أجهزة المنظمة ينبغى أن تكون متمشية معه ، كما أنه لا يمكن تعديله الا بشروط معينة . اما قرارات مؤتمرات القمة ، فرغم أنها تشكل الاطار العام لسياسة المنظمة الا انها ليست لها ذات القوة القانونية التى يتمتع بها الميثاق ، كما أن معظمها لا يخرج عن كونه توصيات عامة تسترشد بها أجهزة المنظمة الأخرى فى عملها .

المطلب الأول
تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فى ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى

نص ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى فى المادة الثانية فقرة(ب) على مجموعة من المبادىء التى تعمل المنظمة فى اطارها . فأشار الى أن « الدول الاعضاء تقرر وتتعهد بأنها فى سبيل تحقيق أهداف الميثاق تستوحى المبادىء التالية » . وأتى البند الرابع من هذه المادة على أن من ضمن مبادىء المنظمة

« حل ما قد ينشأ من منازعات فيما بينها بحلول سلمية كالمفاوضة ، او الوساطة ، او التوفيق ، او التحكيم » .

ومن ثم ، فقد أتى ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى على موضوع تسوية المنازعات ضمن مبادىء المنظمة ، كما هو الحال فى ميثاق الأمم المتحدة (م ٣/٢) ، وميثاق منظمة الوحدة الافريقية (أ ٤/٣) وبخلاف ميثاق منظمة الدول الأمريكية الذى أتى على ذكر التسوية السلمية للمنازعات ضمن الأهداف والمبادىء على السواء (م ٢ من الميثاق) .

وأول ما يلاحظ على المبدأ ٢ /ب/ ٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى هو أنه يمثل الاشارة الوحيدة فى الميثاق الى موضوع تسوية المنازعات . ومن ثم ، فقد جاء الميثاق خلوا من النصوص القانوينة المفصلة التى توضح الأجهزة العاملة فى ميدان تسوية المنازعات . وقد طرأ تحسن ملموس على هذه الحالة حينما صدر النظام الأساسى لمحكمة العدل الاسلامية الدولية والحق بالميثاق بقرار صادر من مؤتمر القمة الاسلامى الخامس المنعقد سنة ١٩٨٧ . أضف الى ذلك أن الدول الأعضاء فى المنظمة لم تعقد اتفاقيات لاحقة لتحديد اجراءات التسوية السلمية للمنازعات على غرار « المعاهدة الأمريكية للتسوية السلمية للمنازعات » المعقودة فى اطار منظمة الدول الأمريكية سنة ١٩٤٨ .

من ناحية ثانية ، فقد أتى ذكر هذا المبدأ ضمن المبادىء الخمسة لمنظمة المؤتمر الاسلامى فى سياق تعهد عام من الدول الأعضاء باحترام هذه المبادىء على غرار التعهد الوارد فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية (م ١٩) ، وبخلاف ميثاق جامعة الدول العربية الذى لم يلزم الدول الأعضاء باللجوء الى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الواردة فى الميثاق(م ٥) .

كذلك ، فمن الواضح من حرفية المادة ٢/ب/٤ أن تعهد الدول الأعضاء بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية انما يسرى فقط على المنازعات التى تثور بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى بدليل الاشارة الصريحة الى « حل ما قد ينشأ من منازعات فيما بينها . وهذا بخلاف المادة الأولى من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى المعقودة فى اطار جامعة الدول العربية سنة

١٩٥٠ ، والتى تنص على عزم الدول المتعاقدة على « فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية سواء فى علاقاتها المتبادلة فيما بينها او فى علاقاتها مع الدول الأخرى ... فالالتزام الوارد فى المادة ٢/ب/٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى لايسرى الا على المنازعات التى تثور بين الدول الاعضاء . ويضيف بعض الدارسين أن الالتزام الوارد فى المادة ٢/ب/٤ « يقع على الدول الاعضاء كما يقع على المنظمة ذاتها[٨] .

ويلاحظ ايضا على المبدأ الرابع من مبادىء منظمة المؤتمر الاسلامى أنه قد أتى على الوسائل السلمية باعتبارها الوسائل « الوحيدة » لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء . ومن ثم ، فان هذا المبدأ قد استبعد الوسائل غير السلمية لتسوية المنازعات ، وذلك تمشيا مع مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية الذى استقر فى القانون الدولى منذ اتفاقية التسوية السلمية للمنازعات الدولية سنة ١٩٠٧ وأصبح احدى السمات التى تميز مواثيق التنظيمات الدولية الحكومية . وتأتى أهمية ذلك ، من أن الميثاق قد استبعد الوسائل غير السلمية رغم ان استعمال هذه الوسائل امر وارد فى المبادىء الاصولية الاسلامية لتسوية المنازعات بين المسلمين وبالتالى الدول الاسلامية . فقد جاء فى القرآن الكريم :

« وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما . فان بغت احداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء الى أمر الله . فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل ، واقسطوا ان الله يحب المقسطين » (سورة الحجرات ، الاية ٩) .

تدلنا هذه الاية على أنه اذا حدث نزاع مسلح بين فئتين مسلمتين ، فانه يقع على عاتق الاطراف الاخرى غير المتنازعة عبء محاولة تسوية النزاع بالطرق السلمية (الصلح) . فاذا تعذر تسوية النزاع بهذه الطرق ، نظرا لرفض احد الاطراف المتنازعة قبول الحلول السلمية المطروحة ، فان الاسلام يقدم آلية أخرى لتسوية النزاع ، وهى اجتماع الاطراف الاسلامية غير المتنازعة لمقاتلة « الفئة الباغية » ، أى الفئة التى ترفض الحلول السلمية بهدف اجبارها على قبول التسوية السلمية ، وليس بهدف هزيمتها أو تدميرها . بعبارة اخرى ، فان القتال ينبغى ان يتوقف بمجرد قبول « الفئة الباغية » اللجوء الى الطرق السلمية[٩] . معنى ذلك ان استعمال « القتال » أى أسلوب التدخل المسلح من الاطراف الثالثة ، امر وارد فى الاسلام كأداة لاجبار المتنازعين على اللجوء الى الطرق السلمية . ولكن المبدأ الرابع من مبادىء منظمة المؤتمر الاسلامى اكتفى بالاشارة الى الطرق السلمية وحدها . بل زاد على ذلك فى المبدأ الخامس من المادة ٢/ب التأكيد على امتناع الدول الاعضاء من استخدام القوة ، أو التهديد باستخدام القوة فى العلاقات بين الدول الاعضاء .

وفى تقديرنا ، فان ميدان تسوية المنازعات هو من الميادين التى كان يمكن لمنظمة المؤتمر الاسلامى أن تطور بصددها تقاليد سياسية وقانونية للتعامل بين الدول الاعضاء تتفق مع المبادىء الاسلامية لتسوية المنازعات بين المسلمين ، وتتميز عن المبادىء القانونية الدولية التقليدية لتسوية المنازعات الدولية والواردة فى مواثيق التنظيماف الدولية الأخرى ، ويزيد من أهمية هذه المسألة ان المنظمة تنص فى مقدمة اهدافها على أنها تسعى لتحقيق التضامن الاسلامى بين الدول الأعضاء .

من ناحية أخرى ، فقد أتى المبدأ الرابع على مجموعة من الأدوات السلمية لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ، وهى المفاوضة ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم . وهذه الأدوات هى بذاتها الأدوات المنصوص عليها فى المادة ٤/٣ من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، بينما أتى ميثاق جامعة الدول العربية على ذكر اداتين فقط لتسوية المنازعات هما الوساطة والتحكيم . بينما نص ميثاق منظمة الدول الأمريكية على سبع ادوات سلمية هى المفاوضات ، والمساعى الحميدة ، والوساطة ، وتقصى الحقائق ، والتوفق ، والتسوية القضائية ، والتحكيم . أى أن ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى تضمن ادوات لتسوية « منازعات تفوق ما هو وارد فى ميثاق جامعة الدول العربية ، وتعادل ما هو متضمن فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وتقل عما هو ثابت فى ميثاق منظمة الدول الأمريكية .

ويلاحظ أن ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى قد ذكر أدوات التسوية السلمية للمنازعات المشار اليها « على سبيل المثال » ، وليس على سبيل الحصر ، وذلك حينما أشار الى « حل ما قد ينشأ من منازعات فيما بينها بحلول سلمية كالمفاوضة ..... » . ومن ثم ، فان الميثاق فتح المجال امام امكانية اللجوء الى طرق سلمية أخرى لتسوية المنازعات كالمساعى الحميدة ، أو الوسائل القضائية[١٠] . وذلك على غرار ميثاق منظمة الدول

---

(٨) عبد الله الاشعل ، اصول التنظيم الاسلامى الدولى (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٨) ، ص ١١٢ .

(٩) فى تفسير هذه الآية راجع :
حامد محمد جريشه ، نظرات فى سورة الحجرات ، (القاهرة ، دار الطباعة المحمدية ، ١٩٨٠) ، ص ٥٦ ـ ٦٧ .

(١٠) توفيق بوعشبه ، « أهداف ومبادىء منظمة المؤتمر الاسلامى بين النظرية والتطبيق » ، مجلة الاقتصاد والادارة ، (جامعة الملك عبد العزيز) سبتمبر سنة ١٩٨٣ ، ص ٦٥ .

الأمريكية الذى أورد فى المادة ٢٤ وسائل تسوية المنازعات على سبيل المثال وحددها بأنها المفاوضات ، والمساعى الحميدة ، والوساطة ، وتقصى الحقائق ، والتوفيق ، والتسوية القضائية ، والتحكيم ، « والوسائل الاخرى التى تتفق عليها أطراف النزاع فى أى وقت » . معنى ذلك أن ميثاق منظمة الدول الأمريكية فتح الباب أمام امكانية اللجوء الى أى وسائل أخرى قد ترى الاطراف المتنازعة أنها مناسبة لتسوية النزاع . أما ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الوحدة الافريقية فقد أوردا وسائل تسوية المنازعات على سبيل الحصر . فقد أشارت المادة الخامسة من ميثاق الجامعة الى الوساطة والتحكيم على سبيل الحصر ، وان كان مجلس الجامعة قد توسع فى تفسير المادة الخامسة ولجأ الى أدوات أخرى لم ينص عليها الميثاق . كذلك ، فقد أشارت المادة ٣ / ٤ من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الى المفاوضة ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم على سبيل الحصر .

ويرى بعض الدارسين أن ذكر المفاوضة ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم فى ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى يتضمن بالضرورة ترتيبا لتلك الأدوات حسب أولوية اللجوء اليها فى تسوية المنازعات . ذلك أن الترتيب المشار اليه يعنى أنه على الدول الأعضاء أن تلجأ أولا الى المفاوضات لتسوية منازعاتها ، فاذا فشلت المفاوضات ، فعليها اللجوء الى الوساطة ، ثم التوفيق ، وأخيرا التحكيم ، ويبنى هؤلاء هذه الحجة على أساس أن هناك ترتيبا لأدوات تسوية المنازعات فى المادة ٣٣ / ١ من ميثاق الأمم المتحدة حيث تنص هذه المادة على تسوية المنازعات » قبل كل شىء بالمفاوضات ، والتحقيق ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم .... »[(١١)] . ومع وجاهة هذا المنطق ، فاننا نلاحظ أن المادة ٢ / ب / ٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى لا تشير بشكل صريح الى ترتيب معين لأولوية اللجوء الى أدوات التسوية السلمية للمنازعات ، كما هو الحال فى المادة ٣٣ / ١ من ميثاق الأمم المتحدة ، وبالتالى ، فمن الممكن اللجوء الى أى من الأدوات التى قد تكون مناسبة لتسوية نزاع معين دون الالتزام بالضرورة بالبدء بالمفاوضات .

من ناحية أخرى ، لم تميز المادة ٢ / ب / ٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى بين الاشكال المحتملة لاستعمال أدوات التسوية السلمية للمنازعات طبقا لطبيعة المنازعات المعروضة أمام المنظمة . ومن ثم ، فانه يجوز استعمال كل الأدوات المذكورة فى المادة فى تسوية جميع أشكال المنازعات بين الدول الاعضاء . وذلك بعكس الحال فى « المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية » ، فهذه المادة تحدد انه حينما يتدخل مجلس الجامعة فى المنازعات التى يخشى منها وقوع حرب بين الدول الاعضاء ، فان تدخله يكون مقصورا على استعمال أسلوب الوساطة . ولا يجوز للدول المتنازعة رفض وساطة المجلس ، ولكنها ليست ملزمة بقبول الحلول التى يقدمها مجلس الجامعة لتسوية النزاع . اما فى حالة النزاعات الاقل اهمية (أى التى لا تتعلق باستقلال الدول وسيادتها وسلامة أراضيها) ، فان مجلس الجامعة يستطيع أن يستعمل أسلوب التحكيم بعد موافقة الدول المتنازعة على ذلك .

المطلب الثانى

تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فى قرارات مؤتمرات القمة الاسلامية

نص « اعلان مؤتمر القمة الاسلامى الأول » المنعقد بالرباط سنة ١٩٦٩ على أن الدول المشاركة » تعلن التزامها بتسوية المشكلات التى قد تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية بما يؤكد مساهمتها فى تدعيم السلام والأمن الدوليين وفقا لأهداف ومبادىء الأمم المتحدة »[(١٢)] .

ويلاحظ أن الاعلان قد اقتصر على تعهد الدول المشاركة فى المؤتمر بالتسوية السلمية لمنازعاتها المتبادلة ووضع هذا التعهد فى سياق ميثاق الأمم المتحدة وهو الأمر الذى لم يشر اليه فى ميثاق المنظمة فيما بعد . وربما كان ذلك راجعا الى أن منظمة المؤتمر الاسلامى لم تكن قد نشأت بعد . ولذلك ، فان « اعلان لاهور » الصادر عن مؤتمر القمة الاسلامى الثانى المنعقد فى باكستان سنة ١٩٧٤ نص على « تصميم الدول الأعضاء على حل ما قد ينشأ بينها من خلافات بالوسائل السلمية وبروح الاخوة ، والاستعانة ، كلما كان ذلك ممكنا ، بجهود الوساطة أو المساعى الحميدة من جانب دولة أو أكثر من الدول الاسلامية الشقيقة لحل مثل هذه الخلافات »[(١٣)] .

ومن الواضح أن اعلان لاهور لم يشر الى ميثاق الأمم المتحدة كما فعل اعلان مؤتمر القمة الاسلامى الأول . كذلك ، فقد أشار اعلان لاهور الى « تصميم الدول الأعضاء على تسوية منازعاتها بالطرق السلمية » . وهو نص تقل قوته الالزامية عن « التعهد » الوارد فى ميثاق المنظمة أو حتى فى اعلان مؤتمر القمة الاسلامى الأول

11- Hasan Moinuddin, The Charter of the Islamic Conference, (Oxford: Clarendon Press, 1987), p.94.

(١٢) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، (جدة : منظمة المؤتمر الاسلامى ، د . ت) ، ص ٥ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ٦٣ .

الذى أشار الى « التزام » الدول الأعضاء بالتسوية السلمية للمنازعات ، كذلك ، فان اعلان لاهور لم يشر الى دور منظمة المؤتمر الاسلامى فى التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء وأحال الدول المتنازعة الى الدول الاسلامية الاخرى للتوسط لانهاء المنازعات . ولا شك أن هذه الاحالة تعكس مدى حداثة خبرة منظمة المؤتمر الاسلامى بعملية التسوية السلمية للمنازعات فى ذلك الوقت . وأخيرا ، فان اعلان لاهور أتى على ذكر « المساعى الحميدة » كأداة من أدوات التسوية السلمية للمنازعات وهو ما لم يشر اليه فى ميثاق المنظمة .

من ناحية ثالثة ، دعا القرار رقم ٣/٤/س (ق أ) الصادر عن المؤتمر الثالث للقمة المنعقدة فى السعودية سنة ١٩٨١ ، الدول الاسلامية الى اتباع سياسة تقوم على التعاون المتبادل والتعايش بغض النظر عن اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية » ، كما دعاها الى « ممارسة الجهد لازالة أية خلافات فكرية أو مذهبية يمكن أن تنشأ بينها » . وأضاف القرار رقم ٣/٤ س (ق أ) أنه من الممكن ازالة تلك الخلافات عن طريق « التأكيد على القيم الأساسية الروحية والاخلاقية والاجتماعية التى توحد بين المسلمين جميعا ، وبالقضاء على الافكار التى تتعارض مع جوهر الاسلام ، وذلك بتشجيع البحوث ، والدراسات والندوات التى تتم من منظور علمى وعملى والتى تعالج مختلف المشاكل التى تواجهة المجتمعات الاسلامية »[١٤] .

من الواضح أن القرار رقم ٣/٤ س (ق أ) قد اقتصر على نوع معين من المنازعات وهى المنازعات الفكرية والمذهبية ، وأنه قد اقترح أسلوب الاتصال الفكرى بين الدول الاسلامية من منظور اسلامى كأداة لتسوية تلك المنازعات . ومن ثم ، فان القرار لم يطور ما جاء فى الميثاق بخصوص تسوية المنازعات .

وقد تناول مؤتمر القمة الاسلامى الرابع المنعقد فى المغرب سنة ١٩٨٤ مسألة التسوية السلمية للمنازعات . وأصدر فى هذا الخصوص « ميثاق الدار البيضاء » ، وهو ميثاق يتعلق أساسا بموضوع التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء ، وقد نص الميثاق على أنه :

« ايثارا للطرق السلمية والوسائل الاسلامية الصرفة فيما يتصل بفض ما يمكن أن ينشأ بين دول المسلمين من خلاف أو نزاع ، فان ملوك ورؤساء وممثلى الدول والحكومات الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى يعلنون اتفاقهم واجماعهم على أن يفوضوا للجان مصالحة ووفاق جهوية مؤلفة من ممثلى دول اسلامية فض النزاع وتسوية الخلاف » .

ويتضح من تحليل الميثاق أن مؤتمر القمة قد قسم الدول الاسلامية الى مناطق اقليمية جغرافية ، وأنشأ لجانا اقليمية (جهوية) للمصالحة والوفاق بحيث تتولى كل لجنة الاشراف على عملية تسوية المنازعات بين الدول الاسلامية الأعضاء فى منطقة اقليمية جغرافية ، وبحيث تكون « دائرة اختصاص كل لجنة مصالحة ووفاق منطقة غير المنطقة التى ينتمى اليها أعضاء هذه اللجنة »[١٥] .

اما مؤتمر القمة الاسلامى الخامس المنعقد فى الكويت سنة ١٩٨٧ ، فقد فضل تفادى العموميات والتركيز على التعامل مع المنازعات المحددة بين الدول الاسلامية ، وفى هذا الاطار ركز على التسوية السلمية للنزاع بين العراق وايران والنزاع بين ليبيا وتشاد وسنوضح ذلك فى سياق تناولنا للنزاعين فيما بعد .

المبحث الثانى
أجهزة التسوية السلمية للمنازعات فى منظمة المؤتمر الاسلامى

عندما صدر ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى لم يتضمن هذا الميثاق نصا يتعلق بالجهاز المنوط به الاشراف على عملية التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء ، وان كان يفهم من سياق اختصاصات مؤتمر وزراء الخارجية الواردة فى الميثاق أن هذا المؤتمر هو الجهة المختصة بهذه الوظيفة .

وقد سارت جهود منظمة المؤتمر الاسلامى لانشاء أجهزة للتسوية السلمية للمنازعات فى طريقين . الأول هو انشاء جهاز سياسى للتسوية السلمية للمنازعات ، والثانى هو انشاء جهاز قضائى للاشراف على تلك التسوية . وسنتعرض لهاتين المحاولتين على التوالى :

المطلب الأول
محاولات انشاء جهاز سياسى للتسوية السلمية للمنازعات

لم تبدأ منظمة المؤتمر الاسلامى فى مناقشة مشروع انشاء جهاز سياسى للتسوية السلمية للمنازعات الا منذ الدورة الثامنة لمؤتمر وزراء الخارجية المنعقد فى طرابلس فى مايو سنة ١٩٧٧ . فقد اتخذ المؤتمر القرار رقم ٨/١٩ س « بشأن التضامن الاسلامى » الذى نص فى الفقرة الرابعة منه على « انشاء جهاز متخصص دائم لمعالجة الخلافات التى قد تنشأ بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية » . وأضاف القرار فى فقرته الخامسة

---

(١٤) المرجع السابق ، ص ٧٠٦ - ٧٠٧ .
(١٥) أنظر نص الميثاق فى ملحق هذا البحث .

أنه على الأمين العام أن يعد « دراسة قانونية حول اقامة هذا الجهاز مستأنسا فى ذلك بالأجهزة المماثلة فى المنظمات الدولية مثل بروتوكول لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم الخاصة بمنظمة الوحدة الافريقية وغيرها »(١٦) . وفى دورته العاشرة المنعقدة فى فاس فى مايو سنة ١٩٧٩ اتخذ المؤتمر القرار رقم ١/٣٣ س ، وقد ذكر فيه الدول الأعضاء بالالتزامات الملقاة على عاتقها بحل « كافة الخلافات والمنازعات التى يمكن أن تنشأ فيما بينها ، بالوسائل السلمية » وبأنه « لا يوجد جهاز سياسى ملحق لمنظمة المؤتمر الاسلامى يمكنه بحث الأوضاع العاجلة التى تطرأ فى العالم الاسلامى أو فى العلاقات بين الدول الأعضاء فيما بين دورات الانعقاد الوزارية السنوية » . وقرر المؤتمر تكليف الأمين العام بانشاء لجنة عن الخبراء تخص بما يلى :

١ ـ بحث كافة الجوانب المتعلقة بشروط انشاء واختصاصات لجنة اسلامية للتوفيق تتولى تسوية الخلافات والمنازعات سلميا فيما بين الدول الأعضاء .

٢ ـ بحث جدوى تشكيل لجنة وزارية دائمة ودراسة وظائف هذه اللجنة وكافة المسائل المتصلة بتشكيلها وعملها .

٣ ـ تقديم الدراسات والتقارير الخاصة بهذه المسائل الى المؤتمر الذى يعرض محتواها على المؤتمر الحادى عشر لوزراء الخارجية ، كما يعرض علية معلومات من شأنها أن تمكنه من اتخاذ القرارات المناسبة(١٧) .

ويوضح تحليل قرارات المؤتمر الحادى عشر لوزراء الخارجية المنعقد فى اسلام آباد فى مايو سنة ١٩٨٠ أن المؤتمر لم يناقش تقرير لجنة الخبراء التى قرر انشاءها فى المؤتمر العاشر ، واكتفى باتخاذ القرار رقم ١١/١٦ س« بشأن أمن البلدان الاسلامية وتضامنها » والذى نص على تعزيز أمن الدول الأعضاء » بمزيد من التعاون والتضامن فيما بين البلدان الاسلامية »(١٨) . كذلك لم يتناول مؤتمر القمة الثالث المنعقد فى السعودية سنة ١٩٨١ موضوع انشاء الجهاز السياسى للتسوية السلمية للمنازعات واكتفى فى القرار رقم ٣/٤ س (ق أ) بدعوة الدول الأعضاء الى ازالة أية خلافات فكرية أو مذهبية يمكن أن تنشأ بينهم وذلك بالتأكيد على القيم الأساسية الروحية والاخلاقية والاجتماعية التى توحد بين المسلمين جميعا(١٩) .

وقد سبق أن رأينا أن « ميثاق الدار البيضاء » قد نص على انشاء لجان المصالحة والتوفيق بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى . بيد أن هذه اللجان لم تتكون ولم تمارس بالتالى نشاطا عمليا . ولذلك ، فقد عاود مؤتمر وزراء الخارجية فى دورته السادسة عشرة المنعقدة فى فاس عام ١٩٨٦ بحث موضوع انشاء لجان للتوفيق بين الدول الأعضاء المتنازعة واكتفى هذه المرة بحث الدول الأعضاء على بذل الجهود لوضع الدراسات اللازمة لانشاء هذه اللجان . بيد أن الموضوع لم يناقش فى المؤتمرات التالية لوزراء الخارجية حتى المؤتمر الثامن عشر المنعقد فى الرياض سنة ١٩٨٩ وفى مؤتمر القمة الخامس المنعقد فى الكويت سنة ١٩٨٧ . ويرجع السبب فى عدم طرح موضوع انشاء لجان التوفيق الى أن اختصاص هذه اللجان قد أدمج جزئيا ضمن أعمال محكمة العدل الاسلامية الدولية فى اطار الوظيفة السياسية التحكيمية للمحكمة على نحو ما سنوضحه عند مناقشة نظام المحكمة .

من ناحية أخرى ، فان المنظمة استطاعت أن تنشىء لجنة مؤقتة هى « لجنة السلام الاسلامية » التى انشئت للتدخل فى عملية تسوية النزاع العراقى ـ الايرانى . وقد تشكلت اللجنة فى البداية باسم « لجنة المساعى الحميدة » فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٨٠ فى أعقاب اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية . وقرر مؤتمر القمة الثالث توسيع عضوية اللجنة لتنضم ٧ دول أعضاء فى المنظمة . وقد عقدت اللجنة ٩ دورات انعقاد فى جدة ، وقدمت مشروعين للتسوية السلمية للنزاع العراقى ـ الايرانى ولكنها لم توفق فى هذا الصدد ، وانتهت بتجميد أعمالها اعتبارا من نوفمبر سنة ١٩٨٦ حين عقدت آخر اجتماع لها(٢٠) .

المطلب الثانى
محكمة العدل الاسلامية الدولية

اذا كان ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى لم ينص على انشاء محكمة عدل للدول الاسلامية ، أو على امكانية انشاء تلك المحكمة (كما هو الحال فى ميثاق جامعة الدول العربية) ، فانه لم يستبعد امكانية انشائها حينما ذكر أدوات التسوية السلمية للمنازعات « على سبيل المثال » . وسنعرض لعملية انشاء هذه المحكمة وتكوينها ومستقبلها فى الفروع التالية .

الفرع الأول
انشاء محكمة العدل الاسلامية الدولية

أثير موضوع انشاء المحكمة بشكل رسمى لأول مرة فى

---

(١٦) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ .
(١٧) المرجع السابق ، ص ٤٦٢ .
(١٨) المرجع السابق ، ص ٥٧٧ .
(١٩) المرجع السابق ، ص ٧٢٨ .
(٢٠) عبد الله الاشعل ، المرجع السابق ، ص ١١٤ ـ ١١٥ .

مؤتمر القمة الاسلامى الثالث المنعقد فى مكة والطائف فى يناير سنة ١٩٨١ حينما اقترحت الكويت على المؤتمر انشاء تلك المحكمة . وقد اتخذ المؤتمر القرار رقم ٣/١١ س (ق ١) والذى نص على انشاء « محكمة عدل اسلامية » تكون حكما وقاضيا وفيصلا فيما ينشأ بين الدول الاسلامية من خلافات » .

وقرر المؤتمر[٢١] :

أولا : الموافقة على انشاء محكمة عدل اسلامية .

ثانيا : الدعوة الى عقد اجتماع لخبراء من الدول الأعضاء لوضع نظام أساسى لمحكمة العدل الاسلامية .

ثالثا : تكليف الأمين العام للمنظمة بوضع الترتيبات اللازمة لعقد الاجتماع المشار اليه فى ثانيا » وتقديم تقرير بنتائج ذلك الاجتماع الى مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية فى أقرب فرصة .

وقد تألفت لجنة من الخبراء لدراسة النظام الأساسى للمحكمة ووافقت اللجنة فى يناير سنة ١٩٨٣ على مشروع النظام الأساسى باستثناء مادتين . الأولى تتعلق بعلاقة المحكمة بمنظمة المؤتمر الاسلامى ، أما الثانية فتدور حول طريقة سريان نظام المحكمة . فقد ثار الخلاف حول ما اذا كانت المحكمة ستعتبر جهازا من أجهزة المنظمة أم مؤسسة مستقلة عنها . كذلك ثار الجدل حول ما اذا كان نظام المحكمة سيعتبر ساريا بمجرد موافقة مؤتمر القمة عليه أم أنه يلزم تصديق الدول على النظام بعد موافقة مؤتمر القمة عليه .

وقد أثير هذا الجدل فى مؤتمر القمة الاسلامى الرابع المنعقد بالدار البيضاء سنة ١٩٨٤ . وقرر المؤتمر تأجيل الموافقة على مشروع النظام ، وتشكيل « لجنة من الخبراء القانونيين تحت رعاية رئيس مؤتمر القمة الاسلامى الرابع للاجتماع بدعوة من الأمانة العامة لتولى دراسة مسودة المشروع فى ضوء ما دار من نقاش أثناء مؤتمر القمة الرابع »[٢٢] .

وقد اجتمعت لجنة الخبراء القانونيين فى ديسمبر سنة ١٩٨٥ وناقشت مشروع النظام الأساسى للمحكمة ، وأوصت بأن تكون محكمة العدل الدولية الاسلامية هى الجهاز الرئيسى الرابع فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، بأن يصبح نظام المحكمة سارى المفعول بعد تصديق ثلثى الدول الأعضاء عليه .

وقد نظر مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية السادس عشر المنعقد فى فاس بالمغرب سنة ١٩٨٦ صيغة المشروع النهائى الذى أعدته لجنة الخبراء القانونيين . ولكنه طلب من اللجنة أن تجتمع مرة أخرى لكى تنظر فى الملاحظات الجديدة للدول الاعضاء . وقد عادت اللجنة الى الانعقاد فى سبتمبر سنة ١٩٨٦ وراجعت المشروع ، ووافقت عليه فى ضوء تلك الملاحظات ورفعته الى مؤتمر القمة الاسلامى الخامس الذى انعقد بالكويت سنة ١٩٨٧ ، وقد وافق المؤتمر على مشروع النظام الاساسى الذى قدمته اللجنة مع تعديل المادة الثالثة من ميثاق المنظمة بحيث تصبح المحكمة هى الجهاز الرئيسى الرابع من أجهزة المنظمة[٢٣] .

وحتى منتصف عام ١٩٨٩ لم تكن قد صادقت على النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية الاسلامية سوى خمس دول فقط هى الكويت والسعودية ، وقطر ، وليبيا ، والأردن ، مما دعا المؤتمر الثامن عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية الى « حث الدول الأعضاء التى لم تصادق بعد على النظام الأساسى للمحكمة والتعديل المتصل بها فى ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى على المبادرة الى ذلك فى أقرب وقت ممكن ، وايداع وثائق التصديق لدى الأمين العام »[٢٤] .

ويعد هذا القرار من أغرب القرارات ، لان معنى هذا القرار أن الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى تحث ذواتها على التصديق على نظام المحكمة . فاذا كانت الدول الأعضاء مقتنعة بهذا القرار ، فلماذا لا تصادق على نظام المحكمة ؟

الفرع الثانى

نظام محكمة العدل الاسلامية الدولية

نص النظام الأساسى لمحكمة العدل الاسلامية الدولية فى مادته الأولى على أن تكون المحكمة هى « الجهاز القضائى الرئيسى لمنظمة المؤتمر الاسلامى » وعلى أنها « تقوم على أساس الشريعة الاسلامية وتعمل بصفة مستقلة وفقا لأحكام ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى وأحكام هذا النظام » . ويلاحظ أن مشروع النظام الأساسى كان ينص على أن المحكمة تقوم على أساس « مبادىء الاسلام ومصادر الشريعة الاسلامية » . ولكن هذا النص تم تعديله تفاديا للخلاف حول مصادر الشريعة الاسلامية . ومقر المحكمة هو مدينة الكويت ، الا أنه يجوز لها عند الضرورة ، أن تعقد جلساتها وأن

---

(٢١) بينات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٧٣٧ .

(٢٢) بيانات وقرارات مؤتمر القمة الاسلامى الرابع المنعقد فى الدار البيضاء ، المملكة المغربية فى الفترة ما بين ١٢ ـ ١٦ ربيع الثانى سنة ١٤٠٤هـ الموافق ١٦ ـ ١٩ يناير سنة ١٩٨٤م ، (جدة : الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامى ، ١٩٨٤) ، ص ٣٨ .

(٢٣) المذكرات التفسيرية المتعلقة بالمسائل السياسية ، (منظمة المؤتمر الاسلامى : مؤتمر القمة الاسلامى الخامس ، الكويت ١٩٨٧) .

(٢٤) البيان الختامى للمؤتمر الاسلامى الثامن عشر لوزراء الخارجية المنعقد فى الرياض من ٦ الى ٩ شعبان سنة ١٤٠٩هـ الموافق ١٣ ـ ١٦ مارس سنة ١٩٨٩م ، (الرياض ، ١٩٨٩) ، ص ١٩ .

تقوم بوظائفها فى أية دولة عضو فى المنظمة . ذلك أن دولة الكويت ذاتها قد تكون عضوا فى النزاع المعروض امام المحكمة . ومن ثم ، فقد تقرر المحكمة عقد جلساتها خارج الكويت . ويلاحظ ، أن النظام الأساسى لم يربط بين امكانية عقد جلسات المحكمة خارج الكويت وبين موافقة أطراف النزاع المعروض أمام المحكمة ، كما فعل نظام محكمة العدل الدولية .

وتتألف محكمة العدل الاسلامية الدولية من سبعة قضاة ينتخبون من قبل المؤتمر الاسلامى لوزراء الخارجية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة . ولا يجوز انتخاب أكثر من عضو من رعايا دولة واحدة . فاذا انتخب عضو يحمل أكثر من جنسية من بين جنسيات الدول الأعضاء ، عد من جنسية الدولة التى يمارس فيها حقوقه المدنية والسياسية طبقا للنظام الأساسى للمحكمة[٢٥] .

اشترط النظام الأساسى (م ٥/هـ) أن يراعى مؤتمر وزراء الخارجية فى انتخاب القضاة « التوزيع الاقليمى والتمثيل اللغوى للدول الأعضاء » ولكنه لم يحدد المقصود بالتوزيع الاقليمى على غرار ميثاق المنظمة الذى لم يحدد المقصود » بالتوزيع الجغرافى العادل » فى جهاز الأمانة العامة .

وتقوم الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى بترشيح قضاة المحكمة . فتقوم كل دولة بترشيح « ثلاثة أشخاص على الاكثر ويجوز أن يكون أحدهم من رعاياها (م ٥/ب) » ، مؤدى ذلك أن الدولة الواحدة لا يجوز لها أن ترشح الا مرشحا واحدا من رعاياها ، ويجب أن ينتمى المرشحون الأخرون على قائمة الدولة الى جنسية دولة أخرى . ويمكن طبقا لهذا النص ، أن يكون كل مرشحى الدولة ممن ينتمون الى جنسية دولة أخرى من الدول الأعضاء . ويعد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى قائمة مرتبة حسب الحروف الهجائية بأسماء جميع المرشحين يقدمها الى مؤتمر وزراء الخارجية لانتخاب قضاة المحكمة من بينهم . ونلاحظ أن النظام الأساسى لم يحدد اللغة التى ترتب على أساس حروفها الهجائية أسماء المرشحين لأن ترتيب اسمائهم طبقا للحروف الهجائية للغة العربية يختلف عن ترتيب أسمائهم طبقا للحروف الهجائية للغتين الانجليزية والفرنسية . وتضيف المادة الخامسة من النظام الأساسى أنه يعد ناجحا من نال الاكثرية المطلقة لأصوات جميع الدول الاعضاء فى المنظمة . فلا يكتفى فى هذه الحالة بأغلبية الحاضرين فى جلسة التصويت . فاذا لم يتم ملء جميع المناصب القضائية بعد أول جلسة تصويت عقدت جلسة ثانية ثم ثالثة عند الاقتضاء ، فان بقى أى منصب شاغرا تولى مؤتمر وزراء الخارجية فى الجلسة الرابعة اجراء القرعة لاختيار العضو المتبقى من بين المرشحين الذين حصلوا على اغلبية الأصوت (م ٥/و) . ويعيب نص المادة ٥/و تناقضه المنطقى . فاذا كانت القرعة ستجرى على المرشحين الحاصلين على « أغلب الأصوات » ، فلماذا لم يختر واحد منهم ابتداء ، حيث أن حصول المرشح على أغلب الأصوات يكفى لانتخابه ؟ فالفرض الرئيسى المستتر خلف اجراء القرعة هو أن جميع المرشحين لم يحصلوا على الاغلبية اللازمة لانتخابهم ، ولكن المادة ٥/و تشير الى اختيار العضو من بين الحاصلين على تلك الاغلبية . ونعتقد انه كان يجب أن يحدد النظام الأساسى أن تجرى القرعة على الحاصلين على نسبة مئوية معينة من الأصوات أو على عدد معين من المرشحين بترتيب عدد الأصوات التى حصلوا عليها فى دورات التصويت السالفة .

وقد اشترطت المادة الرابعة من النظام الأساسى للمحكمة أن يتوافر فى المرشح لمنصب القاضى فى المحكمة عدة شروط هى ، أن يكون « مسلما عدلا من ذوى الصفات الخلقية العالية ومن رعايا احدى الدول الأعضاء فى المنظمة على ألا يقل عمره عن أربعين عاما وأن يكون من فقهاء الشريعة المشهود لهم ، وله خبرة فى القانون الدولى ، ومؤهلا للتعيين فى أرفع مناصب الافتاء القضاء فى بلاده » ، يعنى ذلك أن النظام الأساسى يشترط أربعة شروط فى قاضى المحكمة :

١ ـ أن يكون مسلما عدلا من ذوى الصفات الخلقية العالية ، فلا يعين فى هذا المنصب غير المسلم من رعايا الدول الاسلامية الأعضاء مهما كان تضلعه فى الشريعة الاسلامية . ويلاحظ أن النظام لم يشترط مذهبا معينا للمرشح ، ولم يتطلب التحقق من مدى ممارسته للشعائر الاسلامية ، وان كان قد اشترط أن يكون معروفا بسمو خلقه وعدالته . كذلك لم يشترط النظام أن يكون المرشح لمنصب القاضى قد ولد مسلما ، فيمكن أن يرشح لهذا المنصب من اعتنق الاسلام منذ فترة وجيزة .

٢ ـ أن يكون من رعايا احدى الدول الأعضاء فى المنظمة .

٣ ـ أن لا يقل عمر المرشح عن أربعين عاما . ويلاحظ ان النظام لم يحدد كيف يتم حساب عمر المرشح ، هل طبقا للتقويم الميلادى ام التقويم الهجرى ؟ أم يكتفى بشهادة حكومة دولته ؟

---

(٢٥) النظام الأساسى لمحكمة العدل الاسلامية الدولية ، (جدة : منظمة المؤتمر الاسلامى) . وفى شرح هذا النظام راجع :
ـ عبد الله الأشعل ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ ـ ٢٠٥ .
ـ صلاح عبد البديع شلبى ، التضامن ومنظمة المؤتمر الاسلامى ، (القاهرة : دون ناشر ، ١٩٨٨) ، ص ٨٩ ـ ١٠٢ .

٤ ـ أن يكون من فقهاء الشريعة المشهود لهم » وله خبرة فى القانون الدولى » . معنى هذا النص أنه يشترط فى عضو المحكمة أن يكون من فقهاء الشريعة أساسا ، ثم يأتى بعد ذلك شرط ثان وهو أن تكون له « خبرة » فى القانون الدولى ، أى أنه لا يشترط أن يكون من فقهاء القانون الدولى ، وكانت بعض الدول قد طالبت أثناء مناقشة النظام الأساسى أن يكون أعضاء المحكمة من فقهاء القانون الدولى ممن لهم خبرة بالشريعة الاسلامية أو أن تتشكل المحكمة من عدد من علماء الشريعة وعدد آخر من فقهاء القانون الدولى .

٥ ـ أن يكون مؤهلا للتعيين فى أرفع مناصب الافتاء أو القضاء فى بلاده ، ولم يحدد النظام الأساسى كيفية التحقق من هذه المسألة .

وقد حدد النظام الأساسى لمحكمة العدل الاسلامية الدولية فى مادته الحادية والعشرين أن الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى هى وحدها صاحبة الحق فى التقاضى أمام المحكمة . ولكن المادة تضيف فى فقرتها الثانية أن الدول غير الأعضاء لها الحق أيضا فى اللجوء الى المحكمة للنظر فى المنازعات التى تكون أطرافا فيها ، وذلك بشرطين هما موافقة مؤتمر وزراء الخارجية ، واعلان الدول غير الأعضاء مقدما اختصاص المحكمة والتزامها بأحكامها . ويستدل من المادة الحادية والعشرين أن الحكومات وحدها هى صاحبة الحق فى التقاضى أمام المحكمة ، وذلك بخلاف الحال فى محكمة عدل الجماعات الأوروبية أو المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان ، اذ يجوز للافراد التقاضى أمام هاتين المحكمتين ورفع الدعاوى ضد حكوماتهم أو حكومات الدول الأعضاء الاخرى .

ويمكن تحديد اختصاصات محكمة العدل الاسلامية الدولية كما وردت فى النظام الأساسى للمحكمة فى ثلاث اختصاصات رئيسية هى :

أولا : الاختصاص القضائى :

ويشمل هذا الاختصاص عدة نواح هى : النظر فى المنازعات التى تتفق الدول الأعضاء المعنية فى منظمة المؤتمر الاسلامى على احالتها اليها ، والمنازعات المنصوص على احالتها الى المحكمة فى أى معاهدة أو اتفاقية نافذة ، وتفسير المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، وبحث أى موضوع من موضوعات القانون الدولى ، وتحقيق الوقائع التى اذا ثبتت كانت خرقا لالتزام دولى ، وتحديد نوع ومدى التعويض المترتب على خرق أى التزام دولى (م ٢٥) . ويتضح من ذلك أن اختصاص المحكمة هو اختصاص اختيارى ، أى أنه لا يجوز أن يعرض عليها من المنازعات أو المسائل الا ما تتفق الدول المتنازعة على احالته اليها .

الا أنه يجوز للدول الأعضاء فى المنظمة أن تصرح بقبول الاختصاص الالزامى للمحكمة للفصل فى المنازعات القانونية التى تنشأ بينها وبين أية دولة تقبل الالتزام ذاته (م ٢٦) .

وقد حدد النظام الأساسى (م ٢٧) ، أن الشريعة الاسلامية هى « المصدر الأساسى » الذى تستند اليه المحكمة فى أحكامها ، كما انها « تسترشد » بمجموعة أخرى من المصادر هى القانون الدولى ، أو الاتفاقيات الدولية ، أو العرف الدولى المعمول به ، أو المبادىء العامة للقانون الدولى ، أو الأحكام الصادرة من المحاكم الدولية ، أو مذاهب كبار فقهاء القانون الدولى فى مختلف الدول . معنى ذلك أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الأساسى للأحكام ، وأن المصادر الاخرى لا تعدو كونها مصادر « استرشادية » .

ويصدر حكم المحكمة بالاغلبية البسيطة للقضاة ، ولا يكون للحكم أى قوة الزامية الا فى مواجهة أطرافه ، وعلى النزاع محل الدعوى فقط (م ٢٨) . كذلك فأحكام المحكمة نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها ، واذا نشأ خلاف حول مفهوم الحكم ومدى تفسيره تتولى المحكمة امتناع أى طرف فى النزاع عن تنفيذ الحكم يحال الموضوع الى مؤتمر وزراء الخارجية (م ٢٩) .

ثانيا : الوظيفة الافتائية :

يجوز لمحكمة العدل الاسلامية الدولية أن « تفتى فى المسائل القانونية غير المتعلقة بنزاع معروض عليها ، وذلك بناء على طلب أى هيئة مخولة بذلك من قبل مؤتمر وزراء الخارجية » ، (م ٤٢) . فطلب الفتوى أو الرأى الاستشارى يتطلب توافر ثلاثة شروط :

١ ـ أن تكون المسألة المستفتى فيها مسألة قانونية .

٢ ـ ألا تتعلق المسألة المستفتى فيها بنزاع معروض على المحكمة ، بيد أن صدور رأى استشارى فى نزاع ، لا يمنع المحكمة من النظر فى النزاع فيما بعد بوصفه قضية تتطلب حكما لا رأيا .

٣ ـ حق طلب الفتوى مقصور على المنظمات والهيئات التى يخولها مؤتمر وزراء الخارجية هذا الحق . معنى ذلك أن الدول الأعضاء ليس لها هذا الحق .

وتسترشد المحكمة فى اصدار فتاواها بالمصادر التى تستند اليها فى اصدار الأحكام ، بالاضافة الى ما تراه صالحا للتطبيق من أحكام نظام المحكمة (م ٤٥) .

ثالثا : الوظيفة السياسية والتحكيمية :

يجوز لمحكمة العدل الاسلامية الدولية أن « تقوم عن طريق لجنة من الشخصيات المرموقة أو عن طريق كبار المسئولين فى جهازها بالوساطة والتوفيق والتحكيم فى الخلافات التى قد تنشب بين عضوين أو أكثر من أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامى اذا ابدت الاطراف المتنازعة رغبتها فى ذلك ، أو اذا طلب ذلك مؤتمر القمة الاسلامى أو المؤتمر الاسلامى لوزراء الخارجية بتوافق الآراء » (م ٤٦) .

والواقع أن محكمة العدل الاسلامية تنفرد بهذه الوظيفة السياسية بين محاكم العدل الدولية المعروفة كمحكمة الجماعات الأوروبية أو محكمة العدل الدولية فى لاهاى . وقد حددت المادة ٤٦ أن المحكمة تقوم بثلاث وظائف هى الوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم . وقد سبق أن أشرنا الى أن الوساطة والتوفيق هما وظيفتان سياسيتان اختياريتان . أما التحكيم فهو وظيفة قانونية مؤداها اصدار حكم ملزم فى النزاع المعروض . ولكن المحكمة لا تقوم بهذه الوظائف من خلال جهازها القضائى ذاته وانما من خلال اطار اجرائى يتألف اما من لجنة من الشخصيات المرموقة لا يشترط فيهم أن يكونوا أعضاء فى المحكمة ، أو من مجموعة من كبار المسئولين فى جهازها القضائى والادارى . وقد ترك النظام الأساسى للمحكمة أن تقرر الاطار المناسب للتدخل فى الموضوع المحال اليها . وقد اشترطت المادة ٤٦ أن يكون النزاع المحال اليها مثارا بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى . بعبارة أخرى ، فانه لا يجوز أن تقوم المحكمة بالوظيفة السياسية التحكيمية فى منازعات بين الدول غير الأعضاء أو بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء ، بخلاف الحال بالنسبة للوظيفة القضائية .

كذلك وطبقا للمادة ٤٦ من النظام الأساسى ، فان الجهات المنوط بها طلب تدخل المحكمة لاداء أى من تلك الوظائف هى الاطراف المتنازعة ، ومؤتمر القمة الاسلامى ، ومؤتمر وزراء الخارجية . فاذا جاء الطلب من مؤتمر القمة الاسلامى أو مؤتمر ووزراء الخارجية . فانه يشترط أن يصدر القرار بالاجماع ، وهذا يعنى اشتراط موافقة الدول الأعضاء . فبما أن المحكمة لا تنظر الا فى المنازعات المثارة بين الدول الأعضاء ، وبما أن النظام الأساسى يشترط صدور القرار بالاجماع ، فان ذلك يعنى منطقيا أن الدول المتنازعة تتمتع بحق الاعتراض على طلب مؤتمر القمة أو مؤتمر وزراء الخارجية من المحكمة أن تتدخل سياسيا أو تحكيميا فى النزاع .

الفرع الثالث
مستقبل محكمة العدل الاسلامية الدولية

أشرنا الى أنه رغم أن مؤتمر القمة الخامس المنعقد بالكويت سنة ١٩٨٧ قرر انشاء محكمة العدل الاسلامية الدولية ولكن المحكمة لم تنشأ حتى الان ، مما دعا مؤتمر وزراء الخارجية الثامن عشر الى أن يناشد الدول الأعضاء المصادقة على النظام الأساسى للمحكمة .

والواقع ان الطريق ما زال طويلا امام تصديق الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى على قرار انشاء المحكمة ، وبالتالى تكوين المحكمة فعليا ، وأمام ممارسة هذه المحكمة لوظائفها . ونحن نبنى هذا التوقع على أساس اعتبارين : أول هذين الاعتبارين هو أن هناك عددا لا يستهان به من الدول الاعضاء فى المنظمة لا يطمئن الى الطبيعة الاسلامية للمحكمة وبالتحديد الى النص الوارد فى نظامها الأساسى بأن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للأحكام ، ونحن نقصد بذلك مجموعة الدول الأعضاء التى تنص دساتيرها ، لأسباب مختلفة ، على علمانية الدولة ، أو تتجاهل دساتيرها الاشارة الى الاسلام كمصدر للتشريع ، فهناك اثنتا عشرة دولة عضو فى منظمة المؤتمر الاسلامى تنص دساتيرها على علمانية الدولة وهى : بوركينا فاسو (فولتا العليا سابقا) فى دستورها الصادر سنة ١٩٧٠ ، وأوغندا فى دستورها الصادر سنة ١٩٦٧ ، وبنين (داهومى سابقا) فى دستورها الصادر سنة ١٩٧٠ ، وتركيا فى دستورها الصادر سنة ١٩٦١ ، والجابون فى دستورها الصادر سنة ١٩٦١ ، والكاميرون فى دستورها الصادر سنة ١٩٧٢ ، وتشاد فى دستورها الصادر سنة ١٩٦٢ ، وغينيا فى دستورها الصادر سنة ١٩٥٨ ، ومالى فى دستورها الصادر سنة ١٩٧٩ ، والنيجر فى دستورها الصادر سنة ١٩٦٠ ، والسنغال فى دستورها الصادر سنة ١٩٦٠ ، ودولة فلسطين طبقا للبرنامج السياسى للمجلس الوطنى الفلسطينى . أضف الى ذلك أربع دول أخرى لا تشير دساتيرها الى الاديان على الاطلاق وهى : جمهورية غينيا بيساو فى دستورها الصادر سنة ١٩٨٤ ، وأفغانستان فى دستورها الصادر سنة ١٩٨٠ ، وسيراليون فى دستورها الصادر سنة ١٩٧٨ ، وجامبيا فى دستورها الصادر سنة ١٩٧٠ . وأخيرا ، فان هناك أربع دول اخرى تكتفى بالنص فى دساتيرها على احترام الاديان عموما ولا تشير الى الاسلام وهى ، نيجيريا فى دستورها الصادر سنة ١٩٧٩ ، ولبنان فى دستورها الصادر سنة ١٩٢٦ ، واندونيسيا فى دستورها الصادر سنة ١٩٤٥ ، وبنجلاديش فى دستورها الصادر سنة ١٩٧٧[٢٦] . معنى ذلك أن هناك ٢٠ دولة من الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى من بين ٤٦ دولة عضو فى تلك المنظمة لن تصدق على الأرجح على النظام الأساسى للمحكمة لتعارض ذلك النظام مع نظامها الدستورى ، مما يجعل من الصعب اكتمال النصاب القانونى للتصديق على النظام الأساسى :

من ناحية ثانية ، فالدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر

---

(٢٦) راجع فى تفاصيل هذا الموضوع : محمد احمد مفتى ومحمد السيد سليم ، « الاسلام فى دساتير الدول الاسلامية : دراسة مقارنة » ، (مركز البحوث : كلية العلوم الادارية ، جامعة الملك سعود ، ١٤٠٩هـ) ، ص ٢١ - ٢٨ .

الاسلامى هى فى التحليل الاخير دول نامية ، وبصفتها تلك ، فانها لا تطمئن الى قواعد القانون الدولى ، وهى من المصادر الاسترشادية لأحكام محكمة العدل الاسلامية الدولية ، وذلك باعتبار أن تلك القواعد قد صيغ معظمها فى الحقبة الاستعمارية . كذلك ، فهذه الدول تعانى من نقص فى فقهاء الشريعة الاسلامية ذوى الخبرة فى القانون الدولى الذين يصلحون اما لتولى مناصب القضاء فى المحكمة أو للدفاع عن وجهات نظر تلك الدول امام المحكمة اذا ما أحيلت اليها منازعات تمس مصالح تلك الدول . وأخيرا ، فان هذه الدول لا تطمئن كثيرا الى التسوية القضائية لمنازعاتها الدولية للأسباب سالفة الذكر ولان تلك التسوية تتطلب انفاق أموال طائلة على اعداد مستندات الدعوى وتكاليف الخبراء وغيرها ، مما يتعدى المقدرة المالية لمعظم الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى .

ولذلك ، فاننا نرى أن منظمة المؤتمر الاسلامى ما زال امامها شوط كبير لكى تترجم قرار انشاء محكمة العدل الاسلامية الدولية الى واقع ملموس .

المبحث الثالث

خبرة منظمة المؤتمر الاسلامى فى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء

انتهينا من وصف وتحليل النصوص القانونية والاجهزة التنظيمية المتعلقة بموضوع التسوية السلمية للمنازعات فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، ويهمنا الان ان ننتقل الى الخبرة العملية لهذه المنظمة فى عملية تسوية المنازعات .

المطلب الأول

طبيعة المنازعات بين الدول الأعضاء

فى دراسة كمية عن المنازعات الدولية التى وقعت فى العالم بين عامى ١٩٤٥ ، ١٩٧٩ ، قام بها عازار وإيكهارد ، تبين أن هذه الفترة شهدت ٧٨ نزاعا دوليا « رئيسيا »[٢٧] ، وبتأمل قائمة المنازعات التى وردت فى تلك الدراسة يتضح أن ١٧ ٪ من تلك المنازعات (وبالتحديد ١٣ نزاعا دوليا) ، كان بين دول أعضاء حاليا فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، وهذه المنازعات هى :

١)	موريتانيا ـ المغرب	١٩٥٧
٢)	العراق ـ الكويت	١٩٦١
٣)	مصر ـ سوريا	١٩٦٢
٤)	مصر ـ السعودية	١٩٦٢
٥)	الجزائر ـ المغرب	١٩٦٣
٦)	اندونيسيا ـ ماليزيا	١٩٦٣ ـ ١٩٦٤
٧)	باكستان ـ بنجلاديش	١٩٧١
٨)	سوريا ـ الأردن	١٩٧١
٩)	العراق ـ الكويت	١٩٧٣
١٠)	العراق ـ ايران	١٩٧٤
١١)	مالى ـ فولتا العليا	١٩٧٤
١٢)	المغرب ـ الجزائر	١٩٧٦
١٣)	اليمن ش ـ اليمن ج	١٩٧٩

وبطبيعة الحال ، فان هذه القائمة لا تمثل حصرا لكل المنازعات بين الدول الاسلامية ، ولكنها تمثل تلك المنازعات التى اتسمت بدرجة عالية من الكثافة والتأثير فى العلاقات بين الدول الاسلامية ، كما أن هذه القائمة لا تشمل المنازعات التى حدثت بعد عام ١٩٧٩ ، كالنزاع التشادى ـ الليبى عام ١٩٨٠ ، والنزاع العراقى ـ الايرانى عام ١٩٨٠ ، والنزاع بين مالى وبوركينا فاسو عامم ١٩٨٥ ، والنزاع بين موريتانيا والسنغال عام ١٩٨٩ .

قدمنا أن نسبة المنازعات السياسية بين الدول الأعضاء فى المؤتمر الاسلامى تعادل حوالى ١٧ ٪ من اجمالى المنازعات الدولية ، وهذه النسبة تكاد تعادل نصيب تلك الدول من مساحة وسكان العالم ، فطبقا لاحصاءات سنة ١٩٨٤ بلغت مساحة الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى ٢٠ ٪ من مساحة العالم ، كما بلغ عدد سكانها ١٧,٩ ٪ من سكان العالم . وبعبارة اخرى ، فان هذه الدول تتمتع بنصيبها « العادل » من المنازعات الدولية .

وتتسم معظم المنازعات بين الدول الأعضاء فى المؤتمر الاسلامى ، شأنها فى ذلك شأن المنازعات بين الدول النامية بصفة عامة ، بسمتين هامتين : الأولى هى انها غالبا ما تدور حول قضايا تخطيط الحدود ، والى حد ما حول قضايا الصراعات المذهبية والتوجهات السياسية ، والثانية هى اتساع المدى التفاعلى الذى تحدث فى اطاره تلك المنازعات ، فغالبا ما تصل تلك المنازعات الى مرحلة الحرب السافرة ثم تتحول فى فترة زمنية وجيزة الى تسوية كاملة ، وفى خلال فترة زمنية وجيزة اخرى يتحول التفاعل الى النمط الصراعى السافر وهكذا ، فالنزاع العراقى ـ الايرانى تحول خلال خمس سنوات من تسوية سياسية كاملة حسب اتفاقية عام ١٩٧٥ الى حرب شاملة عام ١٩٨٠ ، والنزاع بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية عام ١٩٧٩ تحول من حرب شاملة الى الحديث عن

27- William Eckhart and Edward Azar, «Major World Conflicts and Interactions», International Interactions, 5 (1), 1978, pp. 75-110 and Appendix B, pp. 104-106.
William Eckhart & Edward Azar, «Major Military Conflict & Interventions, 1965-19794, Peace Research (Canada), 11(4),October 1979, pp. 205-206.

مشروع للوحدة الكاملة فى خلال اسابيع محددة ، ومن ثم ، فان معظم تلك المنازعات تتكرر بصفة دورية روتينية ، ويصعب حسمها او تسويتها نظرا لانها تتعلق بقضايا السيادة الاقليمية .

والاهم من ذلك هو أن منظمة المؤتمر الاسلامى لم تتدخل فى معظم المنازعات التى ثارت بين الدول الاسلامية منذ نشأتها وحتى اليوم ، اللهم الا أربع منازعات محددة هى النزاع بين باكستان وبنجلاديش (١٩٧١ ـ ١٩٧٤) ، والنزاع بين العراق وايران (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) ، والنزاع بين موريتانيا والسنغال (١٩٨٩) والنزاع بين العراق والكويت (١٩٩٠/ ٩١) . أما باقى المنازعات فانها فضلت أن تترك تسويتها للتنظيمات الاقليمية الاخرى ، وبالتحديد لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية على أساس أنها لا تتدخل الا فى المنازعات التى لا تدخل فى اطار الاختصاص الاقليمى المباشر لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية . وربما كان تدخل المنظمة فى النزاع بين باكستان وبنجلاديش ، وبين العراق وايران راجعا الى ان هذين النزاعين لا يقعان فى اطار الاختصاص الاقليمى لتنظيم اقليمى اخر غير منظمة المؤتمر الاسلامى ، كما انها فى حالة النزاع الموريتانى السنغالى تدخلت بما لا يتعارض مع اختصاصات منظمة الوحدة الافريقية .

من هذا المنظور يمكن تقسيم المنازعات بين الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى الى ثلاث مجموعات من المنازعات: المجموعة الأولى تضم المنازعات التى تجاهلتها المنظمة كالنزاع المغربى ـ الجزائرى سنة ١٩٧٦ ، والنزاع بين اليمن الشمالى واليمن الجنوبى سنة ١٩٧٩ ، والنزاع بين مالى وبوركينا فاسو سنة ١٩٨٥ . أما المجموعة الثانية ، فتشمل المنازعات التى أظهرت المنظمة « إهتماما » بعملية تسويتها من خلال الاشارة اليها فى قراراتها ، وإن لم تحاول أن « تتدخل » فى عملية التسوية . وينضوى تحت لواء تلك المجموعة النزاع الاردنى ـ الفلسطينى سنة ١٩٧١ ، والنزاع السودانى ـ الأوغندى سنة ١٩٧٩ ، والنزاع الليبى ـ التشادى سنة ١٩٨٧ ، وتضم المجموعة الثالثة تلك المنازعات التى حاولت المنظمة أن تتدخل فى عملية تسويتها ، وهى أربع منازعات محددة هى : النزاع الباكستانى ـ البنجلاديشى (١٩٧١ ـ ١٩٧٤) ، والنزاع العراقى ـ الايرانى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) والنزاع الموريتانى ـ السنغالى (١٩٨٩) والنزاع العراقى ـ الكويت (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) . وسنحاول أن ندرس المجموعتين الثانية والثالثة من المنازعات فى المطلبين التاليين :

المطلب الثانى

المنازعات التى اهتمت بها منظمة المؤتمر الاسلامى

يقصد بذلك ، تلك المنازعات التى جذبت انتباه منظمة المؤتمر الاسلامى ، فأصدرت قرارات معينة بشأنها ، ولكنها لم تحاول أن « تتدخل » لتسويتها ، ومن هذه المنازعات النزاع الأردنى ـ الفلسطينى (١٩٧١ ـ ١٩٧٤) ، والنزاع السودانى ـ الأوغندى (١٩٧٩) ، والنزاع الليبى ـ التشادى (١٩٧٨ ـ ١٩٨٨) .

حينما اندلع النزاع بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ لم تكن منظمة المؤتمر الاسلامى قد نشأت بعد ، ولكن النزاع استمر بعد تبلور الكيان التنظيمى للمنظمة ، ولم تحاول المنظمة أن تتدخل فى النزاع ، واكتفى مؤتمر وزراء الخارجية الثانى المنعقد فى كراتشى فى ديسمبر سنة ١٩٧٠ بالتعبير عن « ارتياحه لاتفاقات القاهرة وعمان التى دعت الى الاخوة والتعاون بين حكومة الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والى التنسيق المشترك الكامل لجهودهما ضد العدو الصهيونى » ، ومناشدة « كل من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والاطراف المعنية الاخرى ، أن تلتزم بهذه الاتفاقيات ، نصا وروحا ، من أجل الوحدة الوطنية الأردنية الفلسطينية الكاملة[٢٨] . ولم يطلب المؤتمر من الأمين العام أن يتخذ أى اجراءات للتوسط بين الأردن والمنظمة ، خاصة أن النزاع بينهما قد استمر . وللمرة الثانية اكتفى المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية المنعقد فى جدة سنة ١٩٧٢ بالتعبير عن « تقديره وارتياحه للجهود التى بذلتها كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية فى الوساطة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية للتنسيق الكامل بينهما ولتوحيد جهودها ضد العدو الهيونى »[٢٩] . وهذا كله بالرغم من أن القضية الفلسطينية تعتبر هى القضية المركزية من ضمن القضايا التى تهتم بها منظمة المؤتمر الاسلامى .

وفى عام ١٩٧٣ ثار نزاع حدودى بين العراق وايران . وقد بادر الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى انذاك السيد / حسن التهامى بالتعاون مع الملك الحسن الثانى ملك المغرب بوصفه رئيس مؤتمر القمة الاسلامى الاول المنعقد بالرباط سنة ١٩٦٩ بالتدخل لمحاولة تسوية النزاع . ولكن النزاع ما لبث ان احيل الى مجلس الأمن وتوقفت وساطة المنظمة . وعندما انعقد مؤتمر القمة الاسلامى الثانى فى لاهور اقترح الرئيس الأوغندى عيدى أمين أمام المؤتمر تشكيل لجنة فرعية لتسوية النزاع

---

(٢٨) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ١٤ ـ ١٥ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ١٩ .

العراقى ـ الايرانى ، وأيده فى ذلك الأمين العام . ولكن وزير خارجية ايران عباس خلعتبرى اعترض على ذلك موضحا أن النزاع منظور بالفعل أمام مجلس الأمن وأنه « يجب أن تتاح الفرصة لمجلس الأمن لكى يواصل عمله » . ورغم ان رؤساء ليبيا والجزائر وأوغندا ومنظمة التحرير الفلسطينية قد تحدثوا امام المؤتمر مطالبين بتدخل المنظمة لتسوية النزاع العراقى ـ الايرانى ، الا ان المؤتمر لم يتمكن من اتخاذ أى اجراءات فى هذا الصدد نظرا لمعارضة ايران ، واكتفى ذو الفقار على بوتو ، رئيس وزراء باكستان آنذاك ورئيس المؤتمر ، بالتأكيد على استعداد المنظمة للتدخل لتسوية النزاع اذا طلب منها ذلك[٣٠] .

وفى عام ١٩٧٩ ، ثار نزاع بين السودان وأوغندا حول تدفق اللاجئين الأوغنديين الى السودان فى أعقاب الانقلاب الذى اطاح بحكم الرئيس عيدى أمين ، ولم تحاول منظمة المؤتمر الاسلامى ان تتدخل لتسوية النزاع ، واكتفى المؤتمر الحادى عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد فى اسلام آباد فى مايو سنة ١٩٨٠ بالاعراب عن ارتياحه للاتفاق بين السودان وأوغندا على اعادة اللاجئين الأوغنديين الى وطنهم[٣١] .

كذلك ، فان منظمة المؤتمر الاسلامى لم تتدخل فى النزاع الليبى ـ التشادى الذى ثار حول اقليم أوزو بشمال تشاد . ولم يدرج هذا النزاع على جدول أعمال مؤتمرات القمة أو مؤتمرات وزراء الخارجية منذ أن أثير النزاع فى منتصف السبعينات . وأكتفيت مؤتمرات وزراء الخارجية بمناقشة الصراع الداخلى فى تشاد بين الجناحين المتصارعين بزعامة حسين حبرى وجوكونى عويضى . فقد اصدر مؤتمر وزراء الخارجية التاسع المنعقد فى داكار فى ابريل سنة ١٩٧٨ قرارا بعنوان « التضامن مع شعب تشاد » وجه بموجبه « نداء الى شعب تشاد من اجل الاحترام المشدد لوقف اطلاق النار حتى تتاح المواصلة الطبيعية واجراءات التصالح القومى » وحث « حكومات السودان وليبيا والنيجر على مواصلة الجهود التى ترمى الى التسوية السلمية العاجلة للموضوع »[٣٢] . كذلك ، أصدر المؤتمر الحادى عشر لوزراء الخارجية المنعقد فى اسلام آباد فى مايو سنة ١٩٨٠ قرارا « بشأن اللاجئين التشاديين » ومناشدة الاطراف المتنازعة فى تشاد » وضع حد لخلافاتهم وايجاد ارضية مشتركة للتفاهم كى يعود السلام والأمن الى تشاد مما يهىء الجو الملائم لعودة اللاجئين الى ديارهم »[٣٣] .

وقد اصرت الحكومة التشادية فى مؤتمر القمة الخامس على طرح موضوع النزاع الليبى ـ التشادى المتمثل فى احتلال ليبيا للجزء الشمالى من تشاد ودعمها للمعارضة التشادية . وقد اعترضت ليبيا على اساس أن النزاع مدرج على جدول أعمال منظمة الوحدة الافريقية ، وكحل وسط ، أدرج النزاع تحت عنوان « الخلاف الاقليمى بين ليبيا وتشاد » . وقد اتخذ مؤتمر القمة القرار رقم ٢٨/٥ وفيه أعرب عن « قلق المؤتمر حيال تكثيف العمليات العسكرية فى جمهورية تشاد ، وأن هذا الخلاف الاقليمى بين ليبيا وتشاد من شأنه ان يعرض سلام وأمن المنطقة للخطر » ، وطالب المؤتمر « طرفى النزاع بالامتناع عن اى عمل من شأنه أن يزيد خطورة الوضع » ، وأكد أن « منظمة الوحدة الافريقية تشكل الاطار الطبيعى لتصفية الخلاف » ، ودعا الدولتين الى « تسوية الخلاف الاقليمى بينهما بالطرق السلمية بدون اى ضغط أو تدخل أجنبى طبقا لمبادىء وأهداف ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى ومنظمة الوحدة الافريقية » . وطلب من الأمين العام للمؤتمر الاسلامى متابعة تطبيق هذا القرار بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية »[٣٤] .

يتضح من نص القرار الصادر عن مؤتمر القمة الخامس ان المؤتمر قد أحال النزاع برمته الى منظمة الوحدة الافريقية مشيرا الى أنها « الاطار الطبيعى » لتسوية النزاع ، وهو أمر يدعو الى الدهشة ، لأن النزاع بين دولتين من الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، كما أن الميثاق لم يعط المنظمة سلطة احالة المنازعات التى تنشأ بين أعضائها الى تنظيمات اقليمية اخرى . فضلا عن ان مثل هذه الاحالة تفقد المنظمة سببا رئيسيا من مبررات وجودها ، والغريب ان قرار مؤتمر القمة الخامس ، بعد ان أحال النزاع الى منظمة الوحدة الافريقية ، طلب من الدولتين المتنازعتين تسوية النزاع « طبقا لمبادىء وأهداف ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى » . فكيف يمكن لمنظمة الوحدة الافريقية أن تسوى الخلاف الليبى ـ التشادى طبقا لقواعد ميثاق منظمة اقليمية اخرى ؟

وقد اتخذ المؤتمر الثامن عشر لوزراء الخارجية المنعقد فى الرياض خطوة اخرى فى هذا الطريق ، حين اعلن فى بيانه الختامى أن المؤتمر يحيى « منظمة الوحدة

---

(٣٠) مضابط مؤتمر القمة الاسلامى الثانى ، لاهور ، باكستان ، ١٩٧٤ ، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٩ .
(٣١) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٦٠٠ .
(٣٢) المرجع السابق ، ص ٣٥٣ .
(٣٣) المرجع السابق ، ص ٥٩٩ .
(٣٤) نص القرار فى السياسة (الكويت) ، ٣٠ يناير سنة ١٩٨٧ .

الافريقية ولجنتها الخاصة على ما بذلته من جهود بناءة من أجل احلال السلام بين الجماهيرية الليبية وجمهورية تشاد ، وهنأ البلدين المتجاورين على اعادة علاقتهما الدبلوماسية ، وحثهما على اقامة علاقات مبنية على الثقة والاخوة وتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية طبقا لميثاق منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامى »[٣٥] .

وتثير المنازعات السالفة ، وبالتحديد تلك المنازعات التى أحالتها المنظمة إلى تنظيمات اقليمية أخرى قضية هامة تتعلق بالعلاقة بين التنظيمات الاقليمية فى ميدان التسوية السلمية للمنازعات وبالذات تلك التنظيمات التى تتميز بتداخل عضويتها . فهل من الأفضل أن يتدخل التنظيم الاقليمى لمحاولة تسوية كل المنازعات التى قد تثور بين أعضائه ؟ أم أنه من الافضل حدوث تنسيق بين التنظيمات الاقليمية بحيث يركز كل تنظيم على عدد معين أو نوع معين من المنازعات ؟

ويمكن أن نتوقع وجود وجهتى نظر فى هذا الموضوع ، ترى وجهة النظر الأولى أنه من المناسب أن يتم التنسيق بين التنظيمات الاقليمية ذات العضوية المتداخلة بحيث يركز كل تنظيم على مجموعة من المنازعات قد يكون أكثر فعالية وكفاءة فى تسويتها . وتنبنى وجهة النظر تلك على عدة أسس . أولها أن عملية تسوية المنازعات عملية مكلفة ماليا ، ولما كانت موارد التنظيمات الاقليمية ، وبالذات فى العالم الثالث ، محدودة فانه من الافضل أن « يتخصص » كل تنظيم فى طائفة معينة من المنازعات بحيث لا تنفق موارد التنظيمات على محاولة تسوية المنازعات ذاتها . وثانيها ان محاولة التنظيمات الاقليمية التدخل لحل النزاع ذاته ربما أدت الى نزاع جديد بين تلك التنظيمات ، كما أن التنسيق بين التنظيمات الاقليمية يؤدى الى خلق ميادين للتعاون بينهما ، ربما تنعكس على ميادين أخرى ، أما ثالث هذه الأسس فهى أن بعض التنظيمات الاقليمية ربما كانت أكثر خبرة من غيرها بعملية تسوية طائفة معينة من المنازعات ، كما أنها ربما كانت قد طورت مجموعة من المبادىء التى تحكم عملية تسوية تلك المنازعات ، فمنظمة الوحدة الافريقية قد تكون أكثر خبرة من منظمة المؤتمر الاسلامى بعملية تسوية النزاعات بين الدول الافريقية الاسلامية ، كما أن مبدأ الاعتراف بشرعية الحدود الراهنة الذى طورته منظمة الوحدة الافريقية يصلح أساسا لعملية تسوية المنازعات الحدودية بين تلك الدول .

اما وجهة النظر الثانية ، فتؤكد انه من واجب التنظيم الاقليمى أن يتدخل فى محاولة تسوية كل المنازعات التى تنشأ بين اعضائه ، وأن تداخل العضوية لا يجب أن يشكل قيدا على « محاولة » التنظيم تسوية تلك المنازعات[٣٦] . ويبرر انصار وجهة النظر تلك رأيهم بأن مسئولية التنظيم الاقليمى فى محاولة تسوية المنازعات بين اعضائه هى مسئولية عامة ، بمعنى انها ليست مقصورة على طائفة معينة من المنازعات ، ومن ثم ، يقع على التنظيم الاقليمى التزام عام على الاقل بمحاولة تسوية أى منازعات تنشأ بين اعضائه بصرف النظر عن محاولة تنظيم اقليمى آخر . ضف الى ذلك ، أن تقاعس التنظيم الاقليمى عن محاولة تسوية نزاع معين قد ينشأ بين أعضائه ربما أدى مع مرور الزمن الى فقدان الأعضاء الثقة بهذا التنظيم كاطار مناسب لتسوية منازعاتهم ، ومن ثم ضعف التزامهم بأحكام ميثاقه ، ولعل من الأمثلة الواضحة على ذلك ، أن معظم الدول الافريقية غير العربية الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى قد امتنعت عن التصويت على مشروع قرار تجديد عضوية مصر فى المؤتمر العاشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد فى المغرب فى مايو سنة ١٩٧٩ ، واحتجت بأن منظمة الوحدة الافريقية لم تناقش موضوع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية بعد .[٣٧] أى أن هذه الدول تعطى التزامها تجاه منظمة الوحدة الافريقية الأولوية على التزامها تجاه منظمة المؤتمر الاسلامى . كذلك ، فان عدم تدخل التنظيم الاقليمى فى طائفة معينة من المنازعات ربما أدى الى تعطيل اجهزته العاملة فى ميدان التسوية السلمية للمنازعات ، وبالتالى توقفها عن العمل ، فماذا ستفعل

---

(٣٥) البيان الختامى للمؤتمر الاسلامى الثامن عشر لوزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٣٦) دافع عن وجهة النظر تلك الرئيس الليبى معمر القذافى فى مؤتمر القمة الاسلامى الثانى المنعقد فى لاهور سنة ١٩٧٤ وذلك حينما اقترح الرئيس الأوغندى عيدى أمين أهمية تدخل المنظمة لحل النزاع العراقى - الايرانى سنة ١٩٧٣ . وقد اعترضت ايران على ذلك على أساس أن النزاع منظور بالفعل امام مجلس الأمن . ورد الرئيس الليبى قائلا : « اذا كان المؤتمر يقحم نفسه فى حل النزاعات الاقليمية بين الاقطار الاسلامية ... هذا شىء عظيم . ولكن لا ينبغى أن نأخذ جزءا ونترك أجزاء . اذا اراد المؤتمر ان يدخل فى هذه القضية فعليه ان يتطوع للمساهمة فى حل كافة النزاعات القائمة والمحتملة بين عدد من قطار الاسلامية .. اذا اراد (المؤتمر) أن يقوم بشىء لله ولا يلام فعليه ان يتناول كل المشكلات القائمة بين الاقطار الاسلامية وأن يحاول حلها بطريقة أخوية اسلامية » . مضابط مؤتمر القمة الاسلامى الثانى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٤م . ونضيف أن هذا الموقف لم يمنع من أن تعارض ليبيا فى مؤتمر القمة الاسلامى الخامس المنعقد بالكويت سنة ١٩٨٧ بشدة ادراج موضوع النزاع الليبى - التشادى على جدول أعمال المؤتمر كما قدمنا عند مناقشة النزاع الليبى - التشادى .

(٣٧) راجع فى تفاصيل المناقشات حول هذا الموضوع : محاضر اجتماعات المؤتمر الاسلامى العاشر لوزراء الخارجية ، (دورة فلسطين والقدس الشريف) ، (فاس ، المملكة المغربية ، ١٠ - ١٤ جمادى الثانية ١٣٩٩هـ الموافق ٨ - ١٢ مايو ١٩٧٩م الجلسة الثانية ، ص ٣٧ - ٥٣) .

محكمة العدل الاسلامية اذا استمرت منظمة المؤتمر الاسلامى فى التقليد المتبع بعدم التدخل فى المنازعات العربية أو الافريقية ؛ الأرجح ان المحكمة لن تجد أى منازعات تحاول التدخل لتسويتها ، وبالتالى ستصبح جهازا لا وظيفة له .

ونحن نرى أنه لا غضاضة ، من حيث المبدأ ، فى التنسيق بين التنظيمات الاقليمية ذات العضوية المتداخلة فى عملية تسوية المنازعات . بل ان هذا التنسيق ربما كان مطلوبا ، عملا بمبدأ خفض التكاليف المالية لتسوية المنازعات ، ولكن التنسيق لا يعنى بالضرورة « انفراد » تنظيم معين بعملية تسوية نزاع معين أو طائفة معينة من المنازعات . فمن الممكن ان تنسق التنظيمات الاقليمية ذات العضوية المتداخلة جهودها بحيث تجمع مواردها (المالية ، والتنظيمية ، والقانونية) فى اطار مشترك يتولى « توجيه » عملية التسوية السلمية للنزاع . وعلى سبيل المثال ، فانه اذا ثار نزاع بين دولتين عربيتين اسيويتين ، قد يكون من الأوفق أن تنشأ لجنة مشتركة من جامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامى ، تتولى الاشراف على عملية تسوية النزاع ، وتوجيه جهود التسوية نحو التنظيم الاقليمى الذى تتوافر فيه الموارد اللازمة لتسوية النزاع ، فاذا تبين ضرورة التسوية القضائية للنزاع مثلا ، يمكن أن يحال النزاع الى محكمة العدل الاسلامية الدولية ، باعتبار أن جامعة الدول العربية لا تمتلك محكمة عدل عربية .

وقد بدأت منظمة المؤتمر الاسلامى تدرك خطورة ابتعادها عن النزاعات العربية والافريقية ، وأهمية التنسيق المشترك مع التنظيمات الاخرى . ولذلك ، بادرت بالتدخل فى النزاع السنغالى ـ الموريتانى سنة ١٩٨٩ ، وبدأت تطرح فكرة تكوين اطار تنظيمى للتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية يتولى تنسيق جهود تلك التنظيمات ، كذلك ، فقد اتخذ المؤتمر الثامن عشر لوزراء الخارجية المنعقد فى الرياض فى مارس سنة ١٩٨٩ قرارا (رقم ٣٥ / ١٨ س) « بشأن التعاون بين منظمة المؤتمر الاسلامى والتنظيمات الدولية والاقليمية » دعا فيه الى ابرام اتفاقية تعاون بين منظمة المؤتمر الاسلامى من ناحية ، وكل من جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية من ناحية أخرى . ويقودنا ذلك الى مناقشة النزاعات التى تدخلت منظمة المؤتمر الاسلامى فى محاولة تسويتها .

المطلب الثالث :
المنازعات التى حاولت المنظمة التدخل فى عملية تسويتها :

وتشمل هذه الطائفة من المنازعات اربع منازعات محددة هى النزاع الباكستانى ـ البنجلاديشى (١٩٧١ ـ ١٩٧٤) ، والنزاع العراقى ـ الايرانى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) ، والنزاع الموريتانى ـ السنغالى (١٩٨٩) ، والنزاع العراقى ـ الكويتى (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) .

الفرع الاول :
النزاع الباكستانى ـ البنجلاديشى :

ظهر النزاع بين باكستان وبنجلاديش فى البداية كنزاع داخلى بين شطرى دولة باكستان ، باكستان الشرقية (بنجلاديش حاليا) . وباكستان الغربية (باكستان حاليا) ، ولكنه سرعان ما تحول الى نزاع دولى بتدخل الهند فى النزاع ثم بانفصال باكستان الشرقية وتحولها الى دولة مستقلة لها نزاع مع دولة باكستان . وقد حدث النزاع الداخلى كمحصلة للتفاوت الاجتماعى والثقافى بين شطرى باكستان ، واستئثار الشطر الغربى بمعظم الثروة الاقتصادية والسلطة السياسية . [٣٨] ثم جاءت الانتخابات العامة سنة ١٩٧١ لتعطى رابطة عوامى المتمركزة فى باكستان الشرقية ١٦٧ مقعدا من اجمالى المقاعد البرلمانية البالغة ٣٠٩ مقعدا ، بينما أتى حزب الشعب المتمركز فى باكستان الغربية فى المركز الثانى وحصل على ٨٣ مقعدا فقط . ولذلك ، طالب الشيخ مجيب الرحمن زعيم رابطة عوامى بأن يتولى تأليف الوزارة ، ولكن الرئيس الباكستانى يحيى خان رفض تكليف مجيب الرحمن بتشكيل الوزارة استنادا الى أن رابطة عوامى كانت تطالب فى برنامجها الانتخابى بالاستقلال الذاتى لباكستان الشرقية فى اطار جمهورية اتحادية اشتراكية . وقد أدى ذلك الى حركة تمرد شامل فى باكستان الشرقية بزعامة رابطة عوامى ، وتدخل الجيش الباكستانى لمحاولة سحق التمرد ، وتم القاء القبض على الشيخ مجيب الرحمن ، وفى أعقاب ذلك ، تدخل الجيش الهندى لمساندة المتمردين فى باكستان الشرقية ، لأن الهند من مصلحتها تقسيم باكستان الى دولتين . وقد انتهت الحرب الأهلية الباكستانية بهزيمة الجيش الباكستانى ، وإعلان انفصال الشطر الشرقى وإنشاء دولة بنجلاديش فى هذا الشطر .

حينما اندلعت الحرب الأهلية الباكستانية سنة ١٩٧١ ، لم تكن منظمة المؤتمر الاسلامى قد انشئت

---

(٣٨) راجع الاحصاءات الدالة على ذلك مع توضيح اصول وتطور النزاع فى :

Yatindra Bhatnagar, Bangla Desh: Birth of a Nation, (New Delhi: ISS, 1971) p.43 ff.
Abdul-Wahud Bhuiyan, The Emergence of the Awami League, New Delhi: vikas, 1982).

رسميا ، ولكن المؤتمر الثانى لوزراء الخارجية المنعقد فى ديسمبر سنة ١٩٧٠ كان قد عين تنكو عبد الرحمن رئيس وزراء ماليزيا الأسبق ، أمينا عاما للمؤتمر الاسلامى ، وكلفه بصياغة مشروع ميثاق المؤتمر ، وقد بادر الأمين العام بزيارة شطرى باكستان على رأس وفد مكون من ممثلين للكويت وايران لمقابلة الاطراف المتنازعة ، ومحاولة التوصل الى حل سياسى ، كذلك حاول الوفد مقابلة ممثلى رابطة عوامى الذين لجأوا الى الهند ، ولكن الحكومة الهندية منعت الوفد من دخول الهند ، وبررت الهند قرارها ، بأن المؤتمر الاسلامى ، سبق وأن رفض حضور مندوب من الحكومة الهندية ، مؤتمر القمة الاسلامى الأول سنة ١٩٦٩ ، واكتفى بوفد يمثل « مسلمى الهند » ، ولذلك باءت المحاولة الأولى للمنظمة بالفشل . وفى هذه الاثناء تولى ذو الفقار بوتو رئاسة الحكومة الباكستانية ، وقام بالافراج عن الشيخ مجيب الرحمن الذى عاد الى بنجلاديش ليصبح أول رئيس لوزراء بلاده .

وقد عاودت المنظمة محاولة التوسط لتسوية النزاع بين باكستان وبنجلاديش عقب اعلان استقلال الاخيرة ، وفى هذا الاطار اتخذ المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية المنعقد فى جدة فى فبراير – مارس سنة ١٩٧٢ القرار رقم ٩ / ٣ والذى نص على انه :

رغبة من المؤتمر فى الحفاظ على الروح السامية فى السنغال الاسلامى ، ونظرا الى أن العلاقات المستقبلية بين السكان فى الشرق والغرب يجب ان يقررها زعماؤها المنتخبون عن طريق اجتماع مشترك يسوده جو من الحرية والكرامة . كلف المؤتمر الأمين العام بالاتصال بذو الفقار بوتو فى اسلام أباد ، والشيخ مجيب الرحمن فى دكا ، لترتيب اجتماع بينهما وبين وفد من ستة اعضاء من مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامى يتكون من الجزائر وايران وماليزيا والمغرب والصومال وتونس ، ويكون هدف الوفد ، تحقيق التوفيق والمصالحة والاخوة بين الزعيمين المنتخبين ، وذلك فى جو تسوده روح الاخاء الاسلامى والحرية والكرامة ، وكذلك بحث وسائل معاونة كليهما فى انهاء المشاكل التى يواجهانها .(٣٩)

وهكذا تشكلت « لجنة المصالحة » برئاسة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى ، وشرعت اللجنة فى الاتصال بذو الفقار بوتو ومجيب الرحمن ، ولما كانت الاتصالات مع حكومة بنجلاديش انذاك تتم عن طريق الهند ، كما أن تنكو عبد الرحمن ، الأمين العام للمنظمة ، كان متواجدا فى القاهرة ، فقد بادر بالاتصال بالشيخ مجيب الرحمن عن طريق سفارة الهند فى القاهرة ، ولكنه تلقى ردا من رئيسة الوزراء الهندية انديرا غاندى ، توضح فيه أن الشيخ مجيب الرحمن لا يرحب باستقبال لجنة المصالحة ، لأن المنظمة لم تلق بالا لها مأساة شعب بنجلاديش إبان الحرب الأهلية ، وهكذا فشلت المحاولة الثانية التى قامت بها المنظمة .(٤٠)

الواقع أن فشل محاولة الوساطة الثانية التى قامت بها منظمة المؤتمر الاسلامى يرجع الى المنهج الذى اتبعته المنظمة ذاتها لمحاولة تسوية النزاع ، فمنذ البداية كان واضحا أن المنظمة « منحازة » لباكستان فى خلافها مع بنجلاديش ، ولا يحتاج المرء الا لقراءة البيان الختامى للمؤتمر الثالث لوزراء الخارجية لكى يستنتج أن محاولة المنظمة كان مقضيا عليها بالفشل قبل أن تبدأ .

فقد نص البيان الختامى للمؤتمر على ان المؤتمر يعلن « مساندته » التامة لباكستان وسلامة اراضيها ولسيادتها الوطنية واستقلالها . وهذا النص يعنى ان المؤتمر يرفض الاعتراف بدولة بنجلاديش التى كانت قد أعلنت استقلالها فعلا . كما انه يساند حكومة باكستان فى مواجهة حكومة بنجلاديش ، كذلك فالقرار رقم ٩ / ٣ لم يشر الى دولة بنجلاديش اطلاقا ، واكتفى بالاشارة الى الشيخ مجيب الرحمن دون تحديد منصبه ، وهو أنه رئيس وزراء بنجلاديش ، حتى لا يستشف من ذلك ان المؤتمر يعترف بدولة بنجلاديش ، واخيرا ، فقد انطوى البيان الختامى للمؤتمر على تهديد مستتر للهند ، بانها اذا لم توقف جميع العمليات الحربية وتعيد الأسرى والمعتقلين المدنيين ، فان علاقاتها بالدول الاسلامية ستتأثر .

من الواضح ان قرارات المؤتمر الثالث قد انحازت الى جانب باكستان ضد بنجلاديش والهند ، ومن ثم ، فلم يكن متوقعا ان ترحب الدولتان بوساطة المؤتمر الاسلامى ، ولذلك ، فقد اكتفى المؤتمر الرابع لوزراء الخارجية المنعقد فى بنغازى فى مارس سنة ١٩٧٣ بمطالبة الهند بالافراج عن اسرى الحرب الباكستانيين ، ولم يشر الى بنجلاديش سواء فى بيانه الختامى او قراراته .(٤١)

وقد حاول الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى التوسط للمرة الثالثة بين باكستان وبنجلاديش ، ولكن الشيخ مجيب الرحمن رفض تلك المحاولة ، مالم تعترف باكستان أولا بدولة بنجلاديش ، وبناء عليه اعلنت باكستان استعدادها للاعتراف ببنجلاديش فى أواخر سنة ١٩٧٣ م ، وذلك بناء على محاولات الوساطة التى قام بها الامين العام . وقد أكدت باكستان هذا الاعتراف فى

---

(٣٩) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٣٧ .
(٤٠) راجع فى ذلك
(٤١) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة الاسلامى الثانى الذى كان مقررا عقده فى لاهور بباكستان ، اذ أكدت باكستان اعترافها بدولة بنجلاديش . وبناء عليه فقد قرر المؤتمر التمهيدى لوزراء الخارجية المنعقد فى ٢١ فبراير سنة ١٩٧٤ م تكوين « بعثة مساع حميدة » من الدول الاعضاء تتولى السفر الى بنجلاديش لتسوية النزاع بينها وبين باكستان . وقد شكلت البعثة من وزير خارجية الكويت رئيسا ومن وزيرى خارجية الصومال ولبنان ومندوبى السنغال والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية بالاضافة الى الأمين العام للمنظمة .[٤٢] كذلك فقد وجه مؤتمر القمة الاسلامى الثانى فى جلسته المنعقدة يوم ٢٢ فبراير ، بناء على اقتراح الرئيس المصرى أنور السادات ، نداء الى الشيخ مجيب الرحمن بأن يشارك فى مؤتمر القمة وأن يرد ايجابيا على مبادرة باكستان بالاعتراف ببنجلاديش .[٤٣] وفى ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٤ حضر الشيخ مجيب الرحمن الجلسة الثانية لمؤتمر القمة الاسلامى الثانى ورحب به بوتو رئيس وزراء باكستان ، واصبحت بنجلاديش عضوا فى المؤتمر الاسلامى منذ ذلك الوقت .[٤٤]

يمكن القول أن منظمة المؤتمر الاسلامى قد استطاعت ان تحقق نجاحا معينا فى تسوية النزاع الباكستانى ـ البنجلاديشى ، وان كان هذا النجاح قد أتى فى مرحلة متأخرة وبعد أن اعترفت باكستان ببنجلاديش . وان كان المؤتمر الاسلامى قد لعب دور « الاطار التنظيمى » الذى حقق المصالحة بين الدولتين بعد أن توافر « الاطار السياسى » لتلك المصالحة . وقد كان ذو الفقار بوتو حريصا على أن يؤكد فى مؤتمر القمة الاسلامى أن « المصالحة بين باكستان وبنجلاديش جاءت بمبادرة من المؤتمر الاسلامى وليس بناء على مبادرة من باكستان » .[٤٥] وفى رأينا فانه لو أن باكستان بوصفها الدولة المضيفة ، لم تعط المؤتمر الضوء الاخضر للقيام بالوساطة وباعترافها ببنجلاديش ، لما كان المؤتمر الاسلامى قد حقق نجاحا يذكر فى ذلك النزاع .

الفرع الثانى :

لنزاع العراقى ـ الايرانى :

تدهورت العلاقات بين العراق وايران فى اعقاب سقوط نظام الشاه فى ايران فى فبراير سنة ١٩٧٩ . فقد أدعت كل من الدولتين ان الدولة الاخرى تتدخل فى شئونها الداخلية بهدف اسقاط نظام الحكم . كما تصاعدت الصدامات الحدودية بين الدولتين ، وفى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٨٠ م عبرت القوات العراقية الحدود العراقية ـ الايرانية الى داخل الاراضى الايرانية على ثلاثة محاور . وبذلك بدأت اطول حرب دولية مستمرة منذ حروب الثلاثين عاما فى اوروبا (١٦١٨ ـ ١٦٤٨) .[٤٦]

بمجرد اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية عقد وزراء خارجية الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامى اجتماعا طارئا فى نيويورك فى ٢٦ سبتمبر حيث كانوا متواجدين هناك لحضور دورة الجمعية العامة للامم المتحدة . وقد قرر الوزراء تكوين « لجنة للمساعى الحميدة » تتكون من الرئيس الباكستانى محمد ضياء الحق ، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى الحبيب الشطى . وقد قامت اللجنة بزيارة العراق وايران فى الفترة من ٢٨ حتى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٠ وأبلغت المسئولين فى الدولتين مناشدة المؤتمر لهما وقف الحرب والدخول فى مفاوضات سلمية لحل النزاع .

وقد عادت اللجنة الى نيويورك حيث قدمت الى وزراء الخارجية تقريرا عن اعمالها . وقرر الوزراء ان تواصل اللجنة اعمالها . وبناء عليه ، توجه الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى الى العراق وايران مقترحا توسيع عضوية لجنة المساعى الحميدة ، ولكن الأمين العام لم يحرز اى تقدم فى مباحثاته مع قادة الدولتين نظرا لوجود هوة كبيرة بين مواقفهما ، فبينما اصرت ايران على انسحاب القوات العراقية من الأراضى الايرانية قبل وقف اطلاق النار . فان العراق اصر على انه يلزم ان يسبق الانسحاب التوصل الى اتفاق يكفل للعراق سيادته على اراضيه ومياهه الاقليمية .

وهكذا احيل موضوع النزاع العراقى ـ الايرانى الى مؤتمر القمة الاسلامى الثالث المنعقد فى ٢٥ ـ ٢٨ يناير سنة ١٩٨١ . ويلاحظ ان ايران قاطعت المؤتمر بينما حضرته العراق .

عبر مؤتمر القمة الثالث فى بيانه الختامى وقراراته عن قلقه العميق لاستمرار الحرب بين العراق وايران ، وناشدهما قبول الوساطة الاسلامية وتسهيل مهمة لجنة المساعى الحميدة ، كما قرر توسيع عضوية اللجنة لتشمل الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى (السيد / الحبيب الشطى) وممثلين للسنغال ، وجامبيا ، وباكستان ، وبنجلاديش ، وتركيا ، وغينيا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية . ودعا المؤتمر العراق وايران الى وقف اطلاق النار فورا ، واعلن ان الدول الاعضاء وافقت على تشكيل قوة اسلامية من اجل تطبيق وقف اطلاق النار

---

(٤٢) مضابط مؤتمر القمة الاسلامى الثانى ، المرجع السابق ، ص ٥٦ـ٤٨ .
(٤٣) المرجع السابق ، ص ١٣٢ .
(٤٤) المرجع السابق ، ص ١٣٤ .
(٤٥) المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .
(٤٦) راجع فى أسباب نشوب الحرب وتطورها :

اذا دعت الحاجة ، وبناء على توصية من لجنة المساعى الحميدة .(٧)

قامت لجنة المساعى الحميدة برئاسة الرئيس الغينى سيكوتورى ، بزيارة العراق وايران ، واستمعت الى وجهات نظر قادة الدولتين ، وبناء عليه قدمت مشروعا للتسوية يدور حول انشاء محكمة اسلامية لتحديد الدولة التى بدأت الحرب ، ولكن ايران اصرت على انسحاب العراق قبل ان تشرع المحكمة فى ممارسةاعمالها ، كما اشترطت ان تتم التسوية السياسية للحرب على اساس الاتفاقية العراقية - الايرانية الموقعة فى الجزائر سنة ١٩٧٥ ، هذا فى الوقت الذى اصر فيه العراق على ضرورة اعتراف ايران بسيادته الكاملة على شط العرب ، وهو الشط الذى تقاسمت الدولتان السيادة عليه بموجب اتفاقية سنة ١٩٧٥ ، كما انه لا انسحاب من الاراضى الايرانية قبل هذا الاعتراف .

ومع ذلك ، واصلت اللجنة جهودها ، فبادرت بعقد اجتماعات مكثفة مع قادة ايران ، وتم التوصل الى عدة نقاط تكون جزءا من عناصر التسوية ، وهى ضرورة تحديد الدولة المعتدية، وانسحاب القوات العراقية من ايران ، واحترام اتفاقية سنة ١٩٧٥ مع اجراء تعديلات طفيفة فى بنود هذه الاتفاقية

ولكن العراق لم توافق على هذه البنود مما ادى الى توقف اعمال لجنة المساعى الحميدة مؤقتا واتجاهها الى بلورة مشروع للتسوية السلمية ، وهو المشروع الذى اعلنته سنة ١٩٨١ ، وقد تضمن مشروع لجنة المساعى الحميدة مايلى :

أولا : قواعد السلام الدائم بين العراق وايران :

١ - إحترام كل من العراق وإيران للسيادة الوطنية للطرف الآخر ولوحدة اراضيه .

٢ - إعادة التأكيد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة .

٣ - إعادة التأكيد على عدم تدخل أى طرف فى الشؤون الداخلية للطرف الآخر .

٤ - إعادة التأكيد على قبول مبدأ التسوية السلمية للمنازعات بين الدولتين .

٥ - موافقة العراق وايران على إحترام مبدأ حرية الملاحة فى شط العرب .

ثانيا : تدابير الحل السلمى الشامل :

١ - يسرى وقف إطلاق النار بين العراق وايران إعتبارا من الليلة الفاصلة بين الخميس والجمعة ١٣ مارس سنة ١٩٨١ فى الساعة صفر .

٢ - يتم إنسحاب القوات العراقية من الأراضى الايرانية ابتداء من يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٨١ ، وينتهى الانسحاب خلال أربعة أسابيع .

٣ - يتم وقف إطلاق النار وإنسحاب القوات تحت إشراف مراقبين تابعين للدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى يقبلهم الطرفان .

٤ - تعرض مسألة شط العرب على لجنة مكونة من أعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى يقبلهم الطرفان وذلك بهدف وضع النظام الأساسى لهذا الممر المائى .

٥ - التفاوض لايجاد حل سلمى للخلافات الأخرى بعد إنسحاب القوات العراقية من الأراضى الايرانية .

٦ - تبادل البيانات بين العراق وايران حول عدم تدخل كل طرف فى الشؤون الداخلية للطرف الآخر .

٧ - تتولى الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى ضمان احترام الطرفين للتعهدات التى إلتزما بها على قاعدة الحل السلمى الشامل ووضع مراقبين على جانبى الحدود الدولية للبادين عند الاقتضاء لمدة معينة .

ثالثا : تدابير مؤقتة لحرية الملاحة فى شط العرب :

١ - إبتداء من دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ وإلى أن يتم التوصل الى إتفاق نهائى بشأن شط العرب ، فإن الملاحة فى هذا الممر المائى تتم بإشراف جهاز خاص تحت رعاية منظمة المؤتمر الاسلامى .

٢ - يجوز لهذا الجهاز الخاص أن يطلب من منظمة المؤتمر الاسلامى أن تضع تحت إمرته قوة للحفاظ على السلام ولمساعدته فى مهمته المتمثلة فى ضمان حرية الملاحة فى شط العرب أثناء هذه المدة .

رابعا : تشكل لجنة المساعى الحميدة لجنة فرعية لمساعدة الدولتين على تنفيذ عناصر التسوية السلمية الشاملة . على أن تضم هذه اللجنة : الرئيس الغينى أحمد سيكوتورى ، والرئيس البنجلاديشى ضياء الرحمن ، والرئيس الباكستانى ضياء الحق ، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ، ورئيس وزراء تركيا بوانت أولسو ، ووزير خارجية السنغال مصطفى نيامى ، ووزير خارجية ماليزيا تنكو أحمد رباع الدين ، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى الحبيب الشطى(٤٨) .

بيد أن مشروع لجنة المساعى الحميدة لم يلق قبولا

- M.S. El-Azhary, ed., The Iran-Iraq war, (London: Crk: Praeger, Washington Papers series No. 92, 1982).

- Stephen Grummond, The Iran- Iraq War : Islam Embattled, (New York : Praeger, Washington Papers series No. 29, 1982.)

(٤٧) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٧٣١ .

48- Grummond, Op. Cit., pp. 101-102

واضحا لدى ايران والعراق . فقد أصرت ايران على أن تكون إتفاقية سنة ١٩٧٥ هي قاعدة التفاوض ، بينما أصرت العراق على رفض هذه الاتفاقية . كذلك ، فبينما إشترطت ايران إنسحاب القوات العراقية فورا ودون قيد أو شرط ، فإن العراق إشترط إعتراف ايران بالحقوق العراقية فى شط العرب قبل الانسحاب . كذلك اشترطت إيران عودة من أسمتهم باللاجئين المطرودين من العراق ، بينما إشترط العراق موافقة ايران على الحكم الذاتى لعرب اقليم عربستان(٤٩) . ومن ثم ، فقد كانت مواقف الدولتين متباعدة الى حد كبير .

إستمرت « لجنة المساعى الحميدة » فى ممارسة انشطتها لمحاولة التقريب بين الطرفين ، فإقترحت انشاء لجنة مشتركة تضم العراق وإيران ، ولكن الاقتراح لم يلق قبولا لدى ايران . كما دعت اللجنة الرئيس العراقى صدام حسين والامام الخومينى الى مكة المكرمة لتوقيع إتفاق لوقف إطلاق النار ، ولكن ايران رفضت الدعوة .

بعد ذلك ، بادرت لجنة المساعى الحميدة بتقديم مشروع ثان لتسوية النزاع العراقى ـ الايرانى ، وهو فى الواقع المشروع الأول معدلا فى ضوء ملاحظات الدولتين المتنازعتين . وقد تضمن المشروع ما يلى :

أولا : المبادىء :

وهى المبادىء الأربعة الأولى الواردة فى المشروع الأول مع عدم ذكر المبدأ الخامس المتعلق بشط العرب .

ثانيا : عناصر الحل السلمى الشامل :

١ ـ وقف إطلاق النار .

٢ ـ إنسحاب قوات الدولتين الى الحدود المعترف بها طبقا لاتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥ .

٣ ـ وضع قوات مراقبة اسلامية على طرفى الحدود بين الدولتين .

٤ ـ تشكيل لجنة من الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى لتسوية مشكلة الحدود البرية والمائية .

٥ ـ تقبل الدولتان تكوين جهاز يتولى مهمة تحديد المعتدى وإدانته .

٦ ـ تنشىء منظمة المؤتمر الاسلامى صندوقا للتضامن الاسلامى لمساعدة الدولتين فى إعادة البناء .

٧ ـ يقبل الطرفان مبدأ جبر الضرر على أساس النتائج التى يقدمها الجهاز المذكور فى البند رقم (٥) .

٨ ـ تجرى مفاوضات غير مباشرة بين الدولتين فى إحدى عواصم الدول الاسلامية . وعند التوصل الى حل يتم البدء فى مفاوضات مباشرة .

٩ ـ تتشكل الأجهزة واللجان المذكورة أعلاه بمجرد وقف إطلاق النار .

يختلف المشروع الثانى عن المشروع الأول فى انه يعترف صراحة باتفاقية سنة ١٩٧٥ كأساس للتسوية ، وينص على تشكيل لجنة لتحديد الدولة المعتدية وهو ما كانت تطالب به إيران . ورغم ذلك لم يقدر للمشروع النجاح لسبب رئيسى وهو شك ايران فى « إنحياز » منظمة المؤتمر الاسلامى للعراق ، خاصة أن مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الثانى عشر المنعقد فى بغداد فى يونيو سنة ١٩٨١ كان قد قرر اعتبار خطاب الرئيس صدام حسين ، الذى القاه فى إفتتاح المؤتمر وحمل فيه إيران مسؤولية إندلاع الحرب ، وثيقة من وثائق المؤتمر(٥٠) .

وفى الوقت ذاته واصلت مؤتمرات وزراء الخارجية بحث موضوع الحرب العراقية ـ الايرانية . فقد حث المؤتمر الثالث عشر المنعقد فى النيجر فى أغسطس سنة ١٩٨٢ العراق وايران على وقف إطلاق النار والانسحاب فورا الى الحدود المعترف بها دوليا وقبول فكرة تشكيل قوة مراقبين من أعضاء المنظمة للاشراف على وقف إطلاق النار والانسحاب . كما إتخذ المؤتمر الرابع عشر المنعقد فى داكا سنة ١٩٨٣ قرارا أوصى بحسن معاملة أسرى الحرب لدى الدولتين كما قرر المؤتمر تشكيل لجنة من الأمين العام وعدد من وزراء الخارجية يختارهم رئيس المؤتمر بالاتفاق مع العراق وايران لتقصى الحقائق حول وضع الأسرى(٥١) .

وقد قدمت لجنة المساعى الحميدة ، التى أصبحت تسمى لجنة السلام الاسلامية ، تقريرا عن أعمالها الى مؤتمر القمة الاسلامى الرابع المنعقد فى المغرب فى يناير سنة ١٩٨٤ ، وهو المؤتمر الذى حضرته العراق وقاطعته ايران ، وقد تضمن تقرير اللجنة أن « مواقف الطرفين بقيت دون تغيير رغم حدوث تطور معين ، ففيما أعلن العراق عن إستعداده لوقف إطلاق النار ، يبدو أن الطرف الآخر يتمسك من جانبه بالشروط السابقة »(٥٢) . وقد إتخذ المؤتمر القرار رقم ٨/٤ س (ق أ) « حول النزاع بين ايران والعراق » أعرب فيه عن تقديره للجهود التى بذلتها لجنة السلام الاسلامية ، وطلبت من اللجنة مواصلة وتكثيف جهودها من أجل وقف القتال بين البلدين والتوصل الى تسوية عادلة ومشرفة للنزاع بينهما ، وأكد دعوة الطرفين المتنازعين الى ايقاف كافة العمليات الحربية فورا وسحب قواتهما الى الحدود المعترف بها دوليا ، وأعرب عن ارتياحه لموقف العراق من قبول قرارات المؤتمر الاسلامى ومجلس الأمن وربما

49- Ibid., p.78

50- Al-Ahsan, Op. Cit., pp. 79-80

(٥١) عبد الله الاشعل ، المرجع السابق ، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٢ .

(٥٢) المذكرات التفسيرية المتعلق بالمسائل السياسية ، المرجع السابق .

ايران الى إعلان قبولها لتلك القرارات ، والموافقة على إيقاف القتال والجلوس الى مائدة المفاوضات لحل النزاع بالطرق السلمية . وأعرب عن تأييده لقرار مجلس الأمن رقم ٥٤٠ الصادر فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٣ والذى يؤكد على حرية الملاحة والتجارة فى المياه الدولية ويدعو الأطراف المتحاربة الى الوقف الفورى لكافة الأعمال العدوانية فى منطقة الخليج . وطلب قرار مؤتمر القمة ايضا من الدول الاعضاء الامتناع عن إتخاذ أى إجراء من شأنه لن يؤدى الى إستمرار النزاع[٥٣] .

وفى مارس سنة ١٩٨٤ توفى الرئيس الغينى احمد سيكوتورى رئيس لجنة السلام الاسلامية ، وتم إختيار الرئيس الجامبى داوود جاوارا رئيسا للجنة . وقد بادرت اللجنة برئاسة جاوارا بتنشيط جهودها مرة أخرى ، فإقترحت تكوين هيئة عسكرية تابعة لها برئاسة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وذلك للاشراف على وضع الترتيبات العسكرية الخاصة بوقف إطلاق النار . ولكن إيران رفضت الاقتراح مما أدى الى تجميد أعمال اللجنة .

وهكذا أحيل موضوع الحرب العراقية - الايرانية الى المؤتمر الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد فى صنعا فى ديسمبر سنة ١٩٨٤ ، وهو المؤتمر الذى حضرته ايران لأول مرة . وقد عبر المؤتمر فى بيانه الختامى عن ارتياحه لتعاون العراق مع لجنة السلام الاسلامية ، وناشد العراق وايران وقف القتال والجلوس الى مائدة المفاوضات ، ومراعاة أحكام الشريعة الاسلامى ، وإتفاقية جنيف حول أسرى الحرب ، وبروتوكول جنيف حول الأسلحة الكيماوية . وقد أعلن وزير خارجية ايران فى المؤتمر رفضه لتلك القرارات وأكد أنه لا طريق لتسوية النزاع الا الحرب .

أما المؤتمر السادس عشر لوزراء الخارجية المنعقد فى المغرب سنة ١٩٨٦ فقد فشل فى مجرد اتخاذ قرار بشأن الحرب العراقية - الايرانية نظرا للتباعد الشديد بين مواقف العراق وايران .

ومرة أخرى أحيل موضوع النزاع العراقى - الايرانى الى مؤتمرات القمة الاسلامية ، وهكذا ناقش مؤتمر القمة الاسلامى الخامس المنعقد بالكويت سنة ١٩٨٧ النزاع ، وقد قاطعت ايران هذا المؤتمر . وقد أكد المؤتمر على « ضرورة الايقاف الفورى لكافة العمليات الحربية والانسحاب الى الحدود المعترف بها دوليا والتبادل السريع لأسرى الحرب فى غضون فترة قصيرة من أيقاف العمليات الحربية والانسحاب والجلوس الى مائدة المفاوضات لحل النزاع بالطرق السلمية » . وأضاف المؤتمر إعادة التأكيد على عدة مبادىء جوهرية لتسوية النزاع وهى « تطبيق مبادىء وأحكام القانون الدولى المتعلق بإحترام السيادة والسلامة الأقليمية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية ، وعدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة » . كذلك أعرب المؤتمر عن تأييده لقرارى مجلس الأمن ١٩٨٦/٥٨٢ و١٩٨٦/٥٨٨ بشأن تسوية النزاع العراقى - الايرانى ودعا ايران الى قبول القرارين وتسوية النزاع بالطرق السلمية بعد أن أعلن العراق قبول القرارين[٥٤] .

وقد أعاد المؤتمر السابع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد فى عمان فى مارس ١٩٨٨ التأكيد على اهمية الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ ولم يقدم المؤتمر تصورا خاصا بمنظمة المؤتمر الاسلامى لتسوية النزاع . وهكذا إكتفى المؤتمر بالاحالة الى قرارات مجلس الأمن[٥٥] . وعلى اى حال ، فقد كان المؤتمر السابع عشر آخر مؤتمر لوزراء الخارجية يناقش تسوية النزاع العراقى - الايرانى . فبعد قليل من إنعقاد المؤتمر توقفت الحرب فى أغسطس سنة ١٩٨٨ بعد إعلان ايران قبولها تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ . وهكذا إكتفى المؤتمر الثامن عشر لوزراء الخارجية المنعقد فى الرياض فى مارس ١٩٨٩ بالاعراب عن ارتياحه لوقف القتال بين العراق وإيران وأثنى على قبول الطرفين لقرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ وأعرب عن أمله فى أن يضاعف الطرفان جهودهما فى المفاوضات المباشرة تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة بغية تنفيذ القرار رقم ٥٩٨ تنفيذا شاملا[٥٦] .

لماذا فشلت محاولات الوساطة المتعددة التى قامت بها منظمة المؤتمر الاسلامى لتسوية النزاع العراقى - الايرانى ؟ ولماذا بدأت عملية تسوية النزاع فى إطار الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ رغم أن هذا القرار لا يختلف كثيرا عن المشروعات المختلفة التى قدمتها منظمة المؤتمر الاسلامى ؟

لاشك أن رفض إيران لمختلف المشروعات التى قدمتها منظمة المؤتمر الاسلامى يعتبر مسؤولا عن فشل محاولات الوساطة . وفى الوقت ذاته ، فإن رفض ايران لتلك المشروعات كان نابعا من اعتبارين أولهما ثقة إيران فى أنها ستنتصر فى النهاية فى حربها مع العراق ، ومن ثم شعورها بأن التسوية السياسية ستؤدى الى فقدانها لمكاسب الانتصار العسكرى ولذلك ، فإن إيران لم ترفض فقط محاولات الوساطة التى قامت بها منظمة المؤتمر

---

(٥٣) بيانات وقرارات مؤتمر القمة الاسلامى الرابع ، المرجع السابق .

(٥٤) نص القرارات فى السياسة (الكويت) ، ١٩٨٧/١/٣٠م .

(٥٥) نص القرارات فى الرياض (السعودية) ، ١٩٨٨/٣/١٦م .

(٥٦) البيان الختامى للمؤتمر الاسلامى الثامن عشر لوزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

الاسلامى ، ولكن ايضا محاولات الوساطة التى قامت بها حركة عدم الانحياز . والأمم المتحدة فى البداية . وثانيهما هو شعور إيران بأن منظمة المؤتمر الاسلامى ليست محايدة تماما فى النزاع العراقى ـ الايرانى ، وذلك لوجود مقرها فى إحدى الدول العربية ، ووجود اغلبية عربية فى عضويتها ، بالاضافة الى كون الأمين العام خلال السنوات الأربع الأولى للحرب عربيا . هذا بالاضافة الى ما أشرنا إليه من إعتبار مؤتمر وزراء الخارجية الثانى عشر كلمة الرئيس العراقى احدى وثائق المؤتمر ، وهى الكلمة التى أدان فيها إيران ، ورغم أن تصرف المؤتمر لايعدو كونه عملا روتينيا إلا أنه زاد من شكوك إيران فى إنحياز المنظمة .

الفرع الثالث :

النزاع السنغالى ـ الموريتانى :

فى أواخر شهر أبريل سنة ١٩٨٩ إندلعت فجأة أحداث عنف داخل السنغال وموريتانيا تمثلت فى تدمير ممتلكات كل من الجالية الموريتانية فى السنغال ، والجالية السنغالية فى موريتانيا وقتل المئات من أبناء الجاليتين . ففى يوم ٢٦ أبريل قتل وأصيب حوالى ٧٤٠ مواطنا من أبناء الجالية الموريتانية فى السنغال على أيدى المواطنين السنغاليين . ومن أبناء الجالية السنغالية فى موريتانيا على أيدى الموريتانيين[٥٧] .

بدأت الأحداث بشجار فى قرية جاورا على الحدود الموريتانية ـ السنغالية بين رعاة موريتانيين ومزارعين سنغاليين يوم ٩ أبريل ، ولكنه سرعان ما شمل أبناء الجاليتين فى الدولة الأخرى ، وأدى الى توتر شديد فى العلاقات بين الدولتين .[٥٨] وفى ٢٨ إبريل قدمت السنغال إحتجاجا الى موريتانيا على أعمال العنف ضد السنغاليين وهددت بالانتقام من الموريتانيين إذا ثبت أن قوات الأمن الموريتانية كانت المسؤولة عن مصرع السنغاليين .[٥٩] كذلك شرعت كل دولة فى نقل رعاياها المقيمين فى الدولة الأخرى على وجه السرعة ، وشاركت طائرات المغرب وأسبانيا وفرنسا فى عملية واسعة لتبادل أبناء الجاليتين .[٦٠] وفى الوقت ذاته ، وجه الرئيس السنغالى انتقادات حادة لموريتانيا احتجاجا على ما وصفه بالمعاملة غير الانسانية التى تعرض لها السنغاليون فى موريتانيا وحمل السلطات الموريتانية مسؤولية الحادث الحدودى الذى أدى الى تفجر أعمال العنف ، وأبدى إستعداد السنغال لتكوين لجنة دولية تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية للتحقيق فى الأحداث .[٦١] وفى الوقت ذاته ، إتهمت موريتانيا السنغال بتجريد الموريتانيين النازحين من ممتلكاتهم قبل مغادرة السنغال .[٦٢] واضاف الرئيس الموريتانى الى ذلك ، إتهام السنغال بتدبير الأحداث الدامية ، وطالبها بدفع تعويضات عن ممتلكات الموريتانيين التى صودرت ودمرت فى السنغال .[٦٣]

وقد حاولت منظمة المؤتمر الاسلامى أن تتدخل لتسوية النزاع ، وتمثلت هذه المحاولة فى البيان الذى أصدره الأمين العام للمنظمة ، وفى الدور الذى لعبته الكويت بصفتها رئيسة مؤتمر القمة الاسلامى الخامس . فبمجرد اندلاع النزاع ، أصدر الأمين العام للمنظمة الدكتور حامد الغامد بيانا أبدى فيه إستعداد المنظمة للمساهمة فى إستعادة مناخ الثقة وحسن الجوار بين الدولتين ، وناشدهما ايقاف القلاقل ومواصلة الحوار والمشاورات بهدف التوصل الى تسوية سلمية للنزاع ، وأرسل الأمين العام رسالتين بهذا المعنى الى الرئيس السنغالى عبده ضيوف والرئيس الموريتانى معاوية ولد طايع .[٦٤]

من ناحية أخرى ، فقد وأفدت الكويت سعود العصيمى وزير الدولة الكويتى للشؤون الخارجية الى كل من موريتانيا والسنغال ، وقد إجتمع الوزير الكويتى بكل من الرئيسين ولد طايع وضيوف ، ونقل لهما رسالتين من أمير الكويت ، وصرح الوزير الكويتى بأن ما سمعه خلال إجتماعه بالرئيسين ، يؤكد عزمهما على تطويق الأحداث وفتح صفحة جديدة بينهما . وأشار الوزير الكويتى الى أنه لم يحمل إقتراحات محددة الى الرئيسين ، ولكن

---

(٥٧) الأهرام (القاهرة) ، ٢٧ ابريل ١٩٨٩م .

(٥٨) أشارت بعض المصادر الصحفية الى أن اسرائيل والمعارضة السنغالية لعبا دورا فى تصعيد الأحداث بهدف احراج الرئيس السنغالى عبده ضيوف واضعاف الدور العربى للسنغال . راجع فى ذلك تحقيقات المجلة (السعودية) ، ٣ مايو ١٩٨٩م ، ص ٢٠-٢٣ ، ١٠ مايو ١٩٨٩م ، ص ١٢ ـ ١٥ .

بينما أشارت مصادر أخرى الى ان المعارضة الموريتانية ذات التوجهات العنصرية المعادية للعرب والمتمركزة فى السنغال كانت وراء تصعيد أحداث الحدود . راجع فى ذلك تحقيق الوطن العربى (باريس) ، ١٢ مايو ١٩٨٩م ، ص ٢٠ـ٢١ .

(٥٩) الأهرام (القاهرة) ، ٢٩ ابريل ١٩٨٩م ، ٢ مايو ١٩٨٩م .

(٦٠) الأهرام ، ١٩٨٩/٤/٣٠ ، والقبس (الكويت) ، ١٩٨٩/٥/١ ، والشرق الأوسط (السعودية) ، ١٩٨٩/٥/١ والسياسة (الكويت) ، ١٩٨٩/٥/٢ ، والرياض (السعودية) ، ١٩٨٩/٥/٢م .

(٦١) الأهرام ، ١٩٨٩/٥/١ .

(٦٢) القبس ، ١٩٨٩/٥/٤ .

(٦٣) الأهرام ، ١٩٨٩/٥/٩ .

(٦٤) الرياض (السعودية) ، ١٩٨٩/٤/٣٠ .

مهمته كانت « لابداء إهتمام الكويت تجاه هذه الأحداث ».[٦٥]

من الواضح أن الدور الذى قامت به منظمة المؤتمر الاسلامى ، سواء على مستوى الأمين العام أو مستوى رئيس مؤتمر القمة الاسلامى ، قد إقتصر على مناشدة السنغال وموريتانيا تهدئة النزاع ، وأن هذا الدور لم يشمل محاولة « الوساطة » بين الدولتين ، وتقديم مقترحات محددة ، وهو الأمر الذى نجحت منظمة الوحدة الافريقية فى تحقيقه .

فقد بادر موسى تراورى رئيس جمهورية مالى ، ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية بزيارة السنغال وموريتانيا فى ١٢ مايو واستطاع اقناع قادة الدولتين بوقف الحملات الاعلامية المعادية ، والانسحاب التدريجى لقوات الدولتين مسافة عشرة كيلو مترات من الحدود المشتركة بينهما . وفى الوقت ذاته ، وافقت الدولتان على البدء فى اجراء مفاوضات مباشرة بينهما فى باماكو عاصمة مالى على مستوى وزيرى الداخلية[٦٦]. وبالفعل ، فقد اجتمع وزيرا داخلية السنغال وموريتانيا فى باماكو بحضور وزير الادارة المدنية المالى للنظر فى مقترحات مالى لتسوية النزاع[٦٧]، كما قام الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بزيارة السنغال وموريتانيا فى أول يونيو من أجل دفع المفاوضات بينهما[٦٨] .

يثير تدخل منظمة المؤتمر الاسلامى فى النزاع الموريتانى - السنغالى سؤالا منطقيا ، لماذا تدخلت المنظمة فى محاولة تسوية النزاع رغم أنه نزاع افريقى بحت ، كما انه من المعروف أن المنظمة لاتتدخل فى المنازعات الافريقية البحتة ؟ يبدو أن تدخل منظمة المؤتمر الاسلامى فى النزاع الموريتانى - السنغالى كان راجعا الى شخصية الأمين العام الجديد للمنظمة . ففى يناير سنة ١٩٨٩ تولى الدكتور حامد الغامد (رئيس وزراء النيجر سابقا) مهام الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى . وبصفته تلك ، فانه يتميز بخبرته فى الشئون الافريقية واهتمامه بها . من ناحية أخرى ، فمن الواضح من استعراضنا لدور المنظمة فى الموريتانى السنغالى ان تدخل المنظمة فى النزاع كان محدودا ، أن المنظمة سرعان ما تراجعت عن تدخلها لكى تترك الميدان لمنظمة الوحدة الافريقية . ومن ثم ، فان تدخل المنظمة فى النزاع الموريتانى - السنغالى لا يختلف كثيرا عن النظر العام لدور المنظمة فى المنازعات بين الدول الأعضاء .

الفرع الرابع :
النزاع العراقى - الكويتى :

أثناء انعقاد المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية فى القاهرة فى ٣١ يوليو - ٥ أغسطس سنة ١٩٩٠ ، قام الجيش العراقى بغزو شامل للكويت فى ٢ أغسطس احتل على أثره كل الأراضى الكويتية . واتساقا مع التقاليد السياسية للمنظمة ، فقد أجل المؤتمر جلساته ، حتى يتيح الفرصة لوزراء الخارجية العرب الحاضرين المؤتمر مناقشة موضوع الغزو العراقى خاصة ان الأمين العام لجامعة الدول العربية كان متواجدا فى المؤتمر . بعبارة أخرى فقد فضلت المنظمة أن تمثل النزاع برمته الى جامعة الدول العربية باعتباره نزاعا بين دولتين عربيتين .

بعد أن فرغ وزراء الخارجية العرب من مناقشة موضوع الغزو العراقى وأعلنوا بيانا بشجب الغزو ، بادر المؤتمر التاسع عشر ، وقبيل انتهاء جلساته ، باصدار « بيان حول الوضع بين الكويت والعراق .. ادان فيه « العدوان العراقى على الكويت » وطالب بالانسحاب الفورى للقوات العراقية من الأراضى الكويتية والعودة الى مواقع ما قبل العاشر من محرم سنة ١٤١١هـ (٢ أغسطس سنة ١٩٩٠م) ، والالتزام بمبادىء ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى وبصفة خاصة ما نصت عليه من ضرورة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية . كذلك فقد اكد البيان أن المؤتمر أحيط علما باعلان الحكومة العراقية عزمها على سحب قواتها من الكويت وأكد ان المؤتمر سيتابع تنفيذ التعهد العراقى دون قيد أو شرط من الجانب العراقى[٦٩] . الا أن المؤتمر لم يتابع التعهد العراقى وترك تلك المسئولية لوزراء خارجية الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية .

كذلك ، فان مؤتمر القمة الاسلامى السادس الذى كان مقررا عقده فى السنغال فى يناير سنة ١٩٩١ تأجل انعقاده تحت دعوى أن الدول الاسلامية منقسمة فى الوقت الراهن بخصوص موضوع الغزو العراقى وأنه من الضرورى الانتظار حتى تسمح الظروف لعقد المؤتمر . بينما يمكن القول أن ظروف الغزو العراقى كانت تتطلب انعقاد المؤتمر فى موعده على الأقل لمتابعة التعهد العراقى ، كما جاء فى بيان المؤتمر التاسع عشر لا تأجيل مؤتمر القمة برمته ، بل انها ربما كانت تتطلب عقد دورة استثنائية للقمة الاسلامية طبقا لنص ميثاق المنظمة

---

(٦٥) القبس ، ١٩٨٩/٥/١ ، ١٩٨٩/٥/٣ ، والسياسة ، ١٩٨٩/٥/٢ ، والأهرام ، ١٩٨٩/٥/٣ .

(٦٦) الأهرام ، ١٩٨٩/٥/١٤ ، والشرق الأوسط ، ١٩٨٩/٥/١٤ .

(٦٧) الرياض ، ١٩٨٩/٥/١٩ . وقد اشارت المجلة (١٩٨٩/٥/١٠) صراحة الى فشل الوساطة الكويتية ، والى نجاح وساطة منظمة الوحدة الافريقية .

(٦٨) الأهرام ، ١٩٨٩/٦/٣ .

(٦٩) البيان الختامى للمؤتمر الاسلامى التاسع عشر لوزراء الخارجية ، المنعقد بالقاهرة .

ذاته .

ولما كانت جامعة الدول العربية قد وصلت الى طريق مسدود فى التعامل مع النزاع نظرا للانقسام بين الدول الأعضاء ، ولما كانت بعض الدول العربية المضادة للعراق فى حاجة الى دعم سياسى اقليمى ، فقد لجأت هذه الدول الى محاولة تنشيط دور منظمة المؤتمر الاسلامى . وذلك من خلال عقد دورة طارئة لهيئة مكتبى مؤتمر القمة الاسلامى الخامس ومؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية التاسع عشر . والواقع أن هذه الهيئة ليست من الهياكل التنظيمية المنصوص عليها فى الميثاق والمخولة باتخاذ القرارات التى تعبر عن سياسة المنظمة . ولكنها كانت حلا توفيقيا يوفر للكويت ومصر والسعودية الدعم المطلوب بحكم أن الكويت كانت ترأس مؤتمر القمة الخامس ، كما أن مصر كانت ترأس مؤتمر وزراء الخارجية التاسع عشر . كما أن هيئة المكتبين . كانت تتألف من عدد محدود من الدول معظمها يؤيد الموقف الكويتى ، وهى مصر والكويت والسعودية والمغرب وباكستان وتركيا ومالديف والسنغال والجابون وفلسطين . ولهذا فان هيئتى المكتبين دعمتا الموقف الكويتى ووجهت نداء الى العراق لسحب قواته من الكويت دون تأخير(٧٠) .

وقبيل اندلاع « حرب الخليج » وجه الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى نداء فى ١٤ يناير الى الرئيس العراقى ناشده فيه « أن تأمروا دون تأخير بالانسحاب الشامل واللامشروط للقوات العراقية من الأراضى الكويتية » وأضاف اننا على استعداد للعمل فى اطار منظمة المؤتمر الاسلامى من أجل مد الجسور بين العراقيين والكويتيين وتسوية ما ظهر من خلافات بينهم والمساعدة على اعادة جو التفاهم والصداقة الأخوية والتعاون التى ميزت على الدوام العلاقات العراقية ـ الكويتية(٧١) .

بيد أن هذا البيان لم يكن متصورا أن تكون له أى فاعلية فى تسوية النزاع العراقى ـ الكويتى ، ليس فقط بسبب رفض العراق الانسحاب من الكويت ، ولكن أيضا لان الأمين العام كان منحازا بشكل واضح الى وجهة النظر الكويتية السعودية . وقد تمثل ذلك فى حضور الامين العام المؤتمر الذى نظمته السعودية فى مكه المكرمة باسم « المؤتمر الاسلامى الشعبى » لادانة الغزو العراقى ، وقد تحدث الأمين العام ، حامد الغامد ، فى المؤتمر مؤكدا انحيازه لوجهة النظر المعارضة للعراق .

ومنذ اندلاع « حرب الخليج » فى ١٧ يناير سنة ١٩٩١ تراجعت المنظمة لكى تفسح الطريق امام الحل العسكرى ، فقد رفض الامين العام التجاوب مع التحرك الايرانى والتحرك الباكستانى الساعى لوقف اطلاق النار . فقد ، قدمت ايران مشروعا من خمس نقاط ينفذ فى اطار منظمة المؤتمر الاسلامى(٧٢) . كما تحركت باكستان لتطوير مبادرة سياسية فى اطار المنظمة . ولكن الامين العام لم يتحمس لتطوير المساعى الايرانية والباكستانية . وعشية اندلاع الهجوم البرى لدول التحالف انعقدت هيئة مكتب مؤتمر القمة ومؤتمر وزراء الخارجية فى القاهرة فى ٢١ فبراير وأصدرت بيانا اكد « التضامن مع حكومتى وشعبى الكويت والسعودية » ، ودعا الى « الانسحاب الفورى والكامل وغير المشروط للقوات العراقية من الأراضى الكويتية وعودة الحكومة الشرعية بقيادة الشيخ جابر أمير الكويت والتزام العراق التام بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ومنظمة المؤتمر الاسلامى(٧٣) ، وكان الأمين العام قد صرح أثناء انعقاد تلك الدورة بان « مبادرة السلام العراقية الأخيرة لا تمثل الحد الأدنى لما تتطلبه الشرعية الاسلامية الدولية(٧٤) .

ومن ثم يلاحظ أن منظمة المؤتمر الاسلامى لم تحاول أن تستخدم الأدوات المنصوص عليها فى ميثاقها لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ، ولكنها انحازت لوجهة نظر أحد طرفى النزاع ، واقتصر دورها على السعى لعمل ما يخدم وجهة نظر هذا الطرف . كما ان تدخل المنظمة فى النزاع لايختلف عن التقليد المسيطر عليها الرامى الى عدم التدخل النشيط فى المنازعات بين الدول العربية .

خاتم : نحو تقوية فعالية منظمة المؤتمر الاسلامى فى مجال تسوية المنازعات :

اهتمت منظمة المؤتمر الاسلامى بموضوع التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء سواء فى نصوص الميثاق أو قرارات مؤتمرات القمة الاسلامية . كذلك فقد أنشأت المنظمة محكمة العدل الاسلامية الدواية كاطار قانونى وسياسى لتسوية المنازعات بين أعضائها . بيد أنه من الواضح أن دور المنظمة فى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء مازال محدودا . فقد درجت المنظمة على عدم التدخل فى المنازعات التى تقع فى اطار اختصاص جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية . كذلك ، فمن الملاحظ أن المنظمة لم يحالفها التوفيق تماما فى تسوية العدد المحدود من المنازعات الذى حاولت تسويته .

---

(٧٠) جمهورية مصر العربية فى الفترة بين ٩ ـ ١٤ يوم سنة ١٤١١هـ ، ٣١ يوليو ـ ٥ اغسطس سنة ١٩٩٠ ، ص ١٧ الاهرام ، ٩ يناير سنة ١٩٩١

(٧١) الجزيرة (السعودية) ١٥ يناير سنة ١٩٩١

(٧٢) نص المشروع فى الأهرام ، ٢٨ يناير سنة ١٩٩١

(٧٣) الأهرام ، ٢٢ فبراير سنة ١٩٩١

(٧٤) الأهرام ، ٢١ فبراير سنة ١٩٩١

والسؤال المنطقى الذى يجب أن نناقشه هو كيف يمكن تقوية فعالية منظمة المؤتمر الاسلامى فى مجال تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ؟ ينبغى أن نوضح فى البداية أن الفعالية تعنى القدرة على تحقيق الأهداف المحددة سلفا . وبهذا المعنى ، تقاس فعالية المنظمة بمدى قدرتها على تحقيق أهدافها .

من الواضح من استعراض وثائق منظمة المؤتمر الاسلامى أن المنظمة تسعى الى تسوية المنازعات بين اعضائها بالطرق السلمية .

ومن الثابت كذلك ، من تأمل أنشطة المنظمة فى هذا الميدان ، أنها لم تكن « فعالة » فى تحقيق هذا الهدف ، وفى نظرنا ، فان نقطة البدء فى تقوية فعالية المنظمة فى ميدان تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء تكمن فى حدوث تغير جذرى فى المنظور الفكرى المسيطر على أعمال المنظمة فى ميدان تسوية المنازعات ، وهو انها اداة لتسوية المنازعات التى لا تقع فى اطار الاختصاص المباشر للتنظيمات الاقليمية الاخرى ، وبلورة منظور فكرى جديد مؤداه أن المنظمة مسؤولة عن تسوية جميع المنازعات التى تنشأ بين الدول الأعضاء سواء بمفردها أو بالاشتراك مع التنظيمات الاقليمية الاخرى . فلا يكفى ان تدعو المنظمة فى الميثاق ، وقرارات مؤتمرات القمة الدول الأعضاء الى تسوية منازعاتهم بالطرق السلمية ، ولكن يجب أيضا أن تتحمل المنظمة مسؤوليات محددة فى هذا الصدد .

من ناحية أخرى ، فانه من الضرورى أن تقوم المنظمة بتطوير مجموعة من التقاليد القانونية ـ السياسية فى ميدان تسوية المنازعات بحيث تشكل تلك التقاليد أسسا واطرا راسخة لدور المنظمة فى المستقبل . ومن أهم تلك التقاليد قاعدة الاعتراف بشرعية الحدود الراهنة بين الدول الاسلامية ، فالملاحظ أن الغالبية العظمى من المنازعات بين تلك الدول منازعات حدودية اقليمية .

ورغم ان ميثاق المنظمة يؤكد صراحة ان المنظمة تسعى الى تأكيد استقلال وسيادة ووحدة اراضى الدول الأعضاء ، الا أن مبدأ احترام الحدود الراهنة لم يستقر بعد فى تقاليد المنظمة كما هو الحال فى منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الافريقية ، وفى غياب مثل هذا المبدأ ترددت المنظمة فى الاقتراب من العديد من المنازعات بين الدول الأعضاء ، كما لم تستطع المنظمة أن تتبع سياسة واضحة ازاء بعض المنازعات تعكس مبدأ احترام الحدود الراهنة وعدم جواز تغييرها بالقوة ، مما أثار الشك لدى بعض الدول الأعضاء المتنازعة فى « انحياز » المنظمة ، كما حدث فى حالة النزاع العراقى ـ الايرانى ، وبالذات فى المراحل الأولى للنزاع . ومما أثار أيضا تساؤل كثير من الدول الأعضاء وغير الأعضاء حول مصداقية المنظمة حين ساندت الصومال فى نزاعها مع اثيوبيا سنة ١٩٧٧ تحت شعار التضامن الاسلامى ، رغم ان الصومال كانت هى الدولة الساعية الى تغيير الحدود السياسية بالقوة المسلحة .

كذلك ، فانه من المهم أن تشمل تلك التقاليد تأكيد مبدأ تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فى اطار اسلامى ، أو على الأقل فى اطار تشارك فيه منظمة المؤتمر الاسلامى ، فقد ارست منظمة الدول الأمريكية مبدأ عرض المنازعات بين الدول الأعضاء على المنظمة قبل عرضها على الأمم المتحدة ، كما أقرت منظمة الوحدة الافريقية مبدأ تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فى اطار افريقى . وفى رأينا فان عدم توافر مثل هذا المبدأ فى منظمة المؤتمر الاسلامى مسؤول الى حد ما عن ميل الدول الأعضاء الى تسوية منازعاتها فى اطار التنظيمات الاقليمية الأخرى .

وأخيرا ، فانه مما يقوى من فعالية منظمة المؤتمر الاسلامى فى ميدان تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء هو أن تسعى الى بلورة التقليد الاسلامى الاصولى الذى يؤكد ضرورة اللجوء الى القتال لاجبار « الفئة الباغية على أن تفىء إلى امر الله اى تقبل مبدأ التسوية السليمة للنزاع ان بلورة وترسيخ مثل هذا المبدأ سيؤدى ليس فقط إلى ان تصبح المنظمة اسلامية بالاسم والهوية والممارسة ولكنه سيقوى فعاليتها فى ميدان تسوية المنازعات لانه سيشكل عنصر ضغط كبير على الفئة الباغية ونحن نشك فى أن المنظمة ستلجأ بالفعل الى القتال كأداة لتسوية النزاع ، ولكن مجرد بلورة هذا المبدأ واحتمال اللجوء اليه يمثل رصيدا كبيرا للمنظمة فى ميدان تسوية المنازعات المسلحة التى يتضح فيها بلا مراء أن أحد الاطراف المتنازعة مصمم على الاستمرار فى الحرب ورفض الطرق السلمية .

من ناحية ثالثة ، فان منظمة المؤتمر الاسلامى مازالت تفتقر ، فى رأينا ، الى المقومات المؤسسية التى تؤهل المنظمة لكى تلعب دورا يعتد به فى المنازعات بين الدول الأعضاء . ولا يقدح من هذا القول أن المنظمة قد قررت انشاء محكمة عدل اسلامية ، فقد سبق أن أشرنا الى أن المحكمة لم تنشأ بعد والى أنها ربما لاتنشأ بالفعل الا بعد مضى فترة طويلة من الزمن . وأهم تلك المقومات المؤسسية هو تقوية الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامى . فالواقع أن خبرة التنظيمات الاقليمية الاخرى توضح أنه بصرف النظر عن النصوص الواردة فى المواثيق ، فان دور الامانة العامة كان هو الدور الحاسم فى تحديد مدى فعالية تلك التنظيمات فى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء . فرغم مرور حوالى عقدين على انشاء منظمة المؤتمر الاسلامى ، فان جهاز الأمانة العامة للمنظمة مازال هشا ، ويفتقر الى الحدود الدنيا الواجب توافرها لمتابعة العلاقات بين الدول الأعضاء وبالذات فى ميدان المنازعات . وفى هذا الصدد ، فانه من الضرورى انشاء لجنة سياسية دائمة فى اطار الأمانة العامة تتولى

متابعة المنازعات التى قد تثور بين الدول الأعضاء، وتقوم بالتدخل فى المراحل الأولى لظهور النزاع . كذلك، فمن المهم أن تشرع الأمانة العامة للمنظمة فى تطوير خطط محددة لكيفية انشاء قوات لحفظ السلام توضع على الحدود بين الدول الأعضاء المتنازعة، اذا ظهرت أوضاع تتطلب ذلك . وقد سبق أن اقترحت لجنة المساعى الحميدة التى انشأتها المنظمة وضع قوات طوارىء لحفظ السلام على الحدود العراقية - الايرانية . وفى رأينا أن منظمة المؤتمر الاسلامى قد حالفها بعض الحظ حينما رفضت ايران هذا الاقتراح . لأن الأمانة العامة للمنظمة ليس لديها المقدرة أو الخبرة التنظيمية التى تؤهلها لتنفيذ هذا الاقتراح .

ومن الضرورى أن تتحوط الأمانة العامة لاحتمال اضطلاعها بمسؤولية اعداد قوات لحفظ السلام فى المستقبل، مما يوفر لها قدرا من المصداقية لدى الدول الأعضاء . اضف إلى ذلك ضرورة دعم صلاحيات الأمين العام للمنظمة وذلك باعطائه حق الدعوة مباشرة الى دورة استثنائية لمؤتمر وزراء الخارجية فى حالة حدوث نزاع مسلح، أو نزاع ينطوى على احتمال استعمال القوة العسكرية بين الدول الأعضاء، فالميثاق يعطى للأمين العام الحق فى طلب عقد تلك الدورة، ولكنه يشترط موافقة ثلثى الدول الأعضاء على انعقادها، علما بأن تلك الموافقة لم تتوافر الا فى حالة مناقشة التدخل السوفيتى فى افغانستان والقضية الفلسطينية .

وأخيرا، فانه ربما كان من الأوفق ان تنسق منظمة المؤتمر الاسلامى جهودها فى ميدان تسوية المنازعات مع جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الافريقية، بحيث يتم تجميع موارد التنظيمات الثلاث فى اطار مؤسسى محدد يتولى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فى اطار مؤسسى محدد يتولى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فى أكثر من تنظيم اقليمى واحد . فليس من المقبول أن تتخلى منظمة المؤتمر الاسلامى عن التدخل فى المنازعات بين الدول الافريقية الأعضاء بها بدعوى أن منظمة الوحدة الافريقية هى الاطار الانسب لتسوية تلك المنازعات . وانما يجب أن تتدخل فى تلك المنازعات، على الاقل بالاشتراك مع منظمة الوحدة الافريقية، أو جامعة الدول العربية، أو كلتيهما طبقًا لطبيعة النزاع . □



كيف تحصل على أعداد السياسة الدولية أو المـــواد المنشـــورة بهـــا ؟

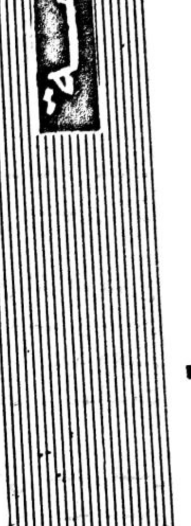
أكملت « السياسة الدولية » خمسة وعشرين عاما من عمرها قدمت خلالها مائة عدد من المجلة (يوليو ١٩٦٥ ـ أبريل ١٩٩٠) تتضمن مئات من الدراسات والتقارير والتعليقات والتحليلات بأقلام جمهور من الخبراء وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين .

وادارة المجلة وقد استشعرت حاجة القارىء المتخصص الى الرجوع الى ما يطلبه من موضوعاتها بالاعداد المائة الأولى في أقل وقت وبأيسر وسيلة تم تسجيل الأعداد على مصغرات فيلمية (الميكروفيلم والميكروفيش) كوعاء متطور يواكب ما استحدث من استخدام للتقنيات الحديثة في مجال حفظ واسترجاع المعلومات .

وتتاح الان المجموعة الكاملة لاعداد السياسة الدولية على الميكروفيش بسعر ثابت ١٥٠جم للسنة الواحدة ـ كما تتاح النسخ الورقية بسعر خمسون جنيها للسنة الواحدة .

هذا وقد قام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم ايضا باعداد نظام للاسترجاع الموضوعي من أعداد مجلة « السياسة الدولية » يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الأعداد أو لفترة زمنية محددة ـ وذلك نظير أجور رمزية خدمة للبحث العلمي وتيسيرا على الدارسين والباحثين . ولاشك أن مثل هذا العمل سوف يوفر كثيرا من جهد ووقت القراء .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال
بـ الدكتور احمد السعيد
مدير عام
مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم
شارع الجلاء ـ القاهرة
ت ٧٥٥٥٠٠
تلكس U.N ٩٣٣٤٦ / ٩٢٠٠٢



جنـــوب أفريقيـــا وتصفية الأبارتيـــد

وليد محمود عبد الناصر

حظيت التطورات التى شهدتها جنوب افريقيا فى العامين الاخرين والتى اتسمت بالتلاحق السريع وعنصر المفاجأه الى حد ما فى تسلسل الاحداث باهتمام المراقبين والمحللين للوضع فى هذه الدولة ذات الموقع الاستراتيجى والتاريخى الذى تميز خلال عشرات السنين بالصراع بين السكان الافارقة الاصليين والمستوطنين البيض الذين جاءوا منذ قرون الى جنوب افريقيا .

وتحاول هذه الدراسة تحليل الابعاد المحلية والاقليمية والدولية التى احاطت بهذه التطورات ، تسببت فيها أو نتجت عنها .

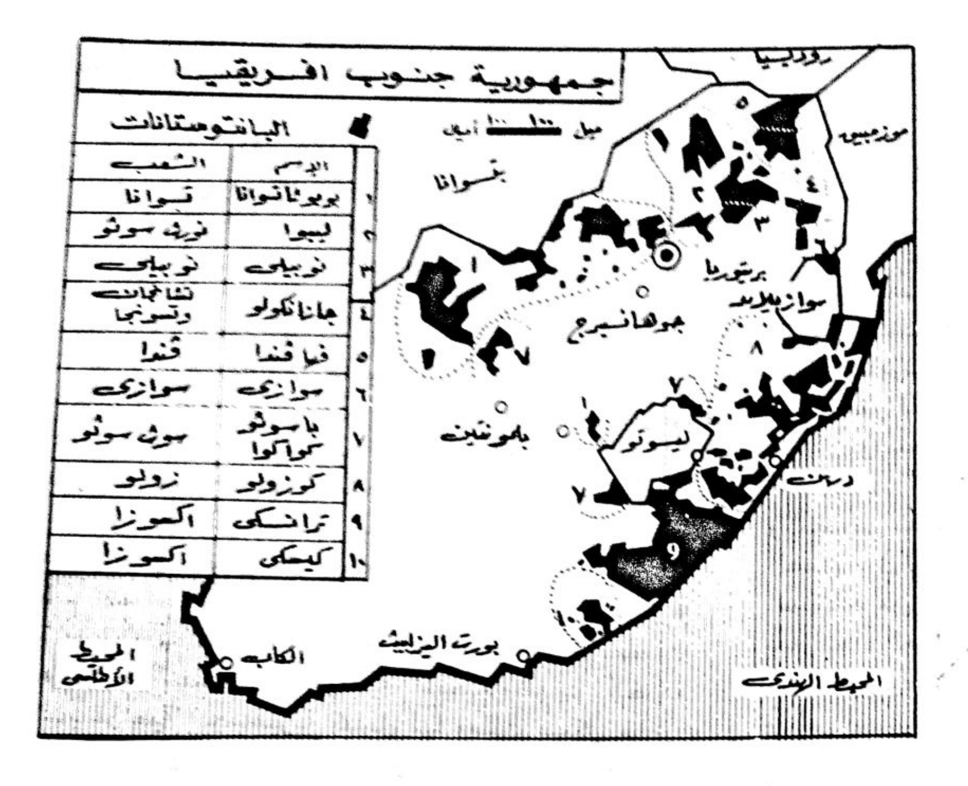
الابعاد المحلية :

على هذا المستوى يمكن الحديث عن عوامل خاصة بالأقلية البيضاء من ناحية وعوامل خاصة ببقية السكان (السود ـ الهنود ـ الملونين) من ناحية اخرى .

أولا : عوامل تتصل بغالبية السكان خاصة السود :

كان اصرار الحكم الابيض فى جنوب افريقيا على فرض التمييز والسيطرة البيضاء على كافة مجالات حياة السود دافعا للأخرين جعلهم يعتبرون اى مطلب لهم هو بالضرورة مطلب سياسى وبالتالى ينضمون لحركة المقاومة الوطنية بأشكالها المختلفة . وجاء ذلك فى وقت اصبحت الطبقة العاملة السوداء فيه غير قابلة للاحلال من ناحية وقادرة على الصمود أمام قهر السلطات العنصرية من ناحية اخرى . وقد فشلت حالة الطوارىء التى فرضتها الحكومة من يوليو ٨٥ حتى مارس ٨٦ ومرة اخرى من يونيو ٨٦ فى قهر الصمود الشعبى فى مواجهة « الابارتهيد » أو فى ازالة المعارضة السلمية خارج اطار البرلمان ـ القائم بدوره على اساس عنصرى . [1] ونذكر فى هذا السياق ان « نلسون مانديلا » اعلن عام ٨٥ ـ أثناء وجوده بالسجن ـ انه لا مواجهة للعنف الا بالعنف ولا مكان للنضال السلمى . ولم تنجح حالة الطوارىء فى القضاء على دور الجبهة الديمقراطية المتحدة التى أنشئت عام ٨٣ وضمت ٢ مليون عنصر وتبنت « ميثاق الحرية » الذى صدر عام ١٩٥٥ ، وقد قامت هذه الجبهة بتنظيم

1- Harold Wolpe, Race, Class and the Apartheid state (Paris: UNESCO Press, 1988), PP. Vii, 77,83.



مظاهرات واضرابات ومقاطعات فى عدة قطاعات (عدم دفع الضرائب - مقاطعة المدارس - ومقاطعة انتخابات الادارة فى المدن السوداء) مما سبب خسارة ضخمة لقطاع الاعمال والصناعة للبيض . وكانت تضم فى صفوفها نقابات عمال وتنظيمات طلابية ومدنية وكنائس . وقامت على أسس غير عنصرية وعارضت فكرة ٣ برلمانات عنصرية مستقلة عام ١٩٨٣ ، وفشلت فى القضاء على مؤتمر نقابات العمال (كوساتو) الذى انشىء عام ٨٥ واقر بالارتباط بين الحركة العمالية والنضال السياسى ، كما رفضت نقابات العمال الاعتراف بما سمى بالبانتوستانات المستقلة (وعددها ٤ حاليا هى : فندا - ترانسكاى - سيسكاى - بوفوتاتسونا) وفى هذا الوقت اصبح واضحا أن صيغة البانتوستانات فرضت نظما سياسية متسلطة وغير ديمقراطية لم تسمح باى معارضة باى شكل منظم وحظرت الاضرابات وانشاء نقابات العمال مما ادى الى تصعيد معارضة السود لهذه الصيغة . (٢)

ورغم حالة الطوارىء استمر خروج مظاهرات ملونة لاحياء ذكرى احداث « شاربفيل » ١٩٦٠ واحداث « سويتو » ١٩٧٦ وكذلك للاحتجاج على حظر نشاط ١٧

2- Ibid, PP. 78,79.

انظر ايضا :

- Heidi Holland, The struggle: A History of the African National Congress (Iondon: Grafton Books, 1989), PP.199,203,212.
- Fenele Mbali, the Growth of Black Trade Unionism in South Africa, its Role in Influencing Changes in Wage Differentials with Special Reference to the Mining Industry (Lusaka: International Labor Office, 1986), PP. 25,26, 28.
- Special Report of the Director-General on the Application of the Declaration Concerning Action Against Apartheid (Geneva: ILO, 1989), P.24.

منظمة معادية للابارتهيد مع تحول جنازات ضحايا عنف السلطة الى مظاهرات سياسية مؤيدة « للمؤتمر الوطنى الافريقى » . وقد حاولت كوساتو الدعوة لعقد « مؤتمر للشعب » الا أن السلطات العنصرية حظرته ، فاستمرت « كوساتو » تطالب بالافراج عن المعتقلين السياسيين وترفض مشروعات الانتخابات المحلية للسود فى مدنهم المعزولة . وقد تزايدت قوة نقابات العمال السوداء فى وقت شهدت فيه جنوب افريقيا حالة كساد اقتصادى . وقد تزامن ذلك مع تطورين هامين : الاول هو معارضة رجال الكنيسة لعنف السلطات العنصرية وتأييدهم لفرض عقوبات دولية ضد جنوب افريقيا . أما التطور الثانى فهو تصاعد العمليات المسلحة للجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الافريقى والمسمى بـ امكونتووى سيزوى خاصة داخل مدن البيض مثل بريتوريا وجوهانسبرج [3] بما فى ذلك اهداف مدنية للبيض ، وانشاء السود للجان شوارع تدير شئونهم اليومية بشكل مستقل . وعقب حظر سلطات بريتوريا للجبهة الديمقراطية المتحدة ظهرت الحركة الديمقراطية الجماهيرية كبديل لها ومثلت بشكل خاص مواقف السود القاطنين فى المدن السوداء المعزولة ، كما اقتربت مواقف هذه الحركة بدرجة كبيرة من مواقف المؤتمر الوطنى الافريقى . وبعد فشل الحديث عن انتخابات مجالس للمدن السوداء الموجودة خارج البانتو ستانات عام ٧٧ نتيجة معارضة السود ، فقد فشل قانون السلطات المحلية السوداء عام ٨٢ لنفس السبب رغم اعطاء نظام بريتوريا سلطات اضافية لهذه المجالس الجديدة . وفى منتصف الثمانينات رفض المؤتمر الوطنى الافريقى ـ المحظور منذ ١٩٦١ ـ صيغتى توسيع الحكم المحلى والاقليمى وخلق برلمان رابع للسود مرتبط بالبانتوستانات (بجانب البرلمانات الثلاثة للبيض والهنود والملونين) اللتين اقترحتهما حكومة جنوب افريقيا . وقد تمحورت مطالب المعارضة السوداء بكافة فصائلها على اعادة توزيع الى حد ما للثروة الاقتصادية واعادة توزيع الموارد الى قطاعات التعليم والاسكان والصحة واعادة توزيع الارض واقرار مبدأ صوت لكل مواطن . [4]

وقد حدثت تطورات اجتماعية واقتصادية اخرى دفعت موقف السود الى حد التناقض والمواجهة ، ثم الصمود ، فى وجه السلطة البيضاء العنصرية فى جنوب افريقيا فقد تزايد الاختلال الديمغرافى بين السود والبيض لصالح الاولين بشكل كثيف . كما تصاعدت هجرة السود من البانتوستانات الى المناطق الحضرية فى وقت رفض فيه السود خارج البانتوستانات النقل الجبرى اليها بواسطة الشرطة العنصرية . وبالمقابل بدأت اضرابات العمال السود فى القطاعين الصناعى والتعدينى تأخذ فترات اطول وتضم اعدادا متزايدة من العمال ، فى وقت عانت فيه المناجم من انسحاب العمالة السوداء من الدول الافريقية المجاورة . وفى وقت تزايد فيه اتجاه العمالة السودا لرفع مستوى مهاراتها والتوسع فى التعليم والحراك الاجتماعى ، فان الكساد الاقتصادى وتطور الصناعة كثيفة رأس المال دفعت بمعدلات البطالة بين السود الى ٣٠ ٪ وادت لانخفاض دخولهم بمعدلات حقيقية .

كما أيقنت الطبقة الوسطى الصاعدة بين السود أن هناك قيودا على حراكها الاجتماعى الى اعلى بسبب سياسات وممارسات الابارتهيد . ورغم ذلك فان تزايد القوة الشرائية للسود بشكل نسبى فى نفس الفترة جعل سلاح المقاطعة من قبل المستهلكين السود فعالا ومؤثرا فى رجال الاعمال البيض . وقد اصبح الاستقرار الاجتماعى والسياسى مصدر تهديد لاستمرار السيطرة البيضاء وتوسع النظام الرأسمالى فى جنوب افريقيا [5] . واثبت الافارقة عجز سلطة الابارتهيد عن فرض قوانينها . كما أثبتوا انهم تعلموا من تجربة الخمسينات بأنهم يستطيعون التصويت بشكل غير مباشر من خلال اسلحة

3- Special Report, Op.Cit., pp. 18-19,25,40
- Holland, Op.Cit., pp.11,122,206
- Mbali, Op.Cit,p.18
- Wolpe, Op.Cit., p.163

4- Wolpe, Op.Cit., pp.92,104,109

انظر ايضا : - «Free at last, free at last-Thank God Almighty, but it is just a start.» The Economist, October 21st,1989,p.59.

5- Mbali, Op.Cit.,15,17,19,27.

انظر ايضا : - Raymond Lotta «The Political Economy of Apartheid and the Strategic Stakes of Imperialism», Race and Class, Autumn 1985,pp.32,33
- Special Report,Op.Cit.,pp.53,63.
- Wolpe, Op.Cit.,pp.28,31
- Holland, Op.Cit.,p.227

المقاطعة والاضراب فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بهم .

أما من ناحية القوى من غير السود فقد عاد اتحاد الهنود فى ترانسفال للصورة السياسية فى الثمانينات ، وأيقن الهنود ان لهم مصلحة فى القضاء على تحديد مناطق منعزلة للمجموعات العرقية المختلفة وهو ما حال بينهم وبين فرص التجارة فى كل المناطق . (٦) كما شهدت اعوام ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ تحرك عدد كبير من الملونين للانضمام للجبهة الديمقراطية المتحدة - بل ومن خلالها الى المؤتمر الوطنى الافريقى المحظور حينذاك . (٧) وقد اثبتت هذه التجربة ان المؤتمر الوطنى الافريقى نجح - مباشرة ومن خلال الجبهة الديمقراطية المتحدة - فى الاستفادة من خبراته الماضية فى الخمسينات بتجميع كافة القوى المعادية للابارتهيد ، خاصة فى ظل استمرار الرؤية السائدة داخل الحزب الشيوعى لجنوب افريقيا - المحظور رسميا - والذى ضم فى صفوفه عناصر من البيض بضرورة استمرار الجبهة المتحدة مع المؤتمر الوطنى الافريقى وبقية القوى المضادة للابارتهيد للتخلص من هيمنة البيض وبناء ديمقراطية وطنية تعتبر شرطا لتقدم الطبقة العاملة فى جنوب افريقيا (٨) .

وتجدر الاشارة الى أن نيلسون مانديلا رفض منذ ١٩٨٤ اى شروط مسبقة للافراج عنه خاصة التزامه بالتخلى عن العنف . ولذا جاء الافراج عنه عام ٩٠ دون الحصول منه على اى وعد بالتخلى عن استخدام العنف . الا أن سلطات بريتوريا عمدت الى افهامه بانها تحتاج الى هذا التعهد من المؤتمر الوطنى الافريقى قبل بدء بة مفاوضات جادة . (٩)

مواقف القوى السوداء :

يتميز المؤتمر الوطنى الافريقى بانه تنظيم نجح دائما فى أن يجمع بين صفوفه فئات من طبقات مختلفة وبالتالى قد تختلف توجهاتهم السياسية بين الوطنية والاشتراكية وجمع بين هذه القوى التزامها بميثاق الحرية الصادر عام ١٩٥٥ .

ركز المؤتمر الوطنى الافريقى على الدعوة للديمقراطية من خلال التخلص من القوانين التمييزية وادماج السود كمواطنين كاملى الاهلية فى الدولة من خلال تمثيل مباشر فى البرلمان على اساس ديمقراطى ومن خلال اعادة توزيع الارض وتوزيع اكثر عدلا للموارد والفوائد الاقتصادية للدولة على أسس انسانية . ويؤكد المؤتمر الوطنى الافريقى التزامه بتأميم البنوك والمناجم والصناعات ذات الطبيعة الاحتكارية طبقا لميثاق الحرية عام ١٩٥٥ . كما يطالب المؤتمر بحق السود فى المساواة امام القانون وتولى الوظائف العامة . وتحدث المؤتمر عن هدف تحطيم نظام الارباتهيد ونقل السلطة الى الشعب من خلال اصراره على حكم الاغلبية بلا شروط القائم على اساس صوت لكل مواطن .

وفى منتصف الثمانينات ، كانت استراتيجية المؤتمر الوطنى الافريقى ما زالت تقوم على اساس الكفاح المسلح والعمل دوليا لتقوية العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا وبالتالى محاولة عزل واضعاف نظام الابارتهيد وليس التفاوض معه . (١٠)

وخلال عامى ٨٧ و ٨٨ كانت شروط المؤتمر الوطنى الافريقى للتفاوض مع نظام بريتوريا هى الافراج عن

6- Wolpe,Op.Cit.,pp.78,87

انضر ايضا :
- Holland, Op.Cit.,pp.110,111.

7- Holland, Op.Cit.,p.204

أنظر أيضا :
- Baruch Hirson,«The Struggle for a Post-Apartheid society in south Africa»,A Review Article, Third world Quarterly,April 1990,p.164

8- Wolpe, Op.Cit.,p.34

انظر ايضا :
- Holland,Op.Cit.,p.78

9- «South Africa: The Tryst at the Tynhuis»,The Economist,April 28th, 1990,p.68

أنظر ايضا :
- Holland,Op.Cit.,p.203.

10- Holland, Op.Cit.,p.68

أنظر ايضا :
- «South Africa: The Tryst..»,Op.Cit.,p.68
- Wolpe, Op.Cit.,p.11
- Mbali,Op.Cit.,p.iv
- Siradion Diallo, «L'NC: Non au Dialogue Avec Pretoria»,Jeune Afrique,26 Octobre 1988,pp.22-23.

نيلسون مانديلا وبقية المسجونين السياسيين دون شروط ورفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الافريقى وبقية المنظمات السياسية المحظورة واستبدال البرلمان ثلاثى الغرف للبيض والملونين والهنود ببرلمان واحد يعطى حق التصويت للسود . ووضع مانديلا أربعة شروط للحل السلمى لمشكلة جنوب أفريقيا هى :

ا) اعتبار المسألة السياسية هى المسألة المركزية
ب) جنوب افريقيا موحدة
ج) التمثيل للسود فى برلمان موحد مركزى
د) صوت واحد لكل مواطن . (١١)

ومن جانبها بدأت قيادة المؤتمر الوطنى الافريقى فى لوزاكا فى اعداد اعلان هرارى الذى صدر عام ٨٩ وطالب بحماية حقوق الانسان ـ دون الحديث عن حقوق اقليات وهو ما تطالب به الاقلية البيضاء ـ وطالب بدولة مركزية موحدة فى مقابل الصيغة الفيدرالية التى دفعت بها بعض فصائل البيض فى جنوب افريقيا ، واعداد قائمة بحقوق لاتحادات العمال والمرأة وباعادة توزيع الثروة الاقتصادية . الا ان المؤتمر الوطنى الافريقى تراجع عن الحديث عن البناء الاشتراكى الذى يخيف رجال الاعمال البيض فى جنوب افريقيا والذين ربطوا الاشتراكية فى الماضى باشتراك السود فى الحكم . ولم تتضمن هذه القائمة الاشارة للالتزام بتأميم البنوك والمناجم والصناعات الاحتكارية كما ورد فى ميثاق الحرية لعام ١٩٥٥ . بل أن القائمة تحدثت عن اقتصاد مختلط تحدد الدولة الاطار العام للحياة الاقتصادية والذى يجب للقطاع الخاص التعاون مع الحكومة فى تنفيذه . الا أن القائمة نصت على التزام الدولة بعد سقوط الابارتهيد باعداد برنامج للاصلاح الزراعى (١٢)

وعقب الافراج عن والترسيسولو ثم نيلسون مانديلا عامى ٨٩ و ٩٠ ، اصر مانديلا على اشتراط انهاء حالة الطوارىء والافراج عن المزيد من المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين قبل بدء المفاوضات الفعلية مع حكومة بريتوريا . وطالب المؤتمر الوطنى الافريقى ان يتخلى فردريك دى كليرك عن الحكم لصالح حكومة انتقالية خلال فترة المفاوضات الفعلية مع انتخاب مجلس تمثيلى يضع الدستور الجديد ، فى وقت عمل فيه مانديلا على توحيد كافة المنظمات السوداء تمهيدا لكتلة تفاوضية موحدة . وفى نوفمبر وديسمبر ١٩٩٠ نظم المؤتمر حملة اضرابات ومقاطعات ومظاهرات سلمية للتعبير عن نفاذ صبر السود . (١٣)

وبالاضافة الى المؤتمر الوطنى الافريقى ، هناك تنظيمات السود التى تنتمى لفكر حركة الوعى الاسود BLACK CONSCIOUSNESS MOVEMENT خاصة المؤتمر الافريقى الجامع PAN- AFRICANIST CON-GRESS وكذلك « المنتدى الوطنى » و « منظمة الشعب الازانى » وتقوم هذه التنظيمات على الانتماء لفكر انتونى لمبيدى فى الاربعينات ولفكر ستيف بيكوفى السبعينات الذى قام على اساس ان جنوب افريقيا دولة للسود واعتبار البيض غرباء والعمل لبعث احترام السود لأنفسهم وثقتهم فى ماضيهم ومستقبلهم ، وبالتالى ترفض فكرة الاندماج القومى فى جنوب افريقيا ، وترفض ايضا الاعتماد على البيض الليبيراليين المتعاطفين مع السود ونضالهم .

ونذكر ان هذه التنظيمات ترفض ميثاق الحرية لعام ٥٥ والذى يلتزم به المؤتمر الوطنى الافريقى بسبب اشارته الى أن جنوب افريقيا ملك لكل المجموعات العرقية التى تعيش فيها : السود والبيض والهنود والملونون . (١٤) وتركز تنظيمات الوعى الاسود ايضا منذ نهاية السبعينات على الالتزام بالطريق الاشتراكى بشكل واضح ودعم ذلك قيام اتحاد عمال جديد ركز على العداء

11-Holland,Op.Cit.,p.223
12- Ibid,Op.Cit.,p.213

انظر أيضا :

- «South Africa: The Tryst..»,Op.Cit.,p.68
13- «Free at last..»,Op.Cit.,p.59

انظر أيضا :

- Ariane Bonzon,«Des élections, vite»Tribune de Genève,2-3/2/1991, p.3
- Atsutsé kokowi Agbobli, «Tout change, rien ne bouge»,Jeune Afrique, 6-12/2/91,p.3
- Holland, Op.Cit.,p.37
- «South Africa: The Tryst..»,Op.Cit., p.68
- «Unpicking Apartheid»,The Economist,:
April 28th,1990,p.19.
- «Reform in Year Two»,The Economist, 26/1/91, p.14
14- Holland, Op.Cit., pp.63,89,97,117,186-187.

انظر أيضا :

- Wolpe, Op.Cit.,p.78

للرأسمالية وارتباطها بالابارتهيد رغم تحول الاتحاد من تأكيد هويته السوداء الى هوية غير عنصرية ، وكذلك قيام اتحاد عمال زراعيين معاد للعنصرية وللتمييز العنصرى وللرأسمالية اللتين رآهما أيضا مرتبطين ببعضهما البعض . وهناك ايضا عناصر داخل المؤتمر الوطنى الافريقى ـ خاصة داخل جناحه العسكرى « امكونتو وى سيزوى » ـ رفضت ما أسمته بسياسة « المهادنة » التى ينتهجها المؤتمر الوطنى الافريقى منذ ١٩٨٨ ، وطالبت تلك العناصر بتصعيد العنف والكفاح المسلح داخل جنوب افريقيا وذلك لضمان تأييد سكان المدن السوداء المنعزلة من ناحية ولمواجهة تزايد قوة اليمين بين البيض ممثلا فى حزب المحافظين من ناحية ثانية ، ولمواجهة منافسة تزايد دور « المؤتمر الافريقى الجامع » الذى يرفض التفاوض مع حكومة بريتوريا من ناحية ثالثة .[١٥]

عوامل دفعت للمرونة فى مواقف السود :

فى أكتوبر ٨٩ تحدث نيلسون مانديلا من سجنه حول الحاجة لمجتمع حر وديمقراطى يعيش فيه كل المواطنين فى انسجام وفى ظل فرص متكافئة ، وذكر أنه يود المساهمة فى خلق مناخ يؤدى الى السلام فى جنوب أفريقيا . وفى نفس الشهر ، ذكر والترسيسولو ـ احد القيادات التاريخية للمؤتمر الوطنى الافريقى ـ عقب الافراج عنه أن واجب قيادة المؤتمر استمرار الضغط من أجل الحرية ولكن بشكل منظم ومنتظم . وقد عمل المؤتمر الوطنى الافريقى على ابراز انه منذ انشائه عام ١٩١٢ ، تمسك معظم الفترات بالعمل السلمى والسياسى خارج الاطر المؤسسية الرسمية وليس بالمواجهة . وابرز المؤتمر انه دفع دائما فكرة المشاركة فى السلطة بين المجموعات العرقية المختلفة دون استبعاد أو سيطرة اى منها ، وان استخدامه للعنف جاء كرد فعل لعنف السلطة . كما عاد المؤتمر لتعاونه السابق مع تنظيمات الهنود وبعض تنظيمات الملونين ، كما بدأت بعض قيادات المؤتمر الوطنى الافريقى ـ بما فيها أوليفر تامبو رئيس المؤتمر ـ تعيد النظر فى استراتيجية حرب الفدائيين وتشكك فى جدواها وبالتالى تتراجع عنها بعض الشىء . وفى ٧ أغسطس ١٩٩٠ أعلن المؤتمر الوطنى الافريقى تخليه عن استراتيجية الكفاح المسلح .[١٦]

كذلك عمل المؤتمر الوطنى الأفريقى على أن يثبت للبيض أن المؤتمر حركة تحرير وطنى وليس منظمة شيوعية ، وانه لم يكن يمكنه رفض المساعدة العسكرية من الاتحاد السوفيتى ولم يمكنه رفض مساعدة الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا لمواجهة العدو المشترك الابارتهيد . فلعقود طويلة ، كان الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا هو الحزب الوحيد للبيض فى جنوب أفريقيا الذى قبل وضع يده فى يد المؤتمر الوطنى الأفريقى ـ الذى بنى نفسه بدوره على أساس غير عنصرى ـ خاصة منذ قانون قهر الشيوعية عام ١٩٥٠ والذى استخدمته سلطات بريتوريا ضد قيادات وكوادر المؤتمر الوطنى الأفريقى . وعبأ الحزب الشيوعى المساعدات المالية للمؤتمر الوطنى الأفريقى لسنوات طويلة ، كما تحالف مع المؤتمر الوطنى الأفريقى ومع المؤتمر الهندى فى العمل العسكرى السرى منذ ١٩٦١ بزعامة مانديلا وجوسلوفو . ورغم ذلك ، انتقد الشيوعيون ميثاق الحرية لعام ١٩٥٥ لغياب الحديث فيه عن القضاء على الفوارق فيما بين الطبقات أو عن بناء ملكية جماعية لوسائل الانتاج أو كيفية نقل الثروة للشعب ، رغم حديث ميثاق الحرية عن تأميم المناجم والصناعات الاحتكاية والتعليم المجانى والرعاية الصحية لكبار السن وحد أدنى للأجور وتخفيض الاسعار والايجارات .[١٧]

كما ان الثمانينات شهدت عودة ايمان السود بإمكانية تعاطف المزيد من البيض مع قضيتهم لوضع حد للابارتهيد . وفى عام ١٩٨٧ طور المؤتمر الوطنى الأفريقى مفهوم « الدولة الفاشية فى جنوب أفريقيا » لكسب تأييد المزيد من البيض لنضال المؤتمر . وطالب المؤتمر البيض بالاطمئنان إلى ان السود يحتاجون اليهم وإلى مهاراتهم

15- Special Report, Op.Cit., p. 8,12

انظر أيضا :

- Wolpe, Op. Cit., p.104
- Holland, Op. Cit., pp. 228-229:
Francois Soudan, «Afrique Australe: Moscou Change, ses Alliés S'inquitent». Jeune Afrique. 5 Octobre 1988,p. 31

16- «Free at last..»,Op.Cit., p.59.

انظر ايضا :

- Roger Martin, «Regional Security in Southern: Africa», Survival, September (October 1987, p.40
- Holland, Op. Cit., pp. 54, 62, 64,141,219
- Atsutsé kokowi Agbobli, «Tout change, rien ne bouge», Jeune Afrique, 6-12/2/91, pp. 12,13
- Apartheid in South Africa (New Youk: The United Nations Center Against Apartheid, 1990), p. 14.

17- Holland, Op. Cit., pp. 46,99, 109, 129, 137, 230.

فى بناء جنوب أفريقيا فى المستقبل وأن المؤتمر تعلم من تجارب أفريقيا الماضية فى هذا السياق . وأكد مانديلا أن البيض جزء من جنوب أفريقيا وأن السود يودون مشاركة السلطة معهم ، وتحدث عن تأمين مستقبل البيض فى جنوب أفريقيا ديمقراطية(١٨)

ومن جانبه ، بدأ أكبر اتحاد لنقابات العمال السود فى جنوب أفريقيا « كوساتو » فى التراجع عن الحتمية الاشتراكية وذكر أن الاشتراكية لا تقدم حلا سحريا لكافة مشاكل المجتمع واكتفى بالمطالبة بحق التصويت للسود وبملكية الدولة للصناعات الرئيسية ، وتحدث أيضا عن الحاجة لتحول غير عنيف فى جنوب افريقيا . وبدأ رجال الكنيسة يفرقون بين دعمهم للمؤتمر الوطنى الأفريقى ومعارضتهم لاستخدام العنف حتى من جانب المؤتمر .(١٩) وجاءت موافقة « انكاثا » ـ التى يقودها بوتوليزى وتسيطر على قبائل الزولو التى تشكل ما يقرب من ثلث سكان السود فى جنوب أفريقيا ـ على مبدأ التفاوض مع حكومة بريتوريا لتشكل عامل ضغط على المؤتمر الوطنى الافريقى فى نفس الاتجاه ، كما بدأ المؤتمر يتحدث عن تحالف تكتيكى مع بوتوليزى لتجنب جعل السود عرضة للتقسيم العرقى والقبلى .(٢٠) وهذا هو ما دفع مانديلا فى يناير ٩١ للالتقاء مع بوتوليزى وان كان الاتفاق بينهما قد اقتصر على العمل لوقف العنف المتصاعد فيما بين التنظيمات السوداء المختلفة .

وتبقى الصراعات العرقية فى صفوف السود مهددة بتمزق الوحدة الوطنية الأفريقية . ويجب هنا التعرض تفصيلا لمنظمة « الانكاثا » التى تتمركز داخل قبائل الكوازولو واقليم ناتال ، وانشئت عام ٧٥ وتبنت مواقف معادية للمؤتمر الوطنى الأفريقى والجبهة الديمقراطية المتحدة واتحاد « كوساتو » لنقابات العمال ، وتهدف المنظمة لاسقاط نظام الابارتهيد بوسائل غير عنيفة ومع استخدام هياكل البانتوستانات ، وقد انشأت المنظمة اتحاد عمال تابع لها منفصل عن « كوساتو » . ورغم اعلان بوتوليزى زعيم الانكاثا معارضته للابارتهيد أو لاستقلال لقبائل الزولو فإنه فى واقع الأمر تحول إلى جزء من منطق الابارتهيد . وفى الثمانينات ، بدأت عناصر الانكاثا تهاجم اجتماعات الجبهة الديمقراطية المتحدة وال « كوساتو » ثم المؤتمر الوطنى الأفريقى بعد رفع الحظر عنه فى بدايات ١٩٩٠ . وشبت نزاعات بين انصار المؤتمر الوطنى الأفريقى وعناصر الانكاثا فى اقليم الكيب الشرقى . وعكست تلك المصادمات الخلافات بين التنظيميين حول مبدأ صوت لكل مواطن . كما بدأ بعض السود الموالين للسلطة خلال عام ٨٦ استخدام العنف ضد المؤسسات المعادية للابارتهيد . وقد تبنت الانكاثا ما سمى بصيغة « كوازولو ـ ناتال اندابا » والتى تحدثت عن برلمان اقليمى فى اقليم ناتال يتكون من مجلس نيابى يتكون على أساس صوت لكل مواطن ومجلس شيوخ يمثل المجموعات العرقية المختلفة ويكون له سلطة الفيتو ضد قرارات مجلس النواب التى قد تتداخل مع حريات الأفراد والمجموعات خاصة فى مجالات التعليم والدين والملكية والتنظيم . كما تحدثت هذه الصيغة أيضا عن أطروحة فيدرالية لجنوب أفريقيا وعن قدر من اعادة توزيع الثروة دون تحديد لكيفية القضاء على التفاوت فى الملكية . وتأتى خطورة الحديث عن نمو أمة مستقلة للزولو من امكانية كونها مقدمة للحديث عن أمم أفريقية متعددة فى جنوب أفريقيا تطالب كل منها بحكم ذاتى وبأراضيها الخاصة ولغتها وثقافتها المتميزتين . ويهدد نمو منظمات مثل الانكاثا لها أساس وطنى ولكن أيضا أساس عرقى وقبائلى تقليدى بانفجار العنف فيما بين السود والذى أدى الى مصرع ٣ آلاف منهم عام ٩٠ وحدة . وكثيرا ما أشار المراقبون إلى بوتوليزى كمثال على قيادات سوداء دعمتها حكومة جنوب أفريقيا ودفعتها للعب دور فى الحركة الوطنية للسود . الا ان استفتاء للرأى فى بداية عام ٩١ أظهر أن المؤتمر الوطنى الافريقى أكثر شعبية من الانكاثا حتى فى صفوف قبائل الزولو واقليم ناتال . وقد لام دى كليرك استراتيجية المؤتمر الوطنى الافريقى للكفاح المسلح فى الماضى كسبب للاقتتال فيما بين السود ، خاصة اقليم ناتال . وبالمقابل ، اتهم مانديلا شرطة نظام بريتوريا بالتسبب فى هذا العنف .(٢١)

وبالمقابل ، وداخل صفوف حركة التحرير الوطنى لجنوب أفريقيا ، بدأ الحديث فى السنتين الاخيرتين عن

18- Holland, Op. Cit., pp. 11,212-213, 227,231

انظر ايضا : - Wolpe, Op. Cit., p. 40

19- Holland, Op. Cit., p.12

انظر أيضا : - Special Report, Op. Cit., p. 7

20- Wolpe, Op. Cit., p. 103

انظر أيضا : - Holland Op. Cit., p. 227.

21- «Reform in Year Two», Op. Cit., pp. 14, 15.

خلافات بين المؤتمر الوطنى الافريقى والحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا . وبدأ المؤتمر الوطنى الافريقى يكتسب من جانبه عددا متزايدا من عناصر من المؤتمر الأفريقى الجامع وتنظيمات أخرى تتبنى فكر الوعى الاسود .(٢٢)

وقد نجح نظام بريتويا خلال السنوات الماضية فى شراء ولاء قيادات أفريقية قبلية خاصة فى البانتوستانات من خلال اعطائها مناصب قيادية بالبانتوستانات مثل مانتازيما الذى عين رئيسا لوزراء بانتوستان ترانسكاى المستقبل طبقا لتصنيف حكومة جنوب أفريقيا . ومن جانبها قدمت قيادات البانتوستانات لشرطة جنوب افريقيا ميلشيات سوداء تم توجيهها لضرب عناصر الجبهة الديمقراطية المتحدة ، ثم المؤتمر الوطنى الافريقى بعد رفع الحظر عنه . وقد أدت سياسة انشاء البانتوستانات على أساس مبدأى الانتماء العرقى والسوق الحرة الى نمو برجوازية بيروقراطية سوداء فى حكم هذه البانتوستانات ، كما أدت خطط التنمية اللامركزية فى البانتوستانات إلى خلق طبقة ملاك أراضى سود وفلاحين تجاريين أتيحت لهم منافذ ائتمانية وتسويقية .(٢٣)

ومن جانبها ، فإن اتحادات عمال السود لم تتفق بعد تماما على الانخراط فى النضال السياسى الوطنى أم الاكتفاء بالعمل على تحسين ظروف العمال ورواتبهم أم اقتحام المعترك السياسى لتحقيق مكسب اقتصادية للعمال . وقد أدان المؤتمر الوطنى الأفريقى ما أصبح يعرف بالنزعة « العمالية » Workerism التى تتحدث عن ان النضال للقضاء على القهر ضد السود فى جنوب أفريقيا سيتحقق من خلال النضال الاقتصادى للطبقة العاملة السوداء . ورغم ان مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا « كوساتو » الذى انشىء عام ٨٥ أكد التزامه بالنضال السياسى ضد نظام الابارتهيد . فإنه حافظ على استقلاله عن المؤتمر الوطنى الأفريقى كتنظيم سياسى رغم مشاركته للمؤتمر الوطنى الافريقى فى العديد من الافكار والاراء . الا ان « كوساتو » رفضت فكرة مشاركة العمال فى ملكية بعض المؤسسات الاقتصادية واعتبرتها محاولة لرشوة العمال السود وأبعادهم عن المعركة السياسية . وجاءت هذه الفكرة فى اطار محاولات حكومة جنوب أفرقيا تقديم نظم متميزة لبعض العمال السود .(٢٤)

وبجانب صعود برجوازية أفريقية فى البانتوستانات أصبح لها امكانية الحصول على مواد وتسهيلات ائتمانية ودعوة الطبقة الوسطى فى البانتوستانات الى دولة رأسمالية غير عنصرية فى جنوب أفريقيا ، عمدت حكومة جنوب أفريقيا الى دفع طبقة وسطى للسود من خلال قطاع خاص للسود كأسلوب لادماجهم فى النظام الرأسمالى من خلال تشجيع مشروعات صغيرة لرجال أعمال سود ومن خلال ظهور طبقة من الرأسمالية التجارية والمالية السوداء فى المدن وكذلك صعود طبقة وسطى سوداء فى القطاع الخدمى وتحسنت ظروف رجال الاعمال السود فى المدن بحلول منتصف الثمانينات عندما ازالت الحكومة القيود على الائتمانات المقدمة لهم ، وقد أسست البرجوازية الافريقية البنك الافريقى والغرفة الافريقية الوطنية للتجارة واللتين تعتمدان على حكومة جنوب أفريقيا فى تطورهما . وأصبحت مطالب رجال الاعمال السود فى المدن اقتصادية ومعنية بترك عملية تخصيص الموارد لقوى السوق ، وأصبح النضال الاقتصادى للطبقى الوسطى السوداء متجها للقضاء على العوائق التى تحول دون توسعهم الذاتى . وأصبح رجال الاعمال السود يتوسمون قيام رأسمالية غير عنصرية . وتبنوا أحيانا مواقف مضادة لاضرابات الطلبة

انظر أيضا :
- Wolpe, Op. Cit., pp. 95,96
- Holland, Op. Cit., pp. 54,219, 221, 227
- Special Report, Op. Cit., p. 9
- «South Africa: The Tryst..», Op. Cit., p. 68
- «Small is beautiful», The Economist, October 21st, 1989.
- Hirson, Op. Cit., pp. 160, 163

22- Hirson, Op. Cit., P. 162

أنظر أيضا :
- Holland, Op. Cit., p. 200

23- Wolpe, Op. Cit., pp. 49,53, 106.

أنظر أيضا :
- Golland, Op. Cit., p. 124

24- Mbali, Op. Cit., pp. 29,30

أنظر أيضا :
- Wolpe. Op. Cit., pp. 54, 55.
- Holland, Op. Cit., pp. 49,219
- Special Report, Op. Cit., p. 28.

ومظاهراتهم عام ٨٦ ، وبدأوا في مشاركة رأس المال الابيض في مشروعات مشتركة مما أظهر بوادر تقارب بين طلائع الرأسمالية السوداء ورأس المال الابيض ، كذلك شارك السود في قطاعي النقل والتجارة ، الا انهم احتجوا على استمرار بعض القيود على حصولهم على الائتمان ووجود عوائق بيروقراطية أمامهم ، وبالمقابل فتحت الحكومة ٧٧ منطقة تجارية لكافة المجموعات العرقية بعد ان كانت مقصورة على البيض . الا انه تجدر الاشارة الى ان الغرفة الافريقية الوطنية للتجارة كانت قد بدأت الاقتراب من مواقف المؤتمر الوطني الافريقي المناهضة لنظام الابارتهيد منذ عام ١٩٨٧ . وعلى مستوى الطبقة العاملة ، عملت حكومة جنوب أفريقيا على خلق طبقة عاملة ماهرة بين العمال السود تشكل طبقة متميزة تتسم بالاعتدال في مواقفها . وقد أدى التباين الطبقي بين السود الى اعطاء دفعة للخلافات في المصالح ـ وبالتالي في التوجهات السياسية ـ فيما بين السود . وبدأ بعض السود في السنوات الأخيرة ـ وان كان باعداد محدودة ـ يشاركون في انتخابات المجالس المحلية في المدن السوداء .(٢٥)

كذلك شهد العامان الأخيران بدء دعوة بعض رجال الدين السود إلى أساليب سلمية للكفاح تقودها الكنيسة من خلال الامتناع عن التعاون مع مؤسسات الابارتهيد بهدف تحقيق التحول السلمي في جنوب أفريقيا وترسيخ العوامل الاخلاقية فيما بين السود . كما ان سياسة اعدام المتعاملين Collaborators مع حكومة جنوب أفريقيا أخافت الكثيرين من البيض ورجال الدين السود ـ بما فيهم الاسقف ديزموندتوتو ـ وابتعادهم عن المؤتمر الوطني الافريقي ، الا ان توتو عاد وتقارب مع المؤتمر الوطني الافريقي بعد رفع الحظر عنه في فبراير ٩٠ .(٢٦)

وقد عانى الملونون من انقسام في صفوفهم في السنوات القليلة الماضية بين من قبلوا صيغة البرلمانات العرقية الثلاثة لعام ١٩٨٤ ، وبين أولئك الذين رفضوا الدخول في نظام الابارتهيد وبدأوا في فتح مدارس غير عنصرية مفتوحة لكل المجموعات العرقية .(٢٧)

ثانيا : عوامل تتصل بالاقلية البيضاء :

لاشك ان اغلبية البيض في جنوب أفريقيا تخشى فكرة الديمقراطية غير العنصرية القائمة على صوت لكل مواطن بسبب كون البيض اقلية هناك .

الا انه في عام ١٩٨٦ أعلن بوتا ـ ولاول مرة ـ عن تعايش تعاوني من خلال صيغة كونفدرالية تجمع المجموعات العرقية المختلفة في جنوب افريقيا . الا ان المؤتمر الوطني الافريقي رفض هذا الطرح .(٢٨)

وفي ٢ فبراير ١٩٩٠ تم رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي والمؤتمر الافريقي الجامع والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا . وعقب رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي وبدء المشاورات معه ، رفض فردريك ديكليرك مبدأ الاغلبية البسيطة لانها يمكن أن تؤدي الى قهر المجموعات الاقلية .

ورغم قبوله بمبدأ المشاركة في السلطة مع المجموعات العرقية الاخرى ، الا ان ديكليرك رفض انتحار الاقلية البيضاء . وفي تصريح لاحق ، قبل ديكليرك مبدأ التصويت لكل مواطن مع توفير اجراءات تحمي الاقليات مثل انشاء مجلس شيوخ ينتخب على أساس عرقي مستقل . وبلورت دوائر البيض هذه الفكرة في اطار الحديث عن مجلس شيوخ مؤثر ولكن بالطبع أقل قوة من مجلس النواب ، على أن يكون التصويت في مجلس الشيوخ على أساس الانتماء الاقليمي أو العرقي . وان اقترح بعض البيض أن يكون التصويت على أساس الانتماء اللغوي وليس العرقي لتجنب اعطاء الانطباع باستمرار الابارتهيد . أما الحزب الوطني الحاكم فقد طرح صيغة تمثيل للمجموعات بما يعطي للاقليات (أساسا البيض) حق الفيتو على قرارات الاغلبية ـ أي قبول حق التصويت للجميع دون قبول حكم الاغلبية . ويقلق البيض في جنوب أفريقيا بسبب فشل نظام التعدد الحزبي والتعدي على حقوق الاقليات في معظم الدول الافريقية . الا ان بعض فصائل البيض في جنوب افريقيا أصبحت لا تتحدث فقط عن حكم أفضل بل تحكم أقل في المستقبل بما يعني من ناحية حكم فيدرالي ينقل عبء

25- Wolpe, Op. Cit., pp. 18, 30, 33, 53, 88, 90, 97-98.

انظر ايضا :

- Mbali, Op. Cit., pp. 5,13
- Special Report, Op. Cit., pp. 7, 30

26- Christopher s. Wren «Legal Discrimination Could End in Months», the International Herald Tribune, 2-3/2/1991, p. 3.

انظر ايضا :

- Holland, Op. Cit., p. 203
- Hirson, Op. Cit., p. 161

27- Wolpe, Op. Cit., p. 99

28- Holland, Op. Cit., pp. 157,215

الحكم من العاصمة ، ومن ناحية أخرى نظام مواز للولايات المتحدة يعطى السلطة القضائية ولاية قوية تحمى حقوق الافراد والمجموعات ، ومجلس نواب يقوم على مبدأ صوت لكل مواطن ثم مجلس شيوخ يعكس الحقائق العنصرية والقبائلية . الا أنه تجدر الاشارة الى ان انتخابات ٨٩ فى جنوب أفريقيا أظهرت اتجاه عدد متزايد من البيض لصالح حزب المحافظين الذى يمثل المتطرفين البيض المعارض لاصلاحات ديكليرك وما يسمونه نزعته التهادنية مع السود .(٢٩)

ورغم تفاوض حكومة بريتوريا مع المؤتمر الوطنى الافريقى فإنها تعامله كأحدى منظمات متعددة للسود على مائدة المفاوضات وليس بوصفه المتحدث الرئيسى للشعب الاسود فى جنوب أفريقيا .(٣٠)

وعلى مستوى آخر ، فإن البرجوازية البيضاء تتخوف من الاتجاهات الاشتراكية للمؤتمر الوطنى الافريقى والمؤتمر الافريقى الجامع « وكوساتو » ، وتتساءل بقلق عن كيفية ترجمة الفقرات الاقتصادية فى ميثاق الحرية لعام ١٩٥٥ الى الواقع ، وتحذر من الاتجاه لتأميم البنوك والصناعات الاحتكارية . كما استمرت مصالح بعض الصناعيين البيض فى الابقاء على الابارتهيد لضمان العمالة السوداء الرخيصة بسبب استمرار اعتمادهم على تكنولوجيا كثيفة العاملة وقد انضم بعض رجال الاعمال البيض لهذه الاسباب لحزب المحافظين اليمينى خوفا من تصاعد عنف نقابات العمال السود . وفى الواقع فإن ٥ ٪ من السكان يمتلكون ٨٨ ٪ من الثروة فى جنوب أفريقيا ، فى حين يمتلك السود ٢ ٪ فقط من الثروة الخاصة ، كما يستمر السود فى مواجهة صعاب للحصول على مهارات حرفية أو تولى مناصب أصحاب ياقات بيضاء . وقد جعل الابارتهيد من البطالة وعدم امتلاك الاراضى والحياة فى منطقة غير محددة للسود جريمة بالنسبة للافارقة ، علما بأنه من ٨ الى ١٣ ٪ فقط من أراضى جنوب افريقيا محددة للسود طبقا لقانونى الارض لعامى ١٩١٣ و ١٩٣٦ وهو ما وعد ديكليرك بالغائه فى خطابه امام البرلمان فى أول فبراير ٩١ . وتبقى حقيقة ان الفجوة فى المرتبات بين البيض والسود مستمرة فى الاتساع . وفى عام ١٩٨٨ تم فرض الحظر على انشطة مؤتمر نقابات العمال « كوساتو » السياسية والاجتماعية وتم الحد من حق الاضراب من خلال تعديل قانون العلاقات العمالية . وحتى بدايات ١٩٩١ كان السود مازالوا مستبعدين من تولى مناصب قضائية أو أى مناصب عليا فى الجيش والشرطة وكذلك مستبعدين من ملكية الاراضى خارج الانتوستانات .(٣١)

ويجب هنا ان نوضح ان الوضع فى جنوب افريقيا يختلف عما كان عليه فى روديسيا فى اواخر السبعينات ، حيث انه فى جنوب افريقيا مازالت القوة البيضاء بعيدة عن امكانية التعرض لهزيمة عسكرية من السود مما يعنى أنه يجب الاستماع لمطالب البيض وتحقيق مطالبهم بأكثر مما حدث فى روديسيا (زيمبابوى حاليا) . وبخلاف الوضع فى ناميبيا ، فان جنوب افريقيا تعتبر نفسها دولة مستقلة ذات سيادة ودى كليرك يعتبر نفسه رئيسا لحكومة قانونية . وقد وضحت القوة البيضاء فى جنوب افريقيا من خلال استمرار فرض حالات الطوارىء والاحكام العرفية بشكل متتالى مع اعتقال نقابيين ورجال دين وقياديين سود وهنود وبيض وكذلك من خلال القمع لانتفاضة المدن السوداء الضخمة بين عامى ٨٤ و ٨٦ والتى فشلت فى تهديد اركان السلطة البيضاء فى جنوب افريقيا . وقد استمر القهر السياسى فى جنوب افريقيا حتى فى فترات الانتعاش الاقتصادى وهو مايتناقض مع الاوضاع المعتادة .(٣٢)

عومل سياسية دفعت للمرونة فى صفوف الاقلية البيضاء :

منذ نهاية السبعينات ، تزايد دور السلطة التشريعية

29- «De klerk: La peau à l'apartheid», Tribune de Genève, 2-3/2/91, p.3.

انظر ايضا :
- «Small is beautiful», Op. Cit., pp. 14,15.
- Holland, Op. Cit., p. 218
- «South Africa: The Tryst..», Op. Cit., p. 68.
- «Unpicking Apartheid», Op. Cit., p. 20.

30- «Free at last...», Op. Cit., P. 59

31- Holland, Op. Cit., pp. 41, 85, 231

انظر ايضا :
- Special Report, Op. Cit., pp. 4, 26, 54
- Wolpe, Op. Cit., p. 82
- Mbali, Op. Cit., p. 14
- «South Africa: The Tryst...», Op. Cit., p. 68
- Hirson, Op. Cit., p. 165

32- Wolpe, Op. Cit., p. 62

=

فى انصاف حقوق الافراد – بما فيهم السود – ضد تعديات السلطة . كما ايقن البيض ان السلطة عجزت لسنوات طويلة عن فرض احترام قانون مناطق المجموعات العرقية الذى قنن تقسيم المجموعات العرقية المختلفة الى مناطق جغرافية منعزلة عن بعضها البعض – والذى وعد دى كليرك فى فبراير ٩١ بالغائه . وفى عام ٧٩ ، كان بوتا قد حاول تبنى استراتيجية الهجوم الشامل اقتباسا من اسرائيل الا انه تراجع بعد فشلها وحاول ابقاء الابارتهيد مع اعطائها وجه انسانى . وفى نفس العام اعترف بوتا باتحادات العمال السود فى جنوب افريقيا . وفى عام ٨٤ تم انشاء برلمان ثلاثى العزف للبيض والهنود والملونين مع ترك شئون السود لمنصب رئيس الدولة الذى انشىء حينئذ واحتله بوتا . وفى ابريل ٨٥ ، بدأ نظام الابارتهيد بالغاء قوانين حظر الزواج والعلاقات الجنسية فيما بين المجموعات العرقية المختلفة . ورغم رد الفعل الغاضب من حزب المحافظين اليمينى المتطرف ، فان الحكومة الغت فى ابريل ٨٦ قوانين المرور وافرجت عمن سجنوا بتهمة تجاوز هذه القوانين . وبحلول عام ١٩٨٧ ، بدأ عدد متزايد من البيض يدرك ان البيض لايستطيعون ان ينفردوا وحدهم بحكم جنوب افريقيا . وفى نفس العام ، الغى البرلمان الابيض قانون قصر بعض الوظائف على البيض . وفى عام ١٩٨٨ ، اكدت المحكمة الصناعية حق الاضراب للعمال السود كما فتحت الحكومة عدة مناطق تجارية فى مناطق البيض لكافة المجموعات العرقية وجاءت استقالة بوتا من الرئاسة فى فبراير ٨٩ وانتقال السلطة بعده الى دى كليرك الذى كان مسئولا عن التعليم وبالتالى مدركا عن قرب للمشاكل المترتبة على ممارسات الابارتهيد . وفى ٦ سبتمبر ٨٩ ، اعطت الاقلية البيضاء تفويضا لدى كليرك – عبر استفتاء – لبدء مفاوضات مع القادة التقليديين للوطنية السوداء . ومنذ نفس الشهر بدأ دى كليرك يسمح بمظاهرات للمعارضة السوداء ويشجع على التخلص من القوانين المسماه « الابارتهيد الصغير » PETTY APARTHEID. كما بدأ دى كليرك يتشاور مع رجال الدين السود . كذلك انشأ دى كليرك منصبا جديدا اسماه بوزير التطوير الدستورى[٣٣] . وفى ٦ يونيو ١٩٩٠ اعلن دى كليرك الغاء حالة الطوارىء المفروضة منذ عام ١٩٨٦ . وفى ١٥ اكتوبر ١٩٩٠ الغى دى كليرك قانون تقسيم المرافق العامة كالحدائق والمكتبات العامة والمستشفيات ودورات المياه العامة طبقا للانتماء العنصرى ، وهو قانون صدر عام ٥٣ . وفى نفس العام الغى دى كليرك حالة الطوارىء وهو ما كان شرطا للمؤتمر الوطنى الافريقى للتفاوض مع حكومة بريتوريا . وفى نهاية عام ٩٠ ، وعدت الحكومة بمشاورات حول دستور جديد وغير عنصرى خلال عام ٩١ بما يعطى حق التصويت للسود . وفى خطاب له فى اول فبراير ١٩٩١ تعهد دى كليرك بالغاء قانون تسجيل السكان الصادر عام ١٩٥٠ الذى صنف المواطنين منذ ميلادهم حسب لونهم بما يحدد مكان سكنهم وتعليمهم ودفنهم . كما تعهد دى كليرك بالغاء قانون المجتمعات السود لعام ١٩٨٤ الذى قنن الوضع المنعزل للمدن السوداء خارج البانتوستانات . وبدأ بعد ذلك الحديث عن انهاء التميز العنصرى فى التعليم . كما وعد دى كليرك بان كافة المواطنين فى جنوب افريقيا سيكونو سواء امام القانون .

وعلى مستوى الاحزاب السياسية للبيض فى جنوب افريقيا ، نشير الى تصاعد الانتقادات منذ سنوات الى نظام الابارتهيد من قبل الحزب التقدمى الفيدرالى ، الذى

= انظر ايضا :

- «Unpicking Apartheid», Op. Cit., p. 20
- «South Africa: The Tryst...», Op. Cit., p. 68.
- Holland, Op. Cit., pp. 208, 225
- Cosmas Desmond, «sanctions and south Africa», Third world Quarterly, January 1986, p. 88

33- Holland, Op. Cit., pp. 207, 220, 224

انظر ايضا :

- Bechir Ben Yahmed, «Botha Joue et Gagne», Jeune Afrique, 26 Octobre 1988, p. 5.
- «South Africa: Not far ahead, The road forks», The Economist, February 11th 1989, p. 53
- Martin, Op. Cit., p. 389.
- «Small is Beautiful», Op. Cit., p. 14.
- Special Report, Op. Cit., pp. 36, 47, 64.
- Wolpe, Op. Cit., pp. 8, 79, 93, 101.
- «Unpicking Apartheid», Op. Cit., pp. 19-20.
- «Free at last..» Op. Cit., p. 59
- Wren, Op. Cit., pp. 1, 3.
- «De klerk: La peau à l'apartheid», Op. Cit., p. 3
- «Les lois raciales qui seront abolies», La Tribune de Genève, 2-3/2/1991, p. 3
- «Reform in Year Two», Op. Cit., p. 14.

طالب حكومة بريتوريا بالتفاوض مع قادة المعارضة السوداء وبحلول نهاية عام ٨٩ كانت كافة الاحزاب البيضاء - باستثناء حزب المحافظين اليمينى المتطرف (الذى حصل على ٣١ ٪ من الاصوات فى انتخابات سبتمبر ٨٩) - تؤكد الحاجة لدستور جديد لايربط حق التصويت بالانتماء العراقى . بل ان حزب المحافظين نفسه فشل عندما تولى السلطة فى بعض المجالس المحلية فى اعادة ممارسات مايسمى « الابارتهيد الصغير » Petty Apartheid بسبب مواجهته مقاطعات واضرابات مؤثرة من السكان السود اجبرته على التراجع عن مثل هذه الاجراءات ، كما حدث فى مدينة بوكسبرج . وقد تجمعت التكتلات السياسية البيضاء المعادية للابارتهيد فى الحزب الديمقراطى الذى تشكل من الحزب الفيدرالى التقدمى والحركة الوطنية الديمقراطية والحزب المستقل . واصبح الحزب الجديد يضم ٢٠ عضواً فى البرلمان الابيض ، ودعا هذا الحزب الى مبدأ صوت لكل مواطن فى اطار برلمان فيدرالى غير عنصرى . وحالت هذه القوى والعناصر الليبرالية داخل الحزب الوطنى الحاكم بين نظام بريتوريا وبين تكثيف القهر السياسى ضد المعارضة السوداء فى النصف الثانى من الثمانينات . وقد رحب الحزب الديمقراطى بالاجراءات التى اقترحها دى كليرك فى البرلمان فى فبراير ٩١ للقضاء على آخر مظاهر الابارتهيد.[٣٤]

وبالنسبة للعلاقات مع المؤتمر الوطنى الافريقى ، فقد افرجت حكومة جنوب افريقيا فى ١٥ اكتوبر ٨٩ عن والتر سيسولو السكرتير العام للمؤتمر و ٦ مسئولين معتقلين آخرين بالاضافة لمسئول قيادى من المؤتمر الافريقى الجامع . وتحدث دى كليرك عن امكانية رفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الافريقى . كما اعلن وزير الخارجية لجنوب افريقيا ان حكومته تنظر للامام الى مفاوضات مع من اسماهم « بقادة لهم مصداقية » من السود واشار الوزير الى إمكانية انهاء حالة الطوارىء والاعتراف بمنظمات مثل المؤتمر الوطنى الافريقى تستطيع ان تلعب دورا فى العملية السياسية . وتلى ذلك الافراج عن مانديلا ورفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الافريقى وبدء اجراء المشاورات معه . وكان قد سبق ذلك ايضا رحلة لرجال اعمال بيض من جنوب افريقيا الى لوزاكا للتحادث مع زعيم المؤتمر الوطنى الافريقى اوليفر تامبو عام ١٩٨٦ وزيارة وفد من اتحادات طلاب الجامعات البيضاء للوزاكا ايضا فى نفس العام للتفاوض مع المؤتمر الوطنى الافريقى . وعقدت مقابلة فى منتصف اكتوبر ١٩٨٨ فى ميونيخ بين وفد من المؤتمر الوطنى الافريقى وبعض رجال الاعمال البيض من جنوب افريقيا ، كما اجرى حزب الحركة الوطنية الديمقراطية للبيض محادثات مع المؤتمر الوطنى الافريقى . بل ان سلطات اقليم الكيب فى عام ١٩٨٨ تفاوضت مع عناصر من الجبهة الديمقراطية المتحدة المنحلة مع علمها بان هذه العناصر تمثل المؤتمر الوطنى الافريقى .

كما بدأ انضمام عمال بيض منذ عام ١٩٨٧ لاتحادات نقابات العمال السود التى قامت على اساس غير عنصرى مثل « كوساتو » و « ناكتو » .[٣٥]

وفى عام ١٩٨٣ تم ادخال السود لأول مرة فى مجلس تنسيق شئون الحكم المحلى الذى كان يضم البيض والهنود الملونين . كما بدأ التسامح النسبى تجاه مدن السود فى مناطق البيض منذ ١٩٨٤ . واثناء السماح بانتخابات المجالس المحلية فى مدن السود اعطى نظام بريتوريا هامش كريه للحملات الانتخابية حتى تلك التى كانت تدعو لمقاطعة الانتخابات نفسها .[٣٦] وبدأ انشاء مدارس وهيئات اخرى للأطباء والعاملين فى القطاع

34- Wolpe, Op. Cit., p. 103

انظر أيضا :

- «South Africa: Not far ahead», Op. Cit., pp. 53, 54.
- Agbobli, Op. Cit., p. 13.
- Holland, Op. Cit., p. 209
- Wren, Op. Cit., p.1

35- «Free at last..» Op. Cit., p. 59

انظر أيضا :

- Special Report, Op. cit., p. 5
- «South Africa: Not far ahead..», Op. Cit., p. 54.
- Soudan, Op. Cit., p. 31.
- Holland, Op. Cit., p. 217.

36- Wolpe, Op. Cit., pp. 92,100

أنضر أيضا :

- Special Report, Op. Cit., P. 64

الضحى على اساس غير عنصرى .(٣٧)

وبدأ البيض يعانون من تفشى الفساد فى صفوفهم ، ومن هجرة الكثير من الكوادر البيضاء من جنوب افريقيا بسبب عدم الاستقرار السياسى او اعتراضهم على نظام الابارتهيد وكذلك تزايد عدد الشبان البيض الذين يرفضون اداء الخدمة العسكرية .(٣٨)

عوامل اقتصادية دفعت للمرونة فى صفوف الاقلية البيضاء :

على مستوى الدولة ، تدنت معدلات الانتاج الصناعى فى الثمانينات مع انخفاض الناتج المحلى الاجمالى منذ عام ٨٢ وانخفاض نسبة معدل النمو الاقتصادى منذ عام ١٩٨٤ . وتزامن ذلك مع تزايد الدين الخارجى منذ منتصف الثمانينات حيث وصل عام ٨٩ وبلغ ٢١ مليار دولار ورفض الدائنين اعادة جدولة ديون ج . افريقيا الى نسبة ٩٣ ٪ من عوائد الصادرات من السلع والخدمات وتزايد الكساد الاقتصادى بجنوب افريقيا بعد فترة الرواج الاقتصادى بين عامى ٧٩ و ٨١ . وتزامن الكساد مع حالة تضخمية زادت من سوء الاوضاع المعيشية للبيض انفسهم وتزايد البطالة بين السود مما هدد بالثورة وارتبطت هذه الظروف بنقص الاستثمارات الاجنبية وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية على جنوب افريقيا كما سيرد تفصيلا فى الجزء الثالث من هذه الدراسة . وبعد ان كانت تعتمد جنوب افريقيا على اسواق الدول الافريقية كسوق لمنتجاتها من السلع المتقدمة والوسيطة ، ادت الازمة الاقتصادية فى القارة لنضوب هذه الأسواق . كما كلفت الاضرابات والمقاطعات التى نظمها السود اقتصاد جنوب افريقيا ٥٠٠ مليون راند عام ٨٨ وحده . وفى نفس الوقت تزايدت الميزانية العسكرية لتصبح عام ٨٥ ضعف ما كانت عليه عام ١٩٨١ واصبحت ٢٨ ٪ من ميزانية جنوب افريقيا تذهب للنفقات العسكرية كما تزايدت نفقات مواجهة المقاومة السوداء .(٣٩) وادت المعدلات العالية للفساد فى ادارات البانتوستانات الى نهب الدعم المالى الذى تقدمه حكومة جنوب افريقيا لهذه البانتوستانات ، فى وقت دفع فيه تناقص القدرات الانتاجية للبانتوستانات الى تزايد انتقال السود للمدن وبالتالى تزايد الضغوط لزيادة مرتبات العمال السود .(٤٠)

وعلى مستوى رجال الاعمال ، فان بعض قوى الراسمالية البيضاء دفعت الحكومة للتفاوض مع المعارضة السوداء . فقد وضح التناقض المتزايد فى جنوب افريقيا بين اقتصاد يعتمد بشكل متزايد على السود كعمال وكمستهلكين وبين نظام سياسى ينفى عن السود اية حقوق سياسية مما دفع باتجاه اصلاحى بين البيض لاعادة هيكلة الدولة وسياساتها ودفع ببعض رجال الاعمال البيض فى جنوب افريقيا للضغط من اجل تحقيق مواطنة مشتركة لكافة مواطنى جنوب افريقيا ومشاركة السود فى الحياة السياسية الوطنية لهذه الدولة نظرا لما رأوه من ان الالتزام بالمشروع الخاص اصبح مهددا من قبل استمرار السيطرة المطلقة للبيض . وبدا المستثمرون البيض يدركون ان العنصرية المؤسسية تشكل عبئا اقتصاديا عليهم خاصة القوانين التى كانت تستبعد السود من بعض الوظائف ـ حتى تم الغاؤها نظرا لان الكوادر البيضاء اصبحت لاتكفى وحدها لحمل دعائم الاقتصاد ، حيث ان اقتصاد جنوب افريقيا سيحتاج بحلول عام ٢٠٠٠ الى ١١٦ الف مدير ، ولايستطيع البيض الا تقديم ٤٠ الف كادر فقط . بل ان بداية المطالبة بالاصلاحات كانت الحاجة للايدى العاملة

37- Wolpe, Op. Cit., p. 102

انظر ايضا :

- Special Report, Op. Cit., p. 55

38- Special Report, Op. Cit., p. 41

انظر ايضا :

- Diallo, Op. Cit., p. 22
- 39- Special Report, Op. Cit., pp. 19, 58.

انظر ايضا :

- Mbali, Op. Cit., p. 17
- Lotta, Op. Cit., p. 31
- Wolpe, Op. Cit., p. 49
- Desmond, Op. Cit., p. 93
- Holland, Op. Cit pp. 227, 228.
- Atsutsé kokowi Agbobli, «Tout Change, Rien ne Bouge» Jeune Afrique, 6-12/2/g&1, p. 12

40- Special Reprt, Op. Cit., p. 68

انظر ايضا :

- Lotta, Op. Cit., p. 22

الماهرة من السود نظرا لان البيض لم يكونوا يكفون لملء الوظائف الشاغرة ، مما ادى الى الغاء القوانين المقيدة لحجز الوظائف لمجموعات عراقية معينة كما ان التحكم في تحرك العمال من خلال قوانين اصبح لا قيمة له في ظل توسع الصناعة والحاجة للعمالة السوداء ، وقد ادى توسع القطاع الصناعى الى زيادة الطلب على انواع جديدة من العمالة . كما طالب بعض الرأسماليين البيض بتقنين العلاقات الصناعية من خلال الاعتراف بالسود كعمال ثم الاعتراف بنقابات العمال السود وهو ماحدث عام ١٩٧٩ . كما تحدث بعض رجال الاعمال والمال البيض عن خسارة اقتصادية يتكبدونها بسبب فرض قوانين التمييز العنصرى ، ورأوا تناقضا بين النمو الاقتصادى وبين الحفاظ على الوضع السياسى بلا تغيير ، وبدأوا يحسون بوطأة العقوبات الاقتصادية الدولية . ومن ثم تحدثوا عن ضرورة التفاوض مع من اسموهم بالممثلين الشرعيين للسود في جنوب افريقيا . وطالبت غرفة اصحاب المناجم بالتخلص من التمييز العنصرى . وطالب رجال اعمال بيض بالغرف التجارية بديمقراطية صناعية بين الثقافات والتوجهات السياسية المختلفة وبسياسات اصلاحية . وقد بدأت بعض مؤسسات البيض توجه بعض انفاقها الاجتماعى للمناطق السوداء ، وبدأت مؤسسات اخرى تشترى مدخلات من مشروعات يمتلكها السود وبدأت مؤسسات اقتصادية للبيض بادخال سود وهنود وملونين في مجالس اداراتها . كما بدات بعض المؤسسات الصناعية للبيض انهاء التمييز العنصرى في الرواتب كما ان جماعات داخل صفوف الاقتصاديين البيض بدأت تطالب بحق الملكية بلا حدود لكافة المجموعات العرقية وبضرورة السماح بصعود طبقة رجال اعمال من السود . بل ان بعض رجال الاعمال البيض تحدثوا عن مزج عناصر اشتراكية بأخرى رأسمالية نظرا لخوفهم من ان يربط السود بين القمع والنظام الرأسمالى وبالتالى يؤممون الصناعات بعد حكم الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، فبدأ هؤلاء رجال الاعمال الابتعاد عن سياسات الابارتهيد لحماية الصناعة من تاميم شامل[41] .

ومن جانب اخر ، اتهم بعض رجال الاعمال البيض ما اسموه « بالوطنية الافريكانية البيضاء » بخلق قطاع ممتد بأكثر من اللازم ، ويطالبون الحكومة بالتحول للقطاع الخاص PRIVATIZATION مع اتاحة الفرصة للسود للاستافادة من هذا التحول .[42]

وقد جعل نمو السوق الاستهلاكى للسود توسع القطاع الصناعى يعتمد عليها . وقد تزايد الاعتماد على السوق المحلى نتيجة تقلص اسواق التصدير ، ووضح التناقض بين حاجة بعض الصناعات لعمالة سوداء رخيصة وبين الحاجة لتوسيع السوق الاستهلاكية للسود في جنوب افريقيا .[43]

الأبعاد الاقليمية :

أدى اعتماد دول المواجهة الافريقية على جنوب افريقيا الى تأثير سلبى على اقتصاديات هذه الدول من قبل العقوبات الاقتصادية الدولية على جنوب افريقيا . وقد قدمت دول اوربا الغربية مساعدات لدول المواجهة الافريقية . وقد اعتمد المؤتمر الوطنى الافريقى لسنوات على مساعدات الدول الافريقية ، الا أنه ايقن بمرور الوقت ان مساعدات ودعم هذه الدول ليست كما توقع المؤتمر . ورغم ان معظم هجمات جيش جنوب افريقيا على مقار وأفراد المؤتمر الوطنى الافريقى والمؤتمر الافريقى الجامع في دول المواجهة فشلت في تحقيق اغراضها فانها اوقعت خسائر في هذه الدول . وبدأ بعض قادة المؤتمر الوطنى الافريقى في السنوات الاخيرة يفضلون تطبيع العلاقات بين جنوب افريقيا ودول المواجهة بما يساعد المؤتمر على الاتصال عبر حدود مفتوحة مع كوادر المؤتمر داخل جنوب افريقيا . وخشى هؤلاء القادة من ان تكرار اتفاقية نكوماتى بين جنوب افريقيا وموزمبيق لعام ١٩٨٤

41- Wolpe, Op. Cit., p. 28, 66, 73, 83, 85, 103.

انظر أيضا : - Special Report, Op. Cit., pp. 3-4, 15, 23, 26, 27, 28, 38, 48, 65

- «Unpicking Apartheid», Op. Cit., p. 19.

- Mbali, Op. Cit., pp. 5, 13.

- Holland, Op. Cit., p. 231

- Desmond, Op. Cit., p. 79

42- «Small is Beautiful», Op. Cit., p. 15

43- Wolpe, Op. Cit., pp. 82,84, 89

بين جنوب افريقيا وبقية دول المواجهة الافريقية سيؤدى لطرد عناصر المؤتمر الوطنى الافريقى من دول المواجهة .(٤٤)

وقد استخدمت حكومة جنوب افريقيا استراتيجية العصا والجزرة تجاه بتسوانا وليسوتو وسوازيلاند من خلال اتحاد جمركى ومشروعات مياه لضمان حياد هذه الدول فى الصراع مع جنوب افريقيا بعد ضمان حياد ملاوى وزائير . وتعانى سوازيلاند وليسوتو وبتسوانا من غارات ضد مقار المؤتمر الوطنى الافريقى بهم . وفى حين عجزت بتسوانا عن فرض او رفض العقوبات ضد جنوب افريقيا ، فانها عملت للحد من هجات المؤتمر الوطنى الافريقى العسكرية ضد جنوب افريقيا من اراضيها . ومن جانبها ، عارضت ليسوتو فرض عقوبات دولية ضد جنوب افريقيا . وفى عام ٨٦ ، نفذت جنوب افريقيا انقلابا فى ليسوتو لضمان طرد عناصر المؤتمر الوطنى الافريقى من هذه الدولة كما تم تحييد سوازيةلند من خلال اتفاقية امنية عام ١٩٨٢ تم الاعلان عنها عام ٨٤ . وتعارض سوازيلاند ايضا فرض عقوبات دولية ضد جنوب افريقيا .(٤٥)

وقد ترتب على اتفاقية نكوماتى بين جنوب افريقيا وموزمبيق عام ٨٤ طرد حكومة موزمبيق لقيادة الجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الافريقى (امكونتووى سيزوى) من اراضيها . ولم تطبق موزمبيق العقوبات ضد جنوب افريقيا . ومن جانبها ، تعهدت زيمباوبوى بعد الاستقلال عام ١٩٨٠ بحظر النشاط العسكرى لكل من المؤتمر الوطنى الأفريقى والمؤتمر الأفريقى الجامع من أراضيها . وقام خبراء بريطانيون بتدريب قوو موزمبيق وزيمبابوى . وكانت انجولا وتنزانيا وحدهما هما اللتان التزمتا بالعقوبات ضد جنوب افريقيا . ورغم اتفاقية وقف اطلاق النار بين انجولا وجنوب افريقيا فى فبراير ١٩٨٤ فإن جنوب افريقيا واصلت اعتداءاتها ضد انجولا واحتلت جزءاً منها . وقد ادى الاتفاق الكوبى/ الانجولى/ الامريكى / الجنوب افريقى عام ١٩٨٩ الى انسحاب قوات جنوب افريقيا من اراضى انجولا والى التمهيد لاستقلال ناميبيا ولكن ايضا الى حرمان المؤتمر الوطنى الافريقى من قواعده فى انجولا . وبالنسبة لزامبيا ، فقد حاول الرئيس كاوندا التقدم بمبادرات سلام وباجراء اتصالات مع ججبب افريقيا رغم استضافة لوزاكا لقيادة المؤتمر الوطنى الافريقى . وعقب مظاهرات الطعام فى ديسمبر ١٩٨٦ ، أوضحت زامبيا انها لاتستطيع تطبيق العقوبات ضد جنوب افريقيا او تحملها . وفيما يتعلق بناميبيا ، فقد اكد سام نجوما رئيس ناميبيا المستقلة انه ليس مستعدا لمناقشة السماح بهجمات لحركات التحرير لجنوب افريقيا من أراضى ناميبيا ضد جنوب افريقيا . ومن جانبه ، ادرك المؤتمر الوطنى الافريقى ان ناميبيا المستقلة ستكون - مثل بقية دول المواجهة الافريقية الأخرى - ضعيفة ومعرضة لاعتداءات من جنوب افريقيا اذا سمحت للمؤتمر بالقيام بأعمال عسكرية من ناميبيا ضد جنوب افريقيا .(٤٦)

وبالنسبة لبعض الدول البعيدة عن المواجهة مثل زائير وساحل العاج ، فقد التقى رئيساها مع بوتا فى أول أكتوبر و ١٥ أكتوبر ١٩٨٨ على التوالى . ورغم اعلان رئيس زائير موبوتو أن بوتا تعهد له عند مقابلته بالتزامه بالافراج عن نيلسون مانديلا ، فإن المؤتمر الوطنى الافريقى ادان هاتين المقابلتين وأعتبرهما انقساما للجبهة الافريقية الدولية ضد جنوب أفريقيا واعطاء لنصر معنوى ودعائى لبوتا جعله يعطى الابارتهيد وجها انسانيا . كما أعتبرهما اضعافا للاجماع المعادى للتميز العنصرى فى جنوب أفريقيا(٤٧) .

الأبعاد الدولية :

دعت الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٩ لوقف أية استثمارت جديدة فى جنوب أفريقيا . وفى يوليو ١٩٨٥

44- Holland, Op. Cit., pp. 124, 137, 146

أنظر ايضا :

- Martin, Op. Cit., pp. 389, 401
- Special Report, Op. Cit., p. 41

45- Martin, Op. Cit., pp. 391, 392. 400

أنظر ايضا :

- Holland, Op. Cit., pp. 208, 220

46- Martin, Op. Cit., pp. 392, 393, 398, 401

أنظر ايضا :

- Holland, Op. Cit., p. 226
- Diallo, Op. Cit., p. 23
-Soudan, Op. Cit., p. 31

- 47- Ben Yahmed, Op. Cit., pp. 4,5

أنظر ايضا :

- Diallo, Op. Cit., p. 23

نجح مجلس الامن فى أجازة قرار حول فرض عقوبات بشكل تطوعى ضد جنوب أفريقيا، وان كان المجلس قد فشل - بسبب استخدام الفيتو من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا بل وأحيانا فرنسا - فى فرض عقوبات شاملة واجبارية ضد نظام جنوب أفريقيا. ورغم ذلك، فإن اقرار مبدأ العقوبات من المجتمع الدولى دفع المؤسسات التمويلية الدولية والبنوك للاحجام بشكل متزايد عن اقراض جنوب أفريقيا، وعرض جنوب أفريقيا لحظر نفطى من الاوبك. وكان لتلك الضغوط الجولية تأثير واضح على نظام بوتا بدءا من عام ١٩٨٥ وقد جاء الافراج عن زفانيا موثوبينى Zephania Mothopeny قائد المؤتمر الافريقى الجامع فى نهاية ١٩٨٨ تحت تأثير الضغوط الدولية. بل ان الكثير من المراقبين يرى أن خطوة ديكليرك بالافراج عن والتر سيسولو فى أكتوبر ٨٩ جاء فى هذا التوقيت لتجنب الدعوة لفرض مزيد من العقوبات ضد جنوب أفريقيا فى مؤتمر الكومنولث الذى كان سينعقد فى كوالالمبور.

وقد حددت الامم المتحدة شروطا لبدء المفاوضات لحل عادل ودائم للصراع فى جنوب أفريقيا هى قيام حكومة بريتوريا بالافراج عن نيلسون مانديلا وبقية المسجونين السياسيين السود ورفع الحظر عن المعارضين السياسيين وتنظيماتهم وسحب القوات العسكرية من مدن السود وإعادة حرية الصحافة ووقف نقل السكان السود الى البانتوستانات[٤٨] وقد شكلت هذه الشروط من ناحية ضغطا معنويا على حكومة بريتوريا ومن ناحية أخرى اطارا للتسوية المقبولة دوليا - وقد ظهر اهتمام حكومة بريتوريا بدور الامم المتحدة جليا من ضغوطها حتى يزور سكرتير عام الامم المتحدة ديكويلار بريتوريا عام ٨٩ عقب التوصل للاتفاق الانجولى/ الكوبى/ الجنوب أفريقى، وهى زيارة تمت بالفعل حينئذ.

ويجب أن نشير هنا الى أن الثمانينات شهدت الاقرار الدولى - بما فيه الامريكى - بأن المؤتمر الوطنى الأفريقى - وليس بوتيليزى أو قيادات البانتوستانات - هى المؤهلة للتفاوض مع البيض لانهاء الصراع على جنوب أفريقيا. كذلك ارتفع الوضع الدولى لنيلسون مانديلا كرمز أسطورى للنضال ضد العنصرية. ويجب التذكير بأن المؤتمر الوطنى الافريقى كان يطالب منذ ١٩٦١ بفرض عقوبات دولية ضد نظام بريتوريا - كما أيد الاسقف ديزموند توتو فرض هذه العقوبات، فى حين عارض بوتيلزى زعيم الانكاثا وحده من بين القادة السياسيين السود فرض أى عقوبات ضد جنوب أفريقيا. الا ان ديزموند توتو أعلن عقب اجراءات ديكليرك فى أول فبراير ٩١ انه سيكون من الصعب لمطالبة باستمرار العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا.[٤٩]

واذا كانت الانماط المتغيرة فى السياسة الدولية وفى علاقات القوى العظمى ببعضها البعض قد انعكست سلبا على المؤتمر الوطنى الافريقى والمؤتمر الافريقى الجامع من ناحية الدعم السوفيتى لهما، فإن السوفيت والامريكيين أصبحوا من ناحية أخرى يعتبرون أفريقيا الجنوبية مجالا ناجحا لحلولهم المشتركة للمشكلات الاقليمية بعد نجاحهم فى حل مشكلتى أنجولا وناميبيا عام ٨٩ مما شكل ضغطا على حكومة جنوب أفريقيا.[٥٠]

ومن الجانب الغربى، فإن الاهمية الاستراتيجية والجيوبولتيكية لجنوب أفريقيا بالنسبة للمصالح الغربية بما فى ذلك ما لديها من احتياطى ضخم من المعادن الرئيسية والاستراتيجية مثل اليورانيوم والكروم اللازم للصناعات العسكرية الغربية وضع حدا لما يمكن ان تفرضه الدول الغربية من عقوبات ضد جنوب أفريقيا. الا أن الدول الغربية قد ضغطت بقوة فى الثمانينات على حكومة بريتوريا لتحول بينها وبين قهر بوليسى شامل ضد المعارضة السوداء. كما قدم الغرب مساعدات مباشرة للسود داخل جنوب أفريقيا دون تمرير هذه المساعدات عبر قناة حركات التحرير أو قناة حكومة بريتوريا كما تجدر اشارة خاصة الى أن موقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة تغير من موقف يطالب بتعديل الابارتهيد وليس ازالته وتفضيل جنوب افريقيا « شبه

48- Desmond, Op. Cit., pp. 89,92,93

أنظر أيضا
- «Small is Beautiful», Op. Cit., p. 14
- Special Report, Op. Cit., p. 38
- Apartheid in South Africa, Op. Cit., pp. 10,14

49- Holland, Op. Cit., pp.131, 225, 226.

أنظر أيضا :
- Desmond, Op. Cit., p.91
- Wren, Op. Cit., p. 3

50- Hirson, Op. Cit., p. 165

أنظر أيضا :
- Soudan, Op. Cit., p. 31

عنصرية » ولكن رأسمالية على جنوب أفريقيا غير عنصرية ولكن اشتراكية ، الى موقف يمارس الضغط على حكومة بريتوريا للافراج عن مانديلا ورفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الافريقى والتفاوض معه.[٥١] وفيما يتعلق بالولايات المتحدة بشكل خاص ، فقد زادت الولايات المتحدة من فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا فى النصف الثانى من الثمانينات لوضع نهاية للابارتهيد. كما تم لاول مرة اقرار فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا من قبل الكونجرس الامريكى عام ٨٥ . وقد حظر الكونجرس تقديم قروض جديدة لحكومة جنوب افريقيا وبيع التكنولوجيا النووية وتلك المتعلقة بالكمبيوتر . ورغم اقرار مجلس النواب الامريكى بمقاطعة تجارية شاملة ضد جنوب افريقيا ، فإن مجلس الشيوخ فشل فى اقرار هذا المشروع خاصة فيما يتعلق بفرض حظر على الصادرات الامريكية لجنوب افريقيا.[٥٢] وان كان الكونجرس الامريكى قد تبنى عام ٨٦ عقوبات ضد جنوب افريقيا تضمنت حظرا على الاستثمارت الامريكية فى جنوب أفريقيا وعلى استيراد المنتجات التجارية والصناعية وبعض المواد الخام من جنوب أفريقيا . وقد أعتبر المتحدث باسم البيت الابيض اجراءات ديكليرك المعلنة فى أول فبراير ٩١ خطوة فى الاتجاه الصحيح ، وان طالب المتحدث باسم الخارجية الامريكية حكومة بريتوريا بالافراج عن كل المسجونين والمعتقلين السياسيين قبل رفع العقوبات الامريكية ضد جنوب افريقيا . وبالاضافة للعوقابت الاقتصادية ، فإن دول المجموعة الاوربية الـ ١٢ سحبت سفراءها من بريتوريا عام ٨٦ احتجاجا على اعلان حالة الطوارىء . وفى عام ٨٦ أيضا فرضت الجماعة الاقتصادية الاوربية عقوبات ضد جنوب افريقيا . وعقب اجراءات ديكليرك فى أول فبراير ٩١ ذكرت وزارة الخارجية البريطانية ان ديكليرك اثبت التزامه بانهاء الاربارتهيد وطالب جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى ان دى كليرك اثبت التزامه بانهاء الابارتهيد وطالب جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى برفع العقوبات الاقتصادية عن جنوب افريقيا لتمكين دى كليرك من استكمال بناء جنوب افريقيا جديدة . وأعربت اللجنة الاوربية عن رضائها عن اجراءات دى كليرك واعتبرتها تمهيدا لتخفيف عقوبات الجماعة الاوربية ضد جنوب افريقيا . وأدان البابا يوحنا بولس الثانى الابارتهيد باعتباره عارا على جبين الانسانية وعقب اجراءات دى كليرك فى أول فبراير ٩١ ، طالب وزير الخارجية بيك بوتا برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية بعد ان تم القضاء على ما اسماه بآخر مظاهر الابارتهيد من قبل حكومة بريتوريا.[٥٣]

أما الاتحاد السوفيتى ، فقد وضح منذ عام ١٩٨٨ اتجاهه للابتعاد عن الصراعات الاقليمية . وبدأ السوفيت يتحدثون عن استحالة الحل العسكرى لحل مشكلة جنوب افريقيا فى ظل اقتناع موسكو المتزايد بعدم كفاءة التكتيكات النضالية المستخدمة من قبل المؤتمر الوطنى الافريقى . ودعت موسكو لضرورة الحل التفاوضى وطالبت المؤتمر الوطنى الافريقى للتفاوض مع حكومة بريتوريا . كذلك أدركت موسكو ان العقوبات الاقتصادية ضد جنوب أفريقيا محدودة الفاعلية . ولاول مرة منذ قطع العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وجنوب أفريقيا عام ٤٨ تم دعوة وفد صحفى من الغربيين من الحزب الوطنى الحاكم فى بريتوريا الى موسكو بشكل

51- Lotta, Op. Cit., pp. 18, 26

انظر أيضا :

- Martin, Op. Cit., P. 402
- Special Report, Op. Cit., p. 44
- Desmond, Op. Cit., p. 95
- Wolpe, Op. Cit., p. 103

52- «EC, but not U.S. Ready to ease sanctions», International Herald Tribune, 2-3/2/91, p.1

انظر أيضا :

- «Les Sanctions Seront Assouplies», La Tribune de Genève, 2-3/2/91 p. 3
- Holland, Op. Cit., pp. 207, 222

انظر ايضا :

- Desmond, Op. Cit., pp. 79, 81, 84
- Martin, Op. Cit, pp. 401

53- «EC, but not U.S....», Op. Cit., p. 1

انظر ايضا :

- «Les Sanctions Seront Assouplies», Op. Cit., p. 3
- «De klerk: La peau à l'apartheid», Op. Cit., p. 3
- Holland, Op. Cit., p. 211

رسمى ، كما بدأت موسكو تطور اتصالاتها مع شخصيات افريكانية بيضاء محافظة .[٥٤] وقد دفعت كل هذه التطورات وتناقص الدعم السوفيتى لحركات التحرير فى جنوب أفريقيا مما جعل مصدر الدعم الاقتصادى الوحيد لهذه الحركات هى دول الشمال ، دفعت هذه الحركات لمواقف أقرب للحل التفاوضى وللاعتدال بصفة عامة .

ونأتى الان الى سحب الاستثمارات الاجنبية من جنوب أفريقيا . وكان الرئيس السابق بوتا قد أعلن فى غير موضع أهمية الاستثمارات الاجنبية خاصة فى مجال نقل التكنولوجيا والتقنية العالية لجنوب افريقيا . وقد بدأ سحب الاستثمارات الغربية ـ خاصة الامريكية ـ أو تخفيضها فى جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٨٠ مما زاد بمرور الوقت من اعتماد الاقتصاد على عنصر العمالة ـ وهى فى أغلبها سوداء ـ وبالتالى عمق أزمة الابارتهيد . وفى النصف الثانى من الثمانينات أصبحت الاستثمارات الاجنبية فى جنوب أفريقيا تعانى بشكل متزايد من عنصر المخاطرة حيث تحول اقتصاد جنوب أفريقيا الى واحد من أكثر الأقتصاديات مخاطرة فى العالم وبالتالى تزايد انسحاب الاستثمارات الأجنبية من جنوب أفريقيا عاما بعد عام . وقد وصل انسحاب الاستثمارات من جنوب أفريقيا الى ما قيمته ٣٠ بليون راند بحلول عام ١٩٨٩ . وكان هناك تأثير سلبى بصفة خاصة لانسحاب الاستثمارت الامريكية من جنوب أفريقيا بسبب تواجد هذه الاستثمارات فى القطاعات كثيفة رأس المال وذات معدلات النمو المرتفعة والمتقدمة تكنولوجيا . كما ان الاستثمارات الغربية بصفة عامة كانت هى التى دعمت القطاعات الاستراتيجية والمتقدمة تكنولوجيا فى اقتصاد جنوب أفريقيا ودعمت الترابط بين قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين .

كما انه نتيجة انسحاب البنوك الاجنبية من جنوب افريقيا ووقف قروضها لها تسببت خسارة للميزانية بليون دولار شهريا فى وقت تدهورت فيه قيمة العملة الوطنية الراند . ورغم ان اليابان لم تلتزم بالعقوبات الاقتصادية المفروضة ضد جنوب افريقيا بسبب اعتمادها على استيراد الكروم منها ورغم ان شركات يابانية واسرائيلية حلت محل الشركات الغربية التى سحبت استثماراتها من جنوب افريقيا ، فإن ضغط الاستثمارات المنسحبة جسده اعلان دى كليرك انه يأمل فى وقف العنف والكفاح المسلح من جانب المعارضة السوداء بما يمعهد لالغاء حالة الطوارىء من جانب الحكومة حتى يتم تشجيع المستثمرين الاجانب على العودة الى جنوب افريقيا .[٥٥] وذلك يوضح ان عنصر الاستثمارات الاجنبية دفع كليرك للاعتدال فى النهاية .

خاتمة :

رغم ان فيما وردفى هذه الدراسة من عوامل دفعت كلا من الاقلية البيضاء والقوى الوطنية المعبرة عن الاغلبية السوداء الى ابداء المرونة والاعتدال ، مما يبدو مشجعا على الامل فى التفاوض وصولا الى تسوية تضمن مجتمعا ديمقراطيا غير عنصرى ويضمن قدرا عادلا من اعادة توزيع الثروة فى جنوب افريقيا ، ورغم اعلان ديكليرك فى البرلمان فى أول فبراير ٩١ عن نيته فى الغاء ثلاثة قوانين

54- Soudan, Op. Cit., pp. 30,31

انظر أيضا :
- Mbali, Op. Cit., P. (ii)
- Agbobli, Op. Cit., p. 13

55- Reform in Year Two, Op. Cit., p. 14

انظر أيضا :
- Desmond, Op. Cit. pp. 80, 83, 87, 89, 90
- Lotta, Op. Cit., pp. 25, 29, 31
- Special Report, Op. Cit., pp. 4, 41, 45
- Holland, Op. Cit., pp. 212, 225

56- Wren, Op. Cit., p.3

انظر أيضا :
- «De Klerk: La Peau à l'apartheid», Op. Cit., p. 3

57- Holland, Op. Cit., p. 229

انظر أيضا :
- Pierre Meyer, «Commentaire», La Tribune de Genève, 2-3/2/91, p.3

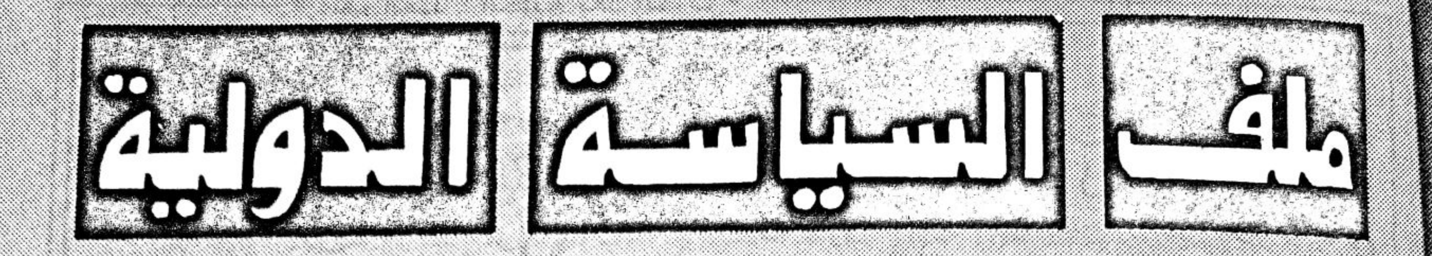
58- Meyer, Op. Cit., p.3

انظر أيضا :
- Holland, Op. Cit., p. 229

عنصرية هى قانون الأراضى وقانون تخصيص مناطق لسكنى المجموعات العرقية المختلفة ،(٥٦) فان هناك عوامل تدفع فى اتجاه معاكس . وأهم هذه العوامل السلبية هى ان كل طرف يخاف ممن ينافسه فى الشعبية فى صفوف المجموعة العرقية التى ينتمى اليها . فتصاعد قوة يسار المؤتمر الوطنى الافريقى المناهضة لمبدأ التفاوض خاصة فى ظل الضعف التنظيمى للمؤتمر بعد عودته للعمل العلنى وامكانية ارتفاع قوة تنظيمات الوعى الاسود أو حتى الانكاتا من جانب(٥٧) ، وتصاعد قوة يمين حكومة بريتوريا ممثلا فى حزب المحافظين الذى لديه ميلشيات مسلحة والذى انسحب نوابه من البرلمان لمجرد ان تعهد ديكليرك بالغاء ثلاثة قوانين عنصرية ،(٥٨) ، ادى الى تخوف كل من المؤتمر الوطنى الافريقى وحكومة بريتوريا من فقدان قواعدهم الشعبية .

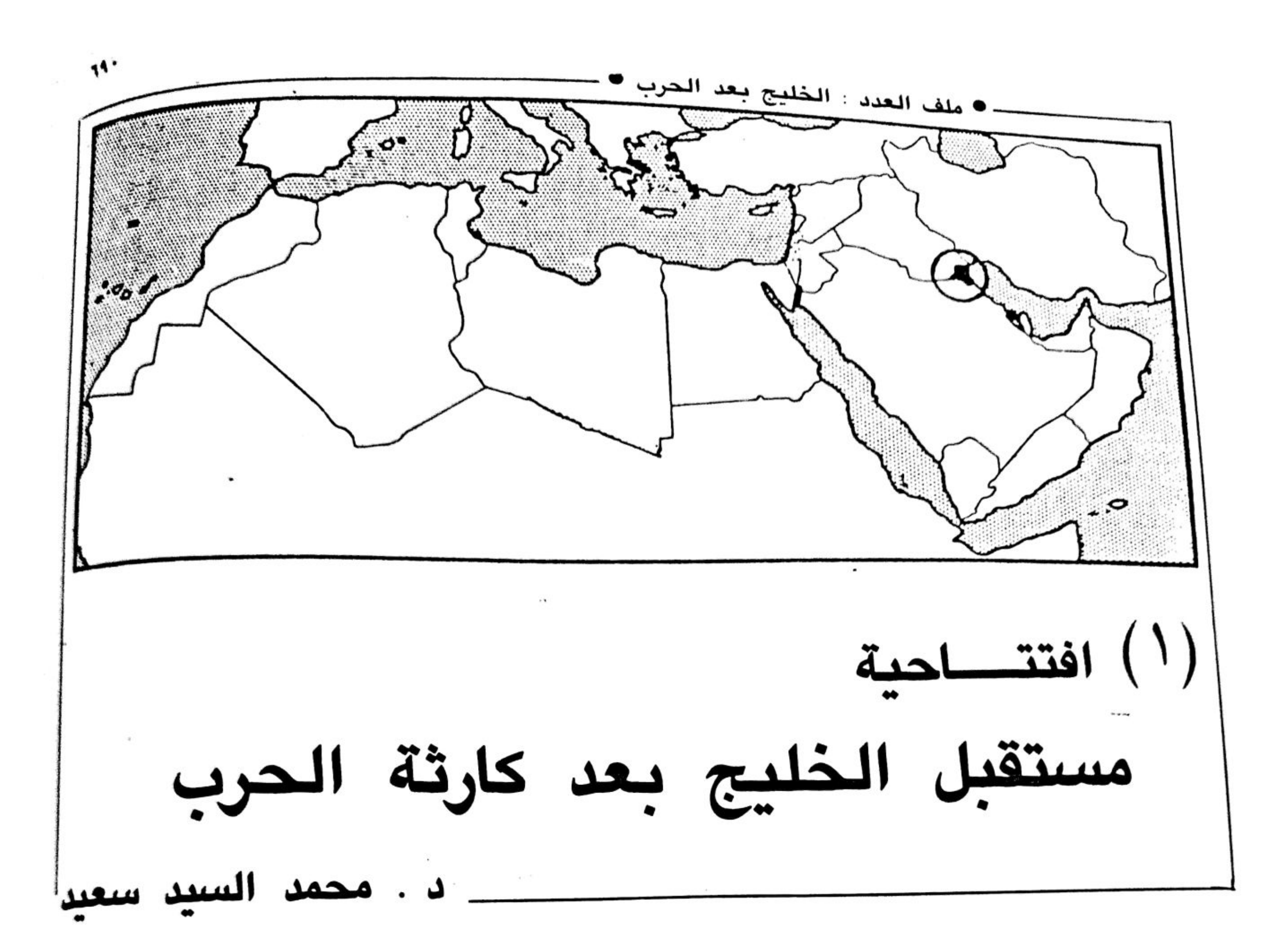
وتظل أهمية التأثير الدولى الفعال والضاغط باتجاه التسوية وضماناتها التى تطمئن كافة المجموعات العرقية بمستقبل ديمقراطى وأمن فى جنوب افريقيا غير عنصرية ، فى ظل اقناع حكومة بريتوريا بأن اتخاذ اجراءات من جانب واحد لن تحل جذور الصراع الذى يحتاج حله للتفاوض بين الاطراف المعنية ، ومع البناء على نقاط الاتفاق بين حكومة بريتوريا والمؤتمر الوطنى الافريقى وأهمها مبدأ صوت لكل مواطن ووجود قضاء مستقل يفرض قائمة حقوق متساوية لكل مواطنى جنوب افريقيا ، وتجربة الغاء حالة الطوارىء من جانب الحكومة مقابل تخلى المؤتمر الوطنى الافريقى عن الكفاح المسلح □ . .





الخلــيج بعـد الحــرب

المحتويات



(١) افتتـــاحية

مستقبل الخليج بعد كارثة الحرب

د . محمد السيد سعيد

جرفت أزمة الخليج كثيرا من الانطباعات والأوضاع والنظريات . ولاشك أن أحد أهم ضحايا هذه الأزمة هو العقل . فقد قامت القيادة العراقية بغزو الكويت ، ضاربة بعرض الحائط كل الحسابات العقلية ، واستمرت بقوة دفع غريبة فى الاندفاع الى هاوية الحرب ، دون أن تتمكن أية مراجعة عقلية من وقف أو حتى فرملة عجلات الحرب . غير أن القيادة العراقية لم تكن وحدها على طريق العصف بنماذج الرشادة والعقلانية فى السلوك السياسى . إذ أن القيادة الأمريكية كانت بدورها لا عقلانية فى رد فعلها تجاه الأزمة . وقد عزفت منذ البداية عن فتح ملف القضية لكل الاحتمالات البديلة للحرب . وكانت قد صاغت موقفها منذ اليوم الأول للأزمة ، وربما قبل انفجار الأزمة وغزو العراق للكويت ، على أساس من النموذج الحربى لادارة الأزمة . كانت الحرب تبدو هى الهدف . ولكن اللاعقلانية التى أظهرتها القيادة الأمريكية لم تكن من نفس نوع اللاعقلانية التى تظهر من سلوك القيادة العراقية . ففى الحالة الأخيرة كانت اللاعقلانية أقرب الى سوء التقدير وبدائية الحسابات . وفيما وراء ذلك كان هناك لاعقلانية دولة استبدادية عنيفة وشديدة القسوة فى مواجهة المجتمع المدنى العراقى : أى أبناء نفس الوطن ، ولاعقلانية تكوين عقلى ايديولوجى يعبد القوة والعنف ويتعطش للسيطرة على البيئة الداخلية والخارجية دونما اكتراث باستقلالية هذه البيئة . أما اللاعقلانية الأمريكية فانها قد عبرت عن حالة ذهنية ذات جذور وتقاليد طويلة تجعل الحرب الوسيلة المثالية لتصفية خصوم تضفى عليهم طبيعة شيطانية إبهامية وتجريدية فى الوقت الذى تمجد فيه الذات وتمنحها كل سمات الخير . فالحرب هى ـ فى هذا المنظور ـ الحل النهائى لتسوية علاقة خصومة استقطابية مطلقة بين شر مزعوم وخير مزعوم . وقد تمارس الحرب ويمهد

الطريق لها بعقلانية حسابية دقيقة ، كما ظهر بالفعل فى عملية عاصفة الصحراء ، ولكنها عقلانية تنفى ذاتها ، اذ تظهر عدم اكتراث شاذا بما اذا كانت الحرب يمكنها حل المشكلة اصلا أم لا ، أى عقلانية غياب الهدف وتبسيطه أو تجريده أو اعتباره معطى ثابتا يستحق أن يلقى به خارج دائرة الحسابات .

والواقع أن أزمة الخليج قد أظهرت افتقار جميع الأطراف المؤثرة للعقلانية السياسية والأخلاقية . وكانت حرب الخليج ـ فى هذا السياق ـ اقرب الى مدرسة المسرح الهزلى الأسود عنها الى النماذج الأكاديمية الشائعة فى دراسة العلاقات الدولية وبندول هذه العلاقات المتأرجح بين دبلوماسية السلام وفن الحرب .. ومع ذلك ، فان نصيب الوطن العربى من تكلفة حالة العدمية أو العبثية الجماعية الدولية اكبر بما لايقاس . كما ان تكلفة هذه الحالة هى اكثف وأعلى ماتكون فى الطرفين المباشرين للأزمة وهما العراق : المعتدى والمعتدى عليه ، والكويت المعتدى عليه وصاحب الدعوة للحرب باعتبارها الحل النهائى .

على ان التكلفة قد وزعت « بقدر من العدالة » فيما بين كل اقاليم واقطار الوطن العربى ، مع « تحيز خاص » لمنطقة الخليج .

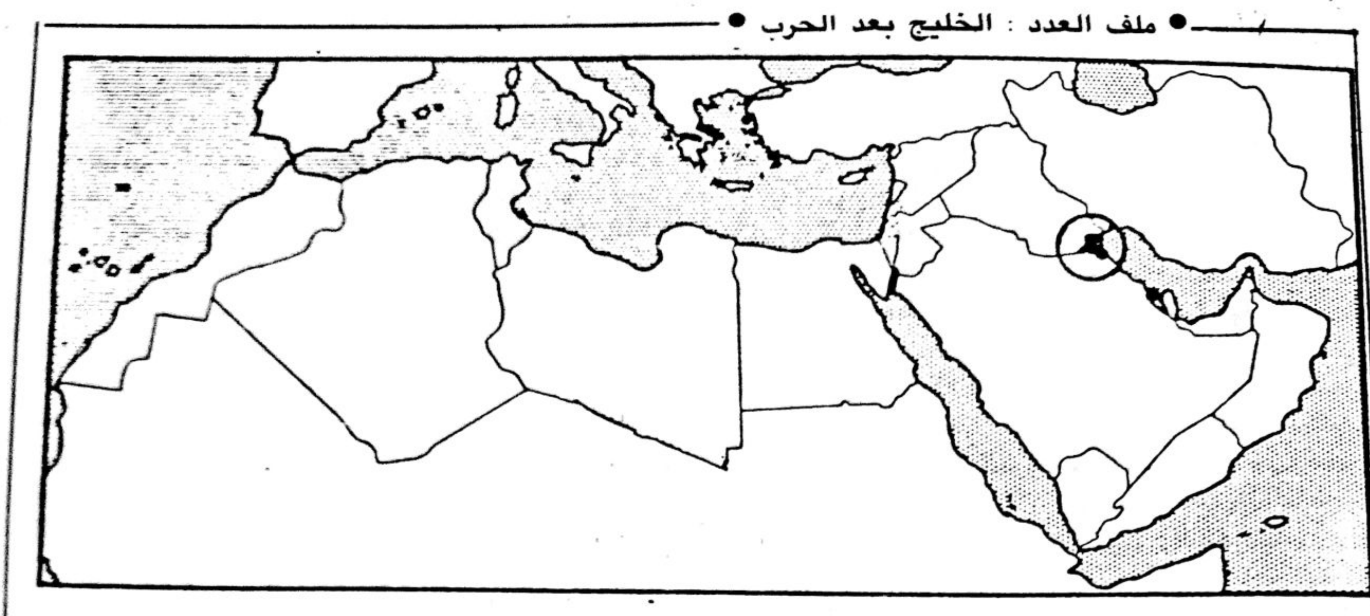
وفى سياق دبلوماسية الأزمة ، حذرت اصوات كثيرة داخل الولايات المتحدة والغرب ، وفى بعض اقطار الوطن العربى من ان الحرب ليست حلا لأية مشكلة ، واذا كان من شأنها ان تحل جانبا معينا من المشكلة ، فلكى تفاقم أو تبعث مشكلات أو جوانب اخرى من المشكلة . ونحن الان بعد ان انتهت الحرب مكلفون بدراسة نتائج الحرب والآفاق المستقبلية لتداعياتها على منطقة الخليج العربى .

ان الوجه المباشر والمادى للتكلفة هو التكلفة المالية الجسيمة للحرب . ومن منظور الاقتصاد السياسى للخليج تظهر الحرب باعتبارها تعبيرا مثاليا عن العدمية الجماعية التى تحدثنا عنها . فقد رفضت الكويت التنازل عن ديونها للعراق ومنحه مساعدة مالية تبلغ ١٠ مليارات دولار .. ولكنها خسرت فى الحرب عدة مئات من ملايين الدولارات ، اضافة الى الأرواح التى اهدرت بين القتل والاصابة . أما العراق فقد كان يطمع فى ثروة الكويت لحل مشكلات خلقتها قيادته بسياساتها العدوانية العنيفة ضد شعبها ذاته وضد ايران ، فاذا بها تخسر كل مابناه العراق عبر قرن كامل من التحديث . وكانت تلك القيادة تتزيد فى الحديث عن كرامة العراق والعرب ، فاذا بها تصبح ـ بعد الحرب ـ فى قاع المهانة والذل والانكسار والدمار . وفوق ذلك كله ، فان تكلفة الحرب التى تقع على كاهل اقتصاديات دول الخليج وعلى رأسها السعودية والكويت سوف ترهن دخل صادرات النفط لسنوات مقبلة ، الأمر الذى يمثل سخرية بشعارات اعادة توزيع الثروة العربية ، وبالتالى امكانية قيام نظام عربى متماسك يقوم على المصالح المتبادلة بقدر مايقوم على الهوية المشتركة . وبدلا من أن تدفع دول الخليج ـ من خلال مواقف وسياسات مستنيرة ـ الى المساهمة فى التنمية المشتركة والجماعية للوطن العربى ، فانها تندفع ـ بحكم منطق الواقع وسوء الحسابات والتعلم العكسى ـ الى مزيد من الارتهان والاندماج فى السوق الراسمالى العالمى .

لقد افترست الاستنارة بأشكال اخرى بسبب التعلم العكسى : أى استلهام عكس العبر الحقيقية للأزمة ـ بأشكال اخرى ـ وتظهر اللاعقلانية فى قمتها عند الحديث عن الترتيبات الأمنية المستقبلية فى منطقة الخليج . فعوضا عن رتق النسيج السياسى والاجتماعى للمنطقة واحيائه وتجديده فان دول الخليج تبحث عن أمن مستورد ، مضمون من الولايات المتحدة ، ومن خلال تعبيرات تهتك هذا النسيج ، وعبر صياغات سياسية تتنافى مع ابسط نظريات توازن القوى . وحتى لو نحينا جانبا أن الأمن ليس دالة فى الترتيبات العسكرية ، بقدر ماهو ناتج منهجى لعلاقات سياسية واجتماعية وثقافية من طراز معين ، فاننا نجد ان الترتيبات العسكرية التى تدبرها دول الخليج بتعاون وثيق مع الولايات المتحدة تخلو من المصداقية والعقلانية . اذ تنحى مصر وسوريا من المشاركة فى قلب الصياغات الأمنية ، وتهمش ادوارهما ، فى الوقت الذى تستقطب فيه ايران الى هذا القلب . وهو أمر معاكس للدلالات الغنية للأزمة والمساهمات الحقيقية فى الحرب والدروس العقلانية لتفاعلات الازمة والحرب والضرورات الموضوعية النابعة من حسابات المواقف والأهداف والمصالح والامكانيات والتوازنات العسكرية والمادية عموما .

ان لاعقلانية الأهداف والنتائج والجمود الذهنى الذى جعل الحرب هى الأداة التى اندفع اليها الجميع لحسم المشكلة تظهر من حقيقة انه لم تحل أى مشكلة من مشكلات دول الخليج بحسم . ويظهر ذلك من دراسة آفاق التطورات المستقبلية للمجتمع السياسى فى العراق والكويت . ففى العراق لم تفض الحرب والهزيمة الى تغيير سياسى يتناسب مع فداحة الأخطاء وجسامة الخسارة . وفى الكويت ، لم تهز الكارثة التى حاقت بالمجتمع والدولة المعطيات السياسية والذهنية التى أوقفت تطور المجتمع وقادته بجمود منقطع النظير الى هذه الكارثة . ورغم ذلك فاننا لايمكن ان نقطع بأن الاوضاع السياسية الداخلية سوف تثبت عند الظروف التى قادت البلدين الى الحرب وجمدت تطورهما بالرغم من المحنة المذهلة التى عبراها . ففى حالة العراق هناك تكاثف ملحوظ لضرورات موضوعية لابد ان تملى فى النهاية التحول الى دولة ديمقراطية ، ولو جزئيا ، أو تفتح ثغرة فى الحائط اللامجدى والبشع لدولاب دولة ديكتاتورية قاسية وعنيفة وغازية . أما فى الكويت ، حيث هناك تقاليد راسخة نسبيا للانفتاح السياسى ، فان هناك ايضا حتمية ـ قد تعبر عن نفسها بتأخير زمنى ما ـ لالتزام أدق بنموذج ملكية دستورية تسمح بمشاركة جزء هام من المجتمع حتى لو لم تذعن لضرورة التجنيس الشامل والمساواة الاصلية بين كل ابنائه والمقيمين بثبات فيه .

ويلقى هذا الملف ايضا بعض الضوء على الجانب المقابل لمنطقة الخليج من الشرق والشمال : أى ايران وتركيا . وفيما بين العرب وكل من تركيا وايران هناك رصيد تاريخى مشترك وشديد الثراء ، على ان هناك ايضا سوء فهم تاريخى متبادل وشكوك وتقديرات فاسدة موزعة بين الأطراف . فعلى الجانب العربى ادى تفسير جامد وميكانيكى للفكرة القومية الى تجاهل لحقيقة التواصل الجغرافى والحضارى وامتداده فيما وراء الحدود الفاصلة بين العرب وكل من تركيا وايران . وكان الادراك المبكر لهذه الحقيقة كافيا لتجنب اصطناع اسوار حاجزة والاشتباك المرير فى منازعات لانهاية لها حول السيطرة على مناطق حدودية . وعلى الجانب المقابل ، اكتشفت تركيا ـ متأخرا جدا ـ ان الانسلاخ عن المنطقة التى تنتمى لها حضاريا ودينيا وتتواصل معها اجتماعيا واقتصاديا لم يكن بحد ذاته ضمانا للتقدم . ولازال عليها ان تكتشف ان الدخول العنيف الى المنطقة ـ بالمشاركة فى حرب همجية بكل المقاييس ضد العراق ـ حتى لو كان معتديا ـ ليس هو انسب الطرق لاعادة وصل انقطاع عنيف . وكذا ، فان ايران قد اكتشفت متأخرا جدا ان الثورات لايمكن تصديرها ، وان الافكار لاتحمل إلا على قوارب الحوار ، وأن العبث بجغرافية المنطقة السياسية ليس سوى الطريق المؤكد للانتحار الجماعى .



(٢) الاقتصـاد السياسى للخليج بعد الحرب

مجدى صبحى

لاشك ان أزمة الخليج قد فجرت العديد من المشكلات على المدى القصير سواء فى أقطار الخليج او فى عدد من الأقطار العربية الأخرى الا أنه من الهام رصد احتمالات التطور المستقبلى لمجتمعات الخليج فى توجهاتها او ادارتها للاقتصاد ، اذ أنه من المؤكد أنها باتت مختلفة الى حد بعيد عن مسيرة الماضى . فالأزمة لايمكن ان ينظر اليها كحدث عارض ويمكن لهذه البلدان ان تمارس بعده حياتها بنفس الطريقة القديمة . وتحاول فى هذا التقرير رصد وتحليل وتقديم بعض الانطباعات الأولية عما حدث فى المدى القصير ، ومايمكن ان يكون عليه مستقبل الاقتصاد السياسى لدول الخليج خلال المدى المنظور الذى نقدر استمراره لعدة سنوات قادمة قد تمتد حتى نهاية القرن الحالى .

اولا : الأزمة ودول الخليج :

لا جدال ان هناك جوانب كثيرة ومعقدة لما تركته الأزمة على الاقتصاد والمجتمع الخليجى من آثار ، ولكننا نحاول هنا ان نركز على التطورات الاقتصادية الهامة التى حدثت والتى يمكن أن يكون لها صلة بما نتوقع حدوثه من تطورات فى السنوات القليلة القادمة ويعد اهم هذه الاثار السلبية ماحدث من فوضى هائلة ناجمة عن المخاوف النفسية بين صفوف المواطنين فى هذه الدول ، حيث ساد اضطراب كبير فى سوق الصرف فى كافة الدول الخليجية باندفاع المدخرين صغارهم وكبارهم نحو المصارف ومكاتب الصرافه سعيا لاستبدال مدخراتهم بالعملات المحلية بعملات صعبة لتحويلها للخارج كعامل احتياطى خوفا من انتشار الأزمة واندلاع الحرب وقد أعقب سحب المدخرات التوجه نحو سوق الأسهم حيث قام عدد كبير من المستثمرين بالتخلص من الأسهم بالبيع طلبا للسيولة المالية لتحويل مدخراتهم للخارج (بلغ حجم خروج الأموال من الامارات وحدها فى شهر اغسطس فقط نحو ٢ بليون دولار وزاد عن ذلك فى الأشهر التالية حسب تصريحات لمحافظ بنك الامارات المركزى) . ورغم ان الحجم الهائل للتحويلات والفوضى الشديدة التى سادت الاقتصاد الخليجى فى بداية الأزمة يمكن ان تعود للهدوء بعد انتهاء الحرب واستقرار الأوضاع نسبيا الا انه من الواضح أن راسم السياسة الاقتصادية فى الخليج عليه ان يتعامل منذ الان فصاعدا على ان هناك نسبة محددة من المدخرات الوطنية سيتم تحويلها بانتظام للخارج كعامل امان واحتياطى للظروف الطارئة ، وهو الأمر الذى ربما تقدم عليه الشركات والأفراد على حد سواء ، ومايؤكد استمرار هذا التغيير الهام فى الاقتصاد الخليج هو التقرير الذى أصدرته وزارة الخارجية فى الامارات فى اول مايو تنتقد فيه استمرار ابتعاد الرساميل الخليجية عن المنطقة بعد انتهاء الأزمة . كما انه ذكر ان واحدا من

الأسباب الأساسية وراء تحديد الحكومة الكويتية بعد التحرير لحد اقصى للسحب من البنوك قدره اربعة آلاف دينار شهريا للمواطن ، هو التخوف من قيام المواطنين بتحويل جزء كبير من ودائعهم ومدخراتهم الى الخارج او حجزها بعيدا عن الجهاز المصرفى . وهذا ملمح هام لابد وان يرتب عدد من التغيرات الأساسية فى حركة نشاط وتوجيه الاقتصاد الوطنى . اذ لابد مع هذا التحويل للعملات ان يقل حجم السيولة المتوفرة بالأسواق وربما يضعف مركز العملة الوطنية على المدى الطويل نسبيا لاسيما فى البلدان التى ستعانى لعدد من السنوات من مشكلات اقتصادية ولاسيما الكويت والبحرين . ولاشك كذلك ان قدرة بلدان الخليج على توسيع قاعدة سياستها المالية باتت محدودة ، فمن المعروف ان الكويت والسعودية والبحرين كانت قد توسعت فى السنوات القليلة الماضية فى تغطية عجز الموازنة الحكومية عن طرح سندات واذون خزانة جذبا للسيولة المحلية المتوفرة وكبديل لتغطية هذا العجز بالسحب من الاحتياطيات فى الخارج او الاقتراض من الأسواق الدولية ويبدو ان هذا قد بدأ فعليا فى الحدوث حيث ذكرت دراسة لبنك فرنسا المركزى فى شهر ابريل الماضى ، ان وكالة نقد البحرين (المصرف المركزى) « قد اوقفت اصداراتها الاسبوعية من سندات الخزينة كى لاتجفف سوقا خفت فيه السيولة بشكل كبير مما صعب من تمويل عجز الموازنة وجمد بعض الانفاق الحكومى » . وبينما يعد هذا التطور الأكثر توقعا ، فان هذا لاينفى ان حجم الخسائر يتجاوز ذلك بكثير ، فقد ادت الفوضى التى شهدتها اسواق الخليج فى أعقاب الأزمة مباشرة الى عدد اخر من الأضرار التى يمكن استمرارها مستقبلا من ذلك مثلا وضع الجهاز المصرفى فى دول الخليج عامة وفى مصارف الأوف شور فى البحرين خاصة اذ آن هذا القطاع (يساهم فى الناتج المحلى الاجمالى بالبحرين بنحو ١٦ ٪) الذى كان يعد كمركز مالى هام فى المنطقة قد تعرض لأضرار شديدة باغلاق عدد كبير من هذه المصارف لمكاتبها فى البحرين ونقلها الى دول أخرى خارج المنطقة ونفس الشىء يتكرر أيضا فيما يتعلق بأسواق المال فى المنطقة التى شهدت ركودا لم تشهده هذه البلدان منذ عام ١٩٨١ وانسحاب عدد كبير من المساهمين المحليين الذين يصعب اقناعهم بالعودة بنفس القوة على الأقل مرة أخرى ، واذا وضعنا فى الاعتبار ان دول الخليج التى كانت ماتزال تمتلك حتى اندلاع الأزمة اسواق مالية ضيقة ومحدودة وبالغة الهشاشة كانت تعول الى حد كبير على تنمية اسواق المال بها وتوسيع قاعدة المساهمين سواء لزيادة رقعة النشاط الانتاجى غير النفطى ، أو تمهيدا لطرح اسهم عدد من المشروعات العامة لنقلها الى أيدى القطاع الخاص قد تلقت ضربة قاصمة . وربما لن تعود عدد كبير من الشركات للعمل بنشاط سوى بزيادة حجم الدعم الذى تقدمه الحكومة لها ، وهو مايزيد من دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى بدلا من الحد منه ويشير الى هذا الملمح على سبيل المثال تخصيص سلطنة عمان لنحو ٦٢ مليون دولار فى موازنتها للعام الحالى لدعم القطاع الصناعى الخاص .

ومن المنتظر ان يزداد الوضع تعقيدا وتأزما مع مرور الزمن نتيجة لعدة اعتبارات منها :-

١ - أنه رغم تحقيق دول الخليج (باستثناء الكويت والعراق) لمكاسب كبيرة نتيجة لزيادة انتاجها من النفط وزيادة اسعاره خلال الفترة الممتدة من أغسطس وحتى يناير الماضى ، الا أن مركزها المالى قد أصبح أضعف من السابق نتيجة لتحملها بأعباء كبيرة للمساهمة فى تكاليف الحرب ، حيث دفعت الكويت والامارات والسعودية نحو ١٧ مليار دولار حتى الان سددت معظمها السعودية والكويت ، وينتظر ان تقوم الكويت والسعودية بسداد نحو ٢٠ مليار دولار التزمت بدفعها للولايات المتحدة خلال العام الحالى . ونتيجة لذلك فان العجز فى الموازنة السعودية فى العام الماضى بينما قدرته المصادر الرسمية بنحو ٦,٧ مليار دولار ، فإن مصادر أخرى تذكر أن العجز وصل الى نحو ١٥,٢ مليار دولار فعليا .

٢ - رغم ان كافة المصادر المطلعة فى أسواق النفط كانت تميل الى ترجيح ميل أسعار النفط للارتفاع فى منتصف التسعينات نتيجة لنضوب النفط أو انخفاض انتاجه فى أجزاء العالم المختلفة بخلاف الشرق الأوسط ، وهو مايترك مساحة أكبر للدول النفطية الخليجية فى السوق النفطية كونها صاحبة أكبر احتياطيات فى العالم ، الا أن الأرجح أن هذا التوقع لن يكون ممكن الحدوث . حيث تتدافع كافة الدول الخليجية الان لزيادة طاقتها الانتاجية الى حدها الأقصى وقد يحدث ذلك فى عدد كبير من هذه الدول فى عام ١٩٩٤ ، فتخطط السعودية لزيادة طاقتها الانتاجية الى نحو ١٠ ملايين برميل يوميا فى عام ١٩٩٤ ، وكانت السعودية قد استثمرت بالفعل نحو ٤,٧ مليار دولار فى أعقاب الأزمة لتزيد طاقتها الانتاجية من ٥,٤ مليون برميل يوميا الى قرابة ٨,٥ مليون برميل حاليا كما تخطط الامارات لزيادة انتاجها بمعدل مليون برميل يوميا حتى عام ١٩٩٤ بحيث يصل حجم الانتاج الى نحو ٣,٥ مليون برميل بدلا من ٢,٥ مليون تنتجها حاليا . وأعلنت ايران بالفعل عن خطط لتصل بطاقة انتاج البترول الى حوالى ٥ ملايين برميل يوميا بحلول عام ١٩٩٣ (بدلا من ٣,٤ مليون برميل حاليا) والأمر سوف يزداد تعقيدا مع ادخال الانتاج الكويتى والعراقى البعيدين عن الأسواق الان . فالكويت أعلنت عدة مرات عن انها لن تلتزم بأى حصة تحدد لها ضمن سقف انتاج منظمة الأوبك مستقبلا (تبلغ طاقة الانتاج القصوى نحو ٢,٥ مليون برميل يوميا) وسوف تأخذ باستمرار فى اعتبارها حاجتها المالية ومصالح الدول الصديقة التى ساعدتها فى تحرير البلاد ، كما أن العراق فى حال رفع الحظر عنه بامكانه ان يقوم بتصدير مليون برميل يوميا فورا سوف ترتفع الى

مايتجاوز ٣,٥ مليون برميل فى منتصف عام ١٩٩٢ . ورغم أن مصادر الأوبك أعلنت أنها تتوقع زيادة الطلب على البترول الى مايتجاوز ٥٦ مليون برميل يوميا فى منتصف التسعينات وهو مايزيد بمقدار نحو ٧ ملايين برميل يوميا عن حجم الطلب الحالى الا أن الطاقة المخططة للانتاج فى عام ١٩٩٤ من قبل دول الأوبك ، اضافة الى الدول الأخرى المنتجة للنفط خارج المنظمة لاشك أنها ستنعكس فى صورة استمرار انخفاض اسعار النفط او بقائها على مستواها الراهن (نحو ١٧,٥ دولار للبرميل) على أفضل تقدير ، ومن ثم فان الامال المعقودة على زيادة العائدات النفطية مقارنة بالسنوات القليلة الماضية يصبح أمرا غير منتظر الحدوث لاسيما اذا استطاع الاتحاد السوفيتى وهو أكبر منتج للنفط فى العالم أن يحدث صناعته النفطية باسهام من التكنولوجيا المتقدمة لدى الشركات الكبرى فى الغرب ، وهو مايجعل الاتجاه الحالى لانخفاض الانتاج السوفيتى أمرا غير متوقع استمراره حتى منتصف التسعينات .

٣ - أوضحت الأزمة مدى الانكشاف الأمنى لدول الخليج ، وعلاوة على الاستعانة بقوات أجنبية فان هذه البلدان أضحت تركز الآن على زيادة قدراتها الدفاعية على الأقل على المستوى اللوجستيكى وذلك بشراء صفقات ضخمة من السلاح (تعاقدت السعودية على صفقات تبلغ قيمتها نحو ٢٠ مليار دولار) أو إقامة منشآت عسكرية ضخمة كالمطارات والثكنات وهو ما سيكلف هذه البلدان لاسيما الكويت والسعودية والأمارات مبالغ ضخمة من الأموال فى المدى المنظور .

وترتيبا على كل الاعتبارات السابق عرضها ، فمن المتوقع أن تشهد هذه البلدان أزمة فى المستقبل ، وكان بداية ذلك بالفعل ما أعلن عن إقتراض السعودية لنحو ٣,٥ مليار دولار من البنوك الغربية ، وعن توجه كويتى لاقتراض مبلغ قد يصل الى ٢٠ مليار دولار لتغطية حاجات الاعمار . ورغم أن هذين البلدين لن يكونا فى موقف المدين الصافى إلا أن حجم الاحتياطيات أو الاستثمارات الخارجية لن يشهد زيادات ملموسة فى المدى المنظور نظرا لكل هذه الأعباء ، بل وربما تتوجه الكويت (حسب بعض المصادر فان الكويت سيلت فعلا بعض إستثماراتها) لتسييل بعض هذه الاستثمارات الخارجية إذا لم تستطع أن تقترض ما تحتاج إليه ، أو إذا تأخر إنتاج النفط فيها لفترة أطول مما هو مخطط لها .

ومع وضع كل التطورات إلى جانب ما ذكرناه سابقا من توقع إنخفاض حجم المدخرات المحلية فى المصارف والمؤسسات الوطنية ، فان ادارة السياسة المالية ستواجه مصاعب جديدة ربما لم تشهدها دول الخليج منذ نحو عشرين عاما على الأقل .

ثانيا : - الأزمة ومستقبل العلاقات الخليجية - العربية :

من المؤكد ان الأزمة قد تركت آثارا متعددة على طبيعة العلاقات العربية والعمل العربى المشترك ، ورغم أن البعض كانت تراوده افكار حول تكوين مجموعة قلب تقود العمل العربى تتكون من دول الخليج (السعودية بالاساس) الى جانب كل من مصر وسورية ، بحيث يمكن لهذا القلب أن يقود مختلف الأطراف العربية فى المرحلة القادمةنحو بناء نظام عربى جديد ووضع تصميم جديد لطبيعة وأهداف العمل العربى المشترك إلا أن هذه الافكار يبدو أنها تصبح بمرور الوقت محل شك عميق .

فقد كانت البداية التى تبشر بهذا الاتجاه هى التوصل « لاعلان دمشق » فى السادس من مارس الماضى بين دول مجلس التعاون الخليجى الست وكل من مصر وسوريا . وتقوم فكرة الاعلان فى الجوهر على أساس مبادلة الأمن العسكرى الذى توفره تواجد قوات عسكرية مصرية وسورية على أراضى الكويت والسعودية والامارات بالدعم الاقتصادى الخليجى لكل من سوريا ومصر اللتين تعانيان من مصاعب إقتصادية شديدة . ولكن حتى قبل أن يتضح أن هناك أزمة من نوع ما بين دول إعلان دمشق مع قرار مصر ثم سوريا بسحب قواتها العسكرية التى شاركت بتحرير الكويت من الخليج فقد بدأ أن هناك تحولا فى وجهات نظر الدول الخليجية بشأن اعلان دمشق . فالصندوق الخليجى الذى تم تأسيسه للعون الانمائى للعالم العربى هبط رأسماله المقترح من خمسة عشر مليار دولار الى عشرة مليارات فقط على مدى ثلاث سنوات وعلى أن يبدأ العمل فى عام ١٩٩٢ ، والأكثر اهمية هو إمكانية إشتراك أطراف غير عربية فى الحصول على معونات الصندوق ثم سعى الدول الخليجية سعيا حثيثا إلى إدخال آليات عمل جديدة لم يكن معمولا بها فى السابق مثل التصميم على توجيه اسلوب التمويل الى تمويل المشاريع للقطاع خاص وعدم تقديم التحويل من حكومات لحكومات كما كان الوضع سابقا ، إضافة الى محاولة إشراك صندوق النقد والبنك الدوليين فى توجيه عمل الصندوق والاشراف عليه ، وبحيث يصبح التمويل الجديد بمثابة دعم للبرامج الاقتصادية التى يرعاها كل من الصندوق والبنك . ولذا فان الكويت وهى تطلب الحماية الغربية فقط والأمريكية بالاساس كانت فى الواقع تشير الى الاتجاه الكلى لدول الخليج نحو فك الارتباط السياسى مع العالم العربى المصاحب بفك إرتباط إقتصادى . حيث تميل دول الخليج الى تعميق روابطها مع النظام الاقتصادى والمالى الدولى . مع تأمين الحد الأدنى الضرورى من العلاقات على المستوى العربى ، وربما فى شكل علاقات تمييزية وإختيارية ، إذ أعلن وكيل وزارة التجارة السعودية بعد توقيع إعلان دمشق بنحو خمسة عشر يوما فقط ، أن افضل اسلوب للتعامل والتعاون هو اسلوب الاتفاقيات الثنائية والتعاون الثنائى

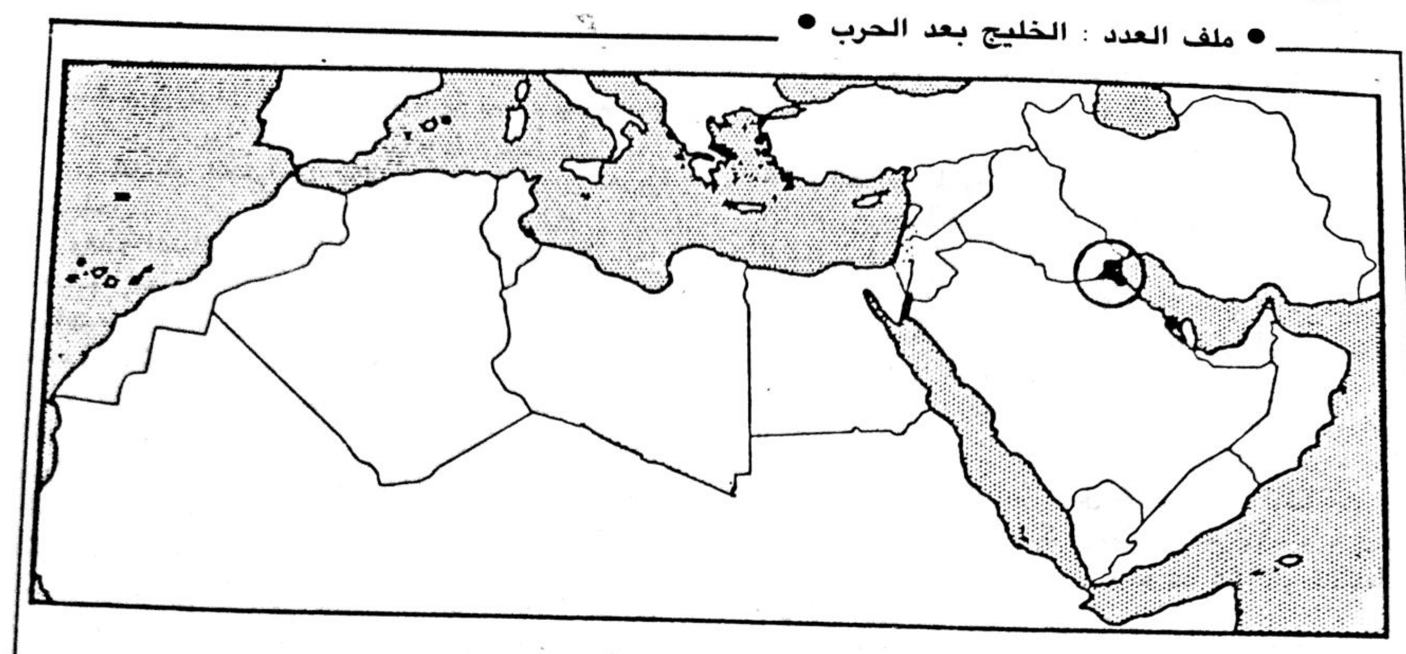
المشترك . وبخصوص المساعدات الاقتصادية أشار الى المساعدات التى سبق وقدمتها دول المنطقة لكل من الاردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية والعراق . كما أشار إلى أن اسلوب تمويل المشروعات الانتاجية هو الاسلوب الذى قد تعتمده دول الخليج لاحقا ، وذلك لكى يمكن لمواطنى هذه الدول التى تتلقى المساعدات من الافادة المباشرة من هذه المساعدات ولمس قوة المصالح المشتركة .. وأهمية الحفاظ على علاقات الأخوة !! (الشرق الأوسط ١٩٩١/٣/٢١) فالواقع أن هذا الأسلوب يسمح أولا بتصفية الحسابات مع بعض الدول العربية التى ساندت الغزو العراقى للكويت وهو ثانيا : يسمح ببقاء علاقات رابطة بدول عربية محورية دون التطلع لتعاون عربى شامل أو لبناء نظام عربى جديد وهو ثالثا لا يقدم دعما مباشرا للحكومات بل يسعى لربط جماعات وفئات محددة بحيث يكون لها مصالح مباشرة مع الدول الخليجية وتشكل من ثم جماعة ضغط على حكوماتها وهو رابعا يستند الى مظلة دولية هامة تتمثل فى مؤسسات التمويل الدولية بنفوذها المتزايد فى العالم الثالث ، وفى البلدان العربية المأزومة إقتصاديا على وجه خاص .

ثم أن هذا الأسلوب يسمح خامسا : باشراك دول أخرى فى تلقى الدعم الخليجى وخاصة بعض الدول المجاورة التى لها وزنها الكبير فى إستقرار أوضاع المنطقة عموما وبالتحديد بلدان كتركيا وإيران الى جانب بعض البلدان الاسلامية الفقيرة كباكستان وبنجلاديش .. ومن هنا فان هناك ترابطا هاما أيضا بين محاولة إشراك إيران فى ترتيبات الأمن مستقبلا فى الخليج وبين تدعيم العلاقات معها لاسيما فى ظل قياداتها البرجمانية الحالية التى تسعى لاعادة بناء الاقتصاد الايرانى . وهذا كله فى ظل غياب أى تهديد متصور من قبل الاتحاد السوفيتى التى كانت الولايات المتحدة تصور فى السابق أنه الخطر الأكبر على هذه المنطقة القريبة من حدوده الجنوبية .

تبدو دول الخليج إذا عاقدة العزم على إقرار الامن فيها بالاستناد الى القوة العسكرية الغربية بعد توفير البنية الأساسية العسكرية اللازمة من معدات ومنشآت وزيادة عدد قواتها العسكرية ومستوى تسليحها ثم بمحاولة الحصول على صمت الدول العربية الاخرى سواء بالدعم الاختيارى والتمييزى أو بجماعات ضغط محلية ، أو تحت ضغوط المؤسسات المالية الدولية التى ستتولى فيما يبدو الاشراف على إدارة صندوق الخليج .

ويأتى كل ما سبق فى إطار شامل من تصور للأوضاع مستقبلا فى هذه البلدان ، فالكويت أعلنت بالفعل عن خطة جديدة بحيث يبلغ عدد سكانها نحو مليون فقط بدلا من مليونين قبل الأزمة ، وبحيث لا يزيد عدد المواطنين العرب العاملين فيها عن ٣٥٠ ألفا مقارنة بـ ٦٥٠ ألف عربى كانوا يعملون هناك قبل الأزمة . وكانت السعودية قد سبقت ذلك بالغاء المعاملة المميزة التى تقدمها للعمالة اليمنية حيث غادرها أعداد كبيرة من هذه العمالة ، إضافة الى نحو ١٥٠ ألف يمنى تركوا الكويت فى أعقاب الأزمة ولا ينتظر عودتهم مرة اخرى . ولذا فان العلاقات العربية ـ العربية فى جانب القوى العاملة ستتم على أساس تمييزى وإختيارى أيضا ، وهو ما يشكل إبتعادا إضافيا عن قضايا العمل العربى المشترك .

والخلاصة أنه بينما نادى العراق بحق يراد به باطل هو قضية إعادة توزيع الثروات العربية ، وبينما نادى بعض المفكرين العرب بعدم العدالة الكلية لفكرة توزيع الثروات العربية ، ونادوا بدلا من ذلك بتحقيق التنمية العربية المشتركة فيبدو أن لا هذا ولا ذاك فى طريقة للحدوث . إذ بينما تم دحض فكرة إعادة توزيع الثروات بسهولة فانه تم تجاهل فكرة التنمية العربية المشتركة بسهولة اكبر . وقد لا يجانبنا الصواب كثيرا والحالة هذه ان نتوقع ان السنوات القادمة قد تشهد تدهورا فى مسيرة العمل العربى المشترك حتى عن المستوى البالغ التدهور الذى كان يميز مسيرة هذا العمل طوال عقدى السبعينات والثمانينات .□ .



(٣) أمن الخليج بين التوجه العروبى والتوجه الخارجى

عميد : مراد ابراهيم الدسوقى

مقدمة :

كان موضوع الأمن ـ ومازال ـ واحدا من الموضوعات التى تشغل عقل وقلب ووجدان المواطن العربى من المحيط الى الخليج ، أيا كان موقع هذا المواطن مسئولا أم غير مسئول ، وحتى العرب فى المهجر سواء فى الأمريكتين أو أستراليا أو أى مكان آخر أصبحوا يشعرون بمدى الخطر الذى بات يتهدد الأمن العربى من منطلق أن ذلك الخطر قد يغير من هوية وطنهم أو يفقده معالمه ويضيع معه كل شىء .

ويعتبر الأمن العربى واحدا من أكبر ضحايا الخليج حيث تعددت القضايا التى تتصل به ، وتشعبت الرؤى التى تدور حوله ، وأصبحت الأطراف الخارجية التى تدعى إهتماما به وحرصا عليه أكبر من تلك العربية التى يهمها هذا الأمن من حيث الأصل والأساس ، وإزدحمت الساحة بالتعبيرات والمصطلحات بين ترتيبات أمنية ، ومؤتمر أقليمى ومؤتمر دولى ، وموقف الأمم المتحدة وقرارها الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية ، ومبادلة الأرض بالسلام ، والمستوطنات ، وغير ذلك كثير وكثير ، ولكن هل تقدم الأمن العربى خطوة واحدة للأمام ، أكاد أقول : بالقطع لا ! إن الأمن العربى تقهقر وتراجع ويبدو أنه سيظل يتراجع ويتراجع ، ويحتمل أن يكون مفيدا أن نلقى الضوء على أسباب ودوافع هذا التراجع لعل الرؤية تتضح فى هذا الجو الملىء بغبار المصالح وضباب الأهداف الخفية وضوضاء التغييرات الحادة التى تسود العالم .

المسائل المتصلة بالأمن العربى والترتيبات الأمنية :

يتطلب الوصول الى أمن مستقر تحقيق عدد من الشروط التى تضمن إستمرار هذا الاستقرار وعدم تعريضه للخطر وإتخاذ الترتيبات الأمنية الكفيلة بذلك ، ولكن فى حالة الشرق الأوسط سنجد عددا من المسائل المعقدة والمتشابكة التى تعترض طريق التوصل الى الترتيبات الأمنية ومن ثم تحقيق الأمن العربى ويمكن وصف هذه المسائل كالتالى :

ـ حل الصراع العربى الاسرائيلى وما يعرف بقضية الشرق الأوسط .

ـ ضبط التسلح والحد من إنتشار الأسلحة التقليدية ومنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل .

ـ مسألة الوجود العسكرى الأجنبى والقواعد الأجنبية العسكرية فى الخليج .

ـ مسألة الجامعة العربية والتعاون العربى فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية فى إطار الجامعة العربية .

- قضية محاولة الغرب حظر إنتشار تكنولوجيا صناعة الأسلحة والمعدات العسكرية المتقدمة بحيث يحرم منها الأطراف العربية فقط .

- قضية الصراعات والنزاعات العربية العربية المسلحة .

وهذه المسائل والقضايا متشعبة والوصول إلى حل بشأنها أمر بالغ الصعوبة ، ويحتاج إلى جهود مضنية ووقت طويل ، وقبل الغزو العراقى للكويت كان بعض من هذه المسائل إما غير موجود بهذا الشكل المؤكد والقوى (مثل مسألة الوجود العسكرى الأجنبى) ، أو فى طريقه الى الحل عمليا (الجامعة العربية والتعاون العربى) ، وجاءت عملية الغزو العراقى للكويت ومن بعدها حرب الخليج لكى تعقد من إحتمالات حل الصراع العربى الاسرائيلى وتقلب ميزان القوى العسكرية لصالح اسرائيل وتخرج العراق الى أحقاب طويلة قادمة من أى نظام أمنى عربى أو ترتيبات أمنية ، وتضيف الى ذلك سعى الغرب نحو حرمان الدول العربية من إمتلاك التكنولوجيا المتقدمة لصناعة الأسلحة المتطورة ، وإذا إفترضنا أن كل هذه التطورات كان يمكن تداركها بشكل أو بآخر إستنادا على ما درج عليه العرب من إختلاف وإتفاق وتخاصم وتصالح فإن أخطر تطور يمكن لنا ملاحظته فى مجال الأمن العربى والترتيبات الأمنية هو انتقال القدرة الفاعلة والمؤثرة فى هذا المجال إلى أيدى غير عربية وارادة دول خارج المنطقة أصبحت هى التى تسعى لاعادة صياغة هذا الأمن على أسس تضمن مصالحها وتحقق أهدافها تحت شعارات ومسميات مختلفة فى ظل غيبة - أو لعلها غيبوبة - عربية وإنعدام للرؤية القومية وفقدان لبرنامج عمل يقود خطوات الأمة ، الأمر الذى يشكل الخطوة الأولى - والرئيسية - على طريق تفكيك الأمة العربية تحت سمع وبصر مثقفيها وسياسييها وعسكرييها بل وبمباركتهم فى معظم الأحيان .

مواقف الأطراف المختلفة من الأمن العربى والترتيبات الأمنية :

أولا : موقف تلولايات المتحدة الأمريكية :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هى الطرف الأساسى الذى يسعى لصياغة الأمن فى الشرق الأوسط ووضع الترتيبات الأمنية بحكم أنها المستفيد الأساسى وبحكم المصداقية التى إكتسبتها أثناء أزمة الخليج والثقة التى أولاها اياها المجتمع الدولى بحكم مواقفها من العدوان العراقى ، والاصرار والوضوح الأمريكى على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الى الحد الذى تطور فيما بعد لاستخدام القوة المسلحة - وفى أعقاب انتهاء الأزمة تأهب العالم كله لأن يرى الولايات المتحدة تتخذ موقفا مشابها من القضايا الأخرى فى المنطقة وعلى رأسها إعتداء إسرائيل على الحقوق العربية وعدم تنفيذها لقرارات الأمم المتحدة ، ولكن متابعة ردود الأفعال الأمريكية خلال الفترة الماضية تبين لنا الآتى :

١ - تعتبر الولايات المتحدة أن النظام العربى الذى كان سائدا فى المنطقة قبل يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ - قبل الغزو العراقى للكويت - نظاما لايصلح ، ومن الضرورى الا تصبح مصالحها فى المنطقة معرضة مرّة أخرى بنفس الشكل .

٢ - تعتبر امريكا أن التوصل الى حل لأزمة الشرق الأوسط أمر بالغ الصعوبة وإن كانت ترى أن إحتمالات الاستقرار فيه إحتمالات قوية وجيدة .

٣ - ما تهتم به الولايات المتحدة هو « القدرة على العودة بقوات عسكرية كبيرة بعد إشعار قصير » إذا إقتضت الحاجة ذلك من أجل ضمان أمن المنطقة ، إذ أنها لاترغب فى وجود عسكرى ضخم بالقوات البرية لأمد طويل « مثل حاميات عسكرية أو قواعد عسكرية متكاملة للقوات البرية » فى الخليج أو السعودية .

٤ - يعتبر الوجود البحرى الدائم وبقوة كبيرة فى منطقة الخليج امرا بالغ الأهمية للولايات المتحدة الأمريكية .

٥ - فى الوقت الذى تعلن فيه أمريكا أنها لن تفرض الترتيبات الأمنية على أحد ، فإنها تعلن أن هناك ترتيبات أمنية علنية أخرى سرية ، فى حين أن هذه الترتيبات ستأخذ شكلا ثنائيا فى غالب الأمر وذلك إنطلاقا من أن هناك أطرافا عربية فى وضع أكثر إستعدادا للمشاركة بنشاط أكثر من أطراف أخرى ، فى حين أن هناك أطرافا أخرى على إستعداد للقيام بأشياء معينة إذا ما ظلت الأمور فى طى الكتمان .

٦ - أن سعى الولايات المتحدة لحل أمن الخليج نابع من حماية المصالح الأمريكية فيه ، ولذلك فإن هناك حاجة للقيام بالرد السريع بالقوة المناسبة على الأحداث الطارئة فى المنطقة على نفس النمط الذى حدث أثناء حرب الخليج .. والسيناريو الأكثر إحتمالا للتطبيق من جانب الولايات المتحدة يتطلب إنتشارا مرحليا للقوات لتحقيق هدفين :

- الهدف الأول التدريب والقايم بالمناورات العسكرية المشتركة .

- الهدف الثانى العمل وقت الأزمات للدعم والردع والدفاع .

٧ - تعتبر الولايات المتحدة أن القدرة على الرد على الأزمات أمر هام جدا وخصوصا فى ظل بيئة أمنية عالمية يمكن أن تكون أكثر إضطرابا من ذلك الذى كان محتملا إبان فترة الحرب الباردة وإن كان من غير المتوقع أن تتطور أزمة اقليمية فى المستقبل الى أزمة عالمية بشكل تلقائى بالنظر الى تداعى الموقف السوفيتى وإنهيار حلف وارسو .

٨ - تنظر الادارة الامريكية الى مستقبل القوات المسلحة الأمريكية بعين القلق نظرا لأن هناك خفضا كبيرا سيتم اجراؤه على القوات المسلحة الأمريكية قد

يؤدى فى النهاية ـ بعد خمس أو ست سنوات ـ الى أن لا تستطيع الولايات المتحدة تكرار الدور والمجهود الذى قامت به فى الخليج خلال أزمة الغزو العراقى للكويت حيث سيستغنى الجهاز العسكرى عن خدمات ٥٢١ ألف فردا .

٩ ـ ترى الولايات المتحدة أن ادارة النزاع العربى الاسرائيلى لا يقوم على مقولة الحل النهائى والشامل للقضايا الأمنية الاقليمية فى الشرق الأوسط لأنه حتى لو تمت تسوية تلك المسألة فهناك عدد كبير من النزاعات العربية كما أن هناك مسألة العلاقات العربية الايرانية .

١٠ ـ تعلن الولايات المتحدة أنها سوف تتابع عملية السلام وأنها سوف تلاحق الفرص التى تلوح لتحقيقه وأنها لن تتراجع عن بذل الجهود للمساعدة فى حل أى نزاعات تهدد أمن المنطقة وعلى رأسها النزاع الفلسطينى الاسرائيلى والنزاع العربى الاسرائيلى ، ولكن الولايات المتحدة لن تستطيع فرض السلام على الاطراف فى المنطقة حيث أنها « تقف ـ أى الولايات المتحدة ـ على أهبة الاستعداد للمساعدة فى دفع عملية المفاوضات الثنائية ، لأنه عن طريق المفاوضات الثنائية فقط يمكن تحقيق السلام الحقيقى » .

وهذا يوضح أنه لا مجال للحديث عن ضغط امريكى شبيه بذلك الذى مارسته على العراق ، أو احتمال اللجوء الى استخدام القوة لفرض قبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن فى كل موقف دولى مماثل لذلك الذى تم مع العراق وانما ستعتمد الولايات المتحدة على بعض المرتكزات لتحقيق سياستها والوصول الى هدف رئيسى ظاهرة يعكس شكلا من اشكال الأمن وباطنه يعنى تحقيق الأهداف والمصالح الأمريكية وهذه المرتكزات تتلخص فى الآتى :

١ ـ السعى نحو اقامة نوع من الترتيبات الأمنية المشتركة ـ على أساس ثنائى ـ بالدرجة الأولى بالتعاون مع حلفاء امريكا ، مع محاولة لايجاد دور للامم المتحدة كلما أمكن لتغطية الشق الدولى ، مع ضرورة ان يتحمل الأصدقاء والحلفاء كافة التكاليف والمسئوليات الرئيسية عن الأمن الاقليمى فى المنطقة ، اذ أن هذا الأمن لا يمكن فرضه من الخارج ، وسيكون للقبول الذى حظى به اشتراك القوات الأمريكية فى الخليج اثر كبير فى اضفاء الشرعية على أى دور مستقبلى .

٢ ـ اقامة نظام للحد من انتشار الاسلحة التقليدية ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل ، والسيطرة على نقل التكنولوجية المتقدمة لصناعة الاسلحة والمعدات العسكرية المعقدة لمنع ظهور قوى اقليمية جديدة مشابهة للعراق مع ملاحظة أنه يمكن لحلفاء امريكا المخلصين ان يحصلوا على التكنولوجيا المتقدمة . دون أن يكون فى ذلك خطر على مصالحها ووجودها فى المستقبل ، وكذلك المحافظة على اسرائيل كقوة اقليمية عظمى .

٣ ـ اشراك بعض دول المنطقة فى نظام للتنمية الاقتصادية وتشجيع التعاون الاقتصادى بين الولايات المتحدة بمنطقة الخليج .

٤ ـ حصر الدور العسكرى الأمريكى للمحافظة على الأمن العربى والترتيبات الأمنية فى الآتى :

ـ اقامة مخازن طوارىء للعتاد العسكرى والذخائر فى عدة مناطق فى السعودية والأمارات العربية المتحدة والكويت وعمان والبحرين ، إضافة الى إسرائيل .

ـ إقامة مركز قيادة متقدم للولايات المتحدة فى البحرين يكون مستعدا لتوسيع نطاق الاعمال العسكرية الأمريكية فى مواجهة أى تهديد .

ـ اجراء مناورات عسكرية مشتركة بين دول الخليج والقوات الأمريكية وقوات أوروبية أخرى .

ـ زيادة مبيعات الاسلحة والمعدات العسكرية ـ حتى لو كانت من انواع متقدمة ـ لدول الخليج .

ـ زيادة الوجود البحرى الأمريكى فى مياه الخليج .

ـ مضاعفة الجهود الأمريكية لتدريب القوات المسلحة التابعة لدول مجلس التعاون الخليجى ورفع مستوى ادائها القتالى .

ويمكن أن نلاحظ الآتى على الدور الأمريكى فى مجال تحقيق الأمن العربى والوصول الى الترتيبات الأمنية فى المنطقة .

١ ـ معظم الانشطة والتوجهات الأمريكية مركزة فى منطقة الخليج وقاصرة على الدول التى لديها احتياطى كبير من النفط .

٢ ـ تحرص الولايات المتحدة على المحافظة على التفوق الاسرائيلى فى المجالات العسكرية مع عدم وجود أية نية للضغط عليها لقبول تنفيذ قرارات مجلس الأمن أو اجبارها على الكشف عن ترسانتها من اسلحة الدمار الشامل وقبول تدميرها كما حدث مع العراق .

٣ ـ تركز الولايات المتحدة الترتيبات الأمنية لصالح حماية منطقة الخليج من أى دور عسكرى ايرانى أو دور عسكرى سوفيتى فى المستقبل مع دعم تركيا عسكريا لتقوية الجناح الجنوبى لحلف الأطلنطى ، ولموازنة خروج العراق من ميزان القوة العسكرية مع ايران .

٤ ـ تسعى الولايات المتحدة لأن تتقبل الدول العربية المحيطة باسرائيل الوضع الاسرائيلى على ما هو عليه وتشجيع هذه الدول على التحدث مع اسرائيل مباشرة لحل المسائل المعلقة بشكل ثنائى .

٥ ـ لا يمكن تحقيق السلام بين اسرائيل والفلسطينيين والسوريين والأردنيين وغيرهم من الدول العربية إلا على مراحل .

٦ ـ يمكن ان تعمل الولايات المتحدة على فرض سقف نووى على برامج اسرائيل النووية ولكنها لن تدعوها الى التخلى عن قوة الردع النووية التى تمتلكها .

٧ ـ الولايات المتحدة متميزة جدا فى سياستها بالنسبة لأسرائيل وبمرور الأيام وعدم التوصل الى نتائج ايجابية على طريق تحقيق استقرار دائم فى الأقليم سوف يزيد مستوى انعدام الثقة فى الولايات المتحدة فيما يتعلق

بعملية السلام .

ثانيا : الموقف السوفيتى :

يرتكز الموقف السوفيتى من الأمن العربى بعد أزمة الخليج على عدد من الحقائق :

١ ـ الاتحاد السوفيتى يواجه أزمة خطيرة فى جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والعلاقات الاجتماعية والايديولوجيات والسيطرة السياسية ، تمنعه من الاشتراك بفاعلية فى الأحداث الدائرة .

٢ ـ لا يستطيع الاتحاد السوفيتى أن يقف فى مواجهة الولايات المتحدة فى ظل الصراعات والانقسامات التى تشهدها البلاد .

٣ ـ على الرغم من الاتحاد السوفيتى يهتم بالأمن العربى ويعتبر أنه هام جدا بالنسبة للأمن السوفيتى إلا أن فشل التجربة الشيوعية كان له أثر خطير فى حجب الدور السوفيتى الذى كان له أكبر الأثر فى الماضى .

ويتصرف الاتحاد السوفيتى من منطلق كونه دولة عظمى فى إطار هذه الحقائق داعيا الى البدء فى حوار بين اطراف النزاع العربى الاسرائيلى يمكن تسهيله بواسطة العلاقات الأمريكية السوفيتية الجديدة حيث ان احتمال الحل السلمى فى الشرق الأوسط قد أصبح « احتمالا واقعيا » ومسألة يمكن التعامل معها بسياسات عملية واضحة باخلاص من جميع الاطراف .

ويعتبر الاتحاد السوفيتى ان اكثر ما تخشاه اسرائيل هو سلام يفرض عليها فرضا ، فى حين أن من الواجب عليها أن تأخذ مقولة مناحم بيجين فى الاعتبار : « القوة والعقيدة لا تخلقان واقعا » .

إذ أن الشعب الفلسطينى له من الحقوق ما لاسرائيل أو أية دولة أخرى فى اقامة دولته الخاصة به ، ويمكن تعطيل هذه العملية أو تأجيلها ، ولكن ليس من الممكن منع الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم المشروعة .

وصحيح أن الاتحاد السوفيتى يعلن أن القضية الرئيسية فى إقامة نظام سياسى عالمى جديد ـ لا فى الشرق الأوسط فحسب ولكن فى جميع انحاء العالم ـ هو كيفية اجبار الدول بما فى ذلك اسرائيل على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ولذلك يجب أن تتوفر لمجلس الأمن ادوات لتنفيذ المسئوليات الملقاة على عاتقه ، إلا أن قدرة الاتحاد السوفيتى على تحويل ذلك الأمر الى واقع ملموس مشكوك فيها الى حد كبير .

ومن التحركات السوفيتية والتصريحات المعلنة تجاه النزاع العربى الاسرائيلى والقضايا الأخرى المتعلقة بالأمن فى منطقة الشرق الأوسط يتضح لنا أن الاتحاد السوفيتى لم يعد يمسك بين أصابعه بأى من خيوط اللعبة ، اللهم إلا قرار اعادة العلاقات الدبلومانسية الكاملة مع اسرائيل الذى يرى البعض امكانية استخدامه كحافز للتقليل من التشدد الاسرائيلى فى مرحلة ما من مراحل التسوية ، والعلاقة الوطيدة بين موسكو ومنظمة التحرير الفلسطينية التى تتيح للاتحاد السوفيتى أن يكون بمثابة اداة اتصال مع المنظمة ، ولكن استبعاد واشنطن لمنظمة التحرير الفلسطينية فى الوقت الحالى من عملية السلام سيفقد هذه العلاقة قيمتها على أى الأحوال .

ومن المحتمل أن يكون الاتحاد السوفيتى مدفوعا بعوامل اقتصادية لكى يدعم ويؤيد سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة العربية ، لعله يستطيع أن يفوز بعدة عقود لبيع صفقات سلاح توفر له قدرا من العملات الحرة يحتاجها بشدة أو أن يتمكن من الحصول على تكنولوجيا متقدمة من الولايات المتحدة تساعده على تطوير صناعة السلاح لديه حتى يتمكن من البقاء فى مجال المنافسة ، ولكن لن يتعدى دور الاتحاد السوفيتى فى أى ترتيبات أمنية مجرد الواجهة تتحمل مع الولايات المتحدة جزءا من احتمالات فشل جهود التسوية أو محاولة التخفيف من حدة بعض الأطراف العربية فى التعامل مع الموقف .

ثالثا : موقف الاطراف العربية والأطراف الأخرى :

فى أعقاب حرب الخليج بدأ للجميع أن ميزان القوى فى منطقة الخليج والذى كان يضم ايران والعراق ومجلس التعاون الخليجى قد تغير بالفعل ودخلت الى الحلقة عناصر اقليمية جديدة هى مصر وسوريا وتركيا بعد أن خرجت العراق بالفعل ، وتضائل الدور الايرانى . وسبب الاشتراك المصرى والسورى وبعض الأطراف العربية الأخلاى فى الوقوف فى وجه العدوان العراقى ارتياحا فى الأوساط العربية المعتدلة .

لقد أعلنت دول مجلس التعاون الخليجى أن « الدرس الذى تعلمته من الاجتياح الكويتى يفرض عليها الوحدة واليقظة وبناء القوة والاعتماد على والذات وتطوير اساليب التعامل العربى بجعلها ترتكز على ثوابت وحقائق أولها أن طريق التنمية هو حصيلة التفاهم وليس الشعارات وأن المصالح المشتركة هى أقرب طريق للتفاهم » ، كما أنها بينت ان العمل العربى المشترك يقوم على الخط العام الذى جاء فى اعلان دمشق حيث أنه صيغة عصرية مستمدة من القانون الدولى ومعتمدة على ميثاق الجامعة العربية ومنسجمة مع ميثاق الأمم المتحدة ، إلا أن واقع الأمور وتطورها يفيد عكس ذلك تماما ، اذ لم يكد يمر على تحرير الكويت إلا أقل من ثلاثة أشهر الا وأعلنت مصر عن سحبها لقواتها من الخليج فى ٨ مايو ١٩٩١ ، وجاء هذا القرار بمثابة مفاجأة لجميع الأطراف ، ولكنه فى واقع الأمر لم يكن مفاجأة لكل من يتابع النمط العربى فى التفكير والنمط العربى فى العمل .

وأيا كانت الاسباب والدوافع التى أدت الى أن تتخذ مصر هذا القرار الخطير فان الواضح ان مصر تحاول أن تعيد صياغة وضعها السياسى فى إطار جديد انطلاقا من أن البيانات المشتركة والمؤتمرات لا تستطيع ان توفر التضامن والمصداقية والثبات التى يجب أن تعبر عنها المجتمعات فعلا وسوف يعقد مؤتمر وزراء خارجية دول

مجلس التعاون الخليجى بالاضافة الى وزراء خارجية مصر وسوريا فى الكويت فى شهر يوليو ١٩٩١ ، لبحث امكان إشتراك دول اخرى مثل ايران ، وتحديد طبيعة ومدى المشاركة المصرية والسورية فى النظام الجديد لأمن الخليج ، غير أن هذه التداعيات كشفت عن أزمة اكثر عمقا وشمولا تتعلق ببنية العقل العربى ، والأساليب والآليات التى تتبع فى معالجة القضايا العربية ، اذ بينما أطمأن الجميع الى أن اعلان دمشق سيكون اساسا سليما يقوم عليه الأمن العربى وترتكز عليه الترتيبات الأمنية ـ وهو يصلح لذلك بالفعل بشهادة السعودية ودول الخليج أنفسها ـ نجد أن القوات العربية التى كان يقال عنها أنها نواة لقوة عربية للترتيبات الأمنية تشرع فى الانسحاب والعودة الى بلادها تاركة الساحة خالية وسيكون من الصعب تصور ما ستجىء به التطورات من أحداث وترتيبات فعلية بدونها وفى الحديث عن دور أوروبا ودور الأمم المتحدة فى أى عمل قادم لترتيب أمن المنطقة فاننا سنجد أن اسرائيل ترفض اشتراك أوروبا ، كما أن اسرائيل ترفض اشتراك الأمم المتحدة بشكل فاعل إلا اذا اصدرت قرارا يلغى قرارها السابق بمساواة الصهيونية بالعنصرية ، وبينما يمكن للأمم المتحدة أن تلعب دورا فى رسم الحدود بين العراق والكويت وتقديم ضمان دولى بشكل عملى لحرمة الحدود فى المستقبل وانشاء قوة مراقبة للعمل داخل الشريط الحدودى (بعمق ١٠ كم فى العراق و٥ كم فى الكويت) فليس مسموحا للأمم المتحدة أن تلعب دورا فى تحريك المجتمع الدولى للوقوف فى وجه عدوان اسرائيل على الدول العربية وعلى الشعب الفلسطينى ، وبرغم أن أوروبا ترغب فى مشاركة فعلية وبرغم أنها مهتمة بقضايا الأمن والسلام وأنها تعرض على اسرائيل مزايا مغرية لقبول التسوية فى الشرق الأوسط إلا أنها طرف غير مقبول من اسرائيل . وبهذا نجد أن الأمم المتحدة وأوروبا مستبعدتين من جميع المساعى الخاصة بالأمن العربى والترتيبات الأمنية وتظل الولايات المتحدة مستأثرة بالعمل فى هذا المجال وتبقى اسرائيل مسيطرة لا تخشى شيئا ، وبينما نحن نبحث عن الأمن العربى ـ كدول عربية ـ نجد الولايات المتحدة قد حصلت على نصيب الأسد من عقود إعادة أعمار الكويت ، واستغلت الأزمة بين العراق والكويت لكى تقضى على العراق كقوة تهدد اسرائيل وتهدد مصالح امريكا فى الخليج وتنذر بتغيير خريطة القوى السياسية هناك ثم اجتذبت أنظار العالم ولفتت انتباهه بأعمال أغاثة اللاجئين الأكراد حتى تثير الدوافع الانسانية وكسبا للوقت حتى يتناسى العالم ما حدث وتهدأ الأمور ، كل هذا والأمن العربى كرة تتقاذفها الأمواج ، تارة تقترب من بر الأمان وتارة تعصف بها العواصف » .

(هناك إضافة ٤ صفحات تحت التحرير)

ثانيا : الجانب العسكرى للترتيبات الأمنية فى منطقة الخليج :

أدت التطورات التى حدثت فى منطقة الخليج منذ الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ إلى تزايد المخاوف من تكرار استخدام القوة العسكرية فى تحقيق أهداف اقليمية سواء من منطلق مزاعم تاريخية ، أو لاختلاف على توزيع موارد الثروة النفطية ، ونظرا لاستمرار الاختلاف فى نظرة بعض الأطراف الى مصالحها وتصور البعض فى احقيتها لما يملكه الطرف الأخر ـ أو الأطراف الأخرى ـ من إمكانيات ، فان هناك احتمالات كبيرا لاستمرار النزاعات وتطورها إلى صراع عسكرى ، فقد نشأت من هنا مشكلة فراغ أمنى يمكن أن نصفها بأنها ذات قدر من الخطورة بالنظر الى الاعتبارات الآتية :

١ ـ عظم حجم الثروة التى تملكها مجموعة دول الخليج الأمر الذى يجعلها مطمعا لأطراف خارجية مجاورة .

٢ ـ وجود خلل فى التركيبة السكانية فى معظم دول منطقة الخليج الأمر الذى يجعلها غير قادرة ـ فى معظم الأحيان ـ على أن تكون حشد عسكرى مناسب يمكنها من درء التهديد فى التوقيت المناسب وبالقوة الكافية .

٣ ـ توفر امكانيات الحصول على أحدث الاسلحة والمعدات العسكرية مما يجعل هذه الدول هدفا لانشطة تسويق هذه الاسلحة والمعدات ، والرغبة فى بعض الأحيان لتحريك الأمور حتى يكون هناك دافعا لشراء مزيد من الاسلحة .

٤ ـ نجم عن الغزو العراقى للكويت ظهور حالة من الخوف الطبيعى لدى الدول العربية من الشقيقات العربيات ، وضاعف من أثر ذلك ما قد تكون التطورات اللاحقة للغزو قد كشفت عنه من أطماع دول عربية اخرى (مثل اليمن والأردن) فى دول الخليج .

٥ ـ رغبة الغرب فى أن يضع حدا نهائيا لاحتمالات تدهور الموقف مرة اخرى وتصاعدة الى مواجهات عسكرية قد تكون نتائجها فى المرات القادمة غير معروفة ولا يمكن السيطرة عليها .

طبيعة التهديدات المحتملة :

صحيح أن العمليات العسكرية التى شنتها قوات التحالف ضد العراق قد قضت على جزء كبير من القوة العسكرية للعراق حيث تدمر له ما يزيد على ٣٩ فرقة ، وفقد معظم قواته الجوية وترسانته من الصواريخ أرض أرض وامكانياته فى تطوير وانتاج الاسلحة الكيماوية والبيولوجية ك إلا أن ارادة العمل العسكرى مازالت موجودة ومتوفرة لدى العراق . وهى الأمر الأكثر خطورة وأهمية ، ويمكن للقيادة العراقية إذا توفرت لها موارد التسليح المناسبة ، وهذا ممكن فى ظل الخبرة العراقية فى الحصول على الاسلحة والمعدات بطرق وأساليب ملتوية والتى اكتسبتها اثناء حربها مع ايران ، أن تشكل عددا من الفرق المشاة الميكانيكية والمدرعة لشن هجوم محدود فى اتجاه السعودية أو الكويت أو كليهما معا مستفيدة من أخطائها السابقة ، وقد يستغرق ذلك فترة طويلة نسبيا

قد تصل الى خمس سنوات أو أكثر . وفى ظل احتمالات بقاء الرئيس العراقى فى الحكم لمدة أطول فى الحكم فان ذلك قد يكون امرا محتملا .

ومن ناحية اخرى نجد أن ايران تبذل جهودا ضخمة لاعادة بناء قواتها المسلحة مستفيدة من تجارتها اثناء حربها مع العراق ، ومراقبتها الدقيقة لما كان يجرى فى مسرح العمليات المجاور اثناء حرب الخليج ، وتركز ايران حاليا على القوات الجوية ـ خصوصا بعد أن حصلت على ما يزيد على ١٢٠ طائرة مقاتلة متقدمة من العراق اثناء الحرب ـ والقوات المدرعة ، وتعتمد فى ذلك على الاتحاد السوفيتى الذى يضاعف من شحنات اسلحته الى ايران ، ونظرا لأن ايران لم تحقق أى من أهدافها بعد ، فان التخطيط الايرانى على المدى البعيد يضع فى اعتباره العمل بجدية لتحقيق هذه الأهداف مع تغليف ذلك بقدر من الاعتدال وتحسين الواجهة السياسية الايرانية ، ويمكن اعتبار سعى ايران للدخول كطرف اساسى فى الترتيبات الأمنية مكسبا مرحليا كبيرا للنظام الايرانى فى الوقت الحالى وسوف يستغل ذلك لتطوير الاهداف الايرانية فيما بعد . وتجىء تركيا كواحد من أكبر الأطراف استفادة من حرب الخليج ، والموقف التركى هنا له جانبين الأول فى اتجاه اليونان ـ عدوها التقليدى ـ والجانب الثانى فى اتجاه الخليج والعراق ، وفى اثناء حرب الخليج حصلت تركيا على اسلحة ومعدات عسكرية لم تحصل عليها من قبل ، وبعد انتهاء الحرب تم تسوية مشكلة الأكراد كما تهوى تركيا ، والهدف التالى لتركيا هو المشاركة فى الثروة البترولية فى شمال عراق وقد يستلزم الأمر استخدام القوة المسلحة لتحقيق ذلك الهدف ، وفوق هذا وذاك فان مشروع أنابيب مياه السلام التركى يعكس بوضوح نوايا تركيا فى تحقيق أقصى استفادة ممكنة .

ويقبع الاتحاد السوفيتى على هامش مسرح الأحداث ولكنه يرقب الأمور بعيون مفتوحه ، فهو يريد أن يستأنف مبيعات اسلحته ، ويريد أن يكون له سوق فى تلك الدول التى تدفع ثمن صفقاتها عملة حرة مباشرة لكى يعوض خسائره فى العراق ، وهناك احتمال أن تسيطر المؤسسة العسكرية السوفيتية على الأمور فى الاتحاد السوفيتى وتسعى للدخول فى مواجهة مع الولايات المتحدة . وفى هذه الحالة سيكون الخليج احد ساحات القتال المتوقعة .

ونظرا لأن اسرائيل تضمن أن تحقق لها الولايات المتحدة كافة أهدافها الحالية وفى المستقبل القريب ، فان تدخلها العسكرى فى منطقة الخليج يعتبر أمرا بعيد الاحتمال فى الوقت الحالى .

الترتيبات العسكرية ذات المصداقية اللازمة لدرء التهديدات :

يتميز الخظر العسكرى المتوقع فى منطقة الخليج بأنه خطرا مؤجلا ، حيث لا توجد دلائل موثوق بهاتشير الى أن هناك احتمالا وشيكا لنشوب عدوان عسكرى أو حتى تكون مثل هذا الاحتمال .

ونظرا لأن الانتباه مركز حاليا على تلك المنطقة وما حولها ، فان الأمر سيظل كذلك لفترة قادمة .

وليس معنى ذلك أن الأمر سيظل على ما هو عليه ، اذ أن زوال الحماية التى تبسطها دول التحالف على المنطقة قد يغرى بعض الأطراف بتحريك الموقف مرة أخرى مدفوعة بالاسباب والعوامل التى سبق الحديث عنها .

وعلى ذلك فان الأمر سيتطلب القيام بترتيبات عسكرية معينة لاستمرار ظروف الحماية مع توفر ادوات معينة للردع وتسهيل احتمالات الرد . ويمكن تلخيص هذه الترتيبات فى الآتى :

١ ـ استمرار المراقبة الكاملة والدقيقة لما يدور فى جميع دول المنطقة باستخدام جميع وسائل المراقبة المتوافره وعلى راسها الاقمار الصناعية .

٢ ـ انشاء قوة عربية من دول مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا ومن يريد من الدول العربية الأخرى (مثل المغرب) يمكنها الوقوف فى وجه أى عمل عسكرى لفترة معينة من الزمن لاعطاء الفرصة الكافية لحشد باقى الامكانيات .

٣ ـ الاعتماد على مخازن الطوارىء (للاسلحة الثقيلة والمعدات العسكرية) لتخزين الدبابات والمدافع لتقليل زمن اعداد أى قوة عسكرية قادمة من الخارج لمواجهة العدوان .

٤ ـ تكوين قوة بحرية ضخمة من دول التحالف تكون موجودة باستمرار فى منطقة الخليج للعمل كقوة ردع .

٥ ـ رفع مستوى الاداء العسكرى لدول مجلس التعاون الخليجى مع الاستعانة بالخبرات والامكانيات العربية (مصر وسوريا على وجه التحديد) .

٦ ـ زيادة معدلات التعاون العسكرى بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة وذلك فى شكل تدريبات مشتركة ، بعثات عسكرية ..الخ . .

٧ ـ اصرار دول مجلس التعاون على حل المشاكل الخاصة بالخلل فى التركيبة السكانية وتلافى نقاط الضعف التى كشفت عنها أزمة الخليج .

٨ ـ انشاء مراكز القيادة الدائمة فى المنطقة التى يمكنها العمل فى أى وقت وتنسيق استخدام القوات المتوافرة منعا لتدهور الموقف بسرعة .

٩ ـ ربط أنظمة المبكر فى منطقة الخليج بشبكة معلومات الأقمار الصناعية فى المنطقة لتسهيل ردود الفعل وتحديد اتجاهات التهديد المحتملة فى توقيت مبكر .

وينبغى ملاحظة أن العدائيات المحتملة قد تشمل طرف واحد من الاطارف السابق الحديث عنها وقد تشمل أيضا اتفاق طرفين (مثل العراق وايران مثلا) على القيام بعمل مشترك لتحقيق هدف واحد وسوف يتعين على مجموعة الدول المهتمة بأمن الخليج فى هذه الحالة أن ترتب احتياجاتها على الأحتمال الأسوأ وهنا نجد أن اقل قوة يمكن لها الاضطلاع بمسئوليات الدفاع عن أمن الخليج وتكون متواجدة بشكل دائم أن تكون كالآتى :

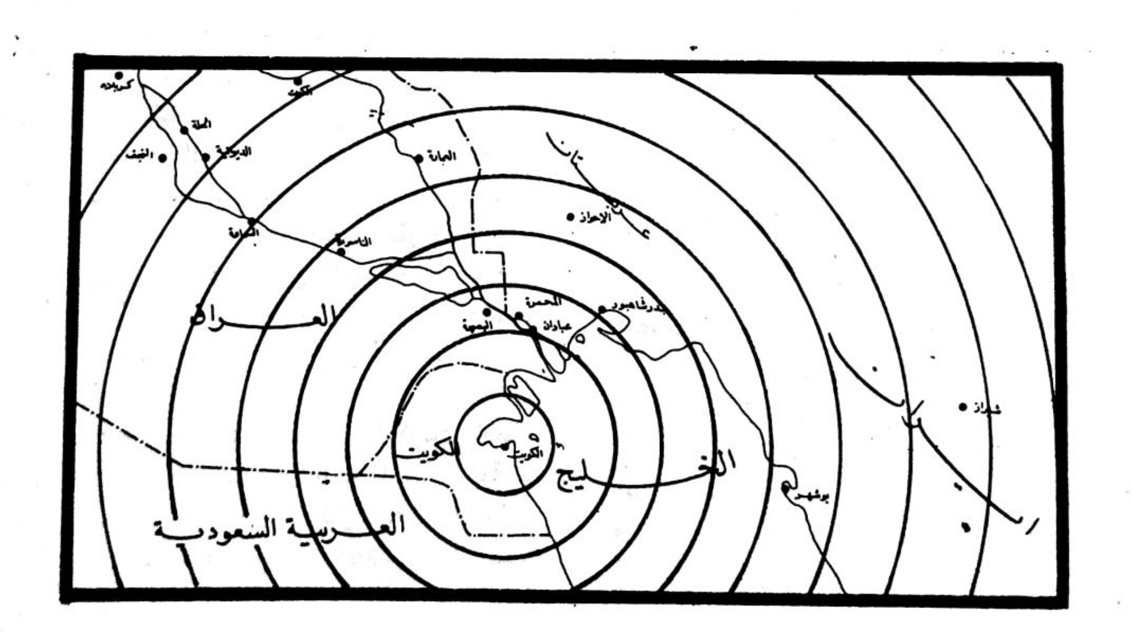
من ٢ ـ ٣ فرقة مدرعة .
من ٤ ـ ٦ فرقة ميكانيكية .

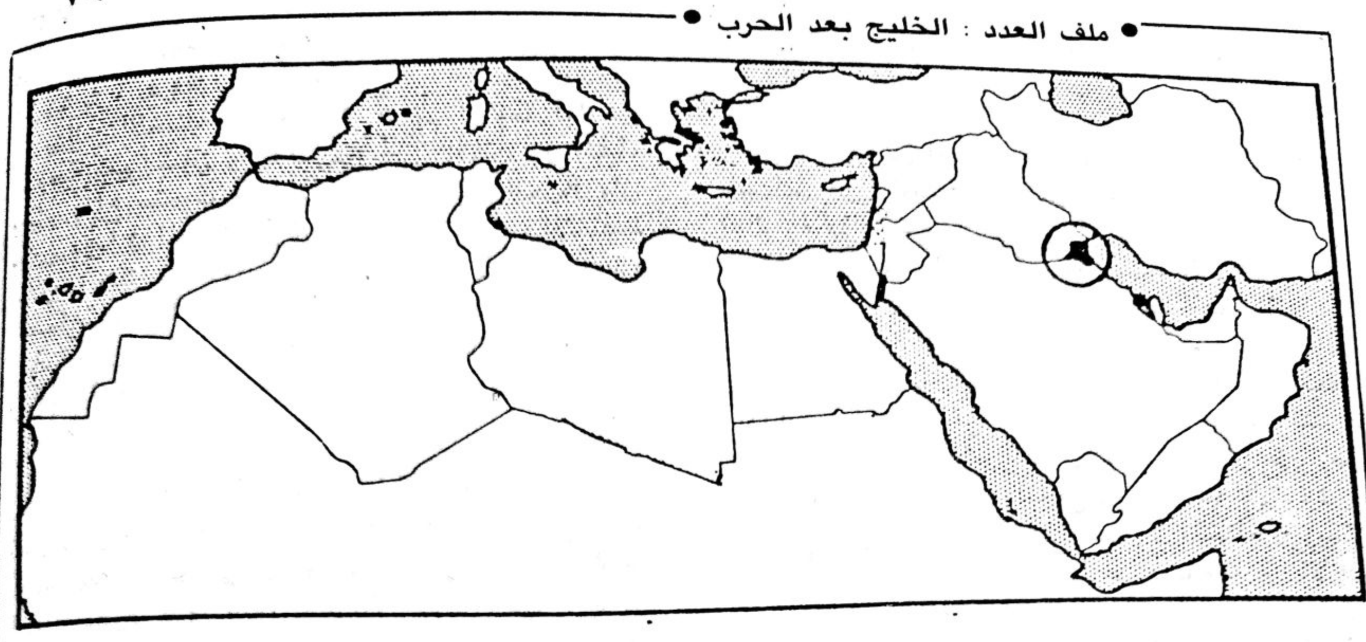
وذلك بالاضافة الى أسلحة الدعم اللازمة لها من مدفعية ومهندسين والهدف من هذه القوات هو انشاء نظام دفاع متحرك وقوة احتياطية خفيفة الحركة ولن يكون مهما فى المرحلة الأولى من عمل هذه القوة الاحتفاظ بالأرض ولكن ستكون مهمتها منع تدهور الموقف أو عدم السماح للقوة المهاجمة بتحقيق مهامها بشكل كامل فى وقت قصير كما حدث اثناء غزو القوات العراقية للكويت . وتوفير أفضل الظروف لعمل باقى مكونات الترتيبات الأمنية .

وسيكون للقوات الجوية المشاركة مع هذه القوة دور كبير فى رفع كفاءتها وزيادة معدل أدائها لصالح المهمة الاساسية ، ويحتمل أن يتطلب الأمر زيادة امكانيات النقل الجوى لدى الدول العربية لسرعة جلب مزيد من القوات فى إطار خطة شاملة لتغطية منطقة الخليج بأكملها ، أو لنقل القوات من اتجاه آخر مهدد الى اتجاه غير مهدد أو مواجهة العمل فى عدة جبهات فى حالة اشتراك اكثر من دولة فى تدبير عدوان عسكرى على احدى دول الخليج .

وقد يكون من الأفضل أن تعتمد دول الخليج سياسة اجهاض أى ترتيبات لشن عمل هجومى أو توفير قوة ردع عالية لمنع الخصم من شن هذا الهجوم أصلا ، وان لم يمكن فان الهدف التالى يكون تقليل احتمالات تطوير هذا الهجوم وتأخير نجاحه الى اطول حد ممكن .

وفى النهاية فان الولايات المتحدة تزعمت الجانب المنتصر فى حرب الخليج واستطاعت بالفعل أن تحقق أهدافها ولكن ينبغى ملاحظة ان توفر ارادة اشراك الولايات المتحدة الأمريكية فى عمل عسكرى على أرض عربية هو الذى كفل لها النجاح . وتوفر هذه الارادة شرط اساسى لتكرار نجاح مثل هذا العمل فى المستقبل ، ويمكن لنا أن نستخلص درسا عميقا من ذلك وهو أن الأرادة العربية تمثل قوة هائلة ولو اجتمع العرب على ارادة واحدة ما استطاع أحد أن يقهرهم ، ولكن ما الذى يجمعهم ؟ ! هذا هو السؤال □ .





(٤) ايــران وأمــن الخليــج

أحمد مهابة

منذ أن توقف القتال بين إيران والعراق فى أغسطس سنة ١٩٨٨ ، بدأت المساعى الحميدة التى قبلت ايران بها وقف اطلاق النار ، قويت الامال فى قرب انفراج عربى - ايرانى ، استنادا إلى الاعتبارات الجغرافية والتاريخية والسياسية ، التى تجعل من ايران عنصرا هاما فى التفاعلات والقضايا الخليجية ، الامر الذى يفرض على العرب فيما بعد حرب الخليج ، طرح الافكار والمبادرات الايجابية لتجسيد حسن الجوار القائم على عدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وعلى ايجاد القواسم المشتركة ازاء القضايا الاقليمية والدولية المختلفة .

ولقد شكلت عملية غزو العراق لدولة الكويت نقطة تحول هامة ، حركت المياه الراكدة فى العلاقات العربية - الايرانية ، والتى جاءت كنتيجة مباشرة لقبول ايران لقرار الامم المتحدة رقم ٥٩٨ لوقف اطلاق النار بين العراق وايران ، إذ أنه رغم تعثر المفاوضات بين البلدين ، فإنه يمكن القول ان الهدوء الذى ساد الجبهة ، هو الذى انضج فى عقل صدام حسين فكرة غزو الكويت ، مستفيدا مما حققه من حربه مع ايران طوال ثمانى سنوات من مكاسب ، كان أهمها بناء قوته العسكرية ، وامتلاكه فعلا لأسلحة بيولوجية ، وتطويره لصواريخ أرض - أرض ، وحيازته لامكانيات صنع سلاح نووى خلال فترة وجيزة ، الأمر الذى اغراه بفكرة ضم الكويت ، لاحكام سيطرته على ثروتها البترولية ، وجزرها الاستراتيجية ، وحتى يصبح فى نظر العالم ، المتحدث باسم المنطقة العربية كلها .

ووسط العزلة الدولية التى عاشتها ايران الاسلامية بعد الثورة وبعد ان وقعت ايران ضحية لشعور الهزيمة فى مواجهة العراق ، التى استقطبت من حولها دول الخليج ، ونجحت فى عزل ايران عربيا ، مستغلة حرص العناصر المتطرفة الايرانية على تصدير الثورة الاسلامية ، مما اثار مخاوف دول الخليج والعربية السعودية من ايران ، لكن غزو العراق للكويت اعاد كرة السياسة الى ملعب ايران التى راحت تمسك بالخيوط ، وتظهر براعة فى ادارة الصراع فى منطقة الخليج ، بوسائل دبلوماسية وسياسية واقتصادية ومعنوية ، اعادتها الى التأثير مرة اخرى فى مجرى الاحداث فى منطقة الخليج ، ولكن هذه المرة بترحيب شديد ، بل بطلب ملح من دول الخليج ذاتها ، لكى تعود ايران لتأخذ مكانها فى بناء نظام امنى جديد فيما بعد الحرب فى منطقة الخليج ، لتحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة ، ولخلق توازن فى القوى يحد من سيطرة العراق ، ورغبتها فى الانفراد بالزعامة عليها ، وذلك حتى تحول دون تكرار عدوانه على اى من دول المنطقة مرة اخرى .

المؤهلات الاستراتيجية لايران :

الواقع ان ايران لديها من المؤهلات الاستراتيجية والجيوسياسية المتعددة ما يؤهلها للتأثير الايجابى فى موازين القوى فى المنطقة بصورة ليس مرغوبا فيها فحسب ، وانما ضرورية وأساسية .

فايران بموقعها الجغرافى ، تعتبر المانع الطبيعى بين عدة دول ، هى الاتحاد السوفيتى فى الشمال ، والخليج والدول العربية المطلة عليه فى الجنوب ، والعراق فى الغرب ، وتركيا فى الشمال الغربى ، وباكستان وافغانستان فى الشرق . كما تشكل ايران بحدودها الممتدة لمسافة الف وخمسمائة ميلا مع الاتحاد السوفيتى ، الحاجز الطبيعى ضد الاطماع السوفيتية فى المياه الدافئة ومنابع البترول فى الخليج ، كما انها تملك امكانيات التأثير السياسى والدينى فى الجمهوريات الاسلامية ذات الاغلبية الشيعية فى الاتحاد السوفيتى .

كذلك تتحكم ايران فى مضيق هرمز الذى يعتبر حلقة الاتصال الوحيدة بين مياه الخليج والمحيط الهندى ، وتتمتع بأهمية استراتيجية عالمية ، بحيث تستطيع القوة التى تسيطر عليه ، التحكم فى الشريان الذى يغذى العالم الصناعى فى مجمله بالطاقة ، اذ تمر به ناقلة بترول كل عشر دقائق ، اى مايساوى ٦٢ ٪ من موارد العالم النفطية ، و ٩٠ ٪ من حاجة اليابان من البترول ، و ٧٠ ٪ من استهلاك دول السوق الاوروبية المشتركة ، و ٢٢ ٪ من استهلاك الولايات المتحدة الامريكية ، كما يعتبر مضيق هرمز الذى تتحكم فيه ايران ، هو المنفذ الطبيعى امام دول الخليج كالعراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر ودولة الامارات وسلطنة عمان .

ولقد كان استيلاء ايران على ثلاث جزر عربية فى اليوم الثانى لجلاء بريطانيا من شرق السويس عام ١٩٧١ ، هى جزر طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وابو موسى ، من العوامل التى زادت من إحكام قبضتها على الخليج ، لاسيما بعد ان اعتبرت ايران ان مياهها الاقليمية تمتد الى مسافة ١٢ ميلا بحريا ، الامر الذى زاد من قربها من سواحل الدول العربية المطلة على الخليج ، فزاد من إحكام قبضتها على الخليج .

وطبقا لاتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥ ، التى عاد الرئيس العراقى صدام حسين واعترف بها بعد غزوه للكويت ، اصبحت ايران تشاطر العراق الاشراف على الملاحة فى شط العرب ، الذى يعتبر المنفذ الوحيد للعراق على مياه الخليج والمحيطات ، كما تملك ايران مخزونا هائلا من الطاقة البترولية تصل الى نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا ، وتملك اكبر مصفاة لتكرير البترول فى ميناء عبدان مما يجعل لها ثقلا يعتد به فى سياسة منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) اذا تم التنسيق فى المواقف بينها وبين دول الخليج العربية ، والدول العربية الاخرى المنتجة للبترول .

يضاف الى ماسبق ان ايران تشغل مساحة من الارض تبلغ (٦٢٧٠٠٠) ميلا مربعا تمثل اكثر من خمسة اضعاف مساحة بريطانيا وايطاليا ، كما تساوى مساحة تكساس ، ونيومكسيكو ، واريزونا ، وكاليفورنيا الامريكية ، وتعتبر ذات كثافة سكانية عاليه اذا ماقورنت بدول الخليج ، كما تتمتع بامكانيات عسكرية تجب قوة دول الخليج منفردة ومجتمعه بما فيها العراق ، بعد ان تم تحجيم قوات الحلفاء لقوتها العسكرية ، واضعاف بنيتها الاساسية فى حرب الخليج ، مما يجعل ايران هى القوة العسكرية الاولى فى منطقة الخليج .

يضاف الى ماسبق ان لايران وجودا ماديا فى الخليج ، ينبغى ان يوضع فى الاعتبار ويتمثل اولا فى قواتها البحرية المرابطة فى مياهه ويتمثل ثانيا فى العمالة الايرانية الموجودة فى امارت الخليج ، والتى يقدر عددها بنصف مليون نسمة ، وهو رقم هام بالنظر الى الحجم السكانى الضئيل لدول الخليج العربى ، كما ان نسبة الشيعية فى دول الخليج تصل الى ٢٥ ٪ فى المتوسط العام ، لكن نسبتهم بين الفعاليات الاقتصادية القابضة على السوق تصل الى حوالى ٥٠ ٪ ، وهى نسبة يعتد بها .

الموقف الايرانى من ازمة الخليج
رسالة موجهة الى الدول العربية

لقد كان موقف ايران من حرب الخليج رسالة موجهة الى الدول العربية تتضمن الدور الذى يمكن ان تلعبه ايران ، اذا اخذت مكانها فى النظام الامنى الجديد فى منطقة الخليج .

لقد اثبتت ايران منذ اندلاع الازمة فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ ، سياسة مرنة ومتحركة تتميز بخطوط مفتوحة على مختلف الاطراف الفاعلة فى الازمة بهدف الحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب لصالح الدور الايرانى بعد انتهاء الحرب .

وقد اختلف الموقف الايرانى عبر مرحلتين للأزمة ، يفصل بينهما قرار العراق فى منتصف اغسطس عام ١٩٩٠ بقبول الشروط الايرانية لانهاء حالة الحرب ، المعتدل منها والمتشدد ، بما فى ذلك عودة العراق الى الاعتراف بمعاهدة الجزائر عام ١٩٧٥ .

ففى المرحلة الاولى اكدت القيادات الايرانية ، سواء المتشددة منها او المعتدلة ، على ادانه الاحتلال العراقى للكويت ، بل وقبول الحل العسكرى ضمنيا لاخراج القوات العراقية منها .

وفى المرحلة الثانية تصاعدت الانتقادات الايرانية للوجود العسكرى الاجنبى فى المنطقة ، وتصاعدت الدعوة الى حل الازمة بالطرق الدبلوماسية ، وفى اطار اسلامى ، وقد شهدت هذه المرحلة دعوة مرشد الثورة الاسلامية فى ايران (على خامنئى) للجهاد ومقاومة الوجود الامريكى بينما استمرت القيادة المدنية للرئيس (هاشمى رفسنجانى) فى التشديد على استمرار سياسة الحياد الايرانية ، التى تقوم فى الظاهر على قبول قرارات مجلس

الامن مع تكثيف الجهود الدبلوماسية لانهاء الحرب ، وعدم السماح للقوات المتحاربة باستخدام الاراضى او الاجواء الايرانية فى العمليات العسكرية الدائرة ، والتهديد بدخول الحرب ، إذا اقدمت القوات المتحالفة على تعريض امن ايران القومي للخطر ، والتشديد على عدم تجاوز قرارات مجلس الامن لمحاولة احداث اى تغيرات جيواستراتيجية فى المنطقة ، مع تضييق نطاق الحرب بعدم السماح لكل من اسرائيل وتركيا الدخول فى المعركة على نحو مباشر .

أما على المستوى الفعلى فقد كان مفهوما ان الحرب الدائرة ضد العراق لاجباره على الانسحاب من الكويت ، وما يترتب عليها من تحجيم القوة العسكرية العراقية ومنع العراق من تعديل حدوده مع الكويت ، واحتلال الجزر الاستراتيجية الكويتية وهما جزيرتا (وربه) و (بوبيان) ، هو امر فى صالح ايران ، لانه يزيد من اهميتها وثقلها الاستراتيجى النسبى فى منطقة الخليج .

ولقد حاولت ايران مضاعفة المزايا التى تحصل عليها من الحرب من خلال سياسة الحياد النشط التى بدأت فى انتهاجها منذ فترة ، اذ أن هذه السياسة تكسر حاجز العزلة الاقليمية والدولية التى كانت مفروضة على ايران ، منذ بداية الثورة الاسلامية الايرانية منذ فبراير ١٩٧٩ حتى بداية اغسطس ١٩٩٠ ، عندما غزا العراق الكويت حيث اتسع مجال المناورة الذى ترغب القيادة الايرانية فى الحصول عليه .

ولقد حركت الحكومة الايرانية على المستوى السياسى الحياد النشط ، لكى تظهر وكأنها تساعد العراق فعليا ، دون ان تتخلى من الناحية الواقعية عن سياسة الحياد ، وفى هذا الاطار استقبلت ايران ما يجاوز المائة طائرة عراقية حربية ومدنية ، وفرت لها الملجأ الامن بعيدا عن عمليات القذف الجوى من جانب قوات الحلفاء للمطارات العراقية ، ومن المعتقد عند البعض ان هذه العملية قد تمت باتفاق مسبق بين العراق وايران ، وهو موقف ايرانى يعتبر امتدادا لموقف انسانى لايران منذ بداية الازمة ، حيث كانت تقدم ـ للعراق المواد الغذائية والاسعافات الطبية ، مؤكدة ان ذلك لايعتبر خروجا على قرار مجلس الامن الخاص بفرض عقوبات اقتصادية ضد العراق .

يضاف الى ماسبق ان ايران سعت ، وقامت فعلا بعمل دبلوماسى نشط ، محاولة بذلك ان توفى بالتزاماتها نحو الشعب العراقى الذى قدم لها رئيسه صدام حسين ماأصرت عليه من شروط لانهاء حالة الحرب بين البلدين ، وفى نفس الوقت تقطع ايران ، بالعمل الدبلوماسى النشط ، الطريق على محاولات الضغط الرامية الى الزج بايران فى الحرب من جانب الجناح الايرانى المتشدد ، مع الاهتمام بالمزايا السياسية الدولية التى تستطيع ايران الحصول عليها ، خاصة ترتيبات مابعد الحرب .

كما كان من مظاهر الدبلوماسية النشطة اتهام ايران لقوات التحالف بانها تجاوزت قرارات مجلس الامن ، وانها تعدت مرحلة تحرير الكويت الى مرحلة تدمير العراق ، كما حذرت من المساس بوحدة العراق الترابية او تجزئتها .

ولقد خاطبت ايران العالم الاسلامى فى محاولة لعقد مؤتمر اسلامى كان من شانه ان يظهر ايران بانها القيادة المركزية للعالم الاسلامى ، الامر الذى لم يتحقق ، وكانت القيادة الايرانية من الذكاء حين اظهرت انفتاحها على الجميع دون ان تعطى وعدا قاطعا لاحد ، فى الوقت الذى ظلت عيونها مركزة على مزايا مابعد الحرب .

ولقد جنت ايران اولى ثمرات دبلوماسيتها النشطة ، حيث اصبح الغرب على استعداد هو ودول الخليج العربية ، للاعتراف بثقل متميز لايران فى ترتيبات الامن المقبلة فى المنطقة ، وضمان المصالح الايرانية فى اية تسوية ، وذلك لتحقيق عنصر التوازن فى منطقة الخليج والشرق الاوسط ، واذا كان لم يطرأ حتى الآن اى تحسن على علاقات ايران مع الولايات المتحدة ، الا ان المجموعة الاوربية ألغت العقوبات الاقتصادية التى كانت مفروضة على ايران ، كما اعادت بريطانيا علاقاتها الدبلوماسية مع ايران ، وعاودت فرنسا استثماراتها فى ايران وتوجد الان شركات فرنسية تعمل فى اصلاح ميناء البترول فى جزيرة (خرج) الايرانية .

وأثناء انعقاد القمة الحادية عشرة لقادة مجلس التعاون الخليجى بالدوحة فى الفترة ما بين ٢٢ الى ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ ، رحب المجلس برغبة ايران فى تحسين وتطوير علاقاتها مع دول المجلس كافة ، واكد على اهمية العمل بجدية وواقعية لحل الخلافات بين ايران والدول الاعضاء لكى تتمكن دول المنطقة من الشروع فى تحقيق أهدافها المنشودة وتسخير مواردها لاغراض التنمية الاقتصادية الشاملة ، وقد اكد المجلس رغبته فى اقامة علاقات متميزة مع ايران على أساس حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام السيادة والاستقلال والتعايش السلمى المستمد من روابط الدين والتراث التى تربط دول المنطقة كذلك اكد المجلس الوزارى لمجلس التعاون الخليجى فى دورته التاسعة والثلاثين والذى انعقد فى المملكة العربية السعودية فى الثانى عشر من شهر يونيو الماضى ، اكد المجلس الوزارى على مواصلة المشاورات المتعلقة بالعلاقات مع الجمهورية الاسلامية الايرانية من أجل ايجاد قاعدة مشتركة للتعاون البناء بين دول المجلس وايران وذلك لبدء مرحلة من التعاون تحترم المصالح المشتركة لشعبيهما ، وسبل تعزيز الرخاء والاستقرار فى المنطقة .

كما اشار السيد يوسف العلوى وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية فى تصريح للوفد الصحفى المصرى الذى كان مرافقا للدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى ، ان جمهورية ايران الاسلامية تقع على

الضفة الشرقية من الخليج العربى .

ولايمكن ان ننسى ان لها مصالح حقيقية بالمنطقة ، ونحن نعتقد ان تعاون العرب وايران على أسس ايجابية يضمن تحقيق المصالح العربية القومية ، وقال إن امن الخليج يجب ان يكون لمصلحة الشعوب والدول وان النظام العالمى الجديد يفرض ان يكون متكاملا ، ونحن نعتقد ان هناك مصالح حيوية وحقيقية بين العرب ودول العالم وان مسئولية الأمن مسئولية كبيرة يجب ان يتحملها كل من له مصلحة فى هذه المنطقة من دول العالم ، وأوضح ان الصيغة النهائية لترتيبات الأمن فى الخليج لم يتم التوصل إليها بعد ، لكننا تقوم حاليا باستطلاع الآراء حولها ودراستها من خلال اللجان الفنية .

وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده السيد عبد الله بشارة امين عام مجلس التعاون فى الرياض فى ٢٦ مايو ١٩٩١ وعلق فيه على نتايج اجتماعات المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون وفيما يتعلق بايران قال السيد عبد الله بشارة : ان هناك أيضا البعد الاقليمى للمنطقة ، فدول المجلس لها علاقات مصلحة مع ايران بالذات ، ولابد من تأمين الحوار وانجاحه معها وتحقيق منافع مشتركة ، واقامة علاقات بين دول الخليج وايران قائمة على المصالح المتبادلة والتعاون الاستراتيجى والتفاهم والاطمئنان .

وعلى صعيد آخر اجرت إيران محادثات مع العربية السعودية والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية لبحث انشاء نظام دفاعى اقليمى للخليج ، للتصدى لاى - اعتداء خارجى او داخلى فى المستقبل ، كما أعادت العربية السعودية العلاقات الدبلوماسية التى قطعت مع ايران عام ١٩٨٨ ، كما صرح متحدث رسمى ايرانى يوم ٢٦ فبراير الماضى باتفاق مصر وايران على اعادة فتح مكتب لرعاية مصالح البلدين فى كل منهما وهو ماتم بالفعل .

مفهوم امن الخليج :

اولا - الاهمية الاستراتيجية للخليج :

لقد كانت منطقة الخليج العربى ، بصفة خاصة ، على امتداد عصور التاريخ القديم والحديث نقطة احتكاك ساخن بين مختلف القوى السياسية الطامعة فى السيطرة عليها لتأمين مصالحها الحيوية ، والتحكم فى موقعها الاستراتيجى المهم من ناحيـة ، والاستفادة من خصائصها الجيلوبلوتيكية من ناحية اخرى ، حيث يمثل الموقع اهم عناصرها ، لان المنطقة تمثل من الناحية الجغرافية موقعا متوسطا وفعالا بين المشرق والمغرب ، كما يحتوى على ممرات بحرية ومواقع ارضية هامة للغاية .

والخليج العربى عبارة عن بحيرة شبه مغلقة ، تمتد من شط العرب الى الفاو شمالا حتى مضيق هرمز جنوبيا ، ويحده من الشرق الساحل الذى تطل عليه ايران ، ومن الغرب شبه جزيرة العرب ، حتى مضيق هرمز ، حيث يتصل بخليج عمان والبحر العربى جنوبا ، ويعتبر الخليج منطقة فقيرة من الناحية السكانية ، اذ يبلغ عدد سكانه مايزيد قليلا عن ثلاثة ملايين ونصف نسمة ، موزعين على الوحدات السياسية فيه .

ويتميز الخليج كممر مائى بالهدوء ، كما يعتبر خاليا من العقبات الملاحية ، ويتميز بكثرة الجزر المنتشرة فيه ، والتى يصل عددها الى نحو ١٢٦ جزيرة ، ترجع اهميتها الى انها تستطيع التحكم فى جميع الممرات البحرية من المحيط الهندى الى داخل الخليج العربى .

ويشكل الخليج منطقة التقاء ، لطرق المواصلات بين اسيا وافريقيا واوربا ويؤلف ما يمكن تسميته بالحدود الشرقية للوطن العربى ، كما انه ممر يسيطر على اهم المضايق الدولية ، التى تتحكم فى نقل البترول عبر مضيق هرمز الذى يرتبط بخليج عدن ثم ببحر العرب ، الذى يلتقى بالمحيط الهندى شرقا ، وبالبحر الاحمر غربا عن طريق باب المندف .

ولقد اضفت الجزر والخلجان اهمية خاصة عسكرية واستراتيجية على الخليج لصلاحيتها للقواعد العسكرية واخفاء القطع البحرية ، وحماية الغواصات النووية الحاملة للصواريخ عابرة القارات ، مما جعل الخليج محورا من محاور الصراع الدولى ، خاصة بعد اكتشاف البترول ، الذى حقق لدول الخليج سيولة نقدية هائلة ، وارتباط ذلك بالمصالح الاقتصادية للغرب ، لاسيما بعد تفاقم ازمة الطاقة فى العالم بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

كذلك تكمن القيمة الاستراتيجية للخليج فى اهميته فى ربط القواعد الجوية الممتدة من جنوب شرقى اسيا ، مع قواعد حلف الاطلسى ، المنتشرة فى جنوب اوربا الغربية ، والتى تستهدف احتواء القوة العسكرية السوفيتية ضمن حدودها الحالية ، للحيلولة دون وصولها الى نفط الخليج ، بالاضافة الى استمرار حرية حركة السفن والطائرات الامريكية من المنطقة واليها ، وهو وضع يرى البعض انه سيستمر حتى فى عصر الوفاق والقطب الواحد ، وانتهاء عصر الحرب الباردة ، وتعرض الاتحاد السوفيتى لعمليات تفكك عقائدى وعرقى فى الداخل ، اذ ان وزارة الدفاع الامريكية ذاتها ترى فى تراجع الاتحاد السوفيتى سياسيا واقتصاديا عملية مؤقتة ، وانه مازال القادر عسكريا على تدمير الولايات المتحدة ، لانه مازال يمثل الثقل الاستراتيجى والسياسى من ناحية امتلاكه التكنولوجيا والسلاح بأنظمته المتقدمة ، وينحصر السؤال فيما هى الفترة اللازمة لوقوف الاتحاد السوفيتى كدولة عظمى مرة ثانية على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الامريكية .

نقاط الضعف فى امن الخليج :

رغم كل تلك المزايا الاستراتيجية ، التى تتمتع بها منطقة الخليج وايران جزء منها ، فان ثمة عيوبا تشوب

تلك المزايا ، منها مايلى :

١ ـ اختلال التوازن الديمغرافى ، وعدم التجانس الداخلى ، ويرجع ذلك الى الهجرات المنظمة على اختلاف أنواعها ، حتى أصبح الخليج يتميز بالازدواجية السكانية بسبب ارتفاع نسبة السكان غير الوطنيين ، مع مايترتب على ذلك من مخاطر قومية سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية .

٢ ـ ان الجزء الأكبر من منطقة الخليج المتمثل فى شبه الجزيرة العربية مناطق صحراوية خالية من أية موانع أو عقبات لصالح الدفاع عنها وان الشواطىء الغربية من الخليج هى موضع تهديد مباشر على عكس الشواطىء الايرانية الغربية فى الخليج ، والتى تتحكم فيها سلسلة من جبال زاجروس مما يجعل غزو المنطقة سهلا ويضعف الأمن القومى العربى .

٣ ـ بعد الانسحاب البريطانى من شرق السويس عام ١٩٧١ ، أصبحت منطقة الخليج خاضعة للنفوذ الأمريكى بشكل عام حيث كانت موضع تطبيق « لمبدأ نيكسون » فى بداية السبعينات وهو ما اقتضى تعيين الشاه شرطيا للخليج .

وفى مطلع عام ١٩٨٠ ، طرح « مبدأ كارتر » الذى بموجبه اعتبرت الولايات المتحدة أن أى محاولة خارجية تهدف الى السيطرة على منطقة الخليج تعتبر اعتداء على المصالح الحيوية الأمريكية وستقوم بالرد عليه بشتى الوسائل بما فى ذلك القوة العسكرية ، وقد وضع ذلك موضع التطبيق ، فأنشأت الولايات المتحدة قوات الانتشار السريع .

٤ ـ ويمثل التهديد الاسرائيلى المتحالف مع الولايات المتحدة باتفاق استراتيجى خطرا على أمن الخليج ، وقد أكد ذلك تصريح « اريل شارون » وزير الدفاع الاسرائيلى ، الذى قال فيه « ان منطقة الأمن الاسرائيلى تمتد من باكستان الى شمال أفريقيا ومن تركيا الى الخليج العربى ومن حق اسرائيل أن تضرب أية قوة فى هذه المنطقة »

وقد كان ضرب اسرائيل للمفاعل الذرى العراقى تطبيقا عمليا لهذه الحقيقة ثم ان حماية اسرائيل هو أحد أهداف اصرار الولايات المتحدة على تحطيم البنية الأساسية للقوة العسكرية العراقية .

٥ ـ حاولت الولايات المتحدة دائما الفصل بين أمن الخليج وأمن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، بما يعنى الفصل بين أمن الخليج العربى وحل القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى ، وتحاول الولايات المتحدة تحقيق ذلك بتصوير قضية الأمن على انها قضية عسكرية أساسا تستدعى مزيدا من التنسيق والتحالف الاستراتيجى مع دول الخليج ومع الولايات المتحدة بشكل خاص ودول الغرب بشكل عام .

٦ ـ من أجل ذلك حاولت ومازالت الولايات المتحدة دفع دول الخليج الى تخصيص جزء هام من مواردها المالية للانفاق على قضايا الدفاع كاعداد الجيوش وشراء المعدات الحربية وبناء القواعد العسكرية أو تقديم التسهيلات .

ـ اننا اذا سلمنا بالرأى القائل ان الضعف والتفكك اللذين ينتابان الاتحاد السوفيتى حاليا وضع مؤقت وقابل للتغيير خلال فترة زمنية معقولة يستعيد بعدها مؤهلات كأحد الأقطاب الرئيسية فى الصراع الدولى ، فانه يتحتم علينا ان نضع فى الاعتبار وجهة نظر الاتحاد السوفيتى ، لاسيما ان الغرب بعد أن قلم الأظافر العسكرية للعراق ولن يترك له الفرصة أو لغيره من دول الخليج أن يملك من جديد قوة عسكرية تشكل خطرا على جيرانها ، سيحاول لفت نظر دول الخليج الى الخطر السوفيتى عليها ، لاتخاذه مبررا سياسيا واخلاقيا لفرض نفوذه على المنطقة ، لذلك يحسن معرفة رأى السوفيت فى أمن منطقة الخليج ، لأخذها فى الاعتبار عند التفكير فى نظام أمنى جديد فيما بعد الحرب ، أو مايمكن أن يسمى « عصر مابعد صدام »

٨ ـ ويتمثل رأى السوفيت فيما أعلنه الزعيم السوفيتى « ليونيد بريجنيف » أثناء زيارته للهند عام ١٩٧٩ حين ألقى خطابا فى البرلمان الهندى شرح من خلاله للعالم وجهة النظر السوفيتية التى أراد بها تقليص الوجود الغربى فى المنطقة الخليجية المجاورة له ، فقال مايمكن تلخيصه فى النقاط الآتية :

أ ـ الامتناع عن اقامة قواعد عسكرية فى منطقة الخليج والجزر المتاخمة لها .

ب ـ عدم وضع أسلحة نووية للابادة الشاملة فى هذه المنطقة .

جـ ـ عدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد بلدان منطقة الخليج ، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .

د ـ احترام وضع سياسة عدم الانحياز التى تختارها دول الخليج وعدم جرها الى التكتلات العسكرية التى تشارك فيها الدول النووية .

هـ ـ احترام حق السيادة لهذه الدول على مواردها الطبيعية ، وعدم خلق أية أخطار على التبادل التجارى الطبيعى ، وعلى استخدام الطرق البحرية التى تربط هذه الدول بدول العالم الأخرى .

وقد كانت ردود فعل دول الخليج على مشروع برجنيف ردودا سلبية ماعدا الكويت ، حيث أن وزير الدولة الكويتى السيد عبد العزيز حسين ، رحب آنذاك بالمشروع وقال ان الكويت عارضت دوما أى وجود عسكرى فى المنطقة من أجل الحفاظ عليها بعيدة عن الصراع الدولى .

أمن الخليج العربى فى تصورات ايران ودول المنطقة :

اذا كانت القوى الكبرى قد حددت أبعاد تصوراتها

لأمن الخليج العربى بالشكل الذى طرحناه من قبل فهل أخذت تصورات هذه المنطقة شكلا محددا بالمقابل ؟

فى البداية يجب التأكيد على أن هناك اتفاقا وادراكا عاما من هذه الدول لهذا الموضوع الهام ، غير أن هذا التوافق لم يكن ليحول دون اختلافها بشأن التفاصيل والأدوات أو المسالك المؤدية الى ضمان هذا الأمن ، هذه الحقيقية تتأكد بوضوح اذا ماحاولنا معرفة ما الذى يعنيه مفهوم الأمن فى منطقة الخليج العربى لدى كل من ايران والدول العربية الخليجية الأخرى .

أولا ـ موقف ايران :

١ ـ فى أثناء زيارة الرئيس العراقى صدام حسين لطهران فى العاشر من ابريل عام ١٩٧٥ طرح فى محادثاته مع شاه ايران ولأول مرة فكرة حرية الملاحة والمرور فى الخليج وكان موضوع اقتراحه أن تجتمع دول الخليج التى تطل على شواطئه وتصدر بيانا رسميا تقول فيه مايلى :

« نحن دول الخليج نعلن بأن منطقة مضيق هرمز وكل منطقة الخليج هى منطقة سلام ولايتعرض أحد لسلامة خطوط المواصلات لدول الخليج والتى » « اذا ماتعرضت لما من شأنه أن يخل بهذا المبدأ ، سواء من دول خليجية » « أو من دولة خارجية فان الدول الباقية تتضامن وتبحث وسائل رفع هذا التضرر وعلى هذا الأساس لايعود هناك مجال لأى تصرف يعكر العلاقة بين ايران وعرب الخليج .

وهذا الرأى وان كان مطروحا من جانب الرئيس العراقى ، الا أن الشاه وافق على هذا الاقتراح ورأى أن يتضمن البيان المشترك العراقى ـ الايرانى هذه الفكرة الا أن العراق رأى تأجيل ذلك حتى يتم التشاور مع بقية دول الخليج الست .

٢ ـ وكان شاه ايران قد اقترح فى أواخر مارس ١٩٧٤ بعد أن حدثت تحولات عميقة فى أمن الخليج كنتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، اقترح الشاه معاهدة أمنية لمنطقة الخليج ، لكن المشروع لم يحرز تقدما لأنه لم يحظ بموافقة العراق الذى اعتبره مشروعا معاديا له ولعرب الخليج .

٣ ـ وفى عام ١٩٧٥ عادت ايران وقدمت لدول الخليج مشروعا لأمن الخليج يتضمن مايلى :

أ ـ اقامة حلف عسكرى تحت تسميات مختلفة مثل « منظمة الدفاع الاقليمية » أو « الحزام الأمنى الخليجى » أو « التحالف الخليجى »

ب ـ حماية أمن وحدود الدول الأعضاء

جـ ـ اخلاء المنطقة من القواعد العسكرية مع الأخذ فى الاعتبار جعل خليج عمان خارج نطاق المياه الاقليمية .

٤ ـ وعلى الرغم من موافقة ايران على « المرور الحر » عبر مضيق هرمز ، وضرورة مساهمة جميع دول الخليج فى حماية هذا الممر ، بعدما كانت تتمسك بمبدأ المرور « البرىء » فى الخليج ومضيق هرمز الا أنها وضعت بعض العراقيل امام الملاحة ، كما انها وضعت خط رجعة تستخدمه عند الضرورة كما يقول العراقيون فقد اشترطت مايلى :

أ ـ خضوع السفن فى ذهابها وايابها الى قوانين خاصة كأن تخضع لتفتيش بعض الجهات الخليجية لمنع التلوث أو غيرها .

ب ـ فى حالة تنازلها عن المرور « البرىء » اشترطت الحصول على موافقة سلطنة عمان التى وقفت معها ايران ضد ثوار اقليم ظفار ، وتتهم العراق سلطنة عمان بأنها قد ترفض الملاحة بايعاز من ايران .

جـ ـ المطالبة باعلان مياه الخليج مياها اقليمية ، الامر الذى ترى معه العراق انه يثير مسألة تحديد المياه الاقليمية ، وموضوع (الجرف القارى) ، وهذا من شأنه فى نظر العراق ، ان تحصل ايران على مكاسب خاصة قريبة من الساحل العربى بعد احتلالها للجزر العربية الثلاث ، وبعد توقيعها لعدد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية فى الخليج ، حدد بموجبها (الجرف القارى) لصالح ايران .

وترجع المصادر العراقية لرفضها للاقتراحات الايرانية الى اعتقادها بان تبنى ايران لفكرة الدفاع الجماعى عن الخليج ، يوازى البحث عن القبول الرسمى من جانب دول الخليج لهيمنة ايران السياسية والعسكرية المسيطرة أو المتفوقة ضمن التجمع المقترح ، وانه فى هذه الحالة ستكون ايران بالتأكيد هى هذه القوة المسيطرة .

وعلى الرغم من سقوط الشاه ونجاح الثورة الاسلامية فى ايران ، فان العراق فى عهد الرئيس صدام حسين ، كانت تبرر حربها طوال ثمانى سنوات مع ايران بأن النظام الجديد الذى ورث حكم الشاه ظل مخلصا لسياسته ومواقفه العدوانية من العراق ، بل أنها تحمل مخاطر اكبر .

واذا راجعنا تصريحات ومواقف رجال الثورة الايرانية خلال ازمة الخليج التى اندلعت بعد غزو صدام حسين للكويت فاننا نلاحظ ما يلى :-

١ ـ دعوة على اكبر ولايتى وزير الخارجية الايرانى الى اعتماد الحل القائم على التعاون الاقليمى باعتباره الحل الوحيد الذى يضمن الامن فى الخليج ، مشيرا الى ان اى تغيير فى الوضع الجيوسياسى فى المنطقة سيعد من وجهة نظر ايران ذا نتائج خطيرة على الامن الاقليمى لها .

ب ـ ان موقف ايران خلال ازمة الخليج كان بمثابة رسالة للعالم الغربى تقول ان بوسع الغرب الاعتماد على ايران لحماية مصالحها النفطية فى الخليج وذلك فى محاولة لايران للحصول على اعتراف دولى بهذا الدور الايرانى الحيوى والاساسى .

جـ ـ أن هذا الموقف الايرانى المحايد مع دبلوماسية نشطة فى نفس الوقت كان تعبيرا عن لوم ايران للدول الغربية التى ساعدت العراق طوال حربها معها طوال

ثمانى سنوات ، وليتأكد لهم ان ايران القوية المستقرة قادرة على حماية المصالح العالمية الخاصة باستقرار المنطقة وتدفق النفط منها

د ـ حرصت ايران ان توضح موقفها القائم على التفرقة بين حرصها على ترسيخ التسوية السياسية مع العراق ، والتى حققت فيها كل شروطها ، وبين رفض الغزو العراقى للكويت وضمها اليها ، والتزامها بالقررات الدولية الصادرة ضد العراق .

هـ ـ انه رغم التنازلات العراقية لايران ، الا ان الاخيرة مازالت تتوجس خيفة من العراق ، الذي قد ينقلب عليها ، وقد اكدت هذه المخاوف صحيفة (طهران تايمز) الايرانية حين قالت عن صدام حسين (ان رجلا يستدير فجأة) (بزاوية مقدارها ١٨٠ درجة ، يمكنه ان يتغير فجأة الى الاتجاه المعاكس ، وان) (المضطربين عقليا هم وحدهم الذين يتصرفون على هذا النحو)

و ـ يخشى الايرانيون اذا خرج صدام حسين منتصرا واخذ الكويت كغنيمة ، ان يكون المستقبل ضد مصالح ايران .

ز ـ تعتبر ايران ان اى تغيير فى الحدود السياسية فى المنطقة مرفوض تماما من قبل ايران ، لان ذلك قد يعنى فى المستقبل تغيير الحدود السياسية الايرانية ذاتها ، سواء فى مناطق الشمال المتاخصة لروسيا ، او فى منطقة الاحواز العربية ، الغنية بالبترول ، او بالنسبة للجزر العربية الثلاث التى استولت عليها ايران بعد الانسحاب البريطانى من شرق السويس .

ثانيا ـ موقف عمان : ـ

كانت دائما سلطنة عمان يتقارب موقفها من قضية امن الخليج مع الموقف الايرانى ، فقد اقترحت فى هذا السياق ، وفى مؤتمر مسقط فى نوفمبر ١٩٧٦ ، عقد حلف عسكرى بين الدول الخليجية تتحمل فيه كل دولة قدرا من المسئولية تتناسب مع أمكانياتها المادية والبشرية ، او ان تتحمل كل الدول الخليجية المسئولية بصورة متساوية ، بغض النظر عن حجمها السكانى وامكانياتها المادية ، وقد الحقت سلطنة عمان باقتراحها هذا مذكرة ضمنتها فكرة اخرى تتخلص فى ضرورة التأكيد على حرية الدولة فى اختيار نظامها السياسى والاجتماعى وحرية الملاحة فى الخليج العربى ، والتعاون بين دول المنطقة فى المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية .

ولقد عارض العراق مضمون هذه المذكرة هو والكويت ، من منطلق ان البحث يجب ان ينصب على معالجة القضايا التى تهم دول المنطقة ، وبالتالى فليس هناك ضرورة لعقد ميثاق جماعى ، ولاحتى لبحث هذا الموضوع .

ثالثا ـ موقف العراق : ـ

باعتبار العراق احد الاضلاع الثلاثة للقوى المؤثرة فى الخليج ، واحد الدول التى كانت اطماع رئيسها صدام حسين ، هى التى ورطتها فى حربها مع ايران طوال ثمانى سنوات ، وفى غزوه للكويت ، الامر الذى وضعه فى مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها ، مما يجعل رأيه مهما ، حتى بعد تحجيم قوته العسكرية

فالعراق لايقبل التعامل مع منطقة الخليج العربى الا باعتبارها جزءا من الوطن العربى ، وانه لايتحمس لطرح تعبير (امن الخليج) لانه يعتقد ان القضية اذا طرحت اقليميا فيجب الا تتعدى اطار الاجراءات الخاصة بتأمين مرور الناقلات التجارية فى الخليج العربى ، وان الاطار السليم الوحيد هو ربطها بقضية الامن العربى ، لان الاخطار التى تهدد أمن الخليج هى بالضرورة جزء من الاخطار التى تهدد أمن المنطقة العربية بصفة عامة ، ويعتقد أن أى حديث عن أمن الخليج العربى بمعزل عن الأمن القومى العربى ، هو حديث يخدم قوى دولية وليس امن القوى المحلية ، ولهذا فالعراق لايرى جدوى من إنشاء منظمة إقليمية ، سواء أكانت سوقا مشتركة أم حلفا ، لأن مثل هذه العملية ستكون غير معبرة عن الطابع الحقيقى للمنطقة بل ستؤدى الى توتر العلاقات لأنها لن تعترف بالحدود القائمة ، والى استدراج الصراع بين الدول الكبرى ، وتضارب الاجهزة مع الجامعة العربية ، ولذا فان ـ العراق يفترض قدرا من التنسيق الخليجى وخاصة بين الدول العربية الخليجية ـ على أن يكون ذلك جماعيا ، وكانت الصيغة التى طرحها العراق فى مطلع الثمانينات هى صيغة (الاعلان القومى) والتى تتضمن التأكيد على : ـ

١ ـ رفض التواجد العسكرى الاجنبى فى الوطن العربى ، او تسهيل هذا التواجد وعزل اى نظام عربى لايلتزم بهذا المبدأ ، وان يطبق نفس المبدا على منازعات العرب مع جيرانهم .

٢ ـ التصدى المشترك لأى عدوان خارجى ضد العرب لاحباطه .

٣ ـ تحريم استخدام القوة فى فض المنازعات التى قد تنشأ بين الدول العربية وحلها بالطرق السلمية .

٤ ـ التزام الاقطار العربية بالقوانين والأعراف الدولية فيما يتعلق باستخدام المياه والاجواء والاقاليم ، من قبل اية دولة ليست فى حالة حرب مع اى من الاقطار العربية .

٥ ـ ابتعاد الاقطار العربية عن دائرة الصراع الدولى بالتزام سياسة الحياد الدولى وعدم الانحياز ، والا تترك قواتها العسكرية فى الحروب والمنازعات العسكرية فى المنطقة وخارجها نيابة عن أى دولة أجنبية .

رابعا ـ الموقف السعودى : ـ

اما العربية السعودية فانها تتعامل مع قضية أمن الخليج من اطار اوسع نسبيا من الاطار العرقى ، واطار الامن الاقليمى الايرانى ، متأثرة فى ذلك بالمتغيرات الدولية فى أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات ، كسقوط شاه ايران وغزو السوفيت لافغانستان ، وقد تقدمت السعودية بتصور لأمن الخليج الخارجى ، وذلك فى نهاية ١٩٨٠ ، وذلك على النحو التالى : ـ

١ ـ ان الامن الجماعى العربى لايتحقق الا اذا كانت كل دولة عربية تتمتع بالامن والاستقرار الداخلى .. واذا ما استجابت الدول العربية لاى دولة يتعرض امنها للخطر لمساعدتها على مواجهة التخريب الداخلى المستورد ، وهو مايستلزم تدعيم التعاون بين قوات الشرطة فى مختلفة البلاد العربية ، والتعاون لاقرار الامن الجماعى ومنع المجرمين والمخربين الدوليين من دخول البلاد العربية .
٢ ـ رفض السعودية فكرة اقامة تحالفات عسكرية بين الدول الخليجية المعنية ٣ ـ زيادة التعامل بين دول المنطقة كعنصر جوهرى لتفادى استمرار الخلافات المؤدية الى عدم الاستقرار .
٤ ـ ابعاد المنطقة عن الصراعات الدولية ، وعن الاهداف الاستراتيجية للدول الكبرى ، وهى مهمة جميع الاطراف .

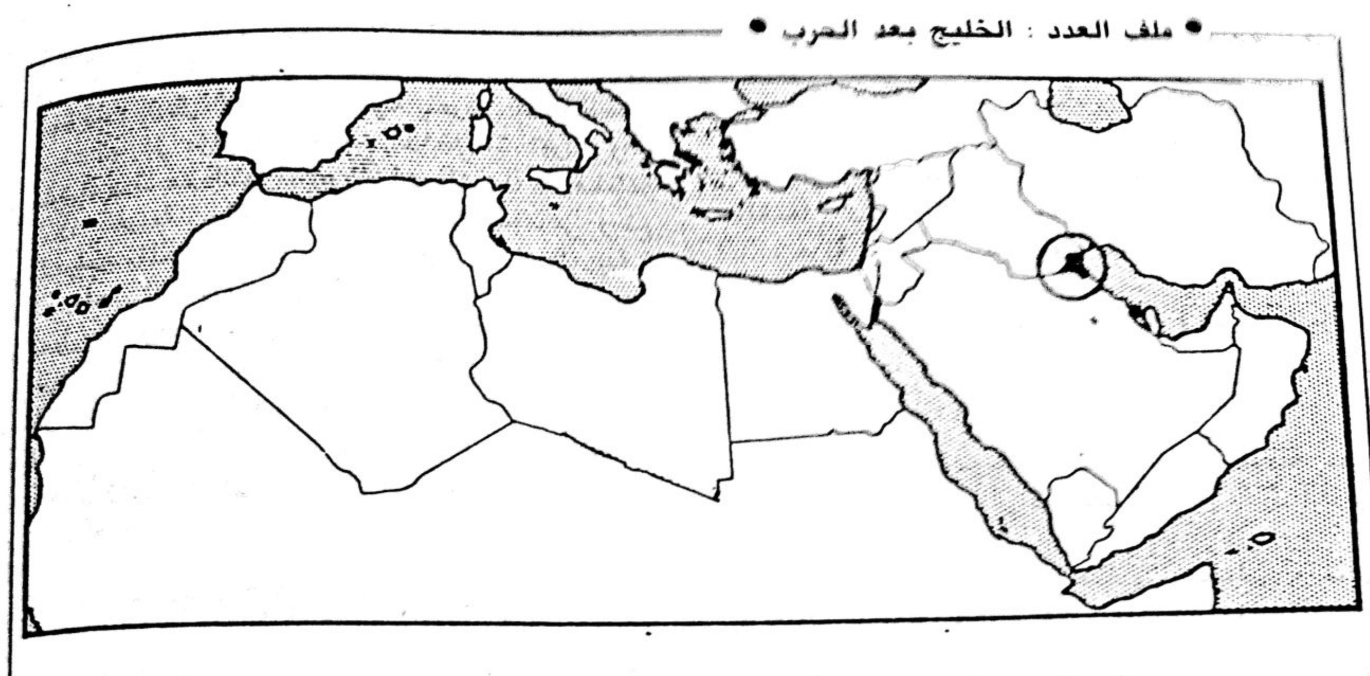
مشروع توفيقى لأمن الخليج :

بعد ان استعرضنا تصور أهم الدول الخليجية لنظام أمنى للخليج العربى يمكن استخلاص العناصر المشتركة او المتقاربة من كل التصورات لدول الخليج المعنية بما فيها ايران ، لصياغة مشروع توفيقى لنظام امنى فى الخليج ، لايران مكان فيه ، وذلك على النحو التالى .
١ ـ معاهدة دفاع خليجية تشترك فيها كافة دول الخليج وايران ومصر وسوريا لربط أمن الخليج بالامن القومى العربى ، والتوفيق بين هذه المعاهدة الخليجية وبين الجامعة العربية وميثاق الدفاع العربى المشترك ، وذلك من اجل عدم تفتيت امن العالم العربى من ناحية ولموازنة التوفق البشرى الايرانى على دول الخليج مجتمعة بما فيها العراق ، حتى لايتطور الأمر فى المدى الطويل لصالح ايران فيمنعها هى او غيرها من القيام بمغامرات عسكرية كل عدة سنوات .
٢ ـ ان امن الخليج يخص دول المنطقة التى يجب ان تبقى خارج مناطق النفوذ والصراعات الدولية .

٣ ـ رفض الاتفاقات العسكرية التى من شأنها وجود قوات أجنبية فى المنطقة
٤ ـ الابتعاد عن صيغ ومضامين الاحلاف الاقليمية .
٥ ـ ان تتحمل الدول الخليجية مسئولية حماية سواحلها ، والتعاون فيما بينها لسد اية ثغرة تقنية ، ولضمان فاعلية افضل لتلك الحماية
٦ ـ حرية حركة الاساطيل وفقا للقواعد المتعارف عليها بالتساوى والتكافؤ
٧ ـ وضع ضوابط تؤمن حرية الملاحة الى الخليج العربى من اعاليه حتى مضيق هرمز .

٨ ـ العمل على تسوية المشاكل المعلقة بالمنطقة حتى لاتصبح قابلة للانفجار كما حدث اخيرا بين العراق والكويت .
٩ ـ التعاون والتنسيق الاقتصادى والسياسى والثقافى والعلمى لتشكيل محور تقارب بين دول المنطقة .

يتضح مما سبق ان ايران ، فى ضوء موقعها الجغرافى ومؤهلاتها الاستراتيجية وديناميكية تاريخها السياسى فى مختلف مراحله ، وثقلها السكانى ، وامكانياتها الاقتصادية والعسكرية ، ودورها المؤثر فى منطقة الدول المصدرة للبترول والمكاسب التى حصلت عليها من العراق ، فاستعادت بها سيطرتها على الملاحة فى شط العرب ، ولدبلوماسيتها النشطة ، وتصورها الخاص لأمن الخليج ، واستعادتها لثقة وتعاطف دول الخليج الست العربية ، التى رحبت بحرارة باعادة بناء الجسور مع ايران لتحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة ، وحفاظا عليها من الانخراط فى نظام امن اقليمى قد يتعارض ومقتضيات الأمن القومى ، وتجنبا للتصادم مع الصحوة الاسلامية المتصاعدة التى تعبر عنها ثورتها الاسلامية ، ولتحقيق التكامل العربى ـ الأيرانى فى مجالات التنمية الاقتصادية والثقافية والعلمية ، وانسجاما مع عصر الوفاق وتجاوزا للحرب الباردة بين المعسكرين □



(٥) تركيا وأمن الخليج

هانىء رسلان

منذ الأيام الاولى لأزمة الخليج بادرت تركيا بتحديد موقفها من الاجتياح العراقى للكويت فأدانت الغزو وطالبت بسحب القوات العراقية ، ثم بدأ الموقف التركى مع مرور الوقت يأخذ منحنى صاعدا ، فيما بدا أنه تعبير عن تصور تركى متكامل لاستغلال أزمة الخليج ليس فقط لمنع العراق من تحقيق مكاسب اقليمية تخل بالتوازن القائم فى المنطقة ، وانما تمتد الى اعادة صياغة الدور التركى نفسه ، وتعظيم وزن تركيا الاستراتيجى داخل التحالف الغربى ، وازاء منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص .

ومن خلال محددات هذا الدور الذى يعتمد على اتباع سياسة نشطة تجاه المنطقة العربية والاشكاليات التى يتعرض لها يمكن لنا ان نتلمس مستقبل العلاقات التركية الخليجية .

الموقف التركى من الأزمة :

فى استجابة سريعة قامت تركيا باغلاق خط أنابيب البترول العراقى المار بأراضيها ، وذلك قبل اقدام المملكة السعودية على اتخاذ الاجراء نفسه حيال خط الانابيب العراقى الذى يصل الى ميناء ينبع على البحر الاحمر ، كما قامت تركيا بحظر كامل على جميع أنشطة التجارة المباشرة ، وكذلك تجارة الترانزيت من والى العراق ،

وتبدو أهمية هذا الموقف بالنظر الى ان خط البترول العراقى كان يؤمن حوالى ٦٠ ٪ من احتياجات تركيا النفطية ، فضلا عن كونه يمثل أحد مصادر الدخل الأساسية حيث كان تركيا تحصل على ٣٠٠ مليون دولار مقابل مرور النفط عبر أراضيها ، كما أن العراق كان أكبر ثالث شريك تجارى لتركيا ، وقد تراوحت تقديرات المسئولين الأتراك للخسائر المترتبة نتيجة تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق ما بين ٧ مليارات الى ١٠ مليارات دولار . ومن ناحية اخرى أعلنت تركيا فى ٩٠/٩/١٨ مد أجل اتفاق التعاون العسكرى مع الولايات المتحدة عاما آخر فى ضوء أزمة الخليج وهو الاتفاق الذى يقضى بتقديم مرافق حربية الى القوات الأمريكية فى الأراضى التركية ، وتنظيم استخدام أكثر من ١٢ قاعدة فى تركيا ، وحشدت السلطات التركية اعدادا كبيرة من القوات على الحدود مع العراق قدرتها بعض المصادر بما يتراوح بين ١٦٠ و ٣٠٠ الف جندى ، وذلك بدعوى انها اجراءات احتياطية ضمن احتمالات هجوم عراقى ، وكان البرلمان التركى قد وافق فى ٩٠/٩/٥ على تخويل حكومة الرئيس تورجون اوزال سلطات خاصة لارسال قوات الى الخارج والسماح بنشر قوات اجنبية فى الأراضى التركية حيث طلبت تركيا ارسال قوات من حلف الأطلنطى الى أراضيها ، ومع بدء القتال سمحت تركيا

للولايات المتحدة باستخدام قاعدة « انجرليك » لمهاجمة أهداف عراقية ، ورغم أن تركيا لم ترسل قوات عسكرية للانضمام الى قوات الحلفاء فى الخليج ، الا ان موقفها ساهم بدور كبير فى فرض الحصار الاقتصادى على العراق ، وتشتيت جهده العسكرى واشغاله بامكانيه فتح جبهة برية اخرى فى الشمال ، فضلا عن الاستخدام الفعلى للأراضى التركية فى القتال وتحويلها الى قاعدة للحلفاء ، والأمر الهام فى هذا الاطار هو الاداء التركى الذى اتسم اجمالا بدرجة عالية من الانسجام مع الأهداف الأمريكية ، وصرح وزير الخارجية التركى (٦/٩/٩٠) « اننى آمل فى أن يتيح موقف تركيا أمام حلفائها أن يفهموا تماما خيار أنقرة الى جانب المعسكر الغربى والتضامن الأوروبى » .

ومن خلال تصريحات القيادة التركية المتكررة وموافقتها ، كان من الواضح أن هذا السلوك يندرج فى اطار سياسى أشمل ، يتعلق بطموحات تركيا للعب دور اقليمى قيادى ومؤثر فى المنطقة ، وذلك بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية وداخلية واعادة تسويق الموقع الاستراتيجى لتركيا ، وعملت القيادة التركية على امساك خيارة كل مقطلبات هذا الدور اثناء الأزمة ، ومحاولة تكريسه ما أمكن ربما يسهل اخراجه الى الحيز العملى فى المرحلة التالية للأزمة .

السياسة التركية تجاه الدول العربية والاسلامية :

تقليديا ، ونتيجة للعديد من العوامل قامت السياسة التركية منذ الحرب العالمية الثانية على توثيق الروابط مع الغرب على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وذلك على قاعدة من التوجه العلمانى فى الداخل ، وتجد ذلك فى انخراط تركيا فى الاحلاف العسكرية والسياسية الغربية وانضمامها الى حلف الأطلنطى وسعيها الحثيث للانضمام الى السوق الأوروبية المشتركة ، وعلى الصعيد الاقليمى اعترفت تركيا باسرائيل منذ وقت مبكر فى سنة ١٩٤٩ وطورت تاليا علاقات سياسية واقتصادية وأمنية معها ، واتخذت علاقات تركيا مع الدول العربية سمة المواجهة طوال الخمسينات ومعظم الستينات ، الا أن هذه العلاقات انتقلت فى السبعينات والثمانينات الى مرحلة جديدة من التعاون والاعتماد المتبادل ، وذلك بعد أن أخذت تركيا تمارس نوعا من التوازن بين مصالحها فى الأفكار العربية ومصالحها فى الأحلاف العسكرية المرتبطة بالغرب ، وذلك بالتخلى تدريجيا عن أحلام العودة الى المنطقة العربية عن طريق المشاريع العسكرية الغربية ، وكان ذلك التحول يرجع من ناحية الى أزمة الطاقة العالمية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وتدهور الأوضاع الاقتصادية التركية خلال السبعينات وحاجتها الملحة الى أسواق جديدة واستثمارات للخروج من الأزمة . ومن ناحية اخرى الى تأكد شعور تركيا بدنو مكانتها داخل التحالف الغربى بعد اندلاع الأزمة القبرصية فى عام ١٩٧٤ مما جعلها تتوجه الى العالم العربى والاسلامى طلبا للتأبين فى المحافل الدولية ، كما شهدت تلك الفترة انضمام تركيا الى منظمة المؤتمر الاسلامى وتنشيط دورها فى المنظمة سعيا وراء نفس الأهداف ، وفى هذا الاطار وانسجاما مع هذا التوجه خفضت تركيا علاقاتها مع اسرائيل عام ١٩٨٠ الى مستوى القنصلية احتجاجا على اعلان اسرائيل القدس عاصمة موحدة لها ، وسبق ذلك افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية فى أنقرة سنه ١٩٧٧ ، كما اعترفت تركيا بالدولة الفلسطينية عند اعلانها سنة ١٩٨٨ وان ابقت التمثيل الفلسطينى دون مستوى السفارة حفاظا على التوازن فى العلاقات مع اسرائيل .

وقد ارتكزت علاقات تركيا مع العالمين العربى والاسلامى من خلال هذه الصيغة على المعادلة الاقتصادية بالاساس ، كمكمل للأداء الاقتصادى التركى باتجاه الجماعة الاوروبية ، وتدعيم العلاقات مع الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى وليس بديلا عنها ، وحاولت الاحتفاظ بعلاقات طبيعية وحسنة مع كل دول المنطقة دون أن يفلت منها زمام المعادلات والتوازنات الاقليمية الدقيقة ، وذلك لطبيعة الأهداف التى تتوخاها هذه السياسة والتى تسعى الى تحقيق أقصى عائد اقتصادى ممكن ، فوقفت تركيا على الحياد فى الحرب العراقية الايرانية ، بل واستثمرت هذه الحرب لتحقيق أكبر قدر من المصالح الاقتصادية ، واجمالا فانه رغم الانفتاح الذى غلب على السياسة التركية تجاه العالمين العربى والاسلامى ، الا ان ذلك الانفتاح غلبت عليه النظرة الى العالم العربى « كسوق اقتصادية وساحة للنفوذ الدبلوماسى وكعامل مساعد فى عملية انضمام تركيا الى الجماعة الاوروبية وكميزة اضافية تبررها هذا الانضمام كحلقة وصل بين اوروبا والعالمين العربى والاسلامى »

ازمة الخليج والتوجهات الجديدة لتركيا :

جاءت أزمة الخليج لتطرح توجهات استراتيجية جديدة على تركيا التى كانت تتخوف من انحسار دورها وانخفاض أهميتها الاستراتيجية فى ظل التقارب السوفيتى مع الغرب ، وتزايد هذا الاحساس بعد التغيرات السريعة فى اوروبا الشرقية علم ١٩٨٩ ، فى اتجاه اقامة اوروبا ووحدة مما دفع بتركيا الى هامش النظام الغربى ، الأمر الذى كان متوقعا أن يترك اثره على المساعدات العسكرية والاقتصادية المقدمة الى تركيا فى الوقت الذى يعانى فيه اقتصادها من المتاعب التى تتضح من معدلات البطالة والتضخم المرتفعة ، وكان من الواضح ايضا أن ذلك سيضعف من موقف تركيا فى نزاعاتها الاوروبية مع اليونان . وفيما يتعلق بالمشكلة القبرصية ، اضافة الى الخطوات التى اتخذتها المجموعة الاوروبية لابقاء عضوية تركيا فيها ، حيث رفضت المجموعة الاوروبية فى فبراير ١٩٩٠ الطلب الذى كانت قد تقدمت به تركيا فى ١٩٨٧ للحصول على العضوية الكاملة

لعدة أسباب من بينها الاعتقاد بعدم قدرة الاقتصاد التركى على منافسة الصناعات الاوروبية والمطالب الاوروبية الخاصة بمراعاة حقوق الانسان فى تركيا ، اضافة الى الخشية من تدفق العمال الاتراك عند افساح بلدان السوق الفرصة أمام مواطنى الدول الاعضاء للعمل فيما بينهما بعد عام ١٩٩٢ ، ولا يخفى الدور الذى تلعبه اليونان للحيلولة دون العضوية الكاملة لتركيا فى السوق بسبب المشكلة القبرصية والتنافس القائم بين الدولتين اضافة الى الثقافة التركية التى رغم علمنتها طوال اكثر من سبعة عقود من الزمان ، الا أن جذورها الاسلامية واحتمالات ازدياد المد الأصولى فيها يثيران نوعا من التوجس فى اوروبا .

ولم يكن أمام تركيا فى هذه الحالة سوى المزيد من الاتجاه نحو الشرق ، الا انه يبدو أن القيادة التركية رأت فى أزمة الخليج مخرجا مناسبا لاعادة توظيف موقعها الاستراتيجى بشكل مزدوج عن طريق اعادة تفعيل دورها فى النظام الغربى الذى مازال يمثل هدفا استراتيجيا للسياسة التركية .. من خلال القيام بدور اقليمى نشط تجاه المنطقة العربية ومنطقة الخليج بشكل أخص والتى أصبحت محورا لتفاعلات حيوية وكثيفة للغاية ، وذلك عوضا عن الدور الدولى الذى كانت تقوم به تركيا فى ظل المواجهة بين العملاقين وسياسات الحرب الباردة ، خاصة وان تركيا هى الدولة الوحيدة فى المنطقة المرتبطة عضويا بالغرب من خلال حلف الناتو ، وفى نفس الوقت تسعى القيادة التركية الى توظيف هذا الدور لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية ، وهكذا بدا ما يمكن القول أنه مراجعة جذرية للعديد من السياسات والمعادلات التى كانت تقوم عليها السياسة الخارجية التركية فى السابق التى ترتكز على التوجه نحو الغرب مع تحاشى التدخل الاقليمى ، وذلك بعد شعور تركيا من خلال الأزمة بالأهمية الكبيرة لدورها فى حماية المصالح الحيوية للغرب فى المنطقة ، خاصة وقد كان من الواضح أن أهمية الدور التركى مرشحة للتزايد فى مرحلة ما بعد الأزمة ، تبعا للعديد من المزايا التى تحوزها تركيا من ناحية الموقع الاستراتيجى وامتلاكها لقوة عسكرية ذات تقاليد ، اضافة الى تقدمها الاقتصادى النسبى بالنسبة الى دول المنطقة ، والشوط المتقدم الذى قطعته فى عملية بناء نظام برلمانى متماسك ، كما ان لتركيا تاريخا اسلامية عريقا وتراثا مشتركا مع المنطقة يسمح لها بالقيام بدور الوسيط أو رأس الجسر للغرب فى المنطقة ، يحظى بالقبول اكثر من أطراف اقليمية ، اخرى من خارج النظام العربى

وقد جاء هذا الطرح الذى يعنى النهوض بدور مباشر فى أمن منطقة الشرق الأوسط بما يقضى الى الدخول الى حلبة الاستقطاب بين خصوم وأنصار داخل المنطقة العربية . فى وقت يتسم فيه الوضع التركى الداخلى بمجموعة من المؤثرات تطرح امكانية صراع داخلى ممتد حول أبعاد هذا الدور وحدوده ، كما أن الملامح الرئيسية للنظام الذى ستتشكل المنطقة تبعا له مازالت فى طور التشكل .

ومن خلال الازمة عملت الحكومة التركية على تحقيق اكبر فائدة ممكنة ، لخدمة اهدافها على المسرحين الدولى والاقليمى وذلك عن طريق : -

١ - زيادة قدراتها العسكرية وتحديث بنية قواتها المسلحة .

٢ - تحسين وتطوير الاقتصاد التركى

٣ - رفع مستوى العلاقات مع السوق الاوروبية المشتركة

وفى اطار هذه الأهداف حصلت الحكومة التركية على تعهدات بتعويضها عن الخسائر الناجمة عن الأزمة بمساعدات مالية واقتصادية ، وذلك من الولايات المتحدة واوروبا واليابان ، اضافة الى تعهد الحكومة السعودية بتقديم بترول مجانى الى تركيا بما قيمته ١,١ مليار دولار ، وتعهد الحكومة الكويتية بدفع ٩٠٠ مليون دولار ، كما نجحت تركيا فى خلال الشهرين الاولين من الأزمة فى الحصول على المساعدات الضخمة التالية من الولايات المتحدة والتى تركزت فى المجال العسكرى والاقتصادى كما يلى : -

١ - اعتمادات مالية تصل قيمتها الى مليار دولار من بنك الاستيراد والتصدير الحكومى لتمويل انتاج مشترك لمائتى طائرة هليوكوبتر

٢ - ٨٠ طائرة حربية من طراز (F - 16 - C) اضافة الى اتفاقية سابقة توصل لها الجانبان فى مطلع سنة ١٩٩٠ وتتضمن ١٦٠ طائرة من الطراز نفسه

٣ - موافقة أولية من الولايات المتحدة بتمويل خطة كانت تركيا قد اعدتها منذ سنتين ورفضتها أمريكا لتحديث الجيش التركى وأسلحته الحربية بكلفة اجمالية نحو أربعة مليارات دولار

٤ - حصلت على موافقة امريكا على التدخل لدى صندوق النقد لفك القيود عن قروض لها جمدتها ادارة الصندوق فى وقت سابق تصل قيمتها الى ١,٤ مليار دولار

٥ - حصلت على وعد من الرئيس بوش ببذل مساع جديدة وقوية مع السوق الأوروبية المشتركة لتقوم هذه بتوسيع نطاق تعاونها مع تركيا بما فى ذلك اجراءات الارتباط الاقتصادى والعسكرى بين تركيا واوروبا .

وفى المجال الاوروبى تهدف تركيا تحديدا الى

١ - لن لم يكن الانضمام الكامل للسوق فعلاقات اقتصادية وثيقة جدا

٢ - ضم تركيا الى السياسة الخارجية الدفاعية لاتحاد غرب اوروبا .

وهكذا فقد بدا أن السياسة التركية التى كان من الواضح انها تعانى من الاختيار بين ان تكون القوة الأخيرة والأكثر تخلفا فى اوروبا وبين السعى لتكون القوة الاولى والأكبر بأسا فى الشرق الأوسط قد حسمت هذا الاختيار باتجاه تكوين رابطة استراتيجية مع الولايات

المتحدة بالاساس مع العمل على استخدام هذه الرابطة فى تعزيز اندراجها فى المنظومة الاوروبية وتذليل العقبات والمشاكل الاخرى التى تواجهها فى هذا المجال فى مقابل تحمل تبعات القيام بدور مباشر فى الترتيبات الأمنية المتعلقة بالمنطقة العربية ودول الشرق الأوسط وان تصبح قوة توازن وأداة لحفظ للأستقرار الاقليمى قادرة على مواجهة العراق سواء بوجود صدام حسين أو غيابة، وكذلك لمواجهة ايران ودورها المتزايد فى منطقة الخليج، وهذا الدور يعد بمثابة الرافعة بالنسبة الى تركيا، اذ انها فى الوقت الذى تخدم فيه المصالح الأمريكية فانها تسطيع من خلاله أن تلعب دورا أساسيا فى سياسات الاقليم العربى لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية خاصة بها.

والخطوة الأولى للتأهل لدور الجديد كانت الاعلان قبيل انتهاء الحرب - عن الاتجاه الى اجراء تغييرات جذرية فى الجيش التركى بادخال المزيد من الأسلحة ذات الطابع التكنولوجى رفيع المستوى وكذلك تغيير هيكل الجيش نفسيه الذى يضم ٨٠٠ ألف جندى معظمهم من المجندين ويعد ذلك « ثانى اكبر جيش من حيث العدد فى حلف الأطلنطى بعد الولايات المتحدة »، ويشير المراقبون الى أن برنامج تحديث القوات التركية الذى دخل الى حيز التنفيذ مع أزمة الخليج سيجعل الجيش التركى أحدى القوى الكبرى فى المنطقة، وأشار تورجوت اوزال فى أحد تصريحاته الى « ان القوات المسلحة التركية فى طريقها لان تصبح الاقوى فى الشرق الأوسط »

ويمكن رصد الملامح الرئيسية للدور التركى تجاه المنطقة على النحو التالى :-

- **عن المحور الأمنى** : تفضل تركيا صيغة أمنية تشابه مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى، وهذه الصيغة التى طرحتها بعض الدول الأوروبية تستلزم حل المشاكل العالقة فى المنطقة اولا، وهو الأمر الذى يتوافق مع الاستراتيجية التركية فى جوانبها الاخرى الهادفة الى تحقيق مكاسب اقتصادية وعلاقات توازنية، وقد صرح وزير الدولة التركى كامران اينان « بأن الأمن فى المنطقة قد يتحقق عن طريق تدعيم التعاون الإقتصادى والصناعى والتكنولوجى وليس عن طريق اقامة الاحلاف »، وعلى المستوى العملى اشار الرئيس التركى تورجون اوزال الى « ترتيبات دفاعية ثنائية مع دول المنطقة »، كما اشار الى استعداد تركيا لبحث ما اذا كانت أمريكا تريد اقامة ترتيبات فى القواعد العسكرية التركية لأغراض اقليمية، وقد وافقت أنقرة بالفعل على اقتراح أمريكى بوضع العتاد العسكرى التقليدى على الأراضى التركية، فى اطار ترتيبات أمن المنطقة مع بحث منح الولايات المتحدة تسهيلات جديدة، وعلى ذلك فان من المرجح أن تركيا سوف تلعب دورا مهما فى هذه الترتيبات كقاعدة لوجستيكية متقدمة ذات موقع استراتيجى هام وقريب من مسرح العمليات بما يتيح امكانية عالية لتنفيذ استراتيجية « الرد المرن » التى توضح المؤشرات انها ستمثل فى الأغلب الأساسى الذى تقوم عليه هذه الترتيبات، ويبدو أن هناك عدم حماس متبادل بين تركيا ودول الخليج العربية بشأن انغماس تركيا فى نظام أمنى يتخذ شكل محور أو حلف، فمن ناحيتها لا تحبذ تركيا اثارة ذكريات من نوعية تلك المتعلقة بحلف بغداد ودورها فيه، اضافة الى أن السلطات العسكرية التركية تبدى ميلا أقل لفكرة الانغماس المباشر فى المنطقة لعدم اثارة العداء ولاختلافه مع الخط العام للعسكرية التركية القائم على فكرة الحياد الاقليمى، كما أن هذا من شانه أن يضع بعض المحددات على الدور الاقتصادى الذى تراهن عليه تركيا.

ومن الناحية الاخرى فان دول الخليج العربية لا تفضل على الأرجح تواجدا تركيا مباشرا رغم أن استعانة تركيا للمصالح الأمنية الأمريكية والغربية عموما تقلص من التناقض الأمنى المباشر بينها وبين دول الخليج وخاصة السعودية، وذلك لعدم الرغبة فى اعطاء الانطباع بان الخليج أصبح منطقة مباحة للأطراف من خارج النظام العربى والتبعات الاقتصادية والسياسية لذلك، اضافة الى عدم استبعاد امكانية احياء النزعة الامبراطورية التركية التى يمكن لها أن تتوسع فقط الى الجنوب خاصة اذا شعرت تركيا بالعزلة فى اوروبا، فضلا عن تفضيل دول الخيج لصيغة تقوم على الالتزام الأمريكى الأمنى المباشر، مع اعطاء دورها لايران فى هذه الترتيبات ويتضح ذلك من الاهتمام الواضح الذى تبديه البيانات الخليجية بايران، فى حين لا يرد ذكر لتركيا فى هذا الخصوص. الا أن هناك دورا هاما آخر لتركيا على الصعيد الأمنى، يتعلق بالأساس بضبط التوازنات الاقليمية فى المنطقة، خاصة بعد خروج القوة العسكرية العراقية من ساحة التوازن الاستراتيجى على المدى المنظور على الأقل: وبالتالى فانه سيكون على تركيا فى هذه الحالة ضبط الدور العراقى وموازنة الاسلام الأصولى فى ايران لمنع طهران من ممارسة دور مهيمن من خلال نزع القوة الناشىء فى المنطقة، او من خلال السيطرة على الورقة الشيعية فى جنوب العراق، ومن ثم التأثير على الاتجاهات العراقية فى المستقبل. وقد ظهر هذا الدور التركى من خلال محاولات عدة، بدأت بخطوة مفاجئة أعلن فيها اوزال رفع القيود عن استخدام اللغة الكردية داخل تركيا. وذلك لتحقيق هدف مزدوج : الأول هو خلق مجتمع تركى ليبرالى جديد وفق المعايير الاوروبية وقرارات مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى الاخير المنعقد فى باريس فى نوفمبر ١٩٩٠، وذلك لترسيخ الدور التركى المتصاعد فى اطار المنظومة الغربية والذى أحرزته تركيا باتباعها سياسة نشطة منذ بداية الأزمة. والهدف الثانى يصب فى الاطار الاقليمى، مما اتاح لاوزال الحديث عن قيام تركيا بدور راعى الاكراد العراقيين ثم الحديث عن عدم الممانعة فى قيام نظام فيدرالى فى العراق بأمل أن

تلعب تركيا دورا فى تحديد مصيرا لكيان العراقى من خلال الأقلية التركمانية المتواجدة فى لواء الموصل حيث النفط ، وما ترافق فى هذا الشأن من الحديث عن خريطة اوزال التى تضع لواء الموصل داخل الحدود التركية ، ثم قيام انقرة باستقبال وفد كردى عراقى برئاسة جلال الطالبانى الأمر الذى اثار حفيظة معظم القوى السياسية التركية باعتبار ان هذا التصعين فى اتجاه مساندة اكراد العراق قد ينعكس سلبا فى المستقبل على الأمن القومى لتركيا لوجود اقلية كردية نشطة بها ، الا أن التسابق على مجالات النفوذ فى المنطقة بين تركيا وسوريا وايران ووجود توافق عام اولى واقليمى على أهمية الحفاظ على تماسك الاقليم العراقى حد من التركات التركية فى هذا الاتجاه مما سيؤدى بالدور التركى على الأرجح الى الاعتماد على بناء قوة عسكرية قوية مع محاولة اقامة محور اقتصادى مع العراق لجذبه بعيدا عن ايران ، وهو ما ظهرت بوادره من خلال اعلان تركيا عن استعدادها لتشغيل أنبوب النفط العراقى بمجرد رفع الأمم المتحدة للعقوبات الاقتصادية ، أيضا الاعراب عن الاستعداد والرغبة فى اعادة اعمار العراق ، وظهور اتجاهات قوية وضغوط من المعارضة التركية للتعامل مع العراق وكأن العقوبات الدولية قد الغيت بالفعل

المحور الاقتصادى : يقول تورجوت اوزال فى مقال له « لابد أن يحل التعاون محل الصراع وهذا لا يتحقق ببدون الارتباط الاعتمادى الاقتصادى ، وتركيا من جانبها على استعداد للقيام بدور فعال فى تسهيل حركة البضائع والرأسمال والخدمات والناس « نحن مستعدون أيضا لتنفيذ كل المشاريع التى تعيد بهاء المنطقة اقتصاديا مثل مشاريع تنمية الموارد المائية .. »

ويدعو اوزال الى انشاء صندوق تمويل تشارك فيه الدول العربية النفطية وبعض الدول الغربية التى يمكن أن تسهم بتوفير التقنية الحديثة بينما تساهم تركيا بتقديم المشورة والخبرة الهندسية ، ومن الواضح أن نظرة تركيا الى منطقة الخليج تقوم على انها بلدان ذات فائض مالى يمكن استخدامه لصالح مشروعات مشتركة تتيح لتركيا التوسع اقتصاديا فى مقابل الدور التركى فى الترتيبات الأمنية وحفظ التوازن الاقليمى .

وتهدف تركيا الى لعب دور اقتصادى رئيس بما يمكنها من التواجد بقوة فى المعادلات الاستراتيجية للمنطقة من خلال نسيج عضوى حقيقى ، وذلك بتأدية دور رئيسى فى أكبر المجالات حساسية فى سياسة المنطقة ، وهى تلك المتعلقة بالنفط والماء والغذاء .

ورغم أن تركيا لديها علاقات اقتصادية من الفترة السابقة مع المنطقة العربية تركزت أساسا مع العراق وليبيا ومع بلدان الخليج العربى بشكل أقل ، وهى علاقات مربحة لتركيا من حيث تنوعها وتعدد مجالاتها ومستوياتها ، الا انها تهدف الى توثيقها ودفعها الى مرحلة أعلى من خلال عدد من المشاريع الطموحة المتعلقة بانتاج الغذاء النباتى والحيوانى والطرق والاتصالات الهاتفية والطاقة الكهربائية . الا أن أهم هذه المشروعات واكثرها طموحا هو مشروع المياه ، المتعلق ببناء خطى انابيب للمياه من تركيا الى سوريا والاردن والبلدان الخليجية (السعودرية والكويت وقطر والامارات) مرورا بالضفة الغربية المحتلة ، وقد عرف المشروع باسم « انابيب السلام » ، وكان اوزال قد طرحه لأول مرة عام ١٩٨٧ ، ثم عادت أنقرة بعد أزمة الخليج للتاكيد على هذه الفكرة وطرحها بالحاح على أساس ان تركيا هى الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى تمتلم فائضا من المياة يمكن تصديره الى الدول الاخرى ، ويتم الترويج للمشروع على أساس أن منطقة الخليج العربى سيمكنها من خلاله الحصول على المياه بتكلفة اقتصادية أقل من تلك المترتبة على تحلية مياه البحر بالاضافة الى القول بأن المشروع سيكون أحد العوامل التى تساعد على استقرار المنطقة لأنه سيكون هناك ثمة مصلحة مشتركة بين جميع الأطراف يهمهم الحفاظ عليها ، وأن المشروع سوف يؤدى الى تخفيف عوامل الاحتقان القادم فى المنطقة والمتعلق بالصراع حول المياه ، وتعول الحكومة التركية على موافقة الخليج وتمويلة لهذا المشروع الضخم ، فى الوقت الذى يبدو فيه الخليج عازفا عن ذلك للتكلفة العالية للمشروع ولما يترتب عليه من مخاطر او ضغوط سياسية فى المستقبل ، ومن الواضح أن تحقيق مثل هذا المشروع سيكون مفتاحا رئيسيا لتحويل تركيا الى الدولة الاقليمية الرئيسية فى الشرق الأوسط من خلال التحكم فى امدادات المياه باعتبارها دولة المنبع ، وبالاضافة الى المكاسب الاقتصادية الضخمة التى ستعود على تركيا فى حالة تنفيذه ، فانه سوف يمكنها من لعب دور سياسى مؤثر ويعزز من عوامل قوتها الأخرى فى المنطقة مثل قدرتها على لعب دور توازنى بين العرب واسرائيل ، وفى هذا الاطار يمكن ملاحظة الاتصالات القائمة لامداد اسرائيل بالمياه سواء من خلال مشروع أنابيب السلام ، أو بشكل منفصل الأمر الذى يحقق لتركيا هدفين ، الأول تحقيق مكسب اقتصادى من امداد اسرائيل بالمياه ، اضافة الى الاستعانة بالنفوذ الاسرائيلى لدى الولايات المتحدة لخدمة المصالح التركية ، والثانى هو الظهور كقوة استقرار بالمنطقة من خلال حث اسرائيل على الاعتدال بتوفير موارد مائية بديلة لها ، بعد أن أوشكت الموارد المتاحة لاسرائيل على النفاذ ، وهذه الاستراتيجية تسمح لتركيا من خلال توظيف علاقاتها مع الغرب وموقعها داخل المنطقة بتحصيل المكاسب من مختلف الأطراف ومن خلال قنوات عديدة ، بما يسهل لاقتصادها عملية الانطلاق مجددا ويعلى فى الوقت نفسه من مكانتها السياسية

النموذج الأيديولوجى :

بالاضافة الى المحورين السابقين يمكننا أن نلمح محاولة لطرح تركيا ربما كنموذج أيديولوجى بتكرار

الحديث عن أن الصراع القادم هو بين المسيحية والاسلام ، يقول أوزال « أن العالم يشهد اليوم نهاية الصراع بين الرأسمالية والشيوعية مما يجعل المتطرفين فى العالم يبحثون عن مناطق مواجهة جديدة ، وقد يحاول بعضهم أن ينفخ فى بوق الصراع بين المسيحية والاسلام . ويحاول اليمين المتطرف واليسار المتطرف فى العالمين الاسلامى والغربى أن يستفيدا من أزمة الخليج لاغراضهما الخاصة ، أنا أؤمن بأن علينا أن نكون حذرين إزاء هذا الخطر بالذات » .

ويبدو أن تركيا تتطلع من خلال هذا التوصيف الى دور رئيسى من خلال كونها دولة علمانية مستفيدة من تراثها الاسلامى ، ودولة شرق أوسطية شريكة للغرب بالمعنى الرسمى ، بما يمكنها من أن تشغل موقعا وسطيا ومؤثرا وبما يؤدى الى تغليب الحضور التركى فى المسار الذى سُيرسم لعلاقات بلدان الشرق الأوسط مع الغرب ، ويمكن النظر الى الدعوة التركية لاستضافة مؤتمر عربى إسرائيلى للسلام فى أنقرة أو أستنبول من نفس الزاوية بما يمكن تركيا من موقع مؤثر ودور متميز على تفاعلات المنطقة ، ومن الجلى أن الدور التركى بمحاوره المختلفة يعتمد الى حد كبير على قيام نظام شرق أوسط فى المنطقة ومن الواضح أيضا أن تركيا تدفع فى هذا الاتجاه الذى يشكل المناخ الأفضل للدور التركى المطروح على الساحة .

إشكاليات الدور التركى :ـ

أ ـ أزمة الهوية : تواجه القيادة التركية إشكالية حسم قضية الهوية وما ينتج عنها من تحديد أبعاد الدور الأقليمى الذى ترغب فى أن تقوم به تركيا فى المستقبل ، وتعد هذه القضية ذات حساسية خاصة مع تصاعد الظاهرة الاسلامية فى تركيا التى يمثلها حزب الرفاة بزعامة نجم الدين أربكان والذى ينادى بتركيز الجهود على تطوير علاقات تركيا مع الدول العربية والاسلامية عموما مقابل تقليص التفاعلات السياسية والاقتصادية مع أوروبا الغربية ، وتبدو قوة هذه الرؤية فى ضوء ما حدث فى الانتخابات المحلية فى ربيع سنة ١٩٨٩ حيث بلغت نسبة مؤيدى حزب الرفاة ٢٠٪ فى المناطق الجنوبية الشرقية لتركيا ، وسيطر الحزب على عدد من البلديات يصل الى خمس بلديات كبرى . وقد لعب الحزب دورا واضحا فى التعبير عن رفض السياسة التركية تجاه أزمة الخليج وشارك فى المحاولات الاسلامية للوساطة فى أزمة الخليج ورأى فى التحالف المناهض للعراق أنه أداة لمؤامرة صليبية صهيونية لتدمير العراق الذى هو قوة إسلامية فى النهاية ، وقد أشارت بعض التقارير التى صدرت عن جهات رسمية إلى أن مصدرى التهديد الرئيسيين لتركيا من الداخل هما الحركة الاسلامية الأصولية والمقاومة الكردية ، وأن الاتجاه الأصولى لديه مصادر تمويل واسعة كما أن أعضاء منه تسللوا الى كل دوائر الدولة ، ويذكر نجم الدين أربكان أنه خلال العشر سنوات الماضية منذ الانقلاب العسكرى سنة ١٩٨٠ إعتقلت السلطات التركية ما يقرب من أربعين الف مواطن بتهمة الانتماء للتيار الاسلامى . ويرى بعض المراقبين أن الظاهرة الاسلامية مرشحة للاتساع والتزايد فى تركيا مع ازدياد الآثار الاجتماعية السلبية لبرنامج التحرر الاقتصادى ، ورغم أن التوجه الاستراتيجى الجديد لتركيا قد ساهم فى إزالة بعض الشوائب فى علاقة تركيا بالولايات المتحدة والغرب عامة ، وتجاوز جدلا العوامل المرشحة لتفجير الاستقرار التركى الراهن ، إلا أنه لم يمتد إلى مراجعة إشكالية العلاقة بين موقع تركيا الجيوسياسى وبين تاريخها ومجتمعها القلق الذى يبحث عن هويته الضائعة فهذا التوجه فى نهاية المطاف ليس إلا نوعا من الاستجابة لمعالجة المشاكل الطارئة التى يثيرها الحفاظ على الأمن الاستراتيجى ، وظل بذلك قاصرا عن حسم التحدى الذى يواجه تركيا فى سعيها نحو دور ثابت ، إذ أن الانتقال من الامبراطورية العثمانية الى الدولة القومية الحديثة لايكفى وحده لمشروع سياسى يتجاوز حدود تركيا التى تستمد قوتها فى الاطار الحالى من ضعف الآخرين إضافة الى أن الدور التركى بحد ذاته ليس مستقلا ، وإنما هو يندرج فى إطار مشروع أوسع تقوده الولايات المتحدة .

ب ـ أزمة الاتجاه العلمانى :

لقى الموقف التركى من أزمة الخليج معارضة داخلية قوية ، فيذكر رئيس الحزب الديمقراطى بولنت أجاويد « أن الشعب التركى ليس مأجورا للولايات المتحدة كما يظن الرئيس أوزال » ، وهاجم زعيم المعارضة البرلمانية أردال إينونو السياسة الحكومية وإتهمها بتنفيذ السياسة الأمريكية على حساب المصالح التركية الحقيقية ، كما إندلعت تظاهرات ضخمة بلغت نحو مائة ألف وهى أكبر حشد منذ السبعينات ، وذلك بالتعاون بين اليساريين والاسلاميين ، وقامت الأحزاب والمنظمات السرية التى تستخدم العنف فى مواجهة النظام بدور مدوى فى التعبير عن رفض سياسة أوزال ، فبلغ عدد القنابل التى القيت على أهداف أمريكية وغربية فى تركيا رقما قياسيا فاق عددها فى أى بلد آخر .

ويمكن القول أن هذه المعارضة من القوى السياسية المختلفة وقطاعات لايستهان بها من الشارع التركى ، تعبر عن أزمة الاتجاه العلمانى الناتجة عن الاحباط السياسى من مواقف الولايات المتحدة تجاه تركيا ، خاصة فيما يتعلق بالمشكلة القبرصية والنزاع مع اليونان . وهذا الأمر أدى إلى وقوع أزمات بين تركيا والولايات المتحدة فى فترات سابقة مما وضع حدا على تطور آفاق العلاقات الاستراتيجية مع واشنطن ، أضافة الى الاحباط العام فى الشارع التركى من الموقف الأوروبى المتشدد إزاء دخول تركيا الى السوق الأوروبية المشتركة وظهور سيل متشدد مضاعف من أوروبا الغربية تجاه عدم السماح بإندراج تركيا بشكل كامل فى النسيج الاقتصادى الأوروبى ،

والذى عبر عن نفسه فى قرارات أوروبية وبخاصة بريطانيا بفرض تأشيرات دخول على المواطنين الأتراك، مما أدى الى تزايد الاحساس لدى الأتراك بالرفض والحرمان الاقتصادى علاوة على المشاكل التى تلقاها العمالة التركية فى أوروبا، إضافة إلى إمتداد هذا الاحباط إلى المؤسسة العسكرية التركية حارسة التوجه العلمانى والحريصة على التوجه نحو الغرب، حيث تذكر إحدى الوثائق التى ناقشها مجلس الأمن القومى التركى عام ١٩٨٨ « أن الجيش التركى بعد تجربة نصف قرن من التعامل مع الغرب إنتهى الى أن هذه الدول مصممة على رفض قبول تركيا كعضو أوروبى على قدم المساواة معها.

وقد إمتدت معارضة السياسة التركية الى داخل الحكومة نفسها وهو ما يوضحه إستقالة وزيرى الخارجية والدفاع ورئيس أركان القوات المسلحة التركية.

وهكذا فمن الواضح أن التوجه التركى الجديد يُواجه بقاعدة عريضة ومتباينة من المعارضة التركية التى تواجه نظاما مثقلا بالمشاكل الاقتصادية والسياسية حتى الآن.

جـ - الوضع الاقتصادى :

يرتبط التوجه الاستراتيجى الجديد لتركيا بمحاولة تحقيق مكاسب إقتصادية لمعالجة الأوضاع المتردية فى الداخل عن طريق الحصول على بعض المزايا والمكاسب فى الخليج العربى أو المنظومة العربية، ورغم تحقيق تركيا أسهما سياسية أعلى، لكن يبدو أنه ليس من السهل ترجمة ذلك إلى مكاسب إقتصادية ملموسة، حيث إصطدمت المساعى التركية بصعاب على أكثر من صعيد :-

- لم تستطع تركيا الحصول على حصة مناسبة من مشاريع إعادة الاعمار فى الكويت بسبب الاحتكار الأمريكى فى هذا المجال، مما دفع الرئيس أوزال عقب انتهاء الحرب الى الاعلان عن ندمه من عدم المشاركة فيها مشيرا الى أن تركيا كانت ستحصل بذلك على فوائد مادية أكبر ونسبة أكبر من عقود الاعمار.
- بالنسبة للتعويضات أعلن مسئول تركى (الحياة ٩١/٥/١٩) « أن تركيا لم تتلق سوى جزء ضئيل جدا من المساعدات التى وعدت بها من قبل دول التحالف قياسا بالخسائر المادية التى لحقت بها بسبب أزمة الخليج.
- وبالنسبة الى البلدان الخليجية تشعر تركيا بنوع من الاحباط، إذ يرى المسئولون الأتراك أن دول الخليج حققت أثناء الأزمة أرباحا نتيجة إرتفاع أسعار النفط فى الأشهر الأولى الى ٤٠ دولارا، ولكنها لم تقدم مساعدات كافية إلى تركيا، وذكرت بعض الأنباء أن السعودية قد أبطأت تدفق بترولها الى تركيا بسبب قيود تتعلق بحصتها من الانتاج فى أوبك، كما أن الامارات لم تدفع مبلغ ٤٠٠ مليون دولار كانت قد وعدت به لمساعدة تركيا وإن كانت أعلنت عن إلتزامها بالمساعدة، وقد طلب الرئيس التركى اوزال أثناء زيارته الى الولايات المتحدة فى مارس ١٩٩١ الضغط على السعودية والكويت لتقديم مليار دولار بصورة عاجلة إلى تركيا. وتقوم الكويت الآن بدفع مبلغ الـ ٩٠٠ مليون دولار المتفق عليه من قبل على أقساط شهرية بعد ضغط الادارة الأمريكية عليها فى هذا الشأن.

ورغم قيام وزير الدولة التركى « أشين شلبى » فى شهر مايو بجولة فى منطقة الخليج صحبه فيها وفد كبير من رجال الاعمال وشملت أكثر من دولة خليجية من بينها الكويت وقطر والامارات. إلا أنه لم تتضح نتائج ملموسة لهذه الجولة على المستوى الاقتصادى، حيث تشعر البلدان الخليجية بالارهاق من الاعباء الضخمة الناتجة عن تكاليف الحرب، والمساعدات التى يتعين عليها تقديمها الى العديد من الدول التى ساهمت بشكل مباشر فى تشكيل وبلورة التحالف الدولى.

ويبدو من خلال هذه الصورة إن الطموحات الاقتصادية التركية لن تجد لها منفذا عاجلا فى الخليج العربى.

- على الصعيد الأوروبى إستخدمت اليونان فى ٩١/٣/٦ حق الفيتو فى مجلس وزراء خارجية السوق ضد مشروع البروتوكول الرابع للتعاون بين المجموعة وتركيا، وذلك للمرة السادسة على التوالى، وأعلنت اليونان انها ستستمر فى معارضتها لأى تطوير للعلاقات بين السوق المشتركة وتركيا نتيجة لما تعتبره اليونان سياسات تركية جديدة معادية لها، وفى نفس الاطار أعلن الرئيس أوزال « أن الموقف الأوروبى لم يكن فى حسباننا. فقد قدمت أوروبا فقط ٢٣١ مليون دولار كمساعدات لتركيا. ومازالت هناك مساعدات بمقدار ٧٣٢ مليون دولار وطلبنا من أوروبا زيادة حصتنا من صادرات الأقمشة بنسبة ٣٥٪، وبدلا من ذلك حصلنا على ١٥٪ ».

وقد إنعكست هذه الأوضاع فى إزدياد حدة الأزمة الاقتصادية فى الداخل، مما أدى الى وجود إستياء عام لدى الشارع التركى، إذ أن الرئيس أوزال كان قد قام بتسويق الدور التركى الجديد داخليا على أساس انه سوف يعود بفوائد إقتصادية، ويذكر « حكمت سيتين » أحد زعماء المعارضة « لقد أكد أوزال أننا سنحصل فى مقابل كل دولار نخسره على ثلاثة أمثاله، وبدلا من ذلك خسرنا سبعة مليارات دولار. وورد إلينا أكثر من ٢٥٠ الف لاجىء كردى ».

وهكذا يبدو من الواضح أن مستقبل علاقات تركيا بمنطقة الخليج سوف يعتمد على عاملين : الاول ينصرف الى تفاعل مجموعة العوامل المتعلقة بالأوضاع الداخلية فى تركيا بينما يتعلق العمل الثانى باتجاهات تطور المنطقة بشكل عام.

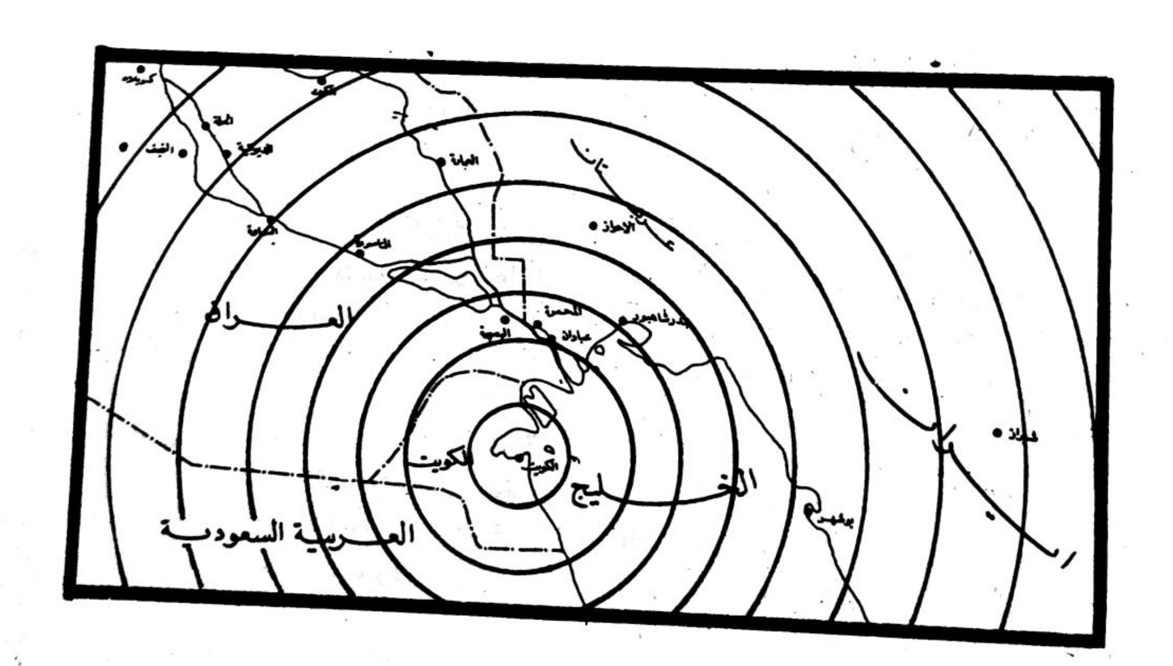
ففى الداخل من الواضح أن إستمرار التوجهات التركية، سيتوقف على قدرة الحكومة الحالية على البقاء والصمود سياسيا، إذ أن جزءا كبيرا من الجسد السياسى التركى غير راض عن الصيغة الحالية، ورد

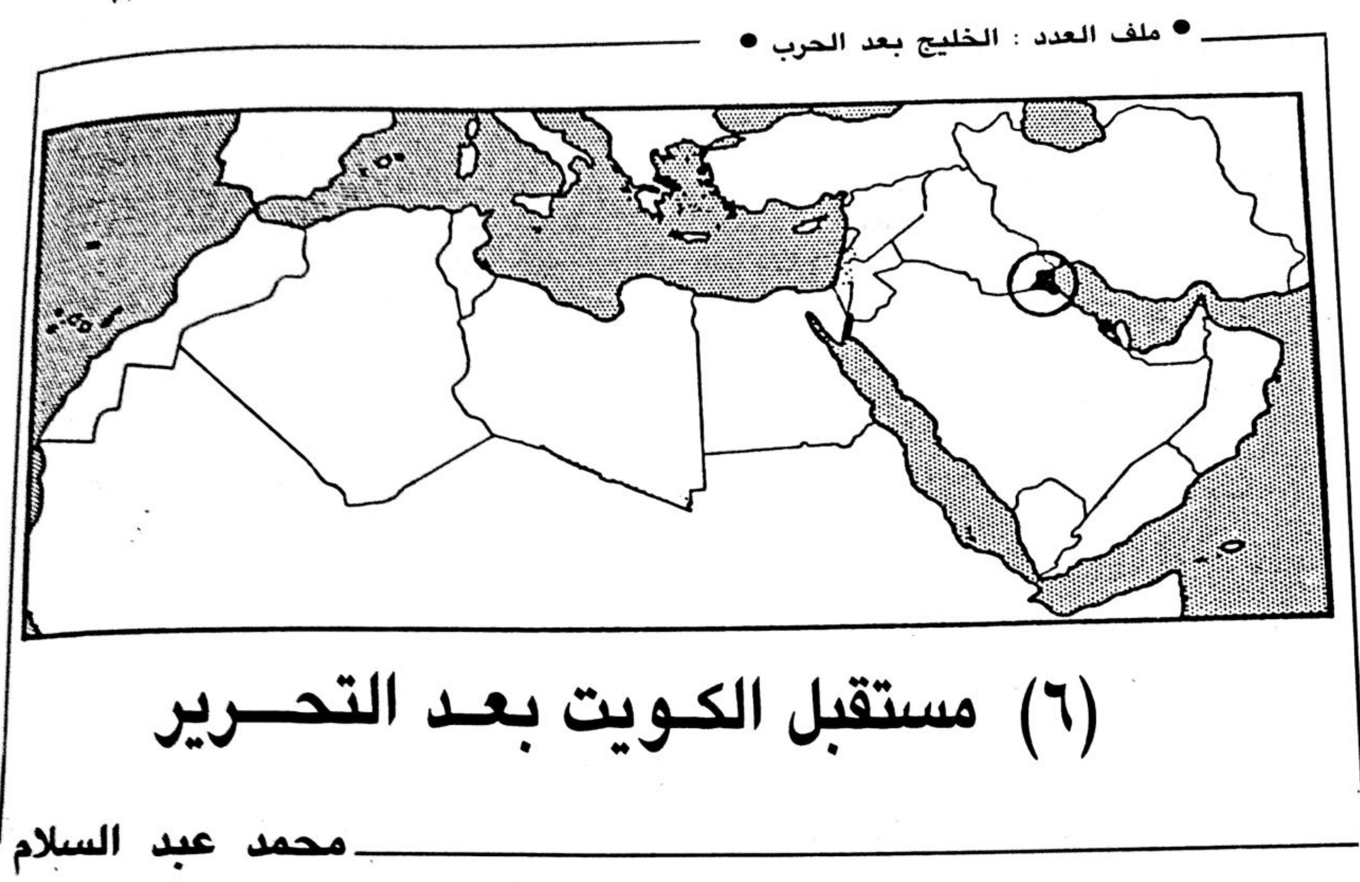
الفعل السلبى والمحيط فى المجال الاقتصادى حتى الآن سوف يزيد من الاصرار على إعادة السياسة التركية الى توازنها التقليدى ، مالم تستطع الحكومة الحالية تحقيق قدر من الانفراج فى المجال الاقتصادى .

وفيما يتعلق بإتجاهات تطور المنطقة ، فإن الدور التركى يعتمد إستراتيجيا على قيام نظام شرق أوسطى ، يوفر المناخ المناسب لعمل آليات هذا الدور ، حيث تقوم تركيا من خلاله بدور أقليمى نشط يعتمد على دورها الامنى وعلى التعاون الاقتصادى والتبادل السلعى والمشاريع المشتركة ، ويتم من خلاله تكريس الدور التركى كطرف فاعل فى هذا النظام ، وكأحد مرتكزاته الأساسية .

وفى هذه الحالة فإنه سيكون هناك مجال أوسع لتطور العلاقات التركية الخليجية للعديد من الاعتبارات من اهمها ضرورة حفظ التوازن الداخلى التركى بما يسمح للصيغة الجديدة بالاستمرار . وهو الأمر الذى سيكون ضروريا للحفاظ على توازن قوى النظام ، وأيضا لأن تركيا ستكون فى موقع إستراتيجى وسياسى يسمح لها بالحصول على بعض المكاسب من خلال دفع وتطوير هذه العلاقات .

أما فى حالة إستمرار النظام العربى أو إعادة تأهيله وهذا يتوقف بدوره على عوامل عديدة ومتشابكة ، فمن الأرجح أن العلاقات التركية الخليجية لن تتطور كثيرا عما كانت عليه فى السابق إلا فى أطر محددة تتعلق بالدور الأمنى غير المباشر لتركيا فى سياسات منطقة الخليج .





(٦) مستقبل الكويت بعد التحرير

محمد عبد السلام

تعرضت دولة الكويت خلال الثمانينات لعدة هزات سياسية واقتصادية وعسكرية عنيفة كانت تعقبها عادة إجراءات وترتيبات معينة تتخذ بقدر ما تسمح به التوازنات الحرجة داخل وحول الدولة ففى بداية الثمانينات حدثت أزمة سوق المناخ أعقبتها بسنوات (١٩٨٥) محاولة اغتيال امير الكويت ، ثم حدثت أزمة ١٩٨٦ التى أدت إلى حل مجلس الأمة وتعطيل بعض مواد الدستور ، فى الوقت الذى كانت فيه كل من العراق . وايران تحاولان الزج بالكويت فى حربهما ، وفى نهاية عام ١٩٨٩ حدثت أزمة سياسة اخرى أدت إلى تشكيل المجلس الوطنى ، قبل الغزو العراقى للكويت بشهور قليلة ، وفى كل تلك الأزمات كان من الواضح أن السلطة فى الكويت استطاعت ادارة شئون الدولة بشكل لم يعرض الكويت لتداعيات خطيرة ، إلا أن الكويت تعرضت فى عام ١٩٩٠ لأعنف وأخطر أزمة يمكن أن تتعرض لها أية دولة عندما قامت القوات العراقية فى (٢) أغسطس بإحتياج الدولة ، وضمها وإجبار الأسرة الحاكمة على اللجوء إلى الخارج .

وقد أدت تلك الأزمة خلال سبعة شهور إلى إحداث تفاعلات داخلية وخارجية حادة بما دفع الى طرح كافة القضايا الكويتية للنقاش فى إطار عملية صراع سياسى داخلى بدأت فى اعقاب التحرير ، واتضحت خلال تلك العملية تصورات مختلفة حول الصيغة المستقبلية للكويت كما تراها الأطراف الفاعلة فى الصراع ويناقش هذا التقرير الخطاط العامة المتصورة لمستقبل الكويت فى السنوات القادمة من خلال استقراء تفاعلات مابعد الاحتلال ، ورغم أن تلك التفاعلات لاتزال تتحرك فى واقع انتقالى تتلاحق الاحداث فيه بشكل سريع ، إلا أن الشهور القليلة الماضية التى أعقبت التحرير شهدت تبلور ، عناصر هامة يحتمل أن يكون الأكثر تأثيرا فى تحديد الصيغة المستقبلية للكويت ، ويناقش التقرير هذه العناصر فى اربعة محاور أساسية :

١ ـ النظام السياسى فى الكويت .
٢ ـ التركيبة السكانية الكويتية .
٣ ـ السياسة الدفاعية الكويتية .
٤ ـ السياسة الخارجية للكويت .

ولن يتناول التقرير كافة تفاصيل تلك المحاور ، وسوف يركز فقط على العناصر الهامة المستجدة التى يحتمل أن تؤثر أكثر من غيرها على مستقبل الكويت .

اولا : مستقبل النظام السياسى فى الكويت :

الكويت امارة وراثية فى ذرية الشيخ مبارك الصباح ، يقوم نظام الحكم فيها على اساس دستور مكتوب وضع

عن طريق التعاقد ، عام ١٩٦٢ ، وحدد الدستور ثلاثة مبادىء لنظام الحكم فى الدولة . هى أن الكويت دولة عربية ذات سيادة تامة ، وأن نظام الحكم فيها ديمقراطى ، وأن السيادة للأمة مصدر السلطات ، ويقوم نظام الحكم فيها حسب مواد الدستور على أساس الفصل بين السلطات مع تعاونها ، وعلى أن يتولى الأمير ومجلس الأمة السلطة التشريعية ، ويتولى الأمير ومجلس الوزراء السلطة التنفيذية وهو مايمكن توضيحة حسب الدستور على الوجه الثانى مع ملاحظة أن المطلب الأول للقوى السياسية المعارضة فى الكويت هو تطبيق الدستور : ـ

١ ـ أمير الكويت : هو رئيس الدولة ، ذاته مصونة لاتمس ، يعين رئيس الوزراء ويعفية من مناصبة ، ومجلس الوزراء مسئول أمامه بالتضامن مع مجلس الأمة (مسئولية ثنائية) وله حق اقتراح القوانين ، والتصديق عليها ، ولايصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير .

٢ ـ ولى العهد : يعين بأمر أميرى بناء على تزكية الأمير ، ومبايعة من مجلس الأمة فى جلسة خاصة بموافقة أغلبية الأعضاء وقد جرى العرف ـ وليس بنص دستورى ـ على أن يتولى ولى العهد رئاسة مجلس الوزراء ويسير توريث الحكم على أساس تداول السلطة بين فرعى الجابر والسالم من ابناء الشيخ مبارك الصباح .

٣ ـ مجلس الأمة : يتألف من (٥٠) عضوا ينتخبون بالاقتراع المباشر ، ومدته اربع سنوات ، وله سلطات واسعة ، فكل وزير مسئول أمامه عن أعمال وزارته . واذا قرر حجب الثقة عن أحد الوزراء يستقبل فورا ، لكن لايحق له طرح الثقة برئيس الوزراء ، ويحق للأمير حل مجلس الأمة بمرسوم مسبب .

٤ ـ النظام الانتخابى : حق انتخاب اعضاء مجلس الأمة مقصور على الكويتيين الذكور الذين بلغوا (٢١) سنة ، أما المرشح للمجلس فيجب أن يكون كويتيا بصفة اصلية وقد بلغ عدد الناخبين فى انتخابات عام ١٩٨٥ حوالى (٧٥) الف ناخب

خبرة ما قبل الغزو :

توضع العناصر السابقة الأساس الدستورى لما طرح عقب التحرير من تصورات لمستقبل الكويت الا أن هناك ملامح اساسية أتسم بها التطور السياسى للدولة تمثل محددات للأطروحات ، والتفاعلات المختلفة على الساحة السياسية ، وهى :

ـ أن التطور السياسى عبر سنوات مابعد الاستقلال وحتى الغزو العراقى اعتمد على ثلاثة أسس مثلت عناصر معادلة الحكم فى الدولة بما حفظ التوازن السياسى داخلها رغم الهزات العنيفة التى تعرضت لها الكويت وهى :

أ ـ وجود عقد اجتماعى موثق بين الشعب والحكم تمثل فى دستور ١٩٦٢ الذى كفل لأسرة الصباح توارث السلطة ، وكفل للشعب الكويتى ، وقواه المختلفة فى المقابل المشاركة فى الحكم على أسس واضحة .

ب ـ وجود اسلوب متفق عليه ضمنا لادارة الصراعات السياسية فى الدولة يمكن تسميته بأسلوب المفاوضة . بين الحكم وقوى المجتمع يعتمد التفاهم والحوار والمساومة بين القوى المختلفة لحل المشكلات ، والوصول إلى صيغ وسط ، أو اتفاقات تراضى ، بينهم .

ج ـ وجود آليات محددة ذات طابع سلمى لادارة عملية الصراع فى إطار العقد المكتوب ، وأسلوب التفاوض ، وفى ظل تصور مشترك للقوى الكويتية حول أهمية التطور السلمى للمجتمع . وتتمثل تلك الآليات فى النقاش الصريح واللقاءات المباشرة بين رموز الحكم والقوى السياسية ، وتطورت تلك الآليات قبل الغزو إلى القاء الخطب ، وعقد المؤتمرات الشعبية ، ولم تتطور إلى التظاهر إلا فى حالات محددة ، ولم تصل إلى طرح احتمالات العنف أو الصدام مع السلطة ، ومن جانبها لم تسخدم السلطة ادوات العنف فى مواجهة القوى السياسية إلا انها لجأت الى صلاحياتها الدستورية فى اوقات محددة لتعطيل الدستور ..

٢ ـ إن خبرة التطور السياسى للكويت قبل الغزو تشير الى خاصيتين اتسمت بهما الحياة السياسة فى الدولة هما :

أ ـ ان الأسرة الحاكمة قد حافظت بشكل عام على صيغة العقد الاجتماعى ، الا أن ذلك الالتزام اهتز منذ منتصف الثمانينات بفعل التوتر الذى ساد الخليج بسبب الحرب العراقية الايرانية ، والتفاعلات التى ادت لمحاولة اغتيال الأمير فى الوقت الذى كانت قوى المعارضة تتنافى فيه داخل مجلس الأمة بما أدى إلى أزمة سياسية حادة انتهت بصدور القرار الأميرى بحل المجلس (يوليو ١٩٨٦) وتعطيل الدستور ، وعندما نشطت المعارضة مرة اخرى فى اكتوبر ١٩٨٩ مطالبة بعودة الدستور والحياه النيابية .

حاولت السلطة تجاوز الضغوط بإنشاء مجلس محدود الصلاحيات سمى المجلس الوطنى الذى ماكاد يجتمع حتى اجتاحت القوات العراقية اراضى الدولة .

فى الوقت نفسه التزمت الأسرة بأسلوب المفاوضة مع مراكز القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى الدولة ، لكن حجم استجابتها للمطالب كان يتوقف على مدى قوة الأطراف الأخرى ، وحجم وأساليب الضغط التى تمارسها تلك الأطراف ، والتزمت ايضا بآليات الصراع المتفق عليها ضمنا ، ولم تتجاوزها سوى مرة واحدة عام (١٩٨٩) عندما اعتقلت بعض رموز المعارضة .. والنتيجة الأساسية هى ـ انه رغم التزام الأسرة الحاكمة ، بالصيغة ، والأسلوب ، والآليات المتعارف عليها ، إلا أن هذا الالتزام كان قد بدأ يهتز قبل الغزو بسنوات ، ولكن مدى الاهتزاز لم يصل ابدا إلى

درجة الأخلال بمعادلة الحكم فى الدولة .

ب - أن الكويت لم تشهد خلال العشرين سنة التالية للاستقلال بروز قوى سياسية منظمة وعلنية اقتصرت الحياة السياسية على وجود تيارات سياسية وفكرية تعمل فى اطار جمعيات مختلفة ، وجماعات ضغط ذات هياكل تنظيمية اقتصادية واجتماعية . ولقد سيطر التجمعان الوطنى ، والديمقراطى على الحياة السياسية خلال الستينات والسبعينات ، إلى أن برز التيار الاسلامى فى نهاية السبعينات ممثلا فى الاخوان المسلمين ، والسلفيين ، والشيعة ، وبدأ التنافس بينهم خلال النصف الأول من الثمانينات الى أن أدت قرارات يوليو ١٩٨٦ إلى توحيد تلك التيارات لصفوفها لتبدأ فى تصعيد حملتها ضد السطة ، فى اطار نفس صيغة العقد الاجتماعى ، وبنفس الآليات لكن بشكل موحد ، وبكثافة اكبر فى مواجهة محاولة السلطة احتكار القرار السياسى ، وظهرت فى تلك المرحلة تيارات اخرى شاركت بفعالية فى حملة الضغوط التى انتهت بتشكيل المجلس الوطنى فى ابريل ١٩٩٠ ، وكانت خريطة القوى السياسية الفاعلة فى الكويت قبل الغزو تتكون من التيارات التالية :

١ - الاخوان المسلمون : كانوا يعملون علنا فى اطار جمعية الاصلاح الاجتماعى وتركزت نشاطاتها على تقديم الخدمات الاجتماعية .

٢ - السلفيون : جماعة دينية كانت تعمل فى اطار جمعية احياء التراث .

٣ - التجمع الديمقراطى : كان اقوى التجمعات قبل بروز الاخوان ، ويحمل توجهات قومية وكان يعمل فى اطار جمعية الاستقلال .

٤ - الجمعية الثقافية : ولم تكن جماعة دينية بقدر ماكانت جماعة ضغط معبرة عن مصالح الشيعة الكويتيين (٢٠ فى المائة من السكان) .

ونخلص من ذلك إلى أن القوى السياسية الكويتية كانت قد بدأت تتبلور فى مرحلة مابعد حل مجلس الأمة (١٩٨٦) ، وتحدد آليات معنية لتعاملها مع بعضها البعض فى إطار إئتلاف ، ولتعاملها مع السلطة لفرض مطالب محددة خاصة بالدستور ، ومجلس الأمة ، ولوحت فى بعض الأحيان بتجاوز الآليات المتفق عليها لادارة الصراع السياسى .

النظام السياسى بعد التحرير :

أدت شهور الاحتلال الى تغيرات واسعة فى خريطة القوى السياسية ، وتداعت آثار تلك التغيرات خلال شهور مابعد التحرير فى شكل تفاعلات حادة على أكثر من مستوى اتضحت خلالها عناصر اساسية من المرجح انها ستشكل مستقبل النظام السياسى فى المرحلة القادمة إذا لم تحدث تغيرات فجائية ، ويمكن مناقشة مستقبل النظام من خلال رصد ماطرأ على وضعية العناصر الأساسية لمعادلة الحكم فى الدولة وهى :

١ - الأسرة الحاكمة فى الكويت .
٢ - القوى السياسية الكويتية .
٣ - العلاقة بين الحكم والقوى السياسية .

١ - اوضاع الأسرة الحاكمة بعد التحرير :

تعرضت اسرة الصباح فى عام ١٩٩٠ لاقسى تجربة فى تاريخ حكمها للكويت . ومن المحتمل ان تتأثر وضعيتها فى الصيغة المستقبلية بالعناصر التالية :

١ - اضطرارها الى اللجوء للسعودية عقب الغزو ، بما ادى الى توجيه المواطنين « المرابطين » الذين بقوا فى الكويت انتقادات لها ، لكنها انتقادات لاتتبناها اية قوة سياسية معارضة ، ومع ذلك فإن بعض عناصر المعارضة تلوح احيانا بتبنى تلك الانتقادات .

٢ - الانتقادات الحادة التى وجهت لبعض عناصر الأسرة بسبب ماسمى « المسئولية عن الكارثة » وهى انتقادات تبنتها بعض القوى ، وتحولت الى مطالب محددة منها :

أ - تشكيل لجنة لمحاسبة المقصرين ، والمسئولين عن الغزو ، وهو مطلب ثم التخلى عنه لما قد يؤدى اليه من إفساد علاقة الحكم والقوى السياسية ، لكنه قد يطرح مرة اخرى اذا ما تأزمت تلك العلاقة .

ب - عدم احتكار اسرة الصباح للمناصب السياسية الهامة فى الدولة ، وتعين الوزراء حسب معايير الكفاءة ، وهو مطلب تحجم ، إلى تقليل عدد افراد الأسرة فى الوزارة .

د - فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء ، وهو مطلب يمس أوضاع الأسرة مباشرة ، وطرح فى اطار المطالب القصوى ، فى عملية التساوم ، ولا تأمل المعارضة فى تنفيذه فى المدى المنظور .

٣ - ما تردد عن وجود خلافات داخل الأسرة نفسها خاصة بين فرعيها الجابر والسالم حول كيفية التعامل مع المتغيرات الجديدة ، فالشبان فى الأسرة اكثر تشددا ، كما أن هناك جناح متشدد من الكبار ، وقد عكست وزارة (٢٠) ابريل سيطرة جناح السالم ، على الوزارات الحيوية فى حين كانت الأسرة قد إعتادت حفظ التوازن بين الفرعين فى الوزارات السابقة .

ويمكن استنتاج نقطتين اساسيتين من العناصر السابقة فيما يتعلق بوضعية الأسرة الحاكمة فى المرحلة القادمة .

١ - أن هيبة الأسرة قد اهتزت نتيجة للغزو بما سيجعلها غير قادرة على الحصول على الطاعة الاختيارية الكاملة من المواطنين فى مواجهة القوى المنافسة ، لذا فإنها ستلجأ الى آليات مكافأة سياسية واقتصادية مستمرة لاكتساب القبول لخياراتها فى مواجهة محاولة القوى المعارضة استغلال هذا اتزاز لطرح الب خاصة بإحتكار الأسرة للقرار السياسى . وهى مطالب قد يتم التفاوض . حولها مستقبلا .

فبعد عودة الدستور ، قد تطرح مطالب لتعديل الدستور ، لكن إهتزاز الهيبة لا يعنى اهتزاز الشرعية فقد ادارت الاسرة الحاكمة الازمة بكفاءة ، كما انها كانت رمزا للاستقلال ، فلا يوجد من يطرح شرعية حكم اسرة الصباح .

٢ ـ ان الخلافات داخل الاسرة لن تؤدى الى حدوث مواجهة مكشوفة او معلنة داخلها كما تدل خبرة الكويت ، وعلى الارجح فان سيطرة احد الفرعيين قد تم بالتراضى فى ظل قناعة بان حكومة (٢٠) ابريل ١٩٩١ هى حكومة ازمة ، فسوف تظل الأسرة متماسكة ، لكنها قد لاتكون مستقبلا بنفس التماسك السابق ، فالمواجهات المحتملة مع المعارضة قد تزيد من مساحة الخلاف داخلها ، لاسيما بعد تشكيل مجلس الامة فى عام ١٩٩٢ .

ب ـ مستقبل القوى السياسية فى الكويت :

ادت تداعيات الاحتلال الى تعقد خريطة القوى السياسية ، فقد اندفعت تلك القوى الى الاعلان عن نفسها فى اشكال اقرب ماتكون الى الاحزاب غير الرسمية . عقب التحرير ، وتحددت على الخريطة فى الشهور السابقة سبعة تجمعات اساسية :

١ ـ الحركة الدستورية الاسلامية ، وهى الهيكل الجديد للاخوان المسلمين .

٢ ـ التجمع الدستورى ، وتسيطر عليه غرفة التجارة والصناعة ذات النفوذ المؤثر .

٣ ـ المنبر الديمقراطى ، ويجمع بين التجمع الوطنى والتجمع الديمقراطى السابقين

٤ ـ التجمع الاسلامى « السلفيون » ، وكان قد برز قبل الاحتلال كتيار منافس للاخوان المسلمين .

٥ ـ الائتلاف الاسلامى الوطنى ، وهو ائتلاف الشيعة الذى يعد جماعة مصلحة اكثر من تيارا سياسيا

٦ ـ تكتل النواب : ليس تيارا لكنه تجمع يضم نواب مجلس (١٩٨٥) الذى تم حله .

٧ ـ المستقلون : مجموعة شخصيات فاعلة لا يضمهم تيار او افكار محددة .

ويعتبر التطور الاساسى فى خريطة الكويت السياسية بعد التحرير هو تحول القوى السياسية الى العمل من خلال هياكل سياسية ، بعد ان كانت تعمل فى اطار هياكل اجتماعية واقتصادية وثقافية قبل الغزو ، ويعنى ذلك ان التعددية ، اصبحت واقعا حقيقيا فى الكويت ، وان كانت تلك القوى لا تعتقد ان الوقت مناسب حاليا لاعلان نفسها كأحزاب سياسية رغم ان الدستور لا يمنع ذلك ، فلاتزال كلمة الحزبية تثير هواجس مختلفة فى الكويت ، وعموما فقد تصبح معركة التحول الى احزاب إحدى ملامح المستقبل السياسى لنظام الحكم فى الكويت .

أما واقع القوى السياسية ، فيبدو اكثر تعقيدا مما يبدو عليه ، ويتمثل فى عدة عناصر :

١ ـ أن أوزان القوة للتيارات المختلفة على الساحة قد تغيرت بفعل موقف كل تيار خلال الغزو ، فقد كان نفوذ كل تيار يقاس قبل الغزو بمعايير تمثيله فى البرلمان ، لكن شرعية ونفوذ كل تيار حاليا تستند الى ممارساته خلال الاحتلال بصرف النظر عن نضاله السابق ، وهو مايتضح اساسا بالنسبة للاخوان المسلمين الذين اصبحوا القوة الرئيسية المعترف بها على الساحة فى الكويت .

٢ ـ انه بينما تمثل بعض تلك القوى تيارات ذات تصورات وافكار محددة لا تمثل قوى اخرى تيارات بالمعنى المحدد ، فهى مجرد تجمعات مؤقتة ، وتمثل قوى ثالثة جماعات مصالح تعبر عن مصالح قوى معينة وليس توجهات سياسية ، وبالتالى ، فان الواقع الحالى انتقالى لم تتبلور فيه التيارات تماما ، فهى لاتزال تستند على رمال متحركة ، تنتقل من معسكر لاخر .

٣ ـ أن التحالفات بين القوى المختلفة قد اصبحت اكثر عمقا فيما بعد التحرير ، فهناك مطالب مشتركة شبه موحدة تتبناها التيارات المختلفة ، وعمليات تفاوض مكثفة بينها لتحديد آليات التحرك ، والتعامل مع السلطة ، ورغم ذلك فان التنافس فى اطار التوحد لايزال مستمرا ، فهناك خلافات فى التصورات بين التيارات ويعمل كل تيار بدأب لكسب مؤيدين جدد ، ومن المتصور ان التحالفات الحالية سوف تنفك بمجرد بدء العملية الانتخابية ، لكن ستظل امكانية التحالف بينهم قائمة فى حالة ظهور اية ازمة مع السلطة .

والخلاصة .. ان هناك تعددية حالية فى الكويت ، تمر بمرحلة انتقالية وسوف تتبلور العناصر الاساسية للخريطة السياسية خلال التفاعلات المقبلة خاصة مع انتهاء تلك الضغوط التى تفرض عليها التحالف المرحلى .

جـ ـ واقع العلاقة بين الحكم والقوى السياسية :

يعتبر هذا العنصر اهم عناصر تحديد الصيغة المستقبلية للنظام السياسى لانه يرتبط مباشرة بالمعادلة التى تحكم توازن الحكم فى الكويت ، ويمكن تناول تلك العلاقة فى المحاور التالية :

١ ـ صيغة التعاقد السياسية : ان الخلافات بين القوى السياسية والسلطة فيما يتعلق بالعقد السياسى بين الشعب والاسرة الحاكمة تبدو اوسع مما هى عليه ، فلا يوجد خلاف حول كفالة توارث الحكم ، وامتيازات اسرة الصباح ، وكفالة المشاركة السياسية للشعب . لكن الخلافات تتركز حول امور اجرائية تتعلق بتوقيت الانتخابات ، وشكل الحكومة ، وغيرها ، وإن كان هذا لا ينفى انها خلافات حادة ، فمطالب المعارضة اذن لا تتطرق لتغيير الدستور ، بل لتطبيقه ، وتؤكد اكثر قوى المعارضة راديكالية ، ان تحركات القوى السياسية ليست تحديا لاسرة الصباح ، وليست ضدها ، لكنها تحركات ذات اهداف دستورية ، ومن جانب اخر فان المطالب الخاصة ، لبعض القوى تحمل معها مطلبا ضمنيا بتغيير الدستور ، او الاعراف الدستورية المستقرة ، وهى مطالب

تدرك القوى التى تطرحها انها تمس اليات سيطرة اسرة الصباح على الحكم ، وعموما فان تلك القوى لا تصر طويلا على مثل هذه المطالب ، كفصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء .

على الجانب الاخر فان المعارضة تقرر ان الاسرة تتجاوز العقد المكتوب ، وتتجاوز مقررات وتوصيات المؤتمر الشعبى الكويتى الذى عقد فى جدة فى اكتوبر ١٩٩٠ خلال الاحتلال ، وتقرر رموز السلطة ان هناك اولويات معينة بينما تتهمها قوى المعارضة بانها لم تتفهم تماما التغيرات التى نتجت عن الغزو ـ وعلى اية حال فان كلا من السلطة والمعارضة تدركان جيدا مخاطر ومحاذير المساس بصيغة العقد الاجتماعى من جانب كل طرف ، ويتعاملان بحذر بالغ مع هذه المسالة ، لكن من الواضح ان سلوكيات كل منهما قد مست صيغة العقد وان لم يطرح ذلك صراحة ، وقد تشهد الفترة المقبلة محاولات لتغيير بعض بنود العقد ، غير الاساسية ، لكن ماسيحدد مستقبل النظام ليس المساس بالبنود ، بل الاسلوب الذى سيتبع فى ادارة تلك العملية .

٢ ـ اسلوب ادارة الخلافات السياسية : قد يكون واضحا ان اسلوب المفاوضة التقليدى الذى اتبع قبل الغزو للوصول الى تسويات مرضية بين الاطراف الفاعلة يتعثر فى مرحلة ما بعد التحرير ، فقد تفجرت الازمات بين السلطة والمعارضة منذ اليوم الاول لتحرير الكويت وعقب اعلان الاحكام العرفية (١٩٩١/٢/٢٦) ، ولم تلجأ المعارضة للحوار ، لكن للضغط بمحاولة عقد مؤتمرات شعبية فى ظل أزمة ثقة حادة بين الجانبين الى ان استقالت الحكومة (١٩٩١/٣/٢٠) ، وبدأ ولى العهد مشاورات مكثفة لاشراك كافة الفعاليات فى الوزارة الا ان كل القوى علقت مشاركتها على اعلان موعد محدد للانتخابات فى حين كانت السلطة ترفض أية شروط مسبقة .. ووصل الحوار منذ البداية الى طريق مسدود فى ظل تمسك كل طرف بموقفه وعدم استعداده للتفاوض حوله او التراجع عنه .

ومن جانبها كانت السلطة تتقدم بما تعتبره حلول وسط . لكن دون ان تمر تلك الحلول من خلال (التفاوض) او الحوار ، وهو ماحدث فى خطاب الامير (٤/٨) بشأن تحديد موعد للانتخابات ، وفى تشكيل الوزارة الجديدة (٤/٢٠) ، التى كانت المعارضة قد تقدمت بمطالب محددة بشأنها ، واستمر التفاعل بين الطرفين دون حوار مكثف ، لكن فى ظل التزام كل طرف بمضمون اسلوب المساومة ، فالسلطة تقدم فى قراراتها ماتعتبره حلول وسط ممكنة ، والمعارضة تسلك سلوكيات وسطية تعتمد على التصعيد المتدرج المحسوب فيما يبدو انه اسلوب جديد للتعامل السياسى فى الكويت ، يقوم على نفس منطق المفاوضة مع التخلى نسبيا عن شكله التقليدى وهو اللقاء المباشر ، والحوار ، وهو اسلوب يؤدى الى توتر شديد ، فى علاقات الطرفين ، وسوف يستمر هذا التوتر فى المرحلة القادمة مع عدم التخلى عن مضمون المفاوضة ، اذا لم تحدث تطورات حادة غير متوقعة بفعل خطأ فى تقديرات اى من الطرفين .

٣ ـ اليات التفاعل السياسى : لقد شهدت تلك الاليات تطورا كبيرا بعد التحرير ، فقد طرحت افكار لعقد مؤتمرات شعبية فى الخارج بعيدا عن مظلة السلطة ، واستمرت تلك المؤتمرات فى الداخل والخارج كألية رئيسية لممارسة الضغوط ، واتبعت المعارضة ايضا آلية المقاطعة ، فى التعامل مع محاولات تشكيل الحكومة الجديدة ، وهى آلية اتبعت من قبل بمقاطعة انتخابات المجلس الوطنى اوائل عام ١٩٩٠ ، بالاضافة الى آليات توحيد التيارات وتبنى مطالب مشتركة واصدار البيانات الموحدة ، وعقد اجتماعات دورية ، وكان اقصى مالوحت به المعارضة هو التظاهر ، ضد السلطة ، وقد حدث ذلك مرتين بعد التحرير على نطاق ضيق ودون استفزاز للسلطة .

وكافة الاليات السابقة تدخل ضمن الوسائل السلمية للضغط السياسى الا أن الكويت شهدت فى بعض الفترات احتمالات تصاعد العنف ، أو الوسائل غير المعتادة فى الخبرة الكويتية لادارة الخلافات السياسية فى ظل ظروف خلقت مخاوف من تصاعد العنف ، كتواجد حوالى (١٠٠) الف قطعة سلاح لدى الكويتيين ومحدودية استجابتهم لدعوة الحكومة لتسليمها ، وتعمد بعض جماعات المقاومة ـ السابقة ـ عدم تسليم الاسلحة الا اذا استجابت الحكومة للمطالب السياسية ، ورغم ذلك لم تشهد الكويت حوادث عنف موجهة للسلطة باستثناء اطلاق النار من مجهولين على رجال الامن ، وهى ظاهرة بدأت تخف نسبيا ، ومع هذا فقد حذرت قيادات المعارضة من احتمالات تصاعد العنف ، والتطرف اذا استمرت حالة « الجمود » بين السلطة والمعارضة ، ورغم تلك التحذيرات المتكررة ، فانه لا يوجد تيار يطرح العنف كبديل للتطور السلمى ، وتقتصر دعوات التصعيد على تكثيف الضغط بالوسائل المعتادة مع التلويح بوسائل ضغط غير واضحة .

من جانب السلطة ، فانها لا تعلق كثيرا على تحركات المعارضة ، ويفسر بعض المراقبين ذلك بانها تتوقع حدوث صدام ، ومع ذلك لاتوجد مؤشرات جادة توحى بأن السلطة فى الكويت تنوى تغيير الياتها فى التعامل السياسى لوجود ضغوط خارجية واسعة على حرية حركتها ، واقتصرت مؤشرات العنف من جانب السلطة على قيام شبان من الأسرة الحاكمة بتكوين ميليشيات مسلحة للانتقام من الفلسطينيين المقيمين والعراقيين ، وحدوث محاولة اغتيال لاحد رموز المعارضة ، مما استدعى تهديدا عنيفا من جانب ولى العهد ، لشبان الاسرة ، اضافة لذلك فقد منع صدور صحيفة (٢٦ فبراير) ، وتم

اعتقال بعض افراد الاخوان المسلمين ، وهى كلها لاتعد مؤشرات للاتجاه نحو العنف بقدر ماتعد مجرد عمليات تلويح ، من جانب السلطة بالضغط المضاد - بالقانون - فى مواجهة تلويحات المعارضة ، بالتصعيد ، اما الالية الاساسية للسلطة حاليا ، فهى محاولة سحب البساط الشعبى من تحت اقدام المعارضة بقرارات اقتصادية ، وسياسية متدرجة .

فقد اتسعت آليات ادارة الصراع السياسى ، لكنها ظلت فى اطار العمل السلمى ، مع التلويح بتصعيد الموقف بوسائل لايتم التصريح بها علنا . مع ادراك الطرفين لمحاذير تجاوز خطوط حمراء يعرفها الجميع تماما وسيكون من شأنها فتح الطريق لاحتمالات جديدة من المؤكد ان الطرفين لايرغبان فيها لوجود مصالح مشتركة بينهما .

واخيرا .. فان مستقبل النظام السياسى يتوقف على قدرة السلطة ، والفاعلين على التمسك بعناصر المعادلة السياسية ، وادارة عملية التغيير بشكل لا يهدد وحدة الدولة ، وقدرة كل طرف على سيطرته على سلوكه ، والتحكم جزئيا فى سلوك الطرف الاخر أيضا ، اما اذا لم يتمكن الطرفان من القيام بذلك - وهو احتمال ضعيف نسبيا فى ضوء خبرة الكويت - فإن كل الاحتمالات تظل مفتوحة .

ثانيا : التركيبة السكانية للكويت :

ان اعادة النظر فى التركيبة السكانية للكويت بعد احد العناصر الاساسية فى صياغة مستقبل الدولة ، ولم يتولد هذا الاتجاه بفعل الغزو فقط ، بل كان قائما قبل الغزو ايضا بسبب المشكلات التى خلقها الاختلال السكانى بين الكويتيين ، والمقيمين غير الكويتيين ، ومشكلات الجنسية ، ومراتب المواطنة ، ويجرى حاليا التفكير فى هذا العنصر على ثلاثة مستويات :

١ - العلاقة بين الكويتيين وغير الكويتيين (المقيمين) .

٢ - العلاقة بين الكويتيين من الدرجة الاولى والثانية .

٣ - دورة المرأة ، فى الحياة العامة فى الكويت .

ويمكن تناول العناصر السابقة فى النقاط التالية :

١ - العلاقة بين الكويتيين والمقيمين : تشير بيانات اخر احصاء رسمى اجرته الكويت عام ١٩٨٥ (كتاب وزارة الاعلام الكويتية - ١٩٨٦) الى أن عدد سكان الكويت وصل فى ذلك العام الى (١,٦٩٥) مليون نسمة منهم (٦٨٠) الف كويتى ، و (١,٠١٦) مليون من غير الكويتيين ، اى ان نسبة الكويتيين المقيمين كانت (٤٠) فى المائة من عدد السكان ، ونظرا لان معدل نمو غير الكويتيين (٥,١) كان اكبر من معدل نمو الكويتيين (٣,٧) ، فقد وصل عدد سكان الكويت حسب سجلات ماقبل (٢) اغسطس ١٩٩٠ الى (٢,٢) مليون نسمة تضاءلت نسبة الكويتيين فيهم الى (٢٨) فى المائة ، مع ملاحظة ان الاحصاءات الكويتية قد استبعدت فئة البدون جنسية الكويتيين من نسبة الكويتيين ، وهم يمثلون (١٣) فى المائة من عدد السكان فى الكويت ، وحسب الاحصاءات فان نسبة المقيمين فى الكويت كانت تبلغ (٧٢) فى المائة قبل الغزو وينتمون الى (١٢٦) جنسية منهم (٢٩) فى المائة تقريبا من الاسيويين ، و (٧٠) فى المائة من المقيمين العرب ، ويمثل المقيمون حوالى (٨٠) فى المائة من قوة العمل فى الكويت .

وقد تبلور اتجاه عام بين الكويتيين خلال الاحتلال مضمونه أن لايجب ان يكون الكويتيون اقلية فى دولتهم ، وطرحت افكار حول خفض عدد السكان الى النصف على حساب المقيمين ، او على الاقل خفض المقيمين بنسبة (٥٠) فى المائة ، واحلال الكويتيين محلهم ، بل طرحت افكار - غير رسمية - بترحيل الجاليات التى ساندة قوات الاحتلال ، ومنهم بالطبع الفلسطينيون (٣١٠ الف فلسطينى) ، لكن الحكومة نفت انها تفكر فى ذلك رغم انها تفكر بالفعل فى اعادة النظر فى التركيبة السكانية .

ويرى وزير التخطيط الكويتى (٣/٣١) ان خفض عدد السكان بنسبة لا تجعل الكويتيين اقلية يبدو امرا مستحيلا ، ويرى مدير صندوق الانماء الاجتماعى والاقتصادى والكويتى ، (٥/٢١) ان الافضل هو ابقاء السكان عند رقم مليونين ، وبغض النظر عما تفكر فيه قيادة الكويت ، فان من الواضح ان هناك قرارا ، بخفض عدد المقيمين عن طريق اتخاذ اجراءات لتنفيذ الخفض لا تصل الى مستوى الترحيل الجماعى ، لكنها تقيد بشدة العمل والاقامة فى الكويت ، كمراجعة قوانين الاقامة ، والعمل ، والغاء عقود ماقبل (٢) اغسطس ١٩٩٠ ، واعطاء الصلاحية للاجهزة الامنية لاعتقال وابعاد اى اجنبى ، وبدء خطة التكويت ، وغير ذلك ، وهى اجراءات سوف تمكن الحكومة من فرض حظر على دخول جنسيات معينة الكويت لاعتبارات امنية ، وترحيل عدد كبير من المقيمين بشكل متدرج ، واعادة النظر فى جنسيات المقيمين .

وعلى هذا .. فانه تجرى عملية خفض للسكان على حساب المقيمين ، وتحديد سياسة عمل واقامة جديدة تزيد من نسبة الكويتيين الى (٤٠) فى المائة أو اكثر من عدد التسكان ، ولاتوجد تصريحات محددة حول موقع العمالة العربية من عمليات الخفض ، وكذلك المقيمين ، الا ان عمليات « التخويف غير الرسمية » المسلحة ضد جاليات معينة ، واعتقال افراد جنسيات عربية عربية معينة ومحاكمتهم تعد رسائل ، واضحة للجنسيات التى لا تفضل الحكومة (أو الشعب) الكويتية بقائهم مستقبلا فى الكويت ، ويدخل فى ذلك ايضا اعادة صياغة عقود العمل والاقامة بالنسبة للمقيمين العرب .

٢ - مستويات الجنسية : فحكومة الكويت تحاول التعامل

مع مشكلة الجنسية بالنسبة للكويتيين انفسهم ايضا ، فى ضوء خبرة الاحتلال ، وخبرة الثلاثين عاما الماضية للقانون الذى يقسم الكويتيين الى كويتيين بصفة اصلية يحملون جنسية من الدرجة الاولى ويتمتعون بكافة الحقوق ، وكويتيين يحملون جنسية من الدرجة الثانية لا يسمح لهم بممارسة كل الحقوق السياسية ، والفئة التى لا تحمل جنسية على الاطلاق وهى البدون ، (بدون جنسية) وليست لهم اية حقوق على الاطلاق ، ويبلغ عددهم حوالى (٢٣٠) الف شخص . وقد وعد امير الكويت فى خطابه (٨/ ٤) بدراسة اوضاع المواطنين الذين يحملون جنسية من الدرجة الثانية ، ويثبت ولاؤهم للكويت كما وعد مسئولون اخرون بدراسة اوضاع البدون ، الا ان مشكلة الجنسية معقدة ، ولم تتخذ بصددها اجراءات حتى الان (اول يونيو ١٩٩١) . ولاتريد قوى المعارضة نفسها الخوض فيها .

واذا ماأعيد النظر فى هذا القانون ، وسمح لافراد الفئة التى تحمل جنسية من الدرجة الثانية منذ عام ١٩٦٦ ، فان ذلك يعنى مشاركة حوالى (١٢٠) الف كويتى فى الحياة النيابية اضافة الى (٢٨٥) الف يشاركون فيها حاليا ، بما سيقلب كثيرا من المعادلات السياسية فى الكويت .

٣ ـ المرأة الكويتية : لاتتمتع المرأة فى الكويت باى حق سياسى ، وقد وعد امير الكويت بدراسة اوضاعها ، واذا مابدأت المرأة تمارس الحياة العامة فان معادلة الكويت السياسية سوف تزداد تعقيدا ، فحسب تعداد عام (١٩٨٥) بلغت نسبة الاناث الى عدد السكان الكويتيين (٥٠,٤) فى المائة .

وتعنى العناصر السابقة ان اعادة النظر فى التركيبة السكانية سوف تغير الهيكل السكانى فى الكويت ، كما ستؤثر فى الحياة السياسية فيها بما سيؤدى الى تبلور رأى عام منظم يتزايد فى تقرير شئون الدولة .

ثالثا : السياسة الدفاعية الكويتية :

ان اهتمامات الامن الوطنى للكويت سوف تحتل اولوية قصوى فى سلم اهتماماتها خلال السنوات القادمة بفعل ماتعرضت له فى اغسطس ١٩٩٠ ، وبالتالى فان بناء استراتيجية عسكرية جديدة على اسس مختلفة سيمثل اهم عناصر صيغة الكويت المستقبلية ، وذلك بعد ان اثبتت الاحداث لقادة الكويت ان ادوات سياستها القومية السابقة لم تكن كافية لمنع الاحتلال العراقى لاراضيها ، ورغم انقشاع التهديدات الخارجية للكويت حاليا ، الا ان هاجس « الامن » سيظل يسيطر كعقدة فى سياسيات الكويت بصفة عامة بما قد يؤدى الى عرقلة توازن سياستها الخارجية .

ويمكن تحديد اهم الخطوط المحتملة لسياسة الكويت الدفاعية فى المرحلة القادمة فيما يلى :

١ ـ تكوين قوة دفاعية ذاتية قد لا تكون كافية لردع التهديدات فى ظل عدم التوازن بين الكويت والدول المجاورة ، لكن ، لكى تكون كافية لاتزال قدر من الخسائر فى قوات الطرف المضاد بما لا يجعل عملية التهديد تبدو سهلة ، وتدرك قيادة الكويت بالطبع ان الترتيبات الامنية الحالية ، وخبرة الحرب ستردع اية تهديدات مقبلة فى المدى المنظور ، الا ان خبرة الغزو ستدفعها لتكوين قوة ذاتية بما لا يجعل اعتمادها على الترتيبات الامنية كاملا . وتعتمد تلك القوة فيما يتعلق باعادة بناء القوات المسلحة على عنصرين :

أ ـ الكم ، فهناك اتجاه لزيادة حجم القوات المسلحة باكبر من الحجم السابق (٢٢ الف جندى) والتوسع فى عمليات التجنيد الالزامى . وهناك اقتراحات بتكوين قوة احتياطية كبيرة يمكن تعبئتها فى اى وقت بصورة سريعة .

ب ـ الكيف : ويتركز على الاهتمام بتدريب وتسليح القوات بنظم تسليحية حديثة لسد فجوة العجز المزمن فى القوة البشرية ، ولم تصدر تصريحات حول امكانية الحصول على رادع استراتيجى باعتبار ان الترتيبات الامنية توفر هذا الرادع .

وقد استعادت القوات الكويتية حاليا مستوى حجمها السابق ، وتجرى حالياً عمليات رفع كفاءتها ، وتنظيف صفوف الجيش من القلة المشاغبة . المشكوك بولائها الوطنى (نائب رئيس الاركان الكويتى ـ صوت الكويت ـ ٢/ ٥/ ١٩٩١) بما يعنى ان عناصر معينة فى الجيش تسبب قلقا للقيادة السياسية .

٢ ـ رفع مستوى التنسيق العسكرى مع دول مجلس التعاون الخليجى لبناء نظام امن خليجى مشترك يستند على قوة رادعة تعتمد ـ حسب بعض التصورات ـ على قدرة ابناء الخليج اساسا . وقد بدأت بالفعل اجتماعات خليجية (تشارك فيها الكويت) لبحث ايجاد استراتيجية دفاعية مشتر على اساس تحديث القوات فى دول المجلس ، والتنسيق حول مصادر التهديد المتحملة ، والتحالفات الخارجية المتصورة وسوف يستمر هذا الخط فى سياسة الكويت الدفاعية ، لكنه لن يصل فى المدى المنظور الى (التنسيق الكامل) وتوحيد الهياكل العسكرية فى ظل اختلافات الرؤى بين دول المجلس حول مفاهيم الامن واستراتيجيات تحقيقه ، والتحالفات الخارجية المختلفة .

٣ ـ الاستمرار فى اقرار الترتيبات الامنية الاقليمية التى تشارك فيها كل من الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، ومصر وسوريا ، وموقف الكويت هى انها وحدها تمتلك الحق فى اقرار الترتيبات الامنية الملائمة لها ، وتحديد حجم وجنسية القوات التى يجب ان تتمركز فى اراضها ، وهيكل قيادة تلك القوات ، وفى ضوء ذلك فانها ترى ان تواجدا امريكيا بريطانيا بريا على ارضيها يضمن لها قدرة ردع ذات مصداقية عالية ، مع مشاركة قوات عربية محدودة ، فهذا يتيح لها ادارة علاقاتها الخارجية بشكل افضل ، كما ترى امكانية مشاركة ايران فى الترتيبات الامنية .

وفى الاطار السابق .. فان زيادة حجم الجيش قد

يجعله مؤثرا ، فى الحياة السياسية مستقبلا كما ان تعقيد السياسة الدفاعية بعناصرها الذاتية ، والخليجية ، والعربية ، والدولية قد يؤدى الى تعقيدات واسعة فى صياغة السياسة الخارجية للكويت .

رابعا : السياسة الخارجية الكويتية :

بدأت بوادر التمول فى توجهات السياسة الخارجية خلال فترة الاحتلال فى ظل قناعة بان مسئولية تلك السياسة عن الكارثة ، ليست اقل من مسئولية السياسة الدفاعية ، وتحددت التوجهات فى شهور الاحتلال حسب موقف كل طرف خارجى من الغزو ، وحسب مايقدمه من دعم لانهاء الاحتلال ، لكن الشهور التالية للتحرير اثبتت ان تلك التوجهات كانت فى بعض دوائرها مؤقتة ، ومرتبطة بظروف الغزو ، وان توجهات أخرى تتشكل فيما بعد التحرير ، وكان خروج الشيخ صباح الاحمد من اول وزارة بعد التحرير ذو دلالة فى هذا السياق ولقد كانت بعض الالتزامات الشفوية الكويتية قد تحولت الى التزامات مادية . ووضح ان قيادة الكويت تمضى فى بعض التوجهات بينما تقوم بتعديل توجهات اخرى ، ويمكن تحديد اهم دوائر حركة السياسة الخارجية الكويتية فى المرحلة القادمة فيما يلى :

١ ـ الموقف من العراق :

ان الشك والتوجس والقطيعة سوف تتحكم فى سياسة الكويت تجاه العراق فى المرحلة القادمة ، وتصرح دوائر الخارجية الكويتية بانه لا مجال لعودة العلاقات مع العراق طالما ظل النظام الحالى العراقى فى الحكم ، بل ان القيادة الكويتية لاتزال ترى ان النظام العراقى الحالى لايزال يمثل خطرا على الكويت ، وان « صدام حسين » قادر على تمزيق الاتفاقيات بنفس السرعة التى وقعها بها ، وتساهم تصريحات قيادات النظام العراقى فى تأكيد تلك الصورة . فلا مجال من وجهة نظر الكويت ـ لاعادة العلاقات مع العراق فى ظل نظام صدام حسين ، وفى اتجاه اخر ، فان هناك موقفا خليجيا موحدا ـ يشمل الكويت ـ تجاه العراق يتمثل فى ضرورة التزام العراق بكافة قرارات مجلس الامن الدولى تجاه ازمة الخليج ، ومن المتصور انها مواقف غير قابلة للتفاوض فيما عدا « التعويضات » التى قد يتم التفاهم حولها فى مرحلة مابعد صدام حسين ، مقابل تعهدات عراقية « ثنائية » اضافية .

٢ ـ التعاون الكويتى الخليجى :

حسب دلالات التفاعلات الكويتية الخليجية فى الشهور السابقة ، فان الاندماج الكويتى فى مجلس التعاون الخليجى سوف يتزايد فى ظل نفس القواعد القديمة . التى تتيح لكل دولة حرية حركة بمدى معين لتسيير سياساتها الداخلية والخارجية

وفى الواقع .. فان مجلس التعاون يتيح للكويت التحرك بحرية اكثر فى مواجهة قضايا متعددة ، فهو يساند موقفها باتجاه العراق بشكل كامل ، وتجاه الدول الاخرى التى ايدته ايضا بما يجنب الكويت ـ واية دولة اخرى فى المجلس ـ مغبة اتخاذ مواقف منفردة تبدو متشددة ، كما ان المجلس يتيح لدولة ، وللكويت تحديدا ، مرونة اكبر فى التعامل مع المواقف الطارئة ، فمن الممكن ان تعقد اتفاقات ترتب التزامات جماعية فى ظروف محددة ، ويمكن لكل دولة بعد ذلك ان تتعامل مع الالتزام الجماعى بطريقة مرنة بحيث يمكنها ان تعيد صياغة الالتزام الجماعى بشكل ثنائى معدل فى مرحلة تالية ، وبصفة عامة فان وجود الكويت ضمن المجلس يقوى مركزها التفاوضى فى مواجهة الاطراف الاخرى .

فى هذا السياق ، فان هناك مصالح حقيقية خاصة على المستوى الامنى تدفع فى اتجاه اندماج كويتى خليجى اكبر ، وباستثناء خلافات وجهات النظر داخل المجلس فلا يوجد مايعيق هذا الاندماج بشكل حقيقى الا تطور النظام السياسى فى الكويت باتجاه الديمقراطية ، بما سيخلق نظاما سياسيا يختلف عن الانظمة التقليدية فى الخليج ، ومن المفترض ان دول المجلس تراقب تطورات الاوضاع داخل الكويت ، وفى لحظة معينة قد تجد ان تلك الاوضاع ستؤثر على نظمها السياسية ، بما قد يخلق تعقيدات جديدة فى العلاقة الكويتية ـ الخليجية .

٣ ـ سياسة الكويت العربية

لايزال الوقت مبكرا لتحديد الثوابت التى ستحكم علاقات الكويت العربية لكن هناك مؤشرين أساسيين :

أ ـ ان مواقف أغلب الدول العربية من الغزو قد أصابت القيادة الكويتية بنوع من الصدمة ، كما أن أغلب فئات الشعب الكويتى قد « صدموا » أيضا من حجم المشاعر السلبية التى أظهرها الرأى العام العربى فى أغلب الدول تجاه الكويت . وهو ما طرح فى أسابيع ما بعد التحرير الأولى احتمالات أن تتجه الكويت نحو العزلة ، عن التفاعلات العربية ، وتتقوقع فى إطارها الخليجى ، وتنفتح على العالم الخارجى ، وهو افتراض يصعب التحقق منه حاليا ، إلا أن نمط التفاعلات الكويتية ـ العربية فى الشهور السابقة لا يتسم بالانفتاح حتى بالنسبة لدول وقفت ضد الغزو ، ومن المرجح أن هذا الاتجاه سوف يستمر الى أن يزول أثر الصدمة .

ب ـ ان التصريحات الرسمية الكويتية بعد انتهاء الاحتلال اكدت ان الكويت سوف ترسم سياستها العربية على أساس واضح « فالدول التى وقفت معنا سنقف معها ، وسيكون لنا معها تعامل غيره مع الدول التى أيدت الاحتلال لكن ستظل علاقاتنا مع الشعب العربى كما كانت دائما » (سليمان ماجد الشاهين ـ الحياه ـ ٤/٥) . ويضيف نفس المسئول ان من ساهم معنا فى تحرير الكويت سيكون لنا معه دور بمقدار هذه المساهمة ، وهو ما يوضح أن الموقف من الغزو سيكون اساس تعاملات الكويت العربية ، وبالتالى فان علاقات الكويت لن تنفتح عربيا سوى بالنسبة لمصر ، وسوريا ، ودول الخليج ، « ولن تغفر للدول العربية التى ساعدت

العراق فى احتلاله للكويت » (الشيخ سعد العبدالله ـ السياسة ـ ١٥/٥) .

وعلى ذلك ـ تشير تلك الدلائل الى أن مبدأ الثواب والعقاب سوف يحكم علاقات الكويت العربية فى المدى المنظور ، وذلك باتباع اساليب المنح والمنع بشكل دقيق يراعى مستوى التأييد ومستوى الضرر .. ولا يمكن مناقشة هذه السياسة على أساس اخلاقى ، فكل دولة حرة فى تحديد سياساتها الخارجية ، كما ان الكويت قاست من أكبر كارثة يمكن ان تتعرض لها أية دولة . الا ان أية سياسة خارجية لا يمكن ان تستمر طويلا معتمدة على منطق الثواب والعقاب ، فهو منطق مكلف ، كما أنه يثير مشاكل توقع وتقدير الأطراف الأخرى لحجم الثواب ، ومدى العقاب ، خاصة اذا ما كانت الكويت تنوى تطبيقه بشكل دقيق .. وبالتالى .. فمن المتصور أنه بعد زوال الصدمة لن تستمر الكويت فى التفرقة بدقة بالغة بين الدول المؤيدة ، وغير المؤيدة لها ، وسوف تظهر عوامل جديدة تخفف من آثار ما حدث خلال شهور الاحتلال .

٤ ـ العلاقات الكويتية الأمريكية :

تبعا للمنطق السابق الخاص بتحديد السياسة الخارجية على أساس الأدوار فى عملية التحرير ، فان الولايات المتحدة تحتل الموقع الرئيسى فى خريطة تحالفات الكويت الخارجية ، وقد القت الكويت خلال الاحتلال ثقلها كاملا باتجاه الولايات المتحدة ، وكانت لديها مبرراتها بصرف النظر عن الدوافع الأمريكية ، وراء التدخل فى الأزمة .. وبعد التحرير سادت قناعة تامة فى الكويت بأن الدولة تحررت بفعل القوة الأمريكية ، وأن الأدوار الأخرى كانت عوامل مساعدة ، وانعكس ذلك فى قبول الكويت لكافة المطالب الأمريكية الخاصة بمهام ما بعد التحرير ، وحصول الشركات الأمريكية على النصيب الساحق من عقود إعادة الاعمار وإزالة الالغام ، واطفاء الحرائق ، بالاضافة الى حصة الكويت من تكاليف عملية عاصفة الصحراء ، وهو ما أدى الى حالة تذمر داخل اوساط الدول التى ساهمت بادوار مختلفة فى الحرب . عربية ، وأوروبية .

على مستوى آخر .. فانه عندما اثيرت مسألة الترتيبات الأمنية بعد التحرير كان من المتصور حسب التصريحات الأمريكية ذاتها ـ أن مصر وسوريا سوف تشاركان بقوة برية ، بينما ستشارك الولايات المتحدة ، وبريطانيا بشكل مختلف ، وحسب اتفاق دمشق ، فقد وافقت الكويت على ترتيبات تم الاتفاق عليها « عربيا » ، الا أن الكويت عدلت سياستها فيما بعد باتجاه الترتيبات الأمنية على اساس قبول تواجد برى أمريكى وبريطانى مع تخفيض حجم القوة العربية .

وقد امتدت التفاعلات الكويتية الأمريكية الى الحياة السياسية فى الكويت ، ولم تقتصر على القيادة السياسية ، لكنها امتدت لقوى المعارضة التى تعتقد أن الضغط الأمريكى ، يمكنه ان يساهم فى تشكيل النظام السياسى ، ووصل الأمر الى اجتماع بعض قادة المعارضة بالسفير الأمريكى فى الكويت لمناقشة أوضاع النظام معه (١٩٩١/٦/٢) ، وتدخلت الادارة الأمريكية بمطالب مختلفة فى تشكيل تفاعلات الكويت الداخلية إستجابت لها الحكومة مع احتفاظها بحرية تحديد مدى وتوقيت الاستجابة لتلك المطالب .

وفى هذا الاطار يوجد احتمالان :

١ ـ ان يكون الموقع المركزى للولايات المتحدة فى سياسة الكويت الخارجية مجرد رد فعل مباشر لما حدث خلال ما قبل التحرير ، وبالتالى قد تخفف الكويت مستقبلا من تصورها للدور الأمريكى فى حماية امنها . وفى تفاعلاتها .

٢ ـ أن يكون هذا الموقع اتجاها طويل المدى للتحالف مع ، أو الاعتماد على الولايات المتحدة ، وهو ما ترجحه المؤشرات السابقة « فالموقف السياسى للكويت تغير عما كان عليه . وأصبحت الكويت اكثر أندماجا مع الدول الغربية » (رئيس مصلحة الجمارك الكويتية ـ الشرق الأوسط ـ ١٩٩١/٥/٥) .

ورغم ان المؤشرات تؤيد الافتراض الثانى ، الا أن هناك عوامل تدفع فى اتجاه الأفتراض الأول ، وهى عوامل خاصة بجدوى ذلك الموقع المركزى للولايات المتحدة فى سياسة الكويت الخارجية ، والداخلية ، أهمها :

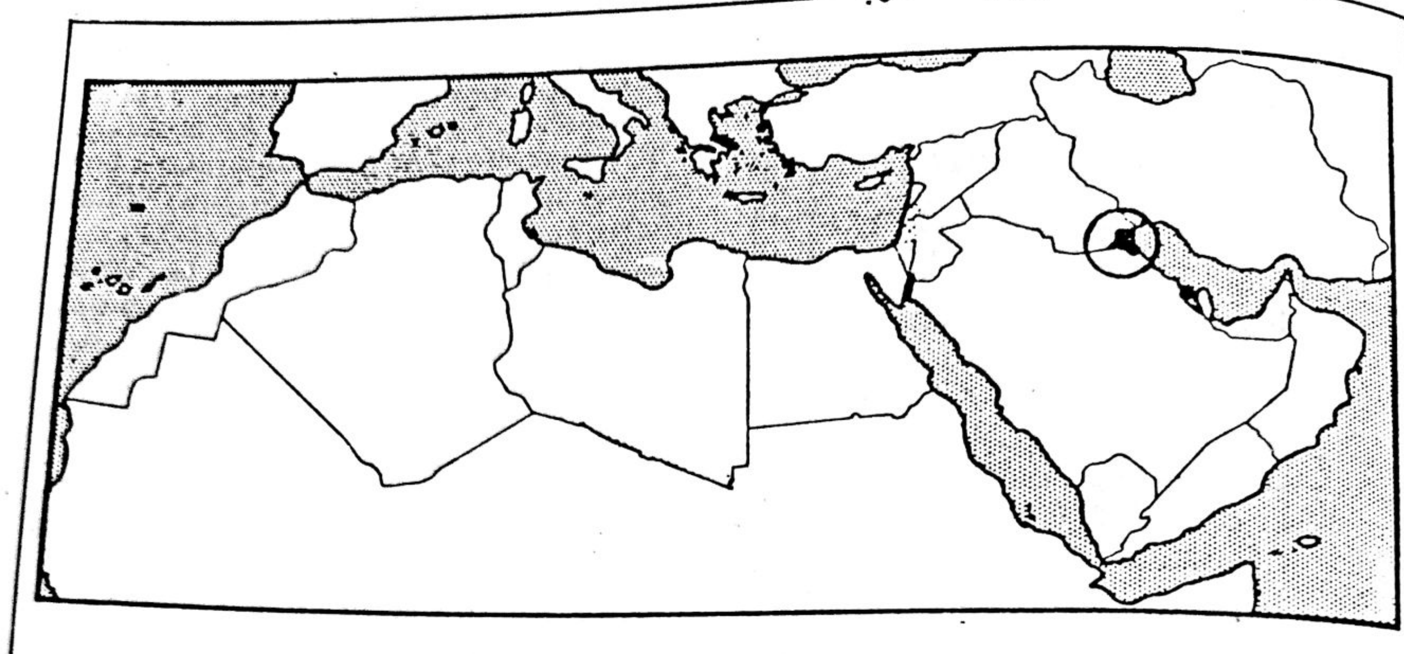
أ ـ أن هذا الدور قد يخل بتوازن سياسة الكويت الخارجية فى المدى المتوسط خاصة تجاه الدول الأوروبية ، وايران ، والمنطقة العربية ، وربما تجاه بعض دول الخليج فى ظروف محددة .

ب ـ ان هذا الدور قد يعرقل سياسة الكويت العربية مستقبلا ، وإن كانت الكويت لا تنظر لسياساتها العربية بعناية كبيرة حاليا ، فقد تتغير الصورة فيما بعد خاصة إذا وصلت الضغوط الأمريكية الى مدى قد يعيق استقلالية قرار الكويت ، والتزامها القومى فيما يتعلق بقضايا كمقاطعة اسرائيل ، والمشاركة كمراقب فى المؤتمر المحتمل للتسوية ، والتعامل مباشرة مع اسرائيل .

ج ـ ان القوى الكويتية قد تغير رؤيتها للدور الأمريكى خاصة إذا ما إصطدمت الرؤية الأمريكية للكويت بطموحاتها ، لاسيما بالنسبة للأخوان المسلمين تحديدا . والقوميين ، أقوى جماعات المعارضة

وفى هذا السياق فان كل الاحتمالات مفتوحة ، وسيتوقف مستقبل العلاقات الكويتية الأمريكية على تفاعلات خارج هذه العلاقة فى الغالب .

وفى نهاية التقرير .. فان المحصلة النهائية هى أن الكويت تمر بواقع انتقالى ، الا أن التفاعلات التى تجرى فى هذه المرحلة سوف تلقى بتأثيراتها الحادة على مستقبل الكويت ، لكن رغم أهمية التفاعلات الحالية فى تحديد المستقبل ، فان المرحلة القادمة لا تزال تخفى الجزء الأكبر من جبل الجليد .. □ .



(٧) مستقبل العراق بعد الكارثة

د . محمد السيد سعيد

١ ـ مقدمة ..

تعد النتائج المباشرة لحرب الخليج صدمة مزدوجة للشعب العراقى . فقد تحمل دمارا مذهلا لكل ما أنجزه عبر قرن كامل من التحديث بسبب الادارة الأمريكية الهمجية للأزمة والحرب . كما انه قد اكتشف أن عليه أن يستمر فى معاناة بقاء نظام تسلطى شديد القسوة والعنف ، عمد لأكثر من اثنين وعشرين عاما الى هتك نسيج المجتمع المدنى ، وأجبره على دفع ثمن لايصدق لنحو عشر سنوات من الحروب الخارجية المتواصلة ، أولا مع ايران وثانيا مع العالم كله .

وبقاء نظام صدام حسين بالرغم من الهزيمة المريرة التى قاساها على يد القوات المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة ، والأخطاء القاتلة فى الحسابات السياسية التى انطوت عليها مغامرته بغزو الكويت ، ومواجهة النظام الدولى مواجهة عنيفة فى شبه عزلة كاملة عن المجتمع العالمى يعد صدمة شديدة . ولكنه ليس مفاجأة حقيقية . فقد قام الجزء الأكبر من الشعب العراقى بواجبه فى التعبير عن سخطه على هذا النظام وتحميله مسئولية الأزمة والحرب والانتفاض عليه . ويعود فشل انتفاضة مارس عام ١٩٩١ الى اسباب عديدة ، غير أن أهم هذه الأسباب هو أن هذا النظام قد مزق أوصال المجتمع السياسى العراقى وأخلاه من الجانب الأكبر من حيويته وقوته وقدرته على المحاسبة المنهجية أو الثورية لقادة هذا النظام وللنظام نفسه وتغييره . ومع ذلك ، فان هذه الحقيقة ليست نهائية . ويبدو فشل انتفاضة مارس/آذار ١٩٩١ نوعا من قطع الطريق على نموذج واحد للتغيير السياسى وهو نموذج الثورة الشعبية المسلحة فى اعقاب هزيمة وطنية . ولايمكن القول بأن ضرورات التغيير السياسى سوف تتوقف عن التعبير عن ذاتها بأشكال أو نماذج اخرى . والمقولة الرئيسية فى هذا البحث الأولى والموجز هى ان هناك نوعا من الحتمية لسقوط النظام الصدامى فى العراق . غير ان هذه الحتمية لايمكن ان تعمل إلا من خلال المعطيات الكبرى والحية للظرف التاريخى : السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، الفريد للعراق . ومهمة هذا البحث هى رصد النماذج الأكثر ترجيحا للتغير السياسى فى العراق ، والأشكال المحتملة لهذا التغير . وسوف نبدأ بحثنا باستعراض ضرورات التغيير السياسى وحتميته ، ثم بعض النماذج الشائعة للتغيير السياسى فى ظروف مشابهة أو على ضوء ضرورات مماثلة ثم نخلص ببعض الاستنتاجات الخاصة بالنموذج الأكثر احتمالا والأشكال التى قد يتخذها التغيير وفى النهاية نقترح بعض الاحتمالات الخاصة

بالمواقف العربية من التغيير السياسى فى العراق .

٢ - ضرورات التغيير السياسى فى العراق :

لاشك ان العراق قبل انفجار الوضع الاقليمى والعالمى بغزوه للكويت ، كان يواجه أزمة جسيمة . وقد حملت هذه الأزمة علامات الوضع البنائى الحرج للمجتمع والدولة والسياق الاقليمى والعالمى غير المواتى لهذا الوضع . غير ان اهم علامات هذه الأزمة هى انها كانت فى وقت واحد نتاجا منهجيا وحتميا لسياسات دولة تسلطية عنيفة ، وسببا لأزمة اكبر وأعتى بحكم ان هذه الدولة كانت هى المؤهلة سياسيا للاستجابة « المنفردة » للوضع بالغ الصعوبة الذى أوجدته هى اصلا . وقد تمت هذه الاستجابة بذات المنطق الفاسد الذى طبقته هذه الدولة فى الداخل والخارج ، الأمر الذى ألحق بالعراق أوسع دمار اصاب أى مجتمع عصرى منذ الحرب العالمية الثانية .

وبتعبير آخر ، فقد مثلت ازمة الخليج الثانية والحرب التى نشأت عنها الحلقة الأسوأ لسلسلة كاملة من الأزمات التى مرت بالعراق منذ منتصف الخمسينات ، والحلقة التى جرت كل هذه السلسلة فى ائتلاف فريد لأوضاع متأزمة هيكليا وموقفيا ، وعلى كل الأصعدة : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفى ظل هذه الأوضاع اصبح التغيير السياسى ضرورة محتمة . ويمكننا ان نفصل ضرورة التغيير السياسى فى العراق فى القضايا التالية :

أ - استنفاذ صيغة الدولة التسلطية فى مجتمع تعددى مركب : فلاشك أن أحد الملامح الهامة للأزمة السياسية التى أمسكت بتلابيب الدولة والمجتمع العراقى بعد نهاية الحرب العراقية - الايرانية هى انها طرحت من جديد اشكالية الوضع الحرج لمجتمع تعددى مركب . وقد كان هذا الوضع الهيكلى الحرج يطرح مجددا فى اعقاب نهاية كل مرحلة من مراحل التحول السياسى والاجتماعى الكبرى منذ تأسيس العراق كدولة حديثة على يد الاستعمار البريطانى .

فكما هو معروف تضم العراق الى جانب العرب اقليات قومية بعضها كبير ومؤثر وخاصة الأكراد (الذين يقدر عددهم بنحو ٣٫٥ مليون نسمة ، ويشكلون ٢٠ ٪ من السكان) وبعضها الآخر صغير ومحدود التأثير نسبيا مثل التركمان والأرمن والأشوريين والكلدانيين والايرانيين . وبعض هذه الأقليات تتحدث العربية وبعضها الآخر يعيش منعزلا نسبيا على نمط « الجيتو » . وتنقسم هذه الأقليات الهامشية داخليا بدورها على أسس طائفية ودينية وبعضها موزع جغرافيا مما يجعل من الصعب لها التحرك فى اتجاهات « استقلالية أو انفصالية » بصورة مشابهة للأكراد مثلا . ومع ذلك ، فان احياء الهويات العرقية والطائفية قد يصبح خطرا شديدا بسبب سياسات الدولة التسلطية ، بعد مرحلة معينة . وفى حالات كثيرة لايمكن النظر الى تلك الهويات باعتبارها حقائق معطاة وثابتة اذ انها تتصاعد وتهبط فى ارتباط منهجى بسياسات الدولة فى الاستبعاد أو الضم . ويصبح احياء الهويات المنحسرة ، فى احيان كثيرة ، انعكاسا لأزمة اندماج قومى تفاقمت بسبب توجهات الدولة الاستبعادية . وتسرى تلك الحقيقة بصورة خاصة على الانقسام الطائفى للعرب - الأغلبية الساحقة من السكان - بين سنة وشيعة . ويصر الكتاب والساسة العراقيون - من الحكومة والمعارضة - على ثانوية هذا الانقسام . ومن المؤكد ان الاندماج القومى فى العراق كان قد قطع شوطا بعيدا على طريق صهر الطائفتين فى الهوية العربية الموحدة . غير أن خطأ هؤلاء الكتاب والساسة هو انهم قد أخذوا تلك الحقيقة كمعطى ثابت لم يتغير . ذلك ان ازمة سياسية ممتدة قد تسفر فى النهاية عن شطر حتى اكثر الجماعات القومية اندماجا وتجانسا الى هويات سياسية متقابلة أو متخاصمة . والواقع ان التطورات الكبرى فى عقد الثمانينات قد أيقظت الحساسيات الطائفية وخاصة لدى الشيعة .

وما يهمنا تأكيده فى هذا السياق هو ان طبيعة الدولة التسلطية العنيفة فى العراق قد اصبحت تتعارض مع طبيعة التحولات التى حدثت فى تركيبة المجتمع التعددى المركب ، وان هذا التعارض كان قد برز مجددا وبأشكال جديدة حتى قبل انفجار ازمة الخليج الثانية أو مايدعى « بحرب تحرير الكويت » . ويتفق مع هذا التحليل ان تلك الدولة ربما تكون قد حققت انجازا جزئيا على صعيد الدمج الاجتماعى للقطاع العربى من السكان لفترة من الوقت . فقد احدث الاستقرار النسبى للدولة التسلطية التى أسسها حزب البعث منذ انقلاب يوليو ١٩٦٨ انقطاعا للحلقات المفرغة من العنف والمرارة بين الجماعات الطائفية والقومية فى العراق باستثناء الأكراد ، وساهم بالتالى فى التسكين المؤقت للتناقضات الطائفية والعرقية . وبالرغم من الأيديولوجية القومية العربية التى يستند اليها هذا الحزب ، فان الجيل الثانى الذى سيطر على السلطة كانت له توجهات قطرية عراقية وكان اكثر انتباها من جيل المؤسسين لتعقد الخريطة الاجتماعية والسياسية فى العراق . وكانت « قطرية » توجهات هذا الجيل سببا لقدر من المصداقية للطابع التوحيدى العضوى للدولة السلطوية ، الأمر الذى مكنها من استقطاب تأييد قطاع هام من المجتمع خارج الجماعة السنية التى تطورت على أكتافها سلطة البعث وأيدجولوجيته القومية . وارتبط بذلك قيام هذه الدولة بنشر حملة التحديث المادى الى الجنوب طوال عقد السبعينات . وكان انفجار الثروة النفطية عاملا هاما ساعد على الاستيعاب الاقتصادى للجنوب وفض عزلته . كما ان التوسع المذهل للمؤسسة الحكومية للدولة قد لعب دورا هاما فى الاسراع بدمج الجماعة الشيعية ، وهو دور لم تنتبه له الأدبيات الأكاديمية والصحفية . فالواقع ان العراق لم يكن قد أتيح له ان يطور أداة حكومية حقيقية

قبل منتصف الستينات . ومع استيلاء البعث على السلطة السياسية عام ١٩٦٨ أمكن توجيه جزء هام من الثروة النفطية الى توسيع قاعدة الادارة الحكومية ورفع كفاءتها وقد ساهم ذلك فى قوة الحركة نحو التحديث فى مختلف مناطق الدولة وخاصة فى الجنوب . على ان الجانب الاهم لهذه المساهمة هو قدرة الدولة التسلطية على الاستيعاب الاقتصادى والاجتماعى لجزء كبير من الفئات الوسيطة الحديثة فى الجماعة الشيعية بافساح الباب أمامها فى بيروقراطية الدولة . بل وحدث تطور مناظر على صعيد ادماج الجماعة الكردية ». فبالرغم من الاختلافات القومية ، نجحت الدولة التسلطية فى الاستيعاب الاقتصادى والمؤسسى لقسم هام من الأكراد .

ومع ذلك ، فقد ظلت النزعة الاندماجية الناشئة عن التحديث وعن توسع بيروقراطية الدولة التسلطية مقيدة بشدة . فحتى قبل انفجار الحرب العراقية ـ الايرانية عام ١٩٨٠ أدت مصادرة الارادة السياسية لكل الجماعات الطائفية والقومية ولكل تيارات المجتمع السياسى الى حجز العملية الاندماجية . لقد حرصت معظم هذه الجماعات على اظهار ولائها للنظام وعلى مجاراته فى دعايته الوطنية والقومية ، غير ان الاستلاب السياسى كان يفرض عليها ايضا الانسحاب الى الداخل ، وازدواج الشخصية . كما ان البطش الشديد برموز وقيادات هذه الجماعات أوقف تطور ثقافة مشتركة ذات مصداقية يمكنها ان تقوم بوظيفة الدمج . على ان انفجار الحرب العراقية ـ الايرانية كان هو العامل الحاسم الذى ادى الى الاستنفاذ السريع لصلاحية صيغة الدولة التسلطية العنيفة بالنسبة للدمج الاجتماعى لمجتمع مركب ومعقد . ويعود ذلك الى عوامل عدة ، منها :

ـ ان الحرب الممتدة قد ادت الى تخريب شامل لمنجزات التحديث المادى فى منطقة الجنوب وبالتالى سحبت من الدولة التسلطية الجزء الأكبر من دليل مصداقيتها الوطنية والتحديثية التى ألفت بها قلوب الجماعة الشيعية . وقد ارتبط بذلك ان الحرب قد سببت هجرة جماهيرية واسعة النطاق للجماعة الشيعية من الجنوب الى المدن الكبرى فى وسط العراق وخاصة بغداد . وتضمنت الهجرة نزعة قوية لاحياء التنظيم الاجتماعى الأولى القائم على الرابطة الشيعية بالرغم من أن الاستيعاب فى المناطق الجديدة لم يكن حرا من « اشراف قوى » لبيروقراطية الدولة والحزب واجهزة الأمن ، وربما بسبب هذا الاشراف على وجه التحديد .

ـ ان الحرب الممتدة وماصاحبها من احياء اجتماعى ودينى للرابطة الشيعية قد ايقظت الحساسيات الأمنية لدى النظام من ناحية والحساسيات السياسية لدى الجماعة الشيعية من ناحية أخرى . لقد اثبت الشيعة « وطنيتهم العراقية » فى مقابل هويتهم الشيعية اثناء الحرب مع ايران ، غير أن رد الفعل نحو « الاستبعاد الضمنى والصريح » من القرارات الخاصة بالحرب ضد ايران كان ايضا عنيفا على صعيد النفسية الجماعية . ولم يخل رد الفعل هذا من احياء طائفى ودينى تسبب الحصار الامنى والبطش البوليسى بالرموز الدينية فى اثارته دوريا . ويصدق الأمر نفسه بالنسبة للقسم من الاقلية الكردية التى أمكن للنظام استقطابها . حيث انه كان يتعين على هذا القسم ان يتعايش مع الحرب الدائرة بين النظام والقسم المقابل من الاقلية الكردية . وهى الحرب التى اشتعلت على هامش الحرب مع ايران .

ـ ان الحرب قد ادت الى خسائر هائلة على الصعيد الانسانى لكل فروع المجتمع العراقى وطوائفه وجماعاته القومية . ولاشك ان كل هذه الجماعات قد حملت النظام أو الدولة التسلطية مسئولية التكاليف الانسانية والمادية الباهظة لهذه الحرب ، على ان شعور غالبية الجماعات غير السنية بالاستبعاد الاصلى قد جعلها توحد بين الدولة والجماعة السنية ، كما ان هذا التوحد كان يتم من الناحية الموضوعية بسبب الخريطة الأمنية للدولة والتى كان البعد الطائفى والقومى أحد محاورها الهامة .

ـ وعلى حين ان الدولة قد نجحت طوال الحرب فى تخفيف العبء المالى والاقتصادى لتمويلها عن الجماهير ، فان ذلك لم يكن ممكنا بعد نهايتها ، عندما بدأت الدولة فى تسديد أعباء خدمة الديون المتراكمة والتى وصلت الى نحو ثمانية بلايين من الدولارات (من أصل ثمانين بليونا كانت قد دخلت مرحلة وجوب السداد) وهو مايتجاوز الدخل من صادرات النفط العراقى . وعندما بدأ الوضع الاقتصادى فى التدهور بشدة لم يعد من الممكن للدولة التسلطية أن تحافظ على مستوى مقبول من الاستيعاب الاقتصادى للأقليات القومية والطائفية ، وخاصة الأكراد والشيعة ، التى تعانى من ظروف اقتصادية سيئة خارج دولاب الدولة .

ولاشك ان تجديد وضع الحرب باقدام الدولة التسلطية على غزو الكويت والقبول بالتحدى العسكرى للنظام العالمى بقيادة الولايات المتحدة قد فاقم من هذه الظروف المعاكسة للاندماج القومى .

ب ـ استنفاذ صيغة الدولة التسلطية فى ادارة اقتصاد متآكل :

ولاشك أن الفضل الرئيسى وراء تمكن الدولة التسلطية العنيفة من استئصال التعددية السياسية والثقافية لفترة طويلة من الزمن يعود الى الازدهار غير المسبوق للاقتصاد العراقى خلال عقد السبعينات . ويعود جزء من هذا الفضل الى « وطنية » وراديكالية الدولة التسلطية التى انشأها حزب البعث ، وتمكنه من انتزاع مكاسب جوهرية من شركات النفط الأجنبية أولا من خلال التأميم وثانيا من خلال سياسات الانتاج والتسعير . أما الجزء الأكبر من الفضل فانه يعود الى الظروف الموضوعية التى سادت فى السوق العالمى للنفط طوال السبعينات والتى افضت

الى ثورة حقيقية فى اسعار النفط والدخل الناشىء عن تصديره . على ان الازدهار النفطى خلال عقد السبعينات كان يخفى انحطاط كفاءة الدولة الاقتصادية والناجمة عن الادارة التسلطية وغير الاقتصادية للأقتصاد العراقى ، اضافة الى ما أدت اليه الثورة فى الدخل النفطى فى حد ذاته من حوافز سلبية لنمو بقية فروع الاقتصاد . ان الادارة غير الاقتصادية وغير الرشيدة عموما للاقتصاد على يد الدولة التسلطية قد سببت تآكلا حقيقيا للانتاجية فى كافة فروع الاقتصاد . على ان برامج العسكرة والطابع المغامر للدولة الذى زج بها فى حرب ممتدة وضروس كان هو العامل الرئيسى وراء الاهدار المذهل للدخل النفطى عبر سنى الثمانينات . وقد عوضت القروض الخارجية جزئيا عن هذا الاهدار . ولكن ما ان بدأت ابواب الاقتراض الخارجي فى الاغلاق ، وتعين على الدولة أن تبدأ فى تسديد اعباء خدمة الدين حتى بدا واضحا العجز الكامل لنمط الادارة الاقتصادية عن الحفاظ على مستويات المعيشة ، ناهيك عن تمويل برامج العسكرة وتكاليف الاحتفاظ بجيش وبنية اساسية عملاقة . ومنذ نهاية الحرب مع ايران بدأ التناقض بين البنية الاقتصادية الهشة من ناحية ودولاب عسكرى عملاق فى الاستفحال بشدة . وحتى لو صرفنا النظر عن الاهدار المالى والاقتصادى المريع الناشىء عن برامج العسكرة الكبرى التى واظبت الدولة السلطوية على الانخراط فيها ، فان الادارة غير الاقتصادية للاقتصاد عموما كانت تفرض تكاليفا هائلة على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى . ولقد شعر النظام ذاته باستحالة استمرار هذا الوضع ، الأمر الذى دفعه الى اتخاذ قرارات متعجلة بتخصيص أو بيع جزء هام من القطاع الاقتصادى للدولة .

على ان هذا البيع لم يساعد على تخفيف الأزمة المالية للدولة كثيرا . فقد صاحب الفساد برامج البيع والتخصيص والتحول نحو الليبرالية الاقتصادية جزئيا . ومن ناحية ثانية ، فان المشكلة الاقتصادية لم تكن كامنة فى الادارة الاقتصادية للمشروعات بقدر ماكانت كامنة فى ادارة الاقتصاد الكلى ومؤشراته ، الأمر الذى لم تركز عليه السياسات الاقتصادية للدولة التسلطية . ولم تمنع « الاصلاحات الجزئية » من استمرار الانكماش والتآكل الاقتصادى على نحو خطير للغاية . ولم يسعف سوق النفط العالمى كثيرا فى محاولة تصحيح الاختلالات المالية ، بسبب ان قرارات الانتاج والتسعير قد اصبحت جزئيا فقط فى يد الأوبك حيث كان يتعين القيام دوريا بمساومات حرجة للغاية فى سياق منافسات ضارية بين كبار المنتجين وفى ظروف صعبة للسوق تحتم وجود سقوف لايمكن تجاوزها للأسعار وبالتالى انصبة الانتاج والتصدير .

والواقع ان النظام السياسى للدولة السلطوية العنيفة لم يسمح بمرونة كبيرة فى محاولة تصحيح الأوضاع الاقتصادية المتدهورة أو التخلى عن الادارة غير الاقتصادية للاقتصاد لصالح عقلانية اقتصادية وسياسية . اذ ان الدعم السياسى الذى بقى لهذا النظام كان يتوقف على ذلك النمط المبالغ فيه من الادارة للاقتصاد العراقى ، والذى شكل بحد ذاته وقام على شراء رضا قطاعات مختلفة من الفئات الوسيطة الحديثة . وكان النظام السياسى يشعر بحدة بمدى المخاطرة الكامنة فى خسارة تأييد هذه الفئات لو عمد الى تبنى اختيار الاصلاح والتصحيح الحقيقى للوضع الاقتصادى بالانتقال الى ادارة عقلانية للاقتصاد العراقى . وشكل هذا العامل الى جانب عوامل اخرى احد الدوافع الرئيسية وراء قرار غزو الكويت . على ان فشل هذا الغزو والدمار المذهل الذى لحق الاقتصاد العراقى بسبب الحرب يجعل الاصلاح الاقتصادى الجذرى أحد الضرورات المحتمة لمجرد بقاء المجتمع العراقى ، وهو امر يصعب للدولة التسلطية ان تقوده ، بل ويتعارض تعارضا كاملا مع بقاء واستمرار هذه الدولة .

جـ ـ التآكل السياسى للدولة التسلطية :

واستنفاذ العنف فى دولة « معلقة » : ويتعلق هذا التآكل بالجانب السياسى الصرف من عملية الحكم . وهو عامة مايحظى بالقليل من الاهتمام والكثير من التعميمات ، بالمقارنة باقتصاديات هذه العملية . والقاعدة التى تنطلق منها فى هذا التحليل هو ان الحكم العنيف يميل الى أن يأكل نفسه . ولسنا هنا فى حاجة لبيان المدى الهائل الذى تعتمد فيه الدولة التسلطية فى العراق على العنف واجهزته . فقد مثل العنف أحد ركائز هذه الدولة التى اقتربت به مع الزمن من نموذج العنف المطلق . فقد استولى حزب البعث على السلطة فى يوليو عام ١٩٦٨ بعد ٢١ عاما من المؤتمر التأسيسى له كحزب قومى فى سوريا ، ولم يكن هناك مؤشرا واحدا على مساهمة هذا الحزب فى الحياة السياسية فى العراق قبل عام ١٩٥٨ ولم يكن هناك أى شخص ينتمى لحزب البعث من بين تنظيم الضباط الأحرار الذى قاد ثورة يوليو ١٩٥٨ ولم يساهم بها اصلا من بين الضباط سوى حفنة من المنتمين للبعث . وكان مدخل هذا الحزب للحياة السياسية هو العنف ممثلا فى الاغتيالات والانقلابات . فتمكن هذا الحزب من القيام بانقلاب ١٩٦٣ ومالبثت الحكومة البعثية الأولى ان سقطت بعد ٩ اشهر فقط من انقلابها بسبب عزلتها السياسية . ولم يكن الحزب قد توسع جديا خارج الجيش اثناء سنوات العمل السرى الذى اعقب محاولته الانقلابية الثانية فى سبتمبر ١٩٦٤ ولكنه نجح فى الاستيلاء من جديد على السلطة دون ان تكون قاعدته قد تجاوزت بضع مئات من الأشخاص ، بفضل الطابع السرى لتنظيم هيراركى حديدى شبه مغلق وله باع طويل فى اعمال العنف المنظم . وما أن استولى هذا الحزب على السلطة حتى طبق مفاهيم العنف شبه المطلق على تكوين

الدولة السياسي . فقد شغلت اجهزة امن متعددة ومتداخلة الاختصاصات والتي جند لها في احيان كثيرة مجرمون محترفون الجانب الرئيسي من عملية بناء الدولة منذ البداية . وحكم بالاعدام على كل شخص يقوم بنشاط سياسي غير بعثي في الجيش . والواقع ان عمليات القتل الجماعي التي طبقت في حكومة البعث الأولى عام ١٩٦٣ لم تطبق فورا في حكومته الثانية ، حيث طبقت الدولة التسلطية تكتيكات اكثر براعة هذه المرة . والنموذج الرئيسي لهذه التكتيكات هي الاعتماد على أحد التشكيلات السياسية بالتحالف المؤقت معها حتى يمكن تصفية التشكيلات الاخرى بالتدريج ، ففي البداية حيدت حكومة البعث التشكيل الفاعل بين الأكراد في الحياة السياسية للعراق - الحزب الديمقراطي الكردستاني - للنيل من الشيوعيين عام ١٩٧٠ . وفي عام ١٩٧٣ استثمرت التحالف مع الشيوعيين لضرب الأكراد . وسريعا ما استدارت حكومة البعث على الشيوعيين وتم تصفية تنظيماتهم خاصة في الجنوب ولم يملك قادة الحزب سوى الهروب الى الخارج أو الى المناطق الكردية ، اعوام ١٩٧٨ و ١٩٧٩ وباتت هذه الحكومة متفرغة - كما يقول المفكر العراقي فالح عبدالجبار - لضرب حزب الدعوة الاسلامي عام ١٩٧٩ . ويعود السبب الرئيسي لاتباع تكتيكات سياسية في تصفية التعددية وتأمين الاحتكار الكامل للحياة السياسية في البلاد الى استثمار الوقت لكسب تعاطف قطاعات هامة من الفئات الوسيطة وكسب التأييد بين صفوف الشعب العراقي عموما ، وهو الأمر الذي نجحت فيه الى حد كبير نتيجة للاستثمار السياسي للدخل النفطي الكبير . ولكن ما أن تمكنت الحكومة البعثية من تأمين قدر معقول من التأييد السياسي عند نهاية السبعينات حتى بدأت في ممارسة العنف على نحو شبه مطلق . ولم تكن تلك الحكومة قد صفت بالأساليب العنيفة خصومها السياسيين فحسب ، بل ان عقلية العنف المطلق قد انطلقت من عقالها ضد الحزب ذاته . فتم تصفية الجماعة البعثية التأسيسية من الجيل الأول والثاني عن بكرة أبيها تقريبا : أي باستثناء حفنة قليلة العدد للغاية من الرموز . واخذت اجهزة الأمن تحل محل الحزب في الحكم وتوظفه لمصلحتها ، وسريعا مابدأت النخبة السياسية الحزبية والعسكرية تنحسر وتنكمش تحت تأثير العنف الذي جعلته مفتاح عملية الحكم هي ذاتها وسقط مئات من العناصر الحزبية والعسكرية التي مارست الحكم طوال السبعينات ضحية منهجها العنيف . واصبح العنف غير مقيد تقريبا طوال عقد الثمانينات . وخسرت العراق اكثر من ١٫٥ مليون شخصا من خيرة كوادرها الفنية والمهنية والثقافية الذين هجروا البلاد بحثا عن الأمان . كما خسرت آلافا من الكوادر الثقافية والسياسية عبر اعمال القتل والسجن والتعذيب والملاحقة في الخارج والداخل . وعند نهاية الثمانينات لم يعد للدولة من وجهة نظر المجتمع وجه سياسي : أي أن الدولة قد نزعت طابعها السياسي واصبحت دولة امنية على قاعدة العنف المطلق .. واصبحت بذلك « دولة معلقة » ، أي دولة بدون سند أو دعم سياسي نشط حتى من بين انصار الايديولوجية التي قامت عليها ، في البداية .

والحقيقة ان التكميش العنيف للساحة السياسية يطرح ضرورة التغيير السياسي ، على انه لايجعله بحد ذاته محتما . فهناك امثلة عديدة في التاريخ القديم والمعاصر سواء في اطار الحضارتين العربية والاسلامية أو في اطار غيرهما من الحضارات لحالات ادى « تعليق الدولة » ، أي حرمانها من المساندة السياسية النشطة بسبب منطق العنف المطلق الى سقوطها في النهاية واحلالها بدولة جديدة قادت عملية احياء للمجتمع السياسي . غير ان هناك امثلة اخرى عديدة لحالات لم تسقط فيها هذه الدولة بسبب انها كانت قد اخلت المجتمع من حيويته السياسية والاقتصادية والثقافية .. أي انها « أكلت » المجتمع وهي في طريقها الى السقوط . غير انه من المؤكد ان الثراء الثقافي للمجتمع العراقي يؤهله لانقاذ ذاته في النهاية من براثن دولة سلطوية عنيفة عنفا مطلقا .

د - استنفاذ الشرعية الخارجية :

لنظام الحكم : فأيديولوجية العنف المطلق لها وجهان : داخلي وخارجي . فعلى الصعيد الداخلي تمت تصفية التعددية السياسية وشن حرب مستديمة ضد الأكراد في الشمال . وعلى الصعيد الخارجي انخرطت العراق في حربين طويلتين مع ايران ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ، ثم مع النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة اغسطس ١٩٩٠ - مارس ١٩٩١ . وبسبب غزوها للكويت اصبحت العراق في عزلة كاملة في المحيط الاقليمي والعالمي . فعلى الصعيد الاقليمي تواجه الدولة التسلطية خصوما من كل الاتجاهات الاصلية ، وهم خصوم لايبدو انهم على استعداد للتفاعل الطبيعي القائم على الشرعية المتبادلة مع النظام السياسي في العراق . وعلى الصعيد الدولي ، فان القوى الرئيسية في النظام تعلن صراحة عن رغبتها في وضع نهاية لنظام حكم الرئيس صدام حسين . وبغض النظر عن توافق سلوكها الفعلي مع هذه الرغبة في الأمد القصير ، فان القوى الرئيسية في النظام الدولي قد قيدت ذاتها بالتزام له تأثير كبير في المدى الوسيط ، وهو التزام بسحب الشرعية السياسية من نظام الحكم في العراق .

ومن الصعب للغاية تصور ان يستمر نظام سياسي ما في البقاء لفترة طويلة وهو في وضع العزلة الكاملة في النظام الدولي ، وفي المحيط الاقليمي المباشر له : أي الخليج والمشرق العربي .

٣ - النماذج المحتملة للتغيير السياسي في العراق :

لكل الأسباب السابقة اصبح التغيير السياسي في العراق ضرورة شبه حتمية . على أن الضرورة لاتعمل على نحو مجرد ، وانما تبعا لمعطيات مجتمع سياسي محدد

وتاريخه الخاص . ومن العسير للغاية التنبؤ بالنموذج المحدد الذى يمكن ان يحدث على صورته التغيير السياسى فى العراق . ومع ذلك ، فانه يمكننا من الناحية المنهجية ان نقترب من ترشيح النماذج الاكثر ترشيحا للتغيير السياسى من خلال المقارنة مع حالات شبيهة عند مستويات مختلفة من التعميم والتخصيص .

أ - وعند أعلى مستوى ممكن من التعميم يمكننا القول بأن حالة الدولة التسلطية العنيفة فى العراق تقترب من حالة عامة هى حالة الدولة التسلطية فى المجتمعات متوسطة النمو عموما . وقد شهدت هذه الفئة من المجتمعات ميلا متعاظما للتحول الى دول ديمقراطية ليبرالية . وترجم هذا الميل فى عدد كبير من دول امريكا اللاتينية بقدر كبير من الجذرية طوال عقد الثمانينات . وقد اتسم هذا التحول بسيادة نموذج نزع الحكم العسكرى بتسليم الحكومات العسكرية بضرورة التحول الى الحكم الليبرالى المدنى اذعانا لمزاج عام شديد الحدة تكون فى أعقاب ازمات اقتصادية وسياسية كبرى . وفى حالات قليلة عجلت اشكال مختلفة من الكفاح الجماهيرى المدنى بقيام العسكريين بتسليم مقاليد الحكم طواعية للمدنيين أو لأحزاب سياسية فازت فى انتخابات عامة .

وتستهدف بعض اجراءات النظام الحاكم فى العراق الايحاء برغبته فى الانتقال الطوعى الى دولة ديمقراطية ليبرالية أو شبه ليبرالية . وقد بدأت هذه الاجراءات حتى قبل انفجار ازمة الخليج والغزو العراقى للكويت . ففى ١٧ يناير عام ١٩٨٩ أقر اجتماع لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية فكرة تكوين احزاب سياسية على أساس من دستور دائم . وشكلت الحكومة لجنة لوضع دستور جديد دائم . ووافق الاجتماع المشترك فى ٩ يوليو عام ١٩٩٠ على عدة فصول من مسودة الدستور وخصص المجلس الوطنى فى يوليو جلسة لمناقشة مشروع الدستور . وتضمن هذا المشروع انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا وتوسيع صلاحيات « البرلمان » بما فى ذلك حقه فى مساءلة مجلس الوزراء وحرية تشكيل الأحزاب وحرية اصدار الصحف . وحاولت قيادة الدولة التسلطية ان تبعث الى الحياة تلك المناقشات والوعود بعد الهزيمة العسكرية . فوعد الرئيس العراقى فى خطابه فى بداية مارس ١٩٩١ بادخال اصلاحات ديمقراطية تشمل اقرار الحريات العامة وحرية الصحافة والتعدد الحزبى ، وقرب نهاية مارس ناقش المجلس الوطنى هذه الاصلاحات المتضمنة فى مشروع الدستور الجديد ، واشارت الدولة الى حل مجلس قيادة الثورة بعد الاستفتاء على الدستور الجديد وجاء فى المفاوضات مع الحزب القومى الكردستانى مايوحى بعقد انتخابات حرة خلال ستة اشهر . ومع ذلك فان القيادة التسلطية تؤكد ان ماتزمع القيام به ليس شبيها بالديمقراطية الليبرالية ، كما ان مصداقية هذه الاجراءات كلها مشوبة بشكوك عميقة . والتفسير المرجح لهذه الاجراءات هو كما يقول المفكر العراقى فالح عبد الجبار هو ان الدولة التسلطية تطبق من جديد تكتيك تفكيك المعارضة السياسية الذى حاولته دون نجاح كبير فى أعقاب الهزيمة العسكرية عام ١٩٨٢ فى خورمشهر والمحمرة عندما رفضت احزاب المعارضة بالاجماع الحوار مع النظام ، وفى اعقاب احتلال الفاو عام ١٩٨٦ والتى انتهت « فى بضعة اسابيع بالضرب بالأسلحة الكيماوية » . واقصى مايمكن تصوره فى اطار نموذج « التسليم الطوعى بضرورة التحول الى نظام ديمقراطى » هو اعادة تجربة مايسمى بالجبهة الوطنية عام ١٩٧٣ وفقا للميثاق الوطنى الذى اصدرته حكومة البعث عام ١٩٧١ وهى تجربة لم تزد عن تشكيل حكومة موسعة تم فيها تمثيل بضعة احزاب « وهى الديمقراطى الكردستانى ، والشيوعى » وتيارات سياسية ، على اساس من اغلبية بعثية وهيمنة تامة على اجهزة الدولة ، وخاصة اجهزة الأمن . وهى تجربة سريعا ماتقوضت عندما شعرت الدولة التسلطية بما يكفى من الثقة لتصفية التعددية السياسية بل والاستقلال الذاتى النسبى للحزب' نفسه عامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، بقدر هائل من العنف .

والحقيقة ان حالة العراق تختلف اختلافا كبيرا عن نموذج « التسليم الطوعى للسلطة » الشائع فى امريكا اللاتينية مثلا خلال عقد الثمانينات . فعلى الصعيد الخارجى ، تمت عملية التسليم الطوعى للسلطة تحت اشراف دقيق من جانب الولايات المتحدة بعدما استنفذت الحكومات التسلطية اغراضها فى تصفية التيارات السياسية الراديكالية والثورية التى هددت مصالحها منذ الخمسينات . وكانت الضغوط الأمريكية ملموسة وواضحة ومؤثرة للغاية فى جميع الحالات . وبالمقارنة ، فان الولايات المتحدة ليست فى وضع يؤهلها للقيام بالدور نفسه فى العراق . كما ان من الواضح انها قد قررت الابقاء على النظام التسلطى فى العراق بخيانة الثورة الشعبية التى دعت اليها فى البداية . وعلى الصعيد الداخلى الأكثر اهمية فى تفسير هذا النموذج ، فان الحالات التى تمت فيها عملية التسليم الطوعى للسلطة قد اتسمت باستمرار أو تجدد هيكل تنظيمى مجتمعى شديد الحيوية والكفاحية ، بدءا من نقابات عمالية ومهنية نشطة وانتهاء بأحزاب سياسية متجذره ، وذلك بالرغم من العنف البالغ الذى حاولت به الدولة التسلطية اقتلاع التعبيرات المختلفة للتعددية السياسية . أما فى حالة العراق ، فان الدولة التسلطية قد نجحت فى تصفية الهيكل المؤسسى والتنظيمى للمجتمع المدنى الى حد بعيد ، وذلك بسبب الهشاشة الأصلية للتشكيلة الاجتماعية فى العراق التى لم تكن قد قطعت شوطا يذكر على طريق التصنيع والتحديث الاجتماعى .

ب - وعند مستوى ادنى من التعميم ، يمكننا مقارنة العراق بحالة فئة من المجتمعات التى تم فيها التحول

السياسى تحت تأثير هزيمة وطنية قاسية أدت الى تكثيف السخط الجماهيرى وانطلاقه فى انتفاضة أو ثورة شعبية مسلحة ، اذا رفضت الدولة السلطوية القبول الطوعى بضرورات التحول . وهناك حالات عديدة فى التاريخ القديم والحديث تتسق مع هذا النموذج . وقد حدث ذلك فى حالة العراق فى اعقاب الهزيمة القاسية التى لحقت بالفعل بالدولة التسلطية فى العراق على يد قوات التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة . اذ انبثقت الانتفاضة الجماهيرية فى الجنوب والثورة الكردية المسلحة فى الشمال ، منذ بداية مارس ، واستمرت نحو اربعة اسابيع قبل ان تتمكن الدولة التسلطية من اخمادها ، فى النهاية ، بأسلوب دموى فائق الوحشية . وبالتالى ، فقد فشل هذا النموذج عند التطبيق على حالة العراق .

ويمكننا ان نعزو فشل الانتفاضة الشعبية المسلحة فى مارس عام ١٩٩١ الى مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية ، فعلى المستوى الداخلى ، ادى اندلاع الانتفاضة فى الجنوب فى اعقاب الهزيمة العسكرية واحتلال القوات الأمريكية والبريطانية لشطر كبير من جنوب البلاد ، مباشرة ، الى اختلاط صورة الانتفاضة مع مشهد الاحتلال ، الأمر الذى اثار العاطفة الوطنية عند الغالبية الساحقة من الجماعة السنية المسيطرة على التشكيلة السياسية والمؤسسية للبلاد . وضاعف من رد الفعل السنى ما أثير عن تدخل ايرانى قوى ، بدفع وتسليح عشرات الآلاف من الأسرى الشيعة العراقيين لديها الى الجنوب - كما ان التتابع السريع للثورة الكردية المسلحة فى الشمال بعد انتفاضة الجنوب مباشرة ادى الى اثارة مخاوف السنة والجيش العراقى معا من وجود سياسة امريكية وغربية بمشاركة عربية واقليمية لتقسيم العراق ، ونزع الجزء الشمالى لانشاء دولة كردية والجزء الجنوبى لانشاء دولة شيعية .

والواقع ان عدم مشاركة السنة فى الانتفاضة الشعبية قد حكم عليها بالفشل منذ البداية ، باعتبارهم الثقل الرئيسى فى الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للبلاد . كما ان عدم مشاركة بغداد إلا على نحو هامشى للغاية - كما تؤكد التقارير الدولية - قد حرم الانتفاضة الشعبية من القدرة على الهجوم المباشر على مواقع ورموز السلطة الفاشية .

ومن ناحية اخرى ، فان الانتفاضة الشعبية فى الجنوب كانت سيئة التسليح والتنظيم الى حد بعيد . وعلى الأرجح ان هذه الانتفاضة قد بدأت فى أوساط جنود الفرق المنسحبة من الكويت بعد ان تفككت تنظيميا ثم امتدت الى الجماهير الشعبية فى البصرة ، ومنها الى المدن الجنوبية الاخرى حيث لم يكن هناك تدريب حقيقى أو خبرة بالأعمال العسكرية . ومن ناحية ثالثة ، فانه بالرغم من تتابع الانتفاضة والثورة المسلحة فى الجنوب والشمال ، إلا انه لم يكن هناك تنسيق حقيقى فيما بينها ، الأمر الذى مكن القوات الموالية للنظام من تركيز جهودها لسحق الانتفاضة الشعبية فى الجنوب ثم الانتقال لابادة قوات الثورة « الكردية » فى الشمال ، والتى كانت قد نجحت فى طرد القوات الموالية للنظام من معظم المناطق الشمالية .

ويعود الفشل ايضا فى جانب كبير منه الى حرمان الانتفاضة فى الجنوب من القيادة السياسية والثقافية والعسكرية الموحدة ، والى فشل تحالف المعارضة فى الخارج فى التحضير للانتفاضة والاستجابة السريعة لها . ويعزى هذا الفشل بدوره الى تمزق المعارضة السياسية وافتقارها الى مرتكزات حقيقية للوحدة على المستويات السياسية والتنظيمية . وتنقسم المعارضة العراقية الى ثلاثة تجمعات كبرى . الأول هو تجمع الأحزاب الدينية الشيعية وينضوى تحت مظلة المجلس الأعلى للثورة الاسلامية فى العراق ، برئاسة السيد محمد باقر الحكيم ويضم ستة احزاب وهى حزب الدعوة الاسلامية الذى أعدم مؤسسه وزعيمه الشيخ محمد باقر الصدر فى بداية الثمانينات على يد النظام العراقى ، ومنظمة العمل الاسلامى بزعامة الشيخ المدرسى ، وحركة المجاهدين العراقيين بزعامة عبدالعزيز الحكيم والحركة الاسلامية فى العراق ويرأسها الشيخ مهدى الخالص وحركة جند الامام ويتزعمها السيد البدرى ، والتجمع الاسلامى العراقى . والتجمع الثانى يضم الأحزاب الكردية وهى الحزب الديمقراطى الكردستانى ، والجبهة الكردستانية العراقية ، والحزب الاشتراكى الكردى « باسوك » والاتحاد الوطنى الكردستانى ، والحزب الشيوعى العراقى : اقليم كردستان . وحزب الشعب الديمقراطى الكردستانى ، والحزب الاشتراكى الكردستانى ، والحزب الديمقراطى الكردستانى . أما المجموعة الثالثة فتضم الأحزاب ذات الطبيعة العلمانية والوطنية والقومية والشخصيات المستقلة . ويدخل فى هذه المجموعة الحزب الشيوعى العراقى ، وعدد كبير من التيارات التى تقترب اكثر من جماعات الرأى عنها من الأحزاب أو التنظيمات السياسية المتماسكة . وتتوزع هذه التيارات الأخيرة بدورها بين دمشق ولندن والرياض . ومن الواضح ان هذا التشكيل المعقد ثلاثى الاتجاهات يحتوى على عناصر التنافر اكثر مما يحتوى على عناصر التجانس والائتلاف . اذ تؤمن مجموعة الأحزاب الدينية بفكر سياسى متأثر بشدة بالخومينية الايرانية بما فيها من محاربة النظام العلمانى « العفلقى » واسقاطه لصالح اقامة الحكم الاسلامى العادل بقيادة الولى الفقيه والجهاد ضد « قوى الاستكبار العالمى » . كما ان تشكيل الأحزاب الدينية يتميز بالسرية والطابع العسكرى ، على نقيض الأفكار التى تتبناها الأحزاب العلمانية القومية والوطنية والتقدمية والطبيعة المفتوحة لتكوينها التنظيمى . وقد حاولت تلك المجموعات الثلاث التنسيق فيما بينها بعد انفجار ازمة الخليج والغزو العراقى للكويت . فعقدت مؤتمرا فى سبتمبر بلندن

اكد على رفض غزو الكويت والتضامن مع الشعب الكويتى وشجب القوات الغربية المتواجدة فى الخليج ودعوة الرأى العام العربى والاسلامى لمناصرة النضال العراقى واقامة حكم الشعب ودولة القانون والمؤسسات الدستورية ، وكان يحمل تأثيرا قويا للمجموعة الاسلامية . ثم عقدت مؤتمرا اوسع فى ديسمبر فى دمشق شاركت فيه ٢١ منظمة وتيار سياسى معارض . وتمخض هذا المؤتمر عن تشكيل لجنة العمل الوطنى المشترك للتعبير عن هوية جماعية للمعارضة والتنسيق بين منظماتها والسعى من اجل الحصول على اعتراف دولى بها . ونشطت اللجنة فى التحضير لأهم مؤتمر لأحزاب وتيارات المعارضة السياسية العراقية فى بيروت والذى عقد اثناء الانتفاضة المسلحة فى الجنوب والشمال « ١٠ مارس » لمناقشة برنامج عمل تقدمت به اللجنة ووضع تصور مقبول عن تشكيل حكومة ائتلافية مؤقتة تقوم بمهام الانتقال بالعراق الى نظام ديمقراطى دستورى . على ان اهم القضايا التى بحثت فى هذا المؤتمر وهى تصعيد وتنظيم الانتفاضة كانت متأخرة جدا . اذ بدأ الجيش العراقى الموالى للدولة التسلطية هجومه المضاد على البصرة والنجف وكربلاء بعد ايام قليلة من هذا المؤتمر . واصبحت اهم ثلاثة قرارات لهذا المؤتمر معرضة للانهيار السريع وهى تشكيل هيئة للانقاذ الوطنى ، ومعالجة الطوارىء التى تفرضها الانتفاضة ، والحصول على اعتراف دولى ، وذلك لاقامة حكومة انتقالية ائتلافية تلتزم باجراء انتخابات حرة فى العراق . فقد كان الانهيار السريع للانتفاضة سببا لتجميد مواقف الدول الكبرى والمؤثرة اقليميا ودوليا من مسألة الاعتراف بالمعارضة ، وهو ماجعل تشكيل حكومة منفى امرا غير عملى بدوره .

ويقودنا هذا الاعتبار الأخير الى مجموعة من الاسباب الخارجية وراء فشل الانتفاضة المسلحة فى العراق . فقد كان من الواضح تعذر انتصار هذه الانتفاضة بدون مساندة عسكرية غير مباشرة من جانب القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولى فى جنوب العراق ، على الأقل من خلال تحييد سلاح الطيران العراقى وضمان امداد الانتفاضة بأسلحة ثقيلة توازن القوات الموالية للنظام التسلطى فى العراق .

وقد كانت الولايات المتحدة ودعوتها المستمرة لاسقاط نظام صدام حسين وراء انعاش الآمال عند المعارضة العراقية بامكان قيام القوات متعددة الجنسية بدور غير مباشر فى تدعيم الانتفاضة .. وقد كانت هناك بعض الاشارات العملية لذلك فى الأيام القليلة الأولى من الانتفاضة فى الجنوب ، غير انه سريعا ماتراجعت الولايات المتحدة عن هذا الموقف مما فتح الباب أمام القوات الموالية للنظام لاخماد الانتفاضة . ومن المؤكد ان الموقف الأمريكى كان قد تم اتخاذه بالتنسيق مع المملكة السعودية التى كانت قد اعلنت بدورها فى البداية رغبتها فى قيام نظام جديد فى بغداد .. وربما يعود السبب الرئيسى وراء هذا التحول المفاجىء فى الموقف الامريكى والسعودى الى وضوح نفوذ المنظمات الاسلامية الشيعية فى انتفاضة الجنوب ، والى فشل لجنة التنسيق الوطنى فى تغيير هذا الانطباع واقناع الولايات المتحدة والعالم بأن الانتفاضة ليست طائفية ، وانما هى تعبير عن حالة الغضب والغليان عند الشعب العراقى ككل .

ان استلهام دروس الانتفاضة المسلحة فى الجنوب بصفة خاصة يجعلنا نستبعد امكانية تكرار هذا النموذج فى العراق لتغيير الوضع السياسى القائم .

جـ - ان نموذج التغيير السياسى فى سياق هزيمة قومية على يد جيوش اجنبية يتخذ اشكالا متعددة للغاية . ومن أبرز هذه الاشكال فى العالم العربى والعالم الثالث عموما هو شكل الانقلاب العسكرى . وفى حالات عديدة اخرى كان الانقلاب العسكرى يسبق أزمات وطنية تهدد بنشوب حرب دولية ، اما لاعداد البلاد للحرب او لتجنبها . وليس من الضرورى ان يأتى الانقلاب العسكرى فوريا فى اعقاب هزيمة وطنية . فقد يثب العسكريون للسلطة السياسية بعد فترة من وقوع الهزيمة الوطنية ، وذلك اذا استمرت حالة التأزم السياسى المتولدة عن هذه الهزيمة . ويمكن مقارنة حالة العراق بفئة من المجتمعات العربية وقع فيها الانقلاب العسكرى بعد هزيمة وطنية شديدة ، وتضم هذه الفئة مصر « ١٩٥٢ » وسوريا « ١٩٦٨ » .

وقد كانت الولايات المتحدة والقوى الغربية وبعض الدول العربية المشاركة فى التحالف الدولى المناهض للغزو العراقى للكويت تأمل فى تطبيق هذا النموذج على حالة العراق ، قبل نشوب الحرب فى يناير ١٩٩١ . وتعاظمت التوقعات باحتمال وقوع انقلاب عسكرى بعد الهزيمة ، على أساس ان هذا البديل يضمن الى حد ما الوحدة الاقليمية للعراق وقيام حكومة « معتدلة » لاتسيطر عليها الأحزاب الدينية أو « المتطرفة » . وخلال انتفاضة مارس المسلحة ، بدا لفترة ان هناك بعض العلامات لقيام هذا الاحتمال ، اذ انضم جنود وضباط عدة فرق عسكرية الى الثوار سواء فى الشمال والجنوب . على ان ذلك لم يكن اشارة بأى حال الى ترجيح وقوع انقلاب عسكرى ، لأن القوات النظامية التى انضمت للثورة المسلحة قد فعلت ذلك بسبب تفكك سلاسلها القيادية ، وهياكلها التنظيمية عامة ، أو بسبب الانتماء القومى « حالة القوات الكردية فى الجيش النظامى وخاصة تلك المنسحبة من الكويت بعد قبول العراق لقرارات الأمم المتحدة ». أما القوات التى حافظت على هياكلها التنظيمية وتسلسلها القيادى ، فانها وقفت بقوة تدافع عن النظام الحاكم . ويمكننا ايضا ان نميز بين موقف الفرق العسكرية التى تعرضت بكثافة للعمليات الحربية من جانب قوات الحلفاء « سواء القصف الجوى المتواصل او المعارك البرية » بسبب وجودها فى القطاع الجنوبى وتلك التى كان تعرضها لهذه

العمليات محدودا بسبب انتشارها فى الشمال والقطاع الأوسط . وقد كانت الأخيرة هى التى قامت بقمع الانتفاضة الشعبية المسلحة فى الجنوب والثورة الكردية المسلحة فى الشمال . وبهذا انهارت توقعات قيام انقلاب عسكرى يقود عملية التغيير السياسى فى اتجاه ديمقراطى .

ويؤكد المتخصصون فى الشئون العراقية صعوبة ، بل واستحالة وقوع انقلاب عسكرى يبدأ عملية التغيير السياسى للدولة التسلطية ، لأسباب عديدة . فيؤكد سمير الخليل مؤلف كتاب « جمهورية الرعب » انه لايوجد ضابط واحد فى البلاد ليس عضوا فى الحزب ومسئولا امام القيادة العليا ، وخاصة ان الجيش يتعرض لحملات تطهير دورية ومنظمة وعنيفة للغاية وان قيادة النظام التسلطى تعمل على التصفية الجسدية لأى شخصية قيادية قد تبرز باعتبارها مركزا للولاء داخل الجيش . وكذا فان الحكم بالاعدام على كل من يشتغل بالسياسة بين ضباط الجيش بعيدا عن حزب البعث قد أنتج وضعا يتسم بالولاء الميكانيكى لقيادة الدولة التسلطية . ويشير كتاب آخرون الى ان اجهزة الأمن والحزب تسيطر سيطرة تامة على القوات المسلحة فى كافة مستوياتها ، وخاصة ان قلب القوات المسلحة والأمن مجند من نفس العشيرة التكريتية للرئيس صدام حسين ، وان هناك عدة اجهزة امن ذات اختصاصات متداخلة للسيطرة على وتأمين الجيش سياسيا ومنها المخابرات العسكرية وادارة الامن العام والمخابرات العامة التى تعرف بمكتب المخابرات الخاص . ويتفق خبراء اجانب وعرب على استبعاد احتمال وقوع انقلاب عسكرى ، بسبب هذه الاعتبارات .

والواقع ان هذا التحليل يبدو متعجلا وناقصا الى حد ما . فالتوسع المذهل للقوات المسلحة العراقية خلال سنى الحرب مع ايران قد حتم التوسع فى تجنيد وترقية الضباط التكنوقراط من غير ذوى الاهتمامات السياسية والأيديولوجية المسبقة . وهؤلاء الضباط المهنيون هم المرشحون للاستلاب السياسى فى اعقاب الاستلاب المهنى ، وخاصة انهم هم ايضا المعرضون اكثر لعمليات التطهير والتصفية الدورية . وبقدر ما اتسعت قاعد الضباط المهنيين يصعب على أى عدد من اجهزة الأمن السيطرة تماما على مواقفهم أو تأمينهم لصالح النظام . بل أن ذلك يبدو صحيحا حتى بالنسبة لأجهزة الأمن المتعددة والمتشعبة . وفى نفس الوقت ، فان هذه الفئة المتسعة من الضباط قد اصبحت لديهم قائمة طويلة من اسباب الغضب والاحباط ورفض طبيعة الدولة التسلطية ، خاصة بعد الهزيمة القاسية التى لاقاها الجيش على يد الأمريكيين والبريطانيين بسبب سوء الحسابات السياسية لقيادة هذه الدولة . والأرجح أن الولاء الذى أظهرته هذه الفئة من الضباط اثناء الانتفاضة كان يعود الى المشاعر الشعبية العنيفة المعادية للأمريكيين والغرب عموما بسبب مستوى الدمار الهمجى الذى الحق بالعراق اثناء الحرب . كما يعود هذا الولاء الى المخاوف المتجذرة بين سنة العراق عموما من انهيار الدولة وتفككها . وقد لايكون الدافع السياسى والأيديولوجى لهذا الولاء غير نسبة ضئيلة من مجموع الدوافع المعقدة التى تفسره . ومن المتوقع بعد ان يتم اشاعة المعرفة الكاملة بما حدث فى سياق الأزمة والحرب وبعد التقويم الكامل لحساباتها واخطائها من جانب قيادة الدولة التسلطية فى العراق ان يتلاشى تماما هذا الدافع الأيديولوجى والسياسى . ويتفق هذا التحليل مع حالات تاريخية مماثلة حدث فيها نوع من التأخير الزمنى لقيام الجيش بمحاسبة الساسة الذين ورطوه فى هزيمة ساحقة بالمدى والحجم الذى وقع بالفعل . أى أنه لايجب استبعاد احتمال وقوع انقلاب عسكرى يعبر عن الضرورات الموضوعية للتغيير السياسى فى العراق خلال السنوات القليلة المقبلة .

د ـ ويبقى احتمال أخير للتغيير الذى يأتى من جانب عناصر تتوطن فى جهاز الدولة التسلطية ، وهو يقوم على نموذج « الانقلاب السياسى » أو « انقلاب القصر » ، وربما من داخل الطاقم الحاكم نفسه . بحيث يبدأ هذا الانقلاب فى سلسلة من التنازلات والمراجعات التى تفلت تداعيات سياسية وشعبية تقود فى النهاية الى تغيير النظام القائم على نحو جذرى أو عميق . ويؤكد سمير الخليل فى كتابه جمهورية الرعب « انظر الترجمة العربية فى جريدة الاتحاد القطرية يوم ٤ اكتوبر » « علينا الا نعول على وجود معارضة داخل العراق ، فلقد عمل البعثيون على القضاء على أى معارضة منذ وقت بعيد . يبقى أمامنا شىء غير قابل للقياس وهو القيام بمحاولات فردية من داخل الدائرة الداخلية للبعث » ويؤكد فالح عبدالجبار نفس المعنى (راجع الجارديان فى اول مارس ١٩٩١) عندما يقول « يبدو أن المزيج التكريتى العسكرى هو السيناريو الأكثر ملاءمة للمستقبل : أى الاقرار بالحاجة الى التكريتيين وضباط الجيش » . أى أن التغيير لن يقع إلا اذا وجد انصارا بين العشيرة التكريتية التى ينتمى لها رئيس الدولة ـ وهم يؤلفون قلب الأجهزة الأمنية وقوات النخبة العسكرية من تشكيلات الحرس الجمهورى .

والواقع ان نموذج انقلاب القصر أو الانقلاب السياسى من داخل الطاقم الحاكم فى الدولة أو الحزب كثير الوقوع فى الدول الشمولية والسلطوية فى فترات التأزم السياسى وخاصة عندما تتجمع الانتكاسات الخارجية والداخلية وتؤلف معا وضعا حافلا بالتأزم ومشاعر عامة محبطة وثقيلة باليأس . وهناك انقلابات سياسية يقوم بها الراديكاليون واخرى تقوم بها الأجنحة الأكثر براجماتية واعتدالا . والحالات الاخيرة أوفر عددا . وتقدم افغانستان امثلة للنوعين من الانقلابات السياسية عبر تاريخ الحرب الاهلية منذ عام ١٩٧٩ حتى الانسحاب السوفيتى من البلاد عام ١٩٨٩ . وبالمقارنة ، فان الحالة

الداخلية للدولة والمجتمع العراقى وكذا الضغوط الخارجية والموقف العالمى للدولة ترشحانها « لتحول حاسم نحو اليمين ».

ويمكننا أن نلقى الضوء على هذه الحالة من زاوية نظرية الثورات التى تاثرت كثيرا بالقياس والاستعارات المأخوذة من الثورة الفرنسية . فيقال على هذا التحول الحاسم نحو اليمين « انقلاب ثرميدورى Thermido-rian coup» قياسا على الانقلاب الذى وقع ضد روبسبيير وانشأ حكومة القناصل بعد فترة طويلة من الارهاق الناشىء عن الصراعات الداخلية والعنف والتوتر الصريح والمكبوت والحروب الداخلية بسبب سياسة فائقة الراديكالية لزعيم يركز كل السلطات فى يده . والانقلاب الثرميدورى بهذا المعنى يتم عندما يصل اليأس والحيرة والارهاق بكل من الجماهير والقادة الى درجة خلق الحاجة الى فترة توقف ومراجعة .

ولاشك أننا نقف فى حالة العراق أمام وضع مشابه من حيث درجة اليأس والحيرة التى تمسك بالجماهير والنخبة الحاكمة فى نفس الوقت ، وخاصة بعد الخسائر المادية والمعنوية والسياسية التى نكبت بها العراق بسبب سوء تقديرات الرئيس والمجموعة المحيطة به مباشرة . غير ان الانقلاب الثرميدورى أو انقلاب القصر لايقابل فى حالة العراق شروطا هامة جوهرية . فلم يكن هناك فى العراق موقف ثورى سائل ، وانما هناك آلة دولة جبارة ومعقدة وصلبة للغاية . وقد أثبتت هذه الدولة التسلطية صلابتها غير العادية وتعذرها على التغيير أو التهاون أو المرونة اثناء اكثر من عام منذ بدأت الأزمة الكبرى فى الخليج تتفجر فى اعقاب غزو الكويت واثناء حرب ضروس تم فيها تدمير البنية الأساسية الحديثة للدولة والمجتمع . والرئيس ليس هنا زعيم له كاريزما أو جاذبية جماهيرية يحرك الجماهير فى اتجاه مغامرات تاريخية ، وانما متآمر شرس للغاية لم تكن لديه يوما كاريزما حقيقية بين الجماهير ولا مقومات رئيس لدولة حديثة . وتتركز مواهبه الفذة فى قدرته غير العادية على تركيز السلطة والتصفية الدموية حتى لأكثر الشخصيات شعبية واقربهم الى الدوائر الضيقة للسلطة ، وكذا فى قدرته على تأمين الدولة ضد كل الظروف المحتملة التى يمكن ان تولد ضغوطا تحد من حريته المطلقة فى اتخاذ حتى اكثر القرارات افتقارا للرشادة والزج بالجماهير ـ مهما كانت علامات الارهاق قد نالت منها ـ فى مغامرات داخلية وخارجية مكلفة . وفى مثل النظام الذى يتوسد هذا الرئيس على قمته تصبح مؤامرة الانقلاب العسكرى اكثر سهولة وترجيحا بكثير عن انقلاب القصر بسبب التصفية المستمرة والدورية لكل المنافسين وبسبب عدم التسامح حتى مع ابسط تعبيرات تعددية مراكز اتخاذ القرارات حتى الصغيرة منها داخل الدولة .

هـ ـ وهناك نموذج خامس للتغيير السياسى فى المجتمعات المحكومة بدولة سلطوية عنيفة ، وهو يقوم على « الكفاح المدنى الجماهيرى واسع النطاق » الذى يتكثف ويتواتر بسرعة شديدة بما يؤدى الى شل الدولة واجهزتها القمعية . وقد يتراوح الأمد الزمنى لموجة الكفاح الجماهيرى بين عدة ايام من الاضرابات والمظاهرات الجماهيرية المتواصلة والتى تعكس اجماع شعبى « مثل حالة السودان عام ١٩٨٥ »، وعدة شهور من اعمال التظاهر اليومى والاضراب العام الممتد والتى تعكس اصرارا متناهيا على اسقاط نظام معين للحكم أو الدولة التسلطية عموما « مثل حالة ايران عام ١٩٧٩ » ويسود هذا النمط عندما يصل اليأس الجماهيرى الى منتهاه من امكانية التغيير من داخل الدولة ، ويتجمع قدر هائل من الغضب الجماهيرى وتزداد العزلة بين الدولة والمجتمع وقد يقبل المجتمع المدنى بحل وسط يبرز من خلال قيام انقلاب قصر ويتوجه للجماهير برسالة تؤكد قبول التغيير وبدء عملياته فعليا وتزال الرموز الأكثر اهمية للنظام القديم . وفى حالات معينة قد تستنفذ فرص التغيير من خلال جهاز الدولة عندما ترفضه الجماهير الثائرة التى تصر على سقوط الدولة التسلطية لا فقط طاقم معين من الحكام أو رموز معينة للحكم القديم . وتصل راديكالية الجماهير التى تشن كفاحا مدنيا من هذا النوع الى اقصاها عندما يكون هناك هيكل مؤسسى قيادى يحتفظ بالرغم من التنكيل والاضطهاد البوليسى بكيانه سليما ، وعندما يتسم الموقف الجماهيرى بقدر كبير من الاجماع بالارتباط بأيديولوجية متكاملة ودليل واضح للتغيير السياسى أو مثل أعلى ، عادة مايتجسد فى شعار بسيط يسحر الجماهير لدولة جديدة . على حين ان الجماهير قد تقبل حلا وسطا ، عندما تقوم جماعة من نخبة السلطة بانقلاب قصر وتعرض اسلوبا مقبولا للانتقال والتحول السياسى ، وعندما تبدأ فورا تداعيات تؤدى الى التغيير الجذرى فى النهاية وبروز نظام جديد للحكم يحظى بالتراضى العام ولو لمرحلة معينة .

وتبدو حالة العراق مرشحة لهذا النموذج من التغيير السياسى . فلاشك ان العراق يعيش الان فى حالة من الغليان والحيرة . والى جانب السخط والغضب المرتبطين بالهزيمة المريرة والنكبة التى ألمت بالبنية الأساسية للمجتمع العراقى والتى شيدها عبر عقود من التحديث والتضحيات ، فان أوضاعا قريبة من المجاعة والارتداد الى اسلوب الحياة ماقبل الحديثة تفترس الشعب العراقى بما فى ذلك بغداد والمدن الكبرى الأخرى فى وسط العراق الى جانب الدمار الشامل الذى حاق بالجنوب . وفى سياق ذلك كله تتزايد المسافة العازلة بين الجماهير ونخبة السلطة وتتعاظم المفارقة الكامنة فى العجز عن محاسبة المسئولين عن الكارثة بما فيهم رئيس الدولة ويزداد الغضب الاخلاقى المرتبط باصرار هؤلاء على عدم الاعتراف بمسئوليتهم وعلى التمسك لا بسلطة الحكم فحسب ، بل وبالاساليب القمعية القديمة فى الحكم ايضا .

ومن الممكن ان نتصور اندلاع موجة من الكفاح الجماهيرى المدنى فى شكل مظاهرات جماهيرية واسعة النطاق واضرابات عامة مفتوحة تبدأ من بغداد وتنتقل بسرعة الى وسط العراق حيث موطن الجماهير السنية ، ومنها الى مناطق الجنوب . وفى سياق ذلك لايستبعد ان يقوم انقلاب قصر يضحى فى البداية بالرموز الأكثر استقطابا للكراهية العامة فى العراق وخاصة من اجهزة امن النظام .. ويمكن ان تتداعى الأحداث بعد ذلك بصورة تؤدى الى محاصرة وعزل رئيس الدولة والجماعة المحيطة به مباشرة ، والى تلاقى الجماهير الثائرة مع قادة جدد يفتحون الباب امام تسييس سريع للجماهير وعودة القطاع الكبير من الجماهير والنخب العراقية التى اجبرت على مغادرة البلاد والاقامة فى الشتات « خاصة فى الغرب » بما يفتح الباب امام تغييرات ديمقراطية واسعة النطاق .

ويستمد ترجيحنا لهذا النموذج للتغيير السياسى فى العراق من شيوعه فى العقد الأخير فى العالم العربى والاسلامى ، والعالم الثالث عموما . كما يستمد ايضا من وجود خبرات عراقية قديمة بهذا النموذج للكفاحية السياسية للجماهير ..

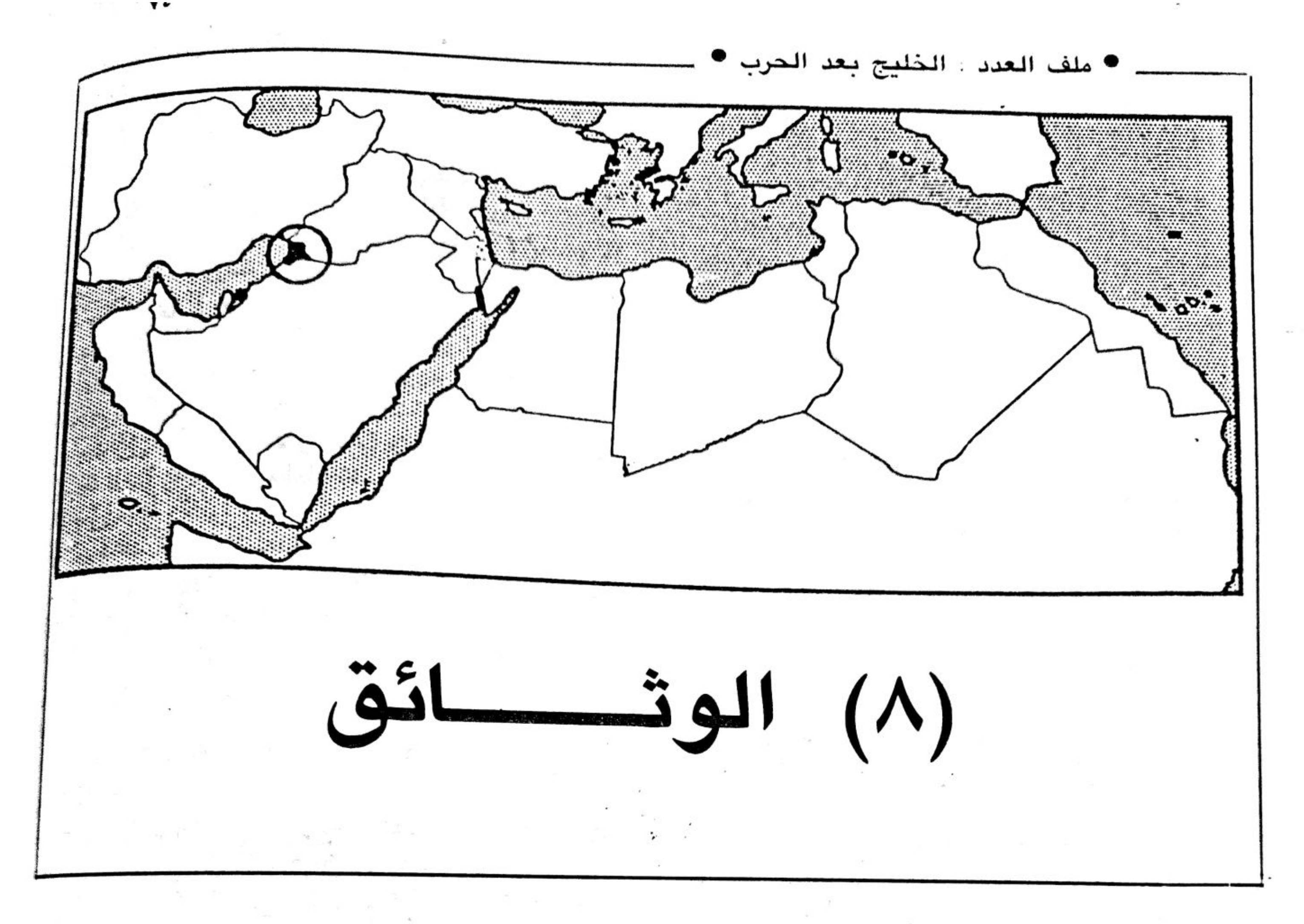
٤ ـ التوجهات المرجحة للتغيير السياسى فى العراق :

مما لاشك فيه ان مجموعة الضرورات التى تحتم التغيير السياسى فى العراق فى المستقبل القريب تفرض توجهات ديمقراطية سياسية وليبرالية اقتصادية . غير انه من الصعب ان نتصور امكانية نظام سياسى واقتصادى مفتوح ومنسجم تماما فى المستقبل المباشر . ومن المرجح ان التغيير الذى يعقب سقوط الدولة التسلطية العنيفة سوف يمزج بين اعتبارات الديمقراطية والحرية الاقتصادية مع اعتبارات معينة للرقابة السياسية والاقتصادية . وربما تمر العراق بمرحلة انتقالية طويلة نسبيا ، والأغلب انها لن تكون خالية من صراعات ضارية وتواترات شديدة .

فالضرورات الموضوعية التى تحتم التغيير السياسى تتكيف بمعطيات مجتمع مجزأ ، وتعددى على الصعيدين الهيكلى « العرقى ـ الطائفى » والسياسى « التعدد الشديد فى التيارات السياسية والفكرية والأيديولوجية »، والميراث الثقافى والسياسى لهذا المجتمع .

ـ فعلى الصعيد السياسى تعتبر الديمقراطية السياسية هى القاسم المشترك الأدنى لحالة العلاقات بين الكتل السياسية الكبرى ، وخاصة المجموعات الثلاث للمعارضة السياسية . وقد وصلت هذه الكتل الى هذا الاستنتاج بعد فترة طويلة من المعاناة الشديدة على يد الدولة التسلطية . على انه ينبغى ان نأخذ فى الاعتبار ان الكتل السياسية الكبرى فى العراق لم تطور هى ذاتها قناعات ديمقراطية اصيلة . ولا تعتبر الديمقراطية السياسية جزءا أو جانبا من التقاليد الفكرية إلا لجماعات صغيرة ليس لها وزن سياسى كبير . فمجموعة الأحزاب الدينية تملك مثلا اعلى يقوم فى النهاية على فكرة الدولة الاسلامية ذات الطابع الشمولى والواحدى . ومجموعة الأحزاب القومية قد تأثرت فى نهاية المطاف بفكر وميراث سياسى غير ديمقراطى . ويصدق الأمر نفسه على الحزب الشيوعى العراقى . أما مجموعة الأحزاب الكردية فانها مشغولة بقضيتها القومية ولاتمثل لها الديمقراطية غير بوابة للاستقلال الذاتى وربما لدولة مستقلة .

وبهذا المعنى ، فان الديمقراطية تصبح هى قواعد اللعبة السياسية المقبولة اكثر منها قيمة أو مثلا أعلى أو صورة الدولة المرغوبة من جانب الكتل السياسية وأيديولوجياتها الكبرى .



(٨) الوثـــــائق

إعلان دمشق
(٦ مارس ١٩٩١)

إن الدول العربية الاعضاء فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية المشاركة فى اجتماع دمشق يومى ١٩/٢٠ شعبان ١٤١١ هجرية الموافق ٥/٦/مارس ١٩٩١ م انطلاقا من مشاعر الأخوة والتضامن التى تربط بينها والتى كفلها تراث عريق من التساند والتكاتف والنضال المشترك والاحساس العميق بوحدة الأمال والتحديات وتطابق الغايات ووحدة المصير وتعزيزا لقدراتها على الاضطلاع بمسئولياتها القومية فى إعلاء شأن الأمة العربية وخدمة قضاياها وصيانة أمنها وتحقيق مصالحها المشتركة .

وفى اطار من التمسك القومى بالأهداف والمبادىء التى كرستها المواثيق وقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى والأمم المتحدة .

وادراكا للتحولات العميقة الجارية على المسرح الدولى والتى تطرح امام الأمة العربيةتحديات جسيمة تتطلب لمواجهتها أعلى درجات التنسيق والتعاون بين الدول العربية واذ تؤكد من جديد موقفها الرافض للنهج العدوانى والانحياز له كالذى حصل خلال العدوان واحتلال قوات النظام العراقى لدولة الكويت الذى جاء خروجا سافرا على كل ما استقر من قواعد وأعراف عربية واسلامية ودولية وأطاح بكثير من مفاهيم ومنجزات العمل العربى المشترك فى وقت كانت الأمة العربية تحتاج فيه اكثر من اى وقت مضى الى جمع شملها وحشد طاقاتها لرد العديد من المخاطر التى لا سابق لها .

كما تعلن ترحيبها بتحرير دول الكويت وعودة الشرعية اليها وتعبر عن المها العميق وبالغ حزنها لما تعرض له الشعب الكويتى الشقيق من جراء عدوان النظام العراقى عليه كذلك تعبر عن اسفها الشديد لما تعرض له الشعب العراقى من ابشع صور المعاناة نتيجة عدم اكتراث القيادة العراقية بمصالحه ، وتؤكد فى هذا الصدد وقوفها الى جانب الشعب العراقى فى محنته وحرصها الكامل على وحدة الأراضى العراقية وسلامتها الاقليمية .

تؤكد الاطراف المشاركة عزمها على السعى لاعطاء روح جديدة للعمل العربى المشترك وإرساء التعاون الأخوى بين اعضاء الاسرة العربية على قواعد صلبة ترتكز على المبادىء التالية :

أولا : مبادىء التنسيق والتعاون

يقوم التنسيق والتعاون على الاسس التالية :

١ - العمل بموجب ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق العربية والدولية الأخرى واحترام وتعزيز الروابط التاريخية والأخوية وعلاقات حسن الجوار والالتزام باحترام وحدة الأراضى والسلام الاقليمية والمساواة فى السيادة وعدم جواز اكتساب الأراضى بالقوة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

٢ - العمل على بناء نظام عربى جديد من اجل تعزيز العمل العربى المشترك واعتبار الترتيبات التى يتم الاتفاق عليها بين الاطراف المشاركة بمثابة الأساس الذى يمكن البناء عليه من اجل تحقيق ذلك ، وترك المجال مفتوحا امام الدول العربية الأخرى للمشاركة فى هذا الاعلان فى ضوء اتفاق المصالح والأهداف .

٣ - العمل على تمكين الأمة العربية من توجيه كافة امكاناتها لمواجهة التحديات التى يتعرض لها الاستقرار والأمن فى المنطقة ولتحقيق حل عادل وشامل للنزاع العربى الاسرائيلى وقضية فلسطين على اساس ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة .

٤ - تعزيز التعاون الاقتصادى بين الاطراف المشاركة وصولا الى تجمع اقتصادى فيما بينها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادى والاجتماعية .

٥ - احترام مبدأ سيادة كل دول عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية .

ثانيا اهداف التنسيق والتعاون

١ - فى المجالين السياسى والأمنى :

أ - تعتبر الاطراف المشاركة ان المرحلة الحالية التى اعقبت تحرير الكويت من احتلال قوات النظام العراقى توفر افضل الظروف لمواجهة التحديات والتهديدات الأخرى التى تتعرض لها المنطقة وفى مقدمتها التحديات الناجمة عن استمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى على اساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ب - تؤكد الاطراف المشاركة احترامها لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية والتزامها بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية وعزمها على العمل المشترك لضمان امن وسلامة الدول العربية ، واذ تشير على وجه الخصوص الى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية تعتبر ان وجود القوات المصرية والسورية على ارض المملكة العربية السعودية ودول عربية اخرى فى منطقة الخليج لتلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن اراضيها - يمثل نواة لقوة سلام عربية تعد لضمان امن وسلامة الدول العربية فى منطقة الخليج ونموذجا يحقق ضمان فعالية النظام الأمنى العربى الدفاعى الشامل - كما تؤكد الاطراف المشاركة على ان التنسيق والتعاون بينها ان يكون موجها ضد اى طرف بل يمكن ان يكون مقدمة لفتح حوار مع الاطراف الاسلامية والدولية التى تحترم المصالح العليا للامة العربية وتلتزم بمبادىء الشرعية الدولية المستقرة خاصة ما يتعلق منها باحترام سيادة الدول وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

جـ - تسعى الأطراف المشاركة الى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع اسلحة الدمار الشامل خاصة الاسلحة النووية وتعمل على تحقيق ذلك من خلال الأجهزة الدولية المعنية .

٢ - فى المجال الاقتصادى والثقافى :

انسجاما مع ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية وغيرها من اتفاقيات العمل العربى المشترك تسعى الاطراف المشاركة الى :-

أ - تعزيز قواعد التعاون الاقتصادى فيما بين الاطراف المؤسسة كخطوة اولى يمكن البناء عليها مع دول عربية اخرى بغية توسيع مجالات التعاون ونطاقه .

ب - تبنى سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة تمهيدا لاقامة تجمع اقتصادى عربى لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناتجة عن اقامة تجمعات اقتصادية كبرى فى العالم .

جـ - تشجيع القطاع الخاص فى الدول العربية وافساح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من ثمرات التعاون المشترك بصورة سهلة وملموسة .

د - دعم مراكز البحث العلمى وتسهيل الاتصالات فيما بينها وصولا الى تمكينها من اعداد الابحاث المشتركة التى تحقق التكامل فى مجالاته المختلفة .

هـ - الاستفادة من الخبرات والموارد البشرية فى مجال التبادل الثقافى والاعلامى مع مراعاة احترام قيم الدول المشاركة وتقاليدها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .

٣ - فى مجال مؤسسات العمل العربى المشترك

دعم الجامعة العربية والتصدى لكافة المحاولات التى تستهدف إضعافها او تفتيتها وإعادة التأكيد على الالتزام والتمسك بالأهداف والمبادىء التى تضمنها ميثاق الجامعة مع امكانية تطويره عن طريق اضافة ملاحق اليه بالاستفادة من نتائج اعمال لجنة تعديل الميثاق بما فى ذلك وضع نظام لتسوية المنازعات .

ثالثا : الاطار التنظيمى للتنسيق والتعاون

يتم التنسيق والتعاون بين الاطراف المؤسسة من اجل تحقيق الأهداف المشار اليها من خلال اجتماعات تستضيفها بالتناوب كل من الدول المشاركة على مستوى وزراء الخارجية والاستعانة بالخبراء والمختصين لدراسة أوجه التعاون من اجل التوصل الى صيغة تعاقدية جديدة للتعاون العربى فيما بينها تكون مفتوحة لجميع الدول العربية .

رابعا احكام عامة

جرى التوقيع على هذا الاعلان بالأحرف الأولى فى دمشق على ثمانى نسخ اصلية باللغة العربية لكل منها نفس الحجية بتاريخ ٢٠ شعبان ١٤١١ هـ الموافق ٦ مارس ١٩٩١ م ويصبح هذا الاعلان نافذ المفعول بعد اقراره أصولا وتوضع وثائق الاقرار لدى وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية .

التوقيع

- راشد عبدالله النعيمى - وزير خارجية الأمارات العربية المتحدة
- الأمير سعود الفيصل - وزير خارجية المملكة العربية السعودية .
- مبارك بن على الخاطر - وزير خارجية قطر
- الدكتور عصمت عبدالمجيد - نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية مصر العربية
- الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة - وزير خارجية دولة البحرين
- يوسف بن علوى بن عبدالله - وزير خارجية سلطنة عمان .
- الشيخ صباح الأحمد الصباح - وزير خارجية الكويت
- فاروق الشرع - وزير خارجية الجمهورية العربية السورية .

قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧
(٣ ابريل ١٩٩١)

إن مجلس الأمن ،

اذ يشير الى قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٣ آب/اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٦ آب/اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٩ آب/اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ فى ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٥ (المؤرخ فى ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ فى ١٣ ايلوا/سبتمبر ١٩٩٠ و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ فى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠ و ٦٧٧ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٢٨ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٠ و ٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٢٩ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٠ و ٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ فى ٢ آذار/ مارس ١٩٩١ ،

واذ يرحب برجوع السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية للكويت وبعودة حكومتها الشرعية ،

واذ يؤكد التزام جميع الدول الاعضاء بسيادة الكويت والعراق وسلامتها الاقليمية واستقلالهما السياسى ، ويحيط علما بالنية التى اعربت عنها الدول الاعضاء المتعاونة مع الكويت بموجب الفقرة ٢ من القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) على إنهاء وجودها العسكرى فى العراق فى اقرب وقت ممكن تمشيا مع الفقرة ٨ من القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ،

واذا يؤكد من جديد ضرورة التأكد من النوايا السلمية للعراق فى ضوء غزوه للكويت واحيله لها بصورة غير مشروعة .

واذ يحيط علما بالرسالة الموجهة من وزير خارجية العراق فى ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٩١ والرسائل الموجهة عملا بالقرار ٦٨٦ (١٩٩١)

واذا يحيط علما بأن العراق والكويت ، بوصفهما دولتين مستقلتين ذواتى سيادة ، قد وقعا فى بغداد فى ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٣ على « محضر متفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والأمور ذات العلاقة » ، معترفين بذلك رسميا بالحدود بين العراق والكويت وبتخصيص الجزر . وقد سجل هذا المحضر لدى الامم المتحدة وفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، واعترف فيه العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ تموز/ يوليه ١٩٣٢ ، الذى وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٠ آب/ اغسطس ١٩٣٢ .

وإدراكا منه لضرورة تخطيط الحدود المذكورة .

وادراكا منه ايضا للبيانات الصادرة عن العراق والتى يهدد فيها باستعمال اسلحة تنتهك التزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربى للغازات الخانقة او السامة او ماشابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية ، الموقع عليه فى جنيف فى ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٢٥ ، ولسابقة استخدامه للأسلحة الكيميائية ، واذا يؤكد ان اى استعمال آخر لهذه الاسلحة من جانب العراق سوف تترتب عليه عواقب وخيمة .

واذا يشير الى ان العراق كان قد وقع على الاعلان الصادر عن جميع الدول المشتركة فى مؤتمر الدول الأطراف فى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والدول المعنية الأخرى ، المنعقد فى باريس فى الفترة من ٧ الى ١١ كانون الثانى /يناير ١٩٨٩ ، والذى حدد الهدف المتمثل فى إزالة الاسلحة الكيميائية والبيولوجية على الصعيد العالمى ،

واذ يشير ايضا الى ان العراق قد وقع على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة ، المؤرخة فى ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٧٢ .

واذا يلاحظ اهمية تصديق العراق على هذه الاتفاقية .

واذا يلاحظ علاوة على ذلك اهمية انضمام جميع الدول الى هذه الاتفاقية ، ويشجع مؤتمر استعراض الاتفاقية المقبل على تعزيز قوة الاتفاقية وكفاءتها ونطاقها العالمى .

واذ يؤكد اهمية قيام مؤتمر نزع السلاح بالتبكير باختتام اعماله المتعلقة بإعداد اتفاقية للحظر الشامل للأسلحة الكيميائية والانضمام اليها على الصعيد العالمى .

واذ يعلم باستعمال العراق لقذائف تسيارية فى هجمات لم يسبقها استفزاز ومن ثم بضرورة اتخاذ تدابير محددة فيما يتعلق بهذه القذائف الموجودة فى العراق .

واذا يساوره القلق بسبب التقارير التى لدى الدول الأعضاء والتى تفيد بأن العراق قد حاول الحصول على مواد لبرنامج لانتاج الأسلحة النووية بما يتنافى مع التزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الصادرة فى اول تموز/ يوليه ١٩٦٨ .

واذ يشير ايضا الى الهدف المتمثل فى انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى اقليم الشرق الأوسط ،

وادراكا منه للتهديد الذى تشكله جميع اسلحة التدمير الشامل على السلم والامن فى المنطقة ، ولضرورة العمل على انشاء منطقة خالية من هذه الاسلحة فى الشرق الأوسط .

وادراكا منه ايضا للهدف المتمثل فى تحقيق رقابة متوازنة وشاملة للأسلحة فى المنطقة ،

وادراكا منه كذلك لأهمية تحقيق الأهداف المشار اليها اعلاه باستخدام جميع الوسائل المتاحة ، ومنها اقامة حوار فيما بين دول المنطقة ،

واذا يلاحظ ان القرار ٦٨٦ (١٩٩١) قد اذن برفع التدابير المفروضة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) من حيث انطباقها على الكويت .

واذ يلاحظ انه رغم التقدم الجارى احرازه بصدد الوفاء بالالتزامات المقررة بموجب القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ، فإن مصير الكثير من الرعايا الكويتيين ورعايا بلدان ثالثة مازال مجهولا ، كما ان هناك ممتلكات لم ترد بعد .

وإذ يشير الى الاتفاقية الدولية لمناهضة اخذ الرهائن ، التى فتح باب التوقيع عليها فى نيويورك فى ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، والتى تصنف جميع اعمال اخذ الرهائن على انها مظاهر للارهاب الدولى .

وإذ يشجب التهديدات الصادرة عن العراق إبان النزاع الأخير باستخدام الأرهاب ضد اهداف خارج العراق وبقيام العراق بأخذ رهائن .

وإذ يحيط علما مع شديد القلق بتقريرى الأمين العام المؤرخين ٢٠ اذار/ مارس ١٩٩١ و ٢٨ اذار/ مارس ١٩٩١ ، وإدراكا منه لضرورة التلبية العاجلة للاحتياجات الانسانية فى الكويت والعراق .

واذا يضع فى اعتباره هدفه المتمثل فى إحلال السلم والأمن الدوليين فى المنطقة على النحو المحدد فى قرارات صادرة مؤخرا عن مجلس الأمن .

وادراكا منه لضرورة اتخاذ التدابير التالية بموجب الفصل السابع من الميثاق ،

١ ـ يؤكد جميع القرارات الثلاثة عشر المشار اليها اعلاه ، عدا ما يجرى تغييره صراحة ادناه تحقيقا لأهداف هذا القرار ، بما فى ذلك تحقيق وقف رسمى لاطلاق النار ،

الــف

٢ ـ يطالب بأن يحترم العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر ، على النحو المحدد فى « المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والامور ذات العلاقة » الذى وقعاه ممارسة منهما لسيادتهما فى بغداد فى ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٣ ، وسجل لدى الأمم المتحدة ونشرته الأمم المتحدة فى الوثيقة ٧٠٦٣ ، الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، ١٩٦٤

٣ ـ يطلب الى الأمين العام ان يساعد فى اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتخطيط الحدود بين العراق او الكويت ، مستعينا بالمواد المناسبة ، بما فيها الخريطة الواردة فى وثيقة مجلس الأمن S/22412، وان يقدم الى مجلس الامن تقريرا عن ذلك فى غضون شهر واحد ،

٤ ـ يقرر ان يضمن حرمة الحدود الدولية المذكورة اعلاه وان يتخذ جميع التدابير اللازمة حسب الاقتضاء لتحقيق هذه الغاية وفقا لميثاق الامم المتحدة

باء

٥ ـ يطلب الى الأمين العام ان يقدم فى غضون ثلاثة ايام الى مجلس الأمن للموافقة ، وبعد التشاور مع العراق والكويت ، خطة للتوزع الفورى لوحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة خور عبدالله ومنطقة منزوعة السلاح ، تنشأ بموجب هذا ، تمتد مسافة عشرة كيلو مترات داخل العراق وخمسة كيلو مترات داخل الكويت من الحدود المشار اليها فى « المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف

والامور ذات العلاقة الموقع فى ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٣ ، وللردع عن انتهاكات الحدود من خلال وجودها فى المنطقة المنزوعة السلاح ومراقبتها لها ، ولمراقبة اى اعمال عدوانية او يحتمل ان تكون عدوانية تشن من اراضى إحدى الدولتين على الاخرى ، وان يقدم الأمين العام الى مجلس الأمن تقارير بصفة منتظمة عن عمليات الوحدة ، وبصفة فورية اذا وقعت انتهاكات خطيرة للمنطقة او تعرض السلم لتهديدات محتملة .

٦ - يلاحظ انه بمجرد ان يخطر الأمين العام مجلس الأمن بإنجاز وزع وحدة المراقبة التابعة للأمم المتحدة ستتهيأ الظروف اللازمة للدول الاعضاء المتعاونة مع الكويت عملا بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) كى تنهى وجودها العسكرى فى العراق تمشيا مع القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ،

جيم

٧ - يدعو العراق الى ان يؤكد من جديد ، دون اى شرط ، التزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربى للغازات الخانقة او السامة او ماشابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية ، الموقع فى جنيف فى ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٣٥ ، وان يصددعلى اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ، المؤرخة فى ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٧٣ .

٨ - يقرر ان يقبل العراق ، دون اى شرط ، القيام ، تحت اشراف دولى ، بتدمير مايلى او إزالته او جعله عديم الضرر :

(أ) جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وجميع مخزونات العوامل الكيميائية وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع .

(ب) جميع القذائف التسيارية التى يزيد مداها عن ١٥٠ كيلو مترا والقطع الرئيسية المتصلة بها ، ومرافق اصلاحها وانتاجها .

٩ - يقرر ، تنفيذا للفقرة ٨ أعلاه ، ما يلى :

(أ) يقدم العراق الى الأمين العام فى غضون خمسة عشر يوما من اعتماد هذا القرار ، بيانا بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد المحددة فى الفقرة ٨ ، ويوافق على اجراء تفتيش عاجل فى الموقع ، على النحو المحدد أدناه .

(ب) يقوم الأمين العام ، بالتشاور مع الحكومات المناسبة ، وعند الاقتضاء مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ، وفى غضون خمسة وأربعين يوما من صدور هذا القرار ، بوضع خطة ، وتقديمها الى المجلس للموافقة عليها ، تدعو الى انجاز الأعمال التالية فى غضون خمسة وأربعين يوما من هذه الموافقة :

« ١ » تشكيل لجنة خاصة ، تقوم على الفور بأعمال تفتيش فى الموقع على قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وما يتعلق منها بالقذائف ، استنادا الى تصريحات العراق وما تعينه اللجنة الخاصة نفسها من المواقع الاضافية .

« ٢ » تخلى العراق للجنة الخاصة ، عن حيازة جميع المواد المحددة بموجب الفقرة ٨ (أ) أعلاه ، بما فى ذلك المواد فى المواقع الاضافية التى تعينها اللجنة الخاصة بموجب الفقرة ٩ (ب) « ١ » أعلاه وذلك لتدميرها أو ازالتها أو جعلها عديمة الضرر ، مع مراعاة مقتضيات السلامة العامة ، وقيام العراق ، باشراف اللجنة الخاصة بتدمير جميع قدراته المتعلقة بالقذائف ، بما فى ذلك منصات اطلاقها ، على النحو المحدد بموجب الفقرة ٨ (ب) أعلاه .

« ٣ » قيام اللجنة الخاصة بتقديم المساعدة الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعاون معه على النحو المطلوب فى الفقرتين ١٢ و ١٣ أدناه .

١٠ - يقرر أن يتعهد العراق تعهدا غير مشروط بعدم استعمال او استحداث او بناء او حيازة أى من المواد المحددة فى الفقرتين ٨ و ٩ أعلاه ، ويطلب الى الأمين العام ان يقوم ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، باعداد خطة لرصد امتثال العراق لهذه الفقرة والتحقق منه بشكل مستمر فى المستقبل ، على ان يقدمها الى مجلس الأمن للموافقة عليها فى غضون مائة وعشرين يوما من صدور هذا القرار .

١١ - يدعو العراق الى ان يؤكد من جديد ، دون أى شرط ، التزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة فى ١ تموز/ يوليه ١٩٦٨ .

١٢ - يقرر أن يوافق العراق دون اى شرط على عدم حيازة أو انتاج أسلحة نووية او مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو أى منظومات فرعية أو مكونات أو اى مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بما ذكر أعلاه ، وان يقدم الى الأمين العام والى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فى غضون خمسة عشر يوما من اعتماد هذا القرار اعلانا بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد المحددة أعلاه ، وأن يخضع جميع ما لديه من مواد يمكن استعمالها فى الأسلحة النووية للرقابة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لكى تحتفظ بها لديها وتزيلها ، وذلك بمساعدة اللجنة الخاصة وتعاونها حسبما تنص عليه خطة الأمين العام التى نوقشت فى الفقرة ٩ (ب) أعلاه ، وأن تقبل ، وفقا للترتيبات المنصوص عليها فى الفقرة ١٣ أدناه ، القيام بتفتيش عاجل فى الموقع وتدمير جميع المواد المحددة أعلاه ، أو ازالتها أو جعلها عديمة الضرر ، وأن يقبل الخطة التى ترد مناقشتها فى الفقرة ١٣ أدناه من أجل رصد امتثاله لهذه التعهدات والتحقق منه بشكل مستمر مستقبلا .

١٣ - يطلب الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يجرى فورا ، عن طريق الأمين العام وبمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة ، كما جاء فى خطة الأمين العام فى الفقرة ٩ (ب) أعلاه ، تفتيشا فى الموقع على القدرات النووية للعراق استنادا الى تصريحات العراق وأى مواقع اضافية تعينها اللجنة الخاصة ، وأن يضع خطة لتقديمها الى مجلس الأمن فى غضون خمسة وأربعين يوما تدعو الى تدمير جميع المواد المدرجة فى الفقرة ١٣ اعلاه أو ازالتها أو جعلها عديمة الضرر ، حسب الاقتضاء ، وأن ينفذ الخطة فى غضون خمسة وأربعين يوما من تاريخ موافقة مجلس الأمن عليها ، وأن يضع خطة تراعى فيها حقوق العراق والتزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة فى ١ تموز/يوليه ١٩٦٨ ، لرصد امتثال العراق لأحكام الفقرة ١٣ اعلاه والتحقق منه باستمرار فى المستقبل ، بما فى ذلك القيام بجرد جميع المواد النووية الموجودة فى العراق التى تخضع للتحقق والتفتيش من قبل الوكالة لتأكيد أن ضمانات الوكالة تشمل جميع الأنشطة النووية ذات الصلة فى العراق ، وذلك لتقديمها الى مجلس الأمن لاعتمادها فى غضون مائة وعشرين يوما من تاريخ صدور هذا القرار .

١٤ - يحيط علما بأن الاجراءات التى من المقرر أن يتخذها العراق والواردة فى الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من هذا القرار تمثل خطوات نحو هدف انشاء منطقة فى الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف ايصالها ، وهدف فرض حظر عالمى على الأسلحة الكيميائية .

دال

١٥ - يطلب الى الأمين العام ن يقدم الى مجلس الأمن تقريرا عن الخطوات المتخذة لتيسير عودة جميع الممتلكات الكويتية التى

استولى عليها العراق ، بما فى ذلك وضع قائمة بأى ممتلكات تدعى الكويت عدم اعادتها أو عدم اعادتها سليمة .

هاء

١٦ ـ يؤكد من جديد أن العراق ، دون المساس بديون والتزامات العراق الناشئة قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ والتى سيجرى تناولها عن طريق الآليات العادية ، مسئول بمقتضى القانون الدولى عن أى خسارة مباشرة أو ضرر مباشر ، بما فى ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية ، أو ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركاتها ، نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروعين للكويت .

١٧ ـ يقرر أن ما أدلى به العراق من تصريحات منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ بشأن الغاء ديونه الأجنبية باطل ولاغ ، ويطالب بأن يتقيد العراق تقيدا صارما بجميع التزاماته بشأن خدمة وسداد ديونه الأجنبية .

١٨ ـ يقرر أيضا انشاء صندوق لدفع التعويضات المتعلقة بالمطالبات التى تدخل فى نطاق الفقرة ١٦ أعلاه ، وانشاء لجنة لادارة الصندوق .

١٩ ـ يوعز الى الأمين العام بأن يضع ويقدم الى مجلس الأمن ، فى غضون مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ اعتماد هذا القرار ، توصيات ، لاتخاذ قرار بشأنها ، لتمكين الصندوق من الوفاء بمطلب دفع التعويضات التى يثبت استحقاقها وفقا لأحكام الفقرة ١٨ أعلاه ، ومن أجل برنامج لتنفيذ القرارات الواردة فى الفقرات ١٦ و ١٧ و ١٨ أعلاه ، بما فى ذلك : ادارة الصندوق ، وآليات تحديد المستوى المناسب لمساهمة العراق فى الصندوق على أساس نسبة مئوية من قيمة صادرات النفط والمنتجات النفطية من العراق بحيث لا تتجاوز رقما يقترحه الأمين العام على المجلس ، على أن تؤخذ فى الاعتبار احتياجات شعب العراق ، وقدرة العراق على الدفع كما تقدر بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية مع مراعاة خدمة الدين الخارجى ، واحتياجات الاقتصاد العراقى ، واتخاذ ترتيبات لكفالة اداء المدفوعات للصندوق ، والطريقة التى ستخصص الأموال وتدفع المطالبات بموجبها ، والاجراءات المناسبة لتقييم الخسائر ، وتقديم المطالبات والتحقق من صحتها وحل المطالبات المتنازع عليها فيما يتعلق بمسئولية العراق كما هو منصوص عليه فى الفقرة ١٦ أعلاه ، وتكوين اللجنة المشار اليها أعلاه .

واو

٢٠ ـ يقرر ، مع السريان الفورى ، الا ينطبق حظر بيع أو توريد سلع أساسية أو منتجات غير الأدوية والامدادات الصحية للعراق ، وحظر المعاملات المالية المتصلة بذلك الواردة فى القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، على المواد الغذائية التى تخطر بها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت ، أو بموافقة تلك اللجنة ، بموجب اجراء « عدم الاعتراض » المبسط والمعجل ، على المواد والامدادات اللازمة لتلبية احتياجات مدنية أساسية كما تحدد فى تقرير الأمين العام المؤرخ فى ٢٠ آذار/مارس ١٩٩١ ، وفى أية استنتجات أخرى عن وجود حاجة انسانية تتوصل اليها اللجنة .

٢١ ـ يقرر أن يستعرض مجلس الأمن أحكام الفقرة ٢٠ أعلاه كل ستين يوما فى ضوء سياسات وممارسات حكومة العراق ، بما فى ذلك تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وذلك لغرض تحديد ما اذا كان سيخفض أو يرفع الحظر المشار اليه فيه .

٢٢ ـ يقرر بعد ان يوافق مجلس الامن على البرنامج الذى تدعو اليه الفقرة ١٩ اعلاه وبعد ان يوافق المجلس على ان العراق انجز جميع الاجراءات المتوخاة فى الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ اعلاه ، ان تصبح مقررات حظر استيراد السلع الاساسية والمنتجات التى يكون مصدرها العراق وحظر التعاملات المالية المتعلقة به الواردة فى القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، غير ذات مفعول او اثر بعد الآن .

٢٣ ـ يقرر ، ريثما يتخذ مجلس الامن اجراء بموجب الفقرة ٢٢ اعلاه ، ان تخول لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ استثناءات لحظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التى يكون مصدرها العراق ، عندما تكون لازمة ، لضمان توفر موارد كافية لدى العراق للاضطلاع بالانشطة بموجب الفقرة ٢٠ اعلاه .

٢٤ ـ يقرر ، وفقا للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات ذات الصلة التالية له والى ان يتخذ مجلس الامن مقررا آخر ، ان تواصل جميع الدول الحيولة دون قيام رعاياها ببيع أو توريد ما يلى الى العراق ، أو ترويج أو تيسسير هذا البيع أو التوريد ، أو اتمامه من اراضيها او استخدام السفن أو الطائرات التى ترفع علمها لهذا الغرض :

(أ) الأسلحة والاعتدة ذات الصلة بجميع انواعها ، بما فى ذلك على وجه التحديد البيع او النقل عن طريق وسائل اخرى لجميع أشكال المعدات العسكرية التقليدية ، بما فى ذلك ما يوجه منها للقوات شبه العسكرية ، وقطع الغيار والمكونات ووسائل انتاجها لهذه المعدات .

(ب) المواد المحددة والمعرفة فى الفقرتين ٨ و ١٢ اعلاه غير المشمولة بخلاف ذلك أعلاه .

(ج) المواد المحددة والمعرفة فى الفقرتين ٨ و ١٢ اعلاه غير المشمولة بخلاف ذلك أعلاه .

(ج) التكنولوجيا بموجب ترتيبات ترخيص أو غيرها من ترتيبات النقل المستخدمة فى انتاج و استخدام أو تخزين المواد المحددة فى الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) أعلاه .

(د) الأفراد أو المواد للتدريب أو خدمات الدعم التقنى المتصلة بتصميم أو تطوير أو تصنيع أو استخدام أو صيانة أو دعم المواد المحددة فى الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) أعلاه .

٢٥ ـ يطلب الى جميع الدول والمنظمات الدولية أن تلتزم التزاما تاما بالفقرة ٢٤ أعلاه ، بغض النظر عن وجود أية عقود أو اتفاقات أو تراخيص أو أية ترتيبات اخرى .

٢٦ ـ يطلب الى الأمين العام أن يضع فى غضون ستين يوما ، بالتشاور مع الحكومات المناسبة ، مبادىء توجيهية ، كى يوافق عليها مجلس الأمن ، لتيسير التنفيذ الدولى التام للفقرتين ٢٤ و ٢٥ أعلاه والفقرة ٢٧ أدناه ، واتاحتها لجميع الدول ووضع اجراء لتحديث هذه المبادىء التوجيهية دوريا .

٢٧ ـ يطلب الى جميع الدول أن تواصل فرض ما يلزم من الضوابط والاجراءات الوطنية واتخاذها ما يلزم من الاجراءات الاخرى التى تتسق مع المبادىء التوجيهية التى سيضعها مجلس الامن بموجب الفقرة ٢٦ اعلاه ، وذلك لكفالة الامتثال لاحكام الفقرة ٢٤ أعلاه ، ويطلب الى المنظمات الدولية أن تتخذ جميع الخطوات المناسبة للمساعدة فى كفالة الامتثال التام لهذا .

٢٨ ـ يوافق على استعراض مقرراته الواردة فى الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ اعلاه ، باستثناء المواد المحددة والمعرفة فى الفقرتين ٨ و ١٢ اعلاه ، على أساس منتظم وعلى اية حال بعد مرور مائة وعشرين يوما على صدور هذا القرار ، مع مراعاة امتثال العراق لهذا القرار والتقدم العام المحرز نحو تحديد الأسلحة فى المنطقة .

٢٩ - يقرر ان تتخذ جميع الدول ، بما فيها العراق ، التدابير اللازمة لكفالة الا تقدم اية مطالبة بناء على طلب حكومة العراق ، أو اى شخص او هيئة فى العراق ، أو أى شخص يقدم مطالبة عن طريق او لصالح اى شخص او هيئة من هذا القبيل ، فيما يتصل بأى عقد او تعامل آخر تأثر اداؤه بسبب التدابير التى اتخذها مجلس الأمن فى القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات المتصلة به .

٣٠ - يقرر ، من أجل تعزيز التزامه بتيسير اعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الى الوطن ، أن يقدم العراق كل ما يلزم من تعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ، وذلك بتقديم قوائم بأسماء هؤلاء الأشخاص ، وتيسيير امكانية وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية الى جميع هؤلاء الأشخاص حيثما يوجدون أن يكونون محتجزين وتيسير بحث لجنة الصليب الأحمر الدولية عن الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الذين مازالت مصائرهم مجهولة .

٣١ - يدعو لجنة الصليب الأحمر الدولية الى ابقاء الأمين العام على علم حسب الاقتضاء بجميع الأنشطة التى تضطلع بها فيما يتصل بتيسير الاعادة الى الوطن أو العودة لجميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم الموجودين فى العراق فى ٢ آب/ اغسطس ١٩٩٠ أو بعده .

حاء

يتطلب من العراق أن يبلغ مجلس الأمن بأنه لن يرتكب أو يدعم اى عمل من أعمال الارهاب الدولى أو يسمح لأى منظمة موجهة نحو ارتكاب هذه الأعمال بالعمل داخل أراضيه وأن يدين بلا لبس جميع اعمال واساليب وممارسات الارهاب وينبذها .

طاء

٣٣ - يعلن أنه ، بعد تقديم العراق اخطارا رسميا الى الامين العام والى مجلس الأمن بقبوله الأحكام الواردة أعلاه ، يسرى وقف رسمى لاطلاق النار بين العراق والكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت وفقا للقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) .

٣٤ - يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر وأن يتخذ ما قد يلزم من خطوات أخرى لتنفيذ هذا القرار وضمان السلم والأمن فى المنطقة .

قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨
(٥ ابريل ١٩٩١)

إن مجلس الأمن ، إذ يضع فى اعتباره واجباته ومسؤولياته ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين . واذ يشير الى الفقرة ٧ من المادة ٣ من ميثاق الامم المتحدة

وإذ يساوره شديد القلق إزاء القمع الذى يتعرض له السكان المدنيون العراقيون فى اجزاء كثيرة من العراق والذى شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية وادى الى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية والى حدوث غارات عبر الحدود بما يهدد السلم والأمن الدوليين فى المنطقة .

وإذ يشعر بانزعاج بالغ لما ينطوى عليه ذلك من آلام مبرحة يعانى منها البشر هناك .

وإذ يحيط علما بالرسالتين المرسلتين من الممثلين الدائمين لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين فى ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ و٤ نيسان/ ابريل ١٩٩١ ، على التوالى (S/22442,S/22435) .

وإذ يحيط علما ايضا بالرسالتين اللتين ارسلهما الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة والمؤرختين فى ٣و٤ نيسان/ ابريل ١٩٩١ ، على التوالى (S/22436 , S/22447) .

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الاعضاء تجاه سيادة العراق وجميع دول المنطقة ، وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسى .

وإذ يضع فى اعتباره تقرير الأمين العام المؤرخ فى ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩١ (S/22366) .

١ - يدين القمع الذى يتعرض له السكان المدنيون العراقيون فى اجزاء كثيرة من العراق والذى شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية وتهدد نتائجه السلم والأمن الدوليين فى المنطقة .

٢ - يطالب بأن يقوم العراق على الفور ، كاسهام منه فى إزالة الخطر الذى يتهدد السلم والأمن فى المنطقة ، بوقف هذا القمع ، ويعرب عن الأمل ، فى السياق نفسه ، فى اقامة حوار مفتوح لكافلة احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين .

٣ - يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الانسانية الدولية ، على الفور ، الى جميع من يحتاجون الى المساعدة فى جميع انحاء العراق ، ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها .

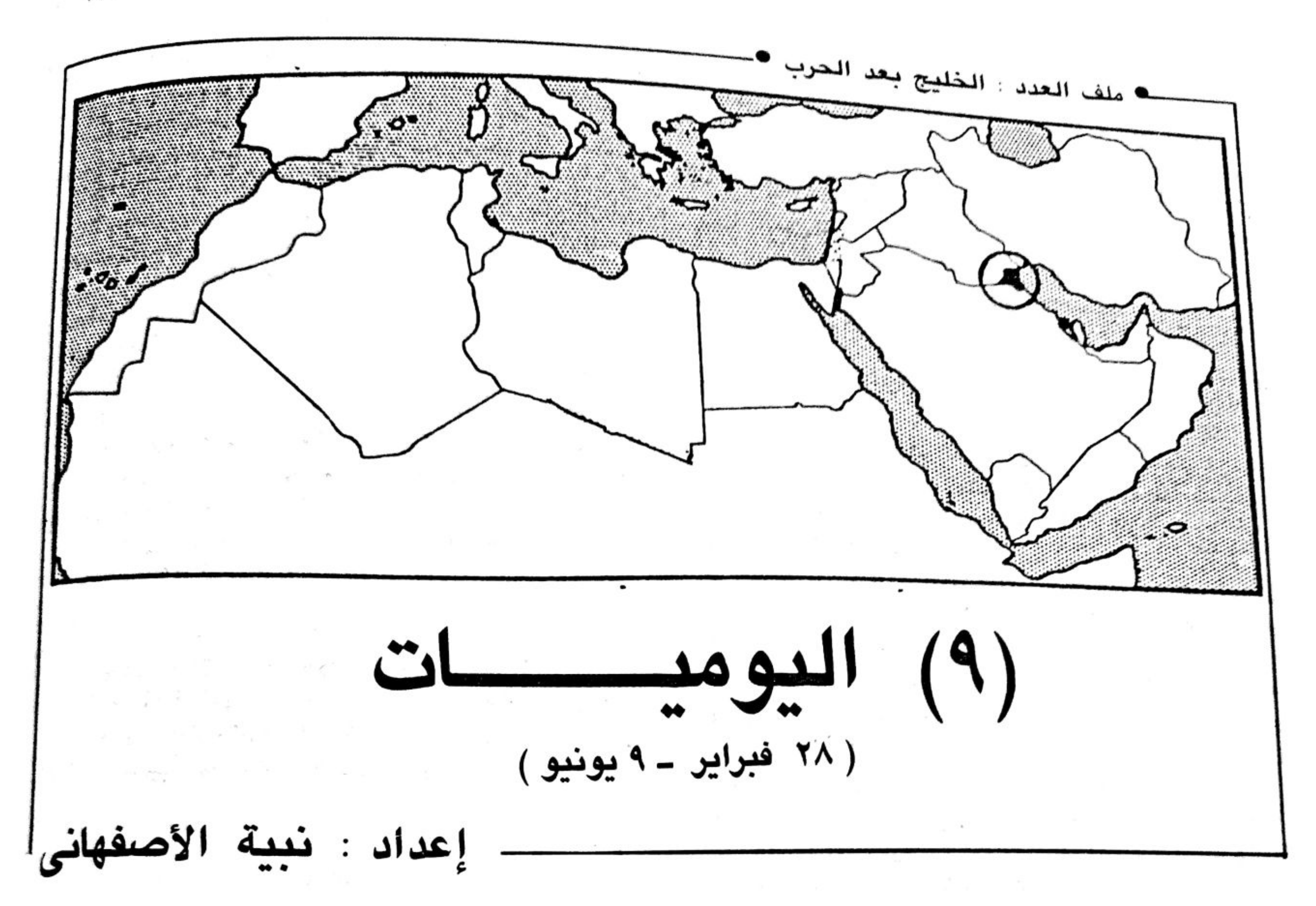
٤ - يطلب الى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الانسانية فى العراق ، وأن يقدم على الفور ، وإذا اقتضى الأمر على أساس إيفاد بعثة اخرى الى المنطقة ، تقريرا عن محنة السكان المدنيين العراقيين ، وخاصة السكان الأكراد ، الذين يعانون من جميع اشكال القمع الذى تمارسه السلطات العراقية .

٥ - يطلب كذلك الى الأمين العام ان يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه ، بما فيها موارد وكالات الامم المتحدة ذات الصلة ، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين وللسكان العراقيين المشردين .

٦ - يناشد جميع الدول الاعضاء وجميع المنظمات الانسانية ان تسهم فى جهود الاغاثة الانسانية هذه .

٧ - يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من اجل تحقيق هذه الغايات .

٨ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر .



(٩) اليوميـــــات

(٢٨ فبراير - ٩ يونيو)

إعداد : نبية الأصفهانى

١٩٩١ فبراير ٢٨ :

- وافقت الحكومة العراقية على عقد إجتماع بين القادة العسكريين العراقيين والأمريكيين من أجل ماقشة الاجراءات العسكرية الخاصة بوقف إطلاق النار .

- طلبت الحكومة الأردنية من الولايات المتحدة ضمان أمن الرعايا الأردنيين المقيمين فى الكويت .

- أعلن متحدث عن البيت الأبيض بأن وقف إطلاق النار الذى أعلنه الرئيس بوش سيصبح ساريا من طرف واحد حتى لو لم يحصل على رد من بغداد بعد مرور مهلة الـ ٤٨ ساعة التى قررها الرئيس الأمريكى .

- تم تحييد الـ ٤٢ فرقة العراقية الموجودة على مسرح العمليات فى الكويت أعلن ذلك الجنرال ريتشارد نيل .

- تلقت القوات العراقية الأمر بوقف إطلاق النار .

- أعلن متحدث عن وزارة الخارجية الأمريكية بأن جزءا من الحكومة الشرعية الكويتية سيعود الى الكويت من أجل إعداد الترتيبات اللازمة لعودة الأمير الشيخ سعد العبدالله الصباح رئيس الحكومة المؤقت والمكلف بإدارة شئون الكويت خلال الـ ٣ أشهر التالية فى ظل الحكم العسكرى .. لم يحدد بعد تاريخ عودة الشيخ الأحمد الصباح الى وطنه وهو يقيم فى العربية السعودية .

١٩٩١ مارس ١ :

- يصل الى الكويت السفير الأمريكى مستر إدوارد جنيلم وفى صحبة فريق مكون من عشرات من الموظفين المدنيين و٥٠ من العسكريين المتخصصين وذلك بناء على تكليف من قبل الحكومة الكويتية كمستشارين خلال فترة إعادة بناء الكويت .

- وقعت مجموعة « بيشتل جروب » الأمريكية والمتخصصة فى الأشغال العمومية والهندسية برتوكولا بعقد مبرم مع شركة البترول الكويتية وتقوم بمقتضاه بدور رئيسة لمشروع إعادة ترميم وتصليح المنشآت الكويتية . وخاصة إعادة بناء الصناعة البترولية الكويتية التى عانت من الغزو العراقى للكويت . يقدر البعض حجم عملية إعادة البناء بحوالى ١٠ مليار من الدولارات . كما يستوجب الالتجاء إلى ٦,٣٠٠ من العاملين التابعين للشركة المذكورة بالاضافة الى مساعدين من الباطن وكذا ١,٣٠٠ من العاملين الكويتيين .

- قدرت منظمة « الياتا » الخسائر التى تكبدتها شركات الطيران بسبب أزمة الخليج بحوالى مليار من الدولارات .

- أرسل المدير العام لهيئة اليونسكو رسالة الى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة تضمنت موافقة اليونسكو على المشاركة فى جهود اعادة بناء الكويت والدول المعنية بحرب الخليج وتشكيل مجموعة عمل كلفت بدراسة هذا الاسهام .

١٩٩١ مارس ٢ :

- جاء فى مؤتمر صحفى عقد بمدينة الكويت بأن تكاليف إعادة بناء الكويت قد قدرت بحوالى ٤١ إلى ٥٠ مليار من الدولارات . وبأن عدد المفقودين من الكويتيين قد بلغ ٣٣,٠٠٠ شخصا منهم ٨,٠٠٠ تم أسرهم على يد القوات العراقية ليكونوا « عملة للمبادلة » فى يد الحكومة العراقية .

- أعلن العراق عن موافقته على مضمون القرار رقم ٦٨٦ الصادر عن مجلس الأمن والذى يضع الشروط المفروضة على العراق من أجل إقرار وقف إطلاق النار على نحو دائم .

- إتخذت السلطات العراقية أول الاجراءات من أجل تطبيع الوضع فى بغداد ومناطق أخرى من العراق بعد أن توقف القتال .

- أبلغ البطريك العراقى رافائيل بيضاوى قداسة البابا والمشاركين فى قمة الفاتيكان المنعقدة لدراسة أوضاع مابعد الحرب

ن الخليج عن « المخاطر » التى قد تنجم عن حدوث تغيير فى نظام الحكم بالعراق عن قيام فوضى فى البلاد قد تلقى بالعراق فى أحضان حرب أهلية شبيهة بالحرب اللبنانية .

- قام نائب رئيس الوزراء العراقى السيد سعدون حمدى بزيارة مفاجأة الى طهران حاملا رسالة من الرئيس صدام حسين موجهة إلى الرئيس الايرانى على اكبر ولاياتى .

- الغى مجلس قيادة الثورة العراقى جميع القوانين والاجراءات التى إتخذت من أجل ضم الكويت .

١٩٩١ مارس ٣ :

- دعا الرئيس الليبى معمر القذافى الى « توزيع عادل للبترول العربى على العرب » وأضاف أن كارثة الخليج كان من الممكن تفاديها لو كان هذا التوزيع قد تم وفقا لسياسة بترولية عربية موحدة !! وأخيرا طالب « القوات الدولية » بالانسحاب من الخليج .

- صرح مسئول أمريكى بأن عدد الجنود العراقيين الذين تم أسرهم على يد قوات الحلفاء قد بلغ حتى الآن ٦٢,٠٠٠ بالاضافة الى ١,٦٠٠ جندى عراقى أسرتهم القوات الأمريكية فى جزيرة فيلقة بالكويت .

- أفادت الأنباء من طهران عن قيام حركة تمرد ذات صبغة إسلامية فى الجنوب العراقى حيث يقيم السكان الشيعة ضد نظام صدام حسين بسقوط أربعة مدن - البصرة وعمارة وناصرية وحماوا فى يد المتمردين .

- عاد ولى عهد الكويت ورئيس وزرائها الشيخ سعد عبدالله الصباح الى الكويت قادما من العربية السعودية .

- أعلن العراق رسميا قبوله للشروط التى وضعها الحلفاء لاقرار وقف إطلاق النار على نحو دائم وكذا للقرار رقم ٦٨٦ الصادر عن مجلس الأمن الذى يلغى ضم الكويت ويقرر دفع تعويضات عن الخسائر التى نتجت عن القوات العراقية .

تم ذلك بعد أن جرى لقاء بين قادة القوات المتحالفة ووفد عسكرى عراقى بالقرب من مدينة صفوات التى تقع بالقرب من حدود المنطقة جنوب العراق التى يسيطر عليها الحلفاء .

- إقترح الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران بأن ينعقد مجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات وذلك لدراسة المشاكل التى أثارتها ازمة الخليج وخاصة ما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى وبحقوق الأقليات وباقتسام الموارد وبمراقبة التسلح . وقال الرئيس الفرنسى بأن الأمم المتحدة التى سمحت بالالتجاء الى القوة من أجل تحرير الكويت عليها الآن أن تنظم العودة الى السلام .

١٩٩١ مارس ٥ :

أعرب ممثل الكنيسة العراقية أمام مؤتمر القمة المنعقد فى الفاتيكان ليناقش شئون ما بعد الحرب عن قلقه حول المخاطر الناجمة عن أحداث تغيير فى نظام الحكم فى العراق وحذر من إندلاع حرب أهلية وفوضى قد تكون أخطر مما جرى فى لبنان وقد ردد معظم المشاركين فى المؤتمر نفس الشئ .

- وصل الى طهران نائب رئيس الوزراء العراقى السيد سعدون حمادى فى زيارة مفاجئة .

- قرر مجلس الثورة العراقى إلغاء جميع القوانين والاجراءات الخاصة بضم الكويت .

- طلب وزير الخارجية السعودى سعود الفيصل من الأمين العام للأمم المتحدة معونة فنية لمواجهة الأخطار الناجمة عن تلوث البيئة فى الخليج وأوضح الوزير أن العراق قد ألقى مايفوق عن ١٠ ملايين من براميل البترول فى مياه الخليج .

- أعلن رئيس الوزراء الاسترالى ان حكومته سترسل مجموعة من الخبراء الاقتصاديين الى الخليج من أجل التباحث حول إبرام صفقات تجارية .

- قدم وزير الخارجية الايطالى دى ميكيليس مشروعا الى الأمين العام للأمم المتحدة حول عقد مؤتمر للأمن والتعاون فى البحر المتوسط .

- قامت ٨ دول عربية (دول مجلس التعاون الخليجى وسوريا ومصر) بإصدار بيان تضمن صيغة التعاون فيما بينها .

١٩٩١ مارس ٦

- إمتدت الاضطرابات داخل العراق الى مدينتى كربلاء ونجف التى بقت فى أيدى الشيعة ويحاول الحرس الجمهورى العراقى إستعادة سيطرته على المدينتين .

- إستقبل الملك فهد رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور فى مدينة الرياض الذى قدم من الكويت حيث أجرى محادثات مع المسئولين الكويتيين حول إعادة تعمير الامارة .

- قرر العراق تسريح ١٠ كتائب من قواته .

- وصل الى دمشق وزراء خارجية لوكسمبورج ض وهولاندا وإيطاليا فى إطار جولة سيقومون بها فى الشرق الأوسط والمغرب بهدف إيجاد تسويات « دائمة لأزمة الخليج .

- أبدت فرنسا وإنجلترا تأييدهما لاقامة قوات فصل عربية فى منطقة الخليج .

- أعرب الملك حسين عن تخوفه من أن يدفع الفلسطينيون ثمن الموقف الذى إتخذه قادتهم .

- رفضت حركة المقاومة الكويتية إقرار قانون الطوارىء فى الكويت .

- نفى وزير الخارجية الايرانى اى تورط من قبل حكومته فى الأحداث الجارية فى العراق .

- أجرى نائب رئيس الوزراء العراقى سعدون حمادى مباحثات مع وزير الخارجية الايرانى على أكبر ولاياتى .

- إمتدت الاضطرابات فى العراق الى العديد من المدن والقرى فى الجنوب .

- أعلن وزير الخارجية البريطانى بأن العقوبات المفروضة على العراق لن تخفف طالما لم يطرأ تغيير على سياسة صدام حسين .

١٩٩١ مارس ٧ :

- تم الافراج عن مئات من الكويتيين كانوا محتجزين فى العراق .

- دعا وزير الخارجية الأردنى الى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط .

- أعطت لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن النور الأخضر لارسال معونة إنسانية الى العراق بناء على تقرير مشترك قدمته منظمة الصحة العالمية وصندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة (يونيسيف) .

- أعلن ولى العهد ورئيس الحكومة الكويتية الشيخ سعد العبدالله الصباح بأن الانتخابات العامة ستجرى فى الامارة خلال الشهر المقبل « ولكن دون تحديد ميعاد لها . ووعد باعادة الحياه البرلمانية فى الكويت دون ذكر دستور ١٩٦٢ الذى ألغى فى ١٩٨٥ .

- كما صرح ولى العهد الكويتى أن بلاده ستساند الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة .

- صرح فى عمان وزير الخارجية الكندى جوى كلارك بأنه من الضرورة العاجلة إيجاد تسوية للمشكلة الفلسطينية كما اعتبر تطبيق عقوبات ضد إسرائيل لرفضها إجلاء الأراضى التى إحتلتها امرا « غير منتج » وهناك وسائل اخرى اكثر إنتاجية يمكن الالتجاء إليها فى نهاية الأمر .

- غادر جيمس بيكر واشنطن فى طريقه الى الشرق الأوسط ليقوم بجولة من أجل التعرف على فرص السلام المتاحة . وكان الرئيس بوش قد أعلن بأن « الوقت قد حان لوضع نهاية للصراع العربى الاسرائيلى .

- أبدت الحكومة الاسرائيلية رفضها لمقترحات الرئيس بوش حول الشرق الأوسط .

- فى الرياض وقع المسئولون العسكريون المتحالفون مع وفد عراقى على مذكرة إتفاق حول عودة جميع الأسرى الحرب المحتجزين فى الخليج .

- أبلغت السلطات العراقية جميع الصحفيين فى بغداد بمغادرة البلاد فى ظرف ٢٤ ساعة بدون إبداء الأسباب .
- جاء فى وكالة انباء تركية أن تركيا ترغب فى المشاركة فى إعادة تعمير الكويت .
- حصلت شركتان بريطانيتان (إنشاءات بحرية وخدمات حاسبات الكترونية) على عقدين بلغت قيمتهما ٥,٤ ملايين دولار فى إطار عملية إعادة بناء الكويت .
- صرح سفير الكويت فى فرنسا أن حكومته لن تعطى تأشيرات دخول الكويت الا بعد مضى شهر أو شهرين على الأقل .

١٩٩١ مارس ٨ :

- بدأ وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر جولته الى الشرق الأوسط .
- أعلن الرئيس جورج بوش بأن العقوبات المالية المفروضة على الأرصدة الكويتية سترفع خلال أسبوعين .
- رحبت الحكومة المصرية بخطاب الرئيس بوش الذى القاه أمام الكونجرس والذى تعهد فيه بايجاد تسوية عادلة وشاملة لجميع مشاكل الشرق الأوسط وأكدت تمسكها بتطبيق القرارات رقم ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرة عن مجلس الأمن وكذا بمبدأ الأرض مقابل السلام لضمان أمن إسرائيل والاعتراف بها وفى نفس الوقت للاعتراف بحقوق الفلسطينيين المشروعة .
- أرسل قداسة البابا يوحنا الثانى مبلغ ٨٠ ألف دولار لمساعدة ضحايا حرب الخليج .
- بدأ وفد يابانى من أعضاء الحاكم فى اليابان جولته فى منطقة الشرق وتشمل مصر والسعودية وسوريا والكويت .. وتتطلع اليابان الى المساهمة فى إعادة تعمير منطقة الخليج .
- قدرت تكاليف العمليات العسكرية الفرنسية فى الخليج بحوالى ٨,٥ مليار من الفرنكات = (١,٧ مليارات دولار) .
- وجهت إيران نداء الى صدام حسين طالبه فيه أن يتنحى عن الحكم .
- طالب المجلس الاستشارى لاتحاد المغرب العربى المنعقد فى طرابلس (ليبيا) بانسحاب القوات الأجنبية من منطقة الخليج وأدان العدوان الذى قامت به الولايات المتحدة وحلفاءها ضد العراق الشقيق . كما طالب بإنسحاب القوات الأجنبية من الأراضى العربية ورفع الحظر على العراق .
- بدأت عودة الجنود الأمريكيين الذين كانوا متمركزين فى العربية السعودية .
- طلب إدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السابق السوفيتى حكومته بالغاء المعونة العسكرية السوفيتية الممنوحة للعراق .
- قررت هولندا رفع العقوبات المالية المفروضة على الأرصدة الكويتية .
- حذرت وزارة الخارجية الأمريكية من السفر الى الكويت نظرا لوجود الغام ومفرقعات تركتها قوات الغزو .

١٩٩١ مارس ١٠ :

- غادر وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر مدينة الرياض متجها إلى مصر . وقد صرح أمام الصحفيين بأنه قد توصل خلال لقاءاته مع المسئولين السعوديين ودول الخليج الى إتفاق ما حول ترتيبات الأمن المزمع إقامتها فى الخليج . أما بخصوص تسوية الصراع العربى الاسرائيلى فمازالت هناك اختلافات فى الآراء .
- أعلن وزير الدفاع السعودى الأمير سلطان بن عبدالعزيز خلال زيارة قام بها الى الكويت بأن بلاده لن تتعامل مع النظام العراقى طالما بقى صدام حسين فى الحكم .
- صرح الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دى جويلار أن قرار أمن أمريكى فى منطقة الشرق الأوسط لهو أمر مرفوض وشبه ذلك بدكتاتورية دولية مفروضة .
- صرح وزير الخارجية السورى فاروق الشرع فى الرياض أن حجم وأماكن إنتشار القوة العربية لحفظ السلام ستحددها دول الخليج . وفى الوقت نفسه صرح مسئول أمريكى بأن الاتفاقيات الخاصة بانتشار القوات الأمريكية فى الخليج ستحدد على الصعيد الثنائى .
- أكد وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر فى الرياض بأن الاضطرابات تزداد إنتشارا وحدة فى العراق . وأن حكومته قد حذرت النظام العراقى من الالتجاء الى القمع بالأسلحة الكيماوية .

١٩٩١ مارس ١١ :

- إنعقد فى بيروت مؤتمر منظمات المعارضة العراقية وأهدافه تتلخص فى كيفية مساندة وتنسيق حركة التمرد فى العراق وكيفية تحسين وحدة صفوف المعارضة العراقية من أجل إقرار الديموقراطية فى العراق .

١٩٩١ مارس ١٢ :

- توصل وزراء النفط لمنظمة الأوبك المجتمعين فى جنيف إلى الاتفاق حول الحد الأقصى من الانتاج البترولى : ٢٢,٣ ملايين برميل يوميا بالنسبة للربع السنوى الثانى وذلك بهدف مساندة أسعار النفط .
- إنخفضت قدرة العراق على تصدير البترول الى اكثر من الثلثين .
- غادر القاهرة وزير الخارجية الايطالى الذى يقوم بجولة فى الشرق الأوسط .
- صرح وزير الدفاع السعودى الذى يقوم بزيارة الى القاهرة بأنه قد قدم للرئيس مبارك بعض التقارير الخاصة بوجود القوات المصرية فى الخليج .
- سلم السفير السوفيتى فى القاهرة فلاديمير بولياكوف الرئيس مبارك رسالة من الرئيس ميخائيل جورباتشوف تضمنت تقدير الرئيس السوفيتى للأوضاع فى الشرق الأوسط وبعض الأفكار حول مرحلة ما بعد الحرب .

إكتشفت سلطات الأمن المصرية خطة إرهابية عراقية مستهدفة المنشآت العامة والتجمعات السكانية وذلك من أجل إثارة البلبلة وعدم الاستقرار .

- فى مدريد طلب السفير العراقى من السلطات الأسبانية اللجوء السياسى .
- وفقا لآخر تقدير للخسائر التى تكبدتها الولايات المتحدة فى الخليج بلغ عدد القتلى ٣١٢ من العسكريين منهم ١٢٠ قتلوا خلال الاشتباكات و٢٣ جنديا وطيارين مازالوا مفقودين كما بلغ عدد ضحايا حوادث ومرض ١٨٩ شخصا .
- أوضحت السلطات العراقية أنها رفضت قبول عودة لاجئين عراقيين متمركزين بالقرب من الحدود العراقية الكويتية لأنها عندما إستكشفت المنطقة وجدتها ملغمة فطلبت تأجيل عودة اللاجئين حتى يتم تطهير المنطقة من الألغام . مع الالتزام بميعاد ٢١ مارس .

١٩٩١ مارس ١٣ :

- - إستقبل الرئيس الايرانى على أكبر رفسنجانى وزير الخارجية الكندى وقد تناول اللقاء « الوضع الخطير » فى العراق .
- أصبح ميناء « الشويبة » الكويتية صالح للملاحة وبدأت تستقبل السفن والبواخر .
- مرة أخرى طالبت المعارضة الكويتية بإعادة الديموقراطية وبالعودة الى الحياة البرلمانية داخل الامارة .
- إنتهت اللجنة المنبثقة عن مجلس التعاون الخليجى المنعقدة فى سلالة - مسقط ، أعمالها الخاصة بايجاد بنية لترتيبات أمن جماعية فى منطقة الخليج .
- بدأ وزير الدفاع الفرنسى « بيير جوكس » جولته الأولى فى منطقة الخليج .
- أجرى جيمس بيكر محادثات مع الرئيس حافظ الأسد فى دمشق تناولت الصراع العربى الاسرائيلى والمشكلة اللبنانية والتعاون الاقتصادى وترتيبات الأمن فى منطقة الخليج وأخيرا فرض الرقابة على الأسلحة ومنع انتشار الأسلحة الشاملة الدمار .

ـ صرح وزير الدفاع الامريكى ريتشارد تشينى فى واشنطن ان القوات الأمريكية ستبقى فى العراق متى يعود الاستقرار الى هذا البلد .
ـ أرسلت اليابان ١٠ أطنان من المعونة العاجلة إلى الكويت من الأغذية وأدوية وخيام وأغطية .
ـ قام رئيس بعثة الأمم المتحدة المكلفة بتحديد إحتياجات العراق من معونة إنسانية بزيارة الى المحطات الكهربائية التى عانت من الغارات فى بغداد .

١٩٩١ مارس ١٤ :

ـ عاد الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت الى وطنه بعد بقائه فى السعودية لمدة ٧ شهور على أثر الغزو العراقى للكويت .

ـ صرح قائد القوات المتحالفة العربية والاسلامية فى الخليج الجنرال خالد بن سلطان فى مؤتمر صحفى عقده بالقاهرة ان تواجد قوة عربية فى الخليج يجب ان تلبى تفويضا خاصا ، واضاف انه : علينا ان نكون واقعيين ، اذا كان الأمر يتعلق بالقيام بتمرينات مشتركة بين ٨ دول فهذا امر سيقدره الجميع . ولكن اذا كان الامر يتعلق بانشاء قوة عربية متمركزة فى المنطقة او فى احد دول الخليج دون هدف محدد او دون تكليف محدد من الصعب تقبل مثل هذا الأمر » .
ـ صرح المستشار السياسى لدى الرئيس مبارك السيد اسامة الباز ان ابقاء القوات الاجنبية فى الخليج ترفضه جميع الأطراف المعنية ـ عربية واخرى ـ لأنه ستكون له عواقب وخيمة على الصعيدين السياسى والاقتصادى .
ـ تقرر ان تساهم مصر فى عملية اقتلاع الالغام وعددها نصف مليون لغم وضعتها القوات العراقية فى الكويت .

١٩٩١ مارس ١٥ :

ـ اكدت وزارة الخارجية الامريكية ان المتمردين الاكراد يسيطرون على العديد من المناطق العراقية القريبة من الحدود مع تركيا .

ـ صرح القائد المساعد للعمليات الامريكية فى الخليج ان قواته فى حالة الدفاع ولكنها مستعدة عند اللزوم لمواصلة الهجوم . ووصف استعمال العراق هيليكوبترتات ضد المتمردين الاكراد بانه ـ خرق للاتفاق الخاص بوقف اطلاق النار المبرم فى ٧ مارس بين العراق والحلفاء .
ـ قامت القوات الامريكية بالتقدم داخل العراق من اجل الضغط على النظام العراقى لكى يوقف وقف اطلاق النار .
ـ قام عدد من السيدات الكويتيات بمظاهرة فى شوارع مدينة الكويت وامام السفارة الامريكية يطالبن بتحرير الاف من الرهائن الكويتين محتجزين فى العراق .
ـ اتهمت وكالة الانباء الايرانية القوات العراقية باستعمالها قنابل النابالم وكمية كبيرة من الغازات ضد المناطق الأهلة بالسكان فى المدن العراقية واضافت ان اشتباكات ضارية تجرى بين الشعب العراقى ووحدات الحرس الجمهورى فى « سلمانية » و « ديوانية » و« اربل » و« الموصل » وحاج عمران وملاح فى شرق وشمالى شرقى العراق .
ـ اجرى الجنرال السعودى خالد بن عبدالعزيز محادثات فى دمشق مع الرئيس حافظ الاسد تناولت « العلاقات الاخوية بين الجيشين السورى والسعودى والوسائل الكفيلة بدعمهما فى مواجهة التحديدات الناجمة عن حرب الخليج
ـ وجه الزعماء الاكراد فى باريس نداء الى الرئيس ميتران يطلبون منه ان « تمثل المسألة الكردية » فى جدول الاعمال للمحادثات المقبلة الخاصة بمستقبل الشرق الأوسط .

١٩٩١ مارس ١٦ :

ـ نفت المعارضة الشيعية ادعاءات الرئيس صدام حسين بان قد تمكن من قمع حركة التمرد فى جنوب العراق .
ـ فى مسقط التقى وزيرى الخارجية السعودى والايرانى وتناول الوزيران « العلاقات الثنائية والتطورات الخارجية فى منطقة الخليج .
ـ صرح جيمس بيكر بان فى تقديره ان صدام حسين لن يبقى فى الحكم اكثر من نهاية هذا العام .
ـ التقى السيد عزت ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى برؤساء القبائل الكردية فى شمال العراق . ودعا « جميع الاكراد » الى الدفاع عن بلدهم وعن وحدتهم الاقليمية والى تلبية دعوة الوطن من اجل اعادة البناء والتعمير .
ـ اعلن الرئيس مبارك عن عودة دفعة اولى من القوات المصرية المتمركزة فى الخليج الى مصر
ـ قرر الشيخ سعد عبدالله الصباح رئيس الحكومة الكويتية الغاء حظر التجول خلال شهر رمضان المبارك .
ـ اكد الشيخ سعد عبدالله الصباح ولى العهد الكويتى بان الاسرة الحاكمة فى الكويت قد تعهدت باحراز تقدم فى مجال اقرار الديموقراطية وان هذا التعهد يأتى بعد الأمن واعادة البناء فيما بين الاولويات فى مرحلة مابعد الحرب .
ـ صرح وزير الكهرباء الكويتى ان الكويت سيظل محروما من التيار الكهربائى لمدة ٣ اسابيع على الأقل .
ـ قدم الاتحاد السوفيتى مقترحات عن مابعد حرب الخليج تضمنت ٦ نقاط
ـ التقى جيمس بيكر فى انقره مع الرئيس تورجوت اوزال .

١٩٩١ مارس ١٨ :

ـ جرى لقاء فى انقره بين وزير الخارجية السورى والرئيس تورجوت اوزال تناول بالتفاصيل اعلان دمشق الخارجى بترتيبات الأمن فى الخليج .
ـ اكد متحدث من وزارة الخارجية الامريكية بان المتمردين الاكراد مازالوا يسيطرون على جزء كبير من كراستان وان حركة التمرد فى الجنوب تواصل تقدمها ايضا .
ـ طلب منظمة العفو الدولية القيام « بتحقيق مستقل حول بلاغات تفيد بان عددا من الاعتقالات التعسفية وكذا حالات تعذيب للفلسطينيين ولرعايا دول عربية اخرى قد جرت اخيرا فى الكويت .
ـ صرح الرئيس بوش ان الخطوة الاولى تتلخص فى الحصول على وقف اطلاق النار دائم فى الخليج واصدار قرار من قبل الامم المتحدة يسجل هذا الأمر .
ـ صرح وزير الاوقاف والشئون الدينية العراقى انه قد تم تشكيل لجان مكلفة « بتقدير الخسائر التى نجمت عن المتمردين والاعوان والتى نالت اماكن العبادة فى العراق » .
ـ قدم التليفزيون العراقى السيد عزت ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة لأول مرة كنائب القائد العام للجيش وهو بذلك يخلف الجنرال عدنان خير الله الذى قتل فى حادث طائرة .
ـ صرح نائب وزير الخارجية الايرانى على محمد بشاراتى ان « وضع الجزر الكويتية تحت تصرف اجانب ولأغراض عسكرية هو امر لن تتحمله ايران . واكد ضرورة الحفاظ على وحدة تراب الكويت .
ـ كان الاعلان بعودة العلاقات الدبلوماسية بين العربية السعودية وايران بعد قطيعة جرت فى ٢٨ ابريل ١٩٨٨ بمثابة اعلان عن تطبيع العلاقات بين طهران والنظم الملكية فى الخليج .
ـ استقبل ولى عهد الكويت ورئيس الحكومة وزير الخارجية اليوغسلاف
ـ قررت الجماعة الاقتصادية الاوروبية منح ٦,٥ ملايين دولار لضحايا حرب الخليج

١٩٩١ مارس ١٩ :

ـ صدر مرسوم من الامير جابر الاحمد الصباح يحدد تاريخ ٣٠ سبتمبر اخر ميعاد يلزم البنك المركزى الكويتى باستبدال العملات الكويتية الورقية بورقات جديدة .
ـ جرت مظاهرة فى مدينة البصرة موالية للرئيس صدام حسين وتدين الاضطرابات التى تثيرها عناصر اجنبية .

- قام وزير الداخلية العراقى على حسن الماجد بزيارة الى مدينة الموصل فى شمال العراق حيث عقد اجتماع خصص « لدعم حالة الامن واعادة بناء »

- اكدت وزارة الدفاع الامريكية ان حركة التمرد المناهضة للحكم العراقى والتى ادعى النظام فى بغداد بانه قد تمكن من القضاء عليها مازالت جارية فى جنوب البلاد حيث توجد اغلبية شيعية . كما ان الاكراد فى الشمال مازالوا يسيطرون على الامور .

- قرر مجلس الشيوخ الامريكى وقف مبيعات السلاح للدول المتحالفة التى تعهدت بالمشاركة فى تمويل حرب الخليج ولكنها لم تستوف ماتعهدت به . المقصود من هذه الدول العربية السعودية والامارات العربية المتحدة .

- استقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية اليوغسلافى الذى اعلن ى اثر هذا اللقاء انه يؤيد الدعوة الى عقد اجتماع غير عادى لحركة دم الانحياز من اجل دراسة الوضع فى الخليج بعد الحرب .

- وصل الى البحرين قائد القوات المتحالفة العربية والاسلامية الجنرال السعودى خالد بن سلطان بن عبدالعزيز الذى يقوم بجولة فى عدد من الدول العربية

- ابدت الحكومة العراقية استعدادها لاعادة جميع الممتلكات الكويتية الى الامم المتحدة والى اعادة جميع الطائرات الكويتية التى استولت عليها وكذا التحف التى سرقت عندما احتلت القوات العراقية الكويت .

١٩٩١ مارس ٢٠ :

- قرر البنتاجون ان المعدات العسكرية التى تركتها القوات العراقية فى الكويت بعد الانسحاب منها تعتبر غنائم حرب « وذلك ردا على محاولة العراق اقرار حقوقه على هذه المعدات .

- استقبل الرئيس صدام حسين اكبر سلطة دينية شيعية فى العالم الممثلة فى شخص آية الله ابو القاسم الخوى الذى « هنأه لنجاحه فى القضاء على التمرد .

- حرصت وزارة الخارجية الامريكية بانه لايوجد دليل على اى مساندة مادية من قبل ايران لحركة الشيعة المتمردين العراقيين .

- اعربت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن قلقها ازاء الوضع الغذائى فى العراق

- اصدر البرلمان العراقى قرارا يلغى قراره السابق بضم الكويت الى العراق وكذا جميع النتائج التى نجحت عن قرار الضم .

- اقترح مجلس الشيوخ الامريكى على الغاء المعونة الممنوحة للاردن لعام ١٩٩١ نتيجة للموقف الذى اتخذه الاردن إزاء الولايات المتحدة خلال حرب الخليج . احتج البيت الابيض على هذا القرار الذى يراه بانه يحد من تحركه فى طريق السلام .

- اسقطت طائرة أمريكية من طراز ف - ١٥ طائرة قتالية عراقية لم تلتزم بالقيود التى فرضتها قوات الحلفاء على الطيران العراقى . وذلك فوق مدينة تكريت شمال بغداد .

- صرح متحدث عن القوات الشعبية الايرانية بأن « القوات المسلحة العراقية بعد أن فقدت سيطرتها على مدينة كركوك قد تراجعت حتى مدينة تكريت وان طريق كركوك - تكريت قد قطع . كما أن القوات الشعبية قد احتلت تلال دوالان التى تقع بين كركوك والقاعدة العسكرية « بارولى » .

- بلغ عدد الجنود الأمريكيين الذين انسحبوا من منطقة الخليج ٨٠ ألف جندى . ومازال هناك حوالى ٤٦٠ ألف جندى أمريكى و ٢٠٠ ألف جندى من الدول المتحالفة متمركز فى المنطقة .

- أصبحت بقع الزيت السوداء التى لوثت الساحل الشمالى للعربية السعودية تهدد أيضا الجزء الجنوبى من هذا البلد وكذا البحرين وقطر .

- أبدت الحكومة الفرنسية قلقها ازاء وضع الفلسطينيين فى الكويت .

- وصفت الدوائر الدبلوماسية الغربية استقالة الحكومة الكويتية بالقرار المرتقب واللازم ولكنه لا يحل الازمة الداخلية فى الكويت .

- بدات السفن التجارية ترسو فى الموانى الكويتية .

- اعلن كل من ايران والسعودية اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين التى كانت قد قطعت منذ ٢٦ ابريل ١٩٨٨ على اثر الاحداث التى جرت خلال الحج بمكه والتى اسفرت عن ٤٠٢ من القتلى منهم ٢٧٥ من الايرانيين .

١٩٩١ مارس ٢١ :

- وجهت منظمة للدفاع عن حقوق الانسان نداء يدق ناقوس الخطر حول المعاملة البشعة التى يتلقاها الفلسطينيون فى الكويت بالرغم من تصريحات المسئولين الكويتيين .

- فى مؤتمر صحفى عقد بواشنطن ونقل بالقمر الصناعى حدد نائب وزير البترول الامريكى جون ايستون اهم بنود السياسة البترولية الامريكية : ترفض الولايات المتحدة اقامة « حوار » بين المستهلكين والمنتجين خوفا من أن يؤدى ذلك إلى فرض رقابة على الاسعار أو على الانتاج كما تحبذ الاتصالات الثنائية مع الدول المنتجة .

- طلبت الجبهة الموحدة لكردستان العراقى من اللجنة الدولية للصليب الأحمر بذل معونة انسانية لحوالى ٦٠ ألف أسرى حرب من العراقيين وأيضا « بالتفاوض من أجل اعادتهم إلى وطنهم » .

- وجه أمير الكويت خطاب شكر إلى بريطانيا « لموقفها المشرف المدافع عن حرية الشعوب .

- شرع العراق فى اطلاق سراح مجموعة جديدة من أسرى الحرب الكويتيين بلغ عددهم ١,١٥٠ وجميعهم من العسكريين .

- طلبت الصين من مجلس الأمن الاسراع برفع العقوبات المفروضه على العراق . فقد صرح متحدث عن وزارة الخارجية الصينية بأن « قرار وقف اطلاق النار قد أصبح ساريا . وان الشعب العراقى برىء بعد ان عانى من ويلات الحرب . انه يواجه الان صعوبات خطيرة فى حياته اليومية » .

- جاء فى اذاعة المناضلين الاكراد الموالين لجلال التلاباني ان الثوار الاكراد قد أصبحوا يسيطرون على محافظة « تهمين » الغنية بالبترول .

- اتهمت « الجمعية العليا للثورة الاسلامية فى العراق » الجيش العراقى بشن غارات على مدينة نجف (جنوب بغداد) « بالاسلحة الكيماوية وبالصواريخ أرض - أرض وبالنابالم » .

- اتهمت ابنة آية الله أبو القاسم الخوى الرئيس صدام حسين بأنه قد اختطف ابيها ويعد اكبر زعيم شيعى عراقى .

١٩٩١ مارس ٢٢ :

- صرح مبعوث خاص من الأمم المتحدة أجرى تحقيق داخل العراق من ١٠ الى ١٧ مارس بأن الحرب وما نتج عنها من تدمير للبنيات التحتية العراقية قد أرجعت العراق إلى مرحلة ماقبل التصنيع .

- عين السيد طه ياسين رمضان نائبا لرئيس الجمهورية .

- قدر رئيس أحد المصارف الفرنسية الكبرى تكاليف اعادة بناء الكويت بما يتراوح بين ١٠ الى ٢٠ مليارا من الدولارات .

- أعلن متحدث عن وزارة الخارجية الامريكية ان الاشتباكات فى جنوب العراق قد قلت حدتها وان الحكومة قد بدأت فى نقل قواتها الى الشمال حيث يواصل المتمردون من الاكراد تقدمهم .

- سلمت السفارة الامريكية فى الكويت الحكومة الكويتية قائمة تضم اسماء عسكريين كويتيين متهمين بتعذيب الفلسطينيين .

- أفادت مصادر تابعه للجماعة الاقتصادية الاوروبية فى بروكسل ان هذه الاخيره قد قررت تخفيف الحظر المفروض على العراق بحيث يتوافق هذا الحظر مع القرارات الصادره عن مجلس الامن .

- صرح وزير البترول الكويتى بأن الابار التى لم يحرقها العراقيون قد بدأت تفرز بقع كبيرة قابلة للاشتعال وان هذه البقع التى تطفو على السطح تتجه نحو مناطق مأهوله بالسكان .

- فرض حظر التجول فى العاصمة العراقية على اثر تزايد التوتر وقيام مظاهرات احتجاجية .

- دعا مسعود بارازانى رئيس الحزب الديموقراطى ككردستان

العراقى « جميع المسئولين من المعارضة العراقية بالعودة إلى العراق من اجل تشكيل حكومة مؤقته » .

ـ تقدمت المعارضة الكويتية بطلب مفاده ان لا يكون رئيس الحكومه المقبل من اعضاء أسرة الصباح الحاكمه .

١٩٩١ مارس ٢٤ :

ـ ازدادت الاشتبكات فى مدينة كربلاء حيث تمكن المتمردون الشيعة من طرد الجيوش العراقية من الجزء الاكبر من المدينة .

ـ قام مئات من المعارضين العراقيين فى لندن بمظاهرة لمطالبه الحكومة البريطانية بمعونة فورية تمنح لضحايا الحرب الاهلية فى العراق .

ـ تم تشكيل حكومة عراقية جديدة برئاسة سعدون حمادى . بحتفظ صدام حسين برئاسة الجمهورية .

ـ اعرب الرئيس التركى تورجوت اوزال عن امله فى ان تمتنع كل من سوريا وايران عن التدخل فى شئون العراق .

ـ احتجت ثلاث صحف عراقية تصدر فى بغداد على مشروع القرار الامريكى الذى يحدد شروط اقرار وقف اطلاق النار على نحو دائم ووصفته بأنه يستهدف « انتزاع السيادة من العراق ورهن ثرواته » .

ـ تم اكتشاف مخزن هام لصواريخ اكسوست « سيلكوورم » كانت القوات العراقية قد خبأتها فى الكويت .

ـ أمر الملك فهد وسائل الاعلام السعودية بالتوقف عن الرد على الهجومات الاعلامية الموجهه ضد العربية السعودية .

١٩٩١ مارس ٢٥ :

ـ تمكنت القوات الحكومية العراقية من السيطرة على مدينتى الموصول وكركوك .

ـ تقدم السفير العراقى لدى الأمم المتحدة بشكوى ضد ايران وكشف عن مالايقل عن ١٣ حادثة حدود بين البلدين فيما بين ٦ و ١٧ مارس

ـ اعلن السيد جلال طالبانى ان جميع مناطق شمال العراق باستثناء الموصل قد وقعت فى ايدى المتمردين الاكراد .

ـ اعلن ولى العهد ورئيس الحكومة الكويتية الشيخ سعد العبدالله الصباح ان الانتخابات التشريعية ستقام فى الكويت فى « مستقبل قريب » . ولكنه لم يذكر تاريخا محددا لهذه الانتخابات

ـ نشرت صحيفة « نيويورك تايمز » ان الولايات المتحدة على وشك فتح قاعدة عسكرية لها فى البحرين

ـ احتجت الحكومة الايرانية لما تقوم به القوات الامريكية من اعمال لصد « الرحلات الاستكشافية » الجديدة التى تقوم بها ايران فى الخليج وفى بحر عمان .

١٩٩١ مارس ٢٦ :

ـ قررت الكويت منح سوريا قرض قدره ٢٥ مليون دولار سيخصص لتمويل مشاريع صغيرة فى مجالات الصناعة والخدمات

ـ استقبل السلطان قابوس قائد القوات الامريكية فى الخليج الجنرال نورمان شوارتزكوف الذى يقوم بجولة فى المنطقة .

ـ دعا رئيس حكومة البحرين دول منطقة الخليج الى مواصلة التعاون مع الغرب والى دعم التعاون فى مجال الأمن . كما اوضح الشيخ خليفة بن سلمان الخليفة معارضة البحرين لتقسيم العراق مؤكدا بان حالة عدم الاستقرار فى العراق كفيلة بالقضاء على استقرار المنطقة .

ـ اعلن البنتاجون ان قوات صدام حسين قد دعمت مراكزها فى الجنوب ولكنها انسحبت من كركوك فى الشمال .

ـ طلبت صحيفة « الجمهورية العراقية من بعض الدول العربية « المشرفة » معارضة المشروع الامريكى الخاص باقرار وقف اطلاق النار فى الخليج على نحو يستهدف حرمان العراق من مكتسباته العلمية والتكنولوجيه والى فرض سيطرة على موارده لسنوات عديدة

ـ قام بنك الكويت الموحد بمنح ٢٥٠ الف جنيه استرلينى للصندوق البريطانى الذى انشىء من اجل الخليج

ـ تتجه الدول الخمس الاعضاء الدائمين داخل مجلس الأمة الى الاتفاق حول اصدار قرار جديد حول العراق والشروط التى ستفرض من اجل اقرار وقف اطلاق النار .

ـ اكد الرئيس الايرانى على اكبر هاشمى رافسنجانى ان عدد الطائرات العراقية المدنية التى لجأت الى ايران خلال الحرب لايتعدى الـ ٢٢ طائرة .

ـ وصل وزير البيئة الفرنسى الى الكويت من اجل التعرض على الوضع الذى نتج عن حرق ابار البترول .

ـ اعلنت وزارة الخزانة انهاء عملية تجميد الارصدة الكويتية فى الولايات المتحدة .

ـ قررت الحكومة اليابانية منح ١٢,٦ مليون دولار تخصص لمشاريع دولية من اجل مساعدة الفلسطينين ومكافحة بقعة الزيت فى الخليج والحرائق التى الحقت بآبار البترول .

ـ تنبأ الرئيس بوش بسقوط صدام حسين على المدى القصير

١٩٩١ مارس ٢٧ :

ـ وصل الى القاهرة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى السيد حامد الجابد الذى يقوم بزيارة ستدوم بضعة ايام .

ـ نفى وزير الاعلام الكويتى المعلومات التى تفيد بان الفلسطينيين يتلقون معاملة سيئة فى الكويت ووصف هذه المعلومات بأنها اكاذيب .

ـ ابدت الحكومة المصرية معارضتها لأى وجود عسكرى أرضى على المدى الطويل فى منطقة الخليج .

ـ اضاف مجلس الامن شرطا اخر لاقرار وقف اطلاق النار فى العراق وهو ان يتخلى العراق عن الارهاب

ـ اعرب وزير الخارجية الفرنسى رولاند دوماس عن قلقه ازاء « حظر التقسيم الجارى » للعراق وأبدى امله فى ان تعتمد الأمم المتحدة سريعا القرار الذى يحدد شروط وقف اطلاق النار

ـ استعادت القوات العراقية سيطرتها على البصرة و٤ مدن اخرى فى الجنوب والوسط العراقى .

ـ انتقدت صحيفة « القادسية » التابعة للجيش العراقى مشروع القرار الأمريكى المقدم لمجلس الأمن ووصفه بأنه جزء من مؤامرة موجهه ضد العراق ولصالح اسرائيل .

١٩٩١ مارس ٢٨ :

ـ وجه وزير الاسكان المصرى السيد حسب الله الكفراوى العتاب الى السلطات الكويتية لأن هذه الأخيرة قد نست « ان موقف مصر من ازمة الخليج هو الذى اضفى الشرعية على تحرك الولايات المتحدة وحلفاءهم فى المنطقة » مما سمح بتحرير الامارة

ـ بلغت مساهمة الولايات المتحدة وحلفاؤها فى حرب الخليج ٢٨,٧ مليار من الدولارات

ـ وصفت الدوائر الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة مشروع القرار الجديد الذى يحدد شروط وقف اطلاق النار بانه يجعل من العراق « اول دولة فى العالم تتمتع « بسيادة محدودة » على الصعيد الاقتصادى . وهى شروط قاسية لم تفرض منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

١٩٩١ مارس ٢٩ :

ـ صرح الجنرال خالد بن سلطان قائد الجيش السعودى بأنه يؤيد فكرة وجود دائم لقوات امريكية فى منطقة الخليج خارج العربية السعودية

ـ صرح دبلوماسى غربى بان الحكومة الكويتية تريد الحد من عدد الفلسطينيين والاجانب وان الشعور العام لدى الكويتيين هو عدم اتاحة الفرصة ليصبحوا اقلية داخل بلادهم .

ـ ابدى الرئيس الايرانى على اكبر هاشمى رافسنجانى عن قبوله فكرة التعاون بين ايران واوروبا مستهدفا « ضمان الأمن فى المنطقة » .

ـ طلبت المعارضة العراقية من الجامعة العربية التدخل لوقف « مذبحة الشعب العراقى » على يد سلطان بغداد .

ـ حذر الكولونيل معمر القذافى من اقامة اى قاعدة عسكرية امريكية فى البحرين .

١٩٩١ مارس ٣٠ :

ـ اعلن السيد عبدالله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى فى مؤتمر صحفى بالكويت بان المجلس قد قرر « تجميد » المعونة التى كان يمنحها للأردن ولمنظمة التحرير الفلسطينية وذلك نتيجة لمساندتهما للعراق خلال حرب الخليج

ـ فى القاهرة افتتحت الدورة الـ ٩٥ لمجلس الجامعة العربية المنعقد على مستوى السفراء وقد حضر الاجتماع ممثلا عن العراق السيد سعد قاسم محمودى رئيس ادارة الشئون العربية بوزارة الخارجية العراقية . يتولى الكويت رئاسة الدورة .

١٩٩١ مارس ٣١ :

ـ اعلن نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى السيد عزت ابراهيم فى كلمة القاها امام جمهور من المسئولين والجنود والسكان فى محافظة « أربيل » انه قد تم « تنظيف محافظة اربيل العزيزة من كافة العناصر المشينه والخونه وأعوان الصهيونية » . كما اثنى على الدور الذى قام به الحرس الجمهورى فى التصدى للمتمردين .

ـ قدر الرئيس حسنى مبارك الخسائر التى تكبدتها مصر نتيجة لحرب الخليج بحوالى ٢٠ مليار من الدولارات

ـ طالبت المعارضة الكويتية بمزيد من الديموقراطية ومن المشاركة الفعالة فى الحكم وبتنظيم انتخابات تشريعية واعادة البرلمان الكويتى الذى اوقفه الأمير فى ١٩٨٦ والعودة الى دستور ١٩٦٢ .

ـ صرح مسئول عن المعارضة الشيعة العراقية بأن القتال مازال مستمرا بين القوات العراقية والمتمردين فى مدينة الكربلاء .

• • • •

١٩٩١ ابريل اول :

ـ أجرى الرئيس مبارك محادثات مع الرئيس السورى حافظ الأسد الذى يزور القاهرة تناولت : ١) الاجراءات الأمنية الاقليمية ٢) العلاقات العربية ٣) عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط .

ـ وجه أحد زعماء الحركة الكردية مسعود البرازانى نداء الى الرئيسين بوش وميتران وكذا الى رئيس الحكومة البريطانية جون ميجور والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بيريز دى جويلار من أجل اغاثة السكان الأكراد الذين يذبحون فى العراق على يد القوات العراقية بعد أن إستعادت هذه الأخيرة المدن الرئيسية فى الكردستان العراقى .

ـ نشرت الحكومة الأمريكية قائمة ضمت حوالى مائة من المؤسسات أو الأفراد وصفتهم بأنهم « أعوان » العراق وانهم يعملون لحساب « المركب المالى » الذى يقوم بتوريد الأسلحة للعراق .

ـ وصل وزير الخارجية السورى فاروق الشرع الى جدة فى زيارة رسمية .

ـ أعلنت منظمة العمل الاسلامى المعارضة للحكم العراقى أن حوالى ٣٠ الف كردى عراقى قد لجأوا الى تركيا خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية .

ـ إنعقد مجلس الأمن لدراسة مشروع قرار (رقم ١٤) يحدد شروط وقف إطلاق النار على نحو دائم . ويتضمن الاعتراف النهائى بالحدود العراقية الكويتية وفقا للخط المرسوم فى ١٩٦٣ وايضا قبول العراق تدمير كافة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التى يمتلكها وتخصيص نسبة من عوائد تصدير النفط العراقى الى صندوق التعويضات عن خسائر الحرب .

ـ إحتج العراق لدى الأمم المتحدة على إختراق مجاله الجوى من قبل الطيران الأمريكى .

ـ صرح رئيس الاتحاد الوطنى لكردستان السيد جلال الطلابانى ان فكرة اقامة دولة كردية مستقلة ماهى سوى « حلم » وانه من المستحيل اجراء تعديل فى حدود الدول فى الشرق الأوسط .

ـ اعلنت وكالة الأنباء العراقية بأن القوات العراقية قد إستعادت مدينة « زاخو » وطردت منها المتمردين الأكراد وان السكان الاكراد فى المنطقة يتعاونون مع الجيش النظامى العراقى فى مطاردة المتمردين .

ـ تمكنت القوات العراقية من تدمير نقطة المرور الوحيدة بين العراق وسوريا .

١٩٩١ ابريل ٢ :

ـ جرى قتال عنيف ودام بين مجاهدى الشعب ـ المعارضة الايرانية ـ وحراس الثورة الايرانية داخل الأراضى الايرانية شمال مدينة قصر شيرين .
وقد وجهت الحكومة الايرانية إحتجاجا لدى العراق على « محاولة التوغل » داخل ايران من قبل قوات المعارضة الايرانية المتمركزة فى العراق . اكد مجاهدى الشعب انهم قد هوجموا داخل الأراضى العراقية .

ـ جرى لقاء فى المساء بالعاصمة القطرية بين أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد الثانى والجنرال شوارتزكوف قائد القوات الأمريكية فى الخليج تناول الوضع فى المنطقة بعد تحرير الكويت وإجراءات الأمن الجارى دراستها حاليا من أجل إعادة الأمن والاستقرار فى المنطقة واخيرا كيفية دعم علاقات الصداقة والتعاون على الصعيد الثنائى بين قطر والولايات المتحدة .

ـ فى رسالة موجهة لأمير الكويت أكد الرئيس جورج بوش على ضرورة أحداث تطور ديمقراطى فى الكويت .

١٩٩١ ابريل ٣ :

ـ إعتمد مجلس الأمن آ بالاجماع ماعدا كوبا) القرار رقم ٦٨٧ وتتضمن الفقرة ٢٠ منه على الغاء كافة الاجراءات المتخذة والتى نص عليها القرار رقم ٦٦١ (٦ أغسطس ١٩٩٠) الذى يحظر تصدير كافة المواد الغذائية الى العراق . ينص القرار أيضا على إنسحاب القوات الأمريكية التام من العراق فى حالة قبول العراق لهذا القرار التى يضع شروط إقرار وقف اطلاق النار على نحو دائم .

ـ سلم عصمت عبد المجيد رسالة الى كل من سفراء الدول الـ ٨ (العربية السعودية الكويت ، اتحاد الامارات العربية ، قطر ، البحرين ، وعمان) تضمنت الاقتراح بعقد إجتماع « لمجموعة الـ ٨ » على مستوى الخبراء فى نهاية شهر أبريل من أجل وضع اتفاقيات ترجع اعلان دمشق الى الواقع .

١٩٩١ ابريل ٤ :

ـ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بأن قوات صدام حسين قد أصبحت تسيطر على جميع المدن العراقية الهامة . ولكن عليه ايضا أن يبقى فى هذه المدن عددا كبيرا من هذه القوات كما أن إشتباكات مازالت جارية .

ـ طالبت الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن بإعتماد قرار يدين العراق للطريقة التى بها يقوم بقمع السكان فى داخل العراق .

ـ طلبت الحكومة الأمريكية من الحكومة التركية بفتح حدودها مع العراق لكى يتمكن الفارين من المعارك الجارية الالتجاء الى تركيا . كما أعربت عن إستعدادها لتقديم مزيد من المعونة لاغاثة اللاجئين الى تركيا وذلك من خلال قنوات المنظمات الدولية .

ـ فى حديث أجرته شبكة التليفزيون البريطانية صرح الرئيس التركى « ترجوت أوزال » أن بلاده غير قادرة على إيواء اللاجئين الأكراد القادمين من العراق الذين قد بلغ عددهم ٥٠٠ ألف .

ـ رشحت الحكومة المصرية السيد عصمت عبدالمجيد ليكون الأمين العام لجامعة الدول العربية .

ـ قدم الى القاهرة مسئولان من منظمة التحرير الفلسطينية حيث إستقبلهما وزير الخارجية المصرى د . عصمت عبدالمجيد .

ـ تعهد رئيس الحكومة البريطانية « جون ميجور » بالمساهمة فى إغاثة

اللاجئين الأكراد بمبلغ قدره ٢٠ مليون جنيها إسترلينيا (٤٠ مليون دولار) كما أكد بأن حكومته لن تتورط فى الحرب الأهلية الجارية فى العراق .

- إتهم وزير الداخلية العراقى كلا من بريطانيا والمانيا وأسرائيل بالتواطؤ فى حركة التمرد الكردية . كما إتهم ايران بتورطها فى الاضطرابات الدينية التى جرت فى وسط وجنوب العراق .

- وجه الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلنطى نداء شخصيا فى كوبنهاجن من أجل مساعدة اللاجئين الأكراد .

- أعرب وزير الخارجية النمساوى عن قلقه إزاء الوضع الراهن الذى يحياه السكان الأكراد الذين تطاردهم القوات العراقية فى شمال العراق .

١٩٩١ ابريل ٥ :

- إعتمد مجلس الأمن بناء على طلب من فرنسا القرار رقم ٦٨٨ الذى يدين أساليب القمع التى مارستها بغداد للقضاء على حركة التمرد والذى يتضمن نداء من أجل بذل معونة إنسانية دولية للسكان المدنيين وخاصة الأكراد . حصل القرار على ١٠ أصوات - بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى - ضد ٣ أصوات (اليمن وكوبا وزيمبابوى) وإمتنع عن التصويت كل من الصين والهند .

١٩٩١ ابريل ٦ :

- وافق ١٦٠ نائب داخل البرلمان العراقى ضد ٣١ على القرار رقم ٦٨٧ الذى يضع شروطا لاقرار وقف إطلاق النار على نحو دائم .

- قام الرئيس صدام حسين بتعيين وزير للدفاع جديد وهو السيد حسين كامل حسن بدلا من السيد سعدى طلمة عباس الذى عين مستشار عسكرى لدى الرئيس .

- أعرب الرئيس بوش عن إرتياحه لقبول العراق الشروط القاسية التى فرضتها عليه الأمم المتحدة من أجل إقرار وقف إطلاق النار فى الخليج ووصفه بأنه « إيجابى » .

- بدأ جيمس بيكر جولته « الاستشارية » فى الشرق الأوسط بادئا بتركيا حيث يقوم بدراسة الوضع للاجئين الأكراد . ثم ينتقل الى إسرائيل ومصر وسوريا وأخيرا الى جنيف .

١٩٩١ ابريل ٧ :

- ردا على المطالبة بإعادة البرلمان الذى حل فى ١٩٨٦ صرح امير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح بأن التهديدات الداخلية والخارجية التى مازالت ماثلة على الكويت تدفع الى تأجيل الانتخابات التشريعية التى وعد بها شعبه منذ ٣ اسابيع فى أول خطاب القاه عند عودته الى أرض وطنه . وقد أعطى الأمير نفسه مهلة ٢١ شهرا لاعادة البرلمان .

١٩٩١ ابريل ٨ :

- فى لوكسمبرج ، إتخذ مجلس الجماعة الأوروبية عدداً من القرارات منها : ضرورة إسقاط نظام صدام حسين حتى يستعيد العراق مكانته فى صفوف الدول المتحضرة والابقاء على العقوبات المفروضة على العراق من قبل الأمم المتحدة حتى تتم التغيرات السياسية المنشودة والمطالبة باحداث منطقة داخل العراق مخصصة لحماية اللاجئين وأيضا منح اللاجئين الأكراد معونة انسانية قدرها ١٨٠ مليون دولار وأخيرا مساندة الولايات المتحدة فى جهودها من أجل التوصل الى تسوية للمشكلة الفلسطينية .

- أوضح الخارجية السويسرى فى مؤتمر صحفى انه يساند أحداث إنقلاب فى النظام العراقى على أساس أن مثل هذا الأمر لصالح إستقرار المنطقة ولكن إضاف أن أى تدخل من قبل الحلفاء باسم منظمة الأمم المتحدة هو أمر مرفوض من وجهة نظر القانون الدولى .

- خلال زيارته لتركيا قام وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر برحلات جوية داخل المجال الجوى العراقى على جانبى خط الحدود التركية - العراقية بهدف التعرف على وضع اللاجئين الأكراد .

فى مؤتمر صحفى أجراه نائب وزير الخارجية السوفيتى الكسندر بيليجونوف بالرباط صرح الوزير بأن بلاده والمغرب متمسكان بالحفاظ على الوحدة الأقليمية للعراق جاء هذا التصريح على أثر محادثات اجراها الوزير السوفيتى مع وزير الدولة للشئون الخارجية المغربى السيد عبداللطيف فيلالى : أضاف الوزير السوفيتى بأن على « الوجود العراقى » فى منطقة الخليج ان يعود الى الحجم الذى كان عليه قبل إندلاع الصراع وأخيرا حث الولايات المتحدة على مزيد من الجهود والنشاط من أجل التوصل الى تسوية شاملة فى الشرق الأوسط .

١٩٩١ ابريل ٩ :

- رفض العراق بصفة قاطعة انه منطقة عازلة داخل اراضيه لحماية اللاجئين الاكراد . وأعلن انه سيحارب مثل هذا الاقتراح بكافة الوسائل .

- صرحت وزارة الخارجية الأمريكية بأن فكرة إقامة منطقة عازلة لحماية اللاجئين الاكراد فى العراق ليست إحدى الولايات بالنسبة للولايات المتحدة ولكن إذا عرقلت بغداد الجهود التى تبذل لاغاثة اللاجئين فإنها ستعمل على أن تتدخل الامم المتحدة وفقا لما تضمنه القرار رقم ٦٨٨ الصادر فى ١٥ ابريل ١٩٩١ .

- غادر الرئيس مبارك القاهرة مع وفد رسمى متجها إلى طرابلس .

- أكد مسئول أمريكى مرافق لوزير الخارجية جيمس بيكر بأن إسرائيل قد قبلت مبدأ عقد « مؤتمر اقليمى » حول الشرق الأوسط .

- عرض وزير الخارجية الهولندى فى امستردام فكرة تشكيل « ترويكا » تضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والجماعة الاقتصادية الأوروبية من أجل محاولة إقرار السلام فى الشرق الأوسط وتسوية مشاكل ما بعد حرب الخليج . هذه اللجنة الثلاثية ستكون بمثابة جهاز تنسيقى وتنشيطى .
وأضاف الوزير بأن مبدأ عدم التدخل الذى نص عليه ميثاق الامم المتحدة يجب أن توضع له حدود . وبذلك إتفق مع رأى وزير الخارجية الفرنسى الذى نادى « بواجب التدخل على الصعيد الانسانى » .

- لكن الأمير صدرالدين أغاخان من قبل الأمين العام للأمم المتحدة للقيام بدور المنسق لكافة المعونة الدولية التى تمنح للسكان المدنيين التى تضررت من حرب الخليج .

- عقد كل من إيران وفرنسا اتفاقا تضمن « خطة من أربع نقاط خاصة بمنح المعونة للاجئين العراقيين » .

- أوضح وزير الخارجية البريطانى « دوجلاس هوج » بأن إنشاء « منطقة أمن للاكراد » ستتطلب وجود عدد هام من المراقبين التابعين للأمم المتحدة على أن تدعمهم وحدات عسكرية قريبة .

- أيد وزير الخارجية النمساوى فكرة إقامة مناطق عازلة لحماية اللاجئين الأكراد داخل العراق .

- أبدى مجلس الوزراء السعودى عن « أسفه العميق » ازاء أعمال العنف والقمع الذى تقوم به العراق وقرر إرسال معونة للاجئين .

١٩٩١ ابريل ١٠ :

- فى حديث تليفونى اجراه مع الأمين العام للأمم المتحدة وافق الرئيس بوش على ضرورة إقامة « مناطق أمن » مصالح اللاجئين الاكراد فى شمال العراق . وأوضح متحدث عن الرئيس أن الولايات المتحدة قد حذرت منذ ايام من القيام بأى عمل عسكرى ضد اللاجئين . فلم يحدث أى هجوم وبالتالى فإن مثل هذه المناطق موجود بالفعل فى العراق .

- صرح قائد القوات الدولية أن عملية المراقبة لمنطقة الحدود الفاصلة بين العراق والكويت ستطرح العديد من « المشاكل الكبيرة » وأن حياة الجنود ستكون فى خطر نتيجة الالغام التى زرعت فى الحقول المجاورة بالاضافة الى التلوث الناتج عن الحريق الذى أصاب الحقول البترولية فى الكويت وملحقاتها .

- صرح مسئول تركى أن جنودا من الاتراك متواجدون داخل الأراضى العراقية من « أجل ضمان أمن عراقى الشمال » .

١٩٩١ ابريل ١١ :

- اشار مسئولون أمريكيون أن الولايات المتحدة قد وجهت أنذارا جديدا الى العراق بعدم عرقلة عمليات الاغاثة للاجئين . وأن يلتزم فى ذلك بما نص عليه القرار رقم ٦٨٧ .

- وصل ياسر عرفات الى طرابلس حيث إستقبله وزير النقل الليبى .

- أجرى وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر محادثاته مع الرئيس حافظ الأسد فى دمشق وصرح بعدها بأن هناك إمكانيات لاقرار السلام فى الشرق الأوسط وأن تقدما قد أحرز فى هذا الصدد .

- أيدت الحكومة المصرية فكرة المؤتمر الاقليمى للسلام ووصفتها بأنها جديرة بالاهتمام .

- أبلغ وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل مستر جيمس بيكر خلال زيارته للقاهرة بأن حكومته لم تعد تمول منظمة التحرير الفلسطينية وستكتفى بمساعدة الفلسطينيين داخل الأراضى المحتلة .

- رفضت جبهة الانقاذ الوطنى الفلسطينية وهى منظمة موالية لسوريا ومعادية لجبهة التحرير الفلسطينية فكرة عقد مؤتمر اقليمى للسلام فى الشرق الأوسط ووصفتها بأنها تؤدى الى مفاوضات منفردة .

- قرر مجلس قيادة الثورة العراقية مد فترة العفو العام الذى منحه للمتمردين الاكراد بأسبوع آخر يبدأ يوم الجمعة ١٢ ابريل .

- حذرت حكومة العراق تركيا وايران من أى تدخل فى شئون الاكراد العراقيين .

١٩٩١ ابريل ١٢ :

- توالى الدول الخمس على التشاور بخصوص إقامة « مناطق أمن » للسكان المدنيين الاكراد .

١٩٩١ ابريل ١٣ :

- قام نائب رئيس الوزراء العراقى طارق عزيز بزيارة الى الخرطوم دامت ٢٤ ساعة . أجرى خلالها محادثات مع السيد عمر البشير .

١٩٩١ إبريل ١٤ :

- إحتجت ايران رسميا لدى العراق حول عدد الطائرات العراقية التى لجأت الى ايران خلال الحرب تؤكد طهران ان عدد هذه الطائرات لايتعدى الـ ٢٢ طائرة فى حين تقول العراق أن عددها قد وصل الى ١٥٨ .

- صرح المستشار سموكروفت لدى الرئيس بوش بأن إسرائيل لن يمكنها تبرير ضرورة الاحتفاظ بالأراضى المحتلة بما سمته « العمق الاستراتيجى » اللازم لدفاعها . إذ أن حرب الخليج أثبتت بأن أمن إسرائيل لايتوقف على هذا العمق فقط . فقد أطلق العراق صواريخه عبر الأردن مارا بالأراضى المحتلة .

- بدأت القوات الأمريكية فى الانسحاب من جنوب العراق متجهة نحو منطقة منزوعة السلاح على طول خط الحدود العراقية - الكويتية .

١٩٩١ ابريل ١٦ :

- بدأ وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر جولته الثالثة فى الشرق الأوسط فى محاولة التقاط أية فرصة تقدم فى طريق السلام . والملاحظ أن وزير الخارجية قد تفادى مناقشة قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات جديدة فى الأراضى العربية المحتلة . وهو أمر تعارضه الحكومة الأمريكية وتراه عائقا فى طريق السلام .

- فى لندن حيث التقى برئيس الحكومة السوفيتية فالنتان بافلوف أعرب إسحق شامير عن أمله فى أن تقبل موسكو مبدأ عقد مؤتمر أقليمى حول الشرق الأوسط .

- أعلن الرئيس بوش أن القوات المتحالفة (أمريكية بريطانية فرنسية) ستدخل منطقة شمال العراق من أجل إقامة مراكز معونة لاغاثة اللاجئين الاكراد على أن يكون هذا التدخل بصفة مؤقتة . كما دعا الى إسقاط نظام صدام حسين كافضل وسيلة لتسوية مشكلة هؤلاء اللاجئين والعمل على المصالحة الوطنية داخل العراق . على أن لاتشارك الولايات المتحدة فى أية حرب مدنية عراقية .

١٩٩١ ابريل ١٧ :

- أعلنت القيادة الأمريكية فى الرياض أن معظم اعضاء أركان الحرب الأمريكيين سيرحلون عن المنطقة ويعودون الى بلادهم وأن الجنرال شوارتزكوف سيواصل قيادته للقوات المتواجدة فى الخليج من موطنه بفلوريدا .

- دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج بوش) الى مقاطعة جيمس بيكر خلال جولته الثالثة الى الشرق الأوسط . والى الالتزام بعقد مؤتمر دولى تحت إشراف الامم المتحدة .

- التقى جيمس بيكر بوزير الخارجية للجماعة الاقتصادية الاوروبية فى لوكسمبورج وعاهده بأن يحاول إقناع إسرائيل بقيام الجماعة الأوروبية بمشاركة كاملة فى المؤتمر الاقليمى الذى سيعقد من أجل السلام فى الشرق الأوسط .

- فى باريس صرح مسئول أن الخطة المقترحة من قبل فرنسا لصالح اللاجئين الأكراد لاتستهدف إقامتهم الدائمة حتى لايصبحوا فى حاجة دائمة الى المعونة بل تقتصر على بذل « مساعدة مباشرة » .

- ذكرت وكالة الانباء الايرانية فى طهران بأن عدد اللاجئين العراقيين الى ايران قد بلغ ٩٠١,١٢٠ ومازال تدفق اللاجئين مستمر .

- وصف نائب رئيس الوزراء العراقى السيد طارق عزيز التدخل الامريكى فى شمال العراق « لا دخل له بالاغاثة الانسانية بل إنها تلبى اعتبارات سياسية بحتة » . وأضاف بأن تدخل الدول الكبرى فى مشكلة اللاجئين قد ادى الى تعقيدها » .

١٩٩١ ابريل ١٨ :

- أعلنت السلطات فى بغداد مد فترة العفو عن الأكراد المتهمين « بالقيام بأعمال يعاقبها القانون للمرة الثانية » .

- دعا وزير الدولة السورى السيد ناصر قدور الجماعة الدولية الى « إيجاد صيغة تجعل إسرائيل تطبق قرارات مجلس الأمن الخاصة بالصراع العربى - الاسرائيلى .

- تم التوقيع فى بغداد على إتفاق بين الحكومة العراقية ومنظمة الامم المتحدة نص على « قبول العراق التعاون مع الأمم المتحدة يكون للمنظمة وجود ذو طابع إنسانى فى العراق » مدة الاتفاق لغاية نهاية العام الحالى .

- تلقت الأمانة العامة للامم المتحدة وكذا رئيس مجلس الأمن رسالة من المصريين من العراق تضمنت قائمة مفصلة عن كميات جميع الأسلحة التى يمتلكها والأماكن التى توجد فيها وذلك وفقا لما نص عليه القرار رقم ٦٨٧ الصادر فى ٣ أبريل ١٩٩١ . وقد سلم العراق أيضا رسالة الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فيينا تضمنت أنواع المنشآت النووية التى يمتلكها .

- إرتفع سعر الدولار على نحو ملحوظ فى بورصة نيويورك بينما تراجع سعر الذهب .

- وصل الى جدة أمين الخزانة الأمريكية نيكولاس برادى حيث إستقبله وزير المالية السعودى تأتى هذه الزيارة بضعة أيام قبل عقد إجتماع فى الرياض لوزراء مالية دول مجلس التعاون الخليجى الذى يستهدف دراسة « وسائل لتنشيط الاستثمارات ودعم التعاون بين دول التحالف العربى والدولى الذى وقف فى وجه العراق » .

- أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية بإنها ترى أن وجود الأمم المتحدة عند عقد مؤتمر للسلام فى الشرق الأوسط فهو أمر « لابد منه » .

- وصل الى دمشق ولى العهد السعودى الأمير عبدالله بن عبد العزيز حيث أجرى محادثات مع نائب الرئيس السورى عبدالحليم خدام .

- أعلنت العربية السعودية والكويت عن رفضهما إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق « طالما لم يغير هذا البلد نظام حكمه ويثبت حسن نواياه » كان العراق قد قطع فى ٦ فبراير علاقاته مع كل من العربية السعودية ومصر إحتجاجا على إشتراكهما فى الهجوم الجوى الذى قامت به قوات الحلفاء ضد العراق .

- صرح مسئول كبير كويتى بأن الكويت قد قررت وقف المعونة المالية التى كان يبذلها للدول العربية التى وقفت بجانب العراق .

- نشرت منظمة العفو الدولية تقريرا على اثر زيارة قامت بها الى الكويت فيما بين ٢٨ مارس و٩ ابريل يفيد بان العديد من الاعتقالات واعمال التعذيب والقتل قد ارتكبت فى هذا البلد وخاصة ضد الفلسطينيين منذ انسحاب القوت العراقية .

١٩٩١ ابريل ١٩ :

- وصل ولى عهد السعودية الى القاهرةواجرى محادثات مع الرئيس مبارك فى إطار الجهود والمشاورات التى تجريها مصر مع الدول العربية بالوضع فى الخليج والعلاقات الثنائية وعملية السلام .

- اعترضت الولايات المتحدة على نص الرسالة المقدمة من العراق الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتى تضمنت احتجاجا على قرار مجلس الأمن بوجوب تدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية كما أوضحت ان ردود العراق لم تكن كافية .

- طالب البرلمان الأوروبى الدول الاعضاء بالمجموعة الأوروبية باتخاذ اجراء قانونى فى محكمة العدل الدولية لادانة العراقية لمحاولتها لابادة الأكراد بشكل جماعى .

- جرت مباحثات بين الجانبيين الامريكى والعراقى حول خطط دول التحالف لاقامة مخيمات آمنة للاجئين الاكراد داخل العراق .

- اعترفت الحكومة الكويتية بوقوع انتهاكات لحقوق الانسان بعد تحرير الكويت واكدت انه قد تمت استعادة القانون والنظام .

١٩٩١ ابريل ٢٠ :

- استقبل الرئيس مبارك السيد نيكولاس برادى وزير الخزانة الأمريكى .

- اعلنت الأمم المتحدة عن تشكيل قوات المراقبين العسكريين التابعين للمنظمة (١٤٤ فردا) الذين سيتخذون مواقعهم على الحدود بين العراق والكويت .

- ذكرت وكالة الانباء الايرانية ان الاكراد سحقوا محاولة للقوات العراقية لاستعادة مرتفعات شمال السيمانية وان القتال مازال مستمرا فى عدد من المدن .

- اعلن الجنرال شوارنزكوف فى مؤتمر صحفى عقده عقب لقائه مع وزير الدفاع المصرى الفريق يوسف صبرى ابو طالب بان دور القوات المصرية كان حاسما فى تحرير الكويت .

- جرى اجتماع طارىء بين صدام حسين وزعماء الأكراد بناء على دعوة الرئيس العراقى فى محاولة للتفاوض حول سبل انهاء ماساة ملايين من الأكراد المحاصرين فى الجبال على الحدود مع تركيا .

- صرح مسئول دبلوماسى امريكى فى انقرة بان الولايات المتحدة طالبت العراق بسحب قواته بعيدا عن منطقة « زاخو » فى شمال العراق بمسافة ٣٠ كيلو متر حتى يمكن اقامة مناطق أمنه للاجئين ومن المتوقع ان يصل عدد القوات المتحالفة فى المنطقة الى ١٧,٥٠٠ جندى من امريكا وبريطانيا وفرنسا وهولندا وايطاليا .

- تم تشكيل حكومة كويتية جديدة .

١٩٩١ ابريل ٢١ :

- اجرى الرئيس مبارك مباحثات مع جيمس بيكر الذى قدم الى القاهرة فى جولته الثالثة لدفع عملية السلام فى المنطقة . وقد غادر الوزير الأمريكى القاهرة متوجها الى السعودية ومنها الى الكويت ثم الى سوريا على ان يعود الى القاهرة يوم ٢٣ ابريل أو ٢٤ ابريل .

- دخلت قافلة من ٥٠ سيارة عسكرية امريكية شمال العراق قادمه من تركيا لحماية اعمال بناء المخيمات للاجئين ولم تواجه أية مقاومة من جانب القوات العراقية . توجهت القافلة الى مدينة « زاخر » على بعد ١٠ كيلو مترات داخل العراق . ذكر المنسق الأمريكى لعمليات الاغاثة ان القوات البحرية الأمريكية اقامت معسكرا نموذجيا يضم ١٢ خيمة على بعد كيلو متر من « زاخر » بهدف اغراء اللاجئين المنتشرين فى الجبال على العودة » .

- انعقد فى تونس اجتماع للمجلس المركزى لمنظمة التحرير الفلسطينية لمناقشة المشروع الأمريكى الخاص بعقد مؤتمر اقليمى لدفع عملية السلام فى الشرق الأوسط .

١٩٩١ ابريل ٢٢ :

- صرح جيمس بيكر خلال زيارته الى الكويت بانه قد تلقى « تاكيدات صريحة جدا من السلطة الكويتية حول وضع حد لانتهاكات حقوق الانسان وان الكويت مستعد لاستقبال لجان تحقيق مستقلة . وإضاف انه قد درس مع المسئولين الكويتيين امكانية اقامة قاعدة امريكية فى الكويت دون ابداء أى تفاصيل اخرى .

- اعلن مسئول امريكى بان الرئيس بوش ينوى القيام بمبادرة خلال شهر مايو المقبل تستهدف نزع السلاح من منطقة الشرق الأوسط .

- صرح مسعود برزانى رئيس الحزب الديموقراطى فى كردستان والمشارك فى المفاوضات الجارية بين الأكراد والنظام العراقى بان جبهة كردستان التى تضم اهم التشكيلات للمعارضة الكردية لن توقع أى اتفاق مع السلطات العراقية ان لم يكن مدعما بضمانات دولية .

- اكد الأمير سعود الفيصل مساندة بلاده للجهود التى تبذلها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط .

- اعلن متحدث عن المعارضة الكويتية السيد سامى الخطراش بان السلطات الكويتية قد منعت اعضاء من المعارضة من عقد مؤتمر صحفى فى فندق بالعاطمة مما يشكل عدم وجود ديموقراطية حقيقية فى الكويت .

- قامت ٧ حركات تابعة للمعارضة الكويتية باصدار بيان جاء فيه بان « المعارضة الاسلامية والعلمانية ترى أن الحكومة الجديدة « تؤيد » الارادة فى ابعاد الشعب الكويتى عن ممارسة حقوقه الدستورية « تعيب المعارضة على التشكيلة الحكومية الجديدة احتواءها عددا كبيرا من الشخصيات التكنوقراطية على حساب « الشخصيات السياسية التى لديها برامج عمل » وكذا على اغفال « ضرورة مشاركة القوات السياسية » .

- اجرى جيمس بيكر الذى وصل امس الى العاصمة السورية مباحثات مع المسئولين السوريين .

- افادت مصادر وثيقة فى بغداد بان السلطات العراقية وممثلى المعارضة الكردية المجتمعين فى العاصمة يدرسون مسالة « الضمانات الدولية » اللازمة لأى اتفاق يتم حول منح الكردستان العراقى الحكم الذاتى . وتقوم هذه المفاوضات على أساس الاتفاقيات الماضية التى ابرمت فى مارس ١٩٧٠ والتى كانت قد وعدت الاكراد العراقيين بالحكم الذاتى مع اعتبارهم جزء لا يتجزأ من الجمهورية العراقية .

١٩٩١ ابريل ٢٤ :

- بدات اول مجموعة من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة فى الانتشار على جزء من خط الحدود الفاصلة بين العراق والكويت .

- استقبل الرئيس صدام حسين وفدا من الزعماء الاكراد يضم جلال طلابانى (رئيس الاتحاد الوطنى لكردستان) ورسول ماماند (رئيس الحزب الاشتراكى الكردى ونشيروان ادريس بارازانى ، عضو الحزب الديموقراطى لكردستان) ومسعود بارازانى ومحمد محمود عبدالرحمن الأمين العام لحزب الشعب الديموقراطى لكردستان) ومسعود بارازانى ومحمد ومحمود عبدالرحمن الامين العام لحزب الشعب الديموقراطى لكردستان .

- قرر مجلس التعاون الخليجى فى الرياض انشاء صندوق لمساعدة الدول العربية المتحالفة ضد العراق بمبلغ ١٠ مليار من الدولارات تحت عنوان : « برنامج معونة لتنمية الدول العربية يستهدف المشاركة فى تمويل الصادرات العربية ومنح القروض للقطاع الصناعى الخاص خاصة فى مجال الاغذية .

- انهى المجلس المركزى لمنظمة التحرير الفلسطينى اعماله فى تونس ليؤكد رفضه لأى قواعد سلام لا يقوم عى الشرعية الدولية . ويطالب بعقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة تشارك فيه جميع الاطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والدول الاعضاء الخمس دائمى العضوية فى مجلس الأمن .

- اعلنت سوريا انها مستعدة للمشاركة فى مؤتمر للسلام « يشارك فيه ايضا كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والأوربيون والأمم المتحدة » .

١٩٩١ ابريل ٢٥ :

- اجرى الوزيران السعودى والايرانى للشئون الخارجية محادثات فى جدة تناولت الوضع فى الخليج ما بعد الحرب وامكانيات تنمية العلاقات بين البلدين وبصفة خاصة مشاركة ايران فى ترتيب الأمن الخليجى فى المستقبل . واخيرا والسماح للحجاج الايرانيين بالحج الى مكة فى منتصف شهر يونيو .

- تم توقيع اتفاق مبدئى بين النظام العراقى والمعارضة الكردية .

١٩٩١ ابريل ٢٦ :

- قرر العراق حل « الجيش الشعبى » وهى ميليشيا شبه عسكرية تضم عدة ملايين من المتطوعين . انشىء هذا الجيش فى ٣ ابريل ١٩٧٤ وستتولى وزارة الدفاع تصفية جميع ممتلكاته .

- امتثل العراق للانذار الموجه له من قبل القوات المتحالفة وسحب قواته من مدينة « زاخو » زاخو » التى ستكون ماوى للاجئين الاكراد .

- صرح المستشار لدى الرئيس السوفيتى « ايفجنى بريماكوف » فى باريس لتقديم كتابه حول ازمة الخليج بان حرب الخليج كان من الممكن تفاديها لو اتيحت الفرصة للدبلوماسية السوفيتية ان تاتى بثمارها .

- وصف زعيم الحزب الديموقراطى لكردستان السيد مسعود بارازانى الاتفاق المبرم بين المعارضة الكردية والحكومة العراقية بانه « امل كبير بالنسبة للشعب العراقى والشعب الكردى » . وان خطوة كبيرة قد تمت فيما يتعلق بالنقاط الثلاث : تطبيق اتفاق الحكم الذاتى المبرم فى ١٩٧٠ واقرار الديموقراطية فى العراق والغاء القوانيين المعادية للاكراد .

١٩٩١ ابريل ٢٧ :

- امر الملك فهد بن عبد العزيز باقامة معسكر كبير لايواء اللاجئين العراقيين باقرب من مدينة رفحا .

- حذر د . فاروق الباز من ان الاضرار التى الحقتها الحرب فى الخليج بالبيئة قد تسببت فى حدوث عواصف رملية وترابية غير معهودة وستسفر عن أثار مدمرة على الصحة والمعدات والزراعة .

١٩٩١ ابريل ٢٨ :
ـ رفض اسحق شامير اقتراح جيمس بيكر بعقد المؤتمر الاقليمى للسلام في حين اتهم دافيد ليفي وزير الخارجية الاسرائيلى اسحق شامير بالجمود. وتعهد بمواصلة العمل مع بيكر.
ـ تقرر تأجيل اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى الذى كان مقررا عقده بالكويت الى تاريخ ٥ مايو.
ـ ذكرت مصادر مطلعة ان السلطات الكويتية ستعلن قريبا عن التعاقد مع شركات من القطاع فى الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا للقيام بعمليات تطهير الاراضى الكويتية من الالغام ستتكلف هذه العملية مئات الملايين من الدولارات.
ـ اعتمد المؤتمر الرابع للمجلس الاعلى للشئون الاسلامية المنعقد فى القاهرة عددا من القرارات والتوصيات.
ـ فى دمشق اكد الرئيسان حافظ الاسد وعلى اكبر هاشمى رفسنجانى معارضتهما لأى مساس بوحدة تراب العراق ولحقوق الشعب العراقى.
ـ قررت دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية فى لوكسمبرج المساندة الدبلوماسية لجهود السلام التى تقوم بها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. كما قررت المبادرة بطرح فكرة وضع سجل مراقبة لمبيعات الاسلحة التى تتم على الأمم المتحدة وقد كلفت مجموعة عمل بتحضير هذه المقترحات لتعرض امام القمة الأوروبية القادمة التى ستعقد فى نهاية يونيو.

١٩٩١ ابريل ٢٩ :
ـ اوضح الرئيس بوش موقف بلاده من العراق قائلا أنه لن يجرى تطبيع فى العلاقات التجارية مع العراق طالما بقى صدام حسين على رأسه.

ـ افتتح د. بطرس بطرس غاى المؤتمر الذى عقدته فى القاهرة لجنة الشرق الأوسط التابعة «للدولية الاشتراكية» وتضم ١٦ حزبا موضحا موقف مصر ومؤكدا اهمية استعادة العراق لمكانه داخل الجماعة الدولية. وفيما يتعلق بترتيبات الأمن فى الخليج صرح ان معظم دول المنطقة ترغب فى وضع أى وجود عسكرى اجنبى فى الخليج تحت لواء الأمم المتحدة.

١٩٩١ ابريل ٢٥ ـ ٢٩ :
ـ اصدر المؤتمر العربى ـ الاسلامى المنعقد فى الخرطوم بناء على طلب السودان واليمن بيانا تضمن المطالبة برفع العقوبات عن العراق وادانه مبدأ تدمير ما يملكه العراق من اسلحة غير تقليدية. الا إذا اتخذ اجراء مماثل بالنسبة لهذا النوع من الاسلحة الذى تملكه اسرائيل.
ـ تلقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية رسالة جديدة من الحكومة العراقية تضمنت التوضيحات المطلوبة حول اماكن وكميات وانواع المنشآت النووية الموجودة فى العراق.
ـ طلبت الحكومة الكويتية من عدد من الشركات اليابانية المساعدة على إعادة بناء الأمارة وخاصة فى عملية مكافحة تلوث البيئة وبناء الطرق وتوريد حاسبات الكترونية ومواد البناء.
ـ اقترحت فرنسا على دول الجماعة الأوروبية مشروع انشاء صندوق من اجل التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط والمغرب العربى مستهدفه حصول اوروبا على دور هام فى المنطقتين على الصعيدين الاقتصادى والسياسى.
ـ فى لقاء اجراه مع مسئول فرنسى اعرب وزير الدولة اليمنى للشئون الخارجية السيد عبدالعزيز الدالى عن قلق حكومته ازاء الترتيبات الأمنية المقترحة لمنطقة الخليج من قبل الامارات البترولية الستة وسوريا ومصر والتى تجاهلت وجود اليمن. موضحا بان بلاده قد عانت من حرب الخليج خاصة بعد عودة حوالى مليون من العمالة اليمنية نتيجة ازمة الخليج.

١٩٩١ ابريل ٢٧ ـ ٢٩ :
ـ ادت الزيارة التى قام بها الرئيس الايرانى على اكبر هاشمى رفسنجانى الى دمشق حيث اجرى مباحثات مطولة مع الرئيس السورى حافظ الاسد الى ابراز «توافق فى الاراء» حول الخليج وحول وضع العراق ولبنان. وخاصة حول منح ايران دورا مهما فى الترتيبات الأمنية فى المنطقة.

١٩٩١ مايو اول :
ـ اكد الرئيس مبارك فى خطاب القاه بمناسبة اول مايو أن مصر ضد اية محاولة «تستهدف تقسيم شعب العراق أو تقطيع اوصاله».
ـ ابلغ العراق الوكالة الدولية للطاقة الذرية بان مخزونها من اليورانيوم المدعم قد دفن تحت الاطلال التى نتجت عن الغارات التى شنتها قوات الحلفاء خلال حرب الخليج وان حوالى ٢٠ كيلو جرام من اليورانيوم يوجد مدفون مكان مفاعلين نووية يقعان على بعد ٣٠ كيلو متر من جنوب شرقى بغداد، وحذر العراق الخبراء الدوليين من محاولة استعادة هذا المخزون خوفا من الاشعاعات.

١٩٩١ مايو ٣ :
ـ طلب العراق من الامم المتحدة تأجيل ميعاد دفع التعويضات عن الخسائر التى الحقها بالكويت مدة خمس سنوات متعللة فى ذلك بضخامة الخسائر التى الحقها به الحلفاء خلال حرب الخليج. أثار هذا الطلب استياء السفير الكويتى لدى الأمم المتحدة الذى وصفه بأنه محاولة للتحايل على مجلس الامن الذى عليه ان يرفض طلب بغداد.
ـ قدم الأمين العام للأمم المتحدة الى مجلس الأمن توصيات الخاصة بانشاء صندوق للتعويض يقوم بتغطية الخسائر التى الحقتها القوات العراقية بالكويت عندما قامت بالغزو. ولم يحدد الأمين العام قيمة المساهمة العراقية فى هذا الصندوق ولكنه مع ذلك قدم عددا من الاختيارات خاصة بخصم مبالغ هامة من صادرات البترول العراقى.

١٩٩١ مايو ٤ :
ـ اكد الرئيس بوش، ردا على ما جاء فى صحيفة بريطانية استنادا الى وثيقه عسكرية سرية حول نية الولايات المتحدة اقامة منطقة مستقلة مخصصة للأكراد تتولى قوات دولية ضمان أمنهم بأن الولايات المتحدة غير مهتمة بتقسيم العراق وكل ما تريده هو ضمان حياة السكان الأكراد وحمايهم ضد العنف الذى عانوا منه سنوات طويلة.

١٩٩١ مايو ٥ :
ـ اوصى المجلس الوزارى لمجلس التعاون الخليجى المنعقد فى الكويت «الابقاء على الحظر الاقتصادى المفروض على العراق وطالبه بان يبدأ «دون مواريه» فى تعويض الكويت عن الأضرار التى لحقت به وفقا لقرارات الأمم المتحدة. كما أكد ضرورة «الابقاء على العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق حتى يضطر الى «اطلاق سراح جميع الكويتيين الذين احتجزهم» طلب المجلس ايضا من العراق ان يتخلى دون شروط عن امتلاكه أية اسلحة نووية وان يدمر اسلحته البيولوجية والكيماوية. أعرب المجلس عن تضامنه مع الشعب العراقى فى «معاناته» على يد النظام القائم كما ساند الحفاظ على وحدة تراب العراق.
ـ فى جدة، استقبل الملك فهد وزير الدفاع الكويتى الشيخ على صباح السالم الصباح الذى حمله الى العاهل السعودى رسالة شفوية من امير الكويت. يأتى هذا اللقاء قبل بضع ساعات قبل قدوم وزير الدفاع الأمريكى ريتشارد تشيني لمناقشة ترتيبات الأمن فى المنطقة يطالب الكويت بابقاء قوات عربية ومتحالفة على اراضيه أما العربية السعودية فهى تعارض وجوف قوات اجنبية وخاصة امريكا على اراضيها.
ـ فى دمشق استقبل الرئيس حافظ الاسد وزير الخارجية الهولندى الذى يقوم بهذه الزيارة فى إطار التشاور باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع دول المغرب والشرق الأوسط.
ـ استقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية التونسى السيد حبيب بن يحيى الذى التقى أيضا به عصمت عبدالمجيد ثم د. بطرس بطرس غالى، وقد تناولت مباحثاته مع المسئولين المصريين لكيفية تسوية المشاكل الراهنة فى الشرق الأوسط وخاصة المشكلة الفلسطينية.
ـ قرر مجلس الوزراء العراقى السماح بانشاء مصارف خاصة

بمقتضى قانون الشركات المساهمة وتحت اشراف البنك المركزى ويعد هذا القرار الخطوة الثانية فى طريق « التحرر » الاقتصادى . اما الخطوه الأولى فهى تتعلق بانشاء بورصة تحت تسمية : « سوق بغداد النقدية » .

ـ استقبل امير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح وزير الشئون الخارجية الفرنسى رولاند دوماى الذى تحدث معه حول الترتيبات الأمنية المزمع اقامتها فى المنطقة وكذا العلاقات الثنائية بين الكويت وفرنسا .

١٩٩١ مايو ٦ :

ـ قدمت الولايات المتحدة الى وزارة الخارجية التشيكية مذكرة احتجاج على ازماع الحكومة تشكلية بيع اسلحة الى سوريا والى ايران . وجاء فى المذكرة ان الحكومة الأمريكية متهمة للمشكلة التى تواجهها صناعة السلام فى تشيكوسلوفاكيا وان لجنة من الخبراء الأمريكيين ستذهب الى تشيكوسلوفاكيا من اجل دراسة امكانيات تحويل هذه الصناعة .

ـ اتفق الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف والرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران الذى يزور موسكو على ضرورة « دفع جديدة لتنشيط الجهود الأمريكية مع توجيه هذه الجهود نحو مبادرات « اكثر جماعية حتى تأتى بثمارها » .

ـ قدم الى القاهرة الممثل الدائم العراقى لدى جامعة الدول العربية السيد نبيل نجم لتقديم اوراق اعتماده امام المنظمة العربية .

ـ وصل الى الرياض وزير الدفاع الأمريكى ريتشارد تشينى فى زيارة مدتها ٢٤ ساعة وذلك لمناقشة ترتيبات الأمن المزمع اقامتها فى المنطقة .

ـ صرح متحدث عن البتاجون ان الجولة التى يقوم بها حاليا ريتشارد تشين فى الخليج تستهدف فيما بين اشياء اخرى دراسة المكان الذى سيكون المقر المقبل الذى ستتمركز فيه القوات البحرية والجوية الأمريكية . الملاحظ انه حتى هذا اليوم مازالت ٣/٤ المعدات العسكرية الامريكية لم يتم اعادتها الى الولايات المتحدة على الرغم من ان ثلثى ٣/٢ القوات العسكرية قد تم ترحيلها الى الولايات المتحدة .

ـ رفضت المعارضة العراقية فى أن مشاكل الشعب العراقى تقتصر على « مسألة اللاجئين » ذات طابع انسانى وطالبت بان يعالج على انها مشكلة سياسية وما هو سبب هروب مليون من العراقيين وما يتحملون من معاناة .

ـ وصل الى بغداد زعيم الحزب الديموقراطى لكردستان السيد مسعود بارازانى حيث اجرى محدثات مع الرئيس صدام حسين تناولت « الضمانات الدولية » لأى تسوية تطرح للمشكلة الكردية .

ـ جاء فى صحيفة « ايران تايمز » ان الاكراد سيفقدون ما يتمتعون به حاليا من مساندة دولية وعطف من خولهم فى مناقشات مع صدام حسين وبتوقعهم معاهدة جديدة حول الحكم الذاتى » .

ـ صرح وزير الدفاع الامريكى عند مغادرته الكويت ان الولايات المتحدة لن يكون لها قوات فى الكويت الا لمدة بضع شهور فقط . كان المسئولون الكويتيون قد طلبوا تواجد قوات امريكية فى الامارات كاجراء ضرورى طالما بقى صدام حسين فى الحكم

ـ قام الرئيس صدام حسين بتعيين احد اخوته غير شقيقين السيد « وثان ابراهيم الحسن » فى منصب حاكم لولاية صلاح الدين شمال بغداد

١٩٩١ مايو ٨ :

ـ اعلن وزير الدفاع الامريكى فى ختام زيارته الى ابوظبى ان المحادثات الخاصة بالترتيبات الأمنية قد سجلت تقدما . وانه « متفائل » حول استقرار المنطقة

ـ صرح نائب رئيس الوزراء العراقى السيد طارق عزيز ان النظام العراقى قد ارتكب اخطاء ولكن مستعد لوضع دستور مقبول من الشعب يتضمن تفويضا رئاسيا مدته ٧ سنوات (بدلا من الانتخاب مدى الحياة) وحل مجلس الثورة وعدم احتكار حزب البعث للحكم الذى استولى عليه منذ ٢٣ عاما . واكد ان الشعبية التى مازال يتمتع بها صدام حسين تتيح له ان ينتخب وان يبقى فى الحكم .

ـ اشاد امير البحرين خلال لقائه بوزير الدفاع الامريكى « باهتمام الولايات المتحدة بامن الخليج » .

ـ اعلن الرئيس حسنى مبارك عن قراره سحب « جميع القوات المصرية المنتشرة فى الخليج منذ غزو الكويت وذلك خلال الشهور الثلاث المقبلة

ـ استقبل الرئيس حافظ الاسد وزير الخارجية السوفيتى الكسندر بسمرتنيخ » الذى قدم من موسكو فى جولة ستقوده بعد دمشق الى الاردن ومصر واسرائيل .

ـ قررت الحكومة التشيكية بصفة نهائية بيع ١٦٠ دبابة من طراز ت ـ ٧٢الى سوريا وقيمة الصفقة ٢٠٠ مليون دولار .

١٩٩١ مايو ٩ :

ـ تم انسحاب القوات الامريكية من منطقة الحدود الفاصلة بين العراق والكويت والتى ستصبح منطقة منزوعة السلاح ليتولاها مراقبون من قبل الأمم المتحدة

ـ رفضت حكومة بغداد اى وجود لقوة شرطة تابعة للأمم المتحدة فى شمال العراق

ـ ترى الأوساط الدبلوماسية الغربية فى منطقة الخليج ان ترتيبات الأمن المزمع اقامتها من قبل الدول الساحلية لن تتحقق فى المستقبل وان هناك اتفاقيات تعاون عسكرى على مستوى ثنائى مبرمه مع الولايات المتحدة ولصالح هذه الأخيرة ستحل محلها . وبالتالى ان السلام فى الخليج سيكون سلاما امريكيا ولن يؤخذ بما نصت عليه اتفاقية دمشق المبرمة فى ٦ مارس الماضى .

ـ عاد وزير الدفاع الامريكى الى الرياض حيث التقى مع الملك فهد لاطلاعه على نتائج مباحثاته مع دول الخليج الأخرى وتشكل المقترحات الامريكية الخاصة بامن الخليج فى دعم الوجود البحرى الامريكى فى المنطقة مع تنظيم مناورات مشتركة مع قوات الدول الستة المعنية .

١٩٩١ مايو ١٠ :

ـ دعت الولايات المتحدة المسئولين العراقيين الى قبول تواجد قوة شرطة تابعة للأمم المتحدة فى شمال العراق لحماية الاكراد وطلبت منهم اعادة النظر فى موقفهم الرافض لهذه القوة

ـ اشار الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دى جويلار الى الاحتمال فى ان يعتمد مجلس الأمن قرارا اخرا ينص على القيام بعمل فى شمال العراق وحتى يمكن ارسال عسكريين تابعين للأمم المتحدة الى هذه المنطقة من اجل حماية الاكراد .

ـ وصل الى القاهرة فى المساء وزير الخارجية السوفيتى الكسندر بسمرتنيخ بعد ان زار سوريا والاردن واسرائيل

ـ احتج سفير اسرائيل فى براج بشدة لدى وزارة الخارجية التشيكية على قرار الحكومة التشيكية بيع دبابات الى سوريا . ووصفه بانه لايتناسب مع الجهود المكثفة المبذولة حاليا من اجل اقرار السلام بين الدول العربية واسرائيل »

ـ صرح متحدث عن الأمم المتحدة بانه قد تم انشاء منطقة منزوعة السلاح تحت مراقبة الأمم المتحدة على الحدود العراقية ـ الكويتية وذلك بعد ان تحقق انسحاب جميع قوات الحلفاء منها يشرف على هذه المنطقة ٢٨١ من مراقبى الأمم المتحدة يقوم على حمايتهم ٦٤١ جندى . تمتد المنطقة على عمق ١٠كم داخل العراق و ٥ كيلو متر داخل الكويت .

ـ اكد الأمين العام لدى الأمم المتحدة « الرفض الواضح للعراق » للاقتراح البريطانى الخاص بانشاء قوة شرطة تابعة للأمم المتحدة فى الكردستان العراقى والذى ايدته دول الجماعة الأوروبية .

ـ شرع المجلس الوطنى العراقى فى حملة استهدفت كسر العزلة الدبلوماسية للعراق وارسال عدة برقيات الى البرلمانات العربية والاجنبية اوضح فيها « السياسة الخارجية للعراق »

١٩٩١ مايو ١١ :

– استقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية السوفيتي الكسندر بسمرتنيخ وبحث معه الجوانب العملية الضرورية لعقد مؤتمر السلام .

– صرح وزير الدفاع الامريكي ريتشارد تشيني بانه توصل الى اتفاق فى مفهومه العام حول ترتيبات الأمن . وكان من المفروض ان تحل قوات مصرية وسورية محل القوات الامريكية بعد انسحابها وذلك ابتدأ من ٢٠ ابريل ولكن مصر اعلنت سحب قواتها من الخليج . اشار تشيني ايضا الى وجود بعض الخلافات بين الدول الخليجية . فالبحرين والكويت ترى من الأفضل وجود قوات امريكية فى الدولتين بينما تعارض السعودية ذلك وترغب اعادة الوضع الى ماقبل الحرب .

– فى بداية جولته الرابعة والأخيرة الى الشرق الأوسط صرح بيكر بأنه حصل على موافقة دول الخليج الست على ارسال أمينها العام الى مؤتمر السلام المزمع عقده

١٩٩١ مايو ١٢ :

– اجتمع الرئيس مبارك بجيمس بيكر والكسندر بستمرتنيخ فى اول اجتماع من نوعه وذلك فى اطار مسيرة السلام ولبحث عقد مؤتمر لتسوية ازمة الشرق الأوسط

– اعلن قائد القوات البحرية الامريكية فى الخليج فى المنامة بان عملية نزع الالغام من الخليج سوف تتم خلال اسابيع قليلة .

– اعلن رئيس الحزب الديموقراطى لكردستان السيد مسعود بارازانى فى بغداد بان المفاوضات الجارية بين المعارضة الكردية والمسئولين العراقيين قد حققت « تقدما ملموسا » وان الجانبين يتجهان نحو الاتفاق حول مصير الكردستان .

– نددت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج جوش) بقبول دول مجلس التعاون المشاركة فى مؤتمر « اقليمى للسلام » المقترح من قبل الولايات المتحدة

– صرح وزير الخارجية الاسرائيلى دافيد ليفى بان مشاركة دول الخليج فى مؤتمر اقليمى للسلام تعد « تقدما » ويجب التحقق عن مايعنى بلفظ « مراقب » .

– اجرى وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر محادثات فى دمشق مع الرئيس حافظ الأسد دامت ٥ ساعات وتناول عقد مؤتمر اقليمى للسلام

– صرح الأمين العام لمجلس التعاون العربى « السيد حلمى نمر » ان هذا المجلس سيعاود نشاطه بمجرد ان يتم تطبيع العلاقات بين مصر والعراق

– صرح رئيس قسم الشئون العربية بوزارة الخارجية العراقية بان العراق سيشارك فى اجتماع المجلس الوزارى التابع للجامعة العربية الذى سينعقد فى ١٥ مايو .

– اجرى الرئيس مبارك حديثا تليفونيا من رئيس دولة الامارات المتحدة والملك فهد يأتى هذا الاتصال بعد اعلان بيكر عن مشاركة الدول الخليجية فى مؤتمر اقليمى للسلام والذى تعارضه مصر . اذ ترى ان يقتصر المؤتمر على دول المواجهة مع اسرائيل

– استقبل د . عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية الكويتى الشيخ سالم الصباح السالم وقد تناول اللقاء الاعدادات اللازمة لعقد الاجتماع الوزارى للجامعة العربية فى القاهرة فى ١٥ مايو وكذا العلاقات بين الدولتين .

١٩٩١ مايو ١٣ :

– افتتحت الأمم المتحدة مكتبا ومركزا لمساعدة اللاجئين فى مدينة « دهوق » بالجزء الغربى من الكردستان العراقى

– وقع الكويت والعراق اتفاقا ينص على ارسال مجموعة من الخبراء المتخصصين الايرانيين من اجل اطفاء الحرائق التى نشبت فى ابار البترول الكويتية .

– نقلت صحيفة ايرانية عن القائم بالاعمال السعودى فى ايران تصريحا له يفيد بان دول الخليج تدرس امكانية التعاون مع ايران فى ترتيبات الأمن فى منطقة الخليج وان هذه الدول لا يمكنها تجاهل الدور الذى يمكن ان تقوم به ايران بصفتها دولة هامة فى المنطقة

– اكدت الحكومة السعودية عدم وجود خلاف بين الرياض والقاهرة كما اكدت « متانة » العلاقات القائمة بين رئيسيى الدولتين وبين الشعبين الشقيقين

١٩٩١ مايو ١٤ :

– صرح مسئول امريكى داخل الكونجرس ان هناك نزاع بين الولايات المتحدة واليابان حول مبلغ ١,٢ مليار دولار من الـ ٩ مليارات التى تعهد اليابان دفعا لكى تغطى واشنطن مصاريف حرب الخليج .

– اعلن مصدر من البنك المركزى العراقى بان السلطات العراقية قد وضعت الشروط اللازمة لانشاء مصارف خاصة وبذلك انتهى عهد احتكار الدولة على الأنشطة المصرفية الذى دام ٢٧ عاما .

– اعلنت مصادر دبلوماسية ان مجلس الأمن سيشكل لجنة مكلفه بادارة صندوق التعويضات للخسائر الناتجة عن الحرب فى الخليج . وذلك وفقا لما نص عليه القرار رقم ٦٨٧ الصادر عن مجلس الامن فى ٣ ابريل ١٩٩١ .. يمول الصندوق من الاستقطاعات التى ستجرى فى صادرات البترول العراقية . لم يتفق بعد على النسبة : الولايات المتحدة وبريطانيا تحبذان نسبة ٤٠ الى ٥٠ ٪ . اما فرنسا فهى اميل الى نسبة ٢٠ الى ٣٠ ٪ والدول عدم الانحياز داخل المجلس ترى استقطاع ٥ الى ١٠ ٪

– تم انسحاب ٣/٤ القوات الامريكية من الخليج وعددهم ٤١٣ الف جندى .

– وجهت الامانة العامة لجامعة الدول العربية نداء الى الجماعة الدولية من اجل « اتخاذ اجراءات فعالة تؤدى الى تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالمشكلة الفلسطينية » .

– تم توقيع اتفاق مبدئى بين الحكومة العراقية ومنظمة الأمم المتحدة لضمان امن اللاجئين فى شمال العراق .

– غادر فيينا وفد هام يرأسه مسئول كبير من الوكالة الدولية للطاقة الذرية متجها الى العراق بهدف اجراء تفتيش على الطبيعة من القدرات النووية التى يمتلكها العراق .

١٩٩١ مايو ١٥ :

– اتفق وزراء خارجية مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى الست على عقد اجتماع رسمى لهم فى الكويت فى اوائل شهر يوليو القادم لدراسة مشروع بروتوكول المبادىء والاسس التى تضمنها اعلان دمشق . على ان تعقد اللجنة التحضيرية اجتماعا لها فى الرياض .

– صرح متحدث عن البيت الأبيض بان وزير الخارجية جيمس بيكر يناقش خلال جولته الحالية الحد من التسلح مع مختلف اطراف الشرق الأوسط .

١٩٩١ مايو ١٦ :

– فى استراسبورج هدد البرلمان الاوروبى بإيقاف تجارى ابرم بين الجماعة الاقتصادية الاوروبية ودول الخليج إذا لم يضع الكويت حداً لانتهاكاته لحقوق الانسان

– فى حديث أجراه مع صحيفة الأخبار صرح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الامارت العربية المتحدة بأن دول الخليج كانت تريد اعفاء مصر وسوريا من حمل ما سيكلفه وجود قواتهما العسكرية فى الخليج .

– أدان البرلمان الاوروبى انشاء المستوطنات الاسرائيليه فى الاراضى المحتلة .

– طالب البرلمان الاوروبى بتدخل فى السودان مماثل لما جرى فى العراق

١٩٩١ مايو ١٧ :

– أكد الشيخ على صباح السالم وزير الدفاع الكويتى ان بلاده ستطلب قوة يتم تشكيلها من دول مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا وبعض الدول الصديقه لتحل محل قوات دول التحالف التى بدأت فى الانسحاب من الكويت .

– صرح الرئيس مبارك فى حديث تليفزيونى ايطالى ان مصر سترسل

قواتها بمجرد الانتهاء من تفاصيل اعلان دمشق تبعا لاحتياجات الاتفاق .
ـ صرح البنتاجون انه على الرغم من السياسة المعلنه من قبل واشنطن بعدم ترك قوات أمريكية متمركزة فى دول الخليج إلا انه قد تقرر الابقاء على كتيبه مكونه من ٥ إلى ٦ الاف جندى أمريكى بمعداتهم فى الكويت « لفترة ما » .

١٩٩١ مايو ١٨ :

ـ أجرى الرئيس مبارك محادثات مع الرئيس التركى تورجوت اوزال عقب وصوله الى انقره قادما من باريس . تناولت المحادثات فيما بين أشياء اخرى الوضع فى الخليج ومؤتمر السلام فى الشرق الاوسط .
ـ بدأت اليوم القوات التابعه للأمم المتحدة فى الانتشار والتمركز بالمناطق الكردية شمال العراق .
ـ أعدت الأمم المتحدة خطة عمل لازالة الاسلحة الكيماوية والجرثومية لدى العراق وتقضى بمنح العراق فى حالة تصديق مجلس الامن عليها مهلة ٤٥ يوما لتسليم هذه الاسلحة .
ـ يقوم وزير الدفاع البريطانى توم كنج بزيارة السعودية والكويت .
ـ اعلن مسعود بارازانى زعيم الحزب الديموقراطى لكردستان أن الزعماء الاكراد وممثلى الحكومة العراقية قد توصلوا لاتفاق من حيث المبدأ يقضى بإقامة نظام ديموقراطى فى العراق ومنح الاكراد الحكم الذاتى يضم الاتفاق المبدئى ٢٠ نقطة

١٩٩١ مايو ١٩ :

ـ فى مؤتمر صحفى مشترك للرئيسين مبارك والقذافى صرح هذا الأخير ان الاعتماد على قوة أجنبية للدفاع عن الأمن العربى ستثبت الايام عدم جدواها لأن الأمن العربى فى حاجة إلى قوة العرب الذاتية .
ـ اعلن ريتشارد تشينى وزير الدفاع الأمريكى أن الولايات المتحدة سوف تحتفظ بلواء مدرع فى الكويت حتى شهر سبتمبر القادم مع بقاء قوات اخرى حتى نهاية العام الحالى لانهاء عمليات شحن الاسلحة ، واكد ان المبدأ الاساسى هو عدم وجود قوات أمريكية فى منطقة الخليج لفترة طويلة .
ـ فى انقره أجرى الرئيس مبارك مباحثات مع الرئيس التركى تورجوت اوزال تناولت الجهود المبذولة من أجل دفع عملية السلام فى الشرق الاوسط ومشكلة الاكراد فى شمال العراق والعلاقات الثنائية بين البلدين
ـ تحركت الدفعة الاولى من قوة الأمم التحدة لحماية اللاجئين الاكراد العراقيين إلى مدينة « دهوك » العاصمة الاقليمية . وقد اتخذت الحكومة العراقية اجراءات لتسهيل عودة هؤلاء اللاجئين كما ازالت نقاط التفتيش على الطريق المؤدى الى « دهوك »
ـ بدأت فى الكويت محاكمة المتعاونين مع القوات العراقية .

١٩٩١ مايو ٢٠ :

ـ اعتمد مجلس الامن (١٤ صوتا وامتناع كوبا) القرار رقم ٦٩٢ الخاص بانشاء صندوق للتعويضات تابع للأمم المتحدة يخصص لتمويل الخسائر التى تبحث عن حرب الخليج . ستقوم لجنة بإدارة هذا الصندوق وهى مقيمة فى جنيف ويضم مجلس إدارتها ١٥ عضوا يمثلون الدول الاعضاء فى مجلس الأمن .
ـ وصل إلى الكويت وزير الدفاع البريطانى توم كينج حيث استقبله رئيس الوزارة الكويتى الشيخ سعد عبد الله الصباح : تناولت المحادثات بين الاثنين وفى حضور وزير الدفاع الترتيبات الأمنية المزمع اقامتها فى منطقة الخليج : صرح الوزير البرطانى بأن بلاده ستساند وستدعم كافة اجراءات الأمن التى ستتخذها دول مجلس التعاون الخليجى واضاف : « لابد من ان ينبع النظام الامنى من المنطقة نفسها . ، ولكن يجب ان يكون للولايات التحدة وبريطانيا ومصر وسوريا وهى الدول الاعضاء فى التحالف المناهض للعراق دورا فى اى ترتيب امنى يوضع فى المستقبل .

١٩٩١ مايو ٢١ :

ـ اتهمت الحكومة الايرانية البحرية الامريكية بالهجوم على سفينة ايرانية فى منطقة الخليج .
ـ صدر بيان من القوات المتحالفة يفيد بأن اتفاق قد تم بين قيادة القوات المتحالفه والقوات العراقية ينص على انسحاب القوات العراقية من مدينة دهوك وعلى بعد ١٠ كم منها . ولكن العراق سيحتفظ بقوة شرطة فى مدينة دهوك للحفاظ على الأمن والنظام .
ـ تعرض جنرال عراقى فى مدينة « زاخو » لاعتداءات من قبل السكان الذين القوا عليه الحجارة
ـ سجلت فى العراق ١٧ حالة اصابة بالكوليرا منها ٤ حالات فى بغداد .
ـ أكد الرئيس بوش معارضته لرفع العقوبات الاقتصادية ضد العراق طالما بقى صدام حسين فى الحكم .
ـ أعلن مسئول تركى ان تركيا والعراق يستعدان لاعادة فتح خط انابيب البترول بين البلدين والذى كان يستخدم لتصدير البترول العراقى عبر تركيا .
ـ ندد العراق بإنشاء صندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة وقبله فى نفس الوقت .
ـ تأجل فى الكويت محاكمة المتهمين باصدار صحيفة « النداء » خلال الغزو العراقى .

١٩٩١ مايو ٢٣ :

ـ جرت مباحثات بين الرئيسين حسنى مبارك والسلطان قابوس فى القاهرة تناولت الترتيبات الأمنية فى الخليج والعلاقات الثنائية بين البلدين وبيان دمشق .
ـ صرح رئيس وكالة المخابرات الأمريكية « وليم وبيستر » ان المخابرات الأمريكية قد نجحت فى احباط اكثر من عملية ارهابية هامة كان العراقيون يحاولون القيام بها خلال حرب الخليج .
اكتشفت مجموعة الخبراء المنتدبين من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التى انتقلت الى العراق للتحقق من تدمير الاسلحة البيولوجية والكيماوية التى يملكها العراق وكذلك المواد الذرية والاسلحة غير التقليدية بأن مخزون العراق من اليورانيوم لم تدمره الغارات التى شنتها القوات المتحالفه خلال حرب الخليج . قررت مجموعة الخبراء بأن القائمة التى قدمتها العراق للوكالة عن ممتلكاته من الأسلحة صحيحة .

١٩٩١ مايو ٢٤ :

ـ انهى وزير الخارجية الاردنى زيارته الى تركيا التى دامت ٣ ايام والتى خلالها تباحث مع الرئيس تورجوت اوزال . اعرب الوزير الاردنى عن أمل حكومته فى التوصل إلى « حلول مباشرة » لمشاكل المنطقة بمعاونة تركيا التى يمكنها ان تقدم بدور هام فى اقرار السلام فى المنطقة وقد اعلن وزيرى الخارجية الاردنية والتركيه عن « املهما فى مواصلة الاتصالات وعن توافق ارائهما حول ضرورة الحفاظ على وحدة تراب العراق بعد حرب الخليج »
ـ وصلت المفاوضات الجارية بين الحكومة العراقية والاكراد والتى دخلت فى شهرها الثانى الى مناقشة مشكلة عويصه وهى : التحديد العملى لمفهوم الحكم الذاتى بالنسبة للاكراد . اى بمعنى آخر التحديد الجغرافى والسياسى للحكم الذاتى بالنسبة للكردستان . وخاصة فيما يتعلق بكركوك التى يطالب بها الاكراد .

١٩٩١ مايو ٢٥ :

ـ وصل الى القاهرة وفد ايرانى برأسه نائب رئيس الوزراء السيد محمد جواد فاهادجى للمشاركة فى الدورة السنوية لرئاسة بنك التنمية الاسلامى المنعقده فى القاهرة .

١٩٩١ مايو ٢٦ :

ـ قررت محكمة الطوارىء الكويتية تأجيل النظر فى قضية ٢٠ متهم بالتعاون مع العدو العراقى إلى شهر يونيو .. اشتكى محامو الدفاع من أن بعض الأشخاص المعتقلين بعد التحرير قد عانوا من التعذيب .
ـ عقدت جلسة مباحثات عسكرية مصرية كويتية فى القاهرة حول ترتيبات الأمن فى الخليج صرح مدير الدفاع الكويتى على اثرها ان مشاركة مصر وسوريا فى ترتيبات الأمن لها الثقل السياسى والعسكرى فى الحفاظ على أمن الكويت ضد أى تهديد . تناولت المباحثات ايضا مساهمة القوات المسلحة المصرية فى اعادة بناء القوات المسلحة الكويتية .

١٩٩١ مايو ٢٧ :

ـ استقبل الرئيس مبارك وزير الدفاع الكويتى الشيخ على صباح السالم الذى سلمه رسالة من عاهل الكويت الشيخ جابر الأحمد . تناول الحديث التعاون العربى والأسهام العربى فى أمن الكويت وصرح الوزير عقب هذا اللقاء : بأن القوات المصرية والسورية ستعنى بحماية الخليج والكويت وأنه لاقواعد أمريكية ثابتة فى الكويت « بل قوات عربية وصديقة » .
ـ قررت الحكومة الكويتية مد الاحكام العرفية فى البلاد لمدة شهر .

١٩٩١ مايو ٢٨ :

- انعقد في القاهرة مؤتمر لخبراء الدول المصدرة للبترول غير عضو في منظمة الاوبك لدراسة الوضع على الأسواق الدولية .
- اعلن متحدث عن البيت الأبيض بإن الرئيس بوش سيعلن غدا عن مبادرة تستهدف الحد من انتشار الاسلحة ذات الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

١٩٩١ مايو ٢٩ :

- قدم الرئيس بوش مبادرة من ٥ فقرات حول الحد من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط : ١) امتناع الدول الموردة للسلاح ٢) تحريم انتاج الاسلحة النووية ٣) تجميد الحصول والانتاج والتجارب للصواريخ ارض الاض . ٤) الأسلحة الكيماوية : مطالبة جميع دول المنطقة بالتوقيع على معاهدة دولية تحرم الاسلحة الكيماوية .
٥) الاسلحة البيولجية : دعم معاهدة ١٩٧٢ التى تحرم هذه الأسلحة .
- ادانت الجامعة العربية في بيان صدر لها ، هجرة يهودى العالم باكمله الى اسرائيل وانشاء مستوطنات في الاراضى العربية المحتلة .
- جاء في تقرير نشرته منظمة جرينسبيس أن عدد السكان المدنيين العراقيين الذين قتلوا خلال حرب الخليج يتراوح فيما بين ٥,٠٠٠ و ١٥,٠٠٠ . أما عدد العسكريين العراقيين الذين تتلوا خلال الاشتباكات فقد يتراوح فيما بين ١٠٠,٠٠٠ و ١٢٠,٠٠٠ جندى .
هذا بالاضافة إلى حوالى ١٠٠,٠٠٠ من العراقيين والاكراد الذين قتلوا خلال الحرب الاهلية التى تلت هزيمة العراق .
- نشرت صحيفة ، الاتحاد الاشتراكى ، المغربية ، تصريحا ادلى به نائب رئيس الوزراء العراق السيد طارق عزيز جاء فيه ، ان المرحلة المقبلة في العراق ستكون العبور من مرحلة الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية . ،
- جاء في بيان صادر عن البنك المركزى العراقى انه قد تقرر اصدار اوراق نقد عراقية جديدة من فئة الـ ١٠٠ دينار (٣٢٠ دولار بالسعر الرسمى)
- انعقد في الرياض اجتماع استثنائى لوزراء البترول للدول الست الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي وذلك لدراسة الوضع على الاسواق البترولية العالمية والاعداد لمؤتمر الاوبك المقبل الذى سينعقد في ٤ يونيو بفيينا . وقد إختتم المؤتمر اعماله دون التوصل الى اتفاق نهائى على كمية النفط التى يمكن ان يفرضها بعض دول المجلس للكويت .
- جاء في صحيفة ، ميليت ، التركية بإن نائب رئيس الوزراء العراقى السيد طارق عزيز قد اتهم الامريكيين باثارة الاكراد ضد العراق من خلال بث دعاية مفرضة .

١٩٩١ مايو ٣١ :

- أعلن ريتشارد تشينى وزير الدفاع الأمريكى انه يجرى حاليا تخزين معدات عسكرية امريكية في اسرائيل تحسبا لنشوب حرب في المستقبل .
- اتهم وزير خارجية العراق السيد أحمد حسين خضير مجلس الأمن باستغلال تعويضات الحرب من أجل معاقبة العراق على مدى اجيال قادمة .

١٩٩١ يونيو اول :

- اتهمت الكويت العراق باستمراره في اظهار سوء النية ومؤكدة بإن العراق لم يتخل عن مزاعمة الاقليمية في اراضى الكويت .
- اجتمع الرئيس مبارك بوزير الدفاع الامريكى ريتشارد تشينى في مدينة الاسماعيلية حيث جرى النقاش بينهما عن الأوضاع في المنطقة بعد تحرير الكويت والعلاقات المصرية الامريكية من جوانبها العسكرية اسفرت المحادثات عن برنامج إنتاج الدبابة ابرامز مع مصر واستلام مصر ٩٢ طاير ف ١٦ ابتداء من اكتوبر القادم .

١٩٩١ يونيو ٢ :

- بدات في الرياض اجتماعات الدورة العادية لوزارة خارجية دول مجلس التعاون الخليجي لمناقشة تطورات الاتصالات الجارية حول قضية الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية والوضع في منطقة الخليج بالاضافة الى الاتصالات بين المجلس وايران بشأن ترتيبات الأمن في الخليج والحذر بين دول المجلس واوروبا .

- بدا د . عصمت عبد المجيد جولاته العربية بزيارة الخليج كبداية جهود متواصلة لاعادة التضامن العربى .
- اكد سفير مصر في الكويت أن مشاكل المصريين ستحل خلال ٣ شهور .
- ذكرت صحيفة ، واشنطن بوست ، أن مصر وافقت مبدئيا على اعادة قواتها الى الكويت وان المصادر المصرية قد أكدت أن ارسال قواتها للخليج سيكون بهدف قيام قوة ردع قادرة على مواجهة ايه تهديدات تتعرض لها المنطقة . وبمثابة ترتيبات امنية . كما أن مصر ستشارك في تشكيل قوة سلام مع الدول العربية المعنية .

١٩٩١ يونيو ٣ :

- اعلنت المصادر السورية الرسمية في دمشق ان القوات السورية التى شاركت في حرب تحرير الكويت بدات تعود الى سوريا
- حدد وزير الخارجية المصرى السيد عمرو موسى المبادىء التى تقوم عليها السياسة المصرية والسعى من اجل اعادة بناء التضامن العربى والتوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية كشرط لاقرار السلام في المنطقة .
- وصل د . عصمت عبد المجيد الى مطار الظهران في بداية جولته العربية وتستغرق زيارته للسعودية يومين . وقد عقد د . عبد المجيد اجتماعا مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في مدينة الخبر .

١٩٩١ يونيو ٤ :

- اعلن رئيس الدورة الحالية لوزارة دول مجلس التعاون الخليجي المنعقد في مدينة الخبر بالسعودية ان المباحثات التى أجراها الوزراء مع د . عصمت عبد المجيد قد تناولت الأوضاع العربية وجميع جوانبها وكذلك القضايا الدولية والاقليمية .
- أختتم المؤتمر اعماله وأصدر بيانا جاء فيه : تأكيده وحرصه على إيجاد قاعدة مشتركة للتعاون بين مجلس التعاون الخليجي وايران معربا عن تطلعه الى بدء مرحلة جديدة من التعاون لصالح شعوب المنطقة .
- اشاد وزير الاعلام بدولة الامارات العربية المتحدة خلال لقائه مع د . صفوت الشريف ان بلاده تقدر لمصر مساندتها منذ قيامها حتى الآن .
- وصل د . عصمت عبد المجيد الى المنامة حيث التقى مع أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة .
- نفى العراق التصريحات التى أدلى بها نائب الرئيس العراقى طه ياسين رمضان حول الكويت وذكر فيها ان الكويت ارض عراقية .

١٩٩١ يونيو ٥ :

- جرت في القاهرة مباحثات ثنائية بين الرئيس مبارك والرئيس السورى حافظ الأسد تناولت جهود السلام وامن الخليج والاوضاع في لبنان ثم انضم الى المباحثات الوفدان المصرى والسورى . وصرح وزير الخارجية عمر موسى ردا على سؤال بشأن عودة القوات المصرية والسورية الى الكويت ان هذا الموضوع سيتم بحثه قريبا على مستوى الخبراء ثم على المستوى الوزارى في اطار بحث عناصر الأمن الشامل للمنطقة وفقا لاعلان دمشق .
- عقد مجلس الوزراء الكويتى اجتماعا نقل خلاله الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح نتائج المباحثات التى اجراها مع الشيخ خليفة بن حمد الثانى امير قطر ورئيس الوزراء الايطالى جوليو اندريوتى . أكد المجلس تمسك الكويت بحقوقها وفق القرار رقم ٦٨٧ الصادر عن مجلس الأمن والخاص بالتزامات العراق ووجدت تنفيذها كشرط لوقف اطلاق النار .
- طلب مؤتمر العمل الدولى المنعقد في جنيف استعادة مستحقات العمال المهاجرين بالكويت وتعويضات مناسبة لضحايا الغزو العراقى

١٩٩١ يونيو ٧ :

- ارجأ مجلس الأمن مشاوراته حول امكانية تخفيف الحظر المفروض على العراق لمدة اسبوع .
- ادلى الزعيم الكردى مسعود بارازانى بتصريحات تفيد بان الاتفاق قد بات وشيكا مع الحكومة العراقية لمنح الاكراد الحكم الذاتى واشار الزعيم الكردى بأنه مازالت هناك بعض الخلافات حول حدود المنطقة التى سيشملها الحكم الذاتى إلا ان الطرفين قد وجدا طريقا لتصفية هذه الخلافات وخاصة حول كركوك .

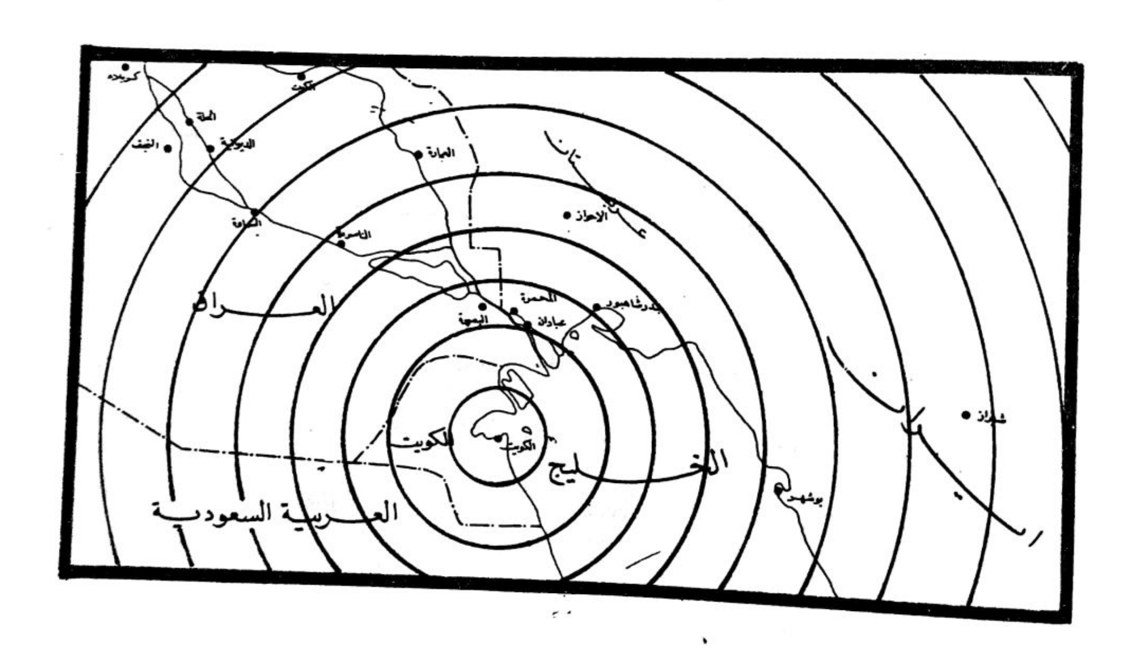
- وجه الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى دعوة رسمية من الملك فهد بن عبد العزيز للرئيس الايرانى هاشمى رفسنجانى لزيارة المملكة السعودية .

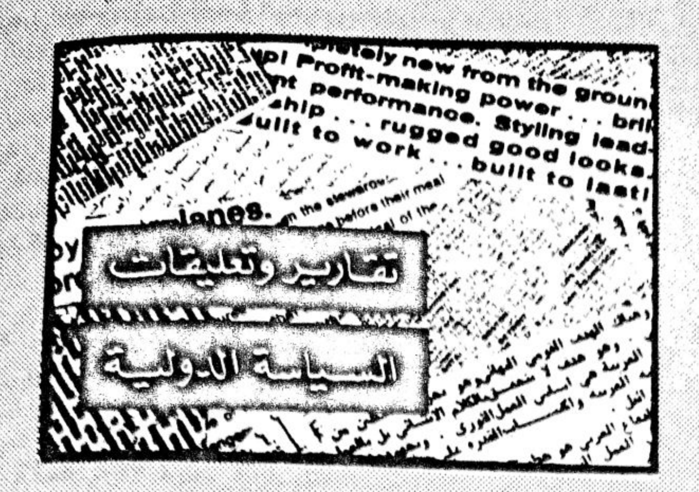
١٩٩١ يونيو ٨ :

- قامت مظاهرات كردية فى شمال العراق تطالب ببقاء قوات التحالف .
- اعرب مسئولون كبار فى الأمم المتحدة عن قواتهم ازاء محنة نصف مليون لاجىء عراقى فى جنوب العراق منعتهم القوات العراقية من العبور الى ايران .
- أصدرت محكمة الاحكام العرفية فى الكويت أول حكم بالاعدام منذ بدأ محاكمات المتهمين بالتعاون مع الاحتلال العراقى .

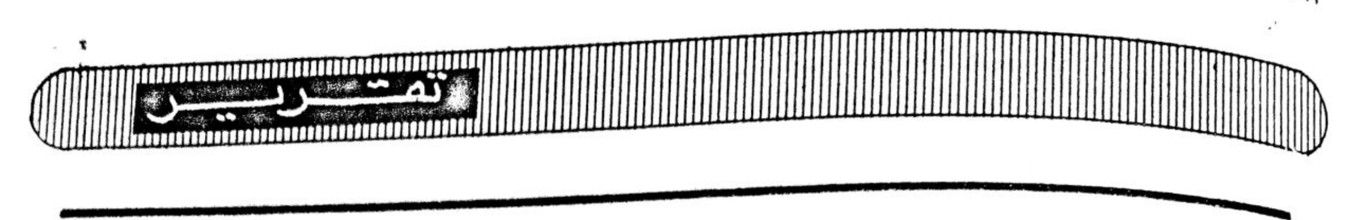
١٩٩١ يونيو ٩ :

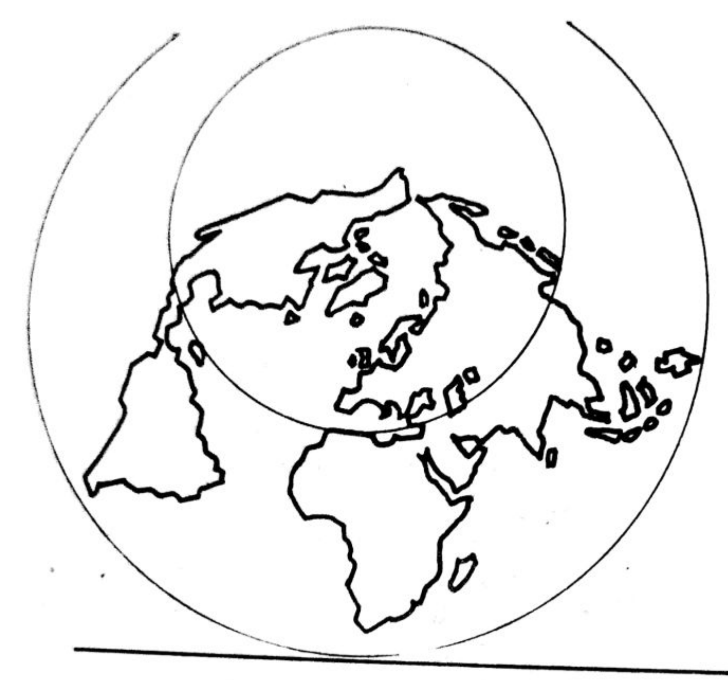
- جرت فى القاهرة مباحثات عسكرية بين الأمير سلطان بن عبد العزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع السعودى والفريق طنطاوى .




pletely new from the groun
Profit-making power . . . bri
performance. Styling lead
rugged good looks
built to work
built to last!
تقارير وتعليقات
السياسة الدولية







الحوار والصراع بين الجنوب والشمال ★

د . بطرس بطرس غالى

بكل وضوح وجلاء عبر الخطاب الذى ألقاه الرئيس مبارك فى ويندهوك بمناسبة الاحتفال باستقلال ناميبيا فى مارس ١٩٩٠ عن المخاوف التى تساور دول الجنوب النامية حين أعلن :

« نحن نرحب بالتقارب بين الشرق والغرب ، نحن نرحب بانهيار الستار الحديدى ، الا أننا لا نود أن يترتب على هذا الانهيار قيام ستار حديدى جديد يفصل بين الشمال والجنوب ، فنحن نخشى أن تؤدى المصالحة بين القطبين الأعظم الى تهميش الأهمية السياسية والاقتصادية للقارة الأفريقية » .

وفى هذا المقام تثور تساؤلات عدة حول المكان الذى يمكن أن يشهد قيام هذا الستار الجديد أو بصدد الشكل المتوقع أن يتخذه أو فى شأن انعكاساته المحتملة على الحياة اليومية فى كل من الدول الغنية والدول الفقيرة . واذا كانت تساؤلاتنا يبدو عليها أنها تسعى الى استشراف ملامح تصور افتراضى لم تظهر بوادره بعد الا أن ذلك لا ينفى انها ترتكز الى حقائق محددة ومعطيات موضوعية تنبىء بقرب وقوع هذا الخطر الوشيك .

بادىء ذى بدء يمكننا تصور امتداد الستار الحديدى الجديد بشكل متقطع طوال الخط الذى يفصل بين مجموعة الدول الغنية ومجموعة الدول الفقيرة . واذا اعتبرنا هذا الخط خطا نظريا بحتا بالنسبة لمنطقة المحيط الهادى الشاسعة فانه من المتوقع ان يظهر بشكل أوضح بين الاتحاد السوفيتى وبين الصين ، وبين استراليا وبين اندونيسيا ، كما انه سيزداد وضوحا بين شواطىء البحر المتوسط الغنية وبين شواطئه الفقيرة أو فى البحر الكاريبى بين الولايات المتحدة من جانب وشمال امريكا الوسطى من جانب آخر ، أى فى تصور اكثر تحديدا سيمتد الستار الحديدى الجديد حتما بين جنوب وبين شمال البحر المتوسط الأفريقى الأوروبى وبين جنوب ومن شمال البحر الكاريبى . اذ تشير الاحصاءات الى أن التناقض الديمجرافى سيزداد حدة داخل هذين القطاعين بالتحديد . فاذا كان الشمال سيشهد معدل تزايد سكانى بطىء الوتيرة فانه من المتوقع أن يشهد الجنوب انفجارا سكانيا هائلا . فعلى سبيل المثال لا الحصر تشير

★ هذا التقرير كان موضوع محاضرة القيت فى الدار البيضاء فى الاكاديمية الملكية المغربية بتاريخ ٢٣ ابريل ١٩٩١ باللغة الفرنسية .

الدراسات الديموجرافية الى أن عدد السكان فى كل من دول المغرب الثلاث بالاضافة الى مصر وليبيا البالغ اليوم ١٢٠ مليون نسمة سيصل الى ٢٠٠ مليون نسمة خلال الربع الأول من القرن القادم .

وإذا كانت ظاهرة الهجرة التى نشهدها حاليا من قبل الدول الفقيرة الى الدول الغنية تعد ظاهرة هامة للغاية فمن المرجح أن تكتسب مستقبلا مزيدا من الأهمية . من المتوقع ان ترتفع نسبة المهاجرين الى الولايات المتحدة من جانب ونسبة الأتراك والعرب والأفارقة المهاجرين الى الدول الأوروبية من جانب آخر . وإذا أفترضنا جدلا أن الدول الأوروبية والولايات المتحدة قد توصلت الى وضع معايير صارمة للتخفيف من حدة وفود المهاجرين الجدد اليها ، يجدر بنا التساؤل عن النتائج العملية التى ستترتب على ذلك . فكيف يتسنى اقناع فائض السكان المتراكمين فى الجانب الجنوبى من البحر المتوسط أو البحر الكاريبى بالتخلى عن محاولات المغامرة فى أوروبا والولايات المتحدة بحثا عن حياة افضل دون أن يترتب على ذلك تدعيم هيكل الستار الحديدى الجديد ؟ ففى منطقة التماس بين الشمال والجنوب يدرك المواطنون رجالا ونساء من خلال الاذاعة والسينما والتليفزيون الاختلاف البين بين أوضاعهم المعيشية وبين أوضاع جيرانهم الأغنياء ، ولا يخفى أن هذا الجوار يزيد من اذكاء حدة التناقضات فيما بينهما . بل أننا نجد أيضا أن لأنظمة الغربية جاذبية سياسية خاصة لدى مواطنى الدول الفقيرة لما تتمتع به من نظام ديمقراطى يحترم الحريات العامة وحقوق الانسان هذا فى الوقت الذى تكاد تختفى فيه سمات الحياة الديمقراطية فى الدول الفقيرة . كما يجب ألا يفوتنا أن الاستعمار قد ترك اكثر بصماته وضوحا فى هاتين المنطقتين . ومن ثم فانه من الصعوبة بمكان التغاضى الكامل عن ذكريات السيطرة والقهر لبدء علاقات جديدة يسودها الحوار والتفاوض بين الشمال الغنى والجنوب الفقير . فالأستعمار الصهيونى مازال قائما ليذكر الشعوب العربية والمسلمة بأن الأمبريالية العسكرية والدينية مازالت راسخة . واذا كانت الماركسية قد فقدت تأثيرها الحقيقى فى تكييف العلاقات بين الشمال والجنوب – حيث تشهد كوربا ونيكاراجوا وسلفادور وأثيوبيا وأنجولا انحسارها تدريجيا – فمن جانب آخر نجد ان الحركات الأصولية الأرهابية أو الفوضوية فى العالم الثالث بدأت تشكل متغيرا جديدا يسهم فى تعميق الفجوة بين الشمال وبين الجنوب . فاذا نجح « الطريق المنير » فى بيرو أو « كارتل ميدلين » فى كولومبيا فى الوصول الى الحكم فلن تجد الصفوة المثقفة بدأ من الاتجاه شمالا للجوء الى الولايات المتحدة ، وذلك اسوة بالصفوة الكوبية التى سبق لها ان لأذت بالفرار الى خارج البلاد متخذة من المدينة الأمريكية ميامى وطنا جديدا .

ويمكننا أيضا أن نتصور أنه فى حالة نجاح التيار الأصولى الذى اطاح بشاه ايران وأسس النظام الخومينى وتكرار هذا النموذج فى احدى الدول العربية حينئذ ليس من المستبعد أن تبحث النخبة المثقفة المستغربة عن ملجا لها فى احدى أو بعض الدول الأوروبية . ولعل رفض اوروبا لاستقبال هذه الصفوة سيسهم بشكل او بآخر فى تدعيم الستار الحديدى الفاصل بين الشمال والجنوب بل يمكننا ان نضيف انه حتى لو فتحت الدول الغربية أبوابها الى الصفوة العربية اللاجئة اليها فان هذا الاستيطان العربى سيذكى – لا محالة – من حدة الحركات الرافضة لوجود الأجانب على الأراضى الأوروبية مما سيترتب عليه بشكل غير مباشر ترسيخ دعائم الستار الحديدى الجديد .

اذن فأيا كان الأسلوب الذى ستنتهجه الدول الغنية فى أوروبا أو الولايات المتحدة ازاء حركة الهجرة الوافدة اليها من الدول النامية فانه من المتوقع ازدياد حدة توتر العلاقات بين الشمال والجنوب فى منطقة البحر المتوسط المتوقع أن تكون بؤر التوتر بها اكثر تأججا من البحر الكاريبى وذلك للأسباب التالية :

(١) تشكل الصحراء الفناء الخارجى لدول البحر المتوسط ومن المعروف أنها تعد اكثر مناطق العالم جفافا وفقرا بينما تتشكل المنطقة المحيطة بدول البحر الكاريبى من دول كبيرة – مثل الأرجنتين والبرازيل – تتمتع بموارد ضخمة وطاقات اقتصادية هائلة . ومو تيار الهجرة الوافدة من جنوب البحر المتوسط لن يتمكن الا من الاتجاه شمالا فى الوقت الذى سيتمتع فيه تيار الهجرة الوافد من البحر الكاريبى بمزيد من حرية الحركة المتمثلة فى الاتجاه سواء شمالا أو جنوبا .

(٢) بدأت الدول المتاخمة لمنطقة البحر الكاريبى فى الحصول على استقلالها منذ القرن التاسع عشر بينما لم تستقل دول جنوب البحر المتوسط الا بدءا من النصف الثانى من القرن العشرين . ومن ثم اكتسبت دول المنطقة الأولى قدرا كبيرا من الوعى والادراك السياسى مما يؤهلها للتحاور مع الدول الغنية بالمقارنة بغيرها من الدول النامية .

(٣) يتشكل التركيب السكانى فى الوجهة الجنوبية للبحر المتوسط من عرب وأتراك ومسلمين بينما يتشكل فى الوجهة الجنوبية من البحر الكاريبى من هسبانيين مسيحيين كاثوليك أو برتستانت . ومن ثم فان القدرات الاستيعابية الأوروبية بالنسبة للمهاجرين القادمين من الجنوب تقل بكثير عن قدرات الولايات المتحدة التى أنصهرت فى بوتقتها مختلف القوميات والأجناس المهاجرة عبر قرنين من الزمان . ويضاف الى هذه الحقيقة ان قدرة المهاجر من جنوب البحر المتوسط الى أوروبا على التأقلم فى المجتمع الأوروبى تقل بكثير عن قدرة المهاجر من جنوب البحر الكاريبى الى الولايات المتحدة .

نخلص من هذا التحليل المقارن بأن الستار الحديدى الذى سيفصل بين شمال وجنوب البحر المتوسط سيكون اكثر احكاما من الستار الذى سيفصل بين شمال وجنوب البحر الكاريبى .

ولعل هذه الاستفاضة تسمح لنا بتخيل ستر حديدية مختلفة الأنماط تشكل وفقا للمناطق التى ستقوم بها فضلا عن توازنات القوى السائدة . ومن المرجح ان الستار الحديدى الجديد الذى سيفصل بين افريقيا وأوروبا سيكون أكثرها قوة ومناعة مما يستدعى منا التركيز فى هذا المقام على مستقبل العلاقات بين افريقيا ودول الشمال الغنية . ولا جدال أن تحليلنا سيكون اقرب الى منطق الواقع اذا أضفنا الى الحقائق الجيوبوليتكية التى سبق ان تعرضنا اليها انعكاسات المتغيرات الدولية الجديدة التى أسفرت عن نهاية الحرب الباردة .

(١) يجمع الكثيرون على أن مناخ العلاقات الدولية سيتميز بالتركيز الشديد على الشئون الأوروبية . فذاكرة التاريخ تستعيد الآثار التى نجمت عن انهيار الأمبراطوريات الاستعمارية غداة الحرب العالمية الثانية وموجة التحرر من الاستعمار التى تلتها والتى اسفر عنها تهميش جنوب الكرة الأرضية بعض الشىء ، الا أنه سرعان ما حال ظهور نذر الحرب الباردة من الاستمرار فى عدم الأكتراث بدول الجنوب . اذ تتداعى امثلة التدخل الأمريكى فى كوريا وفيتنام وتشييد السد العالى فى مصر وبناء القواعد العسكرية السوفيتية فى عدن والقواعد العسكرية الأمريكية فى بربرة فضلا عن المساعدات الكوبية للأمبالا فى لواندا من جانب والمساعدات الأمريكية لليونيتا بزعامة سافيمبى من جانب آخر ، لتؤكد ان الدعم المادى والعسكرى المقدم من الدول الغنية الى الدول الفقيرة كان يخضع فى أغلب الأحوال الى مقتضيات الحرب الباردة . اذن ، فنتيجة لأفول الحرب الباردة الذى نشهده اليوم من المرجح أن يتضاءل تدريجيا اهتمام القوى الكبرى بالدول الفقيرة على الرغم من أهمية النفط والمواد الأولية التى تعتبر دول الجنوب مصدرا رئيسيا لها .

(٢) ان « ظاهرة عودة الأبن الضال » التى نشهدها اليوم أو فى قول آخر عودة دول اوروبا الوسطى والشرقية الى العائلة الأوروبية الأم ستشغل حيزا واسع النطاق فى نسيج العلاقات الدولية الراهنة بحيث يتضاءل أمامها الأهتمام بالعلم الثالث أو افريقيا .

(٣) يؤدى احباط الدول الغنية الناجم عن فشل سياسة المساعدات الاقتصادية المقدمة الى افريقيا على مدى ثلاثين عاما الى مزيد من التخلى عن الاهتمام بهذه المنطقة . فليس من شك ان افريقيا اليوم تعد اكثر فقرا مما كانت عليه يوم بدء حصولها على الاستقلال منذ ثلاثين عاما خلت .

فالى جانب التضاؤل المتوقع للمساعدات المقدمة من كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان فانه من جانب آخر من المرجح أن تقلص دول شرق اوروبا مساعداتها الى افريقيا الى حد كبير ، بل ان هذه الدول قد بدأت بالفعل فى استدعاء خبرائها فى افريقيا الى بلادهم . هذا بالاضافة الى التقليص الذى نشهده بالنسبة لاعداد المنح الدراسية المخصصة لأفريقيا من قبل الدول الغنية . هذا بالاضافة الى الاتجاه الى تغيير التسهيلات المالية الممنوحة الى الدول الافريقية من قبل دول الشمال . ولعل تلك الصورة الماثلة امامنا لتوضح ان ارهاصات تهميش افريقيا قد بدأت فى الظهور .

(٤) فى الوقت الذى تتجه فيه الاقتصاديات الدولية الى الأخذ بنظام الاقتصاد الحر ، فاننا نجد ان افريقيا تفتقر الى الحد الأدنى من البنية الأساسية (طرق ، بريد ، اتصالات) أو الأطر التشريعية (قوانين وتشريعات مالية) التى تمكنها من المشاركة او استفادة من المناخ الاقتصادى الدولى الجديد .، ولاشك أن هذه الزاوية ستكون دول شرق اوروبا اكثر قدرة على توفير هذه البنية بغية جذب الاستثمارات الأجنبية .

(٥) من الطبيعى ان يؤدى تفوق الأيدى العاملة للأوروبيين الشرقيين بالمقارنة بالأيدى العاملة الأفريقية والعربية الى استيعابها بسهولة فى المجتمع الأوروبى لاسيما ان العمالة الأوروبية الشرقية لن تثير مشاعر العداء التقليدية للأجئين التى يضمرها الغربيون نحو العرب أو الآفارقة مما يزيد من صعوبة تأقلمهم واندماجهم فى المجتمع الغربى .

(٦) كما تجدر الاشارة أيضا الى الشروط الجديدة التى تفرضها الدول المانحة على الدول الأفريقية والتى تطالبها بالأخذ بالنهج الليبرالى فى الحكم المستند الى التعددية الحزبية واحترام حقوق الانسان وهو الاتجاه الذى عبرت عنه بوضوح توصيات القمة الفرنسية ـ الأفريقية التى أنعقدت فى « لابول » فى يونيو ١٩٩٠ . ومن البديهى ان العديد من الأنظمة الأفريقية ستصطدم بعقبات سياسية واقتصادية واجتماعية شتى تفرضها البنية المحلية نفسها وتحول دون تحقيق الشروط الغربية البعيدة الى حد كبير عن الواقع الاقتصادى الاجتماعى الأفريقى .

صفوة القول ان تضافر المتغيرات الدولية الجديدة مع المعطيات الجيوبوليتيكية سوف يؤدى الى قيام ستار حديدى جديد يرتبط ارتباطا طرديا بالتناقضات القائمة بين العالم الغنى والعالم الفقير . وإذا كان الستار الحديدى القديم ستارا ايديولوجيا محضا ، فالستار الجديد سيكون ستارا اقتصاديا يكتسب مزيدا من القوة والمناعة مع كل قفزة يحققها عالم الشمال الى الأمام فى ميادين العلم والتكنولوجيا .

ويجدر بنا أن نتساءل عن رد الفعل المرتقب لدول الجنوب ـ ولاسيما افريقيا ـ ازاء هذا التحدى الجديد ؟ .

فى شهر مايو ١٩٨٨ ، اتخذت القمة الأفريقية فى اديس أبابا قرارا يستهدف آثارة أهتمام الرأى العام بالتطورات الدولية ، وبناء على مبادرة من مصر جاء القرار ١١٥٣ كالتالى :

« ادراكا لظهور ارهاصات تحولات جديدة على الساحة الدولية يمكنها ان تؤدى الى تطورات جذرية ، وادراكا أيضا لبدء مرحلة من الوفاق بين القطبين الأعظم يمكنها ان تؤدى الى انخفاض حدة التوتر فيما بينهما ومن ثم على الساحة الدولية باسرها ، نؤكد أنه من اجل استمرار الوفاق الدولى بشكل دائم فيجب ان يكون عالميا وشاملا

ومفتوحا ، ونؤكد أنه على دول العالم الثالث الاضطلاع بدور اكثر نشاطا وايجابية فى معترك العلاقات الدولية حتى تكون على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى وذلك تحقيقا للمصلحة العامة للمجتمع الدولى كما أننا ندعو حركة عدم الأنحياز ان تتابع عن كثب الأوضاع الدولية الراهنة لتقييم ما سبق الاشارة اليه ، كما توصى القمة ببدء عملية تقييم انعكاسات الأوضاع الدولية الجديدة على العالم الثالث وعلى القضايا العادلة التى يناضل من أجلها . وقد أدى تبنى قمة منظمة الوحدة الأفريقية لهذا القرار الى اطلاق حملة واسعة النطاق لاستقطاب انتباه الرأى العام العالمى الى مشاكل العالم الثالث ولاسيما افريقيا . وسوف نستعرض فى عجالة ووفقا للتسلسل الزمنى عددا من المبادرات التى اتخذت من قبل افريقيا فى هذا الاتجاه .

ففى ١٣ يوليو ١٩٨٩ ، فى باريس قام رؤساء كل من مصر والسنغال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند ، على هامش الاحتفالات بمرور مائتى عام على الثورة الفرنسية بالأعراب للرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران ـ بصفته رئيسا لمجموعة الدول الصناعية السبع وقتذاك ـ عن رغبتهم فى البدء فى اتخاذ خطوات جادة ترمى الى عقد مؤتمر دولى فى اقرب فرصةممكنة لمناقشة القضايا الاقتصادية العامة ومشاكل البيئة ذات الاهتمام المشترك . وقد عبر الرئيس ميتران عن تقديره لهذه الأقتراحات التى تتماشى مع قناعته بضرورة دفع الحوار بين الشمال والجنوب .

ولم يلبث بعد أيام من هذه المبادرة ان تبنى مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقيا فى اجتماعه الخمسين القرار رقم ١٢١٩ الذى :

ـ يرحب بمبادرة باريس الرباعية التى تستهدف بدء سلسلة جديدة من المشاورات المنتظمة على مستوى القمة بين الدول المتقدمة والدول النامية لبحث القضايا العامة ومشاكل البيئة .

ـ يدرك ان هذه المبادرة من شأنها اقامة حوار مثمر وبناء بين الشمال والجنوب ويعرب عن تأييده لجهود القائمين عليها من اجل الاستمرار فى بذل المساعى الرامية الى الدخول بالمبادرة الى حيز التنفيذ .

ـ يوصى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بتفويض رئيس منظمة الوحدة الأفريقية لاتخاذ الخطوات اللازمة التى من شأنها تمكين افريقيا من الاستجابة الى مبادرة باريس .

كما كان موضوع التقارب بين الشرق والغرب وانعكاساته على العلاقات بين الشمال والجنوب هو الموضوع الرئيسى الذى ألتأمت حوله قمة عدم الأنحياز فى بلجراد فى سبتمبر ١٩٨ . وقد بحثت القمة الأمكانات المتاحة بغية احياء حركة عدم الأنحياز بعد تصفية الاستعمار وانتهاء الحرب الباردة . وبعد أن وافقت القمة على مبادرة باريس الرباعية قرر الزعماء الأربعة المجتمعون فى بلجراد حينئذ ضم يوغوسلافيا رئيسة حركة عدم الانحياز الى مجموعتهم بغية المساهمة فى تحقيق الهدف المنشود .

وعلى هامش قمة عدم الأنحياز ، اقترحت بيرو تكوين مجموعة تضم خمسة عشر دولة تجتمع بصفة منتظمة على مستوى رؤساء الدول والحكومات لبحث الأمكانات المتاحة التى من شأنها توطيد علاقات التعاون بين دول الجنوب والجنوب كشرط اساسى لاقامة حوار متكافىء بين الشمال والجنوب . وتتكون مجموعة الدول الخمسة عشر من : مصر والهند والسنغال وفنزويلا ويوغوسلافيا والجزائر ونيجيريا وزيمبابوى وماليزيا وأندونيسيا والأرجنتين والبرازيل والمكسيك وجاميكا وبيرو .

ومن الجدير بالتنويه اليه أنه لكل من المجموعتين مهمة محددة على الرغم من التداخل القائم بينهما . فمجموعة الدول الخمس منوط بها مسئولية التفاوض مع الدول الصناعية السبع من اجل التحضير لاجتماع على مستوى القمة بين الشمال والجنوب . أما مجموعة الدول الخمسة عشر ، فإنها تتولى تعميق العلاقات فيما بين دول الجنوب كخطوة رئيسية نحو التوصل الى نمط جديد من علاقات التعاون بين الجنوب والشمال المتقدم . كما تضطلع كل من المجموعتين بمهمتها فى نطاق مجموعة دول عدم الأنحياز ومجوعة الدول السبع وسبعين . هذا ، وقد اجتمع الممثلون الشخصيون لرؤساء مجموعة الدول الخمس فى باريس فى نيويورك مع ممثلى الدول الصناعية السبع خلال عامى ١٩٨٩ و١٩٩٠ . الا أن هذه الاجتماعات لم تأت ثمارا ايجابية نتيجة لاصطدام مساعى الدول النامية بمعارضة كل من بريطانيا والولايات المتحدة ورفضهما الحاسم لمبدأ عقد مؤتمر دولى بين الشمال والجنوب على غرار مؤتمر كانكون .

وفى بداية شهر يونيو ١٩٩٠ اجتمعت مجموع الدول الخمس على هامش القمة الأولى لمجموعة دول الخمسة عشر التى انعقدت فى العاصمة الماليزية كوالالمبور وذلك لتؤكد عزمها على الاستمرار فى مسيرتها على الرغم من معارضة مجموعة الدول السبع . ومن جانب آخر كثفت مجموعة الدول الخمسة عشر من نشاطها فعقدت مجموعة متتالية من الاجتماعات على مستوى الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول الاعضاء وذلك فى نوفمبر ١٩٨٩ ، وفى مارس ومايو ١٩٩٠ . وقد اصدرت قمة كوالالمبور التى حضرها عشرة رؤساء دولة وحكومة وخمسة وزراء خارجية بيانا من ٣٥ فقرة استعرض الأوضاع الأقتصادية الراهنة . كما اوصى البيان بتكوين لجنة تتكون من ماليزيا والسنغال وفنزويلا لمتابعة مقررات المؤتمر ، وقد عقدت اللجنة بالفعل اجتماعا على المستوى الوزارى فى كراكاس فى أغسطس ١٩٩٠ . وقد قررت القمة عقد قمة الدول الخمسة عشر التالية فى كراكاس فى شهر يونيو ١٩٩١

ربما لم يحن الوقت بعد لتقييم النتائج التى أسفرت عن عقد اجتماعات المثلث القارى للدول الفقيرة . ولكن هذا لا ينتقص من قيمة الجهود الدؤوبة التى تسعى من خلالها دول الجنوب الى الحيلولة دون قيام الستار الحديدى الجديد .

ولا يفوتنا الاشارة الى برنامج العمل الذى تبنته القمة الافريقية السابعة والعشرون والذى أطلق عليه :
« برنامج بشأن الموقف السياسى والاقتصادى والأجتماعى فى أفريقيا والتغيرات الجذرية الدولية الراهنة » .

ويخلص التقرير إلى أن الساحة الدولية تشهد تطورات جذرية وأن المناخ الدولى قد أنتقل من مرحلة المواجهة والصدام إلى مرحلة التعاون والحوار بين الشرق والغرب . ويضيف أنه على الرغم من الخطط العديدة التى أعدت مثل : خطة عمل لاجوس ١٩٨٠ وبرنامج الأنعاش الأقتصادى فى أفريقيا ١٩٨٧ فإن الجهود المبذولة من أجل الأصلاح الأقتصادى فى أفريقيا لم تحقق أى من النتائج المرجوة ، بل على النقيض من ذلك فالموقف الأقتصادى فى أفريقيا يزداد تأزما وخطورة . اذ أن البنيات الأساسية فى الدول الأفريقية آخذة فى التدهور كما أن المديونية الخارجية الأفريقية تزداد تفاقما يوما بعد يوم (٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٢٥٧ مليار عام ١٩٩٠) هذا بالاضافة الى أن الدول الافريقية الأقل نموا قد زاد عددها من ٢١ دولة عام ١٩٨٠ إلى ٢٨ دولة عام ١٩٩٠ .

كيف كان رد فعل أفريقيا ازاء هذه الصورة القاتمة ؟ . لقد شرعت أغلب الدول الأفريقية فى تطبيق برامج الأصلاح الأقتصادى الهيكلى بالتعاون مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية متكبدة من جراء ذلك تضحيات جسام . آلا أن هذه البرامج لم تعد أن تكون محاولات قصيرة الأجل عجزت عن النهوض بالأوضاع الأقتصادية وانتشال القارة من محنتها .

ونتيجة لرياح التغيير التى هبت على وسط وشرق أوروبا بدأت الدول المانحة فى التمسك بفرض معايير جديدة ذات طابع سياسى كشروط أساسية لاستمرارها فى مد يد العون إلى أفريقيا . ومن البديهى أن الأنظمة الأفريقية القائمة تدرك تماما أهمية الممارسة الديمقراطية والمشاركة الشعبية بكافة أنواعها فى دفع مسيرة التنمية الأقتصادية فى البلاد . الا أن دول القاهرة الأفريقية وحدها هى القادرة على طرح النموذج الديمقراطى الأمثل بالنسبة لها وفقا للمقتضيات السياسة والأقتصادية والأجتماعية الخاصة بها .

ونضيف إلى هذا ، أن القارة السوداء التى - غدت أفقر قارات العالم قاطبة - تحدوها قناعة كاملة بأن التعاون بين دول الجنوب سيعود بالنفع والفائدة لها كما أنه سيدفع بمسيرة الاصلاح الأقتصادى بها . ومن جانب آخر فإن العمل الأفريقى الجماهى يجب أن يستهدف بدوره دفع الحوار بين الشمال والجنوب .

وإذ كنت قد أسهبت فى عرض هذا الكم من المؤتمرات والاجتماعات الذى تشرفت بالمشاركة فى أعمالها ، والتى لعبت فيها مصر دورا قياديا ، فذلك لأؤكد ادراك أفريقيا والعالم الثالث للازمة التى غدت تهدد مصيرهم الا وهى خطر التهميش . ففى أول الأمر حاولت دول العام الثالث فى أن يكون لها صوت مسموع . أما اليوم فهى تسعى أن توحد جهودها سواء على المستوى الاقليمى أو داخل المثلث القارى أو فى نطاق المؤسسات الدولية أو فى إطار المجموعات الجديدة التى تعمل على تنشيط هذه المؤسسات . الا ان جهود الدول الأفريقية ترتبط إلى حد كبير بمدى إستجابة دول الشمال الغنية لمطابها . وهنا يجدر التساؤل عن سياسة الدول الغنية إذاء المخاوف التى تساور دول العالم الثالث واذا كانت تشاركها تصورها للأمور .. تلك التصورات التى تغزو الأزمة الراهنة الى التدهور المستمر لأسعار المواد الأولية التى تصدرها أفريقيا أو فى الزيادة المطردة لأسعار المنتجات المصنعة ؟ أو إلى عبء المديونية الخارجية المتفاقمة أو التدفق العكسى للموارد المالية ؟ أى باختصار هل تشاطر الدول المتقدمة الدول النامية الرأى القائل بأن الدول المتقدمة هى المسئولة عن الأوضاع الأقتصادية الدولية المجحفة التى نعيشها اليوم ؟ بل ونتيجة للتقارب الحالى بين الشرق والغرب يمكن أن تصبح هذه الأوضاع أكثر أجحافا ؟

ومن القراءة المتأملة للبيانات الرسمية الصادرة عن الدول المانحة أو من خلال اللقاءات التى أجريتها مع كبار المسئولين فى هذه الدول خلال الأعوام الأخيرة سواء فى الولايات المتحدة أو أوروبا أو اليابان أو الاتحاد السوفيتى ، تتلخص اجابات الدول المتقدمة فى التالى :
الأجابة الأولى تأخذ شكل التأكيد المطلق التالى :
أن المساعدات التى ستمنح إلى شرق أوروبا لن تأتى على حساب المساعدات المقررة لأفريقيا . ومن ثم تأتى الفقرة ٤٨ من البيان الختامى لقمة هيوستن للدول الصناعية السبع (١١ يوليو ١٩٩٠) لتؤكد هذا التوجه : .

« نحن نؤكد أن التزاماتنا إزاء الدول النامية لن تضعفها مساندتنا لدول وسط وشرق أوروبا الناهضة . فالدول النامية الأكثر فقرا يجب أن تظل محور اهتمامنا » .

اما الأجابة الثانية : والتى وردت إلى مسامعى ابان زياراتى إلى كل من واشنطن وموسكو ، فهى تتسم بشىء من الغموض . فعلى حد تعبير المسئولين نجد انهم يقولون أنه فى مرحلة أولى سينصب تركيز القوتين العظميين على تصفية آثار الحرب الباردة وعلى قضايا نزع السلاح والأستجابة إلى التحولات فى وسط وشرق أوروبا ، وأن تم ذلك على حساب الدول النامية . الا أنه فى مرحلة ثانية لن تعطى القوتان الأعظم أولوية إهتمامها إلى الدول النامية فحسب ، بل انه يمكن تصور أن يقوم تعاون بينهما مع سائر الدول الصناعية من أجل التوصل إلى انماط جديدة للمساعدات المقدمة إلى الدول النامية تكون أكثر استجابة إلى احتياجاتها ،

أما الاجابة الثالثة : فهى اجابة ذات طابع أيديولوجى مؤداها أن الدول النامية التى تشهد أى تقدم يذكر طالما لم تأخذ بسياسة الاقتصاد الحر وهو الأمر الذى لن يرتبط إرتباطا وثيقا بضرورة توافر مؤسسات ديمقراطية فاعلة بوصفها ركيزة الأداء الفعال لاقتصاديات السوق .

أما الأجابة الرابعة : فهى موجهة إلى دعاة عقد مؤتمر دولى يخصص للمديونية الأفريقية حيث يشكك الكثيرون فى جدوى عقد مثل هذا المؤتمر .

فإذا كان الهدف من عقده هو إثارة إنتباه الرأى العام إلى خطورة الوضع الأقتصادى الراهن فى أفريقيا أو إلى خصوصية المديونية الأفريقية فإن المؤسسات النقدية المالية الدولية تضطلع بهذه المسؤلية كاملة ومن ثم ينتفى الدافع إلى عقد مثل هذا المؤتمر . وتأتى الفقرة ٥٧ للبيان الصادر عن الدول الصناعية الأخيرة التى انعقدت فى هيوستن لتأكيد هذا الاتجاه :

« أن تبنى الدول المدينة لبرامج اصلاح اقتصادى جادة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، هو محور استراتيجية مواجهة أزمة المديونية وتخفيف عبء خدمة الدين » .

أما الأجابة الخامسة : فهى تتعلق بالأقتراحات الداعية إلى عقد مؤتمر دولى على غرار مؤتمر كانكون أو بعبارة أخرى مؤتمر دولى جديد لبحث قضايا الحوار بين الشمال والجنوب . الا أنه على الرغم من التأييد العارم الذى أبدته كل من فرنسا وكندا وايطاليا أثناء الاجتماعات التحضيرية للأقتراح الخاص بعقد اجتماعات مؤتمر الشمال والجنوب بصفة منتظمة ، فمن المتوقع ألا تؤتى مبادرة الدول الخمس بثمارها المرجوة نظرا للمعارضة الصلبة التى تبديها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، وبقدر أقل اليابان وألمانيا . وتستند هذه الدول الى المنطق القائل بأن هناك مؤسسات دولية قائمة بالفعل يمكنها الاضطلاع بمثل هذه المسئولية ، كالمجلس الأقتصادى والأجتماعى أو البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى أو برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، فضلا عن الوكالات الدولية المتخصصة وذلك على سبيل المثال لا الحصر . فما هى الحاجة اذن إلى انشاء جهاز جديد يمكن أن يتعرض إلى خطر التسييس أو يمكن أن يتضارب نشاطه مع المؤسسات الدولية المعنية بهذا الموضوع مما يؤدى إلى مزيد من تعقيد الموقف . فمن الحرى اذن ـ وفقا لوجهة نظرهم ـ السعى نحو تدعيم وتطوير المؤسسات الدولية القائمة والنشطة بالفعل فى هذا المضمار .

ويمكننا تلخيص موقف مجموعة المبادرة الخماسية إزاء الحجج التى تسوقها مجموعة الدولية الصناعية السبع فى التالى :

(١) لم تأت المؤسسات الدولية المعروفة بأى نتائج إيجابية كما لم تسفر جهودها الا عن طرح حلول قصيرة المدى وعجزت عن مواجهة لب القضايا القائمة بين الشمال والجنوب .

(٢) لقد أنشئت هذه المؤسسات منذ فترة تعدو نصف القرن ومن ثم فهى عاجزة عن التاقلم مع المعطيات السياسية والأقتصادية الدولية الجديدة .

(٣) يحتم خطر التهميش الداهم والذى بات يهدد دول الجنوب عامة وافريقيا خاصة قدرا كبيرا من اليقظة والادراك الواعى بغية صياغة فكر دولى تحركه ارادة الحوار والتخاطب بين عالم الأغنياء وعالم الفقراء .

ولدحض مجموعة هذه الاراء ، تعدد الدول الغنية الخطط العملية التى طرحتها فى سبيل مساعدة الدول النامية ومنها اعادة جدولة الديون واطالة فترة السداد وإسقاط الديون العامة بالنسبة للدول الأكثر فقرا وتخفيف عبء المديونية بالنسبة للدول متوسطة الدخل فضلا عن تقديم مساعدات مالية وفنية جديدة . وفى عبارة أخرى ترى الدول الصناعية السبع أن الاستراتيجية التى يحتذونها حاليا لمواجهة قضايا التنمية والسياسة التى ينتهجونها فى الوقت الراهن ولعلاج أزمة المديونية ـ كل حالة على حده ـ تمثل أقصى جهد يمكن بذله حتى لا يتحول الخط المتقطع الذى يفصل بين الشمال والجنوب إلى ستار حديدى جديد .

إذن فإن الدول الغنية ترى أن المؤسسات والمنظمات الدولية التى أنشأتها منذ أكثر من خمسة عقود قادرة على التوصل إلى حلول لمعادلة الشمال والجنوب وان أقتضى الأمر شيئا من تطوير هذه المؤسسات وتلك المنظمات .

نخلص من هذا العرض إلى أن الدول الغنية لا تحدوها قناعة حقيقية بمدى خطورة قضايا الدول الفقيرة بل انها تمنح أولوية اهتماماتها إلى مشاكل بعيدة كل البعد عن قضايا العالم الثالث مثل نزع السلاح أو اعادة ترتيب البيت الأوروبى ، ومن ثم فعلى مشاكل الجنوب أن تمكث لفترة ـ طالت أو قصرت ـ قابعة فى زوايا النسيان . ومما يعضد هذا التحليل أن بيان هيوستن الختامى لم يتعرض الى قضايا العالم الثالث الا فى المقام الثامن ، هذا بالاضافة الى أنه لم يتضمن أى مبادرات جديدة من شأنها مواجهة قضايا الجنوب . فالاستراتيجية الوحيدة التى اقترحتها الدول الغنية فى هذا البيان بالنسبة للدول النامية تتلخص فى ضرورة تبنيها لبرامج اصلاح اقتصادى صارمة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

أما بالنسبة لمطالبة الدول الغنية الدول الفقيرة بالأخذ بالنظام الليبرالى الغربى ، قد تثور شكوك كثيفة حول مدى نجاح هذا « العلاج الديمقراطى » فى قارة مثل افريقيا . ونحن لا نعزو هذا التشكك إلى افتقار افريقيا إلى التقاليد الديمقراطية أو إلى سيادة النزعات القبلية بها ، ولكنه من الصعوبة بمكان أن تترعرع الديمقراطية فى مجتمع ما دون توافر الحد الأدنى من الكفاية الاقتصادية أو فى ظل غياب المؤسسات أو الكوادر القادرة

على ممارسة العمل الديمقراطى السليم .

لقد شهدت الستينات معارك كفاح ضارية خاضتها الشعوب الأفريقية بكل بسالة للتخلص من نير الاستعمار . وكان الأمل الذى يداعب الشعوب المناضلة وقتذاك هو بناء مجتمع جديد يجسد آمالها فى الحرية والتنمية والعدالة الاجتماعية .

الا أن الاحلام الوردية سرعان ما تلاشت ، فمازالت الشعوب الأفريقية بعد مرور ثلاثين عاما على استقلالها ترزح تحت وطأة الفقر والتخلف ، فإذا كانت بعض الانظمة الافريقية قد تبنت نظام الاقتصاد الحر مثل كوتديفوار ونيجيريا وزائير ، واذا كان البعض الاخر قد اخذ بالنهج الاقتصادى الاشتراكى مثل تنزانيا وأنجولا وغينيا فلم يسفر عن هذا أو ذاك أى نتائج بناءة تعود بالنفع على شعوب القارة . وتمتزج نتائج هذه المحصلة المحبطة للامال مع تداعيات التقارب الراهن بين الشرق والغرب لتكشف النقاب عن الاسباب الحقيقية التى تؤدى تضاؤل تدريجى لاهتمام العالم الغنى بأفريقيا .

وقد حاولنا طوال هذا العرض أن نحلل أبعاد حوار الصم القائم حاليا بين الشمال والجنوب :

فمن جانب نجد أن العالم الغنى يحصر معالجة قضايا العالم الثالث فى نطق المؤسسات الدولية القائمة ووفقا لاساليب كلاسيكية لا تتسق مع المتغيرات الدولية الجديدة .

ومن جانب آخر يتشبث العالم الفقير بأحلام طوباوية تهدف الى تغيير النظام الحالى برمته .

وأود أن أنوه فى هذا السياق أنه اذا كانت أزمة الخليج قد سلطت اهتمام الشمال مرة أخرى على العالم العربى وأفريقيا ، فإنه لا يخفى أن هذا الاهتام قد انصب على مواجهة العدوان فحسب ، أى انه اهتمام آنى ينصب على معالجة موقف بعينه بعيد كل البعد عن قضايا المنطقة الحقيقية . بل الأخطر من ذلك انه يخشى – عقب انقشاع الأزمة – أن تستحوذ العلاقات بين الشرق والغرب على اهتمام دول الشمال الغنية من جديد .

وعلى الرغم من القتامة التى تغلق التصورات التى طرحها هذا العرض ، فلا يجب أن يترك تحليلنا انطباعا بأن الأوضاع الراهنة تسير نحو طريق مسدود ذلك أنه يمكننا استخلاص ثلاث دروس رئيسية من العقود الاربعة الأخيرة هى :

(١) ليس هناك حلول « سحرية » كفيلة بتذليل كافة العقبات التى تعرقل مسيرة التنمية فى افريقيا فى آن واحد ، ذلك أن مواجهة قضايا التخلف والتنمية فى افريقيا البالغة الصعوبة والتعقيد تتطلب لتسويتها عملا مثابرا ودؤوبا يمتد لأعوام طويلة فى نطاق نموذج جديد من اشكال التعاون بين الشمال والجنوب .

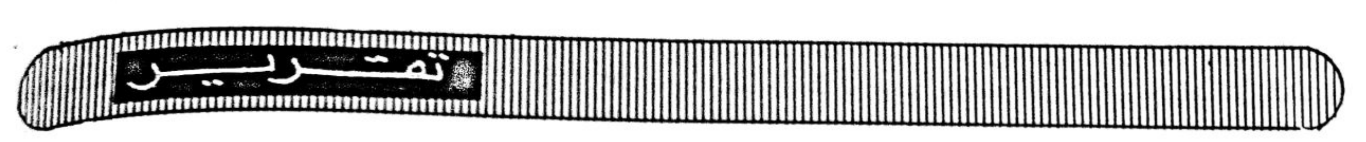
(٢) نظرا للمعطيات الجغرافية القائمة يصعب على اقتصاديات العديد من الدول الافريقية الاستمرار فى البقاء طالما لن يتم التوصل إلى شكل من أشكال التكامل أو التعاون الاقليمى فيما بينها .

ومن الأحرى بالدول المانحة أن تنظر بعين الاعتبار إلى هذا البعد كشرط من الشروط الأساسية لاستمرارها فى تقديم المساعدات إلى الدول الافريقية وأن تسعى فى مرحلة لاحقة إلى تشجيع التعاون القارى بين سائر ارجاء أفريقيا . اذ أثبتت التجربة العملية أن المساعدات الاقتصادية التى قدمتها الدول المانحة للدول الأفريقية فى قالب من التعاون الثنائى تريد من الدولة المتلقية الانغلاق على نفسها كما أنها تؤدى فى نهاية المطاف الى اقامة نوع من علاقات التبعية بين الدول المانحة والدولة المتلقية . هذا بالاضافة الى أن كثرة المساعدات الثنائية المقدمة الى دولة واحدة تؤدى الى التداخل فى توظيف المساعدات المتلقاه ومن ثم بدأ يتضح للدول المانحة نفسها أنها تشتت مساعداتها فى تمويل مشروعات وهمية فى الدول الأفريقية لا تستهدف الا الاستجابة الى رغبات آنية للحكومات المحلية بغض النظر عن الاحتياجات الملحة للشعوب .

(٣) فى كثير من الأحيان تثور فى الدول الأفريقية أحداث غير متوقعة مثل المواجهات العسكرية أو التوترات السياسية أو الكوارث الطبيعية – تؤدى الى اجهاض المشروعات القائمة الخاصة بتوظيف المساعدات الخارجية . وهنا تثور أهمية انشاء جهاز للمتابعة من شأنه سرعة مواجهة هذه المواقف بشكل فعال فى الوقت الذى يتولى فيه النشاط الدبلوماسى بأسلوب متئد تسوية الخلافات القائمة فيما بين الدول الأفريقية اذا ما اقتضت الحاجة .

ولامراء أن انهيار الأنظمة الماركسية تثير تحديا جديدا فى مواجهة النظام الليبرالى الغربى واقتصاديات السوق التى أصبحت اليوم النموذج الوحيد القائم على الساحة الدولية . فإذا كان هذا النموذج قد عجز حتى يومنا هذا عن مواجهة قضايا التخلف فى أفريقيا كما أنه لم ينجح ابان الحرب الباردة فى احتواء ظواهر تهميش افريقيا فهل ينجح اليوم فى ظل سياسة الوفاق الدولى فيما فشل بشأنه بالامس ؟

صفوة القول أنه اذا أراد العالم تفادى كوارث محققة فعلية تقبل ضرورة أن يصبح الاثرياء أقل ثراء والفقراء اقل فقرا . ولعل تغيرا من هذا القبيل يشمل الكرة الارضية بأسرها يتطلب استعدادا فكريا مختلفا ومنظورا جديدا لتناول الامور واعادة التقييم وادراكا واعيا للحقائق الراهنة . فإن قدرة الجنس البشرى على البقاء مرهونة الى حد كبير بمدى ثراء وخصوبة خيال الانسان وقدرته على الابداع والعطاء .





القضية الفلسطينية .. واحتمالات التسوية

بدر أحمد عبدالعاطى

على الرغم من الزلزال الذى أحدثته أزمة الخليج الثانية على المستويين الأقليمى والدولى إلا أن تطورات القضية الفلسطينية منذ انتهاء حرب الخليج بنهايتها الدامية وحتى وقتنا هذا ، ترجح أن هذا الزلزال يكاد لم يمسها بشكل عميق وذلك على الرغم من أن احداث الخليج قد أثبتت بما لايدع مجالا للشك أن بقاء الصراع العربى ـ الاسرائيلى وبشكل اكثر تحديدا القضية الفلسطينية دون تسوية شاملة فان ذلك سيؤدى الى استمرار حالة عدم الاستقرار فى المنطقة . فبعد أربع جولات قام بها وزير الخارجية الأمريكى لدول المنطقة وزيارة لوزير الخارجية السوفيتى عادت القضية الفلسطينية الى نقطة البداية . فمازال الموقف الاسرائيلى على حالة من التصلب ورفض تقديم أية تنازلات ولازالت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية على حالها من التحيز لصالح اسرائيل ورفض ممارسة أية ضغوط عليها .

وقبل استعراض الجهود المبذولة لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربى ـ الاسرائيلى واستعراض مواقف الأطراف المعنية فانه تجدر الاشارة للنقاط التالية : ـ

(١) أن تطورات الأحداث التى تلت أزمة الخليج ترجح عدم مصداقية الاتجاه الذى ساد قطاعا كبيرا من المحللين العرب والذى يقوم على افتراض مؤداه أن أزمة الخليج قد أدت الى إنتقاص الأهمية الاستراتيجية لاسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة مما يفتح المجال أمام ممارسة الولايات المتحدة لضغوط على اسرائيل للامتثال للشرعية الدولية إلا أن ما تلا انتهاء أزمة الخليج قد دلل على استمرار التميز الأمريكى تجاه اسرائيل ورفض ممارسة الضغوط عليها بل أن اسرائيل قد زادت أهميتها كحليف استراتيجى للولايات المتحدة بعد انتهاء الأزمة وفقا لتصريحات وزير الدفاع الأمريكى . فالأهمية الاستراتيجية لاسرائيل ليست هى العامل الوحيد والحاسم وراء التحيز الأمريكى تجاه اسرائيل .

(٢) أن أزمة الخليج وماتلاها من تداعيات قد أدت الى حدوث خلل استراتيجى رهيب فى ميزان القوى بين العرب واسرائيل مما يضع المزيد من العراقيل امام عملية التسوية ويؤدى الى تزايد التشدد الاسرائيلى . فالبنسبة لاسرائيل لا يوجد هناك ما يغرى اسرائيل أو يدفعها لعقد صفقة مع الجانب العربى تقدم على تقديم تنازلات تتعلق باعادة جزء من الأراضى المحتلة بل أن أزمة الخليج جاءت لتزيد الموقف الاسرائيلى تصلبا وتشددا خاصة بعد خروج طرف عربى مؤثر وهو العراق من المعادلة

العسكرية بعد تدمير آلته العسكرية والاقتصادية تماما . كما أن أية تسوية - أن حدثت - لن تكون فى جانب الطرف العربى نتيجة لهذا الخلل .

(٣) يمكن القول أن دبلوماسية التسوية التى يقودها زير الخارجية الأمريكى حاليا تقوم اساسا على التصور الاسرائيلى لعملية التسوية مع وجود بعض الاختلافات اهمها حرص الولايات المتحدة على اعادة جزء كبير من الأراضى المحتلة للطرف العربى فى مقابل كل مزايا السلام والأمن لاسرائيل بشرط ألا يؤدى إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

(٤) ان عنصر الوقت يلعب دورا هاما فى عملية التسوية فاسرائيل تعمل على استهلاك الوقت بالمراوغة خاصة وان الولايات المتحدة لن يمكنها القيام بأية مبادرة مع اقتراب نهاية هذا العام لانشغالها ببدء حملة انتخابات الرئاسة .

وبعد هذه المقدمة الموجزة فسوف نعرض فيما يلى لتطورات القضية الفلسطينية بعد انتهاء أزمة الخليج ومواقف الاطراف المعنية منها تجاه خمس قضايا فرعية مرتبطة بفكرة المؤتمر الاقليمى .

اولا الموقف الأمريكى :

يمكن القول بأن الجهود المكثفة التى تبذلها الادارة الأمريكية فى محاولة لتسوية الصـراع العربى - الاسرائيلى والتى تتمثل فى أربع جولات متتالية قام بها وزير الخارجية الأمريكى لدول المنطقة تنبع أساسا من الرغبة الأمريكية فى استثمار إنتصارها الحاسم فى حرب الخليج وتربعها على قمة النظام الدولى بصفتها القوة الدولية المهيمنة وذلك من أجل تكريس سيادتها على النظام الدولى الجديد التى تسعى لتدشينه . هذا فضلا عن رغبة الولايات المتحدة فى تهدئة المشاعر العربية وإمتصاص الغضب العربى نتيجة التدمير الهائل الذى أحدثته حرب الخليج فى العراق عسكريا واقتصاديا . وحتى تظهر الولايات المتحدة بمظهر الدولة العظمى التى تسعى لتطبيق الشرعية الدولية فى كل القضايا . على أن جولات « بيكر » الأربع للمنطقة قد جاءت دون وجود تصور امريكى بشكل مفصل لعملية التسوية وانما جاءت فقط « للاستكشاف والتمهيد وجس النبض » وفقا لتصريحات وزير الخارجية الأمريكى على الرغم من وضوح مواقف جميع الاطراف باستثناء الطرف الاسرائيلى .

وعلى الرغم من ذلك فانه يمكن القول بأن هناك بعض الأفكار الرئيسية الأمريكية الخاصة بعملية التسوية قد تبلورت بعد الجولة الرابعة « لبيكر » كما يلى :

(١) فيما يتعلق بالية التسوية :

يمكن القول بأن الموقف الأمريكى يقوم على استبعاد فكرة المؤتمر الدولى للسلام بحجة أن الوقت غير مناسب وترى فى نفس الوقت أن صيغة المؤتمر الاقليمى - التى سبق أن اقترحتها اسرائيل - تعتبر اكثر ملاءمة حتى لا يكون للأمم المتحدة دور فى هذه المؤتمر وحتى تقبل به اسرائيل .

(٢) فيما يتعلق بالأطراف المشاركة فى المؤتمر :

ترى الولايات المتحدة أن يعقد المؤتمر تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى خاصة بعد موقفه فى أزمة الخليج وذلك بمشاركة الاطراف المعنية وهى (سوريا - مصر - اسرائيل - لبنان - وفد اردنى فلسطينى) وذلك بهدف استبعاد أية مشاركة لمنظمة التحرير الفلسطينية والتغلب على مشكلة التمثيل الفلسطينى الذى سيعتمد اساسا على قيادات الداخل .

وحتى يمكن اغراء اسرائيل بالمشاركة فى المؤتمر فقد مارست الولايات المتحدة ضغوطا مكثفة على دول الخليج لاقناعها بالمشاركة فى المؤتمر الاقليمى ونتيجة لهذه الضغوط فقد وافقت دول الخليج على المشاركة بصفة مراقب فى أعمال المؤتمر ممثلة فى الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى مع المشاركة الفعالة فى أعمال اللجان الفرعية التى تختص ببحث مشكلات المياه والأمن والقضايا الاقتصادية عل الرغم من عدم وجود حدود مشتركة بين اسرائيل ودول الخليج .

وتهدف الولايات المتحدة من مشاركة دول الخليج هو الضغط على سوريا لاعطاء تنازلات وحتى لا تكون شروطها بمثابة فيتو على انعقاد المؤتمر والاغراء اسرائيل وفيما يتعلق بامكانية مشاركة الأمم المتحدة ودول الجماعة الأوربية فى أعمال المؤتمر فقد أيدت الولايات المتحدة استعدادها لمشاركة الجماعة الأوربية بصفة مرافيا لعدم إغضاب اوربا وكذلك الحال بقبول مشاركة ممثل للأمن العم للأمم المتحدة بصفة مراقب صامت .

(٣) سلطات المؤتمر وإختصاصاته :

وفقا للتصور الأمريكى فان المؤتمر الاقليمى المقترح لن تكون له صلاحيات قانونية محددة ولن تكون له سلطة فرض حلول معينة ولن يتدخل فى سير عملية التفاوض وانما سيقتصر على الجوانب البروتولوكية فقط . فالمؤتمر سيكون بمثابة مظلة دولية للمفاوضات المباشرة بين العرب والاسرائيليين . فبعد انعقاد الجلسة الافتتاحية برئاسة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حيث ستقتصر على الثار الكلمات ثم تبدأ المفاوضات المباشرة فى اتجاهين Daul Track .

(٤) فيما يتعلق بمضمون التسوية :-

وفقا للتصور الأمريكى فان عملية التسوية داخل المؤتمر ستكون على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وعلى أساس مبدأ مقايضة الأرض مقابل السلام وذلك وفقا للخطاب الذى ألقاه الرئيس الأمريكى امام الكونجرس فى ١٩٩١/٣/٧ ، وعلى الرغم من التزام الولايات المتحدة بأن يكون أساس التسوية قرار ٢٤٢ الا أن الولايات المتحدة لا تفرض تفسيرا معنيا للقرار فالمجال مفتوح أمام جميع التفسيرات بما فيها التفسير

الاسرائيلى الذى يقع على أن القرار ٢٤٢ قامت اسرائيل بتنفيذه عند الانسحاب من سيناء وفيما عدا ذلك فهى أراضى اسرائيل الكبرى وعلى الرغم من أن مضمون التسوية وفقا للرؤية الأمريكية تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام فهذا لا يعنى تماما اقامة دولة فلسطينية مستقلة وهى ما ترفضه الولايات المتحدة . فالهدف المرحلى من التفاوض سيكون اقامة حكومة ذاتية تشرف على الشؤون الفلسطينية لمدة ثلاث سنوات يجرى بعدها الاستفتاء على الكونفدرالية مع الأردن وذلك بعد انسحاب اسرائيل من المناطق الكثيفة بالسكان العرب .

(٥) كيفية سير المفاوضات :

وفقا للتصور الأمريكى فان عملية التفاوض داخل المؤتمر الاقليمى ستقوم على أساس التفاوض فى اتجاهين Daul Track . مفاوضات اسرائيلية ـ فلسطينية مباشرة ممثلة فى وفد أردنى ـ فلسطين مشترك وذلك للتفاوض حول القضية الفلسطينية وترتيبات الأمن واسترجاع العرب لجزء كبير من الأراضى المحتلة . أما خط المفاوضات الثانى فيكون مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية كل على حدة بما فيها دول الخليج وذلك للتفاوض حول تطبيع العلاقات ومشكلة المياه والتعاون الاقتصادى وذلك دون وجود إرتباط بين الاتجاهين فحدوث تقدم فى احدهما لا يرتبط بالآخر . فتعثر المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية لا يؤثر على تطبيع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية .

ويبرز فى هذا المجال المبادرة الأخيرة التى طرحها الرئيس « بوش » للحد من التسلح فى المنطقة والتى تفرض فقط حظرا على تطوير الصواريخ وتجميد تصدير التكنولوجيا النووية دون ان تمتد الى نزع الأسلحة خاصة النووية مما يبقى على الخلل القائم فى توازن القوى لصالح اسرائيل .

ثانيا الموقف الاسرائيلى :

يمكن القول بأن الموقف الاسرائيلى مازال يمثل العقبة الرئيسية أمام عملية السلام فى المنطقة فعلى الرغم من التنازلات الهائلة التى قدمها الجانب العربى خاصة فيما يتعلق بتأجيل بحث موضوع الدولة الفلسطينية ومشكلة القدس وقبول المفاوضات المباشرة دون اشراف من الأمم المتحدة أو رقابة دولية تضمن الحقوق العربية بل والقبول باستبعاد منظمة التحرير بل وقبول دول الخليج بالمشاركة فى المؤتمر مع أنها لا تملك حدود مشتركة مع اسرائيل ، إلا أن الموقف الاسرائيلى مازال على تصلبه خاصة وأنه ليس هناك ما يدفع اسرائيل للقبول بأية تسوية مع الطرف العربى تقوم على ارجاع جزء من الأراضى العربية على الرغم من تأكدها أن عقد أيه تسوية مع الجانب العربى فى هذا التوقيت سيكون فى صالحها نظرا لما أحدثته حرب الخليج الثانية من خلل رهيب فى ميزان القوى لصالح اسرائيل بعد خروج العراق من المعادلة العسكرية وإستئناس سوريا وانطفاء جذوة الانتفاضة الفلسطينية بعد انقطاع الدعم الخليجى عنها وتحول اجهزة الاعلام عنها ويأتى كل ذلك متوافقا مع سيطرة اليمين المتطرف على سدة الحكم فى اسرائيل ممثلا فى تكتل الليكود القوة الحقيقية فى اسرائيل والذى يضم صفور الدولة العبرية والتى تتحالف مع باقى الحركات المتطرفة منها حركة « موليدات » وذلك حتى لا تكون هناك حاجة الى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل الأمر الذى قد يدفع لابداء بعض المرونة .

وعلى هذا فالتكتيك الاسرائيلى الحالى يقوم على استهلاك عنصر الوقت بابداء بعض المرونة اولا بقبول فكرة عقد مؤتمر اقليمى وذلك بهدف عبور لحظة الانفجار فى الجانب العربى والتى تلت إنتهاء أزمة الخليج بنهايتها المأساوية وامتصاص المشاعر العربية ثم التسويف والمراوغة حتى تنشغل الادارة الأمريكية بانتخابات الرئاسة مع حلول نهاية العام والعمل فى نفس الوقت على تكثيف سياسة تهويد الأراضى العربية وبناء المستوطنات وجلب المزيد من اليهود من الخارج حيث شهد عام ١٩٩٠ مجيء نحو ٢٠٠ ألف يهودى لاسرائيل وجلب نحو ٨٠ الف يهودى منذ بداية عام ١٩٩١ وبالتالى حتى لا يمكن الحديث عن إعادة الأراضى المحتلة وفرض سياسة الأمر الواقع والتفاوض حول السلام فقط دون مقابل خاصة مع عدم وجود ضغط امريكى حقيقى على اسرائيل فقد صرح « بيكر » (اننا لسنا فى وضع لفرض حل وسوف يتعين علينا ان نعمل مع دول المنطقة لتحقق تقدم) .

كما صرح « اننا يمكن أن نكون فعالين كعنصر مساعد لتشجيع السلام ولكن بقدر رغبة دول الشرق الأوسط فى اقامة سلام حقيقى » .

وبالتالى ترك الأمر لاسرائيل دون ضغط عليها فكما يقول وزير خارجية اسرائيل فان اسرائيل « لم تعد فى حاجة لأن تقول (نعم) لبيكر والذى يقول نعم لاسرائيل هو بيكر نفسه » .

وفيما يتعلق بالموقف الاسرائيلى تجاه عملية التسوية فيمكن ايجازه فيما يلى .

(١) فيما يتعلق بآلية التسوية :

يتلخص الموقف الاسرائيلى من هذه النقطة فى تأييد فكرة عقد مؤتمر اقليمى وتسميته « المؤتمر الاقليمى للمفاوضات المباشرة فى الشرق الأوسط » والتى هى أساسا صاحبة فكرته وذلك كبديل للمؤتمر الدولى وحتى لا يكون المؤتمر خاضعا للشرعية الدولية . فالهدف الاسرائيلى من إنعقاد المؤتمر الاقليمى هو أن تقوم عملية التسوية بالتعامل المباشر بين اطراف الصراع بمعزل عن المجتمع الدولى والأمم المتحدة وبالتالى عدم الاحتكام الى

قراراتها كاطار مرجعى للتسوية .

(٢) فيما يتعلق بالاطراف المشاركة فى المؤتمر :

وفقا للتصور الاسرائيلى لعملية التسوية فان الاطراف المشاركة فى المؤتمر المقترح هى جميع الدول العربية او على الأقل دول الخليج بالاضافة الى مصر والأردن ولبنان مع امكانية استبعاد سوريا ويمكن تمثيل الفلسطينيين فى إطار وفد أردنى - فلسطينى مشترك يكون لاسرائيل فيه حق الفيتو على أعضائه وأن يقتصر على فلسطينيى الداخل واستبعاد ممثلى القدس الشرقية وفيما يتعلق بالمشاركة الدولية فان اسرائيل يمكن أن تقبل بمشاركة الاتحاد السوفيتى بشرط اعادة العلاقات الدبلوماسية قبل المؤتمر واستمرار السياسة المتعلقة بحرية اليهود السوفيت فى السفر خارج الاتحاد السوفيتى ويأتى هذا القبول خاصة وأن الاتحاد السوفيتى أصبح لا يملك ادوات الضغط على اسرائيل وأصبح يسلك نفس السلوك الأمريكى تجاه عملية التسوية .

كما يمكن لاسرائيل ان تقبل بمشاركة الجماعة الأوربية ممثلة فى رئيس الدورة - وهو حاليا هولندا التى تتعاطف مع اسرائيل - بدور مراقب وذلك مقابل المزيد من المعونات والمساعدات الفنية والاقتصادية من دول الجماعة لاسرائيل بالاضافة الى فتح الاسواق الأوربية أمام المنتجات الاسرائيلية .

وترفض اسرائيل رفضا مطلقا أى دور للأمم المتحدة أو أى اشراف من جانبها بحجة أن ذلك يمثل اداة ضغط عليها .

(٣) فيما يتعلق بسلطات المؤتمر وإختصاصاته :

تقوم وجهة النظر الاسرائيلية فى هذا المجال على - وهى تتفق مع الموقف الأمريكى - استبعاد أى اشراف دولى على المؤتمر المقترح وأن يكون المؤتمر مظلة شكلية فقط للمفاوضات المباشرة ولا يكون للمؤتمر سلطة فرض حلول أو التدخل فى سير المفاوضات أو أن يكون له صلاحيات قانونية محددة . وأن يكون المؤتمر مظلة لبحث قضايا فرعية أوسع نطاقا من القضية الفلسطينية مثل القضايا التى تتعلق بالأمن وتطبيع العلاقات وقضية المياه وغيرها .

(٤) فيما يتعلق بمضمون التسوية :

يقوم الموقف الاسرائيلى على الرفض المطلق لمبدأ مقايضة الأرض مقابل السلام وعلى الرغم من قبولها على مضض لأن يكون القرار ٢٤٢ أساسا للتسوية إلا أنها تعلن صراحة أن لها تفسيرها الخاص لهذا القرار فبعض القيادات الاسرائيلية تؤكد على أن اسرائيل قد نفذت هذا القرار بانسحابها من سيناء وأما ما عدا ذلك فهى أرض اسرائيل الكبرى التى ترفض تماما الانسحاب فيها فقد أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلى فى ٥/٨٢ أن اسرائيل « لن تتخلى عن القدس ولن تتخلى عن أى شبر من أرض اسرائيل » وأعلن أيضا رفض بلاده « الانسحاب من جنوب لبنان » ورفض مجرد « تجميد » المستوطنات .

وعلى ذلك فان اسرائيل تسعى الى تفريغ القرار ٢٤٢ من مضمونه وبالتالى يكون الهدف من عملية التفاوض حول القضية الفلسطينية هو التفاوض حول شئون البلديات فى مناطق خاضعة للسيادة الاسرائيلية اى تطبيق الحكم الذاتى على الأفراد دون أن يمتد الى الأرض التى تسعى حاليا إلى تهويدها ببناء المستوطنات التى تنتظر الآلاف من اليهود المهاجرين من الخارج والذى زادت كثافته مع وجود شارون على رأس وزارة الاسكان وعلى ذلك فان اسرائيل تريد الحصول على كل مزايا السلام عن طريق تطبيع العلاقات مع الطرف العربى وانهاء حالة الحرب وتوثيق التعاون الاقتصادى خاصة مع دول الخليج لاستثمار رؤس الأموال الخليجية بها وبالتالى تصبح الدولة القائدة فى المنطقة دون أن تقدم فى المقابل شيئا .

(٥) فيما يتعلق بسير المفاوضات :

يتفق الموقف الاسرائيلى مع الموقف الأمريكى تجاه هذه النقطة بأن تكون عملية المفاوضات مباشرة فى خطين متوازيين Doul Track الأول بين وفد اسرائيلى ووفد اردنى فلسطينى مشترك تكون حول موضوع الحكم الذاتى وتطبيقه على الأفراد دون الأرض والاتجاه الثانى يكون مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدة للتفاوض حول عملية التطبيع والتعاون الاقتصادى ومشكلات المياه والبيئة وترتيبات الأمن دون وجود ربط مباشر بين الخطين فاسرائيل تسعى للتطبيع الكامل للعلاقات مع الدول العربية دون أن يرتبط ذلك بتحقيق تسوية سياسية أو حتى ضبط التسلح فى المنطقة .

ثالثا الموقف العربى :

يمكن القول بأن الموقف العربى العام لم يبلغ هذا المدى من السوء والتدهور والتراجع من قبل طيلة الأربعين عاما الماضية مثلما هو عليه الآن حتى بالمقارنة بالوضع ابان هزيمة ١٩٦٧ . فأزمة الخليج الثانية بمالها من تداعيات فى ضوء تدمير الآلة العسكرية والاقتصادية العراقية ، وبالتالى خروج طرف عربى كان قادرا على تهديد اسرائيل والضغط عليها من المعادلة العسكرية إضافة الى حالة التشرذم التى يعيشها الواقع العربى الحالى قد خلقت حالة من الخلل الاستراتيجى الرهيب بين العرب واسرائيل تصبح معه أية تسوية محتملة للصراع العربى الاسرائيلى فى صالح اسرائيل على طول الخط .

وقد ظهر هذا التراجع العربى جليا فى تقديم تنازلات هائلة لم تكن تحلم بها اسرائيل منذ شهور مضت والتى تتمثل فى :

(أ) التخلى عن المطلب الخاص بعقد مؤتمر دولى للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة والقبول بالمؤتمر الاقليمى والمفاوضات المباشرة دون وجود اشراف دولى للأمم المتحدة .

(ب) قبول الدخول فى مفاوضات مباشرة مع اسرائيل دون وجود اطار مرجعى لهدف المفاوضات وعدم تعهد اسرائيل بقبول مبدأ الأرض مقابل السلام مما يجعل نتائج هذه المفاوضات غير مضمونة .

(جـ) القبول بتأجيل موضوع الدولة الفلسطينية المستقلة والاكتفاء بالكونفدرالية مع الأردن وكذلك الحال بالنسبة لقضية القدس .

(د) قبول دول الخليج دون التشاور مع باقى الأطراف العربية بالمشاركة فى المؤتمر الاقليمى بصفة مراقب والمشاركة الفعالة فى أعمال لجان المؤتمر على الرغم من أن هذه الدول لا تربطها حدود مشتركة مع اسرائيل ويمثل تنازلا دون مقابل .

(هـ) القبول الضمنى باستبعاد مشاركة منظمة الحرير فى المؤتمر والقبول بفلسطينيى الداخل كبديل لذلك .

(و) القبول بالتفاوض فى اتجاهين دون وجود ارتباط بينها مما قد يقود الى حدوث تطبيع كامل للعلاقات مع اسرائيل دون حدوث تسوية عادلة للقضية الفلسطينية وعلى الرغم من هذه التنازلات التى قدمها الجانب العربى الا أن هذا تم بدون مقابل من الجانب الاسرائيلى .

ونستعرض فيما يلى الموقف العربى تجاه القضايا الفرعية الخاصة بعملية التسوية .

[١] فيما يتعلق بالموقف تجاه آلية التسوية :

يمكن القول بأنه بعد الجولة الرابعة « لبيكر » فى المنطقة أصبح هناك قبول عربى عام لفكرة المؤتمر الأقليمى كميكانيزم للتسوية وذلك بديلا عن المؤتمر الدولى على الرغم من المحاذير والغموض الذى يكتنف هذه الفكرة خاصة ما يتعلق بإستبعاد دور الأمم المتحدة وعدم الاتفاق على أسس التسوية بعد .

[٢] فيما يتعلق بالأطراف المشاركة فى المؤتمر :

أصبح الموقف العربى العام أكثر تقبلا للتصور الأمريكى تجاه عملية التسوية والتخلى عن بعض المطالب العربية فى هذا الصدد خاصة ما يتعلق بضرورة مشاركة الاعضاء الخمس دائمى العضوية فى مجلس الأمن وذلك لضمان إستمرار عملية التسوية وتنفيذ ما يتمخض عنها . ومع ذلك يمكن تمييز بعض المواقف فى إطار الموقف العربى العام فبالنسبة لمصر ودول الخليج فإنها أكثر تقبلا لوجهة النظر الأمريكية خاصة فيما يتعلق بإعطاء دور هامش للأمم المتحدة يقتصر على الجلسة الافتتاحية والختامية دون التدخل فى عملية التفاوض أو ضمان تنفيذ مقررات المؤتمر أو توقيع عقوبات على الطرف المتعنت هذا بالاضافة الى قبولها للمشاركة الأوروبية بصفة مراقب .

وعلى الناحية الأخرى فهناك الموقف السورى الذى يصر على ضرورة اعطاء الأمم المتحدة دورا فعالا فى عملية التسوية بالاضافة الى الاصرار على ضرورة استمرار أعمال المؤتمر وعدم إقتصاره على الجلسة الافتتاحية والختامية وفقا للتصور الأمريكى وهو ما حدا بالولايات المتحدة الى محاولة الالقاء باللوم على سوريا بجانب إسرائيل لفشل جهود التسوية فقط لأنها تصر على دور فعال للأمم المتحدة التى لعبت دورا محوريا خلال ازمة الخليج . وقد ظهرت بعض المؤشرات من الجانب الأمريكى بإحتمال إستبعاد سوريا من عملية التسوية فى حالة إصرارها على هذه المطالب بل لجأت الولايات المتحدة للضغط على دول الخليج للمشاركة فى المؤتمر المقترح كوسيلة للضغط على سوريا للتخلى عن مطالبها .

وفيما يتعلق بالتمثيل الفلسطينى فهناك قبول عام لفكرة تشكيل وفد أردنى - فلسطينى مشترك .

[٣] فيما يتعلق بسلطات المؤتمر وإختصاصاته :

كما سبق وأن ذكرنا فإنه يمكن أن نميز فى هذه النقطة بين الموقف السورى ومعه الأردن ومنظمة التحرير والذى يصر على دور فعال للأمم المتحدة وأن يكون للمؤتمر سلطات وإختصاصات محددة وأن تتسم أعمال المؤتمر بالاستمرارية وألا يقتصر على الأعمال البروتوكولية فى جلستى الافتتاح والختام فقط فمؤدى الموقف السورى هو ضمان أن يكون أساس المؤتمر هو الشرعية الدولية ممثلة فى قرارات الأمم المتحدة وتوقيع عقوبات على الطرف الذى يسعى لافشال المؤتمر .

[٤] فيما يتعلق بمضمون التسوية :

يمكن القول بأن هناك إتفاقا عاما بين الأطراف العربية على أن يكون أساس عملية التسوية هو قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وعلى أساس مقايضة الأرض بالسلام وفيما يتعلق بهذه القضية الفرعية فقد قدم الطرف العربى تنازلات جوهرية فى هذا الاطار خاصة ما يتعلق بإرجاء موضوع الدولة الفلسطينية المستقلة بل والقبول القائم على إقامة كونفدرالية أردنية - فلسطينية بعد إنسحاب إسرائيل من معظم الأراضى المحتلة .

[٥] فيما يتعلق بكيفية سير عملية المفاوضات :

هناك إتفاق عربى عام على قبول التصور الأمريكى تجاه هذه النقطة الفرعية والخاصة بالتحرك فى إتجاهين Dual Track وقبول فكرة التطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل فى كافة المجالات وذلك مقابل تحقيق تقدم ملموس على صعيد القضية الفلسطينية بل أن دول الخليج التى لاترتبط بحدود مشتركة مع إسرائيل قد وافقت على المشاركة فى أعمال المؤتمر الاقليمى والتفاوض المباشر مع إسرائيل وذلك لحث إسرائيل على إبداء بعض المرونة من جانبها .

ولعل هذا العرض السابق لمواقف الأطراف المعنية تجاه عملية التسوية يتضح أن هناك الكثير من نقاط الاتفاق بين هذه الأطراف خاصة فيما يتعلق بالمؤتمر الاقليمى كآلية ملائمة للتسوية وفكرة السير فى إتجاهين كأسلوب لسير عملية التفاوض وإعتماد قرار ٢٤٢ كأساس للتسوية على الرغم من التفسيرات المتعددة ، إلا

ان هناك مازالت بعض النقاط الرئيسية محل الاختلاف وهى :

- دور الأمم المتحدة حيث مازالت إسرائيل تصر على إستبعاد أى دور لها فى المؤتمر بحجة أنها ستمارس الضغط على إسرائيل لقبول تسوية لاترضى عنها وذلك على الرغم من التصريحات الخطيرة الأخيرة التى ادلى بها السكرتير العام للأمم المتحدة والتى دعا فيها الى ضرورة الغاء القرار الخاص بإعتبار الصهيونية شكلا من أشكال التمييز العنصرى بحجة أنه قرار ظالم . وفى نفس الوقت مازالت سوريا تصر على إعطاء دور فعال للأمم المتحدة كما حدث من قبل خلال أزمة الخليج لضمان الحقوق العربية وتسعى الولايات المتحدة للضغط على سوريا للقبول بحل وسط يقضى بمشاركة الأمم المتحدة بصفة مراقب فقط .

[٢] أما النقطة الثانية محل الخلاف فهى إستمرارية أعمال المؤتمر حيث تصر سوريا على ضرورة الا تقتصر أعمال المؤتمر على الجلستين الافتتاحية والختامية فقط بل يظل مستمرا لرعاية وضمان عملية التسوية والتفاوض وهو ما ترفضه اسرائيل بشدة وقد لوحت الولايات المتحدة بإحتمال إستبعاد سوريا من عملية التسوية كعنصر ضغط لاجبارها على تقديم المزيد من التنازلات .

سيناريوهات المستقبل

على الرغم من صعوبة التنبؤ بما ستكون عليه جهود التسوية فى المستقبل القريب نظرا لتسارع إيقاع الأحداث وتعقد المواقف خاصة وأن الأوضاع فى المنطقة مازالت فى مرحلة سيولة إلا أننا يمكن توقع أن تأخذ عملية التسوية أحد السيناريوهات التالية بشرط توفر شروط معينة كما يلى .

السيناريو الأول

ويفترض هذا السيناريو تحقيق تقدم سريع وملموس فى عملية التسوية وأن يعقد المؤتمر الاقليمى خلال أشهر معدودة وقبل دخول السياسة الأمريكية مرحلة « البطة العرجاء » بالانشغال بإنتخابات الرئاسة بحلول نهاية هذا العام ويشترط تحقق هذا السيناريو قيام الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل لاجبارها على القبول بالصيغة الأمريكية لعملية التسوية القائمة على إعادة جزء كبير من الأراضى المحتلة للجانب العربى مقابل تطبيع العلاقات الاسرائيلية العربية . غير أن هذا السيناريو يصعب تحققه نظرا لتأكيد المسئولين الأمريكيين بعدم الضغط على إسرائيل بل أن العلاقات الأمريكية الاسرائيلية يزداد ترسخها

بالاضافة الى توقيع البلدين على مذكرة التفاهم التى تساهم بمقتضاها الولايات المتحدة بنحو ٧٣ ٪ من تكاليف تطور الصاروخ الاسرائيلى « أرو » المضاد للصواريخ . بل إن الولايات المتحدة قدمت إحتجاجا لتشيكوسلوفاكيا لقيام الأخيرة ببيع بعض الدبابات السوفيتية لسوريا هذا فضلا عن اتفاق الدولتين على أن تكون اسرائيل مخزنا للاسلحة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط .

٢) **السيناريو الثانى** : ويتصور فيه حدوث تحول دراماتيكى بقيام كل من واشنطن وموسكو بالدعوة لعقد جتماع فى واشنطن لرؤساء الدول المعنية بالصراع العربى / الاسرائيلى وذلك تمهيدا للدعوة لعقد المؤتمر الاقليمى فى القاهرة أو واشنطن وذلك للاتفاق على أسس التسوية والنقاط محل الاختلاف . وعلى الرغم من أن هذا السيناريو وارد فى الواقع إلا أنه يكتنفه بعض الصعوبات أهمها أن الاتحاد السوفيتى الذى قد لايعارض هذه الفكرة إذا بادرت بها الولايات المتحدة إلا أنه فى ذات الوقت لايفضلها خوفا من فشل الاجتماع لعدم الاتفاق على نقاط الخلاف .

٣) **السيناريو الثالث** : ويتصور فيه بقاء الأوضاع على ماهى عليه من حيث الجمود مع بذل بعض الجهود خاصة من الجانب الأمريكى تنتهى بالفشل مع تحميل كل من إسرائيل وسوريا مسئولية هذا الفشل على حد سواء خاصة مع قرب موعد الاعداد لانتخابات الرئاسة الأمريكية ومراوغة اسرائيل لاستهلاك الوقت لافشال مساعى السلام خاصة وأن الأوضاع الحالية فى صالحها وليس هناك ما يجبرها على الدخول فى تسوية مع العرب فالأراضى المحتلة يتم تهويدها على قدم وساق ببناء المزيد من المستوطنات لفرض الأمر الواقع والانتفاضة انخفضت جذوتها مع إنقطاع الدعم الخليجى ، بل أن الشركات متعددة الجنسيات بدأت فى العمل داخل إسرائيل مع تخفيف قيود المقاطعة العربية خاصة من جانب دول الخليج .

٤) **السيناريو الرابع** :

ويتصور فيه وصول جميع الأطراف إلى حل وسط بحيث تتخلى سوريا عن بعض مطالبها والقبول بأفكار أمريكية تقضى بمشاركة الأمم المتحدة بصفة مراقب وحل مشكلة إستمرارية إنعقاد المؤتمر وذلك بالضغط على سوريا بما يسمح بموافقة جميع الأطراف على حضور المؤتمر المقترح برئاسة الدولتين العظميين وبمشاركة ممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة بصفة مراقب ورئيس الدورة الحالية للجماعة الأوروبية كممثل عنها بصفة مراقب أيضا على أن تبدأ المفاوضات المباشرة فور إنتهاء الجلسة الافتتاحية وذلك للوصول الى تسوية تمثل صفقة شاملة تحقق مصالح جميع الأطراف بدرجات متفاوتة وفقا لميزان القوى القائم . ويمكن القول بأن السيناريو الثالث والرابع هما الأقرب الى الواقع . □

وان كان السيناريو الرابع يواجه مصاعب شتى أبرزها الرفض الاسرائيلى المطلق للمقترحات الأمريكية الأخيرة بشأن مشاركة الأمم المتحدة بصفة مراقب صامت وأن تعقد جلسات المؤتمر مرة كل ٦ شهور .

أن هناك مازالت بعض النقاط الرئيسية محل الاختلاف وهى :

ـ دور الأمم المتحدة حيث مازالت إسرائيل تصر على إستبعاد أى دور لها فى المؤتمر بحجة أنها ستمارس الضغط على إسرائيل لقبول تسوية لاترضى عنها وذلك على الرغم من التصريحات الخطيرة الأخيرة التى أدلى بها السكرتير العام للأمم المتحدة والتى دعا فيها الى ضرورة الغاء القرار الخاص بإعتبار الصهيونية شكلا من أشكال التمييز العنصرى بحجة أنه قرار ظالم . وفى نفس الوقت مازالت سوريا تصر على إعطاء دور فعال للأمم المتحدة كما حدث من قبل خلال أزمة الخليج لضمان الحقوق العربية وتسعى الولايات المتحدة للضغط على سوريا للقبول بحل وسط يقضى بمشاركة الأمم المتحدة بصفة مراقب فقط .

[٢] أما النقطة الثانية محل الخلاف فهى إستمرارية أعمال المؤتمر حيث تصر سوريا على ضرورة ألا تقتصر أعمال المؤتمر على الجلستين الافتتاحية والختامية فقط بل يظل مستمرا لرعاية وضمان عملية التسوية والتفاوض وهو ما ترفضه اسرائيل بشدة وقد لوحت الولايات المتحدة بإحتمال إستبعاد سوريا من عملية التسوية كعنصر ضغط لاجبارها على تقديم المزيد من التنازلات .

سيناريوهات المستقبل

على الرغم من صعوبة التنبؤ بما ستكون عليه جهود التسوية فى المستقبل القريب نظرا لتسارع إيقاع الأحداث وتعقد المواقف خاصة وأن الأوضاع فى المنطقة مازالت فى مرحلة سيولة إلا أننا يمكن توقع أن تأخذ عملية التسوية أحد السيناريوهات التالية بشرط توفر شروط معينة كما يلى .

السيناريو الأول

ويفترض هذا السيناريو تحقيق تقدم سريع وملموس فى عملية التسوية وأن يعقد المؤتمر الأقليمى خلال أشهر معدودة وقبل دخول السياسة الأمريكية مرحلة « البطة العرجاء » بالانشغال بإنتخابات الرئاسة بحلول نهاية هذا العام ويشترط تحقق هذا السيناريو قيام الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل لاجبارها على القبول بالصيغة الأمريكية لعملية التسوية القائمة على إعادة جزء كبير من الأراضى المحتلة للجانب العربى مقابل تطبيع العلاقات الاسرائيلية العربية . غير أن هذا السيناريو يصعب تحققه نظرا لتأكيد المسئولين الأمريكيين بعدم الضغط على إسرائيل بل أن العلاقات الأمريكية الاسرائيلية يزداد ترسخها

بالاضافة الى توقيع البلدين على مذكرة التفاهم التى تساهم بمقتضاها الولايات المتحدة بنحو ٧٣ ٪ من تكاليف تطور الصاروخ الاسرائيلى « أرو » المضاد للصواريخ . بل إن الولايات المتحدة قدمت إحتجاجا لتشيكوسلوفاكيا لقيام الأخيرة ببيع بعض الدبابات السوفيتية لسوريا هذا فضلا عن اتفاق الدولتين على أن تكون اسرائيل مخزنا للاسلحة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط .

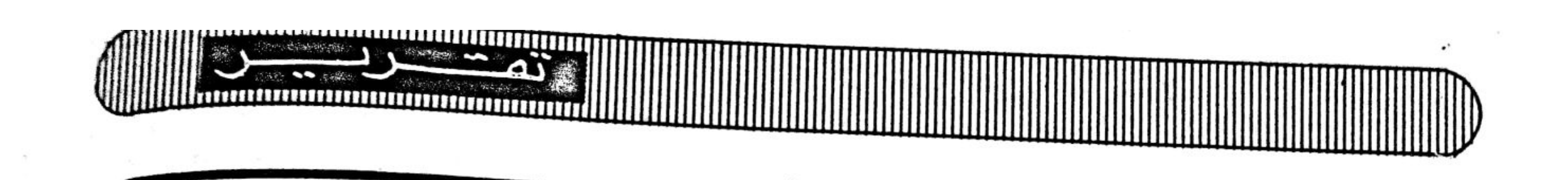
٢) **السيناريو الثانى** : ويتصور فيه حدوث تحول دراماتيكى بقيام كل من واشنطن وموسكو بالدعوة لعقد جتماع فى واشنطن لرؤساء الدول المعنية بالصراع العربى / الاسرائيلى وذلك تمهيدا للدعوة لعقد المؤتمر الأقليمى فى القاهرة أو واشنطن وذلك للاتفاق على أسس التسوية والنقاط محل الاختلاف . وعلى الرغم من أن هذا السيناريو وارد فى الواقع إلا أنه يكتنفه بعض الصعوبات أهمها أن الاتحاد السوفيتى الذى قد لايعارض هذه الفكرة إذا بادرت بها الولايات المتحدة إلا أنه فى ذات الوقت لايفضلها خوفا من فشل الاجتماع لعدم الاتفاق على نقاط الخلاف .

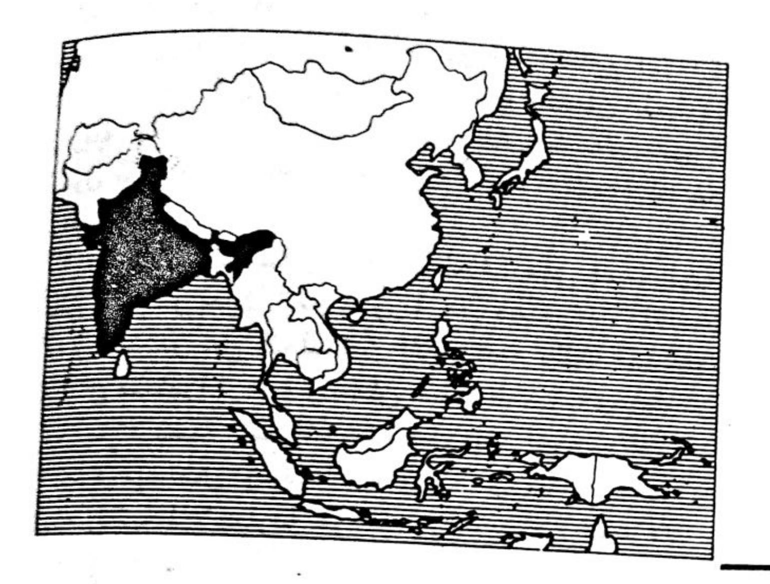
٣) **السيناريو الثالث** : ويتصور فيه بقاء الأوضاع على ماهى عليه من حيث الجمود مع بذل بعض الجهود خاصة من الجانب الأمريكى تنتهى بالفشل مع تحميل كل من إسرائيل وسوريا مسئولية هذا الفشل على حد سواء خاصة مع قرب موعد الاعداد لانتخابات الرئاسة الأمريكية ومراوغة اسرائيل لاستهلاك الوقت لافشال مساعى السلام خاصة وأن الأوضاع الحالية فى صالحها وليس هناك ما يجبرها على الدخول فى تسوية مع العرب فالأراضى المحتلة يتم تهويدها على قدم وساق ببناء المزيد من المستوطنات لفرض الأمر الواقع والانتفاضة انخفضت جذوتها مع إنقطاع الدعم الخليجى ، بل أن الشركات متعددة الجنسيات بدأت فى العمل داخل إسرائيل مع تخفيف قيود المقاطعة العربية خاصة من جانب دول الخليج .

٤) **السيناريو الرابع** :

ويتصور فيه وصول جميع الأطراف إلى حل وسط بحيث تتخلى سوريا عن بعض مطالبها والقبول بأفكار أمريكية تقضى بمشاركة الأمم المتحدة بصفة مراقب وحل مشكلة إستمرارية إنعقاد المؤتمر وذلك بالضغط على سوريا بما يسمح بموافقة جميع الأطراف على حضور المؤتمر المقترح برئاسة الدولتين العظميين وبمشاركة ممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة بصفة مراقب ورئيس الدورة الحالية للجماعة الأوروبية كممثل عنها بصفة مراقب أيضا على أن تبدأ المفاوضات المباشرة فور إنتهاء الجلسة الافتتاحية وذلك للوصول الى تسوية تمثل صفقة شاملة تحقق مصالح جميع الأطراف بدرجات متفاوتة وفقا لميزان القوى القائم . ويمكن القول بأن السيناريو الثالث والرابع هما الأقرب الى الواقع . □

وأن كان السيناريو الرابع يواجه مصاعب شتى أبرزها الرفض الاسرائيلى المطلق للمقترحات الأمريكية الأخيرة بشأن مشاركة الأمم المتحدة بصفة مراقب صامت وأن تعقد جلسات المؤتمر مرة كل ٦ شهور .





الانتخابات الهندية والاستقرار السياسى الغائب

أحمد الأبراشى

تعرضت ولاتزال اكبر الديمقراطيات فى العالم لمحنة تدعو رجال الفكر والسياسة لتأملها ودراستها ، فقد انقلبت كافة المعايير الانتخابية رأسا على عقب وظهرت على السطح مفاهيم جديدة للعملية الانتخابية التى هى قلب الديمقراطية النابض لتضع عنصر العاطفة فى المقدمة وتقذف بالعقل والمنطق بعيدا ، فقد انتصرت دموع المرأة وفرضت ارادتها على صندوق الأصوات الذى امتلأ عن آخره بنحيبها وولولتها فكان لها ما أرادت ، وبعد ان كان راجيف غاندى خاسرا لامحالة وهو حى اصبح فائزا وهو ميت . فقد بلغ عدد المقاعد التى حصل عليها فى الجولة الأولى التى قادها بنفسه ٣٥ مقعدا فقط من جملة ٢٠٤ مقاعد ، أما بعد مماته فقد نسى الناخب الهندى كل معتقداته وتخلى عن آرائه التى نادى بها طويلا وتحول راجيف غاندى بعد مماته الى الأمل الذى تصبو اليه الجماهير وتتطلع اليه لانقاذها من كل مشاكلها وعثراتها ، وهكذا أيدته الجماهير ودعته الى اعتلاء كرسى رئاسة الوزارة وقيادة الهند بمنحه الأغلبية داخل البرلمان إلا قليلا .

والواقع ان الموقف السياسى الداخلى فى الهند وعلى ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة لم يدخل بعد دائرة الاستقرار وهو الأمر الذى اصبح الهنود فى اشد الحاجة اليه فبدونه لن تتمكن الهند من تحقيق خططها الاقتصادية الطموحة التى من شأنها ان تنقذ الهند من عوز الفقر وذله ، كما ان استقرار البلاد سيعيد للهند ثقتها فى نفسها وقياداتها واحزابها ويجعلها فى حالة مزاجية تسمح لها بوضع اطار جديد لوحدتها المعرضة للخطر ، لكن لم تأت الرياح بما اشتهته السفن ، فعندما اعلن رئيس الجمهورية الهندية الدعوة الى الانتخابات كان كل همه ان تسفر عن نتائج واضحة وحاسمة تتيح الفرصة لحزب واحد قوى قيادة البلاد فى سهولة ويسر ولاتعرضه من حين لآخر للسير فى طريق المناورات الحزبية والطموحات الضيقة التى تجعله ينصرف عن المصالح الحقيقية للبلاد ويتفرغ للمحافظة على مقعد رئاسة الوزارة بأى ثمن ، لكن الآمال التى كان يتطلع اليها رئيس الجمهورية الهندية لم تتحقق مع الأسف مع عدم حصول حزب الكونجرس على الأغلبية المطلقة وعادت الأمور الى ماكانت عليه واصبح الحزب الأول فى حاجة الى تأييد حزب صغير هنا أو هناك وهو مايجعل الهند تدخل فى متاهات عدم الاستقرار مما يعرض الحكومة للسقوط ويضطر رئيس الجمهورية مرة أخرى الى دعوة الناخبين لاختيار حكومة جديدة .

الدائرة الجهنمية :

والسؤال الى متى تستمر هذه الدائرة المفرغة الجهنمية التى تتساقط بداخلها حكومة تلو الأخرى رغما انها تقع فى نطاق اكبر الديمقراطيات فى العالم . لقد حكم الهند كما هو معروف اسرة واحدة قادت حزب واحد ولفترة طويلة لم تتخل عن مكانها إلا لسنوات أربع من مجموع أربع وأربعين عاما حكمت خلالها اسرة نهرو الهند منذ العام الأول للاستقلال ، واصبحت الهند بسكانها الثمانمائة مليون أو اكثر فى حالة افلاس سياسى ولم تتمكن خلال الأربعين عاما الماضية من ابراز قيادة واحدة تصلح لقيادة البلاد اللهم إلا من خلال اسرة واحدة ، وحتى الأحزاب الأخرى وقفت قيادتها التقليدية فى وجه الشباب وتشبثوا بمقاعدهم وحالوا دون ظهور قيادة واحدة جديدة ، ولعله من الأمور المثيرة للتعجب ان حزب الكونجرس بكل قوته وتاريخه لم يجد بعد راجيف غاندى قيادة جاهزة إلا السيدة سونيا الايطالية زوجة زعيمهم السابق ويعرضون عليها كرسى القيادة ، إلا أن السيدة كانت اكثر منهم حنكة فرفضت العرض مرة ومرتين ، وهذا فى حد ذاته اكبر دليل على فقر الشارع السياسى الهندى ، بل انه اصبح تقليدا فى الأحزاب الأخرى ان يرث الابن قيادة الحزب بعد وفاة أبيه أو مرضه ، ومن هذا المنطلق فانه لكى تخرج الهند من محنتها لابد ان يعاد النظر فى شكل الأحزاب الحالية وقياداتها ، ولعل اختفاء اسرة نهرو من المعترك السياسى فى الهند يمكن ان يساعد فى ظهور قيادات جديدة تساهم فى عملية الاستقرار فى الهند .

مؤشرات مستقبلية :

اسفرت الانتخابات الأخيرة عن بروز قوة حزب بهاراتيا جاناتا كقوة ثانية لها شأنها فى البلاد ، ولقد كان من الممكن ان يحوز هذا الحزب على عدد اكبر من المقاعد البرلمانية لولا ان فاجأه راجيف غاندى بموته وفقد نتيجة لعامل التعاطف الشعبى عدد لابأس به من المقاعد الذى كان يأمل فى الفوز بها ، وحزب بهاراتيا جاناتا يخوض حركة متعصبة تريد ان تطرد من الهند كل العناصر السكانية غير الهندوكية وهو نفس الحزب الذى دخل فى صراع دموى مع عدد كبير من السكان المسلمين بسبب رغبته فى هدم مسجد واقامة معبد هندوكى مكانه ، وذهب ولايزال عدد كبير من الهنود من الجانبين ضحية له ، والحزب له جناح عسكرى سرى ويعتبر من اكثر الأحزاب الهندية تنظيما ويفخر بأنه حزب كامل يملك كل المقومات التى تمكنه من قيادة البلاد ، وهو وان كان لم يتمكن هذه المرة من الوصول الى مقعد الحكم فسوف يعمل جاهدا على تحقيق هذا الهدف حتى يتمكن من تنفيذ برنامجه العنصرى ، ولعلنا نذكر ان هذا الحزب كان يستحوذ على مقعدين اثنين داخل البرلمان فى انتخابات عام ١٩٨٤ واصبح الان يشغل اكثر من مائة مقعد وذلك خلال فترة قصيرة وهذا مؤشر للاتجاهات الآخذة فى النمو داخل الهند ، واذا سار الحزب على هذا المنوال فان ذلك يعنى ان الأحداث العنصرية الحالية ورغم خطورتها سوف تعتبر قطرة فى بحر لو قورنت بما سوف يحدث مستقبلا . وقد تتجاوز الأحداث حدود دولة الهند لتجر معها دول اخرى مجاورة .

ونظرة على المشاكل الداخلية الرئيسية نجد ان مشكلة كشمير لاتزال ومنذ ان اتخذت الأمم المتحدة قرارها باجراء استفتاء باشراف دولى لتقرير مصيرها - بدون حل - ودخلت هذه المشكلة خلال السنوات الأخيرة مرحلة الاقتتال وحرب العصابات وبعد ان كانت كشمير تمثل للهند الواحة الجميلة التى تبشر بمكاسب كبيرة من تجارة السياحة والزراعة اصبحت مرتعا للدم والقتل والخطف والاغتصاب .

كما ان مسألة البنجاب لاتزال على حالها منذ ان بدأت فى بداية السبعينات حيث تطالب طائفة السيخ بالانفصال عن الهند ولم تتقدم خطوة واحدة نحو الحل وتبادلت عليها الوزارات والزعامات وذهب ضحيتها الآلاف من الهنود وبقيت المشكلة ساخنة .

وهناك مشاكل اخرى فى آسام وتاميل نادو وغيرها وكلها تدور حول الخلافات العرقية والدينية وتتفاقم مشاكل المسلمين وهم يشكلون الأقلية الأولى داخل الهند وقد يتعدى عددهم المائة وخمسين مليونا .

الكونجرس والحكم :

ومن هنا فان حزب الكونجرس الذى اعتلى مقعد الحكم وبدون أحد من اسرة نهرو لأول مرة ، عليه ان يقود السفينة الهندية وينتشلها من هذا البحر الهائج الذى اوصلها له زعماء مابعد نهرو وإلا فان السفينة قد تتعرض للغرق والمهمة ليست سهلة خصوصا وكما ذكرنا فان حزب بهاراتيا جاناتا لن يمكن ربان السفينة من الوصول بها الى بر الامان وانما سيفتعل المزيد من الحوادث التى تمكنه من الحصول على المزيد من التأييد داخل طبقة الهندوس .

الكونجرس ليس مؤهلا :

ان نظرة على تاريخ حزب الكونجرس نجد انه الحزب الذى قاد الهند قبل استقلالها وبعده كما انه هو الحزب الذى أسس مايعرف بالهند الحديثة تحت قيادة جواهر لال نهرو ، وكان يضم القادة التاريخيين الذين تربوا فى مدرسة المهاتما غاندى العظيمة بمثالياتها واخلاقياتها ، ثم ورثت انديرا غاندى ابنة جواهر لال نهرو الحكم وبدأت الهند خلال فترة حكمها الى مرحلة من الخلافات العرقية ، وبدأت الحركة السياسية تضعف نتيجة لسيطرتها على كل مقاليد الأمور داخل حزبها فلم تتح اية فرصة لأسماء جديدة تصلح لأن تكون قيادات حقيقية للبلاد وتخلى الحزب عن رسالته السامية التى كانت

تهدف الى توحيد البلاد وخلق مواطن ينتمى الى دولة الهند قبل انتمائه الى دينه أو عرقه ثم مالبثت البلاد ان سقطت فى حالة من الفوضى اضطرت بسببها انديرا غاندى لاعلان حالة الطوارىء فى عام ١٩٧٤ ثم مالبثت ان سقطت سقوطا مدويا فى أول انتخابات خاضتها بعد ذلك ، وللأسف لم تتمكن القوى التى حكمت الهند خلال سنتين من الصمود بل دبت الخلافات بينها وسرعان ماتفككت أواصرها وعادت مرة أخرى انديرا غاندى وحزب الكونجرس الى الحكم .

اغتيال انديرا :

وتغتال أنديرا غاندى على أيدى حرسها الخاص وتدخل البلاد فى حرب اهلية مات بسببها اكثر من عشرة آلاف هندى . ويعتلى راجيف غاندى النجل الأكبر لأنديرا عرش الهند وتمكنه الجماهير المنفعلة بعاطفة جياشة من الفوز بأكثر من أربعمائة مقعد داخل البرلمان وهو رقم لم يصل الى تحقيقه جده العظيم نهرو . وراجيف غاندى لم يكن سياسيا ودخل معترك السياسة بعد مقتل اخيه الأصغر الذى كانت تعده أمه انديرا لخلافتها ، وهكذا وجد راجيف غاندى نفسه على مقعد رئاسة الوزارة وهو لم يتعد الأربعين من عمره ليقود أمة كبرى قوامها ثمانمائة وخمسين مليونا من البشر يتكلمون بعشرات اللغات وينتمون الى عشرات الأجناس ويدينون بأكثر منها من الديانات والمعتقدات .

كما ان اكثر من نصفهم يعيشون عيشة الكفاف ويعيشون تحت مستوى حد الفقر . ولقد كان راجيف غاندى يملك الاحلام ولكنه لم يتمكن من تحقيقها رغم التأييد الشامل الذى منحته إياه أمته وحرية الحركة التى كان يتمتع بها داخل البرلمان لكن راجيف ادخل نفسه داخل شرنقة الأمن فبسبب حياته المهددة من قبل طائفة السيخ انقطعت صلته الروحية بالمواطن العادى الذى تعود على الالتقاء بزعمائه بدون حاجز كما ان حكومته وقعت فى عدة فضائح اهمها قضية الرشوة الشهيرة فى صفقة سلاح مع شركة سويدية ، الى جانب الخطأ التقليدى لقادة الحزب وهو عدم السماح لأية زعامات حقيقية جديدة للظهور ، فقد اصر راجيف على تأجيل الانتخابات داخل الحزب لمرات عديدة .

زعامة جديدة :

وتنتهى اسرة نهرو بتطاير جسد راجيف غاندى وها هى الفرصة الآن متاحة امام حزب الكونجرس خصوصا وانه قد حصل على نتيجة طيبة فى الانتخابات الأخيرة لم يكن يحلم بها - لاعادة تنظيم صفوفه - وصحيح انه لم يتمكن من ذلك خلال فترة قصيرة ولكن الوقت لايزال فى صالحه كما ان عليه ان يأخذ فى الاعتبار ان نذر الانقسام داخل صفوفه لاتزال تطل براسها ، فالحزب فى حاجة الى زعامات جديدة قوية تكون قريبة من الجماهير ومتصلة بها اتصالا وثيقا وهذا لايتأتى إلا من خلال انتخابات داخلية تبدأ من القاعدة الى القمة ، كما ان الوقت قد حان امام اعضاء الحزب الذين تركوه خلال فترات ماضية بسبب سيطرة اسرة نهرو للعودة اليه مرة اخرى ، وبدون ذلك لن يتمكن حزب الكونجرس من البقاء فى الحكم فعلى الجانب الآخر يقف حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسى المتعصب محاولا كسب أرض جديدة كل يوم ولن يستطيع اى حزب آخر ان يوقف تقدمه إلا حزب الكونجرس براية العلمانية التى يرفعها والتى بفضلها ستتمكن الهند من المحافظة على وحدة ترابها .

برنامج الكونجرس :

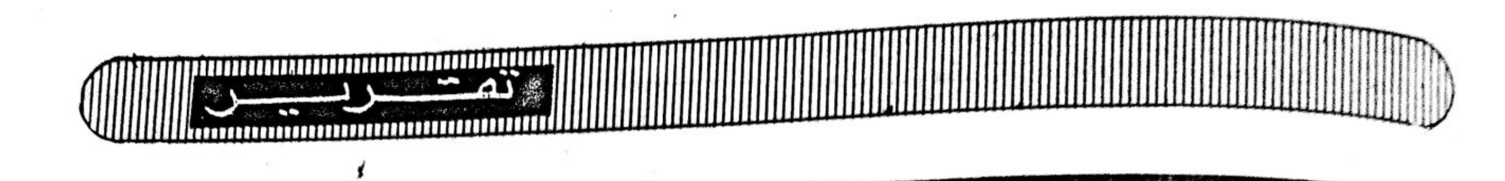
دخل حزب الكونجرس الانتخابات ببرنامج محدد محاولا ان يعالج كافة المشاكل التى تعانى منها الهند ونستعرض فيما يلى أهمها :

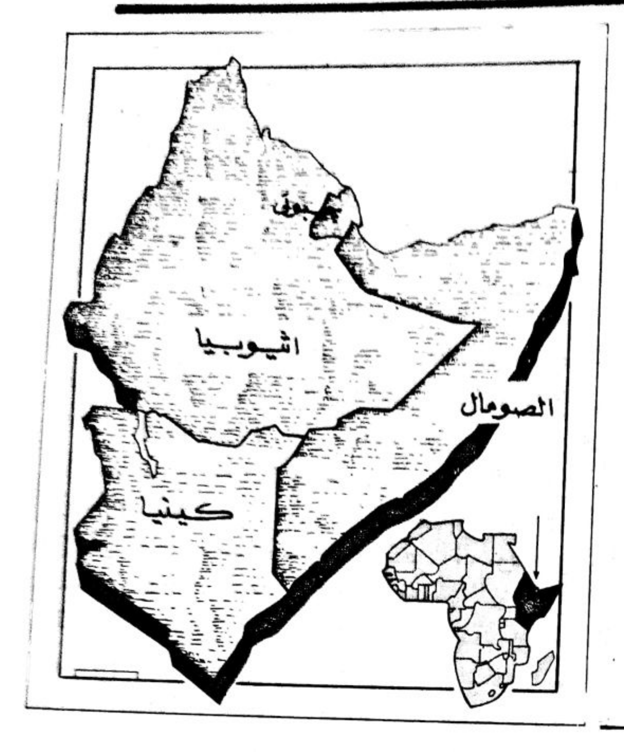
- يرى الحزب انه يجب الابقاء على كافة اماكن العبادة على ماهى عليه وبدون المساس بها من أى جانب آخر وبالنسبة لمشكلة مسجد بابارى الذى يتعارك عليه المسلمون والهندوس فان حزب الكونجرس يرى بناء معبد بجوار المسجد وليس هدمه .
- الانحياز للطبقات الفقيرة بحفظ نسبة كبيرة قد تصل الى ٢٧ ٪ من الوظائف لهذه الطبقات .
- الاستجابة لمطالب المسلمين بتخصيص محكمة خاصة يحاكم امامها كل مرتكبى الحوادث الطائفية وتعويض السكان الذين يتكبدون خسائر بسبب الخلافات الطائفية .
- العمل بكل الوسائل على منع الاضطرابات الطائفية قبل وقوعها وازالة كافة الأسباب التى تؤدى اليها .

هذا ومن الملاحظ ان النقاط المشار اليها سبق للمسلمين ان تقدموا بها لحزب الكونجرس خلال فترات الحكم الطويلة وكان الحزب يعدهم بتحقيقها إلا انه بمجرد انتهاء الانتخابات لايفى بما وعدهم به .

وبالنسبة للسياسة الخارجية فان حزب الكونجرس كان قد بدأ بممارسة سياسة حسن الجوار من جيرانه خصوصا باكستان وذلك خلال فترة حكم راجيف غاندى والسيدة بنازير بوتو إلا ان مشكلة كشمير تقف كحجر عثرة فى تهيئة جو مناسب لتأسيس علاقات طيبة ومستمرة بين البلدين ، كما ان الحرب قد بدأ خلال فترة حكم راجيف غاندى تهيئة جو مناسب لتسوية خلافات الحدود مع الصين إلا ان المشكلة الأصلية لم تزل برمتها بغير حد وعلى صعيد العلاقات الدولية فان الهند لاتزال تلعب دورا مؤثرا وان كانت تأخذ فى اعتبارها مصالحها مما يضعها احيانا فى مواقف مواجهة مع اصدقائها .

وعلى أية حال فان الدور الذى يمكن ان تلعبه الهند دوليا سيتوقف على حل مشاكلها الداخلية وان كان فى واقع الأمر يتوقف على استمرارية الحكومة ومدى نجاحها فى تحقيق الاستقرار السياسى على أرض شبه القارة الهندية . □





القرن الأفريقى : من النزاع الاقليمي الى المنازعات الأهلية

أشرف راضى

أعلنت « الحركة الوطنية الصومالية » إنفصال شمال الصومال عن جنوبه ليصبح دولة مستقلة ذات سيادة ، عاصمتها مدينة هرغيا التى دمرت بالكامل تقريبا نتيجة للقصف الوحشى الذى تعرضت له من قبل قوات محمد سياد برى ، فى محاولة تجاوزت حدود المجابهة العسكرية مع قوات « الحركة الوطنية الصومالية » ، لتمتد إلى محاولة تدمير الأساس البشرى الذى يزود هذه الحركة بعناصرها المقاتلة ، أى قبائل « اسحق » التى تعيش فى شمال البلاد . ويشيع بين أبناء الشمال أن الجنرال « مورجان » ، صهر الرئيس سياد برى كتب إليه رسالة يقترح فيها أن الحل المناسب لمشاكل شمال البلاد هو القضاء على القبيلة الاسحاقية قضاء مبرما . وبغض النظر عن مدى صحة هذه الاشاعة ، يبقى الصحيح أمران : الأول ، هو أن القوات الموالية للرئيس سياد برى دمرت مدينة هرغيا فى الشمال لارغام سكانها على الخروج منها ، والثانى ، هو أن هذا النظام لم يتورع عن الانقضاض على قبيلة الميريحانية التى ينتمى اليها والقضاء على أعداد كبيرة من أبنائها . والمهم أن شيوع تلك القصة الى درجة الاقتناع هيأت المناخ فى شمال البلاد فى إتجاه الانفصال ..

ومنذ فرار الرئيس السابق محمد سياد برى من مقديشيو ، بعد أن دمر أحياء كثيرة منها تدميرا كاملا ، كانت التوقعات تشير الى أن البلاد مهددة بالتفكك والانقسام فيما بين القوى السياسية القبلية التى تحالفت للاطاحة بنظام سياد برى .. وما أن إنفرد « المؤتمر الصومالى المتحد » بالسيطرة على مقديشيو ، فى الوقت الذى كانت « الحركة الوطنية الصومالية » قد أحكمت سيطرتها على مدينة وميناء بربرة فى الشمال ، بدأ الحديث يشير إلى ان البلاد معرضة لاحتمالات تقسيمها وفقا لخبرتها الاستعمارية السابقة .. فالصومال الحديث هو نتيجة لاتفاقية وقعت بين الشمال ، الذى كان يعرف بالصومال البريطانى ، والجنوب ، الذى كان يعرف بالصومال الايطالى ، وقعت فى عام ١٩٦٠ .

وبالفعل بدأت « الحركة الوطنية الصومالية » تمهد للانفصال ، من خلال سلسلة المعاهدات التى وقعتها مع القبائل الأصغر فى شمال البلاد ، وبدأت تحكم سيطرتها على الشمال برمته ، وإستفادت من التأييد الذى تحظى به فى وسط قبائل إسحق ، فى حملتها لنزع السلاح من أيدى المدنيين .. ودعت « الحركة » إلى عقد مؤتمر أقليمى للقبائل فى الفترة من ١٥ ـ ٢٧ فبراير لمراجعة قانون الاتحاد الصادر عام ١٩٦٠ ، واتفق المشاركون فى المؤتمر على عقد إجتماع آخر فى مدينة برعو ، وفيما بين

★ تم تحرير هذا المقال قبل وقوع الاحداث الاخيرة فى اثيوبيا

الاجتماعين كانت « الحركة الوطنية قد حددت موقفها من مسألتى أسلوب الحكم والتنظيم فى شمال الصومال ، والصيغة السياسية الجديدة التى يجب أن تربط الشمال بالجنوب . ثمتمر « برعو » الذى أعلن فى أعقاب إعلان إنفصال الشمال عن الجنوب ليعود الوضع الى ماكان عليه قبل الاستقلال .

وبإعلان الانفصال ، يكون النزاع الدائر فى « القرن الأفريقى » قد دخل مرحلة جديدة ، يرسم ملامحها بالاضافة الى تطورات الصومال ، التطورات الجارية الى الغرب والشمال منها فى أثيوبيا .. ونظرا لأن هذه التطورات تحدث بعد إنتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، فالسؤال هو ما هى آثار ذلك على منطقة القرن الأفريقى ؟

القرن الأفريقى فى عصر ما بعد الحرب الباردة :

لم يسفر انتهاء الحرب الباردة عن تحقيق السلام فى منطقة القرن الأفريقى . فالحروب الأهلية فى أثيوبيا والصومال جعلت المنازعات الدائرة فى المنطقة ظاهرة مزمنة فى تلك المنطقة التى تفتك المجاعة بشعوبها .. وبدلا من أن يسفر التقارب بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة عن التقدم نحو إيجاد حل للنزاع الأقليمى فى القرن الأفريقى ، إنسحبت القوى الكبرى من النزاع . صحيح أنه فى افريقيا الجديدة ، لم تعد القوى الكبرى تدعم الطغاة ، لكنها لاتقدم أى مساعدات لمجموعات المعارضة . حتى المساعدات الانسانية أصبحت تتدفق على المنطقة ببطء يزيد من معاناة شعوبها ، والسبب كما يقول أحد الدبلوماسيين الغربيين هو أن « المساعدات يمكن أن تشعل الحرب » . فالوقود اللازم لتشغيل محطات ضخ المياه فى مقديشيو ، مثلا ، يساهم كذلك فى تشغيل المركبات العسكرية للأجنحة المتصارعة ..

وهذا الانسحاب من قبل القوى الكبرى من منطقة القرن الأفريقى - التى تضم أثيوبيا والصومال وجيبوتى - بعد انتهاء الحرب الباردة ، يؤكد صحة الرأى الذى ذهب إلى القول بأنه سيتم تفكيك مراكز التوتر والنزاع فى العالم ، نتيجة للاستقلال المتزايد للقوى المحلية الفاعلة .. ويقف وراء هذا الموقف الذى إتخذته القوى الكبرى من منطقة القرن الأفريقى ، القناعة المتزايدة بأن المنازعات فى القرن الأفريقى وفى الأماكن الأخرى فى العالم الثالث إنما هى نتاج للظروف المحلية كالروح القبلية والتوترات الدينية والعرقية أو العداوات التاريخية التى ربما سبقت قدوم الاستعمار الأوروبى ..

ومنذ الثورة التى شهدتها دول أوروبا الشرقية وأطاحت بنظم الحكم الشيوعية فى عام ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، أصبحت قضية حقوق الانسان ، وتفكيك سيطرة الدولة على الاقتصادات الوطنية من بين الموضوعات الرئيسية المدرجة فى جدول أعمال الدول الكبرى عند تعاملها مع البلدان الفقيرة فى العالم الثالث .. وتعرضت الأخيرة لضغوط متنوعة من أجل إجراء الاصلاحات الاقتصادية والسياسية الضرورية للتكيف مع التحولات الجارية فى العالم .. وهكذا شهد عام ١٩٩٠ محاولات من جانب دول القرن الأفريقى الثلاث للتكيف من خلال إدخال بعض التغييرات الشكلية ، ولكن دون المساس بجوهر النظام ، ولا بجوهر أسلوب ممارسة السلطة ..

فمنذ عام ١٩٨٩ ، تمثلت ردود أفعال النظام الحاكم فى أثيوبيا على الوضع الداخلى الذى يزداد تأزما ، فى إجراء العديد من التغييرات فى الحكومة ، عادة ماتكون مصحوبة بالاطاحة بالرموز المتشددة ، والتقدم برموز معتدلة قريبة من الولايات المتحدة والغرب ، أملا فى تحسين العلاقات مما يدعم النظام فى مواجهة الثورة المتصاعدة ، ويوفر له المساعدات التى قد تمكنه من تخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية التى تعانى منها البلاد .. وكان أبرز تلك التعديلات ، التعديل الذى جرى يوم ٢٦ أبريل ١٩٩١ ، وعين بمقتضاه « تسفاى دينكا » وزير الخارجية ، رئيسا للوزراء ، وهو التعديل الذى أعتبر من قبل الدبلوماسيين الغربيين يمثل موقفا أكثر إعتدالا للرئيس منجستو ، الذى أيد الحكومة الجديدة ، وأعلن أن مهمتها الأولى تتمثل فى تطبيق قرارات الجمعية الوطنية الأثيوبية (الشنغو) الأخيرة .

وشهدت الفترة ذاتها عدة محاولات لعقد مفاوضات بين الحكومة الأثيوبية وحركات المعارضة الرئيسية المسلحة ، إلا أن إنهيار هذه المفاوضات ، وعدم توقف القتال فيما بين القوات الحكومية والتنظيمات المعارضة ، لاسيما فى شمال البلاد ، قلل بدرجة كبيرة من أهمية التعديلات التى أدخلها النظام بالنسبة لحركات المعارضة التى لم ترى فى تلك التعديلات ما يحقق الحد الأدنى من مطالبها .

وفى الصومال ، وعد الرئيس سياد برى فى ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ بإجراء إنتخابات على أساس التعدد الحزبى فى عام ١٩٩٠ ، وإقترحت حكومته فى ١٢ يوليو ١٩٩٠ التقدم بمشروع دستور جديد وعرضه على الشعب للاستفتاء عليه فى شهر أكتوبر ، وأعلنت تأجيل الانتخابات على أساس تعدد الأحزاب الى شهر فبراير ١٩٩١ . ومع بدء تنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار بين أثيوبيا والصومال ، بدأت حركات المعارضة الصومالية المدعومة من أثيوبيا تتعرض لضغوط من أجل وقف نشاطها .. ورغم وعود الرئيس برى ، لم يحدث أى تقدم فى الاتجاه نحو الديمقراطية .. وإتجه أسلوب التعامل مع المعارضة الى اتباع سياسة الأرض المحروقة ، الأمر الذى أسفر عن تدمير أكبر المدن الصومالية التى تعرضت لقصف وحشى من قبل القوات الحكومية .

وفى جيبوتى ، تزايدت وتيرة المصادمات العرقية بين قبائل العفر وقبائل عيسى ، كما تعرض الفرنسيون لهجمات مسلحة من وقت لآخر .. وأدت ضغوط فرنسا على نظام الحكم فى جيبوتى الى ضرورة اجراء إصلاحات سياسية فى إتجاه نظام التعدد الحزبى ، الى حدوث

توترات فى العلاقات الفرنسية - الجيبوتية . وإستجاب الرئيس حسن جوليد أبتيدون لتلميحات فرنسا بإمكانية خفض وجودها العسكرى (أربعة آلاف جندى فرنسى) فى البلاد ، وقيامها بخفض مساعداتها الاقتصادية بالفعل ، بأن إتجه إلى واشنطن بحثا عن ممول جديد لنظامه ، ولم يخرج النظام عن النمط السائد فى المنطقة للتعامل مع المعارضة ، والمتمثل فى إتباع سياسة الأرض المحروقة ..

تأثير حرب الخليج :

وبإستثناء الصومال التى كانت تشهد فى فترة عملية بناء القوة العسكرية لدول التحالف المناهض للعراق فى شبه الجزيرة العربية ، نزاعا دمويا حادا على السلطة ، مما اجبر الدول الكبرى على إخلاء رعاياها ورعايا الدول الأخرى من الصومال ، حاولت كل من جيبوتى وأثيوبيا الاستفادة من الأزمة فى تحقيق مكاسب فى الداخل والخارج .

وفضلا عن الوجود العسكرى الفرنسى فى جيبوتى ، والذى يلعب دورا مهما فى حماية الدولة على المستوى الأقليمى فى مواجهة كل من أثيوبيا والصومال ، وحماية أمن النظام فى الداخل فى مواجهة المعارضة المحلية ، فإن الولايات المتحدة كذلك الحق فى الاستخدام الروتينى لموانىء ومطارات جيبوتى . وكانت جيبوتى بحكم موقعها الاستراتيجى المتميز فى جنوب البحر الأحمر ، حيوية فى عملية بناء القوة العسكرية . وتسعى جيبوتى فى الوقت الراهن الى إستثمار موقفها والحصول على مساعدات من الولايات المتحدة والدول العربية النفطية .

ومن جهته ، حاول الرئيس الأثيوبى منجستو هايلى ماريام تدعيم روابطه مع الولايات المتحدة من خلال تبنيه موقفا معاديا للعراق . وكان إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين أثيوبيا وإسرائيل فى شهر نوفمبر عام ١٩٨٩ ، سببا لتحسن العلاقات الأثيوبية - الأمريكية . وفى تقدير بعض المراقبين ، فإن أزمة الخليج اعطت لنظام منجستو قاعدة جديدة لنجاته . فقد إختار الرئيس منجستو أن يدين صدام حسين على غزوه الكويت ، بينما أعلنت « الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا » عدوه الرئيسى ، عن استعدادها لارسال خمسة آلاف من مقاتليها ليحاربو الى جانب العراق ، مما أدى الى قطع المساعدات العسكرية والمالية التى كانت تقدمها السعودية والحكومات العربية الأخرى المعارضة لصدام حسين عن « الجبهة » . وبدأت السعودية فى شحن النفط إلى أثيوبيا ، مما عوضها عن وقف شحنات النفط السوفيتية ، بينما لم يكن العراق المفروض عليه حظرا إقتصاديا فى وضعه يمكنه من تقديم مساعدات مماثلة « للجبهة » .

وبالرغم من أن « الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا » لم تعد تحصل على مساعدات من الخارج نتيجة للتطورات الأقليمية ، فإن الجبهة منذ سيطرتها على ميناء مصوع فى فبراير عام ١٩٩٠ ، ومنذ إعتراف العديد من الهيئات الدولية المانحة للمعونة لأثيوبيا التى تعانى المجاعة بهذه السيطرة « بالجبهة » ، قد تمكنت من الحاق المزيد من الهزائم بالنظام الأثيوبى . وبدأت « الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى » تحقق تقدما فى العديد من الولايات الشمالية ، بالتنسيق مع المنظمات المعارضة الأخرى وقد أسفر هذا التنسيق عن تشكيل الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا والتى تشكل الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى دعامتها الأساسية ورغم أحجام أريتريا عن المشاركة ، إلا أن هذا لم يحل دون التنسيق العسكرى بين « الجبهة الشعبية » ، و « الجبهة الديمقراطية » ، و « جبهة تحرير أوروموا » .

وكان النجاح العسكرى الذى حققته الحركات الثلاث ، هو الذى هيأ الأساس لمشاركتها فى المفاوضات مع الحكومة ، والتى تم التوصل اليها من خلال الوساطة الأمريكية . وكان التقدير الأميركى للموقف فى أثيوبيا يشير إلى حدوث تغيرين مهمين . الأول ، هو أن الوضع على الأرض تبدل خلال الأشهر الماضية لصالح ثوار تيجراى وأريتريا نتيجة تعاون المجموعتين والتنسيق فيما بينهما . والثانى ، هو بدء جميع الأطراف إستخدام كلمة « الديمقراطية » و « المشاركة » ، الأمر الذى إعتبرته الادارة تطورا ايجابيا آخر ، يتفق مع دعوة الجمعية الوطنية الأثيوبية « الشنجو » الى عقد مؤتمر للبحث فى ترتيبات إنتقال السلطة ، الأمر الذى إعتبرته الولايات المتحدة تطورا مهما وتنازلا واضحا لصالح أى مفاوضات فى المستقبل .

وأعلنت الولايات المتحدة التى ترعى هذه المفاوضات ، وتلعب دورا مهما فى الوساطة بين الأطراف المتحاربة ، أن المفاوضات التى تعقد بين الثوار والحكومة ، إنما ستكون « لبحث تأمين الانتقال السلمى للسلطة فى أديس ابابا » . وكانت إستقالة منجستو وفراره خارج البلاد تطورا آخر أعتبر المراقبون أن من شأنه أن يجعل المفاوضات بين الثوار والحكومة أمرا أسهل ، على الرغم من رفض المعارضة المسلحة وقف القتال ، وإبداء قدر من التشكك فى التطورات السياسية الجارية فى أديس أبابا .. ورأت فى إقدام منجستو على الاستقالة محاولة للحيلولة دون أن يترجم الثوار انتصاراتهم العسكرية الى مكاسب سياسية ملموسة .

وخلافا للتطورات فى الصومال ، فإن هروب منجستو ، وإن كان لايمثل تحولا جذريا فى النظام السياسى الأثيوبى وما حققته المعارضة المسلحة من تنسيق فيما بينها من شأنه أن يمهد الطريق امام حل تفاوضى لمستقبل أثيوبيا ، والعلاقة فيما بين القوميات ، فى إطار الوحدة الأثيوبية على الأقل .. وإن كان هذا لن يمنع دون حدوث نزاعات داخلية فيما بين التنظيمات السياسية المتنافسة داخل الاقليم الواحد ..

خريطة سياسية معقدة :

إن خريطة القوى السياسة المتنافسة الآن فى منطقة القرن الأفريقى ، هى نتاج لعقود إتبعت الدول الأفريقية الثلاثة خلالها سياسة « زعزعة الاستقرار » كأسلوب للتدخل المباشر فى شوؤن الدول الأخرى المجاورة ، والمتنافسة . ونظرة واحدة على خريطة القوى السياسية فى منطقة القرن الأفريقى (أنظر الملحق) تكفى للقول بأن غالبية القوى السياسية فى دول القرن الأفريقى الثلاث هى نتاج لاتباع حكومات تلك الدول ، ودول أخرى مجاورة ، خصوصا السودان وكينيا لسياسة زرع عدم الاستقرار ..

ويمكن تعريف سياسة زعزعة الاستقرار بأنها « خطة تهدف الى زعزعة الوضع الداخلى لدولة ما (وهو ما يطول طبيعة الحكم أو عمل مؤسساته أو دورته الاقتصادية أو موقف الرأى العام) من أجل دفعها الى تغيير سياستها الخارجية بالاتجاه المطلوب أو التضييق على خياراتها الدولية » . وبذلك فإن الطرف الذى يقوم بإتباع هذه السياسة ، يستغل أو يحاول إستغلال الاضطرابات (أو الانقسامات) السياسية (والعرقية والقبلية فى حالة القرن الأفريقى) فى الدول المستهدفة .. وفى منطقة القرن الأفريقى تتداخل الأهداف من وراء خطط « عدم الاستقرار » ، التى تتراوح بين مجرد تغيير إتجاهات السياسة الخارجية للدولة المستهدفة بحيث تتناسب مع مصالح الدولة المتدخلة الى إستهداف تغيير من شأنه أن يحدث تغييرات جوهرية فى الخريطة السياسية فى الدولة المستهدفة بمحاولة تحرير أو سلخ أحد أقاليم الدولة عنها .

والملاحظ فى حالة « القرن الأفريقى » أنه على الرغم من وجود أساس موضوعى ، لانفصال أقليم أريتريا عن أثيوبيا ، إستنادا إلى الاختلافات العرقية ، ولتاريخ المشكلة الاريترية ، والثورة الاريترية ذاتها ، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق طوال العقود الثلاثة التى إنقضت على إنطلاق الثورة الأريترية التى لا تتوقف .والسبب فى ذلك هو أن التغييرات الأقليمية فى منطقة البحر الأحمر التى يمكن أن تترتب على إنفصال اريتريا ، تحول دون تحقيق أريتريا إستقلالها .. وفى المقابل تنجح الخطط الأثيوبية لتقسيم الصومال ، فى محاولتها إيجاد دولة ضعيفة وصغيرة على حدودها الشرقية ، يعتمد وجودها وإقتصادها على أن تفتح لأثيوبيا منافذ على البحار المفتوحة لتجارتها مع العالم الخارجى ، إذ يتعذر عليها إستخدام المنافذ الموجودة على البحر الأحمر عصب ومصوع نظرا لظروف الثورة وأثيوبيا تهدف من وراء ذلك الى تقليل إعتمادها على المنافذ التى يسيطر عليها الثوار مما يحرر يدها ويجعلها فى وضع تفاوضى أفضل فى مواجهة الثوار .. وتفيد التقارير الواردة من أثيوبيا والصومال عن ضغوط مارستها أثيوبيا ، وإتفاقات بينها وبين « الحركة الوطنية الصومالية » على إستخدام ميناء بربرة ، سبقت إعلان الحركة إنفصال شمال الصومال ..

إن التغييرات السياسية التى يشهدها القرن الأفريقى ، ليست مجرد تغييرات فى نظم الحكم الاستبدادية ، لحساب تطور أو تطورات ديمقراطية ، إنما هى تعبير عن مدى إستحكام الحرب الأهلية داخل دول القرن الأفريقى الثلاثة ، ومؤشر على أن عقود سياسة زعزعة الاستقرار ، التى أفرزت العديد من التنظيمات المسلحة المعارضة ، لاسيما فى الصومال وجيبوتى ، والقمع الوحشى للأقليات القومية والعرقية فى أثيوبيا الذى أدى إلى تكاتف ابناء هذه الأقليات فى مواجهة النظام الحاكم ، قد أدت إلى نمو آلية عمل خاصة بتلك المنظمات ، وثبت أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل قلب مسار هذا الاتجاه ، من خلال ترتيبات أقليمية ، كما حدث بين أثيوبيا والصومال اللتين إتفقتا على حل النزاع بينهما حول أقليم الأوجادين ، وتعهدتا بعدم دعم الحركات المعارضة داخل أى منهما .

إن الخريطة السياسية التى أفرزتها المنازعات الأقليمية ، والمجاعة والجفاف فى منطقة القرن الأفريقى ، تؤذن ببدء عصر جديد فى علاقة المجتمع بالدولة فى القرن الأفريقى ، سمته الأساسية هى تفكك مؤسسات « الدولة بعد الاستعمارية » وفقا للخطوط العرقية أو القبلية ، وتآكل المجتمع المدنى .. وإذا كانت السمة الأولى تؤدى إلى إعادة رسم الحدود السياسية بين الدول فى القرن الأفريقى ، فإن السمة الثانية هى الاداة التى تستغلها القوى الأجنبية للحيلول دون أن يكون إعادة رسم الخريطة السياسية ضمن الحدود التى تخدم مصالح هذه الدول .

(انظر خريطة القوى السياسية فى الصفحة التالية)

(ملحق)

خريطة القوى السياسية فى منطقة القرن الافريقى

اسم الحزب / الجبهة	سنة التاسيس	مركز النشاط	التمثيل الطائفى
اولا : جمهورية جيبوتى : (أ) التجمع الشعبى من اجل التقدم (الحزب الحاكم) Rassemblement Populair pour le Progrés (RPP)	٤ مارس ١٩٧٩	جيبوتى	التنظيم الأساسى فى التجمع هو المتحدث الرئيسى باسم قبائل العيسى
(ب) احزاب المعارضة : (جميعها محظورة) (١) جبهة تحرير الساحل الصومالى (FLCS) Front de Libération de la Côte de Somalis	١٩٦٣	مقديشيو	قبائل العيسى
(٢) الجبهة الديمقراطية لتحرير جيبوتى (FDLD) Front Démocratique pour la Libération de Djibouti	١٩٧٩	اثيوبيا وفرنسا	قبائل العفر
(٣) حزب الشعب الجيبوتى Partie Populair Djiboutian (PPD)	١٩٨١	اثيوبيا	قبائل العفر وبه بعض عناصر من العيسى
(٤) حركة تحرير جيبوتى (MLD) Mouvement pour la Libération de Djibouti	١٩٨٤	اثيوبيا	قبائل العفر
(٥) الحركة الوطنية الجيبوتية لاقامة الديمقراطية Mouvement National Djiboutien pour l'Instauration de la Democratie (MNDID)	١٩٨٦	المقر الرئيسى : باريس الفرع : اديس ابابا	العفر والعيسى
(٦) التجمع من اجل حماية الأمة Rassemblement pour la Sauvegarde de la Nation (RSN)	١٩٨٨	اثيوبيا	ينتمى مؤيدوه الى القبائل المتحالفة مع الحركة الوطنية الصومالية (عيسى)
(٧) اتحاد الحركات الديمقراطية (UMD) Union de Mouvements Democratique	فبراير ١٩٩٠	اثيوبيا وفرنسا	العفر
ثانيا : جمهورية اثيوبيا الشعبية الديمقراطية : (أ) الحزب الحاكم : حزب العمال الاثيوبى Workers' Party of Ethiopia (WPA)	١٩٨٤	اديس ابابا	يسيطر عليه امهريون
(ب) احزاب المعارضة : (جميعها محظورة) (١) الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا (EPLF) Eritrean People's Liberation Front	١٩٧٠	اقليم اريتريا	مسلمو ومسيحيو اريتريا
(٢) جبهة تحرير غرب الصومال Western Somalia Liberation Front (WSLF)	١٩٧٥	مقديشيو	الأوجادين متحدثى اللغة الصومالية
(٣) الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى Tigre People's Liberation Front (TPLF)	١٩٧٥	اقليم تيجراى	التيجراويين
(٤) التحالف الديمقراطى الشعبى الاثيوبى (EPDA) Ethiopian People Democratic Alliance	١٩٨٢	الخرطوم ، وبريطانيا والولايات المتحدة	امهريين

تابع ملحق خريطة القوى السياسية فى منطقة القرن الافريقى

اسم الحزب / الجبهة	سنة التاسيس	مركز النشاط	التمثيل الطائفى
(٥) المجلس الاريترى الوطنى الموحد Eritrean United National Council (EUNC)	١٩٨٥	الخرطوم	مسلمو اريتريا فقط
(٦) جبهة اوجادين للتحرر الوطنى Ogaden National Liberation Front (ONLF)	١٩٨٦	اقليم اوجادين شرق اثيوبيا	الأوجادين
(٧) الحركة الديمقراطية الشعبية الاثيوبية (EPDM) Ethiopian People's Democratic Movement	١٩٨٦	اقليم وولو فى الشمال	امهريين
(٨) الجيش الثورى الشعبى الاثيوبى (EPRA) Ethiopian People's Revolutionary Army	١٩٨٧	اقليم كوجام	غير محدد
(٩) جبهة تحرير اورومو Oromo Liberation Front (OLF)	١٩٨٩	شرق وسط وغرب اثيوبيا	مسلمو الأورومو (الجالا)
(١٠) الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا Ethiopian People's Democratic Revolutionary Front (EPDRF)	١٩٨٩	شمال اثيوبيا	تيجرانيين وامهريين
(١١) جبهة تحرير العفر Afar Liberation Front (ALF)	١٩٨٩	اقليمى هرارجى وولو	قبائل العفر
(١٢) جبهة تحرير الابو الصومالى Somali Abo Liberation Front (SALF)	١٩٨٩	المنطقة الجنوبية الجبلية	الأبو الصوماليين
(١٣) حرصة الجنود الاثيوبيين الاحرار Free Ethiopian Soldiers Movement (FESM)	١٩٨٩	اثيوبيا	عسكرية
(١٤) حزب العمال الاثيوبى الثورى[1] Ethiopian Workers Revolutionary Party (EWRP)	١٩٩١	شمال اثيوبيا	(غير محدد)
ثالثا : جمهورية الصومال الديمقراطية : (أ) الحزب الحاكم : الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى Somali Revolutionary Socialist Party (SRSP)	١٩٧٦	مقديشيو	خاضع لسيطرة الرئيس سياد برى
(ب) احزاب المعارضة : (جميعها محظور) ، وتستند على ركائز قبلية فى الاساس (١) الحركة الوطنية الصومالية Somali National Movement (SUN)	١٩٨١		قبائل الاسحاق وعيسى شمال الصومال
(٢) جبهة الخلاص الديمقراطى الصومالية (SDSF) Somali Democratic Saluation Front	١٩٨١	روما ، اديس ابابا عدن	غير محدد
(٣) الصومال اولا Somalia First (SF)	١٩٨٣	لندن	غير محدد
(٤) الحركةالاسلامية الصومالية Somali Islamic Movement (SIM)	١٩٨٦	مقديشيو	غير محدد

ملحق خريطة القوى السياسية في منطقة القرن الافريقى

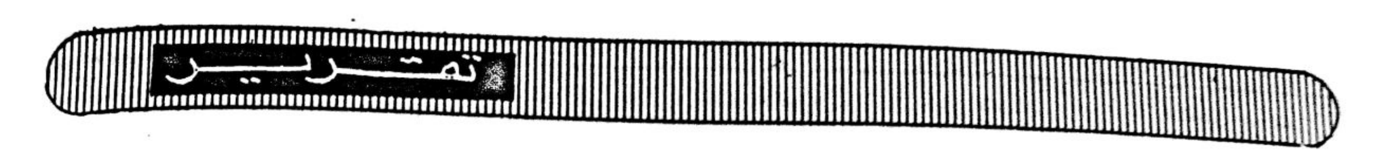
اسم الحزب / الجبهة	سنة التاسيس	مركز النشاط	التمثيل الطائفى
(٥) المؤتمر الصومالى المتحد United Somali Congress (USC)	١٩٨٩	روما ، مقديشيو	يسيطر عليه مثقفو قبائل الهاوبية
(٦) الجبهة الوطنية الصومالية Somali Patriotic Movement (SPM)	١٩٨٩	جنوب الصومال فى المنطقة الواقعة بين نهر جوبا والحدود مع كينيا	اوجادينية
(٧) جبهة تحرير الصومال المتحدة Somali United Liberation Front (SULF)	١٩٨٩	الصومال	قبيلة دولباهنتى التى تنتمى الى قبائل الدارود .
(٨) التحالف الديمقراطى الصومالى Somali Democratic Alliance (SDA)	١٩٨٩	جنوب الصومال	قبائل البانتو
(٩) جبهة العمل الصومالى Somali Action Front (SAF)	١٩٨٩	منطقة جوبا الجنوبية	غير محدد
(١٠) الجبهة الوطنية المتحدة للصومال National United Demoratic Front for Somalia (NUDFS)	١٩٨٩		تحظى بدعم الضباط المعارضين فى الجيش الصومالى
(١١) الجيش الوطنى الصومالى Somali National Front (SNF)	١٩٨٩	وسط الصومال	الأوجادين
(١٢) جبهة قبائل عيسى[٢] Issa Front (IF)	١٩٩٠	جيبوتى	قبائل عيسى شمال غرب الصومال

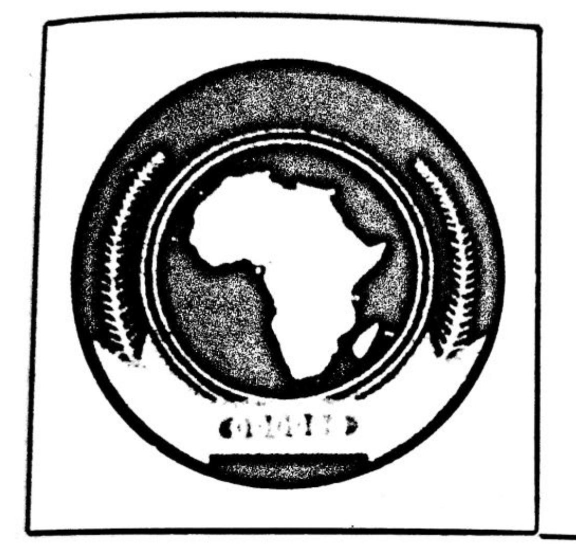
مصادر الملحق

تم إعداد الملحق الخاص بخريطة القوى السياسية بالاعتماد على المعلومات المتوافرة فى :

- Arthur S . Banks et al ., **Political Handbook of the World : 1990** ,
(New York : CSA Publications , 1990) pp . 171 - 2, 204 - 4,574 .
- **Africa South of the Sahara : 1991 , Twentieth Edition** (**Europa Publicotians Limited , 1990**) **pp . 440 - 441 , 476 , 909 .**

1 - **Africa Confidential** , vol . 32 , No . 4 , February 22 , 1991 , P . 8 .
2 - **Africa Confidential** , vol . 32 , No . 1 , January 11 , 1991 , P . 8 .





رؤية عربية لمؤتمر القمة الأفريقى

أحمد يوسف القرعى

شهدت أبوجا العاصمة الجديدة لنيجيريا انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى العادى السابع والعشرين فى مطلع يونيو ١٩٩١ أى فى موعده السنوى المعتاد شأنه شأن كل مؤتمرات القمة الأفريقية السابقة منذ عام ١٩٦٤ . ولعل هذا يعكس الى حد كبير مدى تمسك الأفارقة بمنظمة الوحدة الأفريقية كتجسيد لأمل الوحدة الأفريقية التى كانت حلما وهدفا للرواد الأوائل لحركة « البان أفريكان » (الجامعة الأفريقية) منذ بداية هذا القرن وفى مقدمتهم المفكر والمناضل الأفريقى المعروف « وليم ديبوا » وقد لعب دورا شبيها بدور كل من الكواكبى ورشيد رضا وساطع الحصرى فى حركة الوحدة العربية والاسلامية .

ولاشك أن الامتداد السكانى والجغرافى العربى فى القارة الأفريقية يجعلنا كعرب شركاء فى البيت الأفريقى وشركاء فى كل تجربة أفريقية . وليس أدل على هذا من وجود ٧٥ ٪ من مساحة الوطن العربى وكذا نمو ٧٠ ٪ من تعداد الشعب العربى فى الشمال الأفريقى ويتمثل الجناح العربى فى أفريقيا فى تسع دول عربية هى مصر ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، السودان ، الصومال ، جيبوتى . وشاركت سبع من هذه الدول فى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ وكلها الآن أعضاء عاملون بالمنظمة ويتحملون مسئولياتهم والتزاماتهم الأفريقية شأنهم شأن أية دولة أفريقية جنوب الصحراء . ولقد استضافت القاهرة (١٩٦٤) ، الجزائر (١٩٦٨) ، الرباط (١٩٧٢) ، مقديشيو (١٩٧٤) ، الخرطوم (١٩٧٨) مؤتمرات القمة الأفريقية .

والمسألة ليست مسألة الوجود العربى فى أفريقيا فحسب ، وانما مسألة التفاعل العربى الأفريقى على مستوى الوطن العربى والقارة الأفريقية ككل والشعور المشترك بالمصير الواحد منذ عصر التحرير العربى والأفريقى فى مواجهة سبع امبراطوريات استعمارية تحكمت فى المنطقتين طوال سنوات طويلة ، لقد وقفت الشعوب العربية والأفريقية معا فى كفاح مشترك ضد العدو المشترك . واذا كانت موجة التحرير العربية أسبق زمنيا (منذ الأربعينات) من موجة التحرير الأفريقية (منذ الستينات) فان هذا لاينفى أن زحف التحرير جميعا كان موجة واحدة متعاصرة ملتحمة أساسا وان تعددت شعبا وتتابعت خطوات وحققت كل منهما أعلى مراحل الاستقلال فى غضون ربع قرن وكان الوطن العربى نواة التحرير الأفريقى أساسا وكانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أول جسر يربط حركتى التحرير العربية

والأفريقية . (راجع ماجاء فى فلسفة الثورة للرئيس عبد الناصر عام ١٩٥٤)

وعلى ضوء أعمال ونتائج مؤتمر القمة الأفريقى الأخير فى أبوجا ، ومن منطلق الاحساس العربى بالمشاركة فى المصير الأفريقى ، فان المتابعة عن كثب لما يجرى فى كل من الوطن العربى وأفريقيا لعقد دراسات عربية أفريقية مقارنة من شأنه رصد الخاص بكل منطقة والعام المشترك بينهما مما يتيح تبادل التجارب والخبرات والممارسات السياسية والاقتصادية والثقافية فى اطار مايعرف الآن باسم التعاون العربى الأفريقى ويمثل « رغم تواضع نشاطه الحالى » أشمل وأعمق مظاهر التعاون بين الجنوب / الجنوب دعما لوحدة صف العالم الثالث فى حواره مع عالم الشمال الغنى .

ويركز هذا المقال على الدراسة المقارنة لمؤتمرات القمة لكل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والأخيرة أكبر وأشمل منظمة قارية فى العالم « ٥١ دولة »

وانعقاد مؤتمر القمة العربى أو الأفريقى وان كان ليس هدفا فى حد ذاته فانه يأتى استجابة لظاهرة معروفة فى عالم اليوم هى « دبلوماسية القمة » . واللجوء الى عقد مؤتمرات القمة يعنى تجاوز الوسائل التقليدية الأخرى وذلك بقصد سرعة حسم الموضوعات والقضايا المطروحة فى المؤتمر من قبل الرؤساء . واذا كانت الدول الكبرى قد احتكرت لنفسها مؤتمر القمة فترة طويلة فان دول العالم الثالث بدأت منذ بداية الأربعينات تمارس هذه المسئولية وكانت مؤتمرات القمة العربية التى انشأت جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ومؤتمر القمة الأفريقى الأسيوى فى باندونج الذى وضع أسس الحركة الأفروآسيوية عام ١٩٥٥ وأول مؤتمر قمة افريقى عام ١٩٥٨ فى أكرا - غانا « قبل انشاء منظمة الوحدة الأفريقية » وأول مؤتمر قمة لعدم الانحياز فى بلجراد عام ١٩٦١ ثم مؤتمر القمة الأفريقى التأسيسى لمنظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ . وهكذا شاعت مؤتمرات القمة وتنوعت .

وبالدراسة المقارنة نجد أن عام ١٩٦٤ قد شهد انعقاد كل من مؤتمر القمة العربى الأول بالقاهرة « يناير » ومؤتمر القمة الأفريقى الأول بالقاهرة أيضا « يوليو » . ومنذ ذلك الوقت وطوال ٢٧ عاما انعقدت ٣٠ قمة أفريقية « منها فقط ثلاث قمم طارئة » مقابل ١٨ قمة عربية « منها ٦ قمم طارئة » . معنى هذا أن القمة الأفريقية قد حافظت على استمراريتها العادية سنويا « باستثناء قمة ١٩٨٠ » حتى انعقاد مؤتمر أبوجا الأخير بينما فقدت القمة العربية العادية منذ عام ١٩٨٢ استمراريتها منذ انعقاد مؤتمر القمة العربى الثانى عشر فى فاس « سبتمبر ١٩٨٢ » وبدأت القمة العربية منذ عام ١٩٨٥ تعقد دورات طارئة على فترات غير منتظمة كما يلى :

- مؤتمر القمة العربى الطارىء فى الدار البيضاء « أغسطس ١٩٨٥ » لمواجهة العمليات الارهابية على المخيمات الفلسطينية فى لبنان .
- مؤتمر القمة العربى الطارىء فى عمان « نوفمبر ١٩٨٧ » وخصص للحرب العراقية الايرانية .
- مؤتمر القمة العربى الطارىء بالجزائر « يونيو ١٩٨٨ » بشأن المؤتمر الدولى للشرق الأوسط وتأكيد الحقوق الفلسطينية
- مؤتمر القمة العربى الطارىء فى الدار البيضاء « مايو ١٩٨٩ » لمواجهة تداعيات الأزمة اللبنانية .
- مؤتمر القمة العربى الطارىء فى بغداد « يونيو ١٩٩٠ » ودعا اليه الرئيس العراقى صدام حسين أساسا فى محاولة مكشوفة لتتويجه زعيما عربيا على الأمة بعد مزاعم « قادسية صدام »
- مؤتمر القمة العربى الطارىء فى القاهرة « أغسطس ١٩٩٠ » لادانة الاجتياح العراقى للكويت .

أما القمم الأفريقية الطارئة فهى كما أشرنا لم تتجاوز ثلاث دورات طارئة هى :

- مؤتمر القمة الأفريقية الطارىء فى اديس أبابا بسبب غزو قوات جنوب أفريقيا العنصرية لأنجولا « يناير ١٩٧٦ »
- مؤتمر القمة الأفريقى الطارىء فى لاجوس - نيجيريا وخصص للشئون الاقتصادية وتوقيع خطة عمل لاجوس « ابريل ١٩٨٠ »
- مؤتمر القمة الأفريقى الطارىء فى أديس أبابا لدراسة مشكلة المديونية « نوفمبر ١٩٨٧ »

ولاشك أن الحرص الأفريقى على انتظام دورات انعقاد مؤتمرات القمة العادية « ايجابية » تحسب للعمل الأفريقى المشترك ويفتقر اليها العمل العربى المشترك على الأقل لتنقية الأجواء العربية وتصحيح مسار التعاون العربى الذى خربه الاجتياح العراقى للكويت .

ومسألة تحديد الموعد الشهرى واليومى للقمة العربية كانت مثار مناقشات عديدة سابقة وأول مرة تحدد فيها موعد للانعقاد الدورى جاء فى قمة الجزائر السادسة عام ١٩٧٣ وتحدد شهر ابريل من كل عام ولم يتم الالتزام بذلك . وفى القمة السابعة عام ١٩٧٤ تقرر عقد القمة الثامنة فى يونيو ١٩٧٥ بمقديشيو - الصومال ولم يتم الالتزام بذلك أيضا وفى القمة العاشرة « نوفمبر ١٩٧٩ » تم التأكيد مرة أخرى على عقد القمة بصفة دورية خلال نوفمبر من كل عام ، كما تحدد أساس اختيار المكان تبعا للترتيب الهجائى للدول الأعضاء . وهذا القرارا التزم به وعلى أساسه عقدت القمتين اللاحقتين ثم يجىء تعطيل القمة العادية الثالثة عشرة والتى كان مقررا عقدها فى الرياض « نوفمبر ١٩٨٣ » ليدل مرة أخرى على عدم الالتزام العربى الجماعى - أيا كانت المبررات - يمثل هذا القرار .

والتساؤل المطروح حاليا الى أى حد تستطيع الأمانة العامة للجامعة العربية أن ترتب انعقاد القمة العربية العادية فى موعدها الذى سبق أن تحدد فى شهر نوفمبر من كل عام ولتكن قمة ابوجا الأفريقية هى الدرس

الأفريقى المستفاد فلقد انعقدت فى موعدها السنوى رغم الأزمات المزمنة والمستحدثة التى تعرضت لها القارة وفى مقدمتها الانقلابات العسكرية والاستيلاء على ادارة الحكم حتى فى أديس أبابا حيث مقر الأمانة العامة للمنظمة الأفريقية .. وأكثر من هذا فلقد انعقدت القمة الأفريقية فى اليوم المحدد لها بعد أن حدد مؤتمر القمة الأفريقى عام ١٩٩٠ يوم الاثنين الأول من يونيو موعدا للقمة وتم هذا للمرة الأولى أوائل هذا الشهر .

والقضية ليست قضية توقيت فحسب وانما أيضا مسألة تقنين لآلية مؤتمر القمة العربى - على غرار مؤتمر القمة الأفريقى - فى ميثاق جديد أو معدل للجامعة العربية ليأخذ المؤتمر مكانه الطبيعى فى الهيكل التنظيمى للجامعة مقرونا بأهداف ووسائل وأساليب واضحة . وهذا ماورد فعلا فى مشروع تعديل ميثاق الجامعة العربية والذى جعل من مؤتمر القمة أعلى سلطة فى الجامعة « البند الأول من المادة ٨ » وأوضح اختصاصاته بصورة أشمل وأقوى مما ورد فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأورد البند الثانى من المادة ٨ هذه الاختصاصات كما يلى : للمؤتمر أن ينظر فى أية مسألة تدخل فى نطاق هذا الميثاق أو تتصل بمعالجة الوضع العربى أو بسلطات ونشاطات الجامعة ومؤسسات العمل العربى المشترك أو التى تقدمها اليه الدول الأعضاء بهدف تعزيز التضامن العربى ورسم الخطط الكفيلة بتدعيم قدرات الوطن العربى فى مختلف الميادين ويقوم بصفة خاصة بما يلى :

أ - اقرار استراتيجية العمل العربى المشترك فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واتخاذ القرارات والتدابير الكفيلة بدفع هذا العمل وضمان الأمن القومى للأمة العربية ومصلحتها المشتركة .

ب - اعتماد سياسة الدفاع المشترك فى الوطن العربى وأمنه وتأمين متطلباتها والنظر فى أى وضع دولى يمس بالأمن والسلم العربيين .

ج - اعتماد الخطط والمشاريع العربية المشتركة ضمن اطار الجامعة واقرار تمويلها وكذلك دمج أو الغاء المنظمات أو المجالس الوزارية المتخصصة .

د - التصدى للنزاعات العربية والعمل على حلها بالطرق السلمية

هـ - اعتماد أسس التعاون العربى المشترك مع المجموعات الدولية الأخرى .

و - تعيين اعضاء محكمة العدل العربية

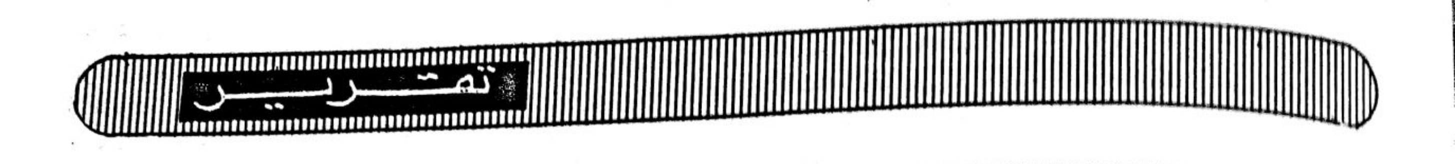
ز - تحديد مقر الجامعة

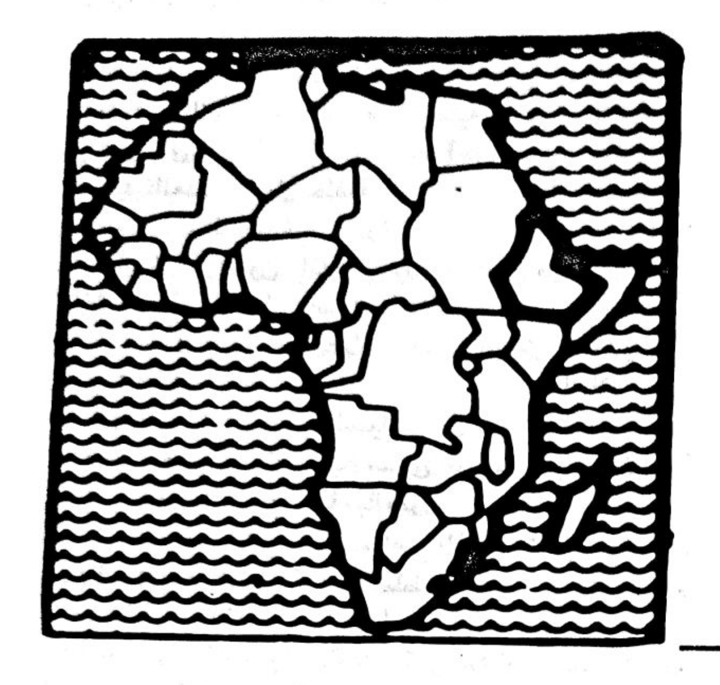
ح - اقرار تعديل الميثاق

ورغم أهمية مثل هذه الاختصاصات فيما لو أدخلت على صلب ميثاق الجامعة العربية فان مؤتمر القمة الأفريقى الأخير فى أبوجا قد إستحدث أمرا جديدا بالتوقيع على اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية ومن أبرز الخطوات التى استحدثتها هذه الاتفاقية هى اضفاء الشخصية القانونية لمنظمة الوحدة الأفريقية على الجماعة على اعتبار ان الجماعة جزءا لايتجزأ من المنظمة ومن ثم فالمعاهدة التى أنشأت الجماعة جزءا لايتجزأ من ميثاق المنظمة وبذلك أصبح مؤتمر القمة الأفريقى هو الجهاز الأعلى للجماعة . ولذا فقد طالبت القمة الأفريقية الأخيرة أمين عام المنظمة بالدعوة فى أقرب وقت الى عقد اجتماع اللجنة المختصة بمراجعة ميثاق المنظمة مع الأخذ فى الاعتبار البنود المتعلقة بوثيقة الجماعة الاقتصادية وبالقرارات المتعلقة باندماج الجماعة مع المنظمة .

وبالدراسة المقارنة مع أوضاع الجامعة العربية نجد أن الدول العربية اكتفت بالتوقيع على استراتيجية العمل الاقتصادى العربى منذ عام ١٩٨٠ ولم يدخل بعد مرحلة التنفيذ وان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية الموقعة منذ عام ١٩٥٧ لايضم مجلسها الحالى سوى اثنتى عشر دولة عربية فقط . وأن الوثيقتين ١٩٥٧ ، ١٩٨٠ منفصلتان تماما عن ميثاق الجامعة وليس ثمة الزام قانونى بالانضمام اليهما .

يعنى هذا بالمناظرة مع أوضاع أفريقيا ان الوطن العربى فى حاجة أيضا الى وثيقة اقتصادية حديثة يتم الاتفاق الجماعى بشأنها وتصبح جزءا لايتجزأ من ميثاق الجامعة الجديد أو المعدل وعندئذ تصبح الوثيقة ضمن المسئوليات العربية الملزمة لمؤتمر القمة العربى شأنه شأن مؤتمر القمة الأفريقى ولعل هذا يدعم دور مؤتمر القمة العربى فى اعادة ترتيب البيت العربى ترتيبا أمنيا وسياسيا واقتصاديا .





أفريقيا والتغيرات الديمقراطية

السفير. أحمد طه محمد

شهدت القارة الأفريقية فى الفترات الأخيرة تطورات هامة على الساحة السياسية الداخلية تبرز اتجاهات جديدة فى الطريق نحو تطبيق الديمقراطية فى القارة ، وأهتمت وكالات الأنباء بابراز هذه التطورات معلنة ان بشائر رياح الديمقراطية قد بدات تظهر فى افريقيا ، كما أهتم المحللون بهذه التطورات التى تشهدها القارة فى المرحلة الحالية التى تتسم بتغييرات بارزة فى المجتمع الدولى المعاصر .

والواقع أن هذه التطورات على الساحة الأفريقية تحتاج الى المتابعة والدراسة ، خاصة مع بروز التطورات السياسية الأخيرة فى شرق أوروبا وفى العلاقات بين القوى العظمى ، وبعد انقضاء ثلاث حقب على إستقلال دول القارة اختبرت فيها مجموعة من أنظمة الحكم كان أبرزها نظام الحزب الواحد .

احداث غرب القارة :

ومن امثلة الاحداث التى وقعت فى القارة وتوضح الاتجاهات الجديدة نحو الديمقراطية ، ما حدث فى جمهورية مالى ، حيث أندلعت المظاهرات فى ٢٢ مارس ١٩٩١ مطالبة بالديمقراطية وتعدد الأحزاب واقالة الرئيس تراورى ، وقامت القوات المسلحة بالاستيلاء على السلطة بعد أربعة أيام ، حيث اعتقلت الرئيس تراورى ، وتشكل مجلس مصالحة وطنية برئاسة الكولونيل (أما أمادو سوماتى تورى) حيث أعلن المجلس الغاء الدستور وحل البرلمان والحكومة والحزب الحاكم (الاتحاد الديمقراطى لمالى) ، كما قرر تطبيق التعددية الحزبية .

وقد تشكلت لجنة للتنسسيق بين تجمعات المعارضة واتحاد الطلاب والاتحاد العام للعمال والموظفين الذى قاد رئيسه هذه اللجنة ، وتم التنسيق بين اللجنة ومجلس المصالحة الوطنية على تكوين لجنة مشتركة بينها هى (لجنة الانقاذ الشعبى) ، مهمتها اتخاذ القرارات بما فى ذلك اختيار رئيس الوزراء وتشكيل حكومة مؤقتة ، فضلا عن عقد مؤتمر وطنى يجمع كل المنظمات السياسية لاعداد دستور جديد للبلاد ، وقانون جديد للانتخابات النيابية ، والاعداد لهذه الانتخابات ، وانتخاب رئيس الدولة ، مع تطبيق التعددية الحزبية .

وفى ٣١ مارس ١٩٩٠ تم حل مجلس المصالحة الوطنية ، وتشكلت اللجنة الانتقالية للخلاص الوطنى برئاسة الكولونيل امادو تورى ، ضمت خمسة وعشرين عضوا (منهم عشرة من العسكريين وخمسة عشر من المدنيين الذين يمثلون معظم القوى المعارضة والنقابية

والطلابية) ، كما اتفق على تشكيل حكومة إنتقالية وعقد مؤتمر وطنى يضم جميع القوى السياسية والاجتماعية فى البلاد .

كذلك حدث فى موريتانيا تطور جديد ، حيث ابرزت الانباء ما أعلنه فى ١٥ أبريل ١٩٩١ ، رئيس الجمهورية (ولد سيد أحمد طايع) عن اجراء استفتاء على دستور جديد للبلاد استجابة لرغبة الشعب ، مؤكدا اجراء الانتخابات العامة عقب الاستفتاء الذى يجرى قبل نهاية العام ، وذلك لاختيار جمعية وطنية ومجلس للشيوخ ، وأشار الى أن السماح بانشاء احزاب سياسية بدون تحديد العدد يشكل خلفية أى عمل فى إطار الاجراءات الدستورية الجديدة .

وأبرز المراقبون انه لم يتم تحديد موعد للسماح بانشاء الأحزاب السياسية وأن رئيس جمهوريةموريتانيا كان قد تولى الحكم فى أعقاب انقلاب عسكرى فى ديسمبر عام ١٩٨٤ ، وتعهد بادخال الديمقراطية فى البلاد ، كما أشاروا الى أن الأحزاب السياسية فى موريتانيا التى يعمل معظمها حاليا بشكل شبه سرى مستعدة لبدء نشاطها العلنى فور السماح لها بالعمل .

وفى ٢٧ أبريل ١٩٩١ ، جاءت الأنباء بتظاهر عشرات الآلاف فى موريتانيا تأييدا لخطط الحكومة فى إقامة نظام ديمقراطى متعدد الأحزاب ، ووصفت المصادر الدبلوماسية المظاهرة بأنها أكبر مظاهرة من نوعها تشهدها نواكشوط ، وكانت المظاهرة قد اندلعت على بعد حوالى نصف كيلو متر من مقر الرئاسة ، وحاولت قوات الشرطة احتواء المظاهرة فى البداية ، وفشلت فى منع سير المتظاهرين الى مقر الرئاسة ، وارتبطت المظاهرة بتعهد الرئيس الموريتانى حسبما سبق باجراء الانتخابات الحرة واقامة نظام متعدد الأحزاب ، والاستفتاء على تعديل الدستور قبل نهاية العام الحالى ١٩٩١ .

وفى ٢٧ ابريل ١٩٩١ ، أبرزت وكالات الأنباء ما أعلنته حكومة جمهورية النيجر عن عقد مؤتمر فى نيامى العاصمة لمناقشة انتقال البلاد الى نظام التعدد الحزبى ، وكانت سلطات النيجر قد أعلنت فى نوفمبر ١٩٩٠ قرب انضمامها الى الدول الأفريقية التى أنهت النظام الديكتاتورى وحكم الحزب الواحد (حزب الحركة الوطنية لمجتمع التنمية (N.N.S.D) .

وكانت البلاد قد شهدت سلسلة من التطورات منذ عام ١٩٨٩ ، تم الانتقال فيها من سيطرة المجلس الأعلى الى دولة مؤسسات والأفراج عن السمجونين السياسيين فى اطار سياسة للمصالحة الوطنية ، وعقد فى مايو من ذلك العام دور الانعقاد الأول للمؤتمر الدستورى لحزب الحركة الوطنية لمجتمع التنمية ، كما تم تشكيل المكتب التنفيذى للحزب ، ثم تشكيل مجلس اعلى للتوجيه الوطنى كأعلى سلطة فى الدولة برئاسة رئيس الجمهورية ، كما تشكل مجلس وطنى للتنمية مكمل للجمعية الوطنية لتقديم الدراسات والتوصيات ، وتم الاستفتاء على الدستور الجديد فى ١٠ ديسمبر ١٩٨٩ ، كما تم الاستفتاء على رئاسة الجمهورية ، وتعرضت البلاد للاضطرابات خلال عام ١٩٩٠ .

وفى جمهورية الكاميرون كانت الجمعية الوطنية قد اصدرت فى ٥ ديسمبر ١٩٩٠ ، قانونا يسمح بالأخذ بنظام التعدد الحزبى فى البلاد ، وذلك بعد موجة من الاضطرابات العارمة التى بدأت فى احتياج الكاميرون منذ شهر يوليو ، وكان اصدار هذا القانون تعبيرا عن أول خطوة نحو تحقيق الديمقراطية فى البلاد .

وقد سبق فى ١٤ أكتوبر ١٩٩٠ أن انشئت فى باريس لجنة للتنسيق بين الحركات السياسية ، وضمت هذه اللجنة بين الحركات السياسية كثيرا من الحركات السياسية والمعارضة لنظام الحكم فى الكمرون ، بالاضافة الى مجموعة من الشخصيات المؤثرة فى الحركة السياسية هناك ، وقامت اللجنة بتوجيه رسالة الى الرئيس (بول بيا) فى ٢٣ اكتوبر ١٩٩٠ حملها اليه نائب رئيس اللجنة ، وحين وصل الى مطار (ياوندى) العاصمة القت السلطات القبض عليه ، ولكن افرج عنه فى اليوم التالى ، وتسلمت سكرتارية الرئاسة فى ٣٠ أكتوبر الرسالة مع محضر تأسيس اللجنة .

هذا وقد طالبت اللجنة فى رسالتها بالغاء القوانين الاستثنائية ، كما طالبت بحرية الصحافة وبالأخذ بنظام التعدد الحزبى الذى أخذ به القانون الذى أصدرته الجمعية الوطنية ، وان كانت اللجنة قد طالبت رئيس البلاد بتحقيق المزيد من الممارسات الديمقراطية كما طالبت باسراع الجمعية الوطنية باصدار قانون يقضى بالعفو الشامل وغير المشروط عن المعتقلين السياسيين ، فضلا عن المطالبة بعقد مؤتمر وطنى لوضع قواعد جديدة لمستقبل المجتمع فى الكمرون .

وسبق كل هذا الأحداث الدامية التى وقعت فى جمهورية ليبريا ، والتى تمثلت فى الحرب الأهلية الضارية التى شهدتها البلاد واستنزفت مواردها ، والتى أدت الى فقد فئات كثيرة من الشعب لمأواها وتفشى الأمراض ، ومعاناة البلاد من المجاعة الطاحنة ، كما أدت فى الوقت نفسه الى انعدام الثقة بين مختلف الأطراف المتصارعة ، وتحاول الهيئات المانحة تقديم المعونات الغذائية لمقاومة المجاعة الا أن التغلب على الأزمة الغذائية الطاحنة مقرون بالتوصل الى حل سياسى للموقف المتأزم وإعادة الربط بين المدينة والريف فى البلاد .

أحداث القرن الأفريقى

كما شهدت القارة فى الفترات الأخيرة تطورات هامة فى منطقة القرن الأفريقى ، حيث اندلعت فى جمهورية الصومال الحرب الأهلية من المعارضة الصومالية المتمردة على نظام الرئيس سياد برى واحتلت حركة المؤتمر العاصمة وعينت رئيسا جديدا للبلاد ، وكان سياد

برى قد استولى على الحكم فى عام ١٩٦٩ ومكث فيه تسعة عشر عاما ، اقام أثناءها سياسة اشتراكية ، والغى جميع الأحزاب السياسية ، وشكل حزبا واحدا هو الحزب الثورى الأشتراكى الصومالى .

وتضم الأحزاب الصومالية المعارضة حزب المؤتمر الصومالى المتحد ، والحركة القومية الصومالية ، وحركة الوطنيين الصومـاليين ، وحركـة جبهة الخـلاص الديمقراطى وجماعة الميثاق ، وكانت هذه الأحزاب تعمل من الداخل والخارج ، وكانت هناك ولا تزال جهود من أجل عقد اجتماع لمائدة مستديرة تضم حركات واحزاب الصومال من اجل وضع نهاية للأحداث المأسوية فى البلاد .

وفى ٢١ مايو ١٩٩١ جاءت الأنباء باستقالة (منجستو هيلاماريام) من منصبه كرئيس جمهورية اثيوبيا ، ومغادرته البلاد الى زيمباوى ، بعد أربعة عشر عاما قضاها فى الحكم ، وذلك بعد تعرضه لضغوط لم يسبق لها مثيل من جماعات الثوار فى شمال البلاد الذين حققوا انتصارات كبيرة على القوات الحكومية منذ فبراير الماضى ، حيث استولوا على اقليمين فى شمال غرب البلاد ومناطق هامة فى ثلاثة اقاليم اخرى ، وجاءت الأنباء كذلك بالاستيلاء على اسمرة وتهديد العاصمة أديس أبابا ، فى الوقت الذى يتم فيه الاستعداد لعقد مؤتمر فى لندن بين الحكومة والمعارضة .

وكان الرئيس الهارب قد استولى على حكم اثيوبيا فى عام ١٩٧٧ بعد ثلاث سنوات من قيام مجموعة من ضباط الجيش بانقلاب ضد الامبراطور هيلاسيلاس ، وأقام نظام حكم شيوعيا ، كما اتسم حكمه بالشدة والدموية ، وأعدم العشرات من خصومه وسجن الآلاف واشترك فى بعض عمليات الأعدام ، وفى عام ١٩٨٤ تعرض لانتقادات دولية حادة لتجاهله المجاعة التى اجتاحت شمال البلاد وراح ضحيتها عشرات الآلاف من الأثيوبيين .

التطورات السياسية بجنوب افريقيا :

وفى الجنوب الأفريقى ، حدثت تطورات سياسية متتالية فى جنوب افريقيا ، والمعروف أن كفاح حركتى التحرير الأفريقية (المؤتمر الوطنى الأفريقى والمؤتمر الأفريقى الجامع) يتركز على انهاء التفرقة العنصرية فى البلاد ، الا أن الصراع القائم هناك يرتبط فى الوقت نفسه بقضية الديمقراطية ، حيث تهدف حركتا التحرير الى انهاء (الأبارتيد) والأتفاق على دستور للبلاد يتيح الفرصة لاقامة مجتمع ديمقراطى ، يشترك فيه سائر المواطنين ، بصرف النظر عن اختلاف اللون ، على اساس فرد واحد صوت واحد .

وقد شهدت جنوب افريقيا فى الفترات الأخيرة خطوات كبيرة نحو ازالة نظام التفرقة العنصرية واصدار دستور جديد فى البلاد ، وذلك فى ضوء ما أعلنه (دى كليرك) من الغاء قوانين الأرض الصادرة فى عامى ١٩١٣ و١٩٣٦ ، فضلا عن تشريعات التسجيل ومناطق الجماعات ، وهى التشريعات التى تعتبر الأعمدة الرئيسية التى يتركز عليها نظام (الأبارتيد) فى جنوب افريقيا ، بالاضافة الى قانون الامتيازات المستقلة الذى الغته بريتوريا فى ١٥ اكتوبر عام ١٩٩٠ ، وهو القانون الذى كان يحرم على السود التردد على كثير من الاماكن العامة كالمكتبات والشواطىء والحدائق والمتنزهات العامة .

وواضح ان الجهود المبذولة من اجل انهاء نظام التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا وما تسفر عنه من انهاء حكم الأقلية ، انما ترتبط بقضية الديمقراطية فى البلاد ، وقد سبق ان اعرب (نلسون مانديلا) عن ترحيبه بالخطوات الشجاعة التى يتخذها الرئيس (دى كليرك) فى سبيل القضاء على (الابارتيد) فى جنوب افريقيا ، الا انه أوضح فى الوقت نفسه أن السود مازالوا محرومين من حق التصويت أو الترشيح لعضوية البرلمان .

والواقع أنه لا ينبغى فى تقييم النظام السياسى فى جنوب أفريقيا من حيث ارتباطه بالديمقراطية التركيز على الصيغة النيابية التى يتبعها نظام الحكم الذى يسيطر عليه البيض ، فالديمقراطية تعنى بمجموع الشعب وليس بأقلية من البيض ، وحكمهم المسيطر ، وعلى ذلك فالخطوات الجديدة من اجل انهاء (الأبارتيد) لابد أن ترتبط بتحقيق ديمقراطية جميع الشعب هناك ، غالبية من السود الذين عانوا من التفرقة العنصرية ، وبالتالى فهم يعانون من حرمانهم من الديمقراطية الحقيقية ومن التمتع جميعا بحق التصويت دون أى تمييز أو تفرقة .

اثر احداث شرق أوروبا

ويربط كثير من المحللين بين الاتجاهات الجديدة نحو الديمقراطية فى افريقيا والتغيرات التى حدثت فى شرق أوروبا ، عى أساس ان هذه التغيرات لهاتأثيرها على هذه الاتجاهات ، كما نجح التخفيف من التنافس بين القوتين الأعظم فى اضعاف قدرة بعض الدول على الممارسة الدبلوماسية بالتهديد بان تجلأ الى احدى القوى لطلب الحصول على ما لم تحصل عليه من القوى الأخرى ، بل أنه مع فشل الدول الشرقية فى البقاء كنوذج للاشتراكية ، فان انهيار انظمة هذه الدول كان له اثره السلبى على الدول الأفريقية التى كانت تتبع الاتجاه الاشتراكى ، ولكن الدول الأفريقية التى كانت ذات ميول غربية استطاعت ان تفيد مما حدث فى الشرق باعلان اتجاهها نحو التعددية السياسية ، على اساس ان الدول الغربية لا تستطيع ان تشجع مثل هذا الاتجاه فى الدول الشرقية وتتنكر له فى القارة الأفريقية .

ولكنهم فى الوقت نفسه يبرزون ملاحظة ان القارة الأفريقية قد سبقت شرق اوروبا فى الاتجاهات والتطبيقات الديمقراطية ، فهناك بلاد افريقية بدأت فيها

عملية التحول الى النظام الديمقراطى منذ سنوات طويلة سابقة على تغيرات شرق اوروبا منها بتسوانا وجامبيا وموريشميوس والسنغال ، كما أن الاتجاهات العملية الديمقراطية كانت واضحة منذ هذه التغيرات فى الجابون وكوت ديفوار وبنين وغيرها ، ويمكن القول فقط بأن تغيرات شرق اوربا قد كان من شأنها تشجيع تزايد العملية الديمقراطية فى أفريقيا ، حيث أخذت القارة الأفريقية تتجه على وجه العموم نحو اتخاذ أنظمة سياسية بل واقتصادية أكثر تحررا ، سواء بالتطبيق أو بالوعود .

اختبار نظام الحزب الواحد

على أن المتتبع للتاريخ الحديث للقارة الأفريقية ، يرى انه عقب حصول دولها على الاستقلال ، خاصة من الاستعمار الفرنسى والاستعمار البريطانى ، اخذت هذه الدول تطبق الأنظمة الديمقراطية التعددية التى سادت كلا من فرنسا ، والتى تمثلت فيها فى النظام الرئاسى ، وبريطانيا التى تمثلت فيها فى النظام البرلمانى .

بيد أن القارة شهدت بعد فترة من الزمان تحولا نحو تطبيق نظام الحزب الواحد ، مسترشدة فى ذلك بالأنظمة التى سادت الاتحاد السوفيتى ودول شرق اوربا ورأى حكم الدول الأفريقية فى تطبيق هذا النظام ما يمكنهم من السيطرة على البلاد وتوجيه التنمية الاقتصادية فيها ، وقد ساعدتهم فى ذلك الأوضاع القبلية والشرقية فى القارة وأن المجتمعات الأفريقية لم تمارس المعارضة فى تاريخها القديم .

وبعد مرور ثلاثة احقاب على الاستقلال فى القارة ، فقد أبرز المحللون فشل نظام الحزب الواحد فى بعض الدول التى طبقته ، بل أنه كان العقبة الرئيسية أمام الوحدة الوطنية ، حيث فرضت على الأفراد الاتجاهات الايدلوجية والسير فى خط فكرى معين ، كما أن هذا النظام الذى كان من أهدافه تعليم الفرد ورفع مستواه ، ادى من الناحية الواقعية الى تعليم الفرد اخفاء مشاعره الحقيقية واستخدام لغة معينة تتمشى مع الخط السياسى الذى رسمه الحزب ، كما أدى الى زيادة ارتباط الفرد بالنظام القبلى واعتباره ملاذا له .

وأشاروا الى أن بعض الأنظمة التى طبقت نظام الحزب الواحد قد لجأت الى محاولة اسباغ الصفة الديمقراطية عليه ، وتحرير الانتخابات وفتح المجال أمام المرشحين الذين لا ينخرطون فى جهاز هذا النظام ، ولكن التجارب أوضحت عملا أن ذلك كان وسيلة لابغاد العناصر السياسية المشاغبة من الذين سبق انتخابهم بتأييد الحزب الواحد ، والذين قرر ابعادهم من الحزب أو الحكومة ، كذلك لم يحقق نظام الحزب الواحد ما كان يطمع فيه مؤيدوه من الافادة منه فى تدعيم التنمية الاقتصادية ، على أساس أن من شأنه ان يقلل من القلاقل الاجتماعية ويساعد على تعبئة جهود وأنشطة المواطنين فى سبيل تحقيق الخطط الاقتصادية الموضوعة فى البلاد .

الأنظمة السياسية فى القارة

ويقسم بعض المحللين الأنظمة السياسية السائدة فى القارة الأفريقية الى أنظمة ديمقراطية ، وأنظمة ديكتاتورية ، ويقصدون بالانظمة الديمقراطية الأنظمة التى تهىء فرصا واسعا للمنافسة بين التجمعات المنظمة ، وفرصا كثيرة للمشاركة الشعبية فى الحكم ، وانتخابات تعقد بطريقة سليمة ومتتابعة ، فضلا عن تقرير ضمانات دستورية للحريات المدنية وحقوق الانسان بطريقة فعالة ، وأمثلتها الأنظمة المطبقة فى بتسوانا ، وجامبيا ، وموريشيوس ، والسنغال ، وناميبيا ، وهم يميزون بين هذا النوع من الأنظمة والأنظمة التى يعتبرونها أنظمة ديمقراطية موجهة ، ويقصدون بها الأنظمة التى تتوافر فيها مؤسسات رسمية وممارسات للديمقراطية الدستورية ، مع سلطات كبيرة للحاكم او الحزب أو النظام تحد من مشاركة الأفراد والتجمعات المنظمة والمجالس التشريعية والقضاء .

ويقصدون بالانظمة الديكتاتورية الأنظمة التى تتوافر فيها امكانيات كبيرة للحد من التعبئة والتحرك السياسى ، وتكون السلطة فيها فى يد حاكم أو مجموعة صغيرة غير منتخبة بطريقة رسمية ، وليست فيها حدود دستورية فعالة لممارسة السلطة السياسية ، وأمثلتها الأنظمة السائدة فى أثيوبيا ، وليبيا ، وموريتانيا ، والصومال ، والسودان ، وملاوى ، وجيبوتى ، وبوروندى .

ويركز بعض المحللين على متابعة ودراسة الاتجاهات الديمقراطية فى الدول الأفريقية ، بحيث يقسمون هذه الاتجاهات على أساس المدى والوضوح فيها الى ثلاثة أنواع ، أولها دول يعتبر الاتجاه لتحقيق الديمقراطية فيها اتجاها قويا ، وثانيها يعتبر الاتجاه نحو الديمقراطية فيها اتجاهامعتدلا ، والثالثة يعتبر الاتجاه للديمقراطية فيها اتجاها غامضا ، ويتخذ هؤلاء المحللون مجموعة من المظاهر التى يبنون عليها اساس التقسيم من حيث القوة والاعتدال والغموض .

ومن مظاهر القوة فى الأتجاه نحو تحقيق الديمقراطية ، تمسك الحكومة بقوة باقامة نظام سياسى ديمقراطى فى البلاد ، والألتزام بقوة بادخال عمليات ديمقراطية عن طريق التقليل من سلطة الحاكم ، والابتعاد الكلى أو الجزئى عن الاحتكارات الحزبية ويعطون المثل على الدول التى يتحقق فيها هذا الاتجاه الجابون ، تليها بنين وكوت ديفوار ونيجيريا .

ومن مظاهر الاعتدال فى الاتجاه نحو الديمقراطية ، الألتزام الرسمى بالتحول الديمقراطى مقرونا فقط بخطوات تمهيدية وحذرة نحو اقامة مؤسسات التعدد ، والوعود التى تعكس الرغبة فى الديمقراطية ولكن الواقع فى البلاد لم يرتبط به بهذه الوعود ويعطون المثل على ذلك

بالجزائر وتونس ، بالدرجة الأولى ، ثم زامبيا والكمرون والكونغو وغينيا والنيجر وموزامبيق والرأس الأخضر ، فى درجة ثانية ، وتنزانيا فى درجة ثالثة .

ومن مظاهر الغموض فى الاتجاه نحو الديمقراطية ، أن يكون الالتزام من جانب النخبة الحاكمة نحو الديمقراطية متقلبا وغير ثابت أو واضح فى كثير من الأحيان ووقف تنفيذ التعهدات المعلنة بادعاء مقتضيات الساعة ، وأن يكون انشاء البنية الديمقراطية فيها مجرد مناورة سياسية ، ويعطون الأمثلة على ذلك فى المغرب ومدغشقر ورواندا وزائير بالدرجة الأولى ، وكينيا وانجولا ، وغانا ، ومالى وسيراليون والتوجو ، بالدرجة الثانية .

موقف الدول الغربية المانحة

أما عن موقف الدول الغربية المانحة ، فتبرز التحليلات أنه ازاء الضعف الاقتصادى القائم فى القارة ، فان الدول المانحة الديمقراطية من المنطقى ان تفضل مساعدة الافارقة المحتاجين ذوى الاتجاهات الأوتوقراطية ، وبدلا من أن تصر هذه الدول على تطبيق نظام التعدد الحزبى كشرط لمنح المساعدات ، فعليها أن تتمشى مع أصحاب النظرية التى تطبق نظام التجميع فى حزب واحد .

كما تبرز أنه لا غضاضة فى أن تركز الدول المانحة الديمقراطية على أهمية أن يتوافر فى الدول المستقبلة لمعونات ، استقلال القضاء وحرية الصحافة ، وأن تترك الدول الأفريقية لكى تكتشف وتتحقق بنفسها من أن التنمية لا تتحقق الا بالادارة الجيدة وهو ما أكده البنك الدولى فى مختلف المناسبات ، وأن هذه الادارة الجيدة تتحقق من الناحية العملية بتطبيق نظام التعدد الحزبى .

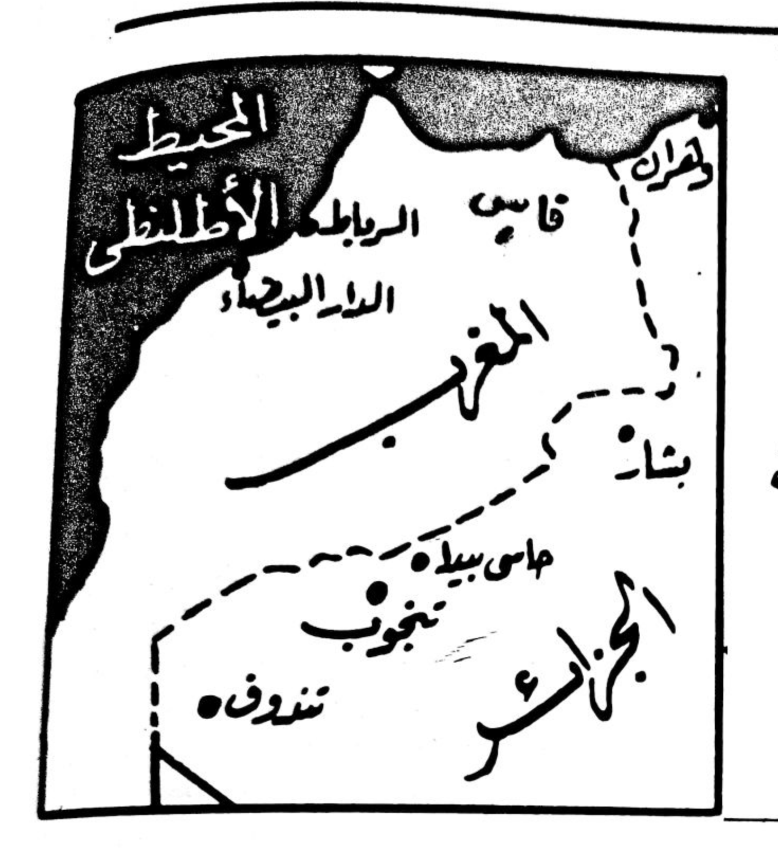
ويذهب البعض الى أن من المفهوم أن الأفارقة يرفضون أن يوجههم الاستعماريون السابقون الى ما يجب ان يعملوه ، ويقول الأفارقة بأن من الممكن تحقيق الديمقراطية بدون تطبيق نظام التعدد الحزبى ، وأن نظام الحزب الواحد يمكن المواطنين من اختيار قياداتهم بحرية كما يمكنه التعايش مع القضاء المستقل والصحافة الحرة .

على أنه يمكن القول بأن الدول المانحة الديمقراطية قد ربطت تقديم معوناتها ومساعداتها للدول الأفريقية المحتاجة بعنصرى الاصلاح الاقتصادى والتقدم الديمقراطى المبنى على تطبيق نظام التعدد الحزبى ، وكان الملاحظ ان قمع المعارضة السياسية فى بعض الدول الأفريقية مرتبط بالقمع الاقتصادى ، الأمر الذى اخذ يحدو بالكثير من الأفارقة الى المطالبة بانهاء القمعين معا ، بيد أن هناك من الدول ما فرض برامج صارمة للتقشف ، ولكن الشعوب فيها تزايد الاحساس لديها بمدى ضرر هذه البرامج مع اندلاع اسعار الصرف والاعتماد على الشركات الحكومية غير القادرة ، سواء فى ذلك المتعلمون ام فئات الشعب المعدمة التى تشكل اغلبية السكان ، وقد أدت مظاهرات الطعام فى عام ١٩٨٧ فى زامبيا الى مقاطعة زامبيا لصندوق النقد الدولى ولكن المظاهرات عادت من جديد فى عام ١٩٩٠ ، حيث اضطرت زامبيا الى تأييد الالتجاء الى انتخابات لنظام التعدد الحزبى ، وان كان الابقاء على نظام السياسة الاقتصادية مستمرا .

وهكذا يقال بأنه على الرغم من مرور سنوات طويلة على ربط العالم الغنى المانح معوناته ومساعداته للدول الأفريقية بضرورة تحقيق الاصلاح الاقتصادى والتقدم الديمقراطى ، الا أن بعض هذه الدول قد تتجاوب مع الاتجاه الديمقراطى دون الاتجاه الاقتصادى ، والأخرى قد تتمشى مع الاصلاح الاقتصادى دون الاصلاح الديمقراطى ، فاذا ما عاقب المانحون دولة لا يتحقق الاصلاح الديمقراطى ، فقد يؤثر ذلك بالسلب على برامجها للاصلاح الاقتصادى ، ويعطى المثل فى هذا الشأن لحالة جمهورية غانا التى تحصل على المساعدات تشجيعا لها على المضى فى الاصلاحات الاقتصادية .

هذا ومن الملاحظ ان التطورات السياسية التى وقعت قد شملت مساحة كبيرة فى القارة وعددا متزايدا من دولها ، وواضح ان الأحداث التى وقعت انما تمثل تمردا على وجه العموم على أنظمة الحكم الشمولية وعلى غياب الديمقراطية ، وأن الاتجاه الشعبى قد يؤدى الى اعادة النظر فى الأنظمة التى كانت مطبقة والى الانفتاح على مزيد من الديمقراطية ، غير ان ذلك يحتاج الى وقت وجهود كبيرة تحتاج الدول التى وقعت بها الأحداث الدموية الى الكثير من المعونات لاعادة البنية التى دمرتها الحروب الأهلية ، والأكثر من ذلك الاحتياج الى حل مشكلة المجاعة والمشكلة الغذائية الطاحنة التى ترتبت على هذه الأحداث ، وهو ما تحاول مختلف الدول والمنظمات المانحة أن يكون لها دورها فى هذا السبيل تدفعها فى ذلك مختلف الدوافع الانسانية والسياسية .

ولاشك أن الأحداث السياسية التى وقعت فى دول القارة ، من شأنها احداث آثار سيئة وسلبية على اقتصادياتها ، وبالتالى فهى ستحتاج الى الدعم الاقتصادى من الخارج ، والأمر يتوقف على المواقف التى ستتخذها الدول المانحة ازاء ربط المعونات بالاتجاهات السياسية والتحولات الديمقراطية الجديدة ، غير أنه مع وضوح الاهتمام بين دول الجنوب على وجه العموم بالاعتماد على النفس وسياسات التعاون بين الجنوب والجنوب ووضوح اهمية التجمعات الاقتصادية التى برزت فى العالم الغربى ، فلعل الأحداث والتطورات السياسية التى وقعت فى القارة الأفريقية تشجع دولها على الاتجاه نحو مزيد من التعاون التكامل والتجمع الاقتصادى الاقليمى ، وهو ما سبق للدول الأفريقية جميعها أن تبينت أهميته فى خطة عمل لاجوس عام ١٩٨٠ وفى الرغبة فى تحقيق السوق الأفريقية المشتركة التى تسعى لها القارة .



قضية الصحراء الغربية والمرحلة الحاسمة

أحمد مهابة

دخلت قضية الصحراء الغربية ، المتنازع عليها بين كل من المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ، مرحلة جديدة وحاسمة تبشر بتحول ايجابى نحو الحل ، على ضوء نتائج الاستفتاء ، الذى من المقرر ان يجرى تحت اشراف ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة ، حيث سيقرر هذا الاستفتاء هوية الشعب الصحراوى ومصيره ، حسبما يختاره من الاستقلال او ان يصبح جزءا من المملكة المغربية .

وقد وضع السيد خفير بيريز دى كويلار السكرتير العام للامم المتحدة خلال النصف الثانى من ابريل الماضى ، خطته لتنظيم الاستفتاء فى الصحراء الغربية ، تحت تصرف الاعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الامن ، لمناقشتها والموافقة عليها ، وتتضمن هذه الخطة مرحلتين تستغرق المرحلة الاولى منهما نحو ستة عشر اسبوعا ، تتمركز خلالها قوات الأمم المتحدة الخاصة بالاستفتاء فى الصحراء الغربية ، أما المرحلة الثانية فتعد خلالها الامم المتحدة قوائم التسجيل واعادة التوطين للاجئين فى الاقطار المجاورة ، ثم تبدأ حملة الاقتراع ، وفى النهاية يجرى الاستفتاء ، وتتكلف هذه الخطة (٢٠٠) مائتى مليون دولار .

ولقد حفزت هذه التطورات منذ بدأت فى شهر يونيو ١٩٩٠ ، العاهل المغربى الملك الحسن الثانى ان يبشر شعبه بأن مشكلة الصحراء الغربية ستشهد نهاية لها خلال الستة اشهر القادمة ، وذلك حسبما جاء فى خطاب جلالته تعقيبا على الاحداث التى وقعت فى مدينة فاس المغربية فى ١٤ ديسمبر ١٩٩٠ .

ولعل هذا التفاؤل هو الذى جعل الملك الحسن الثانى يقرر تأجيل الانتخابات البرلمانية المغربية لمدة عامين ، بحيث تمتد فترة مجلس النواب الحالى الذى انتخب عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ ، هذه المدة الاضافية ، ليتمكن المجلس من إقرار مايستجد من تطورات فى المشكلة ، من ناحية وحفاظا على وحدة الشعب المغربى بعيدا عن المعارك الانتخابية من ناحية اخرى ، وأهم من ذلك للضغط على الأمم المتحدة للاسراع نحو الوصول بالمشكلة الى الحل النهائى خلال هذه الفترة ، وإلا أصبح المغرب فى حل من كل التزام ، بحيث يستطيع أن يعامل الأقاليم الصحراوية المتنازع عليها باعتبارها جزءا لايتجزأ من الأراضى المغربية عند إجراء الانتخابات القادمة .

ولقد كانت نقطة البداية لهذه التطورات الايجابية

التقرير الذى رفعه السكرتير العام للامم المتحدة السيد بيريز دى كويلار فى الثامن عشر من يونيو ١٩٩٠ ، والخاص بتسوية مشكلة الصحراء الغربية عن طريق الاستفتاء .

ولقد أشارت الوثيقتان إلى الموافقة المبدئية للطرفين ، المغرب والبوليساريو على مقترحات التسوية التى قدمت لكل منهما على حدة ، يوم الحادى عشر من اغسطس عام ١٩٨٨ ، وذلك من طرف كل من السكرتير العام للامم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الافريقية .

ولقد كانت تلك المقترحات مثارا لمباحثات جرت على مختلف المستويات ، بعد الدراسات المتعمقة لها ، والتى على إثرها وجه ملك المغرب الحسن الثانى رسالة بشأنها الى السكرتير - العام للأمم المتحدة فى التاسع والعشرين من اغسطس عام ١٩٨٨ ، والتى ضمنها الحدود التى لايمكن ان تتعداها موافقة المغرب المبدئية على مسائل يرى انها أساسية ، لاعتبار هذه الموافقة نهائية وقابلة للتنفيذ .

ولقد رأينا أنه من الأهمية أن نركز فى هذا التقرير على موقف الجانب المغربى لأهميته الخاصة ، لأنه هو الذى يسيطر عسكريا واداريا على الأغلبية الساحقة من الاقاليم الصحراوية ، وخاصة مايعرف بالمثلث النافع ، الذى يضم عواصم هذه الاقاليم ، العيون والداخله وسمارا ، والذى يحتوى على مصادر الثروة البحرية والجوفية ، وعلى الجزء الأكبر من أبناء الشعب الصحراوى ، واستطاع بجيشه البالغ نحو ١٨٠ ألف جندى ، وبعد إقامة الجدران الدفاعية على حدوده مع كل من موريتانيا والجزائر ، أصبح يسيطر على الموقف العسكرى سيطرة مطلقة ، بالرغم من قيام قوات البوليساريو بين الحين والاخر بعمليات الكر والفر .

ويضاف إلى ماسبق أن المغرب هو الذى انسحب من منظمة الوحدة الافريقية عندما قبلت الجمهورية الصحراوية عضوا عاملا بالمنظمة ، التى اتهم المغرب سكرتيرها العام آنذاك ، السيد (آدام كودجو) بالانحياز والتواطؤ لصالح جبهة البوليساريو ، الأمر الذى جعل المغرب يعتبر منظمة الوحدة الافريقية غير مؤهلة لحل النزاع ، كما رفض المغرب ، ومازال مطالبة منظمة الوحدة الافريقية له بالتفاوض المباشر مع جبهة البوليساريو للاتفاق على ترتيبات وقف اطلاق النار ، لأن المغرب يعتبر التفاوض المباشر مع البوليساريو اعترافا بها كممثل شرعى ووحيد للشعب الصحراوى ، وانه عندما استقبل بعض اعضائها فى المغرب فى العام الماضى ، فعل ذلك بوصفهم مواطنين مغاربة ، وليس كأعضاء فى جبهة البوليساريو .

كذلك أدت موافقة لجنة تصفية الاستعمار فى الامم المتحدة على قرارات منظمة الوحدة الافريقية التى رفضها المغرب ، الى مقاطعة المغرب لهذه اللجنة ، معتبرا أن ملف مشكلة الصحراء الغربية أمامها ، أصبح بالنسبة له ملفا مغلقا لايقبل النقاش فيه مع لجنة تصفية الاستعمار ، إلا انه قبل ان يبقى الباب مفتوحا مع سكرتير الامم المتحدة ، ومن يرتضيه كمراقبين او معاونين لحل المشكلة ، الأمر الذى كانت له نتائجه المرضية للجانبين المغرب والبوليساريو . كذلك تميز الموقف المغربى حكومة ومعارضة بالملاحظات العديدة على خطة السكرتير العام للامم المتحدة ، فقد ضمن الملك الحسن الثانى رسالته الى بيريز دى كويلار العديد من الملاحظات والتحفظات والاعتراضات وذلك على النحو التالى : -

١ - إن المغرب لايمكن أن يقبل أن تكون مدة العمليات والاجراءات التى ستفضى إلى تنظيم الاستفتاء فى الصحراء مدة غير محددة والا تمتد إلى شهور طويلة .

٢ - يرى المغرب أن تواجد الأمم المتحدة داخل الأقاليم الصحراوية ينبغى أن يتضمن مرحلتين متميزتين بحيث يقتصر التدخل فى مرحلته الأولى على مراقبة وقف اطلاق النار ووضع اللوائح الانتخابية ، أما المرحلة الثانية ، والتى تعتبر أكثر اهمية واقصر بكثير من الناحية الزمنية ، فيجب أن تقتصر على إجراء الحملة الانتخابية للاستفتاء والاشراف على عمليات التصويت .

٣ - يرى المغرب أن تحديد مخطط التسوية فى الفقرة (٤٧ ج) بأربعة وعشرين أسبوعا من تاريخ دخول وقف اطلاق النار حيز التنفيذ ، هو تقدير يمكن ألا يحترم ، مادام الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة لديه سلطة تغيير إجراء الاستفتاء ، إذا ما رأى أن الظروف تفرض ذلك ، حسبما ورد فى الفقرة (٥٠) من التقرير .

٤ - يرى المغرب أن مسار مسلسل التسوية يتوقف بكاملة على وضع اللوائح الانتخابية ، حيث من المقرر أن تنتهى لجنة إثبات الهوية المكلفة بهذه المهمة اشغالها بعد ثمانية عشر أسبوعا من وقف إطلاق النار وهو تقدير قد يكون مبالغا فيه نظرا لتعقد العمليات المتصلة بهذا الموضوع .

٥ - يبدى المغرب إنشغاله بالمدة التى سيتم خلالها إنجاز مختلف العمليات ، ذلك لأن مخطط العمليات الخاصة بالتسوية يرى انه من الضرورى أن يخضع لنظام موحد خلال الفترة الانتقالية التى من المنتظر أن تكون مدتها أربعا وعشرين أسبوعا ، والتى تظل مدتها الممكنة غير محدودة ، بسبب الصعوبات التى تنجم عن وضع اللوائح الانتخابية ، وقد يترتب على ذلك ان يصبح تدخل الأمم المتحدة فى الصحراء قائما طيلة عدة أشهر دون مبرر لذلك ، لأنها ستكون غير مجدية ومكلفة فى نفس الوقت ، وغير ملائمة كثيرا لاجراء الاستفتاء على أحسن مايرام .

٦ - حرص المغرب على التأكيد من جديد ان تدخل الأمم المتحدة فى الفترة الفاصلة بين تاريخ وقف اطلاق النار ، والوقت الذى سيتم فيه وضع اللوائح الانتخابية بشكل نهائى ، لايمكن ان يكون له إلا هدفان اثنان ، يتمثل الاول فى مراقبة احترام وقف اطلاق النار اما الثانى

فيتمثل فى وضع اللوائح الانتخابية فى حين ان مراقبة وقف اطلاق النار لاتستوجب قطعا تدخلا عاما من الامم المتحدة فى الصحراء ، كما يتبين من خلال العديد من الحالات السابقة والهامة .

٧ ـ يرى المغرب أن الاشغال المتعلقة بوضع اللوائح الانتخابية تكتسى طابعا تقنيا ولاتتطلب اطلاقا إجراءات خاصة ، ماعدا إقامة الأجهزة المختصة وتنقل الأشخاص المعينين ، وبناء عليه يرى المغرب أنه لا داعى لاقامة الأجهزة والفنيين والهيئات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، التى لن تكون ضرورية قبل افتتاح الحملة المتعلقة بالاستفتاء ، لا لمراقبة وقف اطلاق النار ، ولا لاعداد اللوائح الانتخابية .

٨ ـ يؤكد المغرب انه مستعد لأن يقبل خلال حملة الاستفتاء وعمليات التصويت ، بأن يحد مؤقتا وبشكل مضبوط من ممارسة سلطته ، غير انه لايمكنه أن يقبل ذلك إذا كان ـ سيتجاوز قبل انطلاق الفترة التى يجرى خلالها الاستفتاء ، متطلبات مراقبة وقف اطلاق النار ووضع اللوائح الانتخابية ، وبمعنى آخر يرى المغرب أنه يتعين تمكين الأمم المتحدة من الاختصاصات والامكانيات الضرورية لتنظيم مراقبة الاستفتاء دون أن تخضع الصحراء مع ذلك لسلطتها ، وهذا أمر يحرص المغرب على أن يؤكده دون أى التباس .

٩ ـ يلاحظ المغرب أنه فيما يتعلق بمسئولية الحفاظ على الأمن العام للصحراء ، فهو دون المس بما قيل حول التقسيم اللازم للفترة الانتقالية الى مرحلتين ، يوضح ان سلطات الممثل الخاص لسكرتير الامم المتحدة فى هذا المجال لايمكن ان تمارس الا من أجل تنظيم ومراقبة وإجراء ـ الاستفتاء .

وبالنسبة لهذه النقطة استجاب السكرتير العام للأمم المتحدة لطلب المغرب وذلك فى الرسالة التى وجهها إلى ملك المغرب فى ٢٩ اغسطس عام ١٩٨٨ ، حيث أشار السكرتير العام إلى أن سلطة الممثل الشخصى للأمين العام ستكون هامة بالنسبة لمشاكل الامن فيما يتعلق بتنظيم ومراقبة الاستفتاء ، وأشار الى ضرورة تسوية هذا المشكل عن طريق الاتفاق ، وبحث هذا الأمر مع ممثلى المغرب فى عين المكان لايجاد افضل السبل والوسائل الكفيلة لبلوغ هذا الهدف ولتلافى أى سوء تفاهم .

١٠ ـ يرى المغرب أنه ليس هناك مبرر قبل وضع اللوائح الانتخابية ، لكى يمارس الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة أى مراقبة على الادارة المغربية خاصة فيما يتعلق بحفظ النظام ، وهى المراقبة التى لن يكون لها مايقابلها لدى الطرف الاخر .

١١ ـ اعترض المغرب على تحديد قوات التدخل المتنقلة والقوات المساعدة التى وصفت بأنها بوحدات شبه عسكرية ، وذلك من جانب مخطط التسوية الذى يقرر تجريدها من اسلحتها ، فى حين أن هذه القوات تشكل فى نظر المغرب جزءا لايتجزأ من الشرطة المدنية ، لانها موضوعه تحت إمرة وزير الداخلية وليس تحت إمرة القوات المسلحة ، وليس هناك مبرر قانونى لمعاملتها بهذا الشكل ، وفضلا عن ذلك يبدو على المستوى العملى انه من الخطير حرمان الشرطة العامة من جزء هام من وسائل عملها ، فى وقت يكون من الممكن فيه ارتكاب جرائم فى الحق العام .

١٢ ـ بالنسبة للحملة الخاصة بالاستفتاء ، يتعلق الامر فى نظر المغرب بفترة قصيرة يتم خلالها تنظيم اعلام حضورى للناخبين المؤهلين قانونا من خلال تسجيلهم فى اللوائح الانتخابية ، كما يرى المغرب ان السؤال الذى سيناقش خلال هذه الحملة ينبغى ان يكون هو نفس السؤال موضوع الاستفتاء ، أى ما اذا كان المعنى بالأمر ، وهو الشعب الصحراوى ، يؤكد أو يتنازل عن الجنسية المغربية ، ويتعين أن يتم تصور هذه الحملة من اجل الاستفتاء على أساس هذا الهدف ، الأمر الذى يترتب عليه مايلى : ـ

أ ـ أنه ينبغى أن يفهم من مقتضيات الفقرتين (١٥/ ٣٠ ج) عدم السماح بدخول الأشخاص المتواجدين وقت وقف اطلاق النار خارج الصحراء ، اللهم إلا إذا اعترف لهم بصفة ناخب وافتتحت الحملة .

ب ـ أن الوسائل الخاصة بتنظيم حملة اعلامية حضورية لايمكن توظيفها إلا بعد افتتاح الحملة الاستفتائية ، كما أن اختصاصات الممثل الخاص للسكرتير العام والهادفة إلى تحقيق ذلك لن تمارس إلا خلال الحملة الاستفتائية .

ج ـ ان المناقشة التى ستتم لايمكن أن تتعلق إلا بالسؤال المطروح على الناخبين فلا يمكن ان تحيد عن هذا الهدف لتصبح ذريعة لتهجمات تمس بالمؤسسات السياسية للمملكة المغربية ، او لاى دولة جارة ، أو بالمؤسسات الدينية أو المعتقدات .

د ـ يرى المغرب انه يتعين أن تسمح بساطة السؤال المطروح والتوزيع الجغرافى للناخبين ، باعطاء الحملة الاستفتائية وقتا قصيرا ، مما سيساعد على إجراء الاستفتاء فى جو هادىء ونزيه ، ويمكن أن يكون هذا الأجل عشرة أيام ، ويرى المغرب أن خطة السكرتير العام لاتشفى الغليل بهذا الخصوص ، حيث أن استمرار الحملة سته أسابيع فى حين أن وضع اللوائح الانتخابية ، من المقرر ان يمتد على مدى ١٨ اسبوعا ، كما انه من المقرر تنظيم الاستفتاء فى تمام الاسبوع الرابع والعشرين ، ويظهر جليا فى نظر المغرب أن هذه المدة مبالغ فيها ، وليس من شأنها أن تساعد على إجراء الاستفتاء فى جو يسوده الهدوء ، فبساطة السؤال المطروح لاتبرر هذه المدة .

هـ ـ أن وسائل التعبير المزمع توظيفها فى الحملة

الاستفتائية تتجاوز بكثير الوسائل اللازمة لحوار ديمقراطى ، إذ انه إذا كانت الاجتماعات والتجمعات ضرورية خلال الحملة الاستفتائية فإن الاستعراضات والمظاهرات فى الشارع العمومى من شأنها أن تخل بالنظام اكثر مما تساهم إعلاميا فى الحملة (الفقرة ٦٤ ب) .

و ـ يرى المغرب التذكير بما جاء فى رسالة وزير الخارجية المغربى للسكرتير العام للامم المتحدة ، والتى رأى فيها انه من الضرورى الأخذ بعين الاعتبار ، الصحراويين الذين لجأوا الى المغرب عندما كانت الصحراء تحت الاحتلال الاسبانى ، وذلك عند وضع اللوائح الانتخابية .

١٣ ـ أشار المغرب ، بالاضافة الى ماسبق عدة نقاط اخرى ، منها اعتباره أن وقف إطلاق النار ليس هدنة بل هو عملية مادية محضة ، تستهدف تحقيق إقرار السلم فى وقت لاحق ، وأن مضمون وقف اطلاق النار يكمن فى وقف الأعمال الحربية .

ويبقى دور السلطة الدولية التى اتخذت مبادرة وقف اطلاق النار او قبلت مراقبته ، يبقى هذا الدور متمثلا فقط فى التأكد من أن الأعمال الحربية قد توقفت ، وإذا تم خرق وقف اطلاق النار ، فعليها ان تحدد الطرف المسئول عن ذلك ، والذى يعنيه المغرب من هذا كما يقول ، ان وقف اطلاق النار لايعنى مطلقا ان تتدخل السلطة الدولية لتنزع سلاح اطراف النزاع وتحدد لها اجراءات لاتتعلق بخط المواجهة او بالمناطق المحاذية له مباشرة ، وبصورة اوضح ترى المغرب انه لايوجد اى مبرر معقول لكى يتم كليا او جزئيا ، تحديد القوات المسلحة المغربية الموجودة بالصحراء خارج نطاق خط المواجهة او المناطق المحاذية لها .

١٤ ـ كما يرى المغرب صعوبة إمكانية التطبيق المتكافىء والمتساوى ، لاجراءات غير تلك المتعلقة بوقف اطلاق النار ، إذ انه يرى انه من السهل تحديد مواقع القوات المغربية فى الصحراء فى كل وقت بينها قوات الخصم (البوليساريو) يصعب تحديد مواقعها ، لاسيما وانها متمركزة فى دولة او عدة دول اجنبية ، وبالتالى فإن الاجراءات التى ينص عليها مخطط التسوية ستتحمل المغرب وحدها عبئها الثقيل .

١٥ ـ وتتحفظ المغرب على كون مستوى القوات التى لن يتسملها التحييد ، يرجع اولا واخيراً للسلطة التقديرية للممثل الخاص ، وترى المغرب ان إلزام اعضاء من بعض وحدات (اللوبستيك) والدعم المغربية بالتخلى عن حمل السلاح وعن زيهم العسكرى بمجرد وقف اطلاق النار (الفقرة رقم ١٥٦ من المخطط) امر لايمكن ان يلتزم به المغرب .

١٦ ـ يلاحظ المغرب انه يحق لمختلف المسئولين العاملين لحساب الأمم المتحدة ، الحق فى ترجيح قوانينهم واوامرهم وتعليماتهم ، بناء على تقييمهم الخاص على كل المقتضيات القانونية او التشريعية فى القانون المغربى ، ويرى المغرب ان ذلك لايتلاءم مع ميثاق الأمم المتحدة ، الذى يضمن سيادة الدول ، كما ان هذا لايتلاءم فى نظره مع الدستور المغربى .

١٧ ـ يتحفظ المغرب على مقتضيات الفقرة (٨٠) من مخطط التسوية ، والتى تنص على ان اعوان وحدة الشرطة المدنية يستطيعون فى نطاق مهامهم ، اعتقال المجرمين وتحديد الاجراءات التى ينبغى اتباعها فيما بعد ، فى الوقت الذى ترى فيه المغرب ان المبادىء ـ المعترف بها عالميا فى مجال حقوق الانسان ، انه لايمكن متابعة او إدانة اى شخص الا بمقتضى قانون صادر مسبقا ، وامام محكمة مكونة تكوينا قانونيا .

وخلال الفترة من ٤ الى ٧ من شهر يونيو ١٩٩٠ ، عقد فريق من الموظفين الساميين فى الأمم المتحدة ، برئاسة الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة ، وهو (السيد جوهانس مانس) عقد هذا الفريق اجتماعا فى جنيف مع ٣٨ شخصية من الأعيان الصحراويين المدعوين من طرف الأمين العام للامم المتحدة ، وبحضور الممثل الخاص لرئيس منظمة الوحدة الافريقية ، وقد مكن هذا الاجتماع فريق الامم المتحدة من إطلاع الأعيان الصحراويين على دور (لجنة تحديد الهوية) ، وعلى المراحل الاولى المقررة لتنظيم الاستفتاء وطلب مساعدتهم لتحقيق هذه الغاية ، وخلال هذا الاجتماع تم بحث الاحصاء الذى نظمته السلطات الاسبانية فى إقليم الصحراء الغربية عام ١٩٧٤ ، وطبقا للمقترحات الخاصة بتسوية قضية الصحراء الغربية التى تقدم بها الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية وقد تم قبول هذا الاحصاء كأساس لتحديد الهوية للأشخاص الذين يحق لهم المشاركة فى هذا الاستفتاء ، على الرغم من إقراره بوجود بعض الثغرات والنواقص كاغفاله لأسماء عدد من الصحراويين واللاجئين منهم ، كما اقترح صيغة من اجل تطوير هذا الاحصاء واكماله

ولقد اثار الجانب المغربى بعض الملاحظات على الاحصاء الاسبانى ، وذلك على النحو التالى

أ ـ أن عدة اشخاص سجلوا مرتين او ثلاث

ب ـ هناك اشخاص لم يكن لهم وجود فعلى ، تم تسجيلهم من طرف بعض الاباء للحصول على مساعدة مادية من السلطات الاسبانية انذاك

ج ـ ان كتابة الاسماء العربية باللغة الاسبانية كانت غير دقيقة ، حيث كان مثلا اسم (الجومانى) يكتب مرة (اليمانى) ومرة اخرى (الهمانى) وتارة ثالثة (الجمانى)

د ـ هناك عدد كبير من الاشخاص الذين تم احصاؤهم فى مناطق الحدود لاينحدرون من الصحراء ،

وخاصة فى عدد من البلاد الصحراوية بعينها وهى (الزويرات) ، (نوادليبيما) ، (بئر ام كرين) و (تندوف) فى الجزائر ، و (وازاود) فى جمهورية مالى .

هـ - هناك بعض الشيوخ الذين توجد اسماؤهم على اللوائح الدولية ، ليست لهم اية وثائق اسبانية ، ولا أحد يستطيع ان يؤكد العكس .

و - وجود اخطاء فى شرائح الاعمار ، فمعدل النمو فى بلدان العالم الثالث يتراوح مابين ٨ ، ١ ٪ و ٢ ، ٣ ٪ ، غير ان عددا كبيرا من الاطفال الذين كانت اعمارهم تتراوح مابين ٤ و ٥ سنوات ، بلغوا الآن سن التصويت ، وهذا يتجاوز بكثير المعدلات المتعارف عليها

ز - ان لائحة الأمم المتحدة التى وضعت حسب الترتيب الأبجدى تتضمن تكرارات واغفالات وإضافات وعدم اخذ الوفيات بعين الاعتبار فى هذه القوائم .

ح - ان اسبانيا كانت تهيىء للتعجيل باستقلال الاقاليم الصحراوية وعينت رئيسا لها

ط - ان الأحصاء الاسبانى اهمل اكثر من أربعين الف صحراوى دفعتهم اسبانيا الى الهجرة بطريق مباشر او غير مباشر الى العديد من المدن المغربية .

المعارضة المغربية ترفض مخطط التسوية

كان للمعارضة المغربية رؤيتها المتشددة فى مخطط التسوية الذى وضعه السكرتير العام للامم المتحدة ، ويكفى ان نسوق نموذجا لموقف إحدى فصائل المعارضة المغربية وهى (الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية) ، الذى رفض المخطط جملة وتفصيلا ، بعد ان عقدت لجنته المركزية اجتماعا يوم ٢٩ يوليو ١٩٩٠ ، درست فيه تقرير السكرتير العام وفسرت رفضها له بالملاحظات الاتية : -

أ - ان التقرير لا يعطى للمغرب اى اعتبار كدولة زادت سيادة وينكر عليها حق الدفاع عن النفس

ب - ان الصلاحيات المعطاة لممثل السكرتير العام للامم المتحدة خلال الفترة الانتقالية ستجعل الاقاليم الصحراوية خارج السيادة المغربية ، الأمر الذى يجعل من الممثل الامى مندوبا ساميا باسم الامم المتحدة لمدة تتراوح مابين ٣٥ و ٤٠ اسبوعا .

ج - ان مجيىء قوات دولية الى منطقة الصحراء وجعل القوات المغربية مجردة من سلاحها وضع لاتوافق عليه المغرب

د - ان التقرير اعطى (جبهة البوليساريو) قبل التحضير واثناءه او خلال عملية الاستفتاء ، امتيازات كثيرة على حساب المغرب وسيادته ، ويظهر التقرير وكأنه يتعامل مع احدى قضايا تصفية الاستعمار ، وبصورة تؤدى فى النهاية الى انفصال الاقاليم الصحراوية عن السيادة المغربية .

هـ - ان ماجاء فى التقرير حول موضوع التواجد العسكرى المغربى وقضية تخفيض القوات المغربية فقط بينما لايتحدث عن تخفيض قوات البوليساريو ، هو امر غير مقبول

و - تجريد ممثل السكرتير العام للقوات المغربية من اختصاصاتها وتقييدة من حركتها يعنى ان المخطط يريد تجريد المغرب من وسائل الدفاع عن سيادته ووحدته الترابية وهى سابقة لم تسجل من قبل .

ز - لم يحدد المخطط مناطق العمليات ويعتبر الحزب ان هذه مغالطة كبيرة لأنها تحمل على الاعتقاد ان المخطط يعتبر كل منطقة الأقاليم الصحراوية منطقة عمليات ، بينما كان عليه ان يحدد منطقة انتشار القوات الدولية على الحدود بين المغرب والجزائر من جهة ، والمغرب وموريتانيا من جهة اخرى ، وذلك فى المنطقة الفاصلة بين الجدار الامنى وقواعد (البوليساريو) ، لأن ترك هذه النقطة غامضة امر يدعو الى التخوف وعدم الاطمئنان .

ح - يتساءل حزب الاتحاد الاشتراكى هل ستنتشر القوات الدولية فى قواعد البوليساريو فى كل من الجزائر وموريتانيا ؟ وهل سيسمح هذان البلدان بدخول قوات دولية الى اراضيهما ؟ ، يعتبر الحزب ان هذا امر يكتنفه الغموض إن لم يكن يشكل انحيازاً الى جانب (البوليساريو)

ط - يعتبر اشراف منظمة الوحدة الافريقية على عملية وضع اللوائح الانتخابية مؤشرا آخر على انحياز تقرير السكرتير العام للامم المتحدة الى الموقف المعادى للمغرب ، لأن منظمة الوحدة الافريقية التى وقفت ضد المغرب لايمكن ان تعمل الا على تزكيه وجهة نظر البوليساريو والدفاع عنها .

ى - لايمكن الاطمئنان الى الطريقة ، التى يريد السكرتير العام للأمم المتحدة إتباعها فى تحديد هوية ، الأشخاص الذين لهم حق المشاركة فى التصويت ، كالاعتماد على الوثيقة الاساسية المتضمنة للاحصاء الأسبانى عام ١٩٧٤ ، وضرورة الرجوع الى الوثائق الفرنسية والموريتانية فى المرحلة الاستعمارية ، بالاضافة الى الوثائق الاسبانية والقيام بالمقارنة بين المعلومات الموجودة فى كل منها ، للحصول على احصاء اكثر مصداقية للسكان الذين ينتمون حقيقة الى الاقاليم الصحراوية .

ك - ان ماجاء فى تقرير السكرتير العام للامم المتحدة انه من حق جميع اللاجئين الذين تم احصاؤهم العودة بحرية الى الاقاليم الصحراوية والمشاركة فى الاستفتاء ، وان عفوا عاما سيكون قد صدر بحقهم ، إن هذا الامر سيؤدى الى خطر اساسى يتهدد المنطقة لاسيما بعد تخفيض القوات المغربية والحظر الذى سيكون مفروضا على تحركاتها ، الأمر الذى من شأنه تهديد المنطقة بالعودة الى ماقبل الثمانينات وتحطيم كل الجهود والتضحيات التى بناها المغرب وقواته المسلحة من اجل فرض الأمن والاستقرار فى المنطقة .

رأى جبهة البوليساريو :

خلال النصف الثانى من شهر ابريل الماضى ، جرى حوار بين مراسل الاذاعة البريطانية الموجهة باللغة العربية وبين (بشير مصطفى السعيد) رئيس وفد جبهة البوليساريو المفاوض فى الامم المتحدة ، ابدى خلاله ممثل (البوليساريو) قلق الجبهة من إمكانية تدخل المغرب فى اعداد قائمة المشاركين فى هذا الاستفتاء لصالح المغرب ، الذى قال انه صادق بصفة اساسية على الاستفتاء ، وان جبهة (البوليساريو) والأمم المتحدة سيكونان بالمرصاد لكل محاولة لتعطيل عملية الاستفتاء او خلق متاعب لتفويت الفرص .

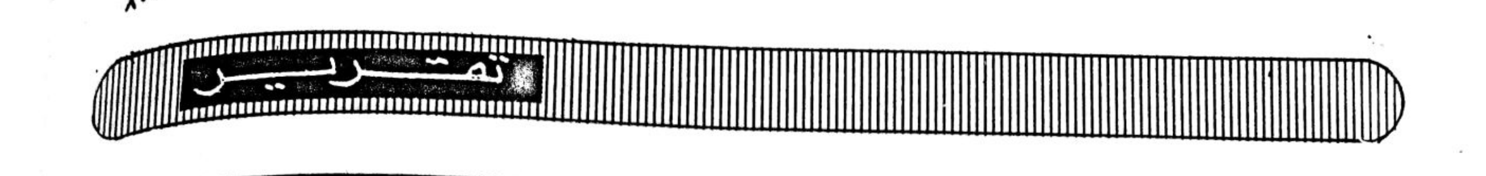
واضاف (البشير مصطفى) ان لدى الجبهة مقترحات وافكاراً تشاطرها فيها الامم المتحدة ، وهى ان يبقى الاحصاء الاسبانى لسكان الصحراء الغربية عام ١٩٧٤ ، هو الاساس الذى لايقبل المساس به ، وان يمنع دخول لوائح اخرى لاتمت للصحراء الغربية بصلة ، وكالذين هم من سكان المغرب ومن اقليم (طرفاية) الذى سلم للمغرب عام ١٩٥٠ ، واذا اراد المغرب ان يناور بهؤلاء السكان ، فعليه ان يقبل كذلك ادخال موضوع الارض فى مجال المساومة . واجاب البشير مصطفى السعيد على سؤال عما اذا كان لجوء اعضاء من جبهة البوليساريو الى المغرب ، يعنى ان البوليساريو تقبل ابرام سلام مع المغرب فقال : ـ

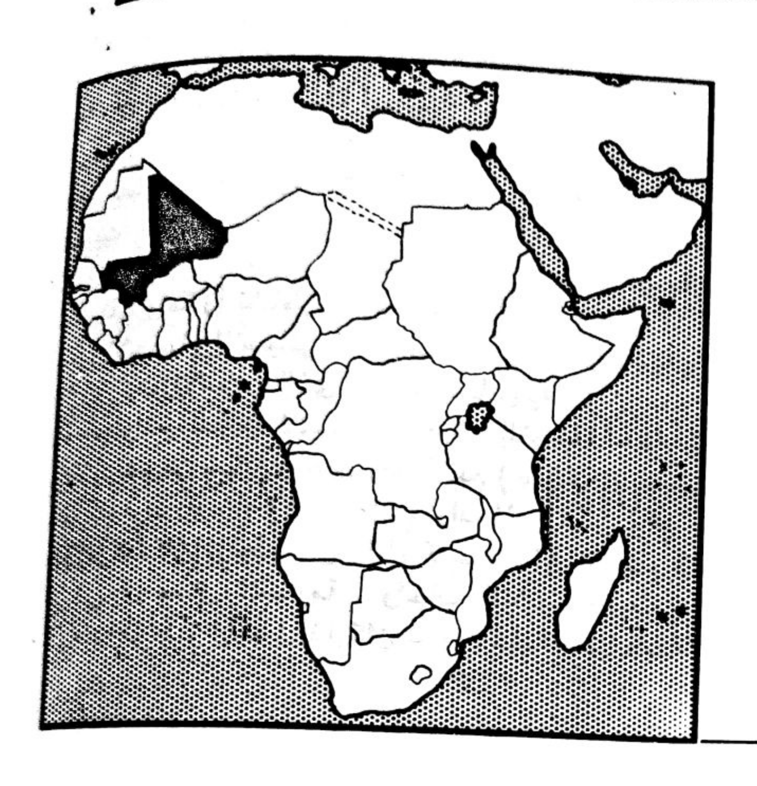
نحن نريد سلاما دائما مع المغرب ، ونريد مصالح دائمة معه ، وان يحترم استقلالنا وسيادتنا ، وان نستفيد من المغرب كجار وكشقيق ، وعلى المغرب ان يقبل نتائج الاستفتاء ، والجمهورية الصحراوية وان يتبادل معها السفارات .

واضاف البشير مصطفى ممثل الجبهة ، ان البوليساريو ستحترم نتائج الاستفتاء وحين يفشل الشعب الصحراوى فى التعبير عن إرادته فى الاستقلال ، وفضل الالتحاق بالمغرف ، فعلى جبهة البوليساريو ان تحل نفسها ويبقى للمواطنيين الصحراويين ان يقرروا مع من سيعيشون وكيف سيعيشون .

هذه عجالة عن خطة التسوية التى وضعها السكرتير العام للامم المتحدة واجراء استفتاء للشعب الصحراوى تحت اشراف ممثل خاص للسكرتير العام ، ورأى كل من المغرب والبوليساريو فى المشكلة التى ستكون الامم المتحدة قد قدمت انجازا يستحق التقدير اذا نجحت فى ايجاد حل حل لهذه المشكلة ، التى تهدد الاستقرار والسلام فى منطقة المغرب العربى منذ عام ١٩٧٥ .□







الأبعاد الاقليمية لانقلاب مالى

محمد ابو الفضل احمد

نضجت كل الظروف الداخلية والاقليمية والدولية فى افريقيا عامة ومالى خاصة لتخرج حركات المعارضة من تحت الارض لتعمل فى العلن وتزيح دكتاتوريات ظلت جاسمة على قلوب شعوبها فترة من الوقت .. ومالى هى احدى الدول الافريقية التى تقع فى غرب القارة التى عانت من حاكمها الجنرال موسى تراورى طوال فترة حكمه التى امتدت الى مايزيد عن عشرين عاما ، الى ان شعر شعب مالى بتغير الظروف من حوله فى معظم دول القارة ، وبدأت الديمقراطية والتعددية الحزبية تجتاح افريقيا لانها ليست ببعيدة عن التحولات الجذرية فى دول اوروبا الشرقية ودول العالم التى اخذت سبيلها الى الديمقراطية مؤخرا .

ولكن القضاء على انظمة الحزب الواحد يمر غالبا باللجوء الى العنف .. فقد تحركت جبهات المعارضة فى مالى ، وانطوت تحت اسم التحالف المالى الديمقراطى ثم انضم اليها الجيش الذى اشفق على شعبه من حمامات الدم التى كادت ان تحدث لو وقف الجيش بجانب حاكمه السابق الجنرال تراورى ..

وبدأت مالى تطوى صفحة من صفحات تاريخها المعاصر ولكن هل تستطيع ان تتغلب على خلافاتها العقيدية ونزاعاتها القبلية التى فى معظم اعضاء التحالف الديمقراطى أم تدخل فى دوامة الحرب الاهلية ..؟!

مالى فى ظل الوضع الجديد :-

حتى نفهم التطورات الاخيرة التى حدثت فى مالى وأدت الى حدوث انقلاب على رئيسها السابق الجنرال موسى تراورى لابد ان نعى ابعاد هذا الانقلاب التاريخية منذ الاستعمار الفرنسى وحتى نهاية عهد تراورى .. فقد خضعت مالى للنفوذ الفرنسى ابتداء من عام ١٨٥٤ ، وذلك بعد ان بدأت فرنسا غزوها للبلاد فى ١٨٤٧ ، وتمكنت فرنسا فى ذات الوقت من السيطرة على قوى المعارضة وزعماء الحركة الوطنية فى مالى وعلى رأسهم الزعيم عمر الحاج الذى كان قد اعلن استيلاءه على منطقتى « البمبرا » والفولانى ، واعلنهما مملكة ثابتة له ، الا ان القوات الفرنسية تمكنت من اغتياله ، ومن ثم خضعت مالى للحماية الفرنسية واصبحت تعرف باسم السودان الفرنسى . وفى عام ١٨٩٣ اصبحت لفرنسا السيطرة على جميع مناطق التمرد فى مالى حتى ان جاء عام ١٨٩٩ فقامت فرنسا بتقسيم مالى الى عدة مقاطعات وتحويل المناطق المدنية الى ادارات عسكرية وفى سنة

منحت فرنسا السودان الفرنسى « مالى » نوعا من الحكم الذاتى ١٩٤٦ ، وذلك على مراحل فى ظل عضوية الاتحاد الفرنسى ومنحت المستعمرة حق تكوين جمعية وطنية ، وتبع ذلك تكوين حكومة منتخبة فى عام ١٩٥٧ الى ان حصلت مالى على استقلالها الكامل عن فرنسا فى ٢٢/٩/١٩٦٠ وتولى رئاسة البلاد فى ذات الوقت الرئيس « موديبوكيتا » ، كأول رئيس وطنى للبلاد الذى اهمل علاقاته بفرنسا نتيجة توجهه اليسارى الاشتراكى ثم عاد الى تنمية علاقاته بها وذلك على اثر الازمة الاقتصادية المتفاقمة التى حدثت فى مالى بعد الاستقلال واستمر الرئيس « كينا فى حكمه المدنى ولم يطبق الديمقراطية الكاملة فى بلاده على اساس انها حديثة العهد بالاستقلال الى ان قاد الملازم اول موسى تراورى انقلابا عسكريا فى نوفمبر ١٩٦٨ واطاح بالرئيس « موديبوكيتا » ونظامه الاشتراكى فى باماكو وحل جميع المؤسسات السياسية وكون لجنة عسكرية للحكم حتى كون حكومته فى سبتمبر ١٩٦٩ وتولى هو رئاستها وعمل على احلال مؤسسات سياسية جديدة ، وانشأ حزب الاتحاد الديمقراطى لشعب مالى بزعامته وذلك بعد اعادة انتخابه رئيسا لمالى فى يونيو ١٩٧٤ ثم اعلن عن دستور جديد للبلاد يضمن عودة الحياة النيابية لها . وبالرغم من اعلان « تراورى » عن الدستور الجديد الا انه لم يف بوعده واستمر فى حكمه العسكرى حتى انه عندما استشعر خطورة الموقف واشتداد قوى المعارضة التى تطالب بالديمقراطية واتاحة الفرصة لتكوين احزاب سياسية قام بتدبير تمثيلية يقودها اعضاء الاتحاد الديمقراطى لشعب مالى (الحزب الحاكم)

وخرجوا فى مظاهرات فى باماكو لتأييد الحزب الحاكم وسكرتيرة العام « موسى تراورى » وتجمعوا فى ميدان الحرية قبل ان يتوجهوا الى مقر الاتحاد الديمقراطى للشعب المالى . وصدر بيان عن المكتب التنفيذى المركزى فى الاتحاد الديمقراطى يعد بدراسة الافكار الخاصة بالتعددية الحزبية فى البلاد وذلك كنوع من المناورة السياسية التى اراد ان يلعبها النظام الحاكم فى البلاد عندما شعر بخطورة موقفه فاستغل هذه التظاهرة والتى من المعتقد ان هؤلاء المتظاهرين هم اعضاء الحزب الحاكم فى مالى حتى يظهر نفسه بمظهر البلد الديمقراطى الذى يستجيب لمطالب شعبه مع وعد بطرح فكرة التعددية على المؤتمر العام فى مارس ، الا ان اشتداد قوة المعارضة فى مالى لم يمهل الرئيس تراورى لاتخاذ اجلاءات الاصلاح الديمقراطى فى البلاد .. وفى ظل هذا المناخ الملبد بغيوم التحولات الجذرية لا غرابة فى ان يتدهور الوضع ويصل الى درك المواجهة الساخنة فى شوارع باماكو ..

ففى ٢٢ مارس من هذا العام بدأت الاضطرابات العادية للحكومة تجتاح البلاد مما ادى الى مصرع العديد من المواطنين نتيجة اطلاق قوات الامن النيران على المتظاهرين الذين يطالبون بانهاء حكم الحزب الواحد وذلك خلال توجههم فى مسيرة الى المقر الرسمى للرئيس تراورى الذى اعلن حالة الطوارىء فى البلاد وفرض حظر التجول فى البلاد وحمل اهالى الطلاب مسئولية الاضطرابات مع وعده مرة اخرى بمناقشة موضوع التعددية فى مؤتمر الحزب القادم . وفى اليوم الثالث للاضطرابات وجهت تجمعات المعارضة نداء مشتركا تدعو فيه لاضراب عام للمطالبة باستقالة « تراورى » فورا وحل البرلمان مع عقد مؤتمر وطنى للبحث فى الاصلاح السياسى والتعددية الحزبية وتشكيل لجنة انقاذ شعبية تعنى بادارة مرحلة الانتقال الى الديمقراطية وتضم اللجنة نقابة المحامين والاتحاد الوطنى للعمال والمنظمة المالية لحقوق الانسان ورابطة تلامذة وطلبة مالى واللجنة الوطنية للمبادرة الديمقراطية ومنظمة الديمقراطية وغيرها .. وقامت لجنة التنسيق المشكلة من المعارضة بتحديد برنامجها على الوضع التالى : -

- الغاء حالة الطوارىء - الغاء حظر التجول - استقالة رئيس الدولة - تشكيل حكومة الخلاص الوطنى - اجراء انتخابات ديمقراطية حرة - حل كل الاجهزة البوليسية والاستخبارات العسكرية - اعتماد سياسة جديدة ترتكز على التعددية الحزبية . وفى ٢٦ مارس وبعد استمرار المظاهرات اربعة ايام على التوالى تدخل الجيش المالى لحسم الموقف والوقوف بجانب الشعب والاستيلاء على الحكم واعتقال الرئيس « موسى تراورى » الذى حاول الفرار جوا مستقلا طائرة كانت تنتظره فى مطار « باماكو » الدولى ولكن وحدة عسكرية كانت ترابط فى المطار تابعة لسلاح المدرعات قامت باعتقاله ..واكد الكولونيل امادو تومانى تورى قائد الانقلاب ورئيس المجلس العسكرى ان النظام الجديد سيتخذ خطوات للاستجابة لمطالب المعارضة والتحول الى الديمقراطية والتعددية الحزبية ..

وقال ان المجلس سيجتمع لاحقا مع الزعامات المدنية والعمالية للبحث فى القضية .. كما اعلن عثمان نيازى الامين العام الادارى للاتحاد الوطنى للعمال فى رسالة عبر اذاعة مالى الغاء الاضراب العام المفتوح الذى نظمته المعارضة فى حملتها على تراورى وقال ان الاتحاد اتخذ القرار بعد تحليل الوضع السياسى الجديد .

وفى اول بيان بثته اذاعة باماكو بعد سقوط الحزب الحاكم بقيادة الجنرال تراورى حدد مجلس الوفاق الوطنى الذى تم تشكيله عقب الاطاحة بتراورى من العسكر القرارات الرئيسية التى اتخذها وهى حل الحكومة السابقة - حل الحزب الديمقراطى للشعب المالى - فرض حالة الطوارىء فى عموم البلاد - اغلاق المطارات فى وجه حركة الملاحة الجوية الدولية والمحلية .

كما وافق الحكام العسكريون الجدد على اقتسام

السلطة مع المدنيين والعودة سريعا الى الحكم المدنى والموافقة على تشكيل لجنة مؤقتة للخلاص الوطنى تضم ٢٥ عضوا ، كما اعلن ان الانتخابات الحرة ستجرى فى البلاد فى نهاية هذا العام مع تعيين حكومة انتقالية ورئيس للوزراء لقيادة الدولة حتى الانتخابات العامة كما وعد بعقد مؤتمر وطنى خلال ثلاثة اشهر لتعديل الدستور ووضع قانون للانتخابات والموافقة على نظام تشكيل الاحزاب السياسية وتخلى المجلس العسكرى الذى يراسه الكولونيل امادو تودى عن السلطة بحلول يناير ١٩٩٢ .

واليوم وبعد ان طوت مالى صفحة طويلة من تاريخها المعاصر فان المعارضة المالية التى وحدت صفوفها مؤقتا فى التحالف المالى الديمقراطى واللجنة الوطنية للمبادرة الديمقراطية وجمعية تلاميذ وطلاب مالى والاتحاد الوطنى لعمال مالى مرشحة لان تعود الى خلافاتها العقيدية ، فضلا عن النزاعات القبلية الكبيرة التى تشمل كافة هذه الاطراف المشاركة فى التحالف الديمقراطى مما يعنى ان شبح « متروفيا » و « مقدشيو » يخيم على سماء « باماكو » وهذا ماتداركه مجلس الوفاق الوطنى الذى بادر بتعيين « سومانه ساكو » رئيسا جديدا للوزراء الذى شغل من قبل منصب وزير المالية فى حكومة « تراورى » من فبراير حتى اغسطس ١٩٨٧ واستقال على اثر نشوب خلاف حاد بينه وبين رئيس الدولة حول نشاطات زوجة الرئيس مريم تراورى اللاقانونية .. هذا وقد شكل ساكو حكومته فى الخامس من ابريل مكونة من ٢٢ وزيرا خمسة منهم عسكريون والبقية مدنيين .

ويرى عدد من المحللين السياسيين ان احزاب المعارضة فى مالى لن تقدم على اية خطوة من شأنها ان تعرقل حركة حكومة « ساكو » وذلك لثلاثة اسباب جوهرية : ـ ١ ـ ان الجيش عين شخصية مدنية لادارة شئون البلاد وبدأ تدريجيا فى العودة الى ثكناته (على غير ماتوقع البعض من تمسك الجيش بمقاليد السلطة ، شأنه شأن الانقلابيين العسكريين فى دول العالم الثالث .. ٢ ـ الحكومة الحالية مؤقتة وان كل اعضائها بمن فيهم رئيسها ورئيس الدولة لا يحق لهم ان يرشحوا انفسهم فى الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية التى ستجرى فى مالى من الان وحتى ٢٠ يناير ١٩٩٢ .. ٣ ـ الحكومة الحالية فى حاجة الى مهلة لاعادة ترتيب امورها الداخلية والخارجية حتى تخوض المعركة الانتخابية كما ينبغى وتفوز بغالبية الاصوات والمقاعد ..

الحرب الاهلية تهدد مالى : ـ

هناك ازمة حقيقية بين حكومة مالى المركزية وبين الثوار العرب والطوارق الذين يقطنون شمال مالى ويقاتلون منذ فترة من اجل انفصال اقليمهم المعروف باسم « ازواد » عن الدولة المالية .. ففى منتصف العام الماضى ١٩٩٠ اثيرت قضية الطوارق فى شمال مالى وحقيقة انتمائهم الوطنى وقد عبرت كل من الجزائر وليبيا عن اهتمامهما بهذا الامر باعتبار ان كلا البلدين يحتوى فى جزء منه على طوارق يعدون من ابناء البلد الاصليين وقدمت ليبيا عرضا لكل الطوارق بالتوجه اليها والحصول على الجنسية الليبية فى محاولة لتخفيف التوتر الذى بدا بين الطوارق القاطنين فى اجزاء من شمال مالى ، واخرين من اصول عرقية وقبلية مختلفة ، الا ان هذا العرض لم يقدم حلا مرضيا .. وشهدت البلاد موجة عنف كبيرة فى الفترة الاخيرة بعد اقالة تراورى مما يمثل ضربة قاتلة لاتفاق السلام الذى عقد فى مدينة « كداست » الجزائرية فى يناير الماضى بين حكومة الرئيس السابق « موسى تراورى » وقيادات حركتين انفصاليتين هى الجبهة العربية الاسلامية لتحرير « ازواد » والجبهة الشعبية لتحرير « ازواد » ونص الاتفاق الذى رعته الجزائر على وقف فورى للنار يعقبه انسحاب القوات الحكومية من الاقليم واجراء انتخابات اقليمية لاختيار مجلس محلى يكلف بادارة شئون المنطقة ..

وبتجدد الصراع المسلح فى شمال مالى دخل النظام الجديد فى تحد كبير ابعد مايكون عن قدراته الحالية فى مواجهته خاصة اذا علمنا ان اركان النظام عبارة عن مجموعات غير متجانسة من العسكريين والنقابيين والطلاب ولجان القبائل .. مما يجعل التركيبة الحكومية الحالية قد تعجز عن السيطرة على الاوضاع فى باماكو .. لذلك من الممكن ان يتخذ العسكريون التصعيد الجديد فى ازواد ذريعة للتراجع عن النهج الديمقراطى والذى بدأوه بتشكيل حكومة انتقالية تعد بانتخابات قادمة على اساس الديمقراطية واتاحة الحرية بانشاء الاحزاب السياسية ويجعل البلاد تدخل فى دوامة الحرب الاهلية ..

وفى تطور جديد للاوضاع فى شمال مالى قامت جماعات من « الصاتعاى » قبيلة الرئيس بالاعتداء على السكان العرب فى « تومبوكتو » عاصمة الاقليم الشمالى وامام عجز النظام عن مواجهة الثوار ربما يلجأ الى توريط القبائل الافريقية التى تشكل غالبية السكان فى مواجهات دموية مع سكان الشمال .. واكد ذلك ان قوات الامن لم تتدخل لحماية العرب من الصاتعاى خلال الاحداث ..

واذا ارادت الحكومة المالية الجديدة السيطرة على الاوضاع فى شمال البلاد عليها ان تقوم ببذل جهود سياسية للتعاون مع الجزائر وموريتانيا وهذا ماحدث فعلا اذ قام المقدم « تورى تومانى » بأول زيارة خارج بلاده الى الجزائر مما يشكل بداية جديدة على هذا الطريق . كما اعلن المقدم تومانى فى الجزائر تمسكه باتفاق ذست وحرصة سلى الامن والاستقرار فى المنطقة ..

ولكن لابد ان يعى تومانى جيدا ان تحقيق تقدم فى هذا المجال يتوقف على مدى نجاحه فى اقناع الجزائريين ببذل جهود جديدة لاستيعاب قيادات الشمال التى لم تشارك فى توقيع اتفاق السلام بل وتعتبره لاغيا . وكذلك يرتبط الامر بالاعتماد على المورتانيين للضغط على

الانفصاليين والتعاون مع حرس الحدود الماليين .
في كل الاحوال اثبتت الفترة التى مضت على بدء النزاع المسلح فى اقليم « ازواد » انه على رغم التفاهم بين باماكو والجزائر ونواكشوط واصل رجال البدو الماليون نشاطهم المسلح بل وسلحوا جيوشهم من عتاد الجيش النظامى مما يشكل التحدى الاكبر الذى يواجه مالى وينذره بحرب اهلية تؤدى الى الفوضى فى البلاد خاصة وان مالى يعتبر البلد الافقر فى غرب افريقيا .

علاقة مالى بالدول الافريقية :

مالى هى احدى دول غرب افريقيا وترتبط بعلاقات وثيقة مع جيرانها الافارقة باستثناء ازمات الحدود التى تتجدد من حين لاخر ، او أزمات الاقليات التى تنتمى لاكثر من دولة بالاضافة الى مالى مما يشكل نوعا من القلاقل لها ..

ـ فهناك أزمة حدود بين مالى وفولتا العليا منذ فترة مابعد الاستقلال التى دارت حول منطقة « أجاشير » جنوبى مالى وهى منطقة مشبعة بالمياه ، وقام الرئيس السنغالى السابق ليوبولد سنجور بالوساطة بين الدولتين لحل النزاع حيث دعا الى عقد لقاء قمة بين الدولتين بالاضافة الى السنغال وتوجو عقد فى لومى عاصمة توجو فى ديسمبر سنة ١٩٧٤ واسفر عن تكوين لجنة وساطة لضمان امن رعايا الدولتين على ارض الدولة الاخرى والعمل على الانسحاب الفعلى لقوات البلدين من منطقة النزاع الا ان جلسات لجنة الوساطة تعثرت حيث كان من المقرر ان تختتم اللجنة اجتماعاتها فى يناير سنة ١٩٧٥ باجتماع بين رؤساء دول اللجنة ، الامر الذى لم يتم ولاتزال الازمة قائمة وان كان الهدوء خيم على العلاقة بين البلدين .. ثم عاد الصراع مرة اخرى عقب اجتياح قوات فولتا العليا لاراضى مالى واحتلالها لاربع قرى على الحدود ومازال الصراع مستمرا دون التوصل لحل نهائى لمشاكل الحدود بين البلدين .

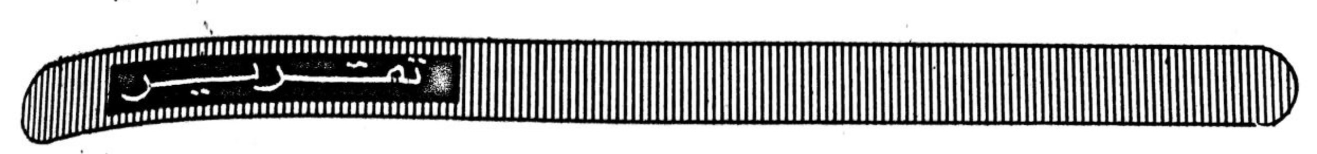
ـ فى عام ١٩٧٧ تعرضت مالى لخلاف حاد مع الجزائر إبان قضية الصحراء الغربية اثر عبور قوات جبهة « البوليزاريو » لحدود مالى الشمالية فى محاولة للهجوم على موريتانيا التى كانت تعارض البوليزاريو انذاك فى نفس الوقت الذى وقفت مالى موقف المؤيد لجبهة البوليزاريو وهى من ضمن الدول التى اعترفت بالجمهورية الصحراوية ..

الا ان مالى اخيرا ادركت اهمية الجزائر بالنسبة لها فاسرعت بتوطيد علاقاتها معها منذ عهد تراورى الذى وقع فى الجزائر اتفاق كمذاست مع قيادات الحركات الانفصالية فى الشمال ، واخيرا قيام المقدم تومانى بزيارة رسمية الى الجزائر فى اول زيارة له خارج بلاده .. ومن المرجح ان تغير مالى موقفها من جبهة البوليزاريو والصحراء الغربية وذلك بضغط من الجزائر التى دخلت فى اطار وحدة مع دول المغرب العربى ومن ضمنها المغرب وموريتانيا .

ـ اجتاحت حمى الديمقراطية والتعددية الحزبية معظم دول القارة الافريقية ، وذلك فى اطار اجتياح الديمقراطية لدول اوروبا الشرقية ومعظم دول العالم وافريقيا ليست ببعيدة عن هذه الدول ولكن القضاء على انظمة الحزب الواحد يمر غالبا باللجوء الى العنف مثلما حصل فى تشاد ، ثم فى مالى ، ويحصل فى الكاميرون حيث تتصاعد وتيرة العنف يوما بعد يوم ، واحيانا يمر بحرب اهلية مثلما حدث فى انجولا واخيرا فى الصومال واثيوبيا بالاضافة الى بعض دول القارة التى تحاول ان تأخذ طريقها الى التعددية الحزبية سلميا مثل افريقيا الوسطى والسنغال وموزمبيق التى اقرت دستورا جديدا على اساس ديمقراطى فى شهر ديسمبر الماضى وان احزاب المعارضة الان اصبحت احزابا شرعية ..

وفى زامبيا التى من المقرر اجراء انتخابات بها فى شهر اكتوبر القادم والتى اعلن رئيسها كينث كاوندا بانه سوف يسمح للاجانب بمراقبة هذه الانتخابات .

وهكذا انضجت الظروف الداخلية فى تلك البلاد اوالاقليمية والدولية لتخرج حركات المعارضة من تحت الارض وتطالب بصوت عال وضع بلادها على طريق الديمقراطية . □



عودة العلاقات الدبلوماسية السعودية - الايرانية

مقدماتها .. ونتائجها



محمد عبد الله رسلان

أعلن يوم ٢٠ مارس ١٩٩١ فى كل من الرياض وطهران بيان رسمى بشأن إستئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية ايران الاسلامية ، وحدد يوم ٢٦ مارس الماضى موعدا لتنفيذ القرار .

والحقيقة أن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين جاء بعد قطيعة إستمرت ما يقرب من ثلاث سنوات تخللتها الكثير من حالات الشد والجذب إلى أن تغلبت لغة المنطق والمصالح المشتركة وعاد البلدان يواصلان رحلة العلاقات الطيبة بينهما كما كانت فى الماضى ، وإذا كان هذا الحدث العام قد إستحوذ على إهتمام كثير من المراقبين والمحللين السياسيين ، الا أنه نتيجة طبيعية أفرزتها الأحداث الأخيرة غير المتوقعة فى منطقة الخليج ، تلك المنطقة الحساسة من العالم .

وبداية يتعين علينا فى إطار عودة هذه العلاقات تناول تطور مسار العلاقات بين السعودية وإيران والمقدمات والنتائج لقرار إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، ثم أمن الخليج والترتيبات الأمنية المستقبلية .

أولا : مسار العلاقات بين المملكة العربية السعودية وايران :

إن المملكة العربية السعودية وإيران بالاضافة الى ما يربطهما من وشائج الجوار والحدود ، يربطهما الدين والمصالح الاقليمية المشتركة مما يفرض عليهما إقامة علاقات ودية بينهما .

فقد توصل البلدان بعد أحداث الخليج الى أن العلاقات بين الجارتين الكبيرتين على ضفتى الخليج لابد أن تعاود مسيرتها بثقة متجاوزة حزازات السنوات الثلاث الماضية بإستلهام التاريخ الطويل من المودة بين البلدين المسلمين منذ أن وضع لبنتها الأولى الملك عبدالعزيز مؤسس المملكة العربية السعودية والشاه رضا بهلوى ، حيث وقع البلدان فى أغسطس سنة ١٩٢٩ معاهدة صداقة ومودة تضمنت إقامة علاقات دبلوماسية بينهما ، أعقبها افتتاح أول سفارة لايران فى جدة فى مارس ١٩٣٠ .

فى خلال فترة الستين عاما الماضية التى تمثل عمر العلاقات بين الدولتين ، فقد كانت هذه العلاقات قائمة على المودة والاحترام المتبادل ولم تشبها الا حالات

استثنائية مثل حادثة المدينة فى عام ١٩٢٤ وإعدام احد الحجاج الايرانيين عام ١٩٤٣ . فى مكة المكرمة ، نتج عنه قطع العلاقات الدبلوماسية لمدة أربع سنوات ، بعدها عادت العلاقات الى طبيعتها بين البلدين ، وظلت تسير بشكل مضطرد نحو الأفضل وبلغت هذه العلاقات أوجها فى فترة الستينات ومعظم السبعينات فى عهد الملك فيصل ابن عبدالعزيز والشاه محمد رضا بهلوى ، اللذين عملا من أجل عقد أول قمة إسلامية فى المغرب عام ١٩٦٩ انشئت على أثرها منظمة المؤتمر الاسلامى ، وكان التعاون الخاص بينهما فى تكريس مؤتمر وزراء الخارجية ومؤتمر القمة للدول الاسلامية قد حقق نتائج باهرة لتوثيق العلاقات بينهما ، حيث أسفرت هذه العلاقات الودية الوطيدة عن عقد اتفاقيات ثنائية بين البلدين منها الاتفاقية الثقافية عام ١٩٦٧ ، وإتفاقية تحديد حدود المياه الأقليمية للبلدين لعام ١٩٦٨ ، والاتفاقية التجارية فى عام ١٩٧٢ .

الواقع لقد كان العمل الاسلامى المشترك أول عناصر الالتقاء الرئيسى الذى أعطى للعلاقات السعودية - الايرانية طابعها المتميز هذا بالاضافة الى علاقة الجوار والمشاركة فى مياه الخليج والانتماء الى المنطقة ذاتها ، الأمر الذى يحتم على البلدين ضرورة الالتقاء والعمل المشترك .

ثانيا : قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين :

ا - المقدمات :-

يأتى قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية السعودية - الايرانية بعد الموقف الايرانى المحايد من ازمة الخليج ، حيث أدانت ايران الاحتلال العراقى للكويت وإستخدام القوة العسكرية لفض المنازعات الدولية ، ففى أثناء الأزمة وخلال الشهور الأخيرة منها ادرك الجانب الايرانى خاصة بعد القمة الخليجية بالدوحة ، ضرورة المضى قدما لتحسين علاقاته مع القوة العربية عموما والقوة الخليجية بصفة خاصة .

وقد ظهرت مقدمات هذه الرغبة من خلال ادارة القيادة الايرانية وموقفها من أزمة الخليج حيث أدارتها بمهارة يشهد عليها كافة الخبراء والتى إتسمت بدرجة عالية من التوازن وفقا لمصالحها بعيدة المدى فى المنطقة ، ويمكننا إعتبار المبادرة الايرانية بإستئناف العلاقات مع الكويت بعد تحريرها مباشرة كإحدى هذه المقدمات ، ايضا إنهاء القطيعة الأردنية الايرانية التى إستمرت ما يقرب من عشر سنوات وإنتهت يوم ٢٠ مارس الماضى برفع العلم الايرانى على السفارة الايرانية فى العاصمة الأردنية عمان .

وفى إطار المقدمات أيضا فى نفس التوقيت بدأت العلاقات المصرية الايرانية مرحلة جديدة من المصالحة وفتح صفحة جديدة ترتب عليها إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وطهران .

وما من شك فى أن إيران إستطاعت تحقيق مكاسب عديدة فى أعقاب أزمة الخليج ، منها المحافظة على صورتها القومية لدى القوى الاسلامية فى العالم العربى ، وإستطاعت أن تمد أواصر العلاقات وتعمل على كسر عزلتها الدولية التى فرضها عليها الغرب منذ قيام الثورة الاسلامية ، حيث نلاحظ أن الحماس الثورى الايرانى بدأ يتراجع الآن بعد إثنى عشر عاما من قيام الحكومة الاسلامية .

ويرى المراقبون أن إيران التى خرجت من مرحلة الثورة الاسلامية خلال الثمانينات الى مرحلة بناء الأطر الاسلامية أصبحت أكثر واقعية ، ووجدت نفسها بعد حرب الثمانى سنوات مع العراق فى وضع يحتم عليها الاتجاه الى البناء وأعمار ما دمرته الحرب والعمل على بناء إقتصاد ايرانى أكثر قوة وأقدر على مجابهة متطلبات أكثر من خمسين مليون ايرانى .

لذلك فإن الموقف الايرانى الذى إتسم بالواقعية فى أزمة الخليج كان أقوى الرسائل مصداقية التى وجهتها الحكومة الايرانية الى العالم وبشكل خاص الى جيرانها فى الخليج ، فقد وجدت طهران أنه لابد لها من العمل مع جيرانها والالتقاء معهم على سياسة ثابتة ومستقرة تضمن التعاون المشترك لما ينفع الجميع وتضمن الاستقرار لدول المنطقة مجتمعة .

ويؤكد كثير من المحللين أن ما ساعد على بروز هذا الموقف الايرانى هو رحيل مرشد الثورة ومفجرها الامام الخمينى ، وكذلك بروز تيار من المعتدلين بقيادة رئيس الجمهورية هاشمى رافسنجانى ، هذا الموقف ساعد كثيرا على الاسراع بإعادة العلاقات الدبلوماسية السعودية - الايرانية بعد أن كانت قد قطعت إثر محاولات ايران فى العهد السابق لتصدير الثورة فى مواسم الحج .

ب - النتائج :

لقد لعبت طهران خلال حرب الخليج دورا سياسيا متوازنا إتسم دائما بمعارضة إحتلال العراق للكويت ، وبعد أن إختارت حسن الجوار مع دول الجزيرة العربية والخليج ، مثل هذا الموقف شكلا تحولا أساسيا ليس فى حياة ايران الحديثة فقط بل حتى ايران الشاه وما قبل الشاه .

لذلك كان لقاء مسقط بين كل من وزير خارجية ايران على اكبر ولاياتى ، ووزير الخارجية السعودى سعود الفيصل الذى تم فى مارس الماضى ، وتصريح عودة العلاقات بين السعودية وايران التى لم تكن متوقعة بهذه السرعة ، لكن الوضع السياسى الجديد فى المنطقة هو الذى عمل لتنفيذ مثل هذه الخطوة التى تشكل فى ضوء الأحداث المتسارعة خطوة عملية وجوهرية نحو الاستقرار فى المنطقة .

فى هذا الصدد لايمكن تجاهل الدور الذى لعبته سوريا - تلك الدولة الصديقة لايران - فى بقاء الجسور مفتوحة بين إيران ومعظم الدول العربية وخاصة الدول الخليجية ، رغم الجفوة الواضحة فى العلاقات مع ايران وكان من أبرز مسبباتها الحرب العراقية - الايرانية ، فالجسر السورى ظل مفتوحا بين طهران وكثير من العواصم العربية عبرت عليه افكار واراء من الجانبين كان لها دور كبير فى تخفيف حدة التوتر التى كانت قائمة آنذاك بين طهران وهذه العواصم ، وجاءت افرازات أزمة الخليج لتعيد لهذا الجسر حيويته ونشاطه ، وقد برهن على ذلك الاهتمام غير العادى الذى أولته الأوساط السياسية والاعلامية العربية والدولية للزيارة التى قام بها الرئيس الايرانى الى سوريا خلال شهر أبريل الماضى حيث تعتبر أول زيارة للرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى خارج بلاده منذ توليه الحكم فى إيران ، لذلك فإن التحول الجديد فى السياسة الايرانية وتحركها نحو العواصم العربية ، وبخاصة الرياض والقاهرة بات يستند الى نظرة واقعية لارساء قواعد أمن فى منطقة الشرق الأوسط التى لم تعرف الراحة منذ أكثر من خمسين عاما .

ومما سبق يتضح أن المقدمات والدوافع السابقة هى الجسر الذى عبرت عليه العلاقات السعودية - الايرانية مرحلة الخلاف والقطيعة الى مرحلة التلاقى والتفاهم بعد تسوية الخلاف القديم بين البلدين الخاص بقضية الحج بشكل نهائى حيث وافقت السعودية على إستقبال حوالى مائة ألف حاج ايرانى بدلا من خمسين ألف حاج حيث يعد ذلك تعويضا عادلا لايران التى قاطعت الحج ثلاثة مواسم متتالية .

لذا فإن عودة العلاقات بين الرياض وطهران قد تكون ليست فقط نتيجة لما تقدم من أسباب ، بل وأيضا مقدمة لصياغة نهج جديد يحكم علاقات الخليج العربى مع دول الجوار الجغرافى .

ثالثا : أمن الخليج والترتيبات الأمنية المستقبلية :

فى الواقع تكمن حساسية قضية أمن الخليج اليوم فى تشابك الدوائر حول هذه القضية التى تمس أطرافا عربية ، وأطرافا إسلامية وأطرافا غير عربية وغير إسلامية ، كما تزداد هذه الحساسية فى أعقاب مشاركة القوى الدولية فى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولى الأخيرة المتعلقة بتحرير الكويت ، وهو ما يضع هذه القوى فى موقع المشاركة ولو بوجهات النظر فى أية ترتيبات أمنية مستقبلية فى المنطقة ، وهو ما يعنى بنظرة واقعية أن القضية أصبحت عربية - دولية فى أعقاب التجاوزات التى بدأت بالاحتياج العراقى للكويت .

الحقيقة أن هناك معطيات جيوبولوتيكية تفرض نفسها فى الخليج حيث تتمتع المنطقة بثراوات طبيعية كبيرة ، وعلى رأسها النفط وعائداته ، وموقعها الاستراتيجى من حيث إطلالها على بحار ومحيطات وتحكمها فى عدة مضايق ، وملتقى طرق ومواصلات بحرية وجوية وبرية فى العالم كله ، وقربها من صراعات حساسة مثل الصراع العربى الاسرائيلى ، ومن ناحية أخرى قربها من حدود الاتحاد السوفيتى .

فقد كانت جغرافية منطقة الشرق الأوسط السياسية والخليج العربى خاصة محل أطماع المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية لكثير من القوى العظمى منذ أوائل هذا القرن وحتى الآن . فقد إحتفظت بريطانيا بنفوذها فى الخليج العربى حتى نهاية عقد الستينات ثم إضطرت الى الخروج من منطقة الخليج وشرق البحر المتوسط بسبب زوال نفوذها الاقتصادى والعسكرى .

وفى مطلع عقد السبعينات والاعلان عن خطة نيكسون ، إعتبرت ايران والسعودية قاعدتين أصليتين للاستقرار فى منطقة الخليج حسب الخطة الأمريكية ، ورغم ذلك عملت أمريكا على توسيع نفوذها العسكرى فى المناطق الحساسة المتنازع عليها مثل البحرين وسلطنة عمان ، ثم جاءت الثورة الاسلامية فى ايران عام ١٩٧٩ التى انهت هذا النظام الأمنى لمنطقة الخليج ، وعاشت المنطقة منذ ذلك التاريخ ، فى حالة من عدم الاستقرار ، حربا عراقية - ايرانية إستمرت ثمانى سنوات أهدرت فيها كثير من الموارد والامكانيات الايرانية والعراقية ، ثم يفاجأ العالم بعد فترة من السكينة فى هذه المنطقة بالغزو العراقى للكويت ، هذا فضلا عن الخلافات عن الحدود بين دول المنطقة ، أى أن هذه المنطقة كانت دائما بؤرة توترات وازمات كثيرة ، إلا أن الأزمة الكويتية الأخيرة ، تحولت بطريقة سريعة الى أزمة توسعت نطاقها لأبعادها الأقليمية والدولية .

من هذا المنطلق ، فإننا نجد أن قضية أمن الخليج والترتيبات الأمنية المقترحة أصبحت مسألة حيوية وملحة تفرض نفسها فى هذا الوقت وبعد هذه الأحداث . لذلك فإنه يمكننا فى هذا الصدد إستنتاج وجهة النظر السعودية والايرانية حول هذه القضية الجوهرية ، حيث أن المنطقة مازالت تخوض غمار المحاولة الموضوعية الجادة لاستجلاء صورة نظام الأمن المناسب الذى تتطلبه المنطقة وفقا لعناصر تاريخية وواقعية أوضحت عنها تجارب المنطقة على مدى نصف قرن من الزمان تقريبا .

الواقع إن دور المملكة العربية السعودية بات دورا محوريا أكثر منه فى أى وقت مضى وسياستها الخارجية صارت أكثر مباشرة وأقل مداراة . ومثل هذه السياسة الواثقة ستترجم نفسها على الصعيد الاقتصادى ، فمعظم دول المنطقة ودول الخليج بصفة خاصة تريد بقاء العراق دولة واحدة موحدة ، ولكن بقدرات عسكرية محدودة لاتشكل خطرا على أمنها وحدودها ، فهذه الدول لاتمانع بقيام أى نظام بدون القيادة العراقية الحالية ،

رغم أن بعض الدول المتاخمة للعراق لاتحبذ قيام دولة شيعية وبعضها الآخر يرفض قيام دولة كردية .

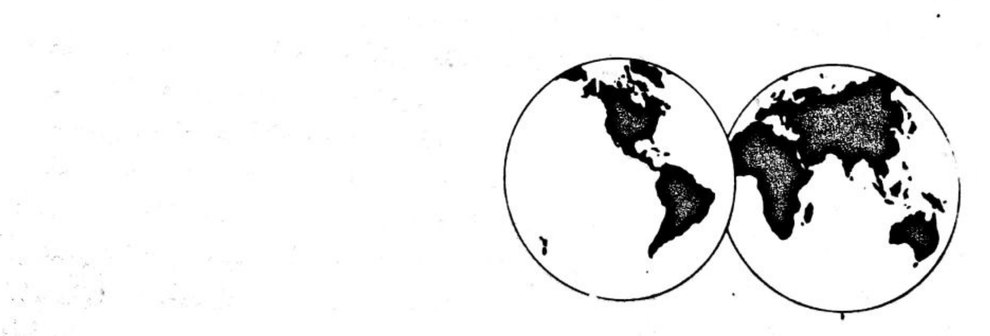
من ناحية أخرى نجد أن ايران التى خرجت أكثر إيجابية وحنكة سياسية نتيجة سياستها الواقعية ، تريد إستثمار هذا الموقف الايجابى لصالحها ولصالح أمن وإستقرار دول المنطقة ، فهى تدرك أنها جزء من المنطقة وتستطيع أن تلعب مع بقية الأجزاء دورا فى تحقيق نظام أمنى جديد يمكن أن يعيد للمنطقة إستقرارها ويساهم فى إزدهار شعوبها وقد جلت هذه الحقيقة فى التصريحات التى أعقبت زيارة على أكبر ولاياتى الى الرياض بعد قرار إستئناف العلاقات السعودية الايرانية حيث صرح بأن ايران والملكة العربية السعودية إتفقتا على العمل من أجل الأمن الأقليمى عبر علاقات أوثق بينهما ، وأنهما قررتا إقامة تعاون وثيق وإستراتيجى شامل بينهما ، واضاف قوله « أننا نعتبر أن التعاون الأقليمى هو أساس الأمن الأقليمى وهو ما تتفق عليه دول المنطقة » .

خاتمة :

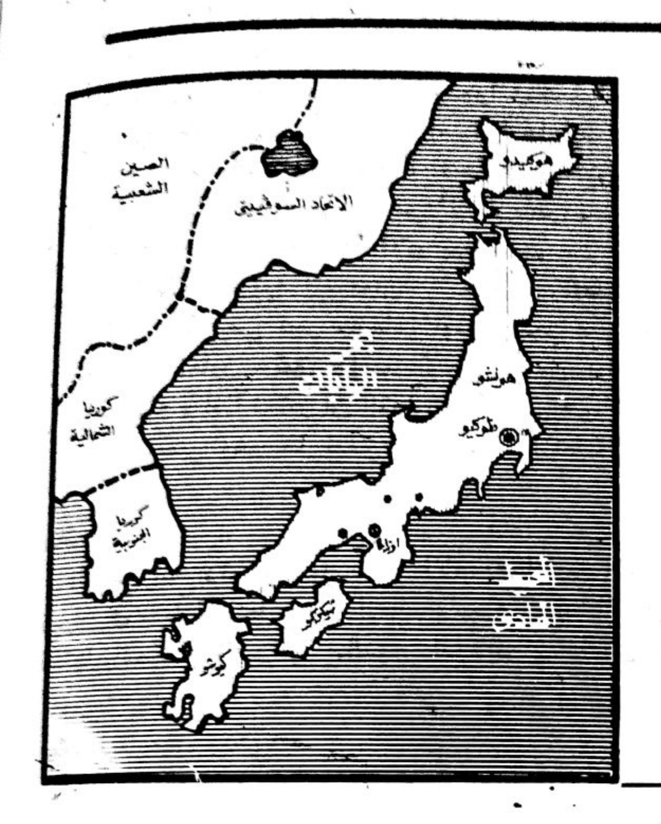
الواقع انه لاتخفى على أحد الأهمية الاستراتيجية لايران فى منطقة الخليج وفى العالم بأسره ، هذه الأهمية كللتها الحكمة الايرانية بالنهج الجديد فى السياسة الدولية ، الا وهو دمج الاعتدال والادراك لاعادة الدور الايرانى الى سابق عهده ، هذا النهج الذى ساعد فى توطيد أسس الاستقرار السياسى فى منطقة الخليج العربى أثناء حرب الخليج وبعد إنتهائها ، إرتكز على مبادىء القانون الدولى الذى يقوم على عدم تشجيع الحروب ونبذ العنف فى حل المشاكل الدولية بعدم جعل الحرب اداة لادارة العلاقات الدولية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للغير ، والسعى الى تحقيق التعاون الاقليمى والدولى ، هذا النهج الذى أعاد ايران الى المجتمع الدولى ، وسرعان ما رأينا ثماره بعد إتصالات عديدة ، وتدخلات للوساطة بين البلدين ، توجت بعودة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والملكة العربية السعودية .

الحقيقة أن أية خطة أمنية مقترحة إذا لم تكن واقعية تتضمن إشتراك كافة دول منطقة الشرق الأوسط عامة ودول الخليج خاصة لتحقيق مصالح جميع دول المنطقة فإن مطالبها سوف تكون موضع تجاهل القوى العظمى .

إن إعادة العلاقات السعودية - الايرانية وإستمرار الاتصال بينهما أمر حتمته القيم الاسلامية والتاريخ والجغرافيا المشتركة وكذا المصلحة الأمنية المشتركة ، مما جعل من القطيعة أمرا مستحيلا □







مستقبل

العلاقات السوفيتية اليابانية

ياسر على هاشم

هل فشل جورباتشوف فى مفاوضاته فى اليابان ؟ كان هذا هو التساؤل الكبير الذى اطلقه المراقبون والمعلقون السياسيون عقب انتهاء القمة اليابانية / السوفيتية والتى امتدت من ١٥ ـ ١٩ ابريل ١٩٩١ وعقدت فى طوكيو .

وحتى نستطيع الاجابة على هذا التساؤل ، والذى سيكون محور هذا التقرير ، نناقش عدة نقاط اهمها : ـ ١ ـ البيان الختامى للقمة ـ ٢ ـ نقطة الخلاف الرئيسية (التنازع على جزر الكوريل) ٣ ـ المقترحات التى تضمنتها المحادثات . ٤ ـ مستقبل العلاقات بين البلدين .

ومن الطرائف التى نود ان نذكرها قبل التعرض لهذه النقاط ، وهى من الامور المثيرة للاهتمام فى مجال الحديث عن العلاقات اليابانية / السوفيتية : أن الدولتين لم تزالا بعد فى حالة حرب رسميا وقانونيا ، اذ انهما لم توقعا حتى الان على معاهدة الصلح فيما بينهما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

فقد وقف الطرفان موقف المواجهة العسكرية فى اطار معسكرين مختلفين بان انضمت اليابان للمحور الالمانى الايطالى ، بينما كان الاتحاد السوفيتى احدى دول التحالف المضاد . ولم يمنع هذا العداء الرسمى ـ لاعتبارات واقعية ـ قيام العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين طوال هذه الحقبة الممتدة ، والتى كان اخر مظاهرها انعقاد القمة اليابانية / السوفيتية .

البيان الختامى للقمة .

أصدر توشيكى كايفو رئيس وزراء اليابان ، والرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف بيانا مشتركا أكدا فيه على اتفاقهما حول سعيهما الجاد للوصول لاتفاقية تتضمن حلا نهائيا ودائما لمشكلة جزر الكوريل الاربع التى احتلتها القوات السوفيتية فى الحرب العالمية الثانية .

وذكر الجانب السوفيتى فى البيان انه طرح اقتراحات محددة هى : ـ

١ ـ خفض عدد القوات السوفيتية فى الجزر والبالغ قوامها ١٢ ألف جندى

٢ ـ البدء فى نشاط تجارى متبادل للجانبين يجرى على الجزر الاربع .

٣ ـ الا يستوجب دخول اليابانيين للجزر الحصول على تأشيرة .

٤ - زيادة معدل التزاور بين سكان الجزر اليابانية وعائلاتهم فى اليابان .

وصرح الجانب اليابانى ، بان الطرفين اتفقا على طرح « مسألة ملكية » الجزر الاربع رسميا وللمرة الاولى على بساط البحث . فى حين تم توقيع ١٥ اتفاقية بالاحرف الاولى تتناول بصورة خاصة مجالات التعاون الفنى والتكنولوجى وتقدم اليابان بمقتضاها الى موسكو مساعدات تكنولوجية لدعم برنامج الاصلاح الاقتصادى .

كما وافقت اليابان على تقديم معونات غذائية عاجلة تقدر بحوالى ٣,٧ مليون دولار الى الاتحاد السوفيتى .

الى هنا ينتهى البيان الرسمى الصادر عن القمة . والذى عبر عنه المراقبون بانه « بيان انقاذ ماء الوجه » بعدما تعذر على الجانبين اليابانى والسوفيتى تحقيق تقدم حقيقى يستحق الذكر حول موضوع جزر ارخبيل الكوريل ، اذ اصرت اليابان على ضرورة اعادة السوفيت الجزر اليها بدون قيد او شرط ، قبل اى بحث لتقديم قروض واعانات يابانية للاتحاد السوفيتى .

ومن هنا يتضح ان موضوع الجزر المتنازع عليها كان هو محور الخلاف الرئيسى . ففى حين تعهد جورباتشوف من جهته بحل النزاع خلال فترة قصيرة ، مؤكدا فى الوقت نفسه انه يمكن ايجاد تسوية له عبر (توازن المصالح والحلول الوسط) الا انه فى نفس الوقت ذكر « ان الاتحاد السوفيتى واليابان اضاعا الكثير من الوقت فى وضع شروط مسبقة واتخاذ مواقف متصلبة . »

فى حين اكتفى رئيس الوزراء اليابانى كايفو بالقول « ان البيان المشترك يدل على الوجهة التى يجب ان يملكها البلدان فى بناء علاقات جديدة .

التنازع على جزر الكوريل :

يتبلور هذا النزاع فى وجود مجموعة من الجزر تسمى جزر الكوريل اضافة الى الجزء الجنوبى من جزيرة سخالين ، تقع جميعها تحت السيطرة السوفيتية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . هذه الجزر تصر اليابان على انها جزء لا يتجزأ من اراضيها ، وان ضمها للاتحاد السوفيتى يعد مساسا بسيادتها الاقليمية .

وظل هذا النزاع القائم منذ ١٩٤٥ وحتى الان يمثل حجر عثرة امام تحسين العلاقات بين البلدين . وخاصة فى ظل التطورات الجديدة فى الاتحاد السوفيتى ، وماترتب عليها من تفاعلات مختلفة على مستوى النظام الدولى .

ولاستعراض الجوانب المختلفة لهذا النزاع نعرض لما يلى : -

١ - الخلفية التاريخية لهذا النزاع . ٢ - اسباب اثارته فى الاونة الاخيرة . ٣ - الابعاد المختلفة : سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية .

اولا الخلفية التاريخية :

بدأ هذا النزاع فى ٩ اغسطس ١٩٤٥ ، عندما خرق الاتحاد السوفيتى معاهدة الحياد التى وقعها مع اليابان فى عام ١٩٤١ ، حين اجتاحت قواته المسلحة جنوب جزيرة سخالين ، وهى المنطقة التى كانت تقع ضمن اراضى اليابان بمقتضى معاهدة بورت سموت عام ١٩٠٥ عقب الهزيمة الروسية امام اليابان . كما اجتاحت عددا من الجزر كانت تقع داخل حدود اليابان طبقا لتلك المعاهدة . وفى بداية سبتمبر ١٩٤٥ اتمت القوات السوفيتية سيطرتها على مجموعة جزر الكوريل هى اربع جزر اتوروخو ، وكوناشيرى ، وشيكوتان ، وهابوماى .. وهذه الجزر الاربع تطلق عليها اليابان اسم المناطق الشمالية . وبعد عدة سنوات من انتهاء الحرب وبالتحديد فى ٨ سبتمبر ١٩٥١ وقعت اليابان معاهدة سان فرانسيسكو التى تخلت فيها عن اى حقوق فى مجموعة جزر الكوريل وجنوب سخالين ، بينما رفض السوفيت التوقيع على هذه المعاهدة التى لم تتضمن الاشارة الى الجزر الاربع . ومن هنا بقيت المشكلة معلقة .

ومنذ ذلك التاريخ تعددت محاولات الوصول الى حل الى هذا النزاع كان أبرزها محاولتان اساسيتان الاولى فى عام ١٩٥٦ عندما اعلنت الدولتان استئناف علاقاتهما الدبلوماسية ، واصدرتا وثيقة مشتركة حول ضرورة اجراء المفاوضات حول « الموضوع الاقليمى » بعد اعادة العلاقات فيما يعد اشارة واضحة للجزر المتنازع عليها .

وكانت المحاولة الثانية فى اكتوبر ١٩٧٣ خلال زيارة « كاكوى تاناكا » رئيس الوزراء اليابانى الاسبق لموسكو حينما صدر بيان مشترك اكد فيه الجانبان ان التوصل الى معاهدة سلام بحل المشكلات المتبقية من الحرب العالمية الثانية سوف يساهم فى اقامة علاقات حسن جوار حقيقية بين البلدين . فى حين تم الاتفاق على ان الجزر المتنازع عليها واحدة من هذه المشكلات المتبقية .

وهنا يثار التساؤل حول فتح ملف النزاع حول الجزر المتنازع عليها مرة اخرى فى المحادثات الرسمية بين الدولتين ، والتى بدأت اولى جولاتها فى ١٩ مارس ١٩٨٩ وكانت الجولة الثالثة فى ٥ سبتمبر ١٩٩٠ والتى استكمل فيها الجانبان بحث الاتفاق على توقيع معاهدة سلام بين الدولتين انتظارا للزيارة التاريخية التى قام بها الرئيس السوفيتى جورباتشوف الى اليابان خلال منتصف شهر ابريل ١٩٩١ .

ثانيا : اسباب اثارة النزاع فى الاونة الاخيرة :

يمكن ان نحدد الاسباب الكامنة وراء اثارة النزاع حول تلك الجزر الصغيرة من أرخبيل الكوريل فى الفترة الاخيرة فيما يلى :

١ - الاوضاع الاقتصادية المتدهورة التى يعانى منها الاتحاد السوفيتى . بحيث اعتبرت اليابان ان الاتحاد السوفيتى هو رجل اوروبا المريض . وان هذه هى الفرصة المناسبة للمطالبة بحقوقها وسيادتها على تلك الجزر .

٢ - المناخ الدولى العام السائر فى اتجاه تسوية المنازعات الاقليمية حتى لا تشكل بؤر توتر وانفجار تهدد الوفاق الدولى الذى احدثه تقارب العملاقين منذ تولى جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى فى ابريل ١٩٨٥ .

٣ - الضغوط الامريكية على اليابان لزيادة نفقاتها الدفاعية ، وبالتالى كان لابد لليابان ان تخلق عمقا استراتيجيا فى المحيط الهادى لا يكتمل عناصره الا بهذه الجزر .

٤ - الرغبة اليابانية فى تأكيد الزعامة الاسيوية ، فكيف تستطيع اقناع الدول الاسيوية بدورها المتعاظم ، وهى تعانى من فقد سيادة على جزء من اقليمها ؟

٥ - تعد اثارة النزاع فى هذه الفترة فرصة سانحة للزعامة السوفيتية للمساومة بشأنها فى سبيل الحصول على المساعدات الغربية عامة واليابانية خاصة .

٦ - اثارة اهتمام الشعب السوفيتى بقضية خارجية تعد سحبا من التركيز على القضايا الداخلية سواء كانت صعوبات اقتصادية ام اضطرابات عرقية او حركات انفعالية تموج بها الجمهوريات السوفيتية .

ثالثا : ابعاد النزاع :

ومن خلال هذه الاسباب التى أدت الى اثارة النزاع مرة أخرى فى الأشهر القليلة الماضية نستطيع ان نرصد العديد من الابعاد بشأن النزاع السوفيتى/ اليابانى حول جزر الكوريل وهى ابعاد سياسية ، واقتصادية وعسكرية واجتماعية .

الابعاد السياسية :

يتبلور البعد السياسى واضحا فى كون هذه الجزر ورقة ضغط دائما فى يد من يحسن استغلالها من القيادات السياسية للدولتين . فقد ظلت المنازعات بين الاتحاد السوفيتى واليابان حول هذه الجزر هى احد العناصر الرئيسية فى استراتيجية الدولتين تفاوتا بين المرونة والتشدد . وبطبيعة الحال اذا كان هذا بدأ فى فترة الحرب الباردة وانقسام العالم فان مرحلة الوفاق الدولى فرضت حدوث متغيرات جديدة تؤثر مباشرة على هذا النزاع . فالاتجاه السلمى لتسوية المنازعات يعطى مناخا مهيئا للحل وفق اعتبارات تقوم على بعض المبادىء المستقاة من البريسترويكا السوفيتية ، وعلى راسها توازن المصالح لا توازن القوى .

ومن هنا نجد ان تطبيق مثل هذا المبدأ على النزاع حول جزر الكوريل قد يعطى مرونة فى التفاوض بين الاتحاد السوفيتى واليابان ، وحول شروط ميسرة يتم بمقتضاها استرداد اليابان لتلك الجزر بالصورة التى يستفيد فيها الاتحاد السوفيتى بتلك الصفقة ، ودون المساس باعتبارات السيادة الاقليمية ، والنزعة القومية لدى الشعب السوفيتى . تلك فى الواقع هى الاشكالية الحقيقية التى تواجه كلتا الدولتين . حيث كيف يمكن الحفاظ على عقد جمهوريات الاتحاد السوفيتى دون ان ينفرط اذا قدم تنازلات بشأن تلك الجزر التى استقرت قناعة لدى المواطن العادى بانها جزء من الاتحاد السوفيتى ككيان سياسى ، خاصة ان هذه الجزر تنطبق حالا على جمهوريات البلطيق الثلاث إذ انها ضمت للاتحاد السوفيتى قسرا عقب الحرب العالمية الثانية ؟ وفى نفس الوقت كيف يمكن لليابان ان تلعب الدور السياسى المتوقع لها بما يتفق وامكاناتها الاقتصادية الهائلة فى النظام الدولى دون ان تحقق على الاقل وحدة سيادتها الاقليمية ؟ . ويأتى التفاعل بين الاجابة على هذين التساؤلين ليشكل جوهر البعد السياسى للنزاع على جزر الكوريل .

وهنا نود الاشارة الى حدوث تحسن كبير فى مجال العلاقات السوفيتية/اليابانية انعكس على محاولة تسوية هذا النزاع ، وهو الامر الذى تمت ترجمته عمليا فى جولات المحادثات الرسمية بين الجانبين طوال العام الماضى لعقد معاهدة سلام اسفرت عن العديد من الاقتراحات منها دعوة شيفرنادزة الى تحويل هذه الجزر الاربع وجزر سخالين الى ميدان تجارب للجهود المشتركة فى مجال حماية البيئة . ومنها أيضا دعوة مسئول بوزارة الخارجية اليابانية ، لفكرة قيام السوفيت باستئجار الجزر فترة من الزمن بعد عودتها لليابان . كما اقترح احد كبار كتاب صحيفة البرافدا السوفيتية (فسينولود اوفشتيكوف) معروف بان له صلة وثيقة بالكرملين ، وضع جزر الكوريل بالمحيط الهادى تحت وصاية الامم المتحدة وتحويلها الى منطقة اقتصادية خاصة بالاتحاد السوفيتى واليابان .

وتكفى نظرة سريعة لهذه المقترحات ، لنجد ان ايا منها يعد صالحا - إن لم يكن لتسوية النزاع بصورة نهائية - فإنه يعد كذلك كنقطة مقبولة لبداية التفاوض حولها .

الأبعاد الاقتصادية :

يبدو أن الحديث عن الأبعاد الاقتصادية هو الرقم الحاكم فى معادلة النزاع حول جزر الكوريل وهذا بطبيعة الحال نابع من أن الصراع فى عالم اليوم هو صراع على القوة الاقتصادية على حساب الاعتبارات السياسية أو الأيديولوجية . وفى اطار ماتتمتع به اليابان من مكانة وقوة اقتصادية كبيرة على مستوى العالم فى مقابل مايواجه الاتحاد السوفيتى من صعوبات اقتصادية جعلته ومن هذه الزاوية - أقرب الى بلدان العالم الثالث .

فاليابان ماتزال تستخدم السلاح الاقتصادى لاغراء الاتحاد السوفيتى بتقديم تنازلات بشان تلك الجزر ، وذلك عن طريق ربط المساعدات اليابانية الضخمة للاتحاد السوفيتى بتحقيق تقدم فى ذلك النزاع الاقليمى ويتم هذا على عدة مستويات منها :

أ - الصفقات المتكافئة ، فقد قامت ٦ شركات تجارة

يابانية بتقديم الغذاء والدواء وكافة الاحتياجات اليومية الضرورية فى مقابل بترول سوفيتى فى صفقة مقدارها مليار دولار .

ب - الهبات والمنح ، فقد خصصت الحكومة اليابانية ١٠٠ مليون دولار كمعونات طارئة عن طريق البنك المركزى للتصدير والاستيراد لتزويد الاتحاد السوفيتى بالغذاء ، كما خصصت ٨ ملايين دولار كمعونات للدواء .

ج - التعاون الاقتصادى . فقد عبر رئيس الوزراء اليابانى «توشكى كايفو» عن أن التعاون الاقتصادى الثنائى بين اليابان والاتحاد السوفيتى ، وخاصة فى سيبيريا ومناطق الشرق الأقصى السوفيتى ستكون له فوائده الاقتصادية الكبيرة ليس فقط للدولتين ، وإنما للدول الأخرى فى آسيا والمحيط الهادى بسبب غنى هذه المناطق بالثروة الطبيعية .

ويبدو أن هذه المساعدات لاتقوم بمبادرة من جانب الحكومة اليابانية فى جميع الأحوال ، ففى ٩٠/١٢/٢٧ طلبت الحكومة السوفيتية مساعدات مالية للتغلب على المصاعب الاقتصادية التى تواجهها . حيث تقدم بهذا الطلب السفير السوفيتى فى طوكيو خلال اجتماعه مع مدير عام مكتب الشئون الأوروبية بوزارة الخارجية اليابانية .

ومن هنا ، فقد حققت عمليات التبادل التجارى بين الاتحاد السوفيتى واليابان قفزات كبيرة خلال عام ١٩٩٠/٨٩ . وتشير مصادر اقتصادية صحفية أسيوية الى أن القطاع الخاص يلعب دورا حيويا فى دعم الاقتصاد السوفيتى الذى يعانى من مشاكل متفاقمة وذلك من خلال العمليات التجارية المتبادلة مع الجانب اليابانى .

فلقد سارع رجال الأعمال اليابانيون بتوقيع عدد من الاتفاقات مع الجانب السوفيتى على الرغم من التحفظ الذى تبديه الحكومة اليابانية تجاه التقارب مع الاتحاد السوفيتى بسبب عدم حسم النزاع على جزر الكيوريل .

ولكن هذا لم يمنع اليابان أيضا - ووفقا لاعتبارات اقتصادية فى الأساس - من عقد إتفاقيات مع الاتحاد السوفيتى كان أبرزها فى ١٩٩٠/١٢/٢٤ . إتفاقية تنص على تحديد كمية الأسماك التى سيتم إصطيادها فى المنطقة الاقتصادية لكليهما بمقدار ١٨٣ الف طن خلال عام ١٩٩١ . كما ينص الاتفاق على السماح لقوارب الصيد اليابانية بإصطياد كمية أسماك تصل الى ٣٥ الف طن من المنطقة الاقتصادية السوفيتية التى تبلغ مساحتها ٢٠٠ ميل بحرى مقابل تصدير منتجات سمكية ، ومعدات يابانية الى الاتحاد السوفيتى بقيمة مليار ين يابانى كما تنص الاتفاقية على السماح لقوارب الصيد السوفيتية بزيارة ميناء أوناهاما اليابانى الواقع الى الشمال الشرقى من شواطىء اليابان للتزود بالوقود والمواد الغذائية . وكانت اليابان قد دفعت مبلغ ٨٨٤ مليون ين يابانى الى الاتحاد السوفيتى إضافة الى تصدير الف طن من الأسماك المجمدة مقابل المزايا الممنوحة لصائدى الأسماك اليابانيين خلال عام ١٩٩٠ .

ويدور التساؤل حول المقابل الذى تطلبه اليابان أمام كل هذه المساعدات ؟ تأتى الاجابة إنها جزر الكيوريل المتنازع عليها . فقد أبدى توشكى كايفو إستعداد بلاده لتقديم مساعدات إقتصادية ومالية ضخمة للاتحاد السوفيتى كجزء من جهود تستهدف تحسين العلاقات بين الدولتين فى المجالات المختلفة ، ولكن بعد تسوية المسائل المعلقة . وأكد كايفو فى مقابلة أجرتها معه وكالة تاس السوفيتية ضرورة أن يتحلى القادة السوفييت بالشجاعة اللازمة لاتخاذ القرارات الحاسمة لتحسين العلاقات بين الدولتين مشيرا الى أن توقيع إتفاقية سلام بين الدولتين ضرورة إعادة الاتحاد السوفيتى للجزر اليابانية التى استولى عليها .

الأبعاد العسكرية :

هذه الأبعاد تعبر بصفة أساسية عن وجهة النظر السوفيتية العسكرية تجاه جزر الكيوريل وتجاه اليابان من خلال أن النفوذ السوفيتى يرتكز حاليا فى آسيا على القوة العسكرية المتفوقة فقط . ويبدو أن جورباتشوف غير مستعد للمساس بهذا الوضع ، فبحر أوكهوتسك تحميه جزر كوريل التى تعتبر قلعة إستراتيجية حصينة لايمكن أن يضحى بها السوفييت بسهولة . فسلسلة جزر كوريل ذات أهمية حيوية لتخطيط السوفييت الاستراتيجى النووى . ولهم قاعدة بحرية ضخمة فى ميناء فلاديفوستك المطل على بحر اليابان ، كما أن الغواصات الحاملة للصواريخ النووية تتمركز فى قاعدة بيترو فافلوسك الواقعة على الساحل الجنوبى الشرقى لشبه جزيرة كامشاتكا . وتفيد بعض المصادر الدبلوماسية والعسكرية فى طوكيو بأن السوفييت نقلوا (١٢ الفا من قواتهم) على الجزر المتنازع عليها وكذا ٤٠ طائرة ميج ٢٣ . وتعتبر اليابان من وجهة النظر السوفيتية حاملة طائرات لايمكن إغراقها وهى على مسافة غير بعيدة عن الساحل الباستيكى كما بنومميقول ريتشارد مساعد وزير الدفاع الأمريكى لشؤون الأمن الدولى . ويأتى هذا فى إطار ماعبر عنه كبير المتحدثين بلسان وزارة الخارجية السوفيتية «جينادى جراسيموف» فى ٩٠/٢/٢١ عن خشية الاتحاد السوفيتى من ظهور اليابان كقوة عسكرية .

اما على الجانب اليابانى ، فتمثل جزر الكيوريل فى حد ذاتها بعدا عسكريا هاما حيث تعد أحد عناصر العمق الاستراتيجى التى تحاول اليابان صنعه لتأمين كيانها بالنظر الى إعتمادها المتزايد تأمينيا على الذات على الرغم من العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية فى كافة المجالات الأخرى .

ولكن هذه الأهمية لجزر الكوريل لاتعنى تخوفا من الاتحاد السوفيتى فقد وافق مجلس الوزراء اليابانى على سبيل المثال فى ١٩٩٠/٩/١٨ على (الورقة البيضاء) التى تقدم بها عدد من مسئولى وكالة الدفاع اليابانية الى زوال خطر التهديد العسكرى السوفيتى . ونقلت وكالة تاس قول معدى هذه الورقة أنه نظرا للصعوبات الداخلية بالاتحاد السوفيتى والبيئة الدولية فإنه غير المحتمل أن يقوم الاتحاد السوفيتى بهجوم على دولة أخرى .

الأبعاد الاجتماعية :

يبدو أهم الأبعاد الاجتماعية لجزر الكوريل بالنسبة للاتحاد السوفيتى هو وقوعها داخل نطاق جمهورية روسيا التى يتزعمها بوريس يلتسين ، المنافس الحقيقى لجورباتشوف والذى ذكر فى أحد تصريحاته بعد زيارته لهذه الجزر بأنه «لاداعى لاعطاء اليابانيين كل هذا الجمال وكل هذه الخيرات» حيث أن حوض هذه الجزر يدر أرباحا طائلة تبلغ مليار روبل سنويا من الثروة السمكية .

ومن هنا يمكن القول أن هذه الجزر دخلت فى إطار سلسلة الأوراق التى يتنافس بها يلتسين مع جورباتشوف ، فمن وجهة نظر يلتسين رئيس برلمان روسيا أنه لايحق لجورباتشوف أن يتحدث أو يتفاوض على مناطق حدودية كجزر الكوريل لأنها جزر تقع فى نطاق سيادة جمهورية روسيا الاتحادية .

يضاف الى هذا قناعة الرأى العام السوفيتى بأحقية السوفييت فى هذه الجزر يعزز من هذا وجود بعض المعادن النفيسة كالذهب فى هذه الجزر وخاصة جزيرة كوناشيرا . ويأتى هذا فى إطار أن هناك حوالى ١٤ ألفا من الروس الذين ولدوا على أرض هذه الجزر ، ومن المنتظر الا يفرط منهم أحد فى وطنه .

ويتأسس منطق الرأى العام السوفيتى على عدة إعتبارات أهمها :

١ - لم يكن من المعقول أن يذهب جورباتشوف فى أول زيارة لليابان ليعلن على الملأ التنازل عن مناطق حدودية لليابان ، مع كل المغريات بالمساعدات اليابانية ، فحدود الوطن ليست للبيع .

٢ - إن التنازل عن مناطق حدودية تعبير واقعى عن الهزيمة السوفيتية أمام اليابان وهو الأمر الذى يتنافى مع الصراع التاريخى على الزعامة الآسيوية بين البلدين .

٣ - إن السماح بالتنازل عن أجزاء من الأرض يعطى بدءا واقعيا للجمهوريات المطالبة بالانفصال

أما بالنسبة لليابانيين ، فالأمر بالنسبة لهم يتعلق بالكرامة الوطنية ، والتى تأخذ لدى اليابانيين بعهدا هاما ، وفقا للتعاليم الكونفوشية ، والتى تجسدت فى الانتحارية أثناء الحرب العالمية الثانية . ومن هنا فإن هذه الجزر والتى تمثل المناطق الشمالية لليابان كما يطلقون عليها تمثل الركن الأخير ، من أركان محو هزيمة اليابان ، وجزءا من حركتها الحالية نحو توجهات دولية جديدة .

ويعزز من خطورة البعد الاجتماعى أن كلا الجانبين السوفييتى واليابانى يتجاهل الواقع السياسى للآخر . فجورباتشوف محاصر بسلسلة من المشاكل فى الداخل ، ومن هنا فإن تقديمه لأى تنازلات سيكون بمثابة إنتحار سياسى من جانبه .

وعلى الجانب الآخر لايستند كايفو الى أى قدرات خاصة للاحتفاظ بموقعه . فقد إختاره لهذا المنصب بارونات الحزب الديمقراطى الحر فى اليابان وبوسعهم إسقاط حكومته غدا إذا خرج عن الخط المرسوم له .

المقترحات التى تضمنتها المحادثات :

تباينت المقترحات التى تضمنتها المحادثات بين المرونة والتشدد ، وبين زمنية مختلفة لانجازها ، وإن كانت تدور جميعها فى فلك تحسين العلاقات بين الدولتين ، وفتح مجالات التعاون على كافة المستويات .

ومن أهم هذه المقترحات مايلى :

١ - إنشاء منطقة إقتصادية حرة تضم جزر الكوريل وجزيرة هوكايدو اليابانية فى إطار واحد يعود بالمنفعة المتبادلة على الجانبين . وهو الاقتراح السوفيتى الذى لم يحظ بموافقة اليابانيين .

٢ - هناك من السوفييت من يروج لاقامة وتأسيس جمهورية سوفييتية جديدة فى الشرق الأقصى السوفيتى القريب من اليابان . ويعزز هذا الفريق تأسيس الجمهورية لجذب اليابانيين ، لأن اليابان وشعبها وحكومتها يفضلون أن تكون لهم «منطقة مسئولية» فى داخل الاتحاد السوفيتى ذاته .

٣ - الاشارة الى ماصدر عن الجانب السوفيتى فى عام ١٩٥٦ وفيه حل وسط بالتنازل عن جزيرتين من الجزر الأربع لليابان بغية التوصل لمعاهدة سلام وحسن جوار . وكان الغرض من العرض السوفيتى وقتها منع اليابان من الدخول فى تعاون عسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وعندما أعلن فعليا عن التحالف الأمريكى اليابانى سارع السوفييت فى سنة ١٩٦٠ بإلغاء عرضهم .

٤ - إنشاء مركز أبحاث يابانى يطلق عليه إسم «مركز الدراسات اليابانية المعاصرة» ، يهدف لدعم سياسة «البرسترويكا» فى الاتحاد السوفيتى عن طريق إجراء الدراسات المقارنة فى مجال السياسة والاقتصاد والقانون فى الدولتين . وهو الاقتراح الذى تمت الموافقة عليه بالفعل .

٥ - إقتراح سوفييتى بإنشاء أو إقامة تجمع أمنى فى منطقتى آسيا والباسفيك يضم كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين واليابان والهند بهدف بحث كل القضايا التى تواجه المنطقتين بما فيها المسائل الأمنية يضاف الى هذا دعوة الولايات المتحدة واليابان

للدخول فى محادثات مع موسكو من أجل نزع التسلح فى منطقة الباسفيك .

وعن طبيعة هذا التجمع ذكر جورباتشوف فى كلمة أمام البرلمان اليابانى :

« أنه لايهدف من وراء الاقتراح أن يكون هذا التجمع منطقة أمنية ، وإنما مجرد هيئة يمكن عن طريقها التنبؤ بالأزمات التى قد تحدث » .

وبطبيعة الحال ، لم يحظ هذا الاقتراح بعناية اليابان ، لأنه إصطدم مع مبدأ ثابت فى العقيدة السياسية اليابانية ، وتم تشريعها فى الدستور ، ويقضى ، بألا تكون لليابان قوات مسلحة نظامية (جيش بالمعنى المعروف) . يضاف الى هذا المبدأ اليابانى الذى يقضى بأنه من الأفضل للدول الآسيوية لبحث القضايا الاقتصادية وليس المتعلقة بالنواحى العسكرية والأمنية ، فى إطار أن الصراع للحصول على القوة الاقتصادية ، هو الصراع الحيوى والحاكم فى مجمل العلاقات الدولية ، فى النظام الدولى الآخذ فى التشكيل .

ويبدو أن تلك الاقتراحات فى مجموعها وخاصة فيما يتعلق بمسألة الجزر لم يكن لها نصيب من الاتفاق فى المحادثات اليابانية/السوفيتية ، والتقدم الوحيد الملموس فى هذا الصدد هو أن جورباتشوف إتفق مع كايفو على إستمرار الاتصالات مرة واحدة كل عام على الأقل بما يفتح الباب أمام أخذ وعطاء تقتضيه طبيعة الأحوال .

وإذا أردنا أن نتلمس سويا أسباب عدم إنجاز هذه المقترحات ، ودخولها الى أرض الواقع سنجد ما يلى :-

١ ـ رفض أغلبية الرأى العام اليابانى على مدى أكثر من خمسة وثلاثين عاما إعتبار التقدير السوفيتى (أن الحدود هى ما إنتهت إليه نتائج الحرب العالمية الثانية) أمرا نهائيا ، بل والاصرار على إستعادة هذه الجزر الأربع كأنها هى « الحدود الشمالية » للدولة اليابانية .. والتى ورد ذكرها فى المعاهدات التى وقعها الروس مع حكام اليابان أيام السلطة القيصرية .

٢ ـ إن المؤسسة العسكرية السوفيتية تعتبر هذه الجزر من المناطق التى تتيح لها متابعة التحركات العسكرية التى تستهدف العمق الحدودى البحرى السوفيتى .

٣ ـ إن التنازل السوفيتى عن أراض إحتلت نتيجة للحرب العالمية الثانية على الساحة الآسيوية أيا كانت صورته ، قد يثير مسائل عديدة للاتحاد السوفيتى فى حدوده الغربية وبخاصة مع بولندا التى ضم الاتحاد السوفيتى مناطق منها وزودها بمناطق كانت تابعة للدولة الألمانية قبل الحرب .

وقد ظهرت هذه المسألة فى السنوات الأخيرة عندما خشى السياسيون السوفييت من مطالبة ألمانيا الموحدة بأراض ألمانية سابقة ، ولم يحسم هذه المخاوف إلا تصديق ألمانيا على أن الحدود الألمانية هى الحدود التى حددت بين بولندا وألمانيا الشرقية سابقا .

مستقبل العلاقات بين الدولتين :

يبدو أن مستقبل العلاقات بين الاتحاد السوفيتى واليابان ، لن يبقى رهين العداء التاريخى للسيطرة والزعامة على القارة الآسيوية ، أو بين الصراع الآيديولوجى بين مفاهيم الاشتراكية السوفيتية ، والرأسمالية اليابانية . وإنما يعبر عن واقع جديد جوهره تعاون إقتصادى وثيق ، بإستخدام آليات جديدة .

وفى هذا الاطار تأتى زيارة جورباتشوف كأول حاكم سوفيتى يزور اليابان منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية بادرة طيبة فى هذا المجال . ونستطيع أن نناقش مستقبل العلاقات بين الدولتين من خلال العوامل المساعدة ، والعوامل المعوقة .

أولا : العوامل المساعدة :

١ ـ هناك تصور مشترك لدى الدولتين فى فتح الأراضى السوفيتية الروسية بإتساعها المهول « كوسيط » مفيد بين اليابان الآسيوية ، ودول المجموعة الاقتصادية فى أوروبا .. وقد يتمثل هذا الدور الوسيط فى تقديم الاتحاد السوفيتى خدماته لنقل التكنولوجيا والابداعات الصناعية اليابانية إلى أوروبا الغربية وحمل الأفكار والتصورات الأوروبية عبر الأراضى الروسية والحدود السوفيتية الى اليابان أولا ثم الدول الآسيوية الأخرى فيما بعد ، وعلى رأسها دول تجمع (آسيا) .

٢ ـ إنشاء ما يسمى تجمع الأرخبيل اليابانى وهو ما عبر عنه أحد رجال الاقتصاد اليابانى « تابوتشى ستسوا » فى نظريته للمستقبل ، بأن اليابان لديها التكنولوجيا ورأس المال ، والصين تتوافر فيها اليد العاملة نظرا للحجم السكانى الكبير ، أما الاتحاد السوفيتى فهو غنى بالمعادن .

٣ ـ إعطاء البعد الآسيوى فى السياسة الخارجية للدولتين مكانة متميزة ففى حين تعتبر اليابان نفسها الأخت الكبرى للدول الآسيوية ، فى إطار إحياء مشروع « رخاء آسيا الكبرى » . ويهمها أيضا أن تزيل حالة العداء مع جار قوى مثل الاتحاد السوفيتى وإحتوائه نظرا لظروفه الاقتصادية الطاحنة ـ نجد فى المقابل يأخذ الاتحاد السوفيتى صياغة جديدة لعلاقاته بالدول الآسيوية فى إطار المبادىء التى رفعتها البريسترويكا وأهمها « عالم واحد آمن أولا عالم » و« توازن المصالح على حساب توازن القوى » .

هذه الصياغة الجديدة لايمكن أن تتجاهل اليابان القطب الاقتصادى الكبير ليس فى آسيا وحدها ، وإنما فى العالم كله .

٤ ـ يعد الاتحاد السوفيتى ، بإتجاهه نحو السوق المفتوح ، وإقتصاديات السوق الحرة ، وتطبيق الخصخصة Privateisatian ساحة جاذبة للاستثمارات اليابانية . وهى الفرصة التى لن يدعها الاقتصاديون اليابانيون تفلت من أيديهم على هذا السوق المتلهف للبضائع الاستهلاكية طوال فترة تتجاوز ٧٥ عاما .

ويتزامن هذا مع رغبة قوية من الحكومة فى الاتحاد السوفيتى فى الحصول على مساعدات إقتصادية يابانية لدعم حركة الاصلاح الاقتصادى ، فى إطار توسيع مصادر التمويل ، وعدم وضع البيض كله فى سلة الولايات المتحدة أو أوروبا .

٥ ـ إن الاتفاق على مناقشة مسألة جزر الكوريل ، وزيارة جورباتشوف لليابان أزالت جزءا كبير من الحاجز النفسى المترسخ بين اليابانيين والسوفييت كمواطنين منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية .

٦ ـ إن توقيع الاتحاد السوفيتى والصين على إتفاقية الحدود المتعلقة بالجانب الشرقى من خط الحدود المشترك فى ١٦ مايو ١٩٩١ . يعد مؤشرا هاما لتقارب سوفيتى / صينى بعد فترة من السعداء على المستوى الرسمى إستمرت أكثر من ثلاثين عاما . وهو الأمر الذى يعنى فى التحليل الأخير تأكيد تحالف صينى /سوفيتى ، لن يكون الا على حساب التقارب من اليابان . ويضاف الى هذا أن قبول الاتحاد السوفيتى مسألة الحدود مع الصين يعطى بادرة هامة لامكانية تطبيق تلك المعالجة على النزاع مع اليابان حول جزر الكوريل .

العوامل المعوقة :

١ ـ إن النظرة المستقبلية للأرخبيل اليابانى كما تصورناها لم تضم إليها كوريا الجنوبية التى تعتبرها اليابان من أشد المنافسين لها . حيث أنها تمارس نشاطا واسع النطاق شمالى شرق آسيا ، وتقوى علاقاتها بسرعة . ومن هنا أصبحت العلاقات بين سول / بيكين وسول موسكو أوثق ما تكون .. وذلك بعد أن قدمت كوريا الجنوبية دعما للاتحاد السوفيتى فى يناير ١٩٩١ قيمته ثلاثة مليارات دولار .. كما تفوقت كوريا الجنوبية أيضا على اليابان فى المشروعات الخاصة بسيبيريا .

كما أسفرت الزيارة القصيـرة التى أجراهـا جورباتشوف لكوريا الجنوبية عقب زيارته لليابان عن نتائج هامة منها : تنمية التعاون بحيث تصل المبادلات التجارية بين كوريا الجنوبية والاتحاد السوفيتى الى ١٠ مليرات دولار سنويا وحتى منتصف التسعينات .. ويلاحظ أن حجم التبادل التجارى بين البلدين سيبلغ العام الحالى ١٩٩١ ما يصل الى ١,٥ مليار دولار مقابل ٨٨ مليون دولار فقط العام الماضى ١٩٩٠ . وكان العام الماضى ١٩٩٠ هو عام تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وسيول ، وزيارة رئيس جمهورية كوريا الجنوبية « رودى أو » لموسكو .

٢ ـ تردد رجال الأعمال اليابانيون فى الاستثمار داخل الاتحاد السوفيتى بالقدر الكافى ، ويرجع ذلك إلى إبتعاد مجموعة الاصلاح الاقتصادى السوفيتى برئاسة د . شتالين من طاقم جورباتشوف ، وتوتر العلاقات بين مـوسكو (كمـركز لـلاتحاد السـوفيتى) وبـاقى الجمهوريات ، وتخبط الاصلاح الاقتصادى فببساطة لايعرف رجال المال اليابانيون لمن يقدمون عروضهم ، ومن الذى يصدر التراخيص ومن يسدد الديون والقروض .

٣ ـ إن أعضاء كتلة « سويوز » المعارضة فى البرلمان السوفيتى يعتبرون تسليم الجزر الى اليابان . (وهى الخطوة الرئيسية فى مجال تحسين العلاقات) جريمة وخيانة عظمى ، خاصة مع ما أعلنه أحد أعضاء الوفد الرسمى السوفيتى فى المحادثات (فالنتين فيدوروف) من أن تايوان وكوريا الجنوبية أبدتا رغبتهما فى التعاون مع الاتحاد السوفيتى للاستفادة من هذه الجزر .

٤ ـ الضغط الأمريكى المتزايد ، لوقف هذا التقارب السوفيتى / اليابانى ، ووضح هذا جليا فى ما عبر عنه المسؤولون الأمريكيون عن إرتياحهم تجاه ما وصفوه بـ « الموقف القوى » الذى وقفه رئيس الوزراء اليابانى توشيكى رررووكيفو حيال إقتراح الرئيس السوفيتى الخاص بإقامة نظام أمن إقليمى آسيوى . كما أكدوا إرتياحهم تجاه ما أكده كايفو على الأعمية الأكبر التى تعطيها طوكيو لعلاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة .

٥ ـ محاولة دول جنوب شرق آسيا الصناعية ، إفساد هذه العلاقات ، وخاصة مجموعة التجمع الاقتصادى لدول جنوب شرق آسيا Asedn ، حيث ترى فى التقارب اليابانى الصينى السوفيتى خطرا كبيرا يهدد كياناتها الاقتصادية ، التى بدأت تثبت أقدامها فى إقتصاديات السوق العالمى . وإن كانت تتفهم بطبيعة الحال ضرورة مطالبة اليابان بمجموعة جزر الكوريل ، ومحاولة إسترضاء الاتحاد السوفيتى .

الخلاصة :

إن العلاقات اليابانية / السوفيتية بمنظورها الجديد ، مازالت تتلمس خطواتها بحذر وذلك خلال حقل ألغام صالحة لنسف أى محاولات تقارب مثل مواءمة الاتحاد السوفيتى بين كيفية الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة وإعادة البناء وبين المحافظة على الترابط الأقليمى والتكامل القومى دون تنازلات .

وأيضا كيفية قيام اليابان بالحصول على حقوقها التاريخية بإستعادة جزر الكوريل وربطها بالمساعدات الاقتصادية للاتحاد السوفيتى ، مع المنافسة للحصول على الاستثمارات بداخله ، مع كافة القوى الاقتصادية القوية مثل ألمانيا والولايات المتحدة ، بل وحتى الدول الصناعية فى شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية .

فهل تستطيع قوة الدفع الحالية التى نتجت عن زيارة الرئيس السوفيتى لليابان وما أسفرت عنه المحادثات من إتفاقات تعاون على إجتياز ذلك الحقل من الألغام ؟ أم أن العقبات والعراقيل الطبيعية والمصطنعة ستنسف وتعوق تلك المحاولات ؟ هذا ما ستجيب عنه جهود الطرفين من ناحية ، والمتغيرات على الساحات الداخلية (لكلتا الدولتين) والأقليمية فى منطقة شرق آسيا وشمالها والدولية فى إطار النظام الدولى الجديد ، وحسابات توازن قوى لم تستقر بعد ، من ناحية أخرى □ .

تقرير

المأزق الداخلى فى الاتحاد السوفيتى



السفير : بهى الدين الرشيدى

من المعروف انه مع تولى الرئيس جورباتشوف السلطة فى منتصف الثمانينات ، والساحة السياسية السوفيتية تشهد دعوات للمراجعة والتصحيح ، وهى التى عرفت بسياسات اعادة البناء والمكاشفة ، وكان طبيعيا أن تتعالى تدريجا وفى المقابل اصوات معادية للنظام الاشتراكى وتطالب بتصفيته جذريا . وازدحمت الساحة الفكرية والسياسية بدعوات تتراوح مابين الاصلاح والديمقراطية فى اطار نفس النظام ومابين الغاء الدور المركزى للحكومة والحزب باعتبارهما المسئولين بصفة أساسية عما حدث بالأعوام الماضية من تردى للأوضاع . وقد تحقق فعلا صدور تشريع بالغاء الدور القيادى للحزب الشيوعى مما يعد ثورة فى نظام الحكم وفى المجتمع السوفيتى ، هذا فى الوقت الذى صدرت فيه تشريعات اخرى للاستثمارات الأجنبية ومنح القطاع الخاص اهتماما اكثر لأول مرة بالاتحاد السوفيتى .

وفى الوقت الذى ازدحمت فيه الساحة الفكرية والسياسية بهذه الجماعات والتيارات المتناقضة فى اتجاهاتها المتباينة فى اهدافها كان جهاز الحكم معبرا عن هذه الصراعات داخله . ومع تزايد المطالبة بالديمقراطية والاصلاح الاقتصادى بدا تأرجح الجهاز الحاكم بين الحفاظ بشكل أو بآخر على الصيغة التقليدية المتمسكة بالسلطة المركزية القوية وبسياسات التخطيط والدعم والتدخل الخ .. وبين تغليب روح ومتطلبات ما أطلق عليه بسياسة الاصلاح الاقتصادى من رفع يد الحكومة وتخفيف قبضتها فيما يتعلق بمركزية التخطيط والتنفيذ وبالدعم وتحديد الاسعار وبالقطاع العام وسوق العمل والبطالة الخ ..

وبالتدريج ومع تواصل الصراع الفكرى والسياسى داخليا تسربت بأرجاء الاتحاد السوفيتى روح الفوضى وعدم الانضباط فى المستويات المختلفة فى الادارة والانتاج . وظهرت ولأول مرة بالدولة وبالمجتمع ظواهر غير مألوفة . أما على مستوى الجمهوريات والمناطق فقد بدأت الوحدات المختلفة فى التحلل من التزاماتها وعدم تسليم حصص الانتاج المخصصة لغيرها من الجمهوريات والمناطق (من مواد الطاقة والخامات والمنتجات الزراعية والصناعية). وهو الأمر الذى أدى

الى نقص متزايد فى المواد الأولية والغذائية فى موسكو ولينينجراد .

هذا خلافا لتزايد معاملات السوق السوداء وتجارة الوسطاء مما ادى بالتبعية الى تخزين المستهلكين للمواد التموينية وبالتالى الى انعدام مظاهر الثقة والاستقرار فى المعاملات الاقتصادية بل والاجتماعية بصفة عامة . وكان أخطر مظاهر التدهور ماحدث من ارتباط بين تجارة السوق السوداء وبين جماعات اجرامية تماثل المافيا المعروفة بالعالم الغربى . ولم يكن ذلك إلا أحد مظاهر انتشار الجريمة والعنف بأشكالهما المختلفة مما لم يكن معروفا بالمجتمع السوفيتى طوال الحقبة الماضية .

وأدى تواصل تدهور الأوضاع السياسية مع تفاقم المشكلات القومية الى تضاعف العجز فى الانتاج ونقص فى المواد الغذائية مما عبرت عنه توقعات الأرقام والاحصاءات حيث قدر العجز الاقتصادى للعام الحالى ١٩٩١ بمبلغ ١٥ مليار دولار رغم ماوضع فى الاعتبار من المعونات والقروض الغربية التى تصل لمبلغ مماثل « أى ١٥ مليار ». كما يلاحظ ان هذه المشكلات صاحبها تصاعد حركات التمرد والانفصال القومية فى مواقع عدة من دولة الاتحاد .

ولقد غير تفاقم وتدهور للأوضاع داخل الاتحاد السوفيتى شكل الموقف تماما بالنسبة لمركز جورباتشوف ولنفوذه وسلطاته . ولأول مرة اصبح من الواضح تخلخل هذا النفوذ وتلك السلطة لا بالنسبة للجمهوريات الاتحادية فحسب بل ايضا داخل الجهاز المركزى للحكومة فى موسكو .

وقد اصبح من الواضح ان هناك تيارات ثلاثة تتجاذب جهاز الحكم فى موسكو وهى : تيار متشدد راديكالى وآخر منفتح ليبرالى والثالث الوسط المعتدل .

أولا : التيار المتشدد الراديكالى ويؤيد الاصلاح ولكن يتحفظ بضرورة التمسك بالأسس الاشتراكية فى المتغيرات الداخلية الجديدة . كما يفضل الحفاظ على دور قيادى أو مؤثر للحزب . ويعبر عن هذا الاتجاه جماعة الاتحاد « سويوز » المكونة من ٥٨١ نائبا بمجلس السوفيت الأعلى « اكثر من ربع المجلس ». ورغم انها لاتمثل الأغلبية فهى تحظى بتأييد كتلة ضخمة من النواب . ويتمتع هذا الاتجاه بتأييد جانب هام من المؤسسة العسكرية ممن ساءهم تدهور الأوضاع وعدم الانضباط داخليا وما صاحب ذلك من تفشى حركات التمرد والانفصال ومن انهيار للنظم الموالية فى أوروبا الشرقية وغيرها مع انحلال حلف وارسو فى الوقت الذى يتواصل فيه الاطلنطى . وكان مثيرا للانتباه ظهور قيادات من القوات المسلحة والأمن للتحدث علنا فى التليفزيون أو فى مناسبات أخرى وذلك لابداء الرأى والاعتراض على بعض مجريات الأمور أو التنويه ببعض المحاذير الخ ..

ومن ناحية أخرى لايرضى المتشددون والعسكريون عما يعتبرونه تهاونا وتنازلا سياسيا وعسكريا من جانب جورباتشوف وحكومته فى أوروبا وغيرها من المناطق فى مواجهة الولايات المتحدة بما أتاح لها النفوذ الدولى والهيمنة العالمية دون منازع .

ثانيا : التيار المنفتح الليبرالى ويؤيد اطلاق الحريات والديمقراطية بمعناها الواسع . كما يناصر بشدة خطوات الاصلاح الاقتصادى من اجل تطبيق نظام السوق الحرة بشكلها المتكامل من الخضوع لقانون العرض والطلب والغاء الرقابة على الأسعار مع تصفية كاملة لمظاهر الدعم وغيرها من مخلفات النظام الاشتراكى . وبالتالى فهذا التيار من جهة أخرى يهدف لتصفية جذرية للأسس الاشتراكية فى الصناعة والزراعة والاقتصاد بوجه عام وفى مقدمتها اعادة الملكية الخاصة للأراضى والعقارات وتسليم القطاع العام تدريجا بكافة مايدير من مؤسسات ومرافق الى القطاع الخاص .

وأنصار الاصلاح والديمقراطية الليبرالية لايعفون جورباتشوف من المسئولية فى اعاقة عملية الاصلاح الاقتصادى وتحقيق الديمقراطية الليبرالية على نطاق واسع . ومع ذلك فكان هجومهم فى المرحلة السابقة ينصب على نيكولاى ريجكوف رئيس الوزراء باعتباره من العناصر الراديكالية المتشددة ، وبالتالى تصبح افكار بوريس يلتسن رئيس جمهورية روسيا الاتحادية أقرب الى تمثيل هذا التيار رغم ماهو معروف عن تطرف يلتسن فى اتجاه الاصلاح الليبرالى الفورى بلا حدود . وهؤلاء مازالوا اقلية فى البرلمان وفى جهاز الحكم ويمكن تفهم وضعهم هناك من خلال صعود ادوارد شيفرنادزة ثم اضطراره للاستقالة رغم ملازمته لجورباتشوف فى سياساته الخارجية والداخلية التى اعتبرت ثورة وتجديدا فى العالم الاشتراكى . فهذه الاستقالة تمثل عدم قدرة تلك العناصر الاصلاحية (مهما كان مركزها بالحكم أو صلاتها بالزعيم) على ان تفرض اتجاهاتها ومطالبها على مجريات الأمور بالاتحاد السوفيتى سياسيا أو اقتصاديا على الأقل فى المرحلة الآتية .

ثالثا : تيار الوسط المعتدل الذى يقوده ويمثله الرئيس جورباتشوف ذاته وهو أقرب الى ممارسة التغيير وفق مراحل زمنية بعيدة المدى .

ويعتبر تطور الأوضاع الداخلية ومايتعلق منها بالاقتصاد والظروف المعيشية وبأوضاع الحكم والسلطة .. مرتبطا الى حد كبير بالتفاعلات والتوازنات الداخلية للأجنحة الثلاث المسيطرة على الادارة والمؤسسات التشريعية والتنفيذية . كما ان هناك بعض عوامل اخرى مؤثرة فى تلك الأوضاع كالقوى الخارجية « ومدى استعداد واشنطن والغرب للتعاون وتقديم المعونات من ناحية أو اثارة الرأى العام من ناحية أخرى ». هذا بالاضافة الى عامل جديد تدخل فى هذه التطورات وكان له اثره وهو النقابات والاتحادات العمالية

لعمال الفحم والمناجم وغيرهم .

وقد بدا واضحا تصادم القوى السياسية بتياراتها الثلاثة الراديكالية والليبرالية والمعتدلة ، ومن مظاهر هذا التصادم الصراع الحاد بين الرئيس جورباتشوف وبوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الفيدرالية والذى تقدم باقتراح لمجلس السوفيت الأعلى لاقصاء جورباتشوف من منصب الرئاسة فى الوقت الذى تقدم فيه جورباتشوف بمبادرة سلمية لانهاء أزمة الخليج .

واستجدت بعد ذلك اضرابات نقابات عمال الفحم فى سيبيريا وقد فشل جورباشتوف فى فضها رغم ذهابه بنفسه اليهم . ثم اعقبها اضرابات لنقابات عمال المناجم فى أقاليم اخرى فى أوكرانيا وروسيا البيضاء . واصبح من الواضح مدى الأضرار الجسيمة التى تلحق بالاقتصاد السوفيتى نتيجة لهذه الاضرابات . وكانت المفاجأة فى تمكن جورباتشوف الحصول على تأييد زعماء الجمهوريات السوفيتية على برنامجه لمواجهة ازمة البلاد وتحقيق الاصلاح السياسى والاقتصادى تفاديا للانهيار الاقتصادى الذى يهدد الدولة السوفيتية . ويتضمن البرنامج عددا من الاجراءات الاقتصادية مع تحديد موعد لانتخابات عامة مبكرة .

ورغم عدم مشاركة بعض الجمهوريات فى الاتفاق « البلطيق وأرمينيا ومولدافيا وجورجيا » فقد كانت مشاركة جمهورية روسيا ويمثلها بوريس يلتسين وغيرها من الجمهوريات عاملا هاما فى تعزيز مركز جورباتشوف خاصة وقد شاركه يلتسين وغيره من الزعماء فى توجيه نداء للعمال المضربين بانهاء اضرابهم . وتوالت عودة العمال لأعمالهم بعد النداء واعلان الاتفاق على الاصلاحات ، وبذلك تدعم مركز جورباتشوف واستعاد وضعه فى مواجهة كل من التيارين المعارضين .

وتعد مشكلة القوميات داخل الاتحاد السوفيتى احد مصادر الخلاف بين التيارات السياسية السائدة فيه ، والمعروف ان جمهوريات البلطيق ليتوانيا واستونيا ولاتفيا وجورجيا تموج فيها تيارات الانفصال عن الاتحاد السوفيتى ، وكان موقف جورباتشوف ازاء هذه الدعوات متسما بالاعتدال وعدم اللجوء للعنف . وفى حالة الاشتباكات المسلحة فى ليتوانيا اصدر تصريحات تفيد انها تمت دون تعليمات من موسكو . وبالنسبة الى ليتوانيا بالذات فقد لجأ جورباتشوف الى وسائل الضغط الاقتصادى والسياسى الذى دفع حكومتها الى قبول التفاوض مع موسكو وتأجيل تنفيذ قرار الاستقلال . وكانت ليتوانيا قد قررت اقامة علاقات دبلوماسية مع ايسلندا عقب زيارة لها قام بها وزير خارجية الأخيرة فجاء الرد السوفيتى حاسما بعدم قبول هذا الاجراء وعدم قبول أى تعديل للمشكلة من ناحية المبدأ .

من جهة أخرى أعد جورباتشوف مشروعه لاقامة اتحاد جديد بين الجمهوريات السوفيتية يكون اقرب الى الاتحاد الكونفيدرالى . ولكنه لن يكون اتحاد على نمط الكومنولث مثلا حيث انه أعد على نمط اتفاق تكاملى يقوم على أسس توافقية ، وبمقتضى الاتحاد الجديد تتفق الجمهوريات السوفيتية على قواعد لاستخدام وتوزيع الموارد المشتركة الداخلية والخارجية بما فى ذلك القمح والغلال وغيرها من الحاصلات .. والبترول وكافة مواد الطاقة الضرورية .. والتكنولوجيا المتقدمة .. والعملات الصعبة الخ ..

وفى نفس الوقت الذى كان جورباتشوف يعد فيه مشروعه الجديد ويدعو اليه عمد الى بعض اجراءات لفرض القانون والنظام كان ضمنها تشكيل دوريات مسلحة تطوف كافة الشوارع والمواقع العامة للحفاظ على الأمن والاستقرار بكافة انحاء الجمهوريات الاتحادية . وكان من الطبيعى ان يتعرض لمعارضة ونقد شديدين من جانب انصار الديمقراطية والاصلاح والتجديد وفى نفس الوقت بتأييد فورى وحاسم من جانب طائفة المتشددين وفى مقدمتهم قيادات المؤسسة العسكرية .

على أى حال ففى هذا المناخ الذى يجمع بين فرض اجراءات الانضباط والتمهيد لمشروعات الاصلاح عرض جورباتشوف مسودة هيكل الاتحاد الجديد على مجلس السوفيت الأعلى حيث حاز موافقته على المشروع وعلى طرحه للاستفتاء يوم ١٧ مارس .

وقد تدعم مركز جورباتشوف بالاتفاق سابق التنويه عنه الذى أمكن التوصل اليه مع تسعة من رؤساء الجمهوريات السوفيتية « بما فيهم بوريس يلتسين » والذى واجه به اضرابات عمال الفحم ومناجم التعدين ونجح فى انهائه وذلك رغم غياب دول البلطيق ومولدافيا وجورجيا وأرمينيا . وقد تضمن هذا الاتفاق اقرار عقد اتفاقية جديدة للاتحاد وان أى جمهورية بما فيها دول البلطيق أو جورجيا لها ان تقرر البقاء أو الانسحاب من الاتحاد الجديد . ولكن ذلك سيكون بطبيعة الحال وفقا لاجراءات وشروط معينة . « ومن المفهوم ان ذلك يخضع لعملية دستورية ضرورية ومحددة وان موضوع الطاقة والمعونات ستكون موضع مباحثات واشتراطات » .

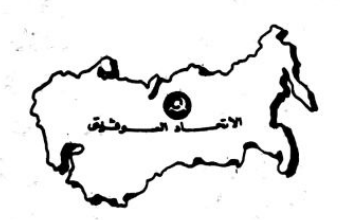
يتزامن اعداد هذا التقرير للطبع مع احداث وتطورات جديدة بالداخل والخارج . بعض هذه التطورات تتعلق بتشجيع الاستثمارات الأجنبية . وتيسير التصدير والاستيراد مع اعطاء دفعة قوية لأنشطة القطاع الخاص .

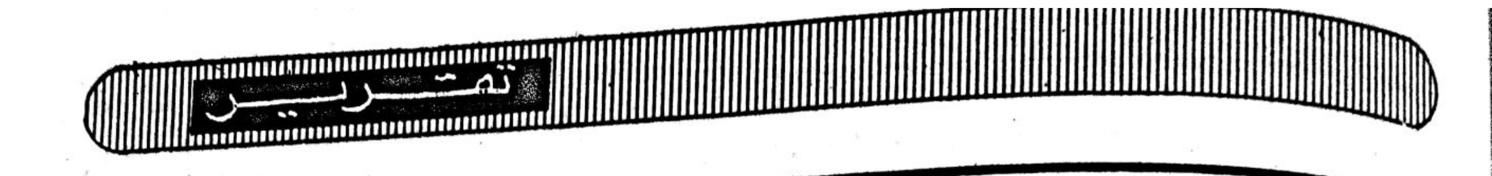
وفى الوقت الذى يطالب فيه جورباتشوف الغرب بمساعدات ضخمة والذى يستعد فيه للالتقاء بزعماء الدول الصناعية السبع . بعد انتهاء قمتهم فى لندن .. فى

هذا الوقت اسفرت الانتخابات العامة فى جمهورية روسيا الفيدرالية عن مفاجأة بفوز بوريس يلتسين كأول رئيس لها بالاقتراع المباشر بأغلبية مطلقة « حوالى ٦٠ ٪ ». ويعد هذا الانتخاب الأول من نوعه فى الاتحاد السوفيتى حيث كان يلتسين « وغيره من المسئولين السوفيت » ينتخبون لمناصبهم الرئاسية بطريق غير مباشر أى بواسطة نواب البرلمان . وكانوا بذلك يعتبرون رؤساء لمجلس السوفيت الأعلى وليس رؤساء للجمهورية .

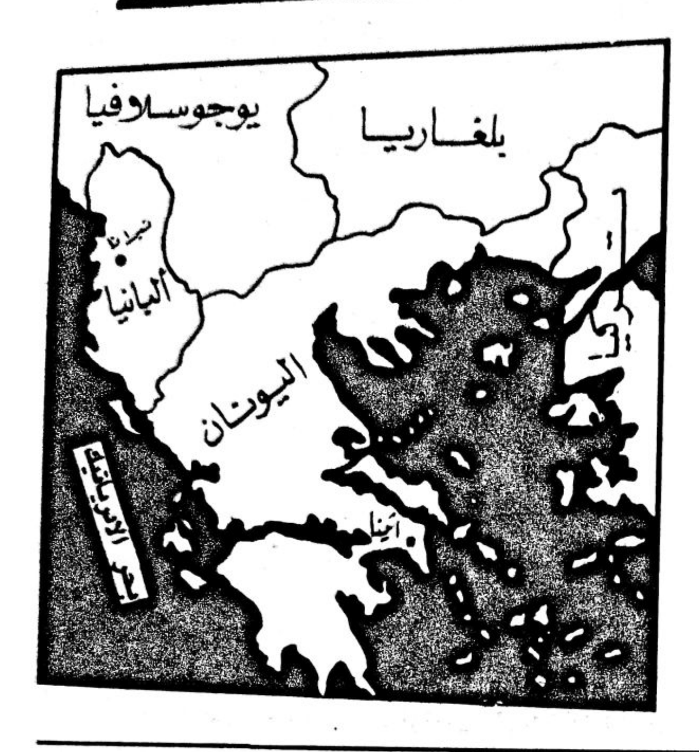
ومن ناحية أخرى فمثل هذا الفوز لبوريس يلتسين مع هزيمة نيكولا ريجكوف رئيس الوزراء السابق وغيره ممن يؤيدهم الحزب والتيار الراديكالى .. مثل هذا الفوز وهذه الهزيمة لهما دلالتهما كمؤشر على تزايد ونمو التيار الليبرالى داخل جمهورية روسيا التى هى دون شك العمود الفقرى للاتحاد . واذا كان جورباتشوف سيضع مثل هذا الفوز فى اعتباره فان يلتسين وانصاره لابد لهم من التسليم بأنه من الضرورى تحقيق التوازن بينهم وبين التيار المعتدل الذى يمثله جورباتشوف والذى مازال يحظى بتأييد كبير على المستوى الداخلى والدولى على حد سواء .

ولعله مما يتفق مع مثل هذا الاتجاه للتوازن أن الاتجاه الى تعديل اسم الاتحاد السوفيتى يقتصر على حذف عبارة « الاشتراكية » من اسم الاتحاد كى يصبح « اتحاد الجمهوريات السوفيتية ذات السيادة » □





ألبانيا بين رياح التغيير وأسوار العزلة



محمد على المداح

أدت الأحداث السياسية التى هبت رياح التغيير المصاحبة لها على شرقى اوربا ، الى اخراج ألبانيا من عزلة سياسية ، دامت أكثر من ثلاثين عاما .. حيث شهد المعقل الأخير للحكم الشيوعى فى القارة الأوربية ، والجزيرة التى قيل أنها كانت دائما لاتتأثر بما حولها .. شهدت الدولة الألبانية رياحا عاصفة كتلك التى عصفت بدول اوروبا الشرقية على مدى الشهور الماضية فقد ظلت البانيا تغط فى سبات عميق حتى أوائل العام الحالى ، وبعد سقوط كل الأنظمة الأوروبية الشرقية ، خصوصا جارتها رومانيا .. بدأ التململ فى المدن الألبانية ، ووقعت اضطرابات أستدعت فرض حالة الطوارىء فى مدينة « سكودرا » الواقعة قرب الحدود اليوغوسلافية ، كما حدثت بلبلة واسعة ودموية فى معسكرات « سباك » للعمل قرب مدينة « البازان » فى وسط البانيا نتج عنها مقتل ألف وخمسمائة شخص ، وجرح آلاف آخرين ، وتنفيذ السلطات حكم الأعدام بحوالى مائة من المسئولين عن هذا التمرد .

وبذلك كما يرى المراقبون السياسيون توافرت رياح التغيير الآتية من الشرق ، مع الظروف الداخلية المتمثلة فى عدم الرضى الشعبى ، والرغبة فى نظام يضمن مشاركة أكثر .. فكان أن رضخت السلطة الألبانية التى يتربع على قمتها الرئيس رامز عليا ، للقيام بعملية اصلاح بطيئة وان كانت خجولة ، تنازعها تياران أحدهما معتدل بقيادة الرئيس عليا ، والآخر متشدد بزعامة أرملة الرئيس الألبانى الراحل أنور خوجا ، حيث سيطر الاصلاحيون المعتدلون بعد عزل بعض رموز التشدد فى قيادة الحزب الحاكم والدولة وبدأت التساؤلات تثار .. هل تصبح اوربا كلها هذه المرة بلا شيوعية بعد سقوط البانيا ؟ وهل بذلك يكون المعد العكسى فى عمر النظام الشيوعى الستالينى الوحيد فى أوروبا قد بدأ ؟ ثم هل يكفى السماح لحزب معارض بممارسة نشاطه العلنى ، لكى يقال أن البانيا بدأت تخطو فى الطريق الى الديموقراطية ؟ .. وهل سيتمكن عليا من قيادة عملية الاصلاح حتى النهاية ؟ ..

ماذا عن طبيعة النظام السياسى الألبانى ؟ :

تشغل البانيا رقعة صغيرة من العالم ، تقع على الشاطىء الشرقى للبحر الأدرياتيكى ، وتبلغ مساحة تلك الرقعة ٣٥,٧٥٠ كم^2 ، ويسكنها حسب تقدير سكانى يعود إلى عام ١٩٨٥ ، ثلاثة ملايين نسمة ٩٥ ٪ منهم ألبانيون عنصرا ، وأكثرهم مسلمون ، وهناك أقلية صغيرة من اليونان ، نحو ثلاثمائة الف نسمة ... والألبان

بقية من الموجات الآرية التى هبطت الى آسيا الصغرى والبلقان عبر العصور ، ولكنهم اختلطوا مع توالى الأجيال بالسكان الأصليين الذين كانوا فى أبيروس وهى الأسم القديم لمنطقة البانيا وجوارها) .

وقد ساهمت البانيا بحكم موقعها فى شبة جزيرة البلقان ، فى تاريخ المنطقة منذ القرن الأول قبل الميلاد مرورا بالامبراطورية البيزنطية والدولة العثمانية ، حتى أواسط القرن التاسع عشر حين أخذت محاولات البانيا الاستقلالية تتزايد نشاطا ، وبلغت الذروة فى اوائل القرن العشرين ، بسبب الحروب التى خاضتها الدولة مع الدول الأخرى ، وكانت الحرب البلقانية الأولى مناسبة لحصول البانيا على استقلال داخلى وحكم ذاتى عام ١٩١٢ ، واعترفت به الحكومة العثمانية عام ١٩١٣ . وخلال الحرب العالمية الأولى وماتلاها ، كان مستقبل البانيا فى مهب الريح ، لكن الأمر انتهى بالاعتراف باستقلالها نهائيا ، لكن ايطاليا قامت باحتلالها عام ١٩٣٩ أثناء الحرب الثانية .. وفر حاكمها المسلم أحمد زوجو الى اليونان ـ (ثم لجأ الى مصر لمدة طويلة ، حتى توفى عام ١٩٦١) وقد أعلنت البانيا جمهورية شعبية متحدة عام ١٩٤٦ يتولى شئونها أنور خوجا ، الذى اختار أن يضع بلاده داخل كبسولة زمنية .. فتشاجر فى البداية مع الغرب ، بعد ان حاولت بريطانيا والولايات المتحدة الاطاحة بحزبه من السلطة ، وفى اواخر الأربعينات قاطع تيتو فى أعقاب خلافه مع ستالين ، وفى الستينات رفض الانحناء لسلطة موسكو ، وفى اواخر السبعينات اختلف مع الصينيين بعد ان بالغوا فى اصلاحاتهم ، ورفض حتى تعزيز التجارة مع الغرب والشرق على حد سواء ، خوفا من أن تقع بلاده تحت نفوذ أى من الدولتين العظميين .

لقد كان خوجا مقتنعا ان بوسع أى بلد أن ينعزل طوعا عن العالم ، لايتأثر بما يموج به من أفكار رجعية ، ووضع أساسا نظريا لمنطق يقول أن بالأمكان أن تكتفى البانيا ذاتيا ، لا إستيراد من العالم ولا تصدير اليه .. بل أنه لم يكتف باتهام موسكو بالخروج عن الماركسية منذ عام ١٩٥٦ ، بل أتهم الصين بالانحراف عنها منذ مطلع الستينات .

وهكذا ظلت البانيا بعزلة عن التاريخ ، أو هكذا بدأ الأمر فوق سطح المجتمع الألبانى .. ومع تزايد احتياجات البشر ، وتزايد اعدادهم .. ازدادت رغبتهم فى التغيير ، فتراكمت عوامل التغيير على نحو مستمر ، وكان التخبط الأقتصادى والقمع السياسى يعجلان من تراكمها ، حتى جاء رامز عليا وقرر استباق الانفجار بتطبيق برنامج اصلاحى مدروس لنزع الفتيل ، وحين ظهرت نوايا الرئيس الجديد ، بدأ وكان شبح أنور خوجا لايريد مغادرة تيرانا ، حتى بعد أن غادرها هو نفسه فى ابريل ١٩٨٥ .. حيث اعلنت أرملته معارضتها لبرنامج الرئيس الجديد ، فى الوقت الذى بدأت أعين الألبان تتفتح على التغيير والحرية ، بعد ستار حديدى فرض عليهم وعزلهم عن العالم الخارجى طوال فترة الدكتاتور السابق خوجا .. لم يكن يتناسب والتطورات الحضارية للقرن العشرين .. رغم التفافهم حوله ، لأنهم رأوا فيه الضامن لاستقلالهم الذى ظل حلما انتظروه اربعة قرون ..

رامز عليا .. ورياح التغيير :

بعد وفاة خوجا بثلاثة أيام تولى رامز عليا حكم ألبانيا ، ووعد بتطوير الأمور ، لكن الشعب مع طول المعاناة السابقة لم يكن يؤمن بذلك ، ومن هنا جاءت هجرة بعض الفئات من سكان البانيا واكثرهم من اليونانيين .. وكان أمام عليا ان يختار الانحياز إما للتيار الاصلاحى او للتيار المحافظ المتجمع حول أرملة الرئيس السابق ، وقد انحاز للاصلاحيين وقام بطرد وزير الداخلية المتشدد ، لكن ظلت قضية الهروب واللجوء الى السفارات من الأمور الجسيمة البالغة الخطورة ..

وقد تنبهت القيادة الألبانية فى أوائل العام الماضى ، الى تنامى نفاد الصبر لدى الشعب بسبب تباطؤ عملية التغيير ، وذلك حين اعلن عمال المصانع إضرابا عاما فى يناير ١٩٩٠ ، وقام الطلاب بمسيرات تهتف للاصلاح ، مما اضطر السلطات لاستخدام القوة لأنهاء مظاهر الاحتجاج . واحتدم الصراع بين بيريسترويكا رامز عليا التى تتسم بالحذر ، وبين التقليديين الذين يرفضون اى تغيير بحذر أو بدون حذر ، وكأن بيروقراطية حزب العمل الحاكم توشك ان تحسم المواجهة لمصلحتها ، خاصة مع استمرار تردد عليا كثيرا فى تطبيق برنامجه الاصلاحى بسبب غياب اى قاعدة اجتماعية منظمة ، يمكن ان توفر له الحماية فى مواجهة خصومه الاقوياء الا أن تطورات اوروبا الشرقية جاءت فى اللحظة المناسبة ، لتصيب معسكر خصوم الاصلاح فى تيرانا ، بحالة من فقدان التوازن ، بعد ان برهنت الأحداث المحيطة ان المستقبل قد يكون مختلفا الى حد كبير . الا أن الألبانيين الذين كانوا يتوقعون الى حرية اكثر ومشاركة أكثر ، والمحظور عليهم التجمهر استغلوا فى يوليو ١٩٩٠ فرصة انتهاء مباراة لكرة القدم بين فريقى ايطاليا والأرجنتين على كأس العالم ، وخرجوا للتجمهر فى حى السفارات بالعاصمة الألبانية وطالبوا باللجوء للسفارات التى دخلوها ، وبلغ عدد اللاجئين الألبانيين الى هذه السفارات اربعة آلاف وخمسمائة شخص ، وافقت السلطات على منحهم تأشيرات خروج وجوازات سفر ، بعد مفاوضات مع الأمم المتحدة ، ووعدت باعطاء آخرين موافقات على الخروج .. وكان ذلك بمثابة محاولة اخرى من نظام الرئيس عليا للتكيف مع تنامى الضغوط الداخلية واستيعابها ، ولكن كان لابد من مزيد من خطوات تنفيس الاحتقان ، فقام عليا بسلسلة من الاصلاحيات ، أولها الاعلان عن انهاء الحظر على التعددية الحزبية ، واجراء تعديلات هامة فى الحكومة ، شملت الدفاع والداخلية والوزراء المهتمين بالشأن الاقتصادى ، وأتبع ذلك بتغييرات اقتصادية سمح بموجبها باقامة اسواق خاصة بالشوارع العامة ،

كما ترك لأصحاب الحرف وصغار الباعة ان يمارسوا مهنهم بمفردهم والسماح بممارسة الشعائر الدينية لأول مرة منذ ٢٥ سنة .. ثم تلا ذلك اعتراف السلطات الألبانية بأول حزب غير شيوعى هو الحزب الديموقراطى الألبانى ، واعلان استقالة أرملة خوجا من رئاسة الجبهة الديموقراطية الألبانية التى يتزعمها الحزب الشيوعى ودعمها لمبادرات الرئيس عليا ، فى استكمال اصلاحاته لاعادة البانيا لدورها كبلد هام فى التصنيع الزراعى للمجموعة الأوربية ضمن النظام العالمى الجديد .

ويشير المراقبون الى أن الرئيس عليا اذ أقدم على إحداث بعض التغيير فى التعامل مع واقع بلاده ، فانه انما فعل ذلك مضغوطا من القوى الشعبية التى واصلت لجوءها للسفارات الأجنبية ، وأنه لابد من تقديم تنازلات لاتخلو من المجازفة حتى يقال ان النظام المقترح على أساس التعددية الحزبية ، يشكل نقلة جدية فى الاتجاه الديموقراطى .. لأن لا شىء يؤذى ألبانيا الآن أكثر من تجاهل الحقائق والتعامى عن مسار التاريخ .. لأن الوقت قد لايكون كافيا للأحزاب الجديدة لادارة شئونها وتنظيم امورها ، فى الوقت الذى يكون فيه حزب عليا منظما ومستقرا .. لذلك تلاحظ انه مع الأيام الأخيرة من العام الماضى ، والأيام الأولى من العام الحالى بدت رغبة رامز عليا قوية فى منح البانيا دستورا جديدا ، كما أعلن فى رسالته فى بدء العام الجديد حرصه على اجراء الانتخابات على أساس التعددية الحزبية ، بالرغم من جميع الاعتراضات ..

وفيما كان المعارضون للشيوعية ينظمون مهرجانا ضم عشرات الآلاف فى بلدة « كوروتش » جنوبى شرقى البانيا ، كان ممثلون عنهم يجتمعون برئيس الوزراء الألبانى « عادل كركانى » ليبحثوا فى سبل احتواء فرص الانتقال الى الديموقراطية ، التى أكد الرئيس عليا عدم الرجوع عنها .. وقد حاول رئيس الوزراء ان يقنع المعارضة بأن الدستور الجديد سيضمن تحول البلاد الى الديموقراطية ، مؤكدا ان الانتخابات ستكون حرة تماما وتتسم بالتعددية الحزبية والسرية ، فى وقت كانت المعارضة غير الشيوعية المتمثلة فى الحزب الديموقراطى الألبانى ، وثلاثة احزاب اخرى ، تطالب بتأجيل الانتخابات لتتمكن من الاستعداد لها بشكل ملائم ، وحتى لايأخذها الحزب الحاكم على حين غرة .. وكان العنف يندلع فى شوارع ألبانيا لدى عدم التوصل الى نتيجة مع رئيس الوزراء ، خصوصا عندما دعت التوصل
الى نتيجة مع رئيس الوزراء ، خصوصا عندما دعت
المعارضة الى الاضراب . لكن السلطات الألبانية رأت أنها بذلك التصلب تعود الى عهد الستالينية ، فتوصلت الى حل وسط مع المعارضة على اجراء الانتخابات فى نهاية مارس ١٩٩١ .

اول انتخابات برلمانية فى البانيا منذ منتصف نصف قرن :

أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية الحرة التى اجريت فى البانيا يوم ٣١ مارس ١٩٩١ ، وللمرة الاولى منذ نصف قرن ، وبمشاركة احد عشر حزبا سياسيا ، ابرزهم حزب العمل الحاكم (الشيوعى) ، والحزب الديمقراطى المعارض .. اسفرت عن نصر ساحق للشيوعيين الالبان ، يراه المراقبون نهاية العزلة الالبانية ، وبداية الانفتاح على المؤثرات التى يشهدها العالم .. سيما وان الوعود التى قطعها رامز عليا على نفسه تحرص على الاعتقاد ، بان المشروعية الشعبية التى حظى بها حزب العمل اثر الانتخابات الاخيرة (فوزه بـ ١٧٦ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان البالغة ٢٥٠ مقعدا ، سوف توظف لتطوير مؤسسات الحزب ، بحيث تجعلها مؤهلة للتفاعل مع السعى الحثيث الذى تشهده القارة الاوروبية بجناحيها الشرقى والغربى ، نحو تحقيق البيت الاوروبى الواحد ..

ولاشك ان القراءة المتأنية للنتائج التى اسفرت عنها اول انتخابات فى البانيا منذ نصف قرن ، ستمكن من رصد التفاصيل الصغيرة للتغييرات التى اسقطت عزلة البانيا ، كما انها تشكل فى نفس الوقت اداة جيدة لاستقراء المستقبل القريب لاخر بلد شيوعى فى محيط الاتحاد السوفيتى تصله رياح التغيرات ويتفاعل معها ، خاصة وان نصر الشيوعيين الانتخابى ، جاء منقوصا بشكل مذهل ، عندما اظهرت النتائج فقد الرئيس رامز عليا لمقعده البرلمانى لمهندس مغمور فى دائرته ، من اعضاء الحزب الديمقراطى . ويقول المراقبون السياسيون ان من العوامل التى ادت الى هزيمة المعارضة الديمقراطية ، الافتقار الى ثقافة سياسية متطورة ومطلعة والخوف من التغيير ، فى حين ساند اهالى الارريف حيث يعيش ثلثا السكان حزب العمال .. هذا فضلا عن أن الجماهير الالبانية كانت ترى فى احزاب المعارضة الديمقراطية - رغم انها قد تكون اكثر تسامحا - ان فوزها يمكن ان يهددها بتغييرات مؤلمة .. كما يؤكد هؤلاء المراقبون ان الانتخابات جرت دون مشاكل كبيرة ، فيما أكد التليفزيون الالبانى ان المشاركة كانت بنسبة ٩٥ ٪ ، وبلغت فى العاصمة تيرانا ٨٦ ٪ .

على صعيد اخر أفادت المعارضة ان هزيمة عليا ، تظهر فشل سياسته الاصلاحية لدى الطبقات المثقفة فى المدن ، فى الوقت الذى تواجه فيه السياسة معارضة مستمرة من الجناح المتشدد فى الحزب الحاكم .. كما تأتى الانتخابات لتشير الى المأزق السياسى ، الذى يمكن ان تقع فيه البانيا اذا خسر الجناح الاصلاحى فى الحزب الحاكم ، مواقع القوة امام الجناح المتشدد .

وقد شجعت نتائج هذه الانتخابات على المقارنة بينها وبين الانتخابات التى اجراها النظام الشيوعى عام ١٩٨٧ ، وقيل وقتها ان نسبة المشاركة فيها كانت مائة فى المائة ، وان الدوائر كلها صوتت بالاجماع للمرشح

الوحيد فيها ، وهو مرشح الجبهة الديمقراطية التى قادها الحزب الحاكم .

انعكاسات نتائج الانتخابات على الوضع السياسى الالبانى :

عكست نتائج الانتخابات والتطورات السابقة والمصاحبة لاجرائها مجموعة من المؤشرات لعل ابرزها ارتباط نجاح الحزب الحاكم فى تلك الانتخابات ، بضرورة اتخاذ عدة اجراءات لدعم مكانه وانتهاجه لسياسة الاصلاح الداخلى .. وهو مابدا واضحا فى تكليف الرئيس عليا المجموعات النيابية وزعماء الاحزاب السياسية ، اجراء المشاورات حول ترشيح فاتوس نافو كرئيس للوزراء فى البانيا ، ثم حصوله على موافقتهم على هذا الترشيح فى اوائل مايو الماضى .. كما اعلن الرئيس عليا استقالته من جميع مناصبه داخل حزب العمل ، حيث كان يتولى منصب رئيس المجلس الشعبى الاعلى (البرلمان) ، والسكرتير الاول للجنة المركزية للحزب ، وقبول اللجنة المركزية للاستقالة . من ناحية اخرى بدأ الحزب تنشيط قواعده وكوادره المتواجدة بالريف ، مع احكام سيطرته على وسائل الاعلام المختلفة وتوجيهها ، واعلان رامز عليا انتهاج الحزب للتوجه الاشتراكى على النمط الغربى خلال المرحلة القادمة ، فضلا عن اتجاهه لتطوير علاقاته الخارجية مع الدول الكبرى ، حيث اعاد علاقاته مع الولايات المتحدة ، ومطالبته باقامة علاقات مع دول السوق الاوروبية المشتركة .. لكن على الجانب المقابل صعدت احزاب المعارضة ، خاصة الحزب الديمقراطى لمطالبها بعد الانتخابات الديمقراطية فى مواجهة الحكومة ، واندلعت اول مظاهر عنف بعد الانتخابات فى مدينة شكودرا الشمالية ، تعرض خلالها مقر الحزب الشيوعى لاطلاق النار ، كما تدخلت شرطة مكافحة الشغب لتفريق حشود الشبان التى تجمعت على مدخل الحى الدبلوماسى فى العاصمة تيرانا ، خوفا من اقدامهم على اقتحام السفارات كما حدث فى العام الماضى .. ويؤكد المحللون ان حوادث العنف ، ليست الا صورة من صور القلق من جانب المعارضة بعد هزيمتها فى الانتخابات ، وبداية لمقاطعتها للحكومة ، وعدم تقديمها لمرشح للانتخابات الرئاسية القادمة .. لكن هذا الرد السلبى من جانب المعارضة ، لا ينفى انها استطاعت من خلال بعض قياداتها تحقيق نجاح على المستوى الشخصى ، انطلاقا واستنادا الى شعبيتها ، وهو ماسفر عن فوز الحزب الديمقراط فى بعض الدوائر الانتخابية على حساب الحزب الحاكم ، وهو مايعنى ايضا فى نفس الوقت تزايدا فى الحرص الجماهيرى على دعم المسيرة الديمقراطية ، رغم حداثة التجربة الانتخابية الحرة فى البلاد ، وذلك بالنظر الى بلوغ نسبة المشاركة فى التصويت لنسبة الـ ٩٥ ٪ .

ثم .. وماذا عن مسيرة التغيير فى المستقبل ؟

لاشك ان تفجر الموقف بشكل مفاجىء فى عدد من المدن الالبانية الكبرى ، بعد اعلان نتائج الانتخابات ، يشير الى عدم الارتياح الشعبى لفوز الحزب الشيوعى ، رغم كل ماسببه من آلام واحزان للشعب الالبانى فشعب البانيا ، شعب متدين بالدرجة الاولى ومقسم مابين مسلمين يمثلون ٦٧ ٪ من مجموع السكان والباقى مابين ارثوذكس وكاثوليك ، ومع ان الدستور الالبانى نص على تحريم المناسك الدينية ، وقامت السلطات باغلاق دور العبادة وتحويلها جميعا الى قصور ثقافية ومراكز لممارسة الرياضة ودور سينما ، الا ان الشعور الدينى لدى الطوائف الالبانية المختلفة ظل قويا صلبا ، ولم تتوقف اى طائفة عن ممارسة شعائرها الخاصة ، حتى وان كانت فى سرية تامة وبعيدا عن اعين السلطات . وقد ساعد هذا البعد الدينى مع ارتفاع نسبة الامية وكبار السن ، على التصويت لصالح الحزب الحاكم فى القرى والمناطق الريفية ، للبعد عن المشاكل التى يمكن ان يسببها تصويتهم للمعارضة . وهو مادى الى انخفاض عدد الاصوات التى حصلت عليها احزاب المعارضة بصفة عامة .

من هنا ، ورغم نجاح الحزب الحاكم فى الانتخابات ، ورغم تخلى رامز عليا عن مناصبه الحزبية ، وتكليفه فاتوس نافو كرئيس للوزراء فى حكومة جديدة .. رغم كل ذلك فانه ليس من المتوقع استقرار الاوضاع الداخلية ، لان عجز المعارضة عن توظيف شعبيتها ، سيدفعها حتما لتصعيد انتقاداتها لسياسات النظام وممارساته ، هذا فضلا عما يمكن ان تسببه محنة الالبان فى مواطن لجوئهم من ضغوط نفسية وسياسية على النظام ، باستمرار تفاعلات وتأثيرات موجات الهجرة الجماعية للدول المجاورة ، على دور القوى المعارضة فى التعامل مع الحكم الحالى ، وفى اجباره على تنفيذ الاصلاحات المطلوبة .

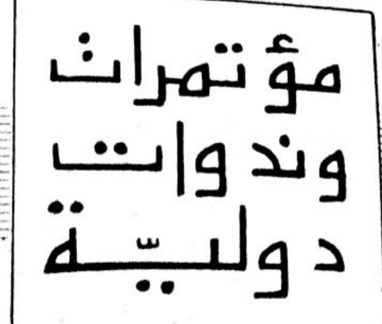
على صعيد اخر يتساءل المراقبون عما اذا كانت هناك قوى منظمة أو معارضة سياسية فى الخارج ، تدعم قوى المعارضة فى الداخل ، وتحرك الاحداث التى تجرى فى البانيا للمرة الاولى منذ الحرب العالمية الثانية وثمة من قائل ان هناك طرفا يقف وراء الاحداث .. يشكل نواة المعارضة للنظام على المستويين الداخلى والخارجى .. وان عمليات الهجرة الجماعية المنظمة ، لم تكن لتتم دون معاونات ومساعدات خارجية ، لان المعارضة الداخلية ، بالشكل المؤثر امر مشكوك فيه .. وفى هذا الصدد طرحت المصادر الاعلامية الاوروبية اسم « صديق نبريمتاى » أحد ابرز المناهضين لنظام الرئيس السابق انور خوجا ، على رأس المجموعات المعارضة التى تتستر بالعمل مجموعات لها وفى صمت داخل حزب العمل الحاكم .. هذا بالاضافة للمجموعة الشيوعية التى يقودها هو نفسه من فرنسا حيث يقيم ومجموعة انصار الاسرة الملكية التى حكمت البانيا منذ استقلالها عن الدولة العثمانية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتنتظم فى اطار الحزب الالبانى الملكى ، ثم المجموعة التى يتزعمها

البروفيسور عباس ارمنى الاستاذ الجامعى السابق فى تيرانا ، وتضم تيارا قوميا جمهوريا ليبراليا ديمقراطيا تحت اسم « الجبهة الوطنية » .

واذا كان الجميع قد اجمع ، مراقبون وسياسيون ، على ان التغيير الذى يتم حاليا فى البانيا ، يمثل بدء مسيرة السفينة باصلاح داخلى وانفتاح خارجى ، لتمر بهدوء وسلام .. فالمسألة لاشك تؤكد انها معقدة للغاية .. وتطرح تساؤلا ملحا حول مدى قدرة النظام الالبانى على الصمود .. فالبانيا تختلف عن الدول الاوروبية الشيوعية التى شهدت ثورات ديمقراطية ، حيث يطغى الحس القومى هنا ، لكنه يظل فاعلا بنظر المراقبين الغربيين فى ظل اى نظام اخر . لذلك فان كانت تيرانا اليوم تلعب لعبتها الاخيرة على طريق الديمقراطية ، وهى التى كانت تعتبر التعددية الحزبية مسألة جدلية فلسفية فقط .. ان ذلك يعنى فى حقيقة الامر ان القيادة السياسية فيها ، او بالتحديد الجناح المعتدل فى الحزب الحاكم قد تبلغت الرسالة الداخلية والخارجية فى ان واحد ، وبدأت تحاول استيعاب الاحتياجات الشعبية والضغوط الخارجية ، حتى لا تقع بين مطرقة الثورة وسندان السقوط ..

وبغض النظر عن النتائج العملية التى انتهت اليها الانتخابات الديمقراطية ، فان الامر الثابت والمؤكد ان البانيا لن تعود الى الوراء وانها فى طريقها لان تعود الى اوروبا كاخر بلد فى المنظومة الشيوعية الاوروبية ، كان لايزال محافظا على الخصائص الاساسية للنظام الستالينى .. وان شكل الحكم الديمقراطى لاجدال فى اختلافه بخصائصه بين بلد واخر ، ليبقى التطبيق النموذجى مرهونا بنضج التجارب الشعبية فى ميادين التعبير السياسى على طريق الديمقراطية الطويل ، كسرا لاسوار العزلة ، ودعما لرياح التغيير والانفتاح .. كمدخل للالتحاق بالغرب . □





ندوة الانعكاسات الدولية والاقليمية لأزمة الخليج : نظرة مستقبلية

(١٦ - ٢٠ يناير ١٩٩١)

د . عطية حسين افندى

فى سياق اهتمام المركز ومتابعته الدقيقة لكل ما أثاره ويثيره الغزو العراقى للكويت (٢ أغسطس ١٩٩٠) ، وفى إطار سلسلة من النشاطات المتعلقة بالموضوع ، نظم مركز البحوث والدراسات السياسية خلال الفترة من ١٦ الى ٢٠ يناير ١٩٩١ ندوة بعنوان « الانعكاسات الدولية والأقليمية لأزمة الخليج : نظرة مستقبلية » شارك فيها سواء بتقديم البحوث أو سواء بالتعقيب عليها أو بالأشتراك فى المناقشات والتعليقات والحوار ، مجموعة من الأساتذة والخبراء والباحثين فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والامنية التى تتضمنها أبعاد أزمة (حرب) الخليج الراهنة . وقد أشتملت جلسات الندوة العشر على الموضوعات التالية :

(١) القوتان العظميان وادارة أزمات الشرق الأوسط : بين الخبرة الماضية وأزمة الخليج الراهنة .

(٢) أزمة الخليج والنظام الدولى .

(٣) الأمم المتحدة وأزمة الخليج : دراسة حالة فى نظام الأمن الجماعى .

(٤) أزمة الخليج والنظام الاقليمى العربى .

(٥) أزمة الخليج ودولتا الجوار تركيا وايران .

(٦) تأثير ازمة الخليج على قضايا عربية أخرى .

(٧) أزمة الخليج فى إطار جامعة الدول العربية .

(٨) التحرك المصرى فى أزمة الخليج الثانية : الثابت والمتغير فى الدور العربى لمصر .

(٩) بعض الجوانب الاقتصادية للغزو العراقى لدولة الكويت وبعض آثاره على الأقتصاد المصرى .

(١٠) المنطقة العربية بعد الأزمة : تصورات مستقبلية أو ماذا بعد الأزمة ؟ .

(١) اهتمت الدراسة الأولى التى قدمها د . مصطفى علوى بالبحث فى دور القوتين العظميين فى ادارة أزمات الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٧ وحتى الآن انطلاقا من حقيقة أنه على الرغم من أن مصالح القوتين العظميين فى الشرق الأوسط قد اتسمت بصفة عامة بالاستمرارية فى مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية فإن إدارتهما لأزمات المنطقة قد عرفت تغيرا فى سياساتهما ومواقفهما وتكتيكاتهما فى التساوم ، وقد تراوحت تلك التكتيكات بين الضغط والاكراه والتعاون مرورا بالتعايش والتشارك .

ويعرض د . مصطفى علوى اولا للقوتين العظميين وأزمات الشرق الأوسط بين الأثارة والتصعيد ، ثم للقوتين العظميين وانهاء أزمات وحروب الشرق الأوسط بين الخبرة الماضية والازمة الراهنة فى الخليج مرورا بالحرب الباردة ، أزمة عام ١٩٤٨ ، أزمة السويس عام ١٩٥٦ ، حرب يونيو ١٩٦٧ ، حرب اكتوبر ١٩٧٣ . الحرب العراقية - الايرانية . ثم ينتقل د . علوى الى عرض ادوات المساومة الاكراهية فى إدارة القوتين العظميين لازمات الشرق الأوسط ، واخيرا يتناول التعايش والتعاون فى ادقر القوتين العظميين لأزمات الشرق الأوسط بين الخبرة الماضية والازمة الراهنة .

والخلاصة أن التعاون والتعايش هو الاساس فى ادرة القوتين العظميين لازمة الخليج الراهنة بدرجة لم يسبق حدوثها من قبل فى ادارتها للأزمات التى وقعت فى منطقة الشرق الأوسط من قبل فضلاً عن الاهتمام باحياء دور مجلس الأمن وبنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كوسيلة لبناء اتفاق دولى بشأن قيم ومبادىء التسوية السلمية للصراعات والازمات الدولية .

(٢) وتثير دراسة ازمة الخليج والنظام الدولى للدكتورة نادية محمود مصطفى سؤالين محددين : ما أثر أزمة الخليج على النظام الدولى ؟ وما أثر النظام الدولى على الأزمة ؟ وتبدأ الدراسة بعرض اطار تحليلى يتضمن الابعاد النظرية المتصلة بدراسة النظام الدولى ، الخبرة السابقة للعلاقة بين النظام العربى والنظام الدولى ثم تحدد د . نادية مصطفى اهداف الدراسة فيما يلى :

١) لماذا تصلح هذه الازمة اختبارا لطبيعة المرحلة الراهنة من النظام الدولى ؟

٢) كيف اثرت طبيعة هذه المرحلة بدورها على اندلاع الازمة وعلى اداراتها ؟

٣) هل ستساهم الأزمة فى دفع عملية التغيير للدخول فى مرحلة تحول حقيقية فى هيكل النظام الدولى وفى طبيعته ؟

٤) هل تهدد الازمة بتقويض أسس وقواعد النظام الجديد او سلامة انتظام الاعداد لترتيبات اقامة هذا النظام الذى يهمش وضع العالم الثالث ؟ وللاجابة عن هذه الاسئلة تتناول الدراسة أزمة الخليج ومصادر تهديد استقرار النظام الدولى الجديد من حيث وضع العالم الثالث ـ مصادر التهديد وخصائص الأزمة ـ اشكاليات التحدى المتبادل بين صدام حسين والنظام الدولى (الولايات المتحدة) ، ثم تتناول الدراسة فى الجزء الثانى أزمة الخليج وأنماط التفاعلات الدولية واشكالية قيادة النظام الدولى الراهن .

وقد خلصت الدراسة الى النتيجتين الرئيسيتين التاليتين :

أولا : بقدر ما مثلت الأزمة تهديدا للنظام الدولى نابعا من تراكم تأثير متغيرات داخلية أقليمية وعالمية عديدة بقدر ما عكس تعامل الأطراف الدولية الكبرى معها مدلولات هامة حول مسار ومستقبل العلاقات بين النظام العربى والنظام الدولى الجديد .

ثانيا : بقدر ما مثلت الأزمة اختبارا للتوازنات الدولية الجديدة الجارى تشكيلها بقدر ماعكست أنماط التفاعلات حولها بين الأطراف الخارجية الكبرى مدلولات هامة حول مسار هذه التوازنات ، كما عكست مؤشرات هامة حول اتجاه تطورها ومن ثم حول شكل التحول فى هيكل النظام الدولى الجديد .

(٣) وتجىء دراسة د . حسن نافعة عن الأمم المتحدة وازمة الخليج ـ دراسة حالة فى نظام الأمن الجماعى ، لتكمل حلقات المستوى الدولى فى موضوع الندوة . ويبدأها د . نافعة بتقرير حقيقة أن ازمة الخليج الراهنة تشكل ـ دون أى تجاوز أو مبالغة ـ حدا فاصلا فى تاريخ الأمم المتحدة ويقدم الدليل على صحة هذه الحقيقة سواء بعدد القرارات التى اتخذها مجلس الأمن حيال الأزمة أو طبيعة هذه القرارات أو توقيت حدوث الأزمة ذاتها .

وتعرض الدراسة فى بدايتها لنظام الأمن الجماعى كما ورد فى ميثاق الأمم المتحدة ثم تعرض لهذا النظام فى حالة التطبيق سواء فى حروب الاستقلال سواء الحروب المتعلقة بالحدود او التوسع الاقليمى سواء الحروب أو الصراعات المسلحة ذات الطبيعة الايديولوجية مع تصنيف للحالات التى اضفيت فيها الشرعية على استخدام القوة المسلحة .

وتعرض الدراسة بقدر من التفصيل للأزمة الكورية عام ١٩٥٠ والخلاصات المستنتجة من تجربة الأمم المتحدة فيها .

ثم ينتقل د . نافعة بعد ذلك ليتناول معالجة الأمم المتحدة لأزمة الخليج محددا العوامل التى ادت الى أن تكون الأمم المتحدة أحد المراكز الرئيسية فى ادارة ازمة الخليج وتنسيق التفاعلات الدولية تجاهها ، وتكييف طبيعة الأزمة وأسس حلها وتحليل القرارات التى اتخذها مجلس الأمن ومسألة العقوبات الأقتصادية ومايتصل فيها وينتهى بالخيار العسكرى .

وتعرض الدراسة فى الخاتمة لمستقبل الأمم المتحدة على ضوء أزمة الخليج التى كشفت عن طبيعة الخلل البنيوى فى نظام الأمن الجماعى للأمم المتحدة بشكله الحالى والذى يمكن ارجاعه الى الطبيعة غير الديمقراطية لتشكيل وطريقة اتخاذ القرار فى مجلس الأمن وعدم استكمال البناء المؤسسى لنظام الأمن الجماعى .

(٤) انتقلت الندوة بعد ذلك لمناقشة آثار أزمة الخليج الراهنة على المستوى الاقليمى

عن النظام العربى وازمة الخليج جاءت دراسة د . أحمد يوسف والتى يصف فى مقدمتها ازمة الخليج بأنها قد انطوت على اخطر تحد واجهه النظام العربى منذ نشأته الرسمية عام ١٩٤٥ فهى قد تفجرت من داخله مهما كان دور الاطراف الخارجية فيها .

وتبدأ الدراسة بعرض لطبيعة النظام العربى باعتباره مصدرا لازمة الخليج ويتضمن ذلك عرضا لما يلى :ـ

١) طبيعة الحدود السياسية بين الدول العربية .

٢) حالة الديمقراطية فى النظم العربية الحاكمة .

٣) توزيع السكان والثروة فى الوطن العربى .

٤) افتقاد النظام العربى لآليات فعالة لحل وتسوية الصراعات بين وحداته .

٥) طموحات القيادة العراقية للاضطلاع بدور قيادى فى النظام العربى .

وتنتقل الدراسة بعد ذلك لتناول آثار أزمة الخليج الراهنة على النظام العربى بتناول :ـ

١) تطور النظام العربى قبل أزمة الخليج .

٢) مناقشة لأهم آثار الأزمة على النظام .

وتجىء خاتمة الدراسة لتتضمن افكارا حول افكارا حول المستقبل بخصوص المشاركة الشعبية والديمقراطية والأمن والتكامل ثم الوحدة العربية كهدف ضرورى والاحتمالات الواردة أو السيناريوهات المستقبلية المحتملة .

(٥) اما مايتعلق بدولتى الجوار تركيا وايران فقد تناولتهما دراسة د . هالة سعودى نظرا لاهميتهما الجغرافية والسياسية وباعتبارهما دولتين اسلاميتين انطلاقا من طبيعة علاقات الدولتين بالعراق وبالدول العربية الأخرى وطبيعة علاقاتهما بالاطراف الدولية .

تنقسم الدراسة الى جزءين الأول يعرض لمحددات السياسة الخارجية لدولتى الجوار (تركيا ـ ايران) قبل الأزمة من حيث المتغيرات الداخلية ـ العلاقات مع الدول العربية والعلاقات بينهما وبين الدول الكبرى .

ويتضمن القسم الثانى تحليلا لأثر الأزمة على مصالح واهداف الدولتين وموقفهما منها ، بدءا بعرض الاعتبارات التى تحكم موقف الدولتين من الأزمة ثم الموقف حال نشوبها وتختم د . هالة سعودى دراستها بطرح بعض التصورات المتعلقة بموقف الدولتين فى حالة نشوب حرب (وقد وقعت الحرب فى اليوم الثانى لانعقاد الندوة) وجاءت التصورات تستبعد اشتراك ايران فى عمل عسكرى ضد العراق بل وتؤكد حرص ايران على تحسين علاقاتها بالدول العربية وبالدول الكبرى آملا فى قيامها بدور قيادى فى المنطقة فيما بعد الازمة ، اما تركيا فقد تسمح باستخدام القواعد العسكرية فيها للهجوم على العراق (وهو ماقد حدث فعلا بعد تنشوب الحرب) وقد تضطر الى الدخول فى الحرب اذا ماتعرضت لهجوم مضاد من جانب العراق وان الدولتين لابد وان يطالبا بالاشتراك فى النظام الأمنى لمنطقة الخليج بعد انتهاء الأزمة (الحرب) .

(٦) أما عن تأثير ازمة الخليج على القضايا العربية فقد كان موضوعاً لدراسة الاستاذ وحيد عبد المجيد والتى تناولت تأثير الازمة على القضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، والازمة اللبنانية بابعادها الاقليمية .

عن تأثير الأزمة على القضية الفلسطينية تعرض الدراسة للجدل الواسع الذى دار حول ما اصبح معروفا بالربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية وبروز تصورات ثلاثة فى هذا السياق الاول ماتبنته منظمة التحرير الفلسطينية وبعض القوى السياسية العربية بضرورة الربط والثانى تصور اسرائيل والولايات المتحدة برفض الربط مطلقا والثالث يعكس نوعا من الوفاق الأوربى السوفيتى على مايمكن وصفه بالربط المتعاقب .

تتناول الدراسة بعد ذلك السلوك الاسرائيلى اثناء الازمة ثم سلوك منظمة التحريرى الفلسطينية والأمر هنا لايحتاج الى تفصيل كثير .

اما عن تأثير الازمة على المشكلة اللبنانية فتتناولها الدراسة بعرض لما كان قد تحقق من تقدم فى اتجاه حل المشكلة على أساس اتفاق الطائف والصراع بشأن السلطة الشرعية (سوريا × عون) وموقف اسرائيل تجاه هذا الصراع وخصوصا موضوع الوجود الفلسطينى المسلح فى لبنان .

(٧) فى اطار تأثير أزمة الخليج على النظام الاقليمى العربى تجىء دراسة اخرى يقدمها د . أحمد حسن الرشيدى وهى

بالتحديد عن تأثير الأزمة على مؤسسة النظام الاقليمى العربى وادائه وهى الجامعة العربية .

فى البداية يقرر د . الرشيدى ان ما اقدم عليه العراق يوم الثانى من اغسطس ١٩٩٠ من غزولدولة الكويت واحتلال اراضيها بالكامل ثم اعلان ضمها اليه بالمخالفة لكافة القوانين والمواثيق الدولية ، قد شكل بحق وبكل المقاييس حدثا غير مسبوق من حيث آثاره المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للنظام الاقليمى العربى فى مجمله .

وقد هدفت الدراسة الى القاء بعض الضوء على الدور الذى اضطلعت به جامعة الدول العربية فيما يتعلق بمحاولة تسوية ازمة الخليج سلميا وفى اطار عربى ، وفى سبيل ذلك بدأت الدراسة بعرض للاطار القانونى لوظيفة الجامعة فى مجال التسوية السلمية للمنازعات العربية عموما وتطورها من خلال الخبرة التاريخية .

وانتقلت الدراسة بعد ذلك للاشارة الى المحاولات التى بذلت فى اطار الجامعة من اجل التوصل الى تسوية سلمية للازمة الناشئة عن الاحتلال العراقى للكويت بدءا بتكييف الغزو العراقى قانونا وفى اطار ميثاق جامعة الدول العربية ثم عرض للاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة يومى ٢ ، ٣ أغسطس ١٩٩٠ ، اجتماع القمة العربية الطارئة يومى ٩ ، ١٠ أغسطس ١٩٩٠ والاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة يومى ٣٠ ، ٣١ اغسطس ١٩٩٠ .

وبعد عرض لمجمل ما قامت به الدبلوماسية العربية الجماعية فى اطار الجامعة العربية بهدف احتواء الازمة تنتقل الدراسة الى تقويم اداء الجامعة بالنسبة للازمة والتى مفادها اخفاق الدبلوماسية العربية التنظيمية فى اتخاذ اية خطوة ايجابية فى سبيل حل الازمة فى اطار عربى وهو الأمر الذى يثير التساؤل بشأن مدى كفاية أو ملاءمة الاطار القانونى القائم الذى ينظم وظيفة الجامعة فيما يتصل بتسوية المنازعات وقمع العدوان .

(٨) بالنسبة للمستوى المحلى ناقشت الندوة البحث الذى قدمته د . نازلى معوض والمعنون « التحرك المصرى فى أزمة الخليج الثابتة : الثابت والمتغير فى الدور العربى لمصر » وتبدأ الدراسة بتحليل الجوانب الوقائعية للتحرك المصرى فى فى أزمة الخليج الثانية (الغزو العراقى لاراضى دولة الكويت) ثم تتطرق المعالجة الى القاء الضوء على مدلولات تلك الوقائع من منظور الثوابت والمتغيرات فى السياسة الخارجية العربية المعاصرة لمصر ، واخيرا تخلص الدراسة الى رؤية تنبؤية باحتمالات الدور العربى لمصر فى المستقبل القريب .

وتؤكد الدراسة على أن السلوك المصرى قد تحدد بوضوح فى الآتى :

١) الوساطة الحيادية اللاانحيازية السلمية مابين الطرفين المتصارعين - العراق والكويت - من اواسط يوليو ١٩٩٠ وحتى واقعة الغزو فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ .

٢) بعد قرارات القمة العربية الطارئة فى ٨ اغسطس ١٩٩٠ تحولت الجهود المصرية الى مسارين متعارضين من حيث المضمون ومتواكبين أو متزازيين زمنيا وفنيا :

أ) الحشد العسكرى الدفاعى الرادع الهادف الى استقرار أمن الخليج ومن ثم الأمن العربى الشامل .

ب) الاتصالات الكثيفة السياسية الرئاسية منها والدبلوماسية مع شتى فعاليات المجتمع الدولى العربى والعالمى سعيا حثيثا الى الحل السلمى للأزمة .

ثم تعرض الدراسة لاستمراريات خمس تشكل مؤشرات خاصة للثبات فى السلوك السياسى الخارجى العربى لمصر وضحت فى التحرك المصرى اثناء اثناء الأزمة كما تعرض لمستجدات خمس يمكن اعتبارها شواهد للتغير او ظواهر جديدة فى السلوك الخارجى العربى لمصر كما اوضحت مواجهتها للأزمة .

وبناء على الثوابت والمتغيرات والمستجدات ، وانطلاقا من استقراء تطورات الاحداث الراهنة تخلص د . نازى معوض فى خاتمة بحثها الى تصور نوعية او نمط مستحدث جديد من الريادة الاقليمية المحتملة بل المرجحة لمصر فى المستقبل المنظور فى العالم العربى تقوم على دعامتين فكرتيين وظيفتين فى آن واحدهما :

- دور المنفذ للشرعية الدولية فى المنطقة العربية .
- الدور الخاص لحقوق الانسان العربى والمدافع عن حرياته السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية والمحافظة على سلامة الدولة الوطنية المستقله ووحدة اراضيها فى نطاق المنطقة العربية .

(٩) ويعرض د . سامى السيد لبعض الجوانب الاقتصادية للغزو العراقى لدولة الكويت وبعض اثار الغزو العراقى للكويت على الاقتصاد المصرى من خلال منظور كلى للاحداث مع التركيز على العوامل الاقتصادية المحركة لها ضمن غيرها من العوامل . ويتبع البحث الاسلوب التحليلى وليس الاسلوب الكمى لعدم توافر البيانات الكافية وبالدقة المطلوبة عن الآثار الاقتصادية الكمية الناجمة عن العدوان العراقى على دولة الكويت فى الوقت الحالى ، فضلا عن ان هذه الاثار لم تكتمل بعد بل ومازالت تتصاعد وتتزايد ومن ثم يصعب التنبؤ كميا بحجمها . بالاضافة الى ان هذه الاثار الكمية سوف تتأثر بالطبع بطرق الحل المختلفة والمقترحة لمواجهة ازمة الغزة وهو يزيد من صعوبة التنبؤ بها .

وتخرج الدراسة ببعض الدروس المستفادة فالعلاقات الاقتصادية بين الاقطار العربية حتى وقوع الغزو العراقى للكويت كانت احادية الجانب وهذا الجانب هو انتقال العمالة من الدول الطاردة للعمالة الى الدول الجاذبة لها ، أما الجانبان الاخران للعلاقات الاقتصادية الدولية وهما انتقال السلع والخدمات وانتقال رؤوس الاموال فلم يكن لهما وجود حقيقى بين الأقطار العربية ، الأمر الذى يتطلب تصحيح هذا الواقع بفتح الاسواق العربية امام السلع والخدمات ورؤوس الأموال العربية ومحاولة التوصل الى سوق عربية مشتركة وبصفة عامة يصبح تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية هدفا حيويا وضروريا .

(١٠) وتصل الندوة الى نهايتها بورقة يقدمها د . على الدين هلال عن التصورات المستقبلية للمنطقة العربية بعد الازمة موضحا فى بدايتها ارتباط اى دراسة عن مستقبل المنطقة بشكل انهاء الازمة ، بالنظرة الواقعية للأمور ، وبتعدد التصورات المستقبلية وارتباطها بابعاد زمنية مختلفة .

ويرى د . على الدين هلال ايا ما كان شكل انتهاء الازمة فقد كشفت عن عدد من النتائج سوف تؤثر على اى تصور لمستقبل المنطقة سواء عن انهيار الأسس التى قامت عليها العلاقات العربية/ العربية - اعادة ترتيب خريطة التحالفات والصراعات العربية - عدم وجود اتفاق فى الادراك السياسى او الأمنى لاعضاء التجمعات الاقليمية العربية - المشكلات الهيكلية والبنائية فى العلاقات العربية/ العربية - قضية امن الخليج .

ثم ينتقل د . على الدين هلال الى طرح تصوراته المستقبلية للمنطقة بعد انتهاء الازمة فى شكل قضايا ثلاث :

النظام الامنى - التطور السياسى الداخلى - التطور الاقليمى (اقتصاديا سياسيا) وفى مراحل كل قضية يطرح د . على الدين هلال مختلف الاحتمالات والسيناريوهات على المستوى العربى ككل وعلى المستوى الخليجى بصفة خاصة .

وينهى د . على الدين هلال اطروحته بتقرير ان هذه التصورات ليست كلها على نفس الدرجة من الاهمية كما أنه لايمكن تطبيقها دفعة واحدة او فى نفس الوقت ولكن الامر المؤكد ان بعضها سوف يتبلور تدريجيا كأحد نتائج التمخضات التى اوجدتها الازمة الراهنة فى منطقة الخليج . ولعل اهم الخلاصات فى المستقبل المنظور يتعلق بما يلى :

١) أن ماحدث لايجب أن يتكرر .
٢) اعادة ترتيب البيت الخليجى من الداخل .
٣) الترتيبات الامنية وادوار الاطراف المختلفة .
٤) صياغات جديدة اكثر عقلانية وواقعية للعلاقات العربية/ العربية .

ندوة مصر والجماعة الأوروبية

(أسوان ٢١ - ٢٥ فبراير ١٩٩٠)

صلاح فوزى

يشهد العالم الآن تغييرات سياسية وإقتصادية وإجتماعية ضخمة ، تلك التغييرات التى بدأت بالزلزال السوفيتى وتحلل الكتلة الشرقية ، وتفكك حلف وارسو ، والوحدة بين الالمانيتين ، وبدأ يبزغ فى الافق نجم نظام دولى جديد ، بدأت ملامحه فى الوضوح إبان أزمة الخليج الثانية متمثلا فى التحالف الدولى ضد العراق . بالاضافة الى إقتراب الموعد الذى حددته دول المجموعة الأوربية لبدء الاندماج السياسى والاقتصادى والاجتماعى بين دول المجموعة الأوربية تلك الوحدة التى من شأنها ان تؤثر سلبا وإيجابا على النظام الدولى الجديد ، وعلى المجموعة الأوربية ذاتها ، بل على العالم اجمع وبخاصة دول العالم الثالث ، ومن بينها مصر .

لذا كان لزاما علينا ان نعمل جاهدين لدراسة الأطراف الرئيسية فى النظام الدولى الوليد ، وان نحاول قدر المستطاع التفاعل مع المتغيرات الجديدة ، إذا كنا جادين فى ان يكون لنا دور ولو هامشى فى هذا النظام الجديد .

وكالعادة كان مركز البحوث والدراسات السياسية - بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية سباقا بأخذ المبادرة وقام بتنظيم تلك الندوة التى تتناول « مصر والجماعة الأوربية ٨٩ - ١٩٩٠ » .

فى البداية نعرض للبحث المقدم من د . نازلى معوض ، والذى كان تحت عنوان « الجماعة الأوربية وصراعات الشرق الأوسط عامى ٨٩ - ١٩٩٠ » التمايز فى إطار الائتلاف ، والاستقلالية فى نطاق التحالف » . والذى تحاول خلاله الباحثة تحليل سياسات الجماعة الأوربية تجاه مجريات واهداف وتطورات الصراعات الثلاثة الرئيسية فى الشرق الأوسط عامى ٨٩ - ١٩٩٠ ، وهى : الصراع العربى - الاسرائيلى ، الأزمة اللبنانية ثم ازمة الخليج الثانية . وتقوم الدراسة على فرضية اساسية مفادها ان خبرة الجماعة الاوربية تقدم ارضا خصبة لتجارب خاصة متفردة سواء على صعيد النماذج الناجحة للتفاعل الدولى التجميعى ذاته ، وذلك من حيث التمايز فى المواقف مابين اطرافه . فالبنسبة لسياسات الجماعة الأوربية تجاه الصراع العربى - الاسرائيلى تسرد الباحثة تحليلا سياسيا علميا لخصائص تطور الموقف الأوربى الغربى الجماعى إزاء الصراع العربى الاسرايلى فى عامى ٨٩ - ١٩٩٠ . وخرجت منه بالنتائج التالية : اولا : ان الجماعة الأوربية لديها إدراك عام ما يجمع دولها الاثنتى عشرة بأن العلاقات السياسية الاوربية العربية المتميزة تاريخيا واقتصاديا ، تقدم القاعدة الصلبة التى تؤهل اوربا للقيام بدور الوساطة لتسوية سلمية للصراع .

ثانيا : إن القاسم المشترك الأعظم والدائم « للبناء العضوى » للجماعة الاوربية و « البناء العنصرى » للأمم المتحدة المتمثل فى وجود انجلترا وفرنسا على قمة الجماعة وفى مقعدين دائمين فى مجلس الامن فى آن واحد ، وإنما يجعل مشاركة أوربا الموحدة فى تسوية الصراع العربى الاسرائيلى حتمية ضمن حتميات المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط . ثالثا : لعبت الجماعة دوراً دبلوماسيا متميزاً لانضاج مواقف اطراف النزاع ، وخاصة اقناع منظمة التحرير بالاقرار بوجود اسرائيل ونبذ العنف .

اما بالنسبة لسياسات الجماعة الاوربية تجاه الأزمة اللبنانية فتوجزه الباحثة فى مستويين اساسيين : المستوى الأول - وهو المستوى العام الجماعى ، ويشمل موقف الاعضاء الاثنى عشر المشكلين للجماعة الاوربية إزاء تطورات الأزمة . اما المستوى الثانى - وهو الذى يتحدد بالسياسة الفرنسية المتميزة فى إطار الجماعة الاوربية ، والتى لايمكن فصلها موضوعيا وواقعيا عن الخطوط الرئيسية للمصلحة الأوربية .

ثم تتناول الباحثة موقف الجماعة من ازمة الخليج الثانية ، ذلك الموقف الذى ترى انه نابع من عدة دوافع : استمرارية امدادات النفط ، تأمين بقاء النظم الخليجية ، القضاء على احتمالات تسييد العراق للخليج . وبصفة عامة ترى الباحثة ان رد الفعل الاوربى إتسم بالجماعية والوضوح والاستقلالية عن الموقف الامريكى .

اما البحث المقدم من د . نادية مصطفى فقد كان عن « حرب الخليج الثانية : بين السياسة الجماعية والسياسات القومية الاوربية » ، حاولت من خلاله تحليل الدور الاوربى تجاه حرب الخليج الثانية . وتستنتج من تحليلها غياب الدور الجماعى بين الدول الأوربية الرئيسية الثلاث : بريطانيا ، وفرنسا ، والمانيا ، على نحو يتفق وقدرات كل منها ، ووضعها السابق فى المنطقة ، وعلاقاتها مع الولايات المتحدة . كذلك ترى الباحثة ان الدور الجماعى الاوربى ، والادوار الاوربية المنفردة ستقوم بدور اساسى فى تنفيذ سيناريو مابعد الحرب ، وستتوقف طبيعة ووزن هذا الدور بالمقارنة بأطراف اخرى ، وخاصة الولايات المتحدة ، على ضوء النتائج النهائية للحرب .

ثم تتناول الباحثة الموقف الاوروبى تجاه الأهداف الحقيقية للحرب ، والمتمثلة فى تحطيم البنية العسكرية العراقية ، بحيث يؤثر على قدرته على مواصلة القتال . وترى ان بعض المصادر الاوربية قد تعدت حد التساؤلات الى حد التحذيرات من السماح بتجاوز قرار مجلس الامن . بل ان مصادر فرنسية اتهمت الولايات المتحدة بتغيير الاهداف التى من اجلها وافق المجتمع الدولى على إندلاع الحرب ، وذلك لتحقيق هدف اصيل لديها وهو تدمير القوة العراقية ، بل اتهمت واشنطون بفرض قانونها على الامم المتحدة . ثم تناولت الباحثة المحاولات الفرنسية لوقف اطلاق النار ووصفت الموقف الفرنسى بأنه موقف المراقب انتظارا لبوادر مرونة عراقية . ثم تتناول سيناريوهات مابعد الحرب فترى انها اتسمت بعودة الدور الجماعى الاوربى والحديث عن مؤتمر للتعاون والامن على غرار مؤتمر التعاون والأمن الاوربى . اما عن مغزى الدور الاوروبى فى إطار النظام العالمى الجديد مقارنا بالدور الامريكى - فتتساءل الباحثة هنا - هل

انتهى حلم القطب الاوربى الجديد ؟ وان كان رد الباحثة قد جاء بالسلب ، إلا انها فى الوقت نفسه ترى ان هناك عناصر اخرى تستدعى اعادة التفكير بالنسبة لمدلولاتها واهمها الآثار الاقتصادية . ثم تناقش الباحثة مغزى التفاعلات الدولية خلال الحرب ، وتتساءل فى النهاية عن طبيعة وابعاد التعاون مع الجماعة الاوربية وهل ستتطور ام ستظل حبيسة قيود السياسة المتوسطية ؟ .

« مصر والجماعة الاوربية : الأهداف ٨٩ ـ ١٩٩٠ » كان عنوان البحث المقدم من د . ودودة بدران والذى تهدف من خلاله لتحليل اهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه المجموعة الاوربية من خلال تصريحات المسئولين المصريين فى تلك الفترة . ففى مجال التعاون مع المجموعة الاوربية ترى الباحثة انه بالرغم من وجود مثل هذا التعاون بين الجانبين ، الا ان الجانب المصرى يرى ان هذا التعاون لم يحقق التوقعات المصرية ، بدليل وجود عجز تجارى لصالح المجموعة الاوربية . اما من حيث التعاون الاقليمى فقد أبدت الدبلوماسية المصرية إهتماما بدعم التعاون الاوربى بين مصر وافريقيا ، واكدت على اهمية الحوار العربى ـ الاوربى . وتعيب الباحثة على الدور الاوربى فى المفاوضات مع صندوق النقد الدولى ، حيث ان المجموعة الاوربية لا تلعب دور الوسيط ولاتتدخل مع الصندوق نيابة عن العالم الثالث . وفى مجال التنمية فترى اولا وجود قيود تحد من المشاركة الاوربية فى مجال التنمية ، فهناك قيود تتعلق بالتغييرات فى النظام الدولى وقيود تتعلق بالمجموعة الأوربية ذاتها وقيود تتعلق بالنظام الاقليمى العربى وقيود تتعلق بالاقتصاد المصرى .

اما الغرض فهى مرتبطة بالتقاء المصالح بين مصر والجماعة . اما فيما يتعلق بالصراع العربى ـ الاسرائيلى فتستنتج الباحثة ان مصر تعطى اهمية كبرى للدور الاوربى فى دفع عجلة السلام ، الا انها فى الوقت نفسه ترى بعض القيود التى تؤثر فى فاعلية دور الجماعة تجاه القضية الفلسطينية منها : الاختلافات بين دول المجموعة ، والآثار المترتبة على التغييرات فى اوربا الشرقية ، والروابط الاوربية ـ الاسرائيلية . كذلك تتناول اثر ازمة الخليج على الصراع العربى ـ الاسرائيلى . وهنا ترى ان التطورات الدولية ادت الى التقاء وجهات النظر الاوربية والمصرية لحل القضية الفلسطينية بعد انتهاء ازمة الخليج ، الا ان القيادة المصرية ليست متفائلة تماما وربما تكون قد تأثرت ببعض التصريحات الاوربية ، التى اشارت الى وجود صعوبات تواجه الدور الاوربى فى تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى .

اما بحث د . حسنين توفيق فقد تناول موضوع « المجموعة الاوربية : التطورات الداخلية ٨٩ ـ ١٩٩٠ » . وقد حاول الباحث خلاله رصد وتحليل التطورات الداخلية التى حدثت على صعيد المجموعة الاوربية ، ويمكن تحليل هذه التطورات على مستويين : يتضمن المستوى الأول التطورات فى اجهزة ومؤسسات وقواعد وإجراءات عمل المجموعة الأوربية ككيان اقتصادى يتضمن داخله اتجاها عاما لتحقيق اهداف سياسية . اما المستوى الثانى فيشمل التطورات الداخلية فى بعض الدول الاعضاء والتى من شأنها ترك تأثيرات هامة على كيان المجموعة ككل . ومن هذا المنطلق يتناول الباحث اولا « الاطار الاقليمى والدولى » للتطورات الداخلية فى المجموعة الاوربية فيرصد لمجموعة من التطورات والقضايا التى اثرت فى حركة المجموعة خلال الفترة محل الدراسة منها : إنهيار انظمة الحكم الشوعية فى اوربا الشرقية ، ومسألة الوحدة الالمانية ، وانهيار بعض الاسس التى قامت على اساسها « اوربا يالتا » ، ومشكلة شكل ومضمون سياسة المجموعة الاوربية تجاه اوربا الشرقية . اما من ناحية حرب الخليج الثانية على المجموعة الاوربية فيرى الباحث ان الازمة قد تفجرت فى منطقة ذات اهمية استراتيجية لاوربا الغربية ، وان سياسة المجموعة حيالها قد إتسمت بنوع من التجانس ، الا انه فى نفس الوقت يرى انه من الصعوبة فى الوقت الراهن تحديد شكل الترتيبات السياسية والامنية فى المنطقة بعد الحرب ، وإن كانت تلك الترتيبات ستكون ذات اهمية كبرى للمجموعة الاوربية .

ويرى الباحث ان النظام الدولى يشهد فى الوقت الراهن تحولات وتغييرات سيكون من شأنها خلق نظام دولى جديد ، ويرى كذلك إن السيولة الدولية الراهنة سوف تؤثر على العديد من التوازنات السياسية والامنية والاقتصادية فى العالم ككل ، والمجموعة الاوربية لن تكون بمعزل عن ذلك .

اما على الصعيد الداخلى للمجموعة فيرى الباحث انه ليس هناك تصور اوربى واضح ومحدد حتى الآن لمضمون وطبيعة الوحدة السياسية المنشودة ، ويرى كذلك ان بلورة مضمون وشكل الوحدة السياسية لدول المجموعة الاوربية يحتاج الى فترة قد تستغرق عقد التسعينات كله . اما عن الموقف البريطانى تجاه المجموعة فيرى الباحث ان جون ميجور يحاول البحث عن صيغة وسط تسمح لبريطانيا بالانخراط فى المجموعة دون تقديم تنازلات تتعلق بالسيادة الوطنية ، اما بالنسبة لالمانيا الموحدة فإن تأثيرها على المجموعة سيتوقف على النهج الفكرى والسياسى الذى ستتبناه المانيا فى المستقبل ، وعلى القيود التى سيفرضها النظام الدولى الجديد عليها ، وعلى الفرص التى ستتاح لها .

ثم تلقى د . خالدة شادى بحثها الذى تناول موضوع « الوحدة الالمانية والجماعة الأوربية » وترى الباحثة من خلاله إن الوحدة فى مضمونها الواسع انما هى عملية تفتيت للحواجز الانسانية والاجتماعية والجغرافية والسياسية والاقتصادية التى كانت تفصل بين شطرى المانيا منذ الحرب العاللمية الثانية . وترى كذلك ان عملية تحقيق الوحدة الألمانية ارتبطت بظهور مجموعتين من القضايا والاشكاليات المحورية التى كان يجب أخذها فى الاعتبار تمثل المجموعة الأولى كل ما إرتبط بالتغيرات التى شهدتها عملية الوحدة الألمانية من قضايا كالقضية الدستورية ، وقضية العاصمة ، والقضية الاقتصادية والنقدية . اما المجموعة الثانية فتشمل القضايا الخارجية المتصلة بتنظيم العلاقات الخارجية للدولة الالمانية الموحدة مع الأطراف الدولية ، كقضية الحدود مع بولندا ، وقضية عضوية المانيا فى حلف الاطلنطى ، وقضية العلاقة الخاصة مع الاتحاد السوفيتى . ثم تطرح الباحثة بعض المحاذير والتحديات التى تواجه الوحدة الالمانية ، واول هذه التحديات هى « التحديات البنيوية » حيث إن توقع حدوث تغيير فى بنية النظام الاقليمى الاوربى سواء بالمعنى الاقتصادى او بالمعنى الاستراتيجيى ، إنما يترتب عليه اعادة توزيع موارد القوة بداخله ، وتغيير فى قواعد التفاعلات القائمة بين دوله . كذلك ترى الباحثة ان المانيا الموحدة بإعتبارها عملاقا إقتصاديا منتظرا يمكن ان يكون لها الدور الريادى فى شرق اوربا ووسطها . وفى نفس الوقت تورد الباحثة بعض المعايير الايجابية للوحدة الألمانية فترى ان الوحدة الألمانية قد تكون فرصة مواتية للجماعة الاوربية للتغلب على إختلاف درجة الحماس لدى الدول الأعضاء للسير فى طريق الوحدة الأوربية ، ومن ثم التغلب على المشكلات والصعوبات التى تواجه مسيرة الجماعة واهمها : التخفيف من حدة الخلل فى العلاقة المتبادلة بين الأطراف الثلاث المشكلة لنواة الاندماج الاوربى ، والدعوة للاسراع والتعجيل بعملية الاندماج ، لاستيعاب القوة الالمانية ، لدفع المانيا بصورة اكثر عمقا داخل الجماعة . وفى نهاية البحث تطرح الباحثة بعض البدائل لسلوكيات التحالف المستقبلية لدولة المانيا ، حيث ترى ان البديل الاكثر قبولا للتحقيق ، هو البديل الذى يتمثل فى تجاوز فكرة الدولة الالمانية بعد تحقيق انجاز الوحدة الداخلية ـ حدود الدولة الالمانية ـ ليصل الى مستقبل الجماعة الاوربية والوحدة الاوربية ، وهو مايعنى ديمومة التحالف الألمانى ، وإستمرار دفع عجلة اندماج الجماعة الأوربية الى الأمام .

اما د . على احمد على فقد قدم بحثا بعنوان « علاقات مصر بالجماعة الاوربية فى مجالى الاستثمار ونقل التكنولوجيا » . حيث يرى الباحث ان الاقتصاد المصرى يرتبط بالجماعة الاوربية بعلاقات متعددة ، ومتشابكة ، ويستلزم البحث فى علاقة مصر بالجماعة الاوربية فى مجالى الاستثمار ونقل التكنولوجيا . وفى هذا الاطار عرض الباحث لجوانب التعاون بين مصر والجماعة ، والتى تحكمها اتفاقية التعاون التى تم توقيعها فى يناير سنة ١٩٧٧ . ومن هذا المنطلق فإن الورقة تنقسم الى قسمين اساسيين

الأول : يتعرض لاتفاقية التعاون والجوانب التى تضمنتها ، والانجازات التى تمت من خلالها . وإن كان يرى ان العلاقات التجارية قد شهدت انخفاضا فى السنوات الاخيرة ، الا انه فى نفس الوقت يرى ان القطاع الخاص سوف يلعب دوراً هاماً فى زيادة الاستثمار الكلى خلال فترة الخطة الخمسية . أما القسم الثانى : فيتناول التعاون من خلال الاستثمار الاجنبى ونقل التكنولوجيا حيث يرى ان مساهمات الجماعة الاوربية شهدت تطوراً ملحوظا فى الفترة محل الدراسة ، ويورد جداول تبين هذا التطور . الا ان الباحث يرى ان هذه الزيادات لم تؤد الى زيادة نسبتها الى إجمالى الاستثمارات ، وهو مايعنى ان مساهمات الدول الاخرى قد زادت ، وبالتالى زيادة الحجم الكلى للاستثمار الخاص فى مصر ، وزيادة الدور الذى يلعبه هذا الاستثمار فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد . اما بالنسبة للتعاون التكنولوجى فيرى الباحث ان الشركات الاوربية تأتى فى درجة الصدارة من حيث نقل التكنولوجيا الى مصر ، وان النسبة الاكبر من التكنولوجيا المنقولة تتم عن طريق اتفاقيات بين شركات مصرية ، وشركات اوربية للحصول على التكنولوجيا فى مجال العمل مقابل إتاوة . وتتميز الشركات المشتركة فى عملية نقل التكنولوجيا بتعدد الجنسيات ، ويشير الباحث فى النهاية الى حقيقة هامة وهى ان تدفق التكنولوجيا الاجنبية يرتبط ايجابيا بعملية تنظيم هذا النقل ، وإخفاء صفة الرسمية على المعاملات التى تتم فى هذا الشأن .

اما الورقة الاخيرة فقد كانت من نصيب د . حسن على خضر - عن « الصادرات المصرية من الخضر والفاكها خلال الفترة ٨٩ - ١٩٩٠ » .

والذى يرى ان الصادرات الزراعية غير التقليدية من محاصيل الخضر والفاكهة والنباتات العطرية لها اهمية خاصة فى هذا المجال ، وذلك لما تتمتع به مصر من ميزة نسبية واضحة فى انتاج تلك المحاصيل ويرى ان الصادرات المصرية تحقق تواجداً فى اغلب الاسواق العربية وبعض دول اوربا الغربية والشرقية . ويرى كذلك ان هذا التواجد يواجه منافسة من دول المجموعة الاوربية المنتجة لنفس المنتجات ، والتى منها اسبانيا وتركيا ، وهذا الامر يتطلب بذل جهود واسعة لدراسة الاسواق واوضاعها التنافسية وطبيعة الهيكل الانتاجى بما يمكننا من التعرف على إمكانات التصدير المتاحة للمنتجات المصرية ، والتعديلات الواجب احداثها فى هيكل الزراعة المصرية لزيادة انتاج بعض الأنواع وتحسينها لزيادة امكانات فتح اسواق جديدة

ويتطلب تحقيق اهداف الدراسة محاولة تحليل طبيعة الصادرات المصرية للأسواق المختلفة وتطويرها خلال السنوات الخمس القادمة والتعرف على الأهمية النسبية لتلك الأسواق .

لقد كان موضوع الندوة على جانب كبير من الأهمية ، وكان يتطلب مشاركة واسعة سواء من المتخصصين او المهتمين ، الا ان ادارة المركز قصرت الدعوة على عدد محدود من المشاركين ، وربما يتساءل البعض عن مغزى اقامة مثل هذه الندوة الهامة فى أسوان !

مؤتمر براج الدولى من أجل مستقبل الأمن الأوروبى

[براج ٢٥ - ٢٦ ابريل ١٩٩١]

د . خالد محمود الكومى

فى يومى ٢٥ و٢٦ ابريل ١٩٩١ شهد قصر « تشرنين » مقر وزارة الخارجية الفيدرالية التشيكوسلوفاكية ، القريب على بعد خطوات من قلعة براج التاريخية ، مقر رئيس الجمهورية ، انعقد مؤتمر براج الدولى تحت شعار : « من أجل مستقبل الأمن الأوروبى » .

هذا المؤتمر انعقد تحت اشراف ثنائى مشترك لكل من « يرجى دينسبير » نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية التشيكوسلوفاكى ، ومانفريد فورنر سكرتير عام حلف الاطلنطى .

وكان الرئيس التشيكوسلوفاكى فاتسلاف هافيل ووزير خارجيته دينسبير قد سافرا فى مارس ٩١ إلى بروكسل والتقيا هناك بفورنر سكرتير عام حلف الاطلنطى لتدارس ترتيبات هذا المؤتمر معه ، والتنسيق فيما بينهم حول مقتضيات وشروط تحقيق اقصى قدر ممكن من نجاح المؤتمر فى العاصمة التشيكوسلوفاكية . ولم يكن لا هافيل ولا دينسبير يخفيان مدى التحمس الذى يحملانه لفكرة المؤتمر وما يعولان عليه من أهمية واهتمام ، ومن ثم يجىء المؤتمر تتويجا لجهودهما ومساعيهما فى اتجاه أوربا .

وهكذا انعقد المؤتمر فى براج ، وافتتحه رئيس تشيكوسلوفاكيا هافيل بخطبة إفتتاحية تناولت التعريف بأهمية مثل هذا المؤتمر بالنسبة لمستقبل كل اوربا ، شرقا وغربا . وعبر عن امتنانه للاستجابة لانعقاده فى عاصمة بلاده - براج - التى شرفها أن تضم بين ذراعيها هذا المؤتمر وكل المشاركين فيه ، مثلما أشار هافيل فى خطابه . فقد شارك فى المؤتمر حوالى مائة من الشخصيات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والباحثين والصحفيين من ذوى الاهتمام بشئون الأمن الاوروبى ، فضلا عن مندوبى الدول الاعضاء فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى (اى جميع الدول الأوربية شرقا وغربا اضافة إلى الولايات المتحدة وكندا) . فكان من بين المشاركين فيه مستشار النمسا فرانز فرانتسكى وعدد من وزراء خارجية الدول الأوربية مثل جيانى ميكيليس (إيطاليا) ادريان نستاسى (رومانيا) ، ووزير التعليم الفرنسى وعدد من نواب وزراء الخارجية الأوربيين بينهم نائب وزير الخارجية السوفيتى كفيتشنسكى .

فى كلمته الافتتاحية ركز الرئيس التشيكوسلوفاكى هافيل على تاكيد حقيقة ان مشكلات الأمن هى مشكلات ذات اهتمام عالمى

وليس اقليميا . وأشار إلى أن أوربا التى كانت قبلا « منطقة انقسام » قد اضحت اليوم موضعا لمخاض مولد عالم جديد متعدد الأقطاب » . وعبر عن امتنانه وامتنان بلاده لمنظمة معاهدة شمال الاطلنطى (الناتو) باعتبارها - على حد تعبيره - « مؤسسة ديموقراطية قد تم إختبارها » ، مع الاشارة إلى دور الاتحاد السوفيتى فى إنجاح عملية الأمن الأوربى ... « الذى بدون الانخراط السوفيتى فيها فإنه لا يمكن تصور ثمة مستقبل للأمن الأوربى » .

وذكر هافيل أن بلاده تنتظر الكثير من وراء عملية هلسنكى للأمن والتعاون الأوربى . وقدم تصوره عن مستقبل الأمن الأوربى بأنه يرى « بضرورة قيام نظام ينهض على معاهدات جماعية تربط بين ثلاث مجموعات من الدول : البلدان اعضاء حلف الاطلنطى ، والدول المحايدة ، وبلدان ما كان يعرف فى السابق ببلدان شرق أوربا الشيوعية » . وأيد هافيل فكرة قيام معاهدات ثنائية بين الدول الأوربية بحيث تشكل اساس شبكة الأمن الأوربى المستقبلى . وفى هذا الصدد أعاد التأكيد على مدى أهمية دور الاتحاد السوفيتى ؛ فى عملية الأمن الأوربى المستقبلى) .

وكرس مانفريد فورنر (سكرتير عام حلف الاطلنطى) خطابه الافتتاحى أمام المؤتمر لمحاولة تعريف مستمعيه بالبرنامج الجديد للأمن من منظور حلف الأطلنطى فى إطار مجمل المحتوى الأوربى الشامل . ولفت النظر فى نغمة وصياغة خطابه السياسى نقطة مهمة كان من الواضح أنه يقصد بها « تطمين » السوفيت بالذات . فقد أكد على أن حلف الأطلنطى لا بنوى تغيير عملية التوازن الأوربى ، كما لا ينوى توسيع حدوده القائمة أكثر من إتجاه الشرق . وفى اشارة لا يخفى مغزاها لنفس هذا المعنى قال فورنر بأن الكل يعلم بأن جدول أعمال الحلف فى المرحلة الحالية لا يتضمن لا تقديم ضمانات رسمية لأحد (من غير اعضائه الحاليين) ولا منح العضوية فى الوقت الراهن لأى أعضاء جدد .

غير أن فورنر - رغم حرصه على توضيح ذلك ، وعلى الاعراب عن متابعة الحلف واهتمامه الشديد بالتطورات السياسية الجارية فى الاتحاد السوفيتى فقد حرص ايضا على الاشارة الحاسمة غير القابلة للالتباس إلى أن حلف الأطلنطى لن يقف غير عابىء اذا ما جريت محاولة تغيير الأوضاع الجديدة فى منطقة شرق ووسط أوربا ، بمعنى اى محاولة لاعادة عقارب الساعة إلى الوراء . وهكذا ترك فورنر لكل من يهمه الأمر أن يحلل ويستنتج ما يشاء من ثنايا السطور ومن بينها على حد سواء . ومن ثم يكتمل شقا المعادلة : تطمين السوفيت ، وتحذيرهم ، فى آن معا . ومع ذلك لم يفت فورنر أن يعرب أمام المشاركين فى المؤتمر - عن سعادته الغامرة بأن يرى فى هذا المؤتمر تمثيلا سوفيتيا على مستوى عال . وذكر أن « التطور السوفيتى فى مجال الأمن والاستراتيجية ، سوف يظل يحظى بأولوية متقدمة منا جميعا » ، وأن هذا المؤتمر سوف يقدم فرصة لصياغة « توقعاتنا الجماعية » للدوائر العسكرية السوفيتية وللتطور السوفيتى إجمالا .

واقترح فورنر - أمام المؤتمر - مناقشة ثلاثة مستويات من القضايا : يتعلق المستوى الأول بتكوين وتشكيل وصياغة مفهوم جديد وعصرى وأكثر اتساعا وشمولا للأمن . ويرتبط المستوى الثانى بضرورة التعامل مع المؤسسات التى سوف يكون من الضرورى نشوؤها مع تخلص أوربا من وضعية التجزئة والانقسام . أمام المستوى الثالث فيتعامل مع « دور حلف الاطلنطى » .

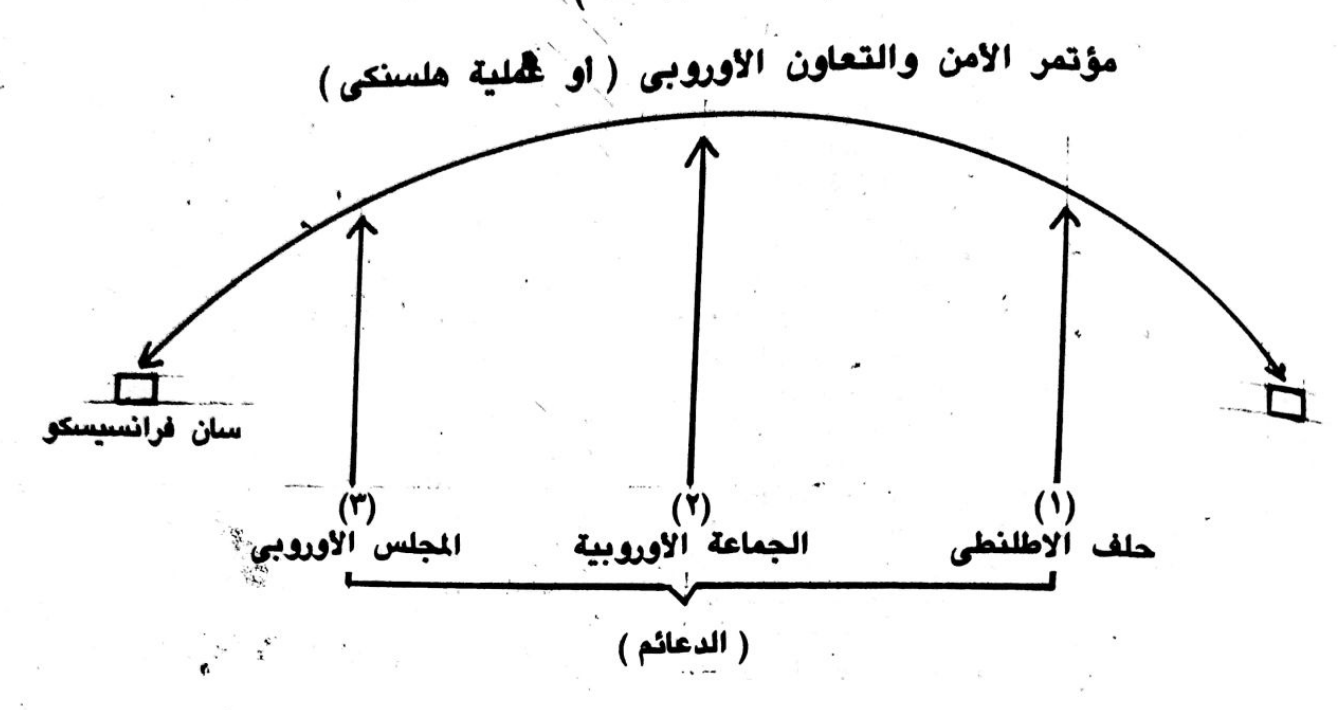
وبدأ ازدنيك ماتيكا نائب وزير الخارجية التشيكوسلوفاكى المناقشات السياسية حول قضية أبعاد الأمن الأوبى . وفى مداخلته اثار قضية حساسة شدت انتباه المشاركين جميعا ، وفى مقدمتهم الوفد السوفيتى برئاسة نائب وزير الخارجية السوفيتى كفيتشنسكى . فقد أعلن ماتيكا أن « اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو من المزمع أن تعقد جلستها فى براج فى أوائل شهر يوليو (٩١) » ، وأن تشيكوسلوفاكيا لا تخفى توقعها بأن هذه الجلسة قد تكون آخر جلسات الجنة » . وأضاف أن أوربا الشرقية تجد نفسها الان فى حالة « عزلة استراتيجية » نتيجة لتطورات العامين الأخيرين .

وعلى ذلك - فيما ذهب ماتيكا - فإن تشيكوسلوفاكيا تعلق آمالا عريضة على عملية « تشكيل هيكل أمنى أوربى شامل يدور حول مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى ، ذلك الذى يضم كلا من القوتين العظميين اللتين بدونهما لا يمكن أن يكون ثمة اعتبار لأى نظام أمنى على مستوى كل أوربا » . بيد أن نائب الوزير السوفيتى كفيتشنسكى تصدى لماتيكا فى مقولة توقع نهاية اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو فى يوليو ٩١ ، وحرص على التاكيد بأن مثل هذا التوسع سابق لاوانه ، إذ أن الأمر يحتاج أولا إلى الرجوع إلى السلطات المسئولة فى الاتحاد السوفيتى التى من صلاحياتها اتخاذ قرار فى هذا الشأن .. وبذلك فوت الفرصة على الجانب التشيكوسلوفاكى فى المؤتمر بأن يظهر أمام الحاضرين بمظهر يفوق حقيقة حجم قدراته الحقيقية والفعلية فى الوقت الحالى ، فى هذا الصدد .

تقدم جيانى ديميكيلس وزير خارجية إيطاليا بورقة إلى المؤتمر حملت عنوان : « التغييرات فى وسط وشرق أوربا .. هل هى محفزات أم معوقات للوحدة السياسية الأوربية ؟ » .. ورغم الصيغة التساؤلية لعنوان ورقة الوزير الايطالى ، لكنه استطاع أن يقدم من خلالها المنظور والتصور الايطاليين للمفهوم المستقبلى لعملية الأمن الأوروبى الشامل .

وقد بدأ دى ميكيلس ورقته بأن بادر محذرا كل من قد يهمه الأمر ، من انه لو قد فشل الغرب فى بناء الاندماج الأوربى الشامل ، فإن ذلك سوف يعنى ليس فقط تفكك الشرق الأوربى ، وإنما كذلك تفكك أوربا الغربية ذاتها أيضا ، وذلك فى إشارة واضحة من جانبه الى الترابط العضوى الوثيق بين شقى القارة العجوز ، التى تقبع إيطاليا فى جنوبها . (ومما يذكر هنا أن إيطاليا وهى أحد مؤسسى منظمة أو مجموعة البنتاجونال للتعاون الاقليمى فى كافة مناحيه ، وهى المنظمة التى تضم الى جانب إيطاليا كلا من النمسا ويوغسلافيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا (مؤخرا فى عام ٩٠) .. وقد رحبت منذ البداية بطلب تشيكوسلوفاكيا الانضمام الى المجموعة عام ١٩٩٠ بعد عام واحد من تخلصها من الحكم الشيوعى .. بل ويلاحظ الآن تحمس إيطاليا للتعاون والمساعدة مع مجموعة الدول المتحررة مؤخرا من النظام الشيوعى فى شرق ووسط أوربا وخاصة المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا .. ولاشك أن عيون إيطاليا الآن على كل من البانيا ورومانيا ترقب عن كثب مجرى التطورات الديموقراطية الجارية فيهما ، بالنظر للأهمية الجيوبوليتكية والاقتصادية الخاصة لكل منهما بالنسبة لايطاليا .. وفى هذا الصدد يذكر أيضا أن ادريان نستاسى وزير خارجية رومانيا كان قد فاتح الجانب التشيكوسلوفاكى - على هامش مؤتمر براج هذا - برغبة بلاده الانضمام الى مجموعة البنتاجونال ، غير أن الرد التشيكوسلوفاكى فيما يبدو لم يكن مشجعا بما فيه الكفاية ... ربما إنتظارا لمزيد من التطور الديمقراطى فى رومانيا .. حيث كان ملخص الرد التشيكوسلوفاكى أنه من الأفضل أن يتم السعى لتشكيل مجموعات تعاون أقليمية جديدة أخرى فى منطقة البلقان أو البحر الأسود تضم الدول والبلدان ذات النظم المتشابهة أو المتقاربة ، بدلا من التعويل على الانضمام للمجموعات الأقليمية القائمة بالفعل) .

واعتبر الوزير دى ميكيلس أن هناك ثلاثة أعمدة تنتصب عليها عملية الاندماج الأوربى هى : ١ - حلف الأطلنطى والجماعة الأوربية والمجلس الأوربى . ويرى دى ميكيلس أنه بينما تمثل هذه العناصر الثلاثة أسس الاندماج الأوربى ، فإن لها أيضا تقفا أو مظلة تغطى عملية الاندماج الأوربى هذه ، تتمثل فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى . ويتصور دى ميكيلس أن هذه المظلة - السقف ممتدة من سان فرانسيسكو غربا (فى أقصى الغرب الأمريكى) الى فلاد افوستوك شرقا (باعتبارها أقصى بقعة فى شواطىء الاتحاد السوفيتى) .



[تصور دى ميكيلس المستقبلى لهيكل عملية الاندماج الأوروبى الشامل]

دى ميكيلس ومراحل الاندماج الأوروبى :

عرض الوزير الايطالى دى ميكيلس - فى ورقته المقدمة إلى المؤتمر - لتبيّن ما أطلق عليه تعبير « دليل - أو - خط سير (عملية) الاندماج « الأوروبى » . ويتصور أن العملية سوف تستغرق ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : ينبغى أن تشمل تكثيف التعاون الثنائى فى الشرق الأوروبى ، وبصفة خاصة عبر نماذج جديدة لاتفاقيات المعونة بين الاتحاد السوفيتى وحليفاته السابقات من جهة ، وبين بلدان ماكان يُعرف سابقا بالكتلة الشرقية وبعضها البعض من جهة أخرى .

ويؤكد الوزير الايطالى - هنا - على اهمية التعاون الاقليمى بين الأجهزة القائمة لهذا الغرض مثل البنتاجونال ودول البلطيق .

ويرى ان هذه المرحلة الأولى يجب أن تتم مع عام ١٩٩٥ بتوقيع اتفاق أو معاهدة بين حلف الأطلنطى والاتحاد السوفيتى .. وبذلك يزول - فى رأيه - مصدر واضح للتوتر الكامن ولسوء الفهم .

المرحلة الثانية : وتبدأ فى رأيه ما بين عامى ٢٠٠٥و ٢٠١٠ . وهنا يرشح الوزير الايطالى - فى تصوره - ثلاث دول على الاقل من دول وسط اوربا يراها على الترتيب : تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر ، التى يمكن أن تصبح أعضاء فى الجماعة الأوربية ، خلال هذه المرحلة ، ويعتقد أن إنضمام هذه الدول الى هذه الجماعة سوف يصبح له دور فعال فى اتجاهين فهو يمكن ان يقوى من نفوذ الجماعة الاوروبية ومن نفوذ بلدان وسط أوربا فى أن معا بالنسبة لسياسة الجماعة ولعملية صنع القرار فيها .

اما المرحلة الثالثة والأخيرة : فيرى انها سوف تاتى بعد ذلك ، وهى بمثابة تكريس لعملية التشطيب النهائية للمسات الأخيرة فى هيكلة الوحدة الأوربية الشاملة .

وهكذا نرى الوزير الايطالى دى ميكيلس (الذى يبدو واثقا فى نتائج تنبؤاته المستقبلية) يصيغ أفكاره السياسية بصدد مستقبل الامن الأوربى الشامل بطريقة هى اقرب الى طرق صياغات التعبير الهندسى فى تصور تطلعى للمستقبل الأوربى كأحد إبناء هذه القارة ، ولكن من منطلق سياسى / استراتيجى عام . لكن تُرى هل منطلقات الوزير فى هندسة المستقبل الأوربى تستند الى مبادىء الهندسة المعمارية البنائية أم الى مبادىء الهندسة الفراغية التجريدية ؟! سؤال تصعب الاجابة عنه فى الوقت الراهن .. وإن تكن الشهور والسنوات القادمة بما تحمله وتسفر عنه من تطورات وخبايا كفيلة بتقديم الاجابة ... أو بعضها ، دون نسيان القول الشائع بين دارسى وطلبة العلوم والسياسة بأن « السياسة - دائما - مُطلقٌ من مطلقات الحُبلى بما قد لايُحصى من الاحتمالات » .! ومع ذلك تبقى لنا هنا ملاحظة أخيرة بشأن ما عرض له الوزير الايطالى من أفكار عن مستقبل الأمن الأوربى الشامل . فهو - فى رأينا - قد نجح فى أن يصيغ تطلعات الغرب إجمالا وككل ذلك الذى يبدو أنه يمارس الآن فى منطقة شرق ووسط أوربا - فى نشوة المنتصر - مباراة « لعبة الأمم » بأسلوب الشطرنج السياسى ، ويطبق بإقتدار واضح حتى الآن على الاقل - نظرية « قطع الموزاييك » .. فهو يضم القطع المستقطعة حديثا الى مساحاته القديمة ، ثم يعمل على تلوينها بعد ذلك بصبغته الخاصة .

ولخص يرجى دينسبير (نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية تشيكوسلوفاكيا) تصور بلاده - امام المؤتمر - عن مستقبل الأمن الأوربى ، فى أنه يجب أن يقوم على أساس الديمقراطية والابتعاد عن عزل الاتحاد السوفيتى وإستمرار التعاون الاوروآطلسى (أوروبا + كلا من الولايات المتحدة وكندا) ، مع تاكيده على ضرورة عدم السماح بعد ذلك بما أسماه . الخطوط العازلة Dividing Lines .

لايجب أن ننسى هنا أن تشيكوسلوفاكيا كانت دائما عبر تاريخها - حتى قبل قيام جمهوريتها الأولى لأول مرة فى عام ١٩١٨ - منطقة عبور/ ترانزيت لكل أوربا ، ولازالت ، بالنظر الى طبيعة

جغرافيتها السياسية ، وخاصة فى ضوء انها دولة حبيسة لاتطل على اى بحر من البحار) ..

وافكار سوفيتية :

اثار بعض اعضاء الوفد السوفيتى ـ امام المؤتمر ـ فكرة ضرورة إلغاء حلف الاطلنطى بإعتبار ان الأمن الأوربى لم يعد امنا عسكريا بل سياسيا وإقتصاديا وإنسانيا وايكولوجيا من حيث نوعية المشكلات التى اضحت تواجهه فى عالم اليوم ، وما قد طرأ من متغيرات ومستجدات . ومن ثم ـ فى إعتقاد السوفيت ـ حتمية إعادة النظر فى مسألة بقاء وإستمرار حلف الأطلنطى من الاصل فى ضوء التطورات والمعطيات الأوربية الجديدة . (وقد تصدى بعض اعضا الوفد البريطانى فى المؤتمر لهذه المقولة مؤكدين انه ليس فى مصلحة اى من الشرق ـ أو الغرب على حد سواء إلغاء حلف الأطلنطى) .

الخلاصة ومجمل الصورة العامة للمؤتمر :

فى المؤتمر الصحفى الذى إنعقد عقب إنتهاء المؤتمر (يوم ٩١/٤/٢٦) تحدث كل من دينسبير وزير خارجية الدولة المضيفة وفورنر سكرتير عام حلف الأطلنطى (بإعتبار هذا المؤتمر قد انعقدت تحت إشرافهما الثنائى المشترك) فلخصا ما اسفر عنه المؤتمر من محصلة اتفاق فى الآراء والتوجهات ووجهات النظر .

ويمكننا إيجاز ما ذكره الاثنان دينسبير وفورنر فى هذا الصدد فى النقاط التالية :

١ ـ أن المشاركين فى المؤتمر قد إتفقوا على أن الأمن الأوربى يجب الا يتجزأ ، ويجب ايضا ان يشمل كل أوربا بما فيها الاتحاد السوفيتى (دينسبير + فورنر)

٢ ـ ان الهيكل الجديد للأمن الأوربى يجب أن ينهض على اساس التعاون المشترك بين كل من : أ ـ مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى (عملية هلسنكى) ـ ب ـ حلف الأطلنطى ـ جـ ـ المجلس الأوربى د ـ الجماعة الأوربية . (دينسبير + فورنر)

٣ ـ ضرورة إلغاء « الستار الحديدى » وليس تحريكه نحو الشرق . (دينسبير فقط)

٤ ـ تكثيف العلاقات بين البلدان شرق ووسط أوربا من ناحية وحلف الأطلنطى من ناحية ثانية ، إذ لم يتم بعد إستنفاد كافة إمكانيات ذلك . (فورنر فقط)

٥ ـ إن المؤتمر قد كان خطوة أخرى قربت حلف الأطلنطى وبلدان شرق ووسط اوربا من بعضهم البعض ، الأمر الذى يدل على ان المؤتمر قد اثبت وبرهن على انه قد تمت تصفية الخطوط العازلة القديمة فى اوربا . (فورنر فقط)

٦ ـ على الاتحاد السوفيتى ان يعرف بأن أعضاء حلف الأطلنطى وبلدان شرق ووسط اوربا راغبون جميعا فى بناء « أورويا جديدة » بمشاركة الاتحاد السوفيتى نفسه ، كما انه « على الاتحاد السوفيتى أن يدرك بأننا لسنا أعداء » . (فورنر فقط)

٧ ـ عدم إمكانية قيام نظام امن اوربى شامل بدون الاتحاد السوفيتى . (فورنر فقط) .□

ندوة العلاقات العمانية المصرية التاريخية

(مسقط : ٢ ـ ٤ مارس ١٩٩١)

د . عبد الرحمن اسماعيل الصالحى

عقدت فى مسقط ندوة العلاقات العمانية المصرية التاريخية فى الفترة ٢ ـ ٤ مارس ١٩٩١ . وقد وضعت الندوة تحت رعاية السيد فيصل آل سعيد وزير التراث القومى والثقافة العمانى ، وافتتح الندوة السيد سلطان بن حمد البوسعيدى محافظ مسقط ، وشهد الافتتاح بفندق الخليج نخبة من المثقفين من الوزراء والسفراء واساتذة الجامعات من مصر وعمان والدارسين والباحثين . وقد نظمت الندوة بالتعاون بين وزارة التراث القومى والثقافة بعمان وكلية الاداب جامعة الزقازيق .

وفى الجلسة الافتتاحية تحدث السيد سلطان بن حمد البوسعيدى محافظ مسقط عن المدونات التاريخية التى اشارت الى ازدهار ونمو العلاقات والتواصل المصرى العمانى منذ اقدم العصور ، والتى اكدت وجود علاقات مزدهرة بين حضارة الفراعنة وبين انسان عمان منذ عهد الاسرة السادسة ، واختتم سيادته كلمته بالتأكيد على دور الثقافة والعلم لدى عشاق الفكر فى تشييد الحضارات الانسانية .

وفى نفس الجلسة تحدث الاستاذ الدكتور رأفت غنيمى الشيخ عميد كلية الاداب جامعة الزقازيق بصفته امينا للندوة ورئيسا للوفد المصرى فى الندوة فاشاد بدور سلطان عمان ومواقفه الشجاعة تجاه مصر وشعبها فى حرب رمضان ومابعدها فقد كانت السلطنة هى الدولة العربية الوحيدة فى الشرق العربى التى حافظت على صلاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع مصر طوال ثمانينات هذا القرن .

وتحدث أيضا السيد سالم بن محمد الغيلانى مستشار وزارة التراث القومى والثقافة بعمان وامين الندوة عن الجانب العمانى ، وذكر ان الندوة تأتى انطلاقا من حرص عمان ممثلة فى وزارة التراث القومى والثقافة ، ومصر ممثلة فى كلية الاداب جامعة الزقازيق ورغبتهما فى دعم اواصر الاخوة والمودة بينهما ، ومن هذا فان الندوة تأتى فى اطار تتويج العلاقات بين البلدين .

وبعد انتهاء اعمال الجلسة الافتتاحية بدأت جلسات العمل التى امتدت على مدى ايام ثلاث تخللتها ١٢ جلسة . وكانت جلسة العمل الاولى التى تحدث فيها الاستاذ الدكتور رافت غنيمى الشيخ امين الندوة وعميد اداب الزقازيق عن بحث بعنوان : « مصر وعمان فى النصف الاول من القرن التاسع عشر والنصف الثانى من القرن العشرين : دراسة مقارنة » فاستعرض العلاقة التاريخية بين مصر وعمان عبر التاريخ الحديث مشيرا الى تشابه الاحداث بين البلدين خلال فترة امتدت زهاء قرنين من الزمن فى اطار علاقات غير منحازة ، ومن ثم فان العلاقات اتسمت بالثبات والود والاحترام المتبادل . وينتهى الاستاذ الباحث الى انه قد تهيأ لمصر وعمان قيادة

واعية وحكيمة ترعى مصالح الامة فى اطار توازنى فى محيط علاقات عربية ودولية عكست احترام العالم لمصر وعمان .

وفى جلسة الصباح الثانية كان المتحدث من الجانب العمانى عبد الله بن ناصر الحارثى من جامعة السلطان قابوس والذى قدم بحثا بعنوان : « عمان ومصر ودورهما البطولى فى التصدى والدفاع عن ارض العروبة والاسلام » وقد ركز بحثه حول الحملات الصليبية المعادية لمصر ، والدور المصرى الشجاع فى صد هذه الحملات مما عكس اثارا جادة تمثلت فى الحفاظ على العروبة والاسلام فى البلدين .

وفى الجلستين المسائيتين ، تحدث فى الاولى منها المهندس سعيد بن محمد الصقلانى عن « الفنون المعمارية فى كل من مصر وعمان من حيث التشابه والتمازج » ، موضحا البعد الحضارى لمصر وعمان ، ونقاط الالتقاء بين البلدين مركزا على نشأة الحضارة وتعاقب الحضارات وعمليات الاتصال من خلال صلات ملوك مصر بعمان والمؤثرات الفعلية فى تشكيل عمارة مصر وعمارة عمان سواء كانت هذه المؤثرات تاريخية أو اجتماعية او ثقافية وبيئية .

بينما قدم الدكتور عبد الرحمن الصالحى استاذ العلوم السياسية بجامعة الزقازيق بحثا فى الجلسة المسائية الثانية عن : « خصوصية العلاقات المصرية العمانية : ١٩٧٩ ـ ١٩٨٩ » واستعرض الباحث فيه مسيرة العلاقات بين الدولتين خلال هذه الفترة العصيبة من تاريخ الامة العربية وكيف ابقت عمان على علاقاتها مع مصر كاملة بل مزدهرة بينما قطع الباقون هذه العلاقات ، واشار الباحث الى ان هذه تعد ترجمة لمنهاج واستراتيجية الدولة العثمانية ولتلاقيها مع الاستراتيجية المصرية . وانهى الباحث بحثه بتوضيح المرتكزات التى يمكن ان تنطلق منها علاقات مصرية عمانية اكثر ثباتا ودواما ورسوخا فى اطار من التعاون والتنسيق بل ربما يصل الى حد التكامل .

وفى اليوم الثانى بدأت الجلسات الصباحية ببحث القاه الاستاذ الدكتور شوقى عطا الله الجمل استاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة القاهرة وكان موضوعه : « دور مصر وعمان الحضارى فى شرق افريقيا وقد اوضح الباحث انعكاس اثر مصر ومعان الحضارى على افريقيا ، فكان للبلدين دورا هام ومؤثر فى القارة الافريقية وان برز هذا الدور فى شرق القارة نتيجة التفاعل العمانى فان دور مصر كان واضحا وبارزا فى الاقاليم المطلة على الساحل الشمالى للقارة وغربها وكذلك فى اقاليم حوض النيل . وفى الجلسة الصباحية الثانية جاء بحث على بن محسن آل حفيظ مدير دائرة تطوير المناهج بوزارة التربية والتعليم والشباب بعمان وكان موضوعه : « عروبة مصر القديمة وصلاتها بارض اللبان ، وحدد فى بداية عرضه للبحث مسألة هامة وهى ضرورة الترابط عند دراسة العلاقات التجارية بين مصر وعمان بمعنى ان تتضمن العلاقات مع بلاد العرب الجنوبية حيث كانت تمثل وحدة طبيعية متكاملة . وقد تتبع الباحث العلاقات التجارية بين الجنوب العربى وبين مصر منذ الالف الثانى قبل الميلاد وحتى اوائل القرن السادس الميلادى .

وفى المساء عقدت جلستان عرض فى الاولى بحث الدكتورة سحر عبد العزيز سالم مدرس التاريخ باداب الاسكندرية وكان موضوعه « دور عمان فى تجارة الكارم « التوابل » وصداها فى سياسة مصر الخارجية » . واوضح البحث ان العمانيين عرفوا تجارة الكارم منذ اقدم العصور وهذه التجارة كان لها سوق فى مصرخاصة فى العصر الفاطمى حتى وصلت تجارتهم من التوابل والعطور ٥٠ الف دينار فى العام . وهذه التجارة كانت احد عوامل الربط بين مصر وعمان .

وجاء الاستاذ الدكتور احمد السيد الحسيسى الاستاذ باداب عين شمس وموضوعه : « لمحات مضيئة فى مسيرة التاريخ المصرى العمانى » ، وباقتدار كعادة الدكتور الحسيسى دائما فى الندوات والمؤتمرات عرض بحثه موضحا اهم اللمحات المضيئة منذ عصر قدماء المصريين وكيف كانوا يجلبون احتياجاتهم من عمان ، وينتقل الباحث الى القرن الخامس الهجرى موضحا كيف كانت مصر وعمان جناحي امان وامن للمنطقة كلها . وينتهى الباحث بطوافه المضىء منتقلا من العصر العباسى وكيف ظهرت قوة مصر الى العصر الحديث مؤكدا ان مصر وعمان مازالتا من العلاقات المضيئة للعرب والمسلمين .

وفى اليوم الاخير للندوة بدأت جلسات الصباح حيث نوقشت فى الجلسة الاولى الورقة البحثية التى اعدتها الدكتورة امال محمد حسن مدرس التاريخ الاسلامى بكلية البنات جامعة عين شمس وكان موضوعها : « موقف المدرسة المصرية والمدرسة العمانية : قراءة فى منهج التفسير والتأويل بين السيوطى والفلهاتى » واوضحت الباحثة بجلاء فكر علمين من اعلام الفكر الاسلامى فى عديد من قضايا التوحيد لايضاح كيف عملت الحضارة الاسلامية على افساح المجال لحرية الفكر والاجتهاد . واوضحت الباحثة ان طابع الوحدة الجغرافية فى العالم الاسلامى لم يمنع اقاليم هذا العالم بخصوصية فكرية متميزة عن غيره ، بل لقد اكتسبت هذه الخصوصية من مبدأ من المبادىء الاسلامية وهو الاجتهاد .

واعقب بحث الدكتورة امال بحث للدكتور رجب عبد الحليم الخبير بوزارة الاعلام العمانية عن : « الازد والمهرة فى مصر ودورهم السياسى والثقافى حتى نهاية الدولة الفاطمية » ، واوضح البحث حركة هجرات الازد والمهرة الى مصر ودورهم الكبير فى اثراء الساحة العلمية بمصر والفتوحات التى شاركوا بها ، كما اوضح الباحث كيف قويت الروابط بين مصر وعمان من خلال دور الازد والمهرة فى معظم مجالات الحياة وبصفة خاصة فى تدعيم حركة انتشار الاسلام وحركة التعريب فى مصر .

وفى جلستى المساء الاخير للندوة عرض الباحث العمانى سعيد بن محمد الغيلانى بحثه عن : « عمان ومصر فى رحلات الرحالين والمستكشفين » ، حيث تحدث عن اهمية عمان ومصر جغرافيا واقتصاديا ، وعرض لهذه الاهمية من خلال كتابات بعض الرحالة والمكتشفين من امثال ابى القاسم النصيبى ، الادريس ، الحموى ، وابن بطوطة .

وتحت عنوان : « مصر وعمان علاقة حضارة متميزة عبر التاريخ » جاء بحث الاستاذ عبد التواب يوسف ليكون اخر البحوث ، مرصعا بأدب رفيع وصياغة رشيقة يتحدث عن العلاقات المصرية العمانية من قبل ظهور الاسلام وفى اطار الاسلام حيث اسلمت عمان على يد عمرو ابن العاص ، وهو فى ذات الوقت فاتح مصر . ثم يوضح الباحث كيف انعكست اثار الحضارة الاسلامية على البلدين فى نماذج وترابط . ويفرج الباحث الى علاقات البلدين فى الثمانينيات وكيف كانت ومازالت راسخة مستمرة على اسس واضحة رغم قطيعة العرب لمصر فى هذه الفترة .

وفى جلسة الختام تحدث نفس المتحدثين فى جلسة الافتتاح مشيدين بنجاح الندوة بفضل الجهود المشتركة المستندة الى الرغبة المخلصة من جانب المسئولين والباحثين فى كل من مصر وعمان . واعقب ذلك تلاوة التقرير الختامى للندوة والتوصيات التى جاء معظمها مؤكدا على ضرورة مضاعفة الجهود الشعبية والحكومية فى البلاد العربية لتوثيق الصلات فيها مع التأكيد على ان العبء الاكبر فى هذه المهمة يقع على عاتق المثقفين .

وكذلك جاءت التوصية على ضرورة توضيح الدور الثقافى والحضارى العربى ومساهمة العرب فى الحضارة العالمية بصفة عامة وتأصيل الروابط العربية الافريقية وابرازها بصفة خاصة نظرا للترابط الوثيق بين العرب وافريقيا .

كما جاءت التوصيات مناشدة المؤسسات المتخصصة فى نشر التراث العربى لتوضيح الدور الحضارى لامة العرب مع فتح المجال اكثر للاستفادة المتبادلة من خبرات الاساتذة العرب ومع اجراء عديد من البحوث فى القضايا العربية العامة .

ويمكن القول بان هذه الندوة اثرت الفكر العمانى والمصرى بما نوقش فيها وطرح فى طياتها من ابحاث ودراسات دار من حولها نقاش دائب بفكر علمى متزن هادىء فاكدت فى الواقع عمق الروابط واستمراريتها بين مصر وعمان . □

قضــــية الفقـــــر فى العــالم

عرض لتقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٩٠

-WORLD DEVELOPEMENT REPORT, 1990
- POVERTY (WORLD DEVELOPEMENT INDICATORS)
- WORLD BANK, WASHEINGTON, U.S.A.
FISRT EDITION JUNE 1990.

(اعد الترجمة العربية : مركز الاهرام للترجمة والنشر)

أصدر البنك الدولى تقريرا هاما عن قضية الفقر فى العالم. جاء هذا التقرير بعد عقد من الزمان من تقرير مماثل أصدره البنك الدولى عام ١٩٨٠ .

ومن المفيد أن نقف عند هذا التقرير الجديد ، لما به من معلومات هامة ولما يصفه من تصور تفصيلى لقضية الفقر ووسائل علاجها .

الفقر فى العالم :

رغم أن عقد الثمانينات كان عقد الازمات الاقتصادية والمحن الاجتماعية ، وما مرت به الدول النامية من ازمة الديون الخارجية ، وتداعى أسعار المواد الاولية ، وذبذبات أسعار العملات ، وغيرها من الاهوال الاقتصادية .. ، بالرغم من هذا كله ، من الملفت أن نسبة الفقراء فى المجتمعات النامية انخفضت فى كل أنحاء العالم باستثناء إفريقيا ، جنوب الصحراء ، حيث حالت الازمات الطاحنه وضعف النسيج السياسى والبنيه الاقتصادية ، دون إنجاز حد أدنى من التنمية ، بل عاشت هذه المنطقة مجاعات هزت ضمير الانسانية جمعاء .

وبصورة عامة نجد ان منطقة آسيا الشرقية ، التى عاشت نموا إقتصاديا سريعا جدا ، تمكنت من خفض نسبة الفقر بصورة ملموسة ، كما تمكنت من تطوير إلى الاحسن أغلب المؤشرات الاجتماعية .

أما آسيا الجنوبية ، باستثناء بنجلاديش ، فقد تمكنت من تحقيق نمو مطرد ، وتحسن بسيط ولكنه مستمر فى مستوى معيشة ابنائها عامة ، واوضاع الفقراء منهم خاصة ، ومن الواضح ان للصين والهند وضعا خاصا فى مثل هذه الاوصاف ، فهاتان الدولتان تمثلان قرب مليارين من الناس أغلبهم من الفقراء .

ولذا كانت السياسات المتبعة فى هاتين الدولتين لهما تاثير جذرى على وضع الفقر فى العالم .

ومن ثم باتت استمرارية نجاحهما فى مكافحة الفقر حجر الزاوية فى نجاح اى عمل دولى لحصر الفقر والحد من آثاره السلبية على الانسانية جمعاء .

مفهوم الفقر :

ويحدد التقرير تصورا واضحا لقضية الفقر :

فهو يتضمن الاوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية ، بالاضافة للمفهوم الاقتصادى للدخل المنخفض .

وتتضح معالم حالة الفقر فى الدول النامية من الاحصاءات التالية :- توقعات الحياة فى اليابان تقارب الثمانين ، بينما أنها لا تتعدى الخمسين فى إفريقيا جنوب الصحراء .نسبة وفيات الاطفال دون الخمس سنين حوالى ١٧٠ فى الالف فى آسيا الجنوبية ، بينما لا يتعدى عشرة فى الاف فى السويد .

وما زال هناك ١١٠ ملايين طفل فى الدول النامية لا يحصلون على أى نوع من التعليم !

ومن الجدير بالذكر ان أعباء الفقر تقع بصفة خاصة على النساء والاطفال وخصوصا الاناث منهم .

كما ان الاوضاع الاثنية او القبلية تؤثر على توزيع الدخل والخدمات ومن ثم الفقر- فى عدد من الدول النامية .

فلسفة التقرير واستنتاجاته :

لا يكتفى هذا التقرير بالتعرض للتحليل العلمى لقضية الفقر وتجارب الدول المختلفة فى مكافحته ، بل ينتقل الى الخروج باستنتاجات محدودة حول ما خلصت إليه هذه التجارب من الدروس المستفادة ، ومن ثم يرسم التقرير ومقترحاته للخطوط العريضه للعمل الدولى لمكافحة الفقر ويحدد اهدافا يراها ممكنه للعقد القادم .

وينتهى البنك الدولى من تحليله الى الاستنتجات الاتية :-

اولا : النمو الاقتصادى امر ضرورى وإن لم يكن كافيا لمكافحة الفقر ، مهما كانت السياسات التوزيعيه وبراعتها ، من الصعب اتخاذ خطوات كبيره فى القضاء على الفقر ، فى ظروف ركود اقتصادى عام ، ناهيك عن التدهور الاقتصادى الذى تمر به الدول الافريقية حاليا .

ثانيا :

النمو الاقتصادى وحده لا يكفى ، بل يجب تنفيذ سياسات حكيمة تستهدف القضاء على الفقر وتحسين حال الفقراء .

وسنعود فيما يلى الى هذه السياسات وتكييفها لحال كل بلد وظروفه الخاصة .

ثالثا : تحسين حال الفقراء ليس مرهونا بالوصول ال مستويات عليا من الدخل القومى .

فقد بينت التجربة انه بالرغم من أن اغلب المؤشرات الاجتماعية (مثل نسبة وفيات المواليد) توقعا فى الحياة ، التعليم ، ...) تتناسب فى اغلب الاحوال مع الثراء (متوسط الدخل القومى للفرد) الا ان هذه المؤشرات تصل الى قرب قمتها بعد حوالى ١٥٠٠

دولار ، للفرد سنويا ومع ذلك فالملاحظ ان إتباع سياسات حكيمة لتحسين حال الفقراء (مثل التركيز على الخدمات الصحية الاساسية والتطعيم للاطفال) تؤدى الى تفاوت ضخم فى حال الفقراء .

فعلى سبيل المثال تمكنت كل من الصين وسريلانكا من خفض معدلات وفاة المواليد الى حوالى ٣٠ فى الالف ، ورفع توقعات الحياة الى حوالى ٧٠ عاما ، بينما كان المتوسط لدولى إفريقيا جنوب الصحراء ، التى تتعادل مع الصين وسريلانكا من حيث متوسط دخل الفرد ـ اكثر من اربعة اضعاف ذلك : ١٣٢ فى الالف ، وكان معدل توقعات الحياة فى إفريقيا حوالى ٥٠ عاما .

سياسات مكافحة الفقر :

وتتلخص فلسفة التقرير فى اهمية التركيز على مواكبة السياسات الاساسية للتنمية الاقتصادية بسياسات حكيمة لمكافحة الفقر ، ويرى التقرير ان هذه السياسات من شطرين متكاملين : ـ

اولا :التاكيد على وسائل الانتاج التى فى حيازة الفقراء ، ولكن بكفاءة واهمها العمالة .

ومن ثم فبالاضافة لقضايا الملكية والتمويل للفقراء ، بات ضروريا التاكيد على تنمية فرص العمل المنتج على مستويات تتناسب مع قدرات الفقراء ، دون اللجوء الى دعم وظائف وهمية او الاعتماد على التضخم فى التوظيف الادارى الحكومى .

وهذا يعنى تعبئة الحوافز والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير البنية الاساسية والتكنولوجيا المناسبة ، وتفضيل وسائل التنفيذ التى تعتمد اساسا على قدر كبير من العمالة ، وتحرير اسواق العمل .

ثانيا : توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية من الصحة والتغذية والتعليم الاساسى وتنظيم الاسرة وغيرها .

محتويات التقرير :

فى مطلع التقرير تصوير يلخص اهم النتائج ، اما متن التقرير فمكون من تسعه فصول ، والعديد من الملاحق الاحصائية .

الفصل الاول : يرسم خريطة الفقر فى العالم ، مبينا التفاوت الكبير بين المناطق المختلفة والتطورات الموجودة خلال الثمانينات .

فآسيا بالرغم من انها تحوى أكبر عدد من الفقراء الا ان عددهم فى انخفاض مستمر .

وذلك الوضع نفسه فى امريكا اللاتينية ، وإن كانت حدة الفقر اشتدت فى بعض البلاد هناك ، بينما نجد ان إفريقيا جنوب الصحراء هى المنطقة الوحيدة التى تتزايد فيها اعداد الفقراء .

والفصل الثانى : يتصدى لتحليل ما نعرفه عن الفقر والفقراء ، ويتضمن وضعا انسانيا للمحنة الاجتماعية والاقتصادية التى تمر بها ثلاث من العائلات الفقيرة ، كما يتصدى الفصل للمسائل الفنية والتعنية لقياس مدى الفقر فى الدول المختلفة .

واهمية هذه المسائل الفنية انها تسمح بتقويم السياسات المختلفة لمكافحة الفقر فى الدول المختلفة .

اما الفصل الثالث : فيحلل تجارب ناجحة فى مكافحة الفقر وعلى رأسها اندونسيا التى تمكنت من خفض نسبه الفقراء بين ابنائها من ٦٠٪ الى ٢٠٪ فى جيل واحد !

ثم ينتقل **الفصل الرابع** : الى تحليل كيفية زيادة الفرص الاقتصادية للفقراء وكيفية التركيز على المناطق التى يتمركز فيها الفقراء ، وكيفية ربط خفض الفقر مع زيادة معدلات النمو الاقتصادى .

اما الفصل الخامس : فيركز على الشق الاجتماعى من سياسة مكافحة الفقر ، وينتهى الى المطالبة بالتركيز على الخدمات الاساسية فى الصحة والتعليم والتغذية وتنظيم الاسرة ، والمطالبة بالتاكيد على ان الصرف فى هذه الميادين يعالج اولويات حاجات الجماهير العريضه من الفقراء (الطب الوقائى ـ والطب العلاجى مثلا ، التعليم الاساسى المجانى قبل التعليم العالى المجانى ، إلخ ..)

ويعالج **الفصل السادس** قضايا الدعم وكافة وسائل التكافل الاجتماعى مع التاكيد على كيفية زيادة كفاءة الخطط والوسائل المتبعة فى هذه الميادين حتى لا تتسرب الموارد الى غير مستحقيها وحتى تتوصل الدولة الى تحقيق اهدافها الاجتماعية بأقل قدر ممكن من الموارد .

ويؤكد الفصل ـ على عكس ما يتصوره كثيرون عن موقف البنك الدولى ـ ان حماية قدر اساسى من التكافل والضمان الاجتماعى امر لا يمكن التفريط فيه ، ولكن المناقشة كلها حول كيفية تصميم هذه البرامج ، حتى تتمتع بالكفاءة والفاعلية والوضوح .

ويتصدى **الفصل السابع** الى تجربة الثمانينات تجاه الفقراء ، وبصفه خاصة كيف استجابت سياسات الدول للتغيرات الدوليه العنيفه فى موازينها التجارية والمالية والدروس المستفادة من ذلك لمجابهة التحديات الدولية فى التسعينات .

اما **الفصل الثامن** فيتصدى لدور العوامل الدولية فى الجهود المبذولة لمكافحة الفقر ، وبصفة خاصة التجارة الدولية ، المديونية ، والتعاون الدولى فى سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويلخص **الفصل التاسع** والاخير لافاق التسعينات ، ويرسم للعمل الدولى فى التسعينات :

يقترح التقرير ان يتبنى المجتمع الدولى اهدافا لعقد التسعينات اهمها :

- خفض عدد الفقراء فى العالم من ١٢٥ ,١ مليون نسمه حاليا (اى حوالى ٣٣٪ من سكان الدول النامية)
إلى ٨٢٥ بليون نسمه سنه ٢٠٠٠
(اى حوالى ١٨٪ من سكان الدول النامية حينئذ) وذلك مع منع اى زيادة فى عدد الفقراء فى افريقيا جنوب الصحراء .
- تحسين الخدمات الاساسية الصحية والتعليمية للفقراء للوصول الى خفض نسبة وفيات الاطفال دون الخمس سنوات من اكثر من ١٠٠ فى الالف حاليا الى ٦٧ فى الالف عام ٢٠٠٠ ولرفع نسبة تغطية التعليم الابتدائى من ٨٤٪ حاليا الى ٩١٪ عام ٢٠٠٠ .

خاتمة :

ليست قضية الفقر مستعصية على المجتمعات التى تجند طاقاتها حقا لمكافحتها .

وقد بينت تجربة دول شرق آسيا ان النمو السريع مع تحسين حال الفقراء من الممكن التوفيق بينهما .

وبينت تجربة بعض الدول مثل الصين وسريلانكا أن بالرغم من مستويات منخفضة للدخل (وهو المفهوم السائد للفقر) يمكن تحسين حال السكان بطريقة ملموسة تفوق بكثير ما قد يتوقعه البعض .

كما ان الانجازات فى مجال تحسين حال الفقراء ليست مرهونه بنظام سياسى خاص ، فمن احسن الانجازات فى هذه الميادين خلال الثمانينات فى امريكا اللاتينية كوستاريكا وشيلى والاولى من اعرق النظم الديموقراطيه الفيبرالية بالقارة الفت الجيش والصرف العسكرى ، بينما الثانية ـ تحت حكم بينوشت ـ كانت من أشرس الانظمة الدكتاتورية العسكرية اليمنية .

ومن ثم نخلص الى ان الالتزام الحقيقى بمكافحة قضية الفقر وآثاره واجب انسانى ، والوصول الى نتائج ملموسة فى عقد او يزيد من الزمان ما زال فى مت اول اليد إذا صحت العزائم ، وانتهجت سياسات مناسبة للتنمية مع مكافحة الفقر من اليوم والى مدخل القرن الجديد .

د . إسماعيل سراج الدين

□□ ألفت حسن أغا « القائمون بالاتصال وقضايا التنمية .. دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال فى المجتمع المصرى » رسالة دكتوراه فى الآداب ، قسم الاجتماع . جامعة القاهرة □□

تعد الدراسات السوسيولجية للقائمين بالاتصال احد الروافد الهامة فى التعرف على الخصائص القيمية والمهنية لهذا القطاع المؤثر فى العملية الاتصالية ، الا انه ولاسباب عديدة لاينال اهتماما كبيرا من الباحثين والدارسين ، ولذا لا تتوافر الكثير من الدراسات حول هذا الموضوع ، وتعد الدراسة التى قامت بها

الفت اغا الخبيرة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام للحصول على درجة الدكتوراة فى الاداب قسم الاجتماع حول هذا الموضوع بمثابة الدراسة الرائدة فى هذا المجال . ليس فقط لانها سدت احد جوانب القصور فى المكتبة العربية ولكن لانها ساهمت وفق منهج علمى فى اجراء عملية تشريح اجتماعى /سياسى / قيمى لهؤلاء الذين يقومون بتحرير الرسالة الاتصالية ويلعبون من خلال وظيفتهم تلك دورا هاما فى تشكيل وعى المواطن والتأثير على توجهاته إزاء مجتمعه وازاء بلده وما يموج فيها من قضايا ومشكلات . بعبارة اخرى يمارسون دورا مباشرا فى عملية التنمية الشاملة والتعريف بأبعادها والمعوقات التى تواجهها .

تقوم الدراسة فى جوهرها على التعرف على القيم والافكار الاساسية التى تحكم وجهة نظر عينة من القائمين بالاتصال ـ سواء من الصحف القومية والحزبية والاذاعة والتليفزيون ـ ازاء قضايا التنمية ، ثم علاقة هذه الافكار والقيم بعملهم وبتوجهاتهم المهنية وبتصورهم لدورهم ولكيفية قيامهم بهذا الدور لتنمية المجتمع .

تتكون الرسالة من بابين يحمل الاول منهما عنوان « القائمون بالاتصال بقضايا التنمية .. المفاهيم والنماذج والاطر النظرية » ويضم فصلين الاول منهما تناول التوجهات المهنية للقائمين بالاتصال .. المفاهيم وابعاد الاطار النظرى ، أما الفصل الثانى فجاء بعنوان « الاتصال الجماهيرى وتنمية العالم الثالث : تحليل لدور نماذج الاتصال والتنمية . أما الباب الثانى فعنوانه « القائمون بالاتصال وقضايا التنمية فى المجتمع المصرى .. الدراسة الميدانية » . وبدوره يتضمن عددا من الفصول التى توضح كيفية اجراء الدراسة الميدانية والصعوبات التى واجهت الباحثة أثناء العمل الميدانى . وجاءت الفصول على النحو التالى :

الفصل الثالث ويشرح الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية .

الفصل الرابع وتناول الخصائص الاجتماعية والثقافية والتوجهات الايديولوجية للقائمين بالاتصال .

الفصل الخامس وتناول التوجهات المهنية للقائمين بالاتصال من خلال استخدام مقياس التوجه المهنى المكون من ٢١ عنصرا ولغرض تصنيف عينة البحث الـ ٢٨٠ قائم بالاتصال والذين يمثلون حوالى ١٠ ٪ من جملة القائمين بالاتصال فى المؤسسات القومية والحزبية معا .

الفصل السادس تناول الضغوط التى تعرض لها القائمون بالاتصال فى المجتمع المصرى وابعادها المهنية والسياسية .

الفصل السابع وتناول اتجاهات القائمين بالاتصال نحو دور الاتصال الجماهيرى فى المجتمع .

الفصل الثامن وجاء بعنوان القائمون بالاتصال وقضايا التنمية الشاملة ، وعرض لمفهوم التنمية الشاملة بجوانبها المختلفة ثم معوقات التنمية كما يراها القائمون بالاتصال وما يحددوه من سياسات للمواجهة .

وفى النهاية تضمنت الدراسة خاتمة احتوت على اهم النتائج والتوصيات سواء تلك التى استنتجتها الباحثة او تلك التى عبرت عنها عينة المبحوثين لغرض تطوير الرسالة الاعلامية ولسبيل قيامهم بدورهم فى تطوير المجتمع المصرى . ومن تلك النتائج ما اظهره المبحوثون من حيث تعرضهم لعديد من الضغوط اثناء تأدية عملهم وتأكيدهم ان اغلب هذه الضغوط تأتى من قبل السلطة ثم الضغوط الواردة من الرؤساء فى العمل واخيرا نقص الموارد والامكانيات . ويدرك القائمون بالاتصال اهمية ان يكون للاعلام دور نقدى وموجه للسياسة القومية مع الاخذ فى الاعتبار ضرورة تنمية وعى الجماهير العريضة ، وعن معوقات التنمية وأساليب مواجهتها اشارت عينة البحث الى ان اهم الاسباب التى اعاقت تنمية المجتمع المصرى هى اسباب سياسية بالدرجة الاولى تليها اسباب اقتصادية واجتماعية ثم اسباب ثقافية . ومن اهم الاسباب السياسية التى اشار اليها المبحوثون من القائمين بالاتصال كمعوقات للتنمية طبيعة الخبرة والتكوين السياسى لمن يتولون الحكم وعدم استيعاب الاحزاب القائمة لكل القوى السياسية فى المجتمع وتقديم الولاء على الكفاءة فى اختيار القيادات . وعن دور التنمية رأت عينة البحث الرؤية المختلطة بين النموذج الاشتراكى الذى تقوم فيه الدولة بالدور الرئيسى فى التنمية والنموذج الراسمالى الذى يقتصر فيه دور الدولة على الامن والدفاع والخدمات العامة ويترك جهد التنمية بالكامل للأفراد والجمعيات والشركات الخاصة .

وحول تطوير الرسالة الاعلامية للقيام بدور فعال فى عملية تنمية المجتمع المصرى رأت عينة البحث ان ذلك لن يتأتى الا اذا روعيت عدة معايير من اهمها تحقيق مصداقية وسائل الاعلام بعدم تضليل الرأى العام واخفاء الحقائق . وكما ان هناك وظائف يمكن من خلالها ان تساهم وسائل الاعلام فى خدمة جهود التنمية فهى يمكن ان تكون سلاحا خطيرا ضد هذه الجهود لو اسيىء استخدامها ، ويوصى المبحوثون بالاهتمام بقضايا ومشكلات الجماهير والالتزام بالموضوعية والدقة والاختيار الدقيق للمشتغلين بالاعلام والتأكيد على معايير الحرية والديمقراطية .

ان هذه الدراسة العلمية الرائدة فى مجالها تستحق الكثير من

الاهتمام ليس فقط لكونها تكشف الملامح الكلية للقائمين بالاتصال والقيم الغالبة عليهم ، وانما لانها تثير العديد من القضايا المنهجية والسياسية التى يخوض فيها الكثيرون دون علم ودون دراية ، وعبر لغة علمية سهلة الصياغة وفى ذات الوقت دقيقة المعانى أجادت الباحثة فى كل الفصول والمباحث دون استثناء ، وتعبر الدراسة فى مجملها عن جهد فائق وحقيقى وعن المام كامل بكل التفاصيل المنهجية والعلمية التى تفترضها مثل هذه الدراسة الميدانية ، ولكم يكون جميلا ان تجد هذه الدراسة طريقها الى النشر العام حتى يتسنى لهذا القطاع - اى القائمين بالاتصال - من معرفة انفسهم وما يدور فيها واهمية ما يقومون به من جهد فى سبيل تنمية مجتمعهم وامتهم .

حسن ابو طالب

□□ د . منيرة بنت عبدالله بن العرينان - علاقات نجد بالقوى المحيطة (١٩٠٢ - ١٩١٤) رسالة دكتوراه - كلية الشريعة والدراسات الاسلامية - جامعة ام القرى - مكة المكرمة - ١٩٩٠ □

إن كافة الذرائع الواهية ، التى يرددها زعماء العراق ، لتبرير إجتياح الكويت - ومنها (أن الكويت كانت تابعة عمليا للعراق ، أى كانت تابعة للواء البصرة فى عهد الخلافة الاسلامية العثمانية) !! - لايؤيدها الواقع العملى ، فإن التاريخ الحديث والمعاصر ، من خلال الوثائق المنشورة وغير المنشورة ، يؤكد - بما لايدع مجالا لأدنى شك - أن الكويت لم تخضع للحكم العثمانى المباشر او غير المباشر ، منذ تأسيسها فى عام ١٧٢٦م تحت حكم (آل الصباح) ، كما لايوجد اى ذكر فى التاريخ ، ولا فى وثائقه العلنية والسرية ، على ان الدولة العثمانية قد وضعت يدها فعلا ، على الكويت ، وأقامت فيها حاميات عسكرية او اقامت من جانبها حاكما يمثل سلطتها الشرعية او حتى الاسمية ، بل كانت الكويت وحاكمها الشيخ مبارك ، مستقلين تماما عن الكيان العثمانى ، لها علم خاص بها ، والشيخ مبارك رفض الجنسية العثمانية ، الخ الخ

وهذا ماأثبتته الباحثة السعودية الجادة (منيرة بنت عبدالله بن العرينان) ، فى دراستها العلمية الوثائقية الجيدة ، والتى حصلت بها على درجة الدكتوراه فى التاريخ الاسلامى الحديث ، من كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، بجامعة ام القرى بمكة المكرمة ، عام ١٩٩٠م بمرتبة الشرف الأولى ، وموضوعها (علاقات نجد بالقوى المحيطة ١٩٠٢ - ١٩١٤) ، من خلال الكم الهائل من الوثائق العثمانية والبريطانية والسعودية الخطيرة للغاية ، والتى تنشرها الباحثة لأول مرة . والناشر (دار السلاسل للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٩٠) .

وقد استنطقت الباحثة السعودية ، هذه الوثائق الخطيرة ، بحوادثها التاريخية التفصيلية بحرفية المؤرخ المتمكن من فنه ، فجاءت الدراسة فى شكلها الأكاديمى المتميز ، لتؤكد كافة حوادثها التفصيلية ، بطلان الدعاوى العراقية التى اطلقها زعماء العراق فى تبريراتهم لغزو الكويت ، ولتثبت من خلال هذه الحوادث والوثائق ، حق الكويتيين وحدهم فى الكويت

١ - الجذور التاريخية لشرعية (آل الصباح) فى حكم وإمارة الكويت الحديثة كدولة مستقلة :

الحقيقة أن غالبية الوحدات السياسية فى العالم ، بشكلها وحدودها الراهنة - بما فى ذلك الولايات المتحدة الامريكية - لم تتحدد الا فى القرنين ١٩ و ٢٠ ، فلم تكن فى العالم القديم حدود دولية مرسومة ، كما نعرفها اليوم ، وإنما كانت هناك مجتمعات متجاورة او معزولة عن بعضها البعض ، بحدود وهمية صنعتها اللغات والثقافات والحضارات . وانه قبل ذلك لم تكن عشرات الدول ، التى نسمع بها اليوم موجودة على خريطة العالم ، وان مولد الكويت الحديثة تحت حكم آل صباح عام ١٧٢٦م ، يضعها فى قمة الدول التى تحددت كياناتها السياسية فى وقت مبكر نسبيا ، إذا ماقيس بالعديد من دول العالم شرقا وغربا .

ويذكر التاريخ المؤكد ، ان الامبراطورية العثمانية ، قامت فى القرن السادس عشر ، وكانت العراق ، تتكون من ثلاث ولايات هى (بغداد) فى الوسط ، و (البصرة) فى الجنوب ، و (الموصل) فى الشمال . ومع مطلع القرن السابع عشر ، بدات العديد من الوحدات السياسية العربية ، فى الظهور عند الساحل الغربى للخليج العربى ، وكونت العديد من المشيخات ، وكانت (الكويت) من ابرزها .

ففى حوالى عام ١٧١٦م تحالفت ثلاث قبائل عربية ، هى (آل صباح) و (الجلاهمة) (آل خليفة) ، واستقرت فى بقعة من الأرض على الساحل الشمالى الغربى من الخليج العربى ، تسمى (الكويت) واتفقت فيما بينها على ان تمارس جماعة (آل صباح) شؤون الحكم ، وان يشرف (الجلاهمة) على اعمال البحر ، وان يتولى (آل خليفة) امر التجارة . لكن لعدة أسباب ، تركت قبيلتا (الجلاهمة وآل خليفة) ، الكويت وبقى فيها (آل صباح) بمفردهم يديرون كافة الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وكان الشيخ (صباح بن جابر) ، اول زعيم يتولى الحكم فى الكويت وعندما خلفه ابنه الصغير الشيخ (عبدالله بن صباح) فى عام ١٧٦٢م ، برزت الكويت كمشيخة لها أهميتها التجارية، فرسخ حكم (آل الصباح) فى الكويت

ولم يكد القرن الثامن عشر ، يشرف على الانتهاء حتى كانت معظم مشيخات الخليج العربى ، قد ثبتت وجودها فى المناطق التى نزلت التجمعات القبلية فيها ، واخذت تقوم بدور هام فى المنطقة ، الأمر الذى دفع القوى الأوربية القائمة هناك ، والمتنافسة حول الخليج ، وقتئذاك - البرتغاليون والهولنديون ، ثم الانجليز والفرنسيون - الى الدخول فى علاقات مع بعض تلك المشيخات ، والى الاصطدام بها فى بعض الأحيان .

وكانت الدولة العثمانية - حتى ذلك الوقت - تسيطر على المشرق العربى كله ، وإستمرت فى سيطرتها حتى إحتلال بريطانيا مصر والمشرق العربى . ففى عام ١٧٧٠م نقل الانجليز نشاطهم التجارى من (المحمرة) الى (البصرة) ، الأمر الذى جعل (المحمرة) اغنى ميناء على الخليج العربى . وقد دفع ذلك (القوى الفارسية) الى إحتلال (البصرة) فى الربع الاخير من القرن الثامن عشر (١٧٧٥ - ١٧٧٩) فترتب على ذلك قيام علاقات مباشرة بين (الكويت) و(شركة الهند التجارية الشرقية) ، فأصبحت البضائع المنقولة من (الهند) تفرغ فى (الكويت) ، ومنها تنقل بطريق البر ، الى (حلب) و (بغداد) ، وماوراءهما .

ومع أن المركز التجارى فى الخليج العربى أعيد الى (البصرة) بعد سنتين ، فإن الكويت افادت من التجربة ، وحافظت على مكاسبها ، كمركز تجارى بحرى - برى ، وكان ذلك التميز للكويت ، بفضل السياسة المتزنة ، التى كان ينتهجها الشيخ (عبدالله الصباح) .

وفى نهاية القرن التاسع عشر ، حاولت (الدولة العثمانية) ، أن تفرض نفوذها السياسى ، على الخليج وان تخضع الكويت قسرا لوالى البصرة العثمانى ، لأهميتها التجارية والاستراتيجية

ولكن الشيخ (عبدالله الصباح) صمد امام كل هذه المحاولات العثمانية .

وعندما تولى الحكم فى الكويت الشيخ (مبارك الكبير) ، فى عام ١٨٩٢م ، بعد وفاة الشيخ (عبدالله خشى مبارك ، ان تخطو الدولة العثمانية ، خطوة اخرى ، وتحتل الكويت عسكرياً وبسبب التحركات التى دلت بوادرها على نية (الروس) اقامت ميناء لهم فى الكويت ، وعلى مشروع الألمان فى التخطيط لمد خط سكة حديد (برلين - بغداد) ، لذا فقد طلبت الكويت ، عقد اتفاقية مع بريطانيا فى عام ١٨٩٩ ، تعهدت فيها بريطانيا بدعم استقلال الكويت ، وشرعية آل الصباح ، على الا تتخلى (أسرة الصباح) !! ، بالمقابل ، عن اى جزء من أراضى الكويت لأى قوى أخرى !! وقد ظل امر هذه الاتفاقية سراً بين الطرفين حتى عام ١٩٠٣م .

٢ - محاولات الدولة العثمانية إحتواء حاكم الكويت (١٨٩٩ - ١٩١٤) : -

وفى (الفصل الثالث) ، والذى عنونته الباحثة بـ (إنتقال مركز ثقل العلاقات الدولية حول الخليج الى شماله) ، خصصته للحديث عن السبب المباشر لهذا التحول فى استراتيجية القوى الدولية ، والذى تمثل فى ظهور (النفط) بمنطقة (عربستان) ، القابضة فى شمال الخليج ، فتزايدت اهمية ومكانة (عربستان) الاقتصادية ، وبطبيعة الحال ، برزت اهمية خطوط السكك الحديدية ، فتعددت المشروعات الخاصة بهذه الخطوط الحديدية والمطروحة لمد السكة الحديد ، ونتج عن هذا التعدد تصاعد المنافسة الدولية بين القوى الكبرى المتصارعة حول اسبقية ، الحصول على الامتيازات من (الدولة العثمانية) للبدء فى مد الخطوط الحديدية والملاحية الدولية ، وتشييد وانشاء محطات التلغراف والفحم ، فى محاولة للسيطرة على المنطقة الجديدة .

وتصل بنا الباحثة فى عرضها التاريخى الشيق ، إلى مرحلة انتقال الضغط السياسى الدولى ، نحو (الكويت) ، وتداخل العلاقات الدولية بشكل خطير للغاية ينذر بالانفجار ، فهى تقول :

« كان لبريطانيا افضلية الحصول على إمتياز إستغلال حقول النفط فى (عربستان) ، وذلك فى ٢٨ مارس ١٩٠١ ، من الشاه (مظفر الدين) ، ولمدة ستين عاماً ، بإعتبار السيادة الاسمية لبريطانيا على عربستان ، وقد تبع هذا الامتياز امتياز آخر ، بشأن مد خطوط الأنابيب الى الخليج العربى . وتحولت هذه الامتيازات البريطانية الى احتكارات حكومية . الأمر الذى جعل شيخ (المحمرة) ، - خزعل خان - ، وبإعتباره صاحب السيادة الفعلية على هذه المناطق ، يتحرك ويعلن عن موقفه الرافض تجاه مايحدث فى بلاده .

فإضطرت بريطانيا لاسترضائه ، نظراً لما يتمتع به من إستقلال تام عن (طهران) . وعقدت معه إتفاقية فى ١٦ يوليو ١٩٠٩ ، خولت له الحصول على ضمان من (حكومة لندن) ، بتقديم اقصى مساعدة له للابقاء على حقوقه الموروثة ، وتأييد استقلاله عن (طهران) ، وعن (الدولة العثمانية) .

ولما كانت (عربستان) - الى جانب ظهور البترول فيها - أهم منطقة زراعية فى ايران ، فإن القوى الأجنبية نظرت اليها ، على انها مجالا خصبا للاستغلال التجارى والصناعى ، وحرصت بريطانيا على تحقيق ذلك ، فإقترحت على السفارة مد خط سكة حديدى ، وطريق بمحاذاة نهر الكارون من (شيراز) الى (المحمرة) وشط العرب !!

وبطبيعة الحال دخلت العلاقات الدولية فى منطقة الخليج ، مرحلة جديدة ، من التنافس والصراع بين القوى الأوربية (بريطانيا - فرنسا - المانيا - روسيا) والدولة العثمانية ، ذلك التنافس الذى تصاعد بشكل خطير حول اسبقية الحصول على إمتيازات مد خطوط السكك الحديدية فى (عربستان) ، والخطوط الملاحية فى (نهر الكارون) وشط العرب ، وحول مشيخات الخليج العربى .

من هنا صار مركز (الدولة العثمانية) هو الهدف الأول لكل القوى الأوربية المتصارعة ، حول إمتيازات خطوط السكك الحديدية والملاحية فى الخليج العربى . وبدا للعيان ان الدولة العثمانية ، سمحت لمشاريع السكك الحديدية ، فى ممتلكاتها تسيطر عليها المانيا ، ولذلك خشيت فرنسا ، من ان يتسرب النفوذ الالمانى الى ولايات الشام ، فراحت تحتج على ذلك التميز الالمانى لدى الدولة العثمانية ، ولم تسكت فرنسا عن إحتجاجاتها الا بعد ان حصلت هى الأخرى - على إمتيازات (شبه مماثلة) ، فى عام ١٩٠٣ - بمد خطوط حديدية فى سورية وفلسطين ، وإمكانية ربطها ببغداد من جهة اخرى .

فى نفس الوقت إعتبرت (روسيا) ، خط سكة حديد بغداد ، مهددا لاطماعها فى شمال ايران ، فأعربت عن رغبتها فى ان تستأثر بشبكة خطوط مواصلات حديدية ، مابين (تجرقزوين) و (الخليج العربى) ، فأوعزت (روسيا) الى (كابنست) - وهو رجل اعمال روسى ، وابن اخ السفير الروسى فى فينيا - ، بالتقدم الى الدولة العثمانية بمشروع وضع عليه اسمه ، لمد شبكة حديدية تمتد من (طرابلس على ساحل البحر المتوسط الى الكويت) . وبطبيعة الحال ، كانت روسيا تهدف من وراء مشروع (كابنست) هذا ، إحباط المخطط الألمانى ، لمشروع سكة حديد (برلين - بغداد) ، وعرقلة تنامى النفوذ الألمانى فى الخليج العربى ، الذى كانت ترى فيه روسيا ، منطقة دولية للجميع ، وليست منطقة نفوذ بريطانية أو المانية !!

وبالفعل قامت (وزارة الاشغال العامة العثمانية) ، بفحص (مشروع كابنست) ، واقرته بعد ان ادخلت عليه بعض التعديلات . وعلى الفور قامت (بعثة عمل روسية) بجولة من (البصرة) الى (الكويت) ، وكانت (روسيا) قد إنتهزت فرصة مشغولية (بريطانيا) فى حرب البوير ، فى ذلك الوقت ، وحاولت انشاء قنصليات لها فى بندر عباس) و (بوشهر) و (البصرة) . لكن (بريطانيا) تنبهت لخطورة (مشروع كابنست) الروسى ، الذى اثارها بشكل واضح ، حيث شعرت ان (الكويت) هى الهدف المباشر والمنشود ، فى استراتيجية الروس .

ولما كانت (بريطانيا) لاتستطيع التصدى للنفوذ الروسى ، وتقدمه فى ايران ، فإنها عقدت العزم على التركيز على (الكويت) لاستخدامها كقاعدة بحرية وعسكرية ، فى حالة نشوب حرب ضد روسيا . من هنا اصبح مركز ثقل العلاقات الدولية يتجه نحو الكويت ، وخاصة بعد ان منحت الدولة العثمانية تسهيلات كثيرة - فى شكل امتيازات للأجانب - على امل ربط ولاياتها الآسيوية بشبكة مواصلات حديدية ، لتوطيد نفوذها . الأمر الذى آثار السياسة البريطانية ، التى كانت تسعى - هى الاخرى - لربط ولاياتها بالهند ، بشبكة حديدية مماثلة ، لتقوية نفوذها هناك ، هذا علاوة على ان بريطانيا ، رأت فى وصول الخطوط الحديدية الى الخليج ، ولصالح الدولة العثمانية ، امراً خطيراً ضد مصالحها حيث سيقوى من مركز العثمانيين هناك ، ويضعف من سلطتها ونفوذها ، وهى كانت حريصة على ان تكون صاحبة النفوذ الأقوى والمتميز فى الخليج العربى ، بإعتبارة بوابة الهند ، والخط الأول للدفاع عن امبراطوريتها هناك .

وبطبيعة الحال ، وعند نهاية القرن التاسع عشر ، وضح تماماً للعيان ، أن الدولة العثمانية تحاول جاهدة ان تفرض سيطرتها على مشيخات الخليج العربى ، وان تخضع الكويت قسراً ، لوالى البصرة ، لتنفيذ مشروعاتها للسكك الحديدية عن طريق الألمان ، الأمر الذى جعل بريطانيا تسارع بعقد معاهدة مع (امير الكويت) فى عام ١٨٩٩ .

ونتيجة لهذه المعاهدة (البريطانية - الكويتية) ، تحرك الألمان ، ودون ان ينتظروا نتائج المباحثات مع (الباب العالى) ، وقامت اللجنة المانية) فى مارس ١٩٠٠ ، الى (الكويت) بدعوى اجراء عمليات المسح الأولية ، لمواضع الخط الحديدى المقترح ، وقبل ان تصل اللجنة الى الكويت ، حتى إنتفض قنصل بريطانيا فى (البصرة) ، ودخل فى عدة مباحثات مع رئيس (اللجنة الالمانية) ، الذى اخبره « ان حكومته (الألمانية) بحثت الموضوع مع السلطان العثمانى مباشرة ، ودون الرجوع الى (شيخ الكويت) ، « مع الأخذ فى

الاعتبار انه تم الاتفاق على ان تكون الكويت الموقع النهائى للخط الحديدى " !!

وإنزعجت بريطانيا من نشاط اللجنة الألمانية ، وتقدمت بانذار للباب العالى ، بعدم التدخل فى شئون الكويت ، غير ان اللجنة الألمانية ، كانت قد وصلت الى الكويت فعلا ، ولم تكن مزودة بأية خطابات رسمية من (الباب العالى) أو أحد من الولاة العثمانيين فى البصرة أو بغداد .

وعندما عقدت اللجنة اجتماعها الاول مع الشيخ (مبارك آل الصباح) ، حاكم الكويت ، وأخذ رئيسها يوضح له الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية لوصول الخط الحديدى لامارته ، وأن الحكومة الألمانية مستعدة لشراء شريط كبير من أراضى (كاظمية) ، لتصبح محطة لنهاية الخط ، وفقا للمبلغ الذى يحدده الشيخ مبارك . وفى حالة موافقة الشيخ مبارك ، فان المانيا سوف تقوم بانشاء (نقطة) ! ! عسكرية لحماية الكويت ، غير أن (الشيخ مبارك) رفض كل هذه العروض ، للوهلة الأولى ، لأنه حاكم مستقل ، ولا يخضع لأى سلطة .

وأخذ (الشيخ مبارك) يسأل (رئيس اللجنة) واعضاءها ، « ان كانوا قد جاءوا من تلقاء أنفسهم أو من قبل السلطان العثمانى ! ! فإن كانوا موفدين من السلطان العثمانى ، فهو يعترف به كخليفة للمسلمين فقط ، ولا يعترف بالسيادة العثمانية على الكويت . »

وفى عام ١٩٠٣ عندما حصل الالمان ، على الموافقة النهائية رسميا من السلطان العثمانى ، على امتياز مد خطوط السكك الحديدية ، وانشاء المستودعات اللازمة لتأمينها والاشراف على حراستها مع وزارة الحربية العثمانية ، عقد العثمانيون العزم على اعادة مصالحهم فى الكويت ، لتنفيذ المشروع ، باعتبار الكويت) الميناء الذى سينتهى عنده الخط الحديدى .

وبدأت مرحلة احتواء شيخ الكويت ، من جانب السلطان العثمانى ، « فقد منح السلطان العثمانى عبد الحميد للشيخ مبارك - حاكم الكويت - لقب (قائم مقام) - وحاول العثمانيون بذلك الانعام بسط نفوذهم على الكويت » . غير ان هذا الانعام السلطانى ، لم يكن سوى لقب تشريفاتى بحت ، ولم يكن إداريا قط ، ولو كان كذلك لربطته الدولة العثمانية ، بولاية البصرة ، باعتبار (والى البصرة) اقرب الولايات للكويت . كما ان الدولة العثمانية ، عندما اقترح عليها (والى البصرة) ، ان « ترسل كتيبة من الجنود العثمانيين تعسكر بشكل مؤقت فى الكويت ، مقابل وعد من جانب السلطان العثمانى للشيخ مبارك ، باصدار فرمان سلطانى ، يخول له السيطرة على نجد والاحساء ، والقطيف وقطر » ، فى محاولة لاحتوائه .

كانت استجابة السلطان العثمانى تافهة ، ولم ينفذ هذا الاقتراح . كما لم تلحق الدولة العثمانية الكويت ، ولو على الورق باية ولاية اخرى ، حتى ان الدولة العثمانية بقيت تذكر الكويت والشيخ مبارك ، فى جميع مراسلاتها و (سلناماتها) - وهى الجريدة الرسمية لها فى ذلك الوقت - بوصفه - اى الكويت - بأنه (قضاء مستقل) .

وأمام هذه المحاولات التافهة لاحتواء (الشيخ مبارك) - غير الرسمى - من جانب الدولة العثمانية ، اضطرت بريطانيا الى الاعلان رسميا عن فحوى اتفاقية عام ١٨٩٩ مع الشيخ مبارك ، فى عام ١٩٠١ ، هنا فقط انزعجت السلطات العثمانية ، واعلن وزير الخارجية العثمانى (توفيق باشا) ، « بان تلك المعاهدة (البريطانية - الكويتية) تعد خرقا لمعاهدة برلين ١٨٧٨ م » ! ! فرد عليه وزير الخارجية البريطانى : « بانه ليس فى النية اعلان الكويت محمية بريطانية » ، « ولكن قد ترغمنا حكومة استانبول على ذلك » ! !

وامام التوترات فى العلاقات البريطانية - العثمانية ، « توصل الطرفان (العثمانى - البريطانى) الى اتفاقية مؤقتة فى عام ١٩٠١ على اساس احترام الوضع الراهن فى الكويت » . غير ان كل طرف اخذ يسعى محاولا ، تدعيم نفوذه هناك ، بأساليب وطرق شتى ،

فراحت الدولة العثمانية تؤيد (يوسف آل ابراهيم) - وهو احد تجار اللؤلؤ الكبار فى الكويت ولكنه كان معاد للشيخ مبارك - فى محاولة غزوه للكويت . وبطبيعة الحال ، وعندما شعر الشيخ مبارك - الذى طلب من الباب العالى تثبيت مركزه رسميا ، وكانت استجابة الباب العالى تافهة - بأن تقربه من الدولة العثمانية لم يكن منه جدوى ، اضطر الى الاستنجاد والاستعانة بالانجليز .

ولم يكتف العثمانيون ، بالتلويح للشيخ مبارك ، بخصمه (يوسف آل ابراهيم) ، وانما حاولوا مرة أخرى فى عام ١٩٠٤ اقامة حامية عسكرية فى (أم القصر) و (صفوان) ، كما حاولوا ضم جزيرة (بوبيان) - الثابت ملكيتها للشيخ مبارك - ، مما اثار قضية جديدة تتعلق بحدود امارة الكويت ، واهمية الكويت التى تتميز بموقع استراتيجى هام بالقرب من (وادى الرافدين) ، وامتلاكها لميناء بحرى رائع ، أتاح لها حركة تجارية واسعة مع (البصرة) و (سوريا) وعلاقات قوية بنجد .

وحتى ذلك الوقت ، صارت الكويت ، نقطة التقاء لمحاور الخطوط الحديدية ، التى تتنافس عليها الدول الاستعمارية ، حيث كان (المحور الالمانى) يمتد من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، و (المحور الروسى) يمتد من الشمال الى الجنوب ، بينما كان (المحور البريطانى) يتجه من (لندن) الى (الهند) وينطلق من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى ، عبر المحيط الهندى وخليج عمان .

وهكذا اصبحت (للكويت آل الصباح) ، اهميتها الاستراتيجية والاقتصادية ، باعتبارها نقطة التقاء المشروعات الاستعمارية (الاقتصادية والعسكرية) لهذه الدول المتصارعة حول اسبقية بسط النفوذ فى الخليج العربى .

(٣) امتلاك (الشيخ مبارك آل الصباح) ، حاكم الكويت ، الأراضى الزراعية فى (الفاو) و (البصرة) و (حول شط العرب) منذ عام ١٨٣٤ م :

وبعد كل هذه التطورات ، اثارت السلطات العثمانية (قضية حدود امارة الكويت) ، فى محاولة لمزيد من التحرشات بالشيخ مبارك ، الذى كان يمتلك مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية فى (الفاو) و (البصرة) وحول شط العرب ، فأعلن الشيخ مبارك فى عام ١٩٠٦ ، « بأن حدود امارته يمتد الى (الفاو) شمالا » ، التى تقع عند نهاية شط العرب - « حيث ترجع ملكية (نخيل الفاو) لآل الصباح فعلا ، منذ عهد الشيخ جابر الصباح ، عندما أهداها له (الشيخ راشد السعدون) فى عام ١٨٣٤ م ، لمعروف أداه له عندما استجار به » .

ويؤكد هذه الملكية أيضا ، (الدكتور مصطفى النجار) ، الذى كان رئيسا لاتحاد المؤرخين العرب ، وهو عراقى الجنسية دما ولحما ، فى مؤلفه (التاريخ السياسى لامارة عربستان العربية) ، (ص ١٢٧)

ولما تصاعدت التحرشات العثمانية ، بالشيخ مبارك ، ضد ممتلكاته فى (الفاو) و (البصرة) وغيرهما ، وضد حدوده فى (أم القصر) و (بوبيان) ، التجأ الرجل - مضطرا - الى الحكومة البريطانية ، لتحميه من محاولات التسلطية العثمانية ، التى ضمت اليها بالفعل ، (ام القصر) واقامت فيها حامية عسكرية عثمانية فى عام ١٩٠٦ .

وعلى الفور اعترضت حكومة الهند البريطانية ، على ضم (أم القصر) للعثمانيين ، وأخذت تسعى بريطانيا لاجبار القوات العثمانية على الانسحاب منها ، كما أعلنت حكومة الهند - كذلك - معارضتها لأى محاولات عثمانية ، تسعى لاقامة قواعد عسكرية ، واكدت فى معارضتها : « وانه فى حالة عدم استجابة العثمانيين للانذار البريطانى ، بالانسحاب من الجزيرة (أم القصر) ، فإن بريطانيا ستعمل على مساندة شيخ الكويت ، فى اقامة قاعدة جديدة فى الجزيرة » .

وفى نفس الوقت ، « رفعت حكومة الهند البريطانية ، شكوى اخرى ، الى الباب العالى ، بخصوص جزيرة (بوبيان) ، وأوضحت

فيها عزم بريطانيا على القيام باجراءات فعالة لمساندة الشيخ مبارك ، فى حالة عدم الاستجابة للشكوى » .

وبطبيعة الحال ، كانت بريطانيا تنفذ نصوص اتفاقية ١٨٩٩ ، بمساعيها هذه . فهى تساند شيخ الكويت فى المحافظة على املاكها ، وحدود امارته ، من التدخل العثمانى . وفى نفس الوقت ، تحافظ على مصالحها فى هذه المنطقة ، بكسبها تأييد الشيخ مبارك ، للمشروعات البريطانية ، بشأن السكك الحديدية .

ولكن العثمانيين لم يستجيبوا لا للشكوى ولا للانذار البريطانيين ، وأخذوا يواصلون تشييد واقامة القواعد الحربية فى جزيرة (ام القصر) ، ولم يسحبوا قواتهم العسكرية من جزيرة (بوبيان) - التى كانت بريطانيا تعتبر تبعيتها للشيخ مبارك امرا لا يقبل الجدل .

وأمام هذا العنت العثمانى ، واخلال العثمانيين ببنود اتفاقية (المحافظة على الوضع الراهن فى الكويت) أخذت الحكومة البريطانية ، تسعى جاهدة ، هى الاخرى ، من جانبها لوقف هذه المحاولات العثمانية ضد شيخ الكويت حليفها ، فمنحته حكومة لندن (لقب سير) ، للتعبير عن قوة النفوذ البريطانى فى المنطقة ، ثم انشأت حكومة الهند ، لها (وكالة سياسية) فى الكويت ، وعنيت (نوكس) وكيلا سياسيا ، بدرجة قنصل هناك ، للتلويح للدولة العثمانية ، باعلان الكويت محمية بريطانية ! !

وكان من الطبيعى أن تعترض الحكومة العثمانية ، على تعيين (الوكيل السياسى) فى الكويت ، على اعتبار ان الكويت قضاء مستقل ، لا يخضع لأى نفوذ . وانتهزت بريطانيا المناسبة وأخذت تساوم (الباب العالى) ، على سحب القوات العثمانية من جزيرة (بوبيان) ، فى نظير سحب (المقيم السياسى) من الكويت . فوافقت السلطات العثمانية فورا ، وعادت تبعية (بوبيان) خالصة للشيخ مبارك .

وكانت هذه الخطوة مشجعة لبريطانيا ، فسعت لاقامة مكتب بريد فى الكويت ، وعقدت مع الشيخ مبارك ، اتفاقية جديدة ، حملته فيها المسئولية ، بعدم السماح لاى حكومة اخرى ، باقامة اى مكتب بريد فى الكويت . واقترحت عليه - فى نفس الوقت - ان يرفع علم الكويت الخاص ، لمحاربة تجارة الأسلحة .

وهكذا اعلنت بريطانيا رأيها صراحة ، فى أنها تؤيد الشيخ مبارك فى أحقية (بوبيان) ، وأرسلت على الفور بالسفينة الحربية (سفنكس) ، فى زيارة للمنطقة المتنازع عليها وهى (جزيرة بوبيان ، وربا ، أم القصر ، الصوف) للاستطلاع والتثبت من أمر الاخلاء العثمانى ، ورأت بريطانيا أن تواصل تدعيم وتأييد الشيخ مبارك فى ملكيته جزر (وربا وبوبيان) دون (أم القصر) لصعوبة اثبات احقية الشيخ فيها ! !

وبطبيعة الحال ، كان موقف بريطانيا الى جانب حاكم الكويت ، نابعا من خشية حكومة لندن ، من امتداد نفوذ اى دولة الى الكويت ، وبخاصة الدولة العثمانية ، حيث ان حكومة الهند البريطانية ، كانت « لديها حساسية شديدة ، لاحتكار نفوذها فى الكويت بالذات » ! !

ولعل عملية فرض النفوذ البريطانى ، على الكويت بهذا الشكل الحاسم والسريع ، قد أوجدت العديد من المشكلات للشيخ مبارك مع الدولة العثمانية ، حول ممتلكاته الزراعية فى (الفاو) و (البصرة) وحول شط العرب . مع الاخذ فى الاعتبار ان فرض النفوذ البريطانى على شيخ الكويت ، لم يكن بصورة رسمية فعلا ، فبريطانيا كانت ترى : « ان الكويت تتبع السلطان العثمانى من الناحية الاسمية ، اما فى الواقع فهى حرة فى ان تنتهج سياستها الخارجية الخاصة بها » ، وهذا الامر قد ابلغته الخارجية البريطانية ، للخارجية الألمانية عندما احتجت الاخيرة على معاهدة ١٨٩٩ البريطانية - الكويتية .

٤ - بعض صور التحرشات العثمانية ، بامير الكويت ، لاجباره على قبول الجنسية العثمانية :

وعندما اقترحت بريطانيا على (الشيخ مبارك) - امير الكويت - فتح مكتب بريد فى جزيرة (بوبيان) ، كان رد الشيخ مبارك : « انه لا يجروء على تنفيذ هذا الاقتراح وتحمل المسئولية كاملة بمفرده ، فقد سبق ان تعرض وكيل اعماله فى البصرة للسجن . على ايدى السلطات العثمانية ، والتدخل فى شئون ممتلكاته فى (الفاو) ، وهو لا يريد ان ينتقم منه الولاة العثمانيون اكثر من ذلك لتحالفه من الانجليز » .

ويبدو أن الشيخ مبارك ، كان يتميز بالدهاء السياسى ، فهو لا يرغب فى فقدان ممتلكاته الزراعية فى البصرة والفاو ، باثارة الدولة العثمانية ، وفى ذات الوقت ، يريد مزيدا من الضمانات البريطانية لمعرفته بأهمية موقع امارته بالنسبة للطموحات البريطانية ، وهو لا يريد ان يخسر العثمانيين نهائيا حيث تتواجد املاكه واصدقاؤه فى البصرة والفاو .

وامام رد الشيخ مبارك ، أسرعت الحكومة البريطانية ، واظهرت له استعدادها للمساعدة امام (الباب العالى) فقط عليه أن يحدد حجم المساعدة التى يحتاجها من حكومة لندن ! !

وبطبيعة الحال ، كان على (الشيخ مبارك) ، الذى يسعى جاهدا للمحافظة على استقلال امارته ، (ومسك العصا من وسطها) ، ان يطلب من (لندن) الاحتفاظ بالمندوب السامى البريطانى فى الكويت ، وتدعيم امارته بمستشار عسكرى للمحافظة على الامن فيها ، لكنه لم يكن يرغب فى طلب حماية بريطانيا له ، بشكل رسمى .

ولم تمانع (حكومة لندن) فى ذلك ، وان كانت تنتظر - بفارغ الصبر - من الشيخ مبارك ، طلب الحماية رسميا ، ولكنها - فى نفس الوقت - كانت لاتريد ان تستعجل الصدام بالحكومة العثمانية ، التى كانت ترى أنها دولة اسلامية كبرى ، وعديد من الشعوب الاسلامية ، تخضع للحماية البريطانية ، وتخشى بريطانيا ، « ان اتخذت موقفا عدائيا من الدولة العثمانية ، ان تثير سخط المسلمين فى الهند ، من أجل قطعة صغيرة فى الخليج ، وهى الكويت » ، ولذلك تغاضت بريطانيا ، عن استمرار القاعدة الحربية العثمانية فى جزيرة (أم القصر) - التى يصعب اثبات حق الشيخ مبارك عليها ، من وجهة النظر البريطانية .

الشيخ مبارك ، أمير الكويت ، يرفض الجنسية العثمانية :

ومن بين المشاكل التى فجرتها الدولة العثمانية ، لعرقلة مصالح (الشيخ مبارك) ، التجارية والزراعية فى البصرة ، والفاو وشط العرب ، خلال الفترة (١٩٠٧ - ١٩٠٩) ، قضية (الجنسية العثمانية) . فقد كان للشيخ مبارك ، وغيره من التجار الكويتيين مصالح كثيرة فى شط العرب ، ومن بين هذه المصالح كان للشيخ مبارك (مزرعة كبيرة) فى منطقة الفاو ، كان قد اشتراها من صاحبها ، وكانت هذه المزرعة ، مجوورة لاحدى القلاع العثمانية ، ويفصل بينهما جسر صغير .

أثار (حسن بك) الوالى العثمانى فى (البصرة) ، مع بعض التجار الكويتيين ، (قضية الجنسية العثمانية) والتى تكفل للمواطن حق التملك فى الأراضى والعقارات ، بالولايات العثمانية ، خاصة عندما نما الى علمه ان الشيخ مبارك ، ينوى تسجيل املاكه الزراعية فى (الفاو) و (البصرة) لدى المحاكم العثمانية . وطلب (حسن بك) من كافة التجار الكويتيين ، ضرورة حصولهم على الجنسية العثمانية ، والا لن ينظر فى أى شكوى او دعوى يتقدمون بها ، لأى جهة حكومية .

وعند منتصف ١٩٠٧ اختلقت السلطات العثمانية فى البصرة ، حادثة هدم الجسر الذى يفصل بين ارض الشيخ مبارك فى (الفاو) وبين القلعة العثمانية ، فى محاولة للتعجيل بطلبه تسجيل املاكه لدى المحاكم العثمانية . وبطبيعة الحال ، كانت هذه الحادثة كافية لاثارة مخاوف الشيخ مبارك ، من ضياع املاكه ، فرفع شكوى لحكومة الهند ، باعتبار الصداقة والمعاهدة بينهما ، يشكو فيها من تدخل

السلطات العثمانية فى البصرة فى شئون ممتلكاته . وبمقتضى معاهدة ١٨٩٩ سعت بريطانيا ، لمساندة الشيخ فى المحافظة على حقوقه وممتلكاته ، فطلب السفير البريطانى فى (استانبول) ، ضرورة تعيين لجنة هندسية للتحكيم واصلاح الجسر . ونجحت المساعى البريطانية ، فقامت السلطات الحربية العثمانية بالبصرة ، باصلاح الجسر واعادته الى ماكان عليه ، كحاجز طبيعى وفاصل بين أملاك الشيخ والدولة العثمانية . وقد أشرف القائد العسكرى العثمانى للقلعة ، بنفسه ، على عملية الاصلاح واعادة الجسر الى وضعه .

وكان من الطبيعى ، بعد هذه هذه الحادثة ـ المفتعلة ـ أن يقوم الشيخ مبارك ، وبالتحديد فى ٢٧ ديسمبر ١٩٠٨ ، بتقديم طلب لدى السلطات العثمانية فى (البصرة) ، لتسجيل املاكه الزراعية فى منطقة الفاو وماحولها ، لكن لم يوافق (حسن بك) ـ والى البصرة العثمانى ـ على التسجيل ، الا بعد الحصول على (الجنسية العثمانية) ، وتقديم الاوراق الرسمية الدالة على ذلك ، وقد اشتكى (الشيخ مبارك) للمندوب السامى البريطانى ، من تصرفات (حسن بك) ، الوالى العثمانى ، ضد التجار الكويتيين ، ورفضه تسجيل (الأراضى الزراعية التى يمتلكها فى الفاو ! !

وكان الوالى العثمانى (حسن بك) ، يعمل ، وبتوجيهات من الباب العالى ، على عرقلة الاجرا ر ملا مبارك ، متدرعا ، بأ (الأوقاف الاسلامية العثمانية) ، ترغب فى وضع يدها على هذا العقار ، لجعله وقفا اسلاميا على الحرمين الشريفين ، باعتبار الشريط الاصلى لهذه المزرعة موقوف اصلا ، كما وان الزيادة التى طرأت ، هى جزء من التربة الطمية التى طرحتها حركة المياه والامواج فى شط العرب ، حول الممتلكات الاصلية . كما ان المدعين بالنيابة عن (الأوقاف العثمانية) ، يرون ان التربة الطميه المطروحة من شط العرب ، فى هذه الحالة تكون تابعة للوقف الاصلى .

ورات السلطات البريطانية ، ان هذه الذرائع التى يسوقها (الوالى العثمانى) ، تهدف بالدرجة الاولى ، الى تكدير العلاقات بين الشيخ والباب العالى ، واثارة المشاكل حول جنسية شعب الكويت . وعلى الفور اوضح (القنصل البريطانى) فى البصرة ، رفضه للسلوك العدائى الموجه للشيخ حليف بلاده وشعبه . واعلن رفضه لارغام الشيخ مبارك ، على استخراج الجنسية العثمانية .

غير أن بعض التجار الكويتيين ، الذين كانت لهم مصالح حيوية فى (البصرة) جنوب العراق ، اضطروا ـ مرغمين ـ الى الحصول على شهادات الجنسية العثمانية عند ناية عام ١٩٠٧ ، ودون علم الشيخ مبارك ، خوفا من الطرد ، وللمحافظة على ممتلكاتهم ومصالحهم .

وبطبيعة الحال ، كان حصول (الشيخ مبارك) على الجنسية العثمانية ، يضاهى تبعية الكويت تبعية كاملة للسلطان العثمانى . ولما كانت بريطانيا تعرف ذلك جيدا ، وهى التى تسعى للانفراد بالنفوذ المتميز فى شمال الخليج ، نصحت الشيخ مبارك ، بالاستغناء عن المحاكم العثمانية وعدم اللجوء اليها لاثبات ملكيته للاراضى الزراعية والعقارات الاخرى التى يمتلكها فى الفاو والبصرة .

وأشارت عليه ، باعداد صورة (عقد بيع ابتدائى) يوضح فيه تفصيليا البيع ، وفقا للشريعة الاسلامية ، بعد تحديد ومعاينة قطعة الأرض على الطبيعة ، وتعيين اشخاص معروفين ومشهود لهم بالتفقه فى الدين الاسلامى ، للقيام بالمهمة كمحكمين لتسوية أى نزاع حولها ، فيما لو حدث ذلك . ولطمأنته صدق (نوكس × ٥ K) ـ المقيم السياسى البريطانى فى الكويت ـ على عقد البيع الابتدائى هذا ! !

وهكذا قام ، الشيخ مبارك ، بإثبات أحقيته شرعا ، فيما اشتراه من ممتلكات زراعية وعقارات أخرى فى الفاو والبصرة ، دون اللجوء الى المحاكم العثمانية ، ودون أن يضطر الى أن يكون أحد الرعايا العثمانيين ! ! لكنه كان غير مطمئن الى هذه الاجراءات .

فى نفس الوقت ، كانت بريطانيا ، تخشى من أن يضطر الشيخ ـ فى محاولة للحفاظ على ممتلكاته فى الفاو ـ الى تسجيلها لدى المحاكم العثمانية ، بأسماء اولاده ، وبذلك يحصلون على الجنسية العثمانية ، وهو ماحاوله الوالى العثمانى (حسن بك) فى البصرة ، فعلا ! !

فقد أوعز (حسن بك) الى مسئول التسجيل ، بأن يقوم مساعده ، بتوجيه نصيحة للشيخ مبارك فحوها : « انه فى حالة قيام (مبارك) بتسجيل ابنائه الاربعة فى سجل الافراد ، وتجنيد اثنين منهم ، فلا مانع من تسجيل (المزرعة) باسمائهم » ! !

وبطبيعة الحال ، كان هذا العمل اذا ماانفذه الشيخ مبارك ، فانه سيكون ضد رغبة بريطانيا ، لانه فى حالة وفاة الشيخ مبارك ، سوف يكون من الجائز قانونا للدولة العثمانية ، أن تطالب بالكويت ، لانها اصبحت تابعة لهم بحكم حصول ورثة الشيخ مبارك الشرعيين على الجنسية العثمانية . ومن أجل عدم حدوث هذا الأمر ، سعت بريطانيا كثيرا ، عن طريق قنصلها فى البصرة (مستر كرو Crow) ، مع الوالى العثمانى (حسن بك) ، فى أوائل فبراير ١٩٠٩ ، أن يقبل تسجيل الأملاك للشيخ مبارك ، دون حصوله على الجنسية العثمانية ، وهو حاملا للجنسية الكويتية ، فى محاولة من جانبها لاضفاء صفة الاستقلال على الكويت بعيدا عن نفوذ الدولة العثمانية . وجعل الجنسية الكويتية قائمة بذاتها .

وبعد استيلاء (رجال الاتحاد والترقى) على السلطة فى (استانبول) ، وبعد عزل السلطان العثمانى (عبد الحميد الثانى) ، تزايد اهتمام (تركيا) بالخليج عامة ، والسعى لاخضاع (الكويت) خاصة . بارسال الحملات الحربية اليها ، عن طريق (سعدون باشا) ، شيخ قبائل المنتفق ، الامر الذى جعل بريطانيا تزيد من تمسكها بالسيطرة على الكويت ، فتعهد الشيخ مبارك فى اغسطس ١٩١٠ لبريطانيا ، بعدم منح الشركات الأجنبية أية امتيازات ، لاستغلال الاسفنج واللؤلؤ ، الا بإذن الحكومة البريطانية .

وفى ٢٥ مايو ١٩١٠ كان (والى البصرة) قد اقترح مد خط تلغراف أرضى ، من (البصرة) الى (فاو) ثم الى (الكويت) ، بدعوى توفير التسهيلات الواسعة للتجار الكويتيين ، فى المعاملات التجارية . ولكن (الشيخ مبارك) لم يوافق على هذا الاقتراح ، خشيت ان تستغله (تركيا) كذريعة لفرض النفوذ فى الكويت . وفى نفس الوقت ، كان الشيخ مبارك ، يحاول اظهار ولائه (للاتحاديين) حرصا على ممتلكاته فى البصرة والفاو شط العرب ولكن كل محاولات الشيخ مبارك ، لاظهار الولاء للاتحاديين ، باءت بالفشل ، واضطرت حكومة الاتحاديين الى اصدار اوامرها لـ (سعدون باشا) ، بتجهيز حملة عسكرية ضد الكويت ، وبالفعل تحركت الحملة العسكرية واشتبكت ضد قوات مبارك فى معركة (هدية) ، يوم ١٠ يونيه ١٩١٠ م .

وأمام تفوق قوات سعدون باشا ، طلب (مبارك) النجدة والمساعدة من (ابن سعود) فى (نجد) ، الذى قدم له العون . وسرعان مادخلت بريطانيا والدولة العثمانية ، فى مفاوضات ومباحثات حول مناطق النفوذ فى الخليج . (خلال الفترة من ١٩١١ ـ ١٩١٣) وعقدت معاهدة لندن . ولكن خلال المباحثات تقرر الوضع فى الكويت على الوجه التالى : « اعتبار الكويت قضاء مستقلا ، ولا تتدخل الحكومة التركية فى شئونه الداخلية ، كان ذلك فى ٢٩ يوليو ١٩١١ ، يرفع الشيخ مبارك العلم العثمانى مع اضافة كلمة كويت ، ولايجوز للدولة العثمانية ان تحتل عسكريا ، اى جزء من ارض الكويت ، وتعترف الدولة العثمانية ، بالاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا والكويت ، وخاصة اتفاقية عام ١٨٩٩

ويعتبر تخطيط الحدود الكويتية على الشكل التالى :

« ان تخرج جزيرتا (أم القصر) و (صفوان) من حوزة الكويت ، على أن يضم اليها جزيرتى (وربة) و (بوبيان) ، ويعتبر (خور الزبير) هو نهاية للحدود الشمالية للامارة ، بينما (القرين) فى نهاية الحدود الجنوبية لها . كما تحترم املاك شيخ الكويت فى (الفاو) ، وتعفى من الضرائب » .

وهكذا كان (اتفاق مايو ١٩١٣) بين الدولة العثمانية وبريطانيا ، قد نص على : « اعتراف الدولة العثمانية باستقلال الكويت المحلى ، وتحديد حدوده » ، وصار وضع الكويت القانونى امرا واقعا (مستقلا ، وكان من شروط (اتفاق مايو ١٩١٣) - كذلك - عدم امتداد الادارة العثمانية الى الكويت .

وكانت الحكومة العثمانية ، قد حاولت مرارا ، ارسال موظف جمركى الى الكويت ، لكنه كان يطرد قبل الوصول الى مشارفها ، غير انه لم يقدر لهذا الاتفاق ان يتم التصديق عليه بشكل نهائى ، بسبب نشوب الحرب العالمية الاولى .

وعندما اندلعت الحرب العالمية الاولى (١٩١٤) ، قرر الشيخ مبارك ، قطع علاقاته نهائيا بالدولة العثمانية والاسهام مع بريطانيا فى غزو العراق . وفى نوفمبر ١٩١٤ اقترن احتلال بريطانيا للبصرة ، باعلان استقلال الكويت رسميا ، ولكن تحت الحماية البريطانية ، استنادا الى معاهدة عام ١٨٩٩ ، وتاكيدا لها .

كل ذلك تؤكده الوثائق البريطانية الكثيرة المحفوظة ، فى ارشيف وزارة الخارجية البريطانية ، والتى رجعت اليها الباحثة السعودية .

الشيخ مبارك ، حاكم الكويت ، يرفض عرضا شعبيا ، لحكم العراق ! !

من هذا العرض التاريخى ، يتضح لنا ، ان الكويت كانت ، ومنذ عام ١٧٥٦ ، محكومة حكما مستقلا ، من جانب (آل الصباح) ، ودون اى تدخل مباشر من الامبراطورية العثمانية ، أو ممثليها فى الأقاليم العثمانية ، وإن هذا الوضع المستقل للكويت قد استمر كذلك ، (بمدحت باشا) - والى بغداد - الذى قاد حملة على (الاحساء) فى عام ١٨٧١ ، لاخضاع المنطقة ، وحتى نشوب الحرب العالمية الاولى .

وجميع المصادر التاريخية والوثائق البريطانية والعثمانية ، والتى رجعت اليها الباحثة السعودية تشير - ومما لايدع مجالا للشك - بأن شيوخ الكويت ، لم يدينوا بالولاء للسلاطين العثمانيين ، وبأن الدولة العثمانية لم تحرز فى أى يوم من الأيام حق (السيادة) بمعناها القانونى ، على الكويت ، التى لم يحتلها العثمانيون لا عسكريا ولا اداريا ولا سياسيا على وجه الاطلاق .

خلال الفترة من ١٩١٣ - ١٩١٤ ، عندما تنامى مد (الحركة العربية القومية فى الخليج) ، يوم أن عقد زعماء الخليج عدة اجتماعات طالبوا فيها الدولة العثمانية ، اتخاذ الخطوات اللازمة لاستقلال الامارات العربية فى الخليج . ومن بين هذه المؤتمرات كان (مؤتمر المحمرة) يونيو ١٩١٣ ، والذى حضره (الشيخ مبارك والشيخ خزعل والسيد طالب النقيب) ، والذى دار البحث فيه ، حول مستقبل العراق ، والمطالبة باستقلاله . وكان هدف المؤتمر اختيار احد هؤلاء الزعماء الثلاثة ، ليتولى حكم العراق ! !

ويقول الباحث (عبد العزيز المنصور) ، العراقى الجنسية ، فى دراسة علمية وثائقية ، عنوانها : « الكويت وعلاقاتها بعربستان والبصرة » ، (ص ٦٨ و ٦٩) « عرض المؤتمرون الأمر على (الشيخ مبارك) - حاكم الكويت - ليتولى حكم العراق ، فرفض اكراما لصديقه ، السيد طالب النقيب .... » .

استقلال الكويت :

وفى عام ١٩١٥ توفى الشيخ (مبارك آل الصباح) ، وتولى ابنه (جابر) شياخة الكويت ، مكانه لمدة سنة واحدة ، ثم تلاه ابنه الثانى الشيخ (سالم الصباح) ، وسرعان ماظهر للبريطانيين ان الشيخ (سالم) يميل الى (الاتراك) ، ويفضل حركة الجامعة الاسلامية ، على التحرر فى ظل العلم البريطانى ، فاضطرت بريطانيا الى ارسال حملة عسكرية لاحتلال الكويت والبقاء فيها ، حتى اعترفت الحكومة البريطانية بالكويت مستقلة ذات سيادة ، بموجب معاهدة ١٩٦١ ، والتى جاءت فى شكل مذكرات متبادلة وقعت فى مدينة الكويت بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٦١ بين امير الكويت (الراحل) الشيخ (عبد الله السالم الصباح) ، والمقيم السياسى البريطانى فى الخليج حينذاك السير (وليام لوس) ، حيث تم بموجب هذه المعاهدة ، إنهاء اتفاقية عام ١٨٩٩ ، والتى اخضعت حاكم الكويت للحماية البريطانية .

وبتوقيع المعاهدة الجديدة ، اعترفت الحكومة البريطانية بالكويت دولة مستقلة ذات سيادة وبذلك اصبحت حكومة دولة الكويت المسئولة الوحيدة عن تصريف شئونها الداخلية والخارجية .

وهكذا كان الكويت ، كيانا دوليا مستقلا - مهما كانت صفته - وان خارطته تبوات مكانها فى الطبوغرافية العالمية ، قبل ان تنشأ دولة باسم العراق ، بحوالى ربع قرن من الزمان .

كلمة للتاريخ :

لقد ادعى النظام العراقى « بان (العراق الجديد) قد ورث الممتلكات التركية العثمانية فى بلاد الرافدين ، بما فى ذلك الكويت ! ! »

من الواضح أن هذه الذريعة واهية ، ولا أساس لها من الواقع والنصوص والوثائق والمصادر التاريخية ، والتى عرضت لها (الدكتورة منيرة العرينان) الباحثة السعودية ، فكما جاء ذكره ، عندما نشبت الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ ، أعلنت الكويت قطع جميع علاقاتها نهائيا بالدولة العثمانية ، والاسهام مع بريطانيا فى غزو (بلاد الرافدين) ، وبالفعل قام حاكم الكويت الشيخ (مبارك الصباح) ، بدور نشط للغاية فى الأعمال الحربية ضد الأتراك فى البصرة .

وبما أن الشيخ مبارك قد أعلن الحرب ضد الدولة العثمانية ، فإنه بذلك قد حصل على اعتراف صريح من بريطانيا لبلاده (كحكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية) ، ومن ثم ظلت الكويت تتمتع بهذا الوضع حتى ١٩ يونيه ١٩٦١ ، عندما اصبحت دولة مستقلة استقلالا تاما .

أما بالنسبة الى (العراق الحديث) ، الذى يدعى أنه ورث قانونا ، ولايات الموصل وبغداد والبصرة التركية ، فهذا الادعاء أيضا مردود عليه ، قانونا ..

ففى ٢ مايو عام ١٩٢٠ عندما اعلنت بريطانيا وضع (العراق الحديث) تحت الانتداب البريطانى ، وقررت السلطات البريطانية دمج ولايتى (البصرة) و (بغداد) ، ووصفهما باسم (العراق) ، كانت الكويت خارج الحدود . وظهر اسم (العراق) لأول مرة .

وفى نفس العام ١٩٢٠ تم رسم الحدود وتعينها بين الكويت ، و(مملكة نجد والحجاز) ، بمعاونة السلطات البريطانية ، وفى عام ١٩٢٥ تم ضم ولاية (الموصل) رسميا الى (العراق) - تحت الحماية البريطانية - ولم تكن الكويت ضمن ولاية (الموصل) أيضا . وفى ٢٨ يناير ١٩٣٢ عندما انتهى الانتداب البريطانى على العراق ، اوصت بريطانيا بقبول العراق عضوا فى منظمة الامم المتحدة ، وقبل العراق عضوا فى ٢ اكتوبر عام ١٩٣٢ ، ولم تكن الكويت ضمن حدوده ، فى ذلك الوقت .

إن القانون الدولى يدحض فكرة او دعوى وراثة العراق للممتلكات العثمانية السابقة فى اعقاب هزيمة (تركيا العثمانية) ، بعد الحرب العالمية الاولى ، تفاوضت هذه الدولة ووقعت على معاهدة الصلح فى ١٠ أغسطس ١٩٢٠ هذه المعاهدة المعروفة فى التاريخ المعاصر باسم (معاهدة سيفر) ، والتى جاء فيها : -

أولا : « بموجب المادة (٩٤) اعترفت (تركيا العثمانية) ، باستقلال بلاد الرافدين وسوريا ، لكن تحت الحماية لتقديم المشورة الادارية والمساعدة .

ثانيا : حددت هذه المعاهدة ، حدود دولة العراق الجديدة ، ولم يرد فيها ذكر للكويت ، على الاطلاق ! !

فلو افترضنا جدلا صدق وصحة دعوى (وراثة الممتلكات العثمانية) ، فأين الكويت فى هذا الامر ؟ ! !

واذا افترضنا أيضا جدلا ، « ان الكويت كانت تشكل جزءا من ولاية البصرة التركية السابقة » ، فان (معاهدة لوزان) المبرمة فى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ ، والمصدق عليها من قبل جميع الأطراف المعنية ، جاء فيها : -

أولا : فى المادة (١٦) كما جاء فى المادة (٩٤) من (معاهدة سيفر) .

ثانيا : حددت حدود دولة العراق الجديدة ، دون أية اشارة ـ على الاطلاق ـ لامارة الكويت .

ثالثا : نصت فى مادتها (١٦) أيضا على ان تركيا العثمانية ، تخلت عن جميع ممتلكاتها فى العالم خارج حدود (جمهورية تركيا الحديثة) .

والنص كما ورد ذكره فى المادة (١٦) كما يلى :

« تتخلى تركيا عن جميع حقوقها وممتلكاتها أيا كانت ، بشأن الاقاليم الواقعة خارج الحدود المثبتة فى المعاهدة الحالية ، وفى الجزر . أما مستقبل هذه الاقاليم والجزر فيحدده الأطراف المعنيون » .

وبطبيعة الحال ، يشمل هذا التخلى عن الحقوق التركية الواقعة فى اقليم الكويت ، هذا اذا افترضنا جدلا ، « ان الكويت كانت تشكل جزءا من ولاية البصرة التركية السابقة » ، كما يدعى النظام العراقى وأبواقه المأجورة .

فأين وراثة الممتلكات التركية العثمانية ؟ ! !

على كل حال .. وبالنسبة للجزئية الاخرى ، فإن مستقبل الكويت قد حددته الاطراف المعنية ، كما تنص معاهدة لوزان ، وهم (آل الصباح) و (بريطانيا) و (الشعب الكويتى) ومنذ عام ١٩٦١ ، فدعوى (وراثة الممتلكات العثمانية) باطلة قانونا .

وهنا نستطيع إدراك ، ان ادعاء العراق بأحقية الكويت تاريخيا ، استنادا الى هذه الدعاوى ، ليس له أى مبرر وليس له اى سند من الصحة . ثم هناك وثيقتان صادرتان من الحكومة العراقية نفسها ، تدحضان ، من الناحية القانونية ، إدعاءات النظام العراقى ، بل وتتناقضان مع مبدأ الاستمرار فى المطالبة العراقية بالكويت :ـ

الوثيقة الاولى ، « اعترفت فيها دولة العراق الجديدة (المستقلة) ، فى عام ١٩٣٢ ، بالحدود الحالية للكويت ، وذلك فى الرسائل التى تبودلت بين (نور السعيد) رئيس الوزراء العراقى ، والشيخ (احمد الجابر الصباح) ، حاكم الكويت ، بتاريخ ٢١ يوليو و ١٠ اغسطس ١٩٣٢ » وقد أكدت هذه الرسائل (الحدود القائمة بين الكويت والعراق) ، وكما ورد وصفها من قبل ، فى رسائل سابقة ، تبودلت بين الشيخ (احمد الجابر الصباح) ، حاكم الكويت ، والسير (بيرس كوكس) ، المندوب السامى البريطانى فى العراق ، انذاك ، بتاريخ ٤ و ١٩ ابريل عام ١٩٢٣ ، وقد جاء تعيين الحدود العراقية ـ الكويتية ، فى جميع الرسائل بعاليه ، ووضعتها على النحو التالى :ـ

« فى تقاطع (وادى العوجا) مع (الباطن) ، ومن هناك شمالا الى نقطة تقع الى جنوب عرض (صفوان) . ومن هناك شرقا مرورا بجنوب (ابار صفوان) و (جبل سنام) و (ام قصر) تاركا هذه للعراق ، ماضيا الى نقطة التقاء (خور الزبير) بـ (خور عبد الله) . اما جزر (وربة) و (بوبيان) و (مسبكان) او (مشجان) ، و (فيلكه) و (عوهة) ، و (كبر) و (قارو) و (أم المرادم) فتخص الكويت » .

ومع أن الحدود بين الدولتين ، قد ظلت دون تخطيط فعلى ، فان وضعها الذى جاء ذكره ، فى تلك الرسائل المتبادلة فى اعوام ١٩٢٣ و ١٩٣٢ ، يعتبر ملزما للطرفين ، وبشكل لا يقبل المناقشة ، بسبب عدم وجود اتفاق مسبق بين الدولتين ، ينص على غير ذلك صراحة ! !

ولذلك فان هذه الرسائل ، وثائق رسمية ، وتعتبر دامغة تبطل كافة الدعاوى العراقية ، خاصة اذا عرفنا ان فقهاء القانون الدولى ، قد أجمعوا على « ان المناسبات الشرعية الوحيدة التى تتضمن الاعتراف هى ، ـ ضمن امور اخرى ـ عقد معاهدة ثانية » .

واتفاق عام ١٩٣٢ ـ الذى يتخذ شكل تبادل رسائل ـ يعتبر فى قوة المعاهدة الثانية ـ التى تشكل ـ هنا ـ من وجهة نظر القانون الدولى ، اعترافا رسميا وصريحا ، من حكومة العراق المستقلة ، للكويت بحدودد القائمة الحالية .

أما الوثيقة الثانية : فبعد الاطاحة ، بحكم (عبد الكريم قاسم) فى ٨ فبراير ١٩٦٣ ، اعترفت حكومة (عبد السلام عارف) الجديدة رسميا ، باستقلال الكويت ، وذلك خلال الزيارة الرسمية التى قام بها الشيخ (صباح السالم الصباح) ، رئيس مجلس الوزراء الكويتى ، فى بداية اكتوبر ١٩٦٣ ، بدعوة من نظيره العراقى (احمد حسن البكر) .

وفى ختام تلك الزيارة ، وقع رئيسا الوفدين العراقى والكويتى ، فى يوم ٤ اكتوبر ١٩٦٣ ، على محضر اجتماع مشترك ، أكدا فيه اعتراف العراق بالكويت ، وبحدودها ، كما جرى تعريفها فى الرسائل المتبادلة ، بين العراق والكويت عام ١٩٣٢ .

وتنص الفقرة الاولى ، من هذا المحضر ، والذى يعد وثيقة تاريخية دامغة ، اخرى ، لدعاوى العراق الباطلة ، « ان الجمهورية العراقية تعترف ، باستقلال الكويت وسيادتها الكاملة ، طبقا لتعيين حدودها الوارد فى الرسالة المؤرخة فى ٢١ يوليو ١٩٣٢ ، والصادرة من رئيس وزراء العراق ، وجواب حاكم الكويت ، على الرسالة المؤخرة ، والمؤرخ فى ١٠ اغسطس ١٩٣٢ »

ومن الواضح أيضا هنا ، ان اتفاق ١٩٣٢ ينص صراحة على ان جزيرتى (وربة) و (بوبيان) تعودان الى الكويت .

د . سوسن سليم اسماعيل

□□ د . محمود سمير أحمد ـ الدبلوماسية ـ الناشر : المكتب المصرى الحديث ـ ١٩٩١ □□

حصلت المكتبة الدبلوماسية المصرية والعربية أخيرا على ما كانت تتطلع اليه من عمل يجمع صاحبه بين الخبرة الدبلوماسية الطويلة والعريضة التى غطت مجالات العمل الدبلوماسى الثنائية والمتعددة واختبرت خلالها مراحل تعتبر حاسمة فى تطور الوظيفة الدبلوماسية وبين الخبرة والثقافة الأكاديمية وما تقدمه من أساس نظرى يثرى الخبرة العملية ويعطيها مفهوما علميا متماسكا .

لذلك فان قراءة العمل الذى وضعه بين أيدينا السفير الدكتور محمود سمير أحمد وأودعه خبرته فى العمل الدبلوماسى على مدى اربعين عاما ستجعلنا ندرك هذه الخبرة المزدوجة منعكسة فى كل فصول الكتاب وموضوعاته وأسلوب تناوله له . وبها سنجد أن العمل قد تضمن فصولا أعتقد ان كتابا مصريا أو عربيا عن الدبلوماسية لم يطرقها من قبل ، مثل تلك التى تتعرض للعلاقة بين الدبلوماسية والصحافة ، والدبلوماسية والسلطة الحاكمة وعن نماذج من الدبلوماسية العالمية وخصائصها ومصادرها الحضارية والثقافية ، فتلك موضوعات يحتاج الخوض فيها وبشكل جاد الى أساس فكرى عريض تماما مثلما يحتاج الى الخبرة العملية .

ويبدأ الكتاب بايضاح مفهوم الدبلوماسية ويستخدم هذا لكى يفرق بين الاستعمالات الشائعة للدبلوماسية وبين حقائقها ومعانيها الدقيقة ، ومن هنا يفرق بين السياسة الخارجية والدبلوماسية ، فحيث تشير السياسة الخارجية الى المضمون ، فان الدبلوماسية هى طريقة واسلوب تنفيذ ، ويستخدم هذا لكى يدلل على أهمية الأسلوب لخدمة المضمون ، فيذكرنا بأن ثمة سياسة عادلة أضاعتها دبلوماسية قاصرة ، وكم من دبلوماسيات ماهرة « وأريبه » استطاعت ان تحول ضعف السياسات الى قوة .

كذلك يفرق الكتاب بين الدبلوماسية والمفاوضة فالمفاوضة هى

احدى ادوات الدبلوماسية وربما من أهمها ولكن الدبلوماسية اشمل منها . كما ينبه الى أن الخلط بين معانى الدبلوماسية يؤدى الى الخلط بين واضعى السياسة الخارجية وبين منفذيها .

وفى هذا الصدد يشير الى تداخل الدبلوماسية وصناعة القرار السياسى ، وبشكل تجعل أجهزة الحكم تقيم قراراتها على ما يصلها من تقديرات من سفرائها ومبعوثيها وتوقيعاتهم ، مثل هذه العلاقة المتبادلة يراها الكاتب بحق تضع أعباء ومسئوليات على طرفيها مسئولية على الدبلوماسيين أن يكونوا فى مستوى هذه المهمة التى تتوقف عليها قرارات بلادهم ، ومسئولية على صناع السياسة فى أن يهتموا ويقدروا ما يقدمه جهازهم الدبلوماسى من تقديرات . فى هذه العلاقة الدقيقة والحرجة كثيرا ما نلمس ظلالا من التوتر بين الجانبين فالدبلوماسى قد يشعر أحيانا ان صناع السياسة يتجاهلون توصياته وقد يذهب هذا الى حد أن يصاب بالاحباط وقد يأخذ بعضهم قرارات فيما يتعلق بمستقبل حياته الدبلوماسة ، قد يكون هذا من حقه ، ولكن عليه ايضا أن يدرك أن ما يراه وما يوصى به لا يمثل الا جانبا واحدا من الصورة التى لا يمتلك ابعادها مجتمعة الشىء الذى لا يتوفر الا لدى صناع القرار فى بلاده ، هذا فضلا عما يوصى به حتى علماء السياسة من ضرورة أن ترك هامش لما يوصف برؤية القادة والزعماء خاصة المبرزين منهم .

ومثلما يعالج الكتاب هذا الموضوع الحرج ، علاقة الدبلوماسيين بصناع القرار السياسى ، يعالج أيضا علاقة الدبلوماسة بالصحافة والاعلام ، ويعتبرهما مهنتان وحرفتان شديدتا الصلة وأولاد عمومة يتصلان بشئون الأمم والعالم ، ويقومان على الاحتراف والتدريب والحنكة وكل منهما يحتاجان لصفات الآخر ورغم ما لهما من جوانب تعاون تجعل حفلات الدبلوماسى الناجح تتميز بوجود عدد من الصحفيين البارزين ، الا ان ثمة جوانب أخرى يختلفان فيها فى اسلوب الكتابة ، وطريقة معالجة الأحداث ، والدبلوماسى رغم سعية وراء الأخبار والتطورات ، الا أنه لا يسعى - مثلما يسعى الصحفى - نحو سبق صحفى حتى ولو كان على حساب دقة الخبر - أما الدبلوماسى فان ما يهمه فى المقام الأول هو دقة الخبر ووزنه وشموله ، ففى نهاية الأمر ، فان الصحيفة ، سوف تستخدمها ربات البيوت فى اليوم التالى فى مهام مختلفة تماما ، أما تقرير الدبلوماسى فسيظل باقيا ومؤثرا .

وعلى الرغم من أن ثمة الوان جديدة من الدبلوماسية قد تطورت على مدى الحقب الأخيرة ، فان الكاتب يرد هذه الأنواع الدبلوماسية الى اصولها التى كانت لها فى أزمنه تاريخية سابقة ويؤصل لها ، فدبلوماسية البوارج والاساطيل البحرية هى مجرد تسمية جديدة للدبلوماسية التقليدية القائمة على استخدام القوة وهى ما كانت تلجأ اليه قوى مثل فرنسا وانجلترا والمانيا للضغط على الخصم . كذلك دبلوماسية العصا الغليظة هى التى تطورت الى دبلوماسية الترهيب والترغيب واذا كانت من أهم مظاهر الدبلوماسية الجديدة هى الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتى ترتبط فى الأذهان على الأكثر ببروز عصبة الأمم بعد الحرب الأولى ، وهيئة الأمم بعد الحرب الثانية ، فان الكاتب يذكرنا بأن اصول هذه الدبلوماسية ترتد الى ما بعد هزيمة نابليون عام ١٨١٤ وانعقاد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ، وحضور عدد كبير من دول أوروبا التى اشتركت فى التحالف ضد نابليون ، وكان هذا المؤتمر هو أهم مقدمات الدبلوماسية المتعددة الأطراف ، وقد تبعه مؤتمر لا شابل عام ١٨٢١ ، ومؤتمر باريس عام ١٨٥٦ بعد حرب القرم ، ومؤتمر لاهاى ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ ، وهى المؤتمرات التى أدخلت اوروبا فى عصر الدبلوماسية المتعددة الأطراف .

بالاضافة الى حديث الكاتب وتأصيله للدبلوماسية المتعددة الاطراف والتى تاخذ صورها فى المنظمات الدولية ، الا انه لم يكن غريبا ، وقد أمضى الأستاذ الكاتب جانبا هاما من حياته الدبلوماسية فى العمل فى المنظمات الدولية والاقليمية ، أن يفرد فصلين عن هذا اللون الهام من الدبلوماسية المعاصرة والتى اسماها « دبلوماسية السلام » ، باعتبار انها تهدف فى نهاية الأمر الى اقرار السلام بين الامم وتفادى الحروب والصراعات كما تهدف الى السلام بمعناه الشامل من خلال تشجيع الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وكل ما يخدم تقدم العلاقات السلمية بين الأمم .

وبعين الخبرة يدعونا الكاتب أن نميز بين دبلوماسة المؤتمرات والمنظمات الدولية ، التى تهتم بأساليب العمل ومستلزمات النجاح فى هذه المؤتمرات ، وبين « دبلوماسية التنظيم الدولى » وهو النوع من الدبلوماسية الذى يعنى بدراسة وتشجيع الاجراءات والسياسات التى تهدف الى زيادة التعاون الدولى والتكامل الجماعى .

وفى تقييمه لتجربة التنظيم الدولى منذ الحرب العالمية الثانية وللامال التى تعلقت على ميثاق سان فرانسكو من إقامة نظام عالمى جديد يرتكز على المسئولية الجماعية للأمن الجماعى ، يتحدث الكتاب عن الاحباط الذى ألم بهذه الآمال وما صحب ذلك من « شلل سياسى » للمنظمة فى حل المشكلات الكبرى للمجتمع الدولى الأمر الذى يفسره ويرجعه الى حالة الاستقطاب الدولى الناجمة عن حالة الحرب الباردة وما تضمنته من صراع بين الشرق والغرب ، على أن الكتاب يحفظ للتنظيم الدولى مع هذا صورة ايجابية لم تنعكس عليها الصراعات السياسية ويعنى بهذا مجالات اخرى من نشاطات التنظيم الدولى وما قامت به وكالاته المتخصصة فى مجالات مثل التعليم والصحة والثقافة والعمل والأرصاد الجوية واللاجئين والمرأة والطفولة الخ .

ولست أعرف التاريخ الذى قدم فيه الأستاذ الكاتب كتابه الى الطبع ولكنه من الواضح أنه تاريخ سابق على التطورات الايجابية فى علاقات الشرق والغرب وغيرت بشكل اساسى طابع هذه العلاقة ونقلتها من المواجهة والصراع الى التعاون والتفاوض وهو ما انعكس على التنظيم الدولى وأزال أوكاد العنصر الأساسى الذى كان وراء الشلل السياسى الذى اصاب المنظمة الدولية على مدى الحقب الماضية ، وهو التطور الذى سمح لها خلال الأعوام القليلة الماضية بدور اكثر ايجابية فى معالجة القضايا الدولية ، مثلما شاهدنا فى أفغانستان والحرب العراقية الايرانية ، واستقلال ناميبيا وبشكل نسبى فى كمبوديا ، ثم أخيرا فى أزمة الخليج ، وأثق أن الكتاب لو كان قد لحق بهذا التصور لكان قد قدم لنا رؤية لمستقبل ودور التنظيم الدولى فى ضوء هذه التطورات ولعله يتفضل ويقدم لنا بحثا مستقلا حول هذا الموضوع الهام .

أما الجانب الهام الثانى المتصل بالتنظيم الدولى والذى تجرى معظم نشاطاته ومظاهره فى نطاق هذا التنظيم ، فهو ما اسماه الكتاب « دبلوماسية التنمية الاقتصادية » أو « دبلوماسية النظام الاقتصادى العالمى الجديد » ، وهو جانب يهتم به الكاتب ويستخلص معناه بالنسبة للأجهزة الدبلواسية وخاصة فى الدول النامية وما تتطلبه من حاجة الى لون جديد من الدبلوماسيين معدين ومهيئين لمواجهة مهام هذه الدبلوماسية ومجالاتها الجديدة ابتداء من مشكلات الديون وعقبات التنمية ، ومصادر التمويل والاستثمار الى الفجوة التكنولوجية المتفاقمة بين الشمال والجنوب ، الى مشكلات العالم الثالث مثل اسعار المواد الخام وشروط التجارة العالمية ، ومشكلات البيئة ، وهى القضايا والمشكلات التى تمثل جدول اعمال هذا العالم لحقب قادمة ومن ثم دبلوماسية واجهزته الدبلوماسية .

غير أن الأستاذ المؤلف برؤيته الواسعة لا يرى فى هذه المشكلات تحديا لدول الجنوب فحسب وانما تحمل ايضا تحديا فلسفيا للشمال من حيث ضرورة ادراكه ليس فقط للاعتبارات الانسانية فى تنظيم علاقاته مع الجنوب ، وانما أيضا فى تقديره أن استمرار تدهور أوضاع دول العالم الثالث الاقتصادية بشكل خاص سوف ينعكس على اقتصاديات العالم باسره وامكانيات استقراره .

ويختتم الكتاب بباب فريد حقا على الادب الدبلوماسى المصرى والعربى وهو باب يذكر المرء بكتاب اندريه سيجفريد العظيم

سيكولوجية الشعوب » وفى هذا الباب يبلور المؤلف مقومات وعناصر الدبلوماسية كما تشكلها عوامل التاريخ ، والموقع الجغرافى والوضع الاقتصادى ، والايدلوجية ، وانماط الثقافة السائدة ، ثم شخصية الحاكم وصانع القرار السياسى ويستخدم الكتاب هذه المقومات لكى يقدم من خلالها خصائص عدد من الدبلوماسيات الرئيسية وهى فى نفس الوقت دبلوماسيات الدول أو بشكل أدق القوى الرئيسية التى عمل فيها واختبرها وتعامل معها .

ففى تقديمه وتقييمه للدبلوماسية الفرنسية يعتبر ان المقومات التى صاغت هذه الدبلوماسية تدفعها الى تأكيد استقلالها واظهار عظمة فرنسا وأبعادها عن التبعية ، كما يرى أن مقومات هذه الدبلوماسية تفسر الموقف الفرنسى من محاولة « تطويق » احتمالات الخطر الألمانى باحتوائه داخل السوق الأوروبية ، وباسلوب الاتفاقيات والتشاور المستمر معها .

أما الدبلوماسية البريطانية فهو يرى ان مقوماتها تفسر سعيها السياسى الى المحافظة على التوازن فيما بين دول اوروبا ومن سيطرة دولة على مقدرات الأخرى ، الأمر الذى جعل منها عنصر التوازن ومثلما يورد الكاتب المقومات التقليدية للدبلوماسية البريطانية ، فانه يهتم بما طرأ على هذه المقومات من تغييرات دفعت الدبلوماسية البريطانية الى صياغة علاقة خاصة مع الولايات المتحدة وخاصة بعد حرب ٥٦ ، والدفاع عن علاقات بريطانيا التجارية مع كل انحاء المعمورة خاصة فى وجه المنافسات الجديدة الأمر الذى فرض واجبات واعطى للدبلوماسية البريطانية وجها جديدا جعلها لا تقتصر على مشكلات سياسية ذات طابع امبراطورى .

ويلاحظ الكاتب على الدبلوماسية الالمانية أنه قد انعكس عليها وفى « اتجاه متكرر » المزاج الالمانى ونظرة التشاؤم المتأثرة بفلسفات نيتشه وهيجل ، وكذلك روح العسكرية والفروسية والرومانسية الفاجنرية التى صبغت سعى الشعب الألمانى تاريخيا لتحقيق وحدته وانهاء تقسيمه الى دويلات ، اما خبرته الشخصية فى العمل مع الدبلوماسية الألمانية الجديدة والدبلوماسيين الالمان ، فتشير الى انها تتميز بكفاءة خلاقة نادرة وتبدى كل مزايا الاحتراف والحق والجدية والاقبال على العمل الدبلوماسى بحب وشغف وفهم وواقعية ومسئولية كاملة .

أما الدبلوماسة الايطالية فان الكاتب يراها وريثة دبلوماسية عريقة بل وشديدة العراقة بل ولعلها اعرق دبلوماسية أوروبية ، وقد استطاعت الدبلوماسية الايطالية الحديثة ان تحتفظ بعصارة المهارات الدبلوماسية الايطالية التقليدية .

ومما يستلفت النظر فى تقديم الكاتب لهذه الدبلوماسيات الأوروبية الرئيسية حرص على التذكير بأن كلا منها تستند فى تحملها على تعزيز وجودها الثقافى والحضارى فى مختلف عواصم العالم من خلال مراكزها ومعاهدها الثقافية .

أما النموذج الخامس من الدبلوماسيات فهو الدبلوماسية الأمريكية وهى الدبلوماسية التى اختبرها الكاتب وعايشهاخلال فترتين من تاريخه الدبلوماسى من عمله فى سفارة مصر فى واشنطن ، ثم كسفير مناوب فى بعثتنا الدائمة فى نيويورك . ويتوقف الكاتب عند المفارقة التى تتميز بها الدبلوماسية الأمريكية .. ماتتميز به من كفاءة فنية وعملية وما تملكه من امكانيات لا تعادلها اية دول متقدمة وما تحمله فى طياتها من عدم نضج وفجاجة ، كما تبدو فى دبلوماسية الولايات المتحدة فى أحيان كثيرة . ويرد الكاتب هذا الجانب الأخير الى افتقارها الى الأساس والخبرة التاريخية من ناحية ، والى اعتبارات السياسة الأمريكية من ناحية اخرى وما تمارسه جماعات الضغط والمصالح على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية .

ويختتم الكاتب هذا الباب ويختتم كتابه بفصل عن مقومات الدبلوماسية المصرية ، وحيث يقسم مراحل تطورها ومنذ ان تأسس أول جهاز دبلوماسى مصرى عام ١٩٢٢ وبعد اعلان استقلال مصر ، يقسمها الى خمس مراحل .. الدبلوماسية الملكية ١٩٤٠ - ١٩٥٢ ، والدبلوماسية الثورية ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، ودبلوماسية ثورة التصحيح وما يمثله عصر السادات ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، ثم دبلوماسية تصحيح التصحيح وهو ما يمثله عهد مبارك منذ عام ١٩٨١ .

ويفصل الكاتب هذه المراحل وأحداثها ارتباطا بالعمل الدبلوماسى وادواته وتأثره بخصائص كل منها ، وما واجهه من صعوبات ومحاذير . الا انه بحسه الوطنى وانتمائه لمهنته يسجل ما اثبتته الدبلوماسية المصرية من كفاءة وجدارة ، وما خاضته من معارك منذ العمل على تحقيق الاستقلال الوطنى ، الى مقدمات ونتائج الحروب العربية الاسرائيلية ، الى المواجهة الدبلوماسية مع الولايات المتحدة والغرب حول قناة السويس والسد العالى ، والى أدوارها فى العالم الثالث ، وتأسيس حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامى ، ومواجهة الحصار العربى بعد كامب ديفيد ، وانعكاساتها فى المنظمات والوكالات الدولية ، وجهادها فى مشاكل الدول النامية وعلاقة الشمال الجنوب ، وقضايانزع السلاح ، واخيرا معركة الداخل والخارج وهى معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلباتها من مصادر وتأييد خارجى متعدد الوجوه ، وهى المعركة التى تكاد تشغل الآن محور عمل ونشاط واهتمام الدبلوماسية المصرية .

وبعد ، فان الدبلوماسية المصرية واجيالها الحالية والمقبلة ، سوف تعتز بهذا الكتاب لحرص صاحبه على أن يقدم رحيق خبرته الدبلوماسية الخصبة وأن يقدمها بهذا الفكر الراقى والمستنير .

د . السيد امين شلبى

□□ بسيونى ابراهيم حماده - دور وسائل الاتصال المصرية فى صناعة القرارات دراسة تطبيقية على صانعى القرار فى مصر - رسالة دكتوراه - كلية الاعلام - جامعة القاهرة - فبراير ١٩٩١ - اشراف د . راسم الجمال □□

دراسة دور نظام الاتصال فى صناعة القرارات فى هذه الرسالة هو امتداد لجهد الباحث صاحب الرسالة فى رسالته للماجستير عام ١٩٨٧ والتى كانت عن موضوع العلاقة المتبادلة بين وسائل الاعلام والجماهير فى تحديد اولويات القضايا العامة فى مصر ذلك انه قدم رسالة الدكتوراه تأكيدا لدور الاتصال فى وضع أولويات اهتمامات الرأى العام وصانعى القرارات فالفرض الرئيسى لنظرية وضع الاجندة ان ثمة علاقة ارتباط ايجابية قوية بين اولويات اهتمامات نظام الاتصال واولويات اهتمامات الجماهير .

وهذه الدراسة تعتمد على اقتراب تحليل النظم الذى يشير الى مجموعة من المتغيرات المرتبطة بظاهرة معينة والتى تقوم بينها ارتباطات اكثر من تلك التى تجمعها مع اى نظام آخر . وعليه فالنظام السياسى يشمل التفاعلات التى تتم بين السلطة السياسية والمواطنين بينما النظام الاتصالى ايضا يشمل التفاعلات التى يتم بمقتضاها انتاج الرسالة الاتصالية بشكل يسمح بادارة الحوار

داخل المجتمع وبناء اولويات اهتمامات الرأى العام والتعبير عنها لدى صانعى القرارات ثم نقل القرارات الى الجماهير وتفسيرها واضفاء الشرعية عليها وربما اضعاف شرعيتها . الا ان الباحث يؤكد على ان دور الرأى العام فى صناعة القرارات يتوقف على وجود حرية نظام الاتصال وبطبيعة النظام السياسى والفلسفة التى تحكمه ايضا .

وتكمن المشكلة البحثية لهذه الدراسة فى البحث عن ماهية الدور الذى يقوم به نظام الاتصال فى صناعة القرارات وحجم هذا الدور ونوعه وقوته وطبيعته والعوامل التى تعوق نظام الاتصال عن ممارسة دوره الطبيعى فى صناعة القرارات والشروط التى تجعل استجابة النظام السياسى اكثر احتمالا لأن تتفق مع مطالب نظام الاتصال ومدى ممارسته لدوره فى صناعة القرارات بهدف تحقيق نوع من الضبط الاجتماعى أو بهدف تحقيق نوع من التغيير الاجتماعى ومدى قيام هذا النظام بالعمل على اضفاء أو اضعاف الشرعية على القرارات وكيفية ذلك .

ويطرح الباحث تساؤلا أساسيا فى بداية دراسته عما اذا كانت هناك فجوة بين نظام الاتصال وعملية صنع القرار .

وتبنى الباحث اقتراب أو مدخل تحليل النظم لدراسة دور نظام فى صناعة القرارات باعتباره انسب الاقترابات العلمية التى تسمح بالنظرة والتناول الشامل لعلاقة متغيرات الدراسة بعضها بالبعض الاخر ويوظف الباحث هذا الاقتراب لدراسة التفاعل بين النظام الاتصالى والنظام السياسى بهدف الكشف عن غموض مشكلة البحث والخاصة بدور نظام الاتصال فى صناعة القرارات فى مصر فى عقد الثمانينات . واستهدفت الدراسة اختبار اربعة فروض علمية :

الأول : يمارس نظام الاتصال دوره فى عملية صنع القرار عن طريق المساهمة فى تقديم مدخلات العملية والتعامل مع مخرجاتها وقلما يؤثر فى عملية التحويل ذاتها

الثانى : يرتبط الدور المحدود لنظام الاتصال فى صناعة القرارات بالدور المحدود الذى يمارسه نظام الرأى العام فى صناعة القرارات .

الثالث : ان صدور قرار سياسى معين مخرجات يتفق ومطالب نظام الاتصال لا يعنى بالضرورة استجابة السلطة السياسية لنظام الاتصال قدر استجابتها لمتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية محلية أو دولية تشكل بيئة النظام السياسى .

الرابع : يختلف اسلوب نظم الاتصال الفرعية المعارضة عن نظم الاتصال القومية فى التعامل مع مخرجات عملية صناعة القرارات فى مصر فبينما تعمل الاولى مع اضعاف شرعية القرارات تعمل الثانية على اضفاء الشرعية عليها .

وحدد الباحث نظام الاتصال على مستوى هذه الدراسة فى الصحافة القومية والصحافة الحزبية المصرية . ووضع معايير لاختيار القضايا التى تمكنه من التحقق من الفروض الاربعة السابقة على أساس ان تكون القضايا هامة تعنى الرأى العام وان تكون على قمة اولويات اهتمامات نظام الاتصال وان تكون مثار جدل وانقسام فى الرأى فى المجتمع وان يكون هناك رد فعل من جانب السلطة السياسية تجاهها وان تحظى هذه القضايا بقرارات ذات طبيعة متنوعة وأن تكون القضايا ذات طبيعة متنوعة وان تكون مثار اهتمام النظامين السياس والاتصالى عبر فترة زمنية طويلة ، وقام الباحث بعمل دراسات استطلاعية على نظام الاتصال المصرى ومن خلال مقابلات مفتوحة متعمقة مع بعض القيادات الصحفية فى مصر ، ومن خلال كل هذه الاسس العلمية وقع اختيار الباحث على أربع قضايا هى : قانون انتخابات مجلس الشعب - قضية شركات توظيف الاموال - قضية القطاع العام التخصيصية - قضية العمالة المصرية بالعراق نوفمبر ١٩٨٩

واعتمدت الدراسة فى جمع المعلومات على اسلوبين اساسيين : اسلوب تحليل المضمون - اسلوب الاستقصاء ، ووقع اختيار الدراسة على كل الطبعات لجريدة الاهرام كنظام اتصال قومى وطبعات جرائد الوفد والشعب والاهالى كنظم اتصال معارضة ، ومثل عقد الثمانينيات الاطار الزمنى للدراسة (١٩٨١ - ١٩٨٩)

وبعد ان عرض الباحث لكل ما سبق فى الفصل الاول عرض فى الفصل الثانى للعلاقة بين العملية الاتصالية والعملية السياسية حيث عرض الباحث فيه للنماذج والرؤى المختلفة للعلاقة بينها من خلال التراث العلمى السابق فى هذا المجال سواء العربى او الاجنبى .

ثم ركز الباحث فى الفصل الثالث على العلاقة بين الاعلاميين والسياسين على النظريات والنماذج التى تفسر العلاقة بين العاملين فى مجالى الاتصال والسياسة وعلاقة الجماهير بأدوارهما .

وعرض الباحث فى الفصل الرابع لمفهوم عملية صنع القرار ومراحلها واشكالها وأنواع القرارات ونماذج عملية صنع القرار وعرض الفصل الخامس للعلاقة بين الرأى العام والسياسة العامة وذلك من خلال تناول : مفهوم الرأى العام والسياسة العامة - الآراء المختلفة حول اساليب تكوين الرأى العام ودوره فى السياسة العامة - نماذج العلاقة بين الرأى العام والسياسة العامة - الديمقراطية وعلاقتها بدور الرأى العام فى صنع السياسة العامة .

وعرض الفصل السادس لدور وسائل الاتصال فى صناعة القرارات حيث ركز على الاطار النظرى لموضوعين هما : الأول : مفاهيم ووظائف وسائل الاتصال فى عملية صنع القرار والثانى : دور وسائل الاتصال فى صنع قرار السياسة الخارجية .

ثم تعرض الفصل السابع لوسائل الاتصال وصناعة القرارات فى النظم الاتصالية المختلفة حيث تناول التراث العلمى السابق الخاص بتأثير النظم الاتصالية المختلفة على دور وسائل الاتصال فى صناعة القرارات . وعرض الفصل الثامن لمفهوم النظام السياسى المصرى : المكونات والسلطات والمسئوليات باعتباره احد النظم الاساسية الخاضعة للدراسة جنبا الى جنب مع النظم الاتصالى ويتميز هذا الفصل بوضوح جهد الباحث فى تحديد اطار ومضمون النظام السياسى المصرى من خلال عرض مميز لنظم الحكم والاحزاب السياسية وتجربتها وأسباب ضعف فاعليتها وجماعات المصالح .

وفى الفصل التاسع عرض الباحث لبيئة صنع القرار فى مصر الثمانينيات على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى بالاضافة الى الملامح العامة للبيئة الخارجية .

وفى الجزء الثانى من الرسالة عرض الباحث لنتائج الدراسة والتحقق من الفروض حيث عرض فى الفصل العاشر للقضية الاولى وهى قانون انتخابات مجلس الشعب وفى الفصل الحادى عشر للقضية الثانية وهى قضية شركات توظيف الاموال وفى الفصل الثانى عشر للقضية الثالثة وهى قضية القطاع العام والتخصيصية وفى الفصل الثالث عشر للقضية الرابعة وهى قضية مشكلة المصريين العاملين فى العراق .

وقام الباحث فى هذه الفصول الاربعة الاخيرة بعرض النتائج الخاصة بكل قضية اعتمادا على : تحليل مخرجات نظام الاتصال كميا وكيفا - تحليل مضمون القضية وموضوعها - تحليل نتائج الدراسة الميدانية التى اجريت مع القيادات الصحفية بنظام الاتصال والمقابلات العلمية المفتوحة مع بعض المفكرين والسياسيين وصانعى القرار - دراسة علاقة النظم الفرعية بالقضية موضوع الدراسة وذلك عبر مراحل ثلاث اساسية

وفى الفصل الرابع عشر قام الباحث بالتحقق من فروض الدراسة بهدف مناقشة فروض الدراسة والتحقق منها على مستوى القضايا الاربع وهو من اهم فصول الدراسة حيث تناوله الباحث على النحو التالى : بالنسبة للفرض الاول عن دور نظام الاتصال فى عملية صنع القرار : فبالنسبة لقضية انتخابات مجلس الشعب كانت استجابة النظام السياسى للنظام القضائى وليست للنظام الاتصالى حيث ان النظام القضائى هو الذى حدد مضمون التعديلات والتغيرات التى طرات على القانون . وبالنسبة لقضية شركات توظيف الاموال فان قانونها الصادر عام ١٩٨٨ لم يمثل استجابة بدرجة ما لمطالب نظام الاتصال المصرى الذى يرى الباحث انه من خلال نشاطه الاعلانى لهذه الشركات شكل عاملا هاما لاحساس النظام السياسى بتهديد نشاط هذه الشركات للنظام الاقتصادى فى مصر . وبالنسبة لقضية القطاع العام والتخصيصية لا يمكن استبعاد دور نظام الاتصال فى صنع القرارات المتعلقة بالتخصيصية ذلك لان هذا الدور المحدود والمرتبط بمجرد وضع القضية فى اولويات اهتمامات صانعى القرار لم يكن ليحدث فى غياب المؤثرات الدولية وبالنسبة لمشكلة المصريين العاملين بالعراق فلقد كان دور نظام الاتصال المصرى فى صنع القرارات الخاصة بهذه القضية اكبر منه فى اى قضية اخرى على نحو جعل نظام الاتصال يشارك فى اتجاه حسم المشكلة .

بالنسبة للفرض الثانى عن ارتباط الدور المحدود لنظام الاتصال فى صناعة القرارات بالدور المحدود للراى العام فى ذلك طرح الباحث لمجتمع الدراسة سؤالا عن مدى ممارسة الراى العام فى مصر لذلك وتوصلت الدراسة الى ضعف هذا الدور ومحدوديته فى صناعة القرارات وان كان الباحث يرجع الى انه من اسباب ذلك مشكلات قياس هذا الدور وهو ما تفتقده مصر فى قياس الراى العام .

وينتهى الباحث فى هذا الفرض باقرار ارتباط محدودية دور نظام الاتصال المصرى بالدور المحدود لممارسة الراى العام فى صناعة القرارات .

بالنسبة للفرض الثالث والخاص بأن صدور قرار سياسى معين لا يعنى بالضرورة استجابة لنظام الاتصال قدر استجابتها لمتغيرات تشكل بيئة النظام ، اثبتت الدراسة صحة ذلك بالنسبة للقضايا الثلاث : قانون انتخابات مجلس الشعب - قضية شركات توظيف الاموال - قضية القطاع العام والتخصيصية .

كما اثبتت الدراسة عدم صحة ذلك نسبيا بالنسبة لقضية مشكلات العاملين المصريين فى العراق ذلك انها لم تشغل صانعى القرار الا بعد ان اهتم بها نظام الاتصال .

بالنسبة للفرض الرابع والخاص باختلاف اسلوب نظم الاتصال الفرعية المعارضة عن نظام الاتصال القومية فى التعامل مع مخرجات عملية . صنع القرار فى مصر انتهت الدراسة الى ان النتائج اشارت الى ان الاهرام كنظام اتصال قومى يسعى الى تدعيم الاوضاع القائمة والمحافظة عليها والعمل على استمرارها بينما تسعى نظم الاتصال الفرعية المعارضة الى المطالبة بالتغيير الاجتماعى والسياسى اكثر من ممارسة دورها فى الضبط الاجتماعى .

ويتناول الباحث القضية التى طرحها فى بداية الرسالة عن مدى وجود فجوة بين النظام الاتصالى والنظام السياسى وحاول الاجابة عليه ذلك ان الدراسة اكدت وجود مثل هذه الفجوة دون ان ينفى ذلك وجود قدر من تبعية النظام الاتصالى القومى للنظام السياسى كما ان مظاهر هذه الفجوة ش فى ضوء ان نظام الاتصال فى مصر لا يشارك مشاركة فعلية فى صنع القرار السياسى مما يعنى انتفاء الوظيفة الاساسية لعمل هذا النظام وهدفه فى المجتمع ولا يعنى وجود هذه الفجوة انه ليس هناك تفاعل بين النظامين الاتصالى والسياسى فالتفاعل قائم بمعنى ان النظام الاتصالى يتمتع بقدر كبير من الحرية ولكن الفجوة هنا تعنى عدم المشاركة الفعلية الجادة فى صنع القرار .

ودعا الباحث الى وجود اجهزة متخصصة لدى صانعى القرار للعناية فقط بتحليل مطالب نظم الاتصال القومية والحزبية والوقوف على اهم ما جاء بها من اقتراحات وبدائل حلول وسياسات ومناقشتها على مستويات مختلفة ذلك ان مطالب نظام الاتصال ليست بالضرورة كلها صائبة وموضوعية . واكد الباحث ان دراسته اثبتت ان عوامل الفجوة بين النظامين ليست مسئولية طرف دون الآخر منهما ولكن كليهما يشترك فى مسئولية وجود هذه الفجوة ويساهم بنصيب فيها .

وفى خاتمة الرسالة وهى خاتمة غير تقليدية حيث عرض الباحث لنموذج للعلاقة بين النظام الاتصالى وعملية صنع القرار السياسى فى مصر اعتمادا على نتائج الدراسة وفروضها ثم طرح الباحث فى الخاتمة ايضا رؤية لتجسير الفجوة بين النظام الاتصالى والسياسى فى مصر

وهنا يطرح الباحث خلاصة فكره وعقيدته حيث اكد ان الاسلام هو منبع هذا البناء الفكرى ، الكفيل بتجسير الفجوة ذلك ان الاسلام يكفل اقرار مبدأ الحرية بمعناها الواسع وحرية نظام الرأى العام بل ويعتبر الاسلام المرجع الاساسى لمبدأ الحرية . كما اكد الباحث ان المتطلب الثانى لتجسير الفجوة هو الديمقراطية بأبعادها المختلفة البعد القيمى والمتمثل فى الحرية والبعد التنظيمى والمؤسسى والبعد الاقتصادى والاجتماعى وأشار الباحث الى ان الاسلام قد طرح الشورى كفريضة واجبه على الرسول الكريم وهذه الشورى تمارس فى مجال اختيار الحكام والمشاركة فى صنع القرارات . وأكد الباحث على نحو لا يبعث على الشك ان القضية ليست مجرد احلال مصطلحات ذات طابع اسلامى ولكن هذه المصطلحات لها خصوصيتها التى تطرح اسسا جديدة لشرعية النظام السياسى فى الاسلام والتى يعمل وفقا لها نظام الاتصال وكل النظم الفرعية .

ويطرح الباحث تاكيده على ان نظام الاتصال فى ظل البناء الفكرى الاسلامى لن يكون سوى احد الانظمة الفرعية داخل النظام الوطنى ليسعى لتحقيق وظيفته ومن ثم تضييق الفجوة من خلال مبدأ الشورى ومبدأ الحرية ولا يعنى ذلك تلاشى هذه الفجوة تماما ولكن سيظل هناك الاختلاف الناتج عن تعدد الرؤى السياسية لحل القضايا التى تستجد يوما بعد يوم وتجسير هذه الفجوة على هذا النحو ليس امرا سهلا كما يقول الباحث كما انه ليس متسحيلا ولكنه امر ممكن ويحتاج الى الايمان بمنطق التصور الاصلاحى التدريجى خاصة اذا كان التغيير المستهدف لا يتحقق فقط من اعلى ، أى من جانب السلطة السياسية ولكن يجب ان يسبقه وان يسايره التغيير على مستوى القاعدة وهى عملية مجتمعية طويلة المدى وأكد الباحث ان دعوته هذه تاتى وسط واقع اسلامى وعربى معاصر كئيب .

وهذه الرسالة المتميزة تماما فى بعديها النظرى والتطبيقى انما تمثل بداية باحث متميز تحلم به مصر مثلما يحلم بها وتجدر الاشارة الى ان الدكتور عبد الملك عوده ذكر فى مناقشته لنفس الباحث فى رسالته للماجستير عام ١٩٨٧ انه من الفاتحين فى العلم ولا شك انه فى رسالته للدكتوراه قد أكد هذه المقولة بصدق المحبين للعلم والوطن وصدق المؤمنين بأهمية الاسلام ودوره فى بناء المجتمع واستمراره فى ظل نظام عالمى جديد مجهول .

عصام الدين فرج

□□ د . أحمد حسن الرشيدى (محرر) ـ الادارة المصرية لأزمة طابا ـ مركز البحوث والدراسات السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٩٠ □□□

قدمت الدبلوماسية المصرية فى ادارتها لأزمة طابا نموذجا رائعا فى التعامل مع القضايا والمشكلات القومية باكبر قدر من النجاح . حيث حرصت الدولة فى مصر على أن تحشد معها ومن ورائها كافة القوى السياسية الشعبية على النحو العربى الذى كلل لها فى النهاية كسب معركة التحكيم لصالحها .

وهذا الكتاب الذى نعرض له يمثل جملة الابحاث التى قدمت لندوة « الادارة المصرية لأزمة طابا » والتى قام بتنظيمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة فى مايو ١٩٩٠ وقد افتتحت أعمالها بكلمة جامعة للدكتور / عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية حيث تناول فيها الجهود الكبيرة التى بذلت والمفاوضات الشاقة مع الجانب الاسرائيلى وبوساطة امريكية وكيف تم التوصل مع اسرائيل إلى اتفاق حول صيغة مشارطة التحكيم فى سبتمبر ١٩٨٦ والذى تضمن « يطلب من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وفقا لمعاهدة السلام واتفاق ٢٥ إبريل ١٩٨٢ » . وعرض د . عصمت للعوامل التى كانت وراء إدارة الأزمة بنجاح حتى اسدل الستار على الفصل الختامى للأزمة ـ التى استمرت سبع سنوات كاملة ـ برفع العلم المصرى فوق منطقة طابا يوم ١٥ مارس ١٩٨٩ .

أما الابحاث التى قدمت للندوة قد ركزت على دراسة الأزمة انطلاقا من أربعة محاور رئيسية هى : ـ

المحور الأول : ويتصل بموقع طابا فى سياسة مصر الخارجية . وقد عالج هذا الموضوع بحثان .. أولهما بحث د . يونان لبيب رزق عن مشكلة طابا فى علاقات مصر الدولية ١٩٠٦ ـ ١٩٧٩ » حيث يرى ان طابا قد اقتحمت ابواب التاريخ المصرى المعاصر فى مستهل عام ١٩٠٦ عندما قامت بعض القوات التركية باحتلال طابا ، حيث تمخضت عن ذلك ازمة سياسية كبيرة بين تركيا وبريطانيا ، انتهت بعملية تعليم خط حدود مصر الشرقية ، ويؤكد الباحث من خلال الوثائق والخرائط أن طابا أصبحت جزءا لايتجزأ من التراب الوطنى المصرى .. وقد اعترفت اسرائيل بذلك ـ ضمنيا على الاقل ـ عندما انسحبت من كامل سيناء ـ بما فيها طابا ـ فى أعقاب فشل العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ . إلا أن طابا قد وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلى نتيجة حرب ١٩٦٧ حتى توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل من ٢٦ مارس ١٩٧٩ . وقد قامت اسرائيل خلال تلك الفترة بمحاولة ربط طابا بالاراضى الاسرائيلية واخفاء عدد من المعالم التى تؤكد على مصرية طابا .

أما البحث الثانى .. فقد عرض له د . عطية حسن افندى « حدود مصر الشرقية فى معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وموقع مشكلة طابا فيها » . وقد عنى هذا البحث بقراءة وتحليل النصوص التى اوردتها معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية بصدد مصر الدولية مع فلسطين تحت الانتداب بوجه عام مع اسرائيل مع محاولة تحديد مايتصل من هذه النصوص بقضية طابا بوجه خاص . واتفق الطرفان على عدم إجراء أية تعديلات فى الحدود حيث نصت المعاهدة ضمن بنودها على « ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لاتمس » . ويشير الباحث إلى أن اسرائيل قد أكملت انسحابها من سيناء فى آخر مرحلة فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ ولكنها رفضت الانسحاب من طابا وكانت تهدف من وراء ذلك الى اغراض كثيرة من حيث الموقع الاستراتيجى لطابا واهميته لها وقد جرت عدة مباحثات بين الجانبين المصرى والاسرائيلى استمرت لمدة طويلة انتهت بقبول اسرائيل مبدأ التحكيم فى ١٣ يناير ١٩٨٦ ووقعت على مشارطة التحكيم فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦ حيث اتفق الطرفان على إحالة النزاع حول علامات الحدود الى التحكيم الملزم وانشاء محكمة تحكيم لهذا الغرض والتى أصدرت حكمها لصالح مصر فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ .

اما المحور الثانى : فيتصل بالجهود التى بذلت من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة منذ نشوبها عام ١٩٨٢ وحتى تم التوصل إلى اتفاق بعرضها على التحكيم الدولى ، وقد عالج هذا الموضوع البحث المقدم من د . نازلى معوض « اشكاليات التسوية السلمية فى قضية طابا مابين مصر واسرائيل » وقد تناولت الباحثة هذا الموضوع من عدة زوايا حيث اشارت فى قسم من دراستها لاتفاق الاجراء المبدئى لحل مسائل الحدود الذى وقعته مصر واسرائيل ٢٦ إبريل ١٩٨٢ ، والذى يعتبر بمثابة أول اعتراف رسمى علنى من جانب الطرفين بوقوع خلاف بينهما حول تنظيم وضع العلامات على الحدود الدولية . وقد تناولت الباحثة فى قسم ثان ماسمى بالسلام البارد والمعركة الدبلوماسية حول طابا ، حيث اوضحت الدراسة كيف انتهكت اسرائيل الاحكام الواردة فى ورقة الاجراء المبدئى والظروف التى ساعدت اسرائيل على ذلك وقد قامت بعرض شامل للمعركة الدبلوماسية التى دارت بين الجانبين والتى احدثت شرخا فى الائتلاف الاسرائيلى الحاكم أنذاك وكيف انتهت تلك المعركة الطويلة بانتصار الخيار المصرى بقبول اسرائيل ـ على مضض ـ لاسلوب التحكيم والذى طالما رفضته سابقا .

اما المحور الثالث : فقد ركز على دراسة الأزمة بعد الاتفاق على اللجوء الى التحكيم من أجل تسويتها .. وقد قدمت فى هذا الخصوص ثلاثة ابحاث هى (أولا) البحث المقدم من اللواء محمد عبد الفتاح محسن بعنوان « طابا ومشكلة الحدود الشرقية » وقد تناول فيه الدوافع الاستراتيجية ـ من وجهة نظر بريطانيا ـ لانشاء خط الحدود الشرقية لمصر عام ١٩٠٦ . (وثانيا) بحث د . ودودة بدران « الوساطة الامريكية من النزاع المصرى الاسرائيلى حول طابا : ١٠ ديسمبر ١٩٨٦ ـ ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ » . وقد اكدت الباحثة انه كانت هناك دوافع أمريكية وراء تدخلها كوسيط من النزاع . ويأتى فى مقدمة هذه الدوافع حرصها على عدم تدهور علاقات طرفى الصراع . واكدت الدراسة أن مصر قبلت هذه الوساطة رغم توفر بديل أخر يحقق مصالحها ، الا وهو التحكيم الدولى ، لأن مثل هذا القبول لا يعنى تأجيل عملية التحكيم وانها اشترطت ألا يكون لهذه الوساطة اية حلول تنال من سيادة مصر على طابا ، وقد قدمت الولايات المتحدة عددا من المقترحات كان مصيرها الفشل وانتهى الأمر بتسوية النزاع عن طريق حكم هيئة التحكيم الدولية فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ والذى أكد على مصرية طابا . و(ثالثا) البحث المقدم من د . أحمد عبد الونيس بعنوان « القيمة الاستدلالية لأدلة الاثبات فى منازعات الحدود ـ دراسة لبعض الأدلة مع التطبيق على قضية تحكيم طابا » .

وهو بحث تحليلى فى إطار القانون الدولى مع التطبيق على قضية طابا ، وقد انطلق البحث من فرضية مؤادها « ان الأثبات ـ بمعنى اقامة الدليل أمام القضاء الدولى على صحة الحق المدعى به ـ إنما يحتل مكانة مهمة فى مجال حفظ الحقوق والدفاع عنها . ويعزى ذلك إلى كون ان الحق الذى يكون محلا للمنازعة أمام القضاء ولكنه يفتقر إلى الدليل فى الوقت ذاته ـ الذى يؤكده إنما يكون هو والعدم سواء من وجهة نظر إدارة العدالة عن طريق القضاء ، وقد تناول الباحث فى جزء من الدراسة القيمة الاستدلالية النسبية للخرائط فى منازعات الحدود عموما وفى نزاع الحدود بالنسبة لطابا وغيرها من مواقع علامات الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب بشكل خاص .

والمحور الرابع يتعرض لتطورات قضية طابا خلال الفترة التى

بعد صدور حكم هيئة التحكيم الدولية بشأنها فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ وحتى اتمام تنفيذها هذا الحكم ورفع العلم المصرى على ارض طابا فى ١٥ مارس ١٩٨٨ . وقد عالج هذا الموضوع البحث المقدم من د . احمد الرشيدى بعنوان « دور الطرف الثالث فى تنفيذ احكام التحكيم الدولية) دراسة لبعض القواعد العامة مع التطبيق على حكم طابا كحالة خاصة » وقد تناول الباحث المقصود بالطرف الثالث فى مجال الحديث عن التسوية السلمية للمنازعات الدولية . وبين طبيعة وحدود دور الطرف الثالث فى تنفيذ احكام التحكيم الدولية . وقد عرض الباحث للخلاف المصرى الاسرائيلى بشأن تنفيذ حكم هيئة التحكيم بشأن طابا وغيرها من مواضع علامات الحدود المتنازع عليها بين الدولتين وحدود الدور الذى قامت به الولايات المتحدة من اجل تسوية هذا الخلاف . حيث ترددت اسرائيل فى تنفيذ الحكم فور صدوره متزرعة فى ذلك بحجج شتى قانونية وغير قانونية . وانتهى الباحث الى ان الولايات المتحدة قد لعبت دورا كبيرا من اجل إيجاد تسوية ودية لحل هذا الخلاف .

ـ وفى النهاية تناولت كلمة السيد السفير د . نبيل العربى بعض ملامح الاستراتيجية المصرية فى إدارتها لازمة طابا حيث اكد ان قضية طابا ـ قضية العصر ـ كانت تمثل نجاحا باهرا للدبلوماسية المصرية سواء فى التخطيط او فى التنفيذ والمتابعة . وعرض د . نبيل للجهد الكبير الذى بذل من جانب المصريين حكومة وشعبا فى سبيل الوصول الى الحق وتأكيد مصرية طابا وعودتها إلى الوطن الأم .

وجيه عبد العاطى الحديدى

□□ عبدالتواب عبدالحى ـ طابا ـ كيف ضاعت ؟ وكيف عادت ؟ مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة ـ ١٩٩٠ □□

يتناول الكتاب فى عشرة فصول خبايا المعركة الدبلوماسية لتحرير طابا وجذور القضية من خلال متابعة المؤلف لها منذ بداية تفجرها عام ٨٢ من موقع أحداثها ومن خلال الاتصال الوثيق باطراف القضية من دبلوماسيين وقانونيين وعسكريين ومواطنين عاديين ، حتى تمام تحررها عام ١٩٨٩ .

يشير الكاتب الى أن رحلة أسر طابا قد استغرقت « ٢١ عاما و٩ اشهر واسبوعا » واستغرقت المعركة الدبلوماسية لتحرير طابا « ٢٤٩٩ » يوما .

ويرى الكاتب أن طابا كانت مشكلة قبل تحررها ، وبعد التحرير اصبحت مشكلة أخرى ، حيث يجرى على ارضها صراع بين « السيادة » والسياحة .. فقبل حل نزاع طابا كان فندق « افياسونستا » هو محور النزاع السياسى ثم اصبح الفندق « طابا سونستا » محور النزاع السياحى المشوب دائما بدوافع خفية وان كانت تظهر بوضوح فى الممارسات الاسرائيلية اليومية التى تغلف بدعوى شديدة الاغراء وهى « استمرار تشغيل الفندق بأعلى نسبة اشغال » ولكن خلف تلك الدعوى ، محاولة التفاف حول « احكام اتفاق التردد » على منطقة طابا ليعاد ذرع الوجود الاسرائيلى مرة اخرى بالتدريج .

وبالنسبة لمستقبل طابا ، يحذر الكاتب من تصاعد أعمال الحرب الاسرائيلية الخفية لخنق حركة السياحة الى طابا وجنوب سيناء والغردقة لصالح ايلات ، ويطالب بالانتباه والحذر حتى لا تنقطع الشعرة الفاصلة بين مقومات السيادة المصرية على طابا ومقومات السياحة إليها .

ويستعرض الكاتب فى الفصل الثالث المحاولة الأولى لاغتيال طابا عام « ١٩٠٦ » والتى استغرقت فيها المفاوضات والمناورات والضغوط على استانبول « ١٠٥ » يوما انتهت بالاذعان العثمانى للمطالب البريطانية المصرية وصدور قرار سلطانى بالجلاء عن طابا ١٤ مايو « ١٩٠٦ » .

ثم يتناول الكاتب ظهور قضية طابا على سطح الاحداث كقضية قومية لأول مرة ، وحدث ذلك عندما قامت اللجنة العسكرية المشتركة باعادة تعليم علامات الحدود فى الفترة ما بين اكتوبر وديسمبر ١٩٨١ وكان الخلاف على موضع « ١٤ » علامة أهمها العلامة « ٩١ » عند طابا ... ويشير الكاتب الى ضبط « كمال حسن على » الاسرائيليين فى حالة تلبس بنسف العلامة « ٩١ » ومحاولة ازالتها .

والاسباب التى عرضها الكاتب الصحفى لتمسك اسرائيل بطابا تتلخص فى الضغط على مصر وحاكمها الجديد حسنى مبارك بعد اغتيال السادات ليزور القدس ويوقع تعهدا باحترام معاهدة السلام ، وإرساء سابقة سياسية لتطبق بعد ذلك فى الضفة وغزة والجولان ولبنان وكل الاراضى التى قد تحتلها اسرائيل فى حروب مقبلة ، اضافة الى الاهمية الاستراتيجية الكبرى لطابا والبعد الجوبولتيكى لتلك الأهمية .

وفى الفصل الخامس يصف الكاتب مشاهداته فى منتصف اكتوبر ١٩٨٢ ، لعملية بدء الاسرائيليين فى تهويد طابا وإخضاعها للسيادة الاسرائيلية وتطبيق القانون الاسرائيلى عليها وإنتهاك اتفاق « ٢٥ » ابريل الذى يمنع القيام بأية انشاءات جديدة فى المنطقة .

ويتناول الفصل السادس مواجهة الخارجية المصرية لقضية طابا بعد الانسحاب الاسرائيلى بثلاثة أيام « ٢٨ ابريل ١٩٨٢ » . ولكن بعد اجتياح القوات الاسرائيلية للبنان ومذابح صابرا وشاتيلا أوقفت حركة التطبيع ونامت مفاوضات طابا لأكثر من « ٩ » اشهر ... وبعد ضغوط مصرية وامريكية تبلور الموقف واستقر الجانبان المصرى والاسرائيلى على استبعاد المفاوضة كوسيلة لحل النزاع بعد ان عجزا عن تحقيق أى تقدم عن طريق التفاوض .. وبقى اللجوء الى التوفيق والتحكيم .. ويشير الكاتب الى المراوغات الاسرائيلية والعراقيل التى كانت تضعها اسرائيل فى سبل المفاوضات حتى استطاعت الضغوط المصرية والأمريكية تخليص مسألة التحكيم من خليط البنود الاسرائيلية وبدأت مفاوضات مشارطة التحكيم التى تم التوقيع عليها فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦ .

ويستعرض المؤلف فى الفصل الثامن عملية تحضير القضية للتحكيم وتزويدها بالوثائق والخرائط والمستندات وجهد العلماء والقانونيين المصريين فى هذا الشأن ، ويشير للحيلة الاسرائيلية لتشكيك المحكمة بادعاء أن العلامة « ٩١ » ليست هى علامة الحدود الأخيرة وأن هناك عمودا آخر هو عمود « باركر » . وتم الحكم لصالح مصر .. وفى تعليقه على حكم المحكمة ، « سيس » رئيس الوزراء اسحق شامير التعليق بقوله : « لقد ثبت ان التحكيم الدولى يضر دائما بمصالح اسرائيل ، وطابا ليست استثناء من هذه القاعدة لكن علينا ان نقبل قرار التحكم . وعلينا فى نفس الوقت الا تذهب الى المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط لأنه سيجبر اسرائيل على تقديم تنازلات اقليمية .

وفور صدور الحكم توالت التحليلات السياسية المتشائمة من احتمال إثاره اسرائيل لمشاكل فنية او قانونية فى تنفيذ الحكم . ويقول الكاتب ان المصريين كان لديهم بدائل لمواجهة هذه الاحتمال معها ، وقف عمليات التطبيع وقطع البترول المصرى عن اسرائيل ومنع رسو سفنها فى قناة السويس وتجميد العلاقات الدبلوماسية بتدريج ينتهى بقطعها واللجوء للأمم المتحدة لالزامها بتنفيذ حكم المحكمة .. على ان مصر آثرت اللجوء للأساليب الدبلوماسية عبر قنوات المفاوضات المباشرة والضغوط الأمريكية الفعالة الى ان نجحت القيادة السياسية والدبلوماسية فى استرداد طابا وتم توقيع الأوراق النهائية لتحرير طابا فى ٢٦ فبراير ١٩٨٩ .

ويستخلص الكاتب فى الفصل الأخير درس عودة طابا فيرى أن

الأهمال هو السبب الأول فى ضياع طابا حيث لم تدخل أية قوات مصرية وادى طابا طوال ٢٣ عاما منذ عام ١٩٥٦ حتى أعقاب معاهدة السلام فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ . ويناقش غفلة الجانب المصرى عن وجود علامة تالية للعلامة « ٩١ » وهى عمود بادكر والخلط بين العلامة والعمود بعد ظهور صور بادكر .

ويقيم الكاتب ادارتنا لصراع تحرير طابا بالتساؤل عما إذا كنا قد بالغنا فى تضخيم القضية حتى أصبحت حبلا سياسيا ملفوفا حول اعناقنا وورقة ضغط اسرائيلية ضدنا ، وعن سبب تركنا للاسرائيليين ممارسة مطلقة لكل عناصر الملكية على المنطقة طوال الصراع مما حفز الاسرائيليين لمحاولة تهويد طابا فى بداية الصراع كما منحهم شيئا من القوة والتشدد فى تنفيذ الحكم الملزم بعد صدوره ، وعن عدم تطبيق أحكام القانون المدنى المصرى فى البناء على أرض مملوكة للغير بسوء نية على المنشآت السياحية فى طابا .

ويضع الكاتب صورة للمفاوض الاسرائيلى من خلال آراء بعض المفاوضين المصريين المشاركين فى إدارة القضية ، كى يستفيد منها أى مفاوض عربى فى المستقبل .. فالمفاوض الاسرائيلى يترك لنفسه مهربا دائما « لابد أن أرجع لحكومتى لأحصل على تصديق » ، وما يحله لنفسه ينكره على غيره ، والعالم عنده يبدأ وينتهى بالمصالح الاسرائيلية وهو يدافع عنها بشراسة مهما كانت عارية من السند والشرعية وهو لا يقتنع بالحجج القانونية مهما كانت سلامتها ولا يتكلم الوفد الاسرائيلى بلسان واحد . فهناك دائما المتشدد نسبيا والمتساهل نسبيا .. ولكنه فى نفس الوقت ، مفاوض مثابر يأتى جاهزا تماما بالوثائق والمستندات ودارسا لقضية وأسانيده وملما بموضوعه . أيضا يتسم المفاوض الاسرائيلى بالمراوغة والخداع والاستفزاز وإجادة اساليب خنق المفاوضات وعرقلة أى تقدم .

ويوضح الكاتب خصائص المفاوض المصرى التى أهلته لتحقيق النصر وهى الذكاء على المستوى الشخصى ومستوى تجهيز القضية بصورة علمية حضارية ، والحس الوطنى الثابت من انه صاحب الحق والأرض ، والصبر والمقدرة على امتصاص العقبات ، وروح الجماعة ، وتنوع التخصصات فى فريق التفاوض وامتلاكه صلاحية كاملة للتفاوض .

ويشير الكاتب الى ملاحظة القصور العددى الشديد فى الكوادر المصرية المتخصصة فى الشئون الاسرائيلية بالنسبة للكوادر الاسرائيلية المتخصصة فى الشئون المصرية والعربية ويطالب بتدارك هذا القصور لتلبية احتياجات الصراع السياسى والحضارى مع اسرائيل والتسويات المستقبلية التى كانت قضية طابا نموذجا لها .

الهام أبو سمرة

□□ د . أحمد عبدالله وآخرون ـ الانتخابات البرلمانية فى مصر ـ دارسينا للنشر ومركز البحوث العربية ـ القاهرة ١٩٩٠ □□

تعتبر الانتخابات البرلمانية مقياسا للممارسة الديمقراطية ومعيار ثبات النظام السياسى فى الدولة وقد شهدت مصر منذ تطبيق التعددية الحزبية سنة ١٩٧٦ وحتى سنة ١٩٩٠ خمسة إنتخابات برلمانية ، ثلاثة منها لم تكمل مدتها البرلمانية ، وتعرضت جميعها ، إما للطعن فى دستوريتها ، أو الشك فى حدوث نوع من التزوير والتدخل الحكومى . وبهذا تم حل بعضها إما المحكمة من الحكمة الدستورية ، أو لضيق النظام من المعارضة داخل المجلس . ومما لاشك فيه إن تلك الظاهرة فى حقيقتها إنما تعكس وجود أزمة داخل النظام السياسى فى البلاد . وللتعرف على طبيعة تلك الأزمة لابد من الخوض فى أغوار التجارب السابقة ، وتحليل المقدمات للوصول الى نتائج تقى البلاد والنظام من مغبة وأخطار المستقبل . لذا كان هذا الكتاب الذى بين ايدينا محاولة لسبر أغوار تجربة إنتخابات سنة ١٩٨٧ ، وتحليل عيوب ومثالب هذه الانتخابات . وكان من المفروض ان يكون بين ايدى المتخصصين والمهتمين قبل إنتخابات سنة ١٩٩٢ ، لكن المحكمة الدستورية أبت إلا أن تتم الانتخابات الخامسة فى سنة ١٩٩٠ مما عجل بصدور هذا الكتاب .

يستهل الكتاب المرحوم الدكتور فؤاد مرسى ببحث عن « التحولات الاقتصادية فى مصر منذ السبعينات » . بداية يحاول د . مرسى رصد التحولات التى واكبت ثورة ٢٣ يوليو بدءا من قانون الاصلاح الزراعى ومحاولة إقامة إقتصاد وطنى يقوم على الصناعة وكسر طوق التبعية . ثم يأتى عصر السادات فتبدأ الثورة المضادة ، حيث العودة للتبعية ، وإعادة تشكيل الاقتصاد ، فتخلت الدولة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فبرزت الرأسمالية الطفيلية لتشيع الفساد فى المجتمع ، مما أدى إلى خلل إجتماعى وهيكلى عميق . ثم يأتى عصر مبارك والذى يصفه د . مرسى بأنه « إستمرار للثورة المضادة » ، حيث تكدست الثروات فى أيدى الرأسمالية الطفيلية ، مما أدى لاستفحال الأزمة الاقتصادية ، وارتفاع المديونية ، وبالتالى لأمراض إجتماعية تتمثل فى البطالة والاغتراب والتطرف والادمان .

أما الأستاذ أشرف حسين فيتناول فى الفصل الثانى « المشاركة السياسية والانتخابات البرلمانية » فيتعرض للانتخابات البرلمانية الأربعة التى تمت فى ظل التعددية الحزبية المقيدة ، سواء من ناحية الأقبال الجماهير أو الترشيح ، أو المناخ السياسى والقانونى المحيط بها . فيرى فى إنتخابات سنة ١٩٧٦ اكثر المعارك حيدة ، وإن كانت عقلية الحزب الواحد كانت ما تزال مسيطرة . أما إنتخابات ١٩٧٩ فقد تمت فى مناخ سياسى وصدام مع المعارضة . ثم إنتخابات ١٩٨٤ التى تمت بنظام القوائم الحزبية لأول مرة ، والتى كانت صدمة للمعارضة حيث كان القانون يهدف لضرب المعارضة ، وتمركز النفوذ السياسى فى البرلمان . وبالرغم من ذلك فان الباحث يرى إن هذه الانتخابات شهدت إرتفاعا ملحوظا فى نسبة المشاركة الجماهيرية ، إلا إنه لم يرق للمستوى المتوقع . ويعزى الباحث عزوف الجماهير عن المشاركة الى عدم الثقة فى نتائج الانتخابات على ضوء التجارب السابقة والى إقتناع الناخبين أن الأحزاب القائمة لا تعبر عنهم ، وضعف التنظيمات الوسيطة .

ثم يتناول الأستاذ أحمد رفعت طه « النظام القانونى لانتخابات ١٩٨٧ » . والذى يتناول فيه العيوب والصعوبات التى واكبت نظام الانتخابات بالقائمة طبقا للقانون ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ، والتعديلات التى أدخلت عليه بالقانون ١٨١ لسنة ٨٦ ، لتفادى عيب عدم الدستورية .

أما الفصل الرابع فقد تناول موضوع « قوى المعارضة السياسية فى إنتخابات ١٩٨٧ » . حيث قام الأستاذ طارق حسن بتحليل لقوى التحالف الاسلامى الذى رفع شعار « الاسلام هو الحل » كبديل للحلول المحددة للمشكلات . أما الديمقراطية فقد كانت هدفا تكتيكيا يمنحهم جواز مرور للبرلمان ، ونظروا الى مخالفيهم على أنهم يحاربون الله . ويرى الباحث ان المعركة الانتخابية كانت معركة الأخوان ، فهم القوة الوحيدة التى استطاعت الدفاع عن الصناديق ، وتصدت لكل المحاولات القمعية التى مارستها الشرطة .

وتناول الاستاذ عصم فوزى دور حزب الوفد والذى شهده معركة سنة ١٩٨٧ إنفصاله عن الأخوان ، فقد أعتمد على الرموز القبلية والعائلية والاقتصادية ، وكانت الحريات العامة ، وتعديل الدستور ، وحقوق الانسان على رأس المبادىء التى أعتمد عليها فى دعايته الانتخابية . أما من الناحية الاقتصادية فقد استمر فى المطالبة بالحرية الاقتصادية ، ولكنه تفادى المطالبة ببيع القطاع العام . ويعتبر الباحث النتائج التى حصل عليها الحزب إيجابية . أما بالنسبة لتحالف التجمع واليسار فيرى الباحث أن قوى اليسار كانت

مستهلكة تماما فى صراعاتها الداخلية ، او فى معارك محدودة ضد النظام ، وتعانى القوى الماركسية من فقدان الاتزان نتيجة للانشقاقات القديمة ، والناصريون لم يكونوا مهيئين لدخول معركة إنتخابية . وفى داخل حزب التجمع انقسمت الآراء بين مؤيد لدخول الانتخابات ، وبين معارض لخوضها ، وانتصر الرأى الأول ، لكن الحزب واجه مشكلة إعداد القوائم خاصة بعد فشل محاولات إستقطاب القوى اليسارية ، فافتقد الحزب الخبرة والجماهيرية . كما سيطرت روح السلبية على الحزب أثناء إدارة المعركة الانتخابية . اما ازمة التيار الناصرى فيوجزها الباحث فى غياب الفاعلية وعدم التطور مع الزمن . وأزمة التيار الماركسى تكمن فى غياب المشروع البديل . واخيرا يرى الباحث ان التجمع كان اكثر القوى تأثرا بنتائج الانتخابات ، حيث تفجرت داخله الأزمات ، وانقسم الحزب الى أجنحة وفصائل كل منها يتهم الآخر بالمسئولية عن الهزيمة الانتخابية .

ويتناول الفصل الخامس « دراسة بعض الحالات الانتخابية » حيث بدأت الباحثه د . هدى زكريا بحالة محافظة الشرقية كمثال للانتماء العائلى والقبلى . إذ تحظى محافظة الشرقية بأكبر عدد من العائلات ذات التأثير السياسى والاجتماعى ، وتحرص على أن يكون لها دور سياسى . وترى الباحثة ان هناك ارتباطا بين إمتلاك القوة الاقتصادية والاجتماعية وبين امتلاك مقاعد البرلمان . وتلعب المحليات هناك دورا هاما فى الدعاية للحزب الحاكم . كذلك ترى الباحثة أنه بالرغم من تواجد الأحزاب الأربعة : الوطنى ، الوفد ، التحالف ، التجمع بالمحافظة إلا أن التعددية هناك هى تعددية ظاهرية ، لأن المرشحين فى حقيقة الأمر يتفادون الاعلان عن هوياتهم الفكرية والايديولوجية ، مما سمح بظهور الصراع القبلى والشللية الادارية . وإن الصراع الوحيد الموجود كان فى محاولة القوى الحزبية الثلاث تكبيل قوى اليسار .

وفى نفس الفصل يحلل الأستاذ عصام فوزى ح لة أخرى متميزة وهى منطقة حلوان فى جنوب القاهرة ، والتى تتركز فيها التجمعات العمالية ، وبعض العصبيات ، بالاضافة إلى انها منطقة نفوذ حكومى . وبالتالى شهدت المنطقة إستخداما للعوامل القبلية من كافة القوى باستثناء التحالف والتجمع . ولعبت اجهزة الأمن دورا مزدوجا فى التأثير على الناخبين ، وفى تقوية نفوذ مرشحى الحزب الوطنى .

أما الحالة الثالثة فقد قدمها د !! الطاهر مكى وهى « نموذج لحالة مرشح المقعد الفردى بدائرة قنا » . وهى حسب تعبير الباحث شهادة لما لمسه بنفسه كمرشح فردى بتلك الدائرة . فيبدأ بوصف الواقع السكانى القبلى فى دائرة متسعة ، ثم يتناول المرشحون الفرديون بالدائرة ومناوراتهم قبل واثناء العملية الانتخابية ، ويرى الباحث أن مراقبة العملية الانتخابية كانت عملية بالغة الصعوبة لوجود ما يزيد على الفى لجنة ، مما ساعد على التزوير والتدخل لتسويد البطاقات فى بعض اللجان .

ويلمس الفصل السادس بعض القضايا المرتبطة بالعملية الانتخابية ، فيتناول الأستاذ صابر نايل « الطائفية الدينية فى إنتخابات ١٩٨٧ » . والتى جاءت بعد شهر واحد من أحداث الفتنة الطائفية فى بعض المحافظات ، حيث ادانت كل الأحزاب تلك الفتنة وأكدت على وحدة الأمة ، إلا أن السلوك الفعلى لها كان ابعد كثيرا عن مواقفها المعلنة ، باستثناء حزب التجمع الذى قوبل مرشحوه بترحاب من الأقباط خاصة فى الصعيد أما عن سلبية الاقباط فى الانتخابات فيرجعها الباحث الى عدم رغبة الاقباط فى إثارة خصومة خاصة ومصالحهم متشعبة ، و،ى رغبة البابا شنودة فى إبعاد الكنيسة عن السياسة ، بالاضافة الى تصعيد العنف من جانب الجماعات الدينية . ويورد الباحث جداول تبين إحجام الأحزاب عن ترشيح الاقباط ، بل انه يعزى تقاعس الاخوان فى إنتخابات اسيوط لسبب ترشيح احد الأقباط بقائمة التحالف . وأخيرا يصف الباحث الطائفة القبطية بأنها مازالت تفتقد الوعى السياسى ، ومازالت مشوشة بالنسبة للقضية القبطية .

ثم يتناول كل من الاستاذ ايمن سعد ، والاستاذة سناء جلال « دور الصحافة المصرية فى إنتخابات ١٩٨٧ » بادئان بالصحف القومية التى ركزت على مرشحى الحزب الوطنى ، وهاجمت احزاب المعارضة ، وحاولت نفى تهمة التزوير . كذلك قامت بدعوة المواطنين للمشاركة فى الانتخابات . أما الصحف الحزبية فقد تبنت موقفا يكاد يكون موحدا تجاه القضايا المطروحة ، فقد أجمعت على الطعن فى دستورية القانون الجديد ، واظهرت عداء واضحا للحزب الوطنى باعتباره الخصم الرئيسى لها ، واتفقت فى التنديد بالتزوير والتدخل الحكومى المتوقع ، وطالبت بوجوب تحقيق الممارسة الديمقراطية بشكلها الامثل . كذلك اثارت قضية التغيير الجذرى على المستوى السياسى . وكانت الاهالى اكثر الصحف الحزبية تطرفا فى هذا الصدد ، حيث طالبت بالاضراب والاعتصام والتظاهر لاحداث هذا التغيير .

وفى النهاية يختتم د . احمد عبدالله الكتاب برؤية شاملة تحت عنوان الانتخابات البرلمانية فى مصر : اى إنتخابات .. وأى برلمان .. وأى مصر ؟ » ويؤكد الكاتب أن مصر قد مرت بثلاث لحظات هامة بالنسبة للتطور الديمقراطى : الأولى ـ بعد ثورة ١٩١٩ وإستقلال مصر الأسمى ،وصدور دستور ٢٣ والثانية سنة ١٩٧٦ حيث الاتجاه للتعددية الحزبية . والثالثة ـ بعد تولى مبارك الحكم ، والافراج عن المعتقلين السياسيين والسماح بعودة الصحف الحزبية للصدور . ويرى الكاتب أن هذه اللحظات الثلاث لم تستغل لصالح ترسيخ التجربة الديمقراطية ، واصبحنا فى حاجة لحظة رابعة تأتى ببنيان ديمقراطىء أكثر تماسكا . وفى تعليقه على المشاركة الشعبية يلاحظ الباحث ثلاث ملاحظات ـ الأولى ـ انه يصعب الحديث عن قياس دقيق قاطع ، لأن التزوير الذى يتم بدرجات مختلفة كان سمة ملازمة لكل الانتخابات . والثانية ـ تتعلق بالمؤشر الكمى للمشاركة فى الانتخابات ، والذى عرف الصعود والهبوط على مدى الانتخابات التى عرفتها مصر . والثالثة ـ تتعلق بالصورة المفزعة للحجم المحدود للمشاركة والقاعدة الضيقة للشرعية . ولكن الباحث يرى إن أخطر ما فى الانتخابات البرلمانية فى مصر هو المعى ر الذى على أساسه ينتخب المواطنون نوابهم حيث الغالب هو معيار العصبية والمجاملة والخدمات الشخصية ، وبالتالى يصبح البرلمان مجرد (مجمع خدمات) لا فرق بينه وبين المجلس المحلى . أما بالنسبة للتمثيل البرلمانى فهو يتطلب ممثلين عن مختلف القوى الاجتماعية ، وهو هنا يمس نسبة العمال والفلاحين ويقترح أن تكون الربع فقط ، بشرط أن يقتصر على فقراء الفلاحين وعلى العمال الممارسين . ويرى الباحث ان التقدم الوطنى لا يرتبط فقط بممارسة الحرية السياسية وتحقيق العدل الاجتماعى ، إنما يرتبط ايضا بالكفاءة الاقتصادية ، ولكن الكفاءة السياسية مقدمة ضرورية للكفاءة الاقتصادية . ويرى أن ضعف المشاركة إنما هو تعبير عن ضعف الكفاءة السياسية . ولهذا فمن الطبيعى أن تحتكر الصفوة الحاكمة السلطة ، وأن يكون أمام مصر مشوار طويل نحو الديمقراطية .

صلاح فوزى

□□ د . يونان لبيب رزق - قصة البرلمان المصرى - دار الهلال - القاهرة - مارس ١٩٩١ □□

تناول المؤلف فى كتابه الحياة البرلمانية فى مصر على إمتداد الحقبة من ١٨٦٦ حتى عام ١٩٩٠ .. فنرى ان اول قانون صدر للانتخابات صدر فى اكتوبر ١٨٦٦ وكان بمبادرة من الخديوى اسماعيل فى إطار سعى حثيث من هذا الحاكم لتكوين مجلس نواب وقد قصر حق

اختيار اعضاء مجلس شورى النواب فى الريف على المشايخ باوصاف معينة وفى المدن باتفاق اكثرية آراء الوجوه والاعيان فى المدن . اما فى القانون الثانى الصادر فى عام ١٨٨٢ فقصر على إعطاء حق الانتخابات لثمانى فئات من الشعب وابتدع نظام المندوب عن عدد من الناخبين وكان يتكون مجلس شورى القوانية من ثلاثين عضوا بينما تتكون الجمعية العمومية من اعضاء شورى مجلس القوانين ٤٦ عضوا يتم انتخابهم من المدن والمديريات .

ومع الايام تسقط الفلسفة التى كانت تحكم تلك القوانين خلال ١٨٦٦ - ١٩١٣ لتحل محلها فلسفة جديدة عبر عنها اعضاء لجنة الثلاثين اثناء عكوفهم على وضع دستور عام ١٩٢٣ وقامت على فكرة ان كافة المصريين الملزمين باداء الخدمة العسكرية بان لهم جميعا حق الانتخاب . وفى قانون الانتخاب الصادر فى ابريل ١٩٢٣ قرر حق الانتخاب لكل مصرى بلغ احدى وعشرين سنة ميلادية مع وضع بعض القيود مثل تعدد درجات الانتخابات .

ويصل بنا المؤلف هنا الى البرلمان المصرى فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتى كان من اهدافها اقامة حياة ديمقراطية سليمة وقد صدر الدستور المؤقت عام ١٩٥٦ وارسى قاعدة لم تكن معروفة ، واصبح الاتحاد القومى مسئولا عن عملية الترشيح ، وايضا تم توسيع قاعدة الناخبين بخفض سن الناخب الى ١٨ سنة . ونرى كذلك فى اغسطس ١٩٧٢ صدر قانون لتعديل بعض المواد وبعد شهور برزت للوجود - لاول مرة - ثلاثة منابر والتى سرعان ماتحولت الى احزاب فى نوفمبر ١٩٧٦ ودخلت اول انتخابات تجرى خارج التنظيم الواحد عناصر قوية فى مجلس الشعب عام ١٩٧٦ وقد حملت هذه العناصر بشدة على الرئيس السادات مما ادى الى حل المجلس وايضا صدر قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وتحت عنوان عقد التجربة والخطأ قال المؤلف : حاول النظام ارساء صيغة توفيقية فى الحياة السياسية مما انعكس على النظام الانتخابى من الابقاء على حزب الحكومة مع السماح لحرية العمل الحزبى مع القبول بإسقاط اى من القيود التى كانت مفروضة على حق اى مصرى فى الانتخابات او الترشيح مع الابقاء على نسبة النصف من العمال والفلاحين .

وبرزت فى هذه الحقبة العديد من الاحزاب .

وتطرق المؤلف الى الحصانة البرلمانية على الطريقة المصرية حيث تم الاخذ بمبدأ الحصانة البرلمانية منذ نشأة النظام السياسى عام ١٨٦٦ ومازال ماخوذا به حتى يومنا هذا ومضت على ذلك الدساتير المصرية كان آخرها الدستور الصادر عام ١٩٧١ خاصة فى المادتين ٩٨ ، ٩٩ فقد جاء فى المادة ٩٨ مثلا : لايؤاخذ اعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الافكار والآراء فى اداء اعمالهم فى المجلس او فى لجانه .

وفى الفصل السادس يتحدث عن البرلمان الاول ١٩٢٤ صدر القانون الانتخابى المحتوى على ٢٨ مادة تنظيم انتخابات فى مجلس الشيوخ والنواب وكان اهم مالوحظ فيه مؤثرا فى طبيعة المعركة التى دارت على اساسه وان حزب الوفد الذى اخذ على عاتقه حث الناس على قيد اسمائهم فى جداول الانتخابات خلال حملة منظمة قام بها .

وجرت انتخابات برلمان ١٩٢٤ كاول انتخابات فى تاريخ مصر تجرى على اساس حزبى . وقد خاضتها الاحزاب الثلاثة التى كانت معروفة انذاك ولكن ظهر فى الافق عدم رضاء بريطانيا عن نتائج الانتخابات .

اما فى الفصل السابع فيحكى لنا المؤلف قصة برلمان اليوم الواحد والذى يعتبر حادثا فريدا فى تاريخ البرلمانات عموما .. حيث جرى يوم ١٩٢٥/٣/٢٣ حين صدر فى نفس اليوم قرار حل المجلس .. وبذلك انتهى الفصل التشريعى .. نتيجة الضربة التى طالها الانجليز لوزارة الشعب وكانت ايضا موجهة فى نفس الوقت للبرلمان الذى انهى فصله التشريعى الاول

ولقد وجهت الدعوة الى اعضاء البرلمان بمجلسيه الشيوخ والنواب الى الانعقاد فى تمام الساعة العاشرة صباح يوم ١٩٢٥/٣/٢٣ وفعلا وصل الملك فؤاد الى قاعة المجلس وقد سلم رئيس وزرائه خطبة العرش ليلقيها .. وتداعت الاحداث بسرعة غريبة حيث انقضت سبع ساعات فقط بين رفع الجلسة الصباحية وبين ابلاغ رئيس الوزراء بالرسوم الذى يقضى بحل المجلس فى الساعة الثامنة مساء .

وصدر المرسوم الملكى بحل المجلس على ان يتم اجراء انتخابات جديدة اخرى فى ١٩٢٥/٥/٢٣ وبذلك انتهت قصة اقصر برلمان فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر والتى دامت فقط ثمانى ساعات .

عثمان الجوهرى

□□ حسنين توفيق ابراهيم - ظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية - إشراف د . على الدين هلال - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - ١٩٩١ □□

لاشك ان هذه الرسالة تعد الأولى فى هذا المجال ، ولا تكتسب أهميتها من هذه الصفة فحسب ، ولكنها تكتسب أهميتها أيضا من كونها تتناول موضوعا له وجود حقيقى فى بلدان العالم الثالث عامة ، وبلدان المنطقة العربية بصفة خاصة . فالعنف السياسى هو الوجه المقابل للنظام الديموقراطى ، حيث يزداد العنف حين تتراجع الديموقراطية ، وحيث يقل العنف حين تتعمق الديموقراطية . وهناك شد وجذب فى إطار هذه المقولة حين ترتبط بمدى عدالة توزيع الدخل القومى السائدة فى المجتمع . بل ان هذه الرسالة تعد جزءا من نسيج - ما يمكن تسميته - بالمدرسة الكمية الحديثة فى علم السياسة . وهذه المدرسة قوامها تحليل الظاهرة السياسية من خلال مؤشرات يمكن اخضاعها للقياس الكمى وفى إطار توجه منهجى معين يتلاءم وكل موضوع ، ولكن لا تستهدف هذه المدرسة ترجمة الظاهرة السياسية الى ارقام ، بل تستهدف التعامل مع الظاهرة فى جانبها الكمى كأداة تحليلية لفهم وتحليل وتفسير جوانب الظاهرة المختلفة فى سياقها المجتمعى الشامل . وتجنبا لأى تحيزات من جانب الباحث فى هذه المدرسة ، فانه يتم اللجوء الى وسائل عديدة لضبط القياس الكمى كاللجوء الى تحكيم عدد من الخبراء والمهتمين بمجال الدراسة ، واللجوء الى المعادلات الرياضية البسيطة والواضحة بما لا يثير لبسا أو غموضا ، أو غير ذلك وأصبح هناك عدد لا بأس به ، أعضاء فى هذه المدرسة بدراسات رائدة بشهادة العقلاء فى البحث العلمى . فهناك دراسة د . مصطفى علوى عن تحليل كمى لتطور الادراك المصرى لاحتمالات الحرب فى أزمة ١٩٦٧ ، ودراسة د . فاروق يوسف عن الاستقرار وعدم الاستقرار السياسى مع المقارنة بين ايران ومصر ، ودراسة د . أحمد يوسف أحمد عن الصراعات العربية (دراسة كمية) ، ود . جمال زهران ، عن قياس قوة الدولة مع التطبيق على حربى ٦٧ ، ١٩٧٣ ، ود . محمد السيد سليم عن التحليل السياسى الناصرى - دراسة كمية ، ثم تأتى هذه الدراسة لتضيف اسهاما جديدا فى دائرة هذه المدرسة الكمية .

وعلى أية حال ، فان هذه الرسالة سعت الى تحقيق عدة اهداف منها : رصد وتحديد اشكال العنف السياسى الاكثر تكرارا فى النظم العربية وتفسير ذلك ، وتحديد معدلات تكرار أحداث العنف السياسى ودرجات شدتها فى النظم العربية . وكذلك رصد وتحديد القوى السياسية والاجتماعية التى مارست العنف السياسى غير الرسمى فى النظم العربية ، ورصد وتتبع اتجاهات حركة العنف السياسى فيما بين النظم العربية ، وأيضا تحديد وتحليل طبيعة العلاقات بين

العنف الرسمى والعنف غير الرسمى فى النظم العربية ، مع تفسير ظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية ، وذلك من خلال اختبار عدد من الفرضيات التى تتضمن علاقات ارتباطية (ايجابية وسلبية) بين العنف السياسى وعدد من المتغيرات الأخرى المفسرة له وهى : التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية ، وعدم العدالة التوزيعية وعدم التكامل الوطنى والتبعية الاقتصادية .

وقد صاغ الباحث عددا من الفرضيات الأساسية التى انطلق فى دراسته لتحليلها وتفسيرها وهى : - أن هناك علاقة عكسية (سلبية) بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسى .
اى انه كلما زاد معدل ومستوى التنمية الاقتصادية ، انخفض العنف السياسى والعكس صحيح .

- وأن هناك علاقة طردية (ايجابية) بين درجة التعبئة الاجتماعية والعنف السياسى ، اى كلما زادت درجة التعبئة الاجتماعية زاد معدل العنف السياسى والعكس صحيح .
- وأن هناك علاقة ذردية (ايجابية) بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسى . فكلما زادت درجة عدم العدالة زاد العنف السياسى والعكس صحيح .
- وأن هناك علاقة طردية (ايجابية) بين عدم التكامل الوطنى والعنف السياسى . فكلما زادت درجة عدم التكامل زاد العنف السياسى والعكس صحيح .
- وأخيرا فان هناك علاقة طردية (ايجابية) بين التبعية الاقتصادية والعنف السياسى . اى كلما زادت درجة التبعية الاقتصادية زاد العنف السياسى والعكس صحيح .

وقد شملت الدراسة اطارا جغرافيا واسعا شمل (١٧) نظاما عربيا ، حيث تم استبعاد لبنان والصومال وموريتانيا وجيبوتى لأسباب مختلفة وردت بالدراسة أما عن الاطار الزمنى للدراسة ، فانها تغطىء فترة زمنية قوامها ١٥ عاما (يناير ١٩٧١ - ديسمبر ١٩٨٥) ، لحداثة هذه الفترة ، ووجود حد ادنى مناسب من المعلومات عن ظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية خلالها ، اضافة الى سمات موضوعية اخرى تتعلق بالسمات الجديدة للنظام العربى منذ مطلع السبعينات . كما أن الدراسة تناولت ظاهرة العنف السياسى على مستويين . الاول هو العنف الرسمى (الحكومى) وهو الذى يمارسه النظام السياسى ضد المواطنين أو ضد فئات أو جماعات منهم ، ويشمل حملات الاعتقال وأحكاما بالحبس ، وأحكاما بالإعدام - الخ ،

والثانى هو : العنف غير الرسمى (غير الحكومى) ، وهو الذى يمارسه المواطنون أو قطاعات وتنظيمات منهم ضد بعض رموز النظام السياسى ، ويشمل المظاهرات والاضرابات وأحداث الشغب والاغتيالات والانقلابات .. الخ .

ولا تكتفى الدراسة بالمقارنة بين النظم العربية من حيث معدلات تكرار احداث العنف السياسى فحسب ، بل تقارن بينها من حيث درجة شدتها ايضا ولذلك فقد ساهم الباحث ببناء مقياس لشدة الظاهرة استنادا الى اسلوب المحكمين الذى ساعد على تحديد الأوزان الرقمية الدالة على شدة الظاهرة فى النظم العربية . وفى اطار تفسير الظاهرة ، لجأت الدراسة الى قياس معاملات الارتباط (معامل الارتباط الخطى البسيط ، ومعامل الارتباط الجزئى ، ومعامل الارتباط المتعدد) بين العنف السياسى وعدد من المتغيرات الأخرى كالتنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية ، والتبعية الاقتصادية .

ومن ثم فان الدراسة تعتمد على منهاجية قوامها الجمع بين المقتربات والاتجاهات النظرية من جانب والأساليب الكمية من جانب آخر ، وهذا طبقا لما يراه الباحث مسلكا ملائما لمعالجة ظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية .

وعلى مدار (٦٩٦) صفحة ، حيث اشتملت الدراسة على ستة فصول اضافة الى المقدمة والخاتمة وعدد من الملاحق وثبت هائل من المراجع ، قدمت هذه الدراسة من فصلها الأول اطارا نظريا لتحليل ظاهرة العنف السياسى وذلك بتناول تعريفات العنف المختلفة ، واتجاهات تفسيره المختلفة . وفى الفصل الثانى تم تناول الاطار المؤسس والسياق التاريخى لظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية . والفصل الثالث تضمن الاطار الاجرائى لتحليل الظاهرة ودراستها فى النظم العربية . أما الفصل الرابع فيعرض تكرارات احداث العنف السياسى فى النظم العربية ، وأنماط العنف السياسى وتطورها فيها ، ثم ماهية القوى السياسية والاجتماعية التى مارست العنف غير الرسمى فى النظم العربية . بينما الفصل الخامس يعالج عملية بناء مقياس لشدة العنف السياسى وتطبيقه على النظم العربية من حيث خطوات بنائه ، وتطبيقه على الظاهرة محل الدراسة ، مع المقارنة بين النظم العربية من حيث تكرارات احداث العنف فيها ودرجة شدتها . أما الفصل السادس فيتناول تفسير ظاهرة العنف السياسى من خلال تناول قياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسى وخمسة من المتغيرات المرتبطة به وهى التنمية الاقتصادية ، وعدم العدالة التوزيعية وعدم التكامل الوطنى ، والتبعية الاجتماعية والتبعية الاقتصادية ، اضافة الى تناول الأبعاد الاقليمية لظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية .

- وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج هامة من ابرزها ما يلى : -

١ - ان النظم العربية التى شهدت أعلى معدلات للعنف السياسى من حيث تكرار الأحداث ودرجة شدتها وهى : سوريا والعراق واليمن الشمالى واليمن الجنوبى وليبيا والسودان والمغرب . وأن أدنى النظم العربية هى دول مجلس التعاون الخليجى ، أما بقية النظم العربية ، فتأتى فى مراتب وسطى ما بين المجموعتين السابقتين .

٢ - توجد علاقة اقتران موجبة بين زيادة أو نقص أحداث العنف ، وزيادة أو نقص درجة شدتها ، وذلك من واقع اجمالى تكرارات أحداث العنف السياسى فى كل النظم موضع الدراسة . وبالنظر الى كل نظام على حدة ، فان هذه العلاقة نسبية . وعلى سبيل المثال فان مصر تأتى فى المرتبة الأولى من حيث اجمالى تكرارات العنف الرسمى ، وفى المرتبة الثالثة من حيث تكرار اجمالى تكرارات أحداث العنف غير الرسمى ، إلا أنهاجاءت ضمن أدنى المراتب من حيث متوسط شدة العنف بشقيه . وذلك لان أغلب أعمال العنف السياسى التى مارسها النظام المصرى أو التى مورست ضده كانت محدودة وجزئية ، اى انها منخفضة من حيث متوسط شدتها ، وذلك على عكس نظم أخرى .

٣ - أن هناك علاقة طردية ايجابية تبادلية (غير مباشرة) ، بين زيادة أو نقص تكرار احداث العنف السياسى الرسمى ودرجة شدتها من جانب ، وزيادة أو نقص درجة تكرار أحداث العنف غير الرسمى ودرجة شدتها من جانب آخر . ولذلك فان أعلى النظم العربية من حيث درجة عدم الاستقرار السياسى خلال فترة الدراسة هى التى شهدت أعلى معدلات للعنف السياسى من حيث تكرار الأحداث ومتوسط شدتها وهى : سوريا والعراق والسودان وليبيا واليمن الشمالى والجنوبى والمغرب . وهذا يؤكد وجود علاقة اقتران موجبة بين زيادة أو نقص معدل تكرار أحداث العنف السياسى (الرسمى وغير الرسمى) ، وارتفاع / انخفاض درجة شدتها من جانب ، وزيادة نقص درجة عدم الاستقرار من جانب ثان . اى زيادة أو نقص الثانى تقترن بزيادة أو نقص الأول .

٤ - خلال الفترة الزمنية ٧٦ - ١٩٨٠ ، شهدت النظم العربية أعلى معدل للعنف السياسى ، من حيث تكرار احداثه ودرجة شدتها ، وذلك نظرا للتغيرات الملموسة التى وقعت خلال هذه الفترة فى إطار بعض النظم العربية من جانب ، وعلى مستوى النظام الاقليمى برمته من جانب آخر .

٥ - أن القوى السياسية والاجتماعية التى مارست العنف السياسى غير الرسمى فى النظم العربية خلال فترة الدراسة هى بالترتيب (الجماعات الاسلامية ، والطلبة ، والقوى المنخرطة فى حروب أهلية) ، والعمال ، وبعض وحدات الجيوش . ويلاحظ أن دور هذه القوى قد اختلف من نظام الى آخر ، ومن فترة الى اخرى بالنسبة للنظام الواحد . كما يلاحظ ايضا أن أغلب هذه القوى قد طرحت الى

جانب بعض المطالب والمصالح الفئوية الخاصة بكل منها، بعض المطالب العامة، كالمطالبة بالديموقراطية والعدل الاجتماعى ومحاربة الفساد وصيانة الاستقلال الوطنى. ولذلك فانه باستثناء بعض الجماعات والتنظيمات الاسلامية التى تتبنى فكرا انقلابيا يقوم على استخدام القوة كاسلوب للعمل السياسى، فان العنف الذى مارسته القوى الأخرى ارتبط فى الغالب بظروف موقفية، وبقضايا ومطالب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. ومن ثم فإن العنف لم يكن جزءا من التكوين الايديولوجى والفكرى لتلك القوى.

وفى ضوء هذه النتائج، فقد ثبتت صحة فرضية العلاقة الطردية (الايجابية) بين عدم التكامل الوطنى والعنف السياسى مع ضرورة توافر مجموعة من المتغيرات الوسيطة، كما ثبتت صحة العلاقة الطردية الايجابية المفترضة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسى مع ضرورة وجود مجموعة من المتغيرات الوسيطة. كذلك لم تثبت صحة الافتراضات التى انطلقت منها الدراسة بخصوص العلاقة بين كل من التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية من ناحية، والعنف السياسى من الناحية الأخرى.

- ولاشك ان البحث العلمى فى مصر والوطن العربى ودول العالم الثالث يواجه أزمة حقيقية، تتمثل فى أبعاد مجتمعية حقيقية، وهذا ما ينعكس على الأساليب الامبريقية الكمية عند الأخذ بها، حيث توجد صعوبات فى توافر المعلومات ودقتها وتصنيفها.. الخ.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فقد تم انجاز هذه الرسالة بجهد كبير، ودقة فائقة، والتزام علمى جاد. وهذا يعود الفضل فيه الى جهد الباحث ومثابرته ومتابعته لكل ما كتب وأتيح له فى هذا الموضوع، بل وجسارته فى اقتحام الصعاب، اضافة الى المشرف الذى يعد بحق صاحب مدرسة مصرية عربية فى العلوم السياسية. فاذا كان الطالب هو الجهد والاستعداد والجدية والالتزام، فان الاستاذ المشرف يمثل النهج والبوصلة التى توجه جهد واستعداد الطالب الباحث. وبدونهما معا (الطالب والمشرف) فانه لا يمكن خلق عمل علمى متكامل كهذا العمل الذى بين أيدينا. واذا كانت دراسات سياسية سابقة قد سدت ركنا فى المكتبة العربية والأجنبية، فان هذه الدراسة الرصينة قد شيدت جدارا شامخا فى المكتبة السياسية على المستوى العربى والأجنبى، وهو ما نفخر به كجماعة علمية فى العلوم السياسية.

د. جمال على زهران

□ □ د. صبحى القاسم - التعليم العالى فى الوطن العربى - عمان: منتدى الفكر العربى □ □

يمثل هذا الكتاب، حلقةً من حلقات المشروع الكبير الذى يقوم به منتدى الفكر العربى، منذ عام ١٩٨٦، عن مستقبل التعليم فى الوطن العربى، والذى يقع ضمن دراسات المحور الثانى وفيه يجرى مسح وصفى تحليل تقويمى لسياسات وأوضاع التعليم فى كل الأقطار العربية، كل على حدة، ثم كمجموعات اقليمية (المشرق العربى، والجزيرة والخليج، وادى النيل، المغرب العربى)، ثم عبر الأقطار العربية مجتمعه، وخاصة فى قضايا الأمية وتعليم الاناث والتعليم الفنى والتعليم العالى والجامعى. والمؤلف الأستاذ الدكتور صبحى القاسم صاحب هذا الكتاب هو من الأساتذة المرموقين والمتميزين فى الجامعة الأردنية، وقد قضى حوالى ربع قرن فى العمل الجامعى، شغل خلالها عدة مناصب فى عمادات الكليات العلمية والتكنولوجية كان آخرها عمادة كلية الدراسات العليا. وله كتابات ودراسات فى سياسات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالى فى الوطن العربى.

وقد أخذ المنتدى على عاتقه القيام بهذه الدراسة كجزء من برنامجه حول الدراسات الاستراتيجية المستقبلية. فمصير العرب فى القرن القادم يتوقف على الكيفية التى سيعدون بها أبناءهم تربويا وتعليميا خلال ما تبقى من القرن العشرين، والسنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين. وقد تنبهت كل دول العالم المتقدم وعدد من دول العالم النامية لهذه الحقيقة منذ بداية الثمانينات مفضلا عن الحقيقة المستقرة منذ عدة قرون حول ضرورة «التعليم» كطريق لأى نهضة حقيقية، فان الجديد فى السنوات الأخيرة هو تزايد الادراك بأن المسألة ليست أى تعليم، وانما الذى أصبح مطلوبا هو «تعليم» من نوع جديد، يهيىء الفرد والمجتمع لحقائق وديناميات عصر جديد، هو عصر الثورة التكنولوجية الثالثة، عصر التغير المتسارع، عصر الانفتاح الاعلامى الثقافى الحضارى العالمى، عصر تغير الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الانتاج.

تعالج هذه الدراسة جملة قضايا تتعلق بالنمطين الثانى والثالث من ثلاثة انماط رئيسية من مؤسسات التعليم العالى منتشرة فى البلدان العربية.

النمط الأول: المعاهد أو الكليات المتوسطة التى يجرى فيها اعداد القوى البشرية لمدة سنتين أو ثلاث بعد الدراسة الثانوية.

والنمط الثانى: المعاهد العليا أو المدارس العليا التى يجرى فيها اعداد القوى البشرية لمدة أربع سنوات أو أكثر بعد الدراسة الثانوية. وتقود الدراسة فى هذه المعاهد الى منح درجة البكالوريوس او الى اجازة تعادل درجة البكالوريوس التى تمنحها الكليات فى الجامعات. ومرة أخرى يجد المؤلف تسميات مختلفة لهذه المعاهد فبعضها يدعى المعهد القومى لهذا التخصص أو ذاك كما هو الحال فى تونس والبعض الاخر يدعى بالمعهد الوطنى أو المدارس الوطنية أو المعهد العالى كما هو الحال فى المغرب والجزائر. وفى لبنان تسمى بالكليات وفى بعض الأحيان تتبع هذه المعاهد الى وزارات غير وزارة التربية أو وزارة التعليم العالى. فمعهد الحسن الثانى للزراعة والبيطرة والمدرسة الوطنية للفلاحة يتبعان الى وزارة الفلاحة مثلما يتبع المعهد الوطنى للبريد والمواصلات لوزارة المواصلات والمعهد الوطنى للدراسات القضائية لوزارة العدل وهكذا. وقد تغيرت تبعية هذه المؤسسات فى السنوات العشر الأخيرة فى بلدان متعددة اذا اندمج العديد من المعاهد القومية المتخصصة فى تونس فى احدى الجامعات الثلاث التى تم تنظيمها فى عام ١٩٨٦، وكذلك الحال فى الجزائر وتونس ومصر والمغرب، وأما الكلية الجامعية وكلية التكنولوجيا والادارة فى البحرين فقد تم تنظيمها معا تحت اسم جامعة البحرين فى عام ١٩٨٦، ويسود هذا النمط فى عدد من البلدان العربية مثل السودان وتونس والجزائر والمغرب ولكنه نادر الوجود فى بلدان مثل سوريا ومصر والعراق والسعودية واليمن ودول الخليج.

أما النمط الثالث فهو الجامعات وهو منتشر فى جميع البلدان العربية والصورة السائدة لمدة الدراسة فى الجامعات هى أربع سنوات فى كليات العلوم والاداب والزراعة والتربية والشريعة والحقوق والاقتصاد والتجارة والعلوم الادارية ومن ٥ الى ٦ سنوات فى كليات الطب والهندسة والصيدلة وطب الأسنان. ويقود هذا النوع من الدراسة الى منح درجة البكالوريوس. وتشمل الجامعات أيضا دراسات عليا تقود الى منح الدبلوم العالى (١ - ٢ سنة) او الماجستير (١ - ٢ سنة) أو الدكتوراه (٣ - ٤ سنوات). ولهذه القاعدة سواذ أيضا اذا تقوم بعض كليات الجامعات فى تقديم دراسات تمتد مدتها من سنتين الى ثلاث وتقود الى منح درجة الدبلوم شأنها فى ذلك شأن الكليات المتوسطة أو المعاهد الفنية المتوسطة وذلك بالاضافة الى برامجها الجامعية الأخرى وتوجد هذه الصورة فى الجزائر وتونس والمغرب ولكنها نادرة فى البلدان العربية الأخرى.

وحول القضايا الرئيسية التى تعالجها هذه الدراسة فهى تتلخص فى :

- نشأت التعليم العالى فى البلدان العربية وتطوره خلال القرن العشرين .
- أهداف التعليم العالى وبخاصة الجامعات .
- ميادين التخصص فى الجامعات ومستوى الدرجات العلمية التى تمنحها الجامعات فى كل تخصص .
- القوى البشرية التى يجرى اعدادها او تاهيلها فى الجامعات وتوزيعها وفق لبلدان العربية والتخصصات ومستوى الدرجة العلمية .
- القوى العلمية العاملة فى التعليم العالى من حملة الدكتوراه والماجستير وتوزيع تلك القوى وفق ابلدان والتخصص والمستوى والجنسية .
- مؤشرات التعليم العالى والقضايا المتصلة بالانتاجية والاداء الجامعى ويشمل ذلك نسبة عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس وكفاءة الانتاجية مقاسة بالخريجين والانتاج العلمى والعمل الاضافى لاعضاء هيئة التدريس .
- مشاهد مستقبلية للتوجهات العامة فى التعليم العالى .

إسلام عفيفى

□□ لبنان و آفاق المستقبل - أوراق ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية - يناير ١٩٩١ □□

يضم الكتاب أعمال ندوة عقدها مركز دراسات الوحدة العربية فى إطار اهتماماته بموضوع يهم الأمة العربية بأسرها .. انه لبنان بعد أن عانت من ويلات حرب أهلية طاحنة على مدى سنوات عديدة واستهدفت هذه الندوة وضع تصور عام لما يجب أن تكون عليه الاوضاع اللبنانية المستقبلية من خلال أربع ورقات عمل دارت حولها كثير من التعقيبات والمناقشات .

تناول الفصل الاول ورقة عمل الاستاذ / جهاد الزين عن مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسى اللبنانى وتدور حول ثلاثة افكار رئيسية أولها : أن الفكر السياسى اللبنانى لا يتمحور حول الدولة بل حول المجتمع .

ثانيها : أن وثيقة الطائف لا تخرج عن عملية تنظيم الدولة بصفتها حقل لقاء بين الجماعات الدينية وتبرز اهميتها الجوهرية فى لحظتها السياسية فيما وفرته من تسوية وحيدة متاحة للخروج من الحرب الاهلية وليس فى نصها ذاته .

ثالثها : ان العلاقات الرسمية مع الخارج تساهم بدور فى تعزيز الوحدة الاوطنية والذى يجب ان يتم من خلال البلدان العربية فى عنايتها القومية بوحدة الكيان اللبنانى وبمخاطر تفككه على الامن القومى العربى نفسه .

وقد أكد الباحث على ان لبنان قد دخل فى مسيرة السلام . فالحرب الاهلية اللبنانية اصبحت دون وظيفة بعد ان كانت مهمتها من منظور خارجى هى تولى مشاكل المنطقة نيابة عن اسرائيل وبعض العرب .

وقد عقب الاستاذ « جوزيف معيزل » عن الوحدة وعن النظام السياسى اللبنانى من معطيات محدودة تضمنتها وثيقة الطائف وشرعها القانون الدستورى رقم (١٨ / ٩٠) وذلك على الصعيد الوطنى والنظام السياسى والعروبة والقيم وحقوق الانسان والحريات الصعيد الاقتصادى والصعيد الاجتماعى وصعيد الطوائف .

أما الاستاذ ابراهيم النجار قد تساءل : هل لا يزال لبنان مشروعا ممكنا ؟ ليجيب بأنه لابد من ثلاثة شروط لذلك وهى : (١) الشروط السياسية العامة لبعث الوحدة الوطنية فى لبنان (٢) دور العنصر الخارجى (٣) توازن السلطات الدستورية لتنظيم التعددية .

وقد وصل فى النهاية الى ان لبنان لا يزال مشروعا يمكن تحقيقه مع زوال الاحتلالات وبلوغ الاستقلال الحقيقى وعدم وضع دستور ظرفى يتقلب بتقلب موازين القوى .

أما الاستاذ نجاح واكيم فقد ركز على ثلاثة افكار اساسية فى دراسة الاستاذ / جهاد الزين وبعد ان قام بإبداء الملاحظات عليها طرح السؤال التالى : هل يستطيع اللبنانيون حكم انفسهم ؟ واجاب بـ « لا » .

ثم تناول الفصل الثانى ورقة العمل الثانية وهى من الاستاذ / الياس سابا حول مستقبل الاوضاع الاقتصادية فى لبنان ، وبدأها بابراز اهم خصائص النظام الاقتصادى اللبنانى ثم تناول اسباب الازمة الاقتصادية المستفحلة ونتائجها وانتقل بعد ذلك الى مستقبل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى برزت خلال الحرب (وبسببها ؟) والتى تتمثل فى التضخم المفرط والحرب والاقتصاد الموازى الذى نما وتوسع خلال الحرب ثم تخلف الافراد والمؤسسات عن مواكبة التطور ، اما القسم الثانى فيشمل كل ما يختص بهيكلية الاقتصاد اللبنانى وبنيته ونظام لبنان الاقتصادى ويتمثل فى ضعف القطاع العام وعدم قيامه بدوره الكبير المطلوب منه .

وقد نادى الباحث بامكانية قيام تجمع اقتصادى يضم لبنان وسوريا وفلسطين والاردن والعراق كخطوة اولى ويرى ان ضرورة الضروريات واولى الاولويات هى القيادة السياسية ذات الكفاءة والاخلاص

عقب الدكتور / سمير مقدسى فأوضح ان بعض جوانب المستقبل الاقتصادى فى لبنان لربما استحقت ان تبرز بشكل اوضح واوجز ملاحظاته فى ثلاث هى : - (١) التنسيق الاقتصادى وقضية الترابط بين السياسة الاقتصادية واعادة الاعمار ، والقطاع العام وتطويره ، ثم بناء المؤسسات .

وعقب بعد ذلك الاستاذ / كمال حمدان واوضح ان الاقتصاد اللبنانى هو اقتصاد حر بدائى او اقتصاد حر فوضوى وأن الوصول لفهم افضل لخصائص النظام الاقتصادى ان يقترن تناولها بتناول الاطار العام السياسى والاجتماعى لهذا النظام . ثم سعى الى اعادة ترتيب هموم لبنان وقضاياه الاقتصادية المستقبلية وتوصل الى اعادة صياغة لابرز التحديات التى تواجه مستقبل لبنان الاقتصادى .

وتناول الفصل الثالث ورقة عمل الاستاذ معن بشور عن « مستقبل العلاقات اللبنانية - السورية » وبدأها بعرض لبعض الملاحظات التمهيدية عن العلاقات اللبنانية / السورية من حيث الايدلوجية والتاريخ ومكانة العلاقة والوضع السورى المميز لدى اللبنانيين والدور الحيوى الذى تلعبه سوريا فى لبنان والذى تدعم بعد وثيقة الطائف ثم انتقل الى مناقشة بعض الافكار الشائعة فى العلاقات اللبنانية السورية ليصل الى عرض لمستقبل العلاقات والمتمثل فى : التكامل كسبيل لمواجهة تحديات المستقبل ومبادىء التكامل وقواعده .

وقدم الباحث بعض المقترحات العملية لتطوير العلاقات اللبنانية / السورية وعقب الاستاذ رياض الريس والذى اراد فك الحصارين المحيطين بأى حديث عن العلاقات اللبنانية / السورية اللذين اشار اليهما الاستاذ / معن بشور - وهما الحصار الايديولوجى والحصار التاريخى . وتلاه فى التعقيب الدكتور / محمد المجذوب والذى أشار الى المنظارين المستعملين لتحديد مستقبل العلاقات اللبنانية / السورية وهما : - المنظار القانونى والمنظار القومى . واختتم الدكتور عصام خليفة التعقيبات داعيا اللبنانيين والسوريين ان يستيقظوا مبادرين الى التفاهم والتعاون والحوار فى اجواء العقلانية والاخلاص .

٨٥٥
وحول القضايا الرئيسية التى تعالجها هذه الدراسة فهى تتلخص فى :

- نشأت التعليم العالى فى البلدان العربية وتطوره خلال القرن العشرين
- أهداف التعليم العالى وبخاصة الجامعات .
- ميادين التخصص فى الجامعات ومستوى الدرجات العلمية التى تمنحها الجامعات فى كل تخصص .
- القوى البشرية التى يجرى اعدادها أو تأهيلها فى الجامعات وتوزيعها وفق لبلدان العربية والتخصصات ومستوى الدرجة العلمية .
- القوى العلمية العاملة فى التعليم العالى من حملة الدكتوراه والماجستير وتوزيع تلك القوى وفق ابلدان والتخصص والمستوى والجنسية .
- مؤشرات التعليم العالى والقضايا المتصلة بالانتاجية والاداء الجامعى ويشمل ذلك نسبة عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس وكفاءة الانتاجية مقاسة بالخريجين والانتاج العلمى والعمل الاضافى لأعضاء هيئة التدريس .
- مشاهد مستقبلية للتوجهات العامة فى التعليم العالى .

إسلام عفيفى

□□ لبنان و آفاق المستقبل - أوراق ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية - يناير ١٩٩١ □□

يضم الكتاب أعمال ندوة عقدها مركز دراسات الوحدة العربية فى إطار اهتماماته بموضوع يهم الأمة العربية بأسرها .. انه لبنان بعد أن عانت من ويلات حرب أهلية طاحنة على مدى سنوات عديدة واستهدفت هذه الندوة وضع تصور عام لما يجب أن تكون عليه الاوضاع اللبنانية المستقبلية من خلال أربع ورقات عمل دارت حولها كثير من التعقيبات والمناقشات .

تناول الفصل الاول ورقة عمل الاستاذ/جهاد الزين عن مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسى اللبنانى وتدور حول ثلاثة أفكار رئيسية أولها : أن الفكر السياسى اللبنانى لا يتمحور حول الدولة بل حول المجتمع .

ثانيها : أن وثيقة الطائف لا تخرج عن عملية تنظيم الدولة بصفتها حقل لقاء بين الجماعات الدينية وتبرز أهميتها الجوهرية فى لحظتها السياسية فيما وفرته من تسوية وحيدة متاحة للخروج من الحرب الاهلية وليس فى نصها ذاته .

ثالثها : ان العلاقات الرسمية مع الخارج تساهم بدور فى تعزيز الوحدة الاوطنية والذى يجب ان يتم من خلال البلدان العربية فى عنايتها القومية بوحدة الكيان اللبنانى وبمخاطر تفككه على الامن القومى العربى نفسه .

وقد أكد الباحث على ان لبنان قد دخل فى مسيرة السلام . فالحرب الاهلية اللبنانية اصبحت دون وظيفة بعد ان كانت مهمتها من منظور خارجى هى تولى مشاكل المنطقة نيابة عن اسرائيل وبعض العرب .

وقد عقب الاستاذ « جوزيف معيزل » عن الوحدة وعن النظام السياسى اللبنانى من معطيات محدودة تضمنتها وثيقة الطائف وشرعها القانون الدستورى رقم (١٨/ ٩٠) وذلك على الصعيد الوطنى والنظام السياسى والعروبة والقيم وحقوق الانسان والحريات الصعيد الاقتصادى والصعيد الاجتماعى وصعيد الطوائف .

أما الاستاذ ابراهيم النجار قد تساءل : هل لا يزال لبنان مشروعا ممكنا ؟ ليجيب بأنه لابد من ثلاثة شروط لذلك وهى : (١) الشروط السياسية العامة لبعث الوحدة الوطنية فى لبنان (٢) دور العنصر الخارجى (٣) توازن السلطات الدستورية لتنظيم التعددية .

وقد وصل فى النهاية الى ان لبنان لا يزال مشروعا يمكن تحقيقه مع زوال الاحتلالات وبلوغ الاستقلال الحقيقى وعدم وضع دستور ظرفى يتقلب بتقلب موازين القوى .

أما الاستاذ نجاح واكيم فقد ركز على ثلاثة افكار اساسية فى دراسة الاستاذ/جهاد الزين وبعد ان قام بإبداء الملاحظات عليها طرح السؤال التالى : هل يستطيع اللبنانيون حكم انفسهم ؟ وأجاب بـ « لا » .

ثم تناول الفصل الثانى ورقة العمل الثانية وهى من الاستاذ/ الياس سابا حول مستقبل الاوضاع الاقتصادية فى لبنان » وبداها بابراز أهم خصائص النظام الاقتصادى اللبنانى ثم تناول اسباب الازمة الاقتصادية المستفحلة ونتائجها وانتقل بعد ذلك الى مستقبل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى برزت خلال الحرب (وبسببها ؟) والتى تتمثل فى التضخم المفرط والحرب والاقتصاد الموازى الذى نما وتوسع خلال الحرب ثم تخلف الافراد والمؤسسات عن مواكبة التطور ، اما القسم الثانى فيشمل كل ما يختص بهيكلية الاقتصاد اللبنانى وبنيته ونظام لبنان الاقتصادى ويتمثل فى ضعف القطاع العام وعدم قيامه بدوره الكبير المطلوب منه .

وقد نادى الباحث بامكانية قيام تجمع اقتصادى يضم لبنان وسوريا وفلسطين والاردن والعراق كخطوة اولى ويرى أن ضرورة الضروريات واولى الاولويات هى القيادة السياسية ذات الكفاءة والاخلاص .

عقب الدكتور/سمير مقدسى فاوضح ان بعض جوانب المستقبل الاقتصادى فى لبنان لربما استحقت ان تبرز بشكل اوضح واوجز ملاحظاته فى ثلاث هى : - (١) التنسيق الاقتصادى وقضية الترابط بين السياسة الاقتصادية واعادة الاعمار ، والقطاع العام وتطويره ، ثم بناء المؤسسات .

وعقب بعد ذلك الاستاذ/ كمال حمدان واوضح ان الاقتصاد اللبنانى هو اقتصاد حر بدائى او اقتصاد حر فوضوى وأن الوصول لفهم افضل لخصائص النظام الاقتصادى ان يقترن تناولها بتناول الاطار العام السياسى والاجتماعى لهذا النظام . ثم سعى الى اعادة ترتيب هموم لبنان وقضاياه الاقتصادية المستقبلية وتوصل الى اعادة صياغة لابرز التحديات التى تواجه مستقبل لبنان الاقتصادى .

وتناول الفصل الثالث ورقة عمل الاستاذ معن بشور عن « مستقبل العلاقات اللبنانية - السورية » وبدأها بعرض لبعض الملاحظات التمهيدية عن العلاقات اللبنانية/ السورية من حيث الايدلوجية والتاريخ ومكانة العلاقة والوضع السورى المميز لدى اللبنانيين والدور الحيوى الذى تلعبه سوريا فى لبنان والذى تدعم بعد وثيقة الطائف ثم انتقل الى مناقشة بعض الافكار الشائعة فى العلاقات اللبنانية السورية ليصل الى عرض لمستقبل العلاقات والمتمثل فى : التكامل كسبيل لمواجهة تحديات المستقبل ومبادىء التكامل وقواعده .

وقدم الباحث بعض المقترحات العملية لتطوير العلاقات اللبنانية/ السورية وعقب الاستاذ رياض الريس والذى اراد فك الحصارين المحيطين بأى حديث عن العلاقات اللبنانية/ السورية اللذين اشار اليهما الاستاذ/معن بشور - وهما الحصار الايديولوجى والحصار التاريخى . وتلاه فى التعقيب الدكتور/ محمد المجذوب والذى اشار الى المنظارين المستعملين لتحديد مستقبل العلاقات اللبنانية/ السورية وهما : - المنظار القانونى والمنظار القومى . واختتم الدكتور عصام خليفة التعقيبات داعيا اللبنانيين والسوريين ان يستيقظوا مبادرين الى التفاهم والتعاون والحوار فى اجواء العقلانية والاخلاص .

وقدم الاستاذ شفيق الحوت الورقة الرابعة والأخيرة وهى موضوع الفصل الرابع تناولت العلاقات اللبنانية / الفلسطينية من منطلقين : الاول يختص بالشئون المعيشية والمدنية للاجئين الفلسطينيين المقيمين فى الاراضى اللبنانية وقد طرح عدة نقاط لايجاد الحلول للمشاكل الخاصة بهم . كما سجل عددا من الثوابت السياسية والحقائق الموضوعية يستحيل الخلاف عليها . واوضح ضرورة قراءة نصوص اتفاقية الطائف فى ضوء هذه الثوابت من اجل تجاوز عثرات الماضى والتكتل بتحديات المستقبل ، وتتلخص فى بسط سيادة الدولة اللبنانية على كافة الاراضى اللبنانية ، وتحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلى .

ـ وعقب الاستاذ / محمد حسن الامين على القسم الثانى الذى يخص الجانب السياسى ـ العسكرى ووقف على التعقيدات والاشكالات التى تطرحها مهمة تنظيم العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية من هذا الجانب وهى تعقيدات من الجانب اللبنانى والجانب الفلسطينى والجانب العربى وأوضح ان بحث العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية بهدف الوصول الى ارساء قواعد واضحة لهذه العلاقة ليس مبررا فحسب بل هو ضرورى وذلك لاعتبارات عديدة واختتم الاستاذ / احمد صدقى الدجانى التعقيبات من موقع الاتفاق مع الورقة وأورده فى ثلاث نقاط فى معرض التأكيد أو التفصيل .

ثم تلا ذلك مناقشة عامة تحدث خلالها كل من الدكتور / سهيل ادريس والاستاذ / نجاح واكيم والدكتور / سعود المولى والدكتوره / زاهية قدورة . ثم القى الاستاذ « معن بشور » كلمة المشاركين والتى ركزت فى مجملها على ضرورة الوحدة العربية . ثم جاء الختام وهى كلمة مركز دراسات الوحدة العربية التى ألقاها الدكتور / خير الدين حسيب حيث أوضح ان المركز سيولى لبنان ومستقبله وشئونه قسطا اكبر من نشاطه فى المرحلة المقبلة .

والملاحظ ان الكتاب الصادر عن الندوة يضم وثائق تاريخية ودستورية . ويعد اثراء للمكتبة العربية حيث يتناول موضوع فى غاية الاهمية ولان الدراسات التى تناولها واكبت وأعقبت توقف الحرب الاهلية فى لبنان ووضع وثيقة الطائف ولذا فهو يغلب عليه طابع الصدق واليقين والحداثة والواقعية والنظرة المستقبلية .

زكريا محمد عبد الله

□□ هويدا عدلى رومان ـ الدور السياسى للحركة العمالية فى مصر من ١٩٥٢ ـ ١٩٨١ ـ رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ ١٩٩١ □□

تستمد الدراسة اهميتها من عناصر ثلاثة وهى استخدام النموذج السلطوى البيروقراطى كإطار نظرى لتحليل واقع البلدان فى العالم الثالث ثم الاهمية المتزايده التى يوليها علماء السياسة لدراسة جماعات المصالح كمدخل اساسى لفهم ديناميات النظام السياسى واخيرا ندرة الدراسات التى ركزت على الجوانب السياسية للحركة العمالية فى مصر فى اعقاب ١٩٥٢ .

وتحاول فصول الدراسة السبع الاجابة عن التساؤلات الخمس الاتية : ـ

١ ـ هل يقترن اسلوب التنمية السائد فى المجتمع بوجود شكل من الادماجية على صعيد النظام السياسى ؟

٢ ـ ما مدى استقلالية نقابات العمال وحريتها فى الحركة فى ظل النظام السياسى الادماجى ؟

٣ ـ الى اى حد يختلف موقف التنظيم النقابى بإختلاف نمط التنمية المنتج ؟

٤ ـ هل يحدث ان يشذ سلوك القواعد العمالية عن موقف التنظيم النقابى ولماذا ؟

٥ ـ ما مدى تاثير التعددية الحزبية على الوزن السياسى للحركة العمالية ؟

يتناول الفصل الاول النظم السلطوية فى العالم الثالث بصفة عامة مع التركيز على النظم السلطوية البيروقراطية للتعرف على محددات العلاقة بين النظام السلطوى البيروقراطى وجماعات المصالح فى تلك البلدان متمثلة فى مفهوم الادماجية بابعاده المختلفة .

وتناول الفصل الثانى الحركة العمالية فى العالم الثالث من حيث العوامل التى ساعدت على ظهورها وتطورها .. ويأتى الفصل الثالث ليضع الحركة العمالية المصرية فى سياقها التاريخى مبرزا الفروق بين واقعها قبل الثورة وبعدها .

ويستكمل الفصلان الرابع والخامس هذه النقطة ، فيعرض الرابع للتطور القانونى ، والبنائى ، والوظيفى للتنظيم النقابى فى مصر عقب ثورة ١٩٥٢ ، وهو ما اتضح منه حرص السلطة السياسيه على ادماج الحركة العمالية ومن امثلة هذا الحرص ، تكوين إتحاد واحد لنقابات العمال على مستوى البلاد ككل .

بينما يركز الخامس على التحليل الاجتماعى للطبقة العاملة المصرية من حيث هيكلها وتوزيعها على انشطة الاقتصاد القومى .. حيث ان الوضع الاجتماعى والاقتصادى للطبقة يحدد دورها السياسى وفاعليتها .. وتناول الفصل السادس موقف الحركة العمالية من القضايا الاقتصادية والسياسية ، وذلك بتحليل جريدة العمال ، والمؤتمرات التى عقدت ، فضلا عن رصد التحركات العمالية التلقائية غير المنظمة كالاضرابات للتعرف على موقف القواعد العمالية ثم فى النهاية الفصل السابع الذى يتناول علاقة الحركة العمالية بالمؤسسات السياسية والحكومية والشعبية كمحاولة لتحليل ديناميت التفاعل بين الحركة العمالية ، وبين هذه المؤسسات

ومن خلال هذه الفصول ، تستطيع الباحثة فى النهاية الاجابة عن تساؤلاتها ـ السابق الاشارة اليها ـ والتى يمكن ايجازها على النحو التالى : ـ

يمكن تفسير سياسات النظام السياسى المصرى فى مرحلتى التصنيع بإحلال الواردات (٥٧ ـ ١٩٧٤) او الاندماج فى السوق الراسمالى (٧٤ ـ ١٩٨١) تجاه الحركة العمالية فى ضوء مفهوم الادماجية بنوعيها الشعبى والمحافظ ، والتى بدأت تتبلور منذ عام ١٩٥٣ متمثلة فى هيئة التحرير ، والاتحاد القومى ، والاتحاد الاشتراكى .. وجهاز المدعى العام الاشتراكى الذى حل محل الاتحاد الاشتراكى ، بالاضافة الى مجموعة اخرى من الآليات التى استعان بها النظام الاتمام عملية الادماج فيها ، ومنها على سبيل المثال ، تقنين نظام واحدية وهيراركية التنظيم النقابى بمقتضى القوانين العمالية المتعاقبة (قانون رقم ٩١ لسنه ٥٩ ، ٦٢ لسنه ٦٤ ، ٣٥ لسنه ٧٦ ، ١ لسنه ٨١ .. واستخدام اسلوب دمج النقابات او اعادة التصنيف النقابى بما يضمن استبعاد القيادات النقابية غير المرغوب فيها ، والوصاية الادارية الناتجة عن تدخل وزارة العمل فى اختصاصات الحركة النقابية وأستحداث الجمع بين منصبى وزير العمل ، ورئيس الاتحاد ورئيس الاتحاد العام للعمال ، والعمل على مد الدورة النقابية لاستمرار بقاء قيادات معينة فى مواقعها .

اختلف نمط الادماجية من مرحلتى التصنيع بإحلال الواردات ، والاندماج فى السوق الراسمالى ، فقد كان شعبويا فى الاول ، حيث تمتعت الطبقة العمالية بالعديد من المزايا ، وتحول فى المرحلة الثانية الى نمط محافظ فقدت فيه هذه الطبقة العديد من مزاياها .

هناك ثلاثة ادوار رئيسية نهض بها التنظيم النقابى المصرى تارجحت بين المساندة ، والمعارضة ، والوساطة .

فقد لعب التنظيم النقابى المصرى دور المساندة فى الفترتين الاولى والثانية فيما يتعلق بقضايا السياسات الداخلية والخارجية بينما عارض توجيهات النظام الاقتصادية فى الفترة الثانية ، عمل حين ساند التحولات الاشتراكية فى المرحلة الاولى .

لم تؤد التعددية الحزبية ال زيادة الثقل النسبى للحركة العمالية ، ويرجع السبب فى ذلك الى مجموعتين من العوامل .

تتعلق الاولى بالتنظيم النقابى نفسه حيث اعلن حياده من البداية ، والثانية ، تتعلق بالاحزاب السياسية نفسها التى ضعف فى اغلبها ـ نسبة تمثل العمال فى المستويات القيادية العليا بها .

امانى الطرابيشى

□□ محسن فؤاد صيادى ـ ديون البلدان النامية ومواقف الجهات الدولية والأقليمية بها ـ دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ـ ١٩٩١ □□

تتفاقم مديونية البلدان النامية يوما بعد يوم ، وقد وصلت الى منعطف خطير فى الآونة الأخيرة وبصورة خاصة بعد أن تطورت احجامها وتضاعفت أعباؤها وتحولت من مسالة اقتصادية فنية بحتة الى مسالة سياسية دولية . وقد احتلت ازمة الديون مكان الصدارة فى جداول أعمال العديد من المؤتمرات الاقليمية والدولية حيث استحوذت على اهتمام كافة الدوائر السياسية والمالية والاقتصادية فى معظم البلدان النامية والمتقدمة . هذا وقد اعتاد المجتمع الدولى على مثل هذه الأزمة الاقتصادية الطارئة والتى اصبحت احدى سمات العلاقات المالية والدولية .

ويتناول هذا الكتاب الأسباب التى أدت الى أزمة ديون البلدان النامية وتفاقمها فى مطلع الثمانينات ، ويثبت المؤلف بالوقائع والأرقام مسئولية العالم الرأسمالى عن هذه المشكلة ولايعفى المدينين من بعض المسئولية . ويركز المؤلف ولأول مرة على مواقف الجهات الدولية والاقليمية تجاهها ، بما فى ذلك جهود الأمم المتحدة والمبادرات العديدة الرامية الى اخراج العالم النامى المرهق اصلا بالتبعية من فخ المديونية .

وينقسم الكتاب الى سبعة فصول يقدم الفصل الأول معلومات اساسية عن أزمة الديون ويشير الفصل الى مجموعة من الوقائع منها ان أزمة الثمانينات تشترك بشكل عام فى اصولها وان اختلفت آلياتها مع الازمة التى هزت العالم فى أوائل الثلاثينات ومن جهة اخرى فان اقتصاد الدول النامية تحول بعد مرحلة الاستقلال فى الخمسينات من اقتصاد اسير لاقتصاد تابع بدرجات متفاوتة . ومن المعروف ان الدول النامية بشكل عام صارت دون تخطيط على طريق الاستدانة المفرطة نظرا لسهولة الاقتراض الخارجى من قبل بسبب تخمة السيولة الدولية وكانت النتيجة ان هذه الديون قد نمت ، وبمعدلات اكبر من معدلات نمو صادرات البلدان النامية ، وكل ذلك كان يشير بشكل أو بآخر الى ان ساعة الكارثة آتية لا محالة . وقد وقعت الواقعة بالفعل فى عام ١٩٨٢ حينما توقفت كبريات الدول المدينة مثل المكسيك والأرجنتين عن دفع اعباء ديونها الخارجية المستحقة للبنوك الامريكية . وقد تبعتها فى العام نفسه العديد من الدول المدينة الاخرى ، فوصلت الأزمة الى منعطف خطير ، وبشكل خاص عندما هبطت معدلات نمو الائتمان الدولى بشكل شديد ، وتفاقمت احوال الاقتصاد الراسمالى من جهة اخرى ، وتاثرت البلدان النامية تاثرا جسيما ، وتضعضعت قدرتها على الوفاء باعباء ديونها المتراكمة ، وتعقد الموقف اكثر فاكثر عندما تدهورت اسعار المواد الاولية وفى مقدمتها اسعار النفط ..

وفى الفصل الثانى يوضح الكتاب حجم ديون المجموعات الجغرافية فى العالم الثالث بما فيها المجموعة العربية واسرائيل . ولقد اصابت الديون الخارجية بشكل رئيسى دول امريكا اللاتينية ٤٢ ٪ من مجمل ديون عام ١٩٨٢ وان ديون آسيا ـ بشكل عام ـ ليست بالمفرطة اذا اخذنا بعين الاعتبار حجم القارة السكانى والاقتصادى ، وقد اشارت الأرقام ان حصة آسيا من مجمل مديونية العالم الثالث تقدر بـ ٢٤ ٪ فى عام ١٩٨٧ ـ أى اقل بكثير من حقها فى مجمل الناتج القومى للدول ذاتها أى ٣٩٫٥ ٪ فى العام نفسه .

ان دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا تعتبر بشكل عام فى وضع اسوأ من حيث نسبة الديون الخارجية ، بالمقارنة بالناتج القومى فى عام ١٩٨٧ « ١٦٫٧ ٪ مقابل ٥٤ ٪ ». أما المأساة فهى فى القارة الافريقية . وقد اشارت الاحصاءات الى ان القارة السوداء تتحمل ١١٫٥ ٪ من مديونية دول العالم الثالث جميعها ، بينما لم يمثل ناتجها القومى سوى ٥٫٥ ٪ من مجموع الناتج القومى للعالم الثالث .

ويتناول الفصل الثالث جهود الأمم المتحدة حيال ازمة الديون ومنها انشاء لجنة استشارية معنية بالديون والتنمية . ورغم هذا فان دور المنظمة الدولية متواضع فى هذا المجال .

ويخصص المؤلف الفصل الرابع لبيان مواقف المجموعات الجغرافية الرئيسية فى العالم من ازمة الديون بما فيها موقف المجموعة العربية والبلدان الاشتراكية ومنها على سبيل المثال اقتراح امير الكويت فى الدورة ١٩٨٨/٤٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة الغاء فوائد ديون العالم الثالث وطالب باعادة النظر فى شروط البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتكون اكثر مرونة وانسانية وزيادة العون العلمى والتقنى من الشمال الى الجنوب .

ويرصد المؤلف فى الفصل الخامس موقف المؤسسات المصرفية الدولية « صندوق النقد والبنك الدوليين » وهاتان المؤسستان توجهان الاهتمام الى الادارة التى يمكن ان تقوم بها السياسات الموجهة نحو تحقيق ادارة اقتصادية افضل فى الدول النامية وتلتزمان بالنهج القائم على ادارة كل حالة بمفردها مع التركيز على انتهاج سياسة الاقتصاد الحر .

وتحت عنوان مسئولية الدائنين والمدينين عن تفاقم ازمة الديون جاء الفصل السادس وتشير الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة وخارجها الى ان ازمة الديون ترجع اسبابها الى عوامل داخلية وخارجية وان الدول المدينة تقاسم الدول الدائنة المسئولية عن مديونية العالم الثالث وان كان ذلك بدرجات متفاوتة .

وفى الفصل السابع والأخير يسجل المؤلف عددا من الاستنتاجات والاقتراحات ومنها على سبيل المثال « وعلى مستوى الوطن العربى » الدعوة ولأول مرة الى عقد مؤتمر قمة عربى تشارك فيه المنظمات الحكومية وغير الحكومية والشخصيات العربية المتخصصة بالشئون الاقتصادية والتنموية تعالج فيه مشكلة مديونية الوطن العربى وتعثر محاولات التكامل الاقتصادى العربى .

هنـاء عبدالسلام العبادى

كتب جديدة وردت الى المجلة

□□ الاستراتيجية السياسية العسكرية

- تاليف مجموعة من الباحثين واشراف د . مصطفى طلاس
- الناشرة دار طلاس للدراسات والترجمة النشر - دمشق ١٩٩١

تعبير الاستراتيجية هو تعبير ذو اصل عسكرى ومن الناحية التاريخية ارتبط لفظ الاستراتيجية بلفظ الحرب وقياداتها وعندما ظهر علم الحرب اصبحت استراتيجية الحرب فرعا من فروعه وبدات الجهود الجادة لتدوين فن الحرب مع نيقولا ميكيافيلى الذى كتب كتابا بعنوان « فن الحرب » وترجع بداية الدراسة العلمية للموضوع الى منتصف القرن الثامن عشر ، عندما قام هنرى لويد الانجليزى فى مقدمة كتابه عن تاريخ حرب السنوات السبع بتدوين عدد من النظريات العسكرية العامة واسس الاستراتيجية الحربية .

ويقصد بالاستراتيجية فى المجال العسكرى استخدام القوة المسلحة بواسطة الدول لتحقيق اهدافها . ويمكن الاشارة الى ثلاث اضافات فكرية واضحة ساهمت فى تطوير المفهوم وتحديد معناه . ففى البداية سادت تعريفات حصرت مفهوم الاستراتيجية فى اطار قيادة المعارك وجاء ليدل هارت لينتقد هذه التعريفات ويوسع من مفهوم الاستراتيجية لتشمل كيفية استخدام القوة المسلحة عموما لتحقيق الأهداف السياسية ثم قدم بوفر اضافته التى أخرجت مفهوم الاستراتيجية من اطاره العسكرى الى اطار اوسع يعتبر القوة المسلحة احد ابعاده ومجالاته .

يتألف الكتاب من أحد عشر فصلا تتحدث عن طبيعة الحرب وقوانين الصراع المسلح ووسائط الصراع المسلح وتأثيرها مع طابع الحرب والجغرافيا الاستراتيجية وأسس الاستراتيجية والاستراتيجية المباشرة وغير المباشرة وصلة الاستراتيجية بالسياسة والمعنويات وتطور الاستراتيجية حتى بداية الحرب العالمية الأولى وتطور الاستراتيجية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية والاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة وخصائص استراتيجية الحرب المقبلة .

□□ الأكراد .. الاساطير والثورات والحروب

تاليف : نبيل زكى
الناشر : مطبوعات كتاب اليوم - مؤسسة أخبار اليوم - القاهرة - ١٩٩١

من هم الأكراد الذين ظهروا فجأة فى مقدمة مسرح الأحداث فى المنطقة الآن واصبحت مأساتهم وحكاياتهم على كل لسان وفى كل وقت فى وسائل الاعلام فور سكوت المدافع فى جبهة الخليج؟ من أين جاء هؤلاء الاكراد ؟ وماهى قصتهم ؟ وهل يشكلون شعبا وقومية ؟ وماذا تعنى كردستان والصراع حولها ؟ وماهى قصة محاولات اقامة دولة كردية مستقلة على مر العصور ؟

على مثل هذه التساؤلات وغيرها يأتى كتاب الكاتب الصحفى الاستاذ نبيل زكى ليجيب عليها من واقع المراجع العديدة والمتابعة الميدانية منذ منتصف السبعينيات ولقاءات المؤلف مع الأطراف المعنية . وجاء الكتاب فى النهاية كمحاولة استطلاع ممتاز لأبعاد المسألة الكردية وتأكيدا لحقوقهم المشروعة فى اطار الوطن العربى ويلخص المؤلف هذا بارتباط مستقبل المسألة الكردية بمستقبل النضال الشعبى العراقى من أجل القرار الوطنى المستقل واقامة نظام ديمقراطى حقيقى على أساس التعددية السياسية والحكم الدستورى البرلمانى .

□□ مهارات العمل النقابى

تاليف : دعاء الدين حسن
الناشر : الجامعة العمالية ـ القاهرة ـ ١٩٩٠

الموضوعات التى يتضمنها الكتاب من الموضوعات الضرورية والاساسية لممارسة العمل النقابى بأسلوب علمى ويتناول الفصل الأول تاريخ مجتمع العمل وتطوره والقوانين المختلفة التى كانت تحكم ومازالت تحكم على الحركة النقابية . ويشرح الفصل الثانى التنظيم النقابى بأنواعه سواء التنظيم الصناعى او التنظيم الحرفى ومزايا وعيوب كل منهما ثم التنظيم النقابى فى مصر . ويتناول الفصل الثالث مهارات الاتصال وهى ضرورية بالنسبة للقائد النقابى وتعد جزءا اساسيا من عمله اليومى . وتتناول الفصول الأخرى من الكتاب موضوع حل المشكلات النقابية بأسلوب علمى واتخاذ القرارات بالنسبة للحركة النقابية .

□□ الاسلام والعقلانية

تاليف : جمال البنا
الناشرة دار الفكر الاسلامى ـ القاهرة ـ ١٩٩١

يضم الكتاب ثلاثة ابواب ويثبت ان الاسلام يؤذن بالعقل ثم يناقش قضية العقل والنقل ويعرض فى فصل مستقل أثر القلب مع العقل . وفى الباب الثانى : مقومات العقلانية الاسلامية ويوضح كيف ان الاسلام يجعل إعمال القلب هو سبيل الايمان وان العقلانية الاسلامية موضوعية اكثر من اى مذهب عقلانى أخر . كما انها تتميز بطبيعة خيرة تميزها عن العقلانية الطليقة التى لاتجد مايحول دون اساءة استغلالها . ويعالج الباب الثالث القضايا الأربع التى تطرحها العقلانية مع الاسلام الا وهى : وجود الله تعالى وصفاته وخلود الروح ووجود حساب وعقاب ، جنة ونار واخيرا النبوات التى يكون الوحى العنصر المميز لها عن الفلسفات .

□□ الوحدة اليمنية فى مواجهة التحديات

تاليف : خالد بن محمد الفاسى
الناشر : دار دمشق ـ دمشق ، دار الثقافة العربية ـ الشارقة ـ ١٩٩١

أحدث الكتب التى قدمها المؤلف فى اطار اهتماماته بالوحدة اليمنية وتركز فصول الكتاب على ثلاثة محاور ، يدور المحور الأول حول الخلفية التاريخية للشعب اليمنى تأكيدا لأصوله الحضارية ولمقومات وحدته ويتناول المحور الثانى العلاقة المميزة بين اليمن والخليج باعتبار وحدة اليمن ركيزة اساسية نحو تحقيق وحدة الخليج والحرية العربية اما المحور الثالث فيشرح باستفاضة وثيقة دستور دولة الوحدة . ويشارك المؤلف عددا من الكتاب فى تحرير الكتاب .

□ □ الدراسات الاعلامية

ـ دورية تصدر عن المركز العربى للدراسات الاعلامية (العدد ٦٣)
ـ رئيس التحرير : صلاح الدين حافظ

يتضمن هذا العدد عددا من الدراسات الاعلامية الجادة وكان من الطبيعى ان تترك أزمة الخليج بصماتها على مثل هذه الدراسات وهنا استهل رئيس التحرير كلمته الافتتاحية بالحديث عن حرية الاعلام وأزمة الخليج ويؤكد فى مقاله ان فشل الادارة الاعلامية لأزمة الخليج قد كشف عن نقائص كثيرة تعوق التقدم العربى فى اى مجال من مجالات الحياة كما كشف حجم العجز الذى أصاب الفكر العربى ليس فقط خلال ادارة الأزمات ولكن قبلها فى محاولة لتفادى تدهورها وبعدها فى محاولة لاحتواء أثارها . وطالب الكاتب بفتح الملفات لنعيد تقويم المواقف والأراء والاتجاهات السائدة لنبدأ باصلاح بيوتنا من الداخل .

ومن الدراسات المنشورة ازمة الخليج ومصداقية الاعلام المصرى للدكتور عبدالفتاح ابراهيم عبدالنبى) والضغط من اجل صحافة حرة (ترجمة وعرض د . محجوب عز) والصحافة السودانية بين الأنظمة الحزبية والعسكرية (د . صلاح عبداللطيف) وأحداث العالم الثالث فى التغطية الاعلامية (د . راجية احمد قنديل) والتعاون الاقتصادى العربى فى مواجهة المتغيرات الدولية (عصام رفعت)

أحمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية



'Hello — New World orders!'

الى جميع الدول
فى كل مكان

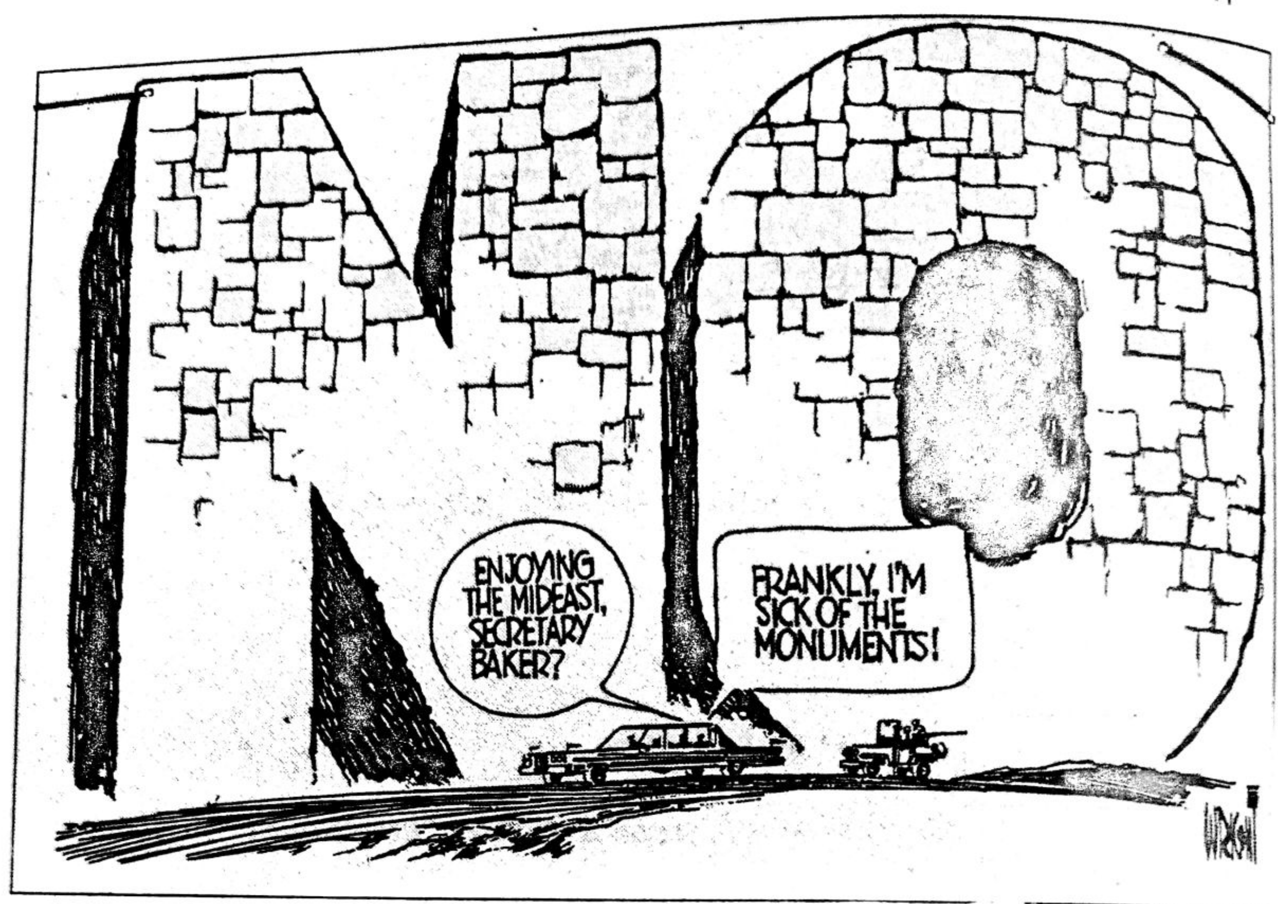
أنتم أيضا يمكنكم
خوض حرب بأفضل
الأسلحة

مبيعـات الأسلحـة
الأمريكية

التسليم فى أى مكان

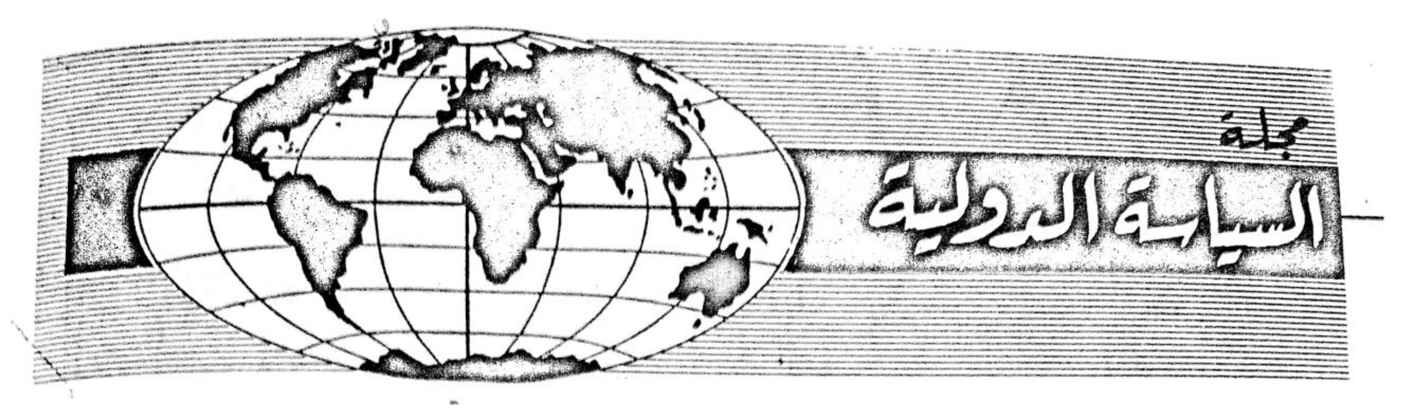
هالو.. طلبيات العالم
الجديد !

عن صحيفة انترناشيونال هيرالد تربيون ـ ٩ مايو ١٩٩١



ـ هل تستمتع ياسيد السكرتير بيكر بزيارة الشرق الأوسط ؟
ـ بصراحة ، لقد مللت هذه المبانى الأثرية ..
عن نيوزويك ـ ٣ يونيو ١٩٩١

ـ انها أوروبا .. بخصوص الأكراد
ـ قل لها اننى لم أنته من مهمتى بعد
(ليموند ـ ١٧ ابريل ١٩٩١)



رؤية غربية لأهم قضايا مابعد حرب الخليج (١)

اعداد سوسن حسين

● سكتت المدافع وتوقفت المعارك وانتهت حرب الخليج . انتهت بأنتصار قوات التحالف الغربى . وأدت السرعة غير المتوقعة التى انهار بها الجيش العراقى الى اصابة العالم العربى بالذهول رغم مشاعر الارتياح النسبى التى عمت معظم ارجائه لهزيمة الطاغية المغتصب .

لقد كان لهذا الانتصار طعم مر .. ولايزال .. انه انتصار غربى فى حرب بين دولتين عربيتين دفع الغرب نفقاتها ، وكان الأشرف ان يحل الصراع فى اطار عربى وبأيد عربية . أن حرب الخليج قد خلفت شعورا عميقا بالاحباط والخجل لدى الشعوب العربية فقد اثبتت هذه الحرب العجز العربى التام وغياب الارادة العربية الموحدة ، ولولا اشتراك القوات المصرية والقوات السورية مع قوات التحالف لتمزقت البقية الباقية من الكرامة العربية الجريحة .. اما هؤلاء الذين اشعل صدام حسين حماسهم وحرك أمالهم وطموحاتهم ضاربا على الوتر الحساس وهو مواجهة القوى الغربية حليفة اسرائيل وهزيمتها ، هؤلاء قد اصابتهم الهزيمة العراقية فى مقتل .

● ان اى نظام دولى جديد يجب أن يضع فى اعتباره الحالة النفسية العامة لشعوب المنطقة . ولابد أن يعيد الغرب تقييم علاقاته بالدول العربية على هذا الاساس ، والا حدث مالا تحمد عقباه ، خاصة وان اسرائيل ماضية فى تعنتها وتحديها ورفضها لجميع مبادرات السلام . ان النتيجة الطبيعية لمثل هذا الموقف هى انتشار التطرف وتصاعد مشاعر النفور والكراهية تجاه مجتمع دولى استطاع من خلال الأمم المتحدة ان يفرض ارادته على العراق وفشل فى فرض ارادته على اسرائيل ! ! لذلك يجب بذل الجهود من اجل امتصاص غضب وثورة العالم العربى وتنظيم علاقات قوية على اساس سليم وقواعد عادلة بين دول المنطقة والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة .

● ماهى رؤية العالم الخارجى لقضايا مابعد حرب الخليج ومستقبل منطقة الشرق الأوسط ؟ وماهى الحلول التى تطرحها الاقلام غير العربية لهذه القضايا ؟ وكيف يمكن تحقيق الاستقرار فى هذه المنطقة التى مزقتها الحرب وفجرت توتراتها الكامنة ؟

ان قضية « مابعد حرب الخليج » قد اصبحت الشغل الشاغل للمراقبين السياسيين والمفكرين والمحللين الغربيين وقد انهمر سيل من البحوث والدراسات والمقالات التى تتناول هذا الموضوع وتستحق ان نفرد لها صفحات هذا العدد وبعض الاعداد القادمة .

politique internationale

Les Cles de L'aptès- Crise
Marc Lavergne .
Politique Internationale No 51 Printemps 1991 .

مفاتيح ما بعد الأزمة

بقلم مارك لافرنى

● ان أهم قضايا تطرح نفسها امام التحالف الغربى بعد ان وضعت حرب الخليج اوزارها هى :

أولا : ماذا سيكون مصير العراق المهزوم ؟

ثانيا : هل سيحتفظ الحلفاء بوجود عسكرى فى الخليج حتى يتأكد الاستقرار الذى يضمن لهم الحصول على احتياجاتهم من البترول ؟

ثالثا : القضية التى آثارها صدام حسين منذ البداية وهى الربط بين الانسحاب من الكويت وبين انسحاب اسرائيل من الأراضى المحتلة . وهى حقيقة لن يستطيع المنتصرون تجاهلها فترة طويلة .

ويؤكد المقال ان جميع الدلائل تشير الى عدم وجود خطة موضوعة لتسوية مصير الشرق الأوسط بعد الحرب . وبناء عليه لكى نحدد شكل السلام فى المستقبل يجب ان نفهم وندرس التطورات التى حدثت فى دول المنطقة ، وان نضع تطلعات الأطراف المتنازعة فى اطار هذا التطور .

كيف كانت الأوضاع فى الشرق الأوسط عشية الثانى من أغسطس ؟

● عرفت المنطقة لأول مرة فى تاريخها وقبل اندلاع الأزمة مباشرة فترة من الهدوء والتقدم السياسى والاقتصادى . فقد هدأت التوترات بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية وكانت المعارك الشرسة التى دامت ثمانى سنوات وبدأت الأزمة اللبنانية أولى خطواتها على طريق الانفراج بعد اتفاقيات الطائف فى ١٩٨٩ بعد خمسة عشر عاما من المواجهات الدامية . وقد جاءت هذه العودة الى الهدوء فى منطقة الشرق الاوسط وسط جو عالمى ملائم تماما لهذا النوع من التطور .

أما على الصعيد الاقتصادى فقد تراجعت اسعار البترول التى ارتفعت بعد ١٩٧٣ و١٩٧٩ وشهدت الفترة الأخيرة عودة النظام الاقتصادى العربى الى الطريق السليم ، وبدأ خير البترول يعم حتى على الشركات التى لا تملك الكثير . وأصبح لدى الدول المنتجة هياكل تحتية وكوادر محلية وبدأت تتصرف بوعى وحذر أكبر فى ادارة ثرواتها البترولية بعد ان تعلمت من دروس الماضى . كما تمت محاولات جادة وواقعية للتقارب الاقليمى ، وأصبح مجلس التعاون الخليجى الذى اسسته السعودية عام ١٩٨١ جهازا للتعاون والتكامل الاقتصادى الاقليمى الفعال . كما بدأ اتحاد المغرب العربى فى وضع اهداف اقتصادية من اجل تطوير علاقات طيبة ومثمرة بين اعضائه . وحتى مجلس التعاون العربى الذى وضع اساسه الملك حسين والذى ضم الاردن ومصر والعراق واليمن الشمالى كان شاهدا على جو التعاون الجديد الذى ساد المنطقة . كما بدأت دولتا اليمن الشمالية والجنوبية اللتان انفصلتا اكثر من قرن فى التقارب لاتمام الوحدة بينهما بشكل واقعى ومتوازن .

وكان هذا الجو من الوفاق والتعاون يترجم نفسه الى تحرير الاقتصاد الذى كان حتى ذلك الوقت تابعا للدولة ، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال والمبادرات الخاصة . كما بدأت النظم السياسية تسير فى طريق الليبرالية بدرجات متفاوته . وكان ابرز مثل هو التطور السريع الذى حدث فى الأردن وانتهى بالانتخابات البرلمانية فى نوفمبر ١٩٨٩ . وحتى صدام حسين نفسه بدأ يستعد لتكوين احزاب سياسية مجاراة منه لروح العصر . وفى الكويت اصر الرأى العام الليبرالى على عودة البرلمان الذى الغى عام ١٩٨٦ . واستسلم الأمير جابر ووافق على اجراء الانتخابات لتشكيل البرلمان . وتم ذلك ولكنه كان برلمانا عاجزا لم يرض عنه الشعب الكويتى وطالب بتغييره .

وهكذا كان الشرق العربى يعمل بجدية على تطوير نفسه عشية غزو الكويت . ثم حدث الانفجار الذى زلزل كيان هذه المنطقة .

انفجار العالم العربى :

● وكانت أولى بوادر هذا الانفجار بعد غزو صدام للكويت هى التزام الاطراف التى كان يجب ان تتخذ مواقف فعالة بالصمت التام . فلم يسمع احد صوت منظمة البترول العربية حيث تمثل الدول العربية الاغلبية . أما الجامعة العربية فقد اصيبت بالشلل التام وعجزت عن مواجهة الموقف بعد ان فشلت فى توحيد كلمة اعضائها على ادانة

الغزو . وهكذا فشلت هيئة كان يمكن ان تأخذ بزمام المبادرة لحل الأزمة . كما ان منظمة المؤتمر الاسلامى التى لعبت دورا هاما فى النزاع بين العراق وايران وادانت مرارا القلاقل التى تثيرها طهران فى مواسم الحج لاذت بالصمت هى الآخرى خلال الأزمة ولم ترق الى مستوى مسئولية جمع الكلمة فى العالم الاسلامى .

ان اختفاء هذه الهيئات الثلاثة التى كان يمكن ان تقوم بدور فعال فى تسوية الأزمة وحل الخلافات قد ترك المجال مفتوحا امام الحلفاء الذين اضطروا الى التدخل المباشر من اجل حل الصراع حفاظا على مصالحهم فى المنطقة . هذا بالاضافة الى ان المنظمات الآخرى التى كانت تشجع التجمعات الاقليمية قد وجدت نفسها فى موقف لا تحسد عليه . فقد انهار تماما مجلس التعاون العربى منذ بداية الأزمة . كما ان مجلس التعاون الخليجى قد برهن على عجزه عن القيام بالدفاع عن اعضائه . فالكويت عضو فى هذا المجلس ، ولم يستطع حمايتها من العدوان ، رغم نفقات التسليح التى بلغت مليارات الدولارات . وحتى السعودية لم تستطع القيام بدور حامية الخليج فى مواجهة الاطماع العراقية . وقد ادى تفتت العالم العربى الى التدخل الخارجي وفرض الوصاية الخارجية لكى لا تصبح المنطقة حقلا للاضطرابات التى يمكن ان تهز استقرار العالم وتهدد المصالح الحيوية للقوى الغربية .

ما هو مصير العراق ؟ :

● لقد كان الهدف الأول للتحالف الغربى هو تدمير القوة العراقية وقد تحقق هذا الهدف جزئيا بالحرب ، ثم شروط وقف اطلاق النار التى فرضت على العراق تدمير الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية والصواريخ التى يزيد مداها عن ١٥٠ كيلو مترا . واضافت الولايات المتحدة هدفا آخر هو اسقاط نظام صدام حسين . وكان موضوع تمزيق العراق وتقطيع أوصاله مثارا فى تركيا وايران بل ان التشاور فى هذا الشأن تم بين العاصمتين ، ووافقت اسرائيل على هذا الحل بلاشك ، فهى تتمنى ان يعاد تكوين دول المنطقة على اساس دينى أو طائفى ، لأن ذلك يتيح امامها فرض الأندماج الاقليمى دون ان يفرض عليها أى تغيير فى طبيعتها الى جانب ان تمزيق العراق سيمنعه من ان يصبح قوة يخشى جانبها مرة اخرى ، وكان الاتفاق الذى تم بين تركيا وايران هو ان تأخذ تركيا كيركوك فى الشمال ويتم انشاء دولة شيعية منفصله فى الجنوب تضم حقوق الرميلة ، ولا يبقى العراق الا فى المنطقة الوسطى حول بغداد وبلا أية امكانيات سوى امكانيات زراعية .

ولكن اتضح فيما بعد ضخامة العقبات التى تقف فى سبيل تنفيذ مثل هذا المشروع . اولا من هى الدولة الغربية التى يمكن ان تتحمل نتائج هذا التصعد فى قوة هاتين الجارتين وتساعدهما فى الفوز بهذه الغنائم فى حرب لم تخوضاها ؟ ان العراق يعتبر قوة توازن ضرورية فى مواجهة تركيا وايران ، ولن توافق الدول العربية على تمزيقه مهما كان .

أما فيما يتعلق باحتمالات الانفجار الداخلى فى العراق فهى ضعيفة رغم الاضطرابات الأخيرة . فالقوى المعارضة لنظام صدام سواء الاكراد فى الشمال او الشيعة فى الجنوب لا تريد تمزيق العراق بل ان هذه القوى تناضل من اجل اشتراك أكبر فى السلطة المركزية ، وتطالب بالاعتراف بحقوقها أى الحكم الذاتى فى منطقة الاكراد وسيطرتهم على ثرواتهم المحلية ويطالب الشيعة فى الجنوب بتطبيق الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بالقوانين والحياة الاجتماعية .

ان ايران تتمنى ان يصبح للشيعة فى جنوب العراق صوت مسموع ويستطيعون التدخل فى ادارة البلاد . انها تريد عراقا ضعيفا يمكنهامن ازالة العقبة التى تفصلها عن العالم العربى بحيث تمارس نفوذها دون اعتراض . وقد اثار هذا الاحتمال قلق دول الشاطىء الجنوبى من الخليج حيث يعيش كثير من الشيعة ، بل انهم يشكلون أغلبية فى بعض الدول مثل البحرين .

أما تركيا فهى تحلم باستعادة ولاية الموصل القديمة التى كانت تابعة لها والتى انتزعتها منها انجلترا عام ١٩٢٢ ، خاصة وان هذه المنطقة غنية بالبترول الذى تحتاجه تركيا من اجل التصنيع . وقد أعلن الرئيس التركى ذلك صراحة امام البرلمان التركى فى سبتمبر ١٩٩٠ .

ولكن هذه المنطقة تابعة للاكراد . وهذه الحقيقة يجب ان تجعل تركيا تتوخى الحذر ، فالأكراد العراقيون وتعدادهم ٤,٥ مليونا يعيشون فى ثورة منذ عشرين عاما ويناضلون من اجل الحصول على حقوقهم التى كفلها لهم الدستور العراقى . أما الأكراد الاتراك وتعدادهم عشرة ملايين فالحكومة التركية تتجاهل وجودهم تماما منذ أتاتورك ولا تعتبرهم طائفة ذات لغة وثقافة واصول عرقية مختلفة ، بل تعتبرهم أتراك الجبل . ان عدوى الحركة الكردية العراقية يمكن ان تصيبهم وبذلك تتدعم حركة حزب العمال فى كردستان ، وهو حزب مسلح يزداد نشاطه فى الجبال الواقعة فى الجنوب الشرقى . وقد تابعت انقرة بقلق تطور الأحداث التى تقع على حدودها الجنوبية .

أما فيما يتعلق بالمطالبة بالاقليم الشمالى من العراق باسم الحقوق التاريخية ، فذلك قد أصبح سخفا يذكرنا بحقوق صدام التاريخية فى الكويت ، وهكذا أصبح الاستيلاء على حقول بترول كركوك امرا لا يمكن التفكير فيه .

أما بالنسبة للاكراد انفسهم فان حصولهم على الاستقلال لم يعد هدفا معلنا رغم وجود حركات تحرير مسلحة فى العراق وايران وتركيا . ان هدف هذه الحركات هو الاعتراف بحقوق الاكراد فى الدول المذكورة . وقد احرزت هذه الحركات تقدما ملحوظا فى العراق بالذات

حيث نص دستور البلاد فى بنده الأول على ان الشعب العراقى مكون من العرب والأكراد , وتم انشاء منطقة كردستان فى العراق ولها حكومتها وبرلمانها واذاعتها وجامعتها ومدارسها . ولكن لم يمنع ذلك من معاملة الأكراد معاملة أقل ما توصف به انها غير انسانية على الاطلاق . ان طوابير اللاجئين الفارين من المذابح الى تركيا وايران منذ نهاية شهر مارس هى ابلغ دليل على هذه المعاملة الوحشية . ومع ذلك يجب ان نعترف بأن مصير الأكراد العراقيين لم يكن أبشع من مصير المعارضة العراقية . لقد تم قمعهم بوحشية لانهم يشكلون تهيدا سياسيا وعسكريا وليس لأنهم اكرادا ، بالاضافة الى ان ظروف الأكراد فى العراق على المستوى المؤسسى لا يمكن مقارنتها بظروف اخوانهم فى تركيا وايران وسوريا . ففى هذه الدول يجرى إدماجهم بالقوة مع بقية الشعب ، لذلك لا يوجد حكم ذاتى يمكن منحه اياهم .

ويطرح المقال قضية النظام العراقى بعد صدام . ماذا سيكون نوعه واتجاهاته ؟ ان العراق هو الدولة العربية الوحيدة التى تملك موارد بترولية هائلة ، بالاضافة الى اراض زراعية خصبة يرويها نهران غزيران وتعداد سكانى ضخم . ومهما كان حجم الخراب الذى لحق بالعراق بسبب الحرب ، فان امكانياته تسمح باستعادة مستوى من الأزدهار يحسد عليه خاصة اذا قبلت دول الجزيرة العربية تمويل إعادة بناء الدولة العراقية . ولا يفوتنا ان نقول أن ذلك من مصلحتهم ، حتى لا يكون السلام امرا مفروضا من قبل القوى الغربية ومليئا بالاحقاد ونزعات الانتقام . وقد يكون من الأفضل ان تقبل الكويت تأجير جزيرتى وربة وبوبيان للعراق ، وهما الجزيرتان اللتان تطالب بهما بغداد حتى لا تختنق تجارتها البحرية .

وفيما يتعلق بالقوى السياسية التى يمكن ان تخلف صدام حسين فتنقسم الى اتجاهين : الاتجاه العلمانى ، والاتجاه الاسلامى . والاتجاه الأول يضم الحركة الشيوعية والحركة البعثية والحركة التقدمية الكردية التى عرفت سنوات من المجد منذ ثورة ١٩٥٨ ، وحتى بداية عهد صدام وقد مزقها القمع بعد ذلك وحاولت جاهدةجذب الانتباه دون جدوى ، ولم تستطع الحصول على مساعدات فعالة . ومازال هناك شك فى ان تستطيع الحصول فى الوقت الحالى على مساعدات تذكر من قبل الدول البترولية . كما ان دول التحالف الغربى لن تهتم بمساعدة حركات ذات ايديولوجية تختلف تماما مع افكارها .

أما الاتجاه الاسلامى فيضم الحركة السنية ، والحركة الشيعية ، والأكراد السنيين وجميعهم يعتمدون على الاساس الثقاف التقليدى . والشيعة يتجمعون داخل حزبين حزب الدعوة وحزب العمل . وقد انكمش حزب الدعوة الذى تأسس عام ١٩٥٢ فى ايران عندما اندلعت الحرب بين العراق وايران ، وكان هذا الحزب يقوم بتنسيق العمل بين مجموعة المنظمات الشيعية فى العراق . وقد تعرض الشيعة العراقيون لأنواع من الاضطهاد والقمع المروع أدى الى مزار العديد منهم الى ايران . والحزب الشيعى الآخر وهو حزب العمل اكثر نشاطا من الخارج عن الداخل وتساعده سوريا . وقد لعبت هذه الأحزاب دورا هاما فى حركة التمرد الشعبى التى انفجرت فى بداية شهر مارس فى جنوب العراق .

وفيما يتعلق بالمسلمين السنة ، فان الدول البترولية المحافظة وعلى رأسهاالسعودية تساندهم وتجزل لهم المساعدات المالية . ويشكل حزب الأخوان المسلمين أهم تنظيم لديهم . وقد تأسس هذا الحزب فى بداية الخمسينات ، وانتشر بسرعة داخل الجيوش واقام علاقات وثيقة مع الحركات الاسلامية الكروية ومع المناضلين الافغان .

وهناك أيضا الحزب الاسلامى الذى انبثق عن انشقاق حزب الأخوان المسلمين فى بداية الستينات ، واتخذ سياسة العنف كوسيلة لتحقيق اهدافه . ويوجد أيضا حزب التحرير الاسلامى الذى يدعو منذ وقت طويل الى قلب نظام صدام حسين عن طريق انقلاب عسكرى . وهو حاليا يبحث عن مجندين له فى الخارج .

وفى الواقع ان الحركة الاسلامية الكردية هى التى عانت كثيرا من اعمال القمع لأنها حركة كردية اساسا . وقد قصفت مواقع هذه الحركة بالقنابل الكيماوية فى مارس ١٩٨٨ وفر زعماؤها الى ايران .

وقد استقبلت السعودية أيضا كثيرا من الاسلاميين الأكراد وساعدتهم ماليا ولكنها منعتهم من اقامة علاقات مع الحركات الكروية الأخرى ذات الطابع العلمانى .

نقول إذن ان القوى الاسلامية كثيرة ومتعددة ولكنها منقسمة على نفسها والاحتمال ضعيف فى امكانية تحالفها أو نجاح إحداهما فى الاستيلاء على السلطة بمفردها . ولكن من المؤكد ان نفوذ هذه الحركات سيقوى وينتشر نظرا لموقف المعارضة والخلافات بين أجنحتها . وفى هذه الحالة سيكون البديل هو الحركة الدينية التى يمكن ان تخرج من بين كوادر حزب البعث أو من داخل الجيش .

ما هو مستقبل منطقة الخليج ؟

● يكرر المقال التأكيد على ان شرط استقرار الأوضاع فى المنطقة مستقبلا يرتهن بموقف الكويت من الجزيرتين سبب النزاع ، فاما ان تتنازل الكويت عنهما للعراق أو تؤجرهما له فترة طويلة وان يتم الاتفاق بشأن استغلال بترول الرميلة الواقع فى المنطقة مثار الخلاف بشكل واقعى ومتوازن . ويجب أيضا شطب بعض الديون العراقية بما فى ذلك تعويضات خسائر الحرب التى نص عليها القرار ٦٨٧ ، وربما أيضا الموافقة على منح المعتدى بعض القروض من اجل إعادة بناء البلاد . ومما لاشك فيه ان الفلسطينيين لن يستطيعوا العودة الى الكويت باعداد كبيرة كما كان الحال فى الماضى ولن يلعبوا الدور

الحيوى الذى تعودوا ان يلعبوه على مدى أربعة احقاب . ومن المنتظر ان تحصل الكويت على نظام ملكى دستورى اكثر ديموقراطية من الدول المجاورة . ولكن الكويت هى سوق تجارية قبل أى شىء وقد استمرت تواصل انشطتها المالية طوال فترة الأزمة من لندن . والسؤال الآن هو : هل ستنجح بريطانيا الوصية التقليدية على الكويت فى اقناع الولايات المتحدة بالتدخل لتحديد مصير الكويت ؟

أما السعودية فستعرف أياما صعبة ـ فقد وضح تماما على الصعيد السياسى عجزها عن القيام بدور حامية الخليج . ونظرا لقوة ايران المتصاعدة فى هذه المنطقة حيث يكثر عدد السكان الشيعة وتكثر مطالبهم نجد أن مصلحة السعودية تحتم بقاء العراق قويا الى حد ما وعدم تمزيقه ويجب ان تهدف الاستراتيجية السعودية الى اقامة علاقات طيبة مع بغداد ومع طهران أيضا من اجل استقرار منطقة الخليج ، ان شرعية السعودية كحامية وحارسة على الأماكن الاسلامية المقدسة قد أصبحت موضع تساؤل بعد الأحداث الأخيرة ، لذلك عليها ان تبتعد عن أية شبهة تحيز وان تقيم علاقات طيبة مع جميع اطراف المجتمع الاسلامى .

وهناك سبب آخر للابقاء على العراق وعدم اذلال الشعوب العربية التى ساعدته هو إعادة التأكيد على حل المشكلة الفلسطينية بما فى ذلك وضع القدس .

ويجب أيضا على السعودية ودول الخليج الاسهام فى تنمية الدول العربية الاخرى التى لا تملك الكثير . وحرب الخليج هى درس قاس فى هذا الصدد . وفى النهاية رب ضارة نافعة كما يقولون والمهم ان تستوعب هذه الدول الدرس بحيث لا تتكرر المأساة .

تركيا بين الشرق والغرب :

● حقا ان تركيا تحتل الخط الثانى فى هذا الصراع ولكن مستقبل المنطقة يهمها بالدرجة الأولى ، لذلك اتخذت على الفور موقفا معارضا للعراق ، وأغلقت حدودها الشمالية فى وجهه ، ووضعت قواعدها تحت تصرف الطيران الأمريكى .

ان تركيا بلد مسلم علمانى وتعتبر قوة اقتصادية واعدة ويهدف زعماؤها الى جعلها جزءا من أوروبا ويطالبون منذ وقت طويل بدخولها السوق المشتركة . وهذا الخيار سيؤدى الى تخليها عن لعب أى دور سياسى فى الشرق العربى حيث كانت تستطيع التأثير بقوة من واقع أربعة قرون من السيطرة العثمانية . كما ان دخولها المجتمع الغربى يتطلب ثمنا فادحا أى لابد ان تحرز انقرة تقدما هائلا على طريق الديموقراطية والتعددية التى مازالت ضعيفة جدا وتمنح حقوقا معينة للاكراد ويبلغ عددهم عشرة ملايين وهى لا تعترف بهم اساسا وعليها أيضا ان تعترف بالمجازر التى ارتكبتها ضد الشعب الأرمنى .

وكل ذلك يدفع بتركيا الى التردد أمام الغرب ، بالاضافة الى ان ما حدث من تطورات فى الاتحاد السوفيتى قد أدى الى تعقيد الأمور اكثر . فقد كانت تركيا هى حارسة الدردنيل والجانب الجنوبى الشرقى لحلف الاطلنطى ، الى جانب حدودها مع جورجيا وارمينيا السوفيتية وكانت تتمتع بقيمة استراتيجية كبيرة بالنسبة للغرب . ونجد ان هذه القيمة قد انخفضت كثيرا فى الآونة الأخيرة نتيجة التقارب الشرقى الغربى واختفاء التهديد السوفيتى لذلك يجب ان تعمل انقرة على اقامة علاقات جديدة مع الاتحاد السوفيتى والجمهوريات السوفيتية المجاورة . حقا انه هدف تقف خلافات كثيرة فى سبيل تحقيقه ولكنه يستحق المحاولة لأنه يبشر باعادة تنشيط العلاقات بين تركيا ومهدها الشرقى .

ان تركيا ستنظر اكثر فى اتجاه الجنوب الشرقى لا لكى تستولى على بترول كركوك ولكن لكى تحل المشكلة الكروية بالاتفاق مع جيرانها الايرانيين والعراقيين . بالاضافة الى ان امتلاكها لنهر الفرات الذى يعتبر مصدر الحياة بالنسبة لسوريا والعراق يعطيها قوة ونفوذا عظيمين يمتدان بعيدا فى اتجاه الكويت التى قد تضطر الى تزويد نفسها بالمياه من شط العرب كما كان الحال حتى منتصف القرن العشرين ، وفى اتجاه الأردن فى حالة اضطراره فى يوم من الأيام كما هو متوقع الى اللجوء الى خط مياه قادم من الفرات ، وأيضا فى اتجاه اسرائيل التى تقوم باستيراد المياه حاليا من تركيا .

ان تركيا لم تقرر حتى الآن استخدام سلطاتها ونفوذها فى المشرق العربى ولكنها لن تستطيع من الآن فصاعدا ان تبتعد عن مشكلات المنطقة وحلولها .

الاطراف المستفيدة من هزيمة العراق :

● ان سوريا وهى الشقيقة العدوة للعراق قد استفادت تماما من هزيمة صدام فقد أكسبها اشتراكها فى حرب الحلفاء عطف الغرب رغم ادانته لسياساتها السابقة . ويبدو ان التدخل المباشر للقوى الغربية فى المنطقة وبقاؤها بعد الحرب يثير طموحات سوريا الاقليمية . ان امريكا وأوروبا ترحب بتعاون رجل قوى مثل حافظ الاسد يمكن ان يهدىء الموقف ويحتوى منظمة التحرير الفلسطينية . بل ان السلام لن يتحقق فى المنطقة الا اذا تم استئناس الدول المشاكسة المثيرة للقلاقل ، وتأتى سوريا على رأسها .

أن سوريا تستطيع ان تبقى فى لبنان حيث نجح جيشها فى فرض النظام لصالح الجميع بما فيهم اسرائيل شريطة ان تحترم اتفاقيات الطائف لانها تمثل الاطار الشرعى لعودة السلام وعودة التوازن فى الداخل مرة اخرى ، ويمكن لسوريا ان تقوم بعملية الرقابة على اقرار السلام ، ولكن لا يمكن ان تستمر بعد ذلك فى الوجود والتدخل فى الشئون اللبنانية فى وقت السلم . وفى الواقع ان العقاب الذى انزل بالعراق سيثنى سوريا عن التدخل فى شئون جيرانها .

إذن لم يبق امام سوريا سوى التفاهم مع اسرائيل من اجل تحديد مناطق نشاط القوتين والقضاء على مخاطر

المواجهة بينهما . ان الظروف كلها مهيأة لعقد اتفاق سلام سورى اسرائيلى ، ويجب ان يكتمل هذا السلام بانسحاب اسرائيل من الجولان وجنوب لبنان حتى يصبح هذا السلام مقبولا لدى الرأى العام السورى والعربى .

اما المستفيدة الكبرى من هزيمة العراق فهى اسرائيل التى تعتبر المنتصرة رقم اثنين بعد الحلفاء مباشرة فى حرب الخليج دون ان تضطر الى خوض هذه الحرب . وقد خلصها الغرب من آخر اعدائها دفعة واحدة فقد جذب العراق معه فى سقوطه ياسر عرفات . وفى الواقع ان هذا النصر سيفتح امام اسرائيل عصرا جديدا مليئا بعلامات الاستفهام . حقا أن العراق قد هزم وضعف وقضى على اسلحته الكيماوية والبيولوجية ، ولكنه مازال دولة ذات موارد طبيعية وبشرية هائلة . بالاضافة الى ان هذه الحرب قد اكدت للحلفاء ان اسرائيل يمكن الاستغناء عنها فى تنفيذ سياستهم فى المنطقة . وفى الواقع ان دور اسرائيل قد كان منذ البداية هو التصدى للنفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط ومنع موسكو من وضع يدها على موارد المنطقة البترولية . ولكن الأوضاع قد تغيرت تماما بعد البريسترويكا كما نعلم جميعا . وقد كفت موسكو عن مساندة حليفاتها فى المنطقة : سوريا واليمن الجنوبى ، بل ان الاتحاد السوفيتى قد شجع الوحدة بين اليمنين وهو يعلم انه سيفقد قاعدته البحرية فى عدن . كما رفض تزويد سوريا بالسلاح وطالبها بدفع ديونها العسكرية التى تبلغ (١٥) مليار دولار ، مما أدى الى تحطيم حلم سوريا فى التوازن العسكرى مع اسرائيل . وهكذا نجد ان اسرائيل تفقد مع اختفاء التهديد السوفيتى الكثير من الاهتمام الاستراتيجى الأمريكى .

ان الاستراتيجية الاسرائيلية ترتكز فى الوقت الحالى على منطق الانغلاق داخل القلعة انها ليست قلعة محاصرة مثل « الماسادا » وانما قلعة منتصرة لا يعلم احد حدودها أو طموحاتها . حقا ان اسرائيل تطالب باعتراف جاراتها فى حقها فى الوجود وفى حدود آمنة معترف بها ، ولكن لم يجرؤ أى زعيم اسرائيلى حتى هذه اللحظة على تعريف الحدود المثالية النهائية التى تريدها اسرائيل وتقبل بها . ان اسرائيل مستفيدة من رفض جيرانها الاعتراف بها ، لذلك لا تريد الاقدام على أية مبادرة للسلام ، وتهدف الى اخفاق أية محاولات من هذا الصدد .

ومما لا شك فيه ان الضفة الغربية تعتبر صيدا ثمينا لن تتخلى عنه اسرائيل بسهولة ، فهذه الأرض الخصبة يمكن ان تجعل اسرائيل تستقل إقتصاديا عن الولايات المتحدة . على عكس قطاع غزة حيث تتراكم اعداد هائلة من اللاجئين ولا يشكل اهمية كبيرة بالنسبة للدولة العبرية . ومع ذلك فالضفة الغربية ليست بالفريسة السهلة التى يمكن الاستيلاء عليها وابتلاعها وذلك لاسباب مختلفة : اولا اذا كان العرب قد تسامحوا حتى الآن ازاء الاحتلال الاسرائيلى فذلك لأن هذا الاحتلال موضوع تحت رقابة مشددة حتى من قبل واشنطن . إن ردود افعال الدول العربية لا يمكن تجاهلها وستتصاعد ضغوط هذه الدول من اجل انهاء هذا الاحتلال .

ثانيا مشكلة طرد الفلسطينيين وهى المشكلة الاصعب ، فاسرائيل تحاول تفريغ الضفة الغربية من قواها البشرية وذلك عن طريق القمع وحظر التجول واغلاق المدارس والجامعات وتفجير المنازل وخلع اشجار الزيتون والفاكهة . قد ينتج عن هذه السياسة الوحشية هجرة بعض الفلسطينيين الى الخارج وخاصة من بين الشباب ، ولكنها طريقة لن تصل باسرائيل الى هدفها ، لأن معدلات الزيادة السكانية لدى السكان الفلسطينيين ستعوض هذا النقص وبسرعة . والدليل الروح القتالية لأطفال الانتفاضة .

ما هو مصير الفلسطينيين ؟

ومن المتوقع ان تتكرر احداث ٤٨ و٦٧ مرة اخرى : أى تدفق فلسطينى مكثف فى اتجاه الأردن . ان نصف سكان المملكة الهاشمية من أصل فلسطينى . وقد قال أرييل شارون « ان الدولة الفلسطينية موجودة فعلا .. انها الاردن » ، وكانت هذه الفكرة تبدو بالأمس غير معقولة ، أما اليوم فقد أصبحت مقبولة من جانب معظم الرأى العام اليهودى كحل عملى للمشكلة الفلسطينية . ان عدد المستوطنات اليهودية التى أقامها الاسرائيليون فى الضفة قد بلغ ١٠٠,٠٠٠ مستوطنه . وقد أدى ذلك الى ترجيح كفة الضم مما يتناقض تماما مع الخيار الذى يقترحه حزب العمل : أى الحوار مع الفلسطينيين بهدف السماح لهم ببعض الحكم الذاتى الادارى .

ولكن مثل هذه التسوية للمشكلة الفلسطينية ، أى ترحيلهم الى الأردن تبدو غير واقعية على الاطلاق ، وستؤدى الى عزل اسرائيل تماما عن البيئة المحيطة بها . وهذا أمر خطير . كما ان الأردن لن يستطيع استيعاب مليون لاجىء إضافى لأنه دولة بلا موارد ولا بترول وقد استقبل من قبل ٤٠٠,٠٠٠ عام ٤٨ ثم ٣٠٠,٠٠٠ عام ٦٧ ، وهو اليوم قد استنزف طاقته فى الاستيعاب أما على الصعيد السياسى فان الاردنيين من ذوى الاصول البدوية ومن سكان الجبال فى الشمال الغربى لن يقبلوا على الاطلاق تحويل الأردن الى دولة فلسطينية .

ويؤكد المقال ان ضم اسرائيل الأراضى المحتلة وتحويل الأردن الى مخزن للأيدى العاملة بخدمة الاقتصاد الاسرائيلى هى فكرة لا يمكن تحقيقها وسينتج عن ذلك عودة التوتر الى المنطقة وقد تؤدى حالة اليأس من ايجاد تسوية عادلة الى انفجار رهيب لن يستطيع الغرب السيطرة عليه . ان واشنطن ستضطر الى التصدى تدريجيا للأهداف الاسرائيلية فى المنطقة حفاظا على مصالحها . ان الاستقرار والسلام فى المنطقة لابد وان يمرا اولا بتسوية المشكلة الفلسطينية ، وهذه الحقيقة تدركها جميع الاطراف . إن الفلسطينيين يعرفون الحركة الصهيونية حق المعرفة . فمنذ اكثر من

نصف قرن وهم يشاهدون وفود هؤلاء الأغراب المهاجرين وكانوا أول من تنبهوا الى الفرق الشاسع بين عالمهم والعالم الغربى . ولم تكن هذه المواجهة موجودة قبل انشاء الدولة الاسرائيلية فى ١٩٤٨ وكانت هذه المواجهة على مستويين : المستوى الأول المواجهة بينهم بين العرب الاسرائيليين وعددهم ٧٠٠,٠٠٠ ورغم انهم مواطنون من الدرجة الثانية الا انهم مخلصين لاسرائيل ويقدرون الحريات الديموقراطية ومستوى المعيشة . والمستوى الثانى المواجهة بين المليون ونصف فلسطينى فى الضفة والقطاع وبين الاسرائيليين وذلك من خلال الاحتلال وذهابهم الى اسرائيل للعمل هناك ، مما أدى الى معرفتهم بالمجتمع الاسرائيلى وسلوكه وعاداته .

وفى الواقع لا يوجد أى فلسطينى سواء فى الخارج أو فى الداخل يرغب فى تدمير الدولة العبرية وفنائها حتى على الرغم من تعاظم مشاعر الغيظ والاحباط من التعنت الاسرائيلى . ان الفلسطينيين مستعدون للتعايش مع الاسرائيليين . أما فيما يتعلق بالأردنيين فنحن نعلم انهم يتفاوضون مع الاسرائيليين منذ اربعين عاما ونذكر اللقاءات التى تمت بين الملك عبدالله وجولدا مائير بهدف محاولة منع الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ . ولكن لا يوجد احتمال لتوقيع معاهدة سلام منفصل كما فعلت مصر ، وذلك بسبب المليون ونصف أردنى من اصل فلسطينى الذين لن يقبلوا بذلك . وفى الواقع ان الدولة الأردنية التى تحرمها اسرائيل من مخارجها التقليدية الى البحر الأبيض المتوسط لن تزدهر إلا من خلال التعاون مع الدولة العبرية ودولة فلسطينية . وفى المقابل سيشكل الأردن بالنسبة لهاتين الدولتين نافذة على شبه الجزيرة العربية .

وكذلك لا يمكن تصور تخلى العرب عن القدس وتركها فقط للسيطرة الاسرائيلية ولكن اى تسوية لهذه المشكلة ستقابل من جانبهم بالترحيب .

ان المشكلة هى اذن تغيير رؤية المجتمع الاسرائيلى بحيث يقبل بيئته الشرق أوسطية وفى هذه الحالة ستفهم اسرائيل ان استراتيجيتها الحالية هى وهم كبير ، وستفهم طبيعة العلاقات بين المجتمعات العربية التى تختلف تماما عن تجربتها التاريخية فى أوروبا والشتات . وكذلك يجب ان تترك النظم الشمولية فى الشرق الأوسط مكانها لنظم تعددية تعكس مصالح المجتمعات الحقيقية . ورغم ان حرب الخليج هى مأساة بكل معنى الكلمة الا انها ربما تقدم لاسرائيل والدول العربية فرصة تسوية شاملة وعادلة وتزيل العقبات النفسية التى تقف فى سبيل هذه التسوية . وربما يكون الوقت قد حان أخيرا لكى تعرف هذه المنطقة المتفجرة طريق الأزدهار والسلام الدائم . ويجب أن تكون لدى الغرب الارادة القوية لدفع اسرائيل وجيرانها الى التفاهم لمصالح الجميع . □

politique internationale

Une Croix Sur Les Kurdes
Kendal Nezan
Politique Internationale No. 51 Printemps 1991

إبـــادة الاكـــراد

بقلم كندال نيزان

● يروى هذا المقال تفاصيل مذهله للمحاولات المنظمة التى قام بها حاكم بغداد منذ ان كان نائبا للرئيس العراقى حسن البكر للقضاء على الاكراد ومحوهم محوا حتى من ذاكرة التاريخ . لقد استخدم صدام حسين اساليب بارعة المكر والدهاء للاستيلاء على السلطة واقامة دكتاتوريته البغيضة التى اسهم الغرب دون ان يدرى فى تدعيمها وتوفير الحماية اللازمة لها ان جميع الدلائل كانت تشير الى ان هذه الشخصية بكل مقوماتها وتصرفاتها ستكون كارثة على العالم ومع ذلك اطلق لها الحبل على الغارب لتنفيذ مآربها التى بدأت بمحاولة ابادة الاكراد مرورا بالحرب ضد ايران وضحاياها المليون وانتهت بغزو الكويت

● ونقلا عن شهود عيان يروى الكاتب انه بعد ثلاثة ايام فقط من الانقلاب البعثى فى ١٧ يوليه ١٩٦٨ استقبل صدام حسين وفدا من المقاومة الكردية وقال لهم بالحرف الواحد : « اعلموا اننا هنا لكى نبقى فى السلطة ، ولدينا الوسائل المادية والبشرية لتنفيذ سياستنا العربية ، ان الدم يمكن ان يتدفق بحورا ويجرف كالسيل مئات الالاف من الجثث ، ولاتوجد أية قوة داخلية أو خارجية يمكنها ان تجعلنا نحيد عن طريقنا . افهموا ذلك جيدا وتصرفوا بناء عليه ، فهذا أفضل بالنسبة للجميع ولم يأخذ الزعماء الاكراد هذا الكلام الفظ الصادر عن النائب الشاب مأخذ

الجد ، واعتقدوا انه مجرد عبارات وقحة ، خاصة وان هذه المنطقة قد اعتادت هذا النوع من الالفاظ الرنانة التى لاتعنى فى الواقع شيئا . ومع ذلك كانت هذه الكلمات تعبر تماما عن المنهج السياسى الذى انتهجه صدام وتلخص مخططات وطموحات هذا الذى اصبح فيما بعد حاكم العراق الأوحد وسعى لكى يصبح زعيم العالم العربى الأوحد ايضا .

ويصف الكاتب صدام حسين بأنه رجل قليل الثقافة ذو قناعات جامدة متحجرة ولكنه مخطط ماكر ، اكثر منه ذكى ، ليس له ضمير أو وازع يردعه عن ارتكاب اية اعمال وحشية انه النسخة العربية من هتلر او ستالين . وقد اقتنع تماما بأنه مكلف بأداء مهمة تاريخية هى تحقيق الوحدة العربية بالقوة من الخليج الى المحيط . وقد عمل منذ البداية على تكوين نواة صلبة لسلطته تقوم على اساس التضامن العشائرى والعائلى ، ولاتقوم على اساس اخلاص زملائه فى الحزب لأن الاخلاص يمكن ان تحكمه المصالح احيانا . والتف حول هذه النواة نخبة تم اختيارها بعناية فائقة من بين الأقلية السنية (١٥ ٪ من السكان) وجميع افراد هذه النخبة من بلدته التى نشأ فيها « تكريت » . وقد قدمت له الدولة العراقية جميع الامكانيات التى تخدم طموحاته ، فهى الدولة الوحيدة فى العالم العربى التى تتمتع بالموارد المادية والبشرية فى نفس الوقت . بالاضافة الى تاريخها الحافل وانجازاتها الضخمة فى ظل الامبراطورية العباسية مما يعطى قاعدة تاريخية قوية لهذه الزعامة العربية المنشودة .

العمى الغربى :

● ان التاريخ شاهد على ماجلبته الطموحات القومية من خراب ومآسى خلال هذا القرن . فقد ادت مغامرة التعصب الالمانى الى سقوط اكثر من ٦٠ مليون ضحية فى أوروبا وقبلها مثيلتها التركية التى أدت خلال الحرب العالمية الاولى الى انهيار الامبراطورية العثمانية ومذبحة الشعب الأرمنى وقتل مايقرب من ٧٠٠,٠٠٠ كردى وطرد اكثر من مليون يونانى من الاناضول .

ورغم هذه السوابق المحزنة لم تفكر القوى الغربية أو حتى يعتريها القلق بشأن المقومات الخطيرة للايديولوجية البعثية القومية التى انتهجها علانية نظام صدام حسين . ان الجميع قد تصور ان الأمر يتعلق بشعارات للاستهلاك الداخلى لاتأثير لها على الاستقرار الاقليمى . بالاضافة الى الاغراء القوى الذى يشكله ضم دولة غنية وحليفة للاتحاد السوفيتى الى المعسكر الغربى وقت الحرب الباردة والذى يفسر جميع المزايا التى حصل عليها النظام العراقى وتكديسه للسلاح بجميع انواعه المدمرة . وذلك دون ان تفكر الدول الغربية فى الفظائع التى ترتكب داخل العراق وضد الشعب العراقى والشق الكردى منه بالذات . هذا فى الوقت الذى لم تكف هذه الدول عن توجيه اللوم والاعتراض على اعتقال النقابيين فى بولندا !

وأدى هذا العمى الغربى الى اقتناع صدام حسين بانه يستطيع شراء اى شئ بأمواله حتى ضمائر الدول التى ترفع شعار الديموقراطية وحقوق الانسان !! اقتنع بان الغربيين يمكن ان يبيعوا اى شئ حتى الحبل الذى سيتم شنقهم به ! وتعمق لديه الاحساس باحتقار الغرب التاجر المخادع الذى يرفع شعارات لا وجود لها فى الممارسة الفعلية .

ولكى يتحول الحلم الى حقيقة لابد له من الحد الأدنى من الظروف المواتية ، لذلك عمل النظام البعثى العراقى على تهيئة هذه الظروف عن طريق الاستفادة من الأوضاع الدولية والصراع بين الشرق والغرب والمنافسات التجارية والارتفاع الضخم فى اسعار البترول . وقد قام اولا بتدعيم نفوذه داخليا . وشن صدام حسين فى عهد ابن عمه احمد حسن البكر الذى كان رئيسا بالاسم فقط حملات تطهير دموية قضى فيها على كل من كان يشكل خطرا عليه سواء بثقافته او ذكائه أو ماضيه النضالى المشرف ، وذلك عن طريق التصفية الجسدية . وبعد ان سيطر تماما هو وعشيرته على الحزب بدأ فى تنظيم البوليس السياسى والجيش بمساعدة خبراء من المانيا الشرقية والمستشارين السوفيت

وقد لجأ نظام صدام الى جميع اساليب المكر والخداع الى جانب القوة الوحشية للقضاء على أعدائه . فاستخدم فى البداية الجيش للقضاء على المعارضة الكردية . وقامت بغداد من يوليه ١٩٦٨ وحتى مارس ١٩٧٠ بشن هجمات مكثفة برية وجوية على مواقع قوات الجنرال برزانى ولكنها لم تحقق هدفها . فقد استمرت قوات برزانى تسيطر على الجزء الأكبر من مواقعها ولم تستسلم فلجأ صدام حسين الى الحيلة ، وذهب الى برزانى واعترف له بأنه ارتكب خطأ فادحا وطلب مغفرته ، وقال له « اعتبرنى ولدا من اولادك » وسلمه ورقة بيضاء وطلب منه ان يكتب كل شروطه ومطالبه التى يوافق عليها مسبقا .

وهكذا تم التوقيع على اتفاقية السلام فى ١١ مارس ١٩٧٠ . وهذه الاتفاقية تعترف بحق الاكراد فى حكم ذاتى كامل . بل أن البند الذى ينص على ان الدولة العراقية تتكون من شعبين عربى وكردى متساويين فى الحقوق قد ادرج فى الدستور العراقى . وتم اجراء تعديل وزارى فور توقيع الاتفاقية بحيث ضمت الوزارة خمسة وزراء من الأكراد ، واصبحت اللغة الكردية ثانى لغة فى البلاد ، وبقى تحديد مصير الاقليمين الكرديين كيركوك وخانكين حيث توجد أهم حقول البترول العراقية ، وحددت مهلة اربعة سنوات لاقامة مؤسسات الحكم الذاتى ، واجراء الاحصائيات لمعرفة المكونات العراقية للمناطق .

وقد انتهز النظام العراقى هذه الهدنة لتقوية جيشه وعزل الحركة الكردية على الصعيد الدولى ، واضعافها عن طريق سلسلة من الاغتيالات ، والقيام بتعريب الاقاليم الكردية بالقوة . وفى ابريل ١٩٧٢ وقع العراق

معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتى استطاع من خلالها الحصول على الاسلحة السوفيتية بكميات ضخمة وتغيرت نتيجة لذلك سياسة موسكو تجاه الاكراد وكانت تساندهم سرا بسبب مساعدة الجنرال برزانى للشيوعيين العراقيين الذين تعرضوا للاضطهاد والتعذيب على يد النظام العراقى . وشعر الاكراد بالعزله والحصار فسعوا الى الحصول على مساندة ايران والولايات المتحدة .

وفى مارس ١٩٧٤ قامت بغداد بشن هجوم شرس على المقاومة الكردية واعادت الكرة مرات ومرات على مدى عام كامل دون ان تستطيع القضاء عليها نهائيا رغم تفوق الجيش العراقى فى المعدات والأفراد ولم يكن العراق يملك اسلحة كيماوية وبيولوجية فى ذلك الوقت واستنجدت الحركة الكردية بالقوى الغربية بلا جدوى ، ولو كانت الديموقراطيا قد استجابت لنداءات برزانى المتكررة فى ذلك الوقت أو حتى كفت عن تزويد النظام الصدامى بالسلاح لما حدث ماحدث ولا استطاعت الحركة الكردية ان تطيح بالدكتاتور وتسهم فى اقرار نظام تعددى فى العراق ، وتحاشى الخراب والدمار الذى نتج عن حربه مع ايران ثم غزوه للكويت . ولكن اغراء الكسب السريع قد تغلب على الرؤية السياسية السليمة . وقد كانت فرنسا فى عهد جيسكار ديستان هى اول دولة اوروبية تتورط فى سياسة بيع السلاح للعراق ثم تلتها دول اخرى وفاقتها فى هذا المجال .

وفى مارس عام ١٩٧٥ عندما تأكد صدام حسين من استحالة الانتصار الكامل على الاكراد قرر حصارهم عن طريق التحالف مع شاه ايران وذلك بتقديم تنازلات سياسية واقليمية هامة . وتم فى ذلك الوقت عقد اتفاقية الجزائر التى قبل العراق بموجبها طهران على نصف مياه شط العرب واصبح الجنرال برزانى معزولا ، وتخلت عنه ايران فأصابه اليأس وأمر بوقف المقاومة المسلحة ولجأ الى الولايات المتحدة حيث توفى بعد أربعة أعوام .

ورغم ايقاف عمليات المقاومة المسلحة لم يمارس النظام العراقى سياسة مصالحه وطنية بل على العكس اندفع فى سياسة تعريب الاقاليم الكردية بالقوة ومنع الاكراد من شراء المنازل او الاراضى فى المدن التى يوجد بها حقول البترول ، ومنعهم ايضا من بيع منازلهم او أراضيهم لاكراد مثلهم ، فى الوقت الذى شجعت فيه الحكومة العراقية العرب على الاستقرار فى هذه المناطق الكردية ومنحتهم مزايا كثيرة ، وأقامت منطقة أمنية بعمق ٢٠ كيلومترا على الحدود مع ايران وتركيا ، واخلت القرى الموجودة فى هذه المنطقة ودمرتها عام ١٩٧٦ ، وقبضت على الالاف من المواطنين الاكراد ونفذت فيهم حكم الاعدام ، وطردت حوالى ١٥٠,٠٠٠ من المدنيين ودفعتهم دفعا الى صحراء جنوب العراق .

وقد ادى هذا القمع الجماعى الى ظهور الحركة الفدائية الكردية مرة اخرى ، واستطاعت هذه الحركة ان تعرقل عملية تدمير القرى والحقول ولكنها لم تستطع منعها . ويروى الكاتب كيف استطاع التسلل خلسة عبر المنطقة الامنية فى ابريل ١٩٧٩ ومعه فريق من الصحفيين ورجال التلفزيون الفرنسى . وشاهدوا كيف دمرت هذه القرى والحقول والوديان التى تغنى الكتاب والشعراء الفرنسيون والبريطانيون بجمالها وسحرها والتى صارت اليوم اطلالا وخرائب تنعق فيها البوم . وتحركت مشاعر وضمائر افراد الوفد ونشروا صور هذه الفظائع فى الصحافة والتلفزيون واثارت احتجاج الرأى العام الفرنسى والغربى . ولكن الأمر وقف عند هذا الحد ، ولم تأخذ الحكومات اى موقف لانها كانت مشغولة بعقد الصفقات المربحة مع سيد بغداد .

الالة الجهنمية :

● وبعد مرور عام واحد على هذه الواقعة أقدم صدام حسين على مغامرته العسكرية مع ايران . وكان الهدف المعلن هو اسقاط نظام خومينى واستعادة العراق كامل سيادتها على شط العرب اى أراد الغاء التنازل الذى قدمه للشاه مقابل تعاونه فى قمع المقاومة الكردية . وبدأ أطول وأشرس صراع عرفته منطقة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الأولى . وقد خرج العراق مستنزفا من هذه التجربة الاليمة وبلا نصر عسكرى وأصبح فريسة لمشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة . ومع ذلك حقق النظام العراقى بعض المكاسب الاستراتيجية ، فقد استطاع اضعاف ايران عسكريا لسنوات قادمة واستطاع بناء الة حرب ضخمة جعلت من الجيش العراقى اول جيش فى العالم العربى ، كما استطاع ايضا اضعاف المقاومة الكردية بفضل استخدام الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والتدمير المتواصل للقرى والمدن الكردية .

ونتيجة للخراب الاقتصادى الذى لحق بالعراق من جراء هذه الحرب ، اندفع صدام حسين الى غزو الكويت كخطوة اولى على طريق تحقيق حلمه الكبير ، اى توحيد العرب وتزعمهم . وقد لعب صدام لعبته بدهاء شديد فى البداية فأقام الصداقات القوية فى كل مكان التى كانت تقوم بالدعاية له بما فى ذلك داخل فرنسا ذاتها ، وكان سخيا جدا مع هؤلاء الاصدقاء الذين امتدحوا النظام العراقى وعددوا مزاياه ، واطلقوا على العراق « الجمهورية العلمانية المعاصره » , متجاهلين ان هذه « الدولة العصرية » قد دمرت كردستان وهى دولة يبلغ حجمها ضعف حجم سويسرا وأجهزت على معظم سكانها واستخدمت فى عمليات الابادة الاسلحة الكيماوية والغازات السامة واعتقلت مليونى كردى واجبرت نصف مليون على الهرب الى تركيا وايران .

وأدت هذه المساندة والمديح من جهة وسلبية الرأى العام الدولى من جهة أخرى أمام الفظائع التى ارتكبت الى تشجيع صدام حسين على التفكير فى غزو الكويت وضمها للعراق . انه يستطيع بفضل موارد هذه الدولة

الضخمة الاستيلاء بعد بضع سنوات على الجزيرة العربية كلها ويحقق بذلك جزءا كبيرا من مخططه العربي . وفي الواقع ان اى دكتاتور يملك نصف احتياطي العالم من البترول الى جانب جيش قوى لن يجد صعوبة كبيرة في ان يصبح سيد العالم العربي بلا منازع . ويؤكد بعض المنشقين عن النظام الصدامي ان خطة صدام حسين كانت هي الاستيلاء في مرحلة لاحقه على امارات الخليج وعلى الساحل الشرقي للسعودية الذى توجد فيه ابار البترول ، وترك السيادة على منطقة الحجاز والاماكن المقدسة للملك حسين تقديرا لجهوده ومساعداته . أما الاردن فتصبح دولة فلسطينية وتضم الضفة الغربية وكان هذا المخطط سيسمح له بمواجهة الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة كرجل دولة مسئول يهتم بالاستقرار الاقليمي وبالمصالح المشروعه للجميع في المنطقة .

ان صدام كان يمكن ان يفلت بفعلته لو انه اقدم عليها خلال الحرب الباردة ، ولكن نهاية المواجهة بين الشرق والغرب لم تترك له مجالا للمناورة أو المساومة . وأصبح من كان يحلم بتوحيد العرب والتحاور مع الغرب من موقع القوة ، هو الذى دمر جيشه وبلاده ودفع بالمنطقة كلها الى الوراء وأغرق العروبة في بحور اليأس نتيجة لمغامرته المجنونه

وخلال المعارك وعندما بدأت القوات العراقية في التخبط حدث نوع من التمرد الشعبي الذى بدأ يكتسح البلاد ويعبر عن نفسه متخطيا الخلافات العرقية والدينية والسياسية . وقد بدات هذه الحركة في الجنوب ووصلت سريعا الى كردستان حيث اتخذ الاكراد موقفا حذرا للغاية حتى لايتهموا بالتعاون مع الاعداء ، وكان الفدائيون الاكراد قد جمدوا نشاطهم العسكرى منذ أغسطس ١٩٩٠ . ومع ذلك وتحت التاثير المزدوج لنجاح حركة التمرد في الجنوب ونداءات الرئيس الامريكي المتكررة للاطاحة بنظام صدام حسين ، اعتقد الاكراد ان ساعة التحرير قد حانت ، وثار سكان المدينة الصغيرة رانيا التى كان صدام ينوى تدميرها ، واستولوا في ٧ مارس على الثكنات العسكرية دون مقاومة تذكر . وكان انتصارهم السريع حافزا لتمرد مدن كردستان الأخرى ، واستطاعت المقاومة الكردية ان تسيطر على معظم أراضي كردستان . وفي الواقع ان الجيش العراقي لم يتصد للاكراد بشكل قوى . فقد كان في حالة نفسية سيئة .

ولكن بغداد فاجأت الاكراد ابتداء من ٢٧ مارس بغارات جوية بالغة الشراسة وقصفت المدن الكردية بالقنابل الثقيلة . وقد اختارت هذا الهجوم الجوى لان القوات الكردية غير مزودة بدفاع مضاد للطائرات . ولم يستطع السكان الاكراد مقاومة القصف المستمر فهربوا خوفا من الابادة الجماعية . وهكذا هام حوالى مليونين من المدنيين على وجوههم في الشوارع والطرق المؤدية الى الحدود التركية والايرانية .

ان التحالف الغربي يجد نفسه اليوم في مواجهة مأساة شعب باكمله ضحية لصدام حسين تماما مثل الشعب الكويتي . كيف ستحل مشكلة هذا الشعب ومازال صدام في الحكم ؟ ان مستقبل « النظام الدولي الجديد » الذى يتكرر الحديث عنه اليوم يعتمد على الطريق التى سيتعامل بها المجتمع الدولي مع المأساة الكردية .□

politique internationale

Le Golfe Ju D'Extrême Orient
Francois Jouaux
Politique Internationale No. 51-Printemps 1991

الشرق الأقصى وأحداث الخليج

بقلم فرانسوا جوايو

● لقد كان يحلو للمراقبين السياسيين في الثمانينات التحدث عن دول الشرق الأقصى التى ستصبح « المركز الجديد للعالم » وتحتل المكان الذى احتلته بالامس الولايات المتحدة ومن قبلها أوروبا . ثم جاءت حرب الخليج لتثبت خطأ هذه النظرية وتعيد الأمور الى نصابها مرة أخرى . حقا ان كثيرين قد تحدثوا عن غياب دور أوروبا خلال هذه الازمة ، اى دور أوروبا الموحدة ولكن الدول الاوروبية كدول لم تكن غائبة . ان الغائب الحقيقي كان هو الشرق الأقصى بدوله الكبرى سواء الصين او اليابان او الدول الصناعية الجديدة في الباسيفيك ، وهو غياب واضح جدا رغم ان جميع هذه الدول فيما عدا الصين تعتمد على بترول الشرق الأوسط

ويتناول المقال هنا اسباب هذا الموقف ونتائجه ، خاصة والحديث دائر عن « النظام الدولي الجديد » لذلك يجب معرفة ما الذى تمثله الصين بسكانها المليار ، وما

الذى يمثله الدخل القومى اليابانى الذى يبلغ ٣٠٠ مليار دولار فى التوازن السياسى والاستراتيجى العالمى .

علاقات وثيقة :

● من الخطأ الاعتقاد بأن دول الشرق الأقصى قد ابتعدت عن أزمة الخليج بسبب عدم اهتمامها بالمنطقة . لان أولا : منطقة الشرق الأقصى مرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط تاريخيا وبالتالى سياسيا . بالاضافة الى ان الاسلام يلعب دورا كبيرا فى منطقة الشرق الأقصى ، فهناك ٣٠ مليون مسلم فى الصين يقيم معظمهم فى مناطق استراتيجية شامة بالنسبة لبكين ، وقد انعكست الحركات الاسلامية الكبرى التى هزت الشرق الأوسط على الصين فى صور مختلفة . وقد أثرت النهضة الاسلامية التى حدثت فى الشرق الأوسط فى القرن التاسع عشر على الايديولوجيات السياسية لدول مثل ماليزيا واندونيسيا وهذه الاخيرة تعتبر اكبر دولة اسلامية فى العالم ويبلغ عدد سكانها ١٥٠ مليون مسلم . ومما لاشك فيه ان تطور الحركة الفدائية الاسلامية فى جنوب الفيلبيين له علاقة بتصاعد التطرف الدينى فى الشرق الأوسط . وتنتشر الحركات الاسلامية المتطرفة فى دول الشرق الاقصى المسلمة مثل ماليزيا وسوماطرا وجزيرة ميندناو . كما تشترك اندونيسيا وماليزيا وسلطنة بروناى فى المؤتمرات الاسلامية . وقد قامت المظاهرات فى الصين احتجاجا على كتاب سلمان رشدى الذى يسخر من الاسلام . وكلها دلائل قوية على مدى ارتباط سياسة الشرق الاقصى بسياسة الشرق الأوسط والتداخل الشديد بينهما .

ان ماينطبق على السياسة ينطبق ايضا على الاقتصاد ، فاليابان تعتمد على بترول منطقة الشرق الاوسط فهى تستورد من هذه المنطقة ٧٠ ٪ من احتياجاتها ، وهذه الكمية تفوق ماتحتاجه الولايات المتحدة وأوربا ، وكذلك الدول الصناعية الجديدة فى الشرق الأقصى تعتمد اساسا على بترول الشرق الأوسط . بالاضافة الى ان منطقة الشرق الأوسط تشكل سوقا هامة بالنسبة لهذه الدول ومصدرا من مصادر التمويل الضخم بالنسبة للصين واندونيسيا والفيليبين وتايلاندا . وهناك نصف مليون فيليبينى يعملون فى دول الشرق الأوسط يوجد منهم ٤٠٠ الف فى السعودية فقط ويرسلون الى حكومة مانيلا سنويا مليار دولار . وتقوم بعض الدول الغنية مثل السعودية والكويت والامارات باقراض كثير من دول الشرق الأقصى مثل الصين الشعبية وماليزيا واندونيسيا وكل ذلك يؤكد ان العلاقات الاقتصادية والمالية بين المنطقتين هى علاقات وثيقة جدا تماما كالعلاقات السياسية التى تجمع بينهما .

غياب واضح :

● اذن ماهى الاسباب وراء غياب دور دول الشرق الأقصى خلال ازمة الخليج ؟ وماذا كان موقف دول هذه المنطقة منذ انفجار الأزمة فى ٢ أغسطس الماضى ؟ ان الولايات المتحدة كانت تنتظر من حليفتها اليابان مساندة قوية عملا باتفاقيات الأمن المشترك بين الدولتين والتى تنص على التعاون السياسى والاقتصادى والأمنى المشترك .

فى الواقع ان الحكومة اليابانية كانت قد قامت بعد ادانتها واستنكارها للغزو العراقى للكويت بتقديم مشروع قانون الى المجلس التشريعى فى اكتوبر يخول لليابان سلطة تشكيل هيئة للتعاون والسلام تتكون من شخصيات من مختلف الوزارات ومن هيئة الدفاع على ان تكون مهمتها مدنية . وقد قوبل هذا المشروع بالرفض لانه يعتبر انحرافا عن البند ٩ من الدستور اليابانى الذى يمنع اى استخدام للقوة المسلحة وبذلك تخلت الحكومة اليابانية عن المشروع .

ويثور التساؤل : ماذا كان هدف هذا المشروع ؟ هل كان يهدف الى اشتراك اليابان فى ادارة الازمة الى جانب الولايات المتحدة ؟ ام ان الهدف كان ببساطة اظهار النوايا الطيبة امام واشنطن علما بأن البند التاسع من الدستور يحرم ذلك وان المعارضة سترفض وينتهى الأمر عند هذا الحد ولاتفعل اليابان شيئا . وهذا التفسير الأخير هو الاقرب الى الواقع .

وقد اتجهت اليابان الى تقديم المساعدات المالية فقط عندما بدأت المعارك الحربية . فقررت طوكيو تقديم اعتماد تجارى بمبلغ ٢ مليار دولار يمكن ان يرتفع الى ثلاثة مليارات الى الدول التى تضررت من الغزو ، وهى مصر والاردن وتركيا ، ومنحت سوريا قرضا قدره ٥٠٠ مليون دولار ، وساهمت بمبلغ تسعة مليار دولار فى نفقات حرب الخليج .

بعبارة اخرى أن اليابان اكتفت بلعب دور تمويلى بحت فى العملية العسكرية الامريكية وخاصة بعد ان استعادت رهائنها المحتجزين فى العراق فى نوفمبر . وهذا الموقف هو تطبيق واضح لما يسمى « نظرية يوشيدا » اى الاحتماء وراء التحالف مع أمريكا ، والاستفادة اقتصاديا من هذه الحماية . وهذه الاستراتيجية قد طبقتها اليابان فى حرب كوريا وحرب فيتنام ، وها هى تطبقها مرة اخرى فى حرب الخليج .

اما الصين فتتدرج مواقفها خلال الازمة فى سياق اخر مختلف تماما . اولا بصفتها عضوا دائما فى مجلس الامن كان عليها ان تأخذ موقفا صريحا ، ثانيا كان من العسير على بكين عدم ادانة الغزو العراقى ، لأن الصين سبق ان ادانت عدوان فيتنام على كمبوديا والعدوان السوفيتى على افغانستان . هذا بالاضافة الى اعتراف السعودية بنظام بكين بعد اربعة احقاب من العلاقات الوثيقة مع التبت الذى وضع الصين فى موقف يصعب معه تجاهل الأزمة . لذلك صوتت الصين مع القرارات الدولية للامم المتحدة ضد العراق . ولكن عندما دعت الولايات المتحدة الى التصويت على القرار ٦٧٨ الذى يسمح للدول الاعضاء فى الامم المتحدة باستخدام جميع الوسائل الضرورية لفرض احترام وتنفيذ القرارات السابقة ، امتنعت الصين عن

التصويت وكانت العضو الوحيد فى مجلس الأمن التى اتخذت هذا الموقف ، وانطلاقا من نفس المنطق امتنعت إيضا عن التصويت على القرار ٦٨٦ الذى يحدد شروط وقف اطلاق النار ويعيد التأكيد على المبادىء التي تضمنتها القرارات السابقة .

وفى الواقع ان موقف الصين قد اتسم بالغموض خلال أزمة الخليج وذلك بسبب محاولتها تنفيذ هدفين متناقضين فى نفس الوقت .فقد ارادت ان تمحو من ذاكرة المجتمع الدولى احداث « تيان ان من » المأسوية ، ورأت فى أزمة الخليج فرصتها الى ذلك ، فقامت بالموافقة على القرارات الاولى للامم المتحدة وحققت بذلك هذا الهدف . ولكنها من ناحية أخرى أرادت ان تؤكد اختلافها عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وانتماءها الى العالم الثالث وتفهمها لمشكلاته ومتناقضاته لذلك امتنعت بكين عن التصويت على القرارين ٦٧٨ و ٦٨٦

واذا أمعنا النظر فى الموقف اليابانى والموقف الصينى نجد انهما لايختلفان بشكل جذرى . ففى كلتا الحالتين كانت هناك رغبة فى الوقوف الى جانب الاغلبية العظمى من المجتمع الدولى ولكن لم يؤد ذلك الى تورط اى منهما . فبالنسبة لطوكيو أسفرت هذه المساندة عن مساعدة مالية فقط ، وبالنسبة لبكين ادى امتناعها عن التصويت على القرارين الأخيرين الى الغاء الموقف الأول .

ونلاحظ ان هذا الغموض فى الموقف الصينى واليابانى يعكس مواقف معظم حكومات دول الشرق الأقصى ان دولة مثل كوريا الجنوبية حليفة الولايات المتحدة اكتفت بارسال بعض الاطباء و ٢٠٠ مليون قروض لمصر وتركيا ، اما اندونيسيا المسلمة فقد رفضت الاشتراك فى اى عمل عسكرى الى جانب الحلفاء وحاولت ان يكون موقفها محايدا بقدر المستطاع .

ان جميع دول الشرق الأقصى سواء اشتراكية او صناعية او تلك التى تنتمى الى رابطة دول جنوب شرق اسيا قد اتخذت موقفا متحفظا حذرا مناقضا تماما للموقف الغربى وموقف الاتحاد السوفيتى ايضا .

الشرق الأقصى والنظام الدولى الجديد :

● هل اضاع الشرق الأقصى فرصة دخوله الى النظام الدولى الجديد الذى يجرى اعداده ؟ بالقطع لا . ان اهمية الدولة اليابانية على المسرح الدولى لاتقاس بالتزامها العسكرى تجاه هذا الصراع او ذاك ، ولايمكن الغاء عضوية الصين من مجلس الأمن لانها لم ترسل قوات الى الخليج ، فالاتحاد السوفيتى ايضا لم يرسل قوات الى الخليج

ان عدم الانحياز هو فى الواقع اتجاه عميق لدى معظم دول الشرق الأقصى سواء كانت شيوعية او معادية للشيوعية ، متقدمة او نامية . ولم تفعل ازمة الخليج سوى تعميق هذا الاتجاه خاصة لدى الدول اعضاء « رابطة دول جنوب شرق اسيا »

واذا تم وضع نظام دولى جديد بالفعل فان هذا الاتجاه اى عدم الانحياز يمكن ان يصبح سمة من السمات الهامة فى هذا النظام . ان الصين رفضت دائما الانحياز لاى من القوتين العظميين وكذلك دول الرابطة . وهو موقف اليابان ايضا رغم انها تقول غير ذلك . بالاضافة الى ان دول الشرق الاقصى تفسر القانون الدولى بطريقة تختلف عن الولايات المتحدة ، ويجب علينا ان نتفهم موقف هذه الدول ، فالولايات المتحدة تفكر فى عمل عسكرى عندما قامت فيتنام بغزو كمبوديا عام ١٩٧٨ منتهكة بذلك القانون الدولى ، كما لم تفكر فى اى عمل عسكرى ايضا عندما احتل الاتحاد السوفيتى افغانستان ، وفى الحالتين اعتبرت واشنطن ان العمل الدبلوماسى والحظر الاقتصادى كافيان . وهذا هو منطق الصين خلال أزمة الخليج . لماذا لم تفعل واشنطن نفس الشىء مع العراق ؟ اذن الاختلاف فى المواقف سببه القيمة الاستراتيجية للشرق الأوسط وليس الرغبة فى فرض احترام القانون الدولى .

وهناك موقف اخر غريب ومتناقض بالنسبة لليابان فاليابان قد منعت باسم القانون الدولى عام ١٩٤٦ من استخدام القوة العسكرية ، ثم نلومها عام ٩٠ على عدم اشتراكها فى العمل العسكرى فى الخليج من اجل فرض نفس هذا القانون الدولى الذى حرم عليها استخدام القوة العسكرية !! موقف اخر متناقض هو موقف الولايات المتحدة التى ارسلت نصف مليون جندى حتى لاتصبح الكويت محافظة من محافظات العراق البعثى ولكنها تتخلى عن معاهدة الأمن مع تايوان التى تعتبرها الصين الشيوعية اقليما صينيا يجب تحريره

والأمثلة كثيرة لتصرفات الولايات المتحدة التى تزرع الشكوك فى نفوس شعوب هذه المنطقة وتجعلها تتساءل عن المبادىء التى تحكم هذه التصرفات . ومما لاشك فيه ان هذه الشكوك هى السبب الاول فى سلبية الشرق الأقصى خلال أزمة الخليج ، وهو موقف غير صحى على الاطلاق فقد ظل الحلفاء التقليديون للولايات المتحدة فى الشرق الأقصى متحفظين امام مبادرة امريكية على هذه الدرجة من الأهمية ، كما ان اليابان لم تفعل سوى اعطاء الأموال فى الوقت الذى قامت فيه الولايات المتحدة بالعمل القذر للحرب . ولن يقاوم اى تحالف هذا النوع من توزيع الادوار .

وقد حذرت الصحافة الصينية بعد وقف اطلاق النار من ان ازمة الخليج قد تؤدى الى سيادة الولايات المتحدة على العالم . وكان يمكن ان يكون لهذا التحذير صدى لو لم تنتهز بكين فرصة هذه الازمة لتصدر احكاما صارمة على المتهمين فى احداث تيان ان من .

كما ترى بعض الدوائر المحافظة فى اليابان ان ضعف الاتحاد السوفيتى واشتداد الخلافات الاوروبية وغياب دور الشرق الأقصى سيؤدى الى فرض واشنطن لارادتها ورأيها بشكل تعسفى سواء فى الشرق الأوسط او غيره . لذلك لابد أولا العمل على منح الشرق الاقصى مكانا اكبر

فى المجتمع الدولى ، ليس فقط من اجل تحجيم السيادة الامريكية وانما ايضا من اجل حث دول هذه المنطقة على تولى مسئولياتها فى حفظ الأمن العالمى . ان ازمة الخليج قد اكدت ان اليابان عازفة عن تولى اية مسئولية سياسية او عسكرية . اذن لماذا لايكون هذا الموقف جدير بمقعد فى مجلس الأمن ، وبذلك يصبح المجلس قادرا على تمثيل جميع الاتجاهات . ومن الخطأ تصور ان اليابان غير قادرة على ان تلعب دورا هاما فى حفظ الامن العالمى لأنها اتخذت موقفا سلبيا خلال ازمة الخليج . ان هناك مفاهيم اخرى فى الشرق الاقصى لتسوية النزاعات .

ثانيا : كان الحوار الاوروبى الاسيوى شبه معدوم خلال ازمة الخليج ، وهذا ايضا موقف غير صحى بالنسبة للتوازن فى العالم ، فمصلحة اوروبا الغربية وكذلك مصلحة اليابان ودول شرق آسيا ورابطة دول جنوب شرق اسيا تكمن فى الاهتمام والتركيز على القضايا ذات المصالح المشتركة ، وكانت أزمة الخليج تشكل احدى هذه القضايا . وقد حان الوقت للتنبه الى هذه الحقيقة وجعلها احدى مكونات النظام الدولى الجديد .□

politique internationale

L'Appel Du Sud
Francisco Fernandez Ordonez
Politique Internationale No 51 Printemps 1991

نداء الجنوب

فرانسيسكو اوردونيز

● يتناول هذا المقال المشكلات التى سنصطدم بها فى منطقة الشرق الأوسط فى سعيها الى الاستقرار وعلى رأس هذه المشكلات الصراع العربى الاسرائيلى والمأساة الفلسطينية والعلاقات بين العراق والكويت . ويجب العمل على حلها عن طريق عقد مؤتمرات دولية من اجل السلام . وفى نفس الوقت لا يجب استبعاد اى مناهج اخرى يمكن ان تتقدم بعملية السلام اى خطوة الى الامام .

ان القضية الملحة فى الوقت الحالى على الصعيد السياسى هى المشكلة الفلسطينية . ان الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وغزة والجولان وشرق القدس هو ظلم فادح وقع على العرب ويجب على الولايات المتحدة خاصة والغرب عامة ان يعملا على محو الاحساس الذى تولد لدى الشعوب العربية خلال أزمة الخليج وهو ان الأمم المتحدة تسمح لاسرائيل بما تحرمه على العراق وان القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ الصادرة ضد اسرائيل ليس لها قيمة فى حين أصرت على تنفيذ القرارات رقم ٦٦٠ و ٦٧٨ الصادرة ضد العراق . أن موقف الغرب من هذه القضية سيكون له تاثير حاسم على الكيفية التى سيتم بها وضع نظام اقليمى جديد فى المنطقة .

أما على الصعيد الأمنى فينبغى تزويد المنطقة بهياكل

وضمانات تكون ملزمة ليس فقط لدول المنطقة وانما ايضا للقوى الخارجية كما يجب ان تشارك الأمم المتحدة وبعض القوى الكبرى فى هذه العملية التى يتم تتويجها بوضع اتفاقيات لنزع السلاح وتخفيض القوات واقامة مناطق منزوعة السلاح .. وتستطيع بقية دول العالم ان تسهم فى هذه العملية ايضا عن طريق محاولة السيطرة على تصدير السلاح . ولكن ماحدث فى الايام الاخيرة من هذا الصراع من بيع لكميات ضخمة من السلاح لبعض دول المنطقة لايبشر بخير على الاطلاق . أن الغرب يجب ان يعترف بمسئوليته عن الانفجار الذى حدث فى الشرق الاوسط ، أن ٩٥ ٪ من السلاح الذى يعج به الشرق الأوسط مصدره الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن .

وفيما يتعلق بالصعيد الاقتصادى لابد من علاج الفوارق المخيفة فى دخول دول المنطقة وأيضا الفوارق الاجتماعية داخل كل دولة . ونقول ان الجهود التى بذلتها مصر وسوريا فى اجتماع مجلس التعاون الخليجى فى فبراير الماضى تستحق التشجيع ويجب وضع حلول عادلة لمشكلات أخرى مثل مشكلة استخدام المياه وهى مشكلة خطيرة تهدد استقرار المنطقة .

الموقف المغربى خلال الأزمة :

● لقد اثارت حرب الخليج ردود افعال سياسية واقتصادية لدى دول المغرب تتفاوت بلا شك فى قوتها من بلد الى آخر . ولكنها بالغة الخطورة . وقد استغلت قوى المعارضة فى هذه الدول المشاعر التى اثارتها الحرب ضد العراق لتحقيق اهداف سياسية ، واثارت الرأى العام الذى اجبر الحكومات على تغيير مواقفها .

وقد مرت دول المغرب بمراحل ثلاث ففى البداية قامت تونس والمغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا ايضا بادانة الغزو العراقى للكويت واتخذت بذلك الموقف الذى يتوافق مع مصالحها واقتناعاتها ثم واجهت حكومات هذه الدول ضغطا شعبيا هائلا عبر عن نفسه من خلال المظاهرات الكبرى التى نزلت الى الشوارع . ولم تستطع الحكومات تجاهل هذا الضغط الشعبى فعمدت الى الصمت .

وبعد انقضاء ايام الحماس وعودة الهدوء الى النفوس مرة اخرى ، سعى الزعماء المغاربة الى تحسين علاقاتهم مع الدول الغربية ، وهى علاقات لايمكن الاستغناء عنها سواء فى المجال الاقتصادى أو السياسى أو التجارى والمالى .

الدور الاسبانى :

● يرى الكاتب أن اسبانيا يمكن ان تلعب دورا رائدا فى هذه الأزمة . حقا أن أسبانيا ليست عضوا دائما فى مجلس الأمن كما أن مصالحها فى الشرق الأوسط محدودة ، ومع ذلك فهى تشكل الحدود الغربية لاوروبا مع العالم العربى والاسلامى لذلك تعتبر قوة اقليمية لا يستهان بها .

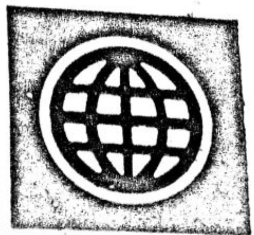
أن من مصلحة اسبانيا وبقية الدول الاوروبية تشجيع التنمية الاقتصادية فى دول المغرب التى تعتبر الضمانة الوحيدة للسلام الاجتماعى الذى يقوم عليه استقرار المنطقة ، وذلك ليس لاسباب انسانية وانما لاسباب استراتيجية بحتة ومن أجل تحاشى أخطار اقامة نظم راديكالية فى هذه الدول ايا كانت طبيعتها .

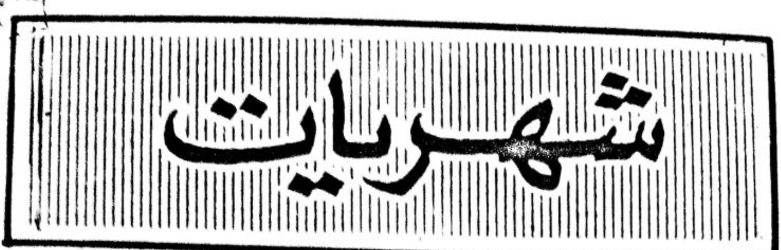
وفى الواقع ان الهدف طموح ولايمكن لدولة بمفردها تحقيقه رغم الجهود التى بذلت على المستوى الثنائى لذلك لجأت اسبانيا الى تنسيق عملها مع جاراتها البرتغال وايطاليا وفرنسا ، واسفرت هذه الجهود عن انشاء مجموعة ٤ + ٥ التى تضم الدول الغربية الأربع التى تقع شمال غرب البحر المتوسط ودول المغرب الخمس ويوجد أيضا مستوى ثالث للتعاون هو تطوير العلاقات بين السوق المشتركة واتحاد المغرب .

وهناك ايضا اطار آخر للتعاون يضم المشرق والمغرب فى نفس الوقت ويستطيع مؤتمر الأمن والتعاون فى البحر الابيض المتوسط تقديم هيكل مساعد دون أن يحل محل الاجهزة الأخرى التى تعمل على تسوية الصراعات . وهذا المؤتمر يستطيع ان يوفر جوا من الثقة بين الأطراف يمكن ان يقوم على أساس الحوار .

وفى النهاية يجب العمل على مواجهة الموقف وعدم الاكتفاء بالصمت .

أن الحرية والتضامن والسلام الذى سيسود منطقة البحر الابيض المتوسط هو هدف يستحق بلا شك أى جهد أو عناء يبذل فى هذا الصدد .□





مارس ١٩٩١
ابريل ١٩٩١
مايو ١٩٩١

إعداد : أبو السعود ابراهيم

مارس ١٩٩١

الاتحاد السوفيتي :

١ : أعلن الكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفيتى ان الوقت قد حان لاستئناف الجهود لحل نزاعات الشرق الأوسط الأقدم عمرا .

: اعلن متحدث باسم الخارجية فى فرنسا ان الاتحاد السوفيتى سيتولى رعاية المصالح الفرنسية فى العراق كما سيقوم ايضا برعاية المصالح العراقية فى فرنسا

٣ : اعلن المتحدث باسم الرئيس السوفيتى جورباتشوف ان الاتحاد السوفيتى لايرحب بالرئيس صدام حسين اذا طلب اللجوء السياسى فى الاتحاد السوفيتى

٤ : صدق البرلمان السوفيتى على اتفاقية توحيد المانيا التى وقعت عليها ٦ دول وبذلك افسح المجال امام تحقيق سيادة المانيا الموحدة على كامل اراضيها

: اكدت نتائج الاستفتاء الذى جرى فى كل من جمهوريتى لاتفيا داستونيا السوفيتية موافقة الأغلبية الساحقة على الاستقلال عن الاتحاد السوفييتى

٦ : وافق البرلمان السوفيتى بصفة مبدئية على مشروع قانون جديد لاعادة تنظيم سلطات جهاز المخابرات السوفيتية ويدعو الى فرض مراقبة الحكومة والبرلمان على انشطة الجهاز

٧ : صرح فيتالى شورلين المتحدث الرسمى السوفيتى بان بلاده اتخذت قرارا بسرعة عودة السفير ريفيديف الى الكويت واكد اعتزامها بحظر تصدير السلاح للعراق وحذر من استئناف سباق التسلح بالمنطقة

١٢ : توقف العمل فى ٩٨ منجما للفحم من بين مائة منجم فى منطقة سيبيريا بعد ان قرر مجلس اللجان العمالية فى مناطق استخراج الفحم فى سيبيريا القيام باضراب سياسى مفتوح للضغط لتنفيذ مطالبهم باستقالة الرئيس السوفيتى جورباتشوف .

١٣ : وقع الرئيس التركى تورجوت اوزال والرئيس السوفيتى جورباتشوف معاهدة جديدة للصداقة وحسن الجوار والتعاون بين تركيا والاتحاد السوفيتى بدلا من المعاهدة التى ابرمت قبل ٧٠ عاما بين لينين وكمال اتاتورك . كما تم توقيع اتفاقيات حكومية بين البلدين حول التعاون الاقتصادى والتجارى والعلمى وتحديد اتفاقية التبادل التجارى لمدة عام اخر .

١٥ : اعلن الكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفيتية ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى متفقتان حول عدة قضايا تتعلق بترتيبات الامن فى منطقة الخليج ولديهما وجهات نظر متشابهة بشأن سبل التحرك نحو التسوية الشاملة لمشكلات الشرق الأوسط والصراع العربى الاسرائيلى ويعتقدان ان هناك فرصة افضل لتحقيق تسوية فى الوقت الراهن .

١٦ : قدم الاتحاد السوفيتى خطة من ٦ نقاط لوزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر اثناء زيارته لموسكو لمرحلة مابعد الحرب فى منطقة الخليج وحذرت الخطة من تشكيل تكتلات فى المنطقة ودعت القوات العسكرية الأجنبية فى الخليج الى الرحيل وتمركز قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة فى منطقة الخليج تضم وحدات عسكرية عربية .

١٨ : كشفت النتائج الأولية للاستفتاء الشعبى على مصير الاتحاد السوفيتى تمسك الشعب بالأتحاد وتأكيده على ضرورة العمل بالاصلاحات السياسية والاقتصادية التى دعا اليها جورباتشوف

: اعلنت وزارة الداخلية فى ليتوانيا ان قوات البوليس الخاصة السوفيتية اعتقلت اودريوس نيوتكفسيوس الذى يرأس وزارة الدفاع الانفصالية فى جمهورية ليتوانيا السوفيتية .

٢٣ ـ ٢٥ : تصاعد الصراع بين جورباتشوف ويلتسين فى الاتحاد السوفيتى ، عمال المناجم يطالبون باستقالة جورباتشوف ويهددون الصناعات الاساسية . ويرفضون دعوة فالنتين بافلون رئيس الوزراء بانهاء الاضراب ومخاوف من افلاس المناجم لزيادة الخسائر الى اكثر من ٤٠٠ مليون دولار .

٢٦ : حظر المظاهرات فى موسكو حتى ١٥ ابريل تحسبا لوقوع اى اعمال عنف مع قرب تنفيذ قرار رفع الأسعار ، وتوقع طرد يلتسين من البرلمان .

٢٩ ـ ٣٠ : جورباتشوف يتراجع عن حظر المظاهرات بموسكو فى ضربة قوية للسلطة المركزية ويصدر أوامره بسحب التعزيزات العسكرية الضخمة بعد تظاهر مئات الالاف امام الكرملين لتأييد يلتسين الذى اتهم جورباتشوف بالتخلى عن الاصلاح ويدعو لحكومة ائتلافية .

٣١ : تراجع برلمان جمهورية روسيا الاتحادية فى مؤتمره الاستثنائى الثالث عن سحب الثقة من بوريس يلتسين خوفا من شعبيته ، وجمهورية جورجيا تتحدى السلطة المركزية وتجرى استفتاء حول الاستقلال

اثيوبيا

١٨ : اعلنت اثيوبيا تعبئة عشرات الالاف من قواتها لمواجهة هجوم جديد تشنه الجماعات الثورية فى اقليمى تيجرى وارتيريا .

٢٢ : استئناف هجرة يهود الفلاشا لاسرائيل ، وقد وصل ٢٢٠ يهوديا بعد أن اوقفت الحكومة الاثيوبية هجرة مواطنيها من اليهود لمدة ٣ اسابيع

٢٣ : قررت اثيوبيا طرد السفير الليبى لديها ودبلوماسى ليبى اخر وكذلك الملحق العسكرى السودانى ودبلوماسى سودانى اخر بسبب ماوصفتهم بقيامهم باعمال لاتتناسب مع سهامهم

اسرائيل :

١٠ : استبعدت الحكومة الاسرائيلية قبولها مبدأ الأرض مقابل السلام مع سوريا والتنازل عن هضبة الجولان التى تحتلها منذ عام ١٩٦٧

١٨ : اصدر مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحاق شامير بيانا اعلن انه ليست هناك نية لدى الحكومة الاسرائيلية فى

تغيير او تعديل او الغاء قانون هضبة الجولان السورية المحتلة .

١٩ : اعلن دان شمرون رئيس الاركان الاسرائيلى ان باستطاعة اسرائيل الان ان توافق على فكرة مبادلة الأرض بالسلام لأن قيمة الأرض تغيرت بانتقال دول المنطقة الى حالة السلام بعد الحرب .

: اعلن الجنرال ميخائيل شامير قائد وحدة الاتصال الاسرائيلية فى لبنان ان اسرائيل لاتنوى الانسحاب من الشريط الحدودى الذى تحتله بالجنوب اللبنانى وتطلق عليه اسم المنطقة الأمنية .

٢١ : اعرب شيمون بيريز رئيس حزب العمل الاسرئيلى عن تأييده لانسحاب اسرائيل من الأراضى العربية المحتلة مقابل السلام مع العرب

: اعلن البنك المركزى الاسرائيلى ان ديون اسرائيل الخارجية زادت بمقدار ٢٦٠ مليون دولار فى الماضى ليصبح اجمالى الديون الخارجية ٢٤,١ مليار دولار .

٢٦ : رفضت اسرائيل طلب من السكرتير العام للأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولى لبحث انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان واتفاقيات جنيف فى تعاملها مع الفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة .

٢٧ : اذاع رئيس مجلس الأمن الدولى بيانا باسم الدول الأعضاء بالمجلس يشجب فيه قرار اسرائيل بطرد ٤ فلسطينيين من قطاع غزة واعرب البيان عن القلق الشديد لدول المجلس لتدهور الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية والأراضى العربية المحتلة

افغانستان :

٢٤ : تجدد الحرب الاهلية فى افغانستان والمجاهدون فيقدمون نحو مدينة خوست وحكومة كابول تستخدم النابالم وصواريخ سكود لمحاولة من الهجوم

البانيا :

١٢ : اصدرت السلطات الألبانية قرار بالعفو عن جميع المعتقلين السياسيين بألبانيا وذكر راديو البانيا ان القرار تحت الموافقة عليه من قبل رئاسة البرلمان الألبانى .

٢٥ : اعترف الرئيس الألبانى رامز على ان الحزب الشيوعى الحاكم ارتكب اخطاء ولايزال يرتكب الاخطاء ولابد من تجديده من القاعدة الى القمة

٣١ : توجه حوالى ١,٥ مليون البانى الى صناديق الاقتراع للادلاء بأصواتهم فى اول انتخابات حره فى تاريخ البلاد لاختيار ٢٥٠ عضوا للبرلمان من بين اكثر من الف مرشح ينتمون الى ١١ حزبا سياسيا

المانيا :

١٢ : اعلن المدعى العام بمدينة « دار مشتات » الألمانية انه تقرر توجيه الاتهام ضد ١٢ ألمانيا لمساعدتهم العراق فى انتاج الغازات السامة .

١٥ : اتهم هانز ديتريش جينشر وزير الخارجية الألمانية حكومة موسكو بانتهاك القوانين الدولية بعد ان قامت سرا بنقل الرئيس الألمانى الشرقى الأسبق اريك هونيكر الذى يواجه تهما جنائية فى المانيا الى الاتحاد السوفيتى

٢٦ : اول موجة احتجاجات شعبية ضد هيلموت كول من جانب الزعامة الشرقية احتجاجا على تصاعد معدلات البطالة .

انجولا :

١٨ : اعلن جوناس سافيمبى زعيم حركة يونيتا المناهضة لحكومة انجولا ان الحرب الأهلية الدائرة فى البلاد منذ ١٦ عاما اصبحت فى حكم المنتهية تقريبا وان (يونيتا) تعتزم التخلى عن العمل المسلح والتحول الى منظمة سياسية

ايران :

٧ : ايدت ايران تحفظا واضحا ازاء اعلان دمشق بشأن قيام تعاون امنى اقليمى بين دول مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا وذكر راديو طهران فى تعليق له ان وضع خطط امنية تفتقد الى الشمول ولا تخدم كافة دول المنطقة ستلحق الضرر بمصالح دول المنطقة اكثر مما ستحقق الفائدة .

٨ : دعا الرئيس الايرانى هاشمى رافسانجانى الرئيس العراقى صدام حسين وحزب البعث الحاكم فى العراق الى الانصياع لارادة الشعب سشيرا الى ان اغلبية الشعب العراقى تؤكد انها لم تعد تريد قادتها وانها تريد ان تحكم نفسها بنفسها من خلال نظام ديمقراطى

: ذكر تقرير لمجلة ايكونوميست البريطانية ان ايران لاتعتزم اعادة الطائرات العراقية التى فرت الى ايران خلال حرب الخليج كبديل للتعويضات العراقية .

١١ : اعادة ايران فتح سفارتها فى الكويت

١٢ : اعلنت حركة مجاهدى خلق المعارضة الايرانية ان ايران تنتهز فرصة عدم استقرار الوضع فيما بعد حرب الخليج لضرب هذه الحركة داخل العراق .

١٧ : اكد الرئيس الايرانى هاشمى رافسانجانى رغبة بلاده فى المشاركة فى الترتيبات الأمنية فى منطقة الخليج بعد ان انتهت الحرب

٢١ : اتهمت الحكومة الايرانية سلطات العراق باختطاف واعتقال اية الله ابو القاسم الخوىء اكبر علماء الشيعة فى العراق .

: استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وايران على مستوى المكاتب لرعاية المصالح بعد انقطاع دام ١٢ عاما . كما استأنفت العلاقات الدبلوماسية ايضا بين ايران والسعودية بعد قطيعة استمرت مايقرب عن ثلاث سنوات

٢٧ : اكد الرئيس الايرانى هاشمى رفسانجانى ان ٢٢ طائرة عسكرية عراقية فقط بالاضافة الى عدد من الطائرات المدنية قد لجأت الى ايران خلال حرب الخليج

ايطاليا :

١٢ : اكد جيانى دبميكليس وزير خارجية ايطاليا اثناء زيارته للقاهرة ضرورة ايجاد حل ايجابى لقضية الشرق الأوسط تحت مظلة الأمم المتحدة وعقد مؤتمر دولى للسلام تشارك فيه الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية مؤكدا ان ذلك هو موقف المجموعة الأوروبية .

٢٩ : استقالت الحكومة الايطالية بعد خلافات بين الحزب الاشتراكى والحزب الديمقراطى المسيحى المشاركين فى الحكومة .

بنجلاديش :

١ : فاز حزب البيجوم خالدة ضياء ارملة رئيس بنجلاديش السابق الجنرال ضياء الرحمن الذى اغتيل عام ١٩٨١ اثر عملية تمرد عسكرى ، بأكبر عدد من مقاعد البرلمان فى الانتخابات العامة وكلفت بتشكيل الحكومة الجديدة .

١٥ : قرر شهاب الدين احمد القائم بأعمال رئيس الجمهورية حل مجلس الوزراء المؤقت

١٩ : تم تعيين البيجوم خالدة ضياء رئيسة للوزراء فى نجلاديش لتصبح بذلك اول سيدة فى بنجلاديش تتولى هذا المنصب

بولندا :

٢٣ : دعا الرئيس البولندى ليخ فاونسا رجال الأعمال الامريكيين الى توجيه استثماراتهم فى بلاده مؤكدا ان بلاده تريد ان تصبح امريكا الشرق (انظر ايضا : الولايات المتحدة ٢/٢٠)

تانزانيا :

٢١ : قرر الرئيس التنزانى على حسن معينى حظر نشاط جميع الجماعات السياسية المعارضة فى البلاد .

تركيا :

١١ : بدء زيارة الرئيس تورجوت اوزال للاتحاد السوفيتى فى اول زيارة كرئيس للدولة يبحث خلالها تطورات مابعد الحرب والتكامل الاقتصادى فى منطقة البحر الأسود

١٢ : كشف الرئيس التركى تورجوت اوزال ان اجتماعا قد عقد بين كبار مسئولى وزارة الخارجية والمخابرات التركية وكبار ممثلى المقاتلين الاكراد الذين يقاتلون ضد قوات الحكومة العراقية فى شمال العراق .

تشيكوسلوفاكيا :

٢١ : دعا فاتسلاف هافيل رئيس تشيكوسلوفاكيا المسئولين فى حلف شمال الأطلنطى بالسماح لدول اوروبا الشرقية بالانضمام الى الحلف وتقديم المساعدة لهذه الدول التى تتعرض لمشاكل اقتصادية وامنية خطيرة .

تونس :

٤ : بدأ مركز جامعة الدول العربية بتونس أعماله بمقره الجديد بعد عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة .

٢٦ : وافقت تونس على اعادة وثائق جامعة الدول العربية الى المقر الدائم للجامعة بالقاهرة وكذلك الافراج عن أجهزة ومعدات ادارات التوثيق والمعلومات .

جمهورية مصر العربية :

٦ : تقدم إتحاد عمال مصر بشكوى الى منظمة العمل الدولية حول الممارسات والتعسف اللاإنسانى الذى قامت به السلطات العراقية ضد العمال المصريين فى الكويت والعراق .

٤ : قرر الرئيس حسنى مبارك إشراك خبراء من جميع الاحزاب لدراسة الموقف الاقتصادى فى الأوضاع الامنية المستقبلية فى البلاد .

٦ : دعا الرئيس حسنى مبارك شعب الصومال الى توحيد الصفوف حفاظا على وحدة أراضى الصومال الشقيق وإستقرار الأمن والسلام .

١٠ : صرح جاك فيجار سفير كندا فى القاهرة أن بلاده قررت التنازل عن ٤٠٪ من ديونها المستحقة على مصر وتبلغ نحو ٥٥٦ مليون دولار .

١١ : إستقبل الرئيس حسنى مبارك جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى وبحث معه سبل إقرار السلام فى منطقة الشرق الأوسط والخطة الأمنية والتعاون الاقتصادى فى مرحلة مابعد حرب الخليج .

١٢ : إستقبل الرئيس حسنى مبارك الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى ووزراء خارجية إيطاليا وأسبانيا والسنغال والفريق الركن خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات بالسعودية .

: أكد الرئيس مبارك أن مصر ستقف بمنتهى الحزم مع العراق دولة واحدة موحدة ولن تقبل تحت أى ظرف من الظروف تقسيمها الى دويلات .

: أبلغت دولة قطر مصر رسميا إسقاطها لحصتها من ديون مصر بهيئة الخليج للتنمية فى مصر .

: إستشهد ثلاثة من الصف والجنود المصريين فى الكويت نتيجة للاشراك والمتفجرات والالغام العراقية .

: تم القبض على ٢٠ شخصا أرسلهم الرئيس العراقى صدام حسين لتخريب المنشآت المصرية والسعودية بالقاهرة .

١٣ : إستقبل الرئيس مبارك فان دين بروك وزير خارجية هولندا وبحث معه قضايا المنطقة .

: إتفقت مصر وإيران على إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى رعاية المصالح يوم ٢٦ مارس الحالى وسترعى سويسرا مصالح إيران بمصر وترعى إيطاليا مصالح مصر فى إيران .

١٥ : اعلن الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية أن مصر تعمل من اجل وحدة الصف الصومالى وترفض اية محاولة من اية جهة تنادى بحركة إنفصالية وان مصر متمسكة بوحدة التراب الصومالى واهمية تحقيق المصالحة الوطنية .

١٨ : وقعت مصر مذكرة التفاهم مع البنك الدولى .

١٩ : إستقبل الرئيس حسنى مبارك السيد بوديمير لونشار وزير خارجية يوجوسلافيا وبحث معه سبل تكثيف التعاون بين دول عدم الانحياز لارساء قواعد الامن الدولى وفرص السلام فى الشرق الأوسط .

٢٢ : رحب الرئيس حسنى مبارك بإستضافة القاهرة لمؤتمر دولى لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط .

٢٤ : إستنكر الدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية تجاهل السلطات العراقية للاتصالات التى تجريها الهيئات الدولية للاطمئنان على المصريين فى العراق .

: صرح مصدر مسئول بوزارة الخارجية بأن إستمرار النشاط الاستيطانى الاسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة يثير الشك فى جدية موقف اسرائيل من السلام ويؤدى الى زيادة التوتر وتقويض كافة جهود السلام .

٢٦ : إستقبلت مصر أولى طلائع القوات المصرية العائدة من الخليج بعد تحرير الكويت .

: ناشدت المنظمة المصرية لحقوق الانسان الحكومة المصرية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان التدخل لوضع حد لمعاناة المصريين والجاليات العربية الأخرى وخاصة الفلسطينيين الذين يتعرضون لانتهاكات حقوق الانسان فى الكويت .

٢٧ : أعلن وزير الداخلية أنه تم إعتقال ٦ مخربين يتلقون تعليماتهم من بغداد للقيام بعمليات إرهابية فى مصر وهم أعضاء فى حزب البعث المصرى .

٢٨ : أكد مجلس الشعب ثقته فى حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة الدكتور عاطف صدقى .

٣٠ : عقدت بالقاهرة فى المقر الدائم لجامعة الدول العربية أعمال الدورة ٩٥ للجامعة على مستوى المندوبين بحضور جميع الدول العربية .

٣١ : زار القاهرة الرئيس السورى حافظ الأسد .

رومانيا :

١٦ : بدء المؤتمر الأول لجبهة الخلاص الوطنى الحاكمة ، ويبحث المؤتمر إختيار قيادات جديدة للجبهة وكيفية إزالة الخلافات داخل الجبهة ، وتحويل الجبهة إلى حزب إشتراكى على النمط الغربى .

١٩ : اعرب المراقبون السياسيون فى بوخارست عن إعتقادهم بأن الموجة المتزايدة من عمليات حل مزارع الجماعية وتحويلها الى مزارع خاصة فى معظم دول أوروبا الشرقية ستكون هى الضربة الحاسمة والاخيرة ضد الشيوعية .

السودان :

١٢ : أكد الفريق عمر البشير قائد ثورة الانقاذ السودانية التزامه بتطبيق الشريعة الاسلامية والنظام الاتحادى الجديد الذى طرح فى محاولة لانهاء الحرب الأهلية .

١٤ : أصدر الفريق عمر البشير قرارا يقضى بإسقاط ماتبقى من العقوبة المحكوم بها على ثلاثة من الوزراء السابقين فى حكومة الصادق المهدى رئيس وزراء السودان السابق .

٢٢ : بدأ تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية فى السودان ماعدا الاقاليم الجنوبية ذات الأغلبية غير الاسلامية .

٢٣ : أعلن جيش المتمردين فى السودان انه إستولى على بلدة لاماريبى العسكرية فى غرب الاقليم الاستوائى .

سوريا :

٦ : وقع وزراء خارجية مصر وسوريا ودول الخليج الست بالأحرف الأولى على إعلان دمشق بشأن التنسيق والتعاون بين الدول العربية ويقضى بتعزيز التعاون الاقتصادى وتبنى سياسات تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة تمهيدا لاقامة تجمع إقتصادى عربى لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناتجة عن إقامة تجمعات إقتصادية كبرى فى العالم .

: بحث وزراء خارجية مصر وسوريا ودول الخليج العربية الست مع وزراء خارجية الترويكا الأوروبية دور أوروبا فى حل مشاكل المنطقة وإتفق على ضرورة عقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة لبحث هذه المشاكل .

١٠ : إستأنفت السفارة البريطانية فى دمشق منح التاشيرات للسوريين الراغبين فى السفر إلى بريطانيا وذلك لأول مرة منذ عدة سنوات .

١٢ : أعلنت سوريا أنها أفرجت عن جميع الفلسطينيين المحتجزين فى سجونها .

١٤ : أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى أنه توجد الآن فرصة مواتية لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ واكد بيكر وجوب عدم استخدام أى معايير مزدوجة فى التعامل مع الصراع العربى الاسرائيلى وأن الولايات المتحدة ستبذل قصارى جهدها لاستخدام نفوذها لدى إسرائيل للمساعدة على التوصل الى تسوية .

٢٥ : زار دمشق الملك حسين عاهل الاردن وأجرى محادثات مع الرئيس السورى حافظ الأسد حول القضايا العربية الثنائية .

٣١ : اقر مجلس الشعب السورى القانون

المتضمن التعديل على إعلان دمشق بشأن التنسيق والتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا .

الصومال :

٢٤ : دعا السيد عمر عرته غالب رئيس الوزراء الدول العربية والمجتمع الدولى الى مد يد العون وتقديم المساعدات العاجلة لبلاده ، كما دعا قادة الجبهات الصومالية للجلوس على مائدة المفاوضات للتباحث حول مستقبل البلاد والتوصل الى إتفاق موحد لتقرير مصيرها .

سويسرا :

١٩ : وافق البرلمان السويسرى على تقديم مساعدات تبلغ ١٣٠ مليون فرنك سويسرى لمصر والأردن وتركيا .

الصين :

٢٥ : أكد لى بينج رئيس الوزراء الصينى المتشدد أن الصين ستظل قلعة راسخة للاشتراكية فى الشرق بالرغم من الضغوط الخارجية التى تتعرض لها وإنها ستواصل عملية تحديث الاشتراكية بنظام يجمع بين الاقتصاد المخطط والاستفادة من قوى السوق والانفتاح التجارى على العالم الخارجى .

العراق :

١ : إتهم العراق الولايات المتحدة الأمريكية بخرق وقف إطلاق النار عن طريق تعزيز قواتها داخل العراق وطالبت بسحب هذه القوات على الفور .

٢ : فتح تشكيل المدرعات العراقية النار على القوات الأمريكية جنوب مدينة البصرة وذكر متحدث عسكرى أمريكى أن القوات الأمريكية ردت على النيران وتمكنت من تدمير ٦٠ دبابة عراقية والاستيلاء على ٨٠ دبابة أخرى كما تم أسر ألف عسكرى عراقى .

: أكدت مصادر مختلفة أن حدة القلاقل ضد الرئيس العراقى صدام حسين داخل العراق تتصاعد بشكل ملحوظ .

٣ : أصدر مجلس الأمن قرارا بأغلبية ١١ دولة ومعارضة كوبا وامتناع اليمن والصين والهند عن التصويت ويحدد شروط إنهاء حرب تحرير الكويت التى يتعين على العراق قبولها ويحمل رقم ٦٨٦ ويطالب العراق بالغاء قراره ضم الكويت وأن يقبل من حيث المبدأ المسئولية عن أى خسائر أو دمار أو إصابات نشأت عن غزوه الكويت وإحتلاله لها وإطلاق سراح الأسرى فورا وجميع الرعايا الكويتيين والأجانب الآخرين وإعادة جميع الممتلكات الكويتية التى إستولت عليها قوات الغزو العراقية .

: أعلن الجنرال نورمان شوارتزكوف قائد عملية عاصفة الصحراء أن قادة التحالف الدولى والعراقيين إتفقوا على جميع القضايا بلا أية شروط بما فى ذلك الافراج عن أسرى الحرب وذلك فى المحادثات بين الوفدين العسكريين ببلدة صفوان العراقية على الحدود الكويتية بهدف إقرار وقف إطلاق النار رسميا .

: أعلن المتمردون الشيعة فى العراق أنهم سيطروا على مدينة البصرة ثانى أكبر المدن العراقية وطلبوا من أمريكا وبقية دول التحالف سرعة تقديم العون لهم .

٤ : صرح محمد باقر حكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الاسلامية فى العراق والموجود فى إيران بأن المتمردين إستولوا على البصرة وخمس مدن أخرى فى جنوب العراق هى العمارة وسامراء والناصرية والديوانية والكوت .

: أصدر العراق عفوا عاما عن جميع الجنود والضباط الفارين من الخدمة والذين تغيبوا بدون حصولهم على أجازات .

٥ : أعلنت المعارضة العراقية عن إستيلائها على مدن كربلاء والنجف الأشرف وأربيل بعد معارك القوات الموالية للرئيس صدام حسين بينما أكدت الخارجية الأمريكية أن الاضطرابات تسود ست مدن عراقية وأن النظام العراقى الحاكم إستخدم الحرس الجمهورى وقوات الجيش النظامى والشعبى والبوليس لقمع الاضطرابات .

: قرر مجلس قيادة الثورة العراقية الغاء قرار ضم الكويت وإعتبار جميع القوانين والأحكام القضائية والقواعد التى تم تطبيقها على الكويت منذ الغزو العراقى فى أغسطس الماضى لاغية وأن الرئيس صدام حسين وقع على القرار ، وذلك فى إطار قبول العراق لقرارات مجلس الأمن بما فيها القرار ٦٨٧ .

: قرر مجلس قيادة الثورة العراقية إعادة الممتلكات التى تم الاستيلاء عليها من الكويت ، بعد الغزو العراقى فى أغسطس ١٩٩١ .

: أعلن العراق أنه سلم جميع الأسرى الأمريكيين وغيرهم من أسرى الحلفاء إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى بغداد .

٦ : أقال الرئيس العراقى صدام حسين وزير الداخلية سمير محمد عبدالوهاب من منصبه وعين بدلا منه ابن عمه على حسن المجيد كما قرر الرئيس العراقى منح الحرس الجمهورى علاوة شهرية تبلغ ٣٠٠ دولار .

: أعلن مندوب العراق بالأمم المتحدة عبدالأمير الانبارى بأن جميع الكويتيين الموجودين بالعراق احرار فى مغادرتها .

٧ : أعلن العراق تسريح عشر فرق عسكرية من القوات البحرية التى تم تشكيلها بعد غزو الكويت .

٨ : أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن المسئولين العراقيين سلموا ٤٠ صحفيا غربيا وجنديين امريكيين لمسئولى الصليب الأحمر ببغداد .

٩ : ذكر راديو بغداد أن القيادة العراقية قررت حل خمس فرق أخرى من الجيش العراقى ليصل بذلك عدد الفرق التى تم تسريحها منذ إنتهاء حرب الخليج الى ١٥ فرقة .

١٠ : أعلن المتحدث باسم المجلس الاعلى للثورة الاسلامية أن الثوار يحاصرون وزير الداخلية الجديد على حسين الماجد و٤٠ الفا من القوات الموالية لصدام حسين فى مدينة البصرة وأن الثوار اصبحوا يسيطرون على ٢٩ مدينة ومئات القرى وأن ثلاثة أرباع مساحة العراق تحت سيطرة الثوار .

: اعلن متحدث فى الاتحاد الوطنى لكردستان ان ٥٠ الف جندى عراقى قد إنشقوا وإنضموا الى الثوار فى المنطقة الواقعة بين (حاج عمران) و (خاليقان) فى شمال شرق العراق .

١١ : أعلن الثوار العراقيون انهم يسيطرون على ٣٠ مدينة عراقية ومئات القرى .

: بدأ العراق فى تلقى مساعدات إنسانية وإستقبال خبراء لتقييم إحتياجاته على المدى الطويل .

١٢ : طلب السفير العراقى فى مدريد حق اللجوء السياسى الى اسبانيا .

١٣ : أكد زعماء المعارضة العراقية أن صدام حسين سحق الثوار فى جنوب العراق وأقام دروعا بشرية من آلاف الرهائن من الأطفال والنساء لارهاب الثوار فى الشمال وإعاقة تقدمهم .

: طالب مؤتمر المعارضة العراقية الذى إنعقد فى بيروت بتجميد عضوية الحكومة العراقية الحالية فى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والجامعة العربية ومجموعة دول عدم الانحياز دون سبب خرق هذه الحكومة لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها كما أوصت المعارضة بتأسيس صندوق لدعم الانتفاضة العراقية .

١٤ : ذكرت وكالة الانباء الايرانية أن مدينة البصرة فى الجنوب قد سقطت بالكامل فى أيدى الثوار الذين إستولوا ايضا على مدينة « الحلة » عاصمة محافظة بابل وسيطروا على مدينة رانيا شمال السليمانية .

١٥ : أعلن الثوار الأكراد العراقيون والثوار فى وسط العراق أن القوات الموالية للرئيس العراقى صدام حسين قد إرتكبت مذبحة جديدة ضد المدنيين الأكراد فى محاولة لسحق الثورة على نظام الحكم وأنها تستخدم النابالم والطائرات فى إبادة الثوار .

: صرح الجنرال ريتشارد نيل نائب قائد القوات الأمريكية فى السعودية بأن بعض القوات الأمريكية عادت إلى المواقع التى كانت قد تركتها فى عمق العراق بعد وقف إطلاق النار .

١٦ : أعلن الثوار الأكراد أنهم اكملوا تقريبا تحرير إقليمهم الجبلى الذى يضم المركز الرئيسى للبترول العراقى وقالوا أنهم إستولوا على ٩٥٪ من المناطق وأن الأغلبية الكردية بشمال العراق على نقطة العبور

الرئيسية على الحدود التركية .

: أعلن الرئيس العراقى صدام حسين أن قواته تمكنت من إنهاء تحرر الجنوب الذى تزعمته عناصر شيعية وإتهم دولا أجنبية بتأييده . ووعد بإجراء اصلاحات ديمقراطية فى البلاد بإدخال نظام التعدد الحزبى .

١٨ : إتهم الثوار العراقيون قوات صدام حسين باستخدام غاز الخردل والغازات الخانقة والنابالم فى عدة مدن بالجنوب لاخماد الثورة .

١٩ : أعلن الثوار الأكراد أن مدينة كركوك الغنية بالبترول سقطت فى أيديهم بعد معارك شرسة .

٢٠ : طالب العراق باستعادة المعدات العسكرية التى تركتها القوات العراقية أثناء إنسحابها من الكويت .

: صدق المجلس الوطنى العراقى على الغاء قرار العراق ضم الكويت وإعتبارها المحافظة رقم ١٩ .

٢١ : حذر المبعوث الخاص للأمم المتحدة فى العراق من خطورة الوضع الحالى فى بغداد مشيرا الى أن الشعب العراقى سيواجه كارثة مزدوجة تتمثل فى الأوبئة والمجاعة .

: ناشدت منظمة حقوق الانسان فى العراق الملك فهد عاهل السعودية تقديم المساعدة للاطاحة بصدام حسين وإنقاذ المدنيين فى العراق .

٢٢ : صدر فى بغداد مرسوم جمهورى يقضى بتعيين طه ياسين رمضان عضو مجلس قيادة الصورة نائبا للرئيس صدام حسين خلفا لطه محيى الدين معروف .

: وافق العراق على الافراج عن اكثر من خمسة آلاف اسير كويتى .

٢٣ : شكلت حكومة عراقية جديدة برئاسة سعدون حمادى - أول شيعى - يتولى رئاسة الوزراء منذ تولى حزب البعث الحكم فى عام ١٩٦٢ وعين فيها طارق عزيز نائبا لرئيس الوزراء وأحمد حسين خضير وزيرا للخارجية وعلى حسن المجيد وزيرا للداخلية وحامد يوسف حمدى وزيرا للاعلام وتتألف الوزارة من ٢٤ عضوا وتضم ١١ وجها جديدا .

٢٤ : ذكرت صحيفة لوبون الفرنسية نقلا عن أحد المسئولين العسكريين الأمريكيين أن خسائر الجيش العراقى خلال حرب الخليج تجاوزت ١٠٠ ألف قتيل .

٢٦ : أبلغ العراق الأمم المتحدة رسميا بأن فى حوزته ممتلكات كويتية من الذهب والعملات النقدية التى تبلغ قيمتها ١٠٦٠ مليون دولار . وأن العراق مستعد لتسليم الكويت ممتلكاتها فورا تنفيذا لقرارات مجلس الأمن وبالطرق التى يحددها المجلس .

٢٧ : أعلنت منظمة الأغذية الزراعية الدولية فى روما أنها سترسل أغذية عاجلة قيمتها ١٧ مليون دولار الى العراقيين المتضررين من الحرب .

سلطنة عمان :

١١ : تلقى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان برقية من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز تضمنت شكر وتقدير السعودية لمشاركة القوات البرية العمانية الى جانب القوات السعودية فى عملية تحرير الكويت .

١٣ : فى سلطنة عمان ترأس السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الاجتماع الأول للجنة العليا لاعداد الترتيبات المستقبلية لمسيرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذى عقد بمدينة صلالة فى سلطنة عمان . وقد تم خلال الاجتماع استعراض حصيلة اللقاءات والمشاورات والمباحثات بشأن وضع نظام امنى نابع من دول المنطقة بهدف تحقيق الأمن والاستقرار فيها . واعلن يوسف بن علوى بن عبدالله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية انه وفقا لقرار القمة الحادية عشرة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى الدوحة ، أوكل للسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان دراسة امكانيات المستقبل فى إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية لايجاد أفضل الوسائل وأفضل اسس التعاون للترتيبات الأمنية فى منطقة الخليج . وأشار الى أنه ليس هناك افكار محددة فى الوقت الحاضر ولكن هناك توجهات ستخضع للدراسة وربما تشكل فى المستقبل اطارا لما يمكن ان يتم الاتفاق عليه بين دول الخليج العربى .

٢٠ : اتفق وزيرا خارجية السعودية وإيران على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

فرنسا :

٥ : بدأت المقاتلات الفرنسية بالخليج مغادرة المنطقة .

١٤ :١٥ عقد فى جزيرة المارتينيك بالبحر الكاريبى اجتماع قمة بين الرئيسين الفرنسى ميتران والأمريكى بوش لبحث أفاق التسوية السلمية فى الشرق الأوسط وتصورات الجانبيين الأمريكى والفرنسى لمرتكزات النظام السياسى الجديد .

١٥ : أعلن وزير المالية الفرنسى ان حكومات الدول الغربية وافقت على الغاء نحو نصف الديون المستحقة لها لدى بولندا والتى تقدر بنحو ٣٣ مليار دولار .

فلسطين :

٢ : اكدت هيئات ومنظمات إغاثة دولية أن اسرائيل الحقت ضررا لم يسبق له مثيل بحياة الفلسطينيين بفرضها حظر التجول فى الأراضى المحتلة منذ بداية حرب الخليج . وكانت خسار الفلسطينيين ٢٠٠ مليون دولار .

٤ : أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلى من العمل بقرارها الخاص باغلاق اربع جامعات فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين لمدة ثلاثة اشهر اخرى .

٧ : رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بما ورد فى خطاب الرئيس الامريكى جورج بوش امام الكونجرس من عناصر تتعلق بحل الصراع العربى الاسرائيلى والتعامل مع القضية الفلسطينية وفق قرارات مجلس الأمن الدولى ووصفتها بانها عناصر ايجابية .

١٢ : طالب السيد خالد الفاهوم رئيس مجلس الأنقاذ الوطنى الفلسطينى والرئيس السابق للمجلس الوطنى الفلسطينى لتشكيل مجلس وطنى فلسطينى جديد يتولى انتخاب قيادة فلسطينية جديدة .

١٥ : أعلن الرئيس الفلسطينى اصراره على البقاء فى رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية وقال انه ليس بالامكان التوصل الى سلام بالشرق الأوسط بدون انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة وقيام وطن فلسطينى عليهما .

١٨ : أعلن السيد ياسر عرفات أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست مصرة على مؤتمر دولى قابل للسلام فى الشرق الأوسط لحل الصراع العربى الاسرائيلى وقال انه قبل اقتراح الرئيس الفرنسى ميتران الداعى الى حوار فلسطينى اسرائيلى تحت مظلة مجلس الأمن بهدف تطبيق قراراته .

٢٢ : ذكر بسام ابو شريف مستشار الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ان (٢١٠) فلسطينيا قتلوا فى الكويت تحت التعذيب والرمى بالرصاص والشنق .

٢٤ : قررت اسرائيل طرد اربعة فلسطينيين لمشاركتهم فى الانتفاضة ودورهم فى مقاومة الاحتلال الاسرائيلى طوال السنوات القليلة الماضية .

٢٩ : اكد متحدث رسمى باسم منظمة التحرير الفلسطينية أن اللقاء الذى جرى فى واشنطن بين الدكتورة حنان عشراوى ومسئولين فى الادارة الأمريكية تم بموافقة القيادة الفلسطينية وعلمها .

الكويت :

١ : قال مندوب الكويت فى الأمم المتحدة ان العراقيين اخذوا معهم ما لا يقل عن ٣٢ الف كويتى قبل خروجهم من مدينة الكويت .

٢ : صرح عبدالرحمن العوضى وزير الدولة الكويتى لشئون مجلس الوزراء فى مدينة الكويت بأن عدد الكويتيين الذين قتلوا خلال الاحتلال العراقى يبلغ ٣٣ الف كويتى .

٦ : اعلن جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا خلال زيارة مفاجئة للكويت ان الوقت قد حان لايجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط .

: اعلن محمد ابو الحسن مندوب الكويت لدى الأمم المتحدة أن قيمة ما نهبه العراق من ارصدة الكويت منذ الغزو وحتى تحريرها يتراوح بين ١٢ مليارا و١٥ مليار دولار وطالب بتشكيل هيئة تحكيم دولية لتقدير

حجم التعويضات التى يتعين دفعها للكويت من جانب بغداد .

٧ : ادانت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بشدة انتهاكات حقوق الانسان التى مارسها العراق فى كل من العراق والكويت ووافقت اللجنة لأول مرة على تعيين محقق خاص ليتولى التحقيق فى هذه الانتهاكات .

٨ : ابلغت الكويت الأمم المتحدة رسميا بأن حكومتها استأنفت مهامها الدستورية فى الكويت بعد زوال الاحتلال العراقى .

: تعهد الشيخ سعد العبدالله ولى العهد ورئيس الحكومة الكويتية باجراء انتخابات عامة خلال الأشهر القليلة القادمة .

: وصلت الى الكويت اول دفعة من الاسرى الكويتيين وعددهم ١٨٨١ أسيرا من بين اكثر من ٦ آلاف اسير كويتى تعتقلهم السلطات العراقية من بينهم اثنان من المصريين .

٩ : اعلن الشيخ جابر الأحمد الصباح امير الكويت فى اجتماعه مع وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر فى مدينة الطائف أن الكويت سوف تبحث الاعتراف باسرائيل اذا نفذت قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بنزاعاتها مع الدول العربية . ولم يحدد امير الكويت القرارات التى يعنيها .

١٤ : عاد الشيخ جابر الأحمد الصباح امير الكويت الى بلاده بعد غياب ادام اكثر من سبعة شهور اثر الغزو العراقى للكويت .

: اعلنت الحكومة الكويتية ان القيمة الاجمالية للممتلكات الكويتية التى سرقت أو دمرت خلال الاحتلال العراقى تبلغ ١٠٠ مليار دولار .

١٩ : قدم الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء استقالة حكومته الى الشيخ جابر الأحمد الصباح امير الكويت .

٢١ : اعلنت مصادر كويتية ان العراق اطلق سراح ١٥٠٠ كويتى كانوا قد إسروا خلال العراق للكويت .

٢٢ : طالب التجمع الديمقراطى الكويتى باقامة نظام دستورى فى لكويت وتشكيل حكومة وحدة وطنية لانضم أيا من الوزراء فى الحكومة الكويتية المستقيلة وأنه يتعين بجدية النظر فى اختيار شخص رئيس الوزراء من خارج اسرة الصباح .

٢٤ : اعلنت وزارة الخارجية الأمريكية ان سفارة الولايات المتحدة فى الكويت قدمت الى الحكومة الكويتية اسماء عسكريين كويتيين يشتبه فى انهم عذبوا فلسطينيين .

لبنان :

٢ : اعلن الرئيس اللبنانى الياس الهراوى امام وفد شيعى من الجنوب اللبنانى انه لن يتسامح مع أى هجمات صاروخية فلسطينية ضد اسرائيل من جنوب لبنان .

١٢ : نجا ايلى حبيقة وزير الدولة اللبنانى وزعيم حزب الوعد من الموت وذلك اثر تفجير قنبلة فى سيارته بينما كانت متوقفة قرب احد مكاتب الحزب فى بيروت .

١٨ : وصلت سفينة شحن الى ميناء طرابلس بشمال لبنان تحمل عتادا عسكرية وقطع غيار وذخائر امريكية للجيش اللبنانى .

٢٠ : نجا ميشيل وزير الدفاع اللبنانى من محاولة لاغتياله بتفجير سيارة ملغومة ولقى ١٠ مصرعهم وأصيب ٢٥ اخرون .

٢٨ : قرر مجلس الوزراء اللبنانى حل التنظيمات المسلحة والمليشيات اللبنانية وغير اللبنانية واعطى لهذه التنظيمات مهلة حتى ٢٠ يونيو القادم لتسليم اسلحتها وذخائرها الى الجيش اللبنانى كما قرر ان تقوم قوى الأمن الشرعية بالانتشار فى مناطق خارج بيروت الكبرى فى مدة اقصاها ٢٠ سبتمبر القادم اعلن زايد وهبة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان ان المنظمة سترفض اوامر الحكومة اللبنانية بتسليم سلاحها والتخلى عنه فى إطار خطة حل ونزع سلاح جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية طبقا لاتفاق الطائف .

لوكسمبورج :

١٣ : قال جاك بوس وزير خارجية لوكسمبورج ورئيس الدورة الحالية للمجلس الوزارى الأوروبى ان دول المجموعة تؤيد اجراء مفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين فى الأراضى المحتلة ، ولكن المجموعة مستمرة فى تجميد اتصالاتها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بسبب انحيازها لصدام حسين حاكم العراق .

٢٧ : اتفق وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية على ضرورة تطوير دور دفاعى مشترك لدول المجموعة بعد ان اتضح خلال ازمة الخليج وجود خلافات كبيرة فى دورهم ، غير انهم فشلوا فى كيفية التعامل مع القضايا الدفاعية والأمنية فى المرحلة الانتقالية حتى نهاية القرن .

ليبيا :

٨ : نفت ليبيا الاتهامات الأمريكية بأن مصنع الرابطة الليبى للأدوية مازال مزودا بامكانيات انتاج اسلحة كيماوية .

١٠ : ١١ : عقد فى رأس لانوف فى ليبيا مجلس رئاسة اتحاد دول المغرب العربى فى دورته الثالثة . واصدر المجلس بيانا ختاميا ادان فيه تدفق اليهود الى الأراضى العربية المحتلة واستغلال الكيان الاسرائيلى لأزمة الخليج لتعزيز قدراته فى المنطقة العربية واكد المؤتمر على تضامنه مع الشعبين الكويتى والعراقى فى اعادة البناء والتعمير كما طالب برفع الحصار الاقتصادى المفروض على العراق بعد انسحابه من الكويت وامتثاله للقرارات الدولية . كما اعلن المجلس تمسكه بمبادىء واهداف ميثاقا الجامعة العربية والعمل من اجل تطوير مؤسساتها المشتركة بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الراهنة .

وقد تغيب العاهل المغربى الحسن الثانى عن المؤتمر .

٢٦ : زار طرابلس السيد صفوت الشريف وزير الاعلام المصرى حاملا رسالة من الرئيس حسنى مبارك الى العقيد معمر القذافى حول التضامن العربى وحمل ردا عليها الى الرئيس مبارك .

٢٨ : اعلن العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية ازالة الحدود والجمارك والجوازات بين مصر وليبيا .

مالى :

٢٣ : اعلنت حالة الطوارىء وفرض حظر التجول الليلى على معظم انحاء مالى وذلك اثر اشتباكات بين قوات الحكومة والمتظاهرين المناوئين لحكم الرئيس المالى موسى تراورى .

٢٥ : وافق الرئيس موس تراورى على انهاء حالة الطوارىء واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسحب قوات الجيش من الشوارع بعد سقوط ١٥٠ قتيل والف جريح فى المصادمات .

٢٦ : اطاحت القوات المسلحة فى مالى بالرئيس موس تراورى فى انقلاب عسكرى ابيض بعد ان تولى الحكم ٢٣ عاما . وقد شكل قادة الانقلاب مجلسا للمصالحة الوطنية لادارة الحكم البلاد كما تم اعتقال الرئيس تراورى وحل الحكومة ووقف الدستور واغلاق الحدود وعين امادو ثورى قائد وحدة المظليين ورئيسا للجنة المصالحة الوطنية التى تضم ١٧ عضوا .

٢٧ : اعلن الكولونيل امادو ثورى قائد الانقلاب العسكرى انه سيقود مالى نحو الحكم المدنى الديمقراطى .

٢٩ : اعادت مالى فتح حدودها مع الدول المجاورة وخفض عدد ساعات حظر التجول .

٣٠ : شكل الزعماء العسكريون الجدد فى مالى لجنة تضم مدنيين وعسكريين لادارة شئون البلاد خلال الفترة القادمة .

المملكة الأردنية الهاشمية :

١ : طالب الملك حسين بتسوية القضية الفلسطينية بنفس المعايير التى تم إستخدامها لتحرير الكويت وحث العرب للكفاح من أجل تحقيق وحدة جديدة وطالب بفتح صفحة جديدة فى العلاقات العربية مبنية على الثقة المتبادلة وذلك بعد أزمة الخليج التى وصفها بأنها كارثة قومية قاسية على الأردن .

١١ : أعلن وزير المالية الأردنى باسل جردانة امام مجلس النواب أن الأردن تلقى ٦٠٨ ملايين دولار فى إطار المساعدات الدولية المتوقعة لعام ١٩٩١ بصفته إحدى الدول الأكثر تضررا من حرب الخليج .

١٣ : اكد الملك حسين عاهل الأردن أن الأردن لن يوافق على أن يكون بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية فى محادثات سلام مع إسرائيل ولكن إذا طلبت القيادة الفلسطينية الى الأردن أن يشارك فى هذه المحادثات فسوف يقبل شريطة أن يعطيه الفلسطينيين ولاية واضحة وأن يأخذوا مكانا بارزا فى المفاوضات .

١٨ : قدر الأردن المشاركة فى إجتماعات مجلس الجامعة العربية المقرر عقدها بالقاهرة فى آخر هذا الشهر .

١٩ : إقترح حسين حمامى سفير الأردن فى الولايات المتحدة إنشاء منظمة أمن اقليمية تضم إسرائيل ودولا عربية .

٢٢ : إستشهد فدائيان فى إشتباك مع دورية إسرائيلية إثر تسللهما عبر الخطوط الأردنية شمال وادى الأردن .

المملكة العربية السعودية :

٣ : أعلن ريتشارد نيل المتحدث العسكرى الأمريكى أن قوات البحرية الأمريكية أسرت ١٤٠٥ عراقيا من بينهم ضابط برتبة لواء و٨٩ ضابطا كانوا لايزالون مختبئين بجزيرة فيلكة الكويتية وتم الاستيلاء على ٣ قطع من المدفعية المضادة للطائرات والعديد من قاذفات الصواريخ والدبابات والسيارات المدرعة .

٤ : طالب المجلس الوزارى لدول الخليج العربية فى بيانه الختامى بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الثلاثة عشر المتعلقة بالعدوان العراقى على الكويت بإعتبارها السبيل الوحيد والأمثل لازالة آثار ونتائج العدوان العراقى وجدد المجلس إدانته لما ارتكبته القوات العراقية من أعمال قتل وتعذيب وتدمير لكافة المنشآت فى الكويت .

٧ : إتفق المسئولون من دول التحالف والعراق وبحضور ممثلين عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال محادثاتهم فى الرياض على تبادل عشرات الآلاف من الأسرى العراقيين والرهائن الكويتيين فى أسرع وقت ممكن .

١٠ : أصدر وزراء خارجية مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى عقب إجتماعهم مع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية فى الرياض بيانا جاء فيه أنهم أعربوا عن تقديرهم لمساهمة الولايات المتحدة فى تحرير الكويت ومساندة الشرعية الدولية كما أعربوا عن إدراكهم لأهمية العمل المشترك من أجل منع تكرار عدوان مماثل عاجل بالكويت كما أكدوا توفير الظروف لتحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وإحترام سيادة العراق ووحدة اراضيه الأقليمية .

٢٠ : أعلن متحدث باسم القيادة المركزية الأمريكية من الظهران أن مقاتلة أمريكية أسقطت قاذفة مقاتلة عراقية بالقرب من تكريت فى وسط العراق لانتهاكها شروط وقف إطلاق النار .

٢٣ : إتفق مسئولون عسكريون من دول التحالف والعراق على إعادة جميع أسرى الحرب العراقيين الى بلادهم فى غضون شهرين .

٢٥ : قلد الجنرال نورمان شوارتزكوف قائد القوات المتحالفة فى عملية عاصفة الصحراء وسام (عاصفة الصحراء) لقادة القوات المصرية المشاركة فى العملية تقديرا للاداء المتميز لها خلال المعركة .

٢٦ : استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران بعد قطيعة إستمرت ما يقرب من ثلاث سنوات .

٣٠ : أعلنت دول مجلس التعاون الخليجى تجميد المساعدات المالية لكل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

المملكة المتحدة :

٤ : أكد تقرير لست منظمات تطوعية بريطانية أن حرب الخليج قد ألحقت آثارا خطيرة بإقتصاديات ٤٠ دولة نامية على الأقل .

٦ : انتقد دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا السياسة الاسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة ووصفها بأنها خطأ جسيم .

٨ : منى حزب المحافظين الحاكم بهزيمة فى الانتخابات الفرعية أمام حزب الأحرار الديمقراطيين .

٢١ : أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستغير ضريبة الرؤوس التى فرضت أثناء تولى مارجريت ثاتشر رئاسة الوزراء فيما وصف بأنه أحد التحولات الهامة فى التاريخ السياسى البريطانى .

المملكة المغربية :

١ : وافقت الولايات المتحدة على إعادة جدولة ١٢٨ مليون دولار من ديون المغرب ، كما وافق البنك الدولى على منح المغرب قرضا قدره ١٤٥ مليون دولار يخصص لتحسين التعليم فى البلاد .

الهند :

٦ : قدم شاندرا شيكار رئيس وزراء الهند إستقالته الى الرئيس الهندى راماسوامى فينكا كارامان بعد أن قاطع حزب المؤتمر جلسات البرلمان .

: أبلغ شيكار الصحفيين بأنه نصح الرئيس الهندى بالدعوة لاجراء إنتخابات جديدة فى الهند .

١٣ : حل الرئيس الهندى رامسوانى فنكاترامان البرلمان وأمر بإجراء انتخابات عامة مبكرة فى مايو القادم .

٢٥ : قررت الهند طرد عدد من الدبلوماسيين من أعضاء السفارة العراقية فى نيودلهى عقب إتهامهم بإطلاق النار على مظاهرة تأييد للثوار الشيعة فى العراق .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش أن الظروف مهيأة الآن لاقرار السلام فى الشرق الأوسط .

: أعلن رولان دوما وزير خارجية فرنسا أثناء وجوده فى واشنطن أن فرنسا والولايات المتحدة متفقتان على ضرورة السعى فى أسرع وقت ممكن لانهاء أزمة الخليج وتسوية المشكلة اللبنانية والنزاع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية .

: ذكر المتحدث العسكرى باسم وزارة الدفاع الأمريكية أن قوات الحلفاء دمرت ٤ آلاف دبابة عراقية خلال العمليات البحرية وقال أن الجيش العراقى لم يعد يشكل أى تهديد عسكرى للمنطقة . كما تم تدمير ٤٢ فرقة عسكرية عراقية فى حين خسرت الولايات المتحدة ٤ دبابات فقط .

٤ : أعلن الرئيس بوش أن وزير الدفاع الأمريكى ديك تشينى قد تلقى خرائط الألغام المزروعة داخل الأراضى الكويتية عقب إجتماع (صفوان) بين العسكريين والأمريكيين والعراقيين .

٥ : ذكرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية أن البيت الأبيض وافق على منح إسرائيل ٨٠٠ مليون دولار مساعدات عسكرية إضافية .

٧ : أعلن الرئيس الأمريكى بوش أن الولايات المتحدة ستعمل بجدية لحل مشكلة الشرق الأوسط وأكد أن التزام واشنطن بالسلام فى المنطقة لاينتهى بتحرير الكويت .

: أخطرت الحكومة الأمريكية الكنجرس بأنها ستبيع لمصر ٤٦ طائرة مقاتلة طراز اف ـ ١٦ ، وأكثر من ١٦٠٠ قنبلة وصاروخ قيمتها ١,٦ مليار دولار .

: أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن نحو ٨ آلاف من أفراد القوات الأمريكية فى الخليج بدأوا مغادرة من المنطقة وأن أعدادا منهم وصلت بالفعل الى الولايات المتحدة .

٨ : عادت الى الولايات المتحدة أول دفعة من القوات الأمريكية فى الخليج . تشمل نحو ١٠٠ فرد من فرقة المشاه المدرعة الـ ٢٤ .

: قررت الولايات المتحدة فرض قيود جديدة لتشديد الرقابة على تصدير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وتكنولوجيا الصواريخ الى ٤٨ دولة تشمل كافة دول منطقة الشرق الأوسط وعددا من دول جنوب شرق آسيا .

١٢ : أعلنت الولايات المتحدة موافقتها على بدء علاقات دبلوماسية مع ألبانيا بعد قطيعة إستمرت نصف قرن .

١٨ : حدد الرئيس الأمريكى بوش أولويات السياسة الأمريكية فى المرحلة الحالية بإقامة وقف إطلاق نار دائم فى منطقة الخليج وتسوية الصراع العربى الاسرائيلى وتسوية الحرب الأهلية فى لبنان .

١٩ : أكدت الولايات المتحدة موقفها الثابت بعدم الاعتراف بقرار اسرائيل ضم مرتفعات الجولان السورية فى عام ١٩٨١ .

: أعلنت الولايات المتحدة أنها تحتجز ثلاثة من أسرى الحرب العراقيين بتهمة ارتكاب جرائم الحرب .

٢٠ : أعلن ريتشارد تشينى وزير الدفاع الأمريكى أن الولايات المتحدة ستعمل على زيادة ودعم التعاون العسكرى مع مصر .

: أعلن الرئيس الأمريكى بوش خلال إستقباله للرئيس البولندى ليخ فاونسا أن الولايات المتحدة قررت إعفاء بولندا من ٧٠٪ من ديونها لواشنطن كمكافأة للخطوات التى إنتهجتها بولندا نحو الديمقراطية وإقتصاد السوق .

٢١ : أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن المعدلات الفعلية لتوطن وإستقرار المهاجرين من اليهود السوفييت في الأراضي العربية المحتلة تبلغ أربعة أمثال الأرقام التي تعلن عنها الحكومة الاسرائيلية .
: أكد البيت الأبيض إستياء الرئيس الأمريكي بوش من موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي على قرار بوقف المساعدات الاقتصادية والعسكرية للأردن التي يقدر حجمها بنحو ٥٥ مليون دولار سنويا .
٢٢ : وافق الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب على تخفيف موقفه المتشدد من المساعدات الاقتصادية للأردن ووافق على منح الرئيس بوش الحق في الافراج من المساعدات للأردن بشرط اعلان بوش أن الملك حسين عاهل الأردن يعمل من أجل السلام بالمنطقة .
٢٧ : أعلنت الولايات المتحدة أنها حصلت على ٢٢,٢ مليار دولار كمساهمات في نفقات حرب الخليج .
٢٩ : وقع الرئيس بوش على مرسوم بتقديم مساعدات عاجلة لاسرائيل تبلغ قيمتها ٦٥٠ مليون دولار أقرها الكونجرس قبل ذلك .

اليابان :

١١ : أبدى المسئولون اليابانيون قلقهم من ألا تتمكن اليابان من أن تحصل على دور أكبر في إقامة النظام العالمي الجديد في أعقاب حرب الخليج وأن يقتصر دورها على (الممول الصامت) .
١٥ : الغت اليابان العقوبات الاقتصادية التي كانت قد إتخذت ضد الكويت في شهر أغسطس الماضي لحماية ممتلكات الكويت في الخارج بعد إجتياحها من قبل القوات العراقية .
٢٤ : أكدت اليابان أنها لن تتراجع عن موقفها تجاه الخلاف مع الاتحاد السوفيتي حول جزر (الكوريل) الأربع اليابانية .
٣٠ : دعت اليابان الاتحاد السوفيتي الى الاعتراف بسيادتها على جزر كوريل الأربع الواقعة بالمحيط الهادي والتي إحتلها الجيش الأحمر في عام ١٩٤٥ .

يوجوسلافيا :

٢ : رفض مجلس الرئاسة اليوجوسلافية مطالب جمهورية سلوفينيا وكرواتيا بحمل إتحاد الجمهوريات اليوجوسلافية ووصفت القيادة هذه المطالب بأنها غير دستورية وباطلة .
١٥ : أعلن الرئيس اليوجوسلافي بدريساف يوفيتش إستقالته بعد إستمرار حملة الاجتياحات الشعبية وفشل الجهود الرامية لفرض حالة الطوارىء بناء على إقتراح الجيش .
١٧ : أعلن سلوبودان ميلوسيفيتش الرئيس الشيوعي المتشدد لجمهورية الصرب اليوجوسلافية أن جمهوريته ترفض شرعية مجلس الرئاسة الفيدرالي الذي إتهمه بانه يدفع يوجوسلافيا الى الفصل الأخير للسقوط .
١٨ : وافق برلمان جمهورية الصرب بالأغلبية على عزل رضا صابونجي عضو هيئة الرئاسة اليوجوسلافية عن اقليم كوسوفو وبذلك تكون جمهورية الصرب قد حرمت هيئة الرئاسة اليوجوسلافية من النصاب القانوني لاكتمال التصويت لاتخاذ القرارات .
٢٦ : اتفق زعماء جمهورية الصرب وكرواتيا على منح الحكومة الفيدرالية اليوجوسلافية شهرين لاحتواء الأزمة السياسية الحالية .
٢٩ : فشل رؤساء جمهوريات يوجوسلافيا الست في التوصل الى إتفاق بشأن مستقبل النظام السياسي في البلاد .

اليونان :

١٨ : تمكنت السلطات اليونانية من إعتقال عبدالرحيم خالد الفلسطيني المطلوب القبض عليه بتهمة التخطيط لخطف سفينة الركاب الايطالية اكيلي لادور عام ١٩٨٥ وإحتجاز ركابها وطاقمها .

أبـــريل ١٩٩١

الاتحاد السوفيتي :

٣ : افادت ابناء صحيفة نشرت في موسكو ان ١٣ الف يهودى سوفيتي هاجروا الى اسرائيل خلال شهر مارس الماضي
٤ : وافق برلمان جمهورية روسيا الاتحادية على منح رئيس الجمهورية بوريس يلتسين سلطات رئاسية استثنائية من بينها اصدار قرارات لها قوة القانون في حالات الطوارىء السياسية والاقتصادية .
٥ : وافق برلمان جمهورية روسيا الاتحادية على اجراء انتخابات رياسية مباشرة بالجمهورية في ١٢ يونيو القادم
٦ : وقع الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف والرئيس الروماني ايون ايليسكو اتفاقية صداقة بين الاتحاد السوفيتي ورومانيا وهى اول اتفاقية من نوعها بين فرنسا ودولة من اوروبا الشرقية منذ الثورات ضد الشيوعية التي اجتاحتها
٩ : اقر برلمان جمهورية جورجيا السوفيتية بالاجماع مشروع قرار يعلن للعالم اجمع عودة الاستقلال لجورجيا على اساس قرار الاستقلال الذى اعلن في ٢٦ مارس لعام ١٩١٨ .
١٦ : احتفل المسلمون السوفيت بعيد الفطر المبارك بشكل علنى ورسمى لأول مرة في تاريخ الاتحاد السوفيتي
٢٢ : اعلن عن تأسيس اول حزب اسلامى في الاتحاد السوفيتي اطلق عليه اسم حزب البعث الاسلامى » وذلك في اطار سياسات الاصلاح السياسى .
٢٤ : حصل الرئيس السوفيتي ميخائيل جوربا تشوف على تأييد زعماء جمهوريات سوفيتية على خطته الخاصة بمنع الانهيار الاقتصادى التي وافق عليها البرلمان السوفيتي . وامتنعت جمهوريات البلطيق الثلاث : جورجياد ومولدايا وارمينيا في الاشتراك في الاجتماع
صوت معظم اعضاء الحزب الشيوعي السوفيتي ضد مجرد مناقشة فكرة تخلى جورباتشوف عن منصبه كزعيم للحزب
٢٥ : اجتمع الكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفيتي مع نظيره جيمس بيكر في منتجيع كيمسلو فودسك بجبال القوقاز وبحثا جهود التسوية السلمية في الشرق الاوسط واعداد صيغة عمل امريكية سوفيتية .
ذاعلن الكسندر بمسرتنيخ وزير الخارجية السوفيتية ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد عقدا العزم على حل نزاع الشرق الاوسط وان الاتصالات ستستمر بينهما في هذا الشأن

إثيوبيا :

٢ : اعلنت الجبهة الديمقراطية الثورية المعارضة في اثيوبيا ان قواتها نجحت في الاستيلاء على عاصمة اقليم ووليبى .
٥ : صرح دبلوماسيون غربيون في اديس ابابا بأن المتمردين الاثيوبيين يهددون العاصمة الاثيوبية بعد ان الحقوا بالقوات

الحكومية سلسلة من الهزائم المتلاحقة .

١٩ : عرض الرئيس الاثيوبى منجستو هايلى ماريام التنحى عن رئاسة البلاد اذا كان هذا سيساعد جميع افراد الشعب فى مواجهة التمرد .

٢٣ : اصدر البرلمان الاثيوبى قرارا يسمح بالتعددية السياسية فى اثيوبيا واعداد نظام جديد للتحول السياسى ، كما اصدر قرارا بالعفو عن جميع المعتقلين السياسيين والتوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار مع المتمردين فى شمال البلاد .

٢٦ : عين الرئيس الاثيوبى هيلاماريام تفاى دنكا رئيسا للوزراء كما اجرى عددا من التغييرات فى المناصب القيادية

اعلنت قوات المعارضة المناهضة للحكومة الاثيوبية استيلاءها على مدينين رئيستين الى الفرقة من العاصمة الى اديس ابابا .

اسرائيل :

٥ : امر الجنرال ايهود باراك رئيس اركان الجيش الاسرائيلى الجديد بخفض عدد العسكريين بهدف جعل الجيش اقل حجما واكثر كفاءة

٨ : اعلنت اسرائيل انه ستطلق سراح الف من المعتقلين الفلسطينين

١١ : كشف المسئولون الاسرائيليون النقاب عن استكمال عملية سرية لتهجير جميع اليهود الألبان وعددهم ٣٠٠ شخص من البانيا الى اسرائيل

١٤ : اعلن اريل شارون وزير الاسكان الاسرائيلى ان سياسة بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة هى سياسة حكومة اسرائيل وهذا هو ماوافق عليه مجلس الوزراء ويقوم هو بتنفيذه كوزير للاسكان

١٥ : اعلن حزب العمل الاسرائيلى انه سوف يتقدم بشكوى الى القضاء ضد كتلة ليكود بتهمة التجسس على المقر الانتخابى للحزب فى عام ١٩٨٨ قبل ثلاثة اشهر من الانتخابات العامة .

: حث اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى الدول العربية على انهاء المقاطعة الاقتصادية التى تفرضها على اسرائيل ودعا الى قيام تعان اقتصادى بينهما لتحقيق السلام والتعايش السلمى بينهما

١٦ : عقد اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى وفالنتين بافلوف رئيس الحكومة السوفيتية اجتماعا فى لندن.هو الأول على هذا المستوى بين مسئولى البلدين منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ١٩٦٣

١٩ : وافق بنك الاستيراد والتصدير التابع للحكومة على ضمان قرض بمبلغ ٦٤,٧ مليون دولار لاسرائيل يستخدم لتمويل شراء ٣٠٠٠وحدة سكنية خشبية سابقة التجهيز لتسكين المهاجرين من السوفيت واوروبا الشرقية

٢٦ : اذاع راديو اسرائيل ان الاتحاد السوفيتى سيزود اسرائيل بمفاعل نووى لاستخدامه فى تحلية مياه البحر بالاضافة الى القود اللازم له .

٢٩ : قدم اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل اقتراحا بحجب الثقة عن حكومته بسبب موقفها من جهود السلام فى المنطقة واقامة المستوطنات فى الأرض المحتلة ومن هجرة اليهود السوفيت . وقد رفض الكنيست الاقتراح بأغلبية ٤٤ صوتا ضد ٣٣ صوتا .

٣٠ : كشف والنشتاين رئيس مجلس المستوطنات الاسرائيلية عن خطة اعدتها وزارة الاسكان والبناء الاسرائيلية لانشاء عشرة آلاف وحدة سكنية جديدة للمستوطنين اليهود فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، كما تم اقامة ٢٤٠٠ وحدة سكنية جديدة فى المستوطنات الاسرائيلية بالضفة والقطاع منذ شهرين وانه تم مصادرة ٨٥ الف دونم من الاراضى العربية لهذا الغرض .

افغانستان :

٢ : اعترف الرئيس الأفغانى نجيب الله بأن منطقة خوست الاستراتيجية شرقى افغانستان قد سقطت فى ايدى المجاهدين الافغان

٩ : اقالت حكومة كابول الموالية للاتحاد السوفيتى سلطان على فشطمند نائب الرئيس الافغانى وعينت مكانه عبدالواحد سروبى

٢١ : اعلنت مصادر المجاهدين الافغان ان حوالى ٣٠٠ شخص لقوا مصرعهم واصيب ٥٠٠ اخرون فى هجوم بصواريخ (سكود) السوفيتية شنته القوات الحكومية على احد معاقل المجاهدين فى مدينة اسد اباد على الحدود الباكستانية

البانيا :

١ : فاز الحزب الشيوعى الحاكم فى البانيا بأغلبية مقاعد البرلمان فى اول انتخابات ديمقراطية ، فى الوقت الذى فقد فيه الرئيس الالبانى رامز عاليا عدد من اعضاء حكومته مقاعدهم فى البرلمان الجديد

٥ : اعلنت الحكومة الشيوعية فى البانيا انها ستقوم بتحويل عدد من المشروعات والشركات التى تمتلكها الدولة الى القطاع الخاص

المانيا :

٦ : ذكرت مجلة ديرشبيجل الالمانية ان الحكومة الألمانية وافقت دون قصد او علم على تصدير اسلحة للعراق بلغت قيمتها ١,٣ مليار مارك او مايعادل ٧٦٠ مليون دولار على مدى السنوات العشر الماضية

٩ : طلبت الحكومة الالمانية من القائم بالأعمال العراقى فى بون مغادرة المانيا خلال ٤٨ ساعة وذلك بسبب العثور على بندقية هجومية غير مسجلة فى مبنى السفارة العراقية من طراز كلاشينكوف

١٠ : قررت المانيا ترشيح وزير خارجنتها هانز ديتريش جينشر لمنصب السكرتير العام للأمم المتحدة خلفا لدى كويلار

١٣ : طالب هانز ديتريش جينشر وزير الخارجية الألمانى بمحاكمة الرئيس العراقى صدام حسين على غرار ماجرى فى محاكمات نورمبرج

١٧ : قررت الحكومة الالمانية الغاء قرارات المقاطعة التى فرضتها على الكويت بعد الاحتلال العراقى .

ايران :

١ : شنت قوات المعارضة الايرانية التى تتخذ العراق مقرا لها هجوما داخل الاراضى الايرانية وتصدت له قوات الحرس الثورى الايرانية وقتلت واسرت العديدين منهم

٢ : اطلقت السلطات الايرانية سراح رجل الأعمال البريطانى روجر كوبر الذى امضى خمس سنوات فى السجن فى ايران بتهمة التجسس

١٤ : اعلنت وزارة الخارجية الايرانية انه تم اختيار السيد على اشجار محمدى لرئاسة مكتب رعاية المصالح الايرانية بالقاهرة

٢٧ : اعلن على اكبر ولايتى وزير خارجية ايران ان ايران والسعودية قررت اقامة تعاون استراتيجى وثيق فيما بينهما لخدمة قضايا المنطقة .

ايسلندا :

٢١ : احرز حزب الاستقلال اليمينى المعارض فى ايسلندا تقدما ملحوظا فى الانتخابات العامة والتى اعتبرت بمثابة استفتاء شعبى على انضمام ايسلندا الى السوق الاوروبية المشتركة وهو ما رفضه الائتلاف الحاكم (يسار الوسط) الذى يتزعمه الحزب التقدمى وايده حزب الاستقلال .

إيطاليا :

٥ : طلب الرئيس الايطالى فرانشيسكو كوسيجا من رئيس الحكومة المستقبل جوليو اندريوتى تشكيل الحكومة الايطالية الجديدة

١٤ : بدأت الحكومة الايطالية الجديدة ممارسة مهامها وسط متاعب سياسية خاصة بتشيلها والخلافات داخلها حيث ظلت ٣ مناصب وزارية شاغرة بعد نزاع تفجر فى اللحظة الاخيرة قبل تأدية اليمين الدستورية .

البحرين :

١٤ : اكد مسئول بحرينى ان البحرين خسرت حوالى مليارى دولار بسبب ازمة الخليج رغم زيادة عائداتها النفطية .

٢٢ : اعلن رسميا عن اقامة علاقات رسمية بين البحرين وبولندا على مستوى السفراء

بلجيكا :

١٢ : وافق رؤساء اركان دول حلف الاطلنطى على تكوين قوة اوروبية للرد السريع لمواجهة اية تهديدات فى المستقبل تتعرض لها دول الحلف عقب انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين .

بولندا :

١٩ : وافق صندوق النقد الدولى على منح بولندا قروضا قيمتها ٢,٤٩ مليار دولار لدعم الاصلاح الاقتصادى بها

٢٢ : وقعت بولندا انفاق لخفض ديونها

بنسبة ٥٠ ٪ مع نادى باريس للحكومات الغربية الدائنة .

تايوان :

١٨ : انتزعت المعارضة الديمقراطية فى تايوان تنازلا هاما من الحزب الوطنى الحاكم بارغامة على اجراء حوار معها حول الاسراع بخطوات الاصلاح السياسى والديمقراطى فى البلاد .

٢٨ : توجه وفد من تايوان الى بكين بهدف العمل على تحسين العلاقات بين الصين وتايوان فى اول زيارة من نوعها يقوم بها وفدتا يوانى الى الصين منذ اكثر من ٤٠ عاما .

٣٠ : اعلن رئيس تايوان لى بينج هوى ان بلاده تعترف بالصين الشعبية كدولة ذات سيادة

تركيا :

٥ : عرض الرئيس التركى تورجوت اوزال مبادرة سلام جديدة لحل الصراع العربى الاسرائيلى يتم بمقتضاها تقديم تركيا المياه الى دول الشرق الأوسط ومن بينها اسرائيل

٦ : اعلنت الحكومة التركية عن سلسلة من الاصلاحات القانونية التى من شأنها رفع الخطر المفروض على تشكيل احزاب سياسية وشيوعية واسلامية

١٢ : اقر البرلمان التركى تشريعات جديدة تقضى برفع الحظر عن تشكيل الاحزاب الشيوعية والاسلامية . كما ترفع الخطر عن تعليم اللغة الكردية لأكراد تركيا .

١٤ : اعطت تركيا الضوء الاخضر للولايات المتحدة لتأمين منطقة سلام فى شمال العراق عبر اراضيها

٢٩ : انتخبت سمرا اوزال زوجة الرئيس التركى تورجوت اوزال بأغلبية كبيرة رئيسة لحزب الوطن الأم الحاكم

زار استانبول الرئيس الايرانى هاشمى رافسانجانى فى اول زيارة يقوم بها رئيس ايرانى لتركيا منذ ١٦ عاما .

تشيكو سلوفاكيا :

٩ : قررت تشيكوسلوفاكيا طرد اربعة موظفين بالسفارة العراقية فى براغ بعد اطلاق النار من داخل السفارة على متظاهرين اكراد امامها .

تونس :

٩ : اعلن الرئيس التونسى زين العابدين بن على عن انشاء الهيئة التونسية العليا لحقوق الانسان والحريات الانسانية التى تعمل على دعم حقوق الانسان وتطويرها على الصعيدين الوطنى والدولى .

الجزائر

٢ : صدق المجلس الشعبى الوطنى الجزائرى (البرلمان) على مشروع القانون المعدل للانتخابات والذى يهدف الى ضمان التمثيل العادل لكافة القوى السياسية والابتعاد عن ظاهرة الاستقطاب .

٣٠ : نفت السلطات الجزائرية رسميا الانباء التى أدرتها صحيفة (صنداى تايمز) البريطانية حول قيام الجزائر بتنفيذ مشروع سرى لصنع اول قنبلة ذرية فى العالم العربى خلال السنوات القادمة بمساعدة الصين .

: أعلن فى الجزائر عن حصول حزبين سياسيين جديدين على الاعتراف القانونى مما يرفع عدد الأحزاب السياسية بالجزائر الى ٤٤ حزبا .

: رحبت الخارجية الجزائرية بقرار مجلس الأمن بالاجماع على قرار يتضمن خطة الاستفتاء فى الصحراء الغربية التى وضعها بيريز دى كويار السكرتير العام للأمم المتحدة فى ضوء المباحثات التى اجراها مع الأطراف المعنية قبل نهاية العام الحالى لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية بعد نزاع حول المشكلة استمر حوالى ١٥ عاما .

جمهورية مصر العربية :

٣ : أبلغت مصر الدول العربية رسميا بترشيح الدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أمينا عاما لجامعة الدول العربية .

٤ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد عمر عرته رئيس وزراء الصومال .

٩ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة خاطفة لليبيا .

: تم توقيع الاتفاق المبدئى بين مصر وصندوق النقد الدولى .

١٠ : استقبل الرئيس حسنى مبارك جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية حيث بحثا سبل اقرار السلام فى الشرق الأوسط وترتيبات الأمن فى المنطقة .

١١ : عقد وزراء خارجية مصر والسعودية والولايات المتحدة اجتماعا ثلاثيا فى القاهرة بحثوا خلاله ترتيبات الأمن ودفع جهود السلام بالمنطقة

١٣ : أعلن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء أنه تم التصرف بالبيع فى ٧٠٪ من المشروعات المملوكة للمحافظات .

٢٠ : اقر مجلس ادارة صندوق النقد الدولى خطاب النوايا الذى تم التوصل اليه بين مصر والصندوق .

٢١ : بحث الرئيس حسنى مبارك مع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية مساعى السلام فى الشرق الأوسط .

٢٢ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد توفالد ستولتنبرج وزير خارجية النرويج وبحث معا وسائل دفع مسيرة السلام والاستقرار بالشرق الأوسط .

: تم الاتفاق بين مصر والسودان وسوريا وليبيا على انشاء هيئة عربية للانتاج الزراعى براسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار ويكون مقرها القاهرة .

٢٣ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد رولان دوما وزير خارجية فرنسا واستعرض معه عملية السلام بالشرق الأوسط والوضع بالخليج ولبنان واكد سعى فرنسا لتخفيض ديون مصر بنسبة ٥٠٪ فى اجتماعات نادى باريس . كما اكد تطابق وجهتى نظر مصر وفرنسا حول ضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرط الأوسط تحضره اوروبا والامم المتحدة .

٢٥ :٢٦ : عقد بالقاهرة المؤتمر الرابع للمجلس الاعلى للشئون الاسلامية وطالب بانشاء تكتل اقتصادى تشارك فيه جميع دول العالم الاسلامى لخدمة قضايا التنمية فى بلادهم .

٢٦ : اعلن السفير الأمريكى فى القاهرة ان امريكا ومصر واسرائيل تجرى حوارا فيما بينها حول ضبط التسلح فى الشرق الأوسط مشيرا الى ان ذلك يعد جزءا اساسيا من ترتيبات الأمن والسلام فى المنطقة .

٢٨ : زار مصر كلوس ياكوبى وزير الدولة للشئون الخارجية السويسرى لبحث جهود السلام بالمنطقة وأعلن تقديم سويسرا لمصر ٧٤ مليون فرنك سويسرى منحا لا ترد .

٢٩ : اكدت وزارة الخارجية المصرية استهجانها للأخبار القادمة من اسرائيل والخاصة بنشاط اسرائيلى يستهدف اضافة المزيد من المستوطنات الى ما هو موجود فعلا منها الأراضى الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية .

٢٩ :٣٠ : اجتمعت بالقاهرة لجنة الشرق الأوسط التابعة للدولية الاشتراكية وأصدرت فى ختام اجتماعاتها بيانها رحبت فيه بالدور الذى اضطلعت به مصر فيما يتعلق بتحريك عملية السلام فى الشرق الأوسط ، كما ادانت الجنة سياسة حكومة الليكود الاسرائيلية غير المرنة ووصفتها بأنها احدى العقبات الرئيسية التى تعترض طريق السلام فى الشرق الأوسط وطالبت الأمم المتحدة بأن تباشر دورها مثلما فعلت فى أزمة الخليج لحل النزاع العربى الاسرائيلى والمشكلة الفلسطينية .

جنوب افريقيا :

٧ : اكد المؤتمر الوطنى الافريقى ان المفاوضات مع حكومة جنوب افريقيا بشأن الانتقال السلمى الى نظام ديمقراطى لا يقوم على اسس عنصرية تواجه اكبر أزمة فى تاريخها بعد أن رفضت حكومة دى كليرك انذارا نهائيا من حزب المؤتمر يدعو الى استقالة وزيرى الدفاع والداخلية .

١٣ : أعلن نيلسون مانديلا نائب رئيس منظمة المؤتمر الونى الأفريقى أن المنظمة قد شكلت وحدات دفاعية لحماية المواطنين السود فى المناطق التى تسودها الاضطرابات .

١٥ : وافق وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية على تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا .

السودان :

١٤ : اكد مسئولو منظمات وهيئات الأغاثة الدولية فى الخرطوم انهم يوجهون انذارا اخيرا الى حكومة الفريق عمر البشير بشأن التحرك سريعا مع جهود الأغاثة

الدولية لانقاذ الآلاف من مواطنى الجنوب من الموت الذى تهددهم به المجاعة والا فسيتم ذلك بالقوة فى حالة تجاهل الانذار .

١٥ : اقال الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية فيصل ابو صالح وزير الداخلية وعثمان ابو الحسن رئيس اعلى اللجان الخاصة بالشئون السياسية فى المجلس العسكرى وعضوى مجلس قيادة الثورة .

١٨ : اعيد تطبيق خطر التجول بالخرطوم خلال الليل .

٢١ : رفض السودان اتهامات اثيوبية له بدعم الأريتريين واتهم الرئيس الاثيوبى متجستو بدعم حركة التمرد فى جنوب السودان .

٣٠ : اعلن الفريق عمر البشير رئيس مجلس الثورة الأفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ويشمل القرار الصادق المهدى ومحمد ابراهيم رئيس الحزب الشيوعى .

سوريا :

٦ : اعلن فى دمشق ان الرئيس السورى حافظ الأسد اكد خلال لقائه بوفد امريكى حرص سوريا على احلال السلام بالشرق الأوسط وفقا لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ عن طريق عقد مؤتمر دولى للسلام .

١٢ : اعلنت سوريا تمسكها بمطلبها الخاص بعقد مؤتمر سلام للشرق الأوسط تقدم الأمم المتحدة فيه بدور بارز وعارضت الأفكار الأمريكية بعقد مؤتمر اقليمى .

٢٤:٢٣ : اجرى جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى محادثات من دمشق مع الرئيس السورى حافظ الأسد ووزير الخارجية فاروق الشرع وادان بيكر بلهجة عنيفة الاستيطان الأسرائيلى فى الضفة الغربية باعتباره عرقلة لمهمته السلمية . كما أعلن أن محادثاته مع الرئيس السورى فشلت فى اقرار صيغة اتفاق بينهما على الدور الذى يتعين على الأمم المتحدة أن تلعبه فى عملية صنع السلام فى الشرق الأوسط ولكنه ذكر أنه تم احراز بعض التقدم .

٢٩:٢٧ : زار الرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى الجمهورية العربية السورية . ودعت سوريا الى اشراك إن فى ترتيبات الأمن فى منطقة الخليج .

الصين :

١٨ : أعلنت الحكومة الصينية رسميا احتجاجها على استقبال الرئيس الأمريكى جورج بوش الزعيم الدينى الدالاى لاما فى البيت الأبيض .

٢٤ : قررت الحكومة الصينية وقف الحرب الاعلامية مع تايوان واغلاق صفحة الحرب الباردة معها بهدف تخفيف حدة التوتر بين الجانبين وخلق الظروف المواتية لتحقيق تعايش سلمى بينهما .

العراق :

١ : وجه مسعود برزانى زعيم الحزب الديمقراطى الكردى المعارض فى العراق نداء الى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للتدخل من اجل انقاذ الاكراد العراقيين من الابادة على يد قوات صدام حسين .

٢ : طلبت ادارة التجنيد بالقوات المسلحة العراقية من الشباب العراقى فوق ١٨ سنة التوجه الى مراكز التجنيد للانضمام الى الجيش العراقى .

٣ : وافق مجلس الأمن على مشروع القرار الأمريكى الخاص بوقف اطلاق النار بشكل رسمى ونهائى فى منطقة الخليج والذى يفرض سلسلة من الشروط والأجراءات الصارمة وطالب العراق باعلان قبولها رسميا حتى يصبح وقف اطلاق النار ساريا بشكل دائم وقد صدر القرار رقم ٦٨٧ بموافقة ١٢ دولة وصوتت ضده كوبا بينما امتنعت اليمن واكوادور عن التصويت .

: صرح مسئولون فى وزارة الدفاع الأمريكية ان العراق وافق على سحب عدة مئات من الجنود العراقيين كانوا قد دخلوا منطقة فى جنوب العراق تحتلها قوات امريكية .

٤ : صرح وزير التجارة العراقى بأن العراقيين يواجهون خطر المجاعة بسبب نقل المواد الغذائية بصورة بالغة .

٦ : وافق المجلس الوطنى العراقى (البرلمان) على قرار مجلس الأمن ٦٨٧ الذى يحدد شروط وقف اطلاق النار الدائم فى الخليج .

: ادان مجلس الأمن باغلبية ساحقة القمع العراقى للأكراد مطالبا بانهاء الفظائع التى ترتكبها السلطات العراقية ضدهم ويحمل القرار رقم ٦٨٨ .

: اجرى الرئيس العراقى صدام حسين تعديلا فى الحكومة التى عينها الشهر الماضى شمل ٣ مناصب وزارية عين بموجبها حسين كامل حسن وزيرا للدفاع والفريق امير حمودى السعدى وزيرا للصناعة والتصنيع الحربى ووزيرا للبترول بالانابة ، كما عين طعمة عباس وزير الدفاع السابق مستشارا خاصا للرئيس العراقى للشئون العسكرية .

٧ : فى ذكرى تأسيس حزب البعث اشاد الرئيس العراقى صدام حسين بالصمود العراقى فى مواجهة قوى الشرعية الدولية وان العراق كان له شرف التصدى للمؤامرات التاريخية التى استهدفت المشروع القومى الحضارى الجديد للأمة .

٨ : أعلن الجيش العراقى ان الثوار الأكراد اسروا حوالى ثلاثة آلاف جندى بالقوة ونقلوهم الى ايران حيث سلموهم الى المعارضة الشيعية العراقية هناك .

٩ : تم وقف اطلاق النار رسميا فى الخليج والتزم العراق بتنفيذ جميع الشروط الواردة فى قرار مجلس الأمن .

١٠ : وافق مجلس الأمن الدولى على تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة بانشاء هيئة مراقبيين دوليين « اليونيكوم » للعمل فى المنطقة العازلة المنزوعة السلاح القائمة بين العراق والكويت . ويحمل القرار رقم ٦٨٩ .

١٣ : أعلن احمد حسين خضير وزير خارجية العراق أن ١٤٨ طائرة عسكرية ومدنية عراقية قد انتقلت الى ايران اثناء حرب الخليج .

: اكد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقى حرص بلاده على استئناف العمل العربى المشترك وخاصة فى الجامعة العربية .

١٤ : وجه الرئيس العراقى صدام حسين نداء للأكراد الذين فروا للعودة دون خوف من العقاب واكد أن الذين قتلوا أو سرقوا هم فقط الذين سيواجهون العقاب .

١٦ : انسحبت القوات الأمريكية من معظم المناطق المحتلة بجنوب العراق وتوجهت الى مواقع جديدة داخل المناطق المنزوعة السلاح .

١٧ : دخلت القوات الأمريكية شمال العراق للمرة الأولى لاقامة مخيمات غوث للاجئين الاكراد .

: اكد سعدون حمادى رئيس وزراء العراق ان رياح التغيير فى العراق بدأت بقبوله لكافة قرارات الأمم المتحدة وقال ان شعب العراق وحده هو الذى سيحدد مستقبل صدام حسين من خلال الانتخابات العامة التى ستجرى فى البلاد طبقا للدستور الجديد الذى يمليه طبيعة التغيير الحالية .

١٨ : اعلن المتحدث الرسمى باسم منظمة الطاقة النووية الدولية ان العراق سلم مقر الأمم المتحدة بجنيف قائمة بترسانته من المواد النووية تنفيذا لقرار وقف اطلاق النار الذى اصدره مجلس الأمن .

١٩ : طالب البرلمان الأوروبى الدول الاعضاء بالمجموع الأوروبية باتخاذ اجراء قانونى فى محكمة العدل الدولية لادانة القيادة العراقية لمحاولتها ابادة الاكراد بشكل جماعى .

: قدم العراق الى الأمم المتحدة وثائق تثبت امتلاكه لانواع متعددة من الصواريخ والاسلحة الكيماوية تنفيذا لقرار مجلس الأمن .

٢٠ : صرح متحدث كردى فى لندن بأن الزعيم الكردى جلال طالبانى وثلاثة مسئولين اكراد اخرين يزورون بغداد بناء على دعوة من الرئيس العراقى صدام حسين لاجراء محادثات مع المسئولين العراقيين حول مستقبل كردستان .

٢٠ : أعلنت الأمم المتحدة عن تشكيل قوات المراقبين العسكريين التابعين للمنظمة الدولية والبالغ عددهم ١٤٤٠ فردا واتخذوا مواقعهم على الحدود بين العراق والكويت .

٢١ : أطلق النظام العراقى سراح جميع الأسرى المعتقلين من اسرة الصباح بعد اعتقال جبرى فى المعتقلات العراقية دام ٧ أشهر خلال غزو النظام العراقى للكويت .

: قرر مجلس قيادة الثورة العراقى ان

يشمل العفو العام الذى أعلن يوم ١٠ ابريل الحالى عن الأكراد جميع المواطنين العراقيين .

: أعلن مسئول بوكالة الطاقة الذرية الدولية فى فيينا ان العراق لم يعد بمقدوره انتاج اسلحة نووية بعد تدمير جميع منشاته الخاصة بأبحاث وتطوير الطاقة النووية اثناء حرب تحرير الكويت .

٢٣ : ذكرت وكالة الأنباء العراقية ان الرئيس العراقى صدام حسين تنازل عن بعض سلطاته للحكومة الجديدة فى إطار سلسلة من التغييرات التى تستهدف ادخال الديمقراطية .

٢٤ : أعلن الزعيم الكردى جلال الطالبانى انه قد وقع على اتفاق مع الرئيس العراقى صدام حسين بشأن الحكم الذاتى للأكراد فى شمال العراق ويؤكد الاتفاق على مبدأ الديمقراطية فى العراق وحرية الصحافة والسماح للأكراد بالعودة الى المدن والقرى التى نزحوا منها .

٢٥ : اعلن العراق التزامه بتطبيق اتفاقية عام ١٩٧٠ بشأن الحكم الذاتى للأكراد .

: ذكرت صحيفة بابل العراقية ان العراق سيتوقف عن انتاج السلاح فى المرحلة المقبلة .

٢٦ : استجاب العراق لانذار قوات التحالف وسحب قواته من مدينة زاخو شمالى العراق .

٢٨ : أعلن الرئيس العراقى صدام حسين عن بدء عملية واسعة النطاق لاعادة بناء الجيش والصناعات الحربية .

٢٩ : قررت الحكومة العراقية منح الرئيس العراقى صدام حسين « ميدالية الرافدين » وهى أرفع وسام عراقى وذلك تقديرا لدوره التاريخى وخدماته النبيلة للعراق .

سلطنة عمان :

١٢ : تقرر زيادة رأسمال البنك المركزى العمانى الى ١٧٥ مليار ريال عمانى اعتبارا من ٣١ ديسمبر القادم .

٢١ : بدأت ولايات سلطنة عمان ترشيح ثلاثة من ابناء كل ولاية لتمثيلها فى أول مجلس للشورى فى تاريخ عمان الذى امر بتشكيله السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان .

٣٠ : زار سلطنة عمان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة تلبية لدعوة من السلطان قابوس بن سعيد ، فى إطار التعاون والتشاور المستمرين للبلدين لبحث الأمور ذات الاهتمام المشترك على الساحتين الخليجية والعربية .

فرنسا :

١٢ : فازت حكومة ميشيل روكار بالثقة بعد ان رفضت الجمعية الوطنية مذكرة سحب الثقة من الحكومة التى قدمتها المعارضة اليمنية .

فلسطين :

٢ : صرح بسام ابو شريف المستشار السياسى للرئيس الفلسطينى ياسر عرفات بان منظمة التحرير الفلسطينية أمرت باجراء تخفضيات كبيرة فى نفقاتها لمواجهة الانخفاض الكبير المتوقع فى التمويل القادم من الدول البترولية الخليجية .

٥ : حكمت محكمة عسكرية فلسطينية حكما بالاعدام على حمزة ابو زيد الذى قدم على ارتكاب جريمة اغتيال صلاح خلف الرجل الثانى فى منظمة فتح وهايل عبد الحميد رئيس جهاز الأمن فى المنظمة وفكرى العمرى احد مساعدى خلف .

٩ : اعرب ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عن استعداده لبدء الحوار مع اسرائيل تحت علم ومظلة الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن اذا كانت اسرائيل تريد احلال سلام حقيقى .

١٠ : بدأت سلطات الاحتلال الاسرائيلية تنفيذ مخطط للعراق بهدف الى قطع اوصال الضفة الغربية والضم الكامل غير المعلن لها وتكريس وجود المستوطنات القائمة وتسهيل اقامة المزيد منها والربط بينها .

١٣ : اكد ياسر عبدربه رئيس الدائرة الاعلامية بمنظمة التحرير الفلسطينية رفض المنظمة لصيغة المؤتمر الاقليمى المقترح عقده للسلام فى المنطقة .

٢٤ : قرر المجلس المركزى الفلسطينى فى اجتماعه بتونس عدم الرفض القاطع لجهود السلام التى يقوم بها جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية ومحاولة تطوير الجوانب الايجابية لهذه الجهود . كما اكد المجلس ضرورة إعادة ودعم العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ولبنان ومصر والاردن .

كوريا الجنوبية :

١١ : ذكر مسئولون فى كوريا الجنوبية أنه تم تبادل السلع مباشرة بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية للمرة الأولى منذ تقسيم شبه الجزيرة الكورية فى عام ١٩٤٥ .

١٩ : ٢٠ زار سول الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف وتم الاتفاق خلال الزيارة على زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين وقيام كوريا الجنوبية بتقديم التكنولوجيا الحديثة للاتحاد السوفيتى وزيادة الاستثمارات به . كما اعلن الزعيم السوفيتى موافقته على محاولة كوريا الجنوبية الحصول على مقعد فى الأمم المتحدة كما وافق على ممارسة ضغط لاقناع كوريا الشمالية باخضاع منشاتها النووية للتفتيش الدولى .

الكويت :

٧ : أعلن امير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح عن إجراء انتخابات نيابية فى الكويت العام المقبل وفقا للدستور الكويتى الذى وضع عام ١٩٦٣ كما انه سيطلب من قوات الحلفاء البقاء فى الكويت ما بقى صدام حسين رئيس العراق فى الحكم .

٨ : أبلغت الكويت السكرتير العام للأمم المتحدة موافقتها على خرائط الكويت الطبوغرافية بمقياس ٥٠٠٠/١ والتى جاءت الاشارة اليها فى قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ بصدد ترسيم الحدود بين العراق والكويت .

٩ : أعلن عبدالرحمن العوضى وزير شئون مجلس الوزراء الكويتى أن بلاده ستطلب من الولايات المتحدة الاحتفاظ بقوات لها بالكويت لردع أى عدوان عراقى محتمل .

١٤ : أعلن وزير التخطيط الكويتى ان بلاده غير مستعدة لقبول لاجئين عراقيين ولكنها ستقبل فقط أو لأسباب إنسانية مرورهم عبر أراضيها إذا عرضت دولة ثالثة قبولهم .

١٨ : دعت منظمة العفو الدولية أمير الكويت الى التدخل شخصيا لوقف إنتهاكات حقوق الانسان التى يتعرض لها الفلسطينيون والأردنيون والعراقيون وآخرون فى الكويت .

١٩ : اقرت الحكومة الكويتية بوقوع انتهاكات لحقوق الانسان بعد تحرير الكويت من الغزاة العراقيين .

٢٠ : أعلن الشيخ سعد العبدالله الصباح ولى عهد الكويت ورئيس الوزراء التشكيل الوزارى الجديد الذى ضم ١١ وزيرا جديدا .

٢٣ : لفتت الكويت الانتباه الى تجاهل العراق المستمر الالتزام ببنود قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٦٨٦ .

٣٠ : وقعت مصر والكويت بروتوكولا يحدد اوجه التعاون بينهما فى المرحلة المقبلة خاصة فى المشاركة فى عمليات إعمار الكويت .

لبنان :

٢ : أكد ميشيل المر وزير الدفاع اللبنانى لأنه لن تقوم أى دولة مسلحة داخل الدولة اللبنانية وأنه لن يكون هناك سلاح غير سلاح الشرعية .

٦ : ذكرت مصادر لبنانية مطلعة أن قرارا رسميا إتخذ بالموافقة على السماح للعماد ميشيل عون القائد السابق للجيش اللبنانى بمغادرة السفارة الفرنسية فى بيروت التى لجأ اليها بعد سقوطه فى أكتوبر الماضى إلى فرنسا .

٧ : أعلن الرئيس اللبنانى الياس الهراوى أن الدولة ستحفظ للفلسطينيين حقوقهم فى لبنان إلا أنها لن تسمح لهم بالاحتفاظ بأسلحتهم .

١٠ : اعلن هادى رضا عسكرى قائد الحرس الثورى الايرانى الموجود فى شرقى لبنان رفض حل مليشياته (٢٠٠٠ مقاتل) مؤكدا أن قواته ستبقى فى لبنان حتى تنسحب اسرائيل من الجنوب .

١٢ : اكد الرئيس اللبنانى إلياس الهراوى انه لاعودة لاتفاقية القاهرة بين

لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن ألغاها مجلس النواب اللبنانى عام ١٩٨٧ وأشار إلى أنه لن يتم إبرام أى إتفاق جديد ينظم وجود المنظمات الفلسطينية فى لبنان .

١٤ : أعلن رئيس وزراء لبنان أن السلطات اللبنانية لاتعتزم اللجوء الى القوة لنزع سلاح الفلسطينيين فى الجنوب .

١٥ : أكد أحمد جبريل زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين « القيادة العامة » أن جبهته لن تسلم سلاحها للسلطات اللبنانية طالما إستمرت اسرائيل فى إحتلال الجنوب اللبنانى .

٢٤ : وافقت المنظمات الفلسطينية فى لبنان على سحب أسلحتها من بيروت وجنوب لبنان الى مواقع بالقرب من الحدود السورية .

٢٩ : أعلنت القوات اللبنانية موافقتها على تسليم أسلحتها الثقيلة للجيش وفقا لاتفاق الطائف .

٣٠ : أعلن حزب الله الموالى لايران أنه لن يسلم أسلحته للجيش اللبنانى حتى تنسحب اسرائيل من الجنوب اللبنانى المحتل .

ليبيا :

٣ : إتفق العقيد معمر القذافى ونائب الرئيس السورى عبدالحليم خدام على ضرورة أن يتضمن قرار مجلس الأمن حول الوقف الدائم لاطلاق النار فى الخليج إزالة أسلحة الدمار الشامل من كل منطقة الشرق الأوسط بما فى ذلك إسرائيل وعارضا وجود قوات أجنبية فى المنطقة .

١٠ : صدر بيان مشترك عن محادثات العقيد معمر القذافى والرئيس محمد حسنى مبارك أكد ضرورة بدء عمل عربى جاد يمكن من خلاله الانطلاق نحو المستقبل وطالبا بالحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه وحماية إستقلاله .

٢٩ : أصدر العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية خلال أستقباله لوفد اللجنة المصرية للتضامن قرارا بإتاحة الفرصة كاملة للتبادل الثقافى والاعلامى بين مصر وليبيا .

ليسوتو :

٣٠ : ١ إستقالت حكومة ليسوتو العسكرية بعد أن حاصرت قوات الجيش منزل الحاكم العسكرى للاطاحة به .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٢١ : كشفت مصادر أردنية أن السلطات الأردنية إتخذت اجراءات أمنية مشددة لمنع حوادث التسلل عبر الخطوط الأردنية الاسرائيلية .

٢٢ : أصدرت محكمة العدل العليا الأردنية قرارا أكدت فيه أن قرار الحكومة الأردنية الخاص برفض قبول أبناء الضفة الغربية فى مدارسها هو قرار غير قابل للطعن ويمثل أحد قرارات السيادة الأردنية .

المملكة العربية السعودية :

١٥ : أعلن الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل السعودية أن المملكة العربية السعودية بصدد زيادة حجم الجيش وإعادة تسليحه بأحدث وأقوى الأسلحة للدفاع عن ارض الوطن .

١٨ : صرح الفريق الركن خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات السعودية فى حرب تحرير الكويت بأن الولايات المتحدة سوف تترك بعض قواتها البرية فى السعودية والكويت ولكنها لن تقيم قواعد عسكرية بالمنطقة .

٢٣ : وافقت دول مجلس التعاون الخليجى الست على إنشاء صندوق للتنمية برأسمال مبدئى قدره عشرة مليارات دولار لمساعدة الدول العربية المتضررة من حرب الخليج خلال السنوات العشر القادمة .

٢٦ : أمر الملك فهد بن عبدالعزيز بإقامة معسكر كبير لايواء اللاجئين العراقيين بالقرب من مدينة رفحا السعودية .

: بحث وزيرا خارجية السعودية وإيران سبل تطوير علاقتهما الثنائية .

المملكة المتحدة :

١ : إتفقت بريطانيا والولايات المتحدة على عدم التدخل لمساعدة الثوار الأكراد فى قتالهم ضد القوات الحكومية فى شمال العراق وأعلنتا أنهما ستعيدان النظر فى موقفهما إذا إستخدم العراق الأسلحة الكيماوية .

٦ : أعلن دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانية أنه فشل فى الاتفاق مع الزعماء الصينيين خلال زيارته لبكين على إنشاء مطار جديد فى هونج كونج أو الاستقرار المالى لهونج كونج بعد عودتهما للسيادة الصينية فى عام ١٩٩٧ .

١٣ : أعلن فى لندن عن رفع القيود التى كانت قد فرضت خلال حرب الخليج على دخول المواطنين العراقيين الأراضى البريطانية .

١٤ : أعلنت وزارة الدفاع البريطانية أن آخر الجنود البريطانيين قد إنسحبوا من الخليج وإتجهوا الى قواعدهم بالمانيا .

المملكة المغربية :

٦ : كشفت تقارير سوفيتية نشرت فى الرباط أن المساعدات الخارجية لجماعة البوليساريو المعارضة والتى تطالب بفصل الصحراء الغربية عن المغرب قد تقلصت الى حد كبير .

٢٠ : تم التوقيع فى الرباط على إتفاقية للتعاون فى مجال الطاقة النووية بين وزارة الطاقة والمناجم المغربية والمفوضية الفرنسية للطاقة الذرية .

٢٣ : أوصت الأمم المتحدة بارسال حوالى ١٧٠٠ من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الى الصحراء الغربية للاشراف على إنهاء حالة الحرب المستمرة منذ ١٦ عاما بين جبهة البوليساريو والمغرب فى إطار خطة الأمم المتحدة لاعادة السلام .

٢٥ : تلقى الملك الحسن الثانى عاهل المغرب رسالة شفوية من الرئيس حسنى مبارك نقلها اليه د . بطرس غالى وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية .

موريتانيا :

٥ : دعت منظمة العفو الدولية المهتمة بحقوق الانسان حكومة موريتانيا الى التحقيق فى أنباء ذكرت أن حوالى ٢٠٠ سجين سياسى توفوا فى السجون فى الأشهر الستة الماضية بسبب التعذيب .

١٥ : أعلنت الحكومة الموريتانية أن إنتخابات حرة ستجرى فى نهاية العام الحالى وسينظم إستفتاء حول دستور جديد وإنشاء أحزاب معارضة قبل الانتخابات .

النمسا :

٧ : أعلن وزير الداخلية النمساوى أن النمسا ستقبل ٢٠٠ من الأكراد الفارين من العراق بإعتبارهم لاجئين سياسيين .

نيكاراجوا :

٥ : صرح مسئول سوفيتى فى ماناجوا عاصمة نيكاراجوا بأن الاتحاد السوفيتى سيوقف إمداد جيش نيكاراجوا الذى يسيطر على زعماء الساندنيستا الموالية للرئيس السابق دانيل أورتيجا بقطع غيار الأسلحة .

الهند :

٦ : وقعت الهند وباكستان إتفاقيتين عسكريتين للحيلولة دون قيام حرب رابعة بين البلدين .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : أعلنت القيادة المركزية الأمريكية أن أكثر من ٢٥٪ من القوات الأمريكية فى الخليج قد غادرت المنطقة وأن عدد هذه القوات قد إنخفض الى أقل من ٤٠٠ ألف بعد أن كان ٥٤٠ الفا فى ذروة حرب الخليج .

٢ : أعلنت الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة ستبدأ سلسلة لقاءات مع المعارضة العراقية .

٥ : أعلن الجنرال كولن باول رئيس الأركان المشتركة للجيش الأمريكى عن إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة فى العالم بعد إنتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج وأن حلف الأطلنطى سيظل قويا وباقيا وستبقى منطقة الشرق الأوسط والخليج منطقة تحديات والتزامات أمريكية لمواجهة المجهول وأن واشنطن ستحتفظ بقوة عسكرية قادرة على حماية دول حلف الأطلنطى والشرق الأوسط والخليج الى جانب القارة الأوروبية .

١٠ : أعلن البيت الأبيض أن الطائرات الحربية الأمريكية ستقوم بمهام استطلاعية فوق العراق حتى بعد إنسحاب القوات البرية وذلك لضمان التقيد بشروط وقف إطلاق النار الذى فرضته الأمم المتحدة .

: وقع الرئيس الأمريكى جورج بوش قرارا بخفض المساعدات الأمريكية للأردن إستجابة لطلب الكونجرس الأمريكى بسبب موقف الأردن من حرب الخليج .

١٢ : أعلن الرئيس بوش رفض الولايات المتحدة التورط فى الحرب الأهلية الدائرة فى العراق مؤكدا أنه سيعمل على إعادة القوات

الأمريكية فى الخليج إلى الوطن فى أسرع وقت ممكن بعد أن حققت قوات التحالف الدولى الأهداف المحددة لها بموجب قرارات مجلس الأمن .

: أعلن ضباط امريكيون أن الولايات المتحدة أكملت سحب كتيبة قوامها ١٧ ألف جندى من جنود العراق وبذلك إنخفض عدد القوة الأمريكية فى الخليج الى ٣٠٠ ألف جندى .

١٤ : أعلن وزير الدفاع الأمريكى أن القوات الأمريكية الموجودة فى جنوب العراق بدأت فى الانسحاب وإنها ستتمركز فى المنطقة العازلة على الحدود العراقية الكويتية مع إستمرارها فى تقديم المساعدات الانسانية للاجئين الأكراد .

١٥ : وافقت الحكومة الأمريكية على إستئناف المساعدات والمعونات الى السودان وتشمل تقديم ٤٥ ألف طن من القمح كان متفقا عليها قبل أزمة الخليج .

١٦ : قررت الولايات المتحدة ارسال عدد محدود من القوات الأمريكية الى شمال العراق للمساعدة فى تأمين عمليات إغاثة آلاف اللاجئين الأكراد النازحين من العراق .

: أدانت الولايات المتحدة بشدة سياسة الاستيطان الاسرائيلية وكلفت سفيرها فى إسرائيل بالاستفسار عن هذه التصرفات فى الوقت الذى أوفد فيه الرئيس بوش وزير الخارجية جيمس بيكر لبحض القضايا المتعلقة بالمشاكل القائمة بين الدول العربية وإسرائيل وتحريك عملية السلام فى المنطقة .

: أعلنت الخارجية الأمريكية أنها تعترف بقبرص واحدة غير مقسمة ولا تعترف بدولة قبرصية تركية وتدين تقسيم الجزيرة .

١٩ : وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على مشروع قرار يدعو الى تشكيل محكمة دولية لمحاكمة مجرمى الحرب العراقيين بمن فيهم صدام حسين .

: عقد الجنرال الأمريكى جون شاليكاشفيلى جلسة مباحثات مع مسئولين عراقيين فى شمال العراق حول خطط دول التحالف لاقامة مخيمات آمنة للاجئين الأكراد داخل العراق .

: إعترضت الولايات المتحدة على نص خطاب بعث به وزير الخارجية العراقى إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فيينا وسجل فيه إحتجاجه على قرار مجلس الأمن الصادر فى بداية ابريل الحالى والذى ينص على وجوب تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية .

٢٠ : إتفقت واشنطن وهانوى على تطبيع العلاقات بينهما وإقامة أول مكتب رسمى أمريكى فى فيتنام الشيوعية .

: أكدت الولايات المتحدة أنها ستقوم بتجميد المساعدات المالية التى تقدمها للدول الأفريقية التى لاتعمل على إجراء إصلاحات ديمقراطية .

٢٦ : أعلن الرئيس جورج بوش أن القوات الأمريكية ستبقى فى شمال العراق الى أجل غير مسمى لمساعدة اللاجئين الأكراد .

٢٩ : أعلن المتحدث الرسمى باسم البيت الأبيض أن الجولات الثلاث التى قام بها وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر فى منطقة الشرق الأوسط لم تحقق الا نتائج ضئيلة وأن هذه الحصيلة تعتبر مخيبة للآمال بكل وضوح .

اليابان :

١ : أعلنت الحكومة اليابانية عن إنخفاض إحتياطى اليابان من العملات الأجنبية والذهب بسبب مساهمتها المالية فى نفقات حرب الخليج .

١٦ : ١٨ زار الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف اليابان . وإقترح إقامة تجمع أمنى فى منطقتى آسيا والباسفيك يضم كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين واليابان والهند .

: أصدر توشيكى كايفو رئيس وزراء اليابان والرئيس السوفيتى جورباتشوف بيانا مشتركا أكدا فيه إتفاقهما حول سعيهما الجاد للوصول الى إتفاقية تتضمن حلا نهائيا ودائما لمشكلة جزر الكوريا الأربعة التى إحتلتها القوات السوفيتية فى الحرب الثانية .

: وافق الاتحاد السوفيتى واليابان على ١٥ إتفاقية فى المجالات العلمية والتكنولوجية والغذائية .

اليمن :

٦ : ذكر وزير المغتربين اليمنى أن الخسائر فى الأموال والممتلكات الناجمة عن عودة المغتربين من السعودية تزيد على سبعة مليارات وتسعمائة مليون دولار .

١٤ : أعلن وزير الخارجية والمغتربين اليمنى أن آلاف المغتربين عادوا من قطر والصومال بسبب رفض السلطات القطرية تجديد تصاريح الاقامة للمغتربين وللاضطرابات فى الصومال .

٢٣ : تعهد مجلس الرئاسة اليمنى بأن تكون الشريعة الاسلامية هى أساس مصدر كل التشريعات فى البلاد وإعتبار كل تشريع يتناقض مع الشريعة باطلا من أساسه .

يوجوسلافيا :

١ : أصدر مجلس الرئاسة اليوجوسلافى أمرا الى قوات الجيش بالتدخل لوقف الاشتباكات الدائرة فى جمهورية كرواتيا بين وحدات من بوليس كرواتيا وبعض المتمردين من الصرب .

٢ : أعلن زعماء الأقلية الصربية فى جمهورية كرواتيا إنفصال الاقليم الذى يقطنونه عن الجمهورية والانضمام الى جمهورية الصرب .

٥ : فشل زعماء الجمهوريات اليوجوسلافية الست فى التوصل الى إتفاق حول مستقبل النظام السياسى فى البلاد .

٨ : إعترفت يوجوسلافيا بالأقلية المصرية التى تعيش فى الأجزاء الجنوبية من يوجوسلافيا وإعتبرتها إحدى الجمعات العرقية الثلاثين التى تتألف منها الشعب اليوجوسلافى .

٩ : أكد وزيرا خارجية يوجوسلافيا والاتحاد السوفيتى أن حل القضية الفلسطينية هو أساس أى حل سلمى ولن يتحقق هذا الحل بدون مشاركة الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية .

٢٦ : أصدر برلمان جمهورية الصرب قانونا يقضى بإعادة الأراضى الزراعية فى الجمهورية والتى تم تأميمها خلال الفترة من عام ١٩٤٦ الى ١٩٥٣ الى ملاكها الأصليين أو الى ورثتهم إذا كانوا يعملون فى المجال الزراعى .

مايـــو ١٩٩١

الاتحاد السوفيتي :

٧ : عقدت فى موسكو قمة سوفيتية فرنسية بين الرئيسين جورباتشوف وفرانسوا ميتران .

١٢ : حذر الرئيس السوفيتي جورباتشوف العالم الغربى من ان بلاده تقف على حافة الفوضى ، كما حذر من ان اى تدهور فى العلاقات بين موسكو وواشنطن قد يؤدى الى ان تعم الحرب الباردة علاقات القوتين العظميين من جديد او على الاقل عودة مناخ ممطر بينهما .

١٣ : دمر الاتحاد السوفيتي اخر صواريخه النووية متوسطة المدى من طراز اس ـ اس ـ ٢٠ .

١٦ : ٢٠ عقدت فى موسكو قمة سوفيتية صينية اكد فى ختامها الزعيم السوفيتي جورباشوف وجيانج زيمين زعيم الحزب الشيوعى الصينى حرصهما على تطبيع العلاقات بين البلدين والمساهمة فى تحسين الوضع الدولى وتعميق علاقات حسن الجوار والتعاون بين البلدين .

: وقع وزيرا خارجية الاتحاد السوفيتي والصين اتفاقية الحدود بين البلدين المتعلقة بالجانب الشرقى من خط الحدود المشترك .

١٨ : اعلن بيلا كادار وزير العلاقات الاقتصادية الدولية المجرى لن قرارا بحل منظمة التعاون الاقتصادى بين دول الكتلة الشرقية (الكوميكون) قد اتخذ فى اجتماع عقد فى موسكو وان التوقيع على انهاء وجود المنظمة رسميا سيتم فى ١٨ يونيو القادم فى بوادابست .

٢٢ : وافق مؤتمر نواب الشعب فى جمهورية روسيا الاتحادية على مشروع قانون جديد يقضى باستحداث منصب رئيس جمهورية ذى سلطات واسعة .

٢٧ : فاز زفياد جامسا خورديا رئيس برلمان جمهورية جورجيا السوفيتية باغلبية ٨٧ ٪ من الاصوات فى اول انتخابات رياسية شعبية مباشرة فى الاتحاد السوفيتي ليصبح اول رئيس لجمهورية جورجيا التى ظلت تحت الحكم الروسى اكثر من ٢٠٠ عام .

اثيوبيا :

١ : ذكرت الصحف الاسرائيلية ان اسرائيل تقوم بتنفيذ عدد من المشروعات الاستراتيجية فى اثيوبيا من بينها قواعد عسكرية ومصنع للاسلحة .

٥ : جرت عملية سرية لنقل ماتبقى من ٢٥ الفا من يهود الفلاشا الاثيوبيين الى اسرائيل .

٩ : وافقت حكومة اثيوبيا على الاشتراك فى مؤتمر المائدة المستديرة الذى دعت اليه الولايات المتحدة للاجتماع فى لندن وتحضره ثلاث منظمات اثيوبية وارتيرية تخوض حربا ضد الحكومة .

١٠ ـ نصبت حكومة جديدة فى اثيوبيا وصفت بانها اكثر اعتدالا وذلك لبدء مفاوضات مع الثوار المناهضين للحكومة ، ويرأس الحكومة تيسفاى دنكا وتتكون من مجموعة واسعة من الجماعات العرقية المختلفة .

١١ : اعلن الرئيس الاثيوبى منجستو هيلا ماريام التعبئة العسكرية العامة فى البلاد وتجنيد جميع المواطنين فوق سن ١٨ لمواجهة ضراوة الحرب الاهلية التى امتدت الى مناطق جديدة فى البلاد .

٢١ : اعلن راديو اديس ابابا ان الرئيس الاثيوبى منجستو هيلا ماريام قد استقال من منصبه وغادر اثيوبيا بعد ١٤ عاما فى الحكم وان نائبه تسيفاى جابرى كيدان تولى القيام باعمال الرئيس .

٢٢ : رفضت المعارضة الاثيوبية وقف القتال او التعاون مع الحكومة الجديدة باعتبارها جزءا من نظام منجستو .

٢٧ : استلمت الحكومة الاثيوبية للثوار وامرت قواتها المسلحة بوقف اطلاق النار فورا ودون شروط ، وامرت قيادة الثوار قواتها بدخول العاصمة اديس ابابا . والغت القيادة العامة للقوات المسلحة القرار السابق باعلان التعبئة العامة .

٢٨ : استولى الثوار الاثيوبيون على العاصمة الاثيوبية اديس ابابا بما فيها قصر الرئاسة .

: اعلن هيرمان كوهين وسيط السلام الامريكى ان المباحثات بين وفدى الحكومة والمعارضة فى لندن قد انتهت وان الجبهة الديمقراطية الثورية لشعب اثيوبيا ـ اكبر جماعات المعارضة ـ ستتولى السلطة .

٢٩ : تم تشكيل حكومة مؤقتة فى اثيوبيا لتولى السلطة هناك الى حين تكوين حكومة انتقالية فى اوائل يوليو القادم من كل جماعات الثوار وتعهدت الجبهة الديمقراطية الثورية باجراء انتخابات حرة خلال عام .

: شرعت جبهة تحرير اريتريا فى تكوين حكومة انتقالية بالإقليم .

اسرائيل :

١ : هددت اربعة احزاب يمنية ودينية فى اسرائيل باسقاط حكومة اسحق شامير رئيس الوزراء اذا ماقدمت تنازلات حول مؤتمر السلام فى الشرق الاوسط .

٤ : اصدرت المجموعة الاوروبية بيانا اكدت فيه ان الاستيطان الاسرائيلى فى الاراضى العربية المحتلة عمل غير شرعى فى ظل احكام القانون الدولى خاصة معاهدة جنيف الرابعة .

٧ : اكد هانز فان دين بروك وزير خارجية هولندا دعم السوق الاوروبية المشتركة للجهود الامريكية الرامية الى احلال السلام فى الشرق الاوسط وقال ان السوق الاوروبية تريد ان يكون لها دور فى تشجيع مفاوضات السلام وضمان الامن والاستقرار فى المنطقة .

: شكل المهاجرون السوفييت الى اسرائيل حزبا سياسيا خاصا بهم لحل مشاكل الهجرة التى يعانون منها خاصة العمل والسكن .

٨ : صرح اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل بان المستوطنات الاسرائيلية فى الارض العربية المحتلة ستكون نقطة من نقاط التفاوض فى اى مباحثات سلام مقترحة مع العرب وانها تعتبر جوهر النزاع .

١٢ : اعلن اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل رفضه للمطلب الامريكى السوفيتى الخاص بمعادلة الارض بالسلام .

: ذكر راديو اسرائيل ان اول اتفاق للتعاون العلمى الاكاديمى بين اسرائيل والاتحاد السوفيتى قد وقع فى بئر سبع .

١٦ : اعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية ان مهمة السلام التى يقوم بها فى منطقة الشرق الاوسط مازالت مستمرة وقال ان الخلافات فى وجهات النظر العربية والاسرائيلية تتركز على دور الامم المتحدة فى عملية السلام وامكانية السماح لاى مؤتمر سلام مقترح بان يعود للإنعقاد اثناء المفاوضات وان هناك الكثير من مجالات الاتفاق وانها تزيد كثيرا على مجالات الاختلاف .

١٩ : جاء فى تقرير اعدته وحدة الاستيطان التابعة للهستدروت الاسرائيلى ان وزارة الاسكان الاسرائيلية تعتزم اقامة ١٥٧٦٢ وحدة استيطان سكنية موزعة على ٥٥ مستوطنة فى الأراضى المحتلة .

٢٠ : قررت سلطات الاحتلال الاسرائيلى

اقامة مستعمرة جديدة فى وسط هضبة الجولان السورية المحتلة .

: زار اسرائيل لينج فاليسا رئيس بولندا

٢١ : ذكر راديو اسرائيل ان شركتى الطيران الاسرائيلية والسوفيتية الوطنيتين وقعتا اتفاقا يقضى بمضاعفة الرحلات الجوية بين موسكو وتل أبيب .

٢٤ : نظمت اسرائيل جسرا جويا طارئا فى اطار عملية سرية واسعة النطاق لاجلاء الالاف من اليهود الفلاشا من اديس ابابا الى اسرائيل . اكد ذلك مصدر مطلع فى مطار اديس ابابا .

٢٥ : وافق مجلس الامن وباجماع الاراء وبتأييد الـ ١٥ دولة اعضاء المجلس على قرار يشجب طرد اسرائيل للفلسطينيين من اراضيهم .

٣٠ : زار ديك تشينى وزير الدفاع الامريكى اسرائيل ووقع خلال الزيارة اتفاقا للتعاون الاستراتيجى بين اسرائيل والولايات المتحدة لدعم مشروع تطوير صاروخ « جيش » الاسرائيلى المضاد للصواريخ .

افغانستان :

١٣ : اتهم وزير خارجية افغانستان باكستان بانها ارسلت اكثر من ١٠ الاف جندى من قواتها وعملائها لمساعدة المجاهدين الافغان فى الاستيلاء على مدينة خوست الافغانية .

١٠ : طرح الملك ظاهر شاه ملك افغانستان المخلوع من منفاه فى روما خطة سلام تقضى بتشكيل لجنة من قيادات المجاهدين والسياسيين الافغان تكون بمثابة هيئة تنفيذية مؤقتة تعيد الامن الى البلاد وتضع دستورا جديدا .

١٢ : فى تطور مفاجىء قررت الحكومة الامريكية عدم تخصيص اية مساعدات للمجاهدين الافغان فى مشروع ميزانية ١٩٩٢ .

البانيا :

٤ - اعلن رامز عاليا رئيس البانيا انه قد استقال من منصبه كرئيس للحزب الشيوعى الالبانى الحاكم وذلك تمشيا مع الدستور الجديد الذى ينص على عدم تولى رئيس الدولة اى مناصب حزبية .

المانيا :

١ : استدعت وزارة الخارجية الالمانية سفير الكويت لدى المانيا الى مقرها فى بون وابلغته قلق الحكومة الالمانية العميق ازاء التجاوزات التى استهدفت الفلسطينيين المقيمين فى الكويت . كما ابلغته حرص المانيا على اجراء انتخابات حرة فى الكويت .

٨ : اعلن المستشار الالمانى هلموت كول انه انهى الخلاف بين حزبه الديمقراطى المسيحى واحزاب اليمين الاخرى المشتركة معه فى الائتلاف الحاكم وهو الخلاف الذى كاد يهدد بانهيار الائتلاف .

٢٤ : قررت المانيا اعفاء مصر من ضرورة الحصول على موافقات مسبقة قبل تنفيذ التعاقدات على الاجهزة والمعدات الصناعية ذات التكنولوجيا المتقدمة والحساسة .

٢٥ : اغلقت المانيا ربع قواعدها العسكرية وذلك فى اطار برنامج تخفيض حجم قواتها العسكرية .

٢٩ : انتخب الحزب الديمقراطى الاشتراكى الالمانى المعارض بيورن انجولم رئيس وزراء ولاية شيزتينج هولشتاين زعيما جديدا له .

انجولا :

٢ : توصلت الحكومة الانجولية وجبهة يونيتا المناهضة لها الى اتفاق لانهاء الحرب الاهلية الدائرة فى البلاد منذ ١٦ عاما والتى راح ضحيتها مئات الالاف من الاشخاص .

١٦ : بدأ سريان وقف اطلاق النار رسميا بين حكومة انجولا وحركة يونيتا المناهضة لها .

ايران :

٥ : جرت محادثات فى طهران بين وزيرى خارجية ايران وفرنسا تم التوصل خلالها الى اتفاق مبدئى حول النزاع المالى الفرنسى الايرانى وقيمته مليار دولار .

: اعربت ايران - رسميا لاول مرة على لسان وزير خارجيتها - عن تأييدها لفكرة محاكمة صدام حسين رئيس العراق .

٦ : حذر الرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى من اقامة جيوب كردية فى شمال العراق على الحدود المتاخمة لايران واعلن ان الامريكيين لديهم نوايا سيئة .

٢٦ : اتهمت ايران الرئيس العراقى صدام حسين باستخدام الاساليب الوحشية فى معاملته لشعبه خاصة الشيعة الذين يتركزون فى جنوب البلاد .

ايطاليا :

١٧ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة سريعة لروما . ووافقت الحكومة الايطالية على تخفيض الديون المصرية بنسبة ٥٠ ٪ (٨٠٠ مليون دولار) على ان يتم التخفيض دفعة واحدة .

باكستان :

٢٨ : وافق مجلس الشيوخ الباكستانى على قانون يرسى قواعد الشريعة الاسلامية باعتبارها القانون الاساسى للدولة .

بلغاريا :

٢٩ : باغلبية ١٩٨ نائبا مقابل ٢٩ صوتا معارضا وامتناع ٣٧ نائبا عن التصويت وافق البرلمان البلغارى على اجراء انتخابات تشريعية وبلدية فى سبتمبر ١٩٩١ واقرار الدستور الجديد قبل ١٧ يونيو ١٩٩١ .

بلجيكا :

٢٨ : وافق وزراء دفاع حلف الاطلنطى على اجراء تغييرات جذرية فى هياكل الحلف تشمل تشكيل قوة تدخل سريع للتعامل مع الاخطار التى تواجه دول الحلف سواء من جانب اوروبا الشرقية او الشرق الاوسط كما قرروا خفض قوات الحلف فى وسط اوروبا بمقدار النصف بعد زوال خطر الحرب الباردة .

بولندا :

٢٠ - ٢٣ : زيارة الرئيس لنج فاونسا لاسرائيل اعلن مسئولون اسرائيليون ان الرئيس البولندى لينج فاونسا قد وعد اسرائيل بالغاء صفقة لبيع دبابات حديثة لسوريا وقال ان بلاده لن تزود من اسماهم اعداء اسرائيل باسلحة .

تركيا :

٥ : دعا الرئيس التركى تورجوت اوزال الولايات المتحدة والقوات المتحالفة الى عزل الرئيس العراقى صدام حسين .

١٨ : ١٩ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة عمل لانقرة خلال جولة اوروبية لبحث دفع جهود السلام واوضاع الشرق الاوسط بعد حرب الخليج والتعاون بين البلدين

تشيكوسلوفاكيا :

٨ : ابلغت السفيرة الامريكية فى براغ وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا بطلب بلادها عدم بيع اسلحة لايران وسوريا لتأييدهما الارهاب .

٢٥ : فشل الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا فى التوصل الى اتفاق حول حجم التعويضات التى يجب ان يدفعها الاتحاد السوفيتى مقابل الاضرار التى الحقتها وجود قواته بتشيكوسلوفاكيا .

تونس :

٨ : اعلن محمد الغنوش وزير المالية التونسى ان احتياطيات تونس من العملة الصعبة انخفضت الى ماقيمته ٣٢٠ مليون دينار تونسى (نحو ٣٦٣,٣ مليون دولار امريكى) مقابل ٥٠٠ مليون دينار فى نهاية عام ١٩٩٠ وذلك نتيجة لازمة الخليج .

١٨ : ذكرت صحيفة لابريس التونسية الرسمية ان اجهزة الامن التونسية اكتشفت مؤامرة دبرتها العناصر الاسلامية المتطرفة لقلب نظام الحكم واقامة جمهورية اسلامية .

٢٦ : اكد الرئيس التونسى ان خطوات حاسمة ستتخذ ضد حركة النهضة الاسلامية المحظورة بعد اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم ضمت عناصر مدنية وعسكرية منتمية لهذه الحركة .

جمهورية مصر العربية :

٢ : استقبل الرئيس حسنى مبارك وزيرى خارجية اليمن وبريطانيا كلا على انفراد ..

٤ : تلقى الرئيس حسنى مبارك رسالة خطية من الرئيس التونسى زين العابدين بن على حملها اليه وزير خارجية تونس

: تسلم الرئيس مبارك اوراق اعتماد ٧ سفراء جدد لكل من الجزائر وتايلاند واورجواى وبروناى والمغرب والجابون

٨ : اعلن الرئيس حسنى مبارك ان مصر قررت سحب جميع قواتها من السعودية والكويت بعد ان نفذت المهمة التى كلفت بها والتى انتهت بتحرير الكويت

: وافق مجلس الشعب على مد العمل بقانون الطوارىء لمدة ثلاث سنوات

١٠ : ١٣ زار القاهرة الكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفيتى ضمن جولة له فى بعض عواصم الشرق الأوسط شملت دمشق وعمان وتل ابيب والسعودية لبحث سبل دفع السلام فى الشرق الأوسط ، كما التقى بسمرتنيخ بوزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر فى القاهرة وعقدا اجتماعات ثنائية كما اجتمع بهما الرئيس حسنى مبارك لبحث وسائل دفع جهود السلام بالمنطقة

١٢ : ١٤ زار القاهرة جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى ضمن جولته الرابعة فى الشرق الأوسط لدفع جهود التسوية السلمية فى المنطقة

١٢ : عقد الرئيس مبارك والرئيس الأوغندى يورى موسيفينى جلسة مباحثات باستراحة الرئيس بمطار القاهرة لبحث القضايا الدولية وتنسيق المواقف فى مؤتمر القمة الأفريقى الذى يعقد فى يوليو القادم

١٣ : عقد الرئيس حسنى مبارك اجتماعين مع كل من جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى ثم مع الوزير الأمريكى الكسندر بسمرتنيخ ومصر الخارجية السوفيتى فى اول اجتماع من نوعه يضم وزيرى خارجيتى الدولتين العظظمين مع الرئيس مبارك لدفع الجهود السلمية

١٣ : ١٥ : بحث الرئيس مبارك مع الرئيس روبرت موجابى رئيس زيمبابوى اجراءات التحضير للقمة الأفريقية

: سلم الشيخ سالم صباح السالم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتى رسالة الى الرئيس مبارك من امير الكويت حول العلاقات بين البلدين .

١٤ : تسلم الرئيس حسنى مبارك رسالتين من امير البحرين والرئيس اللبنانى خلال استقباله لوزيرى خارجية البلدين

١٥ : قدم الدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية استقالته الى الرئيس حسنى مبارك الذى قبلها وذلك بعد انتخاب الدكتور عبدالمجيد باجماع الدول العربية امينا عاما لجامعة الدول العربية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد .

: استقبل الرئيس مبارك الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية الذى نقل رسالة من الملك فهد عاهل السعودية

١٦ : ١٩ قام الرئيس حسنى مبارك بجولة اوروبية شملت كلا من ايطاليا - الفاتيكان - لوكسمبورج - وفرنسا وتركيا وكذلك سوريا والجماهيرية الليبية أجرى خلالها مباحثات مع زعماء هذه الدول حول الأوضاع فى الشرق الأوسط والخليج ومعالجة مسالة الديون المصرية .

١٧ : وافق صندوق النقد الدولى على الاتفاق مع مصر بشأن دعم برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى

٢٠ : اصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا جمهوريا بتعيين الدكتور بطرس غالى نائبا لرئيس الوزراء للاتصالات الخارجية ووزير دولة لشئون الهجرة والمصريين فى الخارج كما شمل القرار تعيين ٥ وزراء جدد

٢١ : ٢٣ زار مصر السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان

٢٧ : استقبل الرئيس حسنى مبارك وزير دفاع الكويت الذى سلمه رسالة من اميرها وأعلن الوزرير ان الرئيس مبارك وعد بأن تكون مصر فى مقدمة الدول العربية التى ستعنى بالمحافظة على امن الخليج العربى والكويت بشكل خاص .
(انظر ايضا فرنسا ٥/٢٥)

الجزائر :

٣٠ : مظاهرات واسعة بالجزائر تطالب باجراء انتخابات سياسية . وكانت جبهة الخلاف الاسلامى قد دعت الى هذه المظاهرة لتعزيز مطالبها باجراء انتخابات رياسية مع الانتخابات البرلمانية التى كان من المقرر اجراؤها فى يونيو ٩١والغاء القوانين الانتخابية بدعوى انها تحابى جريدة جبهة التحرير الجزائرية الحاكم

جنوب افريقيا :

٣ : اعلن رئيس جنوب افريقيا فردريك دى كليرك عن عدة اجراءات اصلاحية استجابة لشروط حزب المؤتمر الوطنى من بينها تخفيف حدة قانون الأمن الداخلى وخطة سلام من عشر نقاط ترضى مطالب المؤتمر الوطنى

١٠ : توصل الزعيم الأفريقى نيلسون مانديلا الى اتفاق مع دى كليرك رئيس جنوب افريقيا إلى اتفاق بحظر حيازة الأسلحة فى مناطق السود بمدينة جوهانسبرج ومناطق اخرى . الا ان القتال استمر بين العناصر المتصارعة

١٨ : اعلن المؤتمر الوطنى الأفريقى ان الاجراءات التى تعهد فردريك دى كليرك رئيس جنوب افريقيا باتخاذها من اجل وقت العنف فى مناطق السود لم تلب الشروط التى طالب بها حزب المؤتمر الوطنى للاستمرار فى المفاوضات حول مستقبل البلاد .

١٤ : أصدرت المحكمة العليا فى جنوب افريقيا حكما بالسجن لمدة ٦ سنوات على السيدة دينى مانديلا زوجة نلسون مانديلا بعد ادانتها بتهمة خطف ٤ شبان افارقة من المناهضين للعنصرية وتعذيبهم بمدينة سوتيو عام ١٩٨٨

١٨ : أوقف المؤتمر الوطنى الأفريقى محادثاته مع حكومة جنوب افريقيا بشأن مستقبل البلاد السياسى احتجاجا على استمرار القتال بين السود

٢٤ : قاطع حزب المؤتمر الوطنى الافريقى مؤتمر السلام الذى عقده رئيس جنوب افريقيا فردريك دى كليرك وحضره رئيس حركة (إنكاتا) :

السودان :

٣ : طلب السودان من المجتمع الدولى والدول الشقيقة والصديقة المساعدة فى نقل المواد الغذائية جوا الى مدن جنوب السودان .

٤ : اصدر المؤتمر التأسيسى للنظام السياسى بالسودان بيانا تضمن الحث على نبذ الفرقة والتشتت وترسيخ حكم الشورى وسيادة القانون وتوسيع قاعدة المشاركة فى الحكم وتطبيق النظام الكونفدرالى واعتبار الشريعة الاسلامية والاعراف مصدرين للقانون

١٠ : تقدم السودان بمذكرة الى الجامعة العربية بشأن تهديد اسرائيل لأمنه القومى وضلوعها فى الحرب التى تشنها حركة التمرد فى جنوب السودان بما فى ذلك اقامة قواعد عسكرية متاخمة للأراضى السودانية واقامة سدود على النيل الأزرق لعرقلة الامدادات المائية

١٩ : اعلنت حكومة السودان استعدادها للدخول فى مفاوضات سلام مع حركة التمرد فى الجنوب فى اى وقت ومكان بشرط ان يكون الطرف الأخر جادا فى ذلك

٢٦ : قررت الحكومة السودانية تجميد ٣٠ ٪ من أموال المواطنين الذين أودعوا أموالا تزيد على مبلغ ١٠٠ الف جنيه سودانى فى البنوك بعد يوم ١٨ مايو الحالى وتجميد ٢٠ ٪ من اى مبالغ كانت موجودة فى حسابات المواطنين وزادت قيمتها على مائة الف جنيه تم ايداعها قبل هذا التاريخ

سوريا :

٦ : صرح ماريان كالفا رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا - خلال زيارته لاسرائيل - بأن بلاده ستبيع دبابات من طراز تى - ٧٢ السوفيتية الأصل والمتطورة لسوريا لأنها فى حاجة الى المال لتشغيل مصانع الاسلحة

٧ : أعلن فاروق الشرع وزير خارجية سوريا ان بلاده لاتقبل الا حلا شاملا وعادلا وترفض اى حل منفرد حتى ولو كان ذلك بعودة الجولان المحتلة اليها وترفض اى حل منفرد معها

١٨ : قام الملك حسين عاهل الأردن بزيارة سريعة لسوريا وبحث مع الرئيس السورى حافظ الأسد اتخاذ موقف موحد تجاه متطلبات مؤتمر السلام

١٩ : زار دمشق الرئيس حسنى مبارك وأجرى محادثات مع الرئيس حافظ الأسد حول ازمة المنطقة والوضع فى الخليج

: وافق مجلس الوزراء السورى فى اجتماع طارىء على مشروع معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين سوريا ولبنان

٢٢ : وقع الرئيسان السورى حافظ الأسد واللبنانى الياس الهراوى معاهدة

الأخوة والتعاون والتنسيق بين البلدين

٢٨ : استقبل الرئيس السورى حافظ الاسد وفد م . ف . برئاسة فاروق القدومى رئيس الدائرة السياسية للمنظمة واستعرض الوضع فى المنطقة

الصومال :

١٨ : اعلن متحدث باسم متمردى الشمال فى الصومال ماأسماه باستقلال الشمال عن الجنوب

١٩ : وصف حزب المؤتمر الصومالى المتحد الحاكم فى الصومال اعلان عدد من قبائل شمال الصومال اقامة دولة مستقلة ـ بأنه غير مقبول وانه مخالف للاتفاقيات بين الحزب والحركة الوطنية الصومالية التى ايدت الاستقلال

٢٧ : طالبت الحكومة الصومالية المؤقتة بالغاء اعلان دولة مستقلة فى الشمال الصومالى

٢٩ : انتخبت الحركة الوطنية الصومالية رئيس الحركة عبدالرحمن احمد على رئيسا للجمهورية وحسن عيسى جاما نائبا له

الصين :

٨ : اعلن متحدث باسم منظمة « مراقبة اسيا » لحقوق الانسان ومقرها نيويورك ان الحكومة الصينية اطلقت سراح لى جينج جينج المستشار القانونى لاتحاد العمال المستقل الذى تشكل اثر حركة الديمقراطية فى عام ١٩٨٩

١٠ : حذر لى بنج رئيس وزراء الصين الولايات المتحدة من ان الغاء وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا التى تمنحها واشنطن للصين سيوجه ضربة خطيرة لسياسة الاصلاح الاقتصادى والانفتاح على الغرب الذى بدأته الصين عام ١٩٧٩

١١ : أعلنت الصين انها لن تتخلى عن احتمالات استخدام القوة العسكرية ضد تايوان لكن هدفها الاساسى يبقى تحقيق الوحدة سلميا مع هذه الجزيرة

العراق :

١ : صرح مسئول امريكى بأن العراق ابلغ المنظمة الدولية للطاقة النووية انه نقل جزءا من المواد النووية التى يملكها من المنشأت النووية العراقية الى مواقع اكثر امنا خلال حرب الخليج وانه لن يكشف عن موقع ١٢ كجم من اليورانيوم المخصب حصل عليها من فرنسا الا اذا قدمت واشنطن وعدا بعدم مهاجمة اية مواقع عراقية اخرى

٢ : اعلن الزعيم الكردى جلال طالبانى ان الرئيس العراقى صدام حسين وافق على اجراء انتخابات حرة خلال ستة شهور كما وافق ايضا من حيث المبدأ على العفو العام عن جميع المسجونين العراقيين

٣ : توغلت القوات المتحالفة لمسافة ٨٠ كيلومترا فى شمال العراق وطلبت من الجيش العراقى الانسحاب من هذه المنطقة

٤ : طلب السفير العراقى لدى الأمم المتحدة مجلس الامن بارجاء تسديد التعويضات المفروضة على العراق الناجمة عن اضرار حرب الخليج الى خمس سنوات على الأقل

٥ : قررت الحكومة العراقية اجراء تعديلات فى القوانين المصرفية تقضى بالسماح بتاسيس البنوك الخاصة تحت اشراف البنك المركزى وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٦٥

: اعلن العراق رفع القيود التى فرضت على الصحفيين الاجانب اثناء حرب الخليج

٨ : اعترف طارق عزيز نائب رئيس الوزراء وعضو مجلس قيادة الثورة فى العراق بأن الرئيس صدام حسين قد ارتكب اخطاء خلال قيادته للبلاد ، كما ارتكب النظام العراقى كله اخطاء الا أن ذلك يعد امرا حتميا ـ كما قال ـ خاصة عندما يبقى اى شخص فى السلطة لفترة طويلة

: اتمت القوات الامريكية انسحابها بالكامل من جنوب العراق

٩ : أعلن السكرتير العام للأمم المتحدة ان الحكومة العراقية رفضت تماما فكرة إنشاء قوة بوليس تابعة للأمم المتحدة فى شمال العراق

١٠ : اعلن بيتر هوهينفيللر رئيس لجنة العقوبات على العراق التابعة للأمم المتحدة ان الدول التى لديها ارصدة عراقية مجمدة حرة فى الأفراج عن بعض الأرصدة من اجل شراء العراق للغذاء والأمدادات الانسانية

: اعلن متحدث باسم الأمم المتحدة ان الجيش الأمريكى قد اكمل انسحابه من المنطقة الحدودية بين العراق والكويت والتى ستكون من الأن فصاعدا تحت سيطرة مراقبى الأمم المتحدة

١١ : بدأت قوات التحالف نقل الاف الاكراد من من مخيماتهم فى تركيا الى موطنهم الأصلى فى شمال العراق

١٨ : اعلن مسعود برزانى زعيم الحزب الديمقرطى الكردى ان زعماء الأكراد وممثلى الحكومة العراقية قد توصلوا الى اتفاق من حيث المبدأ يقضى باقامة نظام ديمقراطى فى العراق ومنح الاكراد الحكم الذاتى

١٩ : صرح محمد سعيد الصحاف وزير الدولة العراقى لشئون الخارجية بان بلاده ستجرى تغييرات فى سياستها الخارجية وعلاقاتها الاقتصادية ومواقفها تجاه الأمن الاقليمى العربى وذلك انسجاما مع الوضع الدولى القائم

٢٠ : قرر مجلس قيادة الثورة العراقية حل محكمة الثورة .

٢١ : وافق مجلس الأمن باغلبية ١٤ صوتا وامتناع كوبا عن التصويت على تشكيل صندوق للتعويضات العراقية للدول المتضررة من غزوة للكويت فى اغسطس الماضى . وتقرر اختيار مدينة جنيف مقرا للصندوق الذى يتكون مجلس ادارته من ممثلين عن الدول الخمس عشرة الاعضاء فى مجلس الأمن دون ان يكون لأى منها حق الاعتراض (الفيتو)

: ذكرت صحيفة الجمهورية العراقية الرسمية ان سلطنة عمان وباكستان والمغرب وهى الدول التى كانت تشارك فى التحالف الدولى ضد العراق قد أعادت فتح سفاراتها فى بغداد

٢٢ : أرجأت لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة اتخاذ اى اجراء بشأن طلب العراق السماح له بتصدير بترول بقيمة الف مليون دولار

: وافق العراق على سحب قواته من مدينة دهوك الواقعة شمال العراق كما وافق على دخول عناصر من القوات المتحالفة الى المدينة

٢٦ : أعلنت مجموعة تقصى حقائق فرنسية ان العراق قدر عدد ضحايا حرب الخليج من المدنيين والعسكريين العراقيين بما يتراوح مابين ١١٠ الاف و ١٥٠ الف شخص

: ذكرت مجلة (بونتى) الألمانية ان عبدالجبار عمر غانى سفير العراق السابق فى المانيا الاتحادية اعدم بتهمة الخيانة

٢٨ : كشف جواد هاشم وزير التخطيط العراقى السابق ـ بأن احكاما بالاعدام صدرت ضده وضد محمد المشاط السفير العراقى السابق لدى واشنطن وعفيفى الراوى السفير السابق فى استراليا بسبب رفضهم اصرار الرئيس العراقى صدام حسين على الحرب بسبب الكويت

سلطنة عمان :

١ : ٤ اجرى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان مباحثات سياسية هامة ، مع الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس دولة الامارات العربية فى اطار الزيارة التى قام بها الى سلطنة عمان . وقد أعلن يوسف بن علوى بن عبدالله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية ان الزعيمين تبادلا خلال الجلسة وجهات النظر حول العلاقات الثنائية والأوضاع القائمة فى منطقة الخليج بعد حرب تحرير الكويت والاستقرار الذى تنعم به المنطقة بعدما تحقق النصر على العدوان ، وكذلك تبادل الاراء حول الخطوات الواجب اتخاذها بين دول مجلس التعاون الخليجى فيما يتعلق بمستقبل استتباب الامن والاستقرار فى المنطقة ، وفى اطار العمل المشترك بين دول المجلس والتعاون مع الاطراف الاخرى المجاورة والعربية والدولية وقررت سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة ان يكون التمثيل الدبلوماسى بينهما على اعلى مستوى على ان يتم تبادل السفراء فى القريب العاجل جاء ذلك فى بيان مشترك صدر عن زيارة رئيس دولة الامرات لمسقط

٧ : عقدت اللجنة الأمنية العليا التابعة لمجلس التعاون الخليجى اجتماعات فى مسقط لبحث الترتيبات الأمنية فى المنطقة بعد انتهاء

حرب تحرير الكويت وامكانية مشاركة ايران فى تلك الترتيبات

١٩ : ٢٣ : قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة رسمية لكل من المملكة العربية السعودية ومصر

٢٤ : أعلن معالى عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام العمانى ان صيغة الترتيبات الأمنية المقترحة فى الخليج ستكون نابعة من المنطقة ومستجيبه لمتطلباتها وقال ان امن الخليج وامن المنطقة كلها هو - كل لايتجزأ - وان ايران ستكون طرفا فى هذه الترتيبات التى ستساهم فيها أطراف عربية ودولية اخرى . وأضاف ان سلطنة عمان تدرس مع شقيقاتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية موضوع الترتيبات الأمنية وسترفع النتائج الى القمة الخليجية المقبلة ، مشيرا الى ان رؤساء اركان دول المجلس سيجتمعون قريبا من اجل البحث فى المسائل العسكرية لهذه الترتيبات . واكد وزير الاعلام العمانى ان الترتيبات ستكون شمولية ، اى انها ستتناول الامن الاجتماعى والاقتصادى والتواصل الحضارى بين الشعوب ودعا الى ضرورة بناء جدار الثقة حجرا حجرا حتى لايتزعزع عند أول عاصفة .

وقال ان لكل طرف مصالحه فى المنطقة التى نريد حمايتها ولكن ينبغى علينا ان نسعى لئلا تطغى مصالح الاخرين على مصالحنا اى علينا ان نحقق التوازن المنشود .

ومن ناحية اخرى اوضح وزير الاعلام العمانى ان سلطنة عمان تؤيد حق الفلسطينيين فى استعادة ارضهم وحريتهم وحقهم فى تقرير مصيرهم فى اطار قواعد الشرعية الدولية لهيئة الامم المتحدة .

فرنسا :

٦ : زيارة الرئيس فرانسوا ميتران لموسكو وفى مؤتمر صحفى مشترك بينه وبين جورباتشوف أكدا تأييدهما لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط .

١٥ : قدم ميشيل روكار رئيس وزراء فرنسا إستقالته من منصبه . وأعلن متحدث باسم الرئيس الفرنسى ميتران أنه تم تعيين « إديث كريسو » وزيرة الدولة الفرنسية السابقة للشئون الأوروبية رئيسة للوزراء خلفا لروكار لتصبح بذلك أول سيدة تتولى الحكومة فى تاريخ فرنسا .

١٨ : خلال الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك لفرنسا ، وافقت الحكومة الفرنسية على تخفيض الديون المصرية بنسبة ٥٠٪ أو أى نسبة يتم الاتفاق عليها فى نادى باريس .

 : أكدت إديث كريسون رئيسة وزراء فرنسا الجديدة أن حكومتها ستعمل بثبات للمساهمة فى تحقيق تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط على أساس حق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته وضمان أمن إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها .

٢٥ : قرر نادى باريس تخفيض ديون مصر الخارجية بنسبة ٥٠٪ وجدولة الجزء الباقى منها بشروط ميسرة .

٢٨ : بدأت فرنسا سحب قواتها من الخليج العربى .

٢٩ : أعلن متحدث باسم الرئيس الفرنسى ميتران أن فرنسا قررت دعوة سوريا الى سحب قواتها العاملة فى لبنان والدعوة الى إجراء إنتخابات حرة فى البلاد .

فلسطين :

١٨ : أبعدت سلطات الاحتلال الاسرائيلى ٤ مواطنين فلسطينيين من قطاع غزة الى لبنان بتهمة قيادة منظمة فتح بالقطاع والقاء زجاجات حارقة على قوات الاحتلال .

٢٠ : حثت منظمة التحرير الفلسطينية الأمم المتحدة على وقف عمليات إبعاد الفلسطينيين التى تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلى .

٢٢ : إستولت سلطات الاحتلال الاسرائيلى على الأراضى الخاصة بـ ١٧٦ عائلة فلسطينية فى بلدة عنابتا بقضاء طولكرم بالضفة الغربية .

دولة قطر :

١٦ : أكد السيد مبارك على الخاطر وزير خارجية قطر ورئيس المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون الخليجى أن دول إعلان دمشق ماضية فى تنفيذ ماجاء فى الاعلان بخطى حثيثة ووفق أسس موضوعية مدروسة لدعم الأمن والاستقرار وتحقيق التقدم فى الوطن العربى .

كمبوديا :

٢ : لأول مرة منذ ١٢ عاما من الحرب الأهلية توقف إطلاق النار على جميع الجبهات بين قوات حكومة كمبوديا والائتلاف المعارض المكون من ٣ أجنحة وذلك تنفيذا لقرار من السكرتير العام للأمم المتحدة وفرنسا وأندونيسيا إستعدادا لجولة جديدة من مباحثات السلام المقرر .

كندا :

٨ : سمحت كندا للسفير العراقى فى الولايات المتحدة محمد المشاط بالهجرة اليها ومعه إثنان من عائلته على أن يكون له الحق فى الحصول على الجنسية بعد ٣ سنوات .

كوبا :

٧ : أعلن كارلوس رافائيل رودريجو نائب الرئيس الكوبى فيديل كاسترو أنه تم وضع الاقتصاد الكوبى فى حالة اقتصاد حرب وذلك لمواجهة المشكلات الناجمة عن اضطرابات علاقات كوبا التجارية مع الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية .

١٤ : بدأت متاجر كوبا فى عرض ٥٠٠٠ نسخة من الانجيل للبيع علنا فى بادرة على التسامح مع الأديان من جانب الحكومة الشيوعية .

كوريا الجنوبية

١٢ : أمرت حكومة كوريا الجنوبية باعتقال ٩ من زعماء المعارضة والطلاب الذين شاركوا فى الاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق التى إندلعت فى جميع أنحاء البلاد .

٢٦ : أجرى روتاى وو رئيس كوريا الجنوبية تعديلا وزاريا خرج بمقتضاه ٤٠ وزراء من الحكومة الكورية وذلك فى محاولة منه لكسب ثقة الشعب فى حكومته التى تزداد المعارضة الشعبية لها .

كوريا الشمالية :

٥ : أصدر المؤتمر البرلمانى الدولى الذى شهدته وفود من ١٩ دولة فى ختام أعماله فى بيونج يانج عدة قرارات وتوصيات فى مقدمتها مساندة الجهود التى تبذل لتحقيق مسيرة السلام فى منطقة الشرق الأوسط والخليج ودعا الى عقد مؤتمر دولى لحل النزاع العربى الاسرائيلى حلا عادلا ودائما كما أكد حق كل الدول بما فيها إسرائيل فى العيش فى سلام فى إطار حدود آمنة . ومعترف بها . كما دعا المؤتمر الى ضرورة عودة المواطنين الأكراد والتركمان وأى مواطنين آخرين يضطرون الى ترك بلادهم أو أماكنهم تحت حماية الأمم المتحدة .

٢٨ : أعلنت كوريا الشمالية أنها تتقدم بطلب للانضمام الى عضوية الأمم المتحدة فى ضوء اعتزام كوريا الجنوبية التقدم لعضوية الأمم المتحدة .

الكويت :

٥ : طالب وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجى فى ختام أول إجتماع لهم فى أرض الكويت بعد التحرير بأن يكون إعلان دمشق هو الاطار الذى تتم من خلاله الترتيبات الأمنية للمنطقة وكذلك جوانب العمل العربى المشترك الأخرى كما دعا الوزراء الى تطوير الهياكل الدفاعية لمجلس التعاون الخليجى لسد الثغرات التى كشفت عنها أزمة الخليج وغزو العراق للكويت . كما جددوا المطالبة بإستمرار فرض العقوبات على العراق حتى يفرج عن جميع المحتجزين الكويتيين لديه ودفع التعويضات للكويت وأشادوا بدور مصر وسوريا المؤازر للكويت ودول المجلس الأخرى خلال الأزمة .

٧ : قررت حكومة الكويت مساواة العمالة البحرينية فى سوق العمل بالمواطن الكويتى فى جميع الحقوق والواجبات .

١٤ : أعلنت الحركة الدستورية الاسلامية إحدى جماعات المعارضة فى الكويت أن السلطات الكويتية إعتقلت خمسة من أعضائها .

١٧ : أكد وزير الدفاع الكويتى أن قوة من الخليج ومصر وسوريا سوف تحل بالكويت محل قوات التحالف المنسحبة من الكويت .

١٨ : أصدر وزير الداخلية الكويتى قرارا يقضى بتسليم جميع الأسلحة والذخائر

والمفرقعات التى بحوزة المواطنين والمقيمين الى الجهات المختصة .

٢٧ : قررت حكومة الكويت مد العمل بقانون الأحكام العرفية لمدة شهر حتى ٢٦ يونيو القادم .

لبنان :

١ :بدأ الجيش اللبنانى السيطرة على معاقل القوات اللبنانية فى الشمال وشمالى شرق بيروت وعمق جبال الشوف جنوب شرقى بيروت حيث معاقل قوات الحزب الاشتراكى التقدمى الدرزى الذى يتزعمه وليد جنبلاط .

٣ : أعلن وليد جنبلاط وزير الدولة اللبنانى وزعيم الحزب التقدمى الاشتراكى الدرزى رفض إغلاق الميناءين اللذين يستخدمهما حزبه فى الحصول على إمداداته من الخارج رغم قرار مجلس الوزراء بإغلاق جميع الموانىء غير الشرعية التى تديرها المليشيات اللبنانية .

١٢ : تحركت كتيبة من الجيش اللبنانى قوامها ٦٠٠ جندى صوب الجنوب لتنفيذ قرار مجلس الوزراء اللبنانى بتوسيع نطاق الجيش فى المنطقة إستكمالا لبسط سلطة الشرعية على كامل التراب الوطنى اللبنانى .

١٦ : وافق مجلس الوزراء اللبنانى على مشروع معاهدة للتعاون والأخوة والتنسيق بين سوريا ولبنان على أساس العلاقات المتميزة بينهما .

١٧ : أجرت القوات الاسرائيلية مناورات واسعة فى جنوب لبنان وشمال إسرائيل .

٢٧ : تم الاتفاق على تبادل الأسرى بين حزب الله وإسرائيل بحيث تقوم منظمة حزب الله بالافراج عمن يكون لديها من رهائن مقابل إفراج إسرائيل عن ٤٠ معتقلا من حركة حماس الاسلامية فى غزة و٤٠٠ آخرين من الشيعة اللبنانيين على رأسهم الشيخ إبراهيم عبيد أحد زعماء حزب الله المحتجزين فى إسرائيل منذ عام ١٩٨٩ .

٢٠ : أقر المجلس النيابى اللبنانى معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا . كما اقرها مجلس الشعب السورى لتصبح بذلك قانونا ملزما لحكومتى البلدين .

ليبيا :

١٨ : ذكر راديو صوت أمريكا أن ليبيا أرسلت سفينة مشحونة بالدبابات وغيرها من المعدات العسكرية الى الحكومة اللبنانية .

١٩ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة سريعة للجماهيرية الليبية فى مدينة رأس لانوف حيث جرت محادثات بينه وبين قائد الثورة الليبية العقيد معمر القذافى أكدا بعدها العلاقات الوثيقة بين مصر وليبيا ووصفاها بأنها لم تكن فى يوم من الأيام أفضل مما هى عليه اليوم ووصفا الوضع العربى بأنه صعب للغاية وفى حاجة إلى مزيد من الجهد لعودة التضامن العربى .

٢٠ : منحت جائزة القذافى الدولية لحقوق الانسان لعام ١٩٩١ الى الهنود الحمر (الأمريكية) وقرر معهد القذافى لحقوق الانسان والشعوب ومقره جنيف تنظيم مؤتمر حول إبادة الهنود الحمر وحقهم فى الحرية والبقاء .

٢٥ : ٢٦ : عقدت فى طرابلس الدورة الحادية والعشرون لاتحاد المجالس النيابية العربية - دورة الوحدة العربية .

المملكة الاردنية الهاشمية :

١٨ : اذاع راديو عمان أن الملك الحسين عاهل الاردن تلقى رسالة من الرئيس حسنى مبارك تتعلق بالجهود المبذولة من أجل تحريك عملية السلام فى الشرق الاوسط .

: فى زيارة قصيرة قام عاهل الاردن بزيارة لسودان واجرى محادثات حول عقد مؤتمر السلام بالشرق الاوسط وسبل بلورة موقف موحد .

المملكة العربى السعودية :

١ : دعا محمد أبا الخيل وزير المالية والاقتصاد السعودى صندوق النقد والبنك الدوليين الى القيام بدور اكبر فى تقديم المساعدة المالية والفنية الضرورية والمساعدة للدول العربية المتضررة من الحرب فى الخليج وذلك بالتعاون مع الدول العربية والمؤسسات الاقليمية المانحة للمعونات للدول المتضررة .

٧ : أعربت المملكة العربى السعودية مجددا عن دعمها لجميع الجهود المؤدية الى حل القضية الفلسطينية بوصفها القضية الاساسية على الأصعدة العربية والاسلامية والدولية حلا عادلا وانهاء الصراع العربى الاسرائيلى ليسود السلام جميع دول المنطقة .

١١ : قام الفريق الركن خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة بتقليد ميداليات « عاصفة الصحراء وتحرير الكويت » للفريق اركان حرب صلاح عطية الحلبى قائد القوات المصرية و٤ لواءات مصريين آخرين .

١٣ : اعرب مجلس الوزراء السعودى عن الامتنان للدور الذى لعبته القوات المصرية والسورية والمغربية فى الحملة الدولية لتحرير الكويت .

٢١ : تم التوقيع فى وزارة الخارجية السعودية على محضر تبادل وثائق المرور الدولية والحدود بين السعودية وسلطنة عمان .

٢٦ : أعلنت السعودية مجددا ما سبق ان اتخذته من قرار بمساواة جميع افراد الجالية اليمنية بأراضيها بالجاليات العربية الاسلامية الأخرى .

المملكة المتحدة :

٣ : منى حزب المحافظين الحاكم فى بريطانيا بهزيمة ثقيلة فى الانتخابات المحلية لصالح حزب العمال والحزب الديمقراطى الليبرالى .

٢٨ : أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا خاصة بمناسبة مرور ٣٠ عاما على انشائها فى لندن كشفت فيه ان ثلثى سكان العالم تحكمهم انظمة مستبدة تقتل أو تعذب مواطنيها .

المملكة المغربية :

٩ : اتفقت المملكة المغربية وايران على استئناف علاقاتهما الدبلوماسية التى كانت قد قطعت فى عام ١٩٧٩ بعد سماح المغرب لشاه ايران الراحل بالتوقف فيها وهو فى طريقه الى منفاه .

١٩ : أبلغ الملك الحسن الثانى كبار ضباط الجيش المغربى أن الظروف الحالية تنتقل من المرحلة العملية العسكرية الى المرحلة التنظيمية للاستفتاء فى الصحراء الغربية .

نيبال :

١٤ : قدم كريشنا براساد بهاتاريا رئيس وزراء نيبال استقالته بعد هزيمته امام أحد المرشحين الشيوعيين فى أول انتخابات ديمقراطية فى نيبال منذ ٣٢ عاما . كما أعلن بهاتاريا أنه سيستقيل أيضا من زعامة حزب المؤتمر النيبالى وهو أكبر الأحزاب فى البلاد .

٢٩ : أصدر الملك بيرندرا ملك نيبال قرارا بتعيين مجلس جديد للوزراء يضم ١٥ وزيرا فى اول حكومة منتخبة منذ ٣٢ عاما ! واحتفظ جريما براساد كويرالا رئيس الوزراء لنفسه بوزارات الخارجية والمالية والدفاع وشئون القصر .

الهند :

٢١ : اغتيال راجيف غاندى رئيس وزراء الهند السابق وزعيم حزب المؤتمر فى حادث انفجار قنبلة قوية وهو يستعد لالقاء خطاب انتخابى فى ولاية تاميل نادو فى جنوب الهند وذلك فى خضم انتخابات وصفت بأنها أعنف وأكثر دموية من نوعها فى تاريخ الهند .

٢٢ :٢٣ اختارت قيادة حزب المؤتمر الهندى بالاجماع السيدة سونيا غاندى أرملة راجيف غاندى رئيسة جديدة للحزب ورفضت السيدة سونيا غاندى هذا القرار .

٢٩ : اختار حزب المؤتمر الهندى السياسى الهندى المخضرم ضرم ناراسيما راو (٦٩ سنة) كزعيم له بصفة مؤقتة .

الولايات المتحدة الأمريكية:

ذكر تقرير صدر عن الكونجرس الأمريكى .. ان الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية لمجلس الأمن زودت دول الشرق الأوسط خلال ١٤ عاما باسلحة بلغت قيمتها ١٦٣٫٢ مليار دولار وحصل العراق على اكبر قدر منها وبلغت قيمة إراداته منها ٥٢,٨ مليار دولار .

٩ - انهى وزير الفاع الأمريكى ديك تشينى جولته فى دول الخليج العربية وصرح المراقبون له فى الجولة فانه طرح ترتيبات امنية اقليمية جديدة فى الخليج تقوم فيها الولايات المتحدة بدور اكبر ، واقامة مركز قيادى متقدم فى البحرين للقيادة المركزية الأمريكية فى المنطقة وتشمل الترتيبات

زيارات دورية منتظمة للقوات الجوية وحاملات الطائرات الأمريكية واجراء مناورات عسكرية امريكية عربية مشتركة وتوسيع نطاق عمليات التدريب الأمريكية للقوات العربية وابرام صفقات اسلحة جديدة وتخزين كميات من الاسلحة الأمريكية فى السعودية والقيام بعمليات تدريب برمائية قبالة ساحل عمان .

١١ : فى بداية جولته الرابعة بالشرق الأوسط منذ انتهاء حرب الخليج الثانية لتحرير الكويت اعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية ان الحكومة الأمريكية توصلت الى اتفاق يدعو السعودية ودول الخليج الخمس الأخرى للتفاوض المباشر مع اسرائيل فى حالة عقد مؤتمر للسلام حول الشرق الأوسط .

١٢ : قررت الحكومة الأمريكية عدم تخصيص اية مساعدات للمجاهدين الأفغان فى مشروع ميزانية عام ١٩٩٢ .

اعلن البيت الأبيض ان الرئيسين الأمريكى بوش والسوفيتى جورباتشوف اتفقا فى اتصال هاتفى على ارسال خبراء امريكيين للقيام بدراسات نظام التوزيع الغذائى المتدهور فى الاتحاد السوفيتى .

١٣ : اعلن الرئيس الأمريكى بوش حظر استخدام الاسلحة الكيماوية لأى سبب من الأسباب بما فيها الانتقام ضد اى دولة . كما تعهد بتدمير كل مخزون بلاده من الأسلحة الكيماوية .

٤ : وصل الى واشنطن الجنرال ميخائيل موسييف رئيس اركان حرب الجيش السوفيتى لاستكمال المباحثات التى بداها وزير خارجية الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بالقاهرة وازالة العقبات التى تحول دون اقرار وتنفيذ معاهدة الخفض المتبادل للأسلحة فى اوربا الموقعة من الرئيسين الأمريكى والسوفيتى فى نوفمبر ١٩٩٠ .

١٧ : أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية رسميا وصول ٣٥٠ من اسرى الحرب الليبيين السابقين الى الولايات المتحدة بعد منحهم حق اللجوء السياسى .

١٩ : أعلن ريتشارد تشينى وزير الدفاع الأمريكى أن الولايات المتحدة سوف تحتفظ بلواء مدرع فى الكويت حتى شهر سبتمبر القادم مع بقاء قوات اخرى حتى نهاية العام الحالى لانهاء عمليات شحن الاسلحة .

٢١ : قرر مجلس النواب الأمريكى خفض ميزانية الدفاع الجديدة التى تبلغ ٢٩١ مليار دولار بالرغم من تهديد الرئيس بوش باستخدام الفيتو ضد القرار . كما قرر المجلس خفض الأموال المخصصة لبرنامج حرب الكواكب من ٤,٦ مليار دولار الى ٢,٧ مليارا .

: تعهد الرئيس الأمريكى بوش والمستشار الألمانى هيلموت كول بأن يبذلا كل ما فى وسعهما لمساعدة الاتحاد السوفيتى على انقاذ الاقتصادى المتدهور .

: اشترطت الولايات المتحدة انهاء الأزمة السياسية فى يوجوسلافيا وتولى سيتب ميسيتش رئيس جمهورية كرواتيا رئاسة مجلس الرئاسة الجماعية حتى يمكن لواشنطن ان توافق على استئناف المساعدات الاقتصادية الأمريكية ليوجوسلافيا .

٢٢ : ذكر جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى امام احدى اللجان الفرعية لمجلس النواب الأمريكى انه فى كل مرة ذهب فيها لاسرائيل خلال جولاته الأربع السابقة كانت اسرائيل تستقبله بالاعلان عن إقامة مستوطنة جديدة وأن هذا يمثل معارضة وانتهاكا لسياسة الولايات المحدة .

٢٣ : قرر الرئيس الامريكى جورج بوش دعم جيمس بيكر وزير الخارجية فى موقفه الذى ادان فيه سياسة اقامة المستوطنات فى الأراضى المحتلة وقال انه طلب من اسرائيل وقف بناء المستوطنات .

٢٩ : اعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش خطة لتخليص منطقة الشرق الأوسط من اسلحة الدمار الشامل وطالب الدول الخمس الكبرى للاجتماع لوضع أسس التسلح بالمنطقة .

اليابان :

٢١ : اعلنت وزارة المالية اليابانية ان اليابان احتفظت بمركزها بوصفها أكبر دولة دائنة فى العالم لعام ١٩٩٠ وقد وصل صافى ممتلكات اليابان فى الخارج الى مستوى قياسى ٣٢٨,١ مليار دولار أى راتفاع ١١,٩٪ مما كان عليه فى العام السابق وتأتى • المانيا بعد اليابان فى المركز الثانى .

اليمن :

١٩ : دعت جبهات المعارضة فى اليمن الى اجراء انتخابات عامة مبكرة فى البلاد .

٢١ : وافق ٩٨٪ من اليمنيين الذين ادلوا بأصواتهم فى الاستفتاء على دستور اليمن الموحد على الدستور الجديد الذى رفضه ١,٥٪ من المشاركين فى الاستفتاء .

يوجوسلافيا :

٧ : اعلن فيلجكو كاو جيفيتش وزير الدفاع اليوجوسلافى ان يوجوسلافيا أصبحت بالفعل فى حالة حرب أهلية وحذر من أنه إذا لم تستطع السلطات المدنية استعاده الأمن والسلام والاستقرار فى البلاد كان الجيش سيتدخل لتحقيق ذلك .

٨ : فشل زعماء يوجوسلافيا فى التوصل الى اتفاق حول كيفية وضع حد للاضطرابات العرقية التى اكد وزير الدفاع اليوجوسلافى انها تدفع البلاد الى حرب أهلية مدمرة .

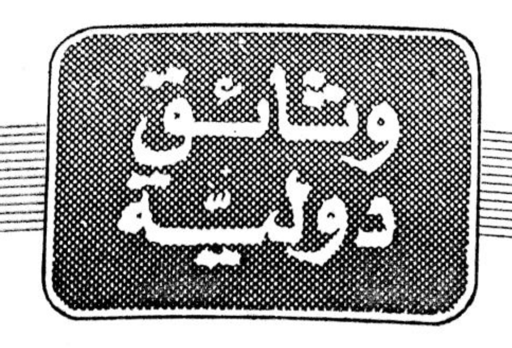
: نقل راديو النمسا عن وزير خارجية جمهورية سلوفينيا اليوجوسلافية تصريحا قال فيه ان الجيش اليوجوسلافى قد اتخذ قرارا بالتصرف بشكل مستقل لمعالجة الأزمة المتفجرة فى يوجوسلافيا .

٩ : وافق مجلس الرئاسة اليوجوسلافى الذى يضم زعماء الجمهوريات اليوجوسلافية الست على برنامج يتضمن خطوات محددة تستهدف وضع حد نهائى للصراع المتفاقم فى البلاد وينص على الغاء التعبئة فى صفوف الاحتياطى فى البوليس فى جمهورية كرواتيا ونزع اسلحة المدنيين وبدء مباحثات بين جمهوريتى العرب وكرواتيا لايجاد حل لقضايا الخلاف والصراعات بينهما .

١٣ : اعلنت الأقلية الصربية فى كروايتا رفضها الاستقلال عن يوجوسلافيا فى حالة موافقة جمهورية كرواتيا على ذلك .

١٥ : فشل مجلس الرئاسة اليوجوسلافى فى انتخاب رئيس جديد للبلاد وفقا للنظام الدورى المتبع .

٢٠ : وافق شعب كروايتا بأغلبية ساحقة فى استفتاء على سياسة حكومته الرامية الى الانفصال عن الاتحاد اليوجوسلافى .



معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية

ان الجمهورية العربية السورية ،
والجمهورية اللبنانية ،
انطلاقا من الروابط الأخوية المميزة التى تربط بينهما والتى تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والانتماء الواحد والمصير المشترك والمصالح المشتركة .

وايمانا منهما بأن تحقيق أوسع مجالات التعاون والتنسيق يخدم مصالحهما ويوفر السبل لضمان تطورهما وتقدمهما وحماية أمنهما القومى والوطنى ويوفر الازدهار والاستقرار ويمكنهما من مواجهة جميع التطورات الاقليمية والدولية ويستجيب لتطلعات شعبى البلدين تحقيقا للميثاق الوطنى اللبنانى الذى صدقه المجلس النيابى بتاريخ ٥/ ١١/ ١٩٨٩ .

اتفقنا على ما يلى :

(المادة الأولى) تعمل الدولتان على تحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق بينهما فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية وغيرها بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين فى اطار سيادة واستقلال كل منهما وبما يمكن البلدين من استخدام طاقاتهما السياسية والاقتصادية والأمنية لتوفير الازدهار والاستقرار ولضمان أمنهما القومى والوطنى وتوسيع وتعزيز مصالحهما المشتركة تأكيدا لعلاقات الأخوة وضمانا لمصيرهما المشترك .

(المادة الثانية) تعمل الدولتان على تحقيق التعاون والتنسيق بين البلدين فى المجالات الاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والجمارك واقامة المشاريع المشتركة وتنسيق خطط التنمية .

(المادة الثالثة) ان الترابط بين أمن البلدين يقتضى عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا ، ولأمن لبنان فى أى حال من الأحوال ، وعليه فان لبنان لا يسمح بأن يكون ممرا أو مستقرا لأية قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا ، وان سوريا ـ الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق ابنائه ـ لا تسمح بأى عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته .

(المادة الرابعة) بعد اقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية وفق ما ورد فى الميثاق الوطنى اللبنانى ، وعند انتهاء المهل المحددة بالميثاق ، تقرر الحكومتان السورية واللبنانية اعادة تمركز القوات السورية فى منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربى فى ضهر البيدر حتى خط عمانا ـ المديرج ـ عين داره . واذا دعت الضرورة فى نقاط أخرى ، يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية ـ سورية مشتركة ، كما يتم اتفاق بين الحكومتين يجرى بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية فى المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية فى أماكن تواجدها .

(المادة الخامسة) تقوم السياسة الخارجية العربية والدولية للدولتين على المبادىء التالية :

١ ـ لبنان وسوريا بلدان عربيان ملتزمان بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربى والتعاون الاقتصادى المشترك وجميع الاتفاقات المبرمة ، فى اطار الجامعة ، كما أنهما عضوان فى الأمم المتحدة وملتزمان بميثاقها وعضوان فى حركة عدم الانحياز .

٢ ـ المصير المشترك والمصالح المشتركة القائمة بين البلدين .

٣ ـ يساند كل منهما الاخر فى القضايا التى تتعلق بأمنه ومصالحه الوطنية وفقا لما هو وارد فى هذه المعاهدة .

وعليه ، فان حكومتى البلدين تعملان على تنسيق سياساتهما العربية والدولية وتحقيق أوسع التعاون فى المؤسسات والمنظمات العربية والدولية وتنسيق مواقفهما تجاه مختلف القضايا الاقليمية والدولية .

(المادة السادسة) تشكل الأجهزة التالية لتحقيق أهداف هذه المعاهدة ، كما يمكن انشاء أجهزة أخرى بقرار من المجلس الأعلى الوارد ذكره أدناه :

١ ـ المجلس الأعلى :

أ ـ يتشكل المجلس الأعلى من رئيس الجمهورية فى كل من الدولتين المتعاقدتين وكل من :

ـ رئيس مجلس الشعب ، رئيس مجلس الوزراء ، ونائب رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية العربية السورية .

ـ رئيس مجلس النواب ، رئيس مجلس الوزراء ، نائب رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية اللبنانية .

ب ـ يجتمع المجلس الأعلى مرة كل سنه ، وعندما تقتضى الضرورة ، فى المكان الذى يتم الاتفاق عليه .

ج ـ يضع المجلس الأعلى السياسة العامة للتنسيق والتعاون بين الدولتين فى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية وغيرها ، ويشرف على تنفيذها ، كما يعتمد الخطط والقرارات التى تتخذها هيئة المتابعة والتنسيق ولجنة الشئون الخارجية ولجنة الشئون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة شئون الدفاع والأمن ، أو

اية لجنة تنشأ فيما بعد .

د ـ قرارات المجلس الأعلى الزامية ونافذة المفعول في إطار النظم الدستورية في كل من البلدين .

هـ ـ يحدد المجلس الأعلى المواضيع التي يحق للجان المختصة اتخاذ قرارات فيها تكتسب الصفة التنفيذية بمجرد صدورها عنها ، وفقا للنظم والأصول الدستورية في كل من البلدين أو فيما لا يتعارض مع هذه النظم والأصول .

٢ ـ هيئة المتابعة والتنسيق :

تتكون هيئة المتابعة والتنسيق من رئيس مجلس الوزراء في البلدين وعدد من الوزراء المعنيين بالعلاقات بينهما ، وتتولى المهام التالية :

أ ـ متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى ورفع التقارير الى المجلس عن مراحل التنفيذ .

ب ـ تنسيق توصيات اللجان المختصة ومقرراتها ورفع المقترحات الى المجلس الأعلى .

ج ـ عقد اجتماعات ـ كلما دعت الحاجة ـ مع اللجان المختصة .

د ـ تجتمع الهيئة مرة كل ستة أشهر ، وعندما تقتضي الضرورة في المكان الذي يتم الاتفاق عليه .

٣ ـ لجنة الشئون الخارجية :

أ ـ تشكل لجنة الشئون الخارجية من وزيرى الخارجية في البلدين .

ب ـ تجتمع لجنة الشئون الخارجية مرة كل شهرين ، وعند الاقتضاء في احدى الدولتين بالتناوب .

ج ـ تعمل لجنة الشئون الخارجية على تنسيق السياسة الخارجية للدولتين في علاقاتهما مع جميع الدول ، كما تعمل على تنسيق نشاطاتهما ومواقفهما في المنظمات العربية والدولية ، وتعد من أجل ذلك الخطط لاقرارها من قبل المجلس الأعلى .

٤ ـ لجنة الشئون الاقتصادية والاجتماعية :

أ ـ تتشكل لجنة الشئون الاقتصادية والاجتماعية من الوزراء المعنيين في الدولتين في القطاعين الاقتصادى والاجتماعى .

ب ـ تجتمع لجنة الشئون الاقتصادية والاجتماعية في احدى الدولتين بالتناوب مرة كل شهرين وعند الاقتضاء .

ج ـ يكون من اختصاص لجنة الشئون الاقتصادية والاجتماعية العمل على التنسيق الاقتصادى والاجتماعى للدولتين واعداد التوصيات المؤدية الى ذلك .

د ـ تعتبر التوصيات المتخذة من قبل لجنة الشئون الاقتصادية والاجتماعية نافذة بعد اعتمادها من قبل المجلس الاعلى ، مع مراعاة الاصول الدستورية في كل من البلدين .

٥ ـ لجنة شئون الدفاع والامن :

أ ـ تتشكل لجنة شئون الدفاع والأمن من وزيرى الدفاع والداخلية في كل من الدولتين .

ب ـ تختص لجنة شئون الدفاع والأمن بدراسة الوسائل الكفيلة بالحفاظ على أمن الدولتين ، واقتراح التدابير المشتركة للوقوف في وجه أى عدوان او تهديد لامنهما القومى ، أو اية اضطرابات تخل بالامن الداخلى لأى من الدولتين .

ج ـ تعرض جميع الخطط والتوصيات التى تعدها لجنة شئون الدفاع والأمن على المجلس الأعلى لاقرارها ، مع مراعاة الاصول الدستورية في كل من البلدين .

٦ ـ الأمانة العامة :

أ ـ تنشأ الأمانة العامة لمتابعة تنفيذ أحكام هذه المعاهدة .

ب ـ يرأس الأمانة العامة امين عام يسمى بقرار من المجلس الأعلى .

ج ـ يحدد مقر واختصاص وميزانية الأمانة العامة بقرار من المجلس الأعلى .

(أحكام ختامية)

١ ـ تعقد اتفاقيات خاصة بين البلدين في المجالات التى تشملها هذه المعاهدة ، كالمجالات الاقتصادية والأمنية والدفاعية وغيرها ، وفقا للأصول الدستورية في كل من البلدين ، وتعتبر جزءا مكملا لهذه المعاهدة .

٢ ـ تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد ابرامها من قبل السلطات المختصة وفقا للنظم الدستورية للدولتين المتعاقدتين .

٣ ـ تعمل كل من الدولتين على الغاء القوانين والأنظمة التى لا تتوافق مع هذه المعاهدة ، بما لا يتعارض مع أحكام الدستور في كل من البلدين .

دمشق في ٢ أيار ١٩٩١

عن
الجمهورية العربية السورية
حافظ الأسد
رئيس الجمهورية العربية السورية

رئيس الجمهورية اللبنانية
الياس الهراوى
عن الجمهورية اللبنانية



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA Al DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram) (First Issue : July 1965)

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- Ahmad Youssef Al Karie

Editorial Assistants :

- Nabya Asfahany

- Sawsan Hussein

Direction, Edition & Advertising Office :
Al Ahram Building,
Al Galaa Street
Tel. Cairo 745666 and 755500
Telex No. 92001-92544 Ahram UN
Annual Subscriptions:
Egypt : 5 Egyptian Pounds.
Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 $
Other Countries (by Air Mail) : 35 $

CONTENTS

مطابع الأهرام بكورنيش النيل